


(١٥٩٣)

# تنبيهات ابن تيمية

## على بعض الأغلاط

آثار وأقوال واعتقادات

أكثر من ١٦٠٠ مادة

د/ يوسف بن حمود الحوشان

**١٤٤٦هـ**

**نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة**

**ومتاح لكل أحد الاستفادة منها**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

"ص -١٨٤- وقال شيخ الإسلام

فصل

المنحرفون من أتباع الأئمة في الأصول والفروع، كبعض الخراسانيين من أهل جيلان وغيرهم المنتسبين إلى أحمد وغير أحمد : انحرافهم أنواع :

أحدها : قول لم يقله الإمام ولا أحد من المعروفين من أصحابه بالعلم كما يقوله بعضهم من قدم روح بني آدم ونور الشمس والقمر والنيران وقال بعض متأخريهم بقدم كلام الآدميين وخرس الناس إذا رفع القرآن وتكفير أهل الرأي ولعن أبي فلان وقدم مداد المصحف .

الثاني : قول قاله بعض علماء أصحابه **وغلط** فيه كقدم صوت العبد ورواية أحاديث ضعيفة يحتج فيها بالسنة في الصفات والقدر، والقرآن والفضائل، ونحو ذلك .." (١)

"ص -١٥٩- وقال رحمه الله :

تنازع الناس في الأمر بالشيء هل يكون أمرا بلوازمه ؟ وهل يكون نهيا عن ضده ؟ مع اتفاقهم على أن فعل المأمور لا يكون إلا مع فعل لوازمه وترك ضده .

ومنشأ النزاع أن الآمر بالفعل قد لا يكون مقصوده اللوازم ولا ترك الضد، ولهذا إذا عاقب المكلف لا يعاقبه إلا على ترك المأمور فقط لا يعاقبه على ترك لوازمه وفعل ضده .

وهذه المسألة هي الملقبة : بأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وقد **غلط** فيها بعض الناس فقسموا ذلك : إلى ما لا يقدر المكلف عليه، كالصحة في الأعضاء والعدد في الجمعة، ونحو ذلك مما لا يكون قادرا على تحصيله . وإلى ما يقدر عليه كقطع المسافة في الحج وغسل جزء من الرأس في الوضوء وإمساك جزء من الليل في الصيام ونحو ذلك . فقالوا : ما لا يتم الواجب المطلق إلا به وكان مقدورا للمكلف فهو واجب .." (٢)

"ص -١٠٣- باب المساقاة

قال شيخ الإسلام رحمه الله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/

فصل

قد ذكرت فيما تقدم من القواعد التي فيها قواعد فقيهة ما جاء به الكتاب والسنة من قيام الناس بالقسط وتناول ذلك للمعاملات : التي هي المعاوضات والمشاركات وذكرت أن [ المساقاة والمزارعة والمضاربة ] ونحو ذلك نوع من المشاركات وبينت بعض ما دخل من **الغلط** على من اعتقد أن ذلك من المعاوضات كالبيع والإجارة حتى حكم فيها أحكام المعاوضات . وبينت جواز المزارعة ببذر من المالك أو من العامل كما جاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس الجلي وبينت أن حديث رافع بن خديج وغيره في النهي عن المخابرة وعن كراء الأرض أن ما معناه : ما كانوا يفعلونه من اشتراط زرع بقعة معينة لرب الأرض." (١)

"ص -٥١- باب زكاة الخارج من الأرض

سئل رحمه الله عما يجب من عشر الحبوب ومقداره، وهل هو على المالك، أو الفلاح، أم عليهما ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين، النصاب خمسة أوسق، والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم، وصاع النبي صلى الله عليه وسلم قدره الأئمة لما بنيت بغداد بخمسة أرطال وثلث بالرطل العراقي إذ ذاك، فيكون ألفا وستمائة رطل بالعراقي . وكان الرطل العراقي إذ ذاك تسعين مثقالا مائة وثمانية وعشرين درهما، وأربعة أسباع درهم .

ولكن زيد فيه بعد ذلك حتى صار مائة وثلاثين، ثم زيد فيه حتى صارمائة وأربعة وأربعين، فظن بعض متأخري الفقهاء أن هذا أو هذا هو الرطل الذي قدره به الأئمة **غلطا** منهم .

وإذا كان كذلك، فمقداره بالرطل الدمشقي الذي هو ستمائة درهم." (٢)

"ص -٢٦٥- وعدم قبضه؛ كالدواب الشاردة؛ لأن مقصود العقد وهو القبض غير مقدور عليه .

ولهذا تنازع العلماء في [ بيع الدين على الغير ] ، وفيه عن أحمد روايتان، وإن كان المشهور عند أصحابه منعه .

وبهذا وقع التعليل في بيع الثمار قبل بدو صلاحها، كما في الصحيحين عن أنس بن مالك : أن رسول الله

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/

صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الثمار حتي تزهي قيل : وما تزهي ؟ قال : حتي تحمر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أرأيت إذا منع الله الثمرة، بم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟ ! " . وفي لفظ أنه : نهي عن بيع الثمرة حتي يبدو صلاحها، وعن النخل حتي يزهو قيل : وما يزهو ؟ قال : يحمار ويصفار . وفي لفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الثمر حتي تزهو فقلت لأنس : ما زهوها ؟ قال : تحمر وتصفر، أرأيت إن منع الله الثمر، بم تستحل مال أخيك ؟ . وهذه ألفاظ البخاري . وعند مسلم : نهي عن بيع ثمر النخل حتي يزهو، وعنده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه ؟ " قال أبو مسعود الدمشقي : جعل مالك والدراوردي قول أنس : أرأيت إن منع الله الثمرة من حديث النبي صلى الله عليه وسلم . أدرجاه فيه، ويرون أنه غلط .." (١)

"ص -٢٠٣- بالاتفاق، وكان ذلك اليوم يوم عرفة في حقهم، ولو وقفوا الثامن خطأ ففي الإجزاء نزاع، والأظهر صحة الوقوف أيضا وهو أحد القولين في مذهب مالك، ومذهب أحمد وغيره .

قالت : عائشة رضي الله عنها : إنما عرفة اليوم الذي يعرفه الناس . وأصل ذلك أن الله سبحانه وتعالى علق الحكم بالهلال والشهر، فقال تعالى : { يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج } [ البقرة : ١٨٩ ] ، والهلال اسم لما يستهل به، أي : يعلن به، ويجهر به، فإذا طلع في السماء ولم يعرفه الناس ويستهلوا لم يكن هلالا .

وكذا الشهر مأخوذ من الشهرة، فإن لم يشتهر بين الناس لم يكن الشهر قد دخل، وإنما يغلط كثير من الناس في مثل هذه المسألة؛ لظنهم أنه إذا طلع في السماء كان تلك الليلة أول الشهر، سواء ظهر ذلك للناس واستهلوا به أو لا، وليس كذلك، بل ظهوره للناس واستهلالهم به لابد منه؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : " صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون " أي : هذا اليوم الذي تعلمون أنه وقت الصوم، والفطر، والأضحى، فإذا لم تعلموه لم يترتب عليه حكم، وصوم اليوم الذي يشك فيه : هل هو تاسع ذي الحجة ؟ أو عاشر ذي الحجة ؟ جائز بلا نزاع بين العلماء؛." (٢)

"ص -٢١٢- ولا الثوري وتعلموا كما تعلمنا . وكان يقول : من قلة علم الرجل أن يقلد دينه الرجال وقال : لا تقلد دينك الرجال فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/

عليه وسلم أنه قال : " من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين " ، ولازم ذلك أن من لم يفقهه الله في الدين لم يرد به خيرا فيكون التفقه في الدين فرضا . والتفقه في الدين : معرفة الأحكام الشرعية بأدلتها السمعية . فمن لم يعرف ذلك لم يكن متفقها في الدين لكن من الناس من قد يعجز عن معرفة الأدلة التفصيلية في جميع أموره فيسقط عنه ما يعجز عن معرفته لا كل ما يعجز عنه من التفقه ويلزمه ما يقدر عليه . وأما القادر على الاستدلال، فقيل : يحرم عليه التقليد مطلقا وقيل : يجوز مطلقا وقيل : يجوز عند الحاجة، كما إذا ضاق الوقت عن الاستدلال وهذا القول أعدل الأقوال .

والاجتهاد ليس هو أمرا واحدا لا يقبل التجزي والانقسام بل قد يكون الرجل مجتهدا في فن أو باب أو مسألة دون فن وباب ومسألة وكل أحد فاجتهاده بحسب وسعه فمن نظر في مسألة تنازع العلماء فيها ورأى مع أحد القولين نصوصا لم يعلم لها معارضا بعد نظر مثله فهو بين أمرين :." (١)

"ص -٦٦- فذكروا أن يوروا نارا، أو يضربوا ناقوسا، فأمر بلالا أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة ] . وفى رواية للبخارى : [ إلا الإقامة ] . وفى سنن أبي داود وغيره، أن عبد الله بن زيد لما أري الأذان، وأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يلقيه على بلال، فألقاه عليه، وفيه التكبير أربعا، بلا ترجيع .

وإذا كان كذلك، فالصواب مذهب أهل الحديث، ومن وافقهم، وهو تسويغ كل ما ثبت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا يكرهون شيئا من ذلك؛ إذ تنوع صفة الأذان والإقامة، كتنوع صفة القراءات والتشهدات، ونحو ذلك . وليس لأحد أن يكره ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته .

وأما من بلغ به الحال إلى الاختلاف والتفرق حتى يوالي ويعادي ويقاتل على مثل هذا ونحوه مما سوغه الله تعالى، كما يفعله بعض أهل المشرق، فهؤلاء من الذين فرقوا دينهم، وكانوا شيعا . وكذلك ما يقوله بعض الأئمة ولا أحب تسميته من كراهة بعضهم للترجيع، وظنهم أن أبا محذورة غلط في نقله، وأنه كرره ليحفظه، ومن كراهة من خالفهم لشفع الإقامة، مع أنهم يختارون أذان أبي محذورة . هؤلاء يختارون إقامته، ويكرهون أذانه، وهؤلاء يختارون أذانه، ويكرهون." (٢)

"ص -١٧- كتقليد الرسول أو أهل الإجماع فقد قلده بحجة وهو العلم بأنه عالم وليس هو التقليد المذكور وهذا التقليد واجب؛ للعلم بأن الرسول معصوم؛ وأهل الإجماع معصومون . وأما تقليد العالم حيث

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/

يجوز فهو بمنزلة اتباع الأدلة المتغلبة على الظن . كخبر الواحد والقياس؛ لأن المقلد يغلب على ظنه إصابة العالم المجتهد كما يغلب على ظنه صدق المخبر لكن بين اتباع الراوي والرأي فرق يذكر إن شاء الله في موضع آخر . فإن اتباع الراوي واجب لأنه انفرد بعلم ما أخبر به : بخلاف الرأي فإنه يمكن أن يعلم من حيث علم ولأن **غلط** الرواية بعيد؛ فإن ضبطها سهل؛ ولهذا نقل عن النساء والعامة بخلاف **غلط** الرأي فإنه كثير؛ لدقة طرقه وكثرتها وهذا هو العرف لمن يجوز قبول الخبر مع إمكان مراجعة المخبر عنه ولا يجوز قبول المعنى مع إمكان معرفة الدليل . وأما العرف الأول فمتفق عليه بين أهل العلم؛ ولهذا يوجبون اتباع الخبر ولا يوجب أحد تقليد العالم على من أمكنه الاستدلال وإنما يختلفون في جوازه؛ لأنه يمكنه أن يعلم من حيث علم فهذه جملة .." (١)

"ص -٢٦١- وبسبب هذا الاشتراك الحادث، **غلط** كثير من الناس في فهم الخطاب بلفظ السعي من هذا الباب . فإنه في الأصل عام في كل ذهاب ومضي، وهو السعي المأمور به في القرآن . وقد يخص أحد النوعين باسم المشي، فيبقى لفظ السعي مختصا بالنوع الآخر، وهذا هو السعي الذي نهي عنه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : " إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وأنتم تمشون " . وقد روي أن عمر كان يقرأ : " فامضوا " ويقول : لو قرأتها فاسعوا لعدوت حتى يكون كذا وهذا إن صح عنه فيكون قد اعتقد أن لفظ السعي هو الخاص .

ومما يشبه هذا : السعي بين الصفا والمروة، فإنه إنما يهرول في بطن الوادي بين الميلين . ثم لفظ السعي يخص بهذا . وقد يجعل لفظ السعي عاما لجميع الطواف بين الصفا والمروة، لكن هذا كأنه باعتبار أن بعضه سعي خاص . و الله أعلم .

وسئل عن أقوام يبتدرون السواري قبل الناس، وقبل تكميل الصفوف ويتخذون لهم مواضع دون الصف، فهل يجوز التأخر عن الصف الأول ؟." (٢)

"ص -٥٠٦- ونحن نبين أمثلة ذلك مما ذكر في السؤال فالذين قالوا : المضاربة والمساقاة والمزارعة على خلاف القياس : ظنوا أن هذه العقود من جنس الإجارة لأنها عمل بعوض والإجارة يشترط فيها العلم بالعوض والمعوض فلما رأوا العمل في هذه العقود غير معلوم والربح فيها غير معلوم قالوا : تخالف القياس

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/

وهذا من غلطهم ؛ فإن هذه العقود من جنس المشاركات لا من جنس المعاوضات الخاصة التي يشترط فيها العلم بالعوضين والمشاركات جنس غير جنس المعاوضة وإن قيل إن فيها شوب المعاوضة . وكذلك المقاسمة جنس غير جنس المعاوضة الخاصة وإن كان فيها شوب معاوضة حتى ظن بعض الفقهاء أنها بيع يشترط فيها شروط البيع الخاص . و أيضاح هذا : أن العمل الذي يقصد به المال ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يكون العمل مقصودا معلوما ؛ مقدورا على تسليمه . فهذه الإجارة اللازمة . والثاني : أن يكون العمل مقصودا لكنه مجهول أو غرر فهذه الجعالة وهي : عقد جائز ليس بلازم فإذا قال : من رد عبدي الآبق فله مائة فقد يقدر على رده وقد لا يقدر وقد يرده من مكان قريب وقد." (١)

"ص -٨٣- بمثل ذلك؛ ولكونه لم يأمر بغسل ما يصيب الأبدان والثياب والآنية من ذلك .

وإذا كان القائلون بطهارة أبوال الإبل تنازعوا في جواز شربها لغير الضرورة، وفيه عن أحمد روايتان منصوصتان، فذاك لما فيها من القذارة الملحق لها بالمخاط والبصاق والمني، ونحو ذلك من المستقذرات التي ليست بنجسة، التي يشرع النظافة منها، كما يشرع نتف الإبط، وحلق العانة، وتقليم الأظافر، وإحفاء الشارب .

ولهذا أيضا كان هذا الضرب محرما في باب الآنية والمنقولات على الرجال والنساء، فآنية الذهب والفضة حرام على الصنفين، بخلاف التحلي بالذهب ولباس الحرير فإنه مباح للنساء .

وباب الخبائث بالعكس؛ فإنه يرخص في استعمال ذلك فيما ينفصل عن بدن الإنسان ما لا يباح إذا كان متصلا به، كما يباح إطفاء الحريق بالخمر، وإطعام الميتة للبزاة والصقور، وإلباس الدابة الثوب النجس، وكذلك الاستصباح بالدهن النجس في أشهر قوري العلماء، وهو أشهر الروايتين عن أحمد؛ وهذا لأن استعمال الخبائث فيها يجري مجري الإتلاف ليس فيه ضرر، وكذلك في الأمور المنفصلة، بخلاف استعمال الحرير والذهب فإن هذا غاية السرف والفخر والخيلاء .

وبهذا يظهر غلط من رخص من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم في إلباس دابته الثوب الحرير؛ قياسا على إلباس الثوب النجس، فإن هذا بمنزلة من يجوز افتراش الحرير ووطأه قياسا على المصورات، أو." (٢)

"ص -٦٥- بأجرة غير النفقة . والآية لا تدل على هذا، بل إذا كانت الآية عامة دلت على أنها ترضع ولدها مع إنفاق الزوج عليها، كما لو كانت حاملا فإنه ينفق عليها وتدخل نفقة الولد في نفقة الزوجية؛

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/

لأن الولد يتغذي بغذاء أمه . وكذلك في حال الرضاع فإن نفقة الحمل هي نفقة المرتضع . وعلى هذا فلا منافاة بين القولين، فالذين خصوه بالمطلقات أوجبوا نفقة جديدة بسبب الرضاع، كما ذكر في سورة الطلاق وهذا مختص بالمطلقة .

وقوله تعالى : { حولين كاملين } [ البقرة : ٢٣٣ ] ، قد علم أن مبدأ الحول من حين الولادة والكمال إلى نظير ذلك . فإذا كان من عاشر المحرم كان الكمال في عاشر المحرم في مثل تلك الساعة، فإن الحول المطلق هو اثنا عشر شهرا من الشهر الهلالي، كما قال تعالى : { إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله } [ التوبة : ٣٦ ] ، وهكذا ما ذكره من العدة أربعة أشهر وعشرا، أولها من حين الموت وآخرها إذا مضت عشر بعد نظيره، فإذا كان في منتصف المحرم فآخرها خامس عشر المحرم، وكذلك الأجل المسمي في البيوع وسائر ما يؤجل بالشرع وبالشرط .

وللفقهاء هنا قولان آخران ضعيفان :

أحدهما : قول من يقول : إذا كان في أثناء الشهر، كان جميع الشهور بالعدد، فيكون الحولان ثلثمائة وستين . وعلى هذا القول تزيد المدة اثني عشر يوما، وهو **غلط** بين .." (١)

"ص -٧- عنه بالحج أم لا ؟ وهل ذكر أحد في ذلك خلافا أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين، العمرة في وجوبها قولان مشهوران للعلماء، هما قولان للشافعي، وروايتان عن أحمد، والمشهور عن أصحابهما وجوبها، ولكن القول بعدم وجوبها قول الأكثرين؛ كمالك، وأبي حنيفة، وكلا القولين منقول عن بعض الصحابة .

والأظهر أن العمرة ليست واجبة، وأن من حج ولم يعتمر فلا شيء عليه، سواء ترك العمرة عامدا، أو ناسيا؛ لأن الله إنما فرض في كتابه حج البيت بقوله : {ولله على الناس حج البيت } [ آل عمران : ٩٧ ] . ولفظ الحج في القرآن لا يتناول العمرة، بل هو سبحانه إذا أراد العمرة ذكرها مع الحج، كقوله : {وأتموا الحج والعمرة لله } [ البقرة : ١٩٦ ] ، وقوله : {فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما } [ البقرة : ١٥٨ ] ، فلما أمر بالإتمام أمر بإتمام الحج والعمرة، وهذه الآية نزلت عام الحديبية سنة ست باتفاق الناس . وآية آل عمران نزلت بعد ذلك، سنة تسع أو عشر، وفيها فرض الحج .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/

ولهذا كان أصح القولين أن فرض الحج كان متأخرا . ومن قال : إنه فرض سنة ست فإنه احتج بآية الإتمام،وهو **غلط**، فإن الآية إنما أمر فيها بإتمامهما لمن شرع فيهما لم يأمر فيهابابتداء الحج والعمرة . والنبي صلى الله عليه وسلم اعتمر عمرة الحديبية قبل أن تنزل هذه الآية، ولم يكن فرض عليه لا حج ولا عمرة، ثم لما صده المشركون أنزل الله هذه." (١)

"ص -٦٦- والقول الثاني : قول من يقول : منها واحد بالعدد، وسائرها بالأهلة . وهذا أقرب، لكن فيه **غلط**، فإنه على هذا إذا كان المبدأ عاشر المحرم وقد نقص المحرم كان تمامه تاسعه، فيكون التكميل أحد عشر، فيكون المنتهي حادي عشر المحرم، وهو **غلط** أيضا .

وظاهر القرآن يدل على أن على الأم إرضاعه؛ لأن قوله : { يرضعن } خبر في معنى الأمر . وهي مسألة نزاع، ولهذا تأولها من ذهب إلى القول الآخر . قال القاضي أبو يعلي : وهذا الأمر انصرف إلى الآباء؛ لأن عليهم الاسترضاع لا على الوالدات، بدليل قوله : { وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن } [ البقرة : ٢٣٣ ] ، وقوله : { فآتوهن أجورهن } [ الطلاق : ٦ ] ، فلو كان متحتما على الوالدة لم يكن عليه الأجرة . فيقال : بل القرآن دل على أن للابن على الأم الفعل، وعلى الأب النفقة ولو لم يوجد غيرها تعين عليها، وهي تستحق الأجرة، والأجنبية تستحق الأجرة ولو لم يوجد غيرها .

وقوله تعالى : { لمن أراد أن يتم الرضاعة } [ البقرة : ٢٣٣ ] ، دليل على أنه يجوز أن يريد إتمام الرضاع ويجوز الفطام قبل ذلك إذا كان مصلحة، وقد بين ذلك بقوله تعالى : { فإن أرادا فصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما } [ البقرة : ٢٣٣ ] ، وذلك يدل على أنه لا يفصل إلا برضا الأبوين، فلو أراد أحدهما الإتمام والآخر الفصال قبل ذلك، كان الأمر لمن أراد الإتمام، لأنه قال تعالى :." (٢)

"ص -٣٤- ولكن بعض المنتصبين للفتيا قد **يغلط** في هذه المسائل، لالتباس أمرها على المستفتين، ولا يذكرون ما يسألون عنه بالأسماء والصفات المعتبرة في الشرع، مثل أن يقول : اثنان تراضعا : هل يتزوج هذا بأخت هذا ؟ وهذا سؤال مجمل، فالمرتضع نفسه ليس له أن يتزوج من أخوات الآخر اللاتي هن من أمه التي أرضعت، وإن كان له أخوات من غير تلك الأم فهن أجانب من المرتضع فللمرتضع أن يتزوج منهن . وكذلك إذا قيل : طفل وطفلة تراضعا، أو طفلان تراضعا : هل يحل أن يتزوج أحدهما بأخوة الآخر،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/

ويتزوج الأخوات من الجانبين بعضهم لبعض، فجواب ذلك أن أخوة كل من المتراضعين لهم أن يتزوجوا أخوات الآخر، إذا لم يرتضع الخاطب من أم المخطوبة، ولا المخطوبة من أم الخاطب، وهذا متفق عليه بين العلماء وأما المتراضعين فليس لأحدهما أن يتزوج شيئا من أولاد المرضعة، فلا يتزوج هذا بأحد من أخوة الآخر من الأم التي أرضعته أو من الأب صاحب اللبن، ويجوز أن يتزوج كل منهما من أخوة الآخر الذين ليسوا من أولاد أبويه من الرضاعة، فهذا جواب هذه الأقسام .

فإن الرضيع : إما أن يتزوج من إخوة المرتضع الآخر من تلك المرأة أو الرجل، وإما أن يتزوج من إخوة المرتضع الآخر من النسب أو من رضاعة أخري . وإخوة الرضيع إما أن يتزوجوا من هؤلاء، وإما من هؤلاء وإما من هؤلاء . فأخوة الرضيع لهم أن يتزوجوا الجميع أولاد المرضعة." (١)

"ص -٢٩٣- على بطلان الجواب،وذلك إنما يكون إذا قيل باستحباب السفر مطلقا **فغلطوا** على من نقل الإجماع فلم يفهموا مراده، وحكموا بناء على هذا الاعتقاد الباطل، ومثل ذلك باطل بالإجماع .

الرابع : أنهم جعلوا هذا النقل مخالفا للجواب، وليس مخالفا له، بل المفتي قد ذكر في الجواب استحباب العلماء لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يحك عن أحد أنه قال : زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم محرمة، والحكم المرتب على النقل الباطل باطل بالإجماع .

الخامس : أن هؤلاء جعلوا جنس الزيارة مستحبا بالإجماع، ولم يفصلوا بين المشروع والمحرم، والزيارة بعضها مشروع وبعضها محرم بالإجماع، كما ذكر ذلك في جواب الفتيا، وهم أنكروا هذا التفصيل، وهذا مخالف للإجماع والحكم به باطل بالإجماع . فإن المجيب لم ينكر السفر للزيارة الشرعية بالإجماع، بل بين في الجواب ما أجمع عليه المسلمون من السفر، ومن الزيارة . وهذا مبسوط في مواضع كثيرة من كلامه، مشهور عنه . وذكر ما تنازعوا فيه، وما اتفقوا على النهي عنه . فلو وافقوا على التفصيل لم ينكروا الجواب، فلما جعلوا الجواب باطلا عند العلماء تبين أنهم لم يفصلوا .." (٢)

"ص -٢٥٧- وأما ما يعلم بالحساب، فهو مثل العلم بأوقات الفصول، كأول الربيع، والصيف، والخريف، والشتاء، لمحاذاة الشمس أوائل البروج، التي يقولون فيها أن الشمس نزلت في برج كذا : أي حاذته .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/

ومن قال من الفقهاء : إن الشمس تكسف في غير وقت الاستسرار فقد **غلط**، وقال ما ليس له به علم .
وما يروي عن الواقدي من ذكره : أن إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم مات يوم العاشر من الشهر، وهو اليوم الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الكسوف، **غلط** . والواقدي لا يحتج بمسانيده، فكيف بما أرسله من غير أن يسنده إلى أحد ؟ وهذا فيما لم يعلم أنه خطأ، فأما هذا، فيعلم أنه خطأ . ومن جوز هذا، فقد قفا ما ليس له به علم، ومن حاج في ذلك فقد حاج في ما ليس له به علم .
وأما ما ذكره طائفة من الفقهاء من اجتماع صلاة العيد والكسوف، فهذا ذكروه في ضمن كلامهم فيما إذا اجتمع صلاة الكسوف وغيرها من الصلوات. فقد رأوا اجتماعها مع الوتر، والظهر، وذكروا صلاة العيد، مع عدم استحضارهم هل يمكن ذلك في العادة أو لا يمكن، فلا يوجد في تقديرهم ذلك العلم بوجود ذلك في الخارج، لكن استفيد من ذلك العلم، علم ذلك على تقدير وجوده، كما يقدرون مسائل يعلم أنها لا تقع لتحرير القواعد، وتمرين الأذهان على ضبطها .." (١)

"ص -٣٣٩- النص والقياس وهما الكتاب، والميزان دلا على أن الثلث يختص به ولد الأم، كما هو قول علي، ومن وافقه، وهو مذهب أبي حنيفة، وأحمد في المشهور عنه، وروى حرب التشريك، وهو قول زيد ومن وافقه، وقول مالك والشافعي، واختلف في ذلك عن عمر وعثمان، وغيرهما من الصحابة .
حتى قيل : إنه اختلف فيها عن جميع الصحابة إلا عليا، وزيدا، فإن عليا لم يختلف عنه أنه لم يشرك، وزيد لم يختلف عنه أنه يشرك .
قال العنبري : القياس ما قال علي، والاستحسان ما قال زيد . قال : قال العنبري : هذه وساطة مليحة، وعبارة صحيحة .
فيقال : النص والقياس دلا على ما قال علي . أما النص فقوله تعالى : {فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث } [ النساء : ١٢ ] والمراد به : ولد الأم، وإذا أدخلنا فيهم ولد الأبوين، لم يشتركوا في الثلث، بل زاحمهم غيرهم . وإن قيل : إن ولد الأبوين منهم وأنهم من ولد الأم، فهو **غلط**، والله تعالى قال : {وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس } الآية .
وفي قراءة سعد وابن مسعود : [ من الأم ] ، والمراد به ولد الأم بالإجماع . ودل على ذلك قوله : {فلكل واحد منهما السدس } ، وولد الأبوين والأب في آية في قوله : {يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن

---
(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/

امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثهآ إن لم يكن لها ولد } [ النساء : ١٧٦ ] (١) ".،

"ص -١٦٧- وبقصة أرضكم احتج الجمهور على أبي حنيفة حيث قال : لا تقام الجمعة في القرى بالحديث المأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أول جمعة جمعت في الإسلام بعد جمعة المدينة جمعة بالبحرين بقرية يقال لها : جؤاثي من قري البحرين . وبأن أبا هريرة رضي الله عنه وكان عامل عمر رضي الله عنه على البحرين فكتب إلى أمير المؤمنين عمر يستأذنه في إقامة الجمعة بقري البحرين، فكتب إليه عمر : أقيموا الجمعة حيث كنتم .

ولعل الذين قالوا لكم : إن الجمعة لا تقام، قد تقلدوا قول من يري الجمعة لا تقام في القري، أو اعتقدوا أن معني قول الفقهاء في الكتب المختصرة : [ إنما تقام بقرية مبنية بناء متصلا أو متقاربا، بحيث يشمله اسم واحد، فاعتقدوا أن البناء لا يكون إلا بالمدر من طين أو كلس أو حجارة أو لبن، وهذا غلط منهم، بل قد نص العلماء على أن البناء إنما يعتبر بما جرت به عادة أولئك المستوطنين، من أي شيء كان : قصب أو خشب ونحوه .

ولهذا،فالعلماء الأئمة إنما فرقوا بين الأعراب أهل العمد،وبين المقيمين، بأن أولئك يتنقلون ولا يستوطنون بقعة،بخلاف المستوطنين . وقد كان قوم من السلف يبنون لهم بيوتا من قصب،والنبي صلى الله عليه وسلم سقف مسجده بجريد النخل،حتى كان يكف المسجد." (٢)

"ص -٥٠٩- ولهذا كان الصواب أنه يجب في المضاربة الفاسدة ربح المثل لا أجرة المثل فيعطى العامل ما جرت به العادة أن يعطاه مثله من الربح : إما نصفه وإما ثلثه وإما ثلثاه .

فإما أن يعطي شيئا مقدرا مضمونا في ذمة المالك كما يعطي في الإجارة والجعالة فهذا غلط ممن قاله .

وسبب الغلط ظنه أن هذا إجارة فأعطاه في فاسدها عوض المثل كما يعطيه في المسمى الصحيح .

ومما يبين غلط هذا القول أن العامل قد يعمل عشر سنين فلو أعطي أجرة المثل لأعطي أضعاف رأس المال وهو في الصحيحة لا يستحق إلا جزءا من الربح إن كان هناك ربح فكيف يستحق في الفاسدة أضعاف ما يستحقه في الصحيحة ؟ .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/

وكذلك الذين أبطلوا المزارعة والمساقاة ظنوا أنها إجارة بعوض مجهول فأبطلوها وبعضهم صحح منها ما تدعو إليه الحاجة كالمساقاة على الشجر لعدم إمكان إجارتها بخلاف الأرض فإنه تمكن إجارتها .

وجوزوا من المزارعة ما يكون تبعا للمساقاة إما مطلقا ؛ وإما إذا كان البياض الثلث . وهذا كله بناء على أن مقتضى الدليل بطلان المزارعة وإنما جوزت للحاجة .

ومن أعطى النظر حقه علم أن المزارعة أبعد عن الظلم والقمار من الإجارة بأجرة مسماة مضمونة في الذمة ؛ فإن المستأجر إنما يقصد الانتفاع بالزرع النابت في الأرض فإذا وجب عليه الأجرة ومقصوده من." (١)

"ص -٢٩٥- عنه بالإجماع، وهؤلاء جعلوا الإجماع متناولا لما تنازع العلماء فيه، واحتجوا بالإجماع في موارد النزاع، وهذا خطأ .

الثامن : أن ما تنازع فيه العلماء يجب رده إلى الله والرسول، وهؤلاء لم يردوه إلى الله ولا إلى الرسول، بل قالوا : إنه كلام باطل مردود على قائله بلا حجة من كتاب الله ولا سنة رسوله وهذا باطل بالإجماع .

التاسع : أن الذين حكوا الإجماع على استحباب السفر لمجرد زيارة القبر بل الإجماع، إنما هو على استحباب السفر إلى مسجده . وأما السفر لمجرد القبر فهذا فيه النزاع المشهور . وما فيه نزاع يجب رده إلى الله والرسول، وهؤلاء لم يردوا ما تنازع العلماء فيه إلى الله والرسول، بل ادعوا فيه الإجماع **وغلطوا** على من حكوا عنه الإجماع، ومن زجر عن قول لكونه مخالفا للإجماع ولم يكن مخالفا للإجماع كان هو المخطئ بالإجماع .

العاشر : أن ما لا إجماع فيه يجب رده إلى الله والرسول بالإجماع، وإن احتج فيه بالكتاب والسنة كان هو المصيب، والجواب فيه ذكر النزاع والاحتجاج بالكتاب والسنة في موارد النزاع، وهؤلاء جعلوا ذلك مردودا، ولم يردوه إلى الله والرسول، بل ردوا على من احتج." (٢)

"ص -١٦٥- وحل من إحرامه فقد **غلط**، وكذلك من قال : إنه لم يعتمر في حجته فقد **غلط** .

وأما من توهم من بعض الفقهاء : أنه اعتمر بعد حجته، كما يفعله المختارون للإفراد إذا جمعوا بين النسكين فهذا لم يروه أحد، ولم يقله أحد أصلا من العالمين بحجته صلى الله عليه وسلم . فإنه لا خلاف بينهم : أنه صلى الله عليه وسلم لا هو ولا أحد من أصحابه اعتمر بعد الحج إلا عائشة؛ ولهذا لا يعرف موضع

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/

الإحرام بالعمرة إلا بمساجد عائشة، حيث لم يخرج أحد من الحرم إلى الحل فيحرم بالعمرة إلا هي ولا كان صلى الله عليه وسلم أيضا قارنا قرانا طاف فيه طوافين وسعي سعيين . فإن الروايات الصحيحة كلها تصرح بأنه إنما طاف بالبيت، وبين الصفا والمروة قبل التعريف مرة واحدة .

فمن قال من أصحاب أبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد شيئا من هذه المقالات، فقد **غلط** .

وسبب **غلطه** : ألفاظ مشتركة سمعها في ألفاظ الصحابة الناقلين لحجة النبي صلى الله عليه وسلم . فإنه قد ثبت في الصحاح عن غير واحد منهم : عائشة، وابن عمر وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم تمتع بالعمرة إلى الحج . وثبت أيضا عنهم أنه أفرد الحج .." (١)

"ص -٣٦١- المسلمون يقاتلون مسيلمة الكذاب وأصحابه ألجؤوهم إلى حديقتهم، فحمل الناس البراء بن مالك حتى ألقوه إليهم داخل السور، ففتح لهم الباب .

وأما قصة مرحب فقد روي في الصحيح : أن عليا رضي الله عنه قتل مرحبا، وروي في الصحيح أن محمد بن مسلمة قتل مرحبا وقال بعضهم : بل إحدى الروايتين **غلط** .

وأما كون البيضة التي على رأسه كانت جرن رخام فكذب، وكذلك كون الضربة قسمت الفارس وفرسه ونزلت إلى الأرض، فهذا كله كذب، ولم ينقل مثل هذا أهل العلم بالمغازي والسير، وإنما ينقله الجهال والكذابون .

وأظهر من ذلك عبور العسكر على ساعد على، ومرور البغلة، ودعاء على عليها بقطع النسل؛ فإن هذا وأمثاله إنما يرويه من هو من أجهل الناس بأحوال الصحابة، ومن هو من أجهل الناس بأحوال الوجود؛ فإن البغلة مازالت عقيما، وعسكر خيبر لم يكن فيه بغلة أصلا، ولم يكن مع المسلمين بغلة ولا في المدينة بغلة ولا حولها من أرض العرب بغلة،إلا البغلة التي أهداها المقوقس صاحب مصر للنبي صلى الله عليه وسلم، وكان أهداها له بعد خيبر؛ فإنه صلى الله عليه وسلم لما صالح أهل الحديبية رجع منصرفا." (٢)

"ص -٣٠٠- بعدها، لا إجماع أهل مكة ولا الشام ولا العراق ولا غير ذلك من أمصار المسلمين . ومن حكى عن أبي حنيفة، أو أحد من أصحابه أن إجماع أهل الكوفة حجة يجب اتباعها على كل مسلم، فقد **غلط** على أبي حنيفة وأصحابه في ذلك، وأما المدينة فقد تكلم الناس في إجماع أهلها، واشتهر عن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/

مالك وأصحابه أن إجماع أهلها حجة، وإن كان بقية الأئمة ينازعونهم في ذلك والكلام، إنما هو في إجماعهم في تلك الأعصار المفضلة، وأما بعد ذلك فقد اتفق الناس على أن إجماع أهلها ليس بحجة، إذ كان حينئذ في غيرها من العلماء ما لم يكن فيها، لاسيما من حين ظهر فيها الرفض، فإن أهلها كانوا متمسكين بمذهبهم القديم منتسبين إلى مذهب مالك إلى أوائل المائة السادسة، أو قبل ذلك أو بعد ذلك، فإنهم قدم إليهم من رافضة المشرق من أهل قاشان، وغيرهم من أفسد مذهب كثير منهم لا سيما المنتسبون منهم إلى العترة النبوية، وقدم عليهم بكتب أهل البدع المخالفة للكتاب والسنة، وبذل لهم أموالا كثيرة، فكثرت البدعة فيها من حينئذ، فأما الأعصار الثلاثة المفضلة فلم يكن فيها بالمدينة النبوية بدعة ظاهرة البتة، ولا خرج منها بدعة في أصول الدين البتة، كما خرج من سائر الأمصار، فإن الأمصار الكبار التي سكنها أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم،." (١)

"ص -٨٧- وأما إن كانت الفضة التابعة كثيرة، ففيها أيضا قولان في مذهب الشافعي وأحمد، وفي تحديد الفرق بين الكثير واليسير، والترخيص في لبس خاتم الفضة أو تحلية السلاح من الفضة، وهذا فيه إباحة يسير الفضة مفردا، لكن في اللباس والتحلي، وذلك يباح فيه ما لا يباح في باب الآنية، كما تقدم التنبيه على ذلك؛ ولهذا **غلط** بعض الفقهاء من أصحاب أحمد، حيث حكي قولا بإباحة يسير الذهب تبعا في الآنية عن أبي بكر عبد العزيز، وأبو بكر إنما قال ذلك في باب اللباس والتحلي، كعلم الذهب ونحوه .

وفي يسير الذهب في [ باب اللباس ] عن أحمد أقوال :

أحدها : الرخصة مطلقا؛ لحديث معاوية : " نهى عن الذهب إلا مقطعا " ولعل هذا القول أقوي من غيره، وهو قول أبي بكر . والثاني : الرخصة في السلاح فقط .

والثالث : في السيف خاصة، وفيه وجه بتحريمه مطلقا؛ لحديث أسماء : " لا يباح من الذهب ولا خريصة " والخريصة عين الجرادة، لكن هذا قد يحمل على الذهب المفرد دون التابع؛ ولا ريب أن هذا." (٢)

"ص -٤١٥- وقد قال عبد الرحمن بن مهدي : هما صنفان فاحذرهما الجهمية والرافضة . فهذان الصنفان شرار أهل البدع، ومنهم دخلت القرامطة الباطنية كالنصيرية والإسماعيلية، ومنهم اتصلت الاتحادية؛ فإنهم من جنس الطائفة الفرعونية .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٨

والرافضة في هذه الأزمان مع الرفض جهمية قدرية؛ فإنهم ضموا إلي الرفض مذهب المعتزلة، ثم قد يخرجون إلي مذهب الإسماعيلية ونحوهم من أهل الزندقة والاتحاد، والله ورسوله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى عن شهود شهدوا بما يوجب الحد، ولما شخص قالوا : **غلطنا**، ورجعوا : فهل يقبل رجوعهم ؟

فأجاب :

نعم، إذا رجع عن شهادته قبل الحكم بها لم يحكم بها وإذا كان يعلم أنه قد **غلط** وجب عليه أن يرجع، ولا يقدح ذلك في دينه ولا عدالته، والله أعلم .." (١)

"ص -٧٠- ونفع الابن له إذا لم يأخذه الأب، بخلاف نفع المملوك فإنه لمالكه، كما أن ماله لو مات لمالكه لا لوارثه .

ودل ما ذكره على أنه لا يجوز للرجل أن يطأ حاملا من غيره، وأنه إذا وطئها كان كسقي الزرع يزيد فيه وينميه ويبقي له شركة في الولد، فيحرم عليه استعباد هذا الولد، فلو ملك أمة حاملا من غيره ووطئها حرم استعباد هذا الولد؛ لأنه سقاه، ولقوله صلى الله عليه وسلم : "كيف يستعبده وهو لا يحل له ؟ " . " وكيف يورثه " أي : يجعله موروثا منه " وهو لا يحل له ؟ " ومن ظن أن المراد : كيف يجعله وارثا، فقد **غلط**؛ لأن تلك المرأة كانت أمة للواطئ، والعبد لا يجعل وارثا، إنما يجعل موروثا . فأما إذا استبرئت المرأة علم أنه لا زرع هناك . ولو كانت بكرا أو عند من لا يطؤها ففيه نزاع . والأظهر جواز الوطء؛ لأنه لا زرع هناك، وظهور براءة الرحم هنا أقوي من براءتها من الاستبراء بحيضة؛ فإن الحامل قد يخرج منها من الدم مثل دم الحيض، وإن كان نادرا . وقد تنازع العلماء هل هو حيض أو لا ؟ فالاستبراء ليس دليلا قاطعا على براءة الرحم، بل دليل ظاهر . والبكارة وكونها كانت مملوكة لصبي أو امرأة أدل على البراءة . وإن كان البائع صادقا أو أخبره أنه استبرأها حصل المقصود، واستبراء الصغيرة التي لم تحض والعجوز والآيسة في غاية البعد .." (٢)

"ص -١٢٧- قوله تعالى : {يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم } [ المائدة : ١٠٥ ] والاهتداء إنما يتم بأداء الواجب فإذا قام المسلم بما يجب عليه من الأمر بالمعروف

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/

والنهي عن المنكر كما قام بغيره من الواجبات لم يضره ضلال الضلال .
وذلك يكون تارة بالقلب، وتارة باللسان، وتارة باليد . فأما القلب فيجب بكل حال، إذ لا ضرر في فعله ومن لم يفعله فليس هو بمؤمن كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : " وذلك أدنى - أو - أضعف الإيمان " وقال : " ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل " .
وقيل لابن مسعود : من ميت الأحياء ؟ فقال : الذي لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا وهذا هو المفتون الموصوف في حديث حذيفة بن اليمان . وهنا يغلط فريقان من الناس : فريق يترك ما يجب من الأمر والنهي تأويلا لهذه الآية، كما قال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - في خطبته : إنكم تقرءون هذه الآية {عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم } [ المائدة : ١٠٥ ] وإنكم تضعونها في غير موضعها وإني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه " .." (١)

"ص -٢٥٥- فإحرام النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة كان لأنه أنشأ العمرة منها، وبعد أن حصل فيها؛ لأجل الغزو والغنائم، فقد تبين أن الحديبية لم يحرم منها النبي صلى الله عليه وسلم لا قادما إلى مكة، ولا خارجا منها، بل كان محله من إحرامه بالعمرة لما صده المشركون . وأما الجعرانة فأحرم منها لعمرة أنشأها منها، وهذا كله متفق عليه، ومعلوم بالتواتر، لا يتنازع فيه اثنان ممن له أدني خبرة بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم، وسنته .
فمن توهم أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من مكة فاعتمر من الحديبية، أو الجعرانة، فقد غلط غلطا فاحشا منكرا، لا يقوله إلا من كان من أبعد الناس عن معرفة سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسيرته وإن كان قد غلط في الاحتجاج بذلك على العمرة من مكة طوائف من أكابر أعيان العلماء، فقد ظهر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه جميعهم لم يعتمر أحد منهم في حياته من مكة، بعد فتح مكة، ومصيرها دار إسلام، إلا عائشة .
وكذلك أيضا لم يعتمر أحد منها قبل الفتح حين كانت دار كفر، وكان بها من أصحاب النبي صلى الله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٩

عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة، وقبل هجرته، فإنهم كانوا يطوفون بالبيت، ولم يخرج أحد منهم إلى الحل ليعتمر منه، إذ الطواف بالبيت مازال مشروعا من أول مبعث." (١)

"ص -٥١٢- وليس هذا موضع بسط هذه المسائل وإنما الغرض التنبيه على جنس قول القائل : هذا يخالف القياس .

فصل

وأما [ الحوالة ] فمن قال : تخالف القياس قال : إنها بيع دين بدين وذلك لا يجوز وهذا غلط من وجهين : أحدهما : أن بيع الدين بالدين ليس فيه نص عام ولا إجماع . وإنما ورد النهي عن بيع الكالئ بالكالئ والكالئ هو المؤخر الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض وهذا كما لو أسلم شيئا في شيء في الذمة وكلاهما مؤخر فهذا لا يجوز بالاتفاق وهو بيع كالئ بكالئ .

وأما بيع الدين بالدين فينقسم إلى بيع واجب بواجب كما ذكرناه وينقسم إلى بيع ساقط بساقط وساقط بواجب . وهذا فيه نزاع . الوجه الثاني : أن الحوالة من جنس إيفاء الحق لا من جنس البيع . فإن صاحب الحق إذا استوفى من المدين ماله كان هذا استيفاء فإذا أحاله على غيره كان قد استوفى ذلك الدين عن الدين الذي له في ذمة المحيل ولهذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم." (٢)

"ص -١٣- وكذلك نهي عن الصلاة في أعطان الإبل، وقال : " إنها جن خلقت من جن " ، كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام " ، وقد روي عنه : إن الحمام بيت الشيطان، وثبت عنه : أنه لما ارتحل عن المكان الذي ناموا فيه عن صلاة الفجر قال : " إنه مكان حضرنا فيه الشيطان " .

فعلل صلى الله عليه وسلم الأماكن بالأرواح الخبيثة، كما يعلل بالأجسام الخبيثة، وبهذا يقول أحمد وغيره من فقهاء الحديث، ومذهبه الظاهر عنه : إن ما كان مأوي للشياطين – كالمعاطن والحمامات – حرمت الصلاة فيه . وما عرض الشيطان فيه – كالمكان الذي ناموا فيه عن الصلاة – كرهت فيه الصلاة .

والفقهاء الذين لم ينهوا عن ذلك : إما لأنهم لم يسمعوا هذه النصوص سماعا تثبت به عندهم، أو سمعوها ولم يعرفوا العلة، فاستبعدوا ذلك عن القياس فتأولوه .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/

وأما من نقل عن الخلفاء الراشدين أو جمهور الصحابة خلاف هذه المسائل، وأنهم لم يكونوا يتوضؤون من لحوم الإبل، فقد **غلط** عليهم، وإنما توهم ذلك لما نقل عنهم : أنهم لم يكونوا يتوضؤون مما مست النار . وإنما المراد : أن أكل ما مس النار ليس هو سببا عندهم لوجوب." (١)

"ص -١٣- وقوله في حديث أبي سعيد : " إذا شك أحدكم " ، خطاب لمن استمر الشك في حقه، بألا يكون قادرا على التحري إذ ليس عنده أمارة ودلالة ترجح أحد الأمرين . أو تحري، وارتأي، فلم يترجح عنده شيء، ومن قال : ليس هنا دلالة تبين أحد الأمرين **غلط**، فقد يستدل على ذلك بموافقة المأمومين،إذا كان إماما، وقد يستدل بمخبر يخبره، وإن لم يكن معه في الصلاة، فيحصل له بذلك اعتقاد راجح . وقد يتذكر ما قرأ به في الصلاة فيذكر أنه قرأ بسورتين في ركعتين، فيعلم أنه صلى ركعتين لا ركعة، وقد يذكر أنه تشهد التشهد الأول، فيعلم أنه صلى ثنتين لا واحدة، وأنه صلى ثلاثا لا اثنتين، وقد يذكر أنه قرأ الفاتحة وحدها في ركعة ثم في ركعة فيعلم أنه صلى أربعا لا ثلاثا . وقد يذكر أنه صلى بعد التشهد الأول ركعتين، فيعلم أنه صلى أربعا لا ثلاثا، واثنتين لا واحدة . وقد يذكر أنه تشهد التشهد الأول، والشك بعده في ركعة فيعلم أنه صلى ثلاثا لا اثنتين .

ومنها : أنه قد يعرض له في بعض الركعات : إما من دعاء وخشوع، وإما من سعال ونحوه، وإما من غير ذلك، ما يعرف به تلك الركعة، ويعلم أنه قد صلى قبلها واحدة أو اثنتين، أو ثلاثا، فيزول الشك، وهذا باب لا ينضبط . فإن الناس دائما يشكون في أمور : هل كانت أم لم تكن ؟ ثم يتذكرون، ويستدلون بأمور على أنها كانت، فيزول." (٢)

"ص -٧٠- آية، وظن أن تحريم الجمع قد يكون كتحريم العدد؛ فإنه له أن يتسري ما شاء من العدد، ولا يتزوج إلا بأربع . فهذا تحريم عارض، وهذا عارض، بخلاف تحريم النسب والصهر فإنه لازم؛ ولهذا تصير المرأة من ذوات المحارم بهذا أولا تصير من ذوات المحارم بذلك، بل أخت امرأته أجنبية منه لا يخلو بها ولا يسافر بها، كما لا يخلو بما زاد على أربع من النساء؛ لتحريم ما زاد على العدد . وأما الجمهور فقطعوا بالتحريم، وهو المعروف من مذاهب الأئمة الأربعة وغيرهم . قالوا : لأن كل ما حرم الله في الآية بملك النكاح حرم بملك اليمين، وآية التحليل وهي قوله : { أو ما ملكت أيمانكم } [ النساء : ٣ ] ،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/

إنما أبيح فيها جنس المملوكات، ولم يذكر فيها ما يباح ويحرم من التسري، كما لم يذكر ما يباح ويحرم من الممهورات، والمرأة يحرم وطؤها إذا كانت معتدة ومحرمة وإن كانت زوجة أو سرية . وتحريم العدد كان لأجل وجوب العدل بينهن في القسم، كما قال تعالى : { وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا } [ النساء : ٣ ] أي : لا تجوروا في القسم، هكذا قال السلف وجمهور العلماء . وظن طائفة من العلماء أن المراد : ألا تكثر عيالكم . وقالوا : هذا يدل على وجوب نفقة الزوجة . **وغلط** أكثر العلماء من قال ذلك، ولفظا ومعني . أما اللفظ : فلأنه يقال : عال يعول : إذا جار . وعال يعيل : إذا افتقر . وأعال يعيل : إذا كثر عياله . وهو سبحانه قال : { تعولوا } لم يقل : تعيلوا . وأما المعني : فإن كثرة النفقة والعيال يحصل بالتسري كما يحصل بالزوجات، ومع هذا فقد أباح." (١)

"ص -١٢٨- والفريق الثاني : من يريد أن يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده مطلقا، من غير فقه وحلم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح وما يقدر عليه وما لا يقدر كما في حديث أبي ثعلبة الخشني : سألت عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحا مطاعا وهوى متبعا ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأي برأيه ورأيت أمرا لا يدان لك به فعليك بنفسك ودع عنك أمر العوام، فإن من ورائك أيام الصبر فيهن على مثل قبض على الجمر للعامل فيهن كأجر خمسين رجلا يعملون مثل عمله " .

فيأتي بالأمر والنهي معتقدا أنه مطيع في ذلك لله ورسوله وهو معتد في حدوده كما انتصب كثير من أهل البدع والأهواء، كالخوارج والمعتزلة والرافضة، وغيرهم ممن **غلط** فيما أتاه من الأمر والنهي والجهاد على ذلك وكان فساده أعظم من صلاحه، ولهذا " أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصبر على جور الأئمة، ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة وقال : أدوا إليهم حقوقهم وسلوا الله حقوقكم " .

وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع . ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة وترك القتال في الفتنة . وأما أهل الأهواء -كالمعتزلة - فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/

"ص -٣٩- فيقول من لا يحقق : يحرم في النسب على أخي أن يتزوج أمي، ولا يحرم مثل هذا في الرضاع . وهذا غلط منه، فإن نظير المحرم من النسب أن تتزوج أخته أو أخوه من الرضاعة بابن هذا الأخ أو بأمه من الرضاعة، كما لو ارتضع هو وآخر من امرأة واللبن لفحل، فإنه يحرم على أخته من الرضاعة أن تتزوج أخاه وأخته من الرضاعة، لكونهما أخوين للمرتضع ويحرم عليهما أن يتزوجا أباه وأمه من الرضاعة، لكونهما ولديهما من الرضاعة، لا لكونهما أخوي ولديهما، فمن تدبر هذا ونحوه زالت عنه الشبهة .

وأما رضاع الكبير فإنه لا يحرم في مذهب الأئمة الأربعة، بل لا يحرم إلا رضاع الصغير، كالذي رضع في الحولين . وفيمن رضع قريبا من الحولين نزاع بين الأئمة، لكن مذهب الشافعي وأحمد أنه لا يحرم . فأما الرجل الكبير والمرأة الكبيرة فلا يحرم أحدهما على الآخر برضاع القريب، مثل أن ترضع زوجته لأخيه من النسب، فهنا لا تحرم عليه زوجته، لما تقدم من أنه يجوز لأخيه من النسب أن يتزوج بالتي هي أخته من الرضاعة، ليس بينه وبينها صلة نسب ولا رضاع، وإنما حرمت على أخيه لأنها أمه من الرضاع، وليست أم نفسه من الرضاع، وأم المرتضع من الرضاع لا تكون أما لأخوته من النسب؛ لأنها إنما أرضعت الرضيع ولم ترضع غيره . نعم." (١)

"ص -٢٩٠- وما علمت أحدا من أهل العلم بالنقل صحح ما نقل عن الصحابة من أنه طلاق بائن محسوب من الثلاث، بل أثبت ما في هذا عندهم ما نقل عن عثمان، وقد نقل عن عثمان بالإسناد الصحيح أنه أمر المختلعة أن تستبرأ بحيضة . وقال : لا عليك عدة . وهذا يوجب أنه عنده فرقة بائنة، وليس بطلاق؛ إذ الطلاق بعد الدخول يوجب الاعتداد بثلاث قروء بنص القرآن واتفاق المسلمين، بخلاف الخلع، فإنه قد ثبت بالسنة وآثار الصحابة أن العدة فيها استبراء بحيضة، وهو مذهب إسحق، وابن المنذر، وغيرهما، وإحدى الروايتين عن أحمد .

وقد رد ابن عباس امرأة على زوجها بعد طلقتين وخلع مرة قبل أن تنكح زوجا غيره، وسأله إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص لما ولاه الزبير على اليمن عن هذه المسألة وقال له : إن عامة طلاق أهل اليمن هو الفداء ؟ فأجابه ابن عباس بأن الفداء ليس بطلاق، ولكن الناس غلطوا في اسمه . واستدل ابن عباس بأن الله تعالى قال : { الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/

حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتتنكح زوجا غيره } [ البقرة : ٢٢٩، ، ٢٣٠ ] . قال ابن عباس : فقد ذكر الله تعالى الفدية بعد الطلاق مرتين، ثم قال : { فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره} وهذا يدخل في الفدية خصوصا وغيرها عموما، فلو كانت الفدية طلاقا، لكان الطلاق أربعآ . وأحمد في المشهور عنه هو ومن تقدم اتبعوا ابن عباس .." (١)

"ص -٢٢١- وغيرهما من اليهود، فلا أعرف عن أحمد في حل ذبائحهم نزاعا، ولا عن الصحابة ولا عن التابعين وغيرهم من السلف، وإنما كان النزاع بينهم في بني تغلب خاصة، ولكن من أصحاب أحمد من جعل فيهم روايتين كبني تغلب . والحل مذهب الجمهور كأبي حنيفة ومالك، وما أعلم للقول الآخر قدوة من السلف .

ثم هؤلاء المذكورون من أصحاب أحمد قالوا : من كان أحد أبويه غير كتابي بل مجوسيا لم تحل ذبيحته ومناكحة نسائه . وهذا مذهب الشافعي فيما إذا كان الأب مجوسيا؛ وأما الأم فله فيها قولان . فإن كان الأبوان مجوسيين حرمت ذبيحته عند الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد، وحكى ذلك عن مالك . وغالب ظنى أن هذا **غلط** على مالك؛ فإني لم أجده في كتب أصحابه، وهذا تفريع على الرواية المخرجة عن أحمد في سائر اليهود والنصارى من العرب، وهذا مبني على إحدى الروايتين عنه في نصارى بني تغلب، وهو الرواية التي اختارها هؤلاء ، فأما إذا جعل الروايتين في بني تغلب دون غيرهم من العرب، أو قيل إن النزاع عام وفرعنا على القول بحل ذبائح بني تغلب ونسائهم كما هو قول الأكثرين، فإنه على هذه الرواية لا عبرة بالنسب، بل لو كان الأبوان جميعا مجوسيين أو وثنيين والولد من أهل الكتاب فحكمه حكم أهل الكتاب على هذا القول بلا ريب، كما صرح بذلك الفقهاء من أصحاب أحمد وأبي حنيفة وغيرهم .." (٢)

"ص -٣٤٦- ولو أقر أحد الابنين بأخ ثالث وكذبه أخوه، لزم المقر أن يدفع إلى المقر به ما فضل عن حقه، وهو السدس في مذهب مالك وأحمد بن حنبل . وكذلك ظاهر مذهب الشافعي، وهو قول جمهور السلف . جعلوا ما غصبه الأخ المنكر من مال المقر به خاصة؛ لأنه لم يقصد أن يأخذ شيئا من حق المقر .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١/

ولكن أبو حنيفة قال في غصب المشاع : إن ما قبضه الغاصب يكون من الشريكين جميعا، باعتبار صورة القبض من غير اعتبار نية . وكذلك قال في الأخ المنكر : إن ما غصبه يكون منهما جميعا فيدفع المقر إلى المقر به نصف ما في يده وهو الربع، ويكون النصف الذي غصبه المنكر منهما جميعا . وهذا قول في مذهب أحمد والشافعي . وقول الجمهور هو الصواب لأجل النية . وكذلك هنا إنما قبض الظالم عن ذلك المطلوب، لم يقصد أخذ مال الدافع .

فإن قيل : فلو **غلط** الظالم،مثل أن يقصد القطاع أخذ مال شخص فيأخذون غيره، ظنا أنه الأول . فهل يضمن الأول مال هذا الذي ظنوه الأول ؟ قيل : باب **الغلط** فيه تفصيل ليس هذا موضعه، ولكن الفرق بينهما معلوم، وليس هذا مثل هذا؛ فإن الظالم الغالط الذي أخذ مال هذا لم يأخذه عن غيره، ولكنه ظنه مال زيد فظهر أنه مال عمرو، فقد قصد أن يأخذ مال زيد،فأخذ مال عمرو،كمن طلب قتل معصوم." (١)

"ص -٤٨٤- فإن قيل : هذا منسوخ؛ لأنه كان في أول الإسلام، فأمروا بذلك كما أمروا بكسر الآنية وشق الظروف ليمتنعوا عنها، قيل : هذا **غلط** من وجوه :

أحدها : أن أمر الله ورسوله، لا ينسخ إلا بأمر الله ورسوله، ولم يرد بعد هذا نص ينسخه .

الثاني : أن الخلفاء الراشدين بعد موته صلى الله عليه وسلم عملوا بهذا . كما ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال : لا تأكلوا خل خمر، إلا خمرا بدأ الله بفسادها، ولا جناح على مسلم أن يشتري من خل أهل الذمة . فهذا عمر ينهى عن خل الخمر التي قصد إفسادها، ويأذن فيما بدأ الله بإفسادها، ويرخص في اشتراء خل الخمر . من أهل الكتاب؛ لأنهم لا يفسدون خمرهم، وإنما يتخلل بغير اختيارهم . وفي قول عمر حجة على جميع الأقوال .

الوجه الثالث : أن يقال : الصحابة كانوا أطوع الناس لله ورسوله، ولهذا لما حرم عليهم الخمر أراقوها، فإذا كانوا مع هذا قد نهوا عن تخليلها وأمروا بإراقتها، فمن بعدهم من القرون أولى منهم بذلك، فإنهم أقل طاعة لله ورسوله منهم .

يبين ذلك أن عمر بن الخطاب غلظ على الناس العقوبة في شرب." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/

"ص –٥١٤– فصل

ومن قال : القرض خلاف القياس قال : لأنه بيع ربوي بجنسه من غير قبض . وهذا **غلط** فإن القرض من جنس التبرع بالمنافع كالعارية ولهذا سماه النبي صلى الله عليه وسلم منيحة فقال : " أو منيحة ذهب أو منيحة ورق " .

وباب العارية أصله أن يعطيه أصل المال لينتفع بما يستخلف منه ثم يعيده إليه فتارة ينتفع بالمنافع كما في عارية العقار .

وتارة يمنحه ماشية ليشرب لبنها ثم يعيدها وتارة يعيره شجرة ليأكل ثمرها ثم يعيدها فإن اللبن والثمر يستخلف شيئا بعد شيء بمنزلة المنافع ولهذا كان في الوقف يجري مجرى المنافع والمقرض يقرضه ما يقرضه لينتفع به ثم يعيد له بمثله فإن إعادة المثل تقوم مقام إعادة العين ولهذا نهي أن يشترط زيادة على المثل كما لو شرط في العارية أن يرد مع الأصل غيره . وليس هذا من باب البيع فإن عاقلا لا يبيع درهما بمثله من كل وجه إلى أجل ولا يباع الشيء بجنسه إلى أجل إلا مع اختلاف الصفة أو القدر كما يباع نقد بنقد آخر وصحيح بمكسور ونحو ذلك." (١)

"ص –٣٤٧– فقتل معصوما آخر ظنا منه أنه الأول .

وهذا بخلاف من قصد مال زيد بعينه، وأن يأخذ من الشركاء ما يقسم بينهم بالعدل، وأخذ من بعضهم عن بعض؛ فإن هذا لم **يغلط**، بل فعل ما أراده قصد أخذ مال شخص، وطلب المال من المستولي على ماله من شريك أو وكيل، ونحو ذلك، ليؤديه عنه . أو طلبوا من أحد الشركاء مالا عن الأمور المشتركة تؤخذ من الشركاء كلهم، لم **يغلطوا** في ظنهم . فإذا كانوا إنما قصدوا الأخذ من واحد، بل قصدوا العدل بينه وبين شركائه، ولكن إنما قدروا على الأخذ من شريكه، فكيف يظلم هذا الشريك مرتين ؟

ونظير هذا أن يحتاج ولي بيت المال إلى إعطاء ظالم لدفع شره عن المسلمين؛ كإعطاء المؤلفة قلوبهم لدفع شرهم، أو إعطاء الكفار إذا احتاج والعياذ بالله إلى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء، واستسلف من الناس أموالا أداها، فهل يقول عاقل : إن تلك الأموال تذهب من ضمان من أخذت منه، ولا يرجع على بيت المال بشيء؛ لأن المقبوض كان عين أموالهم، لا عين أموال بيت المال ؟ ! وقد كان النبي صلى الله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/

عليه وسلم وأصحابه يعطون ما يعطونه؛ تارة من عين المال . وتارة مما يستسلفونه . فكان النبي صلى الله عليه وسلم يستسلف على الصدقة، وعلى الفيء، فيصرفه في المصارف الشرعية؛ من إعطاء المؤلفة." (١)

"ص -١٣٦- وذلك أن الهلال أمر مشهود مرئي بالأبصار،ومن أصح المعلومات ما شوهد بالأبصار؛ ولهذا سموه هلالا؛ لأن هذه المادة تدل على الظهور والبيان، إما سمعا وإما بصرا، كما يقال : أهل بالعمرة، وأهل بالذبيحة لغير الله، إذا رفع صوته، ويقال لوقع المطر : الهلل . ويقال : استهل الجنين، إذا خرج صارخا . ويقال : تهلل وجهه، إذا استنار وأضاء .

وقيل : إن أصله رفع الصوت، ثم لما كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته سموه هلالا، ومنه قوله :

يهل بالفرقد ركبانها

كما يهل الراكب المعتمر

وتهلل الوجه مأخوذ من استنارة الهلال .

فالمقصود أن المواقيت حددت بأمر ظاهر بين يشترك فيه الناس، ولا يشرك الهلال في ذلك شيء، فإن اجتماع الشمس والقمر الذي هو تحاذيهما الكائن قبل الهلال أمر خفي لا يعرف إلا بحساب ينفرد به بعض الناس، مع تعب وتضييع زمان كثير، واشتغال عما يعني الناس، وما لابد له منه، وربما وقع فيه **الغلط** والاختلاف .." (٢)

"ص -١٧٠- من أصحاب الشافعي وأحمد، كأبي الخطاب في عباداته الخمس إلى أنه يقصر المكيون وغيرهم، وأن القصر هناك لأجل النسك .

والحجة مع هؤلاء : أنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من صلى خلفه بعرفة ومزدلفة ومنى من المكيين أن يتموا الصلاة، كما أمرهم أن يتموا لما كان يصلي بهم بمكة أيام فتح مكة، حين قال لهم : " أتموا صلاتكم، فإنا قوم سفر " .

فإنه لو كان المكيون قد قاموا لما صلوا خلفه الظهر فأتموها أربعا ثم لما صلوا العصر قاموا فأتموها أربعا، ثم لما صلوا خلفه عشاء الآخرة قاموا فأتموها أربعا، ثم كانوا مدة مقامه بمنى يتمون خلفه لما أهمل الصحابة نقل مثل هذا .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/

ومما قد يغلط فيه الناس : اعتقاد بعضهم أنه يستحب صلاة العيد بمنى يوم النحر، حتي قد يصليها بعض المنتسبين إلى الفقه، أخذا فيها بالعمومات اللفظية، أو القياسية . وهذه غفلة عن السنة ظاهرة . فإن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه لم يصلوا بمنى عيدا قط . وإنما صلاة العيد بمنى هي جمرة العقبة . فرمي جمرة العقبة لأهل الموسم بمنزلة صلاة العيد لغيرهم؛ ولهذا استحب أحمد أن تكون صلاة أهل الأمصار وقت النحر بمنى؛ ولهذا خطب النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر." (١)

"ص -٣٠- كما لو شهد شاهدان عند الحاكم وقد غلطا في الشهادة فهو مأمور أن يحكم بشهادة ما شهدا به مطلقا لم يؤمر بغير ما شهدا به في هذه القضية . ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : " إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أقضي بنحو مما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه؛ فإنما أقطع له قطعة من النار " فهو إذا ظهرت له حجة أحدهما فلم يذكر الآخر حجته فقد عمل بما ظهر له ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها وهو مطيع لله في حقه من جهة قدرته وعلمه لا من جهة كون ذلك المعين أمر الله به؛ فإن الله لا يأمر بالباطل والظلم والخطأ ولكن لا يكلف نفسا إلا وسعها وهذا يتناول الأحكام النبوية والخبرية . والمجتهد المخطئ له أجر؛ لأن قصده الحق وطلبه بحسب وسعه وهو لا يحكم إلا بدليل كحكم الحاكم بإقرار الخصم بما عليه ويكون قد سقط بعد ذلك بإبراء أو قضاء ولم يقم به حجة وحكمه بالبراءة مع اليمين ويكون قد اشتغلت الذمة باقتراض أو ابتياع أو غير ذلك لكن لم يقم به حجة وحكم لرب اليد مع اليمين ويكون قد انتقل الملك عنه أو يده يد غاصب؛ لكن لم يقم به حجة .." (٢)

"ص -٣٢٢- بين سبحانه ضلال الذين يدعون المخلوق من الملائكة والأنبياء وغيرهم، فبين أن المخلوقين لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، ثم بين أنه لا شركة لهم، ثم بين أنه لا عون له ولا ظهير؛ لأن أهل الشرك يشبهون الخالق بالمخلوق كما يقول بعضهم إذا كانت لك حاجة : استوح الشيخ فلانا فإنك تجده، أو توجه إلى ضريحه خطوات، وناد : يا شيخ، تقضي حاجتك، وهذا غلط لا يحل فعله، وإن كان من هؤلاء الداعين لغير الله من يري صورة المدعو أحيانا، فذلك شيطان يمثل له، كما وقع مثل هذا لعدد كثير، ونظير هذا قول بعض الجهال من أتباع الشيخ عدي وغيره : كل رزق لا يجيء

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/

على يد الشيخ لا أريده .
والعجب من ذي عقل سليم يستوحي من هو ميت، ويستغيث به، ولا يستغيث بالحي الذي لا يموت فيقول أحدهم : إذا كانت لك حاجة إلى ملك توسلت إليه بأعوانه، فهكذا يتوسل إليه بالشيوخ، وهذا كلام أهل الشرك والضلال، فإن الملك لا يعلم حوائج رعيته، ولا يقدر على قضائها وحده، ولا يريد ذلك إلا لغرض يحصل." (١)

"ص -١٣٣- يكون المسح بها هو المسح الذي معه إسالة، ودل على ذلك قوله : {إلى الكعبين} فأمر بمسحهما إلى الكعبين .
وأيضا، فإن المسح الخاص هو إسالة الماء مع الغسل، فهما نوعان : للمسح العام الذي هو إيصال الماء، ومن لغتهم في مثل ذلك أن يكتفي بأحد اللفظين، كقولهم :
علفتها تبنا وماء باردا والماء سقي لا علف
وقوله :
ورأيت زوجك في الوغي متقلدا سيفا ورمحا
والرمح لا يتقلد . ومنه قوله تعالى : {يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين} إلى قوله : {وحور عين} [ الواقعة : ١٧،٢٢ ] ، فكذلك اكتفي بذكر أحد اللفظين وإن كان مراده الغسل ودل عليه قوله : {إلى الكعبين} والقراءة الأخري مع السنة المتواترة .
ومن يقول : يمسحان بلا إسالة، يمسحهما إلى الكعاب لا إلى الكعبين، فهو مخالف لكل واحدة من القراءتين، كما أنه مخالف للسنة المتواترة، وليس معه لا ظاهر ولا باطن ولا سنة معروفة، وإنما هو **غلط** في فهم القرآن وجهل بمعناه وبالسنة المتواترة . وذكر المسح بالرجل مما يشعر بأن الرجل يمسح بها، بخلاف الوجه واليد فإنه لا يمسح بهما بحال، ولهذا جاء في المسح على الخفين اللذين على الرجلين." (٢)

"ص -٥١٥- ولكن قد يكون في القرض منفعة للمقرض كما في مسألة السفتجة ولهذا كرهها من كرهها والصحيح أنها لا تكره لأن المقترض ينتفع بها أيضا ففيها منفعة لهما جميعا إذا أقرضه .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/

فصل

وأما قول من يقول : إزالة النجاسة على خلاف القياس والنكاح على خلاف القياس ونحو ذلك : فهو من أفسد الأقوال وشبهتهم أنهم يقولون : الإنسان شريف والنكاح فيه ابتذال المرأة وشرف الإنسان ينافي الابتذال .

وهذا غلط فإن النكاح من مصلحة شخص المرأة ونوع الإنسان والقدر الذي فيه من كون الذكر يقوم على الأنثى هو من الحكمة التي بها تتم مصلحة جنس الحيوان فضلا عن نوع الإنسان ومثل هذا الابتذال لا ينافي الإنسانية كما لا ينافيها أن يتغوط الإنسان إذا احتاج إلى ذلك وأن يأكل ويشرب وإن كان الاستغناء عن ذلك أكمل بل ما احتاج إليه الإنسان وحصلت له به مصلحته فإنه لا يجوز أن يمنع منه والمرأة محتاجة إلى النكاح وهو من تمام مصلحتها فكيف يقال : القياس يقتضي منعها أن تتزوج ؟ وكذلك إزالة النجاسة فإن شبهة من قال : إنها تخالف القياس أن." (١)

"ص -١٣٧- وكذلك كون الشمس حاذت البرج الفلاني، أو الفلاني، هذا أمر لا يدرك بالأبصار، وإنما يدرك بالحساب الخفي الخاص المشكل الذي قد يغلط فيه، وإنما يعلم ذلك بالإحساس تقريبا، فإنه إذا انصرم الشتاء، ودخل الفصل الذي تسميه العرب الصيف، ويسميه الناس الربيع؛ كان وقت حصول الشمس في نقطة الاعتدال الذي هو أول الحمل، وكذلك مثله في الخريف، فالذي يدرك بالإحساس الشتاء والصيف، وما بينهما من الاعتدالين تقريبا، فأما حصولها في برج بعد برج فلا يعرف إلا بحساب فيه كلفة وشغل عن غيره، مع قلة جدواه .

فظهر أنه ليس للمواقيت حد ظاهر عام المعرفة إلا الهلال .

وقد انقسمت عادات الأمم في شهرهم وسنتهم القسمة العقلية؛ وذلك أن كل واحد من الشهر والسنة، إما أن يكونا عدديين، أو طبيعيين، أو الشهر طبيعيا، والسنة عددية، أو بالعكس .

فالذين يعدونهما، مثل من يجعل الشهر ثلاثين يوما، والسنة اثني عشر شهرا، والذين يجعلونهما طبيعيين، مثل من يجعل الشهر قمريا، والسنة شمسية، ويلحق في آخر الشهور الأيام المتفاوتة بين." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٣

"ص –٣١– وكذلك الأدلة العامة؛ يحكم المجتهد بعمومه وما يخصه ولم يبلغه؛ أو بنص وقد نسخ ولم يبلغه؛ أو يقول بقياس ظهر وفيه التسوية؛ وتكون تلك الصورة امتازت بفرق مؤثر؛ وتعذرت عليه معرفته؛ فإن تأثير الفرق قد يكون بنص لم يبلغه وقد يكون وصفا خفيا . ففي الجملة الأجر هو على اتباعه الحق بحسب اجتهاده؛ و [ لو ] كان في الباطن حق يناقضه هو أولى بالاتباع لو قدر على معرفته؛ لكن لم يقدر فهذا كالمجتهدين في جهات الكعبة وكذلك كل من عبد عبادة نهي عنها ولم يعلم بالنهي – لكن هي من جنس المأمور به – مثل من صلى في أوقات النهي وبلغه الأمر العام بالصلاة ولم يبلغه النهي أو تمسك بدليل خاص مرجوح مثل صلاة جماعة من السلف ركعتين بعد العصر؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما ومثل صلاة رويت فيها أحاديث ضعيفة أو موضوعة كألفية نصف شعبان وأول رجب وصلاة التسبيح كما جوزها ابن المبارك وغير ذلك؛ فإنه إذا دخلت في عموم استحباب الصلاة ولم يبلغه ما يوجب النهي أثيب على ذلك وإن كان فيها نهي من وجه لم يعلم بكونها بدعة تتخذ شعارا ويجتمع عليها كل عام فهو مثل أن يحدث صلاة سادسة؛ ولهذا لو أراد أن يصلي مثل هذه الصلاة بلا حديث لم يكن له ذلك لكن لما روي الحديث اعتقد أنه صحيح **فغلط** في ذلك فهذا يغفر له." (١)

"ص –٥١٦– الماء إذا لاقاها نجس الماء ثم إذا صب ماء آخر لاقى الأول . وهلم جرا قالوا : فكان القياس أنها تنجس المياه المتلاحقة والنجس لا يزيل النجس . وهذا **غلط** فإنه يقال لم قلتم القياس يقتضي أن الماء إذا لاقى النجاسة نجس ؟ فإن قلتم : لأنه في بعض الصور كذلك . قيل : الحكم في الأصل ممنوع عند من يقول : الماء لا ينجس إلا بالتغير ومن سلم الأصل قال ليس جعل الإزالة مخالفة للقياس بأولى من جعل تنجس الماء مخالفا للقياس بأن يقال : القياس يقتضي أن الماء إذا لاقى نجاسة لا ينجس كما أنه إذا لاقاها حال الإزالة لا ينجس فهذا القياس أصح من ذلك لأن النجاسة تزول بالماء بالنص والإجماع وأما تنجس الماء بالملاقاة فمورد نزاع فكيف يجعل مواقع النزاع حجة على مواقع الإجماع والقياس أن يقاس موارد النزاع على مواقع الإجماع .

ثم يقال : الذي يقتضيه المعقول أن الماء إذا لم تغيره النجاسة لا ينجس ؛ فإنه باق على أصل خلقه وهو

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/

طيب داخل في قوله تعالى : {ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبآئث } [ الأعراف : ١٥٧ ] وهذا هو القياس في المائعات جميعها إذا وقعت فيها نجاسة فاستحالت حتى لم يظهر طعمها." (١)

"ص -١٧- فصل

وأما المسألة الثانية وهي محل السجود : هل هو قبل السلام أو بعده ؟ ففي ذلك أقوال مشهورة . قيل : كله قبل السلام، وقيل : كله بعده، وقيل : بالفرق بين الزيادة والنقصان . وعلى هذا ففي الشك نزاع .

وقيل : بأن الأصل أن تسجد قبل السلام، لكن ما جاءت السنة بالسجود فيه بعد السلام سجد بعده؛ لأجل النص، والباقي على الأصل وهذا هو المشهور عن أحمد .

والأول قول الشافعي، والثاني قول أبي حنيفة، والثالث قول مالك وأحمد، واختلف عنه . فروي عنه فيما إذا صلى خمسا هل يسجد قبل السلام أو بعده على روايتين . وقد حكي عنه رواية بأنه كله قبل السلام، لكن لم نجد بهذا لفظا عنه، وحكي عنه أنه كله بعد السلام، وهذا غلط محض .

والقاضي وغيره يقولون : لم يختلف كلام الإمام أحمد أن بعضه." (٢)

"ص -١١٩- أهل القرى فلله وللرسول } الآية [ الحشر : ٧ ] ،ولم يستأذنوا في ذلك الغانمين، بل طلب كثير من الغانمين قسم العقار فلم يجيبوهم إلى ذلك، كما طلب بلال من عمر أن يقسم أرض الشام، وطلب منه الزبير أن يقسم أرض مصر، فلم يجيبوهم إلى ذلك، ولم يستطب أحد من الخلفاء أحدا من الغانمين في ذلك .

وهذا مما احتج به من جعل الأرض فيء ا بنفس الفتح، ومن ذلك نص مذهبه كإسماعيل ابن إسحاق، وقالوا الأرض ليست داخلة في الغنيمة، فإن الله حرم على بني إسرائيل المغانم، وملكهم العقار، فعلم أنه ليس في المغانم . وهذا القول هو الذي يذكر رواية عن أحمد، كما ذكر عنه رواية ثالثة كقول الشافعي : إنه يجب قسم العقار، والمنقول؛ لأن الجميع مغنوم، وقال الشافعي : إن مكة لم تفتح عنوة، بل صلحا، فلا يكون على منها حجة . ومن حكي عنه أنه قال : إنها فتحت عنوة كصاحب الوسيط وغيره فقد غلط عليه، وقال : لأن السواد لا أدري ما أقول فيه، إلا أن أظن فيه ظنا مقرونا بعلم، وظن أن عمر استطاب الغانمين، كما روي قيس بن حارثة . وبسط هذا له موضع آخر .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/

وقول الجمهور أعدل الأقاويل وأشبهها بالكتاب والسنة والأصول، وهم الذين قالوا : نخير الإمام بين الأمرين تخيير رأي ومصلحة لا تخيير شهوة ومشيئة، وهكذا سائر ما يخير فيه ولاة الأمر ومن تصرف لغيره بولاية : كناظر الوقف، ووصى اليتيم، والوكيل المطلق، لا يخيرون تخيير مشيئة وشهوة، بل تخيير اجتهاد ونظر وطلب الجواز الأصلح كالرجل المبتلى." (١)

"ص -٢٣١- " الدين النصيحة، الدين النصيحة " قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : " لله ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم " .

وقد قالوا لعمر بن الخطاب في أهل الشوري : أمر فلانا وفلانا، فجعل يذكر في حق كل واحد من الستة وهم أفضل الأمة أمرا جعله مانعا له من تعيينه .

وإذا كان النصح واجبا في المصالح الدينية الخاصة والعامة : مثل نقلة الحديث الذين **يغلطون** أو يكذبون، كما قال يحيي بن سعيد : سألت مالكا والثوري والليث بن سعد أظنه والأوزاعي عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يحفظ، فقالوا : بين أمره . وقال بعضهم لأحمد بن حنبل : إنه يثقل على أن أقول فلان كذا، وفلان كذا . فقال : إذا سكت أنت وسكت أنا، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم ؟ !

ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل : الرجل يصوم ويصلى ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع ؟ فقال : إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل . فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس." (٢)

"ص -٦٧- والأحياء، لاسيما في المعاملات التي لم تجر العادة فيها بالإشهاد، فتكليف البينة في ذلك خروج عن العدل المعروف . والله أعلم .

وسئل عن رجل متحدث لأمير في تحصيل أمواله . فهل يكون له العشر فيما حصله المقرر عن الوكالة عن كل ألف درهم مائة درهم ؟ وهل له أن يتناول ذلك في حال حياته ومماته، وبإذنه أو غير إذنه ؟

فأجاب :

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/

الحمد لله رب العالمين، إن كان الأمير قد وكله بالعشر، أو وكله توكيلا مطلقا على الوجه المعتاد الذي يقتضي في العرف أن له العشر فله ذلك؛ فإنه يستحق العشر بشرط لفظي، أو عرفي .

والاستئجار : كاستئجار الأرض للزراعة بجزء من زرعها، وهي مسألة [ قفيز الطحان ] . ومن نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه نهي عن قفيز الطحان، فقد **غلط** .

واستيفاء المال بجزء مشاع منه جائز، في أظهر قولي العلماء، وإن كان قد عمل له على أن يعطيه عوضا؛ ولم يبين له ذلك . فله أيضا أجرة المثل الذي جرت به العادة، فإن استحق عليه شيئا فله أن." (١)

"ص -٣٦٦- فبين سبحانه وتعالى أنه أنزل الكتاب وأنزل العدل وما به يعرف العدل ليقوم الناس بالقسط، وأنزل الحديد . فمن خرج عن الكتاب والميزان قوتل بالحديد . فالكتاب والعدل متلازمان، والكتاب هو المبين للشرع، فالشرع هو العدل، والعدل هو الشرع، ومن حكم بالعدل فقد حكم بالشرع، ولكن كثيرا من الناس ينسبون ما يقولونه الى الشرع وليس من الشرع، بل يقولون ذلك إما جهلا وإما **غلطا** وإما عمدا وافتراء، وهذا هو الشرع المبدل الذي يستحق أصحابه العقوبة، ليس هو الشرع المنزل الذي جاء به جبريل من عند الله الى خاتم المرسلين فإن هذا الشرع المنزل كله عدل ليس فيه ظلم ولا جهل، قال تعالى : { وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين } [ المائدة : ٤٢ ] ، وقال تعالى : { وأن احكم بينهم بمآ أنزل الله } [ المائدة : ٤٩ ] ، فالذي أنزل الله هو القسط، والقسط، هو الذي أنزل الله وقال تعالى : { إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل } [ النساء : ٥٨ ] ، وقال تعالى : { إنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله } [ النساء : ١٠٥ ] ، فالذي أراه الله في كتابه هو العدل .

وقد يقول كثير من علماء المسلمين أهل العلم والدين من الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين كالأربعة وغيرهم أقوالا باجتهادهم، فهذه يسوغ." (٢)

"ص -٢٤٥- اللغة وإن كان قد جاء من الأحاديث أحاديث صحيحة تبين أن الخمر اسم لكل شراب مسكر .

وتارة لكون اللفظ مشتركا أو مجملا، أو مترددا بين حقيقة ومجاز، فيحمله على الأقرب عنده وإن كان

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/

المراد هو الآخر كما حمل جماعة من الصحابة في أول الأمر الخيط الأبيض والخيط الأسود على الحبل وكما حمل آخرون قوله : {فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه } [ المائدة : ٦ ] ، على اليد إلى الإبط . وتارة لكون الدلالة من النص خفية، فإن جهات دلالات الأقوال متسعة جدا يتفاوت الناس في إدراكها وفهم وجوه الكلام بحسب منح الحق سبحانه ومواهبه ثم قد يعرفها الرجل من حيث العموم ولا يتفطن لكون هذا المعنى داخلا في ذلك العام ثم قد يتفطن له تارة ثم ينساه بعد ذلك . وهذا باب واسع جدا لا يحيط به إلا الله وقد **يغلط** الرجل فيفهم من الكلام ما لا تحتمله اللغة العربية التي بعث الرسول صلى الله عليه وسلم بها .

السبب السابع : اعتقاده أن لا دلالة في الحديث . والفرق بين هذا وبين الذي قبله أن الأول لم يعرف جهة الدلالة والثاني عرف." (١)

"ص -٥٤٠- زائد على التكرير . لكن فيه نقص من جهة أخري . وهو جعلهم هذا خطابا لمعينين،فنقصوا معنى السورة من هذا الوجه .

وهذا **غلط**، فإن قوله : {قل يا أيها الكافرون } ، خطاب لكل كافر، وكان يقرأ بها في المدينة بعد موت أولئك المعينين، ويأمر بها ويقول : هي براءة من الشرك . فلو كانت خطابا لأولئك المعينين، أو لمن علم منهم أنه يموت كافرا، لم يخاطب بها من لم يعلم ذلك منه .

وأيضا، فأولئك المعينون إن صح أنه إنما خاطبهم فلم يكن إذ ذاك علم أنهم يموتون على الكفر .

والقول بأنه إنما خاطب بها معينين، قول لم يقله من يعتمد عليه . ولكن قد قال مقاتل ابن سليمان : إنها نزلت في أبي جهل والمستهزئين . ولم يؤمن من الذين نزلت فيهم أحد . ونقل مقاتل وحده مما لا يعتمد عليه باتفاق أهل الحديث، كنقل الكلبي .

ولهذا كان المصنفون في التفسير من أهل النقل لا يذكرون عن واحد منهما شيئا، كمحمد بن جرير، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، وأبي بكر بن المنذر، فضلا عن مثل أحمد ابن حنبل، وإسحاق بن راهويه .

وقد ذكر غيره هذا عن قريش مطلقا، كما رواه عبد بن حميد،." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٦

"ص -٢٣٣- بجهاد الطائفتين في قوله : {جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم } [ التوبة : ٧٣، والتحريم ٩ ] في آيتين من القرآن .

فإذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعا تخالف الكتاب، ويلبسونها على الناس، ولم تبين للناس، فسد أمر الكتاب، وبدل الدين، كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر على أهله .

وإذا كان أقوام ليسوا منافقين، لكنهم سماعون للمنافقين، قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقا، وهو مخالف للكتاب، وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين، كما قال تعإلى : {لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا ولأوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة } [ التوبة : ٤٧ ] ، فلابد أيضا من بيان حال هؤلاء، بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم، فإن فيهم إيمانا يوجب موالاتهم، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين، فلابد ٍمن التحذير من تلك البدع، وإن اقتضي ذلك ذكرهم وتعيينهم، بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق، لكن قالوها ظانين أنها هدي، وأنها خير، وأنها دين، ولو لم تكن كذلك، لوجب بيان حالها .

ولهذا وجب بيان حال من **يغلط** في الحديث والرواية، ومن." (١)

"ص -٨٧- فأجاب : نعم تنفسخ المضاربة بموت المالك ثم إذا علم العامل بموته وتصرف بلا إذن المالك لفظا أو عرفا ولا ولاية شرعية فهو غاصب . وقد اختلف العلماء في الربح الحاصل في هذا : هل هو للمالك فقط كنماء الأعيان ؟ أو للعامل فقط ؟ لأن عليه الضمان أو يتصدقان به لأنه ربح خبيث ؟ أو يكون بينهما ؟ على أربعة أقوال : أصحها الرابع . وهو أن الربح بينهما كما يجري به العرف في مثل ذلك وبهذا حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – فيما أخذه بنوه من مال بيت المال فاتجروا فيه بغير استحقاق فجعله مضاربة وعليه اعتمد الفقهاء في [ باب المضاربة ] ؛ لأن الربح نماء حاصل من منفعة بدن هذا ومال هذا : فكان بينهما كسائر النماء الحادث من أصلين والحق لهما لا يعدوهما ولا وجه لتحريمه عليهما ولا لتخصيص أحدهما به . وإيجاب قسط مثله من الربح أصح من قول من يوجب أجرة المثل؛ فإن المال قد لا يكٍون له ربح وقد تكون أجرته أضعاف ربحه وبالعكس . وليس المقصود من هذه المشاركات العمل حتى يستحق عليه أجرة ولا هي عقد إجارة؛ وإنما هي أصل مستقل وهي نوع من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦/

المشاركات لا من المؤاجرات حتى يبطل فيها ما يبطل فيها فمن أوجب فيها ما لا يجب فيها : فقد **غلط** . وإن كان جرى بين العامل والورثة من الكلام ما يقتضي في." (١)

"ص -٣٤- وكما نقل عن بعض التابعين أن الله لا يرى وفسروا قوله : {وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة } [ الحاقة : ٢٢، ٢٣ ] بأنها تنتظر ثواب ربها كما نقل عن مجاهد وأبي صالح . أو من اعتقد أن الميت لا يعذب ببكاء الحي؛ لاعتقاده أن قوله : {ولا تزر وازرة وزر أخرى } [ الإسراء : ١٥ ] يدل على ذلك؛ وأن ذلك يقدم على رواية الراوي لأن السمع **يغلط** كما اعتقد ذلك طائفة من السلف والخلف . أو اعتقد أن الميت لا يسمع خطاب الحي؛ لاعتقاده أن قوله : {إنك لا تسمع الموتى } [ النمل : ٨٠ ] يدل على ذلك . أو اعتقد أن الله لا يعجب كما اعتقد ذلك شريح؛ لاعتقاده أن العجب إنما يكون من جهل السبب والله منزه عن الجهل . أو اعتقد أن عليا أفضل الصحابة؛ لاعتقاده صحة حديث الطير؛ وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " اللهم ائتني بأحب الخلق إليك؛ يأكل معي من هذا الطائر " . أو اعتقد أن من جس للعدو وأعلمهم بغزو النبي صلى الله عليه وسلم." (٢)

"ص -٥١٩- وكذلك الماء المستعمل في طهارة الحدث باق على طهوريته وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الماء لا ينجس " فلا يصير الماء جنبا ولا يتعدى إليه حكم الجنابة .
ونهيه - صلى الله عليه وسلم - عن البول في الماء الدائم أو عن الاغتسال فيه لا يدل على أنه يصير نجسا بذلك بل قد نهى عنه لما يفضي إليه البول بعد البول من إفساده أو لما يؤدي إلى الوسواس .
كما " نهى عن بول الرجل في مستحمه وقال : عامة الوسواس منه " . ونهيه عن الاغتسال قد جاء فيه أنه نهى - عن الاغتسال فيه بعد البول وهذا يشبه نهيه عن بول الإنسان في مستحمه . وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : " ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم " .
والتفريق المروي فيه : " إن كان جامدا فألقوها وما حولها ؛ وإن كان مائعا فلا تقربوه " **غلط** - كما بينه البخاري والترمذي - وغيرهما وهو من **غلط** معمر فيه وابن عباس راويه أفتى فيما إذا ماتت أن تلقى وما حولها ويؤكل فقيل لهما : إنها قد دارت فيه فقال : إنما ذاك لما كانت حية ؛ فلما ماتت استقرت . رواه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/

أحمد في مسائل ابنه صالح . وكذلك الزهري راوي الحديث أفتى في الجامد والمائع القليل والكثير ؛ سمنا كان أو زيتا ؛ أو غير ذلك : بأن تلقى وما قرب منها ويؤكل الباقي." (١)

"ص –٢٢٥– الحقائق سواء علمها أو لم يعلمها، وإنما خاطب الجمهور بما يخيل لهم ما ينتفعون به . فصار أولئك المتكلمون النفاة مخطئين في السمعيات والعقليات، وصار خطؤهم من أكبر أسباب تسلط الفلاسفة، لما ظن أولئك الفلاسفة الدهرية أنه ليس في هذا المطلوب إلا قولان : قول أولئك المتكلمين وقولهم . وقد رأوا أن قول أولئك باطل، فجعلوا ذلك حجة في تصحيح قولهم، مع أنه ليس للفلاسفة الدهرية على قولهم بقدم الأفلاك حجة عقلية أصلا، وكان من أعظم أسباب هذا أنهم لم يحققوا معرفة ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم .

الوجه الثالث عشر : أن **الغلط** في معني هذا الحديث هو من عدم المعرفة بنصوص الكتاب والسنة، بل والمعقول الصريح؛ فإنه أوقع كثيرا من النظار وأتباعهم في الحيرة والضلال، فإنهم لم يعرفوا إلا قولين : قول الدهرية القائلين بالقدم، وقول الجهمية القائلين بأنه لم يزل معطلا عن أن يفعل أو يتكلم بقدرته ومشيئته، ورأوا لوازم كل قول تقتضي فساده وتناقضه، فبقوا حائرين مرتابين جاهلين، وهذه حال من لا يحصي منهم، ومنهم من صرح بذلك عن نفسه كما صرح به الرازي وغيره .

ومن أعظم أسباب ذلك أنهم نظروا في حقيقة قول الفلاسفة فوجدوا أنه لم يزل المفعول المعين مقارنا للفاعل أزلا وأبدا، وصريح." (٢)

"ص –٢٢٥– فإن الإنسان ينشأ على دين أبيه أو سيده أو أهل بلده كما يتبع الطفل في الدين أبويه وسابيه وأهل بلده ثم إذا بلغ الرجل فعليه أن يقصد طاعة الله ورسوله حيث كانت ولا يكون ممن إذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا : بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا فكل من عدل عن اتباع الكتاب والسنة وطاعة الله والرسول إلى عادته وعادة أبيه وقومه فهو من أهل الجاهلية المستحقين للوعيد .

وكذلك من تبين له في مسألة من المسائل الحق الذي بعث الله به رسوله ثم عدل عنه إلى عادته فهو من أهل الذم والعقاب .

وأما من كان عاجزا عن معرفة حكم الله ورسوله وقد اتبع فيها من هو من أهل العلم والدين ولم يتبين له أن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/

قول غيره أرجح من قوله فهو محمود يثاب لا يذم على ذلك ولا يعاقب وإن كان قادرا على الاستدلال ومعرفة ما هو الراجح، وتوقى بعض المسائل فعدل عن ذلك إلى التقليد فهو قد اختلف في مذهب أحمد المنصوص عنه . والذي عليه أصحابه أن هذا آثم أيضا وهو مذهب الشافعي وأصحابه وحكي عن محمد بن الحسن وغيره أنه يجوز له التقليد مطلقا وقيل : يجوز تقليد الأعلم . وحكى بعضهم هذا عن أحمد كما ذكره أبو إسحاق في اللمع وهو **غلط** على أحمد، فإن أحمد إنما يقول : هذا في أصحابه فقط." (١)

"ص -٨٨- العرف أن يكون إبقاء لعقد المضاربة استحق المسمى له من الربح وكان ذلك مضاربة مستحقة . وإذا أقر بالربح لزمه ما أقر به . فإن ادعى بعد ذلك **غلطا** لا يعذر في مثله لم يقبل قوله . وإن كان يعذر في مثله ففي قبوله خلاف مشهور وليس له أن يدفع المال إلى غيره إلا بإذن المالك أو الشارع . ومتى فعل كان ضامنا للمال؛ سواء كان دفعه بعقد صحيح؛ أو فاسد . فما ضمنه بالعقد الصحيح ضمن بالفاسد . وما لم يضمن بالصحيح لم يضمن بالفاسد . وأما إن كان المال غصبا فهو ضامن بكل حال ومتى فرط العامل في المال أو اعتدى فعليه ضمانه . وكذلك العامل الثاني إذا جحد الحق أو كتم المال الواجب عليه أو طلب التزامهم إجارة لغير مسوغ شرعي أثم بذلك . وعلى ولي الأمر إيصال الحقوق إلى مستحقيها . والله أعلم .

وسئل رحمه الله عن رجل دفع لرجل مالا على سبيل القراض ثم ظهر بعد ذلك على المدفوع له المال دين بتاريخ متقدم على القراض . فهل يجوز له أن يعطي لأرباب الدين شيئا من هذا المال ؟ أم لا ؟ وإذا ادعى أنه لم يقبض من مال القراض شيئا أو عدم أو وقع فيه تفريط بغير سبب." (٢)

"ص -٢٣٤- **يغلط** في الرأي والفتيا، ومن **يغلط** في الزهد والعبادة، وإن كان المخطئ المجتهد مغفورا له خطؤه، وهو مأجور على اجتهاده، فبيان القول والعمل الذي يدل عليه الكتاب والسنة واجب، وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله . ومن علم منه الاجتهاد السائغ، فلا يجوز أن يذكر على وجه الذم والتأثيم له، فإن الله غفر له خطأه، بل يجب لما فيه من الإيمان والتقوى موالاته ومحبته، والقيام بما أوجب الله من حقوقه : من ثناء ودعاء وغير ذلك، وإن علم منه النفاق، كما عرف نفاق جماعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : مثل عبد الله بن أبي وذويه، وكما علم المسلمون نفاق سائر الرافضة عبد الله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/

بن سبأ وأمثاله مثل عبد القدوس بن الحجاج، ومحمد بن سعيد المصلوب فهذا يذكر بالنفاق . وإن أعلن بالبدعة ولم يعلم هل كان منافقا أو مؤمنا مخطئا ذكر بما يعلم منه، فلا يحل للرجل أن يقفو ما ليس له به علم، ولا يحل له أن يتكلم في هذا الباب إلا قاصدا بذلك وجه الله تعالى وأن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله . فمن تكلم في ذلك بغير علم أو بما يعلم خلافه، كان آثما .

وكذلك القاضي والشاهد والمفتي، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : " القضاة ثلاثة : قاضيان في النار، وقاض في الجنة : رجل علم الحق وقضي به فهو في الجنة، ورجل قضي للناس على جهل فهو في النار،." (١)

"ص -١٩١- الله إلا على طهر " . والحائض لا يستحب لها شيء من ذلك، ولا يكره الذكر بدونه عند أحد من العلماء؛ للسنة المتواترة في ذلك .

وإنما تنازعوا في قراءة القرآن، وليس في منعها من القرآن سنة أصلا، فإن قوله : " لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن " حديث ضعيف . باتفاق أهل المعرفة بالحديث، رواه إسماعيل بن عياش عن موسي بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر . وأحاديثه عن أهل الحجاز **يغلط** فيها كثيرا، وليس لهذا أصل عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا حدث به عن ابن عمر، ولا عن نافع، ولا عن موسي بن عقبة، أصحابهم المعروفون بنقل السنن عنهم .

وقد كان النساء يحضن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلو كانت القراءة محرمة عليهن كالصلاة لكان هذا مما بينه النبي صلى الله عليه وسلم لأمته، وتعلمه أمهات المؤمنين، وكان ذلك مما ينقلونه إلى الناس، فلما لم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك نهيا، لم يجز أن تجعل حراما، مع العلم أنه لم ينه عن ذلك، وإذا لم ينه عنه مع كثرة الحيض في زمنه علم أنه ليس بمحرم .

وهذا كما استدللنا على أن المنى لو كان نجسا لكان يأمر الصحابة بإزالته من أبدانهم وثيابهم؛ لأنه لابد أن يصيب أبدان الناس وثيابهم." (٢)

"ص -٢٩٧- القول وبه اقتدي . وكان أحمد يقول : إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام . وإمامه في هذه المسألة هو ابن عباس، ونقله أحمد وغيره عن ابن عباس وأصحابه . فتبين أن الاعتبار

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/

عندهم ببذل المرأة العوض، وطلبها الفرقة . وقد كتبت ألفاظهم في هذا الباب في الكلام المبسوط .
وأيضا، فقد روي البخاري في صحيحه، عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لثابت بن قيس بن شماس وهو أول من خالع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، لما جاءت امرأته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقالت له : لا أنقم عليه خلقا ولا دينا، ولكن أكره الكفر بعد في الإسلام، فذكرت أنها تبغضه . فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : " أتردين عليه الحديقة ؟ " فقالت : نعم . قال : " اقبل الحديقة، وطلقها تطليقة " .
وابن عباس الذي يروي هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروي أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمرها بحيضة استبراء . وقال : لا عدة عليك، وأفتي بأن طلاق أهل اليمن الذي يسمونه الفداء ليس من الطلاق الثلاث، مع أن إبراهيم بن سعد قال له : عامة أهل اليمن الفداء، فقال له : ليس الفداء بطلاق، وإنما هو فراق، ولكن الناس غلطوا في اسمه . فأخبره السائل أن طلاقهم هو الفداء، وهذا ظاهر في أن ذلك يكون بلفظ الطلاق، وأدني أحواله أن يعم لفظ الطلاق وغيره، وابن عباس أطلق الجواب." (١)
"ص –٢١– يقولون : إنه ليس بمنسوخ، وإنما يقول : إنه منسوخ من يحتج بقول الزهري : أن ذي اليدين مات قبل بدر، وإن هذه القصة كانت متقدمة . فقول الزهري بنسخه مبني على هذا، وهو ضعيف، فإن أبا هريرة صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذي اليدين، وإنما أسلم عام خيبر، فالذين يحتجون بقول الزهري هنا، قد ردوا قوله بالنسخ هناك، والذين يقولون بنسخ حديث ذي اليدين، هم يأمرون بالسجود بعد السلام، فكل من الطائفتين ادعت نسخ الحديث فيما يخالف قولها بلا حجة، والحديث محكم في أن الصلاة لا تبطل، وفي أنه يسجد بعد السلام، ليس لواحد منهما عن النبي صلى الله عليه وسلم معارض ينسخه .
وأيضا، فالنسخ إنما يكون بما يناقض المنسوخ، والنبي صلى الله عليه وسلم سجد بعد السلام، ولم ينقل مسلم أنه نهي عن ذلك، فبطل النسخ .
وإذا قيل : إنه سجد بعد ذلك قبل السلام، فإن كان في غير هذه الصورة، كما في حديث ابن بحينة، لما قام من الركعتين، وفي حديث الشك، فلا منافاة، لكن هذا الظان ظن أنه إذا سجد في صورة قبل السلام

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/

كان هذا نسخا للسجود بعده في صورة أخري، وهذا غلط منه، ولم ينقل عنه في صورة واحدة أنه سجد تارة قبل." (١)

"ص -٣٧١- هو ما يتمثل في نفس النبي من الأشكال النورانية، فيقولون : إن النبي يأخذ عن تلك الصور الخيالية وهي الملك عندهم، فمن أخذ المعاني العقلية عن العقل المجرد كان أعظم وأكمل ممن يأخذ عن الأمثلة الخيالية، فهؤلاء اعتقدوا أقوال هؤلاء الفلاسفة الملحدين وسلكوا مسلك الرياضة، فأخذوا يتكلمون بتلك الأمور الإلحادية الفلسفية، ويخرجونها في قالب المكاشفات والمخاطبات .

وما ذكروه من خاتم الأولياء لا حقيقة له، وإن كان قد ذكره الحكيم الترمذي في كتاب [ خاتم الأولياء ] فقد غلط في ذلك الكتاب غلطا معروفا عند أهل المعرفة والعلم والإيمان . وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع .

فهذه الأحاديث، وأمثالها مما هو كذب وفرية عند أهل العلم، لاسيما إذا كانت معلومة البطلان بالعقل، بل متخلية في العقل، ليس لأحد أن يرويها ويحدث بها إلا على وجه البيان لكونها كذبا، كما ثبت في الصحيح عن النبـي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من روى عني حديثا وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " .

وعلى ولاة الأمور أن يمنعوا من التحدث بها في كل مكان، ومن أصر على ذلك فإنه يعاقب العقوبة البليغة التي تزجره وأمثاله عن الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأهل بيته، وغيرهم من أهل العلم والدين، والله أعلم .." (٢)

"ص -٢٤٧- السبب التاسع : اعتقاده أن الحديث معارض بما يدل على ضعفه، أو نسخه، أو تأويله إن كان قابلا للتأويل بما يصلح أن يكون معارضا بالاتفاق مثل آية أو حديث آخر أو مثل إجماع وهذا نوعان : أحدهما : أن يعتقد أن هذا المعارض راجح في الجملة فيتعين أحد الثلاثة من غير تعيين واحد منها .

وتارة يعين أحدها بأن يعتقد أنه منسوخ، أو أنه مؤول .

ثم قد يغلط في النسخ فيعتقد المتأخر متقدما وقد يغلط في التأويل بأن يحمل الحديث على ما لا يحتمله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/

لفظه أو هناك ما يدفعه وإذا عارضه من حيث الجملة فقد لا يكون ذلك المعارض دالا وقد لا يكون الحديث المعارض في قوة الأول إسنادا أو متنا وتجيء هنا الأسباب المتقدمة وغيرها في الحديث الأول والإجماع المدعي في الغالب إنما هو عدم العلم بالمخالف . وقد وجدنا من أعيان العلماء من صاروا إلى القول بأشياء متمسكهم فيها عدم العلم بالمخالف مع أن ظاهر الأدلة عندهم يقتضي خلاف ذلك لكن لا يمكن العالم أن يبتدئ قولا لم يعلم به قائلا، مع علمه بأن الناس قد قالوا خلافه حتى إن منهم من يعلق القول فيقول : إن كان في المسألة إجماع فهو أحق ما يتبع وإلا فالقول عندي كذا وكذا." (١)

"ص -٤٩٠- وفي الجملة، للعلماء في المائعات ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها كالماء .

والثاني : أنها أولى بعدم التنجس من الماء؛ لأنها طعام وإدام، فإتلافها فيه فساد، ولأنها أشد إحالة للنجاسة من الماء، أو مباينة لها من الماء .

والثالث : أن الماء أولى بعدم التنجس منها لأنه طهور . وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع، وذكرنا حجة من قال : بالتنجيس، وأنهم احتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " إن كان جامدا فألقوها وما حولها، وكلوا سمنكم . وإن كان مائعا فلا تقربوه " . رواه أبو داود وغيره، وبينا ضعف هذا الحديث . وطعن البخاري والترمذي وأبو حاتم الرازي والدارقطني وغيرهم فيه، وأنهم بينوا أنه غلط فيه معمر على الزهري .

قال أبو داود : [ باب في الفأرة تقع في السمن ] حدثنا مسدد، حدثنا سفيان، حدثنا الزهري، عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " ألقوها وما حولها وكلوه " . وقال : ثنا أحمد بن صالح والحسين بن علي واللفظ للحسين." (٢)

"ص -٥٥- الله تعالى بولاية ملوك السنة مثل [ نور الدين ] و [ صلاح الدين ] وغيرهما، فاستنقذوا عامة الشام من النصارى .

وبقيت بقايا الروافض والمنافقين في جبل لبنان وغيره، وربما غلبهم النصارى عليه حتى يصير هؤلاء الرافضة والمنافقون فلاحين للنصارى . وصار جبل لبنان ونحوه دولة بين النصارى والروافض، ليس فيه من الفضيلة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/

شيء، ولا يشرع، بل ولا يجوز المقام بين نصارى أو روافض يمنعون المسلم عن إظهار دينه .

ولكن صار طوائف ممن يؤثر التخلي عن الناس زهدا ونسكا يحسب أن فضل هذا الجبل ونحوه، لما فيه من الخلوة عن الناس، وأكل المباحات من الثمار التي فيه، فيقصدونه لأجل ذلك **غلطا** منهم، وخطأ، فإن سكنى الجبال والغيران والبوادي ليس مشروعا للمسلمين إلا عند الفتنة في الأمصار التي تحوج الرجل إلى ترك دينه؛ من فعل الواجبات وترك المحرمات، فيهاجر المسلم حينئذ من أرض يعجز عن إقامة دينه إلى أرض يمكنه فيها إقامة دينه؛ فإن المهاجر من هجر ما نهى الله عنه .

وربما كان بعض الأوقات من هؤلاء النساك الزهاد طائفة إما ظالمون لأنفسهم، وإما مقتصدون مخطئون مغفور لهم خطؤهم، فأما السابقون." (١)

"ص -٣٦- من السلف والخلف أن الله يريد المعاصي؛ لكونهم ظنوا أن الإرادة لا تكون إلا بمعنى المشيئة لخلقها وقد علموا أن الله خالق كل شيء؛ وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن والقرآن قد جاء بلفظ الإرادة بهذا المعنى وبهذا المعنى لكن كل طائفة عرفت أحد المعنيين وأنكرت الآخر . وكالذي قال لأهله : إذا أنا مت فأحرقوني : ثم ذروني في اليم فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذابا لا يعذبه أحدا من العالمين . وكما قد ذكره طائفة من السلف في قوله : {أيحسب أن لن يقدر عليه أحد } [ البلد : ٥ ] وفي قول الحواريين : {هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مآئدة من السماء } [ المائدة : ١١٢ ] وكالصحابة الذين سألوا النبي صلى الله عليه وسلم هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فلم يكونوا يعلمون أنهم يرونه؛ وكثير من الناس لا يعلم ذلك؛ إما لأنه لم تبلغه الأحاديث وإما لأنه ظن أنه كذب **وغلط** .." (٢)

"ص -٧١- وفي الآية الأخري قال : {والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما } [ الفرقان : ٦٤ ] ، ولم يقل قنوتا، فالقيام ذكره بلفظ القيام، لا بلفظ القنوت . وقال تعالى : {وقوموا لله قانتين } [ البقرة : ٢٣٨ ] ، فالقائم قد يكون قانتا، وقد لا يكون، وكذلك الساجد . فالنبي صلى الله عليه وسلم بين أن طول القنوت أفضل الصلاة، وهو يتناول القنوت في حال السجود، وحال القيام . وهذا الحديث يدل على الصورة الثانية، وأن تطويل الصلاة قياما وركوعا وسجودا أولى من تكثيرها قياما وركوعا وسجودا؛ لأن طول القنوت يحصل بتطويلها لا بتكثيرها، وأما تفضيل طول القيام مع تخفيف الركوع والسجود على تكثير الركوع والسجود **فغلط**

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/

. فإن جنس السجود أفضل من جنس القيام، من وجوه متعددة :
أحدها : أن السجود بنفسه عبادة، لا يصلح أن يفعل إلا على وجه العبادة لله وحده، والقيام لا يكون عبادة إلا بالنية، فإن الإنسان يقوم في أمور دنياه، ولا ينهى عن ذلك .
الثاني : أن الصلاة المفروضة لابد فيها من السجود، وكذلك كل صلاة فيها ركوع لابد فيها من سجود،لا يسقط السجود فيها بحال من الأحوال،فهو عماد الصلاة،وأما القيام فيسقط في التطوع دائما،وفي الصلاة على الراحلة في السفر،وكذلك يسقط القيام في الفرض عن المريض،وكذلك عن المأموم إذا صلى إمامه جالسا،كما." (١)

"ص -١٢٠- المؤاجرة؛ فإن المؤاجرة يقصد منها عمل العامل ويكون العمل معلوما؛ بل يشتركان هذا بمنفعة أرضه وهذا بمنفعة بدنه وبقره كسائر الشركاء . وأما ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من المخابرة فقد جاء مفسرا في الصحيح أنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة معينة؛ فلهذا نهى عنها . ومن اشترط أن يكون البذر من المالك فإنه شبهها بالمضاربة التي يشترط أن يكون المال من أحدهما والعمل من الآخر وظن أن البذر يكون من رب الأرض وكلاهما مال . وهذا **غلط**؛ فإن رأس المال يعود في هذه العقود إلى صاحبه كما يعود رأس المال في المضاربة والأرض في المزارعة والأرض والشجر في المساقاة . والعامل إذا بذر البذر وأماته فلم يأخذ مثله صار البذر يجري مجرى المنافع التي لا يرجع بمثلها ومن اشترط أن يكون البذر من المالك ولا يعود فيه فقوله في غاية الفساد؛ فإنه لو كان كرأس المال لوجب أن يرجع في نظيره كما يقول مثل ذلك في المضاربة
وسئل رحمه الله عن رجل له أرض مزروعة وغيرها وجاء من يزرعها له مشاطرة والبذر وسائر ما يلحق الزرع من الأجر حتى إذا أخذ الحصادون." (٢)

"ص -٣٧٠- وهو سبحانه لا يشغله سمع عن سمع، ولا **تغلطه** المسائل، ولا يتبرم بإلحاح الملحين، بل يحب من يدعوه ويتضرع اليه، ويبغض من لا يدعوه قال النبي صلى الله عليه وسلم : " من لا يسأل الله يغضب عليه " . وقال تعالى : { وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين } [ غافر : ٦٠ ] وقال تعالى : { وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/

دعان فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون } [ البقرة : ٦٨١ ] ، قال بعض الصحابة : يا رسول الله، ربنا قريب فنناجيه، أو بعيد فنناديه ؟ فأنزل الله هذه الآية .

وهو سبحانه وتعالى ليس كالمخلوقين الذين ترفع اليهم الحوائج بالحجاب، بل في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " يقول الله : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد : { الحمد لله رب العالمين } ، قال الله : حمدني عبدي . فإذا قال : { الرحمن الرحيم } ، قال الله : أثني علي عبدي . فإذا قال : { مالك يوم الدين } ، قال الله : مجدني عبدي، فإذا قال : { إياك نعبد وإياك نستعين } ، قال الله : هذه الآية بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل . فإذا قال : { اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين } ، قال : هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل .." (١)

"ص -٢٦٢- فصل

والنية محلها القلب باتفاق العلماء؛ فإن نوي بقلبه ولم يتكلم بلسانه أجزأته النية باتفاقهم، وقد خرج بعض أصحاب الشافعي وجها من كلام الشافعي غلط فيه على الشافعي؛ فإن الشافعي إنما ذكر الفرق بين الصلاة والإحرام بأن الصلاة في أولها كلام، فظن بعض الغالطين أنه أراد التكلم بالنية، وإنما أراد التكبير، والنية تتبع العلم، فمن علم ما يريد فعله فلابد أن ينويه ضرورة، كمن قدم بين يديه طعاما ليأكله فإذا علم أنه يريد الأكل فلابد أن ينويه، وكذلك الركوب وغيره، بل لو كلف العباد أن يعملوا عملا بغير نية كلفوا ما لا يطيقون؛ فإن كل أحد إذا أراد أن يعمل عملا مشروعا، أو غير مشروع فعلمه سابق إلى قلبه، وذلك هو النية، وإذا علم الإنسان أنه يريد الطهارة والصلاة والصوم فلابد أن ينويه إذا علمه ضرورة، وإنما يتصور عدم النية إذا لم يعلم ما يريد، مثل : من نسي الجنابة واغتسل للنظافة أو للتبرد، أو من يريد أن يعلم غيره الوضوء ولم يرد أنه يتوضأ لنفسه، أو من لا يعلم أن غدا من رمضان فيصبح غير ناو للصوم .." (٢)

"ص -٤٩٢- روى معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وهو حديث غير محفوظ . قال : سمعت محمد بن إسماعيل يقول : حديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا خطأ . قال : والصحيح

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/

حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة .

قلت : وحديث معمر هذا الذي خطأه البخاري، وقال الترمذي إنه غير محفوظ، هو الذي قال فيه : إن كان جامدا فألقوها وما حولها، وإن كان مائعا فلا تقربوه . كما رواه أبو داود وغيره . وكذلك الإمام أحمد رضي الله عنه في مسنده وغيره، وقد ذكر عبد الرزاق أن معمرا كان يرويه أحيانا من الوجه الآخر، فكان يضطرب في إسناده . كما اضطرب في متنه، وخالف فيه الحفاظ الثقات الذين رووه بغير اللفظ الذي رواه معمر . ومعمر كان معروفا **بالغلط**، وأما الزهري فلا يعرف منه **غلط**، فلهذا بين البخاري من كلام الزهري ما دل على خطأ معمر في هذا الحديث . قال البخاري في صحيحه :

[ باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب ]

ثنا الحميدي، ثنا سفيان، ثنا الزهري، أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أنه سمع ابن عباس يحدث عن ميمونة : أن فأرة وقعت في سمن." (١)

"ص -٣٥٨- وأما احتجاج المعارض بقوله : " تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر " ، فهذا **غلط** منه لوجوه :

أحدها : أن هذا الحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل في سنن ابن ماجه عنه : " لا يؤمن فاجر مؤمنا إلا أن يقهره بسوط أو عصا " . وفي إسناد الآخر مقال أيضا .

الثاني : أنه يجوز للمأموم أن يصلي خلف من ولي، وإن كان تولية ذلك المولي لا تجوز، فليس للناس أن يولوا عليهم الفساق، وإن كان قد ينفذ حكمه، أو تصح الصلاة خلفه .

الثالث : أن الأئمة متفقون على كراهة الصلاة خلف الفاسق، لكن اختلفوا في صحتها : فقيل : لا تصح . كقول مالك، وأحمد في إحدي الروايتين عنهما . وقيل : بل تصح . كقول أبي حنيفة، والشافعي، والرواية الأخري عنهما، ولم يتنازعوا أنه لا ينبغي توليته .

الرابع : أنه لا خلاف بين المسلمين في وجوب الإنكار على هؤلاء الفساق، الذين يسكرون من الحشيشة بل الذي عليه جمهور الأئمة أن قليلها وكثيرها حرام، بل الصواب أن آكلها يحد، وأنها نجسة . فإذا كان آكلها لم يغسل منها فمه، كانت صلاته باطلة، ولو غسل فمه." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٠

"ص -٢٦٥- فأجاب :

الحمد لله رب العالمين، ليس له أن يسكنها حيث شاء، ولا يخرجها إلى حيث شاء، بل يسكن بها في مسكن يصلح لمثلها، ولا يخرج بها عند أهل الفجور، بل ليس له أن يعاشر الفجار على فجورهم، ومتى فعل ذلك وجب أن يعاقب عقوبتين عقوبة على فجوره بحسب ما فعل، وعقوبة على ترك صيانة زوجته وإخراجها إلى أماكن الفجور، فيعاقب على ذلك عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل ذلك . والله أعلم .

وقال رحمه الله تعالى :

فصل

وأما " إتيان النساء في أدبارهن " ، فهذا محرم عند جمهور السلف والخلف كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة، وهو المشهور في مذهب مالك . وأما القول الآخر بالرخصة فيه : فمن الناس من يحكيه رواية عن مالك، ومنهم من ينكر ذلك . ونافع نقل عن ابن عمر أنه لما قرأ عليه : { نسآؤكم حرث لكم } [ البقرة : ٢٢٣ ] ، قال له ابن عمر : إنها نزلت في إتيان النساء في أدبارهن . فمن الناس من يقول **غلط** نافع على ابن عمر، أو لم يفهم مراده، وكان مراده : أنها نزلت في إتيان النساء من جهة الدبر في القبل؛ فإن الآية نزلت في ذلك باتفاق العلماء، وكانت." (١)

"ص -٢٨٧- مثل أن يشفع لرجل عند ولي أمر ليرفع عنه مظلمة، أو يوصل إليه حقه، أو يوليه ولاية يستحقها، أو يستخدمه في الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك أو يعطيه من المال الموقوف على الفقراء أو الفقهاء أو القراء أو النساك أو غيرهم وهو من أهل الاستحقاق . ونحو هذه الشفاعة التي فيها إعانة على فعل واجب أو ترك محرم، فهذه أيضا لا يجوز فيها قبول الهدية، ويجوز للمهدي أن يبذل في ذلك ما يتوصل به إلى أخذ حقه، أو دفع الظلم عنه . هذا هو المنقول عن السلف والأئمة الأكبار .

وقد رخص بعض المتأخرين من الفقهاء في ذلك، وجعل هذا من [ باب الجعالة ] ، وهذا مخالف للسنة وأقوال الصحابة والأئمة، فهو **غلط**؛ لأن مثل هذا العمل هو من المصالح العامة التي يكون القيام بها فرضا؛ إما على الأعيان، وإما على الكفاية، ومتى شرع أخذ الجعل على مثل هذا لزم أن تكون الولاية وإعطاء أموال الفيء والصدقات وغيرها لمن يبذل في ذلك، ولزم أن يكون كف الظلم عمن يبذل في ذلك، والذي لا يبذل لا يولي، ولا يعطي، ولا يكف عنه الظلم، وإن كان أحق وأنفع للمسلمين من هذا . والمنفعة في هذا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/

ليست لهذا الباذل حتى يؤخد منه الجعل على الآبق والشارد . وإنما المنفعة لعموم الناس؛ أعني المسلمين؛ فإنه يجب أن يولي في كل مرتبة أصلح من يقدر عليها، وأن يرزق من رزق المقاتلة والأئمة والمؤذنين وأهل العلم الذين هم أحق الناس وأنفعهم للمسلمين . وهذا واجب على الإمام، وعلى الأمة أن يعاونوه على ذلك، فأخذ جعل من شخص معين على ذلك يفضي إلى أن تطلب هذه." (١)

"ص –٤٠– فإنما طافوا طوافا واحدا بالبيت .

قلت : فقولها : [ طوافا آخر ] إنما أرادت به الطواف بالبيت، وبين الصفا والمروة . كذكرها في أول الحديث، ولأن الذين جمعوا بين الحج والعمرة لابد لهم من طواف الإفاضة، فعلم أنها إنما نفت طوافا معه الطواف بين الصفا والمروة، لا الطواف المجرد بالبيت، والذي نفته عن القارن أثبتته للمتمتع الذي أحرم بالعمرة، ولم يدخل عليها الحج .

وأحمد في بعض روايته فهم من هذا أنهم طافوا بالبيت فقط للقدوم، فاستحب للمتمتع أولا إذا رجع من منى أن يطوف أولا للقدوم ثم يطوف طواف الفرض .

ومن رد على أحمد حجته بأن المراد بالطواف طواف الفرض، فقد **غلط**؛ لأن طواف الفرض مشترك بين المتمتع والمفرد والقارن . وعائشة أثبتت للمتمتع ما نفته عن القارن .

ولكن المراد بهذا الحديث الطواف بالبيت، وبالصفا والمروة، إن لم تكن أرادت الطواف بالبيت؛ لأنها هي لم تطف بالبيت إلا مرة واحدة؛ لأجل حيضها . وهذا قد عارضه حديث جابر الصحيح : أن النبي صلى الله عليه وسلموأصحابه الذين أمرهم بأن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا أول مرة . وهذا." (٢)

"ص –١٠٤– صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة " . وقد قررت هذه القاعدة بالدلائل الكثيرة مما تقدم من القواعد ثم إن أهل المعاصي ذنوبهم فعل بعض ما نهوا عنه : من سرقة أو زنا أو شرب خمر أو أكل مال بالباطل . وأهل البدع ذنوبهم ترك ما أمروا به من اتباع السنة وجماعة المؤمنين فإن الخوارج أصل بدعتهم أنهم لا يرون طاعة الرسول واتباعه فيما خالف ظاهر القرآن عندهم وهذا ترك واجب . وكذلك الرافضة لا يرون عدالة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/

الصحابة ومحبتهم والاستغفار لهم وهذا ترك واجب . وكذلك القدرية لا يؤمنون بعلم الله تعالى القديم ومشيئته الشاملة وقدرته الكاملة وهذا ترك واجب . وكذلك الجبرية لا تثبت قدرة العبد ومشيئته وقد يدفعون الأمر بالقدر وهذا ترك واجب . وكذلك مقتصدة المرجئة مع أن بدعتهم من بدع الفقهاء ليس فيها كفر بلا خلاف عند أحد من الأئمة ومن أدخلهم من أصحابنا في البدع التي حكى فيها التكفير ونصره فقد **غلط** في ذلك وإنما كان لأنهم لا يرون إدخال الأعمال أو الأقوال في الإيمان وهذا ترك واجب وأما غالية المرجئة الذين يكفرون بالعقاب ويزعمون أن النصوص خوفت بما لا حقيقة له فهذا القول عظيم وهو ترك واجب." (١)

"ص -٢٣٨- والقرآن يحتاج إلى فهم وتدبر، وقد يكون عاجزا عن ذلك، لكن هؤلاء **يغلطون** فيعتقد أحدهم أن الذكر أفضل مطلقا، وليس كذلك، بل قراءة القرآن في نفس الأمر أفضل من الذكر بإجماع المسلمين . قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن : سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر " . رواه مسلم . وقال له رجل : إني لا أستطيع أن أحمل من القرآن شيئا، فعلمني ما يجزئني في صلاتي . فقال : " قل : سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر " . ولهذا كان العلماء على أن الذكر في الصلاة بدل عن القراءة لا يجوز الانتقال إليه إلا عند العجز عن القراءة، بمنزلة التيمم مع الوضوء، وبمنزلة صيام الشهرين مع العتق، والصيام مع الهدي .

وفي الحديث الذي في الترمذي : " ما تقرب العباد إلى الله بأفضل مما خرج منه " . يعني القرآن . وفي حديث ابن عباس الذي رواه أبو داود والترمذي وصححه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن لله أهلين من الناس " . قيل : من هم يا رسول الله ؟ قال : " أهل القرآن هم أهل الله وخاصته " . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقدم أهل القرآن في المواطن، كما قدمهم يوم أحد في القبور، فأذن لهم أن يدفنوا الرجلين والثلاثة في القبر الواحد، وقال : قدموا إلى القبلة أكثرهم قرآنا .." (٢)

"ص -١٤٥- يقع في أولها لما كانت ميقاتا إلا لأقل من ثلث عشر أمور الناس، ولأن الشهر إذا كان ما بين الهلالين، فما بين الهلالين مثل ما بين نصف هذا ونصف هذا سواء، والتسوية معلومة بالاضطرار . والفرق تحكم محض .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١/

وأيضا، فمن الذي جعل الشهر العددي ثلاثين، والنبي صلى الله عليه وسلم قال : " الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا " وخنس إبهامه في الثالثة . ونحن نعلم أن نصف شهور السنة يكون ثلاثين، ونصفها تسعة وعشرين ؟ !

وأيضا، فعامة المسلمين في عباداتهم ومعاملاتهم إذا أجل الحق إلى سنة، فإن كان مبدؤه هلال المحرم، كان منتهاه هلال المحرم، سلخ ذي الحجة عندهم . وإن كان مبدؤه عاشر المحرم كان منتهاه عاشر المحرم أيضا، لا يعرف المسلمون غير ذلك، ولا يبنون إلا عليه، ومن أخذ ليزيد يوما لنقصان الشهر الأول؛ كان قد غير عليه م ما فطروا عليه من المعروف، وأتاهم بمنكر لا يعرفونه .

فعلم أن هذا غلط ممن توهمه من الفقهاء، ونبهنا عليه ليحذر الوقوع فيه، وليعلم به حقيقة قوله : { قل هي مواقيت للناس } [ البقرة : ١٨٩ ] ، وإن هذا العموم محفوظ عظيم القدر، لا يستثني منه شيء .." (١)

"ص –٤١– يناقض ما فهم من حديث عائشة، فإنهم إذا لم يكونوا سعوا بعد طواف الفرض فألا يطوفوا قبله للقدوم أولي وأحري . وفي ترجيح أحد الحديثين كلام ليس هذا موضع بسطه، فإن المحققين من أهل الحديث يعلمون أن هذه الزيادة في حديث عائشة، هي من كلام الزهري ليست من قول عائشة، فلا تعارض الحديث الصحيح .

وقد روي البخاري تعليقا عن ابن عباس، مثل حديث عائشة . وفيه أيضا علة .

والشافعي اختار التمتع تارة، واختار الإفراد تارة . ومن قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم إحراما مطلقا فقد غلط، واختلف كلامه في إحرام النبي صلى الله عليه وسلم على هذه الأقوال الثلاثة .

ومالك يختار الإفراد، لكن قد قيل : يستحب مع ذلك تأخير العمرة إلى المحرم، فأما العمرة عقيب الحج من مكة كما يفعله كثير من الناس اليوم : فهذا لم يعرف على عهد السلف، ولا نقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا عن أحد من الذين حجوا معه أنهم فعلوا ذلك، إلا عائشة رضي الله عنها لأنها كانت قدمت متمتعة فحاضت، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تحرم بالحج، وتدع العمرة .." (٢)

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١/

"ص -٤٨٧- الجمل وصفين . وهذا **غلط**، بل الكتاب والسنة وإجماع الصحابة فرق بين الصنفين، كما ذكر ذلك أكثر أئمة الفقه، والسنة، والحديث، والتصوف، والكلام وغيرهم .

وأيضا، فقد جاءت النصوص عن النبى صلى الله عليه وسلم بما يشملهم وغيرهم، مثل ما رواه مسلم فى صحيحه، عن أبى هريرة، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، ثم مات، مات ميتة جاهلية، ومن قتل تحت راية عمية، يغضب للعصبية، ويقاتل للعصبية، فليس منى، ومن خرج على أمتى يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها، ولا يفى لذى عهدها فليس منى " ، فقد ذكر صلى الله عليه وسلم البغاة الخارجين عن طاعة السلطان، وعن جماعة المسلمين، وذكر أن أحدهم إذا مات، مات ميتة جاهلية، فإن أهل الجاهلية لم يكونوا يجعلون عليهم أئمة، بل كل طائفة تغالب الأخرى . ثم ذكر قتال أهل العصبية، كالذين يقاتلون على الأنساب مثل قيس ويمن، وذكر أن من قتل تحت هذه الرايات فليس من أمته، ثم ذكر قتال العداة الصائلين والخوارج ونحوهم، وذكر أن من فعل هذا فليس منه .

وهؤلاء جمعوا هذه الثلاثة الأوصاف وزادوا عليها . فإنهم خارجون عن الطاعة والجماعة، يقتلون المؤمن والمعاهد، لا يرون لأحد من ولاة." (١)

"ص -٢٦٦-

اليهود تنهى عن ذلك، وتقول : إذا أتى الرجل المرأة في قبلها من دبرها جاء الولد أحول فأنزل الله هذه الآية . [ والحرث ] موضع الولد، وهو القبل . فرخص الله للرجل أن يطأ المرأة في قبلها من أي الجهات شاء .

وكان سالم بن عبد الله بن عمر يقول : كذب العبد على أبي، وهذا مما يقوي **غلط** نافع على ابن عمر، فإن الكذب كانوا يطلقونه بإزاء الخطأ، كقول عبادة : كذب أبو محمد . لما قال : الوتر واجب . وكقول ابن عباس : كذب نوف : قال : لما قال صاحب الخضر ليس موسى بني إسرائيل .

ومن الناس من يقول : ابن عمر هو الذي **غلط** في فهم الآية . والله أعلم أي ذلك كان، لكن نقل عن ابن عمر أنه قال . أو يفعل هذا مسلم ؟ ! لكن بكل حال معنى الآية هو ما فسرها به الصحابة والتابعون، وسبب النزول يدل على ذلك . والله أعلم .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١/

وسئل رحمه الله عن رجل ينكح زوجته في دبرها : أحلال هو، أم حرام ؟
فأجاب :
وطء المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة، وهو قول جماهير السلف والخلف، بل هو اللوطية الصغرى، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إن الله لا يستحيي من الحق لا تأتوا النساء في." (١)

"ص -٤٩٤- والمائع، وكان أحمد يحتج أحيانا بأحاديث ثم يتبين له أنها معلولة، كاحتجاجه بقوله : " لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين " ثم تبين له بعد ذلك أنه معلول فاستدل بغيره .

وأما البخاري والترمذي وغيرهما، فعللوا حديث معمر وبينوا **غلطه**، والصواب معهم . فذكر البخاري هنا عن عبد الله بن عتبة : أنه قال : سمعته من الزهري مرارا لا يرويه إلا عن عبيد الله بن عبد الله، وليس في لفظه إلا قوله : " ألقوها وما حولها وكلوه " وكذلك رواه مالك وغيره وذكر من حديث يونس أن الزهري سئل عن الدابة تموت في السمن الجامد وغيره، فأفتى بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح، فهذه فتيا الزهري في الجامد وغير الجامد، فكيف يكون قد روى في هذا الحديث الفرق بينهما، وهو يحتج على استواء حكم النوعين بالحديث، ورواه بالمعنى ؟ !

والزهري أحفظ أهل زمانه حتى يقال : إنه لا يعرف له **غلط** في حديث، ولا نسيان، مع أنه لم يكن في زمانه أكثر حديثا منه . ويقال : إنه حفظ على الأمة تسعين سنة لم يأت بها غيره، وقد كتب عنه سليمان بن عبد الملك كتابا من حفظه، ثم استعاده منه بعد عام، فلم يخطئ منه حرفا . فلو لم يكن في الحديث إلا نسيان الزهري أو معمر، لكان نسبة النسيان إلى معمر أولى باتفاق أهل العلم." (٢)

"ص -١٠١- روي في العاج حديث معروف، لكن فيه نظر ليس هذا موضعه، فإنا لا نحتاج إلى الاستدلال بذلك .

وأيضا، فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في شاة ميمونة : " هلا أخذتم إهابها فانتفعتم به ؟ ! " قالوا : إنها ميتة . قال : " إنما حرم أكلها " . وليس في صحيح البخاري ذكرالدباغ، ولم يذكره عامة أصحاب الزهري عنه، ولكن ذكره ابن عيينة، ورواه مسلم في صحيحه، وقد طعن الإمام أحمد في ذلك وأشار إلى **غلط** ابن عيينة فيه، وذكر أن الزهري وغيره كانوا يبيحون الانتفاع بجلود الميتة بلا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢/

دباغ لأجل هذا الحديث، وحينئذ فهذا النص يقتضي جواز الانتفاع بها بعد الدبغ بطريق الأولي، لكن إذا قيل : إن الله حرم بعد ذلك الانتفاع بالجلود حتي تدبغ، أو قيل : إنها لا تطهر بالدباغ، لم يلزم تحريم العظام ونحوها؛ لأن الجلد جزء من الميتة فيه الدم كما في سائر أجزائها، والنبي صلى الله عليه وسلم جعل دباغه ذكاته؛ لأن الدباغ ينشف رطوباته؛ فدل على أن سبب التنجيس هو الرطوبات، والعظم ليس فيه رطوبة سائلة، وما كان فيه منها فإنه يجف وييبس، وهو يبقي ويحفظ أكثر من الجلد، فهو أولي بالطهارة من الجلد .

والعلماء تنازعوا في الدباغ : هل يطهر ؟." (١)

"ص -٩٤- في الصيف أطول، كما أن وقت الفجر يتبع الليل، فيكون في الشتاء أطول .

ومن زعم أن حصة العشاء بقدر حصة الفجر في الشتاء، وفي الصيف . فقد غلط غلطا حسيا باتفاق الناس .

وسبب غلطه أن الأنوار تتبع الأبخرة، ففى الشتاء يكثر البخار بالليل، فيظهر النور فيه أولا، وفي الصيف تقل الأبخرة بالليل، وفي الصيف يتكدر الجو بالنهار بالأبخرة، ويصفو في الشتاء؛ لأن الشمس مزقت البخار، والمطر لبد الغبار .

وأيضا، فإن النورين تابعان للشمس، هذا يتقدمها، وهذا يتأخر عنها، فيجب أن يكونا تابعين للشمس، فإذا كان في الشتاء طال زمن مغيبها، فيطول زمان الضوء التابع لها .

وأما جعل هذه الحصة بقدر هذه الحصة، وأن الفجر في الصيف أطول، والعشاء في الشتاء أطول، وجعل الفجر تابعا للنهار يطول في الصيف، ويقصر في الشتاء وجعل الشفق تابعا لليل يقصر في الصيف ويطول في الشتاء، فهذا قلب الحس والعقل والشرع . ولا يتأخر ظهور السواد عن مغيب الشمس . والله أعلم .." (٢)

"ص -٥١٢- وسئل رحمه الله عن الدعاء عقيب الصلاة هل هو سنة أم لا ؟ ومن أنكر على إمام لم يدع عقيب صلاة العصر هل هو مصيب أم مخطئ ؟

فأجاب :

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢/

الحمد لله، لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدعو هو والمأمومون عقيب الصلوات الخمس، كما يفعله بعض الناس عقيب الفجر والعصر . ولا نقل ذلك عن أحد، ولا استحب ذلك أحد من الأئمة . ومن نقل عن الشافعي أنه استحب ذلك فقد **غلط** عليه، ولفظه الموجود في كتبه ينافي ذلك، وكذلك أحمد وغيره من الأئمة لم يستحبوا ذلك .

ولكن طائفة من أصحاب أحمد وأبي حنيفة وغيرهما استحبوا الدعاء بعد الفجر والعصر . قالوا : لأن هاتين الصلاتين لا صلاة بعدهما، فتعوض بالدعاء عن الصلاة .

واستحب طائفة أخري من أصحاب الشافعي وغيره الدعاء عقيب الصلوات الخمس وكلهم متفقون على أن من ترك الدعاء لم ينكر عليه،." (١)

"ص -٤٩٥- بالرجال مع كثرة الدلائل على نسيان معمر . وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن معمرا كثير **الغلط** على الزهري . قال الإمام أحمد رضي الله عنه فيما حدثه به محمد بن جعفر غندر عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وتحته ثماني نسوة . فقال أحمد : هكذا حدث به معمر بالبصرة، وحدثهم بالبصرة من حفظه، وحدث به باليمن عن الزهري بالاستقامة .

وقال أبو حاتم الرازي : ما حدث به معمر بن راشد بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث، وأكثر الرواة الذين رووا هذا الحديث عن معمر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة هم البصريون . كعبد الواحد بن زياد، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى الشامي، والاضطراب في المتن ظاهر .

فإن هذا يقول : إن كان ذائبا أو مائعا لم يؤكل . وهذا يقول : وإن كان مائعا فلا تنتفعوا به، واستصبحوا به . وهذا يقول : " فلا تقربوه " وهذا يقول : فأمر بها أن تؤخذ وما حولها فتطرح، فأطلق الجواب، ولم يذكر التفصيل .

وهذا يبين أنه لم يروه من كتاب بلفظ مضبوط، وإنما رواه بحسب ما ظنه من المعنى **فغلط**، وبتقدير صحة هذا اللفظ وهو قوله : " وإن." (٢)

"ص -٢٦٨- في الفرج . وقد جاء في غير أثر : أن الوطء في الدبر هو اللوطية الصغرى، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إن الله لا يستحيي من الحق لا تأتوا النساء في حشوشهن "

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٣

والحش هو الدبر، وهو موضع القذر والله سبحانه حرم إتيان الحائض، مع أن النجاسة عارضة في فرجها، فكيف بالموضع الذي تكون فيه النجاسة المغلظة ؟ !

وأيضا، فهذا من جنس اللواط، ومذهب أبي حنيفة وأصحاب الشافعي وأحمد وأصحابه أن ذلك حرام لا نزاع بينهم، وهذا هو الظاهر من مذهب مالك وأصحابه، لكن حكى بعض الناس عنهم رواية أخرى بخلاف ذلك، ومنهم من أنكر هذه الرواية وطعن فيها .

وأصل ذلك ما نقل عن نافع أنه نقله عن ابن عمر، وقد كان سالم بن عبد الله يكذب نافعا في ذلك . فأما أن يكون نافع غلط، أو غلط من هو فوقه . فإذا غلط بعض الناس غلطة لم يكن هذا مما يسوغ خلاف الكتاب والسنة كما أن طائفة غلطوا في إباحة الدرهم بالدرهمين، واتفق الأئمة على تحريم ذلك لما جاء في ذلك من الأحاديث الصحيحة، وكذلك طائفة غلطوا في أنواع من الأشربة . ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "كل مسكر خمر، وكل خمر حرام " ، وأنه

سئل عن أنواع من الأنبذة، فقال : "كل مسكر حرام " ، " ما أسكر كثيره فقليله حرام " ، وجب اتباع هذه السنن الثابتة، ولهذا نظائر في الشريعة . ومن وطئ امرأته في دبرها وجب أن يعاقبا على ذلك عقوبة تزجرهما، فإن علم أنهما لا ينزجران، فإنه يجب التفريق بينهما . والله أعلم .." (١)

"ص -٩٦- عادتهم فظنوا أن تأخير الفجر والعصر أفضل من تقديمها، وذلك غلط في السنة .

واحتجوا بما رواه الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أسفروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر " ، وقد صححه الترمذي، وهذا الحديث لو كان معارضا لم يقاومها؛ لأن تلك في الصحيحين، وهي مشهورة مستفيضة، والخبر الواحد إذا خالف المشهور المستفيض كان شاذا، وقد يكون منسوخا؛ لأن التغليس هو فعله حتى مات، وفعل الخلفاء الراشدين بعده .

وقد تأول الطحاوي من أصحاب أبي حنيفة وغيره كأبي حفص البرمكي من أصحاب أحمد وغيرهما، قوله : " أسفروا بالفجر " على أن المراد : الإسفار بالخروج منها، أي أطيلوا صلاة الفجر حتى تخرجوا منها مسفرين .

وقيل : المراد بالإسفار التبين، أي : صلوها إذا تبين الفجر وانكشف ووضح؛ فإن في الصحيحين عن ابن مسعود قال : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا صلاة الفجر بمزدلفة،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣/

وصلاة المغرب بجمع، وصلاة الفجر إنما صلاها يومئذ بعد طلوع الفجر . هكذا في صحيح مسلم عن جابر قال : وصلى صلاة الفجر حين برق." (١)

"ص -٤٢٢- طحينا . ومن قال بالفتح أراد الفعل كما أن الذبح والنهب هو الفعل،

ومن الناس من يغلط هذا القائل .

وهذه الأمور وأمثالها هي معروفة من لغة العرب لمن عرفها، معروفة بالاستقراء والتجربة تارة؛ وبالقياس أخرى، كما تفعل الأطباء في طبائع الأجسام، وكما يعرف ذلك في الأمور العادية التي تعرف بالتجربة المركبة من الحس والعقل، ثم قد قيل تعرف مالم تجرب بالقياس، ومعلوم أن هذه الأمور لها أسباب ومناسبات عند جماهير العقلاء من المسلمين وغيرهم ومن أنكر ذلك من النظار فذلك لا يتكلم معه في خصوص مناسبات هذا؛ فإنه ليس عنده في المخلوقات قوة يحصل بها الفعل ولا سبب يخص أحد المتشابهين، بل من أصله أن محض مشيئة الخالق

تخصص مثلا عن مثل بلا سبب ولا لحكمة . فهذا يقول كون اللفظ دالا

على المعنى إن كان بقول الله فهذا لمجرد الاقتران العادي وتخصيص الرب عنده ليس لسبب ولا لحكمة بل نفس الإرادة تخصص مثلا عن مثل بلا حكمة ولا سبب . وإن كان باختيار العبد فقد يكون السبب خطور ذلك اللفظ في القلب الواضع دون غيره، وبسط هذه الأمور له موضع آخر . والمقصود هنا أن الحجة التي." (٢)

"ص -٢٧٠- مثل أن يعتمر من يكون منزله قريبا من الحرم كل يوم، أو كل يومين أو يعتمر القريب من المواقيت التي بينها وبين مكة يومان : في الشهر خمس عمر، أو ست عمر، ونحو ذلك . أو يعتمر من يري العمرة من مكة كل يوم عمرة، أو عمرتين، فهذا مكروه باتفاق سلف الأمة، لم يفعله أحد من السلف، بل اتفقوا على كراهيته، وهو وإن كان استحبه طائفة من الفقهاء من أصحاب الشافعي، وأحمد، فليس معهم في ذلك حجة أصلا، إلا مجرد القياس العام . وهو أن هذا تكثير للعبادات، أو التمسك بالعمومات في فضل العمرة، ونحو ذلك .

والذين رخصوا في أكثر من عمرة في الحول، أكثر ما قالوا : يعتمر إذا أمكن الموسي من رأسه، أو في شهر

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤/

مرتين، ونحو ذلك .

وهذا الذي قاله الإمام أحمد . قال أحمد : إذا اعتمر فلابد من أن يحلق، أو يقصر، وفي عشرة أيام يمكن حلق الرأس . وهذا الذي قاله الإمام أحمد فعل أنس بن مالك، الذي رواه الشافعي : أنه كان إذا حمم رأسه خرج فاعتمر . وهذا لأن تمام النسك الحلق، أو التقصير، وهو إما واجب فيه، أو مستحب . ومن حكي عن أحمد أو نحوه أنه ليس إلا مباحا لا استحبابا، فقد **غلط** . فمدة نبات الشعر أقصر مدة يمكن فيها إتمام النسك،ولا ينتقض هذا بالعمرة." (١)

"ص -٢٨٢- وثبت في الصحيح أن أصحابه كانوا يصلون بين أذان المغرب وإقامتها ركعتين، وهو يراهم ولا ينهاهم " . فإذا كان التطوع بين أذاني المغرب مشروعا، فلأن يكون مشروعا بين أذاني العصر والعشاء بطريق الأولى؛ لأن السنة تعجيل المغرب باتفاق الأئمة . فدل ذلك على أن الصلاة قبل العصر، وقبل المغرب، وقبل العشاء : من التطوع المشروع، وليس هو من السنن الراتبة التي قدرها بقوله، ولا داوم عليها بفعله .

ومن ظن أنه كان له سنة يصليها قبل العصر قضاها بعد العصر، فقد **غلط**، وإنما كانت تلك ركعتي الظهر لما فاتته قضاها بعد العصر، وما يفعل بعد الظهر فهو قبل العصر، ولم يقض بعد العصر إلا الركعتين بعد الظهر .

و [ التطوع المشروع ] كالصلاة بين الأذانين، وكالصلاة وقت الضحى، ونحو ذلك، هو كسائر التطوعات من الذكر والقراءة والدعاء مما قد يكون مستحبا لمن لا يشتغل عنه بما هو أفضل منه، ولا يكون مستحبا لمن اشتغل عنه بما هو أفضل منه . والمداومة على القليل أفضل من كثير لا يداوم عليه؛ ولهذا كان عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ديمة .

واستحب الأئمة أن يكون للرجل عدد من الركعات يقوم بها من." (٢)

"ص -٤٥- والعمرة واجبة في أشهر الروايتين عن أحمد . فمن أصحابه من جعل هذا رواية ثالثة . فقال : المسألة على ثلاث روايات : رواية تجب، ورواية لا تجب، ورواية يفرق بين المكي وغيره . وهي طريقة جدنا أبي البركات وغيره .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٥

ومنهم من قال : أهل مكة يستثنون، فلا تجب عليهم عمرة، رواية واحدة . وهي طريقة الشيخ أبي محمد . وهي أصح .

ومن الفقهاء : من استحب لمن اعتمر من مكة أن يحرم من الحديبية، أو الجعرانة، محتجا بعمرة النبي صلى الله عليه وسلم . وهو **غلط**، فإن الحديبية كانت موضع حله لما أحصر، لم تكن موضع إحرامه . وأما الجعرانة فإنه أحرم منها داخلا إلى مكة؛ لأنه أنشأ العمرة من هناك؛ ولهذا كان أصح الوجهين لأصحابنا، وهو المنصوص عن أحمد أنه لا يستحب الإكثار من العمرة لا من مكة ولا غيرها، بل يجعل بين العمرتين مدة ولو أنه مقدار ما ينبت فيه شعره . ويمكنه الحلاق،وهذا لمن يخرج إلى ميقات بلده ويعتمر .

وأما المقيم بمكة فكثرة الطواف بالبيت أفضل له من العمرة المكية، كما كان الصحابة يفعلون، إذا كانوا مقيمين بمكة، كانوا يستكثرون من الطواف، ولا يعتمرون عمرة مكية، فالصحابة الذين استحبوا الإفراد." (١)

"ص -٢٨٣- الليل لا يتركها، فإن نشط أطالها، وإن كسل خففها، وإذا نام عنها صلى بدلها من النهار، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نام عن صلاة الليل صلى في النهار اثنتي عشرة ركعة، وقال : " من نام عن حزبه فقرأه ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر، كتب له كأنما قرأه من الليل " .

ومن هذا الباب [ صلاة الضحى ] فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم عليها باتفاق أهل العلم بسنته . ومن زعم من الفقهاء أن ركعتي الضحى كانتا واجبتين عليه، فقد **غلط** . والحديث الذي يذكرونه : " ثلاث هن علي فريضة، ولكم تطوع : الوتر، والفجر، وركعتا الضحى " حديث موضوع بل ثبت في حديث صحيح لا معارض له أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وقت الضحى لسبب عارض لا لأجل الوقت : مثل أن ينام من الليل، فيصلي من النهار . اثنتي عشرة ركعة، ومثل أن يقدم من سفر وقت الضحى، فيدخل المسجد فيصلي فيه .

ومثل ما صلى لما فتح مكة ثماني ركعات، وهذه الصلاة كانوا يسمونها [ صلاة الفتح ] ، وكان من الأمراء من يصليها إذا فتح مصرا . فإن النبي صلى الله عليه وسلم إنما صلاها لما فتح مكة . ولو كان سببها مجرد الوقت كقيام الليل، لم يختص بفتح مكة . ولهذا كان." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٥/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٦/

"ص -٣٥٠- أخبارهم . فهم إذا رووا عن شخص، كانت روايتهم تعديلا له . وأما ترك الرواية فقد يكون لشبهة لا توجب الجرح، وهذا معروف في غير واحد قد خرج له في الصحيح .
وكذلك قول من قال : ليس بقوي في الحديث . عبارة لينة، تقتضي أنه ربما كان في حفظه بعض التغير، ومثل هذه العبارة لا تقتضي عندهم تعمد الكذب، ولا مبالغة في **الغلط** .
وأما أبو صالح : فقد قال يحيي بن سعيد القطان : لم أر أحدا من أصحابنا ترك أبا صالح مولي أم هانئ، وما سمعت أحدا من الناس يقول فيه شيئا، ولم يتركه شعبة ولا زائدة، فهذه رواية شعبة عنه تعديل له، كما عرف من عادة شعبة . وترك ابن مهدي له لا يعارض ذلك، فإن يحيي بن سعيد أعلم بالعلل والرجال من ابن مهدي، فإن أهل الحديث متفقون على أن شعبة ويحيي بن سعيد أعلم بالرجال من ابن مهدي، وأمثاله .
وأما قول أبي حاتم : يكتب حديثه، ولا يحتج به، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في جمهور أهل العلم .." (١)

"ص -٣٥٢- عن الآخر، وليس مما جرت العادة بأن يتفق تساوي الكذب فيه، علم أنه ليس بكذب، لا سيما إذا كان الرواة ليسوا من أهل الكذب .
وأما الخطأ، فإنه مع التعدد يضعف، ولهذا كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يطلبان مع المحدث الواحد من يوافقه خشية **الغلط**، ولهذا قال تعالى في المرأتين : {أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى } [ البقرة : ٢٨٢ ] . هذا لو كانا عن صاحب واحد، فكيف وهذا قد رواه عن صاحب، وذلك عن آخر، وفي لفظ أحدهما زيادة على لفظ الآخر، فهذا كله ونحوه مما يبين أن الحديث في الأصل معروف .
فإن قيل : فهب أنه صحيح، لكنه منسوخ، فإن الأول ينسخه، ويدل على ذلك ما رواه الأثرم، واحتج به أحمد في روايته، ورواه إبراهيم بن الحارث عن عبد الله بن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها أقبلت ذات يوم من المقابر، فقلت لها : يا أم المؤمنين، أليس كان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور ؟ قالت : نعم، كان نهى عن زيارة القبور، ثم أمر بزيارتها . قيل : الجواب عن هذا من وجوه :
أحدها : أنه قد تقدم الخطاب . بأن الإذن لم يتناول النساء، فلا يدخلن في الحكم الناسخ .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٦/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٨/

"ص -٢٧٤- ولهذا اتفقوا على أن الأحاديث الثابتة في الصحاح وغيرها أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر : عمرة الحديبية . وعمرة القضية، وعمرة الجعرانة، والعمرة التي مع حجته . فإنما معناها : أنه اعتمر عمرة متمتع، ساق الهدي . وهذا أيضا قارن، فتسميته متمتعا وقارنا سواء، إذا كان قد أهل بالعمرة والحج، وهذان متمتع وهو قارن؛ ولهذا كان من **غلط** من الفقهاء فقال : إنه أحرم بالحج فقط، ولم يقرن به عمرة لا قبله، ولا معه، أوقال : إنه أحرم إحراما مطلقا ثم عقبه الحج، فإنه ينكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر مع حجته، ويلزمه رد هذه الأحاديث الصحيحة المبينة أنه اعتمر أربع عمر، لاتفاق المسلمين على أنه لم يعتمر هو ولا أحد من أصحابه غير عائشة عقب الحج .

ولهذا كان هذا حجة قاطعة على ما لم يتنازع فيه الأئمة الأربعة، وعامة الفقهاء في أن المتمتع بالعمرة إلى الحج سقط عنه بذلك الحج والعمرة، سواء قيل بوجوبها، أو بتوكيد استحبابها دون وجوبها،؛ لأن الصحابة الذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم بأمره هكذا فعلوا، وأخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن العمرة دخلت في الحج إلى يوم القيامة . وقالوا له : أعمرتنا هذه لعامنا هذا ؟ أم للأبد ؟ فقال : " بل للأبد، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة " .." (١)

"ص -٢٩- ومن آمن به باطنا وظاهرا، واجتهد في متابعته : فهو من المؤمنين السعداء، وإن كان قد أخطأ **وغلط** في بعض ما جاء به، فلم يبلغه أو لم يفهمه، قال الله تعالى عن المؤمنين : {ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا } [ البقرة : ٢٨٦ ] ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله قال : " قد فعلت " ، وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما، وإنما ورثوا العلم؛ فمن أخذ به أخذ بحظ وافر " ، وقد قال تعالى : {وداوود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما } [ الأنبياء : ٧٨، ٧٩ ] ، فقد خص أحد النبيين الكريمين بالتفهم، مع ثنائه على كل منهما بأنه أوتي علما وحكما .

فهكذا إذا خص الله أحد العالمين بعلم أمر وفهمه، لم يوجب ذلك ذم من لم يحصل له ذلك من العلماء، بل كل من اتقي الله ما استطاع فهو من أولياء الله المتقين، وإن كان قد خفي عليه من الدين ما فهمه غيره، وقد قال واثلة بن الأسقع وبعضهم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم : " من طلب علما فأدركه فله أجران،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٨/

ومن طلب علما فلم يدركه فله أجر " . وهذا يوافق ما في الصحيح عن عمرو بن العاص، وعن أبي هريرة : عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر " . وهذه الأصول لبسطها موضع آخر .

وإنما المقصود هنا التنبيه على هذا؛ لأن الطلاق المحرم مما يقول فيه كثير من الناس : إنه لازم . والسلف أئمة الفقهاء والجمهور يسلمون : أن النهي يقتضي." (١)

"ص -٣٢١- أصح من مسلم ومن رجح مسلما فإنه رجحه بجمعه ألفاظ أحاديث في مكان واحد فإن، ذلك أيسر على من يريد جمع ألفاظ الحديث .

وأما من زعم أن الأحاديث التي انفرد بها مسلم أو الرجال الذين انفرد بهم أصح من الأحاديث التي انفرد بها البخاري ومن الرجال الذين انفرد بهم، فهذا **غلط** لا يشك فيه عالم كما لا يشك أحد أن البخاري أعلم من مسلم بالحديث والعلل والتاريخ وأنه أفقه منه، إذ البخاري وأبو داود أفقه أهل الصحيح والسنن المشهورة وإن كان قد يتفق لبعض ما انفرد به مسلم أن يرجع على بعض ما انفرد به البخاري فهذا قليل والغالب بخلاف ذلك فإن الذي اتفق عليه أهل العلم أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من كتاب البخاري ومسلم .

وإنما كان هذان الكتابان كذلك لأنه جرد فيهما الحديث الصحيح المسند ولم يكن القصد بتصنيفهما ذكر آثار الصحابة والتابعين ولا سائر الحديث من الحسن والمرسل وشبه ذلك ولا ريب أن ما جرد فيه الحديث الصحيح المسند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو أصح الكتب؛ لأنه أصح منقولا عن المعصوم من الكتب المصنفة .

وأما الموطأ ونحوه فإنه صنف على طريقة العلماء المصنفين إذ ذاك فإن الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يكتبون القرآن وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهاهم أن يكتبوا عنه غير." (٢)

"ص -٥٨- وأخواله وخالاته من الرضاعة . وهذا كله باتفاق المسلمين فيثبت حرمة الرضاع من جهة الأبوين ومن جهة الولد .

وأما أبو المرتضع من النسب وأمهاته وأخوته وأخواته من النسب، فكل هؤلاء أجانب من المرتضعة وأقاربها، باتفاق العلماء، فيجوز لأخيه من النسب أن يتزوج أخته من الرضاعة، ويجوز لجميع أخوة المرتضع أن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٨/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٩/

يتزوجوا بمن شاؤوا من بنات المرضعة، سواء في ذلك التي أرضعت مع الطفل وغيرها . ولا يجوز للمرتضع أن يتزوج أحدا من أولاد المرضعة، لا بمن ولد قبل الرضاع ولا من ولد بعده باتفاق العلماء .

وكثير من الناس **يغلط** في هذا الموضوع فلا يميز بين إخوة المرتضع من النسب الذين هم أجانب من المرأة وبين أولاد المرتضعة الذين هم أخوته من الرضاع، ويجعل الجميع نوعا واحدا، وليس كذلك، بل يجوز لهؤلاء أن يتزوجوا من هؤلاء . وأما المرتضع فلا يتزوج أحدا من أولاد المرضعة .

ولو تراضع طفلان فرضع هذا أم هذا ورضعت هذه أم هذا ولم يرضع أحد من أخوتها من أم الآخر حرم على كل منهم أن يتزوج أولاد مرضعته، سواء ولد قبل الرضاعة أو بعدها، ولم يحرم على أخ واحد منهما من النسب أن يتزوج أخت الآخر من الرضاعة .." (١)

"ص -٥٨٨- الرجل تصرفا يتهم فيه،مثل أن يقبض المال لنفسه متأولا : أن لى حقا فى بيت المال، وإنى لا أعطى حقى . فهذا . . . .

وسئل رحمه الله عن أقوام لهم أملاك إرث من آبائهم وأجدادهم، وهى للسلطان مقاسمة الثلث، ثلث المغل . وأن شخصا ضامنا اشترى ما يخص السلطان من الثلث، وأخذ الملك الذى لهم جميعه باليد القوية . فهل له ذلك أم لا ؟

فأجاب :

ليس له أن ينزع أملاك الناس التى بأيديهم بما ذكر . ولا يجوز رفع أيدى المسلمين الثابتة على حقوقهم بما ذكر؛ إذ الأرض الخراجية كالسواد وغيره نقلت من المخارجة إلى المقاسمة، كما فعل أبو جعفر المنصور بسواد العراق، وأقرت بيد أهلها . وهى تنتقل عن أهلها إلى ذريتهم وغير ذريتهم بالإرث والوصية والهبة، وكذلك البيع فى أصح قولى العلماء؛ إذ حكمها بيد المشترى كحكمها بيد البائع، وليس هذا تبعا للوقف الذى لا يباع ولا يوهب ولا يورث، كما **غلط** فى ذلك من منع بيع أرض السواد، معتقدا أنها كالوقف الذى لا يجوز." (٢)

"ص -٢٤٣- تنوزع فيه من ذلك . وهذا ظن أن السفر إلى زيارة نبينا كالسفر إلى غيره من الأنبياء والصالحين، وهو **غلط** من وجوه :

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٩/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١/

أحدها : أن مسجده عند قبره، والسفر إليه مشروع بالنص والإجماع، بخلاف غيره .

والثاني : أن زيارته كما يزار غيره ممتنعة، وإنما يصل الإنسان إلى مسجده، وفيه يفعل ما شرع له .

الثالث : أنه لو كان قبر نبينا يزار كما تزار القبور لكان أهل مدينته أحق الناس بذلك، كما أن أهل كل مدينة أحق بزيارة من عندهم من الصالحين، فلما اتفق السلف وأئمة الدين على أن أهل مدينته لا يزورون قبره، بل ولا يقفون عنده للسلام إذا دخلوا المسجد وخرجوا . وإن لم يسم هذا زيارة بل يكره لهم ذلك عند غير السفر، كما ذكر ذلك مالك، وبين أن ذلك من البدع التى لم يكن صدر هذه الأمة يفعلونه، علم أن من جعل زيارة قبره مشروعة كزيارة قبر غيره فقد خالف إجماع المسلمين .

الرابع : أنه قد نهى أن يتخذ قبره عيدا، وأمر الأمة أن تصلى عليه وتسلم حيثما كانت، وأخبر أن ذلك يبلغه . فلم يكن تخصيص البقعة بالدعاء له مشروعا، بل يدعى له في جميع الأماكن، وعند كل." (١)

"ص -٢٤٠- وهذا فرق في أعيان المخلوقات، وهو فرق صحيح، لكن يشتبه على كثير من الناس النوع بالعين، كما اشتبه ذلك على كثير من الناس في الكلام، فلم يفرقوا بين كون كلامه قديما بمعني أنه لم يزل متكلما إذا شاء، وبين كون الكلام المعين قديما .

وكذلك لم يفرقوا بين كون الفعل المعين قديما، وبين كون نوع الفعل المعين قديما، كالفلك محدث مخلوق مسبوق بالعدم، وكذلك كل ما سواه، وهذا الذي دل عليه الكتاب والسنة والآثار، وهو الذي تدل عليه المعقولات الصريحة الخالصة من الشبه، كما قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع،وبينا مطابقة العقل الصريح للنقل الصحيح .

وإن غلط أهل الفلسفة والكلام، أو غيرهم فيهما، أو في أحدهما ، وإلا فالقول الصدق المعلوم بعقل أو سمع يصدق بعضه بعضا، لا يكذب بعضه بعضا، قال تعالى : { والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون } [ الزمر : ٣٣ ] ، بعد قوله : { ومن أظلم ممن افتري على الله كذبا أو كذب بالحق لما جاءه } [ العنكبوت : ٦٨ ] ، وإنما مدح من جاء بالصدق وصدق بالحق الذي جاءه . وهذه حال من لم يقبل إلا الصدق، ولم يرد ما يجيئه به غيره من الصدق، بل قبله ولم يعارض بينهما ولم يدفع أحدهما بالآخر." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٢

"ص -٢٤١- وحال من كذب على الله ونسب إليه بالسمع أو العقل ما لا يصح نسبته إليه، أو كذب بالحق لما جاءه، فكذب من جاء بحق معلوم من سمع أو عقل، وقال تعالى عن أهل النار : { لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير } [ الملك : ١٠ ] ، فأخبر أنه لو حصل لهم سمع أو عقل ما دخلوا النار، وقال تعالى : { أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمي الأبصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور } [ الحج : ٤٦ ] ، وقال تعالى : { سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق } [ فصلت : ٥٣ ] ، أي : أن القرآن حق، فأخبر أنه سيري عباده الآيات المشهودة المخلوقة، حتى يتبين أن الآيات المتلوة المسموعة حق . ومما يعرف به منشأ غلط هاتين الطائفتين غلطهم في الحركة والحدوث ومسمى ذلك .

فطائفة كأرسطو وأتباعه قالت : لا يعقل أن يكون جنس الحركة والزمان والحوادث حادثا، وأن يكون مبدأ كل حركة وحادث صار فاعلا لذلك بعد أن لم يكن، وأن يكون الزمان حادثا بعد أن لم يكن حادثا، مع أن قبل وبعد لا يكون إلا في زمان، وهذه القضايا كلها إنما تصدق كلية لا تصدق معينة، ثم ظنوا أن الحركة المعينة وهي حركة الفلك هي." (١)

"ص -٢٩٠- فلا يتصور أن يقصد صوم رمضان جزما من لم يعلم أنه من رمضان .

وقد يدخل في هذا الباب القصر في السفر، والجمع بين الصلاتين . والذي مضت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقصر في السفر، فلا يصلي الرباعية في السفر إلا ركعتين، وكذلك الشيخان بعده أبو بكر ثم عمر .

وما كان يجمع في السفر بين الصلاتين إلا أحيانا عند الحاجة، لم يكن جمعه كقصره، بل القصر سنة راتبة، والجمع رخصة عارضة . فمن نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ربع في السفر الظهر أو العصر أو العشاء، فهذا غلط . فإن هذا لم ينقله عنه أحد لا بإسناد صحيح، ولا ضعيف . ولكن روي بعض الناس حديثا عن عائشة أنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر يقصر، وتتم، ويفطر، وتصوم فسألته عن ذلك، فقال : " أحسنت يا عائشة " فتوهم بعض العلماء أنه هو كان الذي يقصر في السفر ويتم، وهذا لم يروه أحد . ونفس الحديث المروي في فعلها باطل، ولم تكن عائشة ولا أحد غيرها ممن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم يصلي إلا كصلاته، ولم يصل معه أحد أربعا قط لا بعرفة ولا بمزدلفة ولا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٣

غيرهما، لا من أهل مكة ولا من غيرهم، بل جميع المسلمين كانوا يصلون معه ركعتين، وكان يقيم بمنى أيام الموسم يصلي بالناس ركعتين، وكذلك بعده أبو بكر، ثم عمر." (١)

"ص -٢٩٧- نفع الأرض بما يخلقه فيها من ماء وهواء وشمس .

فمن ظن أن مجرد فعله هو المعقود عليه فقد **غلط** **غلطا** بينا باليقين الذي لا شبهة فيه . وسبب **غلطه** كون فعله أمرا محسوسا لحركته، وكون نفع الأرض أمرا معقولا لعدم حركتها، فالذهن لما أدرك الحركة المحسوسة توهم أنها هي المعقود عليه . وهذا **غلط** منقوض بسائر صور الإجارة؛ فإن المعقود عليه هو نفع الأعيان المؤجرة، سواء كانت جامدة كالأرض والدار والثياب، أو متحركة كالأناسي والدواب، لا عمل الشخص المستأجر، وإنما عمل الشخص المستأجر طريق إلى استيفاء المنفعة . فتارة يقترن به الاستيفاء كالركوب واللبس، وتارة يتأخر عنه الاستيفاء كالبناء والغراس والزرع .

فإن المعقود عليه حصول منفعة الأرض للبناء والغراس والزرع، لا مجرد عمل الباني الغارس الزارع الذي هو حق نفسه، كيف يكون حق نفسه هو الذي بذل الأجرة في مقابلته ؟ وإنما يبذل الأجرة فيما يصل اليه من منفعة العين المؤجرة، لا فيما هو له من عمل نفسه؛ فإن شراء حقه بحقه محال . ومن تصور هذه قطع بما ذكرناه، ولم يبق عنده فيه شبهة إن شاء الله .

وإذا كان المعقود عليه نفس منفعة العين من أول المدة إلى آخرها." (٢)

"ص -٥٦١- أن يقول : هكذا وأشار بأصبعه يسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله " . وفي رواية قال : " أما يكفي أحدكم أو أحدهم أن يضع يده علي فخذه، ثم يسلم على أخيه من عن يمينه، ومن عن شماله " . ولفظ مسلم : صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكنا إذا سلمنا قلنا بأيدينا : السلام عليكم . فنظر إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " ما شأنكم ؟ تشيرون بأيديكم، كأنها أذناب خيل شمس ؟ إذا سلم أحدكم فليلتفت إلى صاحبه ولا يؤمئ بيده " .

فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسكون في الصلاة، وهذا يقتضي السكون فيها كلها، والسكون لا يكون إلا بالطمأنينة . فمن لم يطمئن لم يسكن فيها، وأمره بالسكون فيها موافق لما أمر الله تعالى به من الخشوع فيها، وأحق الناس باتباع هذا هم أهل الحديث .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٥

ومن ظن أن نهيه عن رفع الأيدي هو النهي عن رفعها إلى منكبه حين الركوع وحين الرفع منه، وحمله على ذلك فقد **غلط**؛ فإن الحديث جاء مفسرا بأنهم كانوا إذا سلموا في الصلاة سلام التحليل، أشاروا بأيديهم إلى المسلم عليهم من عن اليمين ومن عن الشمال .

ويبين ذلك قوله : " مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل." (١)

"ص -٩٥- في ذلك من الربح ما يقوم بهم، ولا يكون فيه إجحاف بالناس وإذا سعر عليهم من غير رضا بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار وإخفاء الأقوات وإتلاف أموال الناس .

قلت : فهذا الذي تنازع فيه العلماء .

وأما إذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه فهنا يؤمرون بالواجب ويعاقبون على تركه وكذلك من وجب عليه أن يبيع بثمن المثل فامتنع أن يبيع إلا بأكثر منه : فهنا يؤمر بما يجب عليه، ويعاقب على تركه بلا ريب . ومن منع التسعير مطلقا محتجا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " أن الله هو المسعر القابض الباسط وأني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال " فقد **غلط**، فإن هذه قضية معينة ليست لفظا عاما وليس فيها أن أحدا امتنع من بيع يجب عليه أو عمل يجب عليه، أو طلب في ذلك أكثر من عوض المثل . ومعلوم أن الشيء إذا رغب الناس في المزايدة فيه : فإذا كان صاحبه قد بذله كما جرت به العادة ولكن الناس تزايدوا فيه فهنا لا يسعر عليهم والمدينة كما ذكرنا إنما كان الطعام الذي يباع فيها غالبا من الجلب، وقد يباع فيها شيء يزرع فيها، وإنما كان يزرع فيها." (٢)

"ص -٢٨٣- أيضا ما أعلم فيه نزاعا، فالتمتع المستحب، والقران المستحب، والإفراد المستحب هو الذي يجزئه باتفاقهم .

وبسبب ما وقع من اشتراك الألفاظ في الرواية، واختلاف الاجتهاد في العمل، وغير ذلك، صار كثير من الفقهاء **يغلطون** في معرفة [ صفة حجة الوداع ] ، فيظن طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم تمتع، بمعني أنه حل من إحرام العمرة، ثم أحرم بالحج، وهذا **غلط** بلا ريب . وقد قال الإمام أحمد : لا أشك أن النبي صلى الله عليه وسلمكان قارنا، والمتعة أحب إلى، أي لمن كان لم يسق الهدي؛ فإنه لا يختلف قوله : أن من جمع الحج والعمرة في سفرة واحدة، وقدم في أشهر الحج، ولم يسق

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٧

الهدي، أن هذا التمتع أفضل له . بل هو المسنون؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلمأمر أصحابه بذلك .
وأما من ساق الهدي : فهل القران أفضل له ؟ أم التمتع ؟ ذكروا عنه روايتين، والذي صرح به في رواية المروزي أن القران أفضل له؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا حج بلا نزاع بين أهل العلم والحديث، وهذا السائق للهدي تمتعه وقرانه لا يختلفان إلا في تقدم الإحرام وتأخيره . فمتي أحرم بالحج مع العمرة، أو قرن الإحرام بالعمرة . أو بزيادة سعي عند من يقول به، وقبل طوافه وسعيه." (١)

"ص -٥٦٢- والكفار أهل الكتاب لا اليهود ولا النصارى، ولا غيرهم من أصناف الكفار وذلك أنه قال : {لا أعبد ما تعبدون } . فذكر لفظ [ ما ] ، ولم يقل : [ من تعبدون ] . و [ ما ] تدل على الصفة كما تقدم وما ذكره المهدوي وغيره من أنه قال : {ما أعبد } ولم يقل : [ من أعبد ] يقابل به {ولا أنا عابد ما عبدتم } الذي يراد به الأصنام، فضعيف جدا يغير اللغة ويخص عموم القرآن وهو عموم مقصود ويزيل المعنى الذي به تعلقت هذه البراءة .
فإن [ ما ] في اللغة إما لما لا يعلم، ولصفات ما يعلم، كما في قوله : {فانكحوا ما طاب } [ النساء : ٣ ] {وما سواها } [ الشمس : ٧ ] ، {وما خلق الذكر والأنثى } [ الليل : ٣ ] ، وفي التسبيح المأثور أنه يقال عند سماع الرعد : [ سبحان ما سبحت له ] ومثله كثير . فقوله : {ولا أنتم عابدون ما أعبد } ، جار على أصل اللغة .
وأيضا، فقوله : {لا أعبد ما تعبدون } ، خطاب للكفار مطلقا، فهو لا يعبد الملائكة، ولا غير ذلك مما عبد من دون الله وإن كان ما عبد أهل العلم والعقل فعبر عن ذواتهم ب [ من ] فتخصيص البراءة من الشرك بشرك مشركي العرب غلط عظيم، وإنما هي براءة من كل شرك .
وكون الرب يتصف بما تتصف به الأصنام من عدم العلم ما لا." (٢)

"ص -٣١٨- ورواه ابن ماجه أيضا . وقد روي أحمد والترمذي وابن ماجه واللفظ له : أن ابن عمر قال : أسلم غيلان وتحته عشر نسوة، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " خذ منهن أربعا " ، قال الترمذي سمعت محمد يقول : هذا غير محفوظ، والصحيح ما روي شعيب وغيره عن الزهري قال : حدثت عن محمد بن سويد أن غيلان . . . . فذكره . . . . . وفي لفظ الإمام أحمد : فلما كان في عهد عمر

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٨

طلق نساءه، وقسم ماله بين بنيه، فبلغ ذلك عمر، فقال : إني لأظن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع بموتك فقذفه في نفسك، ولعلك لا تملك إلا قليلا، وايم الله لتراجعن نساءك، ولترجعن مالك، أو لأورثهن منك، ولآمرن بقبرك فيرجم كما رجم قبر أبي رغال .

وقد روي هذا الحديث مالك في الموطأ عن الزهري مرسلا، وقد رواه الشافعي وأحمد في مسنديهما في حديث محمد بن جعفر وغيره، عن معمر، عن الزهري مرسلا، لكن بين الإمام أحمد وغيره أن هذا مما **غلط** فيه معمر لما عدم البصر، فإنه حدثهم به من حفظه، وكان معمر **يغلط** إذا حدث من حفظه فرواه البصريون عنه كمحمد بن جعفر غندر وغيره، على **الغلط**، وأما أصحابه الذين سمعوا من كتبه كعبد الرزاق وغيره فرووه على الصواب .

ففي حديث فيروز : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : " طلق أيتهما شئت " ، ليس المراد بذلك الطلاق المعدود على قول الشافعي وأحمد وغيرهما، بل المراد." (١)

"ص –٣٠٠– وأصحابه،وبما تقتضيه أصوله عنده، فربما حصل في بعض المسائل التي تتفرع وتتشعب ذهول للمفرع في بعض فروعها عن رعاية الأصول والنصوص في نحو ذلك .

وعلى هذا، فإذا حصل من الضرر كالبرد الشديد، والغرق، والهواء المؤذي، والجراد، والجليد، والفأر، ونحو ذلك ما نقص المنفعة المقصودة المعتادة المستحقة بالعقد، فيصنع في ذلك كما يصنع في أرش المبيع المعيب؛ تنظر قيمة الأرض بدون تلك الآفة، وقيمتها مع تلك الآفة، وينسب النقص إلى القيمة الكاملة، ويحط من الأجرة المسماة بقدر النقص، كأن تكون أجرتها مع السلامة تساوي ألفا، ومع الآفة تساوي ثمانمائة، فالآفة قد نقصت خمس القيمة، فيحط خمس الأجرة المسماة، وكذلك في جائحة الثمر؛ ينظر كم نقصته الجائحة ؟ هل نقصته ثلث قيمته، أو ربعها، أو خمسها ؟ يحط عنه من الثمن بقدره . وكذلك لو تغير الثمر وعاب نظر كم نقصه ذلك العيب من قيمته ؟ وحط من الثمن بنسبته .

وأما ما قد يتوهمه بعض الناس أن جائحة الزرع في الأرض المستأجرة توضع من رب الأرض، أو يوضع من رب الأرض بعض الزرع، قياسا على جائحة المبيع في الثمر والزرع فهذا **غلط**؛ فإن المشتري للثمر والزرع ملك بالعقد نفس الثمر والزرع . فإذا تلفت قبل التمكن من." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٨

"ص –٥٤٠– المشركين الذين قالوا : {إنما البيع مثل الربا } [ البقرة : ٢٧٥ ] .
والذين قاسوا الميت على المذكى وقالوا : أتأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله ؟ فجعلوا العلة في الأصل كونه قتل آدمي وقياس الذين قاسوا المسيح على أصنامهم فقالوا : لما كانت آلهتنا تدخل النار لأنها عبدت من دون الله فكذلك ينبغي أن يدخل المسيح النار قال الله تعالى : {ولما ضرب ابن مريم مثلا إذا قومك منه يصدون } [ الزخرف : ٥٧ ] . {وقالوا أآلهتنا خير أم هو ما ضربوه لك إلا جدلا بل هم قوم خصمون } [ الزخرف : ٥٨ ] .
وهذا كان وجه مخاصمة ابن الزبعرى لما أنزل الله : {إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون } [ الأنبياء : ٩٨ ] . {لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها وكل فيها خالدون } [ الأنبياء : ٩٩ ] .
فإن الخطاب للمشركين لا لأهل الكتاب . والمشركون لم يعبدوا المسيح وإنما كانوا يعبدون الأصنام والمراد بقوله : {وما تعبدون } [ الأنبياء : ٩٨ ] . الأصنام فالآية لم تتناول المسيح لا لفظا ولا معنى .
وقول من قال : إن الآية عامة تتناول المسيح ولكن أخر بيان تخصيصها غلط منه ولو كان ذلك صحيحا لكانت حجة المشركين متوجهة ؛ فإن من خاطب بلفظ العام يتناول حقا وباطلا لم يبين مراده توجه الاعتراض عليه وقد قال تعالى : {ولما ضرب ابن مريم مثلا } [ الزخرف : ٥٧ ] . أي : هم ضربوه مثلا كما قال : {ما ضربوه لك إلا جدلا } [ الزخرف : ٥٨ ] . أي : جعلوه مثلا لآلهتهم فقاسوا الآلهة عليه وأوردوه مورد المعارضة." (١)

"ص –١٥٩– الرابع : أن قولهم : ذواليدين قبل بدر، غلط، قالوا : فإن المقتول ببدر هو ذو الشمالين، هو ابن عمرو من نضلة بن عبسان، حليف لبني زهرة من خزاعة، قتل ببدر . وأما ذو اليدين فاسمه الخرباق، ويكني أبا العريان، بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وروي حديثه في السهو كما ذكره عبد الله بن أحمد في مسند أبيه، عن نصر عن معدي بن سليمان ثقة، قال : أتيت مطرا لأسأله عن حديث ذي اليدين فأتيته فسألته، فإذا هو شيخ كبير لا ينفذ الحديث من الكبر، فقال ابنه شعيب : بلي يا أبت، حدثتني : أن ذا اليدين لقيك بذي خشب فحدثك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلي بهم إحدي صلاتي العشي وهي العصر ركعتين، ثم سلم فخرج سرعان الناس، فقالوا : قصرت الصلاة وفي القوم أبو بكر وعمر فقال ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال : " ما قصرت الصلاة ولا نسيت " ثم أقبل على أبي بكر وعمر

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٩

فقال : " ما يقول ذو اليدين ؟ " فقالا : صدق يا رسول الله، فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وثاب الناس؛ وصلي بهم ركعتين ثم سلم؛ ثم سجد سجدتي السهو .

ورواه عبد الله بن أحمد أيضا عن محمد بن المثني، عن معدي بن سليمان، عن شعيب بن مطر، ومطر جاء من يصدقه بمقالته . وهذا السياق موافق لسياق أبي هريرة وابن عمر في أن السلام كان من." (١)

"ص -٤٢- يقصر . وأما إذا قيل : ليست محدودة بالمسافة بل الاعتبار بما هو سفر : فمن سافر ما يسمي سفرا قصر وإلا فلا .

وقد يركب الرجل فرسخا يخرج به لكشف أمر وتكون المسافة أميالا ويرجع في ساعة أو ساعتين ولا يسمي مسافرا، وقد يكون غيره في مثل تلك المسافة مسافرا بأن يسير على الإبل والأقدام سيرا لا يرجع فيه ذلك اليوم إلى مكانه . والدليل على ذلك من وجوه :

أحدها : أنه قد ثبت بالنقل الصحيح المتفق عليه بين علماء أهل الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان يقصر الصلاة بعرفة ومزدلفة وفي أيام مني . وكذلك أبو بكر، وعمر بعده، وكان يصلى خلفهم أهل مكة ولم يأمرهم بإتمام الصلاة، ولا نقل أحد لا بإسناد صحيح ولا ضعيف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأهل مكة لما صلى بالمسلمين ببطن عرفة الظهر ركعتين قصرا وجمعا، ثم العصر ركعتين : " يا أهل مكة، أتموا صلاتكم " . ولا أمرهم بتأخير صلاة العصر، ولا نقل أحد أن أحدا من الحجيج لا أهل مكة ولا غيرهم صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما صلى بجمهور المسلمين . أو نقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أو عمر قال في هذا اليوم : " يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر " ،فقد غلط،وإنما نقل أن." (٢)

"ص -٣٠١- القبض تلفت من ملك البائع . وأما المستأجر فإنما استحق بالعقد الانتفاع بالأرض . وأما الزرع نفسه فهو ملكه الحادث على ملكه، لم يملكه بعقد الإجارة، وإنما ملك بعقد الإجارة المنفعة التي تنبته إلى حين كمال صلاحه .

فيجب الفرق بين جائحة الزرع والثمر المشتري، وبين الجائحة في منفعة الأرض المستأجرة المزروعة؛ فإن هذا مزلة أقدام؛ ومضلة أفهام . غلط فيها خلائق من الحكام والمقومين، والمجيحين، والملاك،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٩/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٩/

والمستأجرين، حتي إن بعضهم يظنون أن جائحة الإجارة للأرض المزروعة بمنزلة جائحة الزرع المشتري .
وبعض المتفقهة يظن أن الأرض المزروعة إذا حصل بها آفة منعت من كمال الزرع لم تنقص المنفعة، ولم يتلف شيء منها، وكلا الأمرين **غلط** لمن تدبر .

ونظير الأرض المستأجرة للازدراع الأرض المستأجرة للغراس، والبناء؛ فإن المؤجر لا يضمن قيمة الغراس والبناء إذا تلف، ولكن لو حصلت آفة منعت كمال المنفعة المستحقة بالعقد، مثل أن يستولي عدو يمنع الانتفاع بالغراس والبناء، أو تحصل آفة من جراد أو آفة تفسد الشجر المغروس، أو حصل ريح بهدم الأبنية، ونحو ذلك، فهنا نقصت المنفعة المستحقة بالعقد، نظير نقص المنفعة في الأرض المزروعة .

ولما كان كثير من الناس يتوهم أن المستأجر توضع عنه الجائحة في." (١)

"ص -٢٨٦- ويحل منها .

ثم الذي ينبغي أن يقال : إن الذي اختاره الله لنبيه هو أفضل الأمرين .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : " لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أفعل ذلك " ، فهو حكم معلق على شرط، والمعلق على شرط عدم عند عدمه، فما استقبل من أمره ما استدبر، وقد اختار الله تعالى له ما فعل، واختار له أنه لم يستقبل ما استدبر . ولا يلزم إذا كان الشيء أفضل على تقدير أن يكون أفضل مطلقا .

وهذا كقوله : " لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر " ، فهو لا يدل على أن عمر أفضلهم لو لم يبعث الرسول، ولا يدل على أنه أفضل مع بعث الرسول؛ بل أبو بكر أفضل منه في هذه الحال، ولكن هذا بين أن الموافقة إذا كان في تنويع الأعمال تفرق وتشتت هو أولي من تنويعها، وتنويعها اختيار القادر المفضول للأفضل، والعاجز عن المفضول كما اختار من قدر على سوق الهدي الأفضل . ومن لم يقدر على سوقه مع السلامة عن التفرق، ومع تفرق يعقبه ائتلاف هو أفضل .

**وغلط** أيضا في [ صفة حجه ] طائفة من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما؛ فظنوا أنه إنما كان مفردا : يعني أنه أحرم بحجة مفردة، ولم." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٣٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٠

"ص -٥٦٥- تعبد الله فقد **غلط غلطا** قبيحا . فكل من عبد الله، كان سعيدا من أهل الجنة، وكان من عباد الله الصالحين . قال تعالى : {ألم أعهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين وأن اعبدوني هذا صراط مستقيم } [ يس : ٦٠، ٦١ ]

وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : " إنك تأتي قوما هم أهل كتاب، فأول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله " وفي رواية : " فادعهم إلى عبادة الله فإذا عرفوا الله فأعلمهم . . . "

فلا يعبد إلا الله بعد أن أرسل محمدا وعرفت رسالته وبلغت؛ ولهذا اتفق العلماء على أن أعمالهم حابطة . ولو عبدوا الله لم تحبط أعمالهم . فإن الله لا يظلم أحدا .

وقبل إرسال محمد، إنما كان يعبد الله من عبده بما أمر به . فأما من ترك عبادته بما أمر به واتبع هواه، فهو لا يعبد الله، إنما يعبد الشيطان، ويعبد الطاغوت . وقد أخبر الله عن اليهود بأنهم عبدوا الطاغوت، وأنه لعنهم وغضب عليهم وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت .

وهو اسم جنس يدخل فيه الشيطان، والوثن، والكهان،." (١)

"ص -٢٨٧- يعتمر معها أصلا، وهذا خلاف الأحاديث الصحيحة الثابتة أيضا وخلاف ما تواتر في سنته .

ثم قد **يغلط** طوائف من متأخريهم فيظنون أنه اعتمر مع ذلك من مكة؛ ولهذا لم ينقله أحد ممن له قول معتبر، ولم يتنازعوا في أنه أمر أصحابه الذين لم يسوقوا الهدي بالتمتع بالعمرة إلى الحج، وأمره في حق أمته أولي بهم من فعله، لا سيما وقد بين أن اختصاصه بعدم الإحلال إنما كان لسوق الهدي، وهذا متواتر عنه . وفي الصحيحين أن حفصة قالت له : ما بال الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك ؟ فقال : " إني لبدت رأسي، وقلدت هديي، فلا أحل حتي أنحر " . فهذا لا ينافي أنه أحرم بالعمرة والحج . كما روي أنس وعمر وغيرهما؛ لأن ذلك يسمي عمرة؛ لأنه وحده عمل المعتمر؛ ولأنه أمرهم بالحل، وأن يجعلوها عمرة فشبهته بهم .

**وغلط** أيضا في [ صفة حجته ] من **غلط** من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم؛ فاعتقدوا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا، بمعني أنه طاف وسعي أولا للعمرة، ثم طاف وسعي ثانيا للحج قبل التعريف، وكل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤١

من نظر في الأحاديث الثابتة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلمعلم أنه لم يطف طوافين، ولا سعي سعيين، ولا أمر بذلك أصحابه الذين ساقوا الهدي، وأمرهم بالبقاء على إحرامهم، فضلا عن." (١)

"ص -٩٣- بإحدي عشرة، ثم كان يوتر بتسع، ويصلي بعد الوتر ركعتين وهو جالس . وأكثر الفقهاء ما سمعوا بهذا الحديث؛ ولهذا ينكرون هذه، وأحمد وغيره سمعوا هذا وعرفوا صحته .

ورخص أحمد أن تصلي هاتين الركعتين وهو جالس، كما فعل صلى الله عليه وسلم، فمن فعل ذلك لم ينكر عليه، لكن ليست واجبة بالاتفاق، ولا يذم من تركها، ولا تسمي [ زحافة ] فليس لأحد إلزام الناس بها، ولا الإنكار على من فعلها .

ولكن الذي ينكر ما يفعله طائفة من سجدتين مجردتين بعد الوتر، فإن هذا يفعله طائفة من المنسوبين إلى العلم والعبادة من أصحاب الشافعي وأحمد، ومستندهم : أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر سجدتين . رواه أبو موسي المديني، وغيره . فظنوا أن المراد : سجدتان مجردتان، **وغلطوا** . فإن معناه : أنه كان يصلي ركعتين . كما جاء مبينا في الأحاديث الصحيحة، فإن السجدة يراد بها الركعة، كقول ابن عمر : حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدتين قبل الظهر . . . الحديث . والمراد بذلك : ركعتان، كما جاء مفسرا في الطرق الصحيحة . وكذلك قوله : " من أدرك سجدة من الفجر قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك الفجر " ، أراد به ركعة . كما جاء ذلك مفسرا في الرواية المشهورة .." (٢)

"ص -٢٨٨- الذين أمرهم بالإحلال .

وما روي أنه يأمر به على ونحوه؛ من فعل الطوافين، والسعيين فقد ضعفه غير واحد من أهل العلم بالحديث، وليس في شيء من كتب الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلمفي حجته طاف طوافين، وسعي سعيين، وإنما يوجد ذلك في بعض كتب الرأي التي يروي أصحابها أحاديث كثيرة، وتكون ضعيفة، وهم لم يتعمدوا الكذب، لكن سمعوا تلك الأحاديث ممن لا يضبط الحديث .

وهكذا الاختيار . فإن الفقهاء وإن جوزوا الأنساك الثلاثة، فقد **يغلط** كثير منهم في الاختيار، فأعدل الأقوال وهو أتبعها للسنة، وأصحها في الأثر والنظر، ما ذكرناه : أن من قدم في أشهر الحج مريدا للعمرة والحج في تلك السفرة فالسنة له التمتع بالعمرة إلى الحج، ثم إن ساق الهدي لم يحل من إحرامه، ولكن إحرامه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٢

بالحج مع العمرة أولا قبل الطواف والسعي أفضل له من أن يؤخر الإحرام بالحج إلى ما بعد الطواف والسعي، وإن لم يسق الهدي حل، وهذا أفضل له من أن يجيء بعمرة عقب الحج .

وأما من أفردهما في سفرة، واعتمر قبل أشهر الحج، وأقام إلى الحج، فهذا أفضل من التمتع، وهذا قول الخلفاء الراشدين، وهو." (١)

"ص -٣٠٤- ولكن بعض أصحابه **غلط** في معرفة مذهبه، فلم يفرق بين الأرض التي ينالها الماء في أغلب الأوقات . والأرض التي لا ينالها الماء إلا نادرا؛ كالأراضي التي تشرب في غير الأوقات . ثم هذه الأرض التي صحت إجارتها إن شملها الري، وأمكن الزرع المعتاد وجبت الأجرة . وإن لم يرو منها لم يجب على المستأجر شيء من الأجرة . وإن روي بعضها دون بعض وجب من الأجرة بقدر ما روي . ومن ألزم المستأجر بالإجارة، وطالبه بالأجرة إذا لم ترو الأرض، فقد خالف إجماع المسلمين .

فإذا كان كذلك، فقول القائل : أجرتكها مقيلا ومراحا لا حاجة اليه، ولا فائدة فيه . وإنما فعل ذلك من ظن أنه لا تجوز الإجارة قبل ري الأرض، والذي فعلوه من إجارتها مقيلا ومراحا باطل بإجماع المسلمين لوجهين :

أحدهما : أن هذه الأرض لا تصلح مقيلا ومراحا؛ فإن الماشية لا تروح وتقيل إلا بأرض تقيم بها في العادة؛ مثل أن تكون بقرب ما ترعاه، وتشرب منه، فأما التي ليس فيها ماء، ولا زرع، ولا عمارة، فلا تصلح مقيلا ومراحا، وإجارة العين بمنفعة ليست فيها إجارة باطلة .

الثاني : أن هذه المنفعة إن كانت حاصلة، فهي منفعة غير متقومة في." (٢)

"ص -٩٤- وظن بعض أن المراد بها سجدة مجردة، وهو **غلط** . فإن تعليق الإدارك بسجدة مجردة، لم يقل به أحد من العلماء، بل لهم فيما تدرك به الجمعة والجماعة ثلاثة أقوال :

أصحها : أنه لا يكون مدركا للجمعة ولا الجماعة إلا بإدراك ركعة، لا يكون مدركا للجماعة بتكبيرة . وقد استفاض عن الصحابة أن من أدرك من الجمعة أقل من ركعة صلى أربعا . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة " . وعلى هذا، إذا أدرك المسافر خلف المقيم ركعة، فهل يتم، أو يقصر ؟ فيها قولان .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٢

والمقصود هنا أن لفظ [ السجدة ] المراد به الركعة . فإن الصلاة يعبر عنها بابعاضها، فتسمي قياما، وقعودا، وركوعا، وسجودا، وتسبيحا، وقرآنا .

وأنكر من هذا ما يفعله بعض الناس من أنه يسجد بعد السلام سجدة مفردة، فإن هذه بدعة، ولم ينقل عن أحد من الأئمة استحباب ذلك . والعبادات مبناها على الشرع والاتباع، لا على الهوى والابتداع، فإن الإسلام مبني على أصلين : ألا نعبد إلا الله وحده، وأن نعبده بما شرعه على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، لا نعبده بالأهوء والبدع .." (١)

"ص -٢٨٩- مذهب الإمام أحمد وغيره، وقول من يقوله من أصحاب مالك والشافعي وغيرهم، واختيار المتعة هو قول أصحاب الحديث، وهو قول فقهاء مكة من الصحابة والتابعين، وقول بني هاشم . فاتفق على اختياره علماء سنته، وأهل بلدته؛ وأهل بيته .

ومالك، وإن كان يختار الإفراد، فلا يختاره لمن يعتمر عقب الحج بل يعتمر في غير أشهر الحج كالمحرم . والشافعي في أحد أقواله يختار التمتع، وفي الآخر يختار إحراما مطلقا، وفي الآخر يختار الإفراد، ولكن لا أحفظ قوله فيمن يعتمر عقب الحج، فإنه وإن كان من أصحابه من يجعل هذا هو الأفضل، فكثير من أصحاب أحمد يظن أن مذهبه أن المتعة أفضل من الاعتمار في أشهر الحج .

**والغلط** في هذا الباب كثير على السنة؛ وعلى الأئمة، وإلا فكيف يشك من له أدني معرفة في السنة أن أصحابه لم يعتمر أحد منهم عقيب الحج، وكيف يشك مسلم أن ما فعلوه بأمر النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل لهم، ولمن كان حاله كحالهم .

وقد تبين بما ذكرنا أنه وإن سوغ العمرة من مكة عقب الحج لمن أفرد، فهذا لم يفعله أحد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولا أمر به هو ولا أحد من خلفائه، ولا أحد من صحابته،." (٢)

"ص -٥١٦- قيل : هذه الزيادة هي التي اعتمد عليها من فرق بين المائع والجامد، واعتقدوا أنها ثابتة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وكانوا في ذلك مجتهدين قائلين بمبلغ علمهم واجتهادهم . وقد ضعف محمد بن يحيى الذهلي حديث الزهري، وصحح هذه الزيادة، لكن قد تبين لغيرهم أن هذه الزيادة وقعت خطأ في الحديث، ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٣/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٣/

وهذا هو الذي تبين لنا ولغيرنا ونحن جازمون بأن هذه الزيادة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، فلذلك رجعنا عن الإفتاء بها بعد أن كنا نفتي بها أولا . فإن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل . والبخاري والترمذي رحمة الله عليهما وغيرهما من أئمة الحديث، قد بينوا لنا أنها باطلة، وأن معمرا **غلط** في روايته لها عن الزهري، وكان معمر كثير **الغلط**، والأثبات من أصحاب الزهري كمالك، ويونس، وابن عيينة خالفوه في ذلك، وهو نفسه اضطربت روايته في هذا الحديث إسنادا ومتنا، فجعله عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وإنما هو عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة، وروي عنه في بعض طرقه أنه قال : " إن كان مائعا فاستصبحوا به " " وفي بعضها فلا تقربوه " .

والبخاري بين **غلطه** في هذا، بأن ذكر في صحيحه عن يونس عن الزهري نفسه أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : إن كان." (١)

"ص -١١٦- وقال في الثوب الواحد : " إن كان واسعا فالتحف به، وإن كان ضيقا فاتزر به " .

ونهى أن يصلي الرجل في ثوب واحد ليس على عاتقه منه شيء .

فهذا دليل على أنه يؤمر في الصلاة بستر العورة : الفخذ وغيره، وإن جوزنا للرجل النظر إلى ذلك، فإذا قلنا على أحد القولين وهو إحدي الروايتين عن أحمد : أن العورة هي السوأتان، وأن الفخذ ليست بعورة، فهذا في جواز نظر الرجل إليها، ليس هو في الصلاة والطواف، فلا يجوز أن يصلي الرجل مكشوف الفخذين، سواء قيل هما عورة، أو لا . ولا يطوف عريانا . بل عليه أن يصلي في ثوب واحد، ولابد من ذلك، إن كان ضيقا اتزر به، وإن كان واسعا التحف به، كما أنه لو صلى وحده في بيت كان عليه تغطية ذلك باتفاق العلماء .

وأما صلاة الرجل بادي الفخذين، مع القدرة على الإزار، فهذا لا يجوز، ولا ينبغي أن يكون في ذلك خلاف، ومن بني ذلك على الروايتين في العورة، كما فعله طائفة، فقد **غلطوا**، ولم يقل أحمد ولا غيره : إن المصلي يصلي على هذه الحال . كيف وأحمد يأمره بستر المنكبين فكيف يبيح له كشف الفخذ ؟ ! فهذا هذا .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٤/

"ص -٤٤٢- والجمهور قالوا : إنه حقيقة فيهما؛ لكن أكثرهم قالوا : أنه متواطىء التواطىء العام؛ أو مشككا أن جعل المشكك نوعا آخر؛ وهو غير التواطىء الخاص الذي تتماثل معانيه في موارد ألفاظه . وإنما جعله مشتركا شرذمة من المتاخرين، لا يعرف هذا القول عن طائفة كبيرة ولا نظار مشهورين .

ومن حكى ذلك عن الاشعرى كما حكاه الرازي فقد **غلط**؛ فإن مذهب الرجل وعامة أصحابه : أن الوجود اسم عام ينقسم : إلى قديم وحادث، ولكن مذهبه أن وجود كل شيء عين ماهيته، وهذا مذهب جماهير العقلاء من المسلمين وغيرهم، فظن الظأن أن هذا يستلزم [ أن يكون ] اللفظ مشتركا كما احتج به الآمدي، وذلك **غلط** كما قد بسطناه في موضعه، وهو يتبين بالكلام على حجته .

وقوله : أما أن يكون اسم الوجود دالا على الذات؛ أو على صفة زائدة على الذات .

يقال له : أتريد به لفظ الوجود العام به لفظ الوجودالعام المنقس إلى واجب وممكن؛ أم لفظ الوجود الخاص ؟ كما يقال : وجود الواجب ووجود الممكن؛ فإنه من المعلوم أن الأسماء التي يسمى بها الرب وغيره بل كل." (١)

"ص -٣٠٢- وهو الصواب قول من جعل ذلك تركا للأولى، أو كره ذلك . فإن الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم كنهيه لعبد الله بن عمرو عن ذلك، وقوله : " من صام الدهر فلا صام، ولا أفطر " وغيرها صريحة في أن هذا ليس بمشروع .

ومن حمل ذلك على أن المراد صوم الأيام الخمسة، فقد **غلط**، فإن صوم الدهر لا يراد به صوم خمسة أيام فقط، وتلك الخمسة صومها محرم . ولو أفطر غيرها فلم ينه عنها لكون ذلك صوما للدهر، ولا يجوز أن ينهي عن صوم أكثر من ثلاثمائة يوم، والمراد خمسة، بل مثال هذا مثال من قال : ائتني بكل من في الجامع، وأراد به خمسة منهم . وأيضا، فإنه علل ذلك بأنك إذا فعلت ذلك : هجمت له العين، ونفهت له النفس، وهذا إنما يكون في سرد الصوم، لا في صوم الخمسة .

وأيضا، فإن في الصحيح أن سائلا سأله عن صوم الدهر، فقال : " من صام الدهر فلا صام ولا أفطر " . قال : فمن يصوم يومين ويفطر يوما، فقال : " ومن يطيق ذلك ؟ ! " قال : فمن يصوم يوما، ويفطر يومين،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٤/

فقال : " وددت أني طوقت ذلك " ، فقال : فمن يصوم يوما ويفطر يوما، فقال : ذلك أفضل الصوم " فسألوه عن صوم الدهر، ثم عن صوم ثلثيه، ثم عن صوم ثلثه، ثم عن صوم شطره .." (١)

"ص -٥١٧- جامدا أو مائعا قليلا أو كثيرا تلقى وما قرب منها ويؤكل؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن، فقال : " ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم " فالزهري الذي مدار الحديث عليه، قد أفتى في المائع والجامد بأن تلقى الفأرة وما قرب منها، ويؤكل، واستدل بهذا الحديث كما رواه عنه جمهور أصحابه . فتبين أن من ذكر عنه الفرق بين النوعين فقد غلط .

وأيضا، فالجمود والميعان، أمر لا ينضبط، بل يقع الاشتباه في كثير من الأطعمة، هل تلحق بالجامد أو المائع . والشارع لا يفصل بين الحلال والحرام إلا بفصل مبين لا اشتباه فيه . كما قال تعالى : {وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون} [ التوبة : ١١٥ ] . والمحرمات مما يتقون، فلابد أن يبين لهم المحرمات بيانا فاصلا بينها وبين الحلال . وقد قال تعالى : {وقد فصل لكم ما حرم عليكم} [ الأنعام : ١١٩ ] .

وأيضا، فإذا كانت الخمر التي هي أم الخبائث إذا انقلبت بنفسها حلت باتفاق المسلمين، فغيرها من النجاسات أولى أن تطهر بالانقلاب . وإذا قدر أن قطرة خمر وقعت في خل مسلم بغير اختياره فاستحالت، كانت أولى بالطهارة .

فإن قيل : الخمر لما نجست بالاستحالة طهرت بالاستحالة، بخلاف غيرها، والخمر إذا قصد تخليلها لم تطهر .." (٢)

"ص -٦٥- أحدا لا يكون مقيما على حج إلا وقد ابتدأ إحرامه بحج، قال : وأحسب عروة حين حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بحج ذهب إلى أنه سمع عائشة تقول : يفعل في حجه على هذا المعني .

فقد بين الشافعي هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعا، وأن من قال : أفرد الحج، فلأنه لما رأي أن من استمر على إحرامه لا يكون إلا حاجا، والنبي صلى الله عليه وسلم لما استمر على إحرامه ظن أنه كان حاجا .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٥

وقال أيضا فيما اختلف فيه من الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مخرجه : ليس شيء من الاختلاف أبين من هذا، وإن كان الغلط فيه قبيحا من جهة أنه مباح؛ لأن الكتاب، ثم السنة ثم ما أعلم فيه خلافا يدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج، وإفراد الحج والقران واسع كله . قال : وثبت أنه خرج ينتظر القضاء، فنزل عليه القضاء، وهو فيما بين الصفا والمروة، وأمر أصحابه أن من كان منهم أهل، ولم يكن معه هدي، أن يجعلها عمرة، وقال : " لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي، ولجعلتها عمرة " .

قال : فإن قال قائل : فمن أين أثبت حديث عائشة، وجابر، وابن عمر، وطاوس، دون حديث من قال : قرن .." (١)

"ص -٥٦٩- منه ثم كبر وسجد ووضع كفيه على الأرض، ثم جافى بين مرفقيه حتى استقر كل شيء منه، ثم رفع رأسه فجلس حتى استقر كل شيء منه، ففعل ذلك أيضا ثم صلى أربع ركعات مثل هذه الركعة، فصلى صلاته . ثم قال : هكذا رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي .

وهذا إجماع الصحابة رضي الله عنهم فإنهم كانوا لا يصلون إلا مطمئنين . وإذا رأي بعضهم من لا يطمئن أنكر عليه ونهاه . ولا ينكر واحد منهم على المنكر لذلك . وهذا إجماع منهم على وجوب السكون والطمأنينة في الصلاة، قولا وفعلا . ولو كان ذلك غير واجب لكانوا يتركونه أحيانا كما كانوا يتركون ما ليس بواجب .

وأيضا، فإن الركوع والسجود في لغة العرب لا يكون إلا إذا سكن حين انحنائه وحين وضع وجهه على الأرض، فأما مجرد الخفض والرفع عنه، فلا يسمى ذلك ركوعا، ولا سجودا . ومن سماه ركوعا وسجودا فقد غلط على اللغة . فهو مطالب بدليل من اللغة على أن هذا يسمى راكعا وساجدا، حتى يكون فاعله ممتثلا للأمر، وحتى يقال : إن هذا الأمر المطالب به يحصل الامتثال فيه بفعل ما يتناوله الاسم فإن هذا لا يصح حتى يعلم أن مجرد هذا يسمى في اللغة ركوعا وسجودا وهذا مما لا سبيل إليه، ولا دليل عليه . فقائل ذلك قائل بغير علم في كتاب الله وفي لغة العرب، وإذا حصل الشك : هل هذا ساجد أو ليس بساجد ؟ لم يكن ممتثلا بالاتفاق؛ لأن الوجوب معلوم، وفعل." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٦

"ص -٣٧٠- أنه يتأذي بالبكاء عليه، كما نطقت به الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه " . وفي لفظ " من ينح عليه، يعذب بما نيح عليه " . وفي الحديث الصحيح : أن عبد الله بن رواحة لما أغمي عليه جعلت أخته تندب، وتقول : وا عضداه وا ناصراه،فلما أفاق قال : ما قلت لي شيئا إلا قيل لي : أكذلك أنت ؟

وقد أنكر ذلك طوائف من السلف والخلف، واعتقدوا أن ذلك من باب تعذيب الإنسان بذنب غيره، فهو مخالف لقوله تعالى : {ولا تزر وازرة وزر أخرى } [ الإسراء : ١٥ ] . ثم تنوعت طرقهم في تلك الأحاديث الصحيحة .

فمنهم من غلط الرواة لها، كعمر بن الخطاب وغيره . وهذه طريقة عائشة، والشافعي وغيرهما .

ومنهم من حمل ذلك على ما إذا أوصي به فيعذب على إيصائه، وهو قول طائفة : كالمزني، وغيره .

ومنهم من حمل ذلك على ما إذا كانت عادتهم، فيعذب على ترك النهي عن المنكر، وهو اختيار طائفة : منهم جدي أبو البركات، وكل." (١)

"ص -٤٨- أو تصفر، أرأيت إن منع الله الثمرة، بم تستحل مال أخيك ؟ " . قال أبو مسعود الدمشقي : جعل مالك والدراوردي قول أنس : " أرأيت إن منع الله الثمرة " من حديث النبي صلى الله عليه وسلم،أدرجاه فيه،ويرون أنه غلط .

فهذا التعليل سواء كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، أو كلام أنس فيه بيان أن في ذلك أكلا للمال بالباطل، حيث أخذه في عقد معاوضة بلا عوض مضمون .

وإذا كانت مفسدة بيع الغرر هي كونه مظنة العداوة والبغضاء وأكل الأموال بالباطل، فمعلوم أن هذه المفسدة إذا عارضتها المصلحة الراجحة قدمت عليها، كما أن السباق بالخيل والسهام والإبل . لما كان فيه مصلحة شرعية جاز بالعوض، وإن لم يجز غيره بعوض . وكما أن اللهو الذي يلهو به الرجل إذا لم يكن فيه منفعة، فهو باطل، وإن كان فيه منفعة وهو ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : "كل لهو يلهو به الرجل فهو باطل، إلا رميه بقوسه، وتأديبه فرسه، وملاعبته امرأته، فإنهن من الحق " صار هذا اللهو حقا .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٦

ومعلوم أن الضرر على الناس بتحريم هذه المعاملات أشد عليهم مما قد يتخوف فيها من تباغض، وأكل مال بالباطل؛ لأن الغرر فيها." (١)

"ص -٤٤٥- أو عليها كقولك : الوجود كله واجبه وممكنه؛ والوجود الواجب والممكن . وعلى كل تقدير فلا يلزم الاشتراك .

وقوله : إذا كان دالا على ذات الرب فذاته مخالفة لما سواها من الموجودات . يقال : لفظ الوجود المطلق المنقسم لا يدل على ما يختص بالرب، وأما لفظ الوجود الخاص لوجود الرب أو العام كقولنا : الوجود الواجب والممكن ونحو ذلك، فهذا يدل على ما يختص بذات الرب وأن كان مخالفا لذات غيره، كما أن لفظ ذات الرب وذات العبد تدل على ما يختص بالرب وبالعبد؛ وإن كان حقيقة هذا مخالفا لحقيقة هذا، فكذلك لفظ الوجود يدل عليهما مع اختلاف حقيقة الموجودين .

فإن قيل : إذا كان حقيقة هذا الوجود يخالف حقيقة هذا الوجود كان اللفظ مشتركا . قيل : هذا غلط منه نشأ غلط هذا وأمثاله؛ وذلك أن جميع الحقائق المختلفة تتفق في اسماء عامة تتناول بطريق التواطىء والتشكيك، كلفظ اللون؛ فإنه يتناول السواد والبياض والحمرة مع اختلاف حقائق الألوان .." (٢)

"ص -٥٤٨- وهؤلاء إذا كان لهم طائفة ممتنعة، فهل يجوز اتباع مدبرهم، وقتل أسيرهم، والإجهاز على جريحهم ؟ على قولين للعلماء مشهورين . فقيل : لا يفعل ذلك؛ لأن منادى على بن أبي طالب نادى يوم الجمل : لا يتبع مدبر، ولا يجهز على جريح، ولا يقتل أسير . وقيل : بل يفعل ذلك؛ لأنه يوم الجمل لم يكن لهم طائفة ممتنعة . وكان المقصود من القتال دفعهم، فلما اندفعوا لم يكن إلى ذلك حاجة، بمنزلة دفع الصائل . وقد روى : أنه يوم الجمل وصفين كان أمرهم بخلاف ذلك . فمن جعلهم بمنزلة البغاة المتأولين، جعل فيهم هذين القولين . والصواب أن هؤلاء ليسوا من البغاة المتأولين؛ فإن هؤلاء ليس لهم تأويل سائغ أصلا، وإنما هم من جنس الخوارج المارقين ومانعى الزكاة وأهل الطائف . والخرمية ونحوهم ممن قوتلوا على ما خرجوا عنه من شرائع الإسلام .

وهذا موضع اشتبه على كثير من الناس من الفقهاء؛ فإن المصنفين فى [ قتال أهل البغى ] جعلوا قتال مانعى الزكاة، وقتال الخوارج، وقتال على لأهل البصرة، وقتاله لمعاوية وأتباعه من قتال أهل البغى، وذلك كله مأمور

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٧

به، وفرعوا مسائل ذلك تفريع من يرى ذلك بين الناس، وقد **غلطوا**، بل الصواب ما عليه أئمة الحديث والسنة وأهل المدينة النبوية، كالأوزاعي، والثوري، ومالك، وأحمد بن حنبل،." (١)

"ص -٣٧٢- أن يدخلوا أولاد الكفار النار بذنوب آبائهم . وهذا وإن كان قد قاله طوائف منتسبة إلى السنة، فالذي دل عليه الكتاب والسنة : أن الله لا يدخل النار إلا من عصاه . كما قال : {لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين} [ ص : ٨٥ ] ، فلابد أن يملأ جهنم من أتباع إبليس، فإذا امتلأت لم يكن لغيرهم فيها موضع، فمن لم يتبع إبليس، لم يدخل النار .

وأطفال الكفار أصح الأقوال فيهم : أن يقال فيهم : الله أعلم بما كانوا عاملين . كما قد أجاب بذلك النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح . فطائفة من أهل السنة وغيرهم قالوا : إنهم كلهم في النار، واختار ذلك القاضي أبو يعلى، وغيره، وذكر أنه منصوص عن أحمد، وهو **غلط** على أحمد . وطائفة جزموا أنهم كلهم في الجنة، واختار ذلك أبو الفرج بن الجوزي، وغيره، واحتجوا بحديث فيه رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم : لما رأي إبراهيم الخليل، وعنده أطفال المؤمنين، قيل : يارسول الله، وأطفال المشركين ؟ قال : " وأطفال المشركين " .

والصواب أن يقال فيهم : الله أعلم بما كانوا عاملين، ولا يحكم لمعين منهم بجنة ولا نار، وقد جاء في عدة أحاديث أنهم يوم القيامة في عرصات القيامة يؤمرون وينهون، فمن أطاع، دخل الجنة، ومن." (٢)

"ص -٣٢٩- وأما الرواية : هل هي جميلة بنت أبي ؟ أو سهلة بنت سهيل ؟ أو أخرى ؟ فهذا مما اختلفت فيه الرواية، فأما أن يكونا قصتين، أو ثلاثا، وإما أن أحد الراويين **غلط** في إسمها، وهذا لا يضر مع ثبوت القصة، فإن الحكم لا يتعلق باسم امرأته . وقصة خلعه لامرأته مما تواترت به النقول، واتفق عليه أهل العلم .

وقد روي مالك، والشافعي، وأحمد، وأبو داود، والنسائي، عن حبيبة بنت سهل الأنصارية : أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه في الغلس، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من هذه ؟ " قالت : أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله، قال : " ما شأنك ؟ " قالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس لزوجها فلما جاء ثابت قال

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٨/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٨/

رسول الله صلى الله عليه وسلم : " هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر " ، فقالت حبيبة : يا رسول الله، كل ما أعطاني عندي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت : " خذ منها " ، فأخذ منها وجلست في أهلها .

وقد ذكر ابن حزم هذا الحديث وحديث الاعتداد بحيضة في حجة من يقول إن الخلع فسخ، وقال : قالوا : فهذا يبين أن الخلع ليس طلاقا، لكنه فسخ، ولم يذكر حديث ابن عباس إلا من طريق عبد الرزاق المرسل، وقال : أما حديث عبد الرزاق فساقط؛ لأنه مرسل،." (١)

"ص -٥٢- وقد حكي بعضهم رواية عنه أن الشفق في الحضر الأبيض وفي السفر الأحمر . وهذه الرواية حقيقتها كما تقدم، وإلا فلم يقل أحمد ولا غيره من علماء المسلمين : إن الشفق في نفس الأمر يختلف بالحضر والسفر . وأحمد قد علل الفرق . فلو حكي عنه لفظ مجمل، كان المفسر من كلامه يبينه . وقد حكي بعضهم رواية عنه أن الشفق مطلق البياض . وما أظن هذا إلا غلطا عليه . وإذا كان مذهبه أن أول الشفق إذا غاب في السفر خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء وهو يجوز للمسافر أن يصلى العشاء قبل مغيب الشفق وعلل ذلك بأنه يجوز له الجمع علم أنه صلاها قبل مغيبها لا بعد مغيب الأحمر فإنه حينئذ لا يجوز التعليل بجواز الجمع .

الثاني : أن ذلك من كلامه يدل على أن الجمع عنده هو الجمع في الوقت وإن لم يصل إحداهما بالأخري، كالجمع في وقت الثانية على المشهور من مذهبه ومذهب غيره، وأنه إذا صلى المغرب في أول وقتها والعشاء في آخر وقت المغرب حيث يجوز له الجمع جاز ذلك وقد نص أيضا على نظير هذا فقال : إذا صلى إحدي صلاتي الجمع في بيته والأخري في المسجد، فلا بأس . وهذا نص منه على أن الجمع هو جمع في الوقت لا تشترط فيه المواصلة، وقد تأول ذلك بعض أصحابه على قرب الفصل، وهو خلاف النص . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم." (٢)

"ص -٤٠٠- القسم الثالث : أن يكون المتهم معروفا بالفجور، مثل المتهم بالسرقة إذا كان معروفا بها

قبل ذلك، والمتهم بقطع طريق إذا كان معروفا به، والمتهم بالقتل، أو كان أحد هؤلاء معروفا بما يقتضي

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٩

ذلك . فإذا جاز حبس المجهول فحبس المعروف بالفجور أولي، وما علمت أحدا من أئمة المسلمين المتبعين من قال : إن المدعي عليه في جميع هذه الدعاوي يحلف ويرسل بلا حبس ولا غيره من جميع ولاة الأمور، فليس هذا على إطلاقه مذهب أحد من الأئمة، ومن زعم أن هذا على إطلاقه وعمومه هو الشرع، فهو غالط **غلطا** فاحشا مخالفا لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ولإجماع الأمة، وبمثل هذا **الغلط** الفاحش استجرأ الولاة على مخالفة الشرع، وتوهموا أن مجرد الشرع لا بسياسة العالم وبمصالح الأمة، واعتدوا حدود الله في ذلك . وتولد من جهل الفريقين بحقيقة الشرع خروج الناس عنه إلي أنواع من البدع السياسية، فهذا القسم فيه مسائل القسامة والحكم فيها معروف، ولا يحتاج إلي ذكرها هاهنا . وأما التهمة في السرقة وقطع الطريق ونحوهما فقد تقدم ذكر الحبس فيهما .

وأما الامتحان بالضرب ونحوه فاختلف فيه : هل يشرع للقاضي والوالي، أم يشرع للوالي دون القاضي ؟ أم يشرع الضرب لواحد منهما ؟ على ثلاثة أقوال :." (١)

"ص -٢٧٠- الصلاة، ولأن استماع المستمع إلى قراءة الإمام الذي يأتم به ويجب عليه متابعته أولى من استماعه إلى قراءة من يقرأ خارج الصلاة داخلة في الآية، إما على سبيل الخصوص، وإما على سبيل العموم . وعلى التقديرين، فالآية دالة على أمر المأموم بالإنصات لقراءة الإمام، وسواء كان أمر إيجاب أو استحباب .

فالمقصود حاصل . فإن المراد أن الاستماع أولى من القراءة، وهذا صريح في دلالة الآية على كل تقدير، والمنازع يسلم أن الاستماع مأمور به دون القراءة، فيما زاد على الفاتحة . والآية أمرت بالإنصات إذا قرئ القرآن . والفاتحة أم القرآن، وهي التي لابد من قراءتها في كل صلاة، والفاتحة أفضل سور القرآن . وهي التي لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها، فيمتنع أن يكون المراد بالآية الاستماع إلى غيرها دونها، مع إطلاق لفظ الآية وعمومها، مع أن قراءتها أكثر وأشهر، وهي أفضل من غيرها . فإن قوله : {وإذا قرىء القرآن } يتناولها، كما يتناول غيرها، وشموله لها أظهر لفظا ومعني . والعادل عن استماعها إلى قرائتها، إنما يعدل لأن قراءتها عنده أفضل من الاستماع، وهذا **غلط** يخالف

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٤٩

النص والإجماع، فإن الكتاب والسنة أمرت المؤتم بالاستماع دون القراءة، والأمة متفقة على أن استماعه لما زاد على الفاتحة أفضل من قراءته لما زاد عليها .." (١)

"ص -٤٤٨- احتج بها على المجاز حيث قال : إن كان اللفظ حقيقة في الموضعين لزم الاشتراك؛ وهو **غلط**؛ فإن الذي دل على خصوص هذا المعنى ليس هو الذي دل على خصوص ذاك، بل الزائد على اللفظ . فإذا قيل : وجود الرب ووجود العبد فهو من جنس ظهر الإنسان وظهر الفرس، كما تقول ظهر الإنسان وظهر الطريق، يعنى جميع هذه المواضع الدال على ما يخالف به هذا هو مما يختص بكل موضع، لا مجرد اللفظ المشترك، بل المشترك يدل على المشترك، والمختص يدل على المختص، وهذا يقتضى أن بين الظهرين جهة اتفاق وافتراق وكذلك بين الوجودين جهة اتفاق وافتراق، وهو الذي يعنى به الاشتراك والامتياز، لكن بعض الناس يظن أن المشترك بينهما موجود في الخارج مشتركا بينهما؛ وذلك **غلط**، بل كل وأحد مختص بالخارج ولكن الذهن يأخذ منهما قدرا مشتركا كليا، ويقال : هما مشتركان في الوجود والحيوانية والإنسانية، كما قال تعالى : {ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون } [ الزخرف : ٣٩ ] وقال : { فإنهم يومئذ في العذاب مشتركون } [ الصافات : ٣٣ ] فالعذاب الذي يصيب الاخر هو نظيره، وهو من حنسه اشتراكا في جنس العذاب، ليس في الخارج شيء بعينه يشتركان فيه، ولكن اشتركا في العذاب الخاص . بمعنى : أن كل واحد له منه نصيب كالمشتركين في العقار ونحو ذلك .." (٢)

"ص -٧٠- الله صلى الله عليه وسلم وهو بواد العقيق : يقول : " أتاني الليلة آت من ربي، فقال : صل في هذا الوادي المبارك، وقل : عمرة في حجة " . فهؤلاء الخلفاء الراشدون : عمر، وعثمان، وعلي، وغير الخلفاء كعمران ابن حصين يروي عنهم بأصح الأسانيد، أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن بين العمرة والحج، وكانوا يسمونه تمتعا .

وفي الصحيحين عن بكر بن عبد الله المزني، عن أنس بن مالك، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة، فحدثت بذلك ابن عمر، فقال : لبي بالحج وحده، فلقيت أنسا فحدثته، فقال : ما يعدونا إلا صبيانا، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لبيك عمرة وحجا " . فهذا أنس

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٠

يخبر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعا، وما ذكره بكر عن ابن عمر عنه، فجوابه أن الثقاة الذين هم أثبت في ابن عمر من بكر،مثل ابنه سالم، رووا عنه أنه قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج، وهؤلاء أثبت عن ابن عمر من بكر . **وغلط** بكر على ابن عمر، أولي من تغليط سالم ابنه عنه، وتغليطه هو على النبي صلى الله عليه وسلم .

ويشبه هذا أن ابن عمر قال له : أفرد الحج فظن أنه قال : لبي بالحج، فإن إفراد الحج كانوا يطلقونه ويريدون به إفراد أعمال الحج، وذلك." (١)

"ص -١٧٤- حساب، إذ هو تارة كذلك، وتارة كذلك، والفارق بينهما هو الرؤية فقط، ليس بينهما فرق آخر من كتاب ولا حساب كما سنبينه فإن أرباب الكتاب والحساب لا يقدرون على أن يضبطوا الرؤية بضبط مستمر، وإنما يقربوا ذلك، فيصيبون تارة، ويخطئون أخري .

وظهر بذلك أن الأمية المذكورة هنا صفة مدح وكمال من وجوه : من جهة الاستغناء عن الكتاب والحساب، بما هو أبين منه وأظهر، وهو الهلال، ومن جهة أن الكتاب والحساب هنا يدخلهما **غلط**، ومن جهة أن فيهما تعبا كثيرا بلا فائدة، فإن ذلك شغل عن المصالح؛ إذ هذا مقصود لغيره لا لنفسه، وإذا كان نفي الكتاب والحساب عنهم للاستغناء عنه بخير منه، وللمفسدة التي فيه كان الكتاب والحساب في ذلك نقصا وعيبا، بل سيئة وذنبا، فمن دخل فيه فقد خرج عن الأمة الأمية فيما هو من الكمال والفضل السالم عن المفسدة، ودخل في أمر ناقص يؤديه إلى الفساد والاضطراب .

وأيضا، فإنه جعل هذا وصفا للأمة، كما جعلها وسطا في قوله تعالى : { جعلناكم أمة وسطا } [ البقرة : ١٤٣ ] ، فالخروج عن ذلك اتباع غير سبيل المؤمنين .." (٢)

"ص -٥٧٥- قوله : {إلها واحدا } بدلا؛ لأن هذا كل من كل، ليس هو بدل بعض من كل . فعلم أن إلهه وإله آبائه لا يكون إلا إلها واحدا .

والوجه الثاني : قوله : {إلها واحدا } نصب على الحال، لكنها حال لازمة فإنه لا يكون إلا إلها واحدا . كقوله : {وهو الحق مصدقا } [ البقرة : ٩١ ] ، وهو لا يكون إلا مصدقا . ومنه : {ملة إبراهيم حنيفا } [ البقرة : ١٣٥ ] ، {ويقتلون النبيين بغير حق } [ آل عمران : ٢١ ] . فمن عبد معه غيره، فما عبده

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٠

إلها واحدا، ومن أشرك به فما عبده . وهو لا يكون إلا إلها واحدا . فإذا لم يعبده في الحال اللازمة له، لم تكن له حال أخرى يعبده فيها، فما عبده .

فإن قيل : المشرك يجعل معه آلهة أخرى، فهو يعبد في حال ليس هو فيها الواحد، قيل : هذا **غلط** منشؤه أن لفظ [ الإله ] يراد به المستحق للإلهية، ويراد به ما اتخذه الناس إلها وإن لم يكن إلها في نفس الأمر، بل هي أسماء سموها هم وآباؤهم . فتلك ليست في نفسها آلهة، وإنما هي آلهة في أنفس العابدين . فإلهيتها أمر قدره المشركون، وجعلوه في أنفسهم من غير أن يكون مطابقا للخارج، كالذي يجعل من ليس بعالم عالما، ومن ليس بحي حيا، ومن ليس بصادق ولا عدل صادقا وعدلا فيقال : هذا عندك صادق، وعادل، وعالم، وتلك اعتقادات غير مطابقة، وأقوال كاذبة غير لائقة .." (١)

"ص -٣٤٤- وكان معذورا، فإذا تلفت كانت من ضمان البائع؛ ولهذا التي تلفت بعد تفريطه في القبض كانت من ضمانه، والعبد والدابة التي تمكن من قبضها تكون من ضمانه على حديث علي وابن عمر . ومن جعل التصرف تابعا للضمان فقد **غلط**؛ فإنهم متفقون على أن منافع الإجارة إذا تلفت قبل تمكن المستأجر من استيفائها كانت من ضمان المؤجر، ومع هذا للمستأجر أن يؤجرها بمثل الأجرة وإنما تنازعوا في إيجارها بأكثر من الأجرة لئلا يكون ذلك ربحا فيما لا يضمن، والصحيح جواز ذلك؛ لأنها مضمونة على المستأجر، فإنها إذا تلفت مع تمكنه من الاستيفاء كانت من ضمانه، ولكن إذا تلفت قبل تمكنه من الاستيفاء لم يكن من ضمانه . وهذا هو الأصل أيضا؛ فقد ثبت في الصحيح عن ابن عمر أنه قال كنا نبتاع الطعام جزافا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى أن نبيعه حتى ننقله إلى رحالنا .

وابن عمر هو القائل : مضت السنة أن م، أدركته الصفقة حيا مجموعا فهو من ضمان المشتري .

فتبين أن مثل هذا الطعام مضمون على المشتري، ولا يبيعه حتى ينقله، وغلة الثمار والمنافع له أن يتصرف فيها، ولو تلفت قبل التمكن من قبضها، كانت من ضمان المؤجر، والبائع والمنافع لا يمكن التصرف فيها إلا." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٢

"ص -٢٦٣- رسول كريم ابنه الكافر الذي حق عليه القول، وأغرقه، ونهي نوحا عن الشفاعة فيه .
والمهاجرون والأنصار مخلوقون من آبائهم وأمهاتهم الكفار .
فإذا كانت المادة القريبة التي يخلق منها الأنبياء والصالحون لا يجب أن تكون مساوية لأبدانهم في الفضيلة؛ لأن الله يخرج الحي من الميت فأخرج البدن المؤمن من مني كافر، فالمادة البعيدة وهي التراب أولي ألا تساوي أبدان الأنبياء والصالحين ، وهذه الأبدان عبدت الله وجاهدت فيه، ومستقرها الجنة . وأما المواد التي خلقت منها هذه الأبدان فما استحال منها وصار هو البدن فحكمه حكم البدن، وأما ما فضل منها فذاك بمنزلة أمثاله .
ومن هنا غلط من لم يميز بين ما استحال من المواد فصار بدنا، وبين ما لم يستحل، بل بقي ترابا أو ميتا . فتراب القبور إذا قدر أن الميت خلق من ذلك التراب فاستحال منه وصار بدن الميت، فهو بدنه، وفضله معلوم . وأما ما بقي في القبر فحكمه حكم أمثاله، بل تراب كان يلاقي جباههم عند السجود وهو أقرب ما يكون العبد من ربه المعبود أفضل من تراب القبور واللحود . وبسط هذا له موضع آخر .." (١)
"ص -١٠٤- يسقط بالعذر العارض، بحيث لا يبقي لا واجبا ولا مستحبا، كما سقط بالسفر والمرض والخوف كثير من الواجبات والمستحبات .
وكذلك أيضا قد يجب أو يستحب لأسباب العارضة، ما لا يكون واجبا ولا مستحبا راتبا، فالعبادات في ثبوتها وسقوطها تنقسم إلى راتبة وعارضة، وسواء في ذلك ثبوت الوجوب، أو الاستحباب، أو سقوطه .
وإنما تغلط الأذهان من حيث تجعل العارض راتبا، أو تجعل الراتب لا يتغير بحال، ومن اهتدي للفرق بين المشروعات الراتبة والعارضة، انحلت عنه هذه المشكلات كثيرا .
وسئل :
هل قنوت الصبح دائما سنة ؟ ومن يقول : إنه من أبعاض الصلاة التي تجبر بالسجود، وما يجبر إلا الناقص . والحديث " ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت حتى فارق الحياة " : فهل هذا الحديث من الأحاديث الصحاح ؟ وهل هو هذا القنوت ؟ وما أقوال العلماء في ذلك ؟ وما حجة كل منهم ؟ وإن قنت لنازلة : فهل يتعين قوله، أو يدعو بما شاء ؟." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٣

"ص -٥٦- الجمع إلا في وقتين، وذلك يحتاج إلى تفريق الفعل، وكلا القولين ضعيف .

والسنة جاءت بأوسع من هذا وهذا، ولم تكلف الناس لا هذا ولا هذا، والجمع جائز في الوقت المشترك . فتارة يجمع في أول الوقت كما جمع بعرفة . وتارة يجمع في وقت الثانية كما جمع بمزدلفة، وفي بعض أسفاره . وتارة يجمع فيما بينهما في وسط الوقتين، وقد يقعان معا في آخر وقت الأولي،وقد يقعان معا في أول وقت الثانية، وقد تقع هذه في هذا وهذه في هذا، وكل هذا جائز؛ لأن أصل هذه المسألة أن الوقت عند الحاجة مشترك، والتقديم والتوسط بحسب الحاجة والمصلحة . ففي عرفة ونحوها يكون التقديم هو السنة .

وكذلك جمع المطر : السنة أن يجمع للمطر في وقت المغرب، حتي اختلف مذهب أحمد : هل يجوز أن يجمع للمطر في وقت الثانية ؟ على وجهين . وقيل : إن ظاهر كلامه أنه لا يجمع، وفيه وجه ثالث : أن الأفضل التأخير، وهو **غلط** مخالف للسنة والإجماع القديم . وصاحب هذا القول ظن أن التأخير في الجمع أفضل مطلقا؛ لأن الصلاة يجوز فعلها بعد الوقت عند النوم والنسيان، ولا يجوز فعلها قبل الوقت بحال، بل لو صلاها قبل الزوال وقبل الفجر، أعادها، وهذا **غلط** . فإن الجمع بمزدلفة إنما المشروع فيه تأخير المغرب إلى." (١)

"ص -١١١- أن يحتجب عن الناس، فأرسل محمد بن مسلمة وأمره أن يحرقه عليه، فذهب فحرقه عليه . وهذه القضايا كلها صحيحة معروفة عند أهل العلم بذلك ونظائرها متعددة . ومن قال : إن العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك عن أصحاب مالك وأحمد فقد **غلط** على مذهبهما . ومن قاله مطلقا من أي مذهب كان : فقد قال قولا بلا دليل .

ولم يجئ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء قط يقتضي أنه حرم جميع العقوبات المالية، بل أخذ الخلفاء الراشدون وأكابر أصحابه بذلك بعد موته دليل على أن ذلك محكم غير منسوخ . وعامة هذه الصور منصوصة عن أحمد ومالك وأصحابه وبعضها قول عند الشافعي باعتبار ما بلغه من الحديث .

ومذهب مالك وأحمد وغيرهما : إن العقوبات المالية كالبدنية : تنقسم إلى ما يوافق الشرع، وإلى ما يخالفه . وليست العقوبة المالية منسوخة عندهما .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٣

والمدعون للنسخ ليس معهم حجة بالنسخ، لا من كتاب ولا سنة . وهذا شأن كثير ممن يخالف النصوص الصحيحة والسنة الثابتة بلا حجة . إلا مجرد دعوى النسخ، وإذا طولب بالناسخ لم يكن معه حجة." (١)

"ص -٥٢٦- تقربوه " ، وهذا الحديث إنما يدل لو دل على نجاسة السمن الذي وقع فيه الفأرة، فكيف والحديث ضعيف ؟ ! بل باطل غلط فيه معمر على الزهري غلطا معروفا عند النقاد الجهابذة، كما ذكره الترمذي عن البخاري .

ومن اعتقد من الفقهاء أنه على شرط الصحيح، فلم يعلم العلة الباطنة فيه التي توجب العلم ببطلانه، فإن علم العلل من خواص علم أئمة الحديث . ولهذا بين البخاري في صحيحه ما يوجب فساد هذه الرواية، وأن الحديث الصحيح هو على طهارته أدل منه على النجاسة فقال :

[ باب : إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب ]

حدثنا عبدان، قال : حدثنا عبد الله يعني ابن المبارك عن يونس، عن الزهري : أنه سئل عن الدابة التي تموت في الزيت أو السمن وهو جامد . أو غير جامد الفأرة أو غيرها قال : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح ثم أكل . وفي حديث عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فقال : " ألقوها وما حولها وكلوه " فذكر البخاري عن ابن شهاب الزهري أعلم الأمة بالسنة في زمانه أنه أفتى في الزيت والسمن الجامد وغير الجامد إذا ماتت فيه الفأرة أنها تطرح وما قرب منها .." (٢)

"ص -٥٧- وقت العشاء بالسنة المتواترة واتفاق المسلمين، وما علمت أحدا من العلماء سوغ له هناك أن يصلى العشاء في طريقه، وإنما اختلفوا في المغرب هل له أن يصليها في طريقه على قولين . وأما التأخير : فهو كالتقديم، بل صاحبه أحق بالذم . ومن نام عن صلاة أو نسيها، فإن وقتها في حقه حين يستيقظ ويذكرها . وحينئذ، هو مأمور بها، لا وقت لها إلا ذلك، فلم يصلها إلا في وقتها .

وأما من صلى قبل الزوال وطلوع الفجر الذي يحصل به، فإن كان متعمدا، فهذا فعل ما لم يؤمر به، وأما إن كان عاجزا عن معرفة الوقت، كالمحبوس الذي لا يمكنه معرفة الوقت، هذا في إجزائه قولان للعلماء، وكذلك في صيامه إذا صام حيث لا يمكنه معرفة شهور رمضان كالأسير إذا صام بالتحري ثم تبين له أنه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٤

قبل الوقت، ففي إجزائه قولان للعلماء، وأما من صلى في المصر قبل الوقت **غلطا**، فهذا لم يفعل ما أمر به، وهل تنعقد صلاته نفلا، أو تقع باطلة ؟ على وجهين في مذهب أحمد وغيره .

والمقصود أن الله لم يبح لأحد أن يؤخر الصلاة عن وقتها بحال، كما لم يبح له أن يفعلها قبل وقتها بحال، فليس جمع التأخير بأولي من جمع التقديم، بل ذاك بحسب الحاجة والمصلحة، فقد يكون هذا أفضل، وقد يكون هذا أفضل، وهذا مذهب جمهور العلماء، وهو." (١)

"ص -٣١٧- النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء نعي جعفر بن أبي طالب : " اصنعوا لآل جعفر طعاما، فقد أتاهم ما يشغلهم " .

وأما القراءة الدائمة على القبور، فلم تكن معروفة عند السلف . وقد تنازع الناس في القراءة على القبر، فكرهها أبو حنيفة ومالك، وأحمد في أكثر الروايات عنه، ورخص فيها في الرواية المتأخرة، لما بلغه أن عبد الله بن عمر أوصى أن يقرأ عند دفنه بفواتح البقرة، وخواتمها .

وقد نقل عن بعض الأنصار أنه أوصى عند قبره بالبقرة، وهذا إنما كان عند الدفن، فأما بعد ذلك فلم ينقل عنهم شيء من ذلك . ولهذا فرق في القول الثالث بين القراءة حين الدفن، والقراءة الراتبة بعد الدفن، فإن هذا بدعة لا يعرف لها أصل .

ومن قال : إن الميت ينتفع بسماع القرآن، ويؤجر على ذلك، فقد **غلط**؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له " . فالميت بعد الموت لا يثاب على سماع، ولا غيره . وإن كان الميت يسمع قرع نعالهم، ويسمع سلام الذي يسلم عليه، ويسمع غير ذلك، لكن لم يبق له عمل غير ما استثنى .." (٢)

"ص -٢٩٣- الحيلة الرابعة : الشرعية في إفساد المحلوف به أيضا لكن لوجود مانع، لا لفوات شرط؛ فإن أبا العباس ابن سريج وطائفة بعده اعتقدوا أنه إذا قال لامرأته : إذا وقع عليك طلاقي وإذا طلقتك فأنت طالق قبل ثلاثا، فإنه لا يقع عليه بعد ذلك طلاق أبدا؛ لأنه إذا وقع المنجز لزم وقوع المعلق، وإذا وقع المعلق امتنع وقوع المنجز، فيفضي وقوعه إلي عدم وقوعه فلا يقع، وأما عامة فقهاء الإسلام من جميع الطوائف فأنكروا ذلك، بل رأوه من الزلات التي يعلم بالاضطرار كونها ليست من دين الإسلام؛ حيث قد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٤

علم بالضرورة من دين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم أن الطلاق أمر مشروع في كل نكاح، وأنه ما من نكاح إلا ويمكن فيه الطلاق، وسبب **الغلط** أنهم اعتقدوا صحة هذا الكلام، فقالوا : إذا وقع المنجز وقع المعلق . وهذا الكلام ليس بصحيح؛ فإنه مستلزم وقوع طلقة مسبوقة بثلاث، ووقوع طلقة مسبوقة بثلاث ممتنع في الشريعة . فالكلام المشتمل على ذلك باطل . وإذا كان باطلا لم يلزم من وقوع المنجز وقوع المعلق؛ لأنه إنما يلزم إذا كان التعليق صحيحا .

ثم اختلفوا هل يقع من المعلق تمام الثلاث ؟ أم يبطل التعليق ولا يقع إلا المنجز ؟ على قولين في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما .

وما أدري هل استحدث ابن سريج هذه المسألة للاحتيال على رفع الطلاق، أم قاله طردا لقياس اعتقد صحته، واحتال بها من بعده ؟ لكني رأيت." (١)

"ص -٧٤- ما يقول أبو عبد الرحمن، فقالت : ومايقول ؟ قال يقول : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر إحداهن في رجب، فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ؟ ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو معه، وما اعتمر في رجب قط . فعائشة أنكرت كونه اعتمر في رجب، وما أنكرت كونه اعتمر أربع عمر . فقد اتفقت عائشة وابن عمر على أنه اعتمر أربع عمر، كما روي ذلك عن أنس . وقد ثبت باتفاق الناس أنه لم يعتمر بعد الحج . وثبت أن ابن عمر وعائشة نقلا عنه أنه اعتمر مع الحج، وهذا هو التمتع العام الذي يدخل فيه القران، وهو الموجب للهدي .

فتبين أن الروايات الكثيرة الثابتة عن ابن عمر وعائشة توافق ما فعله سائر الصحابة، أنه كان متمتعا التمتع العام .

ومن قال : إنه أحرم مطلقا فاحتج بحديث مرسل، ومثل هذا لا يجوز أن يعارض به الأحاديث الصحيحة .

فقد تبين أن من قال : أفرد الحج، فإن ادعي أنه اعتمر بعد الحج كما يظنه بعض المتفقهة، فهذا مخطئ باتفاق العلماء، ومن قال : إنه أفرد الحج، بمعني أنه لم يأت مع حجته بعمرة، فهذا قد اعتقده بعض العلماء، وهو **غلط**، ولم يثبت ذلك عن أحد من الصحابة .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٤

"ص -٤٥٣- والفصل؛ فإن لو كان حقا لم يطالبوا به، فكيف إذا كان باطلا ؟ بل المطلوب التمييز بين المسميين، وهو معنى الحد اللفظى، كما يميز بين مسمي الاسم المعرب والمبنى، والفاعل والمفعول؛ ويميز بين مسميات سائر الأسماء، فيطالبون بما يميزون بين ما سموه حقيقة وما سموه مجازا، وهذا منتف في نفس الأمر، إذ ليس في نفس الأمر نوعأن ينفصل أحدهما عن الآخر حتى يسمى هذا حقيقة وهذا مجازا . وهذا بحث عقلى غير البحث اللفظى؛ فإنهم يعترفون بأن النزاع في المسألة لفظى .

وقد ظنوا أن هذا التسمية والفرق منقول عن العرب وغلطوا في ذلك، كما يغلط من يظن أن هذه التسمية والفرق يوجد في كلام الصحابة والتابعين وأئمة العلم، وأن هذه ذكره الشافعى أو غيره من العلماء، أوتكلم به وأحد من هؤلاء؛ فإن هذا غلط، يشبه أن الواحد تربى على اصطلاح اصطلحه طائفة فيظن أن المتقدمين من أهل العلم كان هذا اصطلاحهم . ومن ظن أن العرب قسمت هذا التقسيم أو أن هذا أخذ عنها توقيف، كما يوجد في كلام طائفة من المصنفين في أصول الفقه فغلطه أظهر، وقد وجد في كلام طائفة كأبي الحسين البصرى والقاضى أبي الطيب والقاضي أبي يعلى وغيرهم .." (١)

"ص -٥٢٧- واستدل بالحديث الذي رواه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : " ألقوها وما حولها وكلوه " ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم : إن كان مائعا فلا تقربوه، بل هذا باطل . فذكر البخاري رضى الله عنه هذا ليبين أن من ذكر عن الزهري أنه روي في هذا الحديث هذا التفصيل فقد غلط عليه، فإنه أجاب بالعموم، في الجامد والذائب، مستدلا بهذا الحديث بعينه، لاسيما والسمن بالحجاز يكون ذائبا أكثر مما يكون جامدا، بل قيل : إنه لا يكون بالحجاز جامدا بحال .

فإطلاق النبي صلى الله عليه وسلم الجواب من غير تفصيل يوجب العموم؛ إذ السؤال كالمعاد في الجواب، فكأنه قال : إذا وقعت الفأرة في السمن فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم، وترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال يتنزل منزلة العموم في المقال . هذا إذا كان السمن بالحجاز يكون جامدا ويكون ذائبا، فأما إن كان وجود الجامد نادرا أو معدوما، كان الحديث نصا في أن السمن الذائب إذا وقعت فيه الفأرة فإنها تلقى وما حولها ويؤكل . ولذلك أجاب الزهري فإن مذهبه أن الماء لا ينجس قليله ولا كثيره إلا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٥/

بالتغير، وقد ذكر البخاري في أوائل الصحيح : التسوية بين الماء والمائعات .
وقد بسطنا الكلام في هذه المسألة ودلائلها، وكلام العلماء فيها." (١)

"ص -١٣٧- أمراضا، إما مؤذية وإما مهلكة ومع هذا فلا يقول عاقل إن حاجته وانتفاعه بترك المضر من الاغذية أكثر من حاجته وانتفاعه بالأغذية النافعة بل حاجته وانتفاعه بالأغذية التى تناولها أعظم من انتفاعه بما تركه منها، بحيث لو لم يتناول غذاء قط لهلك قطعا، وأما إذا تناول النافع والضار فقد يرجى له السلامة وقد يخاف عليه العطب، وإذا تناول النافع دون الضار حصلت له الصحة والسلامة .

فالأول : نظير من ترك المأمور به، والثاني : نظير من فعل المأمور به والمنهي عنه وهو المخلط الذى خلط عملا صالحا وآخر سيئا، والثالث : نظير المتقى الذى فعل ما أمر به واجتنب ما نهي عنه فعظم أمر التقوى لتضمنها السلامة مع الكرامة لا لأجل السلامة فقط فإنه ليس في الآخرة دارا إلا الجنة أو النار، فمن سلم من النار دخل الجنة، ومن لم ينعم عذب فليس في الآدميين من يسلم من العذاب، والنعيم جميعا . فتدبر هذا فكل خصلة قد أمر الله بها أو أثنى عليها ففيها فعل المأمور به ولابد تضمنا او استلزاما، وحمدها لنيل الخير عن الشر والثواب عن العقاب .

وكذلك الورع المشروع والزهد المشروع من نوع التقوى الشرعية، ولكن قد **غلط** بعض الناس في ذلك فأما الورع المشروع المستحب الذى بعث الله به محمدا صلى الله عليه وسلم فهو اتقاء من يخاف." (٢)

"ص -٧٥- ومن قال : إنه أحرم إحراما مطلقا، فقوله **غلط**، لم ينقل عن أحد من الصحابة .

ومن قال : إنه تمتع، بمعني أنه لم يحرم بالحج حتى طاف وسعي، فقوله أيضا **غلط**، لم ينقل عن أحد من الصحابة .

ومن قال : إنه تمتع، بمعني أنه حل من إحرامه، فهو أيضا مخطئ باتفاق العلماء العارفين بالأحاديث .

ومن قال : إنه قرن، بمعني أنه طاف طوافين وسعي سعيين، فقد **غلط** أيضا، ولم ينقل ذلك أحد من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم . **فالغلط** في هذا الباب وقع ممن دون الصحابة، فلم يفهموا كلامهم، وأما الصحابة فنقولهم متفقة .

ومما يبين أنه لم يطف طوافين، ولا سعي سعيين لا هو ولا أصحابه، ما في الصحيحين عن عروة عن عائشة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٥

قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا " . وقالت فيه : فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من مني لحجهم، وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإنما طافوا طوافا واحدا .." (١)

"ص -٥٧٩- فإنه يكون تارة مخلصا، وتارة مشركا . وأما الرب - تعالى - فإنه لا يكون إلا إلها واحدا .

والحال - وإن كانت صفة للمفعول فهي - أيضا - حال للفاعل . فإنهم قالوا : نعبده في هذه الحال . فلزم أن عبادتهم له ليست في غير هذا الحال . وبين أن قوله : {نعبد إلهك وإله آبائك . . . إلها واحدا } [ البقرة : ١٣٣ ] ، هي حال متعلقة بالفاعل والمفعول جميعا - بالعابد والمعبود . فإن العامل فيها - المتعلق بها - العبادة، وهي فعل العابد، والذي يقال له المفعول في العربية هو المعبود .

كما قيل في الجملة : {ونحن له مسلمون } [ البقرة : ١٣٣ ] قيل : هي واو العطف . وقيل : واو الحال . أى : نعبده في هذه الحال . قالوا : وهي حال من فاعل [ نعبد ] أو مفعوله لرجوع الهاء إليه في [ له ] . وهذا التقدير غلط؛ إذ هي حال منهما جميعا . فإنهم إذا عبدوه وهم مسلمون فهم مسلمون حال كونهم عابدين، وحال كونه معبودا؛ إذ كونهم عابدين وكونه معبودا ليس مختصا بمقارنة أحدهما دون الآخر .

فالظرف والحال -هنا- كلمة وليست مفردا؛ ولهذا اشتبه عليهم . فإن المفرد لا يمكن أن يكون في اللفظ صفة لهذا وهذا . فإذا قلت : ضربت زيدا قاعدا، فالقعود حال للفاعل أو المفعول . وإذا قلت : ضربته والناس." (٢)

"ص -٦٠- التيمم طردا لقياسه، وكلا القولين مطرح .

وقد نص الأئمة على أن ماء المطر يطهر الأرض التي يصيبها، وغالب الماء الذي يصب على الأرض ليس بمستعمل، فإن أكثر الماء الذي يصبه الناس لا يكون عن جنابة، ولا متغيرا .

الوجه الثالث : أن يقال : هب أن الحوض وقعت فيه نجاسة محققة، أو انغمس فيه جنب، فهذا ماء كثير . وقد ثبت عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له : يا رسول الله، إنك تتوضأ من بئر بضاعة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٦

وهي بئر يلقي فيها الحيض، ولحوم الكلاب، والنتن ؟ فقال : " الماء طهور لا ينجسه شيء " . قال الإمام أحمد : حديث بئر بضاعة صحيح . وفي السنن عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء يكون بأرض الفلاة وما ينوبه من السباع والدواب، فقال : " إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء " ، وفي لفظ : " لم يحمل الخبث " .

وبئر بضاعة بئر كسائر الآبار، وهي باقية إلى الآن بالمدينة من الناحية الشرقية، ومن قال : إنها كانت عينا جارية، فقد **غلط** **غلطا** بينا؛ فإنه لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عين جارية أصلا، ولم يكن بها إلا الآبار، منها يتوضؤون ويغتسلون." (١)

"ص -١٣٩- الحرام كالراعى يرعى حول الحمى يوشك ان يواقعه " ، في الصحيحين وفي السنن قوله : " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك " ، وقوله : " البر ما اطمأنت اليه النفس وسكن اليه القلب " ، وقوله في صحيح مسلم في رواية : " البر حسن الخلق والاثم ما حاك في نفسك وإن أفتاك الناس " وأنه رأى على فراشه تمرة فقال : " لو لا انى اخاف ان تكون من تمر الصدقة لأكلتها " .

وأما في الواجبات لكن يقع **الغلط** في الورع من ثلاث جهات : أحدها : اعتقاد كثير من الناس أنه من باب الترك، فلا يرون الورع إلا في ترك الحرام، لا في أداء الواجب وهذ يبتلى به كثير من المتدينة المتورعة ترى أحدهم يتورع عن الكلمة الكاذبة، وعن الدرهم فيه شبهة، لكونه من مال ظالم ومعاملة فاسدة ويتورع عن الركون إلى الظلمة من أجل البدع في الدين، وذوي الفجور في الدنيا ومع هذا يترك أمورا واجبة عليه إما عينا وإما كفاية، وقد تعينت عليه، من صلة رحم؛ وحق جار؛ ومسكين وصاحب ويتيم وابن سبيل؛ وحق مسلم وذى سلطان وذى علم وعن أمر بمعروف." (٢)

"ص -٦١- العام الثاني، وأنزل في ذلك : { الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص } [ البقرة : ١٩٤ ] ، وذلك كله قبل فتح مكة . فمن توهم أن [ سورة الفتح ] نزلت بعد فتح مكة فقد **غلط** **غلطا** بينا .

والمقصود أن أولئك الذين صحبوه قبل الفتح اختصوا من الصحبة بما استحقوا به التفضيل علي من بعدهم، حتي قال لخالد : " لا تسبوا أصحابي " ، فإنهم صحبوه قبل أن يصحبه خالد وأمثاله .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٧

ولما كان لأبي بكر الصديق رضي الله عنه من مزية الصحبة ما تميز به على جميع الصحابة، خصه بذلك في الحديث الصحيح، الذي رواه البخاري عن أبي الدرداء، أنه كان بين أبي بكر وعمر كلام، فطلب أبو بكر من عمر أن يستغفر له فامتنع عمر، وجاء أبو بكر إلي النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ما جري، ثم إن عمر ندم، فخرج يطلب أبا بكر في بيته، فذكر له أنه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم، فلما جاء عمر أخذ النبي صلى الله عليه وسلم يغضب لأبي بكر، وقال : " أيها الناس، إني جئت إليكم فقلت : إني رسول الله إليكم، فقلتم : كذبت . وقال أبو بكر : صدقت، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي ؟ ! فهل أنتم تاركوا لي صاحبي ؟ ! " ، فما أوذي بعدها . فهنا خصه باسم الصحبة، كما خصه به القرآن في قوله تعالى :." (١)

"ص -٤٥٧- في الإثبات بل في النفي، فكان الرسول والمشركون متفقين على اثبات إلهية الله ،وكان الرسول ينفي إلهية ما سوى الله وهم يثبتون، فلم يتكلم أحد لا من المسلمين ولا من المشركين بهذه الكلمة إلا لاثبات إلهية الله ولنفي إلهية ماسواه، والمشركون كانوا يثبتون إلهية ما سواه مع إلهيته، أما الإلهة مطلقا بهذا المعنى فلم يكونوا مما يعتقدونه حتي يعبروا عنه، فكيف يقال : هذا المعنى هو الذي وضعوا له هذا اللفظ في أصل لغتهم ؟ .

وأما قول القائل : لانسلم تغيير الدلالة بل غايته صرف اللفظ عما اقتضاه من جهة إطلاقه إلى غيره بالقرينة .

فيقال له : هذه **مغلطة**؛ فإنه في حال القيد لم يكن مطلقا، وهو لا يقتضي النفي العام إذا كان مطلقا غير مقيد، فأما مع القيد فقوله : [ لا إله إلا الله ] اللفظ مطلقا، فكيف يقال : إنه صرف عما كان يقتضيه لو كان مطلقا ؟ فلو كان مطلقا لكان يقتضي النفي العام، فبالتقييد زالا الإطلاق المقتضى لذلك، وهذا معنى تغيير الدلالة فإنه لو كان له دلالة عند الإطلاق بطلت وصارت له دلالة أخرى عند التقييد والاستثناء فخرج من اللفظ ما لولاه لدخل في اللفظ عند الجمهور القائلين بالعموم، وعند أهل الوقف، فخرج من اللفظ ما لولاه لصلح أن يدخل، فعلى القولين لا يخرج من اللفظ ما دخل، بل ما لولا الاستثناء لكان الاستثناء." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٩

"ص -٢٩٨- وإما أن يحتال ببعض تلك الحيل المذكورة، كما استخرجه قوم من المفتين : ففي ذلك من الاستهزاء بآيات الله ومخادعته، والمكر في دينه، والكيد له، وضعف العقل والدين، والاعتداء لحدوده، والانتهاك لمحارمه، والإلحاد في آياته ما لا خفاء به، وإن كان في إخواننا الفقهاء من قد يستجيز بعض ذلك، فقد دخل من **الغلط** في ذلك وإن كان مغفورا لصاحبه المجتهد المتقي لله ما فساده ظاهر لمن تأمل حقيقة الدين .

وإما ألا يحتال ولا يفعل المحلوف عليه، بل يطلق امرأته، كما يفعله من يخشي الله إذا اعتقد وقوع الطلاق، ففي ذلك من الفساد في الدين والدنيا ما لا يأذن الله به ولا رسوله .

أما فساد الدين فإن الطلاق منهي عنه مع استقامة حال الزوج باتفاق العلماء، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إن المختلعات والمنتزعات هن المنافقات " وقال : " أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة " ، وقد اختلف العلماء هل هو محرم، أو مكروه ؟ وفيه روايتان عن أحمد . وقد استحسنوا جواب أحمد رضي الله عنه لما سئل عمن حلف بالطلاق وحرم ليطأن امرأته وهي حائض، فقال : ويطلقها ولا يطأها، قد أباح الله الطلاق وحرم وطء الحائض . وهذا الاستحسان يتوجه على أصلين : إما على قوله : إن الطلاق ليس بحرام، وإما أن يكون تحريمه دون تحريم الوطء . وإلا فإذا كان كلاهما حراما لم يخرج من حرام إلا إلى حرام .." (١)

"ص -٦٣- فكيف يقال للمتعلمين والمتعبدين : لا تتزوجوا، والشارع ندب إلى ذلك العمل؛ وحض عليه، وقد قال : " لارهبانية في الإسلام " ، فكيف يصح اشتراط رهبانية ؟ !

وما يتوهم من أن التعزب أعون على كيد الشيطان والتعلم والتعبد، **غلط** مخالف للشرع وللواقع، بل عدم التعزب أعون على كيد الشيطان، والإعانة للمتعبدين والمتعلمين أحب إلى الله ورسوله من إعانة المترهبين منهم، وليس هذا موضع استقصاء ذلك .

وكذلك اشتراط أهل بلد، أو قبيلة من الأئمة، والمؤذنين مما لا يصح، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمهم سنا " رواه مسلم .

والمساجد لله، تبنى لله على الوجه الذي شرعه الله، فإذا قيد إمام المسجد ببلد، فقد يوجد في غير أهل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٩

ذلك البلد من هو أولى منه بالإمامة في شرط الله ورسوله، فإن وفينا بشرط الواقف في هذه الحال لزم ترك ما أمر الله به ورسوله، وشرط الله أحق وأوثق .." (١)

"ص -٢٨١- أو لا يشتغل إلا بالقراءة لكونها مختلفا في وجوبها . وأما في حال الجهر، فلا يشتغل بغير الإنصات . والمعروف عند أصحابه أن هذا النزاع هو في حال الجهر، لما تقدم من التعليل . وأما في حال المخافتة، فالأفضل له أن يستفتح، واستفتاحه حال سكوت الإمام أفضل من قراءته في ظاهر مذهب أحمد، وأبي حنيفة وغيرهما؛ لأن القراءة يعتاض عنها بالاستماع، بخلاف الاستفتاح .

وأما قول القائل : إن قراءة المأموم مختلف في وجوبها، فيقال : وكذلك الاستفتاح هل يجب ؟ فيه قولان مشهوران في مذهب أحمد . ولم يختلف قوله : إنه لا يجب على المأموم القراءة في حال الجهر . واختار ابن بطة وجوب الاستفتاح، وقد ذكر ذلك روايتين عن أحمد .

فعلم أن من قال من أصحابه كأبي الفرج بن الجوزي أن القراءة حال المخافتة أفضل في مذهبه من الاستفتاح، فقد غلط على مذهبه . ولكن هذا يناسب قول من استحب قراءة الفاتحة حال الجهر. وهذا ما علمت أحدا قاله من أصحابه قبل جدي أبي البركات، وليس هو مذهب أحمد ولا عامة أصحابه، مع أن تعليل الأحكام بالخلاف علة باطلة في نفس الأمر، فإن الخلاف ليس من الصفات التي يعلق الشارع بها الأحكام في نفس الأمر، فإن ذلك وصف حادث بعد النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن يسلكه من لم يكن عالما بالأدلة الشرعية في." (٢)

"ص -٤٥٩- عوارض المعنى أخرى، وقد تجعلونه من عوارض الاستعمال، فيقال : استعمال هذا اللفظ في هذا المعنى حقيقة وفي هذا مجاز .

ثم يقال : لا ضابط لهؤلاء فإن منهم من يجعل استعمال اللفظ في بعض معناه حقيقة . ومنهم من يجعله مجازا، ومنهم من يجعله حقيقة ومجازا جميعا، كما قد ذكر ذلك في مسألة العموم والأمر إذا أريد به الندب هو مما يبين تناقض هذا الأصل .

ثم يقال : هب أن هذا من عوارض الألفاظ، فإنما هو من عوارض اللفظ المستعمل الذي أريد به معناه . فقولك : هو من صفات الألفاظ دون القرائن المعنويه فلا تكون الحقيقة صفه للمجموع؛ باطل من وجوه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦١

أحدهما : أن اللفظ لم يدل قط إلا بقرائن معنوية، وهو كون المتكلم عاقلا له عادة باستعمال ذلك اللفظ في ذلك المعنى؛ وهو يتكلم بعادته والمستمع يعلم ذلك، وهذه كلها قرائن معنويه تعلم بالعقل، ولا يدل اللفظ إلا معها فدعوى المدعى أن اللفظ يدل مع تجرده عن جميع القرائن العقليه : **غلط**

الثاني : أن يقال : أنت لم تفرق بين القرائن المعنوية واللفظية؛ فإن." (١)

"ص -١٨٦- فإنهم قسموه اثنى عشر قسما، سموها [ الداخل ] ، كل برج اثنتا عشرة درجة، وهذا غاية معرفته، وهي بتحديدكم بينهما من البعد في وقت معين في مكان معين . هذا الذي يضبطه بالحساب . أما كونه يرى أو لا يرى، فهذا أمر حسي طبيعي ليس هو أمرا حسابيا رياضيا، وإنما غايته أن يقول استقرأنا أنه إذا كان على كذا وكذا درجة يرى قطعا أو لا يرى قطعا، فهذا جهل **وغلط**؛ فإن هذا لا يجري على قانون واحد لا يزيد ولا ينقص في النفي والإثبات، بل إذا كان بعده مثلا عشرين درجة، فهذا يرى مالم يحل حائل، وإذا كان على درجة واحدة فهذا لا يرى،وأما ما حول العشرة، فالأمر فيه يختلف باختلاف أسباب الرؤية من وجوه :

أحدها : أنها تختلف؛ وذلك لأن الرؤية تختلف لحدة البصر وكلاله، فمع دقته يراه البصر الحديد دون الكليل، ومع توسطه يراه غالب الناس، وليست أبصار الناس محصورة بين حاصرين، ولا يمكن أن يقال : يراه غالب الناس، ولا يراه غالبهم؛ لأنه لو رآه اثنان علق الشارع الحكم بهما بالإجماع، وإن كان الجمهور لم يروه، فإذا قال : لا يرى بناء على ذلك كان مخطئا في حكم الشرع، وإن قال : يرى بمعنى أنه يراه البصر الحديد، فقد لا يتفق فيمن يتراءى له من يكون بصره حديدا." (٢)

"ص -٢٧٥- بذلك . قال في أولها : {الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون } [ البقرة : ١ - ٥ ]

والصحيح في قوله : {والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك } أنه والذي قبله صفة لموصوف واحد؛ فإنه لابد من الإيمان بما أنزل إليه وما أنزل من قبله، والعطف لتغاير الصفات، كقوله : {هو الأول والآخر والظاهر والباطن } [ الحديد : ٣ ] ، وقوله : {الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٢

المرعى } [ الأعلى : ٢ - ٤ ] ، وقوله : {قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون } إلي قوله : {أولئك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون } [ المؤمنون : ١ - ١١ ] ، ومن قال : {الذين يؤمنون بالغيب } أراد به مشركي العرب، وقوله : {والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك } ، أن المراد به أهل الكتاب : فقد **غلط**؛ فإن مشركي العرب لم يؤمنوا بما أنزل إليه وما أنزل من قبله، فلم يكونوا مفلحين . وأهل الكتاب إن لم يؤمنوا بالغيب ويقيموا الصلاة ومما رزقناهم ينفقون لم يكونوا مفلحين؛ ولهذا قال تعالى : {أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون } ، فدل على أنهم صنف واحد." (١)

"ص -٥٨٧- هل يفعله الإمام أم لا يفعله ؟ فلا يصح لهم نفيه عن الأئمة . كما لا يصح نفي القراءة في صلاة المخافتة، ونفي التسبيح في الركوع والسجود، ونفي القراءة في الركعتين الآخرتين ونحو ذلك . ولهذا استدل بعض من كان لا يتم التكبير، ولا يجهر به، بما روى عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه : أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان لا يتم التكبير . رواه أبو داود والبخاري في التاريخ الكبير . وقد حكى أبو داود الطيالسي أنه قال : هذا عندنا باطل . وهذا إن كان محفوظا فلعل ابن أبزى صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم في مؤخر المسجد . وكان النبي صلى الله عليه وسلم صوته ضعيفا، فلم يسمع تكبيره، فاعتقد أنه لم يتم التكبير، وإلا فالأحاديث المتواترة عنه بخلاف ذلك . فلو خلافها كان شاذا لا يتلفت إليه، ومع هذا فإن كثيرا من الفقهاء المتأخرين يعتقدون أن إتمام التكبير هو نفس فعله ولو سرا، وأن علي بن أبي طالب وأبا هريرة وغيرهما من الأئمة إنما أفادوا الناس نفس فعل التكبير في الانتقالات . ولازم هذا : أن عامة المسلمين ما كانوا يعرفون أن الصلاة لا يكبر في خفضها ولا رفعها .
وهذا **غلط** بلا ريب ولا نزاع بين من يعرف كيف كانت الأحوال، ولو كان المراد التكبير سرا لم يصح نفي ذلك ولا إثباته؛ فإن المأموم." (٢)

"ص -٤٦٣- مجازا إذا ثبت استعمالها في اللغة فهي كلها حقيقة على هذا القول، والتعبير لبعض الحقائق يكون أحسن وأبلغ من بعض، ومراتب البيان والبلاغة متفاوتة، وكل ذلك مما يدل عليه اللفظ بطريقة الحقيقة، واللفظ لا يدل إلا مع قرينة، ومن ظن أن الحقيقة في مثل قوله : {واسأل القرية } [ يوسف

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٥/

: ٨٢ ] هو سؤال الجدران؛ فهو جاهل . وهذا البحث يشبه بحث هؤلاء، كلهم ينكرون استعمال اللفظ في حال في معنى وفي حال أخرى كما يستعمل لفظ القرية تارة في السكان وتارة في المساكن ويدعون أنه لا يعنى به إلا المساكن؛ وهذا **غلط** وافقوا فيه أولئك، لكن أولئك يقولون : هنا محذوف تقديره : واسأل أهل القرية . وأولئك يقولون : بل المراد واسأل الجدران .

والصواب أن المراد بالقرية نفس الناس المشتركين الساكنين في ذلك المكان، فلفظ القرية هنا أريد به هؤلاء، كما في قوله تعالى : {وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك التي أخرجتك أهلكناهم فلا ناصر لهم } [ محمد : ١٣ ] وكذلك قوله تعالى : {وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة } [ هود : ١٠٢ ] وقوله : {وكأين من قرية عتت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حسابا شديدا وعذبناها عذابا نكرا } [ الطلاق : ٨ ] ونظائره متعددة .." (١)

"ص -١٨٤- ثم إن قرنت به قرينة تبين المراد كقول النبي صلى الله عليه وسلم لفرس أبي طلحة : إن وجدناه لبحرا وقوله : " إن خالدا سيف من سيوف الله سله الله على المشركين " وقوله لعثمان : " إن الله يقمصك قميصا " ، وقول ابن عباس : الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن استلمه وصافحه فكأنما بايع ربه . أو كما قال، ونحو ذلك . فهذا اللفظ فيه تجوز، وإن كان قد ظهر من اللفظ مراد صاحبه . وهو محمول على هذا الظاهر في استعمال هذا المتكلم، لا على الظاهر في الوضع الأول، وكل من سمع هذا القول علم المراد به وسبق ذلك إلى ذهنه بلا حال إرادة المعنى الأول، وهذا يوجب أن يكون نصا، لا محتملا .

وليس حمل اللفظ على هذا المعنى من التأويل الذي هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح في شيء . وهذا أحد مثارات **غلط** الغالطين في هذا الباب، حيث يتوهم أن المعنى المفهوم من هذا اللفظ مخالف للظاهر، وأن اللفظ متأول .

النوع الثاني : من الألفاظ ما في معناه إضافة إما بأن يكون المعنى إضافة محضة كالعلو، والسفول، وفوق، وتحت، ونحو ذلك أو أن يكون معنى ثبوتيا فيه إضافة كالعلم، والحب، والقدرة، والعجز،." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٥

"ص -٣٥٩- ذلك وهذا هو الصواب . ولأصحاب أحمد وجهان ؛ وذلك أن هذه بدعة لم يفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه، بل كان يفتتح الصلاة بالتكبير، ولا يقول قبل التكبير شيئا من هذه الألفاظ، كذلك في تعليمه للصحابة إنما علمهم الافتتاح بالتكبير، فهذه بدعة في الشرع، وهي أيضا غلط في القصد، فإن القصد إلى الفعل أمر ضروري في النفس، فالتلفظ به من باب العبث، كتلفظ الآكل بنية الأكل ؛ والشارب بنية الشرب ؛ والناكح بنية النكاح؛ والمسافر بنية السفر ؛ وأمثال ذلك .

ومن ذلك صفات العبادات فإن مالكا وأهل المدينة لا يجوزون تغيير صفة العبادة المشروعة فلا يفتتح الصلاة بغير التكبير المشروع، وهو قول الله أكبر كما أن هذا التكبير هو المشروع في الأذان والأعياد، ولا يجوزون أن يقرأ القرآن بغير العربية، ولا يجوزون أن يعدل عن المقصود المنصوص في الزكاة إلى ما يختار المالك من الأموال بالقيمة، وهم في مواقيت الصلاة أتبع للسنة من أهل الكوفة، حيث يستحبون تقديم الفجر والعصر، ويجعلون وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله، وهو آخر وقت الظهر، ويجعلون وقت صلاة العشاء وصلاة المغرب مشتركا للمعذور، كالحائض إذا طهرت، والمجنون، إذا أفاق." (١)

"ص -٥٨٩- السلف ما كانوا يكبرون في الخفض والرفع . وجعل ذلك حجة على أنه ليس بواجب؛ لأنهم لا يقرون الأمة على ترك واجب، حتى إنه قد روي عن ابن عمر : أنه كان يكبر إذا صلى وحده في الفرض، وأما التطوع فلا . قال أبو عمر : لا يحكى أحمد عن ابن عمر إلا ما صح عنده إن شاء الله .

قال : وأما رواية مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع، فيدل ظاهرها على أنه كذلك كان يفعل إماما وغير إمام .

قلت : ما روى مالك لا ريب فيه . والذي ذكره أحمد لا يخالف ذلك، ولكن غلط ابن عبد البر فيما فهم من كلام أحمد . فإن كلامه إنما كان في التكبير دبر الصلاة أيام العيد الأكبر، لم يكن التكبير في الصلاة، ولهذا فرق أحمد بين الفرض والنفل، فقال : أحب إلى أن يكبر في الفرض دون النفل . ولم يكن أحمد ولا غيره يفرقون في تكبير الصلاة بين الفرض والنفل، بل ظاهر مذهبه : أن تكبير الصلاة واجب في النفل، كما أنه واجب في الفرض . وإن قيل : هو سنة في الفرض قيل : هو سنة في النفل . فأما التفريق بينهما

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٧

فليس قولا له ولا لغيره .

وأما الذي ذكره عن ابن عمر في تكبيره دبر الصلاة إذا كان منفردا،." (١)

"ص -٥٣٩- الفقه من أصحابنا وغيرهم على أن حكم الأعيان الثابت لها قبل الشرع مستصحب بعد الشرع، وأن من قال : بأن الأصل في الأعيان الحظر استصحب هذا الحكم حتى يقوم دليل الحل .

فأقول : هذا قول متأخر لم يؤثر أصله عن أحد من السابقين . ممن له قدم، وذلك أنه قد ثبت أنها بعد مجيء الرسل على الإطلاق، وقد زال حكم ذلك الأصل بالأدلة السمعية التي ذكرتها، ولست أنكر أن بعض من لم يحط علما بمدارك الأحكام، ولم يؤت تمييزا في مظان الاشتباه، ربما سحب ذيل ما قبل الشرع على ما بعده . إلا أن هذا غلط قبيح لو نبه له لتنبه مثل الغلط في الحساب لا يهتك حريم الإجماع، ولا يثلم سنن الاتباع .

ولقد اختلف الناس في تلك المسألة : هل هي جائزة أم ممتنعة ؟ لأن الأرض لم تخل من نبى مرسل؛ إذ كان آدم نبيا مكلما حسب اختلافهم في جواز خلو الأقطار عن حكم مشروع، وإن كان الصواب عندنا جوازه .

ومنهم من فرضها فيمن ولد بجزيرة، إلى غير ذلك من الكلام الذي يبين لك ألا عمل بها، وأنها نظر محض ليس فيه عمل . كالكلام في مبدأ اللغات وشبه ذلك، على أن الحق الذي لا راد له." (٢)

"ص -١٥٠- قال تعإلى : {إن الإنسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا إلا المصلين } [ المعارج : ١٩ : ٢٢ ] ، وانما الذم المحقق هو ما يشغل عن مصلحة الآخرة من الواجب، والنقص هو ما يشغل عن مصلحتها المستحبة ويذم ما ترجحت مضرته على منفعته فيها فهذه ثلاثة أمور هي فصل الخطاب فقد تبين أن المحمود فيها وجودى أو عدمى وقد يقع الغلط في الزهد من وجوه كما وقع في الورع :

أحدها : أن قوما زهدوا فيما ينفعهم بلا مضرة فوقعوا به في ترك واجبات أو مستحبات كمن ترك النساء واللحم ونحو ذلك، وقد قال صلى الله عليه وسلم : " لكنى أصوم وأفطر وأتزوج النساء وآكل اللحم فمن رغب عن سنتى فليس منى " .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٧

والثاني : أن زهد هذا أوقعه في فعل محظورات كمن ترك تناول ما أبيح له من المال والمنفعة واحتاج إلى ذلك فأخذه من حرام أو سأل الناس المسألة المحرمة أو استشرف إليهم والاستشراف مكروه .
والثالث : من زهد زهد الكسل والبطالة والراحة لا لطلب الدار الآخرة بالعمل الصالح والعلم النافع، فإن العبد إذا كان زاهدا بطالا فسد أعظم فساد، فهؤلاء لا يعمرون الدنيا ولا الآخرة كما قا." (١)

"ص -٢٨٧- بأم القرآن " ، فهذا هو الذي أخرجاه في الصحيحين، ورواه الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة . وأما هذا الحديث **فغلط** فيه بعض الشاميين وأصله : أن عبادة كان يؤم ببيت المقدس، فقال هذا فاشتبه عليهم المرفوع بالموقوف على عبادة .
وأيضا، فقد تكلم العلماء قديما وحديثا في هذه المسألة، وبسطوا القول فيها، وفي غيرها من المسائل . وتارة أفردوا القول فيها في مصنفات مفردة، وانتصر طائفة للإثبات في مصنفات مفردة : كالبخاري وغيره . وطائفة للنفي : كأبي مطيع البلخي، وكرام، وغيرهما .
ومن تأمل مصنفات الطوائف تبين له القول الوسط . فإن عامة المصنفات المفردة تتضمن صور كل من القولين المتباينين، قول من ينهي عن القراءة خلف الإمام، حتى في صلاة السر . وقول من يأمر بالقراءة خلفه مع سماع جهر الإمام . والبخاري ممن بالغ في الانتصار للإثبات بالقراءة حتى مع جهر الإمام، بل يوجب ذلك، كما يقوله الشافعي في الجديد، وابن حزم، ومع هذا، فحججه ومصنفه إنما تتضمن تضعيف قول أبي حنيفة في هذه المسألة وتوابعها، مثل كونه .." (٢)

"ص -٣٥٠- جديد، وليس له أن يتزوج بعدة من غيره بعقد جديد؛ فإن العدة من الغير تمنع ابتداء النكاح، ولا تمنع دوامه فليس لأحد أن يتزوج بعدة، لا من وطء شبهة، ولا نكاح فاسد، بل ولا زني؛ وإن كانت امرأته إذا وطئت بشبهة أو زني لم يبطل نكاحه، بل يجتنبها حتى يستبرأها، ثم يطأها .
وإذا قيل : فهذه معتدة من الوطء، فكيف يمنع من نكاحها في العدة ؟
قيل أولا : هذا لا يتعلق بقدر العدة .
وقيل ثانيا : لا نص ولا إجماع يبيح لكل معتدة أن تنكح في عدتها، لكن الإجماع انعقد على ذلك في مثل المختلعة؛ إذ لا عدة عليها لغير الناكح . فأما إذا وجبت عليها عدة من غيره، فهنا المانع كونها معتدة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٨

من غيره، كما يمنع بعد انقضاء عدتها منه؛ فإن الخلية من عدتها له أن ينكحها، وإذا كان بعدة من الغير لم يكن له ذلك . فالعدة ليست مانعة من النكاح ولا موجبة لحله، وانتفاء مانع واحد لا يبيح الغير إذا وجد مانع آخر، ولكن يظن الظان أن العدة منه وجبت لإباحة عقده . وهذا **غلط** . وأما إن كان الطلاق الأول رجعية، فارتجاعه إياها في بقية عدتها منه كارتجاعه لو وطئت بشبهة في عدتها من الطلاق الرجعي، لا فرق بينهما .." (١)

"ص -٥٩٤- شيء، قيل : تركت السنة . فقيل : متي ذلك يا أبا عبد الرحمن ؟ فقال : ذلك إذا ذهب علماؤكم، وقلت فقهاؤكم، والتمست الدنيا بعمل الآخرة، وتفقه لغير الدين . وكان عبد الله بن مسعود يقول أيضا : أنا من غير الدجال أخوف عليكم من الدجال : أمور تكون من كبرائكم، فأيما رجل أو امرأة أدرك ذلك الزمان فالسمت الأول، فالسمت الأول .

ومن هذا الباب : أن عمر بن عبد العزيز لما تولى إمارة المدينة في خلافة الوليد بن عمه وعمر هذا هو الذي بنى الحجرة النبوية إذ ذاك صلى خلفه أنس بن مالك رضي الله عنه فقال ما رواه أبو داود والنسائي عن أنس بن مالك رضي الله عنه : ما صليت وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الفتي يعني عمر بن عبد العزيز . قال : فحزرنا في ركوعه عشر تسبيحات، وفي سجوده عشر تسبيحات . وهذا كان في المدينة، مع أن أمراءها كانوا أكثر محافظة على السنة من أمراء بقية الأمصار . فإن الأمصار كانت تساس برأي الملوك، والمدينة إنما كانت تساس بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو نحو هذا، ولكن كانوا قد غيروا أيضا بعض السنة . ومن اعتقد أن هذا كان في خلافة عمر بن عبد العزيز فقد **غلط**، فإن أنس بن مالك رضي." (٢)

"ص -١٩٦- الجهات بقدر واحد، فاضطرار أن تكون الأرض وسط السماء .

وقد يظن بعض الناس أن ما جاءت به الآثار النبوية من أن العرش سقف الجنة، وأن الله على عرشه، مع ما دلت عليه من أن الأفلاك مستديرة متناقض، أو مقتض أن يكون الله تحت بعض خلقه كما احتج بعض الجهمية على إنكار أن يكون الله فوق العرش باستدارة الأفلاك وأن ذلك مستلزم كون الرب أسفل، وهذا من **غلطهم** في تصور الأمر، ومن علم أن الأفلاك مستديرة، وأن المحيط الذي هو السقف هو أعلى عليين،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٠/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٢/

وأن المركز الذي هو باطن ذلك وجوفه، وهو قعر الأرض، هو [ سجين ] و [ أسفل سافلين ] علم من مقابلة الله بين أعلى عليين، وبين سجين، مع أن المقابلة إنما تكون في الظاهر بين العلو والسفل، أو بين السعة والضيق؛ وذلك لأن العلو مستلزم للسعة، والضيق مستلزم للسفول، وعلم أن السماء فوق الأرض مطلقا، لا يتصور أن تكون تحتها قط وإن كانت مستديرة محيطة وكذلك كلما علا كان أرفع وأشمل .

وعلم أن الجهة قسمان : قسم ذاتي، وهو العلو، والسفول فقط . وقسم إضافي، وهو ما ينسب إلى الحيوان بحسب حركته، فما أمامه." (١)

"ص -١٩١- دائما يكون في اليمين التي تكفر، فأوجب العتق، وجعل في غيره كفارة .

قلت : فهذا الذي ذكره الإمام أحمد رضي الله عنه في أجوبته، ولكن المنصوص عنه في غير موضع يقتضي أنه يجزئه كفارة يمين فإنه قد نص في غير موضع : أن الاستثناء لا يكون في اليمين المكفرة، ونص على أنه إذا حلف بالطلاق والعتاق، فإن مذهبه أنه لا ينفعه الاستثناء، فإن له أن يستثني، بخلاف ما إذا أوقع الطلاق والعتاق قولا واحدا، كما نقل ذلك عن ابن عباس، وهو مذهب مالك وغيره .

وقد نقل عن أحمد الشيخ أبو حامد الاسفرائيني ومن اتبعه : الفرق في الاستثناء بين الطلاق والعتاق، وذلك **غلط** على أحمد، إنما هذا قول القدرية؛ فإنهم يقولون : إن المشيء ة بمعنى الأمر، والعتق طاعة، بخلاف الطلاق فإذا قال : عبده حر إن شاء الله وقع العتق . وإذا قال : امرأته طالق إن شاء الله لم يقع الطلاق .

ورووا في ذلك حديثا مسندا من رواية أهل الشام عن معاذ، وهو مما وضعته القدرية الذين كانوا بالشام .

وسبب **الغلط** في ذلك : أن أحمد قال فيمن قال : إن ملكت فلانا فهو حر إن شاء الله فملكه عتق . وقال فيمن قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق إن شاء الله." (٢)

"ص -٣٦٥- صحيح البخاري، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم " وهذا صريح في المسألة، ولأن الإمام صلى باجتهاده، فلا يحكم ببطلان صلاته، ألا ترى أنه ينفذ حكمه إذا حكم باجتهاده، فالائتمام به أولى والمنازع بنى ذلك على أن المأموم يعتقد بطلان صلاة الإمام، وهذا **غلط** فإن الإمام صلى باجتهاده أو تقليده وأنه إن كان مصيبا فله أجران وإن كان مخطئا فله أجر واحد، وخطؤه مغفور له، فكيف يقال : أنه يعتقد بطلان صلاته ثم من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٧٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٧٢

المعلوم بالتواتر عن سلف الأمة أن بعضهم ما زال يصلى خلف بعض مع وجود مثل ذلك، فما زال الشافعي وأمثاله يصلون خلف أهل المدينة، وهم لا يقرأون

البسملة سرا ولا جهرا ومن المأثور أن الرشيد، احتجم فاستفتى مالكا فأفتاه بأنه لا وضوء عليه فصلى خلفه أبو يوسف ومذهب أبي حنيفة وأحمد أن خروج النجاسة من غير السبيلين ينقض الوضوء، ومذهب مالك والشافعي أنه لاينقض الوضوء، فقيل لأبي يوسف أتصلي خلفه فقال : سبحان الله أمير المؤمنين، فإن ترك الصلاة خلف الأئمة، لمثل ذلك من شعائر أهل البدع، كالرافضة والمعتزلة، ولهذا لما سئل الإمام أحمد عن هذا، ." (١)

"ص -٢٩٠- فأوتر بواحدة " ومعلوم أنه لو قال : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة لم يجز ذلك، وإنما يجوز إذا ذكر صلاة الليل منفردة كما ثبت في الصحيحين، والسائل إنما سأله عن صلاة الليل، والنبي صلى الله عليه وسلم وإن كان قد يجيب عن أعم مما سئل عنه كما في حديث البحر لما قيل له : إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من ماء البحر، فقال : " هو الطهور ماؤه، الحل ميتته " ، لكن يكون الجواب منتظما، كما في هذا الحديث .

وهناك إذا ذكر النهار لم يكن الجواب منتظما؛ لأنه ذكر فيه قوله : " فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة " وهذا ثابت في الحديث لا ريب فيه .

فإن قيل : يحتمل أن يكون هذا قد ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس آخر، كلاما مبتدأ لآخر : إما لهذا السائل، وإما لغيره .

قيل : كل من روى عن ابن عمر إنما رواه هكذا فذكروا في أوله السؤال، وفي آخره الوتر، وليس فيه إلا صلاة الليل، وهذا خالفهم، فلم يذكر ما في أوله ولا ما في آخره، وزاد في وسطه، وليس هو من المعروفين بالحفظ والاتقان؛ ولهذا لم يخرج حديثه أهل الصحيح البخاري ومسلم .

وهذه الأمور وما أشبهها متى تأملها اللبيب، علم أنه غلط في الحديث." (٢)

"ص -١٩٢- فتزوجها لم تطلق . ففرق بين التعليقين؛ لأن من أصله أن العتق معلق بالملك؛ لأنه من باب القرب، كالنذر، فيصح تعليقه على الملك، كما في قوله تعالى : {ومنهم من عاهد الله لئن آتانا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٧٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٧٣

من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين } [ التوبة : ٧٥ ] ، والعتق يصح أن يكون مقصودا بالملك؛ ولهذا يصح بيع العبد بشرط عتقه، بخلاف الطلاق فإنه ليس هو المقصود بالنكاح . فلو قيل : إنه يقع عليه لم يكن للنكاح فائدة، والعقود التي لا يحصل بها مقصودها باطلة .

فلما فرق أحمد في هذه المسألة بين الطلاق والعتق اعتقد من نقل عنه أن الفرق لأجل الاستثناء بالمشيئة، وذلك غلط عليه .

والمقصود هنا أنه يتنوع الاستثناء في الحلف بالطلاق والعتاق، فإذا قال : إن فعلت كذا فعبدي حر، أو فامرأتي طالق إن شاء الله نفعه الاستثناء في أصح الروايتين عنه . وإذا قال : الطلاق يلزمني لأفعلن كذا إن شاء الله فقال طائفة من أصحابه كأبي محمد وأبي البركات : هنا ينفعه الاستثناء قولا واحدا . وقيل : بل الروايتان في صيغة القسم وفي صيغة التعليق، وهذا أشبه بكلام أحمد وهو مذهب مالك وأصحابه؛ فإن لهم في النوعين قولين . فإذا كان أحمد في أصح الروايتين عنه يجوز الاستثناء في الحلف بالعتق سواء كان بصيغة الجزاء أو بصيغة القسم، مع قوله : إن الاستثناء لا يكون إلا في اليمين المكفرة لزم من ذلك أن تكون هذه من الأيمان المكفرة . قال في رواية." (١)

"ص -٤٧٤- هو ذوق الطعام، وذوق الجوع ليس هو ذوق لباس الجوع .

ولهذا كان تحرير هذا الباب هو من علم البيان الذي يعرف به الإنسان بعض قدر القرآن وليس في القرآن لفظ إلا مقرون بما يبين به المراد . ومن غلط في فهم القرآن فمن قصوره أو تقصيره؛ فإذا قال القائل : {يشرب بها } [ الإنسان : ٦ ] : أن الباء زائدة كان من قبله علمه؛ فإن الشارب قد يشرب ولا يروى فإذا قيل : يشرب منها : لم يدل على الري . وإذا ضمن معنى الري فقيل : {يشرب بها } [ الإنسان : ٦ ] : كان دليلا على الشرب الذي يحصل به الري، وهذا شرب خاص دل عليه لفظ الباء .

كما دل لفظ الباء في قوله : {فامسحوا بوجوهكم وأيديكم } [ المائدة : ٦ ] على إلصاق الممسوح به بالعضو؛ ليس المراد مسح الوجه . فمن قال : الباء زائدة جعل المعنى امسحوا وجوهكم، وليس في مجرد مسح الوجه إلصاق الممسوح من الماء والصعيد، ومن قرأ : {وأرجلكم } فإنه عائد على الوجه والأيدي؛ بدليل أنه قال : {إلى الكعبين } ، ولو كان عطفا على المحل لفسد المعنى، وكان يكون {فامسحوا برؤوسكم } [ المائدة : ٦ ] . وأيضا فكلهم قرأوا قوله في التيمم : {فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه } [

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٣/

المائدة : ٦ ] ولفظ الآيتين من جنس واحد، فلو كان المعطوف على المجرور معطوفا على المحل لقرأوا أيديكم بالنصب، فلما لم يقرءوها كذلك علم أن قوله :." (١)

"ص -١٩٥- قال فيه : كفر عن يمينك، واعتق جاريتك، وهذه زيادة يجب قبولها ويحتمل أنها لم يكن لها مملوك سواها .

قلت : القياس المذكور عندهم منتقض بكل ما يعلقه بالشرط : صدقة المال، والمشي إلى مكة، والهدي، وقوله : إن فعلت كذا فعلى أن أعتق أو أطلق، وقوله : إن فعل كذا فهو يهودي، أو نصراني، وأمثال ذلك مما صيغته الشرط، وهو عندهم يمين اعتبارا بمعناه . والأصل الذي ماش عليه ممنوع؛ فإن الطلاق فيه نزاع، بل إذا لم يوقعوا العتاق مع كونه قربة فأولى ألا يوقعوا الطلاق . وأبو ثور لم يسلم الطلاق، لكن قال : إن كان فيه إجماع فالإجماع أولى ما اتبع، وإلا فالقياس أنه كالعتاق . وقد علم أنه ليس فيه إجماع .

وأما ما ذكره من الزيادة في حديث أبي رافع، وأنهم قالوا : اعتقي جاريتك، فهذا غلط؛ فإن هذا الحديث لم يذكر فيه أحد أنهم قالوا : اعتقي جاريتك، وقد رواه أحمد، والجوزجاني، والأثرم، وابن أبي شيبة، وحرب الكرماني، وغير واحد من المصنفين، فلم يذكروا ذلك . وكلام أحمد في عامة أجوبته يبين أنه لم يذكر أحمد عنهم ذلك، وإنما أجاب بكون الحلف بعتق المملوك إنما ذكره التيمي . وأبو محمد نقل ذلك من جامع الخلال، والخلال ذكر ذلك في ضمن مسألة أبي طالب،." (٢)

"ص -٤٢١- مأمورا به، كالمأموم يشرع في قراءة الفاتحة ثم يسمع قراءة الإمام فينصت له . ثم إذا سكت الإمام، أتم قراءتها وأجزأته، أومأ إليه أحمد . وكذلك إن كان السكوت نسيانا أو نوبا، أو لانتقاله إلى غيرها غلطا، لم تبطل . فإذا ذكر، أتى بما بقي منها . فإن تمادى فيما هو فيه بعد ذكرها أبطلها . ولزمه استئنافها . قال : وإن قدم آية منها في غير موضعها، أبطلها . وإن كان غلطا، رجع إلى موضع الغلط فأتمها .

فلم يسقطوا الترتيب بالعذر، كما أسقطوا الموالاة، فإن الموالاة أخف . فإنه لو قرأ بعض سورة اليوم وبعضها غدا، جاز . ولو نكسها، لم يجز .

ويفرق في الترتيب بين الكلام المستقل الذي إذا أتي به وحده كان مما يسوغ تلاوته، وبين ما هو مرتبط

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٦/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٦/

بغيره . فلو قال : {صراط الذين أنعمت عليهم} لم يكن هذا كلاما مفيدا حتى يقول : {اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين}

ولو قال : {إياك نعبد وإياك نستعين} ثم قال : {الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم} [ الفاتحة : ٢ ٧ ] ، كان مفيدا . لكن مثل هذا لا يقع فيه أحد . ولا يبتدئ أحد الفاتحة بمثل ذلك، لا عمدا ولا غلطا . وإنما يقع الغلط فيما يحتاج فيه إلى الترتيب . فهذا فرق بين ما ذكروه فيما ينسي من الفاتحة وما ينسي من الختمة .." (١)

"ص -١٩٦- كما قد بيناه . وذلك غلط على أحمد . وأبو طالب له أحيانا غلطات في فهم ما يرويه، هذا منها .

وأما ما نقله عن أحمد من أن الاستثناء لا يكون إلا في اليمين المكفرة، فهذا نقله عن أحمد غير واحد، مع أن أبا طالب ثقة، والغالب على روايته الصحة، ولكن ربما غلط في اللفظ . فأما نقله : أن الاستثناء فيما يكفر فلم يغلط فيه، بل نقله كما نقله غيره . قال هارون ابن عبد الله : قيل لأبي عبد الله : أليس قد كان ابن عباس يرى الاستثناء بعد حين ؟ قال : إنما هذا في القول، ليس في اليمين، كان يذهب إلى قول الله عز وجل : {ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله } [ الكهف : ٢٣،٢٤ ] ، قال أبو عبد الله : إنما هذا في القول، ليس في اليمين، وإنما يكون الاستثناء جائزا فيما تكون فيه الكفارة، إذا حلف بالطلاق والعتاق لا يكفر . فقد نص على أن الاستثناء لا يكون إلا في اليمين المكفرة، فإذا كان قد نص مع ذلك على جواز الاستثناء فيما إذا حلف بالطلاق والعتاق لزمه إجراء الكفارة في ذلك، وهذا الذي قاله هو مقتضي الكتاب والسنة، فإن الله تعالى قال : {ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم } إلى قوله : {ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم } [ المائدة : ٨٩ ] ، فجعل هذه الكفارة في عقد اليمين مطلقا، وجعل ذلك كفارة اليمين إذا حلفنا." (٢)

"ص -٨٢- الأظهر في هذه المسألة : أنهما يشتركان؛ لأنه إذا كان المراد أن كل ولد مستحق بعد موت أبيه سواء كان عمه حيا أو ميتا فمثل هذا الكلام إذا يشترط فيه عدم استحقاق الأب كما قال الفقهاء في ترتيب العصبة : إنهم الابن، ثم ابنه، ثم الأب، ثم أبوه، ثم العم، ثم بنو العم، ونحو ذلك، فإنه لا يشترط

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٧٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٧٧

في الطبقة الثانية إلا عدم استحقاق الأولى، فمتى كانت الثانية موجودة والأولى لا استحقاق لها استحقت الثانية، سواء كانت الأولى استحقت أو لم تستحق، ولا يشترط لاستحقاق الثانية استحقاق الأولى؛ وذلك لأن الطبقة الثانية تتلقى الوقف من الواقف، لا من الثانية، فليس هو كالميراث الذي يرثه الابن، ثم ينتقل إلى ابنه، وإنما هو كالولاء الذي يورث به، فإذا كان ابن المعتق قد مات في حياة المعتق، ورث الولاء ابن ابنه .

وإنما يغلط من يغلط في مثل هذه المسألة حين يظن أن الطبقة الثانية تتلقى من التي قبلها، فإن لم تستحق الأولى شيئا لم تستحق الثانية، ثم يظنون أن الوالد إذا مات قبل الاستحقاق لم يستحق ابنه، وليس كذلك، بل هم يتلقون من الواقف، حتى لو كانت الأولى محجوبة بمانع من الموانع، مثل أن يشترط الواقف في المستحقين أن يكونوا فقراء أو علماء، أو عدولا، أو غير ذلك، ويكون الأب مخالفا للشرط المذكور، وابنه متصفا به فإنه يستحق الابن، وإن لم يستحق أبوه، كذلك إذا مات." (١)

"ص -٤٧٨- قلت : أما ما ذكروه من القرية؛ فالقرية والنهر ونحو ذلك اسم للحال والمحل، فهو اسم يتناول المساكن وسكانها، ثم الحكم قد يعود إلى الساكن؛ وقد يعود إلى المساكن؛ وقد يعود إليهما كاسم الإنسان؛ فإنه اسم للروح والجسد؛ وقد يعود الحكم على أحدهما، وكذلك الكلام اسم للفظ والمعنى، وقد يعود الحكم إلى أحدهما .

وأما الاشتقاق فهذا الموضع غلط فيه طائفة من العلماء، لم يفرقوا بين قرأ بالهمزة وقرى يقري بالياء؛ فإن الذي بمعنى الجمع هو قرى يقري بلا همزة ومنه القرية والقراءة ونحو ذلك، ومنه قريت الضيف أقريه أي : جمعته وضممته إليك، وقريت الماء في الحوض جمعته، وتقريت المياه : تتبعتها، وقروت البلاد وقريتها واستقريتها إذا تتبعتها تخرج من بلد إلى بلد، ومنه الاستقراء؛ وهو : تتبع الشيء أجمعه وهذا غير قولك : استقرأته القرآن؛ فإن ذاك من المهموز، فالقرية هي المكان الذي يجتمع فيه الناس، والحكم يعود إلى هذا تارة وإلى هذا أخرى .

وأما قرأ بالهمز فمعناه الاظهار والبيان، والقرء والقراءة من هذا الباب، ومنه قولهم : ما قرأت الناقة سلا جزور

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٧٩

قط؛ أي : ما أظهرته وأخرجته من رحمها، والقاري : هو الذي يظهر القرآن ويخرجه، قال تعالى : {إن علينا جمعه وقرآنه } [ القيامة : ١٧ ] ، ففرق بين الجمع والقرآن،." (١)

"ص -٣٣٧- محذورة تلقينا للإسلام لا تعليما للأذان . والصواب أنه جعله من الأذان وهذا هو الذي فهمه أبو محذورة، وقد عمل بذلك هو وولده والمسلمون يقرونهم على ذلك بمكة وغيرها .

وكره طائفة الأذان بلا ترجيع، وهو غلط أيضا فإن أذان بلال الثابت ليس فيه ترجيع، وكره طائفة ترجيعها، وكره طائفة صلاة الخوف إلا على حديث ابن عمر، وكره آخرون ما أمر به هؤلاء .

والصواب في هذا كله أن كل ما جاءت به السنة فلا كراهة لشيء منه، بل هو جائز، وهذا مبسوط في مواضع .

والمقصود هنا هو : المقام الثاني . وهو أن ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم من أنواع متنوعة . وإن قيل : إن بعض تلك الأنواع أفضل، فالاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أن يفعل هذا تارة، وهذا تارة أفضل من لزوم أحد الأمرين، وهجر الآخر، وهذا مثل الاستفتاح . ففي الصحيحين عن أبي هريرة قال : قلت : يا رسول الله أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول ؟ قال : أقول : " اللهم بعد بيني وبين خطاياي، كما بعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقني من خطاياي كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج والماء والبرد " ولم يخرج البخاري في الاستفتاح شيئا إلا." (٢)

"ص -٣٣٨- هذا، وهو أقوى الحجج على الاستفتاح في المكتوبة، فإنه صريح في ذلك بقوله : أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ؟ وهذا سؤال عن السكوت، لا عن القول سرا، ويشهد له حديث سمرة،وحديث أبي بن كعب، أنه كان له سكتتان .

وأيضا، فللناس في الصلاة أقوال :

أحدها : أنه لا سكوت فيها كقول مالك، ولا يستحب عنده استفتاح، ولا استعاذة، ولا سكوت لقراءة الإمام .

والثاني : أنه ليس فيها إلا سكوت واحد للاستفتاح : كقول أبي حنيفة، لأن هذا الحديث يدل على هذه السكتة .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٨٠

والثالث : أن فيها سكتتين، كما في حديث السنن . لكن روي فيه أنه يسكت إذا فرغ من القراءة، وهو الصحيح . وروي إذا فرغ من الفاتحة، فقال طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد : يستحب ثلاث سكتات .

وسكتة الفاتحة جعلها أصحاب الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد ليقرأ المأموم الفاتحة . والصحيح أنه لا يستحب إلا سكتتان، فليس في الحديث إلا ذلك، وإحدي الروايتين **غلط**، وإلا كانت ثلاثا." (١)

"ص -٢٠١- قال الموقعون للطلاق والعتاق : الفرق بينهما أنه هنا التزم حكما شرعيا وهو الوقوع، وهناك التزم فعلا من أفعاله، وهو الإيقاع، كقوله : فعلى الحج، أو على الصوم، أو على الصدقة، وهو في الفعل مخير بين أن يفعله وبين أن يتركه ويكفر، بخلاف الحكم فإنه إلى الله تعالى . قالوا : وقد ثبت أن الخلع جائز بنص القرآن والسنة، فإذا قال لامرأته : إن أعطيتني كذا فأنت طالق . فأعطته إياه وقع الطلاق . فيقاس عليه سائر الشروط إذا علق بها الطلاق وقع، وكذلك ثبت جواز الكتابة بالكتاب والسنة، وفي معناها ما إذا قال لعبده : إن أعطيتني ألفا فأنت حر وكذلك تعليق العتق بسائر الشروط، فهذا منتهى ما يحتج به هؤلاء .

وأما أولئك فيقولون : قولكم إن اللازم بها حكم شرعي وهناك فعل . **غلط**، بل اللازم المعلق بالشرط في كلا الموضعين حكم شرعي، لكن في إحداهما وقوع، وفي الآخرة وجوب . فقوله : إن فعلت كذا فعلى الحج، إنما يكون فيه وجوب الحج، لا نفس فعله . ثم يقال : لا فرق بين أن يكون الجزاء حكما شرعيا، أو أن يكون ملازما له كالسبب والمسبب اللازم له فإنه لو قال : هو يهودي أو نصراني إن فعلت كذا، فقد التزم حكما، وذلك لا يلزمه عند وقوع الشرط بلا نزاع .

وأيضا، فلو قال : إن فعلت كذا فعلى الصوم، أو فعلى الحج، فالجزاء وجوب الصوم والحج . ثم إذا وجب عليه فعله بحكم الوجوب، فالوجوب." (٢)

"ص -٣٠٧- في الدماء، فلأن يندفع بالتأويل فيما دون ذلك أولى وأحرى .

وقد ثبت عن على أنه حرق بالنار المرتدين، وكذلك الصديق روى عنه أنه حرق، فإذا جاز هذا على الخلاف مع ثبوت النص بخلافه، لأجل التأويل . لم يمتنع أن **يغلط** بعضهم فيما يراه ذنبا ومعصية بمثل هذا الكلام

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٨١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٨٢

.

ومعلوم أن النهي عن القراءة خلف الإمام في الجهر متواتر عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، كما أن القراءة خلف الإمام في السر متواترة عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، بل ونفي وجوب القراءة على المأموم مطلقا مما هو معروف عنهم .

وقد روى البخاري في هذا الكتاب : حدثنا عبد الله بن منير، سمع يزيد بن هارون، ثنا زياد وهو الجصاص ثنا الحسن، حدثني عمران بن حصين، قال : لا تزكو صلاة مسلم إلا بطهور وركوع وسجود وراء الإمام، وإن كان وحده بفاتحة وآيتين أو ثلاث . فلم يوجب الفاتحة عليه إذا كان إماما، كما أوجب عليه الطهارة والركوع والسجود، بل أوجبها مع الانفراد .." (١)

"ص -٣٢٨- ونحوهم،وأكثر المتداعين من أهل الأمصار والبوادي، أو كانا جميعا غير ظالمين، لشبهة أو تأويل، أو غلط وقع فيما بينهما، سعي بينهما بالإصلاح، أو الحكم كما قال الله تعالى : {وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخري فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون } [ الحجرات : ٩، ١٠ ] . وقال تعالى : {لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما } [ النساء : ١١٤ ] . وقد روي أبو داود في السنن، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قيل له : أمن العصبية أن ينصر الرجل قومه في الحق ؟ قال : " لا " . قال : " ولكن من العصبية أن ينصر الرجل قومه في الباطل " . وقال : " خيركم الدافع عن قومه ما لم يأثم " . وقال : " مثل الذي ينصر قومه بالباطل كبعير تردي في بئر فهو يجر بذنبه " . وقال : " من سمعتموه يتعزي بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا " .

وكل ما خرج عن دعوة الإسلام والقرآن : من نسب أو بلد، أو جنس أو مذهب، أو طريقة، فهو من عزاء الجاهلية، بل لما اختصم رجلان من المهاجرين والأنصار فقال المهاجري : يا للمهاجرين،." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٨٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٨٨

"ص -١٤٠- {إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجدا وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون } [ السجدة : ١٥ ] ، فهذا نفي للإيمان بالآيات عمن لا يخر ساجدا إذا ذكر بها، وإذا كان سامعا لها، فقد ذكر بها .

وكذلك سورة [ الانشقاق ] : {فما لهم لا يؤمنون وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون } [ الانشقاق : ٢٠،٢١ ] ، وهذا ذم لمن لا يسجد إذا قرئ عليه القرآن كقوله : {فما لهم عن التذكرة معرضين } [ المدثر : ٤٩ ] ، {وما لكم لا تؤمنون بالله والرسول يدعوكم لتؤمنوا بربكم } [ الحديد : ٨ ] ، {فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا } [ النساء : ٧٨ ] ، وكذلك سورة [ النجم ] قوله : {أفمن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون وأنتم سامدون فاسجدوا لله واعبدوا } [ النجم : ٥٩ ٦٢ ] ، أمرا بالغا عقب ذكر الحديث الذي هو القرآن يقتضي أن سماعه سبب الأمر بالسجود، لكن السجود المأمور به عند سماع القرآن كما أنه ليس مختصا بسجود الصلاة فليس هو مختصا بسجود التلاوة، فمن ظن هذا أو هذا، فقد غلط، بل هو متناول لهما جميعا، كما بينه الرسول صلى الله عيله وسلم . فالسنة تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه . فالسجود عند سماع آية السجدة هو سجود مجرد عند سماع آية السجدة، سواء تليت مع سائر القرآن، أو وحدها، ليس هو سجودا عند تلاوة مطلق القرآن، فهو سجود عند جنس القرآن . وعند خصوص الأمر بالسجود، فالأمر يتناوله . وهو أيضا متناول لسجود القرآن أيضا وهو أبلغ؛فإنه سبحانه وتعالى." (١)

"ص -٤٣٩- قبل الوقت مستحب، كما أن الوضوء قبل الوقت مستحب .

وأصح أقوال العلماء أنه يتيمم لكل ما يخاف فوته، كالجنازة وصلاة العيد، وغيرهما مما يخاف فوته، فإن الصلاة بالتيمم خير من تفويت الصلاة، كما أن صلاة التطوع بالتيمم خير من تفويته، ولهذا يتيمم للتطوع من كان له ورد في الليل يصليه، وقد أصابته جنابة، والماء بارد يضره، فإذا تيمم وصلى التطوع، وقرأ القرآن بالتيمم كان خيرا من تفويت ذلك .

فقول القائل : إنه حكم مقيد بالضرورة، فيقدر بقدرها إن أراد به ألا يفعل إلا عند تعذر الماء، فهو مسلم . وإن أراد به أنه لا يجوز التيمم إلا إذا كان التيمم واجبا، فقد غلط . فإن هذا خلاف السنة، وخلاف إجماع المسلمين، بل يتيمم للواجب، ويتيمم للمستحب كصلاة التطوع، وقراءة القرآن المستحبة، ومس المصحف

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٨٩

المستحب .

والله قد جعله طهورا للمسلمين عند عدم الماء، فلا يجوز لأحد أن يضيق على المسلمين ما وسع الله عليهم، وقد أراد رفع الحرج عن الأمة فليس لأحد أن يجعل فيه حرجا .كما فعله طائفة من الناس . أثبتوا فيه من الحرج ما هو معلوم .

ولهذا كان الصواب أنه يجوز التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين." (١)

"ص -٩٤- لم يقره المسلمون على ذلك؛ فإن هذا إقرار على أعظم المنكرات، والأمة معصومة أن تجتمع على مثل ذلك، وقد نقل عن طائفة كعيسي بن أبان وغيره من أهل الكلام والرأي من المعتزلة وأصحاب أبي حنيفة ومالك أن الإجماع ينسخ به نصوص الكتاب والسنة، وكنا نتأول كلام هؤلاء على أن مرادهم أن الإجماع يدل على نص ناسخ، فوجدنا من ذكر عنهم أنهم يجعلون الإجماع نفسه ناسخا، فإن كانوا أرادوا ذلك، فهذا قول يجوز تبديل المسلمين دينهم بعد نبيهم، كما تقول النصاري من أن المسيح سوغ لعلمائهم أن يحرموا ما رأوا تحريمه مصلحة، ويحلوا ما رأوا تحليله مصلحة، وليس هذا دين المسلمين ولا كان الصحابة يسوغون ذلك لأنفسهم . ومن اعتقد في الصحابة أنهم كانوا يستحلون ذلك فإنه يستتاب كما يستتاب أمثاله، ولكن يجوز أن يجتهد الحاكم والمفتي فيصيب فيكون له أجران، ويخطئ فيكون له أجر واحد .

وما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم شرعا معلقا بسبب إنما يكون مشروعا عند وجود السبب، كإعطاء المؤلفة قلوبهم، فإنه ثابت بالكتاب والسنة . وبعض الناس ظن أن هذا نسخ لما روي عن عمر : أنه ذكر أن الله أغني عن التألف، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، وهذا الظن **غلط** . ولكن عمر استغني في زمنه عن إعطاء المؤلفة قلوبهم، فترك ذلك لعدم الحاجة إليه، لا لنسخه، كما لو فرض أنه عدم في بعض الأوقات ابن السبيل، والغارم، ونحو ذلك .." (٢)

"ص -٣٥٤- اصطلاح الآخر . وحينئذ، فيكون الذين لا يقرؤونها، قد أقرأهم الرسول ولم يبسمل، وأولئك أقرأهم وبسمل . فهذا يدل على جواز الأمرين، وإن كان أحدهما أفضل لا يدل على أنها في أحد الحرفين ليست من القرآن، وأنه نهي عن قراءتها، فإن هذا جمع بين النقيضين، كيف يسوغ قراءتها والنهي

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٩٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٩٦

عن قراءتها ؟ بل هذا يدل على جواز الأمرين كالحروف التي ثبتت في قراءة دون قراءة مثل " من تحتها " ، ومثل " إن الله هو الغني " فالرسول يجوز إثبات ذلك، ويجوز حذفه، كلاهما جائز في شرعه .

وبهذا يتبين أن من قال من الفقهاء : إنها واجبة على قراءة من أثبتها أو مكروهة على قراءة من لم يثبتها فقد **غلط**، بل القرآن يدل على جواز الأمرين . ومن قرأ بإحدي القراءات لا يقال : إنه كلما قرأ يجب أن يقرأ بها، ومن ترك ما قرأ به غيره لا يقول : إن قراءة أولئك مكروهة، بل كل ذلك جائز بالاتفاق . وإن رجح كل قوم شيئا، وبهذا يتبين أن من أنكر كونها من القرآن بالكلية إلا في سورة النمل، وقطع بخطأ من أثبتها بناء على أن القرآنية لا تثبت إلا بالقطع، فهو مخطئ في ذلك، ويقال له : ولا تنفي إلا بالقطع أيضا .

ثم يقال له : من أثبتها يقطع بأنها ثابتة، ويقطع بخطأ من نفاها، بل التحقيق أن كون الشيء قطعيا أو غير قطعي، أمر إضافي، والقراءات." (١)

"ص -٣٩١- بحال دون حال ؟ وذكر الزهري : أن السنة مضت بذلك . ومن ذلك أن الدعوى في التهم كالسرقة والقتل يراعون فيها حال المتهم هل هو من أهل التهم ام ليس من أهل ذلك، ويرون عقوبة من ظهرت التهمة في حقه . وقد ذكر ذلك من صنف في الأحكام السلطانية من أصحاب الشافعي وأحمد، ذكروا في عقوبة مثل هذا هل يعاقبه الوالي والقاضي ؟ أم يعاقبه الوالي ؟ قولان .

وكما يجب أن يعرف أن امر الله تعالى ورسوله متناول لكل من حكم بين الناس سواء كان واليا أو قاضيا أو غير ذلك فمن فرق بين هذا وهذا بما يتعلق بأمر الله ورسوله فقد **غلط**، وأما من فرق بينهما بما يتعلق بالولاية لكون هذا ولي على مثل ذلك دون هذا فهذا متوجه . وهذا كما يوجد في كثير من خطاب بعض أتباع الكوفيين وفى تصانيفهم، اذا احتج عليهم محتج بمن قتله النبي صلى الله عليه وسلم أو أمر بقتله كقتله اليهودى الذي رض رأس الجارية، وكإهداره لدم السابة التى سبته وكانت معاهدة، وكأمره بقتل اللوطي، ونحو ذلك قالوا : هذا يعمله سياسة . فيقال لهم : هذه السياسة إن قتلهم هي مشروعة لنا، فهي حق، وهي سياسة شرعية . وإن قلتم : ليست مشروعة لنا، فهذه مخالفة للسنه .

ثم قول القائل بعد هذا سياسة إما أن يريد أن." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٧/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٩/

"ص -١٠٤- الموصوف إذا فاتت صفته : هل يفوت جميعه ؟ أو يثبت هو دون الصفة ؟ فيه اختلاف .

إذا تبين أن قوله : على أنه من توفي منهم، شرط حكمي، ووصف معنوي للوقف المذكور، وأنه يجب اعتباره والعمل بموجبه، فمعلوم أنه إذا اعتبر القيد المذكور في الكلام كان انتقال نصيب المتوفي إلى ذوي طبقته مشروطا بعدم ولده، وأن الواقف لم يصرف إليهم نصيب المتوفي في هذه الحال، ومعلوم حينئذ أنه لا يجوز صرف نصيب المتوفي إليهم في ضد هذه الحال، وهو ما إذا كان له ولد، وهو المطلوب .

وعلم أن هذا ثابت باتفاق الفقهاء، بل والعقلاء القائلين بالمفهوم، والنافين له، فإن صرف الوقف إلى غير من صرفه إليه الواقف حرام، وهو لم يصرفه إليهم، فهذا المنع لانتفاء الموجب متفق عليه، ولأنه قد منع صرفه إليهم وهذا المنع لوجود المانع مختلف فيه، وتقدير الكلام : وقفت على أولادي ثم على أولادهم بشرط أن ينتقل نصيب المتوفي منهم إلى أهل طبقته إذا كان قد توفي عن غير ولد .

وليس يختلف أحد من الفقهاء في أن هذا الباب يقصر على القيود المذكورة، وإنما **يغلط** هنا من لم يحكم دلالات الألفاظ اللغوية، ولم يميز بين أنواع أصول الفقه السمعية، ولم يتدرب فيما علق بأقوال المكلفين من الأحكام." (١)

"ص -١٠٥- الشرعية، ولا هو جري في فهم هذا الخطاب على الطبيعة العربية، والفطرة السليمة النقية، فارتفع عن شأن العامة بحيث لم يدخل في زمرتهم فيما يفهمونه في عرف خطابهم، وانحط عن أوج الخاصة، فلم يهتد للتمييز بين المشتبهات في الكلام، حتى تقر الفطر على ما فطرها عليه الذي أحسن كل شيء خلقه، والحمق أدي به إلى الخلاص من كناسة بترا، ومن أحكم العلوم حتى أحاط بغاياتها رده ذلك إلى تقرير الفطر على بداياتها، وإنما بعثت الرسل لتكميل الفطرة؛ لا لتغييرها {فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله } [ الروم : ٣٠ ] .

ومعلوم أن كل من سمع هذا الكلام من أهل اللسان العربي خاصتهم وعامتهم لم يفهموا منه إلا إعطاء أهل طبقة المتوفي بشرط ألا يكون للمتوفي ولد، ويعقلون أن هذا الكلام واحد متصل بعضه ببعض، وإنما نشأ **غلط** الغالط من حيث توهم أن الكلام الأول فيه عموم، والكلام الثاني قد خص أحد النوعين بالذكر، فيكون من باب تعارض العموم والمفهوم .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠١/

ثم قد يكون ممن نظر في كتب بعض المتكلمين أو بعض الفقهاء الذين لا يقولون بدلالة المفهوم، وإذا قالوا بها رأوا دلالة العموم راجحة عليها؛ لكون الخلافات فيها أضعف منه في دلالة المفهوم، فإنه لم يخالف في العموم إلا شرذمة لا يعتد بهم، وقد خالف في المفهوم طائفة من الفقهاء." (١)

"ص -١٠٧- بقبولها . وقد قال طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد : إن شئنا قبلناها، وإن شئنا، لم نقبلها . فإن قبول الصدقة لا يجب؛ ليدفعوا بذلك الأمر بالركعتين . وهذا **غلط** . فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نقبل صدقة الله علينا، والأمر للإيجاب، وكل إحسانه إلينا صدقة علينا، فإن لم نقبل ذلك هلكنا .

وأيضا، فقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال : صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم، وقد خاب من افترى . كما قال : صلاة الجمعة ركعتان، وصلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان . ولهذا نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سن للمسلمين الصلاة في جنس السفر ركعتين، كما سن الجمعة والعيدين، ولم يخص ذلك بسفر نسك أو جهاد .

وأيضا، فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة أنها قالت : فرضت الصلاة ركعتين، فزيد في صلاة الحضر، وأقرت صلاة السفر . وهذا يبين أن المسافر لم يؤمر بأربع قط . وحينئذ، فما أوجب الله على المسافر أن يصلي أربعا، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله لفظ يدل على أن المسافر فرض عليه أربع . وحينئذ، فمن أوجب على مسافر أربعا، فقد أوجب ما لم يوجبه الله ورسوله .." (٢)

"ص -٣٩٧- وقال :

فصل

وأما [ نسخ القرآن بالسنة ] فهذا لا يجوزه الشافعي؛ ولا أحمد في المشهور عنه؛ ويجوزه في الرواية الأخرى . وهو قول أصحاب أبي حنيفة وغيرهم وقد احتجوا على ذلك بأن الوصية للوالدين والأقربين نسخها قوله : " إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث " وهذا **غلط** فإن ذلك إنما نسخه آية المواريث كما اتفق على ذلك السلف؛ فإنه لما قال بعد ذكر الفرائض : {تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم } [ النساء : ١٣ ] {ومن يعص الله

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٠٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٠٤

ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين } [ النساء : ١٤ ] فلما ذكر أن الفرائض المقدرة حدوده ونهى عن تعديها : كان في ذلك بيان أنه لا يجوز أن يزاد أحد على ما فرض الله له وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : " إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث " وإلا فهذا الحديث وحده إنما رواه أبو داود ونحوه من أهل السنن ليس." (١)

"ص -١١٠- القسم الثالث : أن يكون في كلام متكلمين لا يجب اتحاد مقصودهما، مثل شاهدين شهدا أن جميع الدار لزيد، وشهد آخران أن الموضع الفلاني منها لعمرو، فإن هاتين البينتين يتعارضان في ذلك الموضع، ولا يقول أحد : إنه يبني العام على الخاص هنا . وقد **غلط** بعض الناس مرة في مثل هذه المسألة، فرأي أنه يجمع بين البينتين؛ لأنه من باب العام والخاص، كما **غلط** بعضهم في القسم الثاني فألحقوه بالأول .

ومن نور الله قلبه فرق بين هذه الأقسام الثلاثة، وعلم أن الفرق بينها ثابت في جميع الفطر، وإنما خاصة العلماء إخراج ما في القوة إلى الفعل، فلو سلم أن الكلام الأول عام أو مطلق فقد وصل بما يقيده ويخصصه، وقد أطبق جميع العقلاء على أن مثل هذا مخصوص مقيد، وليس عاما ولا مطلقا . ففرق أصلحك الله بين أن يتم الكلام العام المطلق فيسكت عليه، ثم يعارضه مفهوم خاص أو مقيد، وبين أن يوصل بما يقيده ويخصصه . ألست تعلم أن جميع الأحكام مبنية على هذا ؟ ! فإنه لو حلف وسكت سكوتا طويلا، ثم وصله باستثناء أو عطف أو وصف أو غير ذلك لم يؤثر، فلو قال : والله لا أسافر، ثم سكت سكوتا طويلا، ثم قال : إن شاء الله . أو قال : إلى المكان الفلاني . أو قال : ولا أتزوج . أو قال : لا أسافر راجلا؛لم تتقيد اليمين بذلك . ولو حلف مرة : لا أسافر، ثم حلف مرة ثانية : لا يسافر راجلا؛ لم تقيد." (٢)

"ص -١١٢-

حال اضطراره وأكله الذي يأكل فيه غير باغ ولا عاد، فإنه قال : {فلا إثم عليه } [ البقرة : ١٧٣ ] . ومعلوم أن الإثم إنما ينفي عن الأكل الذي هو الفعل، لا عن نفس الحاجة إليه . فمعني الآية : فمن اضطر فأكل غير باغ ولا عاد . وهذا يبين أن المقصود أنه لا يبغي في أكله ولا يتعدي . والله تعالى يقرن بين البغي والعدوان . فالبغي ما جنسه ظلم، والعدوان مجاوزة القدر المباح، كما قرن بين الإثم والعدوان في قوله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٠٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٠٧

: {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان } [ المائدة : ٢ ] . فالإثم : جنس الشر . والعدوان : مجاوزة القدر المباح . فالبغي من جنس الإثم، قال تعالى : {وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم } [ الشوري : ١٤ ] وقال تعالى : {فمن خاف من موص جنفا أو إثما فأصلح بينهم فلا إثم عليه } [ البقرة : ١٨٢ ] . فالإثم جنس لظلم الورثة إذا كان مع العمد، وأما الجنف فهو الجنف عليهم بعمد وبغير عمد، لكن قال كثير من المفسرين : الجنف : الخطأ، والإثم : العمد؛ لأنه لما خص الإثم بالذكر وهو العمد بقي الداخل في الجنف الخطأ، ولفظ العدوان من باب تعدي الحدود، كما قال تعالى : {تلك حدود الله فلا تعتدوها } [ البقرة : ٢٢٩ ] . {ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه } [ الطلاق : ١ ] ، ونحو ذلك . ومما يشبه هذا قوله : {ربنا اغفرلنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا } [ آل عمران : ١٤٧ ] ، والإسراف مجاوزة الحد المباح، وأما الذنوب فما كان جنسه شر وإثم .

وأما قولهم : إن هذا إعانة على المعصية، **فغلط**؛ لأن المسافر مأمور." (١)

"ص -١١٣- يجاور بأحد الحرمين . أو على أن الفقهاء يشهدون الدرس في كل غداة، ونحو ذلك من النظائر التي تفوت العدد والإحصاء .

ومما **يغلط** فيه بعض الأذهان في مثل هذا : أن يحسب أن بين أول الكلام وآخره تناقضا أو تعارضا، وهذا شبهة من شبهات بعض الطماطم من منكري العموم، فإنهم قالوا : لو كانت هذه الصيغ عامة لكان الاستثناء رجوعا أو نقضا . وهذا جهل؛ فإن ألفاظ العدد نصوص مع جواز ورود الاستثناء عليها، كما قال تعالى : {فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما } [ العنكبوت : ١٤ ] ، وكذلك النكرة في الموجب مطلقة مع جواز تقييدها في مثل قوله : {فتحرير رقبة } [ المجادلة : ٣ ] .

وإنما أتي هؤلاء من حيث توهموا أن الصيغ إذا قيل : هي عامة . قيل : إنها عامة مطلقا . وإذا قيل : إنها عامة مطلقا، ثم رفع بالاستثناء بعض موجبها، فقد اجتمع في ذلك المرفوع العموم المثبت له، والاستثناء النافي له، وذلك تناقض، أو رجوع .

فيقال لهم : إذا قيل : هي عامة، فمن شرط عمومها أن تكون منفصلة عن صلة مخصصة، فهي عامة عند

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٠٩

الإطلاق، لا عامة على الإطلاق، واللفظ الواحد تختلف دلالته بحسب إطلاقه وتقييده؛ ولهذا أجمع الفقهاء أن الرجل لو قال : له ألف درهم من النقد الفلاني، أو مكسرة،." (١)

"ص -١١٤- وسود، أو ناقصة، أو طبرية، أو ألف إلا خمسين، ونحو ذلك؛ كان مقراً بتلك الصفة المقيدة، ولو كان الاستثناء رجوعا لما قبل في الإقرار؛ إذ لا يقبل رجوع المقر في حقوق الآدميين .

وكثيرا ما قد يغلط بعض المتطرفين من الفقهاء في مثل هذا المقام، فإنه يسأل عن شرط واقف، أو يمين حالف، ونحو ذلك، فيري أول الكلام مطلقا أو عاما، وقد قيد في آخره، فتارة يجعل هذا من باب تعارض الدليلين، ويحكم عليهما بالأحكام المعروفة للدلائل المتعارضة من التكافؤ والترجيح، وتارة يري أن هذا الكلام متناقض؛ لاختلاف آخره وأوله، وتارة يتلدد تلدد المتحير، وينسب الشاطر إلى فعل المقصر، وربما قال : هذا غلط من الكاتب . وكل هذا منشؤه من عدم التمييز بين الكلام المتصل والكلام المنفصل . ومن علم أن المتكلم لا يجوز اعتبار أول كلامه حتى يسكت سكوتا قاطعا، وأن الكاتب لا يجوز اعتبار كتابه حتى يفرغ فراغا قاطعا؛ زالت عنه كل شبهة في هذا الباب، وعلم صحة ما تقوله العلماء في دلالات الخطاب .

ومن أعظم التقصير نسبة الغلط إلى متكلم مع إمكان تصحيح كلامه، وجريانه على أحسن أساليب كلام الناس، ثم يعتبر أحد الموضعين المتعارضين بالغلط دون الآخر، فلو جاز أن يقال : قوله : على أنه من مات منهم عن غير ولد غلط، لم يكن ذلك بأولى من أن." (٢)

"ص -١١٥- يقال : قوله : [ ثم ] هو الغلط؛ فإن الغلط في تبديل حرف بحرف بالنسبة إلى الكاتب أولى من الغلط بذكر عدة كلمات، فإن قوله : عن غير ولد، ولا ولد ولد، ولا نسل، ولا عقب، مشتمل على أكثر من عشر كلمات .

ثم من العجب أن يتوهم أن هذا توكيد، والمؤكد إنما يزيح الشبهة، فكان قوله : من مات منهم عن ولد . أولى من قوله : من مات منهم عن غير ولد؛ إذا كان الحكم في البابين واحدا، وقصد التوكيد، فإن نقل نصيب الميت إلى إخوته مع ولده تنبيه على نقله إليهم مع عدمهم . أما أن يكون التوكيد ببيان الحكم الجلي دون الخفي، فهذا خروج عن حدود العقل والكلام، ثم التوكيد لا يكون بالأوصاف المقيدة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٠/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١١/

للموصوف، فإنه لو قال : أكرم الرجال المسلمين، وقال : أردت إكرام جميع الرجال، وخصصت المسلمين بالذكر توكيدا، وذكرهم لا ينفي غيرهم بعد دخولهم في الاسم الأول؛ لكان هذا القول ساقطا غير مقبول أصلا؛ فإن المسلمين صفة للرجال، والصفة تخصص الموصوف، فلا يبقي فيه عموم، لكن لو قال : أكرم الرجال والمسلمين بحرف العطف، مع اتفاق الحكم في المعطوف والمعطوف عليه وكونه بعضه لكان توكيدا؛ لأن المعطوف لا يجب أن يقيد المعطوف عليه ويخصصه؛ لما بينهما من المغايرة الحاصلة بحرف العطف، بخلاف الصفات." (١)

"ص -٢٣٢- الحض والمنع، فهو يحض نفسه أو من يحلف عليه، ويمنع نفسه أو من يحلف عليه، فهو أمر ونهي مؤكد بالقسم . فالحنث في ذلك كالمعصية في الأمر المجرد . ومعلوم أنه قد استقر في الشريعة : أن من فعل المنهي عنه ناسيا أو مخطئا معتقدا أنه ليس هو المنهي كأهل التأويل السائغ فإنه لا يكون هذا الفاعل آثما ولا عاصيا، كما قد استجاب الله قول المؤمنين : {ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا } [ البقرة : ٢٨٦ ] ، فكذلك من نسي اليمين، أو اعتقد أن الذي فعله ليس هو المحلوف عليه؛ لتأويل، أو غلط كسمع، ونحوه لم يكن مخالفا اليمين، فلا يكون حالفا، فلا فرق في ذلك بين أن يكون الحلف بالله تعالى، أو بساير الأيمان؛ إذ الأيمان يفترق حكمها في المحلوف به . أما في المحلوف عليه فلا فرق، والكلام هنا في المحلوف عليه، لا في المحلوف به .

ومعلوم أن الحالف بالطلاق والعتاق لم يجعل ذلك تعليقا محضا كالتعليق بطلوع الشمس ولا مقصوده وقوع الشرط والجزاء كنذر التبرر، وكالتعليق على العوض في مثل الخلع وإنما مقصوده حض نفسه، أو منع من حلف عليه ومنع نفسه أو من حلف عليه، كما يقصد ذلك الناذر نذر الحجاج، والغضب ولهذا اتفق الفقهاء على تسمية ذلك يمينا، وكان الصحيح في مذهب أحمد وغيره جواز الاستثناء في ذلك؛ بخلاف المحض فإنه إيقاع موقت، فليس هو يمين على الصحيح، ولا ينفع فيه الاستثناء منه عند من لا يجوز الاستثناء في الإيقاع، كمالك، وأحمد، وغيرهما . والله أعلم .." (٢)

"ص -١١٦- ونحوها فإنها مقيده؛ وكذلك بعض أنواع العطف، لكن ليس هذا موضع تفصيل ذلك؛ ولهذا فرق الفقهاء بين العطف المغير وغير المغير في باب [ الإقرار، والطلاق، والعقود ] .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١١٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١١٣

ومن رام أن يجعل الكلام معني صحيحا قبل أن يتم لزمه أن يجعل أول كلمة التوحيد كفرا وآخرها إيمانا؛ وأن المتكلم بها قد كفر، ثم آمن، فنعوذ بالله من هذا الخبال . وإن كان قد نقل عن بعض الناس أنه قال : ما كلمة أولها كفر وآخرها إيمان ؟ فقيل له : ما هي ؟ فقال : كلمة الإخلاص . قلت : قصد بذلك أن أولها لو سكت عليه كان كفرا، ولم يرد أنها كفر مع اتصالها بالاستثناء؛ فإنه لو أراد هذا لكان قد كفر .
ولهذا قال المحققون : الاستثناء تكلم بما عدي المستثني . **وغلط** بعضهم فظن أنه إذا قال : ألف إلا خمسين، كانت الألف مجازا؛ لأنه مستعمل في غير ما وضع له؛ لأنه موضوع لجملة العدد، ولم يرد المتكلم ذلك . فيقال له : هو موضوع له إذا كان منفردا عن صلة؛ وذلك الشرط قد زال، ثم يقال له : إنما فهم المعني هنا بمجموع قول : ألف إلا خمسين، لا بنفس الألف، فصارت هذه الألفاظ الثلاثة هي الدالة على تسعمائة وخمسين، وهذه شبهة من رأي أن العام المخصوص تخصيصا متصلا مجاز، كالعام المخصوص تخصيصا من

فصلا عند كثير من الناس .." (١)

"ص -١١٨- إلى بلد يقام فيه وبلد لا يقام فيه إذا لم يقصد الإقامة . فإن النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين سافروا إلى مكة وهي بلد يمكن الإقامة فيه وما زالوا مسافرين في غزوهم وحجهم وعمرتهم . وقد قصر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة في جوف مكة عام الفتح، وقال : " يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر " . وكذلك عمر بعده فعل ذلك . رواه مالك بإسناد صحيح . ولم يفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر بمنى ، ومن نقل ذلك عنهم فقد **غلط** .
وهذا بخلاف خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى قباء كل سبت راكبا وماشيا، وخروجه إلى الصلاة على الشهداء، فإنه قبل أن يموت بقليل صلى عليهم، وبخلاف ذهابه إلى البقيع، وبخلاف قصد أهل العوالي المدينة ليجمعوا بها، فإن هذا كله ليس بسفر . فإن اسم المدينة متناول لهذا كله، وإنما الناس قسمان : الأعراب، وأهل المدينة . ولأن الواحد منهم يذهب ويرجع إلى أهله في يومه من غير أن يتأهب لذلك أهبة السفر، فلا يحمل زادا ولا مزادا لا في طريقه ولا في المنزل الذي يصل إليه . ولهذا لا يسمى من ذهب إلى ربض مدينته مسافرا، ولهذا
تجب الجمعة على من حول المصر عند أكثر العلماء وهو يقدر بسماع النداء، وبفرسخ، ولو كان ذلك

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١١٣

سفرا، لم تجب الجمعة على من ينشئ لها سفرا؛ فإن الجمعة لا تجب على مسافر، فيكف يجب أن يسافر لها .." (١)

"ص -١٣٠- لكن بين بهذا جواز القصر في مثل هذا؛ لأنه كان قد بلغه أن أهل الكوفة لا يقصرون في السواد، فأجابه ابن عمر بجواز القصر .

وأما ما روى من طريق ابن جريج : أخبرني نافع : أن ابن عمر كان أدني ما يقصر الصلاة إليه مال له بخيبر، وهي مسيرة ثلاث قواصد، لم يقصر فيما دونه . وكذلك ما رواه حماد بن سلمة عن أيوب بن حميد، كلاهما عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وخيبر، وهي بقدر الأهواز من البصرة، لا يقصر فيما دون ذلك . قال ابن حزم : بين المدينة وخيبر كما بين البصرة والأهواز، وهي مائة ميل غير أربعة أميال . قال : وهذا مما اختلف فيه على ابن عمر، ثم على نافع أيضا عن ابن عمر .

قلت : هذا النفي وهو أنه لم يقصر فيما دون ذلك غلط قطعا، ليس هذا حكاية عن قوله حتى يقال : إنه اختلف اجتهاده، بل نفي لقصره فيما دون ذلك، وقد ثبت عنه بالرواية الصحيحة من طريق نافع وغيره : أنه قصر فيما دون ذلك . فهذا قد يكون غلطا . فمن روى عن أيوب إن قدر أن نافعا روى هذا فيكون حين حدث بهذا قد نسي أن ابن عمر قصر فيما دون ذلك، فإنه قد ثبت عن نافع، عنه أنه قصر فيما دون ذلك .." (٢)

"ص -١٣٤- فقولكم : اللفظ الأول لا يخلو أن يكون ظاهرا في أحدهما أو محتملا . قلنا : قبل تمامه لا يوصف بواحد من الثلاثة، وإنما قد يوصف بالصلاح للمعاني الثلاثة . ولا يقال فيه : صرف للظاهر أصلا، فإنه لا ظاهر لكلام لم يتم بعد، وإنما ظاهر الكلام ما يظهر منه عند فراغ المتكلم .

وبهذا يتبين منشأ الغلط في عموم اللفظ الأول، فإن قوله : على أولادي ثم على أولادهم . عام في أولاد أولاده بلا تردد، فلا يجوز إخراج أحد منهم . وهو مقتض للترتيب أيضا، فإن الأولاد مرتبون على أولاد الأولاد، لكن ما صفة هذا العموم، أهو عموم التفسير والتوزيع المقتضي لمقابلة كل فرد بفرد ؟ أو عموم الشياع المقتضى لمقابلة كل فرد بكل فرد ؟ ومن ادعى أن اللفظ صريح في هذا، بمعنى : أنه نص فيه، فهو جاهل بالأدلة السمعية والأحكام الشرعية، خارج عن مناهج العقول الطبيعية، ومن سلم صلاح اللفظ لهما،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١١٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٢٧

وادعى رجحان أحدهم عند انقطاع الكلام؛ لم ننازعه، فإنها ليست مسألتنا، وإن نازع في رجحان المعنى الأول بعد تلك الصلة فهو أيضا مخطيء قطعا .

وهذه حجة عند مثبتي المفهوم ونفاته، كالوجه الأول، فإن نافي المفهوم يقول : المسكوت لم يدخل في الثاني، لكن إن دخل في الأول عملت به، ونسلم أنه إذا غلب على الظن أو إذا علم ألا موجب للتخصيص سوى الاختصاص بالحكم؛ كان المفهوم دليلا، فإذا تأمل قوله :." (١)

"ص -٢٢١- والمقصود هنا أن التلفظ بالنية لا يجب عند أحد من الأئمة، ولكن بعض المتأخرين خرج وجها في مذهب الشافعي بوجوب ذلك، **وغلطه** جماهير أصحاب الشافعي، وكان **غلطه** أن الشافعي قال : لابد من النطق في أولها، فظن هذا الغالط أن الشافعي أراد النطق بالنية، **فغلطه** أصحاب الشافعي جميعهم، وقالوا : إنما أراد النطق بالتكبير، لا بالنية . ولكن التلفظ بها هل هو مستحب، أم لا ؟ هذا فيه قولان معروفان للفقهاء .

منهم من استحب التلفظ بها، كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أبى حنيفة والشافعي وأحمد، وقالوا : التلفظ بها أوكد، واستحبوا التلفظ بها في الصلاة والصيام والحج، وغير ذلك .

ومنهم من لم يستحب التلفظ بها، كما قال ذلك من قاله من أصحاب مالك، وأحمد، وغيرهما وهذا هو المنصوص عن مالك، وأحمد، سئل : تقول قبل التكبير شيئا ؟ قال : لا .

وهذا هو الصواب فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقول قبل التكبير شيئا، ولم يكن يتلفظ بالنية، لا في الطهارة، ولا في الصلاة، ولا في الصيام، ولا في الحج، ولا غيرها من العبادات، ولا خلفاؤه، ولا أمر أحدا أن يتلفظ بالنية، بل قال لمن علمه الصلاة : "كبر "كما في." (٢)

"ص -١٥٥- ويفطر ويصوم، قد قيل : إنه مصحف، وإنما لفظه : "كان يقصر وتتم " . هي بالتاء، " ويفطر وتصوم " هي، ليكون معنى هذا الحديث معني الحديث الآخر الذي إسناده أمثل منه . فإنه معروف عن عبد الرحمن بن الأسود، لكنه لم يحفظ عن عائشة . وأما نقل هذا الآخر عن عطاء، **فغلط** على عطاء قطعا . وإنما الثابت عن عطاء أن عائشة كانت تصلي في السفر أربعا . كما رواه غيره . ولو كان عند عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك سنة، لكانت تحتج بها .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٣١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٥٠

ولو كان ذلك معروفا من فعله لم تكن عائشة أعلم بذلك من أصحابه الرجال الذين كانوا يصلون خلفه دائما في السفر، فإن هذا ليس مما تكون عائشة أعلم به من غيرها من الرجال، كقيامه بالليل واغتساله من الإكسال، فضلا عن أن تكون مختصة بعلمه، بل أمور السفر أصحابه أعلم بحاله فيها من عائشة؛ لأنها لم تكن تخرج معه في كل أسفاره ؛ فإنه قد ثبت في الصحيح عنها أنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه فأيهن خرج سهمها خرج بها معه . فإنما كان يسافر بها أحيانا، وكانت تكون مخدرة في خدرها، وقد ثبت عنها في الصحيح : أنها لما سألها شريح بن هانئ عن المسح على الخفين، قالت : سل عليا؛ فإنه كان يسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم . هذا، والمسح على الخفين أمر قد يفعله النبي صلى الله عليه وسلم." (١)

"ص -١٥٨- قط، إلا صلى ركعتين حتى يرجع . وشهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حنينا والطائف فكان يصلي ركعتين . ثم حججت معه واعتمرت، فصلى ركعتين، ثم قال : " يا أهل مكة : أتموا صلاتكم، فإنا قوم سفر " . ثم حججت مع أبي بكر واعتمرت فصلى ركعتين ركعتين، ثم قال : يا أهل مكة، أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر . ثم حججت مع عمر واعتمرت فصلى ركعتين وقال : أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر . ثم حججت مع عثمان واعتمرت، فصلى ركعتين ركعتين، ثم إن عثمان أتم . فما ذكره في هذا الحديث من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر قط إلا ركعتين، هو مما اتفقت عليه سائر الروايات . فإن جميع الصحابة إنما نقلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى في السفر ركعتين .

وأما ما ذكره من قوله : " يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر " ، فهذا مما قاله بمكة عام الفتح، لم يقله في حجته، وإنما هذا غلط وقع في هذه الرواية . وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن حميد، عن حماد بإسناده، رواه البيهقي من طريقه، ولفظه : ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا إلا صلى ركعتين . حتى يرجع، ويقول : " يا أهل مكة، قوموا فصلوا ركعتين فإنا قوم سفر " . وغزا الطائف وحنينا، فصلى ركعتين وأتي الجعرانة، فاعتمر منها، وحججت مع أبي بكر." (٢)

"ص -٢٣٠- وأيضا، فمما يبطل هذا والذي قبله، أن المكبر ينبغي له أن يتدبر التكبير ويتصوره، في كون قلبه مشغولا بمعنى التكبير، لا بما يشغله عن ذلك من استحضار النية؛ ولأن النية من الشروط،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٥٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٥٥

والشروط تتقدم العبادات، ويستمر حكمها إلى آخرها، كالطهارة . والله أعلم .

وسئل عن [ النية ] في الدخول في العبادات من الصلاة، وغيرها . هل تفتقر إلى نطق اللسان، مثل قول القائل : نويت أصوم، نويت أصلي، هل هو واجب أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله، نية الطهارة من وضوء أو غسل أو تيمم، والصلاة والصيام والحج والزكاة والكفارات، وغير ذلك من العبادات لا تفتقر إلى نطق اللسان، باتفاق أئمة الإسلام . بل النية محلها القلب دون اللسان باتفاقهم، فلو لفظ بلسانه **غلطا** بخلاف ما نوى في قلبه، كان الاعتبار بما نوي، لا بما لفظ، ولم يذكر أحد في ذلك خلافا، إلا أن بعض متأخري أصحاب الشافعي رحمه الله خرج وجها في ذلك، **وغلطه** فيه أئمة أصحابه .

وكان سبب **غلطه** أن الشافعي قال : إن الصلاة لابد من النطق." (١)

"ص -٢٣١- في أولها . وأراد الشافعي بذلك : التكبير الواجب في أولها، فظن هذا الغالط أن الشافعي أراد النطق بالنية، **فغلطه** أصحاب الشافعي جميعهم .

ولكن تنازع العلماء : هل يستحب التلفظ بالنية سرا أم لا ؟ هذا فيه قولان معروفان للفقهاء .

فقال طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد : يستحب التلفظ بها؛ لكونه أوكد . وقالت طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما : لا يستحب التلفظ بها؛ لأن ذلك بدعة لم تنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا عن أصحابه، ولا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أحدا من أمته أن يتلفظ بالنية، ولا علم ذلك أحدا من المسلمين، ولو كان هذا مشهورا مشروعا، لم يهمله النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، مع أن الأمة مبتلاة به كل يوم وليلة .

وهذا القول أصح الأقوال، بل التلفظ بالنية نقص في العقل والدين؛ أما في الدين؛ فلأنه بدعة . وأما في العقل؛ فلأنه بمنزلة من يريد يأكل طعاما في قول : نويت بوضع يدي في هذا الإناء أني أريد آخذ منه لقمة فأضعها في فمي فأمضغها ثم أبلعها لأشبع، مثل القائل الذي يقول : نويت أصلي فريضة هذه الصلاة المفروضة علي." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٥٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٦٠

"ص -٤٣٣- بكونها من القرآن حيث كتبت، كما قطعتم بنفي كونها ليست منه . ومثل هذا النقل المتواتر عن الصحابة بأن ما بين اللوحين قرآن، فإن التفريق بين آية وآية يرفع الثقة بكون القرآن المكتوب بين لوحي المصحف كلام الله، ونحن نعلم بالاضطرار أن الصحابة الذين كتبوا المصاحف نقلوا إلينا أن ما كتبوه بين لوحي المصحف كلام الله الذي أنزله على نبيه صلى الله عليه وسلم، لم يكتبوا فيه ما ليس من كلام الله .

فإن قال المنازع : إن قطعتم بأن البسملة من القرآن حيث كتبت، فكفروا النافي، قيل لهم : وهذا يعارض حكمه إذا قطعتم بنفي كونها من القرآن، فكفروا منازعكم .

وقد اتفقت الأمة على نفي التكفير في هذا الباب، مع دعوي كثير من الطائفتين القطع بمذهبه؛ وذلك لأنه ليس كل ما كان قطعيا عند شخص يجب أن يكون قطعيا عند غيره، وليس كل ما ادعت طائفة أنه قطعي عندها، يجب أن يكون قطعيا في نفس الأمر، بل قد يقع **الغلط** في دعوي المدعي القطع في غير محل القطع، كما **يغلط** في سمعه وفهمه ونقله، وغير ذلك من أحواله، كما قد **يغلط** الحس الظاهر في مواضع، وحينئذ، فيقال : الأقوال في كونها من القرآن ثلاثة : طرفان، ووسط .." (١)

"ص -٤٤٤- وسئل عمن يقرأ القرآن وما عنده أحد يسأله عن اللحن . . . إلخ ؟ وإذا وقف على شيء يطلع في المصحف : هل يلحقه إثم أم لا ؟

فأجاب :

إن احتاج إلى قراءة القرآن قرأه بحسب الإمكان، ورجع إلى المصحف فيما يشكل عليه، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها، ولا يترك ما يحتاج إليه وينتهي به من القراءة؛ لأجل ما يعرض من **الغلط** أحيانا، إذا لم يكن فيه مفسدة راجحة . والله أعلم .

وسئل عما إذا نصب المخفوض في صلاته ؟

فأجاب :

إن كان عالما، بطلت صلاته؛ لأنه متلاعب في صلاته . وإن كان جاهلا، لم تبطل على أحد الوجهين .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٧٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٨٨

"ص -١٨٨- وهدي كفارات الحج، وكفارات الأيمان، والقتل، وغيرها . وما يجب من وفاء النذور المالية إلى أمثال ذلك، بل المال مستوعب بالحقوق الشرعية الراتبة، أو العارضة، بسبب من العبد، أو بغير سبب منه . وليس هذا موضع تفصيل هذه الجملة .

وإنما الغرض هنا ما يجب من المعاوضات؛ مثل المبايعة والمؤاجرة، وما يشبه ذلك . ومثل المشاركات؛ كالمساقاة، والمزارعة، ونحو ذلك . فإن هذا كثيرا ما **يغلط** فيه الغالطون لما استقر في الشريعة أن الظلم حرام، وأن الأصل أن هذه العقود لا تجوز إلا بالتراضي، إلا في مواضع استثناها الشارع، وهو الإكراه عليها بحق، صار **يغلط** فريقان :

قوم يجعلون الإكراه على بعضها إكراها بحق، وهو إكراه بباطل .

وقوم يجعلونه إكراها بباطل، وهو بحق . وفيها ما يكون إكراها بتأويل حق، فيدخل في قسم المجتهدات، إما الاجتهادات المحضة، أو المشوبة بهوي، وكذلك المعاوضات .

ونحن نعلم قطعا أنه إذا كان إيتاء المال أو المنفعة بلا عوض واجبا بالشريعة في مواضع كثيرة جدا؛ لأسباب اقتضت الإيجاب الشرعي، وليس ذلك من الظلم الذي هو أخذ حق الغير بغير حق." (١)

"ص -١٩١- وكذلك في الوقف : لو وقف على أولاده طبقة بعد طبقة عصبتهم، وشرط أن يكونوا عدولا، أو فقراء أو غير ذلك، وانتفي شرط الاستحقاق في واحد من الطبقة الأولى أو كلهم؛ انتقل الحق عند عدم استحقاق الأولى إلى الطبقة الثانية إذا كانوا متصفين بالاستحقاق .

وسر ذلك : أن الطبقة الثانية تتلقي الوقف من الواقف، لا من الطبقة الأولي، لكن تلقيهم ذلك مشروط بعدم الأولي، كما أن العصبة البعيدة تتلقي الإرث من الميت، لا من العاصب القريب، لكن شروط استحقاقه عدم العاصب القريب . وكذلك الولاء في القول المشهور عند الأئمة يرث به أقرب عصبة الميت يوم موت المعتق؛ لأنه يورث كما يورث المال .

وإنما **يغلط** ذهن بعض الناس في مثل هذا حيث يظن أن الولد يأخذ هذا الحق إرثا عن أبيه أو كالأرث، فيظن أن الانتقال إلى الثانية مشروط باستحقاق الأولي، كما ظن ذلك بعض الفقهاء، فيقول : إذا لم يكن الأب قد ترك شيئا لم يرثه الابن . وهذا **غلط**؛ فإن الابن لا يأخذ ما يأخذ الأب بحال، ولا يأخذ عن الأب شيئا؛ إذ لو كان الأب موجودا لكان يأخذ الريع مدة حياته، ثم ينتقل إلى ابنه الريع الحادث بعد موت

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٨٩

الأب، لا الريع الذي يستحقه، وأما رقبة الوقف فهي باقية على حالها : حق الثاني فيها في وقته نظير حق الأول في وقته، لم ينتقل إليهم إرثا .." (١)

"ص -١٩٢- ولهذا اتفق المسلمون في طبقات الوقف : أنه لو انتفت الشروط في الطبقة الأولى أو بعضهم لم يلزم حرمان الطبقة الثانية إذا كانت الشروط موجودة فيهم؛ وإنما نازع بعضهم فيما إذا عدموا قبل زمن الاستحقاق، ولا فرق بين الصورتين .

ويبين هذا : أنه لو قيل بانتقال نصيب الميت إلى إخوته لكونه من الطبقة؛ كان ذلك مستلزما لترتيب جملة الطبقة على الطبقة، أو أن بعض الطبقة الثانية أو كلهم لا يستحق إلا مع عدم جميع الطبقة الأولي . ونص الواقف يبين أنه أراد ترتيب الأفراد على الأفراد؛ مع أنا نذكر في الإطلاق قولين : الأقوي ترتيب الأفراد مطلقا؛ إذ هذا هو المقصود من هذه العبارة، وهم يختارون تقديم ولد الميت على أخيه فيما يرثه أبوه، فإنه يقدم الولد على الأخ . وإن قيل بأن الوقف في هذا منقطع، فقد صرح هذا الواقف بالألفاظ الدالة على الاتصال، فتعين أن ينتقل نصيبه إلى ولده .

وفي الجملة، فهذا مقطوع به، لا يقبل نزاعا فقهيا، وإنما يقبل نزاعا **غلطا** . وقول الواقف : فمن مات من أولاد زيد، أو أولاد أولاده وترك ولدا، أو ولد ولد وإن سفل، كان نصيبه إلى ولد ولده، أو ولد ولده . يقال فيه : إما أن يكون قوله : نصيبه . يعم النصيب الذي يستحقه إذا كان متصفا بصفة الاستحقاق، سواء استحقه أو لم يستحقه، ولا يتناول إلا ما استحقه، فإن كان الأول فلا كلام وهو الأرجح؛ لأنه بعد موته ليس هو في هذه الحال مستحقا له؛ ولأنه لو كان الأب ممنوعا لانتفاء." (٢)

"ص -٤٦٣- أن يكتال بالمكيال الأوفي إذا صلى علينا أهل البيت فليقل : اللهم صل على محمد النبي " الحديث، وسبب ذلك أن لفظ " الآل " أصله أول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فقيل : آل، ومثله باب، وناب . وفي الأفعال قال وعاد، ونحو ذلك . ومن قال : أصله أهل فقلبت الهاء ألفا، فقد **غلط** . فإنه قال ما لا دليل عليه، وادعي القلب الشاذ بغير حجة، مع مخالفته للأصل .

وأيضا، فإن لفظ الأهل يضيفونه إلى الجماد، وإلى غير المعظم، كما يقولون : أهل البيت، وأهل المدينة، وأهل الفقير، وأهل المسكين . وأما الآل، فإنما يضاف إلى معظم من شأنه أن يؤول غيره، أو يسوسه،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٨٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٩٠

فيكون مآله إليه . ومنه الإيالة : وهي السياسة . فآل الشخص هم من يؤوله، ويؤول إليه، ويرجع إليه، ونفسه هي أول وأولي من يسوسه، ويؤول إليه . فلهذا كان لفظ آل فلان متناولا له، ولا يقال : هو مختص به، بل يتناوله ويتناول من يؤوله، فلهذا جاء في أكثر الألفاظ : "كما صليت على آل إبراهيم، وكما باركت على آل إبراهيم " وجاء في بعضها : " إبراهيم " نفسه، لأنه هو الأصل في الصلاة والزكاة، وسائر أهل بيته . إنما يحصل لهم ذلك تبعا . وجاء في بعضها ذكر هذا، وهذا تنبيها على هذين .

فإن قيل : فلم قيل : صل على محمد وعلي آل محمد، وبارك." (١)

"ص -٢٣٠- وأيضا، فالوقف لله فيه شبه من التحرير، وشبه من التمليك، وهو أشبه بأم الولد عند من يمنع نقل الملك فيها، فإن الوقف من جهة كونه لا يبيعه أحد يملك ثمنه، ولا يهبه، ولا يورث عنه يشبه التحرير والإعتاق . ومن جهة أنه يقبل المعاوضة بأن يأخذ عوضه فيشتري به ما يقوم مقامه، يشبه التمليك، فإنه إذا أتلف ضمن بالبدل واشترى بثمنه ما يقوم مقامه عند عامة العلماء، بخلاف المعتق، فإنه صار حرا لا يقبل المعاوضة . فالبيع الثابت في الطلق لا يثبت في الوقف بحال، وهو أن يبيعه المالك، أو وليه أو وكيله، ويملك عوضه من غير بدل يقوم مقامه . وهذا هو البيع الذي تقرن به الهبة والإرث، كما قال عمر بن الخطاب في وقفه : لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث .

ويشبه هذا : أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما جعلا الأرض المفتوحة عنوة فيء ا للمسلمين، كأرض السواد وغيرها، ولم يقسما شيئا مما فتح ءنوة . ولما كانوا يمنعون من شرائها؛ لئلا يقر المسلم بالصغار فإن الخراج كالجزية أو يبطل حق المسلمين ظن بعض العلماء أنهم منعوا بيعها لكونها وقفا، والوقف لا يباع، وزعموا أن ذلك يوجب أن مكة لا تباع لكونها فتحت عنوة . وهذا غلط؛ فإن أرض الخراج المفتوحة عنوة المجعولة فيء ا توهب وتورث، فإنها تنتقل عمن هي بيده إلى وارثه ويهبها، وهذا ممتنع في الوقف . وإذا بيعت لمن يقوم فيها مقام البائع، ولم يغير شيئا، فهذه المسألة تعلقت الأحكام الشرعية بأعيانها، وما سواها تعلقت بجنسه، لا بعينه فيؤدي خراجها، فلم يكن في ذلك ضرر على مستحقها، ولا زال حقهم عنها،." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٠٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٢٨

"ص -٢٧٩- وقد قررت في غير هذا الموضع أن أداء الواجب أعظم من ترك المحرم، وأن الطاعات الوجودية أعظم من الطاعات العدمية، فيكون جنس الظلم بترك الحقوق الواجبة أعظم من جنس الظلم بتعدي الحدود .

وقررت أيضا أن الورع المشروع هو أداء الواجب، وترك المحرم، ليس هو ترك المحرم فقط، وكذلك التقوي اسم لأداء الواجبات، وترك المحرمات . كما بين الله حدها في قوله : {ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب } إلى قوله : {أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون } [ البقرة : ١٧٧ ] .

ومن هنا **يغلط** كثير من الناس فينظرون ما في الفعل، أو المال من كراهة توجب تركه، ولا ينظرون ما فيه من جهة أمر يوجب فعله . مثال ذلك ما سئل عنه أحمد : عن رجل ترك مالا فيه شبهة، وعليه دين، فسأله الوارث هل يتورع عن ذلك المال المشتبه ؟ فقال له أحمد : أتترك ذمة أبيك مرتهنة ؟ ! ذكرها أبو طالب وابن حامد . وهذا عين الفقه؛ فإن قضاء الدين واجب، والغريم حقه متعلق بالتركة، فإن لم يوف الوارث الدين، وإلا فله استيفاؤه من التركة، فلا يجوز إضاعة التركة المشتبهة إلى تعلق بها حق الغريم، ولا يجوز أيضا إضرار الميت بترك ذمته مرتهنة . ففي الإعراض عن التركة إضرار الميت، وإضرار المستحق، وهذان ظلمان محققان بترك واجبين . وأخذ المال المشتبه." (١)

"ص -٣١٣- وهؤلاء يحكون في الورع الفاسد حكايات، بعضها كذب ممن نقل عنه، وبعضها **غلط** . كما يحكون عن الإمام أحمد : أن ابنه صالحا لما تولي القضاء لم يكن يخبز في داره، وأن أهله خبزوا في تنوره فلم يأكل الخبز، فألقوه في دجلة، فلم يكن يأكل من صيد دجلة . وهذا من أعظم الكذب والفرية على مثل هذا الإمام، ولا يفعل مثل هذا إلا من هو من أجهل الناس، أو أعظمهم مكرا بالناس، واحتيالا على أموالهم، وقد نزهه الله عن هذا، وهذا . وكل عالم يعلم أن ابنه لم يتول القضاء في حياته، وإنما تولاه بعد موته، ولكن كان الخليفة المتوكل قد أجاز أولاده، وأهل بيته جوائز من بيت المال، فأمرهم أبو عبد الله ألا يقبلوا جوائز السلطان، فاعتذروا إليه بالحاجة، فقبلها من قبلها منهم، فترك الأكل من أموالهم، والانتفاع بنيرانهم في خبز أو ماء؛ لكونهم قبلوا جوائز السلطان . وسألوه عن هذا المال : أحرام هو ؟ فقال : لا . فقالوا : أنحج منه ؟ فقال : نعم، وبين لهم أنه إنما امتنع منه؛ لئلا يصير ذلك سببا إلى أن يداخل الخليفة فيما يريد، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : " خذ العطاء ما كان عطاء، فإذا كان

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٨٠/

عوضا عن دين أحدكم فلا يأخذه " ، ولو ألقي في دجلة الدم والميتة ولحم الخنزير، وكل حرام في الوجود، لم يحرم صيدها، ولم تحرم .

ومن الناس من آل به الإفراط في الورع إلى أمر اجتهد فيه،." (١)

"ص -٣١٦- من يكون نشأ على مذهب إمام معين، أو استفتي فقهيا معينا، أو سمع حكاية عن بعض الشيوخ، فيريد أن يحمل المسلمين كلهم على ذلك، وهذا **غلط**، ولهذا نظائر .

منها : [ مسألة المغانم ] ، فإن السنة أن تجمع وتخمس، وتقسم بين الغانمين بالعدل . وهل يجوز للإمام أن ينفل من أربعة أخماسها ؟ فيه قولان . فمذهب فقهاء الثغور، وأبي حنيفة وأحمد، وأهل الحديث، أن ذلك يجوز، لما في السنن : أن النبي صلى الله عليه وسلم نفل في بدأته الربع بعد الخمس، ونفل في رجعته الثلث بعد الخمس . وقال سعيد بن المسيب، ومالك، والشافعي : لا يجوز ذلك، بل يجوز عند مالك التنفيل من الخمس، ولا يجوز عند الشافعي إلا من خمس الخمس . وكان أحمد يعجب من سعيد بن المسيب، ومالك، كيف لم تبلغهما هذه السنة مع وفور علمهما ؟ ! .

وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية قبل نجد، فبلغت سهامنا اثنا عشر بعيرا، ونفلنا بعيرا بعيرا . ومعلوم أن السهم إذا كان اثني عشر بعيرا لم يحتمل خمس الخمس أن يخرج منه لكل واحد بعير؛ فإن ذلك لا يكون إلا إذا كان السهم أربعة وعشرين بعيرا . وكذلك إذا فضل الإمام بعض الغانمين على بعض لمصلحة راجحة، كما أعطي النبي صلى الله عليه وسلم." (٢)

"ص -١٢٧- ومن قال : إن الله لا يعلم أحوال عباده حتى يخبره بتلك بعض الملائكة أو الأنبياء أو غيرهم فهو كافر، بل هو سبحانه يعلم السر وأخفى، لا تخفى عليه خافية فى الأرض ولا فى السماء {وهو السميع البصير} [ الشورى : ١١ ] . يسمع ضجيج الأصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات، لا يشغله سمع عن سمع، ولا **تغلطه** المسائل، ولا يتبرم بإلحاح الملحين .

الوجه الثانى : أن يكون الملك عاجزا عن تدبير رعيته، ودفع أعدائه إلا بأعوان يعينونه فلابد له من أنصار وأعوان، لذله وعجزه . والله سبحانه ليس له ظهير، ولا ولى من الذل، قال تعالى : {قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في لسماوات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١٧/

ظهير} [ سبأ : ٢٢ ] ، وقال تعالى : {وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل كبره تكبيرا} [ الإسراء : ١١١ ] .
وكل ما فى الوجود من الأسباب فهو خالقه، وربه ومليكه، فهو الغنى عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه،بخلاف الملوك المحتاجين إلى ظهرائهم وهم فى الحقيقة شركاؤهم فى الملك . والله تعالى ليس له شريك فى الملك، بل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .
والوجه الثالث : أن يكون الملك ليس مريدا لنفع رعيته، والإحسان إليهم ورحمتهم إلا بمحرك يحركه من خارج . فإذا خاطب الملك من ينصحه، ويعظمه، أو من يدل عله، بحيث يكون يرجوه ويخافه، تحركت إرادة الملك." (١)

"ص -١٨٢- أنت لاق، فلو جهدت الخليقة على أن يضروك لم يضروك إلا بشيء كتبه الله عليك، فإن استطعت أن تعمل لله بالرضا مع اليقين فافعل، فإن لم تستطع فإن فى الصبر على ما تكره خيرا كثيرا " ، وهذا الحديث معروف مشهور، ولكن قد يروى مختصرا .
وقوله : " إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله " هو من أصح ما روى عنه . وفى المسند لأحمد : أن أبا بكر الصديق كان يسقط السوط من يده فلا يقول لأحد : ناولنى إياه، ويقول : إن خليلى أمرنى ألا أسأل الناس شيئا . وفى صحيح مسلم عن عوف بن مالك أن النبى صلى الله عليه وسلم بايع طائفة من أصحابه وأسر إليهم كلمة خفية : " ألا تسألوا الناس شيئا " . قال عوف : فقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط السوط من يده فلا يقول لأحد : ناولني إياه .
وفى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : " يدخل من أمتى الجنة سبعون ألفا بغير حساب " ، وقال : " هم الذين لا يسترقون ولا يكتوون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون " فمدح هؤلاء بأنهم لا يسترقون، أى لا يطلبون من أحد أن يرقيهم . والرقية من جنس الدعاء فلا يطلبون من أحد ذلك .
وقد روى فيه : " ولا يرقون " وهو **غلط**، فإن رقياهم لغيرهم ولأنفسهم حسنة، وكان النبى صلى الله عليه وسلم يرقى نفسه وغيره ولم يكن يسترقى، فإن رقيته نفسه وغيره من جنس الدعاء لنفسه ولغيره، وهذا مأمور به، فإن الأنبياء كلهم سألوا الله ودعوه كما ذكر الله ذلك فى قصة آدم وإبراهيم وموسى وغيرهم .." (٢)

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/١٣
(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٠/١٤

"ص -٢٤٦- خفيفتان على اللسان، ثقيلتان فى الميزان : سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم " ، وقوله : " إن أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل " ، ومنه قوله تعالى : {كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا} [ الكهف : ٥ ] ، وقوله تعالى : {قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم} الآية [ آل عمران : ٦٤ ] ، وقوله تعالى : {وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا} [ التوبة : ٤٠ ] ، وأمثال ذلك، ولا يوجد لفظ الكلام فى لغة العرب إلا بهذا المعنى .

والنحاة اصطلحوا على أن يسموا [ الاسم ] وحده، و [ الفعل ] و [ الحرف ] كلمة، ثم يقول بعضهم : وقد يراد بالكلمة الكلام، فيظن من اعتاد هذا أن هذا هو لغة العرب، وكذلك لفظ [ ذوى الأرحام ] فى الكتاب والسنة يراد به الأقارب من جهة الأبوين فيدخل فيهم العصبة وذوو الفروض، وإن شمل ذلك من لا يرث بفرض ولا تعصيب، ثم صار ذلك فى اصطلاح الفقهاء اسما لهؤلاء دون غيرهم، فيظن من لا يعرف إلا ذلك أن هذا هو المراد بهذا اللفظ فى كلام الله ورسوله وكلام الصحابة، ونظائر هذا كثيرة .

ولفظ [ التوسل ] و [ الاستشفاع ] ونحوهما دخل فيها من تغيير لغة الرسول وأصحابه، ما أوجب غلط من غلط عليهم فى دينهم ولغتهم .

والعلم يحتاج إلى نقل مصدق ونظر محقوق .

والمنقول عن السلف والعلماء يحتاج إلى معرفة بثبوت لفظه ومعرفة دلالته، كما يحتاج إلى ذلك المنقول عن الله ورسوله . فهذا ما يتعلق بهذه الحكاية .." (١)

"ص -٢٤٨- أن هذا مشروع فى حق الأنبياء والملائكة، بل وفى الصالحين وفيمن يظن فيهم الصلاح، وإن لم يكن صالحا فى نفس الأمر .

وليس فى الأحاديث المرفوعة فى ذلك حديث فى شيء من دواوين المسلمين التى يعتمد عليها فى الأحاديث لا فى الصحيحين ولا كتب السنن ولا المسانيد المعتمدة كمسند الإمام أحمد وغيره وإنما يوجد فى الكتب التى عرف أن فيها كثيرا من الأحاديث الموضوعة المكذوبة التى يختلقها الكذابون، بخلاف من قد يغلط فى الحديث ولا يتعمد الكذب، فإن هؤلاء توجد الرواية عنهم فى السنن ومسند الإمام أحمد ونحوه، بخلاف من يتعمد الكذب فإن أحمد لم يرو فى مسنده عن أحد من هؤلاء .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٨/١٤

ولهذا تنازع الحافظ أبو العلاء الهمداني والشيخ أبو الفرج ابن الجوزى : هل فى المسند حديث موضوع ؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون فى المسند حديث موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج وبين أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة، ولا منافاة بين القولين .

فإن الموضوع فى اصطلاح أبى الفرج، هو الذى قام دليل على أنه باطل، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب بل غلط فيه؛ ولهذا روى فى كتابه فى الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع، وقد نازعه طائفة من العلماء فى كثير مما ذكره وقالوا : إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل، بل بينوا ثبوت بعض ذلك، لكن الغالب على ما ذكره فى الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء .." (١)

"ص -٢٥٠- وأما الغلط فلا يسلم منه أكثر الناس، بل فى الصحابة من قد يغلط أحيانا وفيمن بعدهم .

ولهذا كان فيما صنف فى الصحيح أحاديث يعلم أنها غلط، وإن كان جمهور متون الصحيحين مما يعلم أنه حق .

فالحافظ أبو العلاء يعلم أنها غلط، والإمام أحمد نفسه قد بين ذلك وبين أنه رواها لتعرف، بخلاف ما تعمد صاحبه الكذب؛ ولهذا نزه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروى عنهم أهل السنن كأبى داود والترمذى، مثل مشيخة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى عن أبيه عن جده، وإن كان أبو داود يروى في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبى داود في سننه .

والمقصود أن هذه الأحاديث التي تروى في ذلك من جنس أمثالها من الأحاديث الغريبة المنكرة، بل الموضوعة التي يرويها من يجمع في الفضائل والمناقب الغث والسمين، كما يوجد مثل ذلك فيما يصنف في فضائل الأوقات، وفضائل العبادات، وفضائل الأنبياء والصحابة، وفضائل البقاع، ونحو ذلك، فإن هذه الأبواب فيها أحاديث صحيحة وأحاديث حسنة وأحاديث ضعيفة وأحاديث كذب موضوعة، ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٠/١٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٢/١٤

"ص -٢٥١- وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعى، وروى في فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقا، ولم يقل أحد من الأئمة : إنه يجوز أن يجعل الشيء واجبا أو مستحبا بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع .

وهذا كما أنه لا يجوز أن يحرم شيء إلا بدليل شرعى، لكن إذا علم تحريمه، وروى حديث في وعيد الفاعل له، ولم يعلم أنه كذب جاز أن يرويه، فيجوز أن يروى في الترغيب والترهيب مالم يعلم أنه كذب، لكن فيما علم أن الله رغب فيه أو رهب منه بدليل آخر غير هذا الحديث المجهول حاله .

وهذا كالإسرائيليات؛ يجوز أن يروى منها مالم يعلم أنه كذب للترغيب والترهيب، فيما علم أن الله تعالى أمر به في شرعنا ونهى عنه في شرعنا . فإما أن يثبت شرعا لنا بمجرد الإسرائيليات التى لم تثبت فهذا لا يقوله عالم، ولا كان أحمد بن حنبل ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة .

ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذى ليس بصحيح ولا حسن فقط غلط عليه، ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين : صحيح، وضعيف . والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن، كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال، وإلى ضعيف خفيف لا يمنع من ذلك .." (١)

"ص -٢٥٥- روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه .

قلت : وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف باتفاقهم يغلط كثيرا، ضعفه أحمد بن حنبل وأبو زرعة أبو حاتم والنسائى والدارقطنى وغيرهم، وقال أبو حاتم بن حبان : كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك من روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك .

وأما تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث وأمثاله فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث وقالوا : إن الحاكم يصحح أحاديث وهى موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث، كما صحح حديث زريب بن برثملى : الذى فيه ذكر وصى المسيح، وهو كذب باتفاق أهل المعرفة، كما بين ذلك البيهقى وابن الجوزى وغيرهما، وكذلك أحاديث كثيرة في مستدركه يصححها وهى عند أئمة أهل العلم بالحديث موضوعة، ومنها ما يكون

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٣/١٤

موقوفا يرفعه .

ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح، لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذى يكثر **غلطه**، وإن كان الصواب أغلب عليه . وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه، بخلاف أبى حاتم بن حبان البستى، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدرا، وكذلك تصحيح الترمذى والدارقطنى وابن خزيمة وابن منده وأمثالهم فيمن يصحح الحديث .." (١)

"ص -٢٥٦- فإن هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع، فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم، ولا يبلغ تصحيح الواحد من هؤلاء مبلغ تصحيح مسلم، ولا يبلغ تصحيح مسلم مبلغ تصحيح البخارى، بل كتاب البخارى أجل ما صنف في هذا الباب . والبخارى من أعرف خلق الله بالحديث وعلله مع فقهه فيه، وقد ذكر الترمذى أنه لم ير أحدا أعلم بالعلل منه؛ ولهذا كان من عادة البخارى إذا روى حديثا اختلف في إسناده أو في بعض ألفاظه، أن يذكر الاختلاف في ذلك لئلا يغتر بذكره له بأنه إنما ذكره مقرونا بالاختلاف فيه .

ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري، مما صححه يكون قوله فيه راجحا على قول من نازعه، بخلاف مسلم بن الحجاج فإنه نوزع في عدة أحاديث مما خرجها، وكان الصواب فيها مع من نازعه، كما روى في حديث الكسوف أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى بثلاث ركوعات وبأربع ركوعات، كما روى أنه صلى بركوعين .

والصواب أنه لم يصل إلا بركوعين، وأنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات إبراهيم، وقد بين ذلك الشافعى، وهو قول البخارى وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، والأحاديث التى فيها الثلاث والأربع فيها أنه صلاها يوم مات إبراهيم . ومعلوم أنه لم يمت في يومي كسوف، ولا كان له إبراهيمان . ومن نقل أنه مات عاشر الشهر فقد كذب، وكذلك روى مسلم " خلق الله التربة يوم السبت " ، ونازعه فيه من هو أعلم منه كيحيى بن معين والبخاري وغيرهما، فبينوا أن هذا **غلط**، ليس هذا من كلام النبى صلى الله عليه وسلم .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٧/١٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٨/١٤

"ص -٢٥٧- والحجة مع هؤلاء، فإنه قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن الله تعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام، وأن آخر ما خلقه هو آدم، وكان خلقه يوم الجمعة . وهذا الحديث المختلف فيه يقتضى أنه خلق ذلك في الأيام السبعة، وقد روى إسناد أصح من هذا أن أول الخلق كان يوم الأحد، وكذلك روى أن أبا سفيان لما أسلم طلب من النبى صلى الله عليه وسلم أن يتزوج بأم حبيبة، وأن يتخذ معاوية كاتبا . **وغلطه** في ذلك طائفة من الحفاظ .

ولكن جمهور متون الصحيحين متفق عليها بين أئمة الحديث، تلقوها بالقبول وأجمعوا عليها وهم يعلمون علما قطعيا أن النبى صلى الله عليه وسلم قالها . وبسط الكلام في هذا له موضع آخر .

وهذا الحديث المذكور في آدم يذكره طائفة من المصنفين بغير إسناد وما هو من جنسه مع زيادات أخر، كما ذكر القاضى عياض قال : وحكى أبو محمد المكى وأبو الليث السمرقندى وغيرهما : " أن آدم عند معصيته قال : اللهم بحق محمد اغفر لي خطيئتي قال : ويروى : تقبل توبتى فقال الله له : من أين عرفت محمدا ؟ قال : رأيت في كل موضع من الجنة مكتوبا : لا إله إلا الله محمد رسول الله قال : ويروى : محمد عبدى ورسولى فعلمت أنه أكرم خلقك عليك؛ فتاب عليه وغفر له " .

ومثل هذا لا يجوز أن تبنى عليه الشريعة، ولا يحتج به في الدين باتفاق المسلمين؛ فإن هذا من جنس الإسرائيليات ونحوها التى لا تعلم صحتها إلا بنقل." (١)

"ص -٢٦١- يبنون الأحكام على الأحاديث يحتاجون أن يجتهدوا في معرفة صحيحها وضعيفها وتمييز رجالها .

وكذلك الذين تكلموا في الحديث والرجال، ليميزوا بين هذا وهذا لأجل معرفة الحديث، كما يفعل أبو أحمد بن عدى، وأبو حاتم البستى، وأبو الحسن الدارقطنى، وأبو بكر الإسماعيلى، وكما قد يفعل ذلك أبو بكر البيهقى، وأبو إسماعيل الأنصارى، وأبو القاسم الزنجانى، وأبو عمر بن عبد البر، وأبو محمد بن حزم، وأمثال هؤلاء فإن بسط هذه الأمور له موضع آخر . ولم نذكر من لا يروى بإسناد مثل كتاب [ وسيلة المتعبدين ] لعمر الملا الموصلى وكتاب [ الفردوس ] لشهريار الديلمى، وأمثال ذلك فإن هؤلاء دون هؤلاء الطبقات، وفيما يذكرونه من الأكاذيب أمر كبير .

والمقصود هنا : أنه ليس في هذا الباب حديث واحد مرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم يعتمد عله في

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٩/١٤

مسألة شرعية باتفاق أهل المعرفة بحديثه، بل المروى في ذلك إنما يعرف أهل المعرفة بالحديث أنه من الموضوعات إما تعمدا من واضعه وإما غلطا منه .

وفى الباب آثار عن السلف أكثرها ضعيفة .

فمنها حديث الأربعة الذين اجتمعوا عند الكعبة وسألوا، وهم : عبد الله ومصعب ابنا الزبير، وعبد الله بن عمر، وعبد الملك بن مروان، وذكره ابن أبى الدنيا فى كتاب [ مجابى الدعاء ] ورواه من طريق إسماعيل بن أبان الغنوى،." (١)

"ص -٢٧١- محمد نبى الرحمة، يا محمد، إني أتوجه بك إلى ربى فيجلى لى عن بصرى، اللهم فشفعه فى وشفعنى فى نفسى " قال عثمان : فوالله ما تفرقنا ولا طال بنا الحديث حتى دخل الرجل وكأن لم يكن به ضر قط . قال الحاكم : على شرط البخارى .

وشبيب هذا صدوق روى له البخارى، ولكنه قد روى له عن روح بن الفرج أحاديث مناكير رواها ابن وهب، وقد ظن أنه غلط عليه . ولكن قد يقال مثل هذا إذا انفرد عن الثقات الذين هم أحفظ منه مثل شعبة وحماد بن سلمة وهشام الدستوائى بزيادة كان ذلك عليه فى الحديث، لا سيما وفى هذه الرواية أنه قال : " فشفعه فى وشفعنى فى نفسى " وأولئك قالوا : " فشفعه فى وشفعنى فيه " ومعنى قوله : " وشفعنى فيه " أى فى دعائه وسؤاله لى فيطابق قوله : " وشفعه فى " .

قال أبو أحمد بن عدى فى كتابه المسمى [ بالكامل فى أسماء الرجال ] ولم يصنف فى فنه مثله : شبيب بن سعيد الحبطى أبو سعيد البصرى التميمى حدث عنه ابن وهب بالمناكير، وحدث عن يونس عن الزهرى بنسخة الزهرى أحاديث مستقيمة، وذكر عن على ابن المدينى أنه قال : هو بصرى ثقة، كان من أصحاب يونس، كان يختلف فى تجارة إلى مصر وجاء بكتاب صحيح، قال : وقد كتبها عنه ابنه أحمد بن شبيب . وروى عن عدى حديثين عن ابن وهب عن شبيب هذا عن روح بن الفرج :

أحدهما : عن ابن عقيل، عن سابق بن ناجية، عن ابن سلام قال : مر بنا رجل فقالوا : إن هذا قد خدم النبى صلى الله عليه وسلم .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٣/١٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٣/١٤

"ص -٢٧٢- والثانى : عنه، عن روح بن الفرج، عن عبد الله بن الحسين، عن أمه فاطمة حديث دخول المسجد، قال ابن عدى : كذا قيل فى الحديث عن عبد الله بن الحسين، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال ابن عدى : ولشبيب ابن سعيد نسخة الزهرى عنده عن يونس عن الزهرى وهى أحاديث مستقيمة . وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير .

وحدثنى روح بن الفرج اللذين أمليتهما يرويهما ابن وهب عن شبيب، وكان شبيب ابن سعيد إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة الزهرى، ليس هو شبيب بن سعيد الذى يحدث عنه ابن وهب بالمناكير التى يرويها عنه، ولعل شبيبا بمصر فى تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم، وأرجو ألا يتعمد شبيب هذا الكذب .

قلت : هذا الحديثان اللذان أنكرهما ابن عدى عليه، رواهما عن روح بن القاسم، وكذلك هذا الحديث حديث الأعمى رواه عن روح بن القاسم . وهذا الحديث مما رواه عنه ابن وهب أيضا كما رواه عنه ابناه، لكنه لم يتقن لفظه كما أتقنه ابناه .

وهذا يصحح ما ذكره ابن عدى، فعلم أنه محفوظ عنه، وابن عدى أحال الغلط عليه لا على ابن وهب، وهذا صحيح إن كان قد غلط، وإذا كان قد غلط على روح بن القاسم فى ذينك الحديثين أمكن أن يكون غلط عليه فى هذا الحديث، وروح بن القاسم ثقة مشهور روى له الجماعة، فلهذا لم يحيلوا الغلط عليه .." (١)

"ص -٢٧٣- والرجل قد يكون حافظا لما يرويه عن شيخ غير حافظ لما يرويه عن آخر، مثل إسماعيل بن عياش فيما يرويه عن الحجازيين، فإنه يغلط فيه، بخلاف ما يرويه عن الشاميين . ومثل سفيان بن حسين فيما يرويه عن الزهرى . ومثل هذا كثير، فيحتمل أن يكون هذا يغلط فيما يرويه عن روح بن القاسم إن كان الأمر كما قاله ابن عدى وهذا محل نظر .

وقد روى الطبرانى هذا الحديث فى المعجم من حديث ابن وهب عن شبيب بن سعيد، ورواه من حديث أصبغ بن الفرج : حدثنا عبد الله بن وهب، عن شبيب بن سعيد المكى، عن روح بن القاسم، عن أبى جعفر الخطمى المدنى، عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف، عن عمه عثمان بن حنيف، أن رجلا كان يختلف إلى عثمان بن عفان فى حاجة له، فلقى عثمان بن حنيف فشكا إليه ذلك، فقال له عثمان بن

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/١٤٤

حنيف : ائت الميضأة فتوضأ، ثم ائت المسجد فصل فيه ركعتين ثم قل : اللهم إنى أسألك وأتوجه إليك بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم نبى الرحمة، يا محمد، إنى أتوجه بك إلى ربك عز وجل فيقضى لى حاجتى . وتذكر حاجتك، ورح حتى أروح معك، فانطلق الرجل فصنع ما قاله له، ثم أتى باب عثمان بن عفان فأجلسه معه على الطنفسة، وقال : حاجتك، فذكر حاجته فقضاها له، ثم قال له : ما ذكرت حاجتك حتى كانت هذه الساعة، وقال : ما كانت لك من حاجة فائتنا .

ثم إن الرجل خرج من عنده فلقى عثمان بن حنيف، فقال له : جزاك الله خيرا، ما كان ينظر فى حاجتى ولا يلتفت إلى حتى كلمته فى . فقال له عثمان بن حنيف :." (١)

"ص -٣٢٨- ولا يتصدقون ولا يقرؤون القرآن ويهدون له؛ لأن كل ما يعمله المسلمون من صلاة وصيام وحج وصدقة وقراءة له صلى الله عليه وسلم مثل أجورهم من غير أن ينقص من أجورهم شىء؛ بخلاف الوالدين، فليس كل ما عمله المسلم من الخير يكون لوالديه مثل أجره، ولهذا يهدى الثواب لوالديه وغيرهما .

ومعلوم أن الرسول صلى الله عليه وسلم مطيع لربه عز وجل فى قوله تعالى : {فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب} [ الشرح : ٧، ٨ ] . فهو صلى الله عليه وسلم لا يرغب إلى غير الله، وقد ثبت عنه فى الصحيح أنه قال : " يدخل من أمتى الجنة سبعون ألفا بغير حساب، هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون " .

فهؤلاء من أمته وقد مدحهم بأنهم لا يسترقون، والاسترقاء : أن يطلب من غيره أن يرقيه، والرقية من نوع الدعاء، وكان صلى الله عليه وسلم يرقى نفسه وغيره، ولا يطلب من أحد أن يرقيه، ورواية من روى فى هذا : " لا يرقون " ضعيفة غلط؛ فهذا مما يبين حقيقة أمره لأمته بالدعاء أنه ليس من باب سؤال المخلوق للمخلوق الذى غيره أفضل منه، فإن من لا يسأل الناس بل لا يسأل إلا الله أفضل ممن يسأل الناس، ومحمد صلى الله عليه وسلم سيد ولد آدم .

ودعاء الغائب للغائب، أعظم إجابة من دعاء الحاضر؛ لأنه أكمل إخلاصا وأبعد عن الشرك، فكيف يشبه دعاء من يدعو لغيره بلا سؤال منه، إلى دعاء." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/١٤٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٢٠٥

"ص -٣٦٦- إنزال النعم، وإزالة الضر والسقم،من غير احتياج منه إلى أن يعرفه أحد أحوال عباده، أو يعينه على قضاء حوائجهم .

والأسباب التى بها يحصل ذلك هو خلقها ويسرها . فهو مسبب الأسباب وهو الأحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد . {يسأله من في السماوات والأرض كل يوم هو في شأن} [ الرحمن : ٢٩ ] ، فأهل السموات يسألونه، وأهل الأرض يسألونه، وهو سبحانه لا يشغله سمع كلام هذا عن سمع كلام هذا، ولا **يغلطه** اختلاف أصواتهم ولغاتهم، بل يسمع ضجيج الأصوات، باختلاف اللغات، على تفنن الحاجات، ولا يبرمه إلحاح الملحين، بل يحب الإلحاح فى الدعاء .

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم إذا سألوا النبى صلى الله عليه وسلم عن الأحكام أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإجابتهم كما قال تعالى : {يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج} [ البقرة : ١٨٩ ] ، {ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو} [ البقرة ٢١٩ ] ، {يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير} [ البقرة : ٢١٧ ] إلى غير ذلك من مسائلهم .

فلما سألوه عنه سبحانه وتعالى قال : {وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان} [ البقرة ١٨٦ ] ، فلم يقل سبحانه : " فقل " بل قال : تعالى : {فإني قريب أجيب دعوة الداع} .

فهو قريب من عباده، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث لما كانوا يرفعون أصواتهم بالذكر والدعاء، فقال : " أيها الناس، اربعوا على أنفسكم،." (١)

"ص -١٦٤- بشرط الإطلاق فلا يدخل فيه المعين المقيد، وهذا كما يقول الفقهاء : الماء المطلق، فإنه بشرط الإطلاق فلا يدخل فيه المضاف، وأما المطلق لا بشرط فيدخل فيه المضاف .

فإذا قلنا : الماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام : طهور، وطاهر،ونجس،فالثلاثة أقسام الماء . الطهور هو الماء المطلق الذي لا يدخل فيه ما ليس بطهور كالعصارات والمياه النجسة،فالماء المقسوم هو المطلق لا بشرط، والماء الذي هو قسيم للمائين هو المطلق بشرط الإطلا .

لكن هذا الإطلاق والتقييد الذي قاله الفقهاء في اسم الماء إنما هو في الإطلاق والتقييد اللفظي وهو ما دخل في اللفظ المطلق كلفظ ماء، أو في اللفظ المقيد كلفظ ماء نجس، أو ماء ورد .

وأما ما كان كلامنا فيه أولا فإنه الإطلاق والتقييد في معاني اللفظ، ففرق بين النوعين، فإن الناس **يغلطون**

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٢٤٤

لعدم التفريق بين هذين غلطا كثيرا جدا، وذلك أن كل اسم فإما أن يكون مسماه معين لا يقبل الشركة، كأنا وهذا وزيد، ويقال له : المعين والجزء، وإما أن يقبل الشركة فهذا الذي يقبل الشركة هو المعنى الكلي المطلق، وله ثلاث اعتبارات كما تقدم .

وأما اللفظ المطلق والمقيد فمثال : تحرير رقبة، ولم تجدوا ماء، وذلك أن المعنى قد يدخل في مطلق اللفظ، ولا يدخل في اللفظ المطلق، أي يدخل في اللفظ لا بشرط الإطلاق، ولا يدخل في اللفظ بشرط الإطلاق، كما قلنا." (١)

"ص -١٧٠- والثاني : ذواتها، أو جعل لها حقيقة مطلقة موجودة زائدة على عينها الموجودة فقد غلط غلطا قويا، واشتبه عليه ما يأخذه من العقل من المعاني المجردة المطلقة عن التعيين، ومن الماهيات المجردة عن الوجود الخارجي بما هو موجود في الخارج من ذلك، ولم يدر أن متصورات العقل ومقدراته أوسع مما هو موجود حاصل بذاته، كما يتصور المعدومات، والممتنعات، والمشروطات ويقدر ما لا وجود له البتة مما يمكن أو لا يمكن، ويأخذ من المعينات صفات مطلقة فيه، ومن الموجودات ذوات متصورة فيه .

لكن هذا القول أشد جهلا وكفرا بالله تعالى، فإن صاحبه لا يفرق بين المظاهر والظاهر، ولا يجعل الكثرة والتفرقة إلا في ذهن الإنسان لما كان محجوبا عن شهود الحقيقة، فلما انكشف غطاؤه عاين أنه لم يكن غير، وأن الرائي عين المرئي، والشاهد عين المشهود .." (٢)

"ص -٢٢٢- وفي هذا الكلام أنواع قد بيناها في غير هذا الموضع :

منها : أن دعوى المدعي وجود خاتم الأولياء على ما ادعوه باطل لا أصل له .

ولم يذكر هذا أحد من المعروفين قبل هؤلاء، إلا أبو عبد الله محمد بن على الترمذي الحكيم، في كتاب [ ختم الولاية ] وقد ذكر في هذا الكتاب ما هو خطأ وغلط، مخالف للكتاب والسنة والإجماع .

وهو رحمه الله تعالى وإن كان فيه فضل ومعرفة، و له من الكلام الحسن المقبول والحقائق النافعة أشياء محمودة، ففي كلامه من الخطأ ما يجب رده، ومن أشنعها ما ذكره في كتاب [ ختم الولاية ] ، مثل دعواه فيه أنه يكون في المتأخرن من درجته عند الله أعظم من درجة أبي بكر، وعمر، وغيرهما .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٢/٢٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٨/٢٤

ثم إنه تناقض في موضع آخر، لما حكى عن بعض الناس أن الولي يكون منفردا عن الناس، فأبطل ذلك واحتج بأبي بكر وعمر وقال : يلزم هذا أن يكون أفضل من أبي بكر وعمر، وأبطل ذلك .

ومنها : أنه ذكر في كتابه ما يشعر أن ترك الأعمال الظاهرة ولو أنها التطوعات المشروعة أفضل في حق الكامل ذي الأعمال القلبية، وهذا أيضا خطأ عند أئمة الطريق، فإن أكمل الخلق رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخير الهدي هدى محمد صلى الله عليه وسلم، وما زال محافظا على ما يمكنه من الأوراد والتطوعات البدنية إلى مماته .." (١)

"ص -٣١٤- رجلا كان يحب آخر، فألقى المحبوب نفسه في الماء، فألقى المحب نفسه خلفه فقال : أنا وقعت فلم وقعت أنت ؟ فقال : غبت بك عني، فظننت أنك أني . فهذا حال من عجز عن شهود شيء من المخلوقات إذا شهد قلبه وجود الخالق، وهو أمر يعرض لطائفة من السالكين .

ومن الناس من يجعل هذا من السلوك، ومنهم من يجعله غاية السلوك، حتى يجعلوا الغاية هو الفناء في توحيد الربوبية، فلا يفرقون بين المأمور والمحظور، والمحبوب والمكروه .

وهذا غلط عظيم، غلطوا فيه بشهود القدر وأحكام الربوبية عن شهود الشرع والأمر والنهي، وعبادة الله وحده وطاعة رسوله، فمن طلب رفع إنيته بهذا الاعتبار، لم يكن محمودا على هذا ولكن قد يكون معذورا .

وأما النوع الثالث وهو الفناء عن عبادة السوى : فهذا حال النبيين وأتباعهم، وهو أن يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه، وبحبه عن حب ما سواه، وبخشيته عن خشية ما سواه، وطاعته عن طاعة ما سواه، وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه، فهذا تحقيق توحيد الله وحده لا شريك له، وهو الحنيفية ملة إبراهيم .

ويدخل في هذا : أن يفنى عن اتباع هواه بطاعة الله، فلا يحب إلا لله، ولا يبغض إلا لله، ولا يعطي إلا لله، ولا يمنع إلا لله، فهذا هو الفناء الديني الشرعي، الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه .." (٢)

"ص -٣٩٧- وذلك السكران، يطوى ولا يروى إذا لم يكن سكره بسبب محظور .

فأما إذا كان السبب محظورا، لم يكن السكران معذورا .

وأما أهل الحلول، فمنهم من يغلب عليه شهود القلب وتجليه، حتى يتوهم أنه رأى الله بعيني رأسه .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٠/٢٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٠/٢٥

ولهذا ذكر ذلك طائفة من العباد الأصحاء، غلطا منهم .

وقد ثبت في صحيح مسلم : عن النواس بن سمعان : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر الدجال، ودعواه الربوبية، قال : " واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت " ، وروى هذا المعنى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه أخرى متعددة حسنة في حديث الدجال .

فإنه لما ادعى الربوبية، ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فرقانين ظاهرين لكل أحد :

أحدهما : أنه أعور، والله ليس بأعور .

الثاني : أن أحدا منا لن يرى ربه حتى يموت، وهذا إنما ذكره في الدجال مع كونه كافرا؛ لأنه يظهر عليه من الخوارق التي تقوى الشبهة في قلوب العامة .." (١)

"ص -٣٩٩- أضحك وأبكى، وأغنى وأقنى . وهو الذي يرسل الرياح بشرى بين يدي رحمته، وينزل من السماء ماء فيحيي به الأرض بعد موتها، ويبث فيها من كل دابة .

وهو الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون . { فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في السماء كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون } [ الأنعام : ١٢٥ ] ، وهو الله لا إله إلا هو له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون، وهو الحي القيوم الذي لا تأخذه سنة ولا نوم، وهو القائم بالقسط القائم على كل نفس بما كسبت، الخالق البارئ المصور، وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها، وما شاء الله لا قوة إلا بالله فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا حول ولا قوة إلا بالله ولا ملجأ منه إلا إليه .

فهذه المعاني وما أشبهها من معاني ربوبيته وملكه، وخلقه ورزقه، وهدايته ونصره، وإحسانه وبره، وتدبيره وصنعه، ثم ما يتصل بذلك من أنه بكل شيء علم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، لا يشغله سمع عن سمع، ولا تغلطه المسائل، ولا يتبرم بإلحاح الملحين، يبصر دبيب النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصماء .

فهذا كله حق، وهو محض توحيد الربوبية، وهو مع هذا قد أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، وأحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٧/٢٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٩/٢٦

"ص -٤٠٢- فصل :

في **الغلط** في ذلك

ثم إن كثيرا من أهل التوجه إلى الله إذا أقبلوا على ذكره وعبادته والإنابة إليه، شهدوا بقلوبهم هذه الربوبية الجامعة، وهذه الإحاطة العامة، فإنه بكل شيء محيط، وهو سبحانه الحق الذي خلق السموات والأرض، ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره، والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره، ألا له الخلق والأمر، ما خلق السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق، وهو سبحانه نور السموات والأرض { الله نور السماوات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح } الآية [ النور : ٣٥ ]

وهو سبحانه ليس عنده ليل ولا نهار، نور السموات من نور وجهه . هكذا قال عبدالله بن مسعود : " لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور، أو النار، لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره من خلقه " ، هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه عن أبي موسى .." (١)

"ص -٤٠٨- خوارق العادات من أنواع المكاشفات والتأثيرات، سواء كان هؤلاء مؤمنين، أو كفارا مثل الأعور الدجال ونحوه .

فإنه في هذا القسم يقوم في العبد المعين من آثار الربوبية وأحكام القدرة أكثر مما يقوم بغيره، كما يقوم بالقسم الأول من آثار الألوهية وأحكام الشرع أكثر مما يقوم بغيره، وقد يجتمع القسمان في عبد، كما يجتمع في الملائكة والأنبياء والأولياء مثل نبينا صلى الله عليه وسلم، والمسيح ابن مريم وغيرهما .

فهذا القسم وحده كاف في أحكام الكلمات الكونية، كالقسم الأول في أحكام الكلمات الدينية، فإن الحوادث إنما تكون بمشيئة الله وقدرته، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعيذ ويعوذ، ويأمر بالاستعاذة بكلمات الله التامات التي لا يجاوزها بر ولا فاجر .

فالكلمات التي بها كون الله الكائنات لا يخرج عنها بر ولا فاجر، فما من ملك ولا سلطان، ولا مال ولا جمال، ولا علم ولا حال، ,لا كشف ولا تصرف إلا وهو بمشيئته وقدرته، وكلماته التامات، ولكن من ذلك ما هو محبوب لله مأمور به، ومنه ما هو مكروه لله منهي عنه بل مباح أو عفو . وإذا كان واقعا بمشيئة الله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٢/٢٦

وقدرته وكلمته، ولا يقدر على ذلك غيره وهو مضاف إلى الله من جهة ربوبيته وملكه، فبينه وبين القسم الأول من الاشتراك والمشابهة ما أوجب أن أقواما غلطوا في أمر الله، فجعلوه في القسمين واحدا .." (١)

"ص -٤٠٩- بل غلطوا أيضا في نفس الرب، فألحقوا بعض العباد المعبدين من القسم الثاني ببعض العباد العابدين من القسم الأول، ودخلوا في الاتحاد والحلول من هذا الوجه، حتى عبد من عبد فرعون والدجال، وعبد آخرون الصور الجميلة ونحو ذلك، ويزعمون أن هذا مظاهر الجمال، وكفر هؤلاء بالعبادات والإيمان تارة، وبالمعبود أخرى .

ولما كان المقصود هنا بيان الحق من ذلك، أو ما فيه حق، ذكرنا هذا .

أما الأول : فإن الله سبحانه قد فرق بالقرآن وبالإيمان بين أمره الديني وخلقه الكوني . فإن الله سبحانه خالق كل شيء، و رب كل شيء ومليكه، سواء في ذلك الذوات وصفاتها وأفعالها، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، لا يخرج عن مشيئته شيء، ولا يكون شيء إلا بمشيئته .

وقد كذب ببعض ذلك القدرية المجوسية من هذه الأمة وغيرها، وهم الذين يزعمون أن الله لم يخلق أفعال عباده من الملائكة والجن والإنس والبهائم، ولا يقدر على أن يفعل بعباده من الخير أكثر مما فعله بهم، بل ولا على أفعالهم، فليس هو على كل شيء قدير، أو أن ما كان من السيئات فهو واقع على خلاف مشيئته وإرادته . وهم ضلال مبتدعة، مخالفون للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، ولما عرف بالعقل والذوق .

ثم إنه قابلهم قوم شر منهم، وهم القدرية المشركية، الذين رأوا الأفعال." (٢)

"ص -٤١٧- إلى قوله : { ولا تبطلوا أعمالكم } [ محمد : ١٣٣ ] ، وقال : { وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا } [ الفرقان : ٢٣ ] ، وقال تعالى : { تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كالذي ينفق ماله رئاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فمثله كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا لا يقدرون على شيء مما كسبوا } [ البقرة : ٢٦٤ ] . فبين أن المن والأذى يبطل الصدقة، فيجعلها باطلا، لا حقا، كما يبطل الرياء وعدم الإيمان الإنفاق أيضا . وقد عمم بقوله : { ولا تبطلوا أعمالكم } [ محمد : ٣٣ ] أي : لا تجعلوها باطلة، لا منفعة فيها ولا ثواب، ولا فائدة .

وقد غلط طائفة من الناس من الاتحادية وغيرهم، كابن عربي، فرأوا أن الحق هو الموجود، فكل موجود حق

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٨/٢٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٩/٢٦

. فقالوا : ما في العالم باطل، إذ ليس في العالم عدم .
قالوا : والكفر إنما هو عدم وجود الشريك مثلا .
وإنما أتوا من جهة اللفظ المجمل .
فإن الشيء له مرتبتان : مرتبة باعتبار ذاته، فهو إما موجود، فيكون حقا، وإما معدوم، فيكون باطلا . ومرتبة باعتبار وجوده في الأذهان واللسان والبنان، وهو العلم والقول." (١)

"ص -٤٦١- فأما الشرعة والمنهاج الإسلاميان فهو لأمة محمد صلى الله عليه وسلم : { خير أمة أخرجت للناس } [ آل عمران : ١١٠ ] وبها أنزلت السور المدنية؛ إذ في المدينة النبوية شرعت الشرائع، وسنت السنن، ونزلت الأحكام والفرائض والحدود .

فهذا التوحيد، هو الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، وإليه تشير مشايخ الطريقة وعلماء الدين، لكن بعض ذوي الأحوال قد يحصل له في حال الفناء القاصر سكر وغيبة عن السوى، والسكر وجد بلا تمييز .

فقد يقول في تلك الحال : سبحاني، أو ما في الجبة إلا الله، أو نحو ذلك من الكلمات التي تؤثر عن أبي يزيد البسطامي أو غيره من الأصحاء، وكلمات السكران تطوى ولا تروى ولا تؤدى، إذا لم يكن سكره بسبب محظور من عبادة أو وجه منهي عنه .

فأما إذا كان السبب محظورا لم يكن السكران معذورا، لا فرق في ذاك بين السكر الجسماني والروحاني، فسكر الأجسام بالطعام والشراب، وسكر النفوس بالصور، وسكر الأرواح بالأصوات .

وفي مثل هذا الحال، غلط من غلط بدعوى الاتحاد والحلول العيني، في مثل دعوى النصارى في المسيح، ودعوى الغالية في على وأهل البيت، ودعوى قوم من الجهال الغالية في مثل الحلاج أو الحاكم بمصر أو غيرهما، وربما اشتبه عليهم الاتحاد النوعي الحكمي بالاتحاد العيني الذاتي .." (٢)

"ص -٤٦٣- وبها ضلت النصارى، حيث اتبعوا المتشابه، كما ذكر الله عنهم في القرآن، لما قدم وفد نجران على النبي صلى الله عليه وسلم وناظروه في المسيح .

وقد جاء في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٦/٥٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٧/١١

: " من عادى لي وليا فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولايزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي " ، فأخبر في هذا الحديث أن الحق سبحانه إذا تقرب إليه العبد بالنوافل المستحبة التي يحبها الله بعد الفرائض أحبه الحق على هذا الوجه .

وقد غلط من زعم أن هذا قرب النوافل، وأن قرب الفرائض أن يكون هو إياه، فإن الله لا يقبل نافلة حتى تؤدى الفريضة، فهذا القرب يجمع الفرائض والنوافل، فهذه المعاني وما يشبهها هي أصول مذهب أهل الطريقة الإسلامية، أتباع الأنبياء والمرسلين .

وقد بلغني أن بعض الناس ذكر عند خدمتكم الكلام في مذهب الاتحادية، وكنت قد كتبت إلى خدمتكم كتابا اقتضى الحال من غير قصد أن أشرت فيه إشارة لطيفة إلى حال هؤلاء، ولم يكن القصد به والله واحدا بعينه، وإنما الشيخ هو مجمع المؤمنين، فعلنا أن نعينه في الدين والدنيا، بما هو اللائق به، وأما هؤلاء الاتحادية فقد أرسل إلي الداعي من طلب كشف حقيقة أمرهم .." (١)

"ص –٤٧٠– وإنما غلط هؤلاء من حيث لم يفرقوا بين علم الله بالأشياء قبل كونها وأنها مثبتة عنده في أم الكتاب في اللوح المحفوظ وبين ثبوتها في الخارج عن علم الله تعالى . فإن مذهب المسلمين أهل السنة والجماعة : أن الله سبحانه وتعالى كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلائق قبل أن يخلقها، فيفرقون بين الوجود العلمي وبين الوجود العيني الخارجي .

ولهذا كان أول ما نزل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سورة : { اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم } [ العلق : ١ : ٥ ] فذكر المراتب الأربع : وهي الوجود العيني الذي خلقه، والوجود الرسمي المطابق للفظي الدال على العلمي، وبين أن الله تعالى علمه، ولهذا ذكر التعليم بالقلم، فإنه مستلزم للمراتب الثلاثة .

وهذا القول أعني قول من يقول : إن المعدوم شيء ثابت في نفسه، خارج عن علم الله تعالى وإن كان باطلا ودلالته واضحة لكنه قد ابتدع في الإسلام من نحو أربعمائة سنة، وابن عربي وافق أصحابه، وهو أحد أصلى مذهبه الذي في الفصوص .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/٢٧

والأصل الثاني : أن وجود المحدثات المخلوقات هو عين وجود الخالق، ليس غيره ولا سواه، وهذا هو الذي ابتدعه وانفرد به عن جميع من تقدمه من المشايخ والعلماء، وهو قول بقية الاتحادية، لكن ابن عربي أقربهم إلى الإسلام، وأحسن كلاما في مواضع كثيرة، فإنه يفرق بين الظاهر." (١)

"ص –٣٤– القاعدة الثالثة :

إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد، أو ظاهرها ليس بمراد، فإنه يقال : لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرا وباطلا، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر، أو ضلال، والذين يجعلون ظاهرها ذلك، **يغلطون** من وجهين : تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجا إلى تأويل يخالف الظاهر ولا يكون كذلك، وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل فالأول كما قالوا في قوله : " عبدي جعت فلم تطعمني " الحديث وفي الأثر الآخر : " الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه أو قبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه " وقوله : " قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن " فقالوا : قد علم أن ليس في قلوبنا أصابع الحق .." (٢)

"ص –٤٣– القاعدة الثالثة :

إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد، أو ظاهرها ليس بمراد، فإنه يقال : لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرا وباطلا، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر، أو ضلال، والذين يجعلون ظاهرها ذلك، **يغلطون** من وجهين : تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجا إلى تأويل يخالف الظاهر ولا يكون كذلك، وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل فالأول كما قالوا في قوله : " عبدي جعت فلم تطعمني " الحديث

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/٢٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٩/٣٢

وفي الأثر الآخر : " الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه أو قبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه " وقوله : " قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن " فقالوا : قد علم أن ليس في قلوبنا أصابع الحق .." (١)

"ص -٦٦- وكذلك مدلول أسمائه وصفاته الذي يختص بها، التي هي حقيقة لا يعلمها إلا هو؛ ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية، وأمثالهم من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله، كما قال أحمد في كتابه الذي صنفه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله .

وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله، وذكر في ذلك ما يشتبه عليهم معناه، وإن كان لا يشتبه على غيرهم وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله، ولم ينف مطلق لفظ التأويل كما تقدم؛ من أن لفظ التأويل يراد به التفسير المبين لمراد الله به، فذلك لا يعاب بل يحمد، ويراد بالتأويل الحقيقة التي استأثر الله بعلمها،فذاك لا يعلمه إلا هو . وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع .

ومن لم يعرف هذا، اضطربت أقواله،مثل طائفة يقولون : إن التأويل باطل، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره، ويحتجون بقوله تعالى : {وما يعلم تأويله إلا الله } [ آل عمران : ٧ ] . ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل، وهذا تناقض منهم؛ لأن هذه الآية تقتضي أن هناك تأويلا لا يعلمه إلا الله، وهم ينفون التأويل مطلقا .

وجهة **الغلط** : أن التأويل الذي استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو .." (٢)

"ص -٧٦- والله سبحانه منزه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم .

وهذا الموضع من فهمه فهما جيدا وتدبره، زالت عنه عامة الشبهات، وانكشف له **غلط** كثير من الأذكياء في هذا المقام . وقد بسط هذا في مواضع كثيرة . وبين فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معينا مقيدا، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا؛ لأن الموجودات في الخارج لا يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٨/٣٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧١/٣٢

ولما كان الأمر كذلك كان كثير من الناس متناقضا في هذا المقام، فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من الصفات حذرا من ملزومات التشبيه، وتارة يتفطن أنه لابد من إثبات هذا على تقدير فيجيب به فيما يثبته من الصفات لمن احتج به من النفاة .

ولكثرة الاشتباه في هذا المقام، وقعت الشبهة في أن وجود الرب هل هو عين ماهيته، أو زائد على ماهيته ؟ وهل لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي أو التواطؤ أو التشكيك ؟ كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها." (١)

"ص -٧٧- وفي أن المعدوم هل هو شيء أم لا ؟ وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا ؟ .

وقد كثر من أئمة النظار الاضطراب والتناقض في هذه المقامات؛ فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين، ويحكى عن الناس مقالات ما قالوها، وتارة يبقى في الشك والتحير .

وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات، وما وقع من الاشتباه **والغلط** والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة، ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة .

وبينا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج، بخلاف الماهية التي في الذهن، فإنها مغايرة للموجود في الخارج، وأن لفظ الذات والشيء والماهية والحقيقة ونحو ذلك، فهذه الألفاظ كلها متواطئة .

فإذا قيل : إنها مشككة لتفاضل معانيها، فالمشكك نوع من المتواطئ العام، الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك، سواء كان المعنى متفاضلا في موارده أو متماثلا .

وبينا أن المعدوم شيء أيضا في العلم والذهن لا في الخارج، فلا فرق بين الثبوت والوجود، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمي والعيني، مع أن ما في العلم ليس هو الحقيقة الموجودة، ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به .

وكذلك الأحوال التي تتماثل فيها الموجودات وتختلف، لها وجود في." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨١/٣٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٢/٣٢

"ص -٩٧- ما نقلوا في ذلك قول الثنوية الذين يقولون بالأصلين النور والظلمة وإن النور خلق الخير والظلمة خلقت الشر ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين أحدهما أنها محدثة فتكون من جملة المخلوقات له والثاني أنها قديمة لكنها لم تفعل إلا الشر فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور وقد أخبر سبحانه عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بينه في كتابه فقال : {ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون } [ الزمر : ٣٨ ] ، وقال تعالى {قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون . سيقولون لله قل أفلا تذكرون . قل من رب السماوات السبع ورب العرش العظيم . سيقولون لله قل أفلا تتقون } [ لمؤمنون : ٨٤ : ٨٧ ] . إلى قوله {فأنى تسحرون } [ المؤمنون : من الآية : ٨٩ ] . إلى قوله : {ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون } [ المؤمنون : ٩١ ] وقال {وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون } [ يوسف : ١٠٦ ] . وبهذا وغيره يعرف ما وقع من **الغلط** في مسمى التوحيد فإن عامة." (١)

"ص -١١٥- أن يكون الفعل سببا لما يحبه الفاعل ويلتذ به، وسببا لما يبغضه ويؤذيه، وهذا القدر يعلم بالعقل تارة، وبالشرع أخرى، وبهما جميعا أخرى، لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل، ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال من السعادة والشقاوة في الدار الآخرة لا تعرف إلا بالشرع .

فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك .

وهذا التفصيل الذي يحصل به الإيمان وجاء به الكتاب، هو ما دل عليه قوله تعالى : {وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم } [ الشورى : ٢٥ ] ، وقوله تعالى : {قل إن ضللت فإنما أضل على نفسي وإن اهتديت فبما يوحي إلي ربي إنه سميع قريب } [ سبأ : ٥٠ ] ، وقوله تعالى : {قل إنما أنذركم بالوحي } [ الأنبياء : ٤٥ ] .

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٥/٣٢

ولكن توهمت طائفة أن للحسن والقبح معنى غير هذا، وأنه يعلم بالعقل، وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح يخرج عن هذا، فكلا الطائفتين، اللتين أثبتتا الحسن والقبح والعقليين أو الشرعيين، وأخرجتاه عن هذا القسم، **غلطت** .." (١)

"ص -١١٧- مخالفون أيضا لضرورة الحس والذوق، وضرورة العقل والقياس، فإن أحدهم لابد أن يلتذ ب شيء ويتألم ب شيء فيميز بين ما يأكل ويشرب، وما لا يأكل ولا يشرب، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد، وما ليس كذلك، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره هو الحقيقة الشرعية الدينية .

ومن ظن أن البشر ينتهي إلى حد يستوى عنده الأمران دائما، فقد افترى وخالف ضرورة الحس، ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض، كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغل عن الإحساس ببعض الأمور، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه، فهذا ممتنع، فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه، بل يرى في منامه ما يسوؤه تارة، وما يسره أخرى .

فالأحوال التي يعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر ونحو ذلك، إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض، فهي مع نقص صاحبها لضعف تمييزه لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقا، ومن نفى التمييز في هذا المقام مطلقا، وعظم هذا المقام، فقد **غلط** في الحقيقة الكونية والدينية : قدرا وشرعا، **وغلط** في خلق الله وفي أمره، حيث ظن أن وجود هذا، لا وجود له، وحيث ظن أنه ممدوح، ولا مدح في عدم التمييز : العقل والمعرفة .

وإذا سمعت بعض الشيوخ يقول : أريد ألا أريد، أو أن العارف لا حظ له، وأنه يصير كالميت بين يدي الغاسل ونحو ذلك، فهذا إنما يمدح." (٢)

"ص -١٨٤- والأمير إنما سأل عن اسم المعتزلة، وأنكر الحاضرون عليه، وقالوا : **غلطت** . وقلت في ضمن كلامي : أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، وأول من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها .

وأيضا، فما ذكره الشهرستاني ليس بصحيح في اسم المتكلمين، فإن المتكلمين كانوا يسمون بهذا الاسم، قبل منازعتهم في مسألة الكلام، وكانوا يقولون عن واصل بن عطاء : إنه متكلم، ويصفونه بالكلام، ولم يكن الناس اختلفوا في مسألة الكلام .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٥/٣٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٧/٣٢

وقلت : أنا وغيري : إنما هو واصل بن عطاء، أي : لا عطاء بن واصل كما ذكره المعترض، قلت : وواصل لم يكن بعد موت عمرو بن عبيد وإنما كان قرينه .

وقد روى أن واصلا تكلم مرة بكلام، فقال عمرو بن عبيد : لو بعث نبى ما كان يتكلم بأحسن من هذا، وفصاحته مشهورة، حتى قيل : إنه كان ألثغ، وكان يحترز عن الراء، حتى قيل له : أمر الأمير أن يحفر بئر . فقال : أوعز القائد أن يقلب قليب في الجادة .

ولما انتهي الكلام إلى ما قاله الأشعري، قال الشيخ المقدم فيهم : لا ريب أن الإمام أحمد إمام عظيم القدر، ومن أكبر أئمة الإسلام، لكن قد انتسب إليه أناس ابتدعوا أشياء .." (١)

"ص -١٩١- وأما القول الآخر فهو قول المعتزلة أن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته، وكل منهما أصاب من وجه، فإن الصواب أن هذه الأسماء مقولة بالتواطئ، كما قد قررته في غير هذا الموضع وأجبت عن شبهة التركيب بالجوابين المعروفين .

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته أو ليس عينه : فهو من **الغلط** المضاف إلى ابن الخطيب، فإنا وإن قلنا أن وجود الشيء عين ماهيته لا يجب أن يكون الاسم مقولا عليه وعلى نظيره بالاشتراك اللفظى فقط كما في جميع أسماء الأجناس فإن اسم السواد مقول على هذا السواد وهذا السواد بالتواطئ وليس عين هذا السواد هو عين هذا السواد إذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما وهو المطلق الكلي لكنه لا يوجد مطلقا بشرط الإطلاق إلا في الذهن ولا يلزم من ذلك نفي القدر المشترك بين الأعيان الموجودة في الخارج فإنه على ذلك تنتفي الأسماء المتواطئة وهي جمهور الأسماء الموجودة في الغالب وهي أسماء الأجناس اللغوية وهو الاسم المطلق على الشيء وعلى كل ما أشبهه سواء كان اسم عين أو اسم صفة جامدا أو مشتقا وسواء كان جنسا منطقيا أو فقهيا أو لم يكن بل اسم الجنس في اللغة يدخل فيه الأجناس والأصناف والأنواع ونحو ذلك وكلها أسماء متواطئة وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة .

وطلب بعضهم إعادة قراءة الاحاديث المذكورة في العقيدة ليطعن في." (٢)

"ص -١٩٣- العقيدة، فأحضر بعض أكابرهم كتاب الاسماء والصفات للبيهقي رحمه الله تعالى فقال : هذا فيه تأويل الوجه عن السلف، فقلت : لعلك تعني قوله تعالى : {ولله المشرق والمغرب فأينما

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٦/٣٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٣/٣٤

تولوا فثم وجه الله } [ البقرة : ١١٥ ] . فقال : نعم . قد قال مجاهد والشافعي يعنى قبلة الله، فقلت : نعم هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما، وهذا حق، وليست هذه الآية من آيات الصفات .

ومن عدها في الصفات فقد **غلط** كما فعل طائفة فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال : {ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله } [ البقرة : ١١٥ ] . والمشرق والمغرب الجهات .

والوجه هو الجهة؛ يقال : أي وجه تريده ؟ أي أي جهة، وأنا أريد هذا الوجه أي هذه الجهة، كما قال تعالى : {ولكل وجهة هو موليها } [ البقرة ١٤٨ ] ولهذا قال : {فأينما تولوا فثم وجه الله } [ البقرة : ١١٥ ] أي تستقبلوا وتتوجهوا والله أعلم وصلى الله على محمد .." (١)

"ص -٢٠١- وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته أو ليس عين وجود ماهيته فهو من **الغلط** المضاف إلى ابن الخطيب، فإنا وإن قلنا إن وجود الشيء عين ماهيته لا يجب أن يكون الاسم مقولا عليه وعلى غيره بالاشتراك اللفظي فقط كما في جميع أسماء الأجناس، فإن اسم السواد مقول على هذا السواد وهذا السواد بالتواطئ وليس عين هذا السواد هو عين هذا السواد اذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما وهو المطلق الكلي لكنه لا يوجد مطلقا بشرط الإطلاق إلا في الذهن ولا يلزم من ذلك نفي القدر المشترك بين الأعيان الموجودة في الخارج فإنه على ذلك تنتفي الأسماء المتواطئة وهي جمهور الاسماء الموجودة في اللغات وهي أسماء الاجناس اللغوية وهو الاسم المعلق على الشيء وما أشبهه سواء كان اسم عين أو اسم صفة جامدا أو مشتقا، وسواء كان جنسا منطقيا أو فقهيا أو لم يكن، بل اسم الجنس في اللغة تدخل فيه الأجناس والأصناف والأنواع ونحو ذلك وكلها أسماء متواطئة وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة، قال الذهبى : ثم وقع الاتفاق على أن هذا معتقد سلفي جيد .." (٢)

"ص -٢٨٢- فصل

ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله ولا بخطأ فيه، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة فإن الله تعالى قال : {آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملآئكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير } [ البقرة : ٢٨٥ ] . وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء وغفر للمؤمنين خطأهم .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٥/٣٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/٣٥

والخوارج المارقون الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين . فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار ولهذا لم يسب حريمهم؛ ولم يغنم أموالهم .

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بقتالهم فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم ؟ فلا يحل لأحد من هذه." (١)

"ص -٢٨٧- أهل الفجور والبدع، ولم يأمر الله تعالى قط أحدا إذا صلى كما أمر بحسب استطاعته أن يعيد الصلاة . ولهذا كان أصح قولي العلماء : أن من صلى بحسب استطاعته أن لا يعيد حتى المتيمم لخشية البرد ومن عدم الماء والتراب إذا صلى بحسب حاله، والمحبوس وذووا الأعذار النادرة والمعتادة والمتصلة والمنقطة لا يجب على أحد منهم أن يعيد الصلاة إذا صلى الأولى بحسب استطاعته .

وقد ثبت في الصحيح أن الصحابة صلوا بغير ماء ولا تيمم لما فقدت عائشة عقدها ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالإعادة، بل أبلغ من ذلك أن من كان يترك الصلاة جهلا بوجوبها لم يأمره بالقضاء، فعمرو وعمار لما أجنبا وعمرو لم يصل وعمار تمرغ كما تتمرغ الدابة لم يأمرهما بالقضاء، وأبو ذر لما كان يجنب ولا يصلي لم يأمره بالقضاء والمستحاضة لما استحاضت حيضة شديدة منكرة منعتها الصلاة والصوم لم يأمرها بالقضاء .

والذين أكلوا في رمضان حتى يتبين لأحدهم الحبل الأبيض من الحبل الأسود لم يأمرهم بالقضاء وكانوا قد غلطوا في معنى الآية فظنوا أن قوله تعالى {حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر} [ البقرة : ١٨٧ ] . هو الحبل فقال النبي صلى الله عليه وسلم " إنما هو سواد الليل وبياض النهار " ولم يأمرهم بالقضاء، والمسيء في صلاته لم يأمره بإعادة ما تقدم من الصلوات، والذين صلوا إلى بيت

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/٣٩

المقدس بمكة والحبشة وغيرهما بعد أن نسخت بالأمر بالصلاة إلى الكعبة وصاروا يصلون إلى الصخرة حتى بلغهم." (١)

"ص -٢٩٦- للمسلمين {ما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون } [ يوسف : ١١١ ]

وإنما يظن عدم اشتمال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصا في عقله، وسمعه، ومن له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا : {لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير } [ الملك : ١٠ ]

وإن كان ذلك كثيرا في كثير من المتفلسفة، والمتكلمة، وجهال أهل الحديث، والمتفقهة، والمتصوفة .

[ وأما القسم الثاني ] : وهو دلائل هذه المسائل الأصولية، فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين، والمتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق . فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر، ويجعلون ما يبنى عليه صدق المخبر معقولات محضة . فقد غلطوا في ذلك غلطا عظيما؛ بل ضلوا ضلالا مبينا في ظنهم : أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد؛ بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها أهل العلم والإيمان من أن الله سبحانه وتعالى بين من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره .

ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله تعالى في كتابه التي قال فيها : {ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل } [ الزمر : ٢٧ ] فإن الأمثال المضروبة هي [ الأقيسة العقلية ] سواء كانت قياس شمول، أو قياس تمثيل . ويدخل في ذلك ما يسمونه براهين وهو." (٢)

"ص -٣٣١- والثالث : العمل بموجب العلم، قال تعالى : {سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد } [ فصلت : ٥٣ ] ، والضمير عائد على القرآن، كما قال تعالى : {قل أرأيتم إن كان من عند الله ثم كفرتم به من أضل ممن هو في شقاق بعيد سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد } الآية [ فصلت : ٥٢، ٥٣ ] .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١/٣٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٤٠

وأما قول طائفة من المتفلسفة ومن تبعهم من المتكلمة والمتصوفة : أن الضمير عائد إلى الله، وأن المراد ذكر طريق من عرفه بالاستدلال بالعقل، فتفسير الآية بذلك خطأ من وجوه كثيرة، وهو مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها .

فبين سبحانه أنه يرى الآيات المشهودة ليبين صدق الآيات المسموعة، مع أن شهادته بالآيات المسموعة كافية؛ لأنه سبحانه لم يدل عباده بالقرآن بمجرد الخبر، كما يظنه طوائف من أهل الكلام، يظنون أن دلالة القرآن إنما هو بطريق الخبر، والخبر موقوف على العلم بصدق المخبر الذي هو الرسول، والعلم بصدقه موقوف على إثبات الصانع، والعلم بما يجب ويجوز ويمتنع عليه، والعلم بجواز بعثة الرسل، والعلم بالآيات الدالة على صدقهم، ويسمون هذه الأصول العقليات؛ لأن السمع عندهم موقوف عليها، وهذا **غلط** عظيم، وهو من أعظم ضلال طوائف من أهل الكلام والبدع .

فإن الله سبحانه بين في كتابه كل ما يحتاج إليه في أصول الدين، قرر فيه." (١)

"ص -٣٥٢- عنه، أو في مذهبه، حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم . وهذا **غلط** على مذهبه، وعلى الشريعة .

ومنهم من لم يكفر أحدا من هؤلاء إلحاقا لأهل البدع بأهل المعاصي،قالوا : فكما أن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحدا بذنب،فكذلك لا يكفرون أحدا ببدعة .

والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير [ الجهمية المحضة ] ، الذين ينكرون الصفات، وحقيقة قولهم أن الله لا يتكلم ولا يرى، ولا يباين الخلق، ولا له علم ولا قدرة، ولا سمع ولا بصر ولا حياة، بل القرآن مخلوق، وأهل الجنة لايرونه كما لا يراه أهل النار، وأمثال هذه المقالات .

وأما الخوارج والروافض، ففي تكفيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره .

وأما القدرية الذين ينفون الكتابة والعلم فكفروهم، ولم يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال .

وفصل الخطاب في هذا الباب بذكر أصلين :

أحدهما : أن يعلم أن الكافر في نفس الأمر من أهل الصلاة لا يكون إلا منافقا؛ فإن الله منذ بعث محمدا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/٤١

صلى الله عليه وسلم، وأنزل عليه القرآن، وهاجر إلى المدينة، صار الناس ثلاثة أصناف : مؤمن به، وكافر به مظهر الكفر،." (١)

"ص -٣٨٨- ثلث الليل الآخر، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ ] .

وثبت في الصحيح : أن الله يدنو عشية عرفة، وفي رواية : [ إلى سماء الدنيا، فيباهي الملائكة بأهل عرفة،فيقول : انظروا إلى عبادي، أتوني شعثا غبرا، ما أراد هؤلاء ؟ ] وقد روى : [ أن الله ينزل ليلة النصف من شعبان ] إن صح الحديث فإن هذا مما تكلم فيه أهل العلم .

وكذلك ما روى بعضهم : [ أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل من حراء تبدي له ربه على كرسي بين السماء والأرض ] غلط باتفاق أهل العلم، بل الذي في الصحاح : [ أن الذي تبدي له الملك الذي جاءه بحراء في أول مرة، وقال له : اقرأ . فقلت : لست بقارئ، فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال : اقرأ : فقلت : لست بقارئ . فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال : {اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق◦ الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم } [ العلق : ١-٥ ] ] فهذا أول ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم .

ثم جعل النبي صلى الله عليه وسلم يحدث عن فترة الوحي . قال : " فبينا أنا أمشي إذ سمعت صوتا، فرفعت رأسي فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض " . رواه جابر رضي الله عنه في الصحيحين .

فأخبر أن الملك الذي جاءه بحراء رآه بين السماء والأرض، وذكر أنه رعب." (٢)

"ص -٣٨٩- منه، فوقع في بعض الروايات الملك فظن القارئ أنه الملك، وأنه الله، وهذا غلط وباطل .

وبالجملة، أن كل حديث فيه : [ أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعينيه في الأرض ] وفيه : [ أنه نزل له إلى الأرض ] وفيه : [ أن رياض الجنة من خطوات الحق ] وفيه : [ أنه وطئ على صخرة بيت المقدس ] كل هذا كذب باطل باتفاق علماء المسلمين من أهل الحديث وغيرهم .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/٤٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٨/٤٥

وكذلك كل من ادعى أنه رأى ربه بعينيه قبل الموت فدعواه باطل باتفاق أهل السنة والجماعة؛ لأنهم اتفقوا جميعهم على أن أحدا من المؤمنين لا يرى ربه بعيني رأسه حتى يموت، وثبت ذلك في صحيح مسلم عن النواس بن سمعان عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أنه لما ذكر الدجال قال : [ واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت ] .

وكذلك روي هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه أخر؛ يحذر أمته فتنة الدجال، وبين لهم : [ أن أحدا منهم لن يرى ربه حتى يموت ] ، فلا يظنن أحد أن هذا الدجال الذي رآه هو ربه .

ولكن الذي يقع لأهل حقائق الإيمان من المعرفة بالله ويقين القلوب ومشاهدتها وتجلياتها هو على مراتب كثيرة؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله جبريل عليه السلام عن الإحسان قال : [ الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك ] .." (١)

"ص -٢٧- وبراهينهم على معارفهم وعلومهم وهذا يدخل فيه كل من خالف شيئا من السنة والحديث من المتكلمين والفلاسفة فالكلام في هذا المقام واسع لا ينضبط هنا، لكن المعلوم من حيث الجملة أن الفلاسفة والمتكلمين من أعظم بني آدم حشوا وقولا للباطل وتكذيبا للحق في مسائلهم ودلائلهم لا يكاد . والله أعلم . تخلو لهم مسألة واحدة عن ذلك وأذكر أني قلت مرة لبعض من كان ينتصر لهم من المشغوفين بهم وأنا إذ ذاك صغير قريب العهد من الإحتلام كل ما يقوله هؤلاء ففيه باطل إما في الدلائل وإما في المسائل، إما أن يقولوا مسألة تكون حقا لكن يقيمون عليها أدلة ضعيفة؛ وإما أن تكون المسألة باطلا فأخذ ذلك المشغوف بهم يعظمها؛ وذكر مسألة التوحيد . فقلت التوحيد حق لكن اذكر ما شئت من أدلتهم التي تعرفها حتى أذكر لك ما فيه فذكر بعضها بحروفه حتى فهم **الغلط** وذهب إلى ابنه وكان أيضا من المتعصبين لهم فذكر ذلك له قال فأخذ يعظم ذلك علي فقلت أنا لا أشك في التوحيد ولكن أشك في هذا الدليل المعين ويدلك على ذلك أمور أحدها أنك تجدهم أعظم الناس شكا واضطرابا وأضعف الناس علما ويقينا وهذا أمر يجدونه في أنفسهم ويشهده الناس منهم وشواهد ذلك أعظم من أن تذكر هنا وإنما فضيلة أحدهم باقتداره على الاعتراض والقدح والجدل ومن المعلوم أن الاعتراض والقدح ليس بعلم ولا فيه منفعة وأحسن." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٩/٤٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٨/٤٧

"ص -٢٩- وكيف يليق بمثل هؤلاء أن ينسبوا إلى الحشو أهل الحديث والسنة الذين هم أعظم الناس علما ويقينا وطمأنينة وسكينة وهم الذين يعلمون ويعلمون أنهم يعلمون وهم بالحق يوقنون لا يشكون ولا يمترون فأما ما أوتيه علماء أهل الحديث وخواصهم من اليقين والمعرفة والهدى فأمر يجل عن الوصف ولكن عند عوامهم من اليقين والعلم والنافع ما لم يحصل منه شيء لأئمة المتفلسفة المتكلمين وهذا ظاهر مشهود لكل أحد غاية ما يقوله أحدهم أنهم جزموا بغير دليل وصمموا بغير حجة وإنما معهم التقليد وهذا القدر قد يكون في كثير من العامة لكن جزم العلم غير جزم الهوى فالجازم بغير علم يجد من نفسه أنه غير عالم بما جزم به، والجازم بعلم يجد من نفسه أنه عالم اذ كون الإنسان عالما وغير عالم مثل كونه سامعا ومبصرا وغير سامع ومبصر فهو يعلم من نفسه ذلك مثل ما يعلم من نفسه كونه محبا ومبغضا ومريدا وكارها ومسرورا ,محزونا ومنعما ومعذبا وغير ذلك ومن شك في كونه يعلم مع كونه يعلم فهو بمنزلة من جزم بأنه علم وهو لا يعلم وذلك نظير من شك في كونه سمع ورأى أو جزم بأنه سمع ورأى ما لم يسمعه ويراه **والغلط** أو الكذب يعرض للإنسان في كل واحد من طرفي النفي والإثبات لكن هذا **الغلط** أو الكذب العارض لا يمنع أن يكون الإنسان جازما بما لا يشك فيه من ذلك كما يجزم بما يجده من الطعوم والأراييح وإن كان قد يعرض له من الانحراف ما يجد به الحلو مرا." (١)

"ص -٣٠- فالأسباب العارضة **لغلط** الحس والباطن أو الظاهر والعقل بمنزلة المرض العارض لحركة البدن والنفس والأصل هو الصحة في الإدراك وفي الحركة فإن الله خلق عباده على الفطرة وهذه الأمور يعلم **الغلط** فيها بأسبابها الخاصة كالمرة الصفراء العارضة للطعم وكالحول في العين ونحو ذلك وإلا فمن حاسب نفسه على ما يجزم به وجد أكثر الناس الذين يجزمون بما لا يجزم به إنما جزمهم لنوع من الهوى كما قال تعالى (وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم) وقال ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ولهذا تجد اليهود يصممون ويصرون على باطلهم لما في نفوسهم من الكبر والحسد والقسوة وغير ذلك من الأهواء وأما النصارى فأعظم ضلالا منهم وإن كانوا في العادة والأخلاق أقل منهم شرا فليسوا جازمين بغالب ضلالهم بل عند الاعتبار تجد من ترك الهوى من الطائفتين ونظر نوع نظر تبين له الإسلام حقا والمقصود هنا أن معرفة الإنسان بكونه يعلم أو لا يعلم مرجعه إلى وجود نفسه عالمة ولهذا لا نحتج على منكر العلم إلا بوجودنا نفوسنا عالمة كما احتجوا على منكري الأخبار المتواترة بأنا نجد نفوسنا عالمة بذلك وجازمة به

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٠/٤٧

كعلمنا وجزمنا بما أحسسناه وجعل المحققون وجود العلم بخبر من الأخبار هو الضابط في حصول التواتر إذ لم يحدوه بعدد ولا صفة بل متى حصل العلم كان هو المعتبر والإنسان يجد نفسه عالمة وهذا حق." (١)

"ص -٧٦- ومن أمثلة ما ينسبه كثير من أتباع المشائخ والصوفية إلى المشائخ الصادقين من الكذب والمحال، أو يكون من كلامهم المتشابه الذي تأولوه على غير تأويله، أو يكون من **غلطات** بعض الشيوخ وزلاتهم، أو من ذنوب بعضهم وخطئهم مثل : كثير من البدع والفجور الذي يفعله بعضهم بتأويل سائغ أو بوجه غير سائغ، فيعفى عنه أو يتوب منه أو يكون له حسنات يغفر له بها، أو مصائب يكفر عنه بها، أو يكون من كلام المتشبهين بأولياء الله من ذوي الزهادات والعبادات والمقامات، وليس هو من أولياء الله المتقين، بل من الجاهلين الظالمين المعتدين، أو المنافقين أو الكافرين .

وهذا كثير ملأ العالم، تجد كل قوم يدعون من الاختصاص بالأسرار والحقائق ما لا يدعى المرسلون، وأن ذلك عند خواصهم، وأن ذلك لا ينبغي أن يقابل إلا بالتسليم، ويحتجون لذلك بأحاديث موضوعة، وتفسيرات باطلة . مثل قولهم عن عمر : إن النبي صلى الله علىه وسلم كان يتحدث هو وأبو بكر بحديث، وكنت كالزنجي بينهما،فيجعلون عمر مع النبي صلى الله عليه وسلم وصديقه كالزنجي . وهو حاضر يسمع الكلام، ثم يدعي أحدهم أنه علم ذلك بما قذف في قلبه، ويدعي كل منهم أن ذلك هو ما يقوله من الزور والباطل، ولو ذكرت ما في هذا الباب من أصناف الدعاوي الباطلة لطال .

فمنهم من يجعل للشيخ قصائد يسميها [ جنيب القرآن ] ، ويكون وجده بها وفرحه بمضمونها أعظم من القرآن، و يكون فيها من الكذب والضلال أمور .." (٢)

"ص -٢٦٣- ومنهم من يقول : بل البدن ينعم ويعذب بلا حياة فيه، كما قاله طائفة من أهل الحديث، وابن الزاغوني يميل إلى هذا في مصنفه في حياة الأنبياء في قبورهم، وقد بسط الكلام على هذا في مواضع .

والمقصود هنا أن كثيرا من أهل الكلام ينكر أن يكون للنفس وجود بعد الموت، ولا ثواب ولا عقاب، ويزعمون أنه لم يدل على ذلك القرآن والحديث، كما أن الذين أنكروا عذاب القبر والبرزخ مطلقا زعموا أنه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١/٤٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٨/٤٧

لم يدل على ذلك القرآن، وهو **غلط**، بل القرآن قد بين في غير موضع بقاء النفس بعد فراق البدن، وبين النعيم والعذاب في البرزخ .

وهو سبحانه وتعالى في السورة الواحدة يذكر[القيامة الكبرى ] و[ الصغرى ] كما في سورة الواقعة، فإنه ذكر في أولها القيامة الكبرى، وأن الناس يكونون أزواجا ثلاثة، كما قال تعالى : {إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة إذا رجت الأرض رجا وبست الجبال بسا فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة } [ الواقعة : ١-٧ ] .

ثم إنه في آخرها ذكر القيامة الصغرى بالموت، وأنهم ثلاثة أصناف بعد الموت، فقال : {فلولا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها إن كنتم صادقين فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين وأما إن كان من المكذبين الضالين فنزل من حميم وتصلية جحيم } [ الواقعة : ٨٣-٩٤ ] ،." (١)

"ص -٣٠٣- قال الشيخ :

وأطفال الكفار أصح الأقوال فيهم : ( الله أعلم بما كانوا عاملين ) كما أجاب بذلك النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح .

وطائفة من أهل الحديث وغيرهم قالوا : إنهم كلهم في النار ، وذكر أنه من نصوص أحمد وهو **غلط** على أحمد .

وطائفة جزموا بأنهم كلهم في الجنة ، واختار ذلك أبو الفرج ابن الجوزي وغيره ، واحتجوا بحديث فيه رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى إبراهيم الخليل وعنده أطفال المؤمنين، قيل : يا رسول الله ، وأطفال المشركين ؟ قال : ( وأطفال المشركين ) .

والصواب أن يقال : ( الله أعلم بما كانوا عاملين ) ، ولا نحكم لمعين منهم بجنة ولا نار ، وقد جاء في عدة أحاديث : ( أنهم يوم القيامة في عرصات القيامة يؤمرون وينهون ، فمن أطاع دخل الجنة ، ومن عصى

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/٥٦

دخل النار ) . وهذا هو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن [ أهل السنة والجماعة ] . والتكليف إنما ينقطع بدخول دار الجزاء ، وهي الجنة والنار .." (١)

"ص –٣٧١– متباينة، قد توجب اليقين لأولى الخبرة بعلم الإسناد، وذوي البصيرة بمعرفة الحديث ورجاله، فإن هذا علم اختصوا به كما اختص كل قوم بعلم، وليس من لوازم حصول العلم لهم حصوله لغيرهم، إلا أن يعلموا ما علموا مما به يميزون بين صحيح الحديث وضعيفه .

والعلوم على اختلاف أصنافها وتباين صفاتها لا توجب اشتراك العقلاء فيها، لاسيما السمعيات الخبريات، وإن زعم فرقة من أولى الجدل أن الضروريات يجب الاشتراك فيها، فإن هذا حق في بعض الضروريات، لا في جميعها، مع تجويزنا عدم الاشتراك في شيء من الضروريات، لكن جرت سنة الاشتراك بوقوع الاشتراك في بعضها . **فغلط** أقوام فجعلوا وجوب الاشتراك في جميعها، فجحدوا كثيرا من العلم الذي اختص به غيرهم .

ثم نقول : لو فرضنا أنها لا تفيد العلم وإنما تفيد ظنا غالبا، أو أن المطلوب هو الاستيقان، فنقول : المطلوب حاصل بغير هذه الأحاديث، وإنما هي مؤكدة مؤيدة لتجتمع أجناس الأدلة على هذه المقالة .

الدليل الثاني عشر : قد كان السلف يحدثون الأحاديث المتضمنة فضل صالحي البشر على الملائكة، وتروى على رؤوس الناس، ولو كان هذا منكرا لأنكروه، فدل على اعتقادهم ذلك .

وهذا إن لم يفد اليقين القاطع، فإن بعض الظن لم يقصر عن القوى." (٢)

"ص –٥١٣– والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة على الميت ) . وقال : ( النائحة إذا لم تتب قبل موتها، تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران، ودرع من جرب ) ، والآثار في ذلك متعددة .

فكيف إذا انضم إلى ذلك ظلم المؤمنين، ولعنهم وسبهم، وإعانة أهل الشقاق والإلحاد على ما يقصدونه للدين من الفساد وغير ذلك، مما لا يحصيه إلا الله تعالى .

وقوم من المتسننة رووا ورويت لهم أحاديث موضوعة، بنوا عليها ما جعلوه شعارا في هذا اليوم، يعارضون به شعار ذلك القوم، فقابلوا باطلا بباطل، وردوا بدعة ببدعة، وإن كانت إحداهما أعظم في الفساد وأعون

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٦٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣/٦٤

لأهل الإلحاد، مثل الحديث الطويل الذي روى فيه : ( من اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام، ومن اكتحل يوم عاشوراء لم يرمد ذلك العام ) وأمثال ذلك من ( الخضاب يوم عاشوراء والمصافحة فيه ) ونحو ذلك . فإن هذا الحديث ونحوه كذب مختلق باتفاق من يعرف علم الحديث، وإن كان قد ذكره بعض أهل الحديث وقال : إنه صحيح وإسناده على شرط الصحيح، فهذا من **الغلط** الذي لا ريب فيه، كما هو مبين في غير هذا الموضع .

ولم يستحب أحد من أئمة المسلمين الاغتسال يوم عاشوراء، ولا الكحل فيه والخضاب، وأمثال ذلك، ولا ذكره أحد من علماء المسلمين الذين يقتدى بهم،." (١)

"ص -٥١٤- ويرجع إليهم في معرفة ما أمر الله به ونهى عنه، ولا فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي .

ولا ذكر مثل هذا الحديث في شيء من الدواوين التي صنفها علماء الحديث، لا في المسندات ؛ كمسند أحمد، وإسحاق، وأحمد بن منيع الحميدي، والدالاني، وأبو يعلى الموصلي، وأمثالها . ولا في المصنفات على الأبواب؛ كالصحاح، والسنن . ولا في الكتب المصنفة الجامعة للمسند والآثار؛ مثل موطأ مالك، ووكيع، وعبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وأمثالها .

ثم إن أهل الأهواء ظنت أن من يفعل هذا أنه يفعله على سبيل نصب العداوة لأهل البيت والاشتفاء منهم، فعارضهم من تسنن، وأجاب عن ذلك بإجابة بين فيها براءتهم من النصب واستحقاقهم لموالاة أهل البيت، وأنهم أحق بذلك من غيرهم . وهذا حق . لكن دخلت عليهم الشبهة **والغلط** في ظنهم أن هذه الأفعال حسنة مستحبة، والله أعلم بمن ابتدأ وضع ذلك وابتداعه، هل كان قصده عداوة أهل البيت أو عداوة غيرهم ؟ فالهدى بغير هدى من الله أو غير ذلك ضلالة . ونحن علينا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا من الكتاب والحكمة، ونلزم الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم، من النبيين، والصديقين،." (٢)

"ص -٥٤٠- وسئل أيضا رحمه الله تعالى عن فرقة من المسلمين يقرون بالشهادتين ويصومون، ويحجون ويخرجون الزكاة، ويجاهدون أنفسهم في مرضاة الله، غير أنهم يكفرون سابي صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يرجوا لأحد توبة إذا تاب وأن المصر على ذلك مخلد في النار، ومن قال بتوبتهم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٩/٢٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٩/٢٧

يسمونهم الرجوية ولا يصلون إلا مع من يتحققون عقيدته، وما يتفوه أحدهم من شيء أو يسأل عن شيء إلا يقول : إن شاء الله . فهل هم مصيبون في أفعالهم ؟ أم مخطئون في أقوالهم ؟

فأجاب :

الحمد لله، هؤلاء قوم مسلمون لهم ما لأمثالهم من المسلمين، يثيبهم الله على إيمانهم بالله ورسوله، وطاعتهم لله ورسوله، ولا يذهب بذلك إيمانهم وتقواهم بما **غلطوا** فيه من هذه المسائل، كسائر طوائف المسلمين الذين أصابوا في جمهور ما يعتقدونه ويعملونه، وقد **غلطوا** في قليل من ذلك، فهؤلاء بمنزلة أمثالهم من المسلمين .." (١)

"ص -٣٥- هؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى : { وما يعلم تأويله إلا الله} [ آل عمران : ٧ ] ، فإنه وقف أكثر السلف على قوله : { وما يعلم تأويله إلا الله} . وهو وقف صحيح، لكن لم يفرقوا بين معنى الكلام وتفسيره، وبين [ التأويل ] الذي انفرد الله ـ تعالى ـ بعلمه، وظنوا أن التأويل المذكور في كلام الله ـ تعالى ـ هو [ التأويل ] المذكور في كلام المتأخرين، **وغلطوا** في ذلك . فإن لفظ [ التأويل ] يراد به ثلاثة معان :

فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين هو : صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك، فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلا على اصطلاح هؤلاء، وظنوا أن مراد الله ـ تعالى ـ بلفظ التأويل ذلك، وأن للنصوص تأويلا يخالف مدلولها لا يعلمه إلا الله ولا يعلمه المتأولون .

ثم كثير من هؤلاء يقولون : تجري على ظاهرها، فظاهرها مراد مع قولهم : إن لها تأويلا بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله، وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة : من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم .

والمعنى الثاني : أن التأويل هو : تفسير الكلام ـ سواء وافق ظاهره أو لم يوافقه ـ وهذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين، وغيرهم . وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم، وهو موافق لوقف من وقف من." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٩/٥٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧١/٣٤

"ص -١٠٢- المشهور عنه، الذي رواه أبو داود في سننه : اقبلوا الحق من كل من جاء به؛ وإن كان كافرا . أو قال : فاجرا . واحذروا زيغة الحكيم . قالوا : كيف نعلم أن الكافر يقول كلمة الحق ؟ قال : إن على الحق نورا، أو قال كلاما هذا معناه .

فأما تقرير ذلك بالدليل، وإماطة ما يعرض من الشبه، وتحقيقا لأمر على وجه يخلص إلى القلب ما يبرد به من اليقين، ويقف على مواقف آراء العباد في هذه المهامه، فما تتسع له هذه الفتوى، وقد كتبت شيئا من ذلك قبل هذا، وخاطبت ببعض ذلك بعض من يجالسنا، وربما أكتب . إن شاء الله . في ذلك ما يحصل به المقصود .

وجماع الأمر في ذلك : أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه، وقصد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته .

ولا يحسب الحاسب أن شيئا من ذلك يناقض بعضه بعضا البتة؛ مثل أن يقول القائل : مافي الكتاب والسنة . من أن الله فوق العرش . يخالفه الظاهر من قوله : { وهو معكم أين ما كنتم} [ الحديد : ٤ ] .

وقوله صلى الله عليه وسلم : ( إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه ) ، ونحو ذلك، فإن هذا **غلط** .." (١)

"ص -١٣٢- في رسالته إلى مسدد، وطعن في هذه الرسالة . وقال : إنها مكذوبة على أحمد وتكلم على راويها البردعي أحمد بن محمد . وقال : إنه مجهول لا يعرف في أصحاب أحمد .

وطائفة تقف، لا تقول : يخلو، ولا : لا يخلو، وتنكر على من يقول ذلك . منهم : الحافظ عبد الغني المقدسي .

وأما من يتوهم أن السموات تنفرج ثم تلتحم، فهذا من أعظم الجهل، وإن وقع فيه طائفة من الرجال .

والصواب : قول السلف؛ أنه ينزل ولا يخلو منه العرش ؟ وروح العبد في بدنه لا تزال ليلا ونهارا إلى أن يموت، ووقت النوم تعرج، وقد تسجد تحت العرش، وهي لم تفارق جسده . وكذلك أقرب ما يكون من ربه وهو ساجد، وروحه في بدنه، وأحكام الأرواح مخالف لأحكام الأبدان، فكيف بالملائكة ؟ ! فكيف برب العالمين ؟ !

والليل يختلف، فيكون ثلث الليل بالمشرق قبل ثلثه بالمغرب، ونزوله الذي أخبر به رسوله إلى سماء هؤلاء

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٦/٧١

في ثلث ليلهم،وإلى سماء هؤلاء في ثلث ليلهم،لا يشغله شأن عن شأن، وكذلك ـ سبحانه ـ لا يشغله سمع عن سمع، ولا **تغلطه** المسائل، بل هو سبحانه يكلم العباد يوم القيامة ويحاسبهم، لا يشغله هذا عن هذا .." (١)

"ص -١٣٣- وقد قيل لابن عباس : كيف يكلمهم يوم القيامة كلهم في ساعة واحدة ؟ قال : كما يرزقهم كلهم في ساعة واحدة . والله ـ سبحانه ـ في الدنيا يسمع دعاء الداعين، ويجيب السائلين، مع اختلاف اللغات، وفنون الحاجات، والواحد منا قد يكون له قوة سمع يسمع كلام عدد كثير من المتكلمين، كما أن بعض المقرئين يسمع قراءة عدة، لكن لا يكون إلا عددا قليلا قريبا منه، ويجد في نفسه قربا ودنوا، وميلا إلى بعض الناس الحاضرين والغائبين دون بعض، ويجد تفاوت ذلك الدنو والقرب .

والرب ـ تعالى ـ واسع عليم، وسع سمعه الأصوات كلها، وعطاؤه الحاجات كلها .

ومن الناس من **غلط** فظن أن قربه من جنس حركة بدن الإنسان، إذا مال إلى جهة انصرف عن الأخرى، وهو يجد عمل روحه يخالف عمل بدنه؛ فيجد نفسه تقرب من نفوس كثيرين من الناس، من غير أن ينصرف قربها إلى هذا عن قربها إلى هذا .

وبالجملة فقرب الرب من قلوب المؤمنين، وقرب قلوبهم منه، أمر معروف لا يجهل؛ فإن القلوب تصعد إليه على قدر ما فيها من الإيمان والمعرفة، والذكر والخشية والتوكل . وهذا متفق عليه بين الناس كلهم، بخلاف القرب." (٢)

"ص -٢٠٤- بل مذهبهم : أن لفظ [ الوجود ] مقول بالتواطؤ، وأنه ينقسم إلى قديم ومحدث، مع قولهم : إن وجود الرب عين ماهيته، فإن لفظ الوجود عندهم كلفظ الماهية .

وكما أن الماهية والذات تنقسم إلى قديمة ومحدثة، وماهية الرب عين ذاته، فكذلك الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث، ووجود الرب عين ذاته، ووجود العبد عين ذاته، وذات الشيء هي ماهيته .

فاللفظ من الألفاظ المتواطئة، ولكن بالإضافة يخص أحد المسميين، والمسميان إذا اشتركا في مسمى الوجود والذات والماهية، لم يكن بينهما في الخارج أمر مشترك يكون زائدا على خصوصية كل واحد، كما يظنه أرسطو، وابن سينا، والرازي، وأمثالهم، بل ليس في الخارج وجود مطلق، ولا ماهية مطلقة، ولا ذات

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/٧٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٧٢

مطلقة .

أما المطلق بشرط الإطلاق فقد اتفق هؤلاء وغيرهم على أنه ليس بموجود في الخارج، وأن على تقدير ثبوته عن أفلاطون وأتباعه، هو قول باطل ضرورة .

وأما المطلق لا بشرط. فقد يظن أنه في الخارج وأنه جزء من المعين، وهذا **غلط**، بل ليس في الخارج إلا المعينات، وليس في الخارج مطلق يكون جزء معين، لكن هؤلاء يريدون بالجزء ما هو صفة ذاتية للموصوف؛ بناء على أن." (١)

"ص -٢٠٥- الموصوف مركب من تلك الصفات التي يسمونها الأجزاء الذاتية . كما يقولون : الإنسان مركب من الحيوان والناطق؛ أو من الحيوانية والناطقية، وهذا التركيب تركيب ذهني؛ فالماهية المركبة في الذهن مركبة من هذه الأمور وهي أجزاء تلك الماهية .

وأما الحقيقة الموجودة في الخارج فهي موصوفة بهذه الصفات، ولكن كثيرا من هؤلاء اشتبه عليه الوجود الذهني بالخارجي، وهذا **الغلط** وقع كثيرا في أقوال المتفلسفة، فأوائلهم كأصحاب فيثاغورس كانوا يقولون بوجود أعداد مجردة عن المعدودات في الخارج، وأصحاب أفلاطون يقولون : بوجود المثل الأفلاطونية، وهي الحقائق المطلقة عن المعينات في الخارج . وهذه الحقائق مقارنة للمعينات في الخارج كما أثبتوا جواهر عقلية، وهي المجردات : كالمادة، والهيولى؛ والعقول والنفوس على قول بعضهم .

ومن هذا الباب تفريقهم بين الصفات الذاتية المتقدمة للماهية، التي تتركب منها الأنواع ويسمونها الأجناس والفصول، وبين الصفات العارضة اللازمة للماهية التي يسمونها خواصا وأعراضا عامة . وهذه الخمسة هي الكليات؛ وهي الجنس، والفصل، والنوع، والعرض العام، والخاصة، وقد وقع بسبب ذلك من **الغلط** في [ منطقهم ] وفي [ الإلهيات ] ما ضل به كثير من الخلق، وقد نبهنا على ذلك في غير هذا الموضع بما لا يتسع له هذا الموضع؛ ولهذا كان لفظ المركب." (٢)

"ص -٢٠٦- عندهم يقال على خمسة معان : على المركب من الوجود والماهية، والمركب من الذات والصفات، والمركب من الخاص والعام، والمركب من المادة والصورة، والقائلون بالجوهر الفرد يثبتون التركيب من الجواهر المفردة .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/٧٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٧٥

والمحققون من أهل العلم يعلمون أن تسمية مثل هذه المعاني تركيبا أمر اصطلاحي، وهو إما أمر ذهني لا وجود له في الخارج، وإما أن يعود إلى صفات متعددة قائمة بالموصوف، وهذا حق .

فإن مذهب أهل السنة والجماعة : إثبات الصفات لله ـ تعالى ـ بل صفات الكمال لازمة لذاته، يمتنع ثبوت ذاته بدون صفات الكمال اللازمة له، بل يمتنع تحقق ذات من الذوات عرية عن جميع الصفات، وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أنه إذا قيل : هذا إنسان، فالمشار إليه بهذا المسمى بإنسان، وليس الإنسان المطلق جزءا من هذا، وليس الإنسان هنا إلا مقيدا وإنما يوجد مطلقا في الذهن؛ لا في الخارج . وإذا قيل هذا في الإنسانية فالمعنى : أن بينهما تشابها فيها؛ لا أن هناك شيئا موجودا في الأعيان يشتركان فيه .

فليتدبر اللبيب هذا، فإنه يحل شبهات كثيرة، ومن فهم هذا الموضع تبين له **غلط** من جعل هذه الأسماء مقولة بالاشتراك اللفظي لا المعنوي، **وغلط** من جعل أسماء الله ـ تعالى ـ أعلاما محضة لا تدل على معان، ومن زعم أن في الخارج." (١)

"ص -٢٤٦- فصل

في تمام الكلام في القرب

والرب ـ سبحانه ـ لا يشغله سمع عن سمع ولا **تغلطه** المسائل، بل هو ـ سبحانه ـ يكلم العباد يوم القيامة ويحاسبهم، لا يشغله هذا عن هذا .

قيل لابن عباس : كيف يكلمهم يوم القيامة كلهم في ساعة واحدة ؟ قال : كما يرزقهم في ساعة واحدة، وقد قال صلى الله عليه وسلم : ( ما منكم من أحد إلا سيخلو به ربه، كما يخلو أحدكم بالقمر ليلة البدر ) .

والله ـ سبحانه ـ في الدنيا يسمع دعاء الداعين، ويجيب السائلين؛ مع اختلاف اللغات، وفنون الحاجات .

والواحد منا قد يكون له قوة سمع يسمع كلام عدد كثير من المتكلمين، كما أن بعض المقرئين يسمع قراءة عدة، لكن لا يكون إلا عددا قليلا قريبا منه، والواحد منا يجد في نفسه قربا ودنوا وميلا إلى بعض الناس

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/٧٥

الحاضرين والغائبين، دون بعض، ويجد تفاوت ذلك الدنو والقرب . والرب ـ تعالى ـ واسع عليم، وسع سمعه الأصوات كلها، وعطاؤه الحاجات كلها .." (١)

"ص -٢٤٧- ومن الناس من **غلط** فظن أن قربه من جنس حركة بدن الإنسان، إذا مال إلى جهة انصرف عن الأخرى، وهو يجد عمل روحه يخالف عمل بدنه، فيجد نفسه تقرب من نفوس كثير من الناس، من غير أن ينصرف قربها إلى هذا عن قربها إلى هذا . وكذلك يجد في نفسه خضوعا لبعض الناس ومحبة ويجد فيها نأيا وبعدا عن آخرين، وارتفاعا وإقبالا على قوم، وإعراضا عن قوم غير ما هو قائم بالبدن .

ففي الجملة، ما نطق به الكتاب والسنة من قرب الرب من عابديه وداعيه هو مقيد مخصوص؛ لا مطلق عام لجميع الخلق، فبطل قول الحلولية، كما قال : { وإذا سألك عبادي عني فإني قريب} [ البقرة : ١٨٦ ] فهذا قربه من داعيه .

وأما قربه من عابديه ففي مثل قوله : { أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب} [ الإسراء : ٥٧ ] وقوله : ( ما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضته عليه ) وقال : ( من تقرب إلي شبرا تقربت إليه ذراعا ) فهذا قربه إلى عبده، وقرب عبده إليه؛ ودنوه عشية عرفة إلى السماء الدنيا لا يخرج عن القسمين؛ فإنه صلى الله عليه وسلم قال : ( أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ) فدنوه لدعائهم .

وأما نزوله إلى سماء الدنيا كل ليلة؛ فإن كان لمن يدعوه ويسأله ويستغفره، فإن ذلك الوقت يحصل فيه من قرب الرب إلى عابديه ما لا يحصل في غيره،." (٢)

"ص -٢٧١- وأما طريق إلزامه لمنازعه، فإنه يستشهد على ذلك بتسليم أرباب العقول السليمة، التي لم يعارضها عقد ولا قصد يخالف فطرتها، فإذا كان أهل العقول السليمة، التي لا هوى لها ولا اعتقاد يخالف ذلك، تقر بأن هذه القضية معلومة عندهم بالضرورة، علم أن الأمر كذلك، وأن المنازع فيها قد تغيرت فطرته التي فطر عليها لاعتقاد أو هوى، فإن الحس كما قد يعرض له ما يوجب **غلطه**، فكذلك العقل يعرض له ما يوجب **غلطه** .

ومما يبين أن هذه القضية حق، أن جميع الكتب المنزلة من السماء وجميع الأنبياء جاءوا بما يوافقها لا بما يخالفها، وكذلك [ سلف هذه الأمة ] من الصحابة والتابعين وتابعيهم يوافقون مقتضاها، لا يخالفونها

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢/٧٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣/٧٦

. ولم يخالف هذه القضية الضرورية من له في الأمة لسان صدق؛ بل أكثر أهل الكلام والفلسفة يقولون بموجبها، وإنما خالفها طائفة من المتفلسفة، وطائفة من المتكلمين؛ كالمعتزلة ومن اتبعهم، والذين خالفوها عقلاؤهم وعلماؤهم، تناقضوا في ذلك، وادعوا الضرورة في قضايا من جنسها وهي أبين منها، ومن أنكر منهم ذلك أدى به الأمر إلى جحد عامة الضروريات، والحسيات .

فالمنكر لهذه القضية الضرورية هو بين أمرين : إما أن يستلزم جحد عامة الضروريات، وإما أن يقر بقضايا ـ من جنسها ضرورية ـ دون هذه في القوة والجلاء . يبين ذلك أن الذين قالوا : إن الخالق ـ سبحانه ـ ليس هو جسم ولا متحيز تنازعوا بعد ذلك : هل هو فوق العالم، أم ليس فوق العالم ؟ فقال طوائف." (١)

"ص -٣٣٢- وهذا النقل غلط عظيم عمن نقلوه عنه؛ فإن هؤلاء متفقون على أن هذه الأسماء عامة متواطئة ـ كالتواطؤ العام الذي يدخل فيه المشكك ـ تقبل التقسيم والتنويع، وذلك لا يكون إلا في الأسماء المتواطئة، كما نقول : الموجود ينقسم إلى قديم ومحدث، وواجب وممكن .

بل هؤلاء الناقلون بأعيانهم ـ كأبي عبد الله الرازي وأمثاله من المتأخرين ـ يجمعون في كلامهم بين دعوى الاشتراك اللفظي فقط وبين هذا التقسيم في هذه الأسماء، مع قولهم : إن التقسيم لا يكون إلا في الألفاظ المتواطئة المشتركة لفظا ومعنى، لا يكون في المشترك اشتراكا لفظيا . ومن جملتها التي يسمونها المشككة لا يكون التقسيم في الأسماء التي ليس بينها معنى مشترك عام .

فهذا تناقض هؤلاء الذين هم من أشهر المتأخرين بالنظر والتحقيق للفلسفة والكلام، قد ضلوا في هذا النقل ـ وهذا البحث في مثل هذا الأصل ضلالا لا يقع فيه أضعف العوام ـ وذلك لما تلقوه عن بعض أهل المنطق من القواعد الفاسدة التي هي عن الهدي والرشد حائدة؛ حيث ظنوا أن الكليات المطلقة ثابتة في الخارج جزءا من المعينات، وأن ذلك يقتضي تركيب المعين من ذلك الكلي المشترك ومما يختص به، فلزمهم على هذا القول أن يكون الرب ـ تعالى ـ الواجب الوجود مركبا من الوجود المشترك، ومما يختص به من الوجوب أو الوجود أو الماهية، مع أنه من المشهور عند أهل المنطق أن الكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/٧٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٨٠

"ص -٣٣٤- تكون الحقائق الموجودة في الخارج مركبة من الصفات الخاصة والعامة، ولا أن يكون بعض صفاتها اللازمة داخلة في الحقيقة ذاتيا لها، وبعضها خارجا عن الحقيقة عارضا لها، كما يزعمه أهل المنطق اليوناني ،

وهذا الموضع مما ضلوا فيه، وضل بسبب ضلالهم فيه الطوائف الذين اتبعوهم في ذلك من النظار، وقلدهم في ذلك من لم يفهم حقيقة قولهم ولوازمه، ولم يتصوره تصورا تاما

وإن أرادوا بالتركيب أنه موصوف بالحياة والنطق . وإحدى الصفتين يوجد نظيرها في سائر الحيوان، والأخرى مختصة بالإنسان . فهذا معنى صحيح .

وإن أرادوا به أن حيوانيته مشتركة بينه وبين غيره، فقد **غلطوا**؛ فإن حيوانية كل حيوان كناطقية كل ناطق، وذلك مختص بمحله .

وكذلك إن أرادوا بالتركيب أن هنا موجودا موصوفا بأنه حيوان غير الموجود الموصوف بأنه ناطق وصاهل، وأن الإنسان مركب من هذا الموجود وهذا الموجود، والفرس مركب من هذا الموجود وهذا الموجود، فقد **غلطوا**، بل لا موجود إلا هذا الإنسان الموصوف بأنه حيوان ناطق، وهذا الفرس الموصوف بأنه حيوان صاهل، وكذلك سائر الحيوانات والموجودات، فقول القائل : الإنسان مركب من هذا وهذا، إذا أريد به أن هنا شيئا." (١)

"ص -٣٣٥- مركبا، وأن له جزئين متباينين هو مركب منهما، كان جاهلا، بل هو شيء واحد موصوف بصفتين لا يوجد إلا بصفتيه، ولا توجد صفتاه إلا به .

وهذا المعنى صحيح، وهو أن الإنسان موصوف بأنه حيوان، وأنه ناطق حقيقة، وأنه ذات مستلزمة لصفاتها، لا يوجد الموصوف بدون صفته اللازمة له .

لكن هذا ليس في الخارج تركيبا، وليس في الخارج صفة لازمة ذاتية، وأخرى عرضية لازمة للماهية، وأخرى لازمة لوجوده، بل ليس في الخارج إلا الموجود المعين، وصفاته، تنقسم إلى : لازمة له، وعارضة، وهو لا يوجد بدون شيء من صفاته اللازمة؛ فليس فيها ما هو لازم للذات الموجودة في الخارج، ولكن ليس بلازم لها بل لازم للموجود في الخارج، كما يظن ذلك من يظنه من المنطقيين .

وأصل خطئهم أنه اشتبه عليهم ما يتصور في الأذهان بما يوجد في الأعيان؛ فإن الذهن يتصور المثلث قبل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦/٨٠

وجوده في الخارج، وظنوا أن الماهية مغايرة للوجود، وهو صحيح إذا فسرت الماهية بما يتصوره الذهن . وأما أن يكون في الخارج مثلث له ماهية ثابتة في الخارج غير الشيء الموجود في الخارج؛ فهذا **غلط** بين . فإذا فهم هذا في صفة المخلوق؛ فالخالق أبعد عما سماه هؤلاء تركيبا .." (١)

"ص -٣٦٤- وسبب ذلك : أن لفظ [ الجسم ] و [ التشبيه ] فيه إجمال واشتباه كما سنبينه إن شاء الله تعالى فإن هؤلاء النفاة لا يريدون بالجسم الذي نفوه ما هو المراد بالجسم في اللغة، فإن الموصوف بالصفات لا يجب أن يكون هو الجسم الذي في اللغة، كما نقله أهل اللغة باتفاق العقلاء، وسنأتي بذلك، وإنما يريدون بالجسم ما اعتقدوه أنه مركب من أجزاء، واعتقدوا أن كل ما تقوم به الصفات فهو مركب من أجزاء، وهذا الاعتقاد باطل . بل الرب موصوف بالصفات، وليس جسما مركبا لا من الجواهر المفردة ولا من المادة والصورة، كما يدعون، كما سنبينه إن شاء الله تعالى فلا يلزم من ثبوت الصفات لزوم ما ادعوه من المحال، بل **غلطوا** في هذا التلازم . وأما ما هو لازم لا ريب فيه، فذاك يجب إثباته لا يجوز نفيه عن الله تعالى فكان **غلطهم** باستعمال لفظ مجمل، وإحدى المقدمتين باطلة : إما الأولى وإما الثانية، كما سيأتي إن شاء الله تعالى . وهذه قواعد مختصرة جامعة، وهي مبسوطة في مواضع أخرى .." (٢)

"ص -٣٩٩- عن أصحابهما " وهذا الحديث في الصحيح : فلما أمر بقراءتهما وذكر مجيئهما يحاجان عن القارئ، علم أنه أراد بذلك قراءة القارئ لهما وهو عمله، وأخبر بمجيء عمله الذي هو التلاوة لهما في الصورة التي ذكرها، كما أخبر بمجيء غير ذلك من الأعمال .

وهذا فيه كلام مبسوط في غير هذا الموضع : هل يقلب الله العمل جوهرا قائما بنفسه أم الأعراض لا تنقلب جواهر ؟ وكذلك قوله : " يؤتى بالموت في صورة كبش أملح " [ أي بياضه أكثر من سواده ] .

والمقصود هنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبر بمجيء القرآن في هذه الصورة أراد به الإخبار عن قراءة القارئ التي هي عمله ، وذلك هو ثواب قارئ القرآن ، ليس المراد به أن نفس كلامه الذي تكلم به ، وهو قائم بنفسه يتصور صورة غمامتين . فلم يكن في هذا حجة للجهمية على ما ادعوه .

ثم إن الإمام أحمد في المحنة عارضهم بقوله تعالى : { هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام} [ البقرة : ٢١٠ ] . قال : قيل : إنما يأتي أمره هكذا نقل حنبل ، ولم ينقل هذا غيره ممن نقل مناظرته في

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٧/٨٠

[ المحنة ] كعبد الله بن أحمد ، وصالح بن أحمد، والمروزي وغيره، فاختلف أصحاب أحمد في ذلك .
فمنهم من قال : غلط حنبل، لم يقل أحمد هذا . وقالوا : حنبل له غلطات معروفة وهذا منها ، وهذه طريقة أبي إسحاق بن شاقلا .." (١)

"ص -٤٠٩- فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء " : إن اطلاعه فيها كان بالفكرة والإقبال كان حسنا . قلت : وتأويل المجيء والإتيان والنزول ونحو ذلك بمعنى القصد والإرادة ونحو ذلك هو قول طائفة . وتأولوا ذلك في قوله تعالى : { ثم استوى إلى السماء} [ البقرة : ٢٩ ] وجعل ابن الزاغوني وغيره ذلك : هو إحدى الروايتين عن أحمد .

والصواب : أن جميع هذه التأويلات مبتدعة، لم يقل أحد من الصحابة شيئا منها، ولا أحد من التابعين لهم بإحسان، وهي خلاف المعروف المتواتر عن أئمة السنة والحديث أحمد بن حنبل، وغيره من أئمة السنة .

ولكن بعض الخائضين بالتأويلات الفاسدة يتشبث بألفاظ تنقل عن بعض الأئمة، وتكون إما غلطا أو محرفة، كما تقدم من أن قول الأوزاعي وغيره من أئمة السلف في النزول [ يفعل الله ما يشاء ] فسره بعضهم أن النزول مفعول مخلوق، منفصل عن اللـه، وأنهم أرادوا بقولهم : [ يفعل الله ما يشاء ] هذا المعنى وليس الأمر كذلك، كما تقدمت الإشارة إليه .

وآخرون كالقاضي أبي يعلى في [ إبطال التأويل ] قالوا : لم يرد الأوزاعي أن النزول من صفات الفعل، وإنما أراد بهذا الكلام بقوله : { ويفعل الله ما يشاء} وشبهوا ذلك بقوله تعالى : { وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون} [ الأنبياء : ٢٦ ٢٨ ] ،." (٢)

"ص -٤١٥- ولما يخاف من الإنكار عليه . وأما الجزم بخلو العرش فلم يبلغنا إلا عن طائفة قليلة منهم .

والقول الثالث وهو الصواب وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها : إنه لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه، مع دنوه ونزوله إلى السماء الدنيا، ولا يكون العرش فوقه . وكذلك يوم القيامة كما جاء به الكتاب

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٢/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٢/٨٠

والسنة، وليس نزوله كنزول أجسام بني آدم من السطح إلى الأرض، بحيث يبقى السقف فوقهم،بل الله منزه عن ذلك، و سنتكلم عليه إن شاء الله، وهذه المسألة تحتاج إلى بسط .
وأما قول النافي : إنما ينزل أمره ورحمته، فهذا **غلط** لوجوه، وقد تقدم التنبيه على ذلك على تقدير كون النفاة من المثبتة للعلو . وأما إذا كان من النفاة للعلو والنزول جميعا، فيجاب أيضا بوجوه :
أحدها : أن الأمر والرحمة إما أن يراد بها أعيان قائمة بنفسها كالملائكة، وإما أن يراد بها صفات وأعراض . فإن أريد الأول، فالملائكة تنزل إلى الأرض في كل وقت، وهذا خص النزول بجوف الليل، وجعل منتهاه سماء الدنيا، والملائكة لا يختص نزولهم لا بهذا الزمان ولا بهذا المكان . وإن أريد صفات وأعراض مثل ما يحصل في قلوب العابدين في وقت السحر من الرقة والتضرع وحلاوة العبادة ونحو ذلك، فهذا حاصل في الأرض ليس منتهاه السماء الدنيا .." (١)

"ص -٤٥٨- بن حسن المروزي [ حسين بن الحسن بن حرب السلمي بن عبد الله المروزي، نزيل مكة . روى عن ابن المبارك ويزيد بن زريع وابن علية وغيرهم، وروى عنه الترمذي وابن ماجه وغيرهما، وثقه ابن حبان وغير واحد . مات سنة ٢٤٦هـ ] ، أخبرنا ابن المبارك عبد الله، ثنا المبارك عن الحسن أنه قال : أنبئت أن العبد إذا نام وهو ساجد يقول الله تبارك وتعالى : " انظروا إلى عبدي، روحه عندي، وجسده في طاعتي " .
وإذا كانت الروح تعرج إلى السماء مع أنها في البدن، علم أنه ليس عروجها من جنس عروج البدن الذي يمتنع هذا فيه . وعروج الملائكة ونزولها من جنس عروج الروح ونزولها، لا من جنس عروج البدن ونزوله . وصعود الرب عز وجل فوق هذا كله وأجل من هذا كله؛ فإنه تعالى أبعد عن مماثلة كل مخلوق من مماثلة مخلوق لمخلوق .
وإذا قيل : الصعود والنزول والمجيء والإتيان أنواع جنس الحركة، قيل : والحركة أيضا أصناف مختلفة، فليست حركة الروح كحركة البدن، ولا حركة الملائكة كحركة البدن، والحركة يراد بها انتقال البدن والجسم من حيز، ويراد بها أمور أخرى، كما يقوله كثير من الطبائعية والفلاسفة : منها الحركة في الكم كحركة النمو، والحركة في الكيف كحركة الإنسان من جهل إلى علم، وحركة اللون أو الثياب من سواد إلى بياض، والحركة في الأين كالحركة تكون بالأجسام النامية من النبات والحيوان في النمو والزيادة، أو في الذبول والنقصان،

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٨/٨٠

وليس هناك انتقال جسم من حيز إلى حيز .

ومن قال : إن الجواهر المفردة تنتقل، فقوله **غلط**، كما هو مبسوط في موضعه .." (١)

"ص -٤٥٩- وكذلك الأجسام تنتقل ألوانها وطعومها وروائحها، فيسود الجسم بعد ابيضاضه، ويحلو بعد مرارته، بعد أن لم يكن كذلك . وهذه حركات واستحالات وانتقالات، وإن لم يكن في ذلك انتقال جسم من حيز إلى حيز . وكذلك الجسم الدائر في موضع واحد كالدولاب والفلك هو بجملته لا يخرج من حيزه، وإن لم يزل متحركا . وهذه الحركات كلها في الأجسام، وأما في الأرواح فالنفس تنتقل من بغض إلى حب، ومن سخط إلى رضا . ومن كراهة إلى إرادة، ومن جهل إلى علم، ويجد الإنسان من حركات نفسه وانتقالاتها وصعودها ونزولها ما يجده . وذلك من جنس آخر غير جنس حركات بدنه .

وإذا عرف هذا؛ فإن للملائكة من ذلك ما يليق بهم، وإن ما يوصف به الرب تبارك وتعالى هو أكمل وأعلى وأتم من هذا كله، وحينئذ فإذا قال السلف والأئمة كحماد بن زيد، وإسحاق بن راهويه، وغيرهما من أئمة أهل السنة أنه ينزل ولا يخلو منه العرش، لم يجز أن يقال : إن ذلك ممتنع، بل إذا كان المخلوق يوصف من ذلك بما يستحيل من مخلوق آخر، فالروح توصف من ذلك بما يستحيل اتصاف البدن به، كان جواز ذلك في حق الرب تبارك وتعالى أولى من جوازه من المخلوق كأرواح الآدميين والملائكة .

ومن ظن أن ما يوصف به الرب عز وجل لا يكون إلا مثل ما توصف به أبدان بني آدم، **فغلطه** أعظم من **غلط** من ظن أن ما توصف به الروح مثل ما توصف به الأبدان .." (٢)

"ص -٤٦٦- وقد **غلط** في هذه الآية طائفة من الصوفية والفلاسفة وغيرهم، فجعلوه حلول الذات واتحادها بالعابد والعارف، من جنس قول النصارى في المسيح، وهو قول باطل، كما قد بسط في موضعه

.

والذين يثبتون تقريبه العباد إلى ذاته هو القول المعروف للسلف والأئمة، وهو قول الأشعري وغيره من الكلابية؛ فإنهم يثبتون قرب العباد إلى ذاته، وكذلك يثبتون استواءه على العرش بذاته، ونحو ذلك، ويقولون : الاستواء فعل فعله في العرش فصار مستويا على العرش . وهذا أيضا قول ابن عقيل، وابن الزاغوني، وطوائف من أصحاب أحمد وغيرهم .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤١/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٢/٨٠

وأما دنوه نفسه وتقربه من بعض عباده؛ فهذا يثبته من يثبت قيام الأفعال الاختيارية بنفسه، ومجيئه يوم القيامة، ونزوله، واستواءه على العرش . وهذا مذهب أئمة السلف وأئمة الإسلام المشهورين وأهل الحديث، والنقل عنهم بذلك متواتر .

وأول من أنكر هذا في الإسلام الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة، وكانوا ينكرون الصفات والعلو على العرش، ثم جاء ابن كلاب فخالفهم في ذلك، وأثبت الصفات والعلو على العرش، لكن وافقهم على أنه لا تقوم به الأمور الاختيارية؛ ولهذا أحدث قوله في القرآن : أنه قديم لم يتكلم به بقدرته . ولا يعرف هذا القول عن أحد من السلف، بل المتواتر عنهم أن القرآن كلام الله غير." (١)

"ص -٤٧١- كما في قوله سبحانه وتعالى : { وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل} [ هود : ١١٤ ] ، وكما في قوله صلى الله عليه وسلم : " صم يوما وأفطر يوما " وقوله : "كالذي يصوم النهار ويقوم الليل " ونحو ذلك، فإنما أراد صوم النهار من طلوع الفجر، وكذلك وقت صلاة الفجر، وأول وقت الصيام بالنقل المتواتر المعلوم للخاصة والعامة والإجماع الذي لا ريب فيه بين الأمة، وكذلك في مثل قوله صلى الله عليه وسلم : " صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح فأوتر بركعة " . ولهذا قال العلماء كالإمام أحمد بن حنبل وغيره : إن صلاة الفجر من صلاة النهار .

وأما إذا قال الشارع صلى الله عليه وسلم : " نصف النهار " فإنما يعني به النهار المبتدئ من طلوع الشمس، لا يريد قط لا في كلامه ولا في كلام أحد من علماء المسلمين بنصف النهار النهار الذي أوله من طلوع الفجر؛ فإن نصف هذا يكون قبل الزوال؛ ولهذا **غلط** بعض متأخري الفقهاء لما رأى كلام العلماء أن الصائم المتطوع يجوز له أن ينوي التطوع قبل نصف النهار؛ وهل يجوز له بعده ؟ على قولين هما روايتان عن أحمد ظن أن المراد بالنهار هنا نهار الصوم الذي أوله طلوع الفجر . وسبب **غلطه** في ذلك أنه لم يفرق بين مسمى النهار إذا أطلق، وبين مسمى نصف النهار، فالنهار الذي يضاف إليه نصف في كلام الشارع وعلماء أمته هو من طلوع الشمس، والنهار المطلق في وقت الصلاة والصيام من طلوع الفجر .

والنبي صلى الله عليه وسلم لما أخبر بالنزول إذا بقي ثلث الليل، فهذا الليل." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٠/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٥/٨٠

"ص -٤٨٠- لا يحصى عدده إلا الله، وكل واحد منهم يقول الله له كما يقول لهذا، كما يحاسبهم كذلك، فيقول لكل واحد ما يقول له من القول في ساعة واحدة . وكذلك سمعه لكلامهم يسمع كلامهم كله مع اختلاف لغاتهم، وتفنن حاجاتهم، يسمع دعاءهم سمع إجابة، ويسمع كل ما يقولونه سمع علم وإحاطة لا يشغله سمع عن سمع . ولا تغلطه المسائل، ولا يتبرم بإلحاح الملحين، فإنه سبحانه هو الذي خلق هذا كله، وهو الذي يرزق هذا كله وهو الذي يوصل الغذاء إلى كل جزء جزء من البدن على مقداره وصفته المناسبة له، وكذلك من الزرع .

وكرسيه قد وسع السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما، فإذا كان لا يؤوده خلقه ورزقه على هذه التفاصيل، فكيف يؤوده العلم بذلك، أو سمع كلامهم، أو رؤية أفعالهم، أو إجابة دعائهم سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا { وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون} [ الزمر : ٦٧ ] .

وهذه الآية مما تبين خطأ هؤلاء، فإنه سبحانه وتعالى قال : { وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون} ، وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " يقبض الله الأرض ويطوي السموات بيمينه، ويقول : أنا الملك، أنا الملك، أين ملوك الأرض ؟ ! " .." (١)

"ص -٤٨٤- فالذين ينتسبون إليهم، أو يعظمونهم، ويقصدون متابعتهم، أئمة هدى رضوان الله عليهم أجمعين . وهم في ذلك كأمثالهم من أهل السنة والجماعة .

وقل طائفة من المتأخرين إلا وقع في كلامها نوع غلط؛ لكثرة ما وقع من شبه أهل البدع؛ ولهذا يوجد في كثير من المصنفات في أصول الفقه، وأصول الدين، والفقه، والزهد، والتفسير، والحديث، من يذكر في الأصل العظيم عدة أقوال، ويحكى من مقالات الناس ألوانا، والقول الذي بعث الله به رسوله لا يذكره؛ لعدم علمه به؛ لا لكراهته لما عليه الرسول . وهؤلاء وقع في كلامهم أشياء، أنكروا بعض ما وقع من كلام أبي طالب في الصفات من نحو الحلول وغيره أنكرها عليهم أئمة العلم والدين ونسبوهم إلى الحلول من أجلها؛ ولهذا تكلم أبو القاسم بن عساكر في أبي علي الأهوازي لما صنف هذا مثالب أبي الحسن الأشعري، وهذا مناقبه، وكان أبو علي الأهوازي من السالمية فنسبهم طائفة إلى الحلول . والقاضي أبو يعلى له كتاب صنفه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٤/٨٠

في الرد على السالمية .

وهم فيما ينازعهم المنازعون فيه كالقاضي أبي يعلى وغيره، وكأصحاب الأشعري، وغيرهم من ينازعهم من جنس تنازع الناس، تارة يرد عليهم حق وباطل، وتارة يرد عليهم حق من حقهم، وتارة يرد باطل بباطل، وتارة يرد باطل بحق .." (١)

"ص -٤٨٩- نعته، متصل بذاته والعرش خلقه منفصل عن صفاته، ليس بمضطر إلى مكان يسعه ولا حامل يحمله .

إلى أن قال : وهو لا يسعه غير مشيئته، ولا يظهر إلا في أنوار صفته، ولا يوجد إلا في سعة البسطة . فإذا قبض أخفي ما أبدى، وإذا بسط أعاد ما أخفي . وكذلك جعله في كل رسم كون، وفعله بكل اسم مكان، ومما جل فظهر ومما دق فاستتر، لا يسعه غير مشيئته بقربه، ولا يعرف إلا بشهوده، ولا يرى إلا بنوره، هذا لأوليائه اليوم بالغيب في القلوب، ولهم ذلك عند المشاهدة بالأبصار، ولا يعرف إلا بمشيئته، إن شاء وسعه أدنى شيء، وإن لم يشأ لم يسعه كل شيء، إن أراد عرفه كل شيء، وإن لم يرد لم يعرفه شيء، إن أحب وجد عند كل شيء، وإن لم يحب لم يوجد بشيء . وذكر تمام كلامه كما حكيناه من قبل .

قلت : وهذا الذي ذكره من قربه وإطلاقه، وأنه لايتجلى بوصف مرتين ولا يظهر في صورة لاثنين، هو حكم ما يظهر لبعض السالكين من قربه إلى قلوبهم، وتجليه لقلوبهم لا أن هذا هو وصفه في نفس الأمر، وأنه كما تحصل هذه التجليات المختلفة تحصل يوم القيامة للعيون .

وهذا الموضع مما يقع **الغلط** فيه لكثير من السالكين، يشهدون أشياء بقلوبهم فيظنون أنها موجودة في الخارج هكذا،حتى إن فيهم خلقا منهم من المتقدمين والمتأخرين يظنون أنهم يرون الله بعيونهم؛ لما يغلب على قلوبهم." (٢)

"ص -٤٩٠- من المعرفة والذكر والمحبة،يغيب بشهوده فيما حصل لقلوبهم، ويحصل لهم فناء واصطلام، فيظنون أن هذا هو أمر مشهود بعيونهم، ولا يكون ذلك إلا في القلب؛ولهذا ظن كثير منهم أنه يرى الله بعينه في الدنيا .

وهذا مما وقع لجماعة من المتقدمين والمتأخرين، وهو **غلط** محض حتى أورث مما يدعيه هؤلاء شكا عند

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٨/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧٣/٨٠

أهل النظر والكلام الذين يجوزون رؤية الله في الجملة، وليس لهم من المعرفة بالسنة ما يعرفون به؛ هل يقع في الدنيا أو لا يقع ؟ فمنهم من يذكر في وقوعها في الدنيا قولين، ومنهم من يقول يجوز ذلك . وهذا كله ضلال؛ فإن أئمة السنة والجماعة متفقون من أن الله لا يراه أحد بعينه في الدنيا ولم يتنازعوا إلا في نبينا صلى الله عليه وسلم خاصة . وقد روى نفي رؤيتنا له في الدنيا عن النبي صلى الله عليه وسلم من عدة أوجه، منها ما رواه مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال لما ذكر الدجال قال : " واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت " وموسى بن عمران عليه السلام قد سأل الرؤية، فذكر الله سبحانه قوله : { قال لن تراني} [ الأعراف : ١٤٣ ] ، وما أصاب موسى من الصعق .

وهؤلاء منهم من يقول : إن موسى رآه، وإن الجبل كان حجابه، فلما جعل الجبل دكا رآه، وهذا يوجد في كلام أبي طالب ونحوه . ومنهم من يجعل الرائي هو المرئي، فهو الله فيذكرون اتحادا، وأنه أفنى موسى عن نفسه حتى." (١)

"ص -٤٩١- كان الرائي هو المرئي فما رآه عندهم موسى، بل رأى نفسه بنفسه، وهذا يدعونه لأنفسهم .

والاتحاد والحلول باطل . وعلى قول من يقول به إنما هذا في الباطن والقلب، لا في الظاهر؛ فإن غاية ذلك ما تقوله النصارى في المسيح، ولم يقولوا : إن أحدا رأى اللاهوت الباطن المتدرع [ أي : المتلبس، وفيها معنى الدخول في الشيء ] . بالناسوت .

وهذا **الغلط** يقع كثيرا في السالكين . يقع لهم أشياء في بواطنهم فيظنونها في الخارج في ذلك بمنزلة الغالطين من نظار المتفلسفة ونحوهم؛ حيث يتصورون أشياء بعقولهم كالكليات والمجردات ونحو ذلك، فيظنونها ثابتة في الخارج، وإنما هى في نفوسهم؛ ولهذا يقول أبو القاسم السهيلي وغيره : نعوذ بالله من قياس فلسفي، وخيال صوفي .

ولهذا يوجد التناقض الكثير في كلام هؤلاء وهؤلاء . وأما الذين جمعوا الآراء الفلسفية الفاسدة والخيالات الصوفية الكاسدة كابن عربى وأمثاله، فهم من أضل أهل الأرض؛ ولهذا كان الجنيد رضي الله عنه سيد الطائفة إمام هدى، فكان قد عرف ما يعرض لبعض السالكين، فلما سئل عن التوحيد قال : التوحيد إفراد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧٤/٨٠

الحدوث عن القدم .

فبين أنه يميز المحدث عن القديم تحذيرا عن الحلول والاتحاد . فجاءت." (١)

"ص -٥١٣- فهذا تكليمه لجميع عباده بواسطة الرسل، وذاك قربه إليهم عند الاحتضار، وعند الأقوال الباطنة في النفس والظاهرة على اللسان، وقال تعالى : { وإن عليكم لحافظين كراما كاتبين يعلمون ما تفعلون} [ الانفطار : ١٠ ١٢ ] .

وقد غلط طائفة ظنوا أنه نفسه الذي يسمع منه القرآن، وهو الذي يقرؤه بنفسه بلا واسطة عند قراءة كل قارئ، كما غلطوا في القرب، وهم طائفة من متأخري أهل الحديث ومتأخري الصوفية .

ومن الناس من يفسر قول القائلين : بأنه أقرب إلى كل شيء من نفس ذلك الشيء؛ بأن الأشياء معدومة من جهة أنفسها، وإنما هي موجودة بخلق الرب سبحانه وتعالى لها، وهي باقية بإبقائه، وهو سبحانه وتعالى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فلا موجود إلا بإيجاده، ولا باقي إلا بإبقائه . فلو قدر أنه لم يشأ خلقها وتكوينها لكانت باقية على العدم لا وجود لها أصلا، فصار هو أقرب إليها من ذواتها، فتكوين الشيء وخلقه وإيجاده هو فعل الرب سبحانه وتعالى وبه كان الشيء موجودا وكان ذاتا محققة في الخارج . والموجود دائما محتاج إلى خالقه لا يستغنى عنه طرفة عين، فكان موجودا بنسبته إلى خالقه، ومعدوما بنسبته إلى نفسه، فإنه بالنظر إلى نفسه لا يستحق إلا العدم، فكان الرب أقرب إلى المخلوقات من المخلوقات إلى أنفسها بهذا الاعتبار .

وقد يفسر بعضهم قوله تعالى : { كل شيء هالك إلا وجهه} [ القصص : ٨٨ ] بهذا المعنى؛ فإن الأشياء كلها بالنظر إلى أنفسها عدم محض، ونفي صرف، وإنما هي موجودة." (٢)

"ص -٥١٤- ذكر قربه من جهة امتناع القرب عليه ولا يلزم من جواز القرب عليه أن يكون كل موضع ذكر فيه قربه يراد به قربه بنفسه بل يبقى هذا من الأمور الجائزة وينظر في النص الوارد فإن دل على هذا حمل عليه وإن دل على هذا حمل عليه وهذا كما تقدم في لفظ الإتيان والمجيء . وإن كان في موضع قد دل عندهم على أنه هو يأتي ففي موضع آخر دل على أنه يأتي بعذابه كما في قوله تعالى : { فأتى الله بنيانهم من القواعد } [ النحل : ٢٦ ] وقوله تعالى : { فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا } [ الحشر :

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧٥/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠١/٨٠

الآية٢ ] فتدبر هذا فإنه كثيرا ما **يغلط** الناس في هذا الموضع إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة ودلالة نص عليها يريد المريد أن يجعل ذلك اللفظ – حيث ورد – دالا على الصفة وظاهرا فيها . ثم يقول النافي : وهناك لم تدل على الصفة فلا تدل هنا . وقد يقول بعض المثبتة : دلت هنا على الصفة فتكون دالة هناك؛ بل لما رأوا بعض النصوص تدل على الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلى الله تعالى – إضافة صفة – من آيات الصفات . كقوله تعالى : { فرطت في جنب الله } [ الزمر : من الآية٥٦ ] . وهذا يقع فيه طوائف من المثبتة والنفاة وهذا من أكبر **الغلط** فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه . وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية." (١)

"ص -٢٧- وقال آخر :

ساكن في القلب يعمره لست أنساه فأذكره

ومولى قد رضيت به ونصيبي منه أوفره

ولقوة الاتصال : زعم بعض الناس أن العالم والعارف يتحد بالمعلوم المعروف وآخرون يرون أن المحب قد يتحد بالمحبوب . وهذا إما **غلط**؛ وإما توسع في العبارة فإنه نوع اتحاد : هو اتحاد في عين المتعلقات من نوع اتحاد في المطلوب والمحبوب والمأمور به والمرضي والمسخوط؛ واتحاد في نوع الصفات من الإرادة والمحبة والأمر والنهي والرضا والسخط بمنزلة اتحاد الشخصين المتحابين . وهذا له تفصيل نذكره في غير هذا الموضع . وإنما المقصود هنا : أن المعروف المحبوب في قلب العارف المحب : له أحكام وأخبار صادقة؛ كقوله تعالى : { وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله } [ الزخرف ٨٤ ] وقوله تعالى : { وله المثل الأعلى في السماوات والأرض } [ الروم ٢٠ ] وقوله تعالى : { وأنه تعالى جد ربنا } [ الجن ٣ ] وقوله : { سبح اسم ربك الأعلى } [ الأعلى ١ ] . وقوله في الاستفتاح : " سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك؛ ولا إله غيرك " . ويحصل لقلوب العارفين به استواء وتجل لا يزول عنها يقر به كل أحد؛ لكن أهل السنة يقرون بكثير مما لا يعرفه أهل البدعة؛ كما يقرون باستوائه على العرش .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٨٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/٨٣

"ص –١١٠– فمعلوم أنه لابد له من نفسه، فلابد له مما يدخل في مسماها بطريق الأولى والأحرى

.

وإذا قيل : هو مفتقر إلى نفسه لم يكن معناه أن نفسه تفعل نفسه، فكذلك ما هو داخل فيها، ولكن العبارة موهمة مجملة، فإذا فسر المعنى زال المحذور .

ويقال أيضا : نحن لا نطلق على هذا اللفظ الغير؛ فلا يلزمه أن يكون محتاجا إلى الغير، فهذا من جهة الإطلاق اللفظي؛ وأما من جهة الدليل العلمي فالدليل دل على وجود موجود بنفسه، لا فاعل ولا علة فاعلة، وإنه مستغن بنفسه عن كل ما يباينه .

وأما الوجود الذي لا يكون له صفة، ولا يدخل في مسمى اسمه معنى من المعاني الثبوتية، فهذا إذا ادعى المدعي أنه المعنى بوجوب الوجود وبالغني . قيل له : لكن هذا المعنى ليس هو مدلول الأدلة، ولكن أنت قدرت أن هذا مسمى الاسم، وجعل اللفظ دليلا على هذا المعنى لا ينفعك، إن لم يثبت أن المعنى حق في نفسه، ولا دليل لك على ذلك. بل الدليل يدل على نقيضه .

فهؤلاء عمدوا إلى لفظ الغنى، والقديم، والواجب بنفسه، فصاروا يحملونها على معان تستلزم معاني تناقض ثبوت الصفات، وتوسعوا في التعبير، ثم ظنوا أن هذا الذي فعلوه هو موجب الأدلة العقلية وغيرها . وهذا غلط منهم .." (١)

"ص –١٥٦– مما يشبه هذا أن الصفات التي هي من جنس الحركة، كالإتيان والمجيء والنزول، هل تتأول بمعنى مجيء قدرته وأمره ؟ على روايتين :

إحداهما : هي بمعنى مجيء قدرته، وهي رواية حنبل في المحنة .

والثانية : تمر كسائر الصفات، وهي ظاهر المذهب المشهور عند أصحابنا .

ثم منهم من غلط حنبل، ومنهم من قال : قاله أحمد إلزاما لهم، ومنهم من جعله رواية خاصة كابن الزاغوني، وعمم ابن عقيل ذلك في سائر الصفات .

وهذا الأصل يتفرع في أكثر مسائل الصفات، لا سيما مسألة الكلام والإرادة، والصفات المتعلقة بالمشيئة،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٥/٨٨

كالنزول والاستواء، وهو كان سبب وقوع النزاع بين إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة، وبين طائفة من فضلاء أصحابه .." (١)

"ص -١٨٨- عبد العزيز، وأبي القاسم الطبري، واللالكائي، وأبي محمد البغوي صاحب [ شرح السنة ] وغيرهم، وهو أحد قولي أصحاب أبي الحسن الأشعري اختاره أبو بكر بن فورك وغيره .

والقول الثاني وهو المشهور عن أبي الحسن : أن الأسماء ثلاثة أقسام : تارة يكون الاسم هو المسمى كاسم الموجود، وتارة يكون غير المسمى كاسم الخالق، وتارة لا يكون هو ولا غيره كاسم العليم والقدير .

وهؤلاء الذين قالوا : إن الاسم هو المسمى، لم يريدوا بذلك أن اللفظ المؤلف من الحروف هو نفس الشخص المسمى به فإن هذا لا يقوله عاقل؛ ولهذا يقال : لو كان الاسم هو المسمى لكان من قال [ نار ] احترق لسانه .

ومن الناس من يظن أن هذا مرادهم، ويشنع عليهم، وهذا غلط عليهم؛ بل هؤلاء يقولون : اللفظ هو التسمية، والاسم ليس هو اللفظ؛ بل هو المراد باللفظ فإنك إذا قلت : يا زيد، يا عمرو، فليس مرادك دعاء اللفظ، بل مرادك دعاء المسمى باللفظ، وذكرت الاسم فصار المراد بالاسم هو المسمى .

وهذا لا ريب فيه إذا أخبر عن الأشياء فذكرت أسماؤها،فقيل : { محمد رسول الله } [ الفتح : ٢٩ ] ، { وخاتم النبيين } [ الأحزاب : ٤٠ ] ، { وكلم الله موسى تكليما } [ النساء : ١٦٤ ] ، فليس المراد : أن هذا اللفظ هو الرسول، وهو الذي كلمه الله .

وكذلك إذا قيل : جاء زيد وأشهد على عمرو، وفلان عدل ونحو ذلك، فإنما تذكر الأسماء والمراد بها المسميات، وهذا هو مقصود الكلام .." (٢)

"ص -١٩٣- حينئذ أن قصده نداء الشخص المسمى،وهذا من فائدة اللغات وقد يدعى بالإشارة،وليست الحركة هي ذاته،ولكن هي دليل على ذاته .

وأما قوله : { تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام } [ الرحمن : ٧٨ ] ، ففيها قراءتان : الأكثرون يقرؤون : { ذي الجلال } فالرب المسمى : هو ذو الجلال والإكرام .

وقرأ ابن عامر : { ذو الجلال والإكرام } ، وكذلك هي في المصحف الشامي؛ وفي مصاحف أهل الحجاز

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/٩٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٩١

والعراق هي بالياء .

وأما قوله : { ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام } [ الرحمن : ٢٧ ] ، فهي بالواو باتفاقهم، قال ابن الأنباري وغيره : { تبارك } تفاعل من البركة، والمعنى : أن البركة تكتسب وتنال بذكر اسمه، فلو كان لفظ الاسم معناه المسمى، لكان يكفي قوله : [ تبارك ربك ] فإن نفس الاسم عندهم هو نفس الرب، فكان هذا تكريرا .

وقد قال بعض الناس : إن ذكر الاسم هنا صلة، والمراد : تبارك ربك، ليس المراد الإخبار عن اسمه بأنه تبارك، وهذا غلط، فإنه على هذا يكون قول المصلى : تبارك اسمك أي : تباركت أنت، و نفس أسماء الرب لا بركة فيها . ومعلوم أن نفس أسمائه مباركة وبركتها من جهة دلالتها على المسمى .

ولهذا فرقت الشريعة بين ما يذكر اسم الله عليه، وما لا يذكر اسم الله عليه في مثل قوله : { فكلوا مما ذكر اسم الله عليه } [ الأنعام : ١١٨ ] ، وقوله : { وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه} [ الأنعام : ١١٩ ] ، وقوله : { واذكروا اسم الله } [ المائدة : ٤ ] ، وقول النبي." (١)

"ص -٢٠١- إنما يقولون : سبحان الله، وسبحان ربنا . وكان معنى { سبح اسم ربك الأعلى } [ الأعلى : ١ ] ، سبح ربك .

قلت : قد تقدم الكلام على هذا، والذي : يقول : سبحان الله،وسبحان ربنا، إنما نطق بالاسم الذي هو الله، والذي هو ربنا فتسبيحه إنما وقع على الاسم، لكن مراده هو المسمى، فهذا يبين أنه ينطق باسم المسمى والمراد المسمى، وهذا لا ريب فيه، لكن هذا لا يدل على أن لفظ اسم الذي هو [ ألف سين ميم ] المراد به المسمى .

لكن يدل على أن [ أسماء الله ] مثل : الله، وربنا، وربي الأعلى ونحو ذلك، يراد بها المسمى، مع أنها هي في نفسها ليست هي المسمى، لكن يراد بها المسمى، فأما اسم هذه الأسماء [ ألف سين ميم ] فلا هو المسمى الذي هو الذات، ولا يراد به المسمى الذي هو الذات، ولكن يراد به مسماه الذي هو الأسماء، كأسماء الله الحسنى، في قوله : { ولله الأسماء الحسنى } [ الأعراف : ١٨٠ ] ، فلها هذه الأسماء الحسنى التي جعلها هؤلاء هي التسميات، وجعلوا التعبير عنها بالأسماء توسعا، فخالفوا إجماع الأمم كلهم من العرب وغيرهم، وخالفوا صريح المعقول وصحيح المنقول .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/٩١

والذين شاركوهم في هذا الأصل وقالوا : الأسماء ثلاثة، قد تكون هي المسمى، وقد تكون غيره، وقد تكون لا هي هو ولا غيره، وجعلوا الخالق والرازق ونحوهما غير المسمى، وجعلوا العليم والحكيم ونحوهما للمسمى غلطوا من وجه آخر؛ فإنه إذا سلم لهم أن المراد بالاسم الذي هو [ ألف سين ميم ] هو مسمى الأسماء، فاسمه الخالق هو الرب الخالق نفسه، ليس هو المخلوقات المنفصلة عنه، واسمه العليم هو الرب العليم الذي العلم صفة له، فليس العلم هو المسمى، بل المسمى هو العليم، فكان الواجب أن يقال على أصلهم : الاسم هنا هو المسمى وصفته،." (١)

"ص -٢١٥- ثم رفعها المتوكل، فثبت الله الإمام أحمد، فلم يوافقهم على تعطيل صفات الله تعالى وناظرهم في العلم فقطعهم، وعذبوه، فصبر على عذابهم، فجعله الله من الأئمة الذين يهدون بأمره، كما قال تعالى : { وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون } [ السجدة : ٢٤ ] .
فمن أعطى الصبر واليقين، جعله الله إماما في الدين . وما تكلم به من [ السنة ] فإنما أضيف له لكونه أظهره وأبداه لا لكونه أنشأه وابتدأه، وإلا فالسنة سنة النبي صلى الله عليه وسلم . فأصدق الكلام كلام الله، وخير الهدى هدي محمد بن عبد الله، وما قاله الإمام أحمد هو قول الأئمة قبله، كمالك والثوري، والأوزاعي، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وقول التابعين قبل هؤلاء،وقول الصحابة الذين أخذوه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأحاديث [ السنة ] معروفة في الصحيحين وغيرهما من كتب الإسلام .
والنقل عن أحمد وغيره من أئمة السنة، متواتر بإثبات صفات الله تعالى وهؤلاء متبعون في ذلك ما تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم . فأما أن المسلمين يثبتون عقيدتهم في أصول الدين، بقوله، أو بقول غيره من العلماء، فهذا لا يقوله إلا جاهل .
وأحمد بن حنبل نهى عن تقليده وتقليد غيره من العلماء في الفروع، و قال : لا تقلد دينك الرجال، فإنهم لن يسلموا أن يغلطوا . وقال : لا تقلدني، ولا مالكا، ولا الثوري،ولا الشافعي، وقد جرى في ذلك على سنن غيره." (٢)

"ص -٢٩٩- فإن قيل : إذا قلتم : لم يزل متكلما بمشيئته لزم وجود كلام لا ابتداء له، وإذا لم يزل متكلما وجب ألا يزال كذلك، فيكون متكلما بكلام لا نهاية له،وذلك يستلزم وجود ما لا يتناهى من

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/٩١
(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٩٢

الحوادث،فإن كل كلمة مسبوقة بأخرى فهي حادثة، ووجود ما لا يتناهى محال . قيل له : هذا الاستلزام حق، وبذلك يقولون : إن كلمات الله لا نهاية لها، كما قال تعالى : { قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا } [ الكهف : ١٠٩ ] .

وأما قولهم : وجود ما لا يتناهى من الحوادث محال، فهذا بناء على دليلهم الذي استدلوا به على حدوث العالم وحدوث الأجسام، وهو أنها لا تخلو من الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وهذا الدليل باطل عقلا وشرعا، وهو أصل الكلام الذي ذمه السلف والأئمة، وهو أصل قول الجهمية نفاة الصفات، وقد تبين فساده في مواضع .

ولكن سنبين إن شاء الله أن هذا الدليل إذا ميز بين حقه وباطله، فإنه يدل على حدوث ما سوى الله وعلى مذهب السلف وكان **غلطة** منهم، وقولهم : كل ما لا يخلو من الحوادث أي من الممكنات المفتقرة فهو حادث، فأخذوا هذا قضية كلية، وقاسوا فيها الخالق على المخلوق قياسا فاسدا، كما أن أولئك قالوا : القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده، أخذوها قضية كلية .

**والغلط** في القياس يقع من تشبيه الشيء بخلافه، وأخذ القضية الكلية باعتبار القدر المشترك من غير تمييز بين نوعيها، فهذا هو القياس الفاسد." (١)

"ص -٣٠١- وجميع ما يحتج به الفلاسفة على قدم الفاعلية، إنما يدل على أنه لم يزل فاعلا لما يشاء، لا يدل على قدم فعل معين، ولا مفعول معين، لا الفلك ولا غيره .

**والغلط** إنما نشأ بين الفريقين من اشتباه النوع الدائم بالعين المعينة، ثم إن أولئك قالوا : يمتنع قدم نوع الحركة والفعل لامتناع حوادث لا أول لها، فأبطلوا كون الرب لم يزل متكلما بمشيئته، ولم يزل فاعلا بمشيئته، بل يلزمهم أنه لم يكن قادرا على الفعل ثم صار قادرا، ولم يكن أيضا قادرا على الكلام بمشيئته . ثم منهم من يقول : صار قادرا على الكلام بمشيئته بعد أن لم يكن كالكرامية، ومنهم من يقول لم يصر قادرا على الكلام ولا يمكنه الكلام بمشيئته قط، وهم الكلابية، ومن وافقهم من الأشعرية، والسالمية .

وأما الفلاسفة، فقالوا ما قاله مقدمهم أرسطو . فكل من قال : إن جنس الحركة حدثت بعد أن لم تكن، فإنه مكابر لعقله . وقالوا : يمتنع ذلك في جنس الحوادث بعد أن لم تكن بلا سبب حادث، والعلم بذلك ضروري .

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/٩٦

فيقال لهم : هذا يدل على أنه لم يزل هذا النوع موجودا، لا يدل على قدم عين حركة الفلك، وكذلك القول في الزمان والجسم، فإن أدلتهم تقتضى أنه لم يزل موجودا : حركة وقدرها وهو الزمان،وفاعلها هو الذي يسمونه الجسم، لكن لا يقتضي قدم شيء بعينه . فإذا قيل : إن رب العالمين لم يزل متكلما بمشيئته فاعلا لما يشاء،كان نوع الفعل لم يزل موجودا وقدره وهو الزمان موجودا،لكن أرسطو وأتباعه **غلطوا**،حيث ظنوا أنه لا زمان إلا قدر حركة الفلك، وأنه لا حركة فوق الفلك ولا قبله، فتعين أن تكون حركته أزلية .." (١)

"ص -٣١٧- داود الهاشمي الإمام نظير أحمد بن حنبل الذي قال فيه الشافعي : ما خلفت ببغداد أعقل من رجلين : أحمد بن حنبل، وسليمان بن داود الهاشمي، قال : من قال : إن القرآن مخلوق لزم أن يكون قول فرعون كلام الله؛ فإن الله خلق في فرعون قوله : { أنا ربكم الأعلى } [ النازعات : ٢٤ ] ، وعندهم أن الله خلق في الشجرة { إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني } [ طه : ١٤ ] ، فإذا كان كلامه لكونه خلقه فالآخر أيضا كلامه .

والأشعرية، وغيرهم من أهل السنة، أبطلوا قول المعتزلة والجهمية بأنه خلقه في غيره، بأن قالوا : ما خلقه الله في غيره من الأعراض كان صفة لذلك وعاد حكمه على ذلك المحل، لم يكن صفة لله، كما تقدم . وهذه حجة جيدة مستقيمة، لكن الأشعرية لم يطردوها، فتسلط عليهم المعتزلة بأنهم يصفونه بأنه خالق ورازق ومحيي ومميت، عادل محسن، من غير أن يقوم به شيء من هذه المعاني، بل يقوم بغيره، فإن الخلق عندهم هو المخلوق، والإحياء هو وجود الحياة في الحي من غير فعل يقوم بالرب، فقد جعلوه محييا بوجود الحياة في غيره، وكذلك جعلوه مميتا، وهذه مما عارضهم بها المعتزلة ولم يجيبوا عنها بجواب صحيح .

ولكن السلف والجمهور يقولون بأن الفعل يقوم به أيضا وهذه القاعدة حجة لهم على الفريقين، والفريقان يقسمون الصفات إلى ذاتية وفعلية، أو ذاتية، ومعنوية، وفعلية، وهو **مغلطة**، فإنه لا يقوم به عندهم فعل ولا يكون." (٢)

"ص -٣٩٥- ساقه، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر، ومثل هذا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف، ولكن كثير من هؤلاء يجعلون اللفظ على ما ليس مدلولا له، ثم يريدون صرفه عنه، ويجعلون هذا تأويلا، وهذا خطأ من وجهين كما قدمناه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/٩٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١/٩٦

غير مرة .

وأما قوله : لو كان نورا حقيقة كما تقوله المشبهة لوجب أن يكون الضياء ليلا ونهارا على الدوام،فنحن نقول بموجب ما ذكره من هذا القول، فإن المشبهة يقولون : إنه نور كالشمس، والله تعالى { ليس كمثله شيء } [ الشورى : ١١ ] ، فإنه ليس كشيء من الأنوار، كما أن ذاته ليست كشيء من الذوات، لكن ما ذكره حجة عليه، فإنه يمكن أن يكون نورا يحجبه عن خلقه،كما قال في الحديث : " حجابه النور أو النار لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه " .

لكن هنا غلط في النقل، وهو إضافة هذا القول إلى المشبهة، فإن هذا من أقوال الجهمية المعطلة أيضا كالمريسي، فإنه كان يقول : إنه نور، وهو كبير الجهمية، وإن كان قصده بالمشبهة من أثبت أن الله نور حقيقة، فالمثبتة للصفات كلهم عنده مشبهة، وهذه لغة الجهمية المحضة يسمون كل من أثبت الصفات مشبها .

فقد قدمنا أن ابن كلاب والأشعري وغيرهما ذكرا : أن نفي كونه نورا في." (١)

"ص -٤٤٣- الله ؟ { غير المغضوب عليهم ولا الضالين } [ الفاتحة : ٧ ] ، فهل في المغضوب عليهم والضالين أحد لا يجتنب حاله التي كان بها مغضوبا عليه أو ضالا ؟ { هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون } الآية [ البقرة : ٢، ٣ ] ، فهل في هؤلاء المتقين أحد لم يهتد بهذا الكتاب ؟ { والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك } [ البقرة : ٤ ] ، هل فيما أنزل الله ما لم يؤمن به المؤمنون لا عموما ولا خصوصا ؟ { أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون } [ البقرة : ٥ ] ،هل خرج أحد من هؤلاء المتقين عن الهدى في الدنيا، وعن الفلاح في الآخرة ؟ ثم قوله : { إن الذين كفروا } [ البقرة : ٦ ] قيل : هو عام مخصوص، وقيل : هو لتعريف العهد فلا تخصيص فيه، فإن التخصيص فرع على ثبوت عموم اللفظ، ومن هنا يغلط كثير من الغالطين، يعتقدون أن اللفظ عام، ثم يعتقدون أنه قد خص منه، ولو أمعنوا النظر لعلموا من أول الأمر أن الذي أخرجوه لم يكن اللفظ شاملا له، ففرق بين شروط العموم وموانعه، وبين شروط دخول المعنى في إرادة المتكلم وموانعه .

ثم قوله : { لا يؤمنون } أليس هو عاما لمن عاد الضمير إليه عموما محفوظا ؟ { ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم } [ البقرة : ٧ ] أليس هو عاما في القلوب وفي السمع وفي الأبصار وفي

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣/٩٩

المضاف إليه هذه الصفة عموما، لم يدخله تخصيص ؟ وكذلك { ولهم } ،وكذلك في سائر الآيات إذا تأملته إلى قوله : { يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم } [ البقرة : ٢١ ] ،فمن الذين خرجوا من هذا العموم الثاني فلم يخلقهم الله له ؟ وهذا باب واسع .." (١)

"ص -٤٥٢- وإن شئت أن تقول : القضية الموجبة المطلقة لا يناقضها إلا سلب كلى، وليس هذا سلبا كليا فلا يناقض، ولا يجوز ترك موجب أحد الدليلين .

وإن شئت أن تقول : ليس في ذكر هذين الموطنين إلا عدم الإخبار بغيرهما، وعدم الإخبار بثواب معين من نظر أو غيره لا يدل على عدمه، كيف وهذا الثواب مما أخفاه الله ؟ وإذا كان عدم الإخبار لا يدل على عدمه، والعموم اللفظي والمعنوي إما قاطع وإما ظاهر في دخول النساء، لم يكن عدم الدليل مخصصا للدليل سواء كان ظاهرا أو قاطعا، وكل هذا كما أنه معلوم بالعقل الضروري فهو مجمع عليه بين الأمة، على ما هو مقرر عند العلماء في الأصول والفروع .

وإنما ينشأ **الغلط** من حيث يسمع السامع ما جاء في الأحاديث في الرؤية عامة مطلقة، ويرى أحاديث أخر أخبرت برؤية مقيدة خاصة، فيتوهم ألا وجود لتلك المطلقة العامة إلا في هذه المقيدة، أو ينفي دلالة تلك العامة لهذا الاحتمال، كرجل قال : كنت أدخل أصحابي داري وأكرمهم . ثم قال في موطن آخر : أدخلت داري فلانا وفلانا من أصحابي في اليوم الفلاني، فمن ظن أن سائر أصحابه لم يدخلهم لأنه لم يذكرهم في هذا الموطن فقد **غلط**، وقيل له : من أين لك أنه ما أدخلهم في وقت آخر ؟ فإذا قال : يمكن أنه أدخلهم، ويمكن أنه ما أدخلهم فأنا أقف، قيل له : فقد قال : كنت أدخل أصحابي داري، وهذا يعم جميع أصحابه .." (٢)

"ص -٤٩٨- فهذا الحديث فيه أن قوله : " تنظرون إليه وينظر إليكم " عموم لجميع الخلق، كما دل عليه سياقه . وروى ابن خزيمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : " والله ما منكم من أحد إلا سيخلو الله به كما يخلو أحدكم بالقمر ليلة البدر أو قال ليلة يقول : ابن آدم، ما غرك بي ؟ ابن آدم،ما عملت فيما علمت ؟ ابن آدم، ماذا أجبت المرسلين ؟ " .

فهذه أحاديث مما يستمسك بها هؤلاء، فقد تمسك بعضهم بقوله سبحانه وتعالى : { فلما رأوه زلفة }

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٤/١٠١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٣/١٠١

واعتقدوا أن الضمير عائد إلى الله، وهذا غلط؛ فإن الله سبحانه وتعالى قال : { ويقولون متى هذا الوعد إن كنتم صادقين قل إنما العلم عند الله وإنما أنا نذير مبين فلما رأوه زلفة سيئت وجوه الذين كفروا وقيل هذا الذي كنتم به تدعون } [ الملك : ٢٥٢٧ ] ، فهذا يبين أن الذي رأوه هو الوعد،أي : الموعود به من العذاب، ألا تراه يقول : { وقيل هذا الذي كنتم به تدعون } .

وتمسكوا بأشياء باردة، فهموها من القرآن ليس فيها دلالة بحال .

وأما الذين خصوا بالرؤية أهل التوحيد في الظاهر مؤمنهم ومنافقهم فاستدلوا بحديث أبي هريرة وأبي سعيد المتقدمين كما ذكرناهما، وهؤلاء الذين يثبتون رؤيته لكافر ومنافق إنما يثبتونها مرة واحدة أو مرتين للمنافقين رؤية تعريف، ثم يحتجب عنهم بعد ذلك في العرصة .." (١)

"ص -٥٦٨- بالداعي، ومع هذا نجد في قلوبنا قصدا يطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولايسرة، فأخبرونا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، وقد فطرنا عليها .

فيقال له : هذا السؤال إنما ورد لتوهم المتوهم أن نصف الفلك يكون تحت الأرض، وتحت ما على وجه الأرض من الآدميين والبهائم، وهذا غلط عظيم، فلو كان الفلك تحت الأرض من جهة لكان تحتها من كل جهة، فكان يلزم أن يكون الفلك تحت الأرض مطلقا، وهذا قلب للحقائق، إذ الفلك هو فوق الأرض مطلقا .

وأهل الهيئة يقولون : لو أن الأرض مخروقة إلى ناحية أرجلنا وألقي في الخرق شيء ثقيل كالحجر ونحوه لكان ينتهي إلى المركز، حتى لو ألقى من تلك الناحية حجر آخر لالتقيا جميعا في المركز،ولو قدر أن إنسانين التقيا في المركز بدل الحجرين لالتقت رجلاهما ولم يكن أحدهما تحت صاحبه، بل كلاهما فوق المركز، وكلاهما تحت الفلك، كالمشرق والمغرب، فإنه لو قدر أن رجلا بالمشرق في السماء أو الأرض ورجلا بالمغرب في السماء أو الأرض، لم يكن أحدهما تحت الآخر، وسواء كان رأسه أو رجلاه أو بطنه أو ظهره أو جانبه مما يلي السماء أو مما يلي الأرض، وإذا كان مطلوب أحدهما ما فوق الفلك لم يطلبه إلا من الجهة العليا، لم يطلبه من جهة رجليه أو يمينه أو يساره لوجهين :

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/١٠٣

أحدهما : أن مطلوبه من الجهة العليا أقرب إليه من جميع الجهات، فلو قدر رجل أو ملك يصعد إلى السماء، أو إلى ما فوق، كان صعوده مما يلي رأسه." (١)

"ص -٥٨٠- ثم إنه من المعلوم أن من جعله الله هاديا مبلغا بلسان عربي مبين، إذا كان لا يتكلم قط إلا بما يخالف الحق الباطن الحقيقي، فهو إلى الضلال والتدليس أقرب منه إلى الهدى والبيان، وبسط الرد عليهم له موضع غير هذا . والمقصود أن ماجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب وغيره كله حق يصدق بعضه بعضا، وهو موافق لفطرة الخلائق، وما جعل فيهم من العقول الصريحة، والقصود الصحيحة، لا يخالف العقل الصريح، ولا القصد الصحيح، ولا الفطرة المستقيمة، ولا النقل الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وإنما يظن تعارضها : من صدق بباطل من النقول، أو فهم منه ما لم يدل عليه، أو اعتقد شيئا ظنه من العقليات وهو من الجهليات، أو من الكشوفات وهو من الكسوفات إن كان ذلك معارضا لمنقول صحيح وإلا عارض بالعقل الصريح، أو الكشف الصحيح، ما يظنه منقولا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون كذبا عليه، أو ما يظنه لفظا دالا على شيء ولا يكون دالا عليه، كما ذكروه في قوله صلى الله عليه وسلم : " الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه " ؛ حيث ظنوا أن هذا وأمثاله يحتاج إلى التأويل، وهذا **غلط** منهم لو كان هذا اللفظ ثابتا عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن هذا اللفظ صريح في أن الحجر ليس هو من صفات الله، إذ قال : " هو يمين الله في الأرض " ، فتقييده بالأرض يدل على أنه ليس هو يده على." (٢)

"وقال تعالى : { قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون قل من رب السماوات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله } الآيات [ المؤمنون : ٨٤ : ٨٧ ] ، وقال تعالى : { قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون إن كنتم صادقين بل إياه تدعون فيكشف ما تدعون إليه إن شاء وتنسون ما تشركون } [ الأنعام٤٠، ٤١ ] ، وكذلك قوله : { آلله خير أما يشركون أمن خلق السماوات والأرض وأنزل لكم من السماء ماء فأنبتنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها أإله مع الله بل هم قوم يعدلون أمن جعل الأرض قرارا وجعل خلالها أنهارا وجعل لها رواسي وجعل

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٥/١٠٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٧/١٠٦

بين البحرين حاجزا أإله مع الله } [ النمل : ٥٩ : ٦١ ] ؟ ! أي : أإله مع الله فعل هذا ؟ وهذا استفهام إنكار، وهم مقرون بأنه لم يفعل هذا إله آخر مع الله . ومن قال من المفسرين : إن المراد : هل مع الله إله آخر ؟ فقد **غلط**؛ فإنهم كانوا يجعلون مع الله آلهة أخرى، كما قال تعالى : { أئنكم لتشهدون أن مع الله آلهة أخرى قل لا أشهد } [ الأنعام : ١٩ ]." (١)

"ص -٩٩- الفرس وابن الحمار مجازا وكذلك إذا قيل بنت الإنسان لم يكن قولنا بنت الفرس مجازا وكذلك إذا قيل : رأس الإنسان أولا لم يكن قولنا : رأس الفرس مجازا وكذلك في سائر المضافات إذا قيل : يده أو رجله فإذا قيل هو حقيقة فيما أضيف إلى الحيوان قيل ليس جعل هذا هو الحقيقة بأولى من أن يجعل ما أضيف إلى الإنسان رأس ثم قد يضاف إلى ما لا يتصوره أكثر الناس من الحيوانات الصغار التي لم تخطر ببال عامة الناطقين باللغة فإذا قيل : إنه حقيقة في هذا فلمإذا لا يكون حقيقة في رأس الجبل والطريق والعين وكذلك سائر ما يضاف إلى الإنسان من أعضائه وأولاده ومساكنه يضاف مثله إلى غيره ويضاف ذلك إلى الجمادات فيقال رأس الجبل ورأس العين وخطم الجبل أي أنفه وفم الوادي وبطن الوادي وظهر الجبل وبطن الأرض وظهرها ويستعمل مع الألف وهو لفظ الظاهر والباطن في أمور كثيرة والمعنى في الجميع أن الظاهر لما رما ظهر فتبين والباطن لما بطن فخفي وسمى ظهر الإنسان ظهرا لظهوره وبطن الإنسان بطنا لبطونه .

فإذا قيل : إن هذا حقيقة وذاك مجاز لم يكن هذا أولى من العكس و أيضا من الأسماء ما تكلم به أهل اللغة مفردا كلفظ الإنسان ونحوه ثم قد يستعمل مقيدا بالإضافة كقولهم إنسان العين وإبرة الذراع ونحو ذلك وبتقدير أن يكون في اللغة حقيقة ومجاز فقد ادعى بعضهم أن هذا من المجاز؛ وهو **غلط** فان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولا وهنا لم يستعمل اللفظ بل ركب مع لفظ آخر فصار وضعا آخر بالإضافة .." (٢)

"ص -١٠٥- الظاهر الذي لم يرد به ما يدل عليه ظاهره قد يؤخر بيانه احتجوا بقوله : {إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة } [ البقرة : ٦٧ ] . وادعوا أنها كانت معينة وأخر بيان التعيين . وهذا خلاف ما استفاض عن السلف من الصحابة والتابعين لهم باحسان من أنهم أمروا ببقرة مطلقة فلو أخذوا بقرة من البقر

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١/٨٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١/١١١

فذبحوها، أجزأ

عنهم، ولكن شددوا فشدد الله عليهم . والآية نكرة في سياق الاثبات، فهي مطلقة والقرآن يدل سياقه على أن الله ذمهم على السؤال بما هى ولو كان المأمور به معينا لما كانوا ملومين ثم إن مثل هذا لم يقع قط في أمر الله ورسوله أن يأمر عباده بشيء معين ويبهمه عليهم مرة بعد مرة ولا يذكره بصفات تختص به ابتداء .
واحتجوا بأن الله أخر بيان لفظ الصلاة والزكاة والحج وان هذه الالفاظ لها معان في اللغة بخلاف الشرع وهذا **غلط** فان الله انما أمرهم بالصلاة بعد أن عرفوا المأمور به وكذلك الصيام ، وكذلك الحج، ولم يؤخر الله قط بيان شيء من هذه المأمورات ولبسط هذه المسألة موضع آخر .

وأما قول من يقول ان الحقيقة ما يسبق إلى الذهن عند الاطلاق فمن أفسد الأقوال فانه يقال إذا كان اللفظ لم ينطق به الا مقيدا فانه يسبق إلى الذهن في كل موضع منه ما دل عليه ذلك الموضع واما إذا اطلق فهو لا يستعمل في الكلام مطلقا قط فلم يبق له حال اطلاق محض حتى يقال ان الذهن يسبق اليه أم لا .

و [ أيضا ] فأى ذهن فإن العربى الذي يفهم كلام العرب يسبق إلى." (١)

"ص -١٠٦- ذهنه من اللفظ ما لا يسبق إلى ذهن النبطى الذي صار يستعمل الألفاظ في غير معانيها ومن هنا **غلط** كثير من الناس فانهم قد تعودوا ما اعتادوه اما من خطاب عامتهم واما من خطاب علمائهم باستعمال اللفظ في معنى فإذا سمعوه في القرآن والحديث ظنوا أنه مستعمل في ذلك المعنى فيحملون كلام الله ورسوله على لغتهم النبطية وعادتهم الحادثة وهذا مما دخل به **الغلط** على طوائف بل الواجب أن تعرف اللغة والعادة والعرف الذي نزل في القرآن والسنة وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله لا بما حدث بعد ذلك . وأيضا فقد بينا في غير هذا الموضع أن الله ورسوله لم يدع شيئا من القرآن والحديث الا بين معناه للمخاطبين ولم يحوجهم إلى شيء آخر كما قد بسطنا القول فيه في غير هذا الموضع فقد تبين أن ما يدعيه هؤلاء من اللفظ المطلق من جميع القيود لا يوجد الا مقدرا في الأذهان لا موجودا في الكلام المستعمل كما أن ما يدعيه المنطقيون من المعنى المطلق من جميع القيود لا يوجد الا مقدرا في الذهن لا يوجد في الخارج شيء موجود خارج عن كل قيد ولهذا كان ما يدعونه من تقسيم العلم إلى تصور وتصديق وان التصور هو تصور المعنى الساذج الخإلى عن كل قيد لا يوجد وكذلك ما يدعونه من البسائط التى تتركب منها الأنواع

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٧/١١١

وأنها أمور مطلقة عن كل قيد لا توجد وما يدعونه من أن واجب الوجود هو وجود مطلق عن كل أمر ثبوتى لا يوجد .." (١)

"ص -١٠٧- فهذه الصفات المطلقات عن جميع القيود ينبغى معرفتها لمن ينظر في هذه العلوم فانه بسبب ظن وجودها ضل طوائف في العقليات والسمعيات بل إذا قال العلماء مطلق ومقيد انما يعنون به مطلقا عن ذلك القيد ومقيد بذلك القيد كما يقولون الرقبة مطلقة في آية كفارة اليمين ومقيدة في آية القتل أى مطلقة عن قيد الإيمان، والا فقد قيل : {فتحرير رقبة} [ المجادلة : ٣ ] ، فقيدت بأنها رقبة واحدة وأنها موجودة وأنها تقبل التحرير والذين يقولون بالمطلق المحض يقولون هو الذي لا يتصف بوحدة ولا كثرة ولا وجود ولا عدم ولا غير ذلك بل هو الحقيقة من حيث هى هى كما يذكره الرازى تلقيا له عن ابن سينا وأمثاله من المتفلسفة وقد بسطنا الكلام في هذا الاطلاق والتقيد والكليات والجزئيات في مواضع غير هذا وبينا من **غلط** هؤلاء في ذلك

ما ليس هذا موضعه .

وإنما المقصود هنا الاطلاق اللفظى وهو أن يتكلم باللفظ مطلقا عن كل قيد وهذا لا وجود له وحينئذ فلا يتكلم أحد الا بكلام مؤلف مقيد مرتبط بعضه ببعض فتكون تلك قيود ممتنعة الاطلاق فتبين أنه ليس لمن فرق بين الحقيقة والمجاز فرق معقول يمكن به التمييز بين نوعين فعلم أن هذا التقسيم باطل وحينئذ فكل لفظ موجود في كتاب الله ورسوله فانه مقيد بما يبين معناه فليس في شيء من ذلك مجاز بل كله حقيقة ولهذا لما ادعى كثير من المتأخرين أن في القرآن مجازا وذكروا ما يشهد." (٢)

"ص -١٤٩- علم، ومريدا وله إرادة، وسائر ما لا يصح العلم بالله إلا بعد العلم به من شرائط الإيمان

.

قلت : هذا مما اختلف فيه قول الأشعري، وهو أن الجهل ببعض الصفات، هل يكون جهلا بالموصوف، أم لا ؟ على قولين، والصحيح الذي عليه الجمهور وهو آخر قوليه، أنه لا يستلزم الجهل بالموصوف، وجعل إثبات الصفات من الإيمان، مما خالف فيه الأشعري جهما فإن جهما غال في نفي الصفات، بل وفي نفي الأسماء .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٨/١١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٩/١١١

قال أبو الحسن : ثم السمع ورد بضم شرائط أخر إليه، وهو ألا يقترن به ما يدل على كفر من يأتيه فعلا وتركا، وهو أن الشرع أمره بترك العبادة والسجود للصنم، فلو أتى به دل على كفره، وكذلك من قتل نبيا واستخف به، دل على كفره، وكذلك لو ترك تعظيم المصحف أو الكعبة دل على كفره، قال : وأحد ما استدللنا به على كفره ما منع الشرع، أن يقرن بالإيمان أو أوجب ضمه إلى الإيمان لو وجد دلنا ذلك على أن التصديق الذي هو الإيمان مفقود من قلبه، وكذلك كل ما كفر به المخالف من طريق التأويل فإنما كفرناه به لدلالته على فقد ما هو إيمان من قلبه؛ لاستحالة أن يقضي السمع بكفر من معه الإيمان والتصديق بقلبه .

فيقال : لا ريب أن الشارع لا يقضي بكفر من معه الإيمان بقلبه، لكن دعواكم أن الإيمان هو التصديق وإن تجرد عن جميع أعمال القلب غلط؛ ولهذا قالوا : أعمال التصديق والمعرفة من قلبه، ألا ترى أن الشريعة حكمت بكفره، والشريعة لا تحكم بكفر المؤمن المصدق؛ ولهذا نقول : إن كفر إبليس." (١)

"ص -١٧٧- الرسول فقد أطاعوا الله، كما قال تعالى : { من يطع الرسول فقد أطاع الله } [ النساء : ٨٠ ] ، وإذا أطاع الله من بلغته رسالة محمد، فإنه لابد أن يطيع الرسول، فإنه لا طاعة لله إلا بطاعته . و [ الثالث ] : عطف بعض الشيء عليه، كقوله : { حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى } [ البقرة : ٢٣٨ ] ، وقوله : { وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم } [ الأحزاب : ٧ ] ، وقوله : من كان عدوا لله وملآئكته ورسله وجبريل وميكال } [ البقرة : ٩٨ ] ، وقوله : { وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم وأرضا لم تطؤوها } [ الأحزاب : ٢٧ ] . و [ الرابع ] : عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله : { سبح اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى} [ الأعلى : ١ : ٤ ] . وقوله : { الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون}

{والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون } [ البقرة : ٣، ٤ ] ، وقد جاء في الشعر ما ذكر أنه عطف لاختلاف اللفظ فقط كقوله :

وألفى قولها كذبا ومينا

ومن الناس من يدعي أن مثل هذا جاء في كتاب الله، كما يذكرونه في قوله : { شرعة ومنهاجا } [ المائدة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٣/١١١

: ٤٨ ] ، وهذا غلط، مثل هذا لا يجيء في القرآن ولا في كلام فصيح، وغاية ما يذكر الناس اختلاف معنى اللفظ، كما ادعى بعضهم أن من هذا قوله :

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأي والبعد

فزعموا أنهما بمعنى واحد . واستشهدوا بذلك على ما ادعوه من أن الشرعة." (١)

"ص –١٩٠– من أكبر خلق الله عنادا وبغيا لفساد إرادته وقصده لا لعدم علمه . قال تعالى : {إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم إنه كان من المفسدين } [ القصص : ٤ ] ، وقال تعالى : { وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا } ، وكذلك اليهود الذين قال الله فيهم : { الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم } [ البقرة : ١٤٦ ] . وكذلك كثير من المشركين الذين قال الله فيهم : { فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون } [ الأنعام : ٣٣ ] .

فهؤلاء غلطوا في أصلين :

أحدهما : ظنهم أن الإيمان مجرد تصديق وعلم فقط، ليس معه عمل، وحال، وحركة، وإرادة، ومحبة، وخشية في القلب، وهذا من أعظم غلط المرجئة مطلقا، فإن [ أعمال القلوب ] التي يسميها بعض الصوفية أحوالا ومقامات أو منازل السائرين إلى الله أو مقامات العارفين أو غير ذلك، كل ما فيها مما فرضه الله ورسوله فهو من الإيمان الواجب، وفيها ما أحبه ولم يفرضه، فهو من الإيمان المستحب، فالأول لابد لكل مؤمن منه، ومن اقتصر عليه فهو من الأبرار أصحاب اليمين، ومن فعله وفعل الثاني كان من المقربين السابقين، وذلك مثل حب الله ورسوله، بل أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، بل أن يكون الله ورسوله والجهاد في سبيله أحب إليه من أهله وماله، ومثل خشية الله وحده دون خشية المخلوقين، ورجاء الله وحده دون رجاء المخلوقين، والتوكل على الله وحده دون المخلوقين، والإنابة إليه." (٢)

"ص –١٩٥– وقالوا : لو أن رجلا آمن بالله ورسوله ضحوة ومات قبل أن يجب عليه شيء من الأعمال مات مؤمنا، وكان من أهل الجنة، فدل على أن الأعمال ليست من الإيمان . وقالوا : نحن نسلم أن الإيمان يزيد، بمعنى أنه كان كلما أنزل الله آية وجب التصديق بها، فانضم هذا التصديق إلى التصديق

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠١/١١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١٧/١١١

الذي كان قبله، لكن بعد كمال ما أنزل الله ما بقى الإيمان يتفاضل عندهم، بل إيمان الناس كلهم سواء، إيمان السابقين الأولين كأبي بكر وعمر، وإيمان أفجر الناس كالحجاج وأبي مسلم الخراساني وغيرهما .

والمرجئة، المتكلمون منهم والفقهاء منهم، يقولون : إن الأعمال قد تسمى إيمانا مجازا؛ لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه؛ ولأنها دليل عليه، ويقولون : قوله : " الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة أفضلها قول : لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق " : مجاز .

والمرجئة ثلاثة أصناف : الذين يقولون : الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة، كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه، وذكر فرقا كثيرة يطول ذكرهم، لكن ذكرنا جمل أقوالهم، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه كالصالحي، وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه . والقول الثاني : من يقول : هو مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية . والثالث : تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم، وهؤلاء غلطوا من وجوه :." (١)

"ص -٢٠٤- فصل

الوجه الثاني : من غلط المرجئة : ظنهم أن ما في القلب من الإيمان ليس إلا التصديق فقط، دون أعمال القلوب؛ كما تقدم عن جهمية المرجئة .

الثالث : ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تاما بدون شيء من الأعمال؛ ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه، بمنزلة السبب مع المسبب ولا يجعلونها لازمة له . والتحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر؛ ولهذا صاروا يقدرون مسائل يمتنع وقوعها لعدم تحقق الارتباط الذي بين البدن والقلب مثل أن يقولوا : رجل في قلبه من الإيمان مثل ما في قلب أبي بكر وعمر، وهو لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ويزني بأمه وأخته، ويشرب الخمر نهار رمضان، يقولون : هذا مؤمن تام الإيمان، فيبقى سائر المؤمنين ينكرون ذلك غاية الإنكار .

قال أحمد بن حنبل : حدثنا خلف بن حيان، حدثنا معقل بن عبيد الله العبسي قال : قدم علينا سالم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢٣/١١١

الأفطس بالإرجاء، فنفر منه أصحابنا نفورا شديدا، منهم ميمون بن مهران، وعبد الكريم بن مالك، فإنه عاهد الله." (١)

"ص -٢١٦- يكون مؤمنا في الباطن باتفاق جميع أهل القبلة، حتى الكرامية الذين يسمون المنافق مؤمنا ويقولون : الإيمان هو الكلمة، يقولون : إنه لا ينفع في الآخرة إلا الإيمان الباطن . وقد حكى بعضهم عنهم أنهم يجعلون المنافقين من أهل الجنة، وهو غلط عليهم، إنما نازعوا في الاسم لا في الحكم بسبب شبهة المرجئة؛ في أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل؛ ولهذا أكثر ما اشترط الفقهاء في الرقبة التي تجزئ في الكفارة العمل الظاهر، فتنازعوا : هل يجزئ الصغير ؟ على قولين معروفين للسلف، هما روايتان عن أحمد، فقيل : لا يجزئ عتقه؛ لأن الإيمان قول وعمل، والصغير لم يؤمن بنفسه إنما إيمانه تبع لأبويه في أحكام الدنيا، ولم يشترط أحد أن يعلم أنه مؤمن في الباطن، وقيل : بل يجزئ عتقه؛ لأن العتق من الأحكام الظاهرة وهو تبع لأبويه، فكما أنه يرث منهما ويصلي عليه، ولا يصلي إلا على مؤمن، فإنه يعتق .

وكذلك المنافقون الذين لم يظهروا نفاقهم، يصلى عليهم إذا ماتوا، ويدفنون في مقابر المسلمين من عهد النبي صلىالله عليه وسلم، والمقبرة التي كانت للمسلمين في حياته وحياة خلفائه وأصحابه يدفن فيها كل من أظهر الإيمان وإن كان منافقا في الباطن، ولم يكن للمنافقين مقبرة يتميزون بها عن المسلمين في شيء من ديار الإسلام، كما تكون لليهود والنصارى مقبرة يتميزون بها، ومن دفن في مقابر المسلمين صلى عليه المسلمون، والصلاة لا تجوز على من علم نفاقه بنص القرآن، فعلم أن ذلك بناء على الإيمان الظاهر، واللّه يتولى السرائر، وقد كان النبي صلىالله عليه وسلم." (٢)

"ص -٢١٧- يصلي عليهم ويستغفر لهم حتى نهى عن ذلك، وعلل ذلك بالكفر، فكان ذلك دليلا على أن كل من لم يعلم أنه كافر بالباطن جازت الصلاة عليه والاستغفار له، وإن كانت فيه بدعة، وإن كان له ذنوب .

وإذا ترك الإمام، أو أهل العلم والدين الصلاة على بعض المتظاهرين ببدعة أو فجور زجرا عنها، لم يكن ذلك محرما للصلاة عليه والاستغفار له، بل قال النبي صلىالله عليه وسلم فيمن كان يمتنع عن الصلاة عليه وهو الغال وقاتل نفسه والمدين الذي لا وفاء له : " صلوا على صاحبكم " . وروى أنه كان يستغفر للرجل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣٤/١١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤٦/١١١

في الباطن وإن كان في الظاهر يدع ذلك زجرا عن مثل مذهبه، كما روى في حديث محلم بن جثامة .
وليس في الكتاب والسنة المظهرون للإسلام إلا قسمان : مؤمن أو منافق، فالمنافق في الدرك الأسفل من النار، والآخر مؤمن، ثم قد يكون ناقص الإيمان فلا يتناوله الاسم المطلق، وقد يكون تام الإيمان، وهذا يأتي الكلام عليه إن شاء الله في مسألة الإسلام والإيمان، وأسماء الفساق من أهل الملة، لكن المقصود هنا أنه لا يجعل أحد بمجرد ذنب يذنبه ولا ببدعة ابتدعها ولو دعا الناس إليها كافرا في الباطن، إلا إذا كان منافقا . فأما من كان في قلبه الإيمان بالرسول وما جاء به وقد **غلط** في بعض ما تأوله من البدع، فهذا ليس بكافر أصلا، والخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة وقتالا للأمة وتكفيرا لها، ولم يكن في الصحابة من يكفرهم لا علي بن أبي طالب ولا غيره، بل حكموا." (١)

"ص -٢٢٣- روى ابن عباس : أن القاتل لا توبة له، وهذا **غلط** على الصحابة، فإنه لم يقل أحد منهم : إن النبي صلىالله عليه وسلم لا يشفع لأهل الكبائر ولا قال : إنهم يخلدون في النار، ولكن ابن عباس في إحدى الروايتين عنه قال : إن القاتل لا توبة له، وعن أحمد بن حنبل في قبول توبة القاتل روايتان أيضا، والنزاع في التوبة غير النزاع في التخليد، وذلك أن القتل يتعلق به حق آدمي؛ فلهذا حصل فيه النزاع .

وأما قول القائل : إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله، فهذا ممنوع . وهذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله لم يبق منه شيء ثم قالت الخوارج والمعتزلة : هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، وهوالإيمان المطلق كما قاله أهل الحديث؛ قالوا : فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء فيخلد في النار . وقالت المرجئة على اختلاف فرقهم : لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئا من الإيمان؛ إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء فيكون شيئا واحدا يستوى فيه البر والفاجر . ونصوص الرسول وأصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقاء بعضه، كقوله : " يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان " .
ولهذا كان أهل السنة والحديث على أنه يتفاضل، وجمهورهم يقولون : يزيد وينقص، ومنهم من يقول :

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١ /٢٤٧

يزيد، ولا يقول : ينقص، كما روي عن مالك في إحدى الروايتين، ومنهم من يقول : يتفاضل، كعبد الله بن المبارك، وقد." (١)

"ص -٣٥٣- مؤمنا، ومن أتى دون الكبائر نسميه مؤمنا ناقص الإيمان، فإن صاحب هذا القول يقول : لما نفى عنه النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان، نفيته عنه كما نفاه عنه الرسول صلى الله عليه وسلم والرسول لم ينفه إلا عن صاحب كبيرة، وإلا فالمؤمن الذي يفعل الصغيرة هي مكفرة عنه بفعله للحسنات واجتنابه للكبائر، لكنه ناقص الإيمان عمن اجتنب الصغائر، فما أتى بالإيمان الواجب، ولكن خلطه بسيئات كفرت عنه بغيرها، ونقصت بذلك درجته عمن لم يأت بذلك .

وأما الذين نفى عنهم الرسول الإيمان، فننفيه كما نفاه الرسول، وأولئك وإن كان معهم التصديق وأصل الإيمان فقد تركوا منه ما استحقوا لأجله سلب الإيمان، وقد يجتمع في العبد نفاق وإيمان، وكفر وإيمان، فالإيمان المطلق عند هؤلاء ما كان صاحبه مستحقا للوعد بالجنة .

وطوائف أهل الأهواء من الخوارج، والمعتزلة، والجهمية، والمرجئة، كراميهم، وغير كراميهم يقولون : إنه لا يجتمع في العبد إيمان ونفاق، ومنهم من يدعي الإجماع على ذلك، وقد ذكر أبو الحسن في بعض كتبه الإجماع على ذلك، ومن هنا غلطوا فيه وخالفوا فيه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان مع مخالفة صريح المعقول، بل الخوارج والمعتزلة طردوا هذا الأصل الفاسد، وقالوا : لا يجتمع في الشخص الواحد طاعة يستحق بها الثواب، ومعصية يستحق بها العقاب، ولا يكون الشخص الواحد محمودا من وجه مذموما من." (٢)

"ص -٣٥٨- فقد وصل إلى التي تليها، فالمحسن مؤمن والمؤمن مسلم؛ وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنا .

وهكذا جاء القرآن، فجعل الأمة على هذه الأصناف الثلاثة، قال تعالى : { ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير } [ فاطر : ٣٢ ] ، فالمسلم الذي لم يقم بواجب الإيمان هو الظالم لنفسه، والمقتصد هو المؤمن المطلق الذي أدى الواجب وترك المحرم، والسابق بالخيرات هو المحسن الذي عبد الله كأنه يراه . وقد ذكر الله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٥٣/١١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٩٨/١١١

سبحانه تقسيم الناس في المعاد إلى هذه الثلاثة في سورة [ الواقعة ] و [ المطففين ] و [ هل أتى ] وذكر الكفار أيضا وأما هنا فجعل التقسيم للمصطفين من عباده .

وقال أبو سليمان الخطابي : ما أكثر ما **يغلط** الناس في هذه المسألة، فأما الزهري فقال : الإسلام الكلمة، والإيمان العمل، واحتج بالآية . وذهب غيره إلى أن الإسلام والإيمان شيء واحد . فاحتج بقوله : { فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين } [ الذاريات : ٣٦، ٣٥ ] ، قال الخطابي : وقد تكلم رجلان من أهل العلم، وصار كل واحد منهما إلى قول واحد من هذين ورد الآخر منهما على المتقدم، وصنف عليه كتابا يبلغ عدد أوراقه المائتين . قال الخطابي : والصحيح من ذلك : أن يقيد الكلام في هذا، ولا يطلق؛ وذلك أن المسلم قد يكون مؤمنا في بعض الأحوال ولا يكون مؤمنا في بعضها، والمؤمن." (١)

"ص -٣٦٢- كل مسلم مؤمنا . قال : فهذا تحقيق واف بالتوفيق بين متفرقات النصوص الواردة في الإيمان والإسلام، التي طالما **غلط** فيها الخائضون، وما حققناه من ذلك موافق لمذاهب جماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم .

فيقال : هذا الذي ذكره رحمه الله فيه من الموافقة لما قد بين من أقوال الأئمة، وما دل عليه الكتاب والسنة ما يظهر به أن الجمهور يقولون : كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا، وقوله : إن الحديث ذكر فيه أصل الإيمان وأصل الإسلام، قد يورد عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاب عن الإيمان والإسلام بما هو من جنس الجواب بالحد عن المحدود، فيكون ما ذكره مطابقا لهما لا لأصلهما فقط، فالإيمان هو الإيمان بما ذكره باطنا وظاهرا، لكن ما ذكره من الإيمان تضمن الإسلام، كما أن الإحسان تضمن الإيمان .

وقول القائل : أصل الاستسلام هو الإسلام الظاهر، فالإسلام هو الاستسلام لله والانقياد له ظاهرا وباطنا، فهذا هو دين الإسلام الذي ارتضاه الله كما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، ومن أسلم بظاهره دون باطنه فهو منافق يقبل ظاهره، فإنه لم يؤمر أن يشق عن قلوب الناس، وأيضا فإذا كان الإسلام يتناول التصديق

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٠٣/١١١

الباطن الذي هو أصل الإيمان، فيلزم أن يكون كل مسلم مؤمنا، وهو خلاف ما نقل عن الجمهور، ولكن لابد في الإسلام من تصديق يحصل به أصل الإيمان، وإلا لم يثب عليه، فيكون." (١)

"ص -٣٦٣- حينئذ مسلما مؤمنا، فلابد أن يتبين المسلم الذي ليس بمؤمن ودخوله في الإسلام، والنبي صلى الله عليه وسلم قال : " هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم " ، وقوله : " الإسلام هو الأركان الخمسة " لا يعني به من أداها بلا إخلاص لله بل مع النفاق، بل المراد من فعلها كما أمر بها باطنا وظاهرا، وذكر الخمس أنها هي الإسلام لأنها هي العبادات المحضة التي تجب لله تعالى على كل عبد مطيق لها، وما سواها إما واجب على الكفاية لمصلحة إذا حصلت سقط الوجوب، وإما من حقوق الناس بعضهم على بعض وإن كان فيها قربة ونحو ذلك، وتلك تابعة لهذه، كما قال : " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده " و " أفضل الإسلام أن تطعم الطعام، وتقرئ السلام على من عرفت ومن لم تعرف " ونحو ذلك : فهذه الخمس هي الأركان والمباني كما في الإيمان .

وقول القائل : الطاعات ثمرات التصديق الباطن، يراد به شيئان : يراد به أنها لوازم له، فمتي وجد الإيمان الباطن وجدت، وهذا مذهب السلف وأهل السنة، ويراد به أن الإيمان الباطن قد يكون سببا، وقد يكون الإيمان الباطن تاما كاملا وهي لم توجد، وهذا قول المرجئة من الجهمية وغيرهم، وقد ذكرنا فيما تقدم أنهم غلطوا في ثلاثة أوجه :

أحدها : ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تاما بدون العمل الذي في القلب تصديق بلا عمل للقلب، كمحبة الله وخشيته وخوفه، والتوكل عليه والشوق إلى لقائه .." (٢)

"ص -٣٧٠- فيه أدلة كثيرة على من يقول : الإسلام مجرد الكلمة، فإن الأدلة الكثيرة تدل على أن الأعمال من الإسلام، بل النصوص كلها تدل على ذلك، فمن قال : إن الأعمال الظاهرة المأمور بها ليست من الإسلام، فقوله باطل، بخلاف التصديق الذي في القلب، فإن هذا ليس في النصوص ما يدل على أنه من الإسلام، بل هو من الإيمان، وإنما الإسلام الدين، كما فسره النبي صلى الله عليه وسلم بأن يسلم وجهه وقلبه لله، فإخلاص الدين لله إسلام، وهذا غير التصديق، ذاك من جنس عمل القلب، وهذا من جنس علم القلب .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٠٧/١١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٠٨/١١١

وأحمد بن حنبل، وإن كان قد قال في هذا الموضع : إن الإسلام هو الكلمة، فقد قال في موضع آخر : إن الأعمال من الإسلام، وهو اتبع هنا الزهري رحمه الله، فإن كان مراد من قال ذلك : إنه بالكلمة يدخل في الإسلام ولم يأت بتمام الإسلام، فهذا قريب، وإن كان مراده أنه أتى بجميع الإسلام وإن لم يعمل فهذا **غلط** قطعا، بل قد أنكر أحمد هذا الجواب، وهو قول من قال : يطلق عليه الإسلام وإن لم يعمل، متابعة لحديث جبريل، فكان ينبغي أن يذكر قول أحمد جميعه .

قال إسماعيل بن سعيد : سألت أحمد عن الإسلام والإيمان فقال : الإيمان قول وعمل، والإسلام الإقرار . وقال : وسألت أحمد عمن قال في الذي قال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم إذ سأله عن الإسلام، فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم ؟ فقال : نعم . فقال قائل : وإن لم يفعل الذي قال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم، فهو مسلم أيضا ؟ فقال : هذا معاند للحديث .." (١)

"ص -٤٠٧- وهكذا كثير من الفلاسفة تصوروا أعدادا مجردة وحقائق مجردة ويسمونها المثل الأفلاطونية، وزمانا مجردا عن الحركة والمتحرك، وبعدا مجردا عن الأجسام وصفاتها ثم ظنوا وجود ذلك في الخارج، وهؤلاء كلهم اشتبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان، وهؤلاء قد يجعلون الواحد اثنين والاثنين واحدا، فتارة يجيئون إلي الأمور المتعددة المتفاضلة في الخارج فيجعلونها واحدة أو متماثلة، وتارة يجيئون إلى ما في الخارج من الحيوان والمكان والزمان فيجعلون الواحد اثنين، والمتفلسفة والجهمية وقعوا في هذا وهذا، فجاؤوا إلى صفات الرب التي هي أنه عالم وقادر، فجعلوا هذه الصفة هي عين الأخري وجعلوا الصفة هي الموصوف .

وهكذا القائلون بأن الإيمان شيء واحد وأنه متماثل في بني آدم، **غلطوا** في كونه واحدا وفي كونه متماثلا كما **غلطوا** في أمثال ذلك من مسائل [ التوحيد ] و [ الصفات ] و [ القرآن ] ونحو ذلك، فكان **غلط** جهم وأتباعه في الإيمان **كغلطهم** في صفات الرب الذي يؤمن به المؤمنون، وفي كلامه وصفاته سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا .

وكذلك السواد والبياض يقبل الاشتداد والضعف، بل عامة الصفات التي يتصف بها الموصوفون تقبل

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤١٥/١١١

التفاضل؛ ولهذا كان العقل يقبل التفاضل، والإيجاب والتحريم يقبل التفاضل، فيكون إيجاب أقوى من إيجاب، وتحريم أقوى من تحريم، وكذلك المعرفة التي في القلوب تقبل التفاضل." (١)

"ص -٤٧٦- حكمه، ومن الناس من يحكي عنهم أنهم جعلوهم من أهل الجنة، وهو **غلط** عليهم . ومع هذا فتسميتهم له مؤمنا بدعة ابتدعوها، مخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وهذه البدعة الشنعاء هي التي انفرد بها الكرامية، دون سائر مقالاتهم .

قال الجمهور من السلف والخلف : بل هؤلاء الذين وصفوا بالإسلام دون الإيمان، قد لا يكونون كفارا في الباطن، بل معهم بعض الإسلام المقبول . وهؤلاء يقولون : الإسلام أوسع من الإيمان؛ فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا . ويقولون : في قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن " ؛ أنه يخرج من الإيمان إلى الإسلام . ودوروا للإسلام دارة، ودوروا للإيمان دارة أصغر منها في جوفها، وقالوا : إذا زنى خرج من الإيمان إلى الإسلام، ولا يخرجه من الإسلام إلى الكفر .

ودليل ذلك أن الله تبارك وتعالى قال : { قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئا إن الله غفور رحيم إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون قل أتعلمون الله بدينكم والله يعلم ما في السماوات وما في الأرض والله بكل شيء عليم يمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا علي إسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين } [ الحجرات : ١٤ : ١٧ ]." (٢)

"ص -٥٠٧- وكان مقصوده الإعراض عن لفظ وقع فيه النزاع، إلى معنى لا ريب في ثبوته . وأنكر حماد بن أبي سليمان ومن اتبعه تفاضل الإيمان ودخول الأعمال فيه والاستثناء فيه، وهؤلاء من مرجئة الفقهاء، وأما إبراهيم النخعي إمام أهل الكوفة شيخ حماد بن أبي سليمان وأمثاله، ومن قبله من أصحاب ابن مسعود؛ كعلقمة، والأسود فكانوا من أشد الناس مخالفة للمرجئة، وكانوا يستثنون في الإيمان، لكن حماد ابن أبي سليمان خالف سلفه، واتبعه من اتبعه ودخل في هذا طوائف من أهل الكوفة، ومن بعدهم .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٥٤/١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢/١١٣

ثم إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم، وتغليظ القول فيهم، ولم أعلم أحدا منهم نطق بتكفيرهم، بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك، وقد نص أحمد وغيره من الأئمة : على عدم تكفير هؤلاء المرجئة . ومن نقل عن أحمد أو غيره من الأئمة تكفيرا لهؤلاء، أو جعل هؤلاء من أهل البدع المتنازع في تكفيرهم، فقد غلط غلطا عظيما . والمحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة إنما هو تكفير الجهمية المشبهة، وأمثال هؤلاء، ولم يكفر أحمد الخوارج ولا القدرية إذا أقروا بالعلم، وأنكروا خلق الأفعال، وعموم المشيئة، لكن حكى عنه في تكفيرهم روايتان .

وأما المرجئة، فلا يختلف قوله في عدم تكفيرهم، مع أن أحمد لم يكفر أعيان الجهمية، ولا كل من قال : إنه جهمي كفره، ولا كل من وافق الجهمية في." (١)

"ص -٥١٣- الذي يتصوره الذهن فهذا لا يقبل الاختلاف والتفاضل، لكن هذا هو في الأذهان لا في الأعيان .

ومثل هذا الغلط وقع فيه كثير من الخائضين في أصول الفقه، حيث أنكروا تفاضل العقل أو الإيجاب أو التحريم، وإنكار التفاضل في ذلك قول القاضي أبي بكر وابن عقيل وأمثالهما، لكن الجمهور على خلاف ذلك، وهو قول أبي الحسن التميمي، وأبي محمد البربهاري، والقاضي أبي يعلى، وأبي الخطاب وغيرهم .

وكذلك وقع نظير هذا لأهل المنطق والفلسفة ولمن تابعهم من أهل الكلام والاتحاد، في توحيد واجب الوجود ووحدته، حتى أخرجهم الأمر إلى ما يستلزم التعطيل المحض، كما بيناه في غير هذا الموضع .

وأهل المنطق اليونان مضطربون في هذا المقام، يقول أحدهم القول، ويقول نقيضه، كما هو مذكور في موضعه، ونحن نذكر ما يتعلق بهذا الموضع فنقول ولا حول ولا قوة إلا بالله : الكلام في طرفين :

أحدهما : أن شعب الإيمان هل هي متلازمة في الانتفاء ؟

والثاني : هل هي متلازمة في الثبوت ؟." (٢)

"ص -٥٣٥- وريب، كما يقول ذلك طوائف من الناس، وهو أصل قول جهم والصالحي والأشعري في المشهور عنه وأكثر أصحابه كالقاضي أبي بكر ومن اتبعه، ممن يجعل الأعمال الباطنة والظاهرة من موجبات الإيمان لا من نفسه، ويجعل ما ينتفي الإيمان بانتفائه من لوازم التصديق لا يتصور عنده تصديق

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٣/٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٣/٦٠

باطن مع كفر قط .

أو أن يقال : قد يحصل في القلب علم بالحق وتصديق به، ولكن ما في القلب من الحسد والكبر ونحو ذلك مانع من استسلام القلب وانقياده ومحبته، وليس هذا كالإرادة مع العمل؛ لأن الإرادة مع القدرة مستلزمة للمراد، وليس العلم بالحق والتصديق به مع القدرة على العمل بموجب ذلك العمل، بل لابد مع ذلك من إرادة الحق والحب له .

فإذا قال القائل : القدرة التامة بدون الإرادة الجازمة، مستلزمة لوجود المراد المقدور موجبة لحصول المقدور، لم يكن مصيبا، بل لابد من الإرادة . وبهذا يتبين خطأ من قال : إن مجرد علم الله بالمخلوقات موجب لوجودها، كما يقول ذلك من يقوله من أهل الفلسفة، كما **يغلط** الناس من يقول : إن مجرد إرادة الممكنات بدون القدرة موجب وجودها، وكما خطؤوا من قال : إن مجرد القدرة كافية، بل لابد من العلم والقدرة والإرادة في وجود المقدور والمراد، والإرادة مستلزمة لتصور المراد والعلم به، والعلم والإرادة والقدرة، ونحو ذلك؛ وإن كان قد يقال : إنها متلازمة في الحي، أو أن الحياة مستلزمة لهذه الصفات، أو أن بعض الصفات مشروط بالبعض، فلا ريب أنه ليس كل معلوم مرادا." (١)

"ص -٥٣٦- محبوبا ولا مقدورا ولا كل مقدور مرادا محبوبا، وإذا كان كذلك لم يلزم من كون الشيء معلوما مصدقا به أن يكون محبوبا معبودا، بل لابد من العلم، وأمر آخر به يكون هذا محبا وهذا محبوبا .

فقول من جعل مجرد العلم والتصديق في العبد هو الإيمان، وأنه موجب لأعمال القلب، فإذا انتفت دل على انتفاء العلم، بمنزلة من يقول : مجرد علم الله بنظام العالم موجب لوجوده، بدون وجود إرادة منه، وهو شبيه بقول المتفلسفة : إن سعادة النفس في مجرد أن تعلم الحقائق، ولم يقرنوا ذلك بحب الله تعالى وعبادته التي لا تتم السعادة إلا بها، وهو نظير من يقول : كمال الجسم أو النفس في الحب من غير اقتران الحركة الإرادية به، ومن يقول : اللذة في مجرد الإدراك والشعور، وهذا **غلط** باتفاق العقلاء، بل لابد من إدراك الملائم، والملائمة لا تكون إلا بمحبة بين المدرك والمدرك، وتلك المحبة والموافقة والملاءمة ليست نفس إدراكه والشعور به .

وقد قال كثير من الناس من الفلاسفة والأطباء ومن اتبعهم : إن اللذة إدراك الملائم، وهذا تقصير منهم، بل اللذة حال يعقب إدراك الملائم، كالإنسان الذي يحب الحلو ويشتهيه فيدركه بالذوق والأكل، فليست اللذة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٣/١١٣

مجرد ذوقه، بل أمر يجده من نفسه يحصل مع الذوق، فلابد أولا من أمرين، وآخرا من أمرين : لابد أولا : من شعور بالمحبوب، ومحبة له، فما لا شعور به لا يتصور أن يشتهى، وما يشعر به وليس في النفس محبة له لا يشتهى، ثم إذا." (١)

"ص -٥٤١- فيه من هذين الأصلين : التصديق بالحق والمحبة له، فهذا أصل القول، وهذا أصل العمل .

ثم الحب التام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر، والعمل الظاهر ضرورة كما تقدم، فمن جعل مجرد العلم والتصديق موجبا لجميع ما يدخل في مسمى الإيمان، وكل ما سمى إيمانا فقد **غلط** بل لابد من العلم والحب، والعلم شرط في محبة المحبوب، كما أن الحياة شرط في العلم، لكن لا يلزم من العلم بالشيء والتصديق بثبوته محبته إن لم يكن بين العالم والمعلوم معنى في المحب أحب لأجله؛ ولهذا كان الإنسان يصدق بثبوت أشياء كثيرة ويعلمها وهو يبغضها كما يصدق بوجود الشياطين والكفار ويبغضهم، ونفس التصديق بوجود الشيء لا يقتضي محبته، لكن الله سبحانه يستحق لذاته أن يحب ويعبد، وأن يحب لأجله رسوله، والقلوب فيها معنى يقتضي حبه وطاعته كما فيها معنى يقتضي العلم والتصديق به، فمن صدق به وبرسوله ولم يكن محبا لله ولرسوله لم يكن مؤمنا حتى يكون فيه مع ذلك الحب له ولرسوله .

وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة، والأعمال الظاهرة فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه، ودليله ومعلوله كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضا تأثير فيما في القلب . فكل منهما يؤثر في الآخر، لكن القلب هو الأصل والبدن فرع له والفرع يستمد من أصله والأصل يثبت ويقوى بفرعه، كما في الشجرة التي يضرب بها المثل لكلمة الإيمان، قال." (٢)

"ص -٥٥٠- من قولهم نقول : وإليه نذهب .

فهذا قوله في هذا الكتاب وافق فيه أهل السنة وأصحاب الحديث بخلاف القول الذي نصره في الموجز .

والمقصود هنا أن عامة فرق الأمة تدخل ما هو من أعمال القلوب، حتى عامة فرق المرجئة تقول بذلك، وأما المعتزلة والخوارج وأهل السنة وأصحاب الحديث فقولهم في ذلك معروف، وإنما نازع في ذلك من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٣/٨٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٣/٨٩

اتبع جهم بن صفوان من المرجئة، وهذا القول شاذ، كما أن قول الكرامية الذين يقولون : هو مجرد قول اللسان شاذ أيضا .

وهذا أيضا مما ينبغي الاعتناء به، فإن كثيرا ممن تكلم في مسألة الإيمان : هل تدخل فيه الأعمال ؟ وهل هو قول وعمل ؟ يظن أن النزاع إنما هو في أعمال الجوارح، وأن المراد بالقول قول اللسان، وهذا **غلط**؛ بل القول المجرد عن اعتقاد الإيمان ليس إيمانا باتفاق المسلمين، فليس مجرد التصديق بالباطن هو الإيمان عند عامة المسلمين إلا من شذ من أتباع جهم والصالحي، وفي قولهم من السفسطة العقلية والمخالفة في الأحكام الدينية أعظم مما في قول ابن كرام، إلا من شذ من أتباع ابن كرام، وكذلك تصديق القلب الذي ليس معه حب الله ولا تعظيم، بل فيه بغض وعداوة لله ورسله ليس إيمانا باتفاق المسلمين .

وقول ابن كرام فيه مخالفة في الاسم دون الحكم، فإنه وإن سمى المنافقين مؤمنين يقول : إنهم مخلدون في النار، فيخالف الجماعة في الاسم دون الحكم، وأتباع جهم يخالفون في الاسم والحكم جميعا .." (١)

"ص -٥٥٤- نصره وذب عنه لحمية النسب والقرابة؛ ولهذا لم يتقبل الله ذلك منه، وإلا فلو كان ذلك عن إيمان في القلب لتكلم بالشهادتين ضرورة، والسبب الذي أوجب نصره للنبي صلى الله عليه وسلم وهو الحمية هو الذي أوجب امتناعه من الشهادتين، بخلاف أبي بكر الصديق ونحوه، قال الله تعالى : { وسيجنبها الأتقى الذي يؤتي ماله يتزكى وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ولسوف يرضى } [ الليل : ١٧ : ٢١ ] ، ومنشأ **الغلط** في هذه المواضع من وجوه :

أحدها : أن العلم والتصديق مستلزم لجميع موجبات الإيمان .

الثاني : ظن الظان أن ما في القلوب لا يتفاضل الناس فيه .

الثالث : ظن الظان أن ما في القلب من الإيمان المقبول يمكن تخلف القول الظاهر والعمل الظاهر عنه .

الرابع : ظن الظان أن ليس في القلب إلا التصديق، وأن ليس الظاهر إلا عمل الجوارح . والصواب أن القلب له عمل مع التصديق، والظاهر قول ظاهر وعمل ظاهر، وكلاهما مستلزم للباطن . والمرجئة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيمان؛ فمن قصد منهم إخراج أعمال القلوب أيضا وجعلها هي التصديق، فهذا ضلال بين،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٨/١١٣

ومن قصد إخراج العمل الظاهر قيل لهم : العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه، وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن،." (١)

"ص -٥٥٨- كافر باطنا وظاهرا، وأن من قال : إن مثل هذا قد يكون في الباطن مؤمنا بالله وإنما هو كافر في الظاهر، فإنه قال قولا معلوم الفساد بالضرورة من الدين . وقد ذكر الله كلمات الكفار في القرآن، وحكم بكفرهم واستحقاقهم الوعيد بها، ولو كانت أقوالهم الكفرية بمنزلة شهادة الشهود عليهم، أو بمنزلة الإقرار الذي يغلط فيه المقر، لم يجعلهم الله من أهل الوعيد بالشهادة التي قد تكون صدقا، وقد تكون كذبا، بل كان ينبغي ألا يعذبهم إلا بشرط صدق الشهادة، وهذا كقوله تعالى : { لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة } [ المائدة : ٧٣ ] ، { لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم } [ المائدة : ٧٢ ] وأمثال ذلك .

وأما الثاني : فالقلب إذا كان معتقدا صدق الرسول، وأنه رسول الله، وكان محبا لرسول الله معظما له، امتنع مع هذا أن يلعنه ويسبه، فلا يتصور ذلك منه إلا مع نوع من الاستخفاف به وبحرمته، فعلم بذلك أن مجرد اعتقاد أنه صادق لا يكون إيمانا إلا مع محبته وتعظيمه بالقلب .

وأيضا، فإن الله سبحانه قال : { ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت } [ النساء : ٥١ ] ، وقال : { الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى } [ البقرة : ١٥٦ ] ، فتبين أن الطاغوت يؤمن به ويكفر به . ومعلوم أن مجرد التصديق بوجوده وما هو عليه من الصفات يشترك فيه المؤمن والكافر؛ فإن الأصنام والشيطان والسحر يشترك في العلم بحاله المؤمن والكافر، وقد قال الله تعالى في السحر : { حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه }." (٢)

"ص -٥٦٢- وأما إبليس وفرعون واليهود ونحوهم، فما قام بأنفسهم من الكفر وإرادة العلو والحسد منع من حب الله، وعبادة القلب له الذي لا يتم الإيمان إلا به، وصار في القلب من كراهية رضوان الله واتباع ما أسخطه ما كان كفرا لا ينفع معه العلم .

فصل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٢/١١٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٦/١١٣

والتفاضل في الإيمان بدخول الزيادة والنقص فيه يكون من وجوه متعددة :

أحدها : الأعمال الظاهرة : فإن الناس يتفاضلون فيها، وتزيد وتنقص، وهذا مما اتفق الناس على دخول الزيادة فيه والنقصان، لكن نزاعهم في دخول ذلك في مسمى الإيمان . فالنفاة يقولون : هو من ثمرات الإيمان ومقتضاه، فأدخل فيه مجازا بهذا الاعتبار، وهذا معنى زيادة الإيمان عندهم ونقصه، أي زيادة ثمراته ونقصانها، فيقال : قد تقدم أن هذا من لوازم الإيمان وموجباته، فإنه يمتنع أن يكون إيمان تام في القلب بلا قول ولا عمل ظاهر، وأما كونه لازما أو جزءا منه فهذا يختلف بحسب حال استعمال لفظ الإيمان مفردا، أو مقرونا بلفظ الإسلام والعمل، كما تقدم .

وأما قولهم : الزيادة في العمل الظاهر لا في موجبه ومقتضيه فهذا **غلط**." (١)

"ص -٥٩٠- مبدع ابدعه هو واجب الوجود بنفسه، بل يقولون العالم نفسه واجب الوجود بنفسه، فحقيقة قول هؤلاء شر من قول الدهرية الالهيين، وهو يعود عند التحقق إلى قول الدهرية الطبيعيين .

وقد حدثونا أن ابن عربي تنازع هو والشيخ أبو حفص السهروردي، هل يمكن وقت تجلي الحق لعبد مخاطبة له أم لا ؟ فقال الشيخ أبو حفص السهروردي : نعم يمكن ذلك . فقال ابن عربي : لا يمكن ذلك . وأظن الكلام كان في غيبة كل منهما عن صاحبه، فقيل لابن عربي : أن السهروردي يقول : كذا وكذا . فقال : مسكين ! نحن تكلمنا في مشاهدة الذات، وهو يتكلم في مشاهدة الصفات .

وكان كثير من أهل التصوف، والسلوك، والطالبين لطريق التحقيق والعرفان؛ مع أنهم يظنون أنهم متابعون للرسل، وأنهم متقون للبدع المخالفة له، يقولون هذا الكلام ويعظمونه ويعظمون ابن عربي لقوله مثل هذا، ولا يعلمون أن هذا الكلام بناه على أصله الفاسد في الإلحاد، الذي يجمع بين التعطيل والاتحاد، فإن حقيقة الرب عنده وجود مجرد لا اسم له، ولا صفة، ولا يمكن أن يرى في الدنيا، ولا في الآخرة، ولا له كلام قائم به، ولا علم ولا غير ذلك، ولكن يرى ظاهرا في المخلوقات متجليا في المصنوعات، وهو عنده غير وجود الموجودات، وشبهه تارة بظهور الكلي في جزئياته، كظهور الجنس في أنواعه والنوع في الخاصة، كما تظهر الحيوانية في كل حيوان، والانسانية في كل إنسان.

وهذا بناه على **غلط** أسلافه المنطقيين اليونانيين حيث ظنوا أن." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٠/١١٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٨/١١٣

"ص -٦٠٤- وحديث معاذ لما بعثه إلى اليمن لم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم إلا الصلاة والزكاة . فلما كان في بعض الأحاديث ذكر بعض الأركان دون بعض أشكل ذلك على بعض الناس . فأجاب بعض الناس بأن سبب هذا أن الرواة اختصر بعضهم الحديث الذي رواه، وليس الأمر كذلك ؛ فإن هذا طعن في الرواة ونسبة لهم إلى الكذب إذ هذا الذي ذكره إنما يقع في الحديث الواحد مثل حديث وفد عبد القيس حيث ذكر بعضهم الصيام وبعضهم لم يذكره ، وحديث ضمام حيث ذكر بعضهم الخمس وبعضهم لم يذكره، وحديث النعمان بن قوقل حيث ذكر بعضهم فيه الصيام ، وبعضهم لم يذكره، فبهذا يعلم أن أحد الراويين اختصر البعض أو **غلط** في الزيادة . فأما الحديثان المنفصلان فليس الأمر فيهما كذلك لا سيما والأحاديث قد تواترت بكون الأجوبة كانت مختلفة وفيهما ما بين قطعا أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا تارة وبهذا تارة والقرآن يصدق ذلك؛ فإن الله علق الأخوة الإيمانية في بعض الآيات بالصلاة والزكاة فقط كما في قوله تعالى : { فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين } [ التوبة : ١١ ] كما أنه علق ترك القتال على ذلك في قوله تعالى : { فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم } [ التوبة : ٥ ] وقد تقدم حديث ابن عمر الذي في الصحيحين موافقا لهذه الآية و [ أيضا ] فإن في حديث وفد عبد القيس ذكر خمس المغنم، لأنهم كانوا طائفة ممتنعة يقاتلون،." (١)

"ص -٦١٠- فهو كافر، وكذلك من جحد تحريم شيء من المحرمات الظاهرة المتواتر تحريمها، كالفواحش والظلم والكذب والخمر ونحو ذلك، وأما من لم تقم عليه الحجة مثل أن يكون حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه فيها شرائع الاسلام ونحو ذلك، أو **غلط** فظن أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يستثنون من تحريم الخمر، كما **غلط** في ذلك الذين استتابهم عمر وأمثال ذلك، فإنهم يستتابون وتقام الحجة عليهم، فإن أصروا كفروا حينئذ ولا يحكم بكفرهم قبل ذلك؛ كما لم يحكم الصحابة بكفر قدامة بن مظعون وأصحابه لما **غلطوا** فيما **غلطوا** فيه من التأويل . وأما مع الإقرار بالوجوب إذا ترك شيئا من هذه الأركان الأربعة ففي التكفير أقوال للعلماء هي روايات عن أحمد :

أحدها : أنه يكفر بترك واحد من الأربعة حتى الحج، وإن كان في جواز تأخيره نزاع بين العلماء فمتى عزم على تركه بالكلية كفر، وهذا قول طائفة من السلف، وهي إحدى الروايات عن أحمد إختارها أبو بكر

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٢/١١٣

والثاني : أنه لا يكفر بترك شيء من ذلك مع الاقرار بالوجوب، وهذا هو المشهور عند كثير من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وهو إحدى الروايات عن أحمد اختارها ابن بطة وغيره .." (١)

"ص -٦٤٦- ومعاداة أعدائه، { لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم } [ المجادلة : ٢٢ ] ، { ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء } [ المائدة : ٨١ ] فهذا التلازم أمر ضروري .

ومن جهة ظن انتفاء التلازم غلط غالطون، كما غلط آخرون في جواز وجود إرادة جازمة، مع القدرة التامة بدون الفعل، حتى تنازعوا : هل يعاقب على الإرادة بلا عمل ؟ وقد بسطنا ذلك في غير هذا الموضع، وبينا أن الهمة التي لم يقترن بها فعل ما يقدر عليه الهام ليست إرادة جازمة، وأن الإرادة الجازمة لابد أن يوجد معها ما يقدر عليه العبد، والعفو وقع عمن هم بسيئة ولم يفعلها؛ لا عمن أراد وفعل المقدور عليه، وعجز عن حصول مراده، كالذي أراد قتل صاحبه فقاتله حتى قتل أحدهما، فإن هذا يعاقب؛ لأنه أراد وفعل المقدور من المراد، ومن عرف الملازمات التي بين الأمور الباطنة والظاهرة زالت عنه شبهات كثيرة في مثل هذه المواضع التي كثر اختلاف الناس فيها .

بقى أن يقال : فهل اسم الإيمان للأصل فقط، أو له ولفروعه ؟ والتحقيق : أن الاسم المطلق يتناولهما، وقد يخص الاسم وحده بالاسم مع الاقتران، وقد لا يتناول إلا الأصل، إذا لم يخص إلا هو، كاسم الشجرة، فإنه يتناول الأصل والفرع إذا وجدت، ولو قطعت الفروع لكان اسم الشجرة يتناول الأصل وحده، وكذلك اسم الحج هو اسم لكل ما يشرع فيه من ركن، وواجب،." (٢)

"ص -٢٨- من البشر، والرسول يتضمن المرسل، فبين أن كلا من الرسولين بلغه، لم يحدث هو منه شيئا، وأخبر أنه جعله قرآنا عربيا، وقال عما ينزل منه جديدا بعد نزول غيره قديما : {ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث } [ الأنبياء : ٢ ] ، وأخبر أن للكلام المعين وقتا معينا، كما قال تعالى : {فلما أتاها نودي ياموسى } [ طه : ١١ ] ، وقال : {ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم } [ الأعراف : ١١ ] .

والذين قالوا : إنه مخلوق، ليس معهم حجة إلا ما يدل على أنه تكلم بمشيئته وقدرته، وهذا حق، لكن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٨/١١٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/١١٤

ضموا إلى ذلك أن ما كان بمشيئته لا يقوم بذاته، **فغلطوا** ولبسوا الحق بالباطل، فضموا ما نطق به القرآن الموافق للشرع والعقل إلى ما أحدثوه من البدع والشبهات.

وكذلك الذين قالوا : إنه قديم، ليس معهم إلا ما يدل على أنه قائم بذاته، لكن ضموا إلى ذلك أن ما يقوم بذاته لا يكون بمشيئته وقدرته، فأخطؤوا في ذلك ولبسوا الحق بالباطل، وأولئك فسروا قوله : {جعلناه قرآنا عربيا} [ الزخرف : ٣ ] ، بأنه جعله بائنا عنه مخلوقا، وقالوا : جعل بمعنى : خلق، وهؤلاء قالوا : جعلناه : سميناه، كما في قوله : {وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمان إناثا} [ الزخرف : ١٩ ] ، وهذا إنما يقال فيمن اعتقد في الشيء صفة حقا أو باطلا إذا كانت الصفة خفية، فيقال : أخبرعنه بكذا، وكون القرآن عربيا أمر ظاهر لا يحتاج إلى الإخبار، ثم كل من أخبر بأنه عربي فقد جعله عربيا بهذا الاعتبار، والرب تعالى اختص بجعله عربيا، فإنه." (١)

"ص -٥٤- ثم للناس على هذا القول قولان :

قول أهل السنة المثبتة للقدر، وقول نفاته، فصارت الأقوال في الآية سبعة، وفي الحكمة خمسة .

فأما أهل السنة المثبتون للقدر فيقولون : قوله : {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون○○○○} [ الذاريات : ٥٦ ] ، لا يستلزم وقوع العبادة منهم، كما قال أصحاب هذه الأقوال المتقدمة، ولا يستلزم نفي المقدور أن يكون في ملكه ما لا يشاء أو يشاء مالا يكون، كما قالت القدرية، فهؤلاء يقولون : لم يقع ما خلقهم له لكونه يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، أولئك قالوا : إذا كان ما يشاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فما لم يقع لم يشأه، فما لم يقع من العبادة لم يشأها، وهذا معنى صحيح، ثم قالوا : وما خلقهم له فلابد أن يشاء أن يخلقه، فلما لم يشأه أن يخلق هذا لم يخلقهم له .

فالطائفتان أصل **غلطهم** ظنهم أن ما خلقهم له يشاء وقوعه، وأولئك يقولون : يشاء أن يخلقه، وهؤلاء يقولون : يشاء وقوعه منهم، بمعنى : يأمرهم به، وما عندهم أن له مشيئة في أفعال العباد غير الأمر، وهم يعصون أمره؛ فلهذا قالوا : يكون ما لا يشاء، ويشاء ما لا يكون، كما يقولون : يفعلون ما نهاهم عنه، ويتركون ما أمرهم به، وهذا المعنى صحيح إذا أريد الأمر الشرعي؛ لكن القدرية النفاة لا يقولون : إنه شاء إلا بمعنى أمر، فعندهم ما ليس طاعة من أفعال العباد ما لا." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤/١٢٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٣/١٢٠

"ص -٧٩- {إن الإنسان خلق هلوعا . إذا مسه الشر جزوعا . وإذا مسه الخير منوعا } [ المعارج : ١٩-٢١ ] ، وقال : {واصنع الفلك بأعيننا ووحينا } [ هود : ٣٧ ] ، وقال : {ويصنع الفلك} [ هود : ٣٨ ] .

والفلك مصنوعة لبني آدم، وقد أخبر الله تبارك وتعالى أنه خلقها بقوله : {وخلقنا لهم من مثله ما يركبون } [ يس : ٤٢ ] ، وقال : {والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها } الآيات [ النحل : ٨٠ ] ، وهذه كلها مصنوعة لبني آدم .

وقال تعالى : {أتعبدون ما تنحتون . والله خلقكم وما تعملون } [ الصافات : ٩٥، ٩٦ ] ، ف [ ما ] بمءنى [ الذي ] ، ومن جعلها مصدرية فقد غلط، لكن إذا خلق المنحوت كما خلق المصنوع والملبوس والمبني، دل على أنه خالق كل صانع وصنعته، وقال تعالى : {من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا } [ الكهف : ١٧ ] ،وقال : {فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا } [ الأنعام : ١٢٥ ] ،وهو سبحانه خالق كل شيء وربه ومليكه، وله فيما خلقه حكمة بالغة، ونعمة سابغة، ورحمة عامة وخاصة، وهو لا يسأل عما يفعل وهم يسألون، لا لمجرد قدرته وقهره، بل لكمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته .

فإنه سبحانه وتعالى أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، وقد أحسن كل شيء خلقه، وقال تعالى :." (١)

"ص -٩٩- {وما يستوي الأعمى والبصير . ولا الظلمات ولا النور . ولا الظل ولا الحرور . وما يستوي الأحياء ولا الأموات } [ فاطر : ١٩-٢٢ ] وأمثال ذلك مما يبين الفرق بين المخلوقات . وانقسام الخلق إلى شقي وسعيد، كما قال تعالى : {هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن } [ التغابن : ٢ ] وقال تعالى : {فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة } [ الأعراف : ٣٠ ] وقال تعالى : {يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما } [ الإنسان : ٣١ ] وقال تعالى : {ويوم تقوم الساعة يومئذ يتفرقون . فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فهم في روضة يحبرون . وأما الذين كفروا وكذبوا بآياتِنا ولقاء الآخرة فأولئك في العذاب محضرون } [ الروم : ١٤-١٦ ] ونظائر هذا في القرآن كثيرة .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/١٢٣

وينبغي أن يعلم أن هذا المقام زل فيه طوائف من أهل الكلام والتصوف، وصاروا فيه إلى ما هو شر من قول المعتزلة ونحوهم من القدرية فإن هؤلاء يعظمون الأمر والنهي والوعد والوعيد وطاعة الله ورسوله، ويأمر بالمعروف وينهون عن المنكر، لكن ضلوا في القدر، واعتقدوا أنهم إذا أثبتوا مشيئة عامة وقدرة شاملة وخلقا متناولا لكل شيء لزم من ذلك القدح في عدل الرب وحكمته، **وغلطوا** في ذلك .." (١)

"ص -١٣٣- وكذا لفظ [ التأثير ] فيه إجمال، فإن القدرة مع مقدورها كالسبب مع المسبب، والعلة مع المعلول، والشرط مع المشروط، فإن أريد بالقدرة القدرة الشرعية المصححة للفعل المتقدمة عليه، فتلك شرط للفعل وسبب من أسبابه، وعلة ناقصة له، وإن أريد بالقدرة القدرة المقارنة للفعل المستلزمة له، فتلك علة للفعل وسبب تام، و معلوم أنه ليس في المخلوقات شيء هو وحده علة تامة وسبب تام للحوادث بمعني أن وجوده مستلزم لوجود الحوادث، بل ليس هذا إلا مشيئة الله تعالى خاصة، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .

وأما الأسباب المخلوقة كالنار في الإحراق، والشمس في الإشراق، والطعام والشراب في الإشباع والإرواء ونحو ذلك، فجميع هذه الأمور سبب لا يكون الحادث به وحده، بل لابد من أن ينضم إليه سبب آخر، ومع هذا فلهما موانع تمنعهما عن الأثر، فكل سبب فهو موقوف على وجود الشروط وانتفاء الموانع، وليس في المخلوقات واحد يصدر عنه وحده شيء .

وهذا مما يبين لك خطأ المتفلسفة الذين قالوا : الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، واعتبروا ذلك بالآثار الطبيعية كالمسخن والمبرد ونحو ذلك، فإن هذا **غلط**، فإن التسخين لا يكون إلا بشيئين : أحدهما : فاعل؛ كالنار . والثاني : قابل؛ كالجسم القابل للسخونة والاحتراق، وإلا فالنار إذا وقعت على السمندل والياقوت لم تحرقه، وكذلك الشمس، فإن شعاعها مشروط بالجسم المقابل للشمس الذي ينعكس عليه الشعاع، وله موانع من السحاب والسقوف وغير." (٢)

"ص -١٦٢- ثم المثبتة للقدر يحتجون بقوله : {كل من عند الله } فيعارضهم قوله : {ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك } ، ونفاة القدر يحتجون بهذه الثانية مع **غلطهم** في ذلك؛ فإن مذهبهم : أن العبد يخلق جميع أعماله، ويعارضهم قوله : {كل من عند الله } .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٤/٢٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٤/٦١

وإنما غلط كلا الفريقين؛ لما تقدم من ظنهم أن الحسنات والسيئات هي الطاعات والمعاصي، وإنما الحسنات والسيئات في هذه الآية النعم والمصائب، كما في قوله تعالى : {وبلوناهم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون } [ الأعراف : ١٦٨ ] ، وقوله تعالى : {فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه } [ الأعراف : ١٣١ ] ، وقوله تعالى : {إن تمسسكم حسنة تسؤهم وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها } [ آل عمران : ١٢٠] ، وقوله تعالى : {وقهم السيئات } [ غافر : ٩ ] ونحو ذلك، وهذا كثير .

وهذه الآية ذم الله بها المنافقين الذين ينكلون عما أمر الله به من الجهاد وغيره، فإذا نالهم رزق ونصر وعافية قالوا : هذا من عند الله، وإن نالهم فقر وذل ومرض قالوا : هذا من عندك يا محمد بسبب الدين الذي أمرتنا به، كما قال قوم فرعون لموسى، وذكر الله ذلك عنهم بقوله تعالى : {فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه } [ الأعراف : ١٣١ ] ،وكما قال الكفار لرسل عيسى : {إنا تطيرنا بكم } [ يس : ١٨ ] .

فالكفار والمنافقون إذا أصابتهم المصائب بذنوبهم تطيروا بالمؤمنين،فبين." (١)

"ص -١٧٧- الصالح سببا له، وهو قادر على أن يفعله سبحانه بدون هذا السبب، وقد يفعله بسبب آخر .

وكذلك من ترك الأسباب المشروعة المأمور بها أمر إيجاب أو استحباب من جلب المنافع أو دفع المضار قادح في الشرع خارج عن العقل، ومن هنا غلطوا في ترك الأسباب المأمور بها، وظنوا أن هذا من تمام التوكل، والتوكل مقرون بالعبادة في قوله : {فاعبده وتوكل عليه } [ هود : ١٢٣ ] ، والعبادة فعل المأمور، فمن ترك العبادة المأمور بها وتوكل، لم يكن أحسن حالا ممن عبده ولم يتوكل عليه، بل كلاهما عاص لله تاركا لبعض ما أمر به .

والتوكل يتناول التوكل عليه ليعينه على فعل ما أمر، والتوكل عليه ليعطيه ما لا يقدر العبد عليه، فالاستعانة تكون على الأعمال، وأما التوكل فأعم من ذلك ويكون التوكل عليه لجلب المنفعة ودفع المضرة، قال تعالى : {ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون } [ التوبة : ٥٩ ] ، وقال تعالى : {الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/١٢٥

وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل } [ آل عمران : ١٧٣ ] .

فمن لم يفعل ما أمر به، لم يكن مستعينا بالله على ذلك، فيكون قد ترك العبادة والاستعانة عليها بترك التوكل في هذا الموضع أيضا، وآخر يتوكل بلا فعل مأمور وهذا هو العجز المذموم، كما في سنن أبي داود : أن رجلين اختصما." (١)

"ص -٢٠٦- لكن قد يعرض الإنسان عن طلب علم ما ينفعه وذلك الإعراض أمر عدمي، لكن النفس من لوازمها الإرادة والحركة فإنها حية حياة طبيعية، لكن سعادتها أن تحيا الحياة النافعة فتعبد الله، ومتى لم تحى هذه الحياة كانت ميتة، وكان ما لها من الحياة الطبيعية موجبا لعذابها، فلا هي حية متنعمة بالحياة،ولا ميتة مستريحة من العذاب، قال تعالى : {ثم لا يموت فيها ولا يحيا } [ الأعلى : ١٣ ] ، فالجزاء من جنس العمل لما كان في الدنيا ليس بحي الحياة النافعة ولا ميتا عديم الإحساس، كان في الآخرة كذلك، والنفس إن علمت الحق وأرادته، فذلك من تمام إنعام الله عليها، وإلا فهي بطبعها لابد لها من مراد معبود غير الله، ومرادات سيئة؛ فهذا تركب من كونها لم تعرف الله ولم تعبده وهذا عدم .

والقدرية يعترفون بهذا، وبأن الله خلق الإنسان مريدا، لكن يجعلونه مريدا بالقوة والقبول، أي قابلا لأن يريد هذا وهذا، وأما كونه مريدا لهذا المعين وهذا المعين، فهذا عندهم ليس مخلوقا لله، وغلطوا بل الله خالق هذا كله، وهو الذي ألهم النفس فجورها وتقواها، وكان صلى الله عليه وسلم يقول : " اللهم آت نفسي تقواها " إلخ، والله سبحانه جعل إبراهيم وأهل بيته أئمة يدعون بأمره، وجعل آل فرعون أئمة يدعون إلى النار، ولكن هذا إلى الله لوجهين من جهة علته الغائية، ومن جهة سببه :." (٢)

"ص -٢١٢- وإن كان على نعمة وعلى حكمة، فالشكر بالأعمال هو على نعمته، وهو عبادة له لإلهيته التي تتضمن حكمته، فقد صار مجموع الأمور داخلا في الشكر .

ولهذا عظم القرآن أمر الشكر، ولم يعظم أمر الحمد مجردا إذ كان نوعا من الشكر، وشرع الحمد الذي هوالشكر مقولا أمام كل خطاب مع التوحيد، ففي الفاتحة الشكر مع التوحيد، والخطب الشرعية لابد فيها من الشكر والتوحيد . والباقيات الصالحات نوعان : فسبحان الله وبحمده فيها الشكر والتنزيه والتعظيم، ولا إله إلا الله والله أكبر فيها التوحيد والتكبير، وقد قال تعالى : {فادعوا الله مخلصين له الدين } [ غافر

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/١٢٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/١٢٧

: ١٤ ] ، {الحمد لله رب العالمين } [ الفاتحة : ٢ ] ، وهل الحمد على الأمور الاختيارية كما قيل في العزم، أم عام ؟ فيه نظر ليس هذا موضعه .

وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع يقول : [ ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولامعطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد " هذا لفظ الحديث . و [ أحق ] أفعل التفضيل، وقد غلط فيه طائفة فقالوا : حق ما قال العبد، وهذا ليس بسديد، فإن العبد يقول الحق والباطل؛ بل حق ما يقوله الرب، كما قال : {فالحق والحق أقول } [ ص : ٨٤ ] ، ولكن أحق خبر مبتدأ محذوف، أي : الحمد أحق ما قال العبد، ففيه أن الحمد أحق ما قاله العبد، ولهذا وجب في كل صلاة .." (١)

"ص -٢٣١- لكونه ينعم بهذه ويعذب بهذه، والالتفات إلى هذا من حظوظ النفس، ومقام الفناء ليس فيه إلا مشاهدة مراد الحق .

والأشعري لما أثبت الفرق بين هذا وهذا من جهة المخلوق كان أعقل منهم، فإنهم يدعون أن العارف لا يفرق، وغلطوا في حق العبد وحق الرب، أما العبد فيلزمهم أن يستوى عنده جميع الحوادث، وهذا محال قطعا، فعزلوا الفرق الرحماني، وفرقوا بالطبعي الهوائي الشيطاني، ومن هنا وقع خلق منهم في المعاصي، وآخرون في الفسوق، وآخرون في الكفر حتى جوزوا عبادة الأصنام، ثم كثير منهم ينتقل إلى الوحدة ويصرحون بعبادة كل موجود .

والمقصود الكلام على من نفى الحكم والأسباب والعدل في القدر موافقة لجهم وهي بدعته الثانية بخلاف الإرجاء، فإنه منسوب إلى طوائف غيره فهؤلاء يقولون : إن الرب يجوز أن يفعل كل ما يقدر عليه؛ ولهذا تجد من اتبعهم غير معظم للأمر والنهي، والوعد والوعيد، بل ينحل عنه أو عن بعضه، ويتكلف لما يعتقده، فإنهم إذا وافقوا جهما والأشعري في أن الحسن والقبيح كونه مأمورا أو محظورا، وذلك فرق يعود إلى حظ العبد، وهم يدعون الفناء عن الحظوظ، فتارة يقولون في امتثال الأمر والنهي : إنه من مقام التلبيس، وتارة يقولون : يفعل هذا لأجل أهل المارستان، أي العامة، كما يقوله الشيخ المغربي، إلى أنواع أخر .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/١٢٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٩/١٢٧

"ص -٢٨٢- كلام صحيح، أي من قدر الله أن يكون سعيدا يكون سعيدا، لكن بالأعمال التي جعله يسعد بها، والشقي لا يكون شقيا إلا بالأعمال التي جعله يشقى بها، التي من جملتها الاتكال على القدر، وترك الأعمال الواجبة .

وأما قوله : والأعمال لا تراد لذاتها بل لجلب السعادة ودفع الشقاوة وقد سبقنا وجود الأعمال، فيقال له : السابق نفس السعادة والشقاوة، أو تقدير السعادة والشقاوة علما وقضاء وكتابا، هذا موضع يشتبه **ويغلط** فيه كثير من الناس حيث لا يميزون بين ثبوت الشيء في العلم والتقدير، وبين ثبوته في الوجود والتحقيق .

فإن الأول هو العلم به والخبر عنه، وكتابته، وليس شيء من ذلك داخلا في ذاته ولا في صفاته القائمة به .

ولهذا **يغلط** كثير من الناس في قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي رواه ميسرة قال : قلت : يارسول الله، متى كنت نبيا ؟ وفي رواية : متى كتبت نبيا ؟ قال : " وآدم بين الروح والجسد " . فيظنون أن ذاته ونبوته وجدت حينئذ، وهذا جهل، فإن الله إنما نبأه على رأس أربعين من عمره، وقد قال له : {بما أوحينا إليك هذا القرآن وإن كنت من قبله لمن الغافلين } [ يوسف : ٣ ] وقال : {ووجدك ضالا فهدى } [ الضحى : ٧ ] وفي الصحيحين : أن الملك قال له حين جاءه : اقرأ فقال : " لست بقارئ " ثلاث مرات .." (١)

"ص -٢٨٤- متأخران في الوجود، والله سبحانه علم وقدر أن هذا يعمل كذا فيسعد به، وهذا يعمل كذا فيشقى به، وهو يعلم أن هذا العمل الصالح يجلب السعادة، كما يعلم سائر الأسباب والمسببات، كما يعلم أن هذا يأكل السم فيموت، وأن هذا يأكل الطعام فيشبع، ويشرب الشراب فيروى، وظهر فساد قول السائل : فلا وجه لإتعاب النفس في عمل، ولا لكفها عن ملذوذات، والمكتوب في القدم واقع لا محالة .

وذلك أن المكتوب في القدم هو سعادة السعيد لما يسر له من العمل الصالح، وشقاوة الشقي لما يسر له من العمل السيئ، ليس المكتوب أحدهما دون الآخر، فما أمر به العبد من عمل فيه تعب أو امتناع عن شهوة هو من الأسباب التي تنال بها السعادة، والمقدر المكتوب هو السعادة والعمل الذي به ينال السعادة، وإذا ترك العبد ما أمر به متكلا على الكتاب، كان ذلك من المكتوب المقدور الذي يصير به شقيا، وكان قوله ذلك بمنزلة من يقول : أنا لا آكل ولا أشرب، فإن كان الله قضى بالشبع والري حصل، وإلا لم يحصل،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/١٣٢

أو يقول : لا أجامع امرأتي، فإن كان الله قضي لي بولد فإنه يكون .

وكذلك من **غلط** فترك الدعاء أو ترك الاستعانة والتوكل ظانا أن ذلك من مقامات الخاصة ناظرا إلى القدر، فكل هؤلاء جاهلون ضالون؛ ويشهد لهذا ما رواه مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن." (١)

"ص -٢٨٧- ومما يشبه هذه المسألة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم بدر فأخبر أصحابه بمصارع المشركين فقال : " هذا مصرع فلان، وهذا مصرع فلان " ، ثم إنه دخل العريش، وجعل يجتهد في الدعاء، ويقول : " اللهم انجز لي ما وعدتني " ؛ وذلك لأن علمه بالنصر، لا يمنع أن يفعل السبب الذي به ينصر، وهو الاستغاثة بالله .

وقد **غلط** بعض الناس هنا وظن أن الدعاء الذي علم وقوع مضمونه كالدعاء الذي في آخر سورة البقرة لا يشرع إلا عبادة محضة، وهذا كقول بعضهم : إن الدعاء ليس هو إلا عبادة محضة؛ لأن المقدور كائن دعا أو لم يدع .

فيقال له : إذا كان الله قد جعل الدعاء سببا لنيل المطلوب المقدر، فكيف يقع بدون الدعاء ؟ وهو نظير قولهم : أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب ؟

ومما يوضح ذلك : أن الله قد علم وكتب أنه يخلق الخلق ويرزقهم ويميتهم ويحييهم، فهل يجوز أن يظن أن تقدم العلم والكتاب مغن لهذه الكائنات عن خلقه وقدرته ومشيئته، فكذلك علم الله بما يكون من أفعال العباد، وأنهم يسعدون بها، ويشقون كما يعلم مثلا أن الرجل يمرض أو يموت بأكله السم أو جرحه نفسه ونحو ذلك .." (٢)

"ص -٣٠٢- وأمثالهم، فهذا جائز، وذهبت المعتزلة إلى أن تكليف مالا يطاق غير جائز، قال : وهذه المسألة كالأصل لهذه .

قلت : وهذا الإجماع هو إجماع الفقهاء وأهل العلم، فإنه قد ذهب طائفة من أهل الكلام إلى أن تكليف الممتنع لذاته واقع في الشريعة، وهذا قول الرازي وطائفة قبله، وزعموا أن تكليف أبي لهب وغيره من هذا الباب حيث كلف أن يصدق بالأخبار التي من جملتها الإخبار بأنه لا يؤمن، وهذا **غلط**، فإنه من أخبر

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦/١٣٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/١٣٢

الله أنه لا يؤمن وأنه يصلي النار بعد دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له إلى الإيمان فقد حقت عليه كلمة العذاب، كالذي يعاين الملائكة وقت الموت لم يبق بعد هذا مخاطبا من جهة الرسول بهذين الأمرين المتناقضين .

وكذلك من قال : تكليف العاجز واقع محتما بقوله : {يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون } [ القلم : ٤٢ ] ، فإنه يناقض هذا الإجماع، ومضمون الإجماع نفي وقوع ذلك في الشريعة، وأيضا فإن مثل هذا الخطاب إنما هو خطاب تعجيز على وجه العقوبة لهم لتركهم السجود وهم سالمون يعاقبون على ترك العبادة في حال قدرتهم بأن أمروا بها حال عجزهم على سبيل العقوبة لهم، وخطاب العقوبة والجزاء من جنس خطاب التكوين، لا يشترط فيه قدرة المخاطب إذ ليس المطلوب فعله، وإذا تبينت الأنواع والأقسام زال الاشتباه والإبهام .." (١)

"ص -٣١١- الربوبية فلا يشهد فرقا ما دام في هذا المشهد، وقد يغيب عنه الإحساس بما يوجب الفرق مدة من الزمان، فيظن هذا الفناء مقاما محمودا، ويجعله إما غاية، وإما لازما للسالكين، وهذا **غلط**، فإن عدم الفرق بين ما ينعم ويعذب أحيانا هو مثل عدم الفرق بين النوم والنسيان، والغفلة والاشتغال بشيء عن آخر وهو لا يزيل الفرق الثابت في نفس الأمر، ولا يزيل الإحساس به إذا وجد سببه .

والواحد من هؤلاء لابد أن يجوع أو يعطش، فلا يسوى بين الخبز والشراب، وبين الملح الأجاج، والعذب الفرات، بل لابد أن يفرق بينهما ويقول : هذا طيب وهذا ليس بطيب، وهذا هو الفرق بين كل ما أمر الله ورسوله به ونهى عنه، فإنه أمر بالطيب من القول والعمل، ونهى عن الخبيث .

وإذا عرف أن المراد بالفرق هو أن من الأمور ما ينفع، ويوجب اللذة والنعيم، ومنها ما يضر ويوجب الألم والعذاب، فبعض هذه الأمور تدرك بالحس، وبعضها يدركه الناس بعقولهم لأمور الدنيا، فيعرفون ما يجلب لهم منفعة في الدنيا وما يجلب لهم مضرة، وهذا من العقل الذي ميز به الإنسان، فإنه يدرك من عواقب الأفعال مالا يدركه الحس، ولفظ العقل في القرآن يتضمن ما يجلب به المنفعة وما يدفع به المضرة .." (٢)

"ص -٣٧٦- {أنا ربكم الأعلى } [ النازعات : ٢٤ ] ، وقال : إنه خلق نفسه، وإنما الحق ما عليه أهل السنة والجماعة .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٤/١٣٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/١٣٣

وإنما الغلط في اعتقاد تناقضه بطريق التلازم، وإن ثبوت أحدهما مستلزم لنفي الآخر، فهذا ليس بحق، وسببه كون العقل يزيد على المعلوم المدلول عليه ما ليس كذلك، وتلك الزيادة تناقض ما علم ودل عليه .." (١)

"ص -٣٨٣- ما تعلقت به المشيئة تعلقت به القدرة، فإن ما شاء الله كان ولا يكون شيء إلا بقدرته، وما تعلقت به القدرة من الموجودات تعلقت به المشيئة، فإنه لا يكون شيء إلا بقدرته ومشيئته، وما جاز أن تتعلق به القدرة جاز أن تتعلق به المشيئة، وكذلك بالعكس، وما لا فلا؛ ولهذا قال : {إن الله على كل شيء قدير } [ البقرة : ٢٠ ] ، والشيء في الأصل مصدر شاء يشاء شيئا كنال ينال نيلا، ثم وضعوا المصدر موضع المفعول فسموا المشيء شيئا، كما يسمى المنيل نيلا، فقالوا : نيل المعدن، وكما يسمى المقدور قدرة، والمخلوق خلقا، فقوله : {على كل شيء قدير } أي على كل ما يشاء، فمنه ما قد شيء فوجد، ومنه ما لم يشأ لكنه شيء في العلم بمعنى أنه قابل لأن يشاء وقوله : {على كل شيء } ، يتناول ما كان شيئا في الخارج والعلم، أو ما كان شيئا في العلم فقط، بخلاف مالا يجوز أن تتناوله المشيئة وهو الحق تعالى وصفاته، أو الممتنع لنفسه، فإنه غير داخل في العموم؛ ولهذا اتفق الناس على أن الممتنع لنفسه ليس بشيء، وتنازعوا في المعدوم الممكن :
فذهب فريق من أهل الكلام من المعتزلة والرافضة، وبعض من وافقهم من ضلال الصوفية، إلي أنه شيء في الخارج لتعلق الإرادة والقدرة به وهذا غلط، وإنما هو معلوم لله ومراد له إن كان مما يوجد، وليس له في نفسه لا موت ولا وجود ولا حقيقة أصلا، بل وجوده وثبوته وحصوله شيء واحد، وماهيته وحقيقته في الخارج هي نفس وجوده، وحصوله وثبوته ليس في." (٢)

"ص -٤٢٤- وأن كلام الله إنما هو معني قائم بذاته هو الأمر والنهي والخبر، وهذا الكلام فاسد بالعقل الصريح، والنقل الصحيح، فإن المعني الواحد لا يكون هو الأمر بكل مأمور، والخبر عن كل مخبر، ولا يكون معنى التوراة والإنجيل والقرآن واحدا، وهم يقولون : إذا عبر عن ذلك الكلام بالعربية صار قرآنا، وإذا عبر عنه بالعبرية صار توراة، وهذا غلط، فإن التوراة يعبر عنها بالعربية ومعانيها ليست هي معاني القرآن، والقرآن يعبر عنه بالعبرية وليست معانيه هي معاني التوراة .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/١٣٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/١٣٥

وهذا القول أول من أحدثه ابن كلاب، ولكنه هو ومن اتبعه عليه، كالأشعري وغيره يقولون مع ذلك : إن القرآن محفوظ بالقلوب حقيقة، متلو بالألسن حقيقة، مكتوب في المصاحف حقيقة .

ومنهم من يمثل ذلك بأنه محفوظ بالقلوب كما أن الله معلوم بالقلوب، ومتلو بالألسن كما أن الله مذكور بالألسن، ومكتوب في المصاحف، كما أن الله مكتوب في المصاحف، وهذا **غلط** في تحقيق مذهب ابن كلاب والأشعري فإن القرآن عندهم معنى عبارة عنه، والحقائق لها أربع مراتب : وجود عيني، وعلمي، ولفظي، ورسمي . فليس العلم بالمعنى له المرتبة الثانية، وليس ثبوته في الكتاب كثبوت الأعيان في الكتاب . فزاد هؤلاء قول ابن كلاب والأشعري قبحا .." (١)

"ص -٤٢٨- وقال رحمه الله :

فصل

وأما مسألة تحسين العقل وتقبيحه، ففيها نزاع مشهور، بين أهل السنة والجماعة من الطوائف الأربعة وغيرهم . فالحنفية وكثير من المالكية، والشافعية والحنبلية، يقولون بتحسين العقل وتقبيحه، وهو قول الكرامية والمعتزلة، وهو قول أكثر الطوائف من المسلمين، واليهود والنصارى والمجوس وغيرهم، وكثير من الشافعية والمالكية والحنبلية ينفون ذلك، وهو قول الأشعرية، لكن أهل السنة متفقون على إثبات القدر، وإن الله على كل شيء قدير، خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن .

والمعتزلة وغيرهم من القدرية، يخالفون في هذا، فإنكار القدر بدعة منكرة، وقد ظن بعض الناس أن من يقول : بتحسين العقل وتقبيحه ينفي القدر، ويدخل مع المعتزلة في مسائل التعديل والتجويز، وهذا **غلط** بل جمهور المسلمين لا يوافقون المعتزلة على ذلك، ولا يوافقون الأشعرية عىي نفي." (٢)

"ص -٤٣٥- على فسادهم، فهذا النوع هو حسن وقبيح، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك لا أنه أثبت للفعل صفة لم تكن، لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقبا في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك وهذا مما **غلط** فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح، فإنهم قالوا : إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة، ولو لم يبعث إليهم رسولا، وهذا خلاف النص قال تعالى : {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا} [ الإسراء : ١٥ ] ، وقال تعالى : {رسلا مبشرين ومنذرين لألا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل}

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/١٣٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/١٣٨

[ النساء : ١٦٥ ] ، وقال تعالى : {وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلوا عليهم آياتنا وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون } [ القصص : ٥٩ ] ، وقال تعالى : }كلما ألقي فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير . قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير . وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير } [ الملك : ٨- ١٠ ] .
وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين " ، والنصوص الدالة على أن الله لا يعذب إلا بعد الرسالة كثيرة، ترد على من قال من أهل التحسين والتقبيح، أن الخلق يعذبون في الأرض بدون رسول أرسل إليهم .
النوع الثاني : أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسنا، وإذا نهى." (١)

"ص -٤٤١- {فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في السماء } [ الأنعام : ١٢٥ ] ، وقال تعالى : {ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد } [ البقرة : ٢٥٣ ] ، وقال نوح : {ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم } [ هود : ٣٤ ] ، وقال : {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون } [ يس : ٨٢ ] ، وهذا التقسيم تقسيم شريف، وهو أيضا وارد في كتاب الله في الإذن والأمر، والكلمات والتحريم والحكم والقضاء، كما قد بيناه في غير هذا الموضع، وبمعرفته تندفع شبهات عظيمة .
ومن مواقع الشبهة ومثارات **الغلط** : تنازع الناس في القدرة هل يجب أن تكون مقارنة للفعل ؟ أو يجب أن تكون متقدمة عليه ؟ والتحقيق الذي عليه أئمة الفقهاء : أن الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي وهي التي تقدم الكلام فيها لا يجب أن تقارن الفعل، فإن الله إنما أوجب الحج على من استطاعه فمن لم يحج من هؤلاء كان عاصيا باتفاق المسلمين، ولم يوجد في حقه استطاعة مقارنة، وكذلك سائر من عصى الله من المأمورين المنهيين، وجد في حقه الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي .
وأما المقارنة فإنما توجد في حق من فعل، والفاعل لابد أن يريد الفعل إرادة جازمة، وأن يكون قادرا عليه، وإذا وجد ذلك في حقه وجب وجود الفعل . فمن قال : الاستطاعة هي المقارنة، فهي مجموع ما يحب من الفعل ويدخل في ذلك الإرادة وغيرها وعلى هذا الاصطلاح يقال : إذا لم يرد الفعل، فليس." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/١٣٨
(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/١٣٩

"ص -٥٣٠- الأكابر هذا القول كما رده الحارث المحاسبي في "كتاب التوكل " وحكاه عن شقيق البلخي، وبالغ في الرد على من قال بذلك، وذكر من الحجج عليهم ما يبين به **غلطهم** وأنهم غالطون في معرفة حقيقة التوكل، وأنهم عاصون لله بما يتركون من طاعته، وقد حكى لأحمد بن حنبل أن بعض الغلاة الجهال، بحقيقة التوكل كان إذا وضع له الطعام لم يمد يده حتى يوضع في فمه، وإذا وضع يطبق فمه حتى يفتحوه، ويدخلوا فيه الطعام، فأنكر ذلك أشد الإنكار، ومن هؤلاء من حرم المكاسب .

وهذا وأمثاله من قلة العلم بسنة الله في خلقه وأمره، فإن الله خلق المخلوقات بأسباب، وشرع للعباد أسبابا ينالون بها مغفرته، ورحمته، وثوابه في الدنيا والآخرة، فمن ظن أنه بمجرد توكله مع تركه ما أمره الله به من الأسباب يحصل مطلوبه، وأن المطالب لا تتوقف على الأسباب التي جعلها الله أسبابا لها، فهو غالط، فالله سبحانه، وإن كان قد ضمن للعبد رزقه وهو لابد أن يرزقه ما عمر، فهذا لا يمنع أن يكون ذلك الرزق المضمون له أسباب تحصل من فعل العبد وغير فعله .

وأيضا، فقد يرزقه حلالا وحراما، فإذا فعل ما أمره به رزقه حلالا، وإذا ترك ما أمره به، فقد يرزقه من حرام .

ومن هذا الباب : الدعاء والتوكل، فقد ظن بعض الناس أن ذلك لا تأثير." (١)

"ص -١٠- ليس هذا موضعه؛ دع غيرهم من طوائف المسلمين وعلمائهم وأئمتهم، كما ذكره القاضي أبو بكر ابن الباقلاني في كتاب ] الدقائق [ .

فأما الشعري وهو ما يفيد مجرد التخييل وتحريك النفس، وذلك يظهر بأنهم جعلوا الأقيسة خمسة : البرهاني، والخطابي، والجدلي، والشعري، **والمغلطي** السوفسطائي، وهو ما يشبه الحق وهو باطل، وهو الحكمة المموهة فلا غرض لنا فيه هنا، ولكن غرضنا تلك الثلاثة .

قالوا : [ الجدلي ] ما سلم المخاطب مقدماته . والخطابي : ما كانت مقدماته مشهورة بين الناس، والبرهاني : ما كانت مقدماته معلومة .

وكثير من المقدمات تكون مع كونها خطابية أو جدلية يقينية برهانية، بل وكذلك مع كونها شعرية، ولكن هي من جهة التيقن بها تسمى : برهانية، ومن جهة شهرتها عند عموم الناس وقبولهم لها تسمى : خطابية، ومن جهة تسليم الشخص المعين لها تسمى : جدلية .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/١٤٣

وهذا كلام أولئك المبتدعة من الصابئة الذين لم يذكروا النبوات، ولا تعرضوا لها بنفي ولا إثبات . وعدم التصديق للرسل واتباعهم كفر وضلال، وإن لم يعتقد تكذيبهم فالكفر والضلال أعم من التكذيب .." (١)

"ص -١٣- قد لا يحسنون تفسير ذلك؛ فإن حسن ذلك وقبحه هو حسن الأفعال وقبحها، وحسن الفعل هو كونه مقتضيا لما يطلبه الحي لذاته ويريده من المقاصد، وقبحه بالعكس، والأمر كذلك .

فإن العلم والصدق والعدل هي كذلك محصلة لما يطلب لذاته ويراد لنفسه من المقاصد، فحسن الفعل وقبحه هو لكونه محصلا للمقصود المراد بذاته أو منافيا لذلك .

ولهذا كان الحق يطلق تارة بمعنى النفي والإثبات فيقال : هذا حق، أي ثابت، وهذا باطل، أي : منتف . وفي الأفعال بمعنى : التحصيل للمقصود، فيقال : هذا الفعل حق، أي : نافع، أو محصل للمقصود، ويقال : باطل، أي : لا فائدة فيه ونحو ذلك .

وأما زعمهم : أن البديهة والفطرة قد تحكم بما يتبين لها بالقياس فساده، فهذا **غلط**؛ لأن القياس لابد له من مقدمات بديهية فطرية؛ فإن جوز أن تكون المقدمات الفطرية البديهية **غلطا** من غير تبيين **غلطها** إلا بالقياس، لكان قد تعارضت المقدمات الفطرية بنفسها، ومقتضى القياس الذي مقدماته فطرية . فليس رد هذه المقدمات الفطرية لأجل تلك بأولى من العكس، بل **الغلط** فيما تقل مقدماته أولى، فما يعلم بالقياس وبمقدمات فطرية أقرب إلى **الغلط** مما يعلم بمجرد الفطرة .." (٢)

"ص -٢٠- فقياس التمثيل في الحسيات وكل شيء؛ إذا علمنا أن هذا مثل هذا، علمنا أن حكمه حكمه، وإن لم نعلم علة الحكم، وإن علمنا علة الحكم استدللنا بثبوتها على ثبوت الحكم، فبكل واحد من العلم بقياس التمثيل وقياس التعليل يعلم الحكم .

وقياس التعليل هو في الحقيقة من نوع قياس الشمول، لكنه امتاز عنه بأن الحد الأوسط الذي هو الدليل فيه هو علة الحكم، ويسمى قياس العلة، وبرهان العلة . وذلك يسمى قياس الدلالة وبرهان الدلالة، وإن لم نعلم التماثل والعلة، بل ظنناها ظنا كان الحكم كذلك .

وهكذا الأمر في قياس الشمول، إن كانت المقدمتان معلومتين كانت النتيجة معلومة، وإلا فالنتيجة تتبع أضعف المقدمات .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/١٤٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/١٤٧

فأما دعواهم : أن هذا لا يفيد العلم، فهو **غلط** محض محسوس، بل عامة علوم بني آدم العقلية المحضة هي من قياس التمثيل .

وأيضا، فإن علومهم التي جعلوا هذه الصناعة ميزانا لها بالقصد الأول، لا يكاد ينتفع بهذه الصناعة المنطقية في هذه العلوم إلا قليلا . فإن العلوم الرياضية من حساب العدد، وحساب المقدار الذهني والخارجي قد علم أن الخائضين فيها من الأولين والآخرين مستقلون بها من غير التفات إلى هذه." (١)

"ص -٢١- الصناعة المنطقية واصطلاح أهلها . وكذلك ما يصح من العلوم الطبيعية الكلية والطبية، تجد الحاذقين فيها لم يستعينوا عليها بشيء من صناعة المنطق، بل إمام صناعة الطب بقراط له فيها من الكلام الذي تلقاه أهل الطب بالقبول ووجدوا مصداقه بالتجارب، وله فيها من القضايا الكلية التي هي عند عقلاء بني آدم من أعظم الأمور، ومع هذا فليس هو مستعينا بشيء من هذه الصناعة، بل كان قبل واضعها .

وهم وإن كان العلم الطبيعي عندهم أعلم وأعلى من علم الطب، فلا ريب أنه متصل به . فبالعلم بطبائع الأجسام المعينة المحسوسة تعلم طبائع سائر الأجسام، ومبدأ الحركة والسكون الذي في الجسم، ويستدل بالجزء على الكل؛ ولهذا كثيرا ما يتناظرون في مسائل، ويتنازع فيها هؤلاء وهؤلاء، كتناظر الفقهاء والمتكلمين في مسائل كثيرة تتفق فيها الصناعتان، وأولئك يدعون عموم النظر، ولكن الخطأ **والغلط** عند المتكلمين والمتفلسفة أكثر مما هو عند الفقهاء والأطباء، وكلامهم وعلمهم أنفع، وأولئك أكثر ضلالا وأقل نفعا؛ لأنهم طلبوا بالقياس ما لا يعلم بالقياس، وزاحموا الفطرة والنبوة مزاحمة أوجبت من مخالفتهم للفطرة والنبوة ما صاروا به من شياطين الإنس والجن الذين يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا، بخلاف الطب المحض، فإنه علم نافع، وكذلك الفقه المحض .

وأما علم ما بعد الطبيعة وإن كانوا يعظمونه، ويقولون : هو الفلسفة الأولى، وهو العلم الكلي الناظر في الوجود ولواحقه، ويسميه متأخروهم العلم." (٢)

"ص -٦٢- فحيوانية الإنسان ونطقه، كل منهما فيه ما يشترك مع الحيوان فيه، وفيه ما يختص به عن سائر الحيوان، وكذلك بناء بنيته، فإن نموه واغتذاءه وإن كان بينه وبين النبات فيه قدر مشترك، فليس

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/١٤٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/١٤٧

مثله هو؛ إذ هذا يغتذي بما يلذ به ويسر نفسه، وينمو بنمو حسه وحركته وهمه وحرثه، وليس النبات كذلك .

وكذلك أصناف النوع وأفراده . فنطق العرب بتمييز قلوبهم وبيان ألسنتهم أكمل من نطق غيرهم، حتى ليكون في بني آدم من هو دون البهائم في النطق والتمييز، ومنهم من لا تدرك نهايته .

وهذا كله يبين أن اشتراك أفراد الصنف، وأصناف النوع، وأنواع الجنس والأجناس السافلة في مسمى الجنس الأعلى، لا يقتضي أن يكون المعنى المشترك فيها بالسواء، كما أنه ليس بين الحقائق الخارجة شيء مشترك، ولكن الذهن فهم معنى يوجد في هذا ويوجد نظيره في هذا . وقد تبين أنه ليس نظيرا له على وجه المماثلة، لكن على وجه المشابهة، وأن ذلك المعنى المشترك هو في أحدهما على حقيقة تخالف حقيقة ما في الآخر .

ومن هنا يغلط القياسيون الذين يلحظون المعنى المشترك الجامع دون الفارق المميز .

والعرب من أصناف الناس، والمسلمون من أهل الأديان، أعظم الناس." (١)

"ص -٨٩- بعدهم تعرف حقائق الأشياء بدون وضعهم . وهم إذا تدبروا، وجدوا أنفسهم يعلمون حقائق الأشياء بدون هذه الصناعة الوضعية .

ثم إن هذه الصناعة الوضعية زعموا أنها تفيد تعريف حقائق الأشياء ولا تعرف إلا بها، وكلا هذين غلط، ولما راموا ذلك، لم يكن بد من أن يفرقوا بين بعض الصفات وبعض؛ إذ جعلوا التصور بما جعلوه ذاتيا، فلابد أن يفرقوا بين ما هو ذاتي عندهم، وما ليس كذلك . فأدى ذلك إلى التفريق بين المتماثلات، حيث جعلوا صفة ذاتية دون أخرى، مع تساويهما أو تقاربهما وطلب الفرق بين المتماثلات ممتنع، وبين المتقاربات عسر . فالمطلوب إما متعذر أو متعسر، فإن كان متعذرا بطل بالكلية، وإن كان متعسرا فهو بعد حصوله ليس فيه فائدة زائدة على ما كان يعرف قبل حصوله، فصاروا بين أن يمتنع عليهم ما شرطوه أو ينالوه ولا يحصل به ما قصدوه على التقديرين، فليس ما وضعوه من الحد طريقا لتصور الحقائق في نفس من لا يتصورها بدون الحد وإن كان قد يفيد من تمييز المحدود ما تفيده الأسماء .

وقد تفطن الفخر الرازي لما عليه أئمة الكلام وقرر في محصله وغيره أن التصورات لا تكون مكتسبة . وهذا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٢/١٤٧

هو حقيقة قولنا : إن الحد لا يفيد تصور المحدود .

وهذا مقام شريف، ينبغي أن يعرف؛ فإنه لسبب إهماله دخل الفساد." (١)

"ص -٩٨- الأشياء التي هي ماهياتها مع قطع النظر عن وجودها في الخارج فتخيل الغالط أن هذه الحقائق والماهيات أمور ثابتة في الخارج .

والتحقيق : أن ذلك كله أمر ثابت في الذهن . والمقدر في الأذهان أوسع من الموجود في الأعيان، وهو موجود وثابت في الذهن، وليس هو في نفس الأمر لا موجودا ولا ثابتا، فالتفريق بين الوجود والثبوت وكذلك التفريق بين الوجود والماهية مع دعوى أن كليهما في الخارج **غلط** عظيم .

وهؤلاء ظنوا أن الحقائق النوعية كحقيقة الإنسان والفرس وأمثال ذلك ثابتة في الخارج غير الأعيان الموجودة في الخارج، وأنها أزلية لا تقبل الاستحالة وهذه التي تسمى : [ المثل الأفلاطونية ] . ولم يقتصروا على ذلك؛ بل أثبتوا أيضا ذلك في المادة والماهية والمكان، فأثبتوا مادة مجردة عن الصور، ثابتة في الخارج : وهي الهيولي الأولية التي بنوا عليها قدم العالم، **وغلطهم** فيها جمهور العقلاء . والكلام على من فرق بين الوجود والماهية مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا التنبية على أن ما ذكروه في المنطق من الفرق بين الماهية ووجودها في الخارج هو مبني على هذا الأصل الفاسد . وحقيقة الفرق الصحيح أن الماهية هي ما يرتسم في النفس من الشيء، والوجود ما يكون في الخارج منه." (٢)

"ص -١٢٧- تجمع هذه كلها، فنسبة أحد المضروبين إلى المرتفع كنسبة الواحد إلى المضروب الآخر، ونسبة المرتفع إلى أحد المضروبين نسبة الآخر إلى الواحد .

فهذه الأمور وأمثالها مما يتكلم فيه الحساب أمر معقول مما يشترك فيه ذوو العقول، وما من أحد من الناس إلا يعرف منه شيئا فإنه ضروري في العلم، ولهذا يمثلون به في قولهم : الواحد نصف الاثنين، ولا ريب أن قضاياه كلية واجبة القبول لا تنتقض البتة .

وهذا كان مبدأ فلسفتهم التي وضعها [ فيثاغورس ] وكانوا يسمون أصحابه أصحاب العدد، وكانوا يظنون أن الأعداد المجردة موجودة خارجة عن الذهن، ثم تبين لأفلاطون وأصحابه **غلط** ذلك، وظنوا أن الماهيات

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/١٤٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/١٤٨

المجردة كالإنسان والفرس المطلق موجودات خارج الذهن وأنها أزلية أبدية، ثم تبين لأرسطو وأصحابه **غلط** ذلك، فقالوا : بل هذه الماهيات المطلقة موجودة في الخارج مقارنة لوجود الأشخاص، ومشى من مشى من أتباع أرسطو من المتأخرين على هذا، وهو أيضا **غلط** . فإن ما في الخارج ليس بكلي أصلا، وليس في الخارج إلا ما هو معين مخصوص . وإذا قيل : الكلي الطبيعي في الخارج، فمعناه إنما هو كلي في الذهن يوجد في الخارج، لكن إذا وجد في الخارج لا يكون إلا معينا، لا يكون كليا، فكونه كليا مشروط بكونه في الذهن، ومن أثبت ماهية لا في الذهن." (١)

"ص -١٢٩- يجد في ذلك ما هو حق، أخذ يشغل نفسه بالعلم الرياضي، كما كان يتحرى مثل ذلك من هو من أئمة الفلاسفة كابن واصل وغيره . وكذلك كثير من متأخري أصحابنا يشتغلون وقت بطالتهم بعلم الفرائض والحساب والجبر والمقابلة والهندسة ونحو ذلك؛ لأن فيه تفريحا للنفس، وهو علم صحيح لا يدخل فيه **غلط** .

وقد جاء عن عمر بن الخطاب أنه قال : إذا لهوتم فالهوا بالرمي، وإذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض . فإن حساب الفرائض علم معقول مبني على أصل مشروع، فتبقى فيه رياضة العقل وحفظ الشرع، لكن ليس هو علما يطلب لذاته، ولا تكمل به النفس .

وأولئك المشركون كانوا يعبدون الكواكب، ويبنون لها الهياكل، ويدعونها بأنواع الدعوات . كما هو معروف من أخبارهم، وما صنف على طريقهم من الكتب الموضوعة في الشرك والسحر ودعوة الكواكب والعزائم والأقسام التي بها يعظم إبليس وجنوده . وكان الشيطان بسبب الشرك والسحر يغويهم بأشياء هي التي دعتهم إلى ذلك الشرك والسحر، وكانوا يرصدون الكواكب ليتعلموا مقاديرها، ومقادير حركاتها وما بين بعضها من الاتصالات، مستعينين بذلك على ما يرونه مناسبا لها .." (٢)

"ص -١٦٤- لبيان مقدمات القياس، قالوا : ربما حذفوا بعض مقدمات القياس إما تعويلا على فهم الذهن لها أو لترويج **المغلطة**؛ حتى لا يطلع على كذبها عند التصريح بها .

قالوا : ثم إن كانت الأقيسة لبيان المقدمات، قد صرح فيها بنتائجها، فيسمى القياس مفصولا وإلا فموصول، ومثلوا الموصول بقول القائل : كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، وكل جسم جوهر، فكل إنسان جوهر

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٨/٤٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٨/٤٩

. والمفصول بقولهم : كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، فكل إنسان جسم . ثم يقول : كل حيوان جسم، وكل جسم جوهر، فكل إنسان حيوان، فيلزم منهما أن كل إنسان جوهر .

فيقال لهم : أما المطلوب الذي لا يزيد على جزأين فذاك في المنطوق به . والمطلوب في العقل إنما هو شيء واحد لا اثنان، وهو ثبوت النسبة الحكمية أو انتفاؤها . وإن شئت قلت : اتصاف الموصوف بالصفة نفيا أو إثباتا، وإن شئت قلت : نسبة المحمول إلى الموضوع والخبر إلى المبتدأ نفيا وإثباتا، وأمثال ذلك من العبارات الدالة على المعنى الواحد المقصود بالقضية . فإذا كانت النتيجة أن النبيذ حرام أو ليس بحرام، أو الإنسان حساس أو ليس بحساس ونحو ذلك، فالمطلوب ثبوت التحريم للنبيذ أو انتفاؤه، وكذلك ثبوت الحس للإنسان أو انتفاؤه . والمقدمة الواحدة إذا ناسبت ذلك." (١)

"ص -١٨٦- ليس كذلك، وهم يسمون القياس الذي حذفت إحدى مقدمتيه قياس الضمير، ويقولون : إنها قد تحذف إما للعلم بها، وإما **غلطا** أو تغليطا، فيقال : إذا كانت معلومة، كانت كغيرها من المقدمات المعلومة، وحينئذ فليس إضمار مقدمة بأولى من إضمار ثنتين وثلاث وأربع، فإن جاز أن يدعي في الدليل الذي لا يحتاج إلا إلى مقدمة، أن الأخرى تضمر محذوفة، جاز أن يدعي فيما يحتاج إلى ثنتين أن الثالثة محذوفة، وكذلك فيما يحتاج إلى ثلاث وليس لذلك حد، ومن تدبر هذا وجد الأمر كذلك؛ ولهذا لا يوجد في كلام البلغاء أهل البيان الذين يقيمون البراهين والحجج اليقينية بأبين العبارات من استعمال المقدمتين في كلامهم، ما يوجد في كلام أهل المنطق، بل من سلك طريقهم كان من المضيقين في طريق العلم عقولا وألسنة، ومعانيهم من جنس ألفاظهم، تجد فيها من الركة والعي ما لا يرضاه عاقل .

وكان يعقوب بن إسحاق الكندي، فيلسوف الإسلام في وقته أعنى الفيلسوف الذي في الإسلام، وإلا فليس الفلاسفة من المسلمين، كما قالوا : لبعض أعيان القضاة الذين كانوا في زماننا : ابن سينا من فلاسفة الإسلام ؟ فقال : ليس للإسلام فلاسفة- كان يعقوب يقول في أثناء كلامه : العدم فقد وجود كذا، وأنواع هذه الإضافات، ومن وجد في بعض كلامه فصاحة أو بلاغة كما يوجد في بعض كلام ابن سينا وغيره، فلما استفاده من المسلمين من عقولهم وألسنتهم، وإلا فلو مشى على طريقة سلفه وأعرض عما تعلمه من المسلمين،." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٤/١٤٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٦/١٤٨

"ص –١٩٠– فإذا قيل : النبيذ حرام لأنه خمر، فكونه خمرا هو الدليل، وهو لازم للنبيذ، والتحريم لازم للخمر، والقياس المؤلف من المقدمتين إذا قلت : كل النبيذ المتنازع فيه مسكر أو خمر، وكل خمر حرام، فأنت لم تستدل بالمسكر أو الخمر الذي هو كلي على نفس محل النزاع الذي هو أخص من الخمر والنبيذ، فليس هو استدلالا بذلك الكلي على الجزئي، بل استدللت به على تحريم هذا النبيذ، فلما كان تحريم هذا النبيذ مندرجا في تحريم كل مسكر قال : من قال أنه استدلال بالكلي على الجزئي ؟

والتحقيق أن ما ثبت للكلي فقد ثبت لكل واحد من جزئياته، والتحريم هو أعم من الخمر، وهو ثابت لها، فهو ثابت لكل فرد من جزئياتها، فهو استدلال بكلى على ثبوت كلي آخر لجزئيات ذلك الكلي . وذلك الدليل هو كالجزئي بالنسبة إلى ذلك الكلي، وهو كلي بالنسبة إلى تلك الجزئيات، وهذا مما ما لا ينازعون فيه، فإن الدليل هو الحد الأوسط ,وهو أعم من الأصغر أو مساو له، والأكبر أعم منه أو مساو له، والأكبر هو الحكم والصفة والخبر، وهو محمول النتيجة، والأصغر هو المحكوم عليه الموصوف المبتدأ، وهو موضوع النتيجة .

وأما قولهم في التمثيل : أنه استدلال بجزئي على جزئي، فإن أطلق ذلك وقيل : إنه استدلال بمجرد الجزئي على الجزئي، فهذا **غلط**، فإن [ قياس التمثيل ] إنما يدل بحد أوسط وهو اشتراكهما في علة الحكم، أو دليل الحكم مع العلة فإنه قياس علة أو قياس دلالة .." (١)

"ص –٢٢٢– أو العلم بالمقدرات الذاهنية، أما الثاني ففائدته قليلة، وأما الأول فما من موجود معين إلا وحكمه بعلم تعينه أظهر وأقوى من العلم به عن قياس كلي يتناوله، فلا يتحصل بالقياس كثير فائدة، بل يكون ذلك تطويلا، وإنما استعمل القياس في مثل ذلك لأجل الغالط والمعاند، فيضرب له المثل وتذكر الكلية ردا **لغلطه** وعناده بخلاف من كان سليم الفطرة .

وكذلك قولهم : الضدان لا يجتمعان، فأي شيئين علم تضادهما، فإنه يعلم أنهما لا يجتمعان قبل استحضار قضية كلية بأن كل ضدين لا يجتمعان، وما من جسم معين إلا يعلم أنه لا يكون في مكانين قبل العلم بأن كل جسم لا يكون في مكانين، وأمثال ذلك كثير .

فما من معين مطلوب علمه بهذه القضايا الكلية إلا وهو يعلم قبل أن تعلم هذه القضية، ولا يحتاج في العلم به إليها، وإنما يعلم بها ما يقدر في الذهن من أمثال ذلك مما لم يوجد في الخارج .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٠/١٤٨

وأما الموجودات الخارجية فتعلم بدون هذا القياس . وإذا قيل : أن من الناس من يعلم بعض الأعيان الخارجية بهذا القياس، فيكون مبناه على قياس التمثيل الذي ينكرون أنه يقيني . فهم بين أمرين : إن اعترفوا بأن قياس التمثيل من جنس قياس الشمول ينقسم إلى يقيني وظني، بطل تفريقهم، وإن ادعوا الفرق بينهما وأن قياس الشمول يكون يقينيا دون التمثيل منعوا ذلك، وبين لهم أن اليقين لا يحصل." (١)

"ص -٢٢٣- في هذه الأمور إلا أن يحصل بالتمثيل، فيكون العلم بما لم يعلم من المفردات الموجودة في الخارج قياسا على ما علم منها، وهذا حق لا ينازع فيه عاقل، بل هذا من أخص صفات العقل التي فارق بها الحس؛ إذ الحس لا يعلم إلا معينا، والعقل يدركه كليا مطلقا، لكن بواسطة التمثيل، ثم العقل يدركها كلها مع عزوب الأمثلة المعينة عنه، لكن هي في الأصل إنما صارت في ذهنه كلية عامة بعد تصوره لأمثال معينة من أفرادها، وإذا بعد عهد الذهن بالمفردات المعينة، فقد يغلط كثيرا بأن يجعل الحكم إما أعم وإما أخص، وهذا يعرض للناس كثيرا؛ حيث يظن أن ما عنده من القضايا الكلية صحيح، ويكون عند التحقيق ليس كذلك، وهم يتصورون الشيء بعقولهم، ويكون ما تصوروه معقولا بالعقل، فيتكلمون عليه، ويظنون أنهم تكلموا في ماهية مجردة بنفسها من حيث هي هي، من غير أن تكون ثابتة في الخارج ولا في الذهن، فيقولون : الإنسان من حيث هو هو، والوجود من حيث هو هو، والسواد من حيث هو هو، ونحو ذلك .

ويظنون أن هذه الماهية التي جردوها عن جميع القيود السلبية والثبوتية محققة في الخارج على هذا التجريد، وذلك غلط، كغلط أوليهم فيما جردوه من العدد والمثل الأفلاطونية وغيرها، بل هذه المجردات لا تكون إلا مقدرة في الذهن، وليس كل ما فرضه الذهن أمكن وجوده في الخارج، وهذا الذي يسمى الإمكان الذهني، فإن الإمكان على وجهين :." (٢)

"ص -٢٣١- فيما ذكروه في الحد والقياس جميعا، كما يبينون خطأهم في الإلهيات وغيرها، ولم يكن أحد من نظار المسلمين يلتفت إلى طريقهم، بل الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وسائر الطوائف من أهل النظر كانوا يعيبونها، ويبينون فسادها، وأول من خلط منطقهم بأصول المسلمين أبو حامد الغزالي، وتكلم فيه علماء المسلمين بما يطول ذكره . وهذا الرد عليهم مذكور في كثير من كتب الكلام .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٢/١٤٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٣/١٤٨

وفي كتاب [ الآراء والديانات ] لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي فصل جيد من ذلك؛ فإنه بعد أن ذكر طريقة أرسطو في المنطق قال :

وقد اعترض قوم من متكلمي أهل الإسلام على أوضاع المنطق هذه، وقالوا : أما قول صاحب المنطق : إن القياس لا يبني من مقدمة واحدة، **فغلط**؛ لأن القائل إذا أراد مثلا أن يستدل على أن الإنسان جوهر، فله أن يستدل على نفس الشيء المطلوب من غير تقديم المقدمتين، بأن يقول : الدليل على أن الإنسان جوهر أنه يقبل المتضادات في أزمان مختلفة، وليس يحتاج إلى مقدمة ثانية وهي : أن يقول : إن كل قابل للمتضادات في أزمان مختلفة جوهر؛ لأن الخاص داخل في العام، فعلى أيهما دل استغنى عن الآخر، وقد يستدل الإنسان إذا شاهد الأثر أن له مؤثرا، والكتابة أن لها كاتبا، من غير أن يحتاج في استدلاله على صحة ذلك إلى مقدمتين .." (١)

"ص -٢٤١- الثاني : أن أمتنا – أهل الإسلام – ما زالوا يزنون بالموازين العقلية، ولم يسمع سلفا بذكر هذا المنطق اليوناني، وإنما ظهر في الإسلام لما عربت الكتب الرومية في عهد دولة المأمون أو قريبا منها .

الثالث : أنه ما زال نظار المسلمين بعد أن عرب وعرفوه، يعيبونه ويذمونه ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله في موازينهم العقلية والشرعية، ولا يقول القائل ليس فيه مما انفردوا به إلا اصطلاحات لفظية، وإلا فالمعاني العقلية مشتركة بين الأمم، فإنه ليس الأمر كذلك، بل فيه معاني كثيرة فاسدة .

ثم هذا جعلوه ميزان الموازين العقلية التي هي الأقيسة العقلية، وزعموا أنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن أن يزل في فكره، وليس الأمر كذلك، فإنه لو احتاج الميزان إلى ميزان، لزم التسلسل .

وأيضا، فالفطرة إن كانت صحيحة وزنت بالميزان العقلي، وإن كانت بليدة أو فاسدة لم يزدها المنطق إلا بلادة وفسادا. ولهذا يوجد عامة من يزن به علومه، لابد أن يتخبط ولا يأتي بالأدلة العقلية على الوجه المحمود ومتى أتى بها على الوجه المحمود أعرض عن اعتبارها بالمنطق؛ لما فيه من العجز والتطويل، وتبعيد الطريق، وجعل الواضحات خفيات وكثرة **الغلط** والتغليط . فإنهم إذا عدلوا عن المعرفة الفطرية العقلية للمعينات إلى أقيسة كلية، وضعوا." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥١/١٤٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦١/١٤٨

"ص -٢٥٨- و المرتبة الثالثة : الكلام في القياس وضروبه وشروط نتاجه من أنه لابد فيه من قضية عامة إيجابية، وأن النتاج لا يحصل عن سالبتين ولا خاصيتين جزئيتين ولا سالبة صغرى وجزئية كبرى، بل إما موجبتان فيهما كلية، وإما صغرى سالبة وكبرى جزئية وغير ذلك من أحكام صور القياس وأنواعه، التي تتبين ببرهان الخلف المردود إلى حكم نقيض القضية، أو بالرد إلى عكس القضية أو عكس نقيضها .

ثم بينوا بعد ذلك مواد القياس فقسموه إلى :

برهاني : وهو ما كانت مواده يقينية وحصروا اليقينيات فيما ذكروه من الحسيات الباطنة والظاهرة والبديهيات والمتواترات والمجربات، وزاد بعضهم الحدسيات .

وإلى خطابي : وهو ما كانت مواده مشهورة يقينية، أو غير يقينية .

وإلى جدلي : وهو ما كانت مواده مسلمة من المنازع، يقينية أو مشهورة أو غير ذلك .

وإلى شعري : وهو ما كانت مواده مشعورا بها غير معتقدة كالمفرحة والمحزنة والمضحكة .

وإلى **مغلطي** سوفسطائي : وهو ما كانت مواده مموهة بشبه الحق .." (١)

"ص -٢٦٩- وسئل عن [ كتب المنطق ] .

فأجاب :

أما كتب المنطق، فتلك لا تشتمل على علم يؤمر به شرعا، وإن كان قد أدى اجتهاد بعض الناس إلى أنه فرض على الكفاية، وقال بعض الناس : إن العلوم لا تقوم إلا به، كما ذكر ذلك أبو حامد، فهذا **غلط** عظيم عقلا وشرعا .

أما عقلا، فإن جميع عقلاء بني آدم من جميع أصناف المتكلمين في العلم حرروا علومهم بدون المنطق اليوناني . وأما شرعا، فإنه من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن الله لم يوجب تعلم هذا المنطق اليوناني على أهل العلم والإيمان .

وأما هو في نفسه فبعضه حق، وبعضه باطل، والحق الذي فيه كثير منه أو أكثره لا يحتاج إليه، والقدر الذي يحتاج إليه منه فأكثر الفطر السليمة تستقل به، والبليد لا ينتفع به، والذكي لا يحتاج إليه، ومضرته على." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/١٤٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/١٥٠

"ص -٢٩٤- لفظ [ النفس ] يعبر به عن النفس المتبعة لهواها أو عن اتباعها الهوى، بخلاف لفظ " الروح " فإنها لا يعبر بها عن ذلك؛ إذ كان لفظ [ الروح ] ليس هو باعتبار تدبيرها للبدن .

ويقال : النفوس ثلاثة أنواع، وهي :

[ النفس الأمارة بالسوء ] التي يغلب عليها اتباع هواها بفعل الذنوب والمعاصي .

و [ النفس اللوامة ] وهي التي تذنب وتتوب فعنها خير وشر، لكن إذا فعلت الشر تابت وأنابت، فتسمى لوامة؛ لأنها تلوم صاحبها على الذنوب ؛ ولأنها تتلوم أي تتردد بين الخير والشر .

و [ النفس المطمئنة ] وهي التي تحب الخير والحسنات وتريده، وتبغض الشر والسيئات وتكره ذلك، وقد صار ذلك لها خلقا وعادة وملكة، فهذه صفات وأحوال لذات واحدة، وإلا فالنفس التي لكل إنسان هي نفس واحدة، وهذا أمر يجده الإنسان من نفسه .

وقد قال طائفة من المتفلسفة الأطباء : إن النفوس ثلاثة : نباتية، محلها الكبد . وحيوانية ،محلها القلب . وناطقية، محلها الدماغ .

وهذا إن أرادوا به أنها ثلاث قوى تتعلق بهذه الأعضاء فهذا مسلم، وإن أرادوا أنها ثلاثة أعيان قائمة بأنفسها فهذا غلط بين .." (١)

"ص -١٧- /ولا نقول إلا ما يرضى الرب " ، ومنه قوله تعالى : {وتولى عنهم وقال يأسفى على يوسف وابيضت عيناه من الحزن فهو كظيم } [ يوسف : ٨٤ ] .

وقد يقترن بالحزن ما يثاب صاحبه عليه ويحمد عليه، فيكون محمودا من تلك الجهة لا من جهة الحزن، كالحزين على مصيبة في دينه، وعلى مصائب المسلمين عموما . فهذا يثاب على ما في قلبه من حب الخير، وبغض الشر، وتوابع ذلك، ولكن الحزن على ذلك إذا أفضى إلى ترك مأمور من الصبر والجهاد وجلب منفعة ودفع مضرة نهى عنه، وإلا كان حسب صاحبه رفع الإثم عنه من جهة الحزن .

وأما إن أفضى إلى ضعف القلب واشتغاله به عن فعل ما أمر الله ورسوله به، كان مذموما عليه من تلك الجهة، وإن كان محمودا من جهة أخرى .

وأما المحبة لله، والتوكل عليه، والإخلاص له ونحو ذلك، فهذه كلها خير محض، وهي حسنة محبوبة في حق كل أحد من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين . ومن قال : إن هذه المقامات تكون للعامة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٥/١٥١

دون الخاصة فقد **غلط** في ذلك إن أراد خروج الخاصة عنها، فإن هذه لا يخرج عنها مؤمن قط، وإنما يخرج عنها كافر أو منافق . وقد تكلم بعضهم في ذلك بكلام، بينا **غلطه** فيه وأنه تقصير في تحقيق هذه المقامات بكلام مبسوط وليس هذا موضعه .." (١)

"ص -٢٠- الفاقد لراحلته عليها طعامه وشرابه في أرض دوية مهلكة إذا نام آيسا منها ثم استيقظ فوجدها، فالله أشد فرحا بتوبة عبده من هذا براحلته، وهذا يتعلق به أمور جليلة قد بسطناها وشرحناها في غير هذا الموضع .

والتوكل والاستعانة للعبد؛ لأنه هو الوسيلة والطريق الذي ينال به مقصوده ومطلوبه من العبادة، فالاستعانة كالدعاء والمسألة . وقد روى الطبراني في كتاب الدعاء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [ يقول الله عز وجل : يا بن آدم، إنما هي أربع : واحدة لي، وواحدة لك، وواحدة بيني وبينك، وواحدة بينك وبين خلقي . فأما التي لي فتعبدني لا تشرك بي شيئا، وأما التي هي لك فعملك أجازيك به أحوج ما تكون إليه، وأما التي بيني وبينك فمنك الدعاء وعلى الإجابة، وأما التي بينك وبين خلقي فأت للناس ما تحب أن يأتوا إليك " .

وكون هذا لله وهذا للعبد هو باعتبار تعلق المحبة والرضا ابتداء، فإن العبد ابتداء يحب ويريد ما يراه ملائما له، والله تعالى يحب ويرضى ما هو الغاية المقصودة في رضاه، ويحب الوسيلة تبعا لذلك، وإلا فكل مأمور به فمنفعته عائدة على العبد، وكل ذلك يحبه الله ويرضاه، وعلى هذا فالذي ظن أن التوكل من المقامات العامة ظن أن التوكل لا يطلب به إلا حظوظ الدنيا، وهو **غلط** بل التوكل في الأمور الدينية أعظم .." (٢)

"ص -٢٢- مقدرا لم ينفع الدعاء، وهذا القول من أفسد الأقوال شرعا وعقلا .

وكذلك قول من قال : التوكل والدعاء لا يجلب به منفعة ولا يدفع به مضرة، وإنما هو عبادة محضة، وإن حقيقة التوكل بمنزلة حقيقة التفويض المحض، وهذا وإن كان قاله طائفة من المشائخ فهو **غلط** أيضا، وكذلك قول من قال : إن الدعاء إنما هو عبادة محضة .

فهذه الأقوال وما أشبهها يجمعها أصل واحد : وهو أن هؤلاء ظنوا أن كون الأمور مقدرة مقضية يمنع أن تتوقف على أسباب مقدرة أيضا تكون من العبد، ولم يعلموا أن الله سبحانه يقدر الأمور ويقضيها بالأسباب

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/١٥٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١/١٥٥

التي جعلها معلقة بها من أفعال العباد، وغير أفعالهم؛ ولهذا كان طرد قولهم يوجب تعطيل الأعمال بالكلية
.

وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا الأصل مرات، فأجاب عنه كما أخرجا في الصحيحين عن عمران بن حصين قال : قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله، أعلم أهل الجنة من أهل النار ؟ قال : "نعم " . قالوا : ففيم العمل ؟ قال : "كل ميسر لما خلق له " . وفي الصحيحين عن على بن أبي طالب قال : كنا في جنازة فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس ومعه مخصرة فجعل ينكت بالمخصرة في الأرض، ثم رفع رأسه وقال : "ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب مكانها من النار أو الجنة، إلا وقد كتبت شقية أو سعيدة " . قال :." (١)

"ص -٢٩- وأنه داخل في ملكه، ولا يشهدون وجه الفرق الذي فرق الله به بين أوليائه وأعدائه، والأبرار والفجار، والمؤمنين والكافرين، وأهل الطاعة الذين أطاعوا أمره الديني، وأهل المعصية الذين عصوا هذا الأمر، ويستشهدون في ذلك بكلمات مجملة نقلت عن بعض الأشياخ، أو ببعض غلطات بعضهم . وهذا أصل عظيم من أعظم ما يجب الاعتناء به على أهل طريق الله، السالكين سبيل الإرادة ؛ إرادة الذين يريدون وجهه، فإنه قد دخل بسبب إهمال ذلك على طوائف منهم من الكفر والفسوق والعصيان ما لا يعلمه إلا الله، حتى يصيروا معاونين على البغي والعدوان للمسلطين في الأرض من أهل الظلم والعلو، كالذين يتوجهون بقلوبهم في معاونة من يهوونه من أهل العلو في الأرض والفساد ظانين أنهم إذا كانت لهم أحوال أثروا بها في ذلك كانوا بذلك من أولياء الله فإن القلوب لها من التأثير أعظم مما للأبدان، لكن إن كانت صالحة كان تأثيرها صالحا، وإن كانت فاسدة كان تأثيرها فاسدا، فالأحوال يكون تأثيرها محبوبا لله تارة، ومكروها لله أخرى، وقد تكلم الفقهاء على وجوب القود على من يقتل غيره في الباطن حيث يجب القود في ذلك ويستشهدون ببواطنهم وقلوبهم الأمر الكوني، ويعدون مجرد خرق العادة لأحدهم بكشف يكشف له أو بتأثير يوافق إرادته هو كرامة من الله له، ولا يعلمون أنه في الحقيقة إهانة، وأن الكرامة لزوم الاستقامة، وأن." (٢)

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣/١٥٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١/١٥٥

"ص –٣١– والقسم الأول : هم المؤمنون حقا المتبعون لنبيهم سيد ولد آدم الذي إنما كانت خوارقه لحجة يقيم بها دين الله، أو لحاجة يستعين بها على طاعة الله . ولكثرة **الغلط** في هذا الأصل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاسترسال مع القدر بدون الحرص على فعل المأمور الذي ينفع العبد، فروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجزن، وإن أصابك شيء فلا تقل : لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان " .

وفي سنن أبي داود : إن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقضى على أحدهما، فقال المقضي عليه : حسبي الله ونعم الوكيل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إن الله يلوم على العجز، ولكن علك بـالكيس، فإذا غلبك أمر فقل : حسبي الله ونعم الوكيل " . فأمر النبي صلى الله عليه وسلم المؤمن أن يحرص على ما ينفعه وأن يستعين بالله، وهذا مطابق لقوله تعالى : {إياك نعبد وإياك نستعين } [ الفاتحة : ٥ ] ، وقوله تعالى : {فاعبده وتوكل عليه } [ هود : ١٢٣ ] . فإن الحرص على ما ينفع العبد هو طاعة الله وعبادته؛ إذ النافع له هو طاعة الله ولا شيء أنفع له من ذلك، وكل ما يستعان به على الطاعة فهو طاعة وإن كان من جنس المباح .

قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لسعد : "إنك لن." (١)

"ص –٣٤– ما يعملون على الأحوال التي يتصرفون بها في الوجود، ولا يقصدون ما يرضى الرب ويحبه، وكثيرا ما **يغلطون**، فيظنون أن معصيته هي مرضاته، فيعودون إلى تعطيل الأمر والنهي ويسمون هذا حقيقة، ويظنون أن هذه الحقيقة القدرية يجب الاسترسال معها دون مراعاة الحقيقة الأمرية الدينية التي هي تحوى مرضاة الرب ومحبته وأمره ونهيه ظاهرا وباطنا .

وهؤلاء كثيرا ما يسلبون أحوالهم، وقد يعودون إلى نوع من المعاصي والفسوق، بل كثير منهم يرتد عن الإسلام؛ لأن العاقبة للتقوى، ومن لم يقف عند أمر الله ونهيه فليس من المتقين، فهم يقعون في بعض ما وقع المشركون فيه، تارة في بدعة يظنونها شرعة، وتارة في الاحتجاج بالقدر على الأمر، والله تعالى لما ذكر ما ذم به المشركين في سورة الأنعام والأعراف ذكر ما ابتدعوه من الدين وجعلوه شرعة كما قال تعالى :

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٣/١٥٥

{وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء } [ الأعراف : ٢٨ ] ، وقد ذمهم على أن حرموا ما لم يحرمه الله، وأن شرعوا ما لم يشرعه الله، وذكر احتجاجهم بالقدر في قوله تعالى : {سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء } [ الأنعام : ١٤٨ ] ، ونظيرها في النحل ويس والزخرف . وهؤلاء يكون فيهم شبه من هذا وهذا .

وأما القسم الثالث : وهو من أعرض عن عبادة الله واستعانته به فهؤلاء شر الأقسام .." (١)

"ص -٣٥- والقسم الرابع : هو القسم المحمود وهو حال الذين حققوا {إياك نعبد وإياك نستعين } [ الفاتحة : ٥ ] وقوله : {فاعبده وتوكل عليه } [ هود : ١٢٣ ] فاستعانوا به على طاعته . وشهدوا أنه إلههم الذي لايجوز أن يعبد إلا إياه بطاعته وطاعة رسوله، وإنه ربهم الذي {ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع } [ الأنعام : ٥١ ] ، وأنه {ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده } [ فاطر : ٢ ] ، {وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو وإن يردك بخير فلا راد لفضله } [ يونس : ١٠٧ ] ، {قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته } [ الزمر : ٣٨ ] .

ولهذا قال طائفة من العلماء : الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباب نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، وإنما التوكل المأمور به ما اجتمع فيه مقتضى التوحيد والعقل والشرع .

فقد تبين أن من ظن التوكل من مقامات عامة أهل الطريق، فقد غلط غلطا شديدا، وإن كان من أعيان المشائخ كصاحب [ علل المقامات ] وهو من أجل المشائخ، وأخذ ذلك عنه صاحب [ محاسن المجالس ] وظهر ضعف حجة من قال ذلك لظنه أن المطلوب به حظ العامة فقط، وظنه أنه لا فائدة له في تحصيل المقصود، وهذه حال من جعل الدعاء كذلك، وذلك بمنزلة من جعل الأعمال المأمور بها كذلك، كمن اشتغل بالتوكل عما يجب عليه من." (٢)

"ص -٣٦- الأسباب التي هي عبادة وطاعة مأمور بها، فإن غلط هذا في ترك الأسباب المأمور بها التي هي داخلة في قوله تعالى : {فاعبده وتوكل عليه } كغلط الأول في ترك التوكل المأمور به الذي هو

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٦/١٥٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٧/١٥٥

داخل في قوله تعالى : {فاعبده وتوكل عليه } [ هود : ١٢٣ ] .

لكن يقال : من كان توكله على الله ودعاؤه له هو في حصول مباحات فهو من العامة، وإن كان في حصول مستحبات وواجبات فهو من الخاصة، كما أن من دعاه وتوكل عليه في حصول محرمات فهو ظالم لنفسه، ومن أعرض عن التوكل فهو عاص لله ورسوله، بل خارج عن حقيقة الإيمان، فكيف يكون هذا المقام للخاصة، قال الله تعالى : {وقال موسى ياقوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين } [ يونس : ٨٤ ] ، وقال تعالى : {إن ينصركم الله فلا غالب لكم وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده } [ آل عمران : ١٦٠ ] ، وقال تعالى : {وعلى الله فليتوكل المؤمنون } [ إبراهيم : ١١ ] ، وقال تعالى : {قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره } إلى قوله : {قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون } [ الزمر : ٣٨ ] .." (١)

"ص -٦٣- لا يدخل فيه إلا التمتع بالمخلوقات؛ ولهذا قال بعض من **غلط** من المشائخ لما سمع قوله : {منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة } [ آل عمران : ١٥٢ ] قال فأين من يريد الله، وقال آخر في قوله تعالى : {إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة } [ التوبة : ١١١ ] قال : إذا كانت النفوس والأموال بالجنة فأين النظر إليه، وكل هذا لظنهم أن الجنة لا يدخل فيها النظر .

والتحقيق أن الجنة هي الدار الجامعة لكل نعيم، وأعلى ما فيها النظر إلى وجه الله، وهو من النعيم الذي ينالونه في الجنة، كما أخبرت به النصوص . وكذلك أهل النار فإنهم محجوبون عن ربهم، ويدخلون النار، مع أن قائل هذا القول إذا كان عارفا بما يقول فإنما قصده أنك لو لم تخلق نارا أو لو لم تخلق جنة لكان يجب أن تعبد ويجب التقرب إليك والنظر إليك، ومقصوده بالجنة هنا ما يتمتع فيه المخلوق .

وأما عمل الحي بغير حب ولا إرادة أصلا، فهذا ممتنع وإن تخيله بعض الغالطين من النساك، وظن أن كمال العبد ألا تبقى له إرادة أصلا؛ فذاك لأنه تكلم في حال الفناء والفاني الذي يشتغل بمحبوبه له إرادة ومحبة ولكن لا يشعر بها، فوجود المحبة شيء، والإرادة شيء، والشعور بها شيء آخر . فلما لم يشعروا بها ظنوا انتفاءها وهو **غلط**، فالعبد لا يتصور أن يتحرك قط إلا عن حب وبغض وإرادة؛ ولهذا قال النبي

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٨/١٥٥

صلى الله عليه وسلم : "أصدق الأسماء حارث وهمام " . فكل إنسان له حرث وهو العمل، وله هم وهو أصل." (١)

"ص -٨٦- هدى أو ترده عن ردى، قال أي عبادك أحكم ؟ قال : الذي يحكم على نفسه كما يحكم على غيره ويحكم لغيره كما يحكم لنفسه "٣ " . فذكر في هذا الحديث الحب والعلم والعدل وذلك جماع الخير .

ومما ينبغي التفطن له أنه لا يجوز أن يظن في باب محبة الله تعالى ما يظن في محبة غيره مما هو من جنس التجني، والهجر، والقطيعة لغير سبب ونحو ذلك، مما قد يغلط فيه طوائف من الناس، حتى يتمثلون في حبه بجنس ما يتمثلون به في حب من يصد ويقطع بغير ذنب، أو يبعد من يتقرب إليه، وإن غلط في ذلك من غلط من المصنفين في رسائلهم حتى يكون مضمون كلامهم إقامة الحجة على الله، بل لله الحجة البالغة .

وقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "يقول الله تعالى : من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، ومن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه، ومن تقرب إلى شبرا تقربت إليه ذراعا، ومن تقرب إلى ذراعا تقربت إليه باعا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة " . وفي بعض الآثار يقول الله تعالى : "أهل ذكري أهل مجالستي، وأهل شكري أهل زيادتي، وأهل طاعتي أهل كرامتي، وأهل معصيتي لا أؤيسهم من رحمتي، وإن تابوا فأنا حبيبهم لأن الله يحب التوابين وإن لم يتوبوا فأنا طبيبهم، أبتليهم بالمصائب حتى أطهرهم من المعائب " .." (٢)

"ص -١٥٤- والإرضاء لله ورسوله : {والله ورسوله أحق أن يرضوه } [ التوبة : ٦٢ ] ، والإيتاء لله ورسوله : {ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله } [ التوبة : ٥٩ ] .

وأما العبادة وما يناسبها من التوكل، والخوف، ونحو ذلك فلا يكون إلا لله وحده، كما قال تعالى : {قل يأهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون } [ آل عمران : ٦٤ ] ، وقال تعالى : {ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون } [ التوبة :

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٨/١٥٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٢/١٥٥

٥٩ ] ، فالإيتاء لله والرسول كقوله : {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا } [ الحشر : ٧ ] ، وأما الحسب وهو الكافي فهو الله وحده، كما قال تعالى : {الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل } [ آل عمران : ١٧٣ ] ، وقال تعالى : {ياأيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين } [ الأنفال : ٦٤ ] ، أي : حسبك وحسب من اتبعك الله . ومن ظن أن المعنى حسبك الله والمؤمنون معه، فقد غلط غلطا فاحشا، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع، وقال تعالى : {أليس الله بكاف عبده } [ الزمر : ٣٦ ] .

وتحرير ذلك : أن العبد يراد به المعبد الذي عبده الله فذلله ودبره." (١)

"ص -١٥٨- فيها المؤمن والكافر . وبالفرق بين هذين النوعين يعرف الفرق بين الحقائق الدينية الداخلة في عبادة الله ودينه وأمره الشرعي، التي يحبها ويرضاها، ويوالى أهلها، ويكرمهم بجنته، وبين الحقائق الكونية التي يشترك فيها المؤمن والكافر، والبر والفاجر التي من اكتفى بها، ولم يتبع الحقائق الدينية كان من أتباع إبليس اللعين، والكافرين برب العالمين، ومن اكتفى بها في بعض الأمور دون بعض، أو في مقام أو حال نقص من إيمانه وولايته لله، بحسب ما نقص من الحقائق الدينية .

وهذا مقام عظيم فيه غلط الغالطون، وكثر فيه الاشتباه على السالكين، حتى زلق فيه من أكابر الشيوخ المدعين التحقيق، والتوحيد، والعرفان ما لا يحصيهم إلا الله الذي يعلم السر والإعلان، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القادر رحمه الله فيما ذكر عنه، فبين أن كثيرا من الرجال، إذا وصلوا إلى القضاء والقدر أمسكوا إلا أنا فإني انفتحت لي فيه روزنة، فنازعت أقدار الحق بالحق للحق، والرجل من يكون منازعا للقدر، لا من يكون موافقا للقدر .

والذي ذكره الشيخ رحمه الله هو الذي أمر الله به ورسوله، لكن كثيرا من الرجال غلطوا، فإنهم قد يشهدون ما يقدر على أحدهم من المعاصي والذنوب، أو ما يقدر على الناس من ذلك، بل من الكفر، ويشهدون أن هذا جار بمشيئة الله، وقضائه وقدره داخل في حكم ربوبيته ومقتضى مشيئته،." (٢)

"ص -١٧١- {ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون . إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئا } إلى قوله : {والله ولي المتقين } [ الجاثية : ١٧، ١٨ ] ، بل يكون متبعا لهواه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد، ٨/١٥٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/١٥٨

بغير هدى من الله، قال تعالى : {أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله } [ الشورى : ٢١ ] ، وهم في ذلك تارة يكونون على بدعة يسمونها حقيقة يقدمونها على ما شرعه الله، وتارة يحتجون بالقدر الكوني على الشريعة، كما أخبر الله به عن المشركين، كما تقدم .

ومن هؤلاء طائفة هم أعلاهم قدرا، وهم مستمسكون بالدين في أداء الفرائض المشهورة، واجتناب المحرمات المشهورة، لكن **يغلطون** في ترك ما أمروا به من الأسباب التي هي عبادة، ظانين أن العارف إذا شهد [ القدر ] أعرض عن ذلك، مثل من يجعل التوكل منهم أو الدعاء، ونحو ذلك من مقامات العامة دون الخاصة، بناء على أن من شهد القدر علم أن ما قدر سيكون، فلا حاجة إلى ذلك، وهذا **غلط** عظيم . فإن الله قدر الأشياء بأسبابها كما قدر السعادة والشقاوة بأسبابها، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : "إن الله خلق للجنة أهلا، خلقها لهم وهم في أصلاب آبائهم، وبعمل أهل الجنة يعملون " ، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبرهم بأن الله كتب المقادير فقالوا : يا رسول اللـه، أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب ؟ فقال : "لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة، فسييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة، فسييسر لعمل أهل الشقاوة " .." (١)

"ص -٢٠٥- وقد قدمنا أن من محبة الله تعالى محبة ما أحب، كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقي في النار . أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن هذه الثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان؛ لأن وجد الحلاوة بالشيء يتبع المحبة له، فمن أحب شيئا أو اشتهاه إذا حصل له مراده فإنه يجد الحلاوة واللذة والسرور بذلك، واللذة أمر يحصل عقيب إدراك الملائم الذي هو المحبوب أو المشتهى .

ومن قال : إن اللذة إدراك الملائم، كما يقوله من يقوله من المتفلسفة والأطباء، فقد **غلط** في ذلك **غلطا** بينا، فإن الإدراك يتوسط بين المحبة واللذة، فإن الإنسان مثلا يشتهي الطعام فإذا أكله حصل له عقيب ذلك اللذة، فاللذة تتبع النظر إلى الشيء، فإذا نظر إليه التذ، فاللذة تتبع النظر ليست نفس النظر، وليست هي رؤية الشيء ؛بل تحصل عقيب رؤيته، وقال تعالى : {وفيها ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين } [ الزخرف : ٧١ ] ، وهكذا جميع ما يحصل للنفس من اللذات، والآلام من فرح وحزن ونحو ذلك، يحصل بالشعور

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٧/١٥٨

بالمحبوب، أو الشعور بالمكروه، وليس نفس الشعور هو الفرح ولا الحزن . فحلاوة الإيمان المتضمنة من اللذة به." (١)

"ص -٢٠٦- والفرح ما يجده المؤمن الواجد من حلاوة الإيمان، تتبع كمال محبة العبد لله، وذلك بثلاثة أمور : تكميل هذه المحبة، وتفريعها، ودفع ضدها .

فتكميلها : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، فإن محبة الله ورسوله لا يكتفي فيها بأصل الحب، بل لابد أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما كما تقدم .

وتفريعها : أن يحب المرء لا يحبه إلا لله .

ودفع ضدها : أن يكره ضد الإيمان أعظم من كراهته الإلقاء في النار، فإذا كانت محبة الرسول والمؤمنين من محبة الله، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب المؤمنين الذين يحبهم الله؛ لأنه أكمل الناس محبة لله، وأحقهم بأن يحب ما يحبه الله، ويبغض ما يبغضه الله، والخلة ليس لغير الله فيها نصيب، بل قال : "لو كنت متخذا من أهل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا " علم مزيد مرتبة الخلة على مطلق المحبة .

والمقصود هو أن الخلة والمحبة لله تحقيق عبوديته؛ وإنما **يغلط** من **يغلط** في هذه من حيث يتوهمون أن العبودية مجرد ذل." (٢)

"ص -٢٠٩- وكثير من السالكين سلكوا في دعوى حب الله أنواعا من أمور الجهل بالدين، إما من تعدي حدود الله، وإما من تضييع حقوق الله، وإما من ادعاء الدعاوى الباطلة التي لا حقيقة لها، كقول بعضهم : أي مريد لي ترك في النار أحدا فأنا منه بريء، فقال الآخر : أي مريد لي ترك أحدا من المؤمنين يدخل النار فأنا منه بريء، فالأول : جعل مريده يخرج كل من في النار، والثاني : جعل مريده يمنع أهل الكبائر من دخول النار . ويقول بعضهم : إذا كان يوم القيامة نصبت خيمتي على جهنم حتى لا يدخلها أحد، وأمثال ذلك من الأقوال التي تؤثر عن بعض المشايخ المشهورين، وهي إما كذب عليهم، وإما **غلط** منهم، ومثل هذا قد يصدر في حال سكر، وغلبة، وفناء يسقط فيها تمييز الإنسان، أو يضعف حتى لا يدري ما قال، والسكر هو لذة مع عدم تمييز؛ ولهذا كان بين هؤلاء من إذا صحا استغفر من ذلك الكلام

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٨/٦٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٨/٦٥

.

والذين توسعوا من الشيوخ في سماع القصائد المتضمنة للحب، والشوق، واللوم، والعذل والغرام كان هذا أصل مقصدهم . ولهذا أنزل الله للمحبة محنة يمتحن بها المحب فقال : {قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله } [ آل عمران : ٣١ ] ، فلا يكون محبا لله إلا من يتبع رسوله، وطاعة الرسول ومتابعته تحقيق العبودية .

وكثير ممن يدعي المحبة يخرج عن شريعته وسنته، ويدعي من." (١)

"ص -٢٢٠- وهذا الموضع زل فيه أقوام، وظنوا أنه اتحاد، وأن المحب يتحد بالمحبوب حتى لا يكون بينهما فرق في نفس وجودهما، وهذا **غلط**، فإن الخالق لا يتحد به شيء أصلا، بل لا يتحد شيء بشيء إلا إذا استحالا وفسدا وحصل من اتحادهما أمر ثالث لا هو هذا ولا هذا، كما إذا اتحد الماء واللبن، والماء والخمر، ونحو ذلك، ولكن يتحد المراد والمحبوب والمكروه ويتفقان في نوع الإرادة والكراهة، فيحب هذا ما يحب هذا . ويبغض هذا ما يبغض هذا، ويرضى ما يرضى، ويسخط ما يسخط، ويكره ما يكره، ويوالي من يوالي، ويعادي من يعادي، وهذا الفناء كله فيه نقص .

وأكابر الأولياء، كأبي بكر وعمر، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، لم يقعوا في هذا الفناء، فضلا عمن هو فوقهم من الأنبياء، وإنما وقع شيء من هذا بعد الصحابة . وكذلك كل ما كان من هذا النمط مما فيه غيبة العقل والتمييز، لما يرد على القلب من أحوال الإيمان، فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا أكمل وأقوى وأثبت في الأحوال الإيمانية من أن تغيب عقولهم . أو يحصل لهم غشى، أو صعق، أو سكر، أو فناء، أو وله، أو جنون . وإنما كان مبادئ هذه الأمور في التابعين من عباد البصرة، فإنه كان فيهم من يغشى عليه إذا سمع القرآن . ومنهم من يموت : كأبي جهير الضرير . وزرارة بن أوفى قاضي البصرة .

وكذلك صار في شيوخ الصوفية، من يعرض له من الفناء والسكر، ما." (٢)

"ص -٢٢٦- الدنيا، وغيرهما مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "أفضل الذكر : لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء : الحمد لله " ، وفي الموطأ وغيره عن طلحة بن عبد الله بن كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٨/٦٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٨/٧٩

الحمد، وهو على كل شيء قدير " .

ومن زعم أن هذا ذكر العامة، وأن ذكر الخاصة هو الاسم المفرد، وذكر خاصة الخاصة، هو الاسم المضمر، فهم ضالون غالطون . واحتجاج بعضهم على ذلك، بقوله : {قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون } [ الأنعام : ٩١ ] ، من أبين **غلط** هؤلاء، فإن الاسم هومذكور في الأمر بجواب الاستفهام . وهو قوله : {قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيرا وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم قل الله } [ الأنعام : ٩١ ] أي : الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى،فالاسم مبتدأ، وخبره قد دل عليه الاستفهام، كما في نظائر ذلك تقول : من جاره، فيقول زيد .

وأما الاسم المفرد، مظهرا، أو مضمرا، فليس بكلام تام، ولا جملة مفيدة، ولا يتعلق به إيمان، ولا كفر، ولا أمر، ولا نهي، ولم يذكر ذلك أحد من سلف الأمة، ولا شرع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يعطي القلب بنفسه معرفة مفيدة، ولا حالا نافعا، وإنما يعطيه تصورا مطلقا، لا يحكم عليه بنفي ولا إثبات، فإن لم يقترن به من معرفة القلب وحاله ما يفيد بنفسه." (١)

"ص -٢٢٧- وإلا لم يكن فيه فائدة . والشريعة إنما تشرع من الأذكار ما يفيد بنفسه، لا ما تكون الفائدة حاصلة بغيره .

وقد وقع بعض من واظب على هذا الذكر في فنون من الإلحاد، وأنواع من الاتحاد، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

وما يذكر عن بعض الشيوخ من أنه قال : أخاف أن أموت بين النفي والإثبات . حال لا يقتدى فيها بصاحبها، فإن في ذلك من **الغلط** ما لا خفاء به . إذ لو مات العبد في هذه الحال لم يمت إلا على ما قصده ونواه، إذ الأعمال بالنيات، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتلقين الميت لا إله إلا الله، وقال : "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة " ولو كان ما ذكره محذورا لم يلقن الميت كلمة يخاف أن يموت في أثنائها موتا غير محمود، بل كان يلقن ما اختاره من ذكر الاسم المفرد .

والذكر بالاسم المضمر المفرد أبعد عن السنة،وأدخل في البدعة وأقرب إلى إضلال الشيطان،فإن من قال : يا هو يا هو، أو : هو هو . ونحو ذلك لم يكن الضمير عائدا إلا إلى ما يصوره قلبه، والقلب قد يهتدي وقد يضل،وقد صنف صاحب [ الفصوص ] كتابا سماه كتاب [ الهو ] وزعم بعضهم أن قوله : {وما يعلم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٨/٨٥

تأويله إلا الله } [ آل عمران : ٧ ] ، معناه : وما يعلم تأويل هذا الاسم الذي هو [ الهو ] ، وقيل : هذا وإن كان مما اتفق المسلمون بل." (١)

"ص -٢٢٨- العقلاء على أنه من أبين الباطل،فقد يظن ذلك من يظنه من هؤلاء، حتى قلت مرة لبعض من قال شيئا من ذلك لو كان هذا كما قلته لكتبت : [ وما يعلم تأويل هو ] منفصلة .

ثم كثيرا ما يذكر بعض الشيوخ أنه يحتج على قول القائل : [ الله ] بقوله : {قل الله ثم ذرهم } ويظن أن الله أمر نبيه بأن يقول : الاسم المفرد، وهذا **غلط** باتفاق أهل العلم، فإن قوله : {قل بله } معناه : الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى، وهو جواب لقوله : {قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيرا وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم قل الله } [ الأنعام : ٩١ ] ، أي : الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى، رد بذلك قول من قال : ما أنزل الله على بشر من شيء، فقال : {من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى } ثم قال : {قل الله } أنزله {ثم ذرهم } هؤلاء المكذبين {في خوضهم يلعبون } .

ومما يبين ما تقدم : ما ذكره سيبويه وغيره من أئمة النحو أن العرب يحكون بالقول ما كان كلاما، لا يحكون به ما كان قولا، فالقول لا يحكى به إلا كلام تام، أو جملة اسمية أو فعلية؛ ولهذا يكسرون أن إذا جاءت بعد القول، فالقول لا يحكى به اسم، والله تعالى لا يأمر أحدا بذكر اسم مفرد، ولا شرع للمسلمين اسما مفردا مجردا، والاسم المجرد لا يفيد الإيمان." (٢)

"ص -٢٤١- فهو يظن أن الجنة اسم لما يتمتع فيه بالمخلوقات، والنار اسم لما لا عذاب فيه إلا ألم المخلوقات، وهذا قصور وتقصير منهم عن فهم مسمى الجنة، بل كل ما أعده الله لأوليائه، فهو من الجنة والنظر إليه هو من الجنة؛ ولهذا كان أفضل الخلق يسأل الله الجنة، ويستعيذ به من النار، ولما سأل بعض أصحابه عما يقول في صلاته قال : إني أسأل الله الجنة، وأعوذ بالله من النار، أما إني لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ، فقال : "حولها ندندن " .

وقد أنكر على من قال هذا الكلام يعني : أسألك لذة النظر إلى وجهك فريق من أهل الكلام، ظنوا أن الله لا يتلذذ بالنظر إليه، وأنه لا نعيم إلا بمخلوق . **فغلط** هؤلاء في معنى الجنة كما **غلط** أولئك، لكن أولئك

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٦/١٥٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٧/١٥٨

طلبوا ما يستحق أن يطلب، وهؤلاء أنكروا ذلك .

وأما التألم بالنار، فهو أمر ضروري، ومن قال : لو أدخلني النار لكنت راضيا، فهو عزم منه على الرضا . والعزائم قد تنفسخ عند وجود الحقائق، ومثل هذا يقع في كلام طائفة مثل سمنون الذي قال :

وليس لي في سواك حظ فكيف ما شئت فامتحني

فابتلي بعسر البول فجعل يطوف على صبيان المكاتب ويقول : ادعوا لعمكم الكذاب، قال تعالى : {ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وأنتم تنظرون } [ آل عمران : ١٤٣ ] .." (١)

"ص -٢٨٠- بإعطائه، ولا أمنع إلا من أمرت بمنعه، فأنا مطيع لله في إعطائي ومنعي، فهو يقسم الصدقة والفيء والغنائم كما يقسم المواريث بين أهلها؛ لأن الله أمره بهذه القسمة .

ولهذا كان المال حيث أضيف إلى الله ورسوله، فالمراد به ما يجب أن يصرف في طاعة الله ورسوله، ليس المراد به أنه ملك للرسول، كما ظنه طائفة من الفقهاء، ولا المراد به كونه مملوكا لله خلقا وقدرا، فإن جميع الأموال بهذه المثابة، وهذا كقوله : {قل الأنفال لله والرسول } [ الأنفال : ١ ] ، وقوله : {واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول } الآية [ الأنفال : ٤١ ] ، وقوله : {وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب } إلى قوله : {ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى } الآية [ الحشر : ٦، ٧ ] ، فذكر في الفيء ما ذكر في الخمس .

فظن طائفة من الفقهاء أن الإضافة إلى الرسول تقتضى أنه يملكه، كما يملك الناس أملاكهم . ثم قال بعضهم : إن غنائم بدر كانت ملكا للرسول، وقال بعضهم : إن الفيء وأربعة أخماسه كان ملكا للرسول، وقال بعضهم : إن الرسول إنما كان يستحق من الخمس خمسه، وقال بعض هؤلاء : وكذلك كان يستحق من خمس الفيء خمسه، وهذه الأقوال توجد في كلام طوائف من أصحاب الشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة، وغيرهم، وهذا غلط من وجوه :." (٢)

"ص -٣٠٠- ومن هنا غلط من غلط في تفضيل الملائكة على الأنبياء والصالحين فإنهم اعتبروا كمال الملائكة مع بداية الصالحين ونقصهم فغلطوا، ولو اعتبروا حال الأنبياء والصالحين بعد دخول الجنان، ورضا الرحمن، وزوال كل ما فيه نقص وملام، وحصول كل ما فيه رحمة وسلام، حتى استقر بهم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/١٥٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٥/١٥٩

القرار {والملائكة يدخلون عليهم من كل باب . سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار } [ الرعد : ٢٣، ٢٤ ] فإذا اعتبرت تلك الحال ظهر فضلها على حال غيرهم من المخلوقين وإلا فهل يجوز لعاقل أن يعتبر حال أحدهم قبل الكمال في مقام المدح والتفضيل والبراءة من النقائص والعيوب .

ولو اعتبر ذلك لاعتبر أحدهم وهو نطفة ثم علقة، ثم مضغة، ثم حين نفخت فيه الروح، ثم هو وليد، ثم رضيع ثم فطيم، إلى أحوال أخر، فعلم أن الواحد في هذه الحال لم تقم به صفات الكمال التي يستحق بها كمال المدح والتفضيل ، وتفضيله بها على كل صنف وجيل، وإنما فضله باعتبار المآل، عند حصول الكمال .

وما يظنه بعض الناس أنه من ولد على الإسلام فلم يكفر قط أفضل ممن كان كافرا فأسلم ليس بصواب، بل الاعتبار بالعاقبة، وأيهما كان أتقى لله في عاقبته كان أفضل . فإنه من المعلوم أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين آمنوا بالله ورسوله بعد كفرهم هم أفضل ممن ولد على الإسلام من أولادهم وغير أولادهم، بل من عرف الشر وذاقه ثم عرف الخير وذاقه." (١)

"ص -٣٠٩- مودة الله له بعد التوبة أعظم من مودته له قبل التوبة، فكيف يقال : الود لا يعود .

وبهذا يظهر جواب شبهة من يقول : إن الله لا يبعث نبيا إلا من كان معصوما قبل النبوة، كما يقول ذلك طائفة من الرافضة وغيرهم، وكذلك من قال : إنه لا يبعث نبيا إلا من كان مؤمنا قبل النبوة، فإن هؤلاء توهموا أن الذنوب تكون نقصا وإن تاب التائب منها، وهذا منشأ **غلطهم** . فمن ظن أن صاحب الذنوب مع التوبة النصوح يكون ناقصا فهو غالط **غلطا** عظيما، فإن الذم والعقاب الذي يلحق أهل الذنوب لا يلحق التائب منه شيء أصلا، لكن إن قدم التوبة لم يلحقه شيء، وإن أخر التوبة فقد يلحقه ما بين الذنوب والتوبة من الذم والعقاب ما يناسب حاله .

والأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه كانوا لا يؤخرون التوبة، بل يسارعون إليها، ويسابقون إليها،لا يؤخرون ولا يصرون على الذنب بل هم معصومون من ذلك،ومن أخر ذلك زمنا قليلا كفر الله ذلك بما يبتليه به كما فعل بذي النون صلى الله عليه وسلم ،هذا على المشهور إن إلقاءه كان بعد النبوة، وأما من قال إن إلقاءه كان قبل النبوة فلا يحتاج إلى هذا .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٩/٦٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٩/٧٥

"ص -٣٢٦- من حيث هو ملائم، وأن الألم هو إدراك المنافر من حيث هو منافر فقد **غلط** في ذلك . فإن اللذة والألم حالان يتعقبان إدراك الملائم والمنافر فإن الحب لما يلائمه،كالطعام المشتهى مثلا له ثلاثة أحوال :

أحدها : الحب، كالشهوة للطعام .

والثاني : إدراك المحبوب، كأكل الطعام .

والثالث : اللذة الحاصلة بذلك، واللذة أمر مغاير للشهوة ولذوق المشتهي، بل هي حاصلة لذوق المشتهي، ليست نفس ذوق المشتهي .

وكذلك المكروه، كالضرب مثلا . فإن كراهته شيء، وحصوله شيء آخر، والألم الحاصل به ثالث .

وكذلك ما للعارفين أهل محبة الله من النعيم والسرور بذلك، فإن حبهم لله شيء، ثم ما يحصل من ذكر المحبوب شيء، ثم اللذة الحاصلة بذلك أمر ثالث، ولا ريب أن الحب مشروط بشعور المحبوب، كما أن الشهوة مشروطة بشعور المشتهي، لكن الشعور المشروط في اللذة غير الشعور المشروط في المحبة، فهذا الثاني يسمى إدراكا وذوقا ونيلا ووجدا ووصالا، ونحو ذلك مما يعبر به عن إدراك المحبوب." (١)

"ص -٣٤١- الظاهرة، وقال فيهم بعض العلماء : هؤلاء قوم أعطاهم الله عقولا وأحوالا فسلب عقولهم وترك أحوالهم وأسقط ما فرض بما سلب .

ولهذا اتفق العارفون على أن حال البقاء أفضل من ذلك، وهو شهود الحقائق بإشهاد الحق، كما قال الله تعالى فيما روى عنه رسوله : "ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه . فبي يسمع وبي يبصر، وبي يبطش وبي يمشي " وفي رواية : " وبي ينطق، وبي يعقل " . فإذا سمع بالحق ورأى به سمع الأمر على ما هو عليه وشهد الحق على ما هو عليه .

وعامة ما تجده في كتب أصحاء الصوفية مثل شيخ الإسلام ومن قبله من الفناء هو هذا، مع أنه قد **يغلط** بعضهم في بعض أحكامه كما تكلمت عليه في غير هذا الموضع .

وفي الجملة، فهذا الفناء صحيح وهو في عيسوية المحمدية، وهو شبيه بالصعق والصياح الذي حدث في

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٣/١٥٩

التابعين؛ ولهذا يقع كثير من هؤلاء في نوع ضلال؛ لأن الفناء عن شهود الحقائق مرجعه إلى عدم العلم والشهود . وهو وصف نقص لا وصف كمال، وإنما يمدح من جهة." (١)

"ص -٣٩٥- ويحتجون فيها بأن الله تعالى واعد موسى عليه السلام ثلاثين ليلة وأتمها بعشر . وقد روى أن موسى عليه السلام صامها وصام المسيح أيضا أربعين لله تعالى وخوطب بعدها . فيقولون يحصل بعدها الخطاب والتنزل، كما يقولون في غار حراء حصل بعده نزول الوحي .

وهذا أيضا غلط، فإن هذه ليست من شريعة محمد صلى الله عليه وسلم بل شرعت لموسى عليه السلام كما شرع له السبت والمسلمون لا يسبتون، وكما حرم في شرعه أشياء لم تحرم في شرع محمد صلى الله عليه وسلم . فهذا تمسك بشرع منسوخ، و ذاك تمسك بما كان قبل النبوة .

وقد جرب أن من سلك هذه العبادات البدعية أتته الشياطين، وحصل له تنزل شيطاني، وخطاب شيطاني، وبعضهم يطير به شيطانه، وأعرف من هؤلاء عددا طلبوا أن يحصل لهم من جنس ما حصل للأنبياء من التنزل، فنزلت عليهم الشياطين؛ لأنهم خرجوا عن شريعة النبي صلى الله عليه وسلم التي أمروا بها . قال تعالى : {ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون . إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئا وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولي المتقين } [ الجاثية : ١٨، ١٩ ] .

وكثير منهم لا يحد للخلوة مكانا، ولا زمانا، بل يأمر الإنسان أن يخلو في الجملة .." (٢)

"ص -٤٣٨- أحد حتى يعلم ما يقول . فمن لم يعلم ما يقول لم تحل له الصلاة، وإن كان عقله قد زال بسبب غير محرم؛ ولهذا اتفق العلماء على أنه لا تصح صلاة من زال عقله بأي سبب زال، فكيف بالمجنون ؟ ! .

وقد قال بعض المفسرين وهو يروي عن الضحاك : لا تقربوها وأنتم سكارى من النوم . وهذا إذا قيل : إن الآية دلت عليه بطريق الاعتبار أو شمول معنى اللفظ العام، وإلا فلا ريب أن سبب نزول الآية كان السكر من الخمر . واللفظ صريح في ذلك؛ والمعنى الآخر صحيح أيضا . وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إذا قام أحدكم يصلي بالليل فاستعجم القرآن على لسانه فليرقد، فإنه لا يدري لعله يريد أن يستغفر فيسب نفسه وفي لفظ إذا قام يصلي فنعس فليرقد " .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/١٦٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/١٦٢

فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة مع النعاس الذي يغلط معه الناعس . وقد احتج العلماء بهذا على أن النعاس لا ينقض الوضوء، إذ لو نقض بذلك لبطلت الصلاة، أو لوجب الخروج منها لتجديد الطهارة، والنبي صلى الله عليه وسلم إنما علل ذلك بقوله : "فإنه لا يدري لعله يريد أن يستغفر فيسب نفسه " فعلم أنه قصد النهي عن الصلاة لمن لا يدري ما يقول وإن كان ذلك بسبب النعاس . وطرد ذلك أنه ثبت عنه في الصحيح أنه قال : "لا يصلي." (١)

"ص -٤٨٢- يعلمون أن الله أمر به، المجتنبين لما يعلمون أن الله نهى عنه، وأمور أخرى لا يعلمون أنها مأمور بها ولا منهي عنها، فلا يريدونها ولا يكرهونها لعدم العلم، وقد يرضونها من جهة كونها مخلوقة مقدرة، وقد يعاونون عليها، ويرون هذا موافقة لله وأنهم لما خلو عن هوى النفس كانوا مأمورين بالرضا بكل حادث؛ بل والمعاونة عليه . وهذا موضع يقع فيه الغلط، فإن ما أحبه الله ورسوله علينا أن نحب ما أحبه الله ورسوله . وما أبغضه الله ورسوله فعلينا أن نبغض ما أبغضه الله ورسوله، وأما ما لا يحبه الله ورسوله ولا يبغضه الله ورسوله كالأفعال التي لا تكليف فيها مثل أفعال النائم والمجنون، فهذا إذا كان الله لا يحبها ويرضاها ولا يكرهها ويذمها، فالمؤمن أيضا لا ينبغي أن يحبها ويرضاها ولا يكرهها .

وأما كونها مقدورة ومخلوقة لله فذاك لا يختص بها، بل هو شامل لجميع المخلوقات . والله تعالى خلق ما خلقه لما شاء من حكمته، وقد أحسن كل شيء خلقه، والرضا بالقضاء ثلاثة أنواع :

أحدها : الرضا بالطاعات؛ فهذا طاعة مأمور بها .

والثاني : الرضا بالمصائب، فهذا مأمور به : إما مستحب، وإما واجب .." (٢)

"ص -٤٨٤- يكره الموت، كان هذا مقتضيا أن يكره إماتته، مع أنه يريد إماتته؛ لما له في ذلك من الحكمة سبحانه وتعالى فالأمور التي يبغضها الله تعالى وينهى عنها لا تحب ولا ترضى، لكن نرضى بما يرضى الله به حيث خلقها، لما له في ذلك من الحكمة، فكذلك الأفعال التي لا يحبها ولا يبغضها لا ينبغي أن تحب ولا ترضى، كما لا ينبغي أن تبغض .

والرضا الثابت بالنص هو أن يرضى بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد نبيا، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من رضي بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد نبيا، كان حقا على الله أن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/١٦٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٩/١٦٥

يرضيه " ، وأما بالنسبة إلى القدر فيرضى عن الله، إذ له الحمد على كل حال، ويرضى بما يرضاه من الحكمة التي خلق لأجلها ما خلق وإن كنا نبغض ما يبغضه من المخلوقات، فحيث انتفي الأمر الشرعي أو خفي الأمر الشرعي لا يكون الامتثال والرضا والمحبة، كما يكون في الأمر الشرعي، وإن كان ذلك مقدورا .

وهذا موضع **يغلط** فيه كثير من خاصة السالكين وشيوخهم، فضلا عن عامتهم، ويتفاوتون في ذلك بحسب معرفتهم بالأمر الشرعي وطاعتهم له .

فمنهم من هو أعرف من غيره بالأمر الشرعي وأطوع له، فهذا." (١)

"ص -٤٨٧- ولهذا كان الإيمان قولا وعملا مع موافقة السنة، فعلم الحق ما وافق علم الله، والإرادة الصالحة ما وافقت محبة الله ورضاه، وهو حكمه الشرعي، والله عليم حكيم .

فالأمور الخبرية لابد أن تطابق علم الله وخبره؛ والأمور العملية لابد أن تطابق حب الله وأمره، فهذا حكمه، وذاك علمه .

وأما من جعل حكمه مجرد القدر، كما فعل صاحب [ منازل السائرين ] وجعل مشاهدة العارف الحكم يمنعه أن يستحسن حسنة أو يستقبح سيئة فهذا فيه من **الغلط** العظيم ما قد نبهنا عليه في غير هذا الموضع . فلا ينفع المريد القاصد أن يعبد أي معبود كان، ولا أن يعبد الله بأي عبادة كانت، بل هذه طريقة المشركين المبتدعين الذين لهم شركاء شرعوا لهم من الدين مالم يأذن به الله، كالنصارى ومن أشبههم من أهل البدع الذين يعبدون غير الله بغير أمر الله، وأما أهل الإسلام والسنة فهم يعبدون الله وحده، ويعبدونه بما شرع . لا يعبدونه بالبدع إلا ما يقع من أحدهم خطأ .

فالسالكون طريق الإرادة قد **يغلطون** تارة في المراد، وتارة في الطريق إليه، وتارة يألهون غير الله بالخوف منه والرجاء له، والتعظيم والمحبة له وسؤاله والرغبة إليه، فهذا حقيقة الشرك المحرم، فإن حقيقة." (٢)

"ص -٤٩٠- فصل

قال الشيخ عبد القادر قدس الله روحه : "افن عن الخلق بحكم الله، وعن هواك بأمره، وعن إرادتك بفعله، فحينئذ يصلح أن تكون وعاء لعلم الله " .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٥/٣١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٥/٣٤

قلت : فحكمه يتناول خلقه وأمره، أي : افن عن عبادة الخلق والتوكل عليهم بعبادة الله والتوكل عليه، فلا تطعهم في معصية الله تعالى ولا تتعلق بهم في جلب منفعه ولا دفع مضرة . وأما الفناء عن الهوى بالأمر وعن الإرادة بالفعل بأن يكون فعله موافقا للأمر الشرعي لا لهواه، وأن تكون إرادته لما يخلق تابعة لفعل الله لا لإرادة نفسه، فالإرادة تارة تتعلق بفعل نفسه وتارة بالمخلوقات .

فالأول : يكون بالأمر، والثاني : لا تكون له إرادة . ولا بد في هذا أن يقيد بألا تكون له إرادة لم يؤمر بها، وإلا فإذا أمر بأن يريد من المقدورات شيئا دون شيء فليرد ما أمر بإرادته، سواء كان موافقا للقدر أم لا . وهذا الموضع قد **يغلط** فيه طائفة من السالكين." (١)

"ص -٤٩٤- دنياكم : النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة " فأضيف ذلك إليه بعد أن خرج منه وزال عنه تحقيقا لما أشرت إليه وتقدم، قال الله تعالى : "أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي " وساق كلامه . وفيه : "ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل " الحديث .

قلت : هذا المقام هو آخر ما يشير إليه الشيخ عبد القادر رضي الله عنه وحقيقته أنه لا يريد كون شيء إلا أن يكون مأمورا بإرادته . فقوله : علامة فناء إرادتك بفعل الله أنك لا تريد مرادا قط . أي لا تريد مرادا لم تؤمر بإرادته، فأما ما أمرك الله ورسوله بإرادتك إياه، فإرادته إما واجب وإما مستحب، وترك إرادة هذا إما معصية وإما نقص .

وهذا الموضع يلتبس على كثير من السالكين، فيظنون أن الطريقة الكاملة ألا يكون للعبد إرادة أصلا، وإن قول أبي يزيد : أريد ألا أريد لما قيل له : ماذا تريد ؟ نقص وتناقض؛ لأنه قد أراد، ويحملون كلام المشائخ الذين يمدحون بترك الإرادة على ترك الإرادة مطلقا، وهذا **غلط** منهم على الشيوخ المستقيمين، وإن كان من الشيوخ من يأمر بترك الإرادة مطلقا، فإن هذا **غلط** ممن قاله، فإن ذلك ليس بمقدور ولا مأمور .." (٢)

"ص -٥٦٠- وأغرب من هذا ما قاله لي مرة شخص من هؤلاء الغالطين في قوله : {وما يعلم تأويله إلا الله } [ آل عمران : ٧ ] قال المعنى : وما يعلم تأويل "هو " أي اسم [ هو ] الذي يقال فيه : [ هو، هو ] . وصنف ابن عربي كتابا في [ الهو ] فقلت له وأنا إذ ذاك صغير جدا : لو كان كما تقول لكتبت في المصحف مفصولة "تأويل هو " ولم تكتب موصولة، وهذا الكلام الذي قاله هذا معلوم الفساد بالاضطرار

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٥/٣٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٥/٤١

. وإنما كثير من غالطي المتصوفة لهم مثل هذه التأويلات الباطلة في الكتاب والسنة .
وقد يكون المعنى الذي يعنونه صحيحا، لكن لا يدل عليه الكلام وليس هو مراد المتكلم، وقد لا يكون صحيحا . فيقع **الغلط** تارة في الحكم، و تارة في الدليل كقول بعضهم : {أن رآه استغنى } [ العلق : ٧ ] أي : إن رأى ربه استغنى، والمعني أنه ليطغى أن رأى نفسه استغنى، وكقول بعضهم : "فإن لم تكن تراه " : يعني فإن فنيت عنك رأيت ربك . وليس هذا معنى الحديث، فإنه لو أريد هذا لقيل : فإن لم تكن تره . وقد قيل : [ تراه ] ثم كيف يصنع بجواب الشرط ؟ وهو قوله : فإنه يراك؛ ثم إنه على قولهم الباطل تكون كان تامة . فالتقدير : فإن لم تكن : أي لم تقع، ولم تحصل . وهذا تقدير محال فإن العبد كائن موجود ليس بمعدوم . ولو أريد فناؤه عن هواه أو فناء شهوده للأغيار لم يعبر بنفي كونه؛ فإن هذا محال . ومتى كان المعنى صحيحا والدلالة ليست مرادة فقد يسمى ذلك [ إشارة ] .." (١)

"ص -٦٦٨- إلى قوله : {وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا إن الله بما يعملون محيط } ، وقال تعالى : {بلى إن تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين } [ آل عمران : ١١٨-١٢٥ ] ، وقال تعالى : {لتبلون في أموالكم وأنفسكم ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيرا وإن تصبروا وتتقوا فإن ذلك من عزم الأمور } [ آل عمران : ١٨٦ ] وقد قال يوسف : {أنا يوسف وهذا أخي قد من الله علينا إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين } [ يوسف : ٩٠ ] .
ولهذا كان الشيخ عبد القادر ونحوه من المشائخ المستقيمين يوصون في عامة كلامهم بهذين الأصلين : المسارعة إلى فعل المأمور، والتقاعد عن فعل المحظور، والصبر والرضا بالأمر المقدور، وذلك أن هذا الموضع **غلط** فيه كثير من العامة؛ بل ومن السالكين، فمنهم من يشهد القدر فقط ويشهد الحقيقة الكونية دون الدينية فيرى أن الله خالق كل شيء وربه، ولا يفرق بين ما يحبه الله ويرضاه، وبين ما يسخطه ويبغضه، وإن قدره وقضاه ولا يميز بين توحيد الألوهية، وبين توحيد الربوبية فيشهد الجمع الذي يشترك فيه جميع المخلوقات سعيدها وشقيها مشهد الجمع الذي يشترك فيه المؤمن والكافر، والبر والفاجر والنبي الصادق

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/١٦٦

والمتنبئ الكاذب، وأهل الجنة وأهل النار، وأولياء الله وأعداؤه، والملائكة المقربون والمردة الشياطين .." (١)

"ص -٦٨٤- علموا أنه مريد لجميع الكائنات خلافا للقدرية . وقالوا : هو أيضا محب لها مريد لها، ثم أخذوا يحرفون الكلم عن مواضعه، فقالوا : لا يحب الفساد، بمعنى لا يريد الفساد : أي لا يريده للمؤمنين، ولا يرضى لعباده الكفر : أي لا يريده لعباده المؤمنين . وهذا غلط عظيم؛ فإن هذا عندهم بمنزلة أن يقال : لا يحب الإيمان ولا يرضى لعباده الإيمان : أي لا يريده للكافرين، ولا يرضاه للكافرين، وقد اتفق أهل الإسلام على أن ما أمر الله به فإنه يكون مستحبا يحبه . ثم قد يكون مع ذلك واجبا، وقد يكون مستحبا ليس بواجب سواء فعل أو لم يفعل . والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع .

والفريق الثاني : من غالطي المتصوفة شربوا من هذه العين : فشهدوا أن الله رب الكائنات جميعها، وعلموا أنه قدر على كل شيء وشاءه، وظنوا أنهم لا يكونون راضين حتى يرضوا بكل ما يقدره ويقضيه من الكفر والفسوق والعصيان، حتى قال بعضهم : المحبة نار تحرق من القلب كل ما سوى مراد المحبوب . قالوا : والكون كله مراد المحبوب . وضل هؤلاء ضلالا عظيما، حيث لم يفرقوا بين الإرادة الدينية والكونية، والإذن الكوني والديني، والأمر الكوني والديني، والبعث الكوني والديني، والإرسال الكوني والديني . كما بسطناه في غير هذا الموضع .." (٢)

"ص -٦٨٨- ثم إن الله خص موسى بمزية فوق الرضا، حيث قال : {وألقيت عليك محبة مني ولتصنع على عيني} [ طه : ٣٩ ] . ثم إن قوله له في الخطاب : يابن عمران، مخالف لماذكره الله من خطابه في القرآن حيث قال : يا موسى، وذلك الخطاب فيه نوع غض منه كما يظهر . ومثل ما ذكر أنه قيل : كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري أما بعد : فإن الخير كله في الرضا فإن استطعت أن ترضى وإلا فاصبر . فهذا الكلام كلام حسن . وإن لم يعلم إسناده .

وإذا تبين أن فيما ذكره مسندا ومرسلا ومعلقا ما هو صحيح وغيره، فهذه الكلمة لم يذكرها عن أبي سليمان إلا مرسلة . وبمثل ذلك لا تثبت عن أبي سليمان باتفاق الناس؛ فإنه وإن قال بعض الناس : إن المرسل حجة، فهذا لم يعلم أن المرسل هو مثل الضعيف وغير الضعيف . فأما إذا عرف ذلك فلا يبقى حجة باتفاق

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/١٧٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/١٧٣

العلماء . كمن علم أنه تارة يحفظ الإسناد وتارة **يغلط** فيه .

والكتب المسندة في أخبار هؤلاء المشائخ وكلامهم مثل كتاب " حلية الأولياء " لأبي نعيم، و " طبقات الصوفية " لأبي عبد الرحمن، و [ صفوة الصفوة ] لابن الجوزي . وأمثال ذلك لم يذكروا فيها هذه الكلمة عن الشيخ أبي سليمان . ألا ترى الذي رواه عنه مسندا حيث قال : قال لأحمد بن أبي الحواري : يا أحمد، لقد أوتيت من الرضا." (١)

"ص -٦٩١- أطلق بوله، قال : ربي قد تبت إليك . قال أبو نعيم : فهذا الرضا الذي ادعى سمنون ظهر **غلطه** فيه بأدني بلوي، مع أن سمنونا هذا كان يضرب به المثل، وله في المحبة مقام مشهور، حتى روى عن إبراهيم بن فاتك أنه قال : رأيت سمنونا يتكلم على الناس في المسجد الحرام، فجاء طائر صغير فلم يزل يدنو منه حتى جلس على يده، ثم لم يزل يضرب بمنقاره الأرض حتى سقط منه دم؛ ومات الطائر . وقال : رأيته يوما يتكلم في المحبة فاصطفقت قناديل المسجد وكسر بعضها بعضا .

وقد ذكر القشيري في "باب الرضا " عن رويم المقري رفيق سمنون حكاية تناسب هذا حيث قال : قال رويم : إن الراضي لو جعل جهنم عن يمينه ما سأل الله أن يحولها عن يساره، فهذا يشبه قول سمنون : فكيف ما شئت فامتحني . وإذا لم يطق الصبر على عسر البول، أفيطيق أن تكون النار عن يمينه ؟

والفضيل بن عياض كان أعلى طبقة من هؤلاء وابتلى بعسر البول فغلبه الألم حتى قال : بحبي لك ألا فرجت عني؛ ففرج عنه .

ورويم وإن كان من رفقاء الجنيد فليس هو عندهم من هذه الطبقة، بل الصوفية يقولون : إنه رجع إلى الدنيا وترك التصوف؛ حتى روى عن جعفر الخلدي صاحب الجنيد أنه قال : من أراد أن يستكتم سرا." (٢)

"ص -٦٩٣- الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار " فهذا أيضا حمله خوفه من عذاب النار، ومحبته لسلامة عاقبته على أن يطلب تعجيل ذلك في الدنيا، وكان مخطئا في ذلك غالطا، والخطأ **والغلط** مع حسن القصد وسلامته، وصلاح الرجل وفضله ودينه وزهده وورعه وكراماته كثير جدا، فليس من شرط ولي الله أن يكون معصوما من الخطأ **والغلط**؛ بل ولا من الذنوب، وأفضل أولياء الله بعد الرسل أبو بكر الصديق رضي الله عنه وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال له لما عبر الرؤيا : "أصبت

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/١٧٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/١٧٣

بعضا وأخطأت بعضا " .

ويشبه والله أعلم أن أبا سليمان لما قال هذه الكلمة : لو ألقاني في النار لكنت بذلك راضيا أن يكون بعض الناس حكاه بما فهمه من المعنى أنه قال : الرضا ألا تسأل الله الجنة، ولا تستعيذه من النار . وتلك الكلمة التي قالها أبو سليمان، مع أنها لا تدل على رضاه بذلك، ولكن تدل على عزمه بالرضا بذلك، فنحن نعلم أن هذا العزم لا يستمر بل ينفسخ، وإن هذه الكلمة كان تركها أحسن من قولها؛ وأنها مستدركة، كما استدركت دعوى سمنون ورويم وغير ذلك؛ فإن بين هذه الكلمة وتلك فرقا عظيما . فإن تلك الكلمة مضمونها : أن من سأل الله الجنة، واستعاذ من النار، لا يكون راضيا .

وفرق بين من يقول : أنا إذا فعل كذا كنت راضيا، وبين." (١)

"ص -٦٩٩- وافقوا هؤلاء على أن الجنة ليست إلا هذه الأمور التي يتنعم بها المخلوق؛ ولكن وافقوا السلف والأئمة على إثبات رؤية الله والتنعم بالنظر إليه، وأصابوا في ذلك وجعلوا يطلبون هذا النعيم، وتسمو إليه همتهم، ويخافون فوته، وصار أحدهم يقول : ما عبدتك شوقا إلى جنتك، أو خوفا من نارك، ولكن لأنظر إليك وإجلالا لك، وأمثال هذه الكلمات . مقصودهم بذلك : هو أعلى من الأكل والشرب والتمتع بالمخلوق، لكن غلطوا في إخراج ذلك من الجنة . وقد يغلطون أيضا في ظنهم أنهم يعبدون الله بلا حظ ولا إرادة، وإن كل ما يطلب منه فهو حظ النفس، وتوهموا أن البشر يعمل بلا إرادة ولا مطلوب ولا محبوب، وهو سوء معرفة بحقيقة الإيمان والدين والآخرة .

وسبب ذلك أن همة أحدهم المتعلقة بمطلوبه ومحبوبه ومعبوده تفنيه عن نفسه، حتى لا يشعر بنفسه وإرادتها، فيظن أنه يفعل لغير مراده، والذي طلب وعلق به همته غاية مراده ومطلوبه ومحبوبه، وهذا كحال كثير من الصالحين والصادقين، وأرباب الأحوال والمقامات يكون لأحدهم وجد صحيح، وذوق سليم، لكن ليس له عبارة تبين كلامه، فيقع في كلامه غلط وسوء أدب، مع صحة مقصوده؛ وإن كان من الناس من يقع منه في مراده واعتقاده .

فهؤلاء الذين قالوا مثل هذا الكلام، إذا عنوا به طلب رؤية الله." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/١٧٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣/١٧٣

"ص -٧٠٠- تعالى أصابوا في ذلك، لكن أخطؤوا من جهة أنهم جعلوا ذلك خارجا عن الجنة، فأسقطوا حرمة اسم الجنة، ولزم من ذلك أمور منكرة؛ نظير ما ذكر عن الشبلي رحمه الله أنه سمع قارئا يقرأ : {منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة } [ آل عمران : ١٥٢ ] . فصرخ وقال : أين مريد الله ؟ فيحمد منه كونه أراد الله؛ ولكن **غلط** في ظنه أن الذين أرادوا الآخرة ما أرادوا الله؛ وهذه الآية في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين كانوا معه بأحد، وهم أفضل الخلق، فإن لم يريدوا الله، أفيريد الله من هو دونهم . كالشبلي، وأمثاله ؟ !

ومثل ذلك ما أعرفه عن بعض المشائخ أنه سأل مرة عن قوله تعالى : {إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون } [ التوبة : ١١١ ] قال : فإذا كانت الأنفس والأموال في ثمن الجنة، فالرؤية بم تنال ؟ فأجابه مجيب بما يشبه هذا السؤال .

والواجب أن يعلم أن كل ما أعده الله للأولياء من نعيم، بالنظر إليه وما سوى ذلك، هو في الجنة، كما أن كل ما وعد به أعداءه هو في النار . وقد قال تعالى : {فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون } [ السجدة : ١٧ ] ، وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : "يقول الله أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر بله ما أطلعتهم عليه " وإذا علم أن." (١)

"ص -٧٠٥- ما يجده من لذة الرضا وحلاوته، فإذا فقد تلك الحلاوة واللذة امتنع أن يتحمل ألما ومرارة، فكيف يتصور أن يكون راضيا، وليس معه من حلاوة الرضا ما يحمل به مرارة المكاره ؟ وإنما هذا من جنس كلام السكران والفاني الذي وجد في نفسه حلاوة الرضا، فظن أن هذا يبقى معه على أي حال كان، وهذا **غلط** عظيم منه : **كغلط** سمنون كما تقدم .

وإن أراد بذلك ألا يسأل التمتع بالمخلوق، بل يسأل ما هو أعلى من ذلك؛ فقد **غلط** من وجهين :

من جهة أنه لم يجعل ذلك المطلوب من الجنة وهو أعلى نعيم الجنة .

ومن جهة أنه أيضا أثبت أنه طالب مع كونه راضيا، فإذا كان الرضا لا ينافى هذا الطلب، فلا ينافي طلبا آخر إذا كان محتاجا إلى مطلوبه؛ ومعلوم أن تمتعه بالنظر لا يتم إلا بسلامته من النار، وبتنعمه من الجنة بما هو دون النظر، وما لا يتم المطلوب إلا به فهو مطلوب؛ فيكون طلبه للنظر طلبا للوازمه التي منها النجاة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤/١٧٣

من النار، فيكون رضاه لا ينافي طلب حصول المنفعة ودفع المضرة عنه . ولا طلب حصول الجنة ودفع النار ولا غيرهما مما هو من لوازم النظر، فتبين تناقض قوله .." (١)

"ص -٧١١- هذا متعلق بمسائل الصفات والقدر، وهي من أعظم مطالب الدين وأشرف علوم الأولين والآخرين وأدقها على عقول أكثر العالمين .

والمقصود هنا أن مشائخ الصوفية والعلماء وغيرهم قد بينوا أن من الرضا ما يكون جائزا، ومنه مالا يكون جائزا فضلا عن كونه مستحبا أو من صفات المقربين، وإن أبا القاسم ذكر ذلك في [ الرسالة ] أيضا .

فإن قيل : هذا الذي ذكرتموه أمر بين واضح، فمن أين **غلط** من قال : الرضا ألا تسأل الله الجنة ولا تستعيذه من النار ؟ **وغلط** من يستحسن مثل هذا الكلام كائنا من كان ؟ .

قيل : **غلطوا** في ذلك لأنهم رأوا أن الراضي بأمر لا يطلب غير ذلك الأمر، فالعبد إذا كان في حال من الأحوال فمن رضاه ألا يطلب غير تلك الحال، ثم إنهم رأوا أن أقصى المطالب الجنة، وأقصى المكاره النار . فقالوا : ينبغي ألايطلب شيئا ولو أنه الجنة ولا يكره ما يناله، ولو أنه النار، وهذا وجه **غلطهم**، ودخل عليهم الضلال من وجهين :

أحدهما : ظنهم أن الرضا بكل ما يكون أمر يحبه الله ويرضاه." (٢)

"ص -٧١٤- حصل له من الخلق ضير . وهذا ونحوه جهل بالله واعتداء في الدعاء . وإن وقع في ذلك طائفة من الشيوخ . ومثل أن يقولوا : اللهم اغفر لي إن شئت، فيظن أن الله قد يفعل الشيء مكرها، وقد يفعل مختارا، كالملوك، فيقول : اغفر لي إن شئت، وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال : "لا يقل أحدكم : اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، ولكن ليعزم المسألة؛ فإن الله لا مكره له " ، ومثل أن يقصد السجع في الدعاء ويتشهق ويتشدق، وأمثال ذلك فهذه الأدعية ونحوها منهي عنها .

ومن الدعاء ما هو مباح كطلب الفضول التي لامعصية فيها .

والمقصود أن الرضا الذي هو من طريق الله لا يتضمن ترك واجب ولا ترك مستحب، فالدعاء الذي هو واجب أو مستحب لا يكون تركه من الرضا، كما أن ترك سائر الواجبات لا يكون من الرضا المشروع، ولا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٩/١٧٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٥/١٧٣

فعل المحرمات من المشروع . فقد تبين **غلط** هؤلاء من جهة ظنهم أن الرضا مشروع بكل مقدور، ومن جهة أنهم لم يميزوا بين الدعاء المشروع إيجابا، واستحبابا، والدعاء غير المشروع .

وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن طلب الجنة من الله، والاستعاذة به من النار، هو من أعظم الأدعية المشروعة لجميع المرسلين." (١)

"ص -٧١٥- والنبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وأن ذلك لا يخرج عن كونه واجبا أو مستحبا، وطريق أولياء الله التي يسلكونها لا تخرج عن فعل واجبات ومستحبات؛ إذ ما سوي ذلك محرم أو مكروه أو مباح لا منفعة فيه في الدين .

ثم إنه لما أوقع هؤلاء في هذا **الغلط** أنهم وجدوا كثيرا من الناس لا يسألون الله جلب المنافع، ودفع المضار، حتى طلب الجنة، والاستعاذة من النار، من جهة كون ذلك عبادة وطاعة وخيرا، بل من جهة كون النفس تطلب ذلك، فرأوا أن من الطريق ترك ما تختاره النفس وتريده، وألا يكون لأحدهم إرادة أصلا، بل يكون مطلوبه الجريان تحت القدر كائنا من كان وهذا هو الذي أدخل كثيرا منهم في الرهبانية، والخروج عن الشرعية، حتى تركوا من الأكل والشرب واللباس والنكاح ما يحتاجون إليه، وما لا تتم مصلحة دينهم إلا به؛ فإنهم رأوا العامة تعد هذه الأمور بحكم الطبع والهوى والعادة، ومعلوم أن الأفعال التي على هذا الوجه لا تكون عبادة ولا طاعة ولا قربة، فرأي أولئك الطريق إلي الله ترك هذه العبادات، والأفعال الطبعيات، فلازموا من الجوع والسهر والخلوة والصمت وغير ذلك مما فيه ترك الحظوظ واحتمال المشاق، ما أوقعهم في ترك واجبات ومستحبات، وفعل مكروهات ومحرمات .." (٢)

"ص -٧٤٩- وأصل جهم في الإيمان تضمن **غلطا** من و جوه :

منها : ظنه أنه مجرد تصديق القلب ومعرفته بدون أعمال القلب، كحب الله وخشيته ونحو ذلك .

ومنها : ظنه ثبوت إيمان قائم في القلب بدون شيء من الأقوال والأعمال .

ومنها : ظنه أن من حكم الشرع بكفره وخلوده في النار، فإنه يمتنع أن يكون في قلبه شيء من التصديق، وجزموا بأن إبليس وفرعون واليهود ونحوهم لم يكن في قلوبهم شيء من ذلك . وهذا كلامهم في الإرادة والكراهة والحب والبغض ونحو ذلك، فإن هذه الأمور إذا كانت هما وحديث نفس فإنه معفو عنه، وإذا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٨/١٧٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٩/١٧٣

صارت إرادة جازمة وحبا وبغضا؛ لزم وجود الفعل ووقوعه، وحينئذ فليس لأحد أن يقدر وجودها مجردة، ثم يقول : ليس فيها إثم، وبهذا يظهر الجواب عن حجة السائل .

فإن الأمة مجمعة على أن الله يثيب على محبته ومحبة رسوله، والحب فيه والبغض فيه، ويعاقب على بغضه وبغض رسوله، وبغض أوليائه، وعلى محبة الأنداد من دونه، وما يدخل في هذه المحبة من الإرادات." (١)

"ص -٦- أضيف إليه الصوفي، فإنه من أسماء النسب؛ كالقرشي، والمدني، وأمثال ذلك .

فقيل : إنه نسبة إلى " أهل الصفة " وهو **غلط**؛ لأنه لو كان كذلك لقيل : صفي . وقيل : نسبة إلى الصف المقدم بين يدي الله، وهو أيضا **غلط**؛ فإنه لو كان كذلك لقيل : صفي . وقيل : نسبة إلى الصفوة من خلق الله وهو **غلط**؛ لأنه لو كان كذلك لقيل : صفوي . وقيل : نسبة إلى صوفة بن بشر بن أد بن طابخة، قبيلة من العرب كانوا يجاورون بمكة من الزمن القديم، ينسب إليهم النساك، وهذا وإن كان موافقا للنسب من جهة اللفظ، فإنه ضعيف أيضا؛ لأن هؤلاء غير مشهورين، ولا معروفين عند أكثر النساك، ولأنه لو نسب النساك إلى هؤلاء لكان هذا النسب في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم أولى، ولأن غالب من تكلم باسم " الصوفى " لا يعرف هذه القبيلة، ولا يرضى أن يكون مضافا إلى قبيلة في الجاهلية لا وجود لها في الإسلام .

وقيل وهو المعروف : إنه نسبة إلى لبس الصوف؛ فإنه أول ما ظهرت الصوفية من البصرة، وأول من بنى دويرة الصوفية بعض أصحاب عبد الواحد بن زيد [ عبد الواحد بن زيد أبو عبيدة البصرى شيخ الصوفية وواعظهم، لحق الحسن البصرى وغيره . قال البخارى : تركوه . وقال النسائى : متروك الحديث . وقال الجوزجانى : سيئ المذهب، ليس من معادن الصدق . توفى بعد الخمسين ومائة من الهجرة . [ سير أعلام النبلاء ٧١٧٨ ١٨٠، ميزان الاعتدال ٢٣٧٢، ٣٧٦ ] .

وعبد الواحد من أصحاب الحسن، وكان فى البصرة من المبالغة فى الزهد والعبادة والخوف ونحو ذلك،." (٢)

"ص -٤٢- وهو في نفسه رجل من أهل الخير والدين والصلاح والفضل . وما يرويه من الآثار فيه من الصحيح شيء كثير . ويروي أحيانا أخبارا ضعيفة بل موضوعة . يعلم العلماء أنها كذب . وقد تكلم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١/١٧٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/١٧٦

بعض حفاظ الحديث في سماعه .

وكان البيهقي إذا روى عنه يقول : حدثنا أبو عبد الرحمن من أصل سماعه، وما يظن به وبأمثاله إن شاء الله تعمد الكذب، لكن لعدم الحفظ والإتقان يدخل عليهم الخطأ في الرواية؛ فإن النساك والعباد منهم من هو متقن في الحديث، مثل ثابت البناني [ أبو محمد ثابت بن أسلم البناني البصرى، كان من أئمة أهل العلم والعمل، ولد فى خلافة معاوية، وثقه العجلى والنسائى وابن حبان، وغيرهم، توفى سنة ثلاث وعشرين ومائة، وقيل : سبع وعشرين . [ تهذيب التهذيب ٢٢، وسير أعلام النبلاء ٥٢٢٠ ٢٢٣ ] ، والفضيل ابن عياض، وأمثالهما ومنهم من قد يقع في بعض حديثه غلط، وضعف . مثل مالك بن دينار وفرقد السبخي [ هو فرقد بن يعقوب السبخى أبو يعقوب البصرى من سبخة البصرة، وقيل : من سبخة الكوفة، روى عن أنس وسعيد بن جبير . قال البخارى : فى حديثه مناكير، وقال النسائى : ليس بثقة، وقال يعقوب بن شيبة : رجل صالح ضعيف الحديث جدا، وقال ابن حبان : كانت فيه غفلة ورداءة حفظ فكان يرفع المراسيل وهو لا يعلم . وقال ابن سعد : مات بالطاعون سنة ١٣١ هـ . [ تهذيب التهذيب ٨٢٦٢، ٢٦٣ ] ونحوهما . وكذلك ما يأثره أبو عبد الرحمن عن بعض المتكلمين في الطريق أو ينتصر له من الأقوال والأفعال والأحوال . فيه من الهدى والعلم شيء كثير . وفيه أحيانا من الخطأ أشياء؛ وبعض ذلك يكون عن اجتهاد سائغ . وبعضه باطل قطعا . مثل ما ذكر في حقائق التفسير قطعة كبيرة عن جعفر الصادق وغيره من الآثار الموضوعة . وذكر عن بعض طائفة أنواعا من الإشارات التي بعضها أمثال حسنة . واستدلالات مناسبة . وبعضها من نوع الباطل واللغو .." (١)

"ص -٤٣- فالذي جمعه [ الشيخ أبو عبد الرحمن ] ونحوه في [ تاريخ أهل الصفة ] وأخبار زهاد السلف، وطبقات الصوفية، يستفاد منه فوائد جليلة، ويجتنب منه ما فيه من الروايات الباطلة، ويتوقف فيما فيه من الروايات الضعيفة .

وهكذا كثير من أهل الروايات، ومن أهل الآراء والأذواق، من الفقهاء والزهاد والمتكلمين، وغيرهم . يوجد فيما يأثرونه عمن قبلهم، وفيما يذكرونه معتقدين له شيء كثير، وأمر عظيم من الهدى، ودين الحق، الذي بعث الله به رسوله . ويوجد أحيانا عندهم من جنس الروايات الباطلة أو الضعيفة، ومن جنس الآراء والأذواق الفاسدة أو المحتملة شيء كثير .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/١٧٨

ومن له في الأمة لسان صدق عام، بحيث يثنى عليه، ويحمد في جماهير أجناس الأمة، فهؤلاء هم أئمة الهدى، ومصابيح الدجى، **وغلطهم** قليل بالنسبة إلى صوابهم، وعامته من موارد الاجتهاد التي يعذرون فيها، وهم الذين يتبعون العلم والعدل، فهم بعداء عن الجهل والظلم، وعن اتباع الظن، وما تهوى الأنفس .." (١)

"ص -٩٥- صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : " إن الله خلق الملائكة من نور؛ وخلق إبليس من مارج من نار؛ وخلق آدم مما وصف لكم " وليس تفضيل بعض المخلوقات على بعض باعتبار ما خلقت منه فقط؛ بل قد يخلق المؤمن من كافر، والكافر من مؤمن، كابن نوح منه وكإبراهيم من آزر، وآدم خلقه الله من طين، فلما سواه، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له الملائكة، وفضله عليهم بتعليمه أسماء كل شيء وبأن خلقه بيديه، وبغير ذلك . فهو وصالحو ذريته أفضل من الملائكة؛ وإن كان هؤلاء مخلوقين من طين، وهؤلاء من نور . وهذه [ مسألة كبيرة ] مبسوطة في غير هذا الموضع، فإن فضل بنى آدم هو بأسباب يطول شرحها هنا . وإنما يظهر فضلهم إذا دخلوا دار القرار : {والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار } [ الرعد : ٢٣، ٢٤ ] والآدمي خلق من نطفة، ثم من مضغة، ثم من علقة، ثم انتقل من صغر إلى كبر، ثم من دار إلى دار، فلا يظهر فضله وهو في ابتداء أحواله، وإنما يظهر فضله عند كمال أحواله، بخلاف الملك الذى تشابه أول أمره وآخره . ومن هنا **غلط** من فضل الملائكة على الأنبياء حيث نظر إلى أحوال الأنبياء . وهم في أثناء الأحوال، قبل أن يصلوا إلى ما وعدوا به في الدار الآخرة من نهايات الكمال .." (٢)

"ص -١٢٣- والصلاح، من الصوفية والفقراء، ويحكى هذا القول عن الجنيد وغيره و [ القول الثاني ] يرجحه طائفة منهم، كأبي العباس بن عطاء [ أبو العباس بن عطاء : هو أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء الأدمى البغدادى، الزاهد العابد المتأله، حدث عن : يوسف بن موسى القطان، وعنه محمد بن على بن حبيش، وقال : كان له في كل يوم ختمة، وكان ينام في اليوم والليلة ساعتين، وقيل عنه : إنه فقد عقله ثمانية عشر عاما، ثم ثاب إليه عقله، وتوفي سنة تسع وثلاثمائة من ذى القعدة، [ سير أعلام النبلاء ١٤٢٥٥، ٢٥٦ ] . وغيره وربما حكى بعض الناس في ذلك إجماعا، وهو **غلط** .

وفي المسألة [ قول ثالث ] وهو الصواب أنه ليس هذا أفضل من هذا مطلقا، ولا هذا أفضل من هذا مطلقا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/١٧٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/١٨٠

بل أفضلهما أتقاهما . كما قال تعالى : {إن أكرمكم عند الله أتقاكم } [ الحجرات : ١٣ ] ، وقال عمر بن الخطاب : الغنى والفقر مطيتان، لا أبالي أيتهما ركبت، وقد قال تعالى : {إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما } [ النساء : ١٣٥ ] وهذا القول اختيار طائفة منهم الشيخ ابن حفص السهروردي، وقد يكون هذا أفضل لقوم، في بعض الأحوال . وهذا أفضل لقوم في بعض الأحوال، فإن استويا في سبب الكرامة استويا في الدرجة، وإن فضل أحدهما الآخر في سببها ترجح عليه، هذا هو الحكم العام .

والفقر والغنى حالان يعرضان للعبد باختياره تارة وبغير اختياره أخرى كالمقام والسفر، والصحة والمرض، والإمارة والائتمار، والإمامة والائتمام . وكل جنس من هذه الأجناس لا يجوز إطلاق القول بتفضيله على الآخر، بل قد يكون هذا أفضل في حال، وهذا في حال، وقد يستويان في حال كما في الحديث المرفوع في [ شرح السنة ] للبغوى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه تعالى : " وإن من عبادي من." (١)

"ص -٢٠١- وثبت في الصحيحين عن أنس : أن رجالا سألوا عن عبادة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكأنهم تقالوها فقالوا : وأينا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ! ثم قال أحدهم : أما أنا فأصوم ولا أفطر . وقال الآخر : أما أنا فأقوم ولا أنام . وقال الآخر : أما أنا فلا آكل اللحم .

وقال الآخر : أما أنا فلا أتزوج النساء، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما بال رجال يقول أحدهم كذا وكذا ؟ ! ولكنى أصوم وأفطر، وأقوم وأنام، وآكل اللحم، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني " أي : سلك غيرها؛ ظانا أن غيرها خير منها، فمن كان كذلك فهو برىء من الله ورسوله، قال تعالى : {ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه } [ البقرة : ١٣٠ ] . بل يجب على كل مسلم أن يعتقد أن خير الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم، كما ثبت عنه في الصحيح أنه كان يخطب بذلك كل يوم جمعة .

فصل

وليس من شرط ولى الله أن يكون معصوما لا يغلط ولا يخطئ، بل يجوز أن يخفي عليه بعض علم الشريعة، ويجوز أن يشتبه عليه بعض أمور الدين، حتى يحسب بعض الأمور مما أمر الله به ومما نهى." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/١٨٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٢/١٨٥

"ص -٢٠٣- إلى قوله : {أو أخطأنا } قال الله : قد فعلت {ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا } قال : قد فعلت : {ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنآ أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين } قال : قد فعلت وقد قال تعالى : {وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم } [ الأحزاب : ٥ ] .

وثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله علية وسلم من حديث أبى هريرة وعمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعا أنه قال : " إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر " فلم يؤثم المجتهد المخطئ، بل جعل له أجرا على اجتهاده، وجعل خطأه مغفورا له ولكن المجتهد المصيب له أجران فهو أفضل منه، ولهذا لما كان ولى الله يجوز أن يغلط لم يجب على الناس الإيمان بجميع ما يقوله من هو ولى لله لئلا يكون نبيا، بل ولا يجوز لولى الله أن يعتمد على ما يلقى إليه في قلبه إلا أن يكون موافقا للشرع وعلى ما يقع له مما يراه إلهاما ومحادثة وخطابا من الحق، بل يجب عليه أن يعرض ذلك جميعه على ما جاء به محمد صلى الله علية وسلم فإن وافقه قبله وإن خالفه لم يقبله، وإن لم يعلم أموافق هو أم مخالف توقف فيه .

والناس في الباب [ ثلاثة أصناف ] طرفان وسط . فمنهم من إذا اعتقد في شخص أنه ولى لله وافقه في كل ما يظن أنه حدث." (١)

"ص -٢١٠- باتباعهم؛ بل إما أن يكون كافرا، وإما أن يكون مفرطا في الجهل .

وهذا كثير في كلام المشايخ كقول الشيخ أبى سليمان الدارانى : إنه ليقع في قلبى النكتة من نكت القوم فلا أقبلها إلا بشاهدين : الكتاب والسنة .

وقال أبو القاسم الجنيد رحمة الله عليه : علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة، فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يصلح له أن يتكلم في علمنا . أو قال : لا يقتدى به . وقال أبو عثمان النيسابورى : من أمر السنة على نفسه قولا وفعلا نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى على نفسه قولا وفعلا نطق بالبدعة؛ لأن الله تعالى يقول في كلامه القديم {وإن تطيعوه تهتدوا } [ النور : ٥٤ ] وقال أبو عمرو بن نجيد : كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل .

وكثير من الناس يغلط في هذا الموضع فيظن في شخص أنه ولى لله، ويظن أن ولى الله يقبل منه كل ما

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٤/١٨٥

يقوله ويسلم إليه كل ما يقوله ويسلم إليه كل ما يفعله وإن خالف الكتاب والسنة فيوافق ذلك الشخص له، ويخالف ما بعث الله به رسوله الذي فرض الله على جميع الخلق تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، وجعله الفارق بين أوليائه وأعدائه، وبين أهل الجنة وأهل النار، وبين السعداء والأشقياء." (١)

"ص -٢٢٣- أهل السنة النبوية، في نقض كلام أهل الشيعة والقدرية ] .

وبالجملة، اتفقت طوائف السنة والشيعة على أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها واحد من الخلفاء، ولا يكون من بعد الصحابة أفضل من الصحابة، وأفضل أولياء الله تعالى أعظمهم معرفة بما جاء به الرسول صلى الله علية وسلم واتباعا له كالصحابة الذين هم أكمل الأمة في معرفة دينه واتباعه، وأبو بكر الصديق أكمل معرفة بما جاء به وعملا به، فهو أفضل أولياء الله إذ كانت أمة محمد صلى الله علية وسلم أفضل الأمم، وأفضلها أصحاب محمد صلى الله علية وسلم، وأفضلهم أبو بكر رضي الله عنه .

وقد ظن طائفة غالطة أن [ خاتم الأولياء ] أفضل الأولياء قياسا على خاتم الأنبياء، ولم يتكلم أحد من المشايخ المتقدمين بخاتم الأولياء إلا محمد بن على الحكيم الترمذى، فإنه صنف مصنفا غلط فيه في مواضع، ثم صار طائفة من المتأخرين يزعم كل واحد منهم أنه خاتم الأولياء، ومنهم من يدعى أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من جهة العلم بالله، وأن الأنبياء يستفيدون العلم بالله من جهته كما يزعم ذلك ابن عربى صاحب [كتاب الفتوحات المكية ] و [كتاب الفصوص ] فخالف الشرع والعقل مع مخالفة جميع أنبياء الله تعالى وأوليائه، كما يقال لمن قال : فخر عليهم السقف من تحتهم لا عقل ولا قرآن .." (٢)

"ص -٢٣١- هذا فلفظه لو كان ثابتا حجة عليهم، فإن لفظه : " أول ما خلق الله تعالى العقل قال له " ويروي : " لما خلق الله العقل قال له " فمعنى الحديث : أنه خاطبه في أول أوقات خلقه، ليس معناه أنه أول المخلوقات و [ أول ] منصوب على الظرف كما في اللفظ الآخر [ لما ] وتمام الحديث : " ما خلقت خلقا أكرم علي منك " فهذا يقتضي أنه خلق قبله غيره، ثم قال : " فبك آخذ، وبك أعطي، ولك الثواب، وعليك العقاب " فذكر أربعة أنواع من الأعراض، وعندهم أن جميع جواهر العالم العلوي والسفلي صدر عن ذلك العقل . فأين هذا من هذا ؟ !

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦١/١٨٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٥/١٨٥

وسبب **غلطهم** أن لفظ [ العقل ] في لغة المسلمين ليس هو لفظ العقل في لغة هؤلاء اليونان، فإن [ العقل ] في لغة المسلمين مصدر عقل يعقل عقلا، كما في القرآن : {وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير } [ النحل : ١٢ ] ، {أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها } [ الحج : ٤٦ ] ويراد [ بالعقل ] الغريزة التي جعلها الله تعالى في الإنسان يعقل بها .

وأما أولئك ف [ العقل ] عندهم جوهر قائم بنفسه كالعاقل، وليس هذا مطابقا للغة الرسل والقرآن . وعالم الخلق عندهم كما يذكره أبو حامد عالم الأجسام العقل والنفوس فيسميها عالم الأمر، وقد يسمى [ العقل ] عالم الجبروت و [ النفوس ] عالم الملكوت؛ و [ الأجسام ]." (١)

"ص -٣٦٣- قال شيخ الإسلام قدس الله روحه :

فصل: تكلم طائفة من الصوفية في [ خاتم الأولياء ] ، وعظموا أمره كالحكيم الترمذي وهو من **غلطاته**، فإن الغالب على كلامه الصحة بخلاف ابن عربي، فإنه كثير التخليط، لاسيما في الاتحاد وابن عربي وغيرهم، وادعى جماعة كل واحد أنه هو، كابن عربي، وربما قيده بأنه ختم الولاية المحمدية، أو الكاملة، أو نحو ذلك، لئلا يلزمه ألا يخلق بعده لله ولي، وربما غلوا فيه، كما فعل ابن عربي في فصوصه فجعلوه ممدا في الباطن لخاتم الأنبياء، تبعا لغلوهم الباطل، حيث قد يجعلون الولاية فوق النبوة، موافقة لغلاة المتفلسفة الذين قد يجعلون الفيلسوف الكامل فوق النبي .

وكذلك جهال القدرية، والأحمدية، واليونسية، قد يفضلون شيخهم." (٢)

"ص -٣٦٩- ولا أفضل على إبراهيم بعد نبينا أحدا، وبعده جميع الأنبياء المتبعين لملته مثل موسى وعيسى وغيرهما، وكذلك أنبياء بني إسرائيل كلهم بعد موسى، وقد أجمع أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى : على أن موسى أفضل من غيره من أنبياء بني إسرائيل، إلا ما يتنازعون فيه من المسيح .

والقرآن قد شهد في آيتين لأولى العزم فقال في قوله : {وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم } [ الأحزاب : ٧ ] ، وقال : {شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى } [ الشورى : ١٣ ] فهؤلاء الخمسة أولو العزم، وهم الذين قد ثبت في أحاديث الشفاعة الصحاح : أنهم يترادون الشفاعة في أهل الموقف بعد آدم .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٣/١٨٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/١٨٧

فيجب تفضيلهم على بنيهم، وفيه تفضيل لمتقدم على متأخر، ولمتأخر على متقدم .

وأصل **الغلط** في هذا الباب : أن تفضيل الأنبياء، أو الأولياء أو العلماء أو الأمراء بالتقدم في الزمان، أو التأخر أصل باطل، فتارة يكون الفضل في متقدم النوع، وتارة في متأخر النوع، ولهذا يوجد في أهل النحو، والطب والحساب ما يفضل فيه المتقدم كبطليموس، وسيبويه، وبقراط وتارة بالعكس .." (١)

"ص -٣٧٢- ذكروا الملائكة والأنبياء، ومعلوم أن الأنبياء أفضل من هؤلاء الذين يؤمنون بالورق المعلق .

ونظيره كون الفقراء يدخلون الجنة قبل الأغنياء، فإنه لا يدل على أنهم بعد الدخول يكونون أرفع مرتبة من جميع الأغنياء، وإنما سبقوا لسلامتهم من الحساب .

وهذا باب التفضيل بين الأنواع في الأعيان، والأعمال والصفات أو بين أشخاص النوع باب عظيم، **يغلط** فيه خلق كثير، والله يهدينا سواء الصراط .." (٢)

"ص -٣٩٧- علم بالله وأسمائه وصفاته : وما يتبع ذلك، وفي مثله أنزل الله سورة الإخلاص، وآية الكرسي، ونحوهما .

والقسم الثاني : العلم بما أخبر الله به، مما كان من الأمور الماضية، وما يكون من الأمور المستقبلة، وما هو كائن من الأمور الحاضرة، وفي مثل هذا أنزل الله آيات القصص، والوعد، والوعيد وصفة الجنة والنار، ونحو ذلك .

والقسم الثالث : العلم بما أمر الله به من الأمور المتعلقة بالقلوب والجوارح من الإيمان بالله من معارف القلوب وأحوالها وأقوال الجوارح وأعمالها، و هذا العلم يندرج فيه العلم بأصول الإيمان وقواعد الإسلام ويندرج فيه العلم بالأقوال والأفعال الظاهرة، وهذا العلم يندرج فيه ما وجد في كتب الفقهاء من العلم بأحكام الأفعال الظاهرة، فإن ذلك جزء من جزء من جزء من علم الدين، كما أن المكاشفات التي تكون لأهل الصفا جزء من جزء من جزء من علم الأمور الكونية .

والناس إنما **يغلطون** في هذه المسائل، لأنهم يفهمون مسميات الأسماء الواردة في الكتاب والسنة، ولا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/١٨٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١/١٨٧

يعرفون حقائق الأمور الموجودة، فرب رجل يحفظ حروف العلم التي أعظمها حفظ حروف القرآن ولا يكون له من الفهم، بل ولا من الإيمان ما يتميز به على من أوتي." (١)

"ص -٤٢٥- ولهذا لما كان قد دخل فيما ينقله أهل الكتاب عن الأنبياء تحريف وتبديل، كان ما علمنا أنه صدق عنهم آمنا به، وما علمنا أنه كذب رددناه، وما لم نعلم حاله لم نصدقه ولم نكذبه، كما روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم . فإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوهم، وإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوهم . وقولوا : آمنا بما أنزل إلينا وما أنزل إليكم " .

ومما يبين **الغلط** الذي وقع لهم في الاحتجاج بقصة موسى والخضر على مخالفة الشريعة : أن موسى عليه السلام لم يكن مبعوثا إلى الخضر ولا أوجب الله على الخضر متابعته وطاعته، بل قد ثبت في الصحيحين : أن الخضر قال له : يا موسى، إني على علم من علم الله علمنيه الله لا تعلمه، وأنت على علم من علم الله، علمكه الله لا أعلمه . وذلك أن دعوة موسى كانت خاصة .

وقد ثبت في الصحاح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فيما فضله الله به على الأنبياء قال : "كان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة " فدعوة محمد صلى الله عليه وسلم شاملة لجميع العباد، ليس لأحد الخروج عن متابعته وطاعته، ولا استغناء عن رسالته، كما ساغ للخضر الخروج عن متابعة موسى وطاعته." (٢)

"ص -٤٤٤- أكثر الناس، فهذا هو الواقع، وأسرار الحق بينه وبين أوليائه، وأكثر الناس لا يعلمون، وقد بينا بطلان اسم الغوث مطلقا، واندرج في ذلك غوث العجم ومكة والغوث السابع .

وكذلك لفظ " خاتم الأولياء " لفظ باطل لا أصل له، وأول من ذكره محمد بن علي الحكيم الترمذي، وقد انتحله طائفة كل منهم يدعى أنه خاتم الأولياء : كابن حمويه وابن عربي وبعض الشيوخ الضالين بدمشق وغيرها، وكل منهم يدعي أنه أفضل من النبي عليه السلام من بعض الوجوه، إلى غير ذلك من الكفر والبهتان، وكل ذلك طمعا في رياسة خاتم الأولياء لما فاتتهم رياسة خاتم الأنبياء، وقد **غلطوا** فإن خاتم الأنبياء إنما كان أفضلهم للأدلة الدالة على ذلك، وليس كذلك خاتم الأولياء، فإن أفضل أولياء هذه الأمة السابقون

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/١٩٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٨/١٩١

الأولون من المهاجرين والأنصار، وخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر رضي الله عنه، ثم عمر رضي الله عنه، ثم عثمان رضي الله عنه، ثم علي رضي الله عنه، وخير قرونها القرن الذي بعث فيه النبي صلى الله عليه وسلم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، وخاتم الأولياء في الحقيقة آخر مؤمن تقي يكون في الناس، وليس ذلك بخير الأولياء، ولا أفضلهم بل خيرهم وأفضلهم أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، ثم عمر : اللذان ما طلعت شمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل منهما .." (١)

"ص -٤٥١- يصير بالنذر ما ليس بطاعة ولا عبادة [ طاعة وعبادة ] .

ونحو ذلك العهود التي تتخذ على الناس لالتزام طريقة شيخ معين كعهود أهل [ الفتوة ] و [ رماة البندق ] ونحو ذلك ليس على الرجل أن يلتزم من ذلك على وجه الدين والطاعة لله إلا ما كان دينا وطاعة لله ورسوله في شرع الله، لكن قد يكون عليه كفارة عند الحنث في ذلك، ولهذا أمرت غير واحد أن يعدل عما أخذ عليه من العهد بالتزام طريقة مرجوحة أو مشتملة على أنواع من البدع إلى ما هو خير منها من طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم واتباع الكتاب والسنة، إذ كان المسلمون متفقين على أنه لا يجوز لأحد أن يعتقد أو يقول عن عمل : إنه قربة وطاعة وبر وطريق إلى الله واجب أو مستحب إلا أن يكون مما أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم، وذلك يعلم بالأدلة المنصوبة على ذلك . وما علم باتفاق الأمة أنه ليس بواجب ولا مستحب ولا قربة لم يجز أن يعتقد أو يقال : إنه قربة وطاعة .

فكذلك هم متفقون على أنه لا يجوز قصد التقرب به إلى الله، ولا التعبد به ولا اتخاذه دينا ولا عمله من الحسنات، فلا يجوز جعله من الدين لا باعتقاد وقول، ولا بإرادة وعمل .

وبإهمال هذا الأصل غلط خلق كثير من العلماء والعباد، يرون الشيء." (٢)

"ص -٥٢٧- لك حاجة استوصي الشيخ فلان فإنك تجده أو توجه إلى ضريحه خطوات وناده يا شيخ يقضي حاجتك وهذا غلط لا يحل فعله وإن كان من هؤلاء الداعين لغير الله من يرى صورة المدعو أحيانا فذلك شيطان تمثل له . كما وقع مثل هذا لعدد كثير .

ونظير هذا قول بعض الجهال من أتباع الشيخ عدي وغيره كل رزق لا يجيء على يد الشيخ لا أريده . والعجب من ذي عقل سليم يستوصي من هو ميت يستغيث به ولا يستغيث بالحي الذي لا يموت ويقوى

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/١٩٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/١٩٣

الوهم عنده أنه لولا استغاثته بالشيخ الميت لما قضيت حاجته . فهذا حرام فعله . ويقول أحدهم إذا كانت لك حاجة إلى ملك توسلت إليه بأعوانه فهكذا يتوسل إليه بالشيوخ .
وهذا كلام أهل الشرك والضلال فإن الملك لا يعلم حوائج رعيته ولا يقدر على قضائها وحده ولا يريد ذلك إلا لغرض يحصل له بسبب ذلك والله أعلم بكل شيء يعلم السر وأخفى وهو على كل شيء قدير . فالأسباب منه وإليه وما من سبب من الأسباب إلا دائر موقوف على أسباب أخرى وله معارضات . فالنار لا تحرق إلا إذا كان المحل قابلا فلا تحرق السمندل وإذا شاء الله منع أثرها كما فعل بإبراهيم عليه السلام .." (١)

"ص -٥٧٧- أتباع الأئمة في آلات اللهو نزاعا، إلا أن بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي ذكر في اليراع وجهين، بخلاف الأوتار ونحوها، فإنهم لم يذكروا فيها نزاعا، وأما العراقيون الذين هم أعلم بمذهبه وأتبع له، فلم يذكروا نزاعا لا في هذا، ولا في هذا، بل صنف أفضلهم في وقته أبو الطيب الطبري ، شيخ أبي إسحق الشيرازي في ذلك مصنفا معروفا، ولكن تكلموا في الغناء المجرد عن آلات اللهو : هل هو حرام ؟ أو مكروه ؟ أو مباح ؟ وذكر أصحاب أحمد لهم في ذلك ثلاثة أقوال، وذكروا عن الشافعي قولين،ولم يذكروا عن أبي حنيفة ومالك في ذلك نزاعا .
وذكر زكريا بن يحيى الساجي وهو أحد الأئمة المتقدمين المائلين إلى مذهب الشافعي أنه لم يخالف في ذلك من الفقهاء المتقدمين إلا إبراهيم بن سعد من أهل البصرة، وما ذكره أبو عبد الرحمن السلمي وأبو القاسم القشيري، وغيرهما،عن مالك،وأهل المدينة، في ذلك **فغلط**، وإنما وقعت الشبهة فيه، لأن بعض أهل المدينة كان يحضر السماع، إلا أن هذا ليس قول أئمتهم وفقهائهم، بل قال إسحاق بن عيسى الطباع: سألت مالكا عما يترخص فيه أهل المدينة من الغناء، فقال : إنما يفعله عندنا الفساق، وهذا معروف في كتاب أصحاب مالك، وهم أعلم بمذهبه، ومذهب أهل المدينة من طائفة في." (٢)

"ص -٥٩٧- ويعلم أن هذا السماع المحدث هو من جنس سماع المشركين، وهو إليه أقرب منه إلى سماع المسلمين، وإن كان قد **غلط** فيه قوم من صالح المسلمين،فإن الله لا يضيع أجرهم وصلاحهم، لما وقع من خطئهم، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٨/١٩٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٥/١٩٨

اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر واحد " .

وهذا كما أن جماعة من السلف قاتلوا أمير المؤمنين عليا بتأويل، وعلي بن أبي طالب وأصحابه أولى بالحق منهم، وقد قال فيهم : من قصد الله فله الجنة .

وجماعة من السلف والخلف استحلوا بعض الأشربة بتأويل وقد ثبت بالكتاب والسنة تحريم ما استحلوه وإن كان خطؤهم مغفورا لهم .

والذين حضروا هذا السماع من المشائخ الصالحين شرطوا له شروطا لا توجد إلا نادرا، فعامة هذه السماعات خارجة عن إجماع المشائخ، ومع هذا فأخطؤوا والله يغفر لهم خطأهم فيما خرجوا به عن السنة وإن كانوا معذورين .

والسبب الذي أخطؤوا فيه أوقع أمما كثيرة في المنكر الذي نهوا." (١)

"ص -٥٩٨- عنه، وليس للعالمين شرعة ولا منهاج، ولا شريعة ولا طريقة أكمل من الشريعة التي بعث الله بها نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم كما كان يقول في خطبته : " خير الكلام كلام الله،وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم " .

ومن غلط بعضهم توهمه أن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين حضروا هذا السماع، سماع المكاء والتصدية، والغناء والتصفيق بالأكف، حتى روى بعض الكاذبين أن النبي صلى الله عليه وسلم أنشده أعرابي شعرا، قوله :

قد لسعت حية الهوى كبدي فلا طبيب لها ولا راقي

سوى الحبيب الذي شغفت به فمنه دائي ومنه ترياقي

وأن النبي صلى الله عليه وسلم تواجد حتى سقطت البردة عن منكبيه، وقال : " ليس بكريم من لم يتواجد عند ذكر المحبوب " . وهذا الحديث كذب بإجماع العارفين بسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته وأحواله .

كما كذب بعض الكذابين : أن أهل الصفة قاتلوا المؤمنين مع." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/١٩٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/١٩٩

"ص -٦٥٣- مستحق للخلود في النار لا يخرج منها، فهذه كلها أقوال باطلة، قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع .

ولكن المؤمن المطلق في باب الوعد والوعيد،وهو المستحق لدخول الجنة بلا عقاب، هو المؤدي للفرائض،المجتنب المحارم،وهؤلاء هم المؤمنون عند الإطلاق،فمن فعل هذه الكبائر لم يكن من هؤلاء المؤمنين،إذ هو متعرض للعقوبة على تلك الكبيرة . وهذا معنى قول من قال : أراد به نفي حقيقة الإيمان،أو نفي كمال الإيمان،فإنهم لم يريدوا نفي الكمال المستحب،فإن ترك الكمال المستحب لا يوجب الذم والوعيد، والفقهاء يقولون : الغسل ينقسم إلى : كامل،ومجزئ . ثم من عدل عن الغسل الكامل إلى المجزئ لم يكن مذموما .

فمن أراد بقوله : [ نفي كمال الإيمان ] أنه نفي الكمال المستحب، فقد **غلط**، وهو يشبه قول المرجئة، ولكن يقتضي نفي الكمال الواجب . وهذا مطرد في سائر ما نفاه الله ورسوله؛ مثل قوله : {إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون أولئك هم المؤمنون حقا } [ الأنفال : ٢٤ ] ومثل الحديث المأثور : " لاإيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له " ، ومثل قوله صلى الله عليه وسلم : " لا صلاة إلا بأم." (١)

"ص -٦٨٣- أإله مع الله بل هم قوم يعدلون أمن جعل الأرض قرارا وجعل خلالها أنهارا وجعل لها رواسي وجعل بين البحرين حاجزا أإله مع الله}

وهذا في جملة بعد جملة يقول : {أإله مع الله } [ النمل : ٦٠ : ٦١ ] ، إنكار عليهم أن يعبدوا غير الله، ويتخذوه إلها مع اعترافهم بأن هذا لم يفعله إله غير الله، وإنما فعله هو وحده .

وقوله : {أإله مع الله } جواب الاستفهام ،أي : إله مع الله موجود وهذا **غلط**، فإنهم يجعلون مع الله آلهة ويشهدون بذلك، لكن ما كانوا يقولون : إنهم فعلوا ذلك، والتقرير إنما يكون لما يقرون به، وهم مقرون بأنهم لم يفعلوا، لا يقرون بأنه لم يكن معه إله . قال تعالى : {أئنكم لتشهدون أن مع الله آلهة أخرى قل لا أشهد قل إنما هو إله واحد وإنني بريء مما تشركون } [ الأنعام : ١٩ ]

وقد قال سبحانه : {وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٢٠٠

من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم } [ الأنعام : ٥٤ ] . وقال : {إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم } [ النساء : ١٧ ] . وقال : {ثم إن ربك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا إن ربك من بعدها لغفور رحيم } [ النحل : ١١٩ ] .." (١)

"ص -٦٨٥- توبة مبتدع مطلقا فقد غلط غلطا منكرا، ومن قال : ما أذن الله لصاحب بدعة في توبة، فمعناه : ما دام مبتدعا يراها حسنة لا يتوب منها، فأما إذا أراه الله أنها قبيحة، فإنه يتوب منها كما يرى الكافر إنه على ضلال، وإلا فمعلوم أن كثيرا ممن كان على بدعة، تبين له ضلالها، وتاب الله عليه منها، وهؤلاء لا يحصيهم إلا الله، والخوارج لما أرسل إليهم ابن عباس فناظرهم، ورجع منهم نصفهم أو نحوه، وتابوا وتاب منهم آخرون على يد عمر بن عبد العزيز، وغيره ومنهم من سمع العلم، فتاب وهذا كثير، فهذا القسم الذى لا يعلم فاعلوه قبحه قسم كثير من أهل القبلة، وهو في غيرهم عام، وكذلك ما يترك الإنسان من واجبات لا يعلم وجوبها كثيرة جدا، ثم إذا علم ما كان قد تركه من الحسنات من التوحيد والايمان وما كان مأمورا بالتوبة منه والاستغفار مما كان سيئة، والتائب يتوب مما تركه وضيعه وفرط فيه من حقوق الله تعالى، كما يتوب مما فعله من السيئات وإن كان قد فعل هذا وترك هذا قبل الرسالة؛ فبالرسالة يستحق العقاب على ترك هذا فعل هذا، وإلا فكونه كان فاعلا للسيئات المذمومة وتاركا للحسنات التى يذم تاركها كان تائبا قبل ذلك كما تقدم وذكرنا القولين قول من نفى الذم والعقاب وقول من أثبت الذم والعقاب .." (٢)

"ص -٢٨- والحيوان، والمعدن والنبات، ويريدون بهذه المقدمات السفلية أن ينالوا معرفة الله وعلم ما فوق السموات، وأول الأمر وآخره؛ وهذا غلط بين اعترف به أساطينهم بأن هذا غير ممكن، وأنهم لا سبيل لهم إلى إدراك اليقين، وأنهم إن يتبعون إلا الظن .

فلما كان هذا حال هذه الصابئة المبتدعة الضالة،ومن أضلوه من اليهود والنصارى، وكان قد اتصل كلامهم ببعض من لم يهد بهدى الله، الذي بعث به رسله،من أهل الكلام والجدل، صاروا يريدون أن يأخذوا مأخذهم، كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : " لتأخذن مأخذ الأمم قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/٢٠٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/٢٠٢

" قالوا : يا رسول الله، فارس والروم ؟ ! قال : " ومن الناس إلا فارس والروم ؟ ! " فاحتجوا على حدوث العالم بنحو من مسالك هذه الصابئة، وهو الكلام في الأجسام والأعراض، بأن تثبت الأعراض ثم يثبت لزومها للأجسام ثم حدوثها، ثم يقال : ما لا يسبق الحوادث فهو حادث، واعتمد كثير من أهل الجدل على هذا في إثبات حدوث العالم، فلما رأوا أن الأعراض التي هي الصفات تدل عندهم على حدوث الموصوف الحامل للأعراض التزموا نفيها عن الله؛ لأن ثبوتها مستلزم حدوثه، وبطلان دليل حدوث العالم الذي اعتقدوا ألا دليل سواه، بل ربما اعتقدوا أنه لا يصح إيمان أحد إلا به معلوم بالاضطرار من دين الإسلام .." (١)

"ص -٦١- من هذا الجنس، وذكره عن الربيع بن أنس موقوفا عليه . وروى أبو الفرج المقدسي عن الشريف المزيدي حديثا، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم في تفسير : أ، ب، ت، ث من هذا الجنس .

ثم قال ابن جرير : ولو كانت الأخبار التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك صحاح الأسانيد، لم يعدل عن القول بها إلى غيرها، ولكنها واهية الأسانيد غير جائز الاحتجاج بمثلها؛ وذلك أن محمد بن زياد الجزري الذي حدث حديث معاوية بن قرة عن فرات عنه غير موثوق بنقله، وإن عبد الرحيم بن واقد الذي خالفه في رواية ذلك عن الفرات مجهول غير معروف عند أهل النقل، وإن إسماعيل بن يحيى الذي حدث عن ابن أبي مليكة غير موثوق بروايته ولا جائز عند أهل النقل الاحتجاج بأخباره .

قلت : إسماعيل بن يحيى هذا يقال له : التيمي، كوفي معروف بالكذب، ورواية إسماعيل بن عياش في غير الشاميين لا يحتج بها، بل هو ضعيف فيما ينقله عن أهل الحجاز وأهل العراق، بخلاف ما ينقله عن شيوخه الشاميين؛ فإنه حافظ لحديث أهل بلده، كثير **الغلط** في حديث أولئك، وهذا متفق عليه بين أهل العلم بالرجال . وعبد الرحمن بن واقد لا يحتج به باتفاق أهل العلم وفرات بن السائب ضعيف أيضا." (٢)

"ص -٨١- النقل الصحيح،ولكن كثيرا من الناس **يغلطون**، إما في هذا وإما في هذا، فمن عرف قول الرسول ومراده به كان عارفا بالأدلة الشرعية، وليس في المعقول ما يخالف المنقول ؛ ولهذا كان أئمة السنة على ما قاله أحمد بن حنبل، قال : معرفة الحديث والفقه فيه أحب إلي من حفظه، أي معرفته بالتمييز بين

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠٤/٢٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠٥/٢٦

صحيحه وسقيمه . والفقه فيه : معرفة مراد الرسول وتنزيله على المسائل الأصولية والفروعية، أحب إلى من أن يحفظ من غير معرفة وفقه . وهكذا قال علي بن المديني وغيره من العلماء، فإنه من احتج بلفظ ليس بثابت عن الرسول أو بلفظ ثابت عن الرسول وحمله على ما لم يدل عليه، فإنما أتي من نفسه .

وكذلك العقليات الصريحة، إذا كانت مقدماتها وترتيبها صحيحا لم تكن إلا حقا، لا تناقض شيئا مما قاله الرسول، والقرآن قد دل على الأدلة العقلية التي بها يعرف الصانع وتوحيده، وصفاته وصدق رسله، وبها يعرف إمكان المعاد . ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس، بل عامة ما يأتي به حذاق النظار من الأدلة العقلية يأتي القرآن بخلاصتها، وبما هو أحسن منها، قال تعالى : {ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا } [ الفرقان : ٣٣ ] ، وقال : {ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل } [ الروم : ٥٨ ] ، وقال : {وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون } [ الحشر : ١٢ ] .." (١)

"ص -٩٦- مشكلة كثر فيها غلط الناس؛ لما فيها من الاشتباه والالتباس .

والجواب الحق : أن كلام الله لا يماثل كلام المخلوقين، كما لا يماثل في شيء من صفاته صفات المخلوقين، وقول القائل : إن الاشتراك في الحقيقة لا يدل على الاشتراك في الحدوث لفظ مجمل، فإنا إذا قلنا : لله علم ولنا علم، أو له قدرة ولنا قدرة، أو له كلام ولنا كلام، أو تكلم بصوت ونحن نتكلم بصوت، وقلنا : صفة الخالق وصفة المخلوق اشتركنا في الحقيقة فإن أريد بذلك أن حقيقتهما واحدة بالعين فهذا مخالف للحس والعقل والشرع، وإن أريد بذلك أن هذه مماثلة لهذه في الحقيقة، و إنما اختلفتا في الصفات العرضية، كما قال ذلك طائفة من أهل الكلام وقد بين فساد ذلك في الكلام على [ الأربعين ] للرازي وغير ذلك فهذا أيضا من أبطل الباطل، وذلك يستلزم أن تكون حقيقة ذات الباري عز وجل مماثلة لحقيقة ذوات المخلوقين .

وإن أريد بذلك أنهما اشتركا في مسمى العلم والقدرة والكلام فهذا صحيح، كما أنه إذا قيل : إنه موجود أو أن له ذاتا فقد اشتركا في مسمى الوجود والذات، لكن هذا المشترك أمر كلي لا يوجد كليا إلا في الأذهان

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٦/٢٠٥

لا في الأعيان، فليس في الخارج شيء اشترك فيه مخلوقان كاشتراك الجزئيات في كلياتها بخلاف اشتراك الأجزاء في الكل، فإنه يجب الفرق بين قسمة الكلى إلى جزئياته، كقسمة الحيوان إلى." (١)

"ص -٩٩- المبلغ ليس صوت الرسول، وليس ما قام بالرسول من الصفات والأعراض فارقته وما قامت بغيره، بل ولا تقوم الصفة والعرض بغير محله، وإذا كان هذا معقولا في صفات المخلوقين فصفات الخالق أولى بكل صفة كمال، وأبعد عن كل صفة نقص، والتباين الذي بين صفة الخالق والمخلوق أعظم من التباين الذي بين صفة مخلوق ومخلوق، وامتناع الاتحاد والحلول بالذات للخالق وصفاته في المخلوق أعظم من الاتحاد والحلول بالذات للمخلوق وصفاته في المخلوق، وهذه جمل قد بسطت في مواضع أخر .

هذا مع أن احتجاج الجهمية والمعتزلة بأن كلام المخلوق بقوله : {يا يحيى خذ الكتاب بقوة } [ مريم : ١٢ ] مثل كلام الخالق، **غلط** باتفاق الناس حتى عندهم؛ فإن الذين يقولون : هو مخلوق يقولون : إنه خلقه في بعض الأجسام، إما الهواء أو غيره، كما يقولون : إنه خلق الكلام في نفس الشجرة فسمعه موسى .

ومعلوم أن تلك الحروف وا(أصوات التي خلقها الله ليست مماثلة لما يسمع من العبد، وتلك هي كلام الله المسموع منه عندهم، كما أن أهل السنة يقولون : الذي تكلم هو الله بمشيئته، وليس ذلك مماثلا لصوت العبد .." (٢)

"ص -١٠٥- والمراد به الجملة التامة . فكثير من النحاة أو أكثرهم لا يعرفون ذلك، بل يظنون أن اصطلاحهم في مسمى الكلمة ينقسم إلى اسم وفعل وحرف هو لغة العرب، والفاضل منهم يقول :

وكلمة بها كلام قد يؤم

ويقولون : العرب قد تستعمل الكلمة في الجملة التامة وتستعملها في المفرد، وهذا **غلط** لا يوجد قط في كلام العرب لفظ الكلمة إلا للجملة التامة .

ومثل هذا اصطلاح المتكلمين على أن القديم هو ما لا أول لوجوده أو ما لم يسبقه عدم، ثم يقول بعضهم : وقد يستعمل القديم في المتقدم على غيره، سواء كان أزليا أو لم يكن، كما قال تعالى : {حتى عاد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦١/٢٠٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٤/٢٠٥

كالعرجون القديم } [ يس : ٣٩ ] ، وقال : {وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم } [ الأحقاف : ١١ ] ، وقوله تعالى : {قالوا تالله إنك لفي ضلالك القديم } [ يوسف : ٩٥ ] ، وقال : {قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون } [ الشعراء : ٧٥،٧٦ ] ، وتخصيص القديم بالأول عرف اصطلاحي، ولا ريب أنه أولى بالقدم في لغة العرب؛ ولهذا كان لفظ المحدث في لغة العرب بإزاء القديم، قال تعالى : {ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث } [ الأنبياء : ٢ ] ، وهذا يقتضي أن الذي نزل قبله ليس بمحدث بل متقدم . وهذا موافق للغة العرب التي نزل بها القرآن،." (١)

"ص -١٠٦- ونظير هذا لفظ [ القضاء ] ، فإنه في كلام الله وكلام الرسول المراد به إتمام العبادة، وإن كان ذلك في وقتها، كما قال تعالى : {فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله } [ الجمعة : ١٠ ] ، وقوله : {فإذا قضيتم مناسككم } [ البقرة : ٢٠٠ ] ، ثم اصطلح طائفة من الفقهاء فجعلوا لفظ [ القضاء ] مختصا بفعلها في غير وقتها، ولفظ [ الأداء ] مختصا بما يفعل في الوقت، وهذا التفريق لا يعرف قط في كلام الرسول، ثم يقولون : قد يستعمل لفظ القضاء في الأداء، فيجعلون اللغة التي نزل القرآن بها من النادر .

ولهذا يتنازعون في مراد النبي صلى الله عليه وسلم : " فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا " وفي لفظ : " فأتموا " فيظنون أن بين اللفظين خلافا وليس الأمر كذلك، بل قوله : [ فاقضوا ] كقوله : [ فأتموا ] لم يرد بأحدهما الفعل بعد الوقت، بل لا يوجد في كلام الشارع أمر بالعبادة في غير وقتها، لكن الوقت وقتان : وقت عام ووقت خاص لأهل الأعذار؛ كالنائم والناسي إذا صليا بعد الاستيقاظ والذكر، فإنما صليا في الوقت الذي أمر الله به؛ فإن هذا ليس وقتا في حق غيرهما .

ومن أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله، أن ينشأ الرجل." (٢)

"ص -١٦٨- ورأينا طوائف يكذبون هؤلاء في النقل، وكأن حقيقة الأمر أن أولئك يقولون قول غيرهم بمجرد ما بلغهم من إطلاق قولهم، أو لما ظنوه لازما لهم، أو لما سمعوه ممن يجازف في النقل ولا يحرره، وربما سمعوه من بعض عوامهم إن كان ذلك قد وقع .

وهذا الباب وقع فيه غلط بهذا السبب، حتى غلط الناس على من يعظمونه؛ وبهذا السبب غلط أبا طالب

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٠/٢٠٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧١/٢٠٥

الإمام أحمد فيما نقله عنه، فإنه قرأ عليه : {قل هو الله أحد }
[ الإخلاص : ١ ] وسأله : هذا مخلوق ؟ فقال له أحمد : هذا ليس بمخلوق . فبلغه أن أبا طالب حكى عنه أنه قال : لفظي بالقرآن غير مخلوق، فغضب عليه أحمد، وقال : أنا قلت لك : لفظي بالقرآن غير مخلوق ؟ فقال : لا . ولكن قرأت عليك : {قل هو الله أحد } فقلت لك : هذا غير مخلوق، فقلت : نعم . فقال : فلم حكيت عني أني قلت لك : لفظي بالقرآن غير مخلوق ؟ فقال : لم أحكه عنك، وإنما حكيته عن نفسي، قال : فلا تقل هذا، فإني لم أسمع عالما يقول هذا، ولكن قل : القرآن حيث تصرف كلام الله غير مخلوق .

ولهذا قال البخاري في [ كتاب خلق الأفعال ] : إن [ اللفظية ] هؤلاء يذكرون قولهم عن أحمد وهم لا يفهمون دقة قوله، وموضع الشبهة أنه إذا قال هذا، فالإشارة تكون إلى الكلام من حيث هو كلام، مع قطع النظر عما بلغ به من حركات العبد وصوته، كما أن." (١)

"ص -١٨٠- الله وبعضه ليس كلام الله فهو مفتر مبتدع، له حكم أمثاله . ومن قال : إن معنى آية الكرسي، وآية الدين، و {قل هو الله أحد } و {تبت يدا أبي لهب وتب } معنى واحد فهو مفتر مبتدع، له حكم أمثاله .

وأما التكفير، فالصواب أنه من اجتهد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، وقصد الحق، فأخطأ لم يكفر، بل يغفر له خطؤه . ومن تبين له ما جاء به الرسول، فشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، واتبع غير سبيل المؤمنين، فهو كافر . ومن اتبع هواه، وقصر في طلب الحق، وتكلم بلا علم، فهو عاص مذنب، ثم قد يكون فاسقا، وقد تكون له حسنات ترجح على سيئاته .

فالتكفير يختلف بحسب اختلاف حال الشخص، فليس كل مخطئ ولا مبتدع، ولا جاهل ولا ضال، يكون كافرا، بل ولا فاسقا، بل ولاعاصيا، لا سيما في مثل [ مسألة القرآن ] ، وقد **غلط** فيها خلق من أئمة الطوائف، المعروفين عند الناس بالعلم والدين .

وغالبهم يقصد وجها من الحق فيتبعه، ويعزب عن وجه آخر لا يحققه، فيبقى عارفا ببعض الحق جاهلا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/٢٠٧

ببعضه، بل منكرا له .

ومن هاهنا نشأ نزاعهم، فالذين قالوا : إنه مخلوق، رأوا أن." (١)

"ص -٢٠٨- وأبي العلاء الهمداني وغيرهم يقولون : لفظنا بالقرآن غير مخلوق . ويقولون : إن هذا قول أحمد، ويكذبون أو منهم من يكذب برواية أبي طالب، ويقولون : إنها مفتعلة عليه، أو يقولون : رجع عن ذلك، كما ذكر ذلك أبو نصر السجزي، في كتابه [ الإبانة ] المشهور .

وليس الأمر كما قاله هؤلاء؛ فإن أعلم الناس بأحمد وأخص الناس وأصدق الناس في النقل عنه، هم الذين رووا ذلك عنه، ولكن أهل خراسان لم يكن لهم من العلم بأقوال أحمد ما لأهل العراق، الذين هم أخص به . وأعظم ما وقعت فتنة [ اللفظ ] بخراسان، وتعصب فيها على البخاري مع جلالته وإمامته وإن كان الذين قاموا عليه أيضا أئمة أجلاء، فالبخاري رضي الله عنه من أجل الناس .

وإذا حسن قصدهم، واجتهد هو وهم، أثابه الله وإياهم على حسن القصد والاجتهاد، وإن كان قد وقع منه أو منهم بعض **الغلط** والخطأ فالله يغفر لهم كلهم، لكن من الجهال من لا يدري كيف وقعت الأمور، حتى رأيت بخط بعض الشيوخ الذين لهم علم ودين، يقول : مات البخاري بقرية خرتنك، فأرسل أحمد إلى أهل القرية يأمرهم ألا يصلوا عليه لأجل قوله في [ مسألة اللفظ ] ، وهذا من أبين الكذب على أحمد والبخاري، وكاذبه جاهل بحالهما . فإن البخاري رضي الله عنه توفى سنة ست وخمسين، بعد موت أحمد بخمس عشرة." (٢)

"ص -٢١٣- أو سمعيين، أو كان أحدهما عقليا والآخر سمعيا، ومن ظن أنهما يتعارضان كان ذلك خطأ منه؛ لاعتقاده في أحدهما أنه يقينى، ولا يكون كذلك ولا سيما إذا كانا جميعا غير يقينيين .

واختلاف الناس في هذا الباب وغيره كثير منه يكون [ اختلاف تنوع ] مثل أن يقصد هذا حقا فيما يثبته، والآخر يقصد حقا فيما نقضه، وكلاهما صادق . لكن يظنان أن بينهما نزاعا معنويا، ولا يكون الأمر كذلك، وكثير من النزاع يعود إلى إطلاقات لفظية، لا إلى معان عقلية، وأحسن الناس طريقة من كان إطلاقه موافقا للإطلاقات الشرعية، والمعاني التي يقصدها معان صحيحة، تطابق الشرع والعقل . . . .

وأصل منشأ نزاع المسلمين في هذا الباب : أن المتكلمين من الجهمية، والمعتزلة، ومن اتبعهم سلكوا في

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/٢٠٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٨/٢٠٧

إثبات حدوث العالم، وإثبات الصانع طريقا مبتدعة في الشرع، مضطربة في العقل، وأوجبوها، وزعموا أنه لا يمكن معرفة الصانع إلا بها، وتلك الطريق فيها مقدمات مجملة، لها نتائج مجملة، **فغلط** كثير من سالكيها في مقصود الشارع، ومقتضى العقل، فلم يفهموا ما جاءت به النصوص النبوية، ولم يحرروا ما اقتضته الدلائل العقلية، وذلك أنهم قالوا : لا يمكن معرفة." (١)

"ص -٢٣٧- فالواجب على المسلم أن يلزم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسنة خلفائه الراشدين، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان . وما تنازعت فيه الأمة وتفرقت فيه، إن أمكنه أن يفصل النزاع بالعلم والعدل وإلا استمسك بالجمل الثابتة بالنص والإجماع، وأعرض عن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا؛ فإن مواضع التفرق والاختلاف عامتها تصدر عن اتباع الظن، وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى .

وقد بسطت القول في جنس هذه المسائل ببيان ما كان عليه سلف الأمة، الذي اتفق عليه العقل والسمع، وبيان ما يدخل في هذا الباب من الاشتراك والاشتباه **والغلط** في مواضع متعددة، ولكن نذكر منها جملة مختصرة بحسب حال السائل .

والواجب أمر العامة بالجمل الثابتة بالنص والإجماع، ومنعهم من الخوض في التفصيل الذي يوقع بينهم الفرقة والاختلاف، فإن الفرقة والاختلاف من أعظم ما نهى الله عنه ورسوله .

والتفصيل المختصر أن نقول : من اعتقد أن المداد الذي في المصحف وأصوات العباد قديمة أزلية فهو ضال مخطئ، مخالف للكتاب والسنة، وإجماع السابقين الأولين، وسائر علماء الإسلام، ولم يقل أحد قط من." (٢)

"ص -٢٧٧- والتقييد، فإذا وصل بالكلام ما يغير معناه كالشرط والاستثناء ونحوهما من التخصيصات المتصلة كقوله : {فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما } [ العنكبوت : ١٤ ] كان هذا المجموع دالا على تسعمائة وخمسين سنة بطريق الحقيقة عند جماهير الناس .

ومن قال : إن هذا مجاز فقد **غلط**؛ فإن هذا المجموع لم يستعمل في غير موضعه وما يقترن باللفظ من القرائن اللفظية الموضوعة هي من تمام الكلام؛ ولهذا لا يحتمل الكلام معها معنيين، ولا يجوز نفي

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٣/٢٠٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٢٠٨

مفهومهما، بخلاف استعمال لفظ الأسد في الرجل الشجاع، مع أن قول القائل : هذا اللفظ حقيقة، وهذا مجاز، نزاع لفظي، وهو مستند من أنكر المجاز في اللغة أو في القرآن، ولم ينطق بهذا أحد من السلف والأئمة، ولم يعرف لفظ المجاز في كلام أحد من الأئمة إلا في كلام الإمام أحمد، فإنه قال فيما كتبه من [ الرد على الزنادقة والجهمية ] هذا من مجاز القرآن . وأول من قال ذلك مطلقا أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه الذي صنفه في [ مجاز القرآن ] ، ثم إن هذا كان معناه عند الأولين مما يجوز في اللغة ويسوغ، فهو مشتق عندهم من الجواز كما يقول الفقهاء : عقد لازم وجائز، وكثير من المتأخرين جعله من الجواز الذي هو العبور من معنى الحقيقة إلى معنى المجاز، ثم إنه لا ريب أن المجاز قد يشيع ويشتهر حتى يصير حقيقة .." (١)

"ص -٢٨٩- مثل مافي الأول، فيبقى المقصود بالأول منقولا منسوخا وإن كان لم يتغير الأول، بخلاف نقل الأجسام وتوابعها؛ فإن ذلك إذا نقل من موضع إلى موضع زال عن الأول .

وذلك لأن الأشياء لها وجود في أنفسها وهو وجودها العيني، ولها ثبوتها في العلم، ثم في اللفظ المطابق للعلم، ثم في الخط . وهذا الذي يقال : وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في اللسان، ووجود في البنان؛ وجود عيني، ووجود علمي، ولفظي، ورسمي؛ ولهذا افتتح الله كتابه بقوله تعالى : {اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم } [ العلق : ١ ٥ ] ، فذكر الخلق عموما وخصوصا، ثم ذكر التعليم عموما وخصوصا، فالخط يطابق اللفظ، واللفظ يطابق العلم، والعلم هو المطابق للمعلوم .

ومن هنا غلط من غلط، فظن أن القرآن في المصحف كالأعيان في الورق، فظن أن قوله : {إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون } [ الواقعة : ٧٧، ٧٨ ] كقوله : {الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل } [ الأعراف : ١٥٧ ] فجعل إثبات القرآن الذي هو كلام الله في المصاحف كإثبات الرسول في المصاحف، وهذا غلط؛ إثبات القرآن كإثبات اسم الرسول هذا كلام وهذا كلام، وأما إثبات اسم الرسول فهذا كإثبات الأعمال، أو كإثبات القرآن في." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢/٢١٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٤/٢١٠

"ص -٣٨٣- آيات الله وأسمائه حتى ألحدوا في أسمائه وآياته .

كما أن إطلاق الأولين : أنه ليس للقرآن حقيقة إلا الحروف والأصوات، ولا يفرق بين صوت الله المسموع منه وصوت القارئ وأن القرآن قديم أوقع الجهال منهم والكاذبين عليهم في نقلهم عنهم : أن أصوات العباد والمداد الذي في المصحف قديم، وأن الحروف التي هي كلام الله هي المداد، وإن كانوا لم يقولوا ذلك، بل أنكروه ؛ كما فرق الله بين الكلمات والمداد في قوله : {قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي } [ الكهف : ١٠٩ ] ، فإن هؤلاء **غلطوا** **غلطين** : **غلطا** في مذهبهم، **وغلطا** في الشريعة .

أما **الغلط** في تصوير مذهبهم، فكان الواجب أن يقولوا : إن القرآن في المصحف مثل ما أن العلم والمعاني في الورق، فكما يقال : العلم في هذا الكتاب يقال : الكلام في هذا الكتاب؛ لأن الكلام عندهم هو المعنى القائم بالذات فيصور له المثل بالعلم القائم بالذات لا بالذات نفسها .

وأما **الغلط** في الشريعة، فيقال لهم : إن القرآن في المصاحف مثل ما أن اسم الله في المصاحف ؛ فإن القرآن كلام ؛ فهو محفوظ بالقلوب كما يحفظ الكلام بالقلوب، وهو مذكور بالألسنة كما يذكر." (١)

"ص -٣٩٢- فصل

وصار هؤلاء الذين **غلطوا** مذهب [ اللفظية ] وزادوا فيه شرا كثيرا؛ إذ قالوا : [ القراءة ] غير المقروء، و [ التلاوة ] غير المتلو، و [ الكتابة ] غير المكتوب، إنما يعنون بالقراءة أصوات القارئين وبالكتابة مداد الكاتبين، ويعنون أن هذا غير المعنى القائم بالذات الذي هو كلام الله، وإنما هو دلالة عليه، وعبارة عنه، وليس عندهم إلا قراءة ومقروء، فلم يبق إلا صوت، ومداد، ومعنى قائم بالذات، ليس ثم قرآن غير ذلك .

وأسقطوا حروف كلام الله التي تكلم بها، وحقيقة معاني القرآن التي في نفس الله تعالى وأسقطوا أيضا معاني القرآن التي في نفوس القارئين والمستمعين؛ فإنه لا ريب أن القرآن الذي نقرؤه فيه حروف ومعاني حروف منطوقة ومسطورة؛ فإذا لم يكن عندهم إلا صوت العبد وحبر المصحف فأين المعاني ؟ وأين حروف القرآن التي أنزلها الله ؟ وإن كانت عندهم مخلوقة، وكيف يتصور ألا يكون لجميع ما أنزل الله تعالى من الكتب إلا معنى واحد، يكون أمرا ونهيا ووعدا ووعيدا،." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٥/٢١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٤/٢١١

"ص -٣٩٤- إنما هو اللفظ، والمقصود من الحروف المرسومة هو الحروف المنطوقة؛ ولهذا كان لفظ الحرف مقولا عليهما جميعا . فإذا قيل : الكلام من الكتاب عرف أن المقصود مما في الكتاب هو الكلام دون غيره؛ ولهذا كان لهذا من الاختصاص بالحرمة ما ليس لما يقصد منه الدلالة وغير الدلالة، والله أعلم .

فصل

وصار أولئك الذين **غلطوا** مذهب [ اللفظية المثبتة ] ، الذين يقولون : لفظنا بالقرآن غير مخلوق ، ويقولون : [ التلاوة ] هي المتلو، و [ الكتابة ] هي المكتوب، وما عندهم من القرآن إلا ما توهموا من الحروف والأصوات، يلتزم أحدهم : أن الصوت القديم يسمع من القارئ، ويوهمون المخالف لهم أن عين الصوت المسموع من العبد هو عين الصوت الذي تكلم الله به، وينكرون معاني حقائق القرآن أن تكون من كلام الله،ولا يجعلون المعنى من كلام الله، وكان السلف يقولون : القرآن كلام الله غير مخلوق، والقرآن حيث تصرف فهو كلام الله غير مخلوق .

واللفظية المبتدعة المثبتة، الذين أنكر عليهم الإمام أحمد وغيره." (١)

"ص -٣٩٥- إنما قالوا : لفظنا به غير مخلوق، ولم يقولوا : قديم . فجاءت **المغلطة** لمذهبهم، فقالوا : لفظنا به قديم، ولفظنا به أصواتنا، فأصواتنا به قديمة، والإمام أحمد وسائر الأئمة من أصحابه، الذين صحبوه وغيرهم ومن بعدهم من الأئمة، ينكرون هذه المراتب الأربع؛ فإنهم ينكرون أن يقال : لفظي به غير مخلوق، فكيف لفظي به قديم ؟ فكيف صوتي به غير مخلوق ؟ فكيف صوتي به قديم ؟ أو بعض الصوت المسموع قديم ؟ ونحو ذلك .

فصل

ومن تأمل نصوص الإمام أحمد في هذا الباب، وجدها من أسد الكلام وأتم البيان، ووجد كل طائفة منتسبة إلى السنة قد تمسكت منها بما تمسكت، ثم قد يخفي عليها من السنة في موضع آخر ما ظهر لبعضها فتنكره .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٦/٢١١

ومنشأ النزاع بين أهل الأرض، والاضطراب العظيم الذي لا يكاد ينضبط في هذا الباب، يعود إلى أصلين : مسألة تكلم الله بالقرآن وسائر كلامه، ومسألة تكلم العباد بكلام الله .." (١)

"ص -٤٠٣- معنى الاستثناء منقطعا اتفق معنى التكليم في الآيتين، وإن جعل متصلا كان التكليم مثل التكليم في سورة الشورى، وهو التكليم العام، وقد تبين أنه إنما كلم موسى تكليما خاصا كاملا بقوله : {منهم من كلم الله } [ البقرة : ٢٥٣ ] مع العلم بأن الجميع أوحى إليهم، وكلمهم التكليم العام، وبأنه فرق بين تكليمه وبين الإيحاء إلى النبيين، وكذا التكليم بالمصدر، وبأنه جعل التكليم من وراء حجاب قسما غير إيحائه، وبما تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من تكليمه الخاص لموسى منه إليه، وقد ثبت أنه كلمه بصوت سمعه موسى، كما جاءت الآثار بذلك عن سلف الأمة وأئمتها موافقة لما دل عليه الكتاب والسنة .

**وغلطت** هنا الطائفة الثالثة الكلابية فاعتقدت أنه إنما أوحى إلى موسى عليه السلام معنى مجردا عن صوت .

واختلفت، هل يسمع ذلك ؟ فقال بعضهم : يسمع ذلك المعنى بلطيفة خلقها فيه، قالوا : إن السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس معان تتعلق بكل موجود، كما قال ذلك الأشعري، وطائفة . وقال بعضهم : لم يسمع موسى كلام الله، فإنه عنده معنى، والمعنى لا يسمع، كما قال ذلك القاضي أبو بكر وطائفة . وهذا الذي أثبتوه في جنس الوحي العام الذي فرق الله عز وجل." (٢)

"ص -٤١٧- ذلك من الدقة والغموض ما يحتاج إلى ذكر النصوص، وبيان معانيها، وضرب الأمثال التي توضح حقيقة الأمر، وليس هذا موضعه .

بل الذي يعلم من حيث الجملة، أن الإمام أحمد والأئمة الكبار الذين لهم في الأمة لسان صدق عام، لم يتنازعوا في شيء من هذا الباب، بل كان بعضهم أعظم علما به وقياما بواجبه من بعض . وقد **غلط** في بعض ذلك من أكابر الناس جماعات . وقد رد الإمام أحمد عامة البدع في هذا الباب هو والأئمة .

فأول ما ابتدع الجهمية القول بخلق القرآن و نفي الصفات، فأنكرها من كان في ذلك الوقت من التابعين ثم تابعي التابعين ومن بعدهم من الأئمة وكفروا قائلها . ثم ابتدع بعض أهل الحديث والكلام الذين ناظروا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٧/٢١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٥/٢١١

الجهمية القول بأن القرآن المنزل مخلوق، أو أنه ليس بكلام الله، أو أنه ليس في المصاحف ولا في الصدور، وأنكر بعضهم أن تكون حروف القرآن كلام الله، أو أن يكون الله تكلم بالصوت، وأنكر الإمام أحمد وأئمة وقته ذلك .

وقابلهم قوم من أهل الكلام والحديث، فزعموا أن ألفاظ العباد وأصوات العباد غير مخلوقة، أو ادعوا أن بعض أفعال العباد أو صفاتهم غير مخلوقة، أو أن ما يسمع من الناس من القرآن هو مثل ما يسمع." (١)

"ص -٤٦٦- وقال تعالى : {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا } [ النساء : ٥٩ ] ، وقال تعالى : {وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله } [ الشورى : ١٠ ] ، بل على الناس أن يلتزموا الأصول الجامعة الكلية التي اتفق عليها سلف الأمة وأئمتها؛ فيؤمنون بماوصف الله به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل .

وليس لأحد أن يكفر أحدا من المسلمين وإن أخطأ **وغلط** حتي تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة .

فصل

وأما تكفير قائل هذا القول، فهو مبني على أصل لابد من التنبيه عليه؛ فإنه بسبب عدم ضبطه اضطربت الأمة اضطرابا كثيرا في تكفير أهل البدع والأهواء، كما اضطربوا قديما وحديثا في سلب الإيمان عن أهل الفجور والكبائر، وصار كثير من أهل البدع مثل الخوارج، والروافض، والقدرية، والجهمية، والممثلة يعتقدون اعتقادا هو ضلال." (٢)

"ص -٥٠١- البدعة أشد من بعض، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان ما ليس في بعض، فليس لأحد أن يكفر أحدا من المسلمين، وإن أخطأ **وغلط**، حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة .

ومن ثبت إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٩/٢١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٩/٢١١

وهذا الجواب لا يحتمل أكثر من هذا، والله المسؤول أن يوفقنا وسائر إخواننا لما يحبه ويرضاه، والله سبحانه أعلم .." (١)

"ص -٥٤٧- وهي الحقيقة من حيث هي، مع قصر النظر عما اختص به أحدهما .

فإن قيل : القدر المتحد كلى مطلق، والكليات إنما توجد في الأذهان لا في الأعيان . قيل : ذكر هذا هنا غلط، فإن هذا إنما يقال لو كان رجل قد قال شعر لبيد من غير أن يعلم بشعره . فنقول : هذان شيئان اشتركا في النوع الكلي، وامتاز أحدهما عن الآخر بما يخصه، والكلى إنما يوجد كليا في الذهن لا في الخارج، وأما هنا فنفس شعره كان له وجود في الخارج، والمقصود من الحقيقة الكلامية مع قطع النظر عن صوت زيد وصوت عمرو موجود لما تكلم به لبيد، وموجود إذا أنشده غير لبيد، وتلك الحقيقة المتحدة موجودة هنا وهنا، ليست مثل وجود الإنسانية في زيد وعمرو وخالد؛ فإن إنسانية زيد ليست إنسانية عمرو بل مثلها، والمشترك بينهما لا يوجد في الخارج، وهنا نفس الكلام الذي تكلم به لبيد تكلم به المنشد عنه، ولا يقال : إنه أنشأ مثله، ولا أنشد مثله. بل يقال : أنشد شعره بعينه .

لكن الشعر عرض،والعرض لا يقوم إلا بغيره، فلابد أن يقوم إما بلبيد وإما بغيره، والقائم به وإن كان ليس مثل القائم بغيره، لكن المقصود بهما واحد . فالتماثل والتغاير في الوسيلة، والاتحاد في الحقيقة المقصودة، وتلك الحقيقة هي إنشاء لبيد لا إنشاء غيره، والعقلاء." (٢)

"ص -٥٦٥- فمن قال : القرآن في المصاحف والصدور، فقد صدق . ومن قال : فيها حفظه وكتابته، فقد صدق . ومن قال : القرآن مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور، فقد صدق . ومن قال : إن المداد أو الورق، أو صفة العبد أو فعله، أو حفظه وصوته قديم، أو غير مخلوق، فهو مخطئ ضال . ومن قال : إنما في المصحف ليس هو كلام الله، أو ما في صدور القراء ليس هو كلام الله، أو قال : إن القرآن العزيز لم يتكلم به الله، ولكن هو مخلوق، أو صنفه جبريل أو محمد، وقال : إن القرآن في المصاحف، كما أن محمدا في التوراة والإنجيل، فهو أيضا مخطئ ضال .

فإن القرآن كلام، والكلام نفسه يكتب في المصحف، بخلاف الأعيان؛ فإنه إنما يكتب اسمها وذكرها،فالرسول مكتوب في التوراة والإنجيل ذكره ونعته، كما أن القرآن في زبر الأولين، وكما أن أعمالنا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨٧/٢١١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/٢١٤

في الزبر، قال تعالى : {وإنه لفي زبر الأولين} [ الشعراء : ١٩٦ ] ، وقال تعالى : {وكل شيء فعلوه في الزبر} [ القمر : ٥٢ ] ، ومحمد مكتوب في التوراة والإنجيل، كما أن القرآن في تلك الكتب، وكما أن أعمالنا في الكتب، وأما القرآن فهو نفسه مكتوب في المصاحف، ليس المكتوب ذكره والخبر عنه، كما يكتب اسم الله في الورق، ومن لم يفرق بين كتابة الأسماء والكلام، وكتابة المسميات والأعيان كما جرى لطائفة من الناس فقد غلط غلطا سوى فيه بين الحقائق المختلفة، كما قد." (١)

"ص -٥٧٤- وغيره من أئمة الهدى، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " زينوا القرآن بأصواتكم " .
وأما التلاوة في نفسها، التي هي حروف القرآن وألفاظه، فهي غير مخلوقة، والعبد إنما يقرأ كلام الله بصوته، كما أنه إذا قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إنما الأعمال بالنيات " فهذا الكلام لفظه ومعناه إنما هو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو قد بلغه بحركته وصوته، كذلك القرآن لفظه ومعناه كلام الله تعالى ليس للمخلوق فيه إلا تبليغه وتأديته وصوته، وما يخفى على لبيب الفرق بين التلاوة في نفسها، قبل أن يتكلم بها الخلق، وبعد أن يتكلموا بها، وبين ما للعبد في تلاوة القرآن من عمل وكسب، وإنما غلط بعض الموافقين والمخالفين، فجعلوا البابين بابا واحدا، وأرادوا أن يستدلوا على نفس حدوث حروف القرآن بما دل على حدوث أفعال العباد وما تولد عنها، وهذا من أقبح الغلط، وليس في الحجج العقليۃ، ولا السمعية، ما يدل على حدوث نفس حروف القرآن، إلا من جنس ما يحتج به على حدوث معانيه .
والجواب عن الحجج مثل الجواب عن هذه لمن استهدى الله فهداه .
وأما ما ذكره من آيات الصفات وأحاديثها، فمذهب سلف الأمة من الصحابة والتابعين، وسائر الأئمة المتبوعين الإقرار والإمرار . قال." (٢)

"ص -٥٢- على غيره إلا مجملا، وهذا يجب عليه فيه الإيمان المفصل، وكذلك الرجل أول ما يسلم إنما يجب عليه الإقرار المجمل، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها، فلم يتساو الناس فيما أمروا به من الإيمان، وهذا من أصول غلط المرجئة؛ فإنهم ظنوا أنه شيء واحد وأنه يستوى فيه جميع المكلفين، فقالوا : إيمان الملائكة والأنبياء وأفسق الناس سواء؛ كما أنه إذا تلفظ الفاسق بالشهادتين أو قرأ فاتحة الكتاب كان لفظه كلفظ غيره من الناس .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/٢١٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/٢١٧

فيقال لهم : قد تبين أن الإيمان الذي أوجبه الله على عباده يتنوع ويتفاضل ويتباينون فيه تباينا عظيما، فيجب على الملائكة من الإيمان ما لا يجب على البشر، ويجب على الأنبياء من الإيمان ما لا يجب على غيرهم،ويجب على العلماء ما لا يجب على غيرهم، ويجب على الأمراء ما لا يجب على غيرهم، وليس المراد أنه يجب عليهم من العمل فقط، بل ومن التصديق والإقرار .

فإن الناس وإن كان يجب عليهم الإقرار المجمل بكل ما جاء به الرسول فأكثرهم لا يعرفون تفصيل كل ما أخبر به، وما لم يعلموه كيف يؤمرون بالإقرار به مفصلا، وما لم يؤمر به العبد من الأعمال لا يجب عليه معرفته ومعرفة الأمر به، فمن أمر بحج وجب عليه معرفة ما أمر به من أعمال الحج والإيمان بها، فيجب عليه من الإيمان." (١)

"ص -٥٥- فهذا يبين تفاضل الإيمان في نفس الأمر به، وفي نفس الأخبار التي يجب التصديق بها .

والنوع الثاني : هو تفاضل الناس في الإتيان به مع استوائهم في الواجب، وهذا هو الذي يظن أنه محل النزاع وكلاهما محل النزاع . وهذا أيضا يتفاضلون فيه، فليس إيمان السارق والزاني والشارب كإيمان غيرهم، ولا إيمان من أدى الواجبات كإيمان من أخل ببعضها، كما أنه ليس دين هذا وبره وتقواه مثل دين هذا وبره وتقواه، بل هذا أفضل دينا وبرا وتقوى، فهو كذلك أفضل إيمانا، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا " ، وقد يجتمع في العبد إيمان ونفاق، كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب، وإذا اؤتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر " .

وأصل هؤلاء : أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل، بل هو شيء واحد يستوي فيه جميع العباد فيما أوجبه الرب من الإيمان، وفيما يفعله العبد من الأعمال، فغلطوا في هذا وهذا ثم تفرقوا، كما تقدم .

وصارت المرجئة على ثلاثة أقوال : فعلماؤهم وأئمتهم أحسنهم." (٢)

"ص -٥٦- قولا؛ وهو أن قالوا : الإيمان تصديق القلب وقول اللسان .

وقالت الجهمية : هو تصديق القلب فقط .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٤/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٧/٢٢١

وقالت الكرامية : هو القول فقط، فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقرا بقلبه كان من أهل الجنة، وإن كان مكذبا بقلبه كان منافقا مؤمنا من أهل النار . وهذا القول هو الذي اختصت به الكرامية وابتدعته، ولم يسبقها أحد إلى هذا القول، وهو آخر ما أحدث من الأقوال في الإيمان . وبعض الناس يحكي عنهم أن من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، وهو **غلط** عليهم، بل يقولون : إنه مؤمن كامل الإيمان، وأنه من أهل النار، فيلزمهم أن يكون المؤمن الكامل الإيمان معذبا في النار، بل يكون مخلدا فيها . وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه : " يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان " .

وإن قالوا : لا يخلد وهو منافق، لزمهم أن يكون المنافقون يخرجون من النار، والمنافقون قد قال الله فيهم : {إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا } [ النساء : ١٤٥ ] ،وقد نهى الله نبيه عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم،وقال له : {استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله } [ التوبة : ٨٠ ] ،." (١)

"ص -٧٢- ومثله واقع كثيرا، أعرف منه وقائع كثيرة، كما أعرف من **الغلط** في السمعيات والعقليات

.

فهؤلاء يتبعون ظنا لا يغني من الحق شيئا، ولو لم يتقدموا بين يدي الله ورسوله، بل اعتصموا بالكتاب والسنة، لتبين لهم أن هذا من الشيطان، وكثير من هؤلاء يتبع ذوقه ووجده وما يجده محبوبا إليه بغير علم ولا هدى ولا بصيرة، فيكون متبعا لهواه بلا ظن، وخيارهم من يتبع الظن وما تهوى الأنفس . وهؤلاء إذا طلب من أحدهم حجة ذكر تقليده لمن يحبه من آبائه وأسلافه، كقول المشركين : {إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون } [ الزخرف : ٢٣ ] ، وإن عكسوا احتجوا بالقدر، وهو أن الله أراد هذا وسلطنا عليه، فهم يعملون بهواهم وإرادة نفوسهم بحسب قدرتهم كالملوك المسلطين، وكان الواجب عليهم أن يعملوا بما أمر الله، فيتبعون أمر الله وما يحبه ويرضاه، لا يتبعون إرادتهم وما يحبونه هم ويرضونه، وأن يستعينوا بالله، فيقولون : {إياك نعبد وإياك نستعين } [ الفاتحة : ٥ ] ، لا حول ولا قوة إلا بالله، لا يعتمدون على ما أوتوه من القوة والتصرف والحال؛ فإن هذا من الجد، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٨/٢٢١

يقول عقب الصلاة وفي الاعتدال بعد الركوع : " اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد " .." (١)

"ص -٧٦- هي الأصل ليعتبر بها، والحس إن لم يكن مع صاحبه عقل وإلا فقد يغلط .
والناس يقولون : غلط الحس . والغلط تارة من الحس، وتارة من صاحبه؛ فإن الحس يرى أمرا معينا، فيظن صاحبه فيه شيئا آخر فيؤتي من ظنه، فلابد له من العقل .
ولهذا؛ النائم يرى شيئا وتلك الأمور لها وجود وتحقيق، ولكن هي خيالات وأمثلة، فلما عزب [ أي : غاب وخفى . انظر : المصباح المنير، مادة : عزب ] ظنها الرائي نفس الحقائق كالذي يرى نفسه في مكان آخر يكلم أمواتا ويكلمونه، ويفعل أمورا كثيرة وهو في النوم، يجزم بأنه نفسه الذي يقول ويفعل؛ لأن عقله عزب عنه، وتلك الصورة التي رآها مثال صورته وخيالها؛ لكن غاب عقله عن نفسه، حتى ظن أن ذلك المثال هو نفسه، فلما ثاب إليه عقله علم أن ذلك خيالات ومثالات، ومن الناس من لا يغيب عقله بل يعلم في المنام أن ذلك في المنام، وهذا كالذي يرى صورته في المرآة أو صورة غيره. فإذا كان ضعيف العقل ظن أن تلك الصورة هي الشخص، حتى إنه يفعل به ما يفعل بالشخص . وهذا يقع للصبيان والبله، كما يخيل لأحدهم في الضوء شخص يتحرك ويصعد وينزل، فيظنونه شخصا حقيقة، ولا يعلمون أنه خيال، فالحس إذا أحس حسا صحيحا لم يغلط، لكن معه عقل لم يميز بين هذا العين والمثال؛ فإن العقل قد عقل قبل." (٢)

"ص -٧٨- ملائكة، فإن كانوا غير معروفين قال : هؤلاء رجال الغيب، وإن تسموا فقالوا : هذا هو الخضر، وهذا هو إلياس، وهذا هو أبو بكر وعمر، وهذا هو الشيخ عبد القادر أو الشيخ عدي أو الشيخ أحمد الرفاعي أو غير ذلك، ظن أن الأمر كذلك .
فهنا لم يغلط لكن غلط عقله حيث لم يعرف أن هذه شياطين تمثلت على صور هؤلاء، وكثير من هؤلاء يظن أن النبي صلى الله عليه وسلم نفسه أو غيره من الأنبياء أو الصالحين يأتيه في اليقظة، ومن يرى ذلك عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو الشيخ وهو صادق في أنه إياه من قال : إنه النبي، أو الشيخ، أو قيل له ذلك فيه، لكن غلط حيث ظن صدق أولئك .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٤/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٨/٢٢١

والذي له عقل وعلم يعلم أن هذا ليس هو النبي صلى الله عليه وسلم، تارة لما يراه منهم من مخالفة الشرع، مثل أن يأمروه بما يخالف أمر الله ورسوله، وتارة يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يأتي أحدا من أصحابه بعد موته في اليقظة، ولا كان يخاطبهم من قبره، فكيف يكون هذا لي، وتارة يعلم أن الميت لم يقم من قبره، وأن روحه في الجنة لا تصير في الدنيا هكذا .

وهذا يقع كثيرا لكثير من هؤلاء، ويسمون تلك الصورة رقيقة." (١)

"ص -٩٣- ما تيسر، فعمل معهم مثل ما كنت أعمل، وأراد بذلك إكرامي ليظن ذاك أني أنا الذي فعلت ذلك .

قال لي طائفة من الناس : فلم لا يجوز أن يكون ملكا ؟ قلت : لا . إن الملك لا يكذب، وهذا قد قال : أنا ابن تيمية، وهو يعلم أنه كاذب في ذلك .

وكثير من الناس رأى من قال : إني أنا الخضر، وإنما كان جنيا .

ثم صار من الناس من يكذب بهذه الحكايات إنكارا لموت الخضر، والذين قد عرفوا صدقها يقطعون بحياة الخضر، وكلا الطائفتين مخطئ، فإن الذين رأوا من قال : إني أنا الخضر، هم كثيرون صادقون، والحكايات متواترات، لكن أخطؤوا في ظنهم أنه الخضر، وإنما كان جنيا؛ ولهذا يجري مثل هذا لليهود والنصارى، فكثيرا ما يأتيهم في كنائسهم من يقول : إنه الخضر، وكذلك اليهود يأتيهم في كنائسهم من يقول : إنه الخضر، وفي ذلك من الحكايات الصادقة ما يضيق عنه هذا الموضع، يبين صدق من رأى شخصا وظن أنه الخضر، وأنه غلط في ظنه أنه الخضر، وإنما كان جنيا، وقد يقول : أنا المسيح، أو موسى، أو محمد، أو أبو بكر، أو عمر، أو الشيخ فلان، فكل هذا قد وقع، والنبي صلى الله عليه وسلم قال : " من رآني في المنام فقد رآني حقا،." (٢)

"ص -٩٨- وعائشة، فإنهم يقولون : إن هؤلاء تابوا من قتاله، وكلهم يتولى عثمان ويعظمون أبا بكر وعمر، ويعظمون الذنوب، فهم يتحرون الصدق كالخوارج، لا يختلقون الكذب كالرافضة، ولا يرون أيضا اتخاذ دار غير دار الإسلام كالخوارج، ولهم كتب في تفسير القرآن ونصر الرسول، ولهم محاسن كثيرة يترجحون على الخوارج والروافض، وهم قصدهم إثبات توحيد الله ورحمته، وحكمته وصدقه، وطاعته .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٠/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩٥/٢٢١

وأصولهم الخمس عن هذه الصفات الخمس، لكنهم **غلطوا** في بعض ما قالوه في كل واحد من أصولهم الخمس، فجعلوا من [ التوحيد ] نفي الصفات وإنكار الرؤية، والقول بأن القرآن مخلوق، فوافقوا في ذلك الجهمية . وجعلوا من [ العدل ] أنه لا يشاء ما يكون، ويكون ما لا يشاء، وأنه لم يخلق أفعال العباد، فنفوا قدرته ومشيئته وخلقه لإثبات العدل . وجعلوا من الرحمة نفي أمور خلقها لم يعرفوا ما فيها من الحكمة . وكذلك هم والخوارج قالوا ب [ إنفاذ الوعيد ] ليثبتوا أن الرب صادق لا يكذب؛ إذ كان عندهم قد أخبر بالوعيد العام، فمتى لم يقل بذلك لزم كذبه، **وغلطوا** في فهم الوعيد . وكذلك [ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسيف ] قصدوا به طاعة الله ورسوله، كما يقصده الخوارج والزيدية، **فغلطوا** في ذلك .

وكذلك إنكارهم للخوارق غير المعجزات، قصدوا به إثبات النبوة." (١)

"ص -٩٩- **ونصرها،وغلطوا** فيما سلكوه؛ فإن النصر لا يكون بتكذيب الحق، وذلك لكونهم لم يحققوا خاصة آيات الأنبياء .

والأشعرية ما ردوه من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية، وغيرهم، وبينوا ما بينوه من تناقضهم، وعظموا الحديث والسنة ومذهب الجماعة، فحصل بما قالوه من بيان تناقض أصحاب البدع الكبار وردهم ما انتفع به خلق كثير .

فإن الأشعري كان من المعتزلة، وبقى على مذهبهم أربعين سنة يقرأ على أبي علي الجبائي [ هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان الجبائي، أحد أئمة المعتزلة، وله في مذهب الاعتزال مقالات مشهورة كانت ولادته في سنة خمس وثلاثين ومائتين، وتوفى في سنة ثلاث وثلاثمائة ] ، فلما انتقل عن مذهبهم كان خبيرا بأصولهم وبالرد عليهم، وبيان تناقضهم، وأما ما بقى عليه من السنة فليس هو من خصائص المعتزلة، بل هو من القدر المشترك بينهم وبين الجهمية، وأما خصائص المعتزلة فلم يوالهم الأشعري في شيء منها؛ بل ناقضهم في جميع أصولهم، ومال في [ مسائل العدل، والأسماء والأحكام ] إلى مذهب جهم ونحوه .

وكثير من الطوائف [ كالنجارية ] أتباع حسين النجار، و [ الضرارية ] أتباع ضرار بن عمرو يخالفون المعتزلة

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٠/٢٢١

في القدر والأسماء والأحكام، وإنفاذ الوعيد . والمعتزلة من أبعد الناس عن طريق أهل الكشف والخوارق، والصوفية يذمونها ويعيبونها .." (١)

"ص -١٠١- فهؤلاء يبنون أمرهم على الإرادة، وأولئك يبنون أمرهم على النظر، وهذه هي القوة العلمية، ولابد لأهل الصراط المستقيم من هذا وهذا، ولابد أن يكون هذا وهذا موافقا لما جاء به الرسول . فالإيمان قول وعمل وموافقة السنة، وأولئك عظموا النظر وأعرضوا عن الإرادة، وعظموا جنس النظر ولم يلتزموا النظر الشرعي، **فغلطوا** من جهة كون جانب الإرادة لم يعظموه، وإن كانوا يوجبون الأعمال الظاهرة، فهم لا يعرفون أعمال القلوب وحقائقها، ومن جهة أن النظر لم يميزوا فيه بين النظر الشرعي الحق الذي أمر به الشارع وأخبر به، وبين النظر البدعي الباطل المنهي عنه .

وكذلك الصوفية، عظموا جنس الإرادة إرادة القلب، وذموا الهوى وبالغوا في الباب، ولم يميز كثير منهم بين الإرادة الشرعية الموافقة لأمر الله ورسوله، وبين الإرادة البدعية، بل أقبلوا على طريق الإرادة دون طريقة النظر، وأعرض كثير منهم فدخل عليهم الداخل من هاتين الجهتين؛ ولهذا صار هؤلاء يميل إليهم النصارى ويميلون إليهم، وأولئك يميل إليهم اليهود ويميلون إليهم، وبين اليهود والنصارى غاية التنافر والتباغض .

وكذلك بين أهل الكلام والرأي، وبين أهل التصوف والزهد." (٢)

"ص -١٠٩- إيمانه؛ فإن هذا اعتقاد موته على وجه معين، وغاية الصلب أن يكون قتلا له، وقتل النبي لا يقدح في نبوته، وقد قتل بنو إسرائيل كثيرا من الأنبياء . وقال تعالى : {وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير } [ آل عمران : ١٤٦ ] الآية، وقال تعالى : {وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم } [ آل عمران : ١٤٤ ] .

وكذلك اعتقاد من اعتقد منهم أنه جاء بعد الرفع وكلمهم هو، مثل اعتقاد كثير من مشايخ المسلمين أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءهم في اليقظة، فإنهم لا يكفرون بذلك، بل هذا كان يعتقده من هو من أكثر الناس اتباعا للسنة واتباعا له، وكان في الزهد والعبادة أعظم من غيره . وكان يأتيه من يظن أنه رسول الله، فهذا **غلط** منه لا يوجب كفره، فكذلك ظن من ظن من الحواريين أن ذلك هو المسيح لا يوجب خروجهم عن الإيمان بالمسيح، ولا يقدح فيما نقلوه عنه، وعمر لما كان يعتقد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠١/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٣/٢٢١

يمت، ولكن ذهب إلى ربه كما ذهب موسى، وأنه لا يموت حتى يموت أصحابه لم يكن هذا قادحا في إيمانه، وإنما كان غلطا ورجع عنه .." (١)

"ص -١٢٦- والذين فرقوا بين الأصول والفروع لم يذكروا ضابطا يميز بين النوعين، بل تارة يقولون : هذا قطعي وهذا ظني . وكثير من مسائل الأحكام قطعي، وكثير من مسائل الأصول ظني عند بعض الناس، فإن كون الشيء قطعيا وظنيا أمر إضافي . وتارة يقولون : الأصول هي العلميات الخبريات، والفروع العمليات وكثير من العمليات من جحدها كفر؛ كوجوب الصلاة والزكاة، والصيام والحج . وتارة يقولون : هذه عقليات وهذه سمعيات، وإذا كانت عقليات لم يلزم تكفير المخطئ، فإن الكفر حكم شرعي يتعلق بالشرع، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع .

وإذا تدبر الإنسان تنازع الناس، وجد عند كل طائفة من العلم ما ليس عند الأخرى، كما في مسائل الأحكام، مثال ذلك : ما تقدم في الأصول الخمسة : التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، ومسائل الأسماء والأحكام، وإنفاذ الوعيد، وهي التي توالى المعتزلة من وافقهم عليها، ويتبرؤون ممن خالفهم فيها . وقد قدمنا أنهم قصدوا توحيد الرب وإثبات عدله وحكمته ورحمته وصدقه وطاعة أمره، لكن غلطوا في كل واحدة من هذه الأمور، كما تقدم .

وكذلك الذين ناقضوهم من الجهمية ومن سلك مسلكهم كأبي الحسن الأشعري وأصحابه فإنهم ناقضوهم في الأصول الخمسة، وكان عندهم علم." (٢)

"ص -١٣٠- له : هب أن في هذا نزاعا، فهو لم يقم دليلا على امتناع ذلك، بل قال : هذا عيب أو نقص، والله منزه عنه، فقيل له : إما أن يريد المعنى القائم بالذات أو العبارات المخلوقة . أما الأول فلا يجوز إرادته هنا؛ لأن المسألة هي فيمن يتكلم بالحروف المنظومة، ولا يعني به شيئا وذلك القائم بالذات هو نفس المعنى، وإن أردت الحروف وهو مراده فتلك عندك مخلوقة، ويجوز عندك أن يخلق كل شيء ليس منزها عن فعل من الأفعال، والعيب عندك هو ما لا تريده، فهذا ممتنع .

فتبين أنه ليس لهم حجة لا على صدقه، ولا على تنزيهه عن العيب في خطابه، فإن ذلك إنما يكون ممن ينزهه عن بعض الأفعال، وتبين بذلك أنهم لا يثبتون عدله ولا حكمته، ولا رحمته ولا صدقه، والمعتزلة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١١/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٩/٢٢١

قصدهم إثبات هذه الأمور؛ ولهذا يذكرونها في خطبة الصفات، كما يذكرها أبو الحسين البصري وغيره، كما ذكر في أول صور الأدلة خطبة مضمونها : إن اللہ واحد عدل {لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس أنفسهم يظلمون } [ يونس : ٤٤ ] ، و {إن الله بالناس لرؤوف رحيم } [ البقرة : ١٤٣ ] وأظن فيها إثبات صدقه؛ ولهذا يكفرون من يجوزه، أو يكذبه، أو يسفهه، أو يشبهه، ولكن قد **غلطوا** في مواضع كثيرة، كما قد نبه على هذا في غير موضع، فكلا الطائفتين معها حق وباطل، ولم يستوعب الحق إلا من اتبع المهاجرين والأنصار، وآمن بما جاء به الرسول كله على." (١)

"ص -١٥٧- وإنما أوقع هذه الطوائف في هذه الأقوال ذلك الأصل الذي تلقوه عن الجهمية، وهو أن ما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وهو باطل عقلا وشرعا، وهذا الأصل فاسد مخالف للعقل والشرع، وبه استطالت عليهم الفلاسفة الدهرية، فلا للإسلام نصروا، ولا لعدوه كسروا، بل قد خالفوا السلف والأئمة، وخالفوا العقل والشرع، وسلطوا عليهم وعلى المسلمين عدوهم، من الفلاسفة والدهرية والملاحدة بسبب **غلطهم** في هذا الأصل الذي جعلوه أصل دينهم، ولو اعتصموا بما جاء به الرسول لوافقوا المنقول والمعقول، وثبت لهم الأصل، ولكن ضيعوا الأصول فحرموا الوصول، والأصول اتباع ما جاء به الرسول .

وأحدثوا أصولا ظنوا أنها أصول ثابتة، وكانت كما ضرب الله المثلين : مثل البناء والشجرة، فقال في المؤمنين والمنافقين : {أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به في نار جهنم والله لا يهدي القوم الظالمين } [ التوبة : ١٠٩ ] ، وقال : {ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء } [ إبراهيم : ٢٤-٢٧ ] ، والأصول مأخوذة." (٢)

"ص -١٩٩- يغيب أحدهم عن شهود نفسه وغيره من المخلوقات، وقد يسمون هذا فناء واصطلاما، وهذا فناء عن شهود تلك المخلوقات، لا أنها في نفسها فنيت، ومن قال : فنى ما لم يكن وبقى مالم يزل، فالتحقيق - إذا كان صادقا - أنه فني شهوده لما لم يكن، وبقى شهوده لما لم يزل . لا أن ما لم يكن فني

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٣/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٠/٢٢١

في نفسه، فإنه باق موجود، ولكن يتوهمون إذا لم يشهدوه أنه قد عدم في نفسه .

ومن هنا دخلت طائفة في الاتحاد والحلول، فأحدهم قد يذكر الله حتى يغلب على قلبه ذكر الله ويستغرق في ذلك فلا يبقى له مذكور مشهود لقلبه إلا الله، ويفنى ذكره وشهوده لما سواه، فيتوهم أن الأشياء قد فنيت، وأن نفسه فنيت حتى يتوهم أنه هو الله، وأن الوجود هو الله .

ومن هذا الباب غلط أبي يزيد ونحوه حيث قال : ما في الجبة إلا الله .

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع، وبين أنه يعبر بالفناء عن ثلاثة أمور :

أحدها : أنه يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه، وبمحبته وطاعته." (١)

"ص -٢٠٣- فعهده بالإمامة لا ينال الظالم، فالظالم لا يجوز أن يؤتم به في ظلمه، ولا يركن إليه، كما قال تعالى : {ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار } [ هود : ١١٣ ] فمن ائتم بمن لا يصلح للإمامة فقد ظلم نفسه، فكيف بمن جعل مع الله إلها آخر، وعبد من لا يصلح للعبادة، والله تعالى : {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء } [ النساء : ٤٨، ١١٦] .

وقد غلط طائفة من أهل الكلام فظنوا أن [ الإله ] بمعنى الفاعل، وجعلوا الإلهية هي القدرة والربوبية، فالإله هو القادر وهو الرب، وجعلوا العباد مألوهين كما أنهم مربوبون .

فالذين يقولون بوحدة الوجود متنازعون في أمور، لكن إمامهم ابن عربي يقول : الأعيان ثابتة في العدم ووجود الحق فاض عليها؛ فلهذا قال : فنحن جعلناه بمألوهيتنا إلها . فزعم أن المخلوقات جعلت الرب إلها لها حيث كانوا مألوهين . ومعنى مألوهين عنده مربوبين، وكونهم مألوهين حيث كانت أعيانهم ثابتة في العدم . وفي كلامهم من هذا وأمثاله مما فيه تنقص بالربوبية ما لا يحصى، فتعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا .

والتحقيق أن الله خالق كل شيء، والمعدوم ليس بشيء في الخارج، ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ويكتبه، وقد يذكره." (٢)

"ص -٢٠٩- والثانية : أن من خالف القرآن يكفر ولو كان مخطئا أو مذنبا معتقدا للوجوب والتحريم .

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠٤/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠٨/٢٢١

وبإزائهم الشيعة، غلوا في الأئمة، وجعلوهم معصومين يعلمون كل شيء، وأوجبوا الرجوع إليهم في جميع ما جاءت به الرسل، فلا يرجعون لا على القرآن ولا على السنة، بل على قول من ظنوه معصوما وانتهى الأمر إلى الائتمام بإمام معدوم لا حقيقة له، فكانوا أضل من الخوارج، فإن أولئك يرجعون إلى القرآن وهو حق وإن **غلطوا** فيه، وهؤلاء لا يرجعون إلى شيء بل إلى معدوم لا حقيقة له، ثم إنما يتمسكون بما ينقل لهم عن بعض الموتى، فيتمسكون بنقل غير مصدق عن قائل غير معصوم؛ ولهذا كانوا أكذب الطوائف، والخوارج صادقون، فحديثهم من أصح الحديث، وحديث الشيعة من أكذب الحديث .

ولكن الخوارج دينهم المعظم مفارقة جماعة المسلمين، واستحلال دمائهم وأموالهم . والشيعة تختار هذا لكنهم عاجزون، والزيدية تفعل هذا، والإمامية تارة تفعله وتارة يقولون : لا نقتل إلا تحت راية إمام معصوم، والشيعة استتبعوا أعداء الملة من الملاحدة والباطنية وغيرهم؛ ولهذا أوصت الملاحدة مثل القرامطة الذين كانوا في البحرين وهم من أكفر الخلق، ومثل قرامطة المغرب ومصر وهم كانوا يستترون بالتشيع أوصوا بأن يدخل على المسلمين من باب التشيع، فإنهم." (١)

"ص -٢١٨- ومن ظن أنهم إنس فمن جهله **وغلطه**، فإن الإنس يؤنسون أي يشهدون ويرون، إنما يحتجب الإنسي أحيانا لا يكون دائما محتجبا عن أبصار الإنس، بخلاف الجن فإنهم كما قال الله : {إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم } [ الأعراف : ٢٧ ] .

وكان غير هذا من المشايخ من يذكر عن الشيخ محمد بن السكران أن هولاكو ملك المشركين لما دخل بغداد رأى ابن السكران شيخا محلوق الرأس على صورة شيخ من مشايخ الدين والطريق، آخذا بفرس هولاكو، قال : فلما رأيته أنكرت هذا واستعظمت أن يكون شيخ من شيوخ المسلمين يقود فرس ملك المشركين لقتل المسلمين، فقلت : يا هذا - أو كلمة نحو هذا- فقال : تأمر بأمر، أو قال له : هل يفعل هذا بأمر أو فعلت هذا بأمر ؟ فقلت : نعم بأمر . فسكت ابن السكران، وأقنعه هذا الجواب، وكان هذا لقلة علمه بالفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، وظن أن ما يؤمر به الشيوخ في قلوبهم هو من الله، وأن من قال : حدثني قلبي عن ربي، فإن الله هو يناجيه . ومن قال : أخذتم علمكم ميتا عن ميت وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت، هو كذلك، وهذا أضل ممن ادعى الاستغناء عن الأنبياء وأنه لا يحتاج

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١٤/٢٢١

إلى واسطتهم .

وجواب هذا أن يقال له : بأمر من تأمر ؟ فإن قال : بأمر الله،." (١)

"ص -٢٥٧- وأما ما يروى عن أبي سعيد الخراز وأمثاله في هذا الباب، وما يذكره أبو طالب في كتابه وغيره، وكلام بعض المشايخ الذي يظن أنه يقول بباطن يخالف الظاهر، وما يوجد من ذلك في كلام أبي حامد الغزالي أو غيره فالجواب عن هذا كله أن يقال :

ما علم من جهة الرسول فهو نقل مصدق عن قائل معصوم، وما عارض ذلك فإما أن يكون نقلا عن غير مصدق، أو قولا لغير معصوم . فإن كثيرا مما ينقل عن هؤلاء كذب عليهم، والصدق من ذلك فيه ما أصابوا فيه تارة وأخطؤوا فيه أخرى، وأكثر عباراتهم الثابتة ألفاظ مجملة متشابهة، لو كانت من ألفاظ المعصوم لم تعارض الحكم المعلوم، فكيف إذا كانت من قول غير المعصوم ؟

وقد جمع أبو الفضل الفلكي [ هو علي بن الحسين الهمذاني، عرف بالفلكي، جمع الحديث وصنف كتبا منها : المنتهى في معرفة الرجال في ألف جزء، وكان صوفيا، توفى بنيسابور سنة سبع وعشرين وأربعمائة ] كتابا من كلام أبي يزيد البسطامي سماه [ النور من كلام طيفور ] فيه شيء كثير لا ريب أنه كذب على أبي يزيد البسطامي، وفيه أشياء من غلط أبي يزيد رحمة الله عليه وفيه أشياء حسنة من كلام أبي يزيد، وكل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن قيل له عن أبي يزيد أو غيره من المشائخ : إنه قال لمريديه :." (٢)

"ص -٣٤٢- وكذلك إذا قال : الوحي : الإعلام، أو قيل : {أوحينا إليك } [ النساء : ١٦٣ ] : أنزلنا إليك، أو قيل : {وقضينا إلى بني إسرائيل } [ الإسراء : ٤ ] أي : أعلمنا، وأمثال ذلك، فهذا كله تقريب لا تحقيق؛ فإن الوحي هو إعلام سريع خفي، والقضاء إليهم أخص من الإعلام؛ فإن فيه إنزالا إليهم وإيحاء إليهم .

والعرب تضمن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض، كما يقولون في قوله : {لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه } [ ص : ٢٤ ] أي : مع نعاجه و {من أنصاري إلى الله } [ الصف : ١٤ ] أي : مع الله ونحو ذلك . والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢٣/٢٢١

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٠/٢٢٢

فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه، وكذلك قوله : {وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك } [ الإسراء : ٧٣ ] ضمن معنى يزيغونك ويصدونك، وكذلك قوله : {ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا } [ الأنبياء : ٧٧ ] ، ضمن معنى نجيناه وخلصناه، وكذلك قوله : {يشرب بها عباد الله } [ الإنسان : ٦ ] ضمن يروى بها، ونظائره كثيرة .

ومن قال : {لاريب } : لا شك، فهذا تقريب، وإلا فالريب فيه اضطراب وحركة، كما قال : " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك " ، وفي الحديث أنه مر بظبي حاقف [ أي : نائم قد انحنى في نومه ] فقال : " لا يريبه أحد " ، فكما أن اليقين ضمن السكون والطمأنينة فالريب ضده ضمن الاضطراب والحركة . ولفظ [ الشك ] وإن قيل : إنه يستلزم هذا المعنى، لكن لفظه لا يدل عليه .." (١)

"ص -٣٤٤- ذكر في الأولى الأصول والفروع، وذكر في الثانية الحاشية التي ترث بالفرض كالزوجين وولد الأم، وفي الثالثة الحاشية الوارثة بالتعصيب وهم الأخوة لأبوين أو لأب، واجتماع الجد والأخوة نادر؛ ولهذا لم يقع في الإسلام إلا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم؛والاختلاف قد يكون لخفاء الدليل أو لذهول عنه، وقد يكون لعدم سماعه، وقد يكون **للغلط** في فهم النص، وقد يكون لاعتقاد معارض راجح، فالمقصود هنا التعريف بجمل الأمر دون تفاصيله .

فصل

الاختلاف في التفسير على نوعين : منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك؛ إذ العلم إما نقل مصدق وإما استدلال محقق، والمنقول إما عن المعصوم وإما عن غير المعصوم، والمقصود بأن جنس المنقول سواء كان عن المعصوم أو غير المعصوم، وهذا هو النوع الأول منه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه . وهذا القسم الثاني من المنقول؛ وهو ما لاطريق لنا إلى الجزم بالصدق منه عامته مما لا فائدة فيه، فالكلام فيه من فضول الكلام .." (٢)

"ص -٣٤٩- وأن عليا قتل الوليد، وأن حمزة قتل قرنه، ثم يشك في قرنه هل هو عتبة أو شيبة .

وهذا الأصل ينبغي أن يعرف؛ فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦/٢٢٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/٢٢٥

ولهذا إذا روى الحديث الذي يتأتى فيه ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجهين، مع العلم بأن أحدهما لم يأخذه عن الآخر، جزم بأنه حق، لا سيما إذا علم أن نقلته ليسوا ممن يتعمد الكذب، وإنما يخاف على أحدهم النسيان **والغلط**؛ فإن من عرف الصحابة كابن مسعود وأبي بن كعب، وابن عمر، و جابر، وأبي سعيد، وأبي هريرة وغيرهم علم يقينا أن الواحد من هؤلاء لم يكن ممن يتعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضلا عمن هو فوقهم، كما يعلم الرجل من حال من جربه وخبره خبرة باطنة طويلة أنه ليس ممن يسرق أموال الناس، ويقطع الطريق، ويشهد بالزور ونحو ذلك .

وكذلك التابعون بالمدينة ومكة، والشام والبصرة، فإن من عرف مثل أبي صالح السمان، والأعرج، وسليمان بن يسار، وزيد بن أسلم وأمثالهم، علم قطعا أنهم لم يكونوا ممن يتعمد الكذب في الحديث،." (١)

"ص -٣٥٠- فضلا عمن هو فوقهم، مثل محمد بن سيرين، والقاسم بن محمد، أو سعيد بن المسيب، أو عبيدة السلماني، أو علقمة، أو الأسود أو نحوهم . وإنما يخاف على الواحد من **الغلط**؛ فإن **الغلط** والنسيان كثيرا ما يعرض للإنسان، ومن الحفاظ من قد عرف الناس بعده عن ذلك جدا، كما عرفوا حال الشعبي والزهري وعروة وقتادة والثوري وأمثالهم، لا سيما الزهري في زمانه، والثوري في زمانه، فإنه قد يقول القائل : إن ابن شهاب الزهري لا يعرف له **غلط**، مع كثرة حديثه وسعة حفظه .

والمقصود أن الحديث الطويل إذا روي مثلا من وجهين مختلفين، من غير مواطأة امتنع عليه أن يكون **غلطا**، كما امتنع أن يكون كذبا؛ فإن **الغلط** لا يكون في قصة طويلة متنوعة، وإنما يكون في بعضها، فإذا روى هذا قصة طويلة متنوعة ورواها الآخر مثلما رواها الأول من غير مواطأة امتنع **الغلط** في جميعها، كما امتنع الكذب في جميعها من غير مواطأة .

ولهذا إنما يقع في مثل ذلك **غلط** في بعض ما جرى في القصة، مثل حديث اشتراء النبي صلى الله عليه وسلم البعير من جابر؛ فإن من تأمل طرقه علم قطعا أن الحديث صحيح، وإن كانوا قد اختلفوا في مقدار الثمن . وقد بين ذلك البخاري في صحيحه، فإن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله؛ لأن غالبه من هذا النحو؛ ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق،." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣/٢٢٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤/٢٢٥

"ص -٣٥٢- وهو الذي ذكره أبو يعلي وأبو الخطاب، وأبو الحسن ابن الزاغوني، وأمثالهم من الحنبلية، وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله من الحنفية، وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجبا للقطع به، فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث، كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة .

والمقصود هنا أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة، يوجب العلم بمضمون المنقول، لكن هذا ينتفع به كثيرا في علم أحوال الناقلين . وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيئ الحفظ، وبالحديث المرسل ونحو ذلك؛ ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث، ويقولون : إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره . قال أحمد : قد أكتب حديث الرجل لأعتبره، ومثل هذا بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر؛ فإنه كان من أكثر الناس حديثا ومن خيار الناس، لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط، فصار يعتبر بذلك ويستشهد به، وكثيرا ما يقترن هو والليث بن سعد والليث حجة ثبت إمام .

وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم أيضا يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلون بها، ويسمون هذا " علم علل الحديث " ،." (١)

"ص -٣٥٣- وهو من أشرف علومهم، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه، وغلطه فيه عرف؛ إما بسبب ظاهر، كما عرفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال . وأنه صلى في البيت ركعتين . وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حراما؛ ولكونه لم يصل مما وقع فيه الغلط، وكذلك أنه اعتمر أربع عمر . وعلموا أن قول ابن عمر : إنه اعتمر في رجب، مما وقع فيه الغلط، وعلموا أنه تمتع وهو آمن في حجة الوداع، وأن قول عثمان لعلي : كنا يومئذ خائفين، مما وقع فيه الغلط، وأن ما وقع في بعض طرق البخاري " أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقا آخر " مما وقع فيه الغلط وهذا كثير .

والناس في هذا الباب طرفان :

طرف من أهل الكلام ونحوهم، ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله، لا يميز بين الصحيح والضعيف، فيشك في صحة أحاديث، أو في القطع بها، مع كونها معلومة مقطوعا بها عند أهل العلم به .

وطرف ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به كلما وجد لفظا في حديث قد رواه ثقة أو رأى حديثا بإسناد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٦/٢٢٥

ظاهره الصحة، يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته، حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة، أو يجعله دليلا له في مسائل العلم، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا **غلط** .." (١)

"ص -٣٥٦- والآخرون راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام . ثم هؤلاء كثيرا ما **يغلطون** في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، كما **يغلط** في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيرا ما **يغلطون** في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن، كما **يغلط** في ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق .

والأولون صنفان : تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به، وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلا، فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقا فيكون خطؤهم في الدليل لا في المدلول .

وهذا كما أنه وقع في تفسير القرآن، فإنه وقع أيضا في تفسير الحديث، فالذين أخطؤوا في الدليل والمدلول مثل طوائف من أهل البدع اعتقدوا مذهبا يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة، كسلف الأمة وأئمتها، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم . تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن." (٢)

"ص -٦٩- ثبت أنه أثنى على من مات في الفترة [ الفترة : ما بين كل نبين ] ، كزيد بن عمرو وغيره، ولم يذكر ابن أبي حاتم خلافا عن السلف، لكن ذكر عن ابن عباس ثم أنزل الله : { ومن يبتغ غير الإسلام دينا } الآية [ آل عمران : ٨٥ ] ، ومراده : أن الله يبين أنه لا يقبل إلا الإسلام من الأولين والآخرين، وكثير من السلف يريد بلفظ النسخ رفع ما يظن أن الآية دالة عليه؛ فإن من المعلوم أن من كذب رسولا واحدا فهو كافر، فلا يتناوله قوله : { من آمن بالله } إلخ [ البقرة : ٦٢ ] .

وظن بعض الناس أن الآية فيمن بعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم خاصة، **فغلطوا**، ثم افترقوا على أقوال متناقضة .." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٧/٢٢٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٠/٢٢٥

(٣) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٢/٢٣٣

"ص -١٠٤- المعلوم، فالله يعلم ممن استطاع الحج والقيام والصيام أنه مستطيع، ويعلم أن هذا مستطيع يفعل مستطاعه، فالمعلوم هو عدم الفعل لعدم إرادة العبد، لا لعدم استطاعته، كالمقدورات له التى يعلم أنه لا يفعلها لعدم إرادته لها لا لعدم قدرته عليها، والعبد قادر على أن يفعل، وقد علم الله أنه لا يفعل مع القدرة؛ ولهذا يعذبه لأنه إنما أمره بما استطاع لا بما لا يستطيع، ومن لم يستطع لم يأمره ولا يعذبه على ما لم يستطعه .

وإذا قيل : فيلزم أن يكون قادرا على تغيير علم الله؛ لأن الله علم أنه لا يفعل، فإذا قدر على الفعل قدر على تغيير علم الله .

قيل : هذه **مغلطة**؛ وذلك أن مجرد قدرته على الفعل لا يلزم فيها تغيير العلم، وإنما يظن من يظن تغيير العلم إذا وقع الفعل، ولو وقع الفعل لكان المعلوم وقوعه، لا عدم وقوعه، فيمتنع أن يحصل وقوع الفعل مع علم الله بعدم وقوعه، بل إن وقع كان اللـه قد علم أنه يقع، وإن لم يقع كان الله قد علم أنه لا يقع، ونحن لا نعرف علم الله إلا بما يظهر، و علم الله مطابق للواقع، فيمتنع أن يقع شيء يستلزم تغيير العلم، بل أى شيء وقع كان هو المعلوم، والعبد الذى لم يفعل لم يأت بشيء يغير العلم، بل هو قادر على فعل ما لم يقع،." (١)

"ص -١٤٦- وقد بين النبى صلى الله عليه وسلم هذا بقوله فى الحديث الذى فى السنن : " إنما جعل السعى بين الصفا والمروة ورمى الجمار لإقامة ذكر الله " رواه أبو داود والترمذى وغيرهما . فبين النبى صلى الله عليه وسلم أن هذا له حكمة، فكيف يقال : لا حكمة، بل هو تعبد وابتلاء محض .

وأما فعل مأمور فى الشرع ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا حكمة إلا مجرد الطاعة، والمؤمنون يفعلونه، فهذا لا أعرفه، بل ما كان من هذا القبيل نسخ بعد العزم، كما نسخ إيجاب الخمسين صلاة إلى خمس .

والمعتزلة تنكر الحكمة الناشئة من نفس الأمر؛ ولهذا لم يجوزوا النسخ قبل التمكن، وقد وافقهم على ذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم، كأبى الحسن التميمى [ هو أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن آسد بن الليث التميمى، فقيه حنبلى، له إطلاع على مسائل الخلاف . صنف كتبا فى الآصول والفرائع، ولد سنة ٣١٧هـ، وتوفى سنة ٣٧١هـ ] ، وبنوه على أصلهم، وهو أن الأمر عندهم كاشف عن حسن الفعل الثابت فى نفسه لا مثبت لحسن الفعل، وأن الأمر لا يكون إلا بحسن، **وغلطوا** فى المقدمتين، فإن الأمر وإن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٧/٢٣٣

كان كاشفا عن حسن الفعل فالفعل بالأمر يصير له حسن آخر غير الحسن الأول، وإذا كان مقصود الآمر الامتحان للطاعة فقد يأمر بما ليس بحسن فى نفسه وينسخه قبل التمكن إذا حصل المقصود من طاعة المأمور وعزمه وانقياده، وهذا موجود فى أمر الله وأمر الناس بعضهم بعضا .

والجهمية تنكر أن يكون فى الفعل حكمة أصلا فى نفسه ولا فى نفس." (١)

"ص -٢١٦- الخارج، فكذلك لا يوجد فى الاستعمال لفظ مطلق مجرد عن جميع الأمور المعينة

.

فإن الكلام إنما يفيد بعد العقد والتركيب، وذلك تقييد وتخصيص كقولك : أكرم الإنسان أو الإنسان خير من الفرس . ومثله قوله : { أقم الصلاة } [ الإسراء : ٧٨ ] ، ونحو ذلك . ومن هنا غلط كثير من الناس فى المعانى الكلية، حيث ظنوا وجودها فى الخارج مجردة عن القيود، وفي اللفظ المتواطئ حيث ظنوا تجرده فى الاستعمال عن القيود . والتحقيق : أنه لا يوجد المعنى الكلي المطلق في الخارج إلا معينا مقيدا، ولا يوجد اللفظ الدال عليه في الاستعمال إلا مقيدا مخصصا، وإذا قدر المعنى مجردا كان محله الذهن، وحينئذ يقدر له لفظ مجرد غير موجود فى الاستعمال مجردا .

والمقصود هنا أن اسم الصلاة فيه عموم وإطلاق، ولكن لا يستعمل إلا مقرونا بقيد إنما يختص ببعض موارده كصلواتنا، وصلاة الملائكة، والصلاة من اللـه ـ سبحانه وتعالى ـ وإنما يغلط الناس فى مثل هذا، حيث يظنون أن صلاة هذا الصنف مثل صلاة هذا، مع علمهم بأن هذا ليس مثل هذا، فإذا لم يكن مثله لم يجب أن تكون صلاته مثل صلاته، وإن كان بينهما قدر متشابه، كما قد حققنا هذا فى الرد على الاتحادية والجهمية والمتفلسفة ونحوهم .." (٢)

"ص -٢٩٩- وأما كونه مريدا لهذا المعين، وهذا المعين، فهذا عندهم ليس مخلوقا لله وغلطوا فى ذلك غلطا فاحشا؛ فإن الله خالق هذا كله .

وإرادة النفس لما يريده من الذنوب وفعلها، هو من جملة مخلوقات الله تعالى؛ فإن الله خالق كل شيء، وهو الذي ألهم النفس ـ التى سواها ـ فجورها وتقواها .

وكان النبى صلى الله عليه وسلم يقول فى دعائه : " اللهم آت نفسي تقواها، وزكها، أنت خير من زكاها،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٩/٢٣٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٠/٢٣٤

أنت وليها ومولاها " .

وهو ـ سبحانه ـ جعل إبراهيم وآله أئمة يهدون بأمره، وجعل فرعون وآله أئمة يدعون إلى النار، ويوم القيامة لا ينصرون .

لكن هذا لا يضاف مفردا إلى الله ـ تعالى ـ لوجهين : من جهة علته الغائية، ومن جهة سببه وعلته الفاعلية .

أما الغائية، فإن الله إنما خلقه لحكمة هو باعتبارها خير لا شر، وإن كان شرا إضافيا، فإذا أضيف مفردا توهم المتوهم مذهب جهم : أن الله يخلق الشر المحض الذي لا خير فيه لأحد لا لحكمة ولا رحمة، والأخبار والسنة والاعتبار تبطل هذا المذهب .." (١)

"ص -٣١٢- الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد " . هذا لفظ الحديث . " أحق " : أفعل التفضيل .

وقد غلط فيه طائفة من المصنفين، فقالوا : " حق ما قال العبد " ، وهذا ليس لفظ الرسول . وليس هو بقول سديد؛ فإن العبد يقول الحق والباطل، بل حق ما يقوله الرب، كما قال تعالى : { فالحق والحق أقول } [ ص : ٨٤ ] .

ولكن لفظه : " أحق ما قال العبد " خبر مبتدأ محذوف، أي الحمد أحق ما قال العبد، أو هذا ـ وهو الحمد ـ أحق ما قال العبد .

ففيه بيان : أن الحمد لله أحق ما قاله العباد؛ ولهذا أوجب قوله في كل صلاة، وأن تفتتح به الفاتحة، وأوجب قوله في كل خطبة، وفى كل أمر ذي بال .

والحمد ضد الذم، والحمد يكون على محاسن المحمود، مع المحبة له، كما أن الذم يكون على مساويه، مع البغض له .

فإذا قيل : إنه ـ سبحانه ـ يفعل الخير والحسنات، وهو حكيم رحيم." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٨/٢٣٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥١/٢٣٤

"ص –٣٤١– وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أنه إذا عرف أن النعم كلها من الله، وأنه لا يقدر أن يأتي بها إلا الله، فلا يأتى بالحسنات إلا هو، ولا يذهب السيئات إلا هو، وأنه { ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده } [ فاطر : ٢ ] . صار توكله ورجاؤه ودعاؤه للخالق وحده .

وكذلك إذا علم ما يستحقه الله من الشكر . الذي لا يستحقه غيره . صار علمه بأن الحسنات من الله يوجب له الصدق في شكر الله، والتوكل عليه .

ولو قيل : إنها من نفسه لكان **غلطا**؛ لأن منها ما ليس لعمله فيه مدخل، وما كان لعمله فيه مدخل فإن الله هو المنعم به، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا ملجأ ولا منجى منه إلا إليه .

وعلم أن الشر قد انحصر سببه فى النفس، فضبط ذلك وعلم من أين يؤتى، فاستغفر ربه مما فعل وتاب، واستعان الله واستعاذ به مما لم يعمل بعد، كما قال من قال من السلف : لا يرجون عبد إلا ربه، ولا يخافن عبد إلا ذنبه .." (١)

"ص –٣٥٦– وهم **غلطوا** فى حق العبد وحق الرب .

أما في حق العبد، فيلزمهم أن تستوى عنده جميع الحوادث، وهذا محال قطعا . وهم قد تمر عليهم أحوال يفنون فيها عن أكثر الأشياء، أما الفناء عن جميعها فممتنع؛ فإنه لابد أن يفرق كل حي بين ما يؤلمه وبين ما يلذه، فيفرق بين الخبز والتراب، والماء والشراب .

فهؤلاء عزلوا الفرق الشرعي الإيمانى الرحمانى، الذي به فرق الله بين أوليائه وأعدائه، وظنوا أنهم مع الجمع القدري .

وعلى هذا، فإن تسوية العبد بين جميع الحوادث ممتنع لذاته، بل لابد للعبد من أن يفرق؛ فإن لم يفرق بالفرق الشرعي . فيفرق بين محبوب الحق ومكروهه وبين ما يرضاه وما يسخطه . وإلا فرق بالفرق الطبعي بهواه وشيطانه، فيحب ما تهواه نفسه، وما يأمر به الشيطان .

ومن هنا وقع منهم خلق كثير فى المعاصي، وآخرون فى الفسوق، وآخرون فى الكفر، حتى جوزوا عبادة

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨٠/٢٣٤

الأصنام .

ثم كثير منهم من ينتقل إلى وحدة الوجود، وهم الذين خالفوا." (١)

"ص -٣٦٦- ألا يقيم القيامة لما أقامها، لكنهم يعلمون مواضع رضاه، فلا يسألونه إلا ما يحب .

وهذه الحكاية، إما كذب على سهل . وهو الذى نختار أن يكون حقا . أو تكون غلطا منه، فلا حول ولا قوة إلا بالله . وذلك أن ما أخبر الله أن يكون فلابد أن يكون، ولو سأله أهل السموات والأرض ألا يكون لم يجبهم، مثل إقامة القيامة، وألا يملأ جهنم من الجنة والناس أجمعين، وغير ذلك، بل كل ما علم الله أنه يكون فلا يقبل الله دعاء أحد فى ألا يكون .

لكن الدعاء سبب يقضى الله به ما علم الله أنه سيكون بهذا السبب، كما يقضى بسائر الأسباب ما علم أنه سيكون بها .

وقد سأل الله . تعالى . من هو أفضل من كل من فى البصرة بكثير، ما هو دون هذا فلم يجابوا؛ لما سبق الحكم بخلاف ذلك، كما سأله إبراهيم . عليه الصلاة والسلام – أن يغفر لأبيه، وكما سأله نوح . عليه السلام . سأله نجاة ابنه، فقيل له : { يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم } [ هود : ٤٦ ] .

وأفضل الخلق محمد صلى الله عليه وسلم، قيل له فى شأن عمه أبى." (٢)

"ص -٤١٤- فكثير منهم يظن أن الشفاعة هى بسبب اتصال روح الشافع بروح المشفوع له، كما ذكر ذلك أبو حامد الغزالى وغيره، ويقولون : من كان أكثر صلاة على النبى صلى الله عليه وسلم، كان أحق بالشفاعة من غيره، وكذلك من كان أحسن ظنا بشخص، وأكثر تعظيما له، كان أحق بشفاعته .

وهذا غلط، بل هذا هو قول المشركين الذين قالوا : نتولى الملائكة ليشفعوا لنا، يظنون أن من أحب أحدا، من الملائكة والأنبياء والصالحين وتولاه، كان ذلك سببا لشفاعته له . وليس الأمر كذلك بل الشفاعة سببها توحيد الله وإخلاص الدين والعبادة بجميع أنواعها له، فكل من كان أعظم إخلاصا كان أحق بالشفاعة، كما أنه أحق بسائر أنواع الرحمة؛ فإن الشفاعة من الله مبدؤها، وعلى الله تعالى تمامها، فلا يشفع أحد إلا بإذنه، وهو الذى يأذن للشافع، وهو الذى يقبل شفاعته فى المشفوع له .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩٥/٢٣٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠٥/٢٣٤

وإنما الشفاعة سبب من الأسباب التى بها يرحم الله من يرحم من عباده، وأحق الناس برحمته هم أهل التوحيد والإخلاص له، فكل من كان أكمل فى تحقيق إخلاص " لا إله إلا الله " علما وعقيدة، وعملا وبراءة، وموالاة ومعاداة، كان أحق بالرحمة .." (١)

"ص -٦٢- يعدل بين خصمين في ميراث بعض الأموات .

وأيضا، فالخبر يتضمن العلم بالمخبر به، والأمر يتضمن طلبا وإرادة للمأمور به وإن لم يكن ذلك إرادة فعل الأمر، والله تعالى أمر العباد بما أمرهم به، ولكن أعان أهل الطاعة، فصار مريدا لأن يخلق أفعالهم، ولم يعن أهل المعصية، فلم يرد أن يخلق أفعالهم . فهذه الإرادة الخلقية القدرية لا تستلزم الأمر، وأما الإرادة بمعنى أنه يحب فعل ما أمر به ويرضاه إذا فعل، ويريد من المأمور أن يفعله من حيث هو مأمور- فهذه لابد منها في الأمر؛ ولهذا أثبت الله هذه الإرادة في الأمر دون الأولى، ولكن في الناس من غلط فنفي الإرادة مطلقا، وكلا الفريقين لم يميز بين الإرادة الخلقية والإرادة الأمرية . والقرآن فرق بين الإرادتين، فقال في الأولى : {فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا } [ الأنعام : ١٢٥ ] ، وقال نوح : {ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم } [ هود : ٣٤ ] ، وقال : {ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد } [ البقرة : ٢٥٣ ] ، وقال : {ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة إلا بالله } [ الكهف : ٣٩ ] ؛ ولهذا قال المسلمون : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وقال في الثانية : {يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر } [ البقرة : ١٥٨ ] ، وقال : {إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا } [ الأحزاب : ٣٣ ] ، وقال : {ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم } [ المائدة : ٦ ] ،." (٢)

"ص -١٢٨- والنهي ما يخصه لا لسبب ولا لحكمة قط، بل مجرد تخصيص أحد المتماثلين على الآخر ؟ فقال بذلك جهم بن صفوان ومن وافقه من الجبرية، ووافقهم كثير من المتكلمين المثبتين للقدر . وأما السلف وأئمة الفقه والحديث والتصوف وأكثر طوائف الكلام المثبتين للقدر كالكرامية وغيرهم ونفاته كالمعتزلة وغيرهم فلا يقولون بهذا الأصل، بل يقولون : هو سبحانه يخص مايخص من خلقه وأمره لأسباب ولحكمة له في التخصيص، كما بسط الكلام على هذا الأصل في مواضع .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٥٤/٢٣٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦١/٢٣٨

وكذلك قول من قال : يضعف لقارئها مقدار ما يعطاه قارئ ثلث القرآن بلا تضعيف، قول لايدل عليه الحديث، ولا في العقل مايدل عليه، وليس فيه مناسبة ولا حكمة، فإن النص أخبر أن قراءتها تعدل ثلث القرآن، وأن من قرأها فكأنما قرأ ثلث القرآن، فإن كان في هذا تضعيف، ففي هذا تضعيف، وإن لميكن في هذا تضعيف لميكن في الآخر، فتخصيص أحدهما بالتضعيف تحكم . ثم جعل التضعيف بقدر ثلث القرآن إنما هو لما اختصت به السورة من الفضل، وحينئذ ففضلها هو سبب هذا التقدير من غير حاجة إلى نقص ثواب سائر القرآن . وأيضا، فهذا تحكم محض لا دليل عليه ولا سبب يقتضيه ولا حكمة فيه . والناس كثيرا ما **يغلطون** من جهة نقص علمهم وإيمانهم بكلام الله ورسوله وقدر ذلك، وما اشتمل عليه." (١)

"ص –١٥٦– خلاف ذلك . وأما نقل هذا القول عن الأشعري وموافقيه **فغلط** عليهم، إذ كلام الله عندهم ليس له كل ولا بعض، ولا يجوز أن يقال : هل يفضل بعضه بعضا أو لا يفضل، فامتناع التفاضل فيه عنده كامتناع التماثل، ولا يجوز أن يقال : إنه متماثل ولا متفاضل؛ إذ ذلك لا يكون إلا بين شيئين . ولكن هذا السؤال يتصور عنده في الصفات المتعددة كالعلم والقدوة، فيقال : أيها أفضل ؟ فإن كان قال : إن صفات الرب لا تتفاضل؛ لأن مقتضي الأفضل نقص المفضول عنه، فإنما يستقيم هذا الجواب في هذه الصفات المتعددة لا في نفس الكلام، مع أن هذا النقل عن الأشعري في نفي تفاضل الصفات غير محرر، فإن الأشعري لم يقل : إن الصفات لا تتفاضل، بل هذا خطأ عليه، ولكن هو يقول : إن الكلام لا يدخله التفاضل كما لا يدخله التماثل؛ لأنه واحد عنده، لا لما ذكر . وأما الصفات المتعددة؛ فإنه قد صرح بأنها ليست متماثلة، ومذهبه أن الذات ليست مثل الصفات، ولا كل صفة مثل الأخرى، فهو لا يثبت تماثل المعاني القديمة عنده فكيف يقال على أصله ما يوجب تماثلها، وإذا امتنع من إطلاق التفاضل، فهو كامتناعه من إطلاق لفظ التماثل، وكامتناعه من إطلاق لفظ التغاير ؟ ! وفي الجملة، فمن نقل عنه أنه نفي التفاضل وأثبت التماثل، فقد أخطأ." (٢)

"ص –١٦١– العلم بالآخر . وبين هذا وهذا فرق ظاهر؛ فصفات الرب اللازمة له لا تفارقه البتة، فلا تكون غيرا بالمعنى الأول، ويجوز أن تعلم بعض الصفات دون بعض، وتعلم الذات دون الصفة، فتكون غيرا باعتبار الثاني؛ ولهذا أطلق كثير من مثبتة الصفات عليها أغيارا للذات . ومنهم من قال : نقول : إنها غير

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢٨/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٦/٢٣٨

الذات، ولا نقول : إنها غير الله؛ فإن لفظ الذات لا يتضمن الصفات بخلاف اسم الله فإنه يتناول الصفات؛ ولهذا كان الصواب على قول أهل السنة ألا يقال في الصفات : إنها زائدة على مسمى اسم الله، بل من قال ذلك، فقد غلط عليهم .

وإذا قيل : هل هي زائدة على الذات أم لا ؟ كان الجواب : أن الذات الموجودة في نفس الأمر مستلزمة للصفات، فلا يمكن وجود الذات مجردة عن الصفات، بل ولا يوجد شيء من الذوات مجردا عن جميع الصفات، بل لفظ [ الذات ] تأنيث [ ذو ] ولفظ [ ذو ] مستلزم للإضافة . وهذا اللفظ مولد، وأصله أن يقال : ذات علم، ذات قدرة، ذات سمع، كما قال تعالى : {فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم } [ الأنفال : ١ ] ، ويقال : فلانة ذات مال، ذات جمال . ثم لما علموا أن نفس الرب ذات علم وقدرة وسمع وبصر ردا على من نفي صفاتها عرفوا لفظ الذات، وصار التعريف يقوم مقام الإضافة، فحيث قيل لفظ الذات فهو ذات كذا، فالذات لا تكون إلا ذات علم وقدرة." (١)

"ص -١٨٨- {ما ننسخ من آية } فهو ما قد نزل في القرآن، جعلاه من النسخة [ أو ننسأها ] ، أي : نؤخرها فلا يكون، وهو ما لم ينزل .

وهذا فيه نظر؛ فإن ابن أبي حاتم روى بالإسناد الثابت عن عطاء {ما ننسخ من آية } : أما ما نسخ فهو ما ترك من القرآن [ بالكاف ] وكأنه تصحف على من ظنه نزل من النزول، فإن لفظ ترك فيه إبهام . ولذلك قال ابن أبي حاتم : يعني ترك لم ينزل على محمد، وليس مراد عطاء هذا، وإنما مراده أنه ترك مكتوبا متلوا ونسخ حكمه كما تقدم عن غيره، وما أنسأه هو ما أخره لم ينزله : وسعيد وعطاء من أعلم التابعين لا يخفى عليهما هذا . وقد قرأ ابن عامر : [ ما ننسخ من آية ] وزعم أبو حاتم أنه غلط، وليس كما قال، بل فسرها بعضهم بهذا المعنى فقال : ما ننسخ : نجعلكم تنسخونها كما يقال : أكتبته هذا . وقيل : أنسخ جعله منسوخا، كما يقال : قبره إذا أراد دفنه، وأقبره، أي : جعل له قبرا . وطرده : إذا نفاه، وأطرده : إذا جعله طريدا . وهذا أشبه بقراءة الجمهور .

والصواب : قول من فسر [ أو ننسأها ] ، أي : نؤخرها عندنا فلا ننزلها . والمعنى : أن ما ننسخه من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦١/٢٣٨

الآيات التي أنزلناها . أو نؤخر نزوله من الآيات التي لم ننزلها بعد {نأت بخير منها أو مثلها } ، فكما أنه يعوضهم من المرفوع يعوضهم من المنتظر الذي لم ينزله بعد إلى أن ينزله،." (١)

"ص -١٩١- تعالى : {ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم } [ الحجر : ٨٧ ] ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته " ، وسورة الحجر مكية بلا ريب، وفيها كلام مشركي مكة وحاله معهم، فدل ذلك على أن ما كان الله ينسأه فيؤخر نزوله من القرآن، كان ينزل قبله ما هو أفضل منه، و {قل يا أيها الكافرون }
مكية بلا ريب، وهو قول الجمهور . وقد قيل : إنها مدنية، وهو غلط ظاهر .
وكذلك قول من قال : الفاتحة لم تنزل إلا بالمدينة غلط بلا ريب . ولو لم تكن معنا أدلة صحيحة تدلنا على ذلك لكان من قال : إنها مكية معه زيادة علم . وسورة {قل هو الله أحد }
، أكثرهم على أنها مكية . وقد ذكر في أسباب نزولها سؤال المشركين بمكة وسؤال الكفار من أهل الكتاب اليهود بالمدينة، ولا منافاة، فإن الله أنزلها بمكة أولا، ثم لما سئل نحو ذلك أنزلها مرة أخري . وهذا مما ذكره طائفة من العلماء وقالوا : إن الآية أو السورة قد تنزل مرتين وأكثر من ذلك .
فما يذكر من أسباب النزول المتعددة قد يكون جميعه حقا . والمراد بذلك أنه إذا حدث سبب يناسبها، نزل جبريل فقرأها عليه ليعلمه أنها تتضمن جواب ذلك السبب، وإن كان الرسول يحفظها قبل ذلك .." (٢)

"ص -٢٠٢- وإحسانه ونعمته ما لا يحصل في غيره .
فإن قيل : الخمر قبل التحريم وبعده سواء، فتخصيصها بالخبث بعد التحريم ترجيح بلا مرجح .
قيل : ليس كذلك، بل إنما حرمها في الوقت الذي كانت الحكمة تقتضي تحريمها، وليس معني كون الشيء حسنا وسيئا مثل كونه أسود وأبيض، بل هو من جنس كونه نافعا وضارا، وملائما ومنافرا، وصديقا وعدوا، ونحو هذا من الصفات القائمة بالموصوف التي تتغير بتغير الأحوال، فقد يكون الشيء نافعا في وقت، ضارا في وقت، والشيء الضار قد يترك تحريمه إذا كانت مفسدة التحريم أرجح، كما لو حرمت الخمر في أول الإسلام، فإن النفوس كانت قد اعتادتها عادة شديدة، ولم يكن حصل عندهم من قوة الإيمان ما يقبلون ذلك التحريم، ولا كان إيمانهم ودينهم تاما حتى لم يبق فيه نقص إلا ما يحصل بشرب

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨٩/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩٢/٢٣٨

الخمر من صدها عن ذكر الله وعن الصلاة؛ فلهذا وقع التدريج في تحريمها، فأنزل الله أولا فيها : {يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهمآ أكبر من نفعهما } [ البقرة : ٢١٩ ] ثم أنزل فيها لما شربها طائفة وصلوا **فغلط** الإمام في القراءة : آية النهي عن الصلاة سكارى، ثم أنزل الله آية التحريم .." (١)

"ص -٢١٠- كله مشتركا، فإن الله تكلم به، لكن منه ما أخبر الله به عن نفسه، ومنه ما أخبر به عن خلقه، ومنه ما أمرهم به . فمنه ما أمرهم فيه بالإيمان، ونهاهم فيه عن الشرك، ومنه ما أمرهم به بكتابة الدين، ونهاهم فيه عن الربا .

ومعلوم أن ما أخبر به عن نفسه ك {قل هو الله أحد } أعظم مما أخبر به عن خلقه ك {تبت يدا أبي لهب } وما أمر فيه بالإيمان، وما نهي فيه عن الشرك أعظم مما أمر فيه بكتابة الدين ونهي فيه عن الربا؛ ولهذا كان كلام العبد مشتركا بالنسبة إلى العبد، وهو كلام لمتكلم واحد، ثم إنه يتفاضل بحسب المتكلم فيه . فكلام العبد الذي يذكر به ربه ويأمر فيه بالمعروف وينهى فيه عن المنكر أفضل من كلامه الذي يذكر فيه خلقه، ويأمر فيه بمباح أو محظور . وإنما **غلط** من قال بالأول؛ لأنه نظر إلى إحدى جهتي الكلام، وهي جهة المتكلم به، وأعرض عن الجهة الأخرى، وهي جهة المتكلم فيه، وكلاهما للكلام به تعلق يحصل به التفاضل والتماثل .

قالوا : ومن أعاد التفاضل إلى مجرد كثرة الثواب أو قلته من غير أن يكون الكلام في نفسه أفضل، كان بمنزلة من جعل عملين متساويين وثواب أحدهما أضعاف ثواب الآخر، مع أن العملين في أنفسهما لم يختص أحدهما بمزية، بل كدرهم ودرهم تصدق بهما رجل واحد في وقت واحد." (٢)

"ص -٢٣٦- قال البخاري : الصحيح أنه موقوف على كعب، وقد ذكر تعليله البيهقي أيضا وبينوا أنه **غلط** ليس مما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مما أنكر الحذاق على مسلم إخراجه إياه، كما أنكروا عليه إخراج أشياء يسيرة . وقد بسط هذا في مواضع أخر، وقد ذكر أبو الفرج ابن الجوزي في قوله تعالى : {خلق الأرض في يومين } [ فصلت : ٩ ] ، قال ابن عباس : خلق الأرض في يوم الأحد والإثنين، وبه قال عبد الله بن سلام والضحاك ومجاهد وابن جريج والسدي والأكثرون . وقال مقاتل : في

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠٣/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١١/٢٣٨

يوم الثلاثاء والأربعاء .
قال : وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة : " خلق الله التربة يوم السبت " قال : وهذا الحديث مخالف لما تقدم، وهو أصح، فصحح هذا لظنه صحة الحديث، إذ رواه مسلم، ولكن هذا له نظائر روي مسلم أحاديث قد عرف أنها غلط، مثل قول أبي سفيان لما أسلم : أريد أن أزوجك أم حبيبة، ولا خلاف بين الناس أنه تزوجها قبل إسلام أبي سفيان، ولكن هذا قليل جدا . ومثل ما روي في بعض طرق حديث صلاة الكسوف أنه صلاها بثلاث ركوعات وأربع، والصواب أنه لم يصلها إلا مرة واحد بركوعين؛ ولهذا لم يخرج البخاري إلا هذا، وكذلك الشافعي، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، وغيرهما، والبخاري سلم من مثل هذا؛ فإنه إذا وقع في بعض." (١)

"ص -٢٣٧- الروايات غلط ذكر الروايات المحفوظة التي تبين غلط الغالط، فإنه كان أعرف بالحديث وعلله، وأفقه في معانيه من مسلم ونحوه . وذكر ابن الجوزي في موضع آخر أن هذا قول ابن إسحاق قال : وقال ابن الأنباري : وهذا إجماع أهل العلم .
وذكر قولا ثالثا في ابتداء الخلق : أنه يوم الإثنين، وقاله ابن إسحاق، وهذا تناقض . وذكر أن هذا قول أهل الإنجيل، والابتداء بيوم الأحد قول أهل التوراة . وهذا النقل غلط على أهل الإنجيل، كما غلط من جعل الأول إجماع أهل العلم من المسلمين . وكأن هؤلاء ظنوا أن كل أمة تجعل اجتماعها في اليوم السابع من الأيام السبعة التي خلق الله فيها العالم، وهذا غلط؛ فإن المسلمين إنما اجتماعهم في آخر يوم خلق الله فيه العالم، وهو يوم الجمعة، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة .
والمقصود هنا أن لفظ الأحد لم يوصف به شيء من الأعيان إلا الله وحده، وإنما يستعمل في غير الله في النفي، قال أهل اللغة يقول : لا أحد في الدار، ولا تقل فيها أحد؛ ولهذا لم يجئ في القرآن إلا في غير الموجب، كقوله تعالى : {فما منكم من أحد عنه حاجزين } [ الحاقة : ٤٧ ] ، وكقوله : {لستن كأحد من النساء } [ الأحزاب : ٣٢ ] ، وقوله :." (٢)

"ص -٢٥٧- الثانية لا يخلقهم فيها بمثل هذه الاستحالة، بل يعيد الأجساد من غير أن ينقلهم من نطفة إلى علقة إلى مضغة، ومن غير أن يغذوها بدم الطمث ومن غير أن يغذوها بلبن الأم وبسائر ما يأكله

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣٧/٢٣٨
(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣٨/٢٣٨

من الطعام والشراب، فمن ظن أن الإعادة تحتاج إلى إعادة الأغذية التي استحالت إلى أبدانهم فقد **غلط**
.
وحينئذ، فإذا أكل إنسان إنسانا، فإنما صار غذاء له كسائر الأغذية وهو لا يحتاج إلى إعادة الأغذية، ومعلوم أن الغذاء ينزل إلى المعدة طعاما وشرابا، ثم يصير كلوسا كالثردة ثم كيموسا كالحريرة، ثم ينطبخ دما فيقسمه الله تعالى في البدن كله، ويأخذ كل جزء من البدن نصيبه، فيستحيل الدم إلى شبيه ذلك الجزء العظم عظما، واللحم لحما، والعرق عرقا، وهذا في الرزق كاستحالتهم في مبدأ الخلق نطفة، ثم علقة، ثم مضغة . وكما أنه سبحانه لا يحتاج في الإعادة إلى أن يحيل أحدهم نطفة، ثم علقة، ثم مضغة، فكذلك أغذيتهم لا يحتاج أن يجعلها خبزا وفاكهة ولحما، ثم يجعلها كلوسا وكيموسا، ثم دما، ثم عظما ولحما وعروقا، بل يعيد هذا البدن على صفة أخرى، لنشأة ثانية ليست مثل هذه النشأة، كما قال : {وننشئكم في ما لا تعلمون } [ الواقعة : ٦١ ] ، ولا يحتاج مع ذلك إلى شيء من هذه الاستحالات التي كانت في النشأة الأولى .." (١)

"ص -٢٦١- هو رطب وعنب أو نحو ذلك، والشراب الذي هو ماء أو ما فيه ماء مائة عام لم يتغير، فقدرته سبحانه وتعالى على أن يجعل الطعام والشراب في النشأة الأخرى لا يتغير بطريق الأولى والأحرى، وهذه الأمور لبسطها موضع آخر .

فصل

والمقصود هنا أن التولد لابد له من أصلين، وإن ظن ظان أن نفس الهواء الذي بين الزنادين يستحيل نارا بسخونته من غير مادة تخرج منهما تنقلب نارا فقد **غلط**؛ وذلك لأنه لا تخرج نار إن لم يخرج منهما مادة بالحك، ولا تخرج النار بمجرد الحك .

وأيضا، فإنهم يقدحون على شيء أسفل من الزنادين كالصوفان والحراق فتنزل النار عليه، وإنما ينزل الثقيل، فلولا أن هناك جزءا ثقيلا من الزناد الحديد والحجر لما نزلت النار، ولو كان الهواء وحده انقلب نارا لم ينزل؛ لأن الهواء طبعه الصعود لا الهبوط، لكن بعد أن تنقلب المادة الخارجة نارا قد ينقلب الهواء القريب منها نارا، إما دخانا وإما لهيبا .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٦٠/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٦٤/٢٣٨

"ص -٣٢٩- الصورة الجسمية غير نفس الجسم القائم بنفسه، وهذا غلط؛ وإنما هذا يقدر في النفس كما يقدر امتداد مجرد عن كل ممتد، وعدد مجرد عن كل معدود، ومقدار مجرد عن كل مقدر، وهذه كلها أمور مقدرة في الأذهان، لا وجود لها في الأعيان . وقد اعترف بذلك من عادته نصر الفلاسفة من أهل النظر . كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع .

فالجواهر العقلية التي يثبتها هؤلاء الفلاسفة يعلم بصريح العقل بعد التصور التام انتفاؤها في الخارج، وأما الملائكة الذين أخبر الله عنهم، فهذه لا يعرفها هؤلاء الفلاسفة أتباع أرسطو، ولا يذكرونها بنفي ولا إثبات، كما لا يعرفون النبوات، ولا يتكلمون عليها بنفي ولا إثبات، إنما تكلم في ذلك متأخروهم كابن سينا وأمثاله الذين أرادوا أن يجمعوا بين النبوات وبين الفلسفة؛ فلبسوا ودلسوا .

وكذلك [ العلة الأولى ] التي يثبتونها لهذا العالم إنما أثبتوا علة غائية يتحرك الفلك للتشبه بها، وتحريكها للفلك من جنس تحريك الإمام المقتدى به للمؤتم المقتدى، إذا كان يحب أن يتشبه بإمامه ويقتدى بإمامه، ولفظ [ الإله ] في لغتهم يراد به المتبوع الإمام الذي يتشبه به، فالفلك عندهم يتحرك للتشبه بالإله؛ ولهذا جعلوا [ الفلسفة العليا ] و [ الحكمة الأولى ] إنما هي التشبه بالإله على قدر الطاقة، وكلام أرسطو في علم ما بعد الطبيعة في [ مقالة اللام ] التي هي منتهي فلسفته." (١)

"ص -٣٣٦- النفي علم؛ فإن عدم العلم ليس علما بالعدم، لكن نفيهم هذا كنفي الطبيب للجن؛ لأنه ليس في صناعة الطب ما يدل على ثبوت الجن، وإلا فليس في علم الطب ما ينفي وجود الجن، وهكذا تجد من عرف نوعا من العلم وامتاز به على العامة الذين لا يعرفونه، فيبقى بجهله نافيا لما لم يعلمه، وبنو آدم ضلالهم فيما جحدوه ونفوه بغير علم أكثر من ضلالهم فيما أثبتوه وصدقوا به، قال تعالى : {بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله } [ يونس : ٣٩ ] ؛ وهذا لأن الغالب على الآدميين صحة الحس والعقل، فإذا أثبتوا شيئا وصدقوا به كان حقا .

ولهذا كان التواتر مقبولا من جميع أجناس بني آدم؛ لأنهم يخبرون عما شاهدوه وسمعوه، وهذا أمر لا يشترك الخلق العظيم في الغلط فيه، ولا في تعمد الكذب فيه، فإذا علم أنهم لم يتواطؤوا عليه، ولم يأخذه بعضهم عن بعض، كما تؤخذ المذاهب والآراء التي يتلقاها المتأخر عن المتقدم، وقد علم أن هذا مما لا يغلط فيه عادة علم قطعا صدقهم، فإن المخبر إما أن يتعمد الكذب وإما أن يغلط، وكلاهما مأمون في المتواترات،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٣٥/٢٣٨

بخلاف ما نفوه وكذبوا به، فإن غالبهم أو كثيرا منهم ينفون ما لا يعلمون، ويكذبون بما لم يحيطوا بعلمه . فصار هؤلاء الذين ظنوا الموجودات ما عرفه هؤلاء المتفلسفة، إذا سمعوا ما أخبرت به الأنبياء من العرش والكرسي وقالوا : العرش هو." (١)

"ص -٣٦٣- ينكرها، وأحمد وجمهور أصحابه منكرون لها .

وكلامهم في إنكارها وردها كثير جدا، لكن يوجد في أهل الحديث مطلقا من الحنبلية وغيرهم من **الغلط** في الإثبات أكثر مما يوجد في أهل الكلام، ويوجد في أهل الكلام من **الغلط** في النفي أكثر مما يوجد في أهل الحديث؛ لأن الحديث إنما جاء بإثبات الصفات ليس فيه شيء من النفي الذي انفرد به أهل الكلام، والكلام المأخوذ عن الجهمية والمعتزلة مبنى على النفي المناقض لصرائح القرآن والحديث، بل والعقل الصريح أيضا لكنهم يدعون أن العقل دل على النفي، وقد ناقضهم طوائف من أهل الكلام، وزادوا في الإثبات كالهشامية والكرامية وغيرهم لكن النفي في جنس الكلام المبتدع الذي ذمه السلف أكثر .

والمنتسبون إلى السنة من الحنابلة وغيرهم الذين جعلوا لفظ التأويل يعم القسمين يتمسكون بما يجدونه في كلام الأئمة في المتشابه مثل قول أحمد في رواية حنبل ولا كيف ولا معنى، ظنوا أن مراده أنا لا نعرف معناها . وكلام أحمد صريح بخلاف هذا في غير موضع، وقد بين أنه إنما ينكر تأويلات الجهمية ونحوهم الذين يتأولون القرآن على غير تأويله، وصنف كتابه في [ الرد على الزنادقة والجهمية ] فيما أنكرته من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، فأنكر عليهم تأويل القرآن." (٢)

"ص -٤٣٩- يفهم معاني النصوص، والكاذب الذي يحرف الكلم عن مواضعه . وهذا حال أهل البدع، فإنهم أحد رجلين :

إما رجل يحرف الكلم عن مواضعه، ويتكلم برأيه، ويؤوله بما يضيفه إلى الله فهؤلاء يكتبون الكتاب بأيديهم ويقولون : هو من عند الله، ويجعلون تلك المقالات التي ابتدعوها هي مقالة الحق، وهي التي جاء بها الرسول، والتي كان عليها السلف، ونحو ذلك، ثم يحرفون النصوص التي تعارضها، فهؤلاء إذا تعمدوا ذلك، وعلموا أن الذي يفعلونه مخالف للرسول فهم من جنس هؤلاء اليهود وهذا يوجد في كثير من الملاحدة ويوجد في بعض الأشياء في غيرهم . وأما الذين قصدهم اتباع الرسول باطنا وظاهرا، **وغلطوا** فيما كتبوه،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٤٢/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٦٩/٢٣٨

وتأولوه، فهؤلاء ليسوا من جنسهم، لكن قد وقع بسبب **غلطهم** ما هو من جنس ذلك الباطل، كما قيل : إذا زل العالم زل بزلته عالم . وهذا حال المتأولين من هذه الأمة .

وإما رجل مقلد أمي لا يعرف من الكتاب إلا ما يسمعه منهم، أو ما يتلوه هو، ولا يعرف إلا أماني وقد ذمه الله على ذلك، فعلم أن الله ذم الذين لا يعرفون معاني القرآن ولا يتدبرونه ولا يعقلونه، كما صرح القرآن بذمهم في غير موضع، فيمتنع مع هذا أن يقال : إن أكثر القرآن أو كثيرا منه لا يعلمه أحد من الخلق إلا أماني، لاجبريل ولا محمد ولا الصحابة ولا أحد من." (١)

"ص -٤٤٦- بل الذي ابتدأ ذلك لم يكن قصده اتباع الأنبياء، بل وضع ذلك كما وضعت عبادة الأوثان، وغير ذلك من أديان الكفار، مع علمهم بأن ذلك مخالف للرسل، كما ذكر عن مبدلة اليهود، ثم فشا ذلك فيمن لم يعرفوا أصل ذلك .

وهذا بخلاف بدعة الخوارج، فإن أصلها ما فهموه من القرآن **فغلطوا** في فهمه، ومقصودهم اتباع القرآن باطنا وظاهرا، ليسوا زنادقة .

وكذلك القدرية أصل مقصودهم تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد الذي جاءت به الرسل، ويتبعون من القرآن ما دل على ذلك، فعمرو بن عبيد وأمثاله لم يكن أصل مقصودهم معاندة الرسول صلى الله عليه وسلم كالذي ابتدع الرفض .

وكذلك الإرجاء إنما أحدثه قوم قصدهم جعل أهل القبلة كلهم مؤمنين ليسوا كفارا، قابلوا الخوارج والمعتزلة فصاروا في طرف آخر .

وكذلك التشيع المتوسط الذي مضمونه تفضيل علي وتقديمه على غيره، ونحو ذلك لم يكن هذا من إحداث الزنادقة، بخلاف دعوى النص فيه والعصمة، فإن الذي ابتدع ذلك كان منافقا زنديقا؛." (٢)

"ص -٤٨٩- المسلم المشترى لها إذا أدى الخراج عنها أشبه أهل الذمة في التزام الجزية، فإن الخراج جزية الأرض، وإن لم يؤدها ظلم المسلمين بإسقاط حقهم من الأرض، لم يكرهوا بيعها لكونها وقفا، فإن الوقف إنما منع من بيعه لأن ذلك يبطل الوقف؛ ولهذا لا يباع ولا يوهب ولا يورث، والأرض الخراجية تنتقل إلى الوارث باتفاق العلماء، وتجوز هبتها، والمتهب المشترى يقوم فيها مقام البائع فيؤدى ما كان عليه من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٤٥/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٥٢/٢٣٨

الخراج، وليس في بيعها مضرة لمستحقى الخراج، كما في بيع الوقف . وقد **غلط** كثير من الفقهاء فظنوا أنهم كرهوا بيعها لكونها وقفا، واشتبه عليهم الأمر؛ لأنهم رأوا الآثار مروية في كراهة بيعها، وقد عرفوا أن عمر جعلها فيء ا لم يقسمها قط، وذلك في معنى الوقف، فظنوا أن بيعها مكروه لهذا المعنى، ولم يتأملوا حق التأمل، فيرون أن هذا البيع ليس هو من جنس البيع المنهي عنه في الوقف، فإن هذه يصرف مغلها إلى مستحقها قبل البيع وبعده، وعلى حد واحد، ليست كالدار التي إذا بيعت تعطل نفعها عن أهل الوقف وصارت للمشتري .

وأعجب من ذلك أن طائفة من هؤلاء قالوا : مكة إنما كره بيع رباعها لكونها فتحت عنوة، ولم تقسم أيضا وهم قد قالوا مع جميع الناس : إن الأرض العنوة التي جعلت أرضها فيء ا يجوز بيع مساكنها، والخراج إنما جعل على المزارع لا على المساكن، فلو كانت." (١)

"ص -٧- وقد علم أنه حق، وأما إثبات حكم بمجرده فلا يجوز اتفاقا، وشرع من قبلنا إنما هو شرع لنا فيما ثبت أنه شرع لهم، دون ما رووه لنا، وهذا **يغلط** فيه كثير من المتعبدة والقصاص وبعض أهل التفسير، وبعض أهل الكلام .

وأما الثاني : فما يروي عن الأوائل من المتفلسفة ونحوهم، وما يلقي في قلوب المسلمين يقظة ومناما، وما دلت عليه الأقيسة الأصلية أو الفرعية، وما قاله الأكابر من هذه الملة علمائها وأمرائها فهذا التقليد والقياس والإلهام فيه الحق والباطل، لا يرد كله، ولا يقبل كله، وأضعفه ما كان منقولا عمن ليس قوله حجة بإسناد ضعيف، مثل المأثور عن الأوائل، بخلاف المأثور عن بعض أئمتنا مما صح نقله، فإن هذا نقله صحيح، ولكن القائل قد يخطئ وقد يصيب، ومن التقليد تقليد أفعال بعض الناس، وهو الحكايات .

ثم هذه الأمور لا ترد ردا مطلقا لما فيها من حق موافق، ولا تقبل قبولا مطلقا لما فيها من الباطل، بل يقبل منها ما وافق الحق، ويرد منها ما كان باطلا .

والأقيسة العقلية الأصلية والفرعية الشرعية هي من هذا الباب، فليست العقليات كلها صحيحة، ولا كلها فاسدة، بل فيها حق وباطل،." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣٨/٤٩٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٢٤٢

"ص –٨– بل ما في الكتاب والسنة والإجماع، فإنه حق ليس فيه باطل بحال، فما علم من العقليات أنه حق فهو حق، لكن كثير من أهلها يجعلون الظن يقينا بشبهة وشهوة، وهم : {إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى } [ النجم : ٢٣ ] ، ويدلك على ذلك كثرة نزاعهم مع ذكائهم في مسائل ودلائل يجعلها أحدهم قطعية الصحة، ويجعلها الآخر قطعية الفساد، بل الشخص الواحد يقطع بصحتها تارة وبفسادها أخري، وليس في المنزل من عند الله شيء . أكثر ما في الباب أنه إذا تمني ألقي الشيطان في أمنيته، فينسخ الله ما يلقي الشيطان، ويحكم الله آياته، والله علم حكيم، فغاية ذلك **غلط** في اللسان يتداركه الله فلا يدوم .

وجميع ما تلقته الأمة عن الرسول صلى الله عليه وسلم حق لا باطل فيه، وهدي لا ضلال فيه، ونور لا ظلمة فيه، وشفاء ونجاة .

والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .." [١]

"ص –١٢– يتضمن الإيجاب والتحريم والإباحة، ويدخل في ذلك ما دل عليه من المنافع في الطب؛ فإنه يتضمن إباحة ذلك الدواء والانتفاع به، فهو شرع لإباحته، وقد يكون شرعا لاستحبابه؛ فإن الناس قد تنازعوا في التداوي هل هو مباح أو مستحب أو واجب ؟

والتحقيق أن منه ما هو محرم، ومنه ما هو مكروه، ومنه ماهو مباح؛ ومنه ماهو مستحب، وقد يكون منه ما هو واجب، وهو ما يعلم أنه يحصل به بقاء النفس لا بغيره، كما يجب أكل الميتة عند الضرورة، فإنه واجب عند الأئمة الأربعة وجمهور العلماء، وقد قال مسروق : من اضطر إلى أكل الميتة فلم يأكل حتى مات دخل النار، فقد يحصل أحيانا للإنسان إذا استحر المرض ما إن لم يتعالج معه مات، والعلاج المعتاد تحصل معه الحياة كالتغذية للضعيف، وكاستخراج الدم أحيانا .

والمقصود أن جميع أقواله يستفاد منها شرع، وهو صلى الله عليه وسلم لما رآهم يلقحون النخل قال لهم : " ما أري هذا يعني شيئا " ثم قال لهم : " إنما ظننت ظنا فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله فلن أكذب على الله " ،وقال : " أنتم أعلم بأمور دنياكم، فما كان من أمر دينكم فإلي " وهو لم ينههم عن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٢٤٢

التلقيح، لكن هم غلطوا في ظنهم أنه نهاهم، كما غلط من غلط في ظنه أن { الخيط الأبيض } و { الخيط الأسود } [ البقرة : ١٨٧ ] ، هو الحبل الأبيض والأسود .." (١)

"ص –٩١– بها؛ ولهذا قال في سورة يونس : { قل يا أيها الناس إن كنتم في شك من ديني فلا أعبد الذين تعبدون من دون الله ولكن أعبد الله الذي يتوفاكم وأمرت أن أكون من المؤمنين } [ يونس : ١٠٤ ] ، وقال : {قل إني أمرت أن أكون أول من أسلم } [ الأنعام : ١٤ ] ، إلى غير ذلك من الآيات فهو صلى الله عليه وسلم يتعلق به أمران عظيمان :

أحدهما : إثبات نبوته وصدقه فيما بلغه عن الله، وهذا مختص به

والثاني : تصديقه فيما جاء به، وأن ما جاء به من عند الله حق يجب اتباعه، وهذا يجب عليه وعلى كل أحد، فإنه قد يوجد فيمن يرسله المخلوق من يصدق في رسالته، لكنه لا يتبعها، إما لطعنه في المرسل، وإما لكونه يعصه، وإن كان قد أرسل بحق، فالملوك كثيرا ما يرسلون رسولا بكتب وغيرها يبلغ الرسل رسالتهم، فيصدقون بها ثم قد يكون الرسول أكثر مخالفة لمرسله من غيره من المرسل إليهم؛ ولهذا ظن طائفة منهم القاضي أبو بكر أن مجرد كونه رسولا لله لا يستلزم المدح، ثم قال : إن هذا قد يقال فيمن قبل الرسالة وبلغها، وفيمن لم يقبل،لكن هذا غلط، فإن الله لا يرسل رسولا إلا وقد اصطفاه، فيبلغ رسالات ربه ورسل الله." (٢)

"ص –٩٤– قصده بحب الدنيا وإرادتها،وممن أحب الرئاسة وأراد العلو في الأرض من أهل الجهل وفي الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلي الله عليه وسلم أنه قال : " إن الله يدني المؤمن منه يوم القيامة حتي يلقي عليه كنفه، ويقول : فعلت يوم كذا كذا وكذا، ويوم كذا كذا وكذا، فيقول : نعم، فيقول : إني قد سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم، ثم يعطي كتاب حسناته بيمينه "

وأما الكفار والمنافقون، { ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين } [ هود : ١٨ ] ، ثم ذكر تعإلى الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ثم ذكر مثل الفريقين، فمن تدبر القرآن، وتدبر ما قبل الآية وما بعدها، وعرف مقصود القرآن؛ تبين له المراد، وعرف الهدي والرسالة، وعرف السداد من الانحراف والاعوجاج

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/٢٤٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٢/٢٤٢

وأما تفسيره بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه، فهذا منشأ **الغلط** من الغالطين؛ لا سيما كثير ممن يتكلم فيه بالاحتمالات اللغوية فإن هؤلاء أكثر **غلطا** من المفسرين المشهورين، فإنهم لا يقصدون معرفة معناه، كما يقصد ذلك المفسرون

وأعظم **غلطا** من هؤلاء وهؤلاء من لا يكون قصده معرفة مراد الله." (١)

"ص -١٩- ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق في الأيام السبعة، وهو خلاف ما أخبر به القرآن، مع أن حذاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأن رواية فلان **غلط** فيه لأمور يذكرونها، وهذا الذي يسمي معرفة علل الحديث بكون الحديث إسناده في الظاهر جيدا، ولكن عرف من طريق آخر أن راويه **غلط** فرفعه وهو موقوف، أو أسنده وهو مرسل، أو دخل عليه حديث في حديث، وهذا فن شريف، وكان يحيي بن سعيد الأنصاري ثم صاحبه على بن المديني ثم البخاري من أعلم الناس به، وكذلك الإمام أحمد وأبو حاتم وكذلك النسائي والدارقطني وغيرهم . وفيه مصنفات معروفة .

وفي البخاري نفسه ثلاثة أحاديث نازعه بعض الناس في صحتها مثل : حديث أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عن الحسن : " إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين " ، فقد نازعه طائفة منهم أبو الوليد الباجي، وزعموا أن الحسن لم يسمعه من أبي بكرة، لكن الصواب مع البخاري وأن الحسن سمعه من أبي بكرة، كما قد بين ذلك في غير هذا الموضع، وقد ثبت ذلك في غير هذا الموضع .

والبخاري أحذق وأخبر بهذا الفن من مسلم؛ ولهذا لا يتفقان على." (٢)

"ص -٢٢- والمقصود هنا التمثيل بالحديث الذي يروي في الصحيح وينازع فيه بعض العلماء، وأنه قد يكون الراجح تارة، وتارة المرجوح، ومثل هذا من موارد الاجتهاد في تصحيح الحديث كموارد الاجتهاد في الأحكام، وأما ما اتفق العلماء على صحته فهو مثل ما اتفق عليه العلماء في الأحكام، وهذا لا يكون إلا صدقا، وجمهور متون الصحيح من هذا الضرب، وعامة هذه المتون تكون مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم من عدة وجوه، رواها هذا الصاحب وهذا الصاحب، من غير أن يتواطآ، ومثل هذا يوجب العلم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٥/٢٤٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٢٤٣

القطعي؛ فإن المحدث إذا روي حديثا طويلا سمعه ورواه آخر ذكر أنه سمعه وقد علم أنهما لم يتواطآ على وضعه، علم أنه صدق؛ لأنه لو لم يكن صدقا لكان كذبا إما عمدا وإما خطأ؛ فإن المحدث إذا حدث بخلاف الصدق إما أن يكون متعمدا للكذب، وإما أن يكون مخطئا غالطا . فإذا قدر أنه لم يتعمد الكذب ولم **يغلط**، لم يكن حديثه إلا صدقا، والقصة الطويلة يمتنع في العادة أن يتفق الاثنان على وضعها من غير مواطأة منهما، وهذا يوجد كثيرا في الحديث يرويه أبوهريرة وأبو سعيد، أو أبو هريرة وعائشة، أو أبو هريرة وابن عمر، أو ابن عباس، وقد علم أن أحدهما لم يأخذه من الآخر، مثل حديث التجلي يوم القيامة الطويل؛ حدث به أبوهريرة وأبو سعيد ساكت لا ينكر منه حرفا، بل وافق أبا هريرة عليه جميعه إلا على لفظ واحد في آخره .." (١)

"ص -١٧- وحقيقة ذلك يرجع إلي تمثيل الشيء بنظيره وإدراج الجزئي تحت الكلي، وذاك يسمي قياس التمثيل، وهذا يسمي قياس الشمول، وهما متلازمان، فإن القدر المشترك بين الأفراد في قياس الشمول الذي يسميه المنطقيون : الحد الأوسط هو القدر المشترك في قياس التمثيل الذي يسميه الأصوليون : الجامع، والمناط، والعلة، والأمارة، والداعي، والباعث، والمقتضي، والموجب، والمشترك، وغير ذلك من العبارات .

وأما تخريج المناط وهو : القياس المحض، وهو : أن ينص على حكم في أمور قد يظن أنه يختص الحكم بها فيستدل على أن غيرها مثلها؛ إما لانتفاء الفارق، أو للاشتراك في الوصف الذي قام الدليل على أن الشارع علق الحكم في الأصل، فهذا هو القياس الذي تقر به جماهير العلماء وينكره نفاة القياس . وإنما يكثر **الغلط** فيه لعدم العلم بالجامع المشترك الذي علق الشارع الحكم به، وهو الذي يسمي سؤال المطالبة، وهو : مطالبة المعترض للمستدل بأن الوصف المشترك بين الأصل والفرع هو علة الحكم، أو دليل العلة . فأكثر **غلط** القائسين من ظنهم علة في الأصل ما ليس بعلة؛ ولهذا كثرت شناعاتهم على أهل القياس الفاسد . فأما إذا قام دليل على إلغاء الفارق، وأنه ليس بين الأصل والفرع فرق يفرق الشارع لأجله بين الصورتين، أو قام." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/٢٤٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/٢٤٣

"ص -١٩١- لم يتكلم به النبي، لكن قد يكون في ظنه الذي يتكلم به بعضه النخل ونحوها، وهو يوافق ما ذكرناه

وإذا كان التمني لا بد أن يدخل فيه القول ففيه قولان :

الأول : أن الإلقاء هو في سمع المستمعين ولم يتكلم به الرسول، وهذا قول من تأول الآية بمنع جواز الإلقاء في كلامه والثاني وهو الذي عليه عامة السلف ومن اتبعهم : أن الإلقاء في نفس التلاوة، كما دلت عليه الآية وسياقها من غير وجه، كما وردت به الآثار المتعددة، ولا محذور في ذلك إلا إذا أقر عليه، فأما إذا نسخ الله ما ألقى الشيطان وأحكم آياته فلا محذور في ذلك، وليس هو خطأ **وغلط** في تبليغ الرسالة، إلا إذا أقر عليه

ولا ريب أنه معصوم في تبليغ الرسالة أن يقر على خطأ، كما قال: " فإذا حدثتكم عن الله بشيء فخذوا به، فإني لن أكذب على الله " ، ولولا ذلك لما قامت الحجة به،فإن كونه رسول الله يقتضي أنه صادق فيما يخبر به عن الله،والصدق يتضمن نفي الكذب ونفي الخطأ فيه فلو جاز عليه الخطأ فيما يخبر به عن الله وأقر عليه لم يكن كل ما يخبر به عن الله

والذين منعوا أن يقع الإلقاء في تبليغه فروا من هذا، وقصدوا." (١)

"ص -١٩٤- ولا حرج " ، وهذا الباب وهو : " باب الوعد والوعيد " ، هو في الكتاب بأسماء مطلقة للمؤمنين، والصابرين، والمجاهدين، والمحسنين، فما أكثر من يظن من الناس أنه من أهل الوعد، ويكون اللفظ في ظنه أنه متصف بما يدخل في الوعد لا في اعتقاد صدق الوعد في نفسه

وهذا كقوله: { إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد } [ غافر : ٥١ ] ، وقوله: { ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين الآيتين} [ الصافات : ١٧١،١٧٢ ] ، فقد يظن الإنسان في نفسه أو غيره كمال الإيمان المستحق للنصر، وإن جند الله الغالبون، ويكون الأمر بخلاف ذلك

وقد يقع من النصر الموعود به ما لا يظن أنه من الموعود به، فالظن المخطئ، فهم ذلك كثير جدا أكثر من باب الأمر والنهي مع كثرة ما وقع من **الغلط** في ذلك، وهذا مما لا يحصر **الغلط** فيه إلا الله تعالى وهذا عام لجميع الآدميين، لكن الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه لا يقرون، بل يتبين لهم، وغير الأنبياء

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٢/٢٤٣

قد لا يتبين له ذلك في الدنيا

ولهذا كثر في القرآن ما يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بتصديق الوعد." (١)

"ص -٢٥- علة، ورجح روايته له عن أبي عبيدة عن أبيه وهو لم يسمع من أبيه، وأما البخاري فصححه من طريق أخري؛ لأن أبا إسحاق كان الحديث يكون عنده عن جماعة يرويه عن هذا تارة وعن هذا تارة، كما كان الزهري يروي الحديث تارة عن سعيد بن المسيب، وتارة عن أبي سلمة، وتارة يجمعهما، فمن لا يعرفه فيحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا يظن بعض الناس أن ذلك **غلط**، وكلاهما صحيح .

وهذا باب يطول وصفه .

وأما من قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان :

ضعيف ضعفا لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي .

وضعيف ضعفا يوجب تركه، وهو الواهي، وهذا بمنزلة مرض المريض، قد يكون قاطعا بصاحبه فيجعل التبرع من الثلث، وقد لا يكون قاطعا بصاحبه، وهذا موجود في كلام الإمام أحمد وغيره؛ ولهذا يقولون : هذا فيه لين، فيه ضعف، وهذا عندهم موجود في الحديث .." (٢)

"ص -٢٦- ومن العلماء المحدثين أهل الإتقان مثل : شعبة ومالك والثوري ويحيي بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، هم في غاية الإتقان والحفظ، بخلاف من هو دون هؤلاء، وقد يكون الرجل عندهم ضعيفا لكثرة **الغلط** في حديثه، ويكون حديثه إذا الغالب عليه الصحة لأجل الاعتبار به والاعتضاد به؛ فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضا، حتى قد يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فجارا فساقا، فكيف إذا كانوا علماء عدولا ولكن كثر في حديثهم **الغلط** ؟ !

ومثل هذا عبد الله بن لهيعة، فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضيا بمصر، كثير الحديث، لكن احترقت كتبه، فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه **غلط** كثير، مع أن الغالب على حديثه الصحة، قال أحمد : قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به، مثل : ابن لهيعة .

وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب، فمنهم من لا يروي عن هذا شيئا، وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٥/٢٤٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/٢٤٤

لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف منه **الغلط** للاعتبار به والاعتضاد .

ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب، ويقول : إنه." (١)

"ص -٨٩- كتاب الله مخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، مفارق لجماعة المسلمين، وكان شيطان الخوارج مقموعا لما كان المسلمون مجتمعين في عهد الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان، فلما افترقت الأمة في خلافة على رضي الله عنه وجد شيطان الخوارج موضع الخروج، فخرجوا وكفروا علىا ومعاوية ومن والاهما، فقاتلهم أولي الطائفتين بالحق على بن أبي طالب، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " تمرق مارقة على حين فرقة من الناس تقتلهم أولي الطائفتين بالحق " .

ولهذا لما ناظرهم من ناظرهم؛ كابن عباس وعمر بن عبد العزيز وغيرهما، بينوا لهم بطلان قولهم بالكتاب والميزان، كما بين لهم ابن عباس، حيث أنكروا على على بن أبي طالب قتاله لأهل الجمل، ونهيه عن اتباع مدبرهم، والإجهاز على جريحهم وغنيمة أموالهم وذراريهم، وكانت حجة الخوارج أنه ليس في كتاب الله إلا مؤمن أو كافر. فإن كانوا مؤمنين لم يحل قتالهم، وإن كانوا كفارا أبيحت دماؤهم وأموالهم وذراريهم، فأجابهم ابن عباس بأن القرآن يدل على أن عائشة أم المؤمنين، وبين أن أمهات المؤمنين حرام، فمن أنكر أمومتها فقد خالف كتاب الله، ومن استحل فرج أمه فقد خالف كتاب الله .

وموضع **غلطهم** ظنهم أن من كان مؤمنا لم يبح قتاله بحال، وهذا مما ضل به من ضل من الشيعة، حيث ظنوا أن من قاتل علىا كافر؛." (٢)

"ص -٥١- ما ليس لمن له مثل ذلك . وتارة يحصل العلم بالخبر؛ لكونه روي بحضرة جماعة كثيرة شاركوا المخبر في العلم، ولم يكذبه أحد منهم؛ فإن الجماعة الكثيرة قد يمتنع تواطؤهم على الكتمان، كما يمتنع تواطؤهم على الكذب .

وإذا عرف أن العلم بأخبار المخبرين له أسباب غير مجرد العدد علم أن من قيد العلم بعدد معين، وسوي بين جميع الأخبار في ذلك فقد **غلط** **غلطا** عظيما؛ ولهذا كان التواتر ينقسم إلى : عام، وخاص، فأهل العلم بالحديث والفقه قد تواتر عندهم من السنة ما لم يتواتر عند العامة؛ كسجود السهو، ووجوب الشفعة،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٢٤٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣/٢٤٥

وحمل العاقلة العقل، ورجم الزاني المحصن، وأحاديث الرؤية وعذاب القبر، والحوض والشفاعة، وأمثال ذلك .

وإذا كان الخبر قد تواتر عند قوم دون قوم، وقد يحصل العلم بصدقه لقوم دون قوم، فمن حصل له العلم به وجب عليه التصديق به والعمل بمقتضاه، كما يجب ذلك في نظائره، ومن لم يحصل له العلم بذلك فعليه أن يسلم ذلك لأهل الإجماع، الذين أجمعوا على صحته، كما على الناس أن يسلموا الأحكام المجمع عليها إلى من أجمع عليها من أهل العلم؛ فإن الله عصم هذه الأمة أن تجتمع على ضلالة، وإنما يكون إجماعها بأن يسلم غير العالم للعالم؛ إذ غير العالم لا يكون له قول، وإنما القول للعالم، فكما أن من لا يعرف أدلة الأحكام لا يعتد بقوله فمن لا يعرف طرق العلم بصحة الحديث لا يعتد بقوله، بل على كل من ليس بعالم أن يتبع إجماع أهل العلم .." (١)

"ص -١٩٤- بالجميع، ومن كفر بالملائكة كفر بالكتب والرسل فكان كافرا بالله؛ إذ كذب رسله وكتبه، وكذلك إذا كفر باليوم الآخر كذب الكتب والرسل فكان كافرا .

وكذلك قوله : {يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون } [ آل عمران : ٧١ ] ، ذمهم على الوصفين، وكل منهما مقتض للذم، وهما متلازمان؛ ولهذا نهي عنهما جميعا في قوله : {ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون } [ البقرة : ٤٢ ] ، فإنه من لبس الحق بالباطل فغطاه به فغلط به؛ لزم أن يكتم الحق الذي تبين أنه باطل؛ إذ لو بينه زال الباطل الذي لبس به الحق .

فهكذا مشاقة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين، ومن شاقه فقد اتبع غير سبيلهم وهذا ظاهر، ومن اتبع غير سبيلهم فقد شاقه أيضا فإنه قد جعل له مدخلا في الوعيد، فدل على أنه وصف مؤثر في الذم، فمن خرج عن إجماعهم فقد اتبع غير سبيلهم قطعا، والآية توجب ذم ذلك . وإذا قيل : هي إنما ذمته مع مشاقة الرسول . قلنا : لأنهما متلازمان؛ وذلك لأن كل ما أجمع عليه المسلمون فإنه يكون منصوصا عن الرسول، فالمخالف لهم مخالف للرسول، كما أن المخالف للرسول مخالف لله، ولكن هذا يقتضي أن كل ما أجمع عليه قد بينه الرسول . وهذا هو الصواب .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/٢٤٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٦/٢٤٨

"ص -١٩٩- بالإتمام فقط، وكذلك أمر الشارع أن يتم، وكذلك في الفسخ قالوا : من فسخ العمرة إلى غير حج فلم يتمها . أما إذا فسخها ليحج من عامه فهذا قد أتي بما تم مما شرع فيه؛ فإنه شرع في حج مجرد فأتي بعمرة في الحج، ولو لم يكن هذا إتماما لما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه عام حجة الوداع .

وتنازعوا في الذي بيده عقدة النكاح وفي قوله : {أو لامستم النساء } [ النساء : ٤٣ ] ، ونحو ذلك مما ليس هذا موضع استقصائه .

وأما مسألة مجردة اتفقوا على أنه لا يستدل فيها بنص جلي ولا خفي فهذا ما لا أعرفه .

والجد لما قال أكثرهم : إنه أب، استدلوا على ذلك بالقرآن بقوله : {كما أخرج أبويكم من الجنة } [ الأعراف : ٢٧ ] ، وقال ابن عباس : لو كانت الجن تظن أن الإنس تسمي أبا الأب جدا لما قالت : {وأنه تعالى جد ربنا } [ الجن : ٣ ] ، ويقول : إنما هو أب لكن أب أبعد من أب .

وقد روي عن على وزيد أنهما احتجا بقياس، فمن ادعي إجماعهم على ترك العمل بالرأي والقياس مطلقا فقد غلط، ومن ادعي أن من المسائل ما لم يتكلم فيها أحد منهم إلا بالرأي والقياس فقد غلط، بل." (١)

"ص -٦٣- وقال شيخ الإسلام رحمه الله :

فصل

في أحاديث يحتج بها بعض الفقهاء على أشياء وهي باطلة

منها : قولهم : أنه " نهى عن بيع وشرط " فإن هذا حديث باطل ليس في شيء من كتب المسلمين، وإنما يروي في حكاية منقطعة .

ومنها : قولهم : " نهى عن قفيز الطحان " وهذا أيضا باطل .

ومنها : حديث محلل السباق إذا أدخل فرس بين فرسين، فإن هذا معروف عن سعيد بن المسيب من قوله : هكذا رواه الثقات من أصحاب الزهري، عن الزهري، عن سعيد، وغلط سفيان بن حسين فرواه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعا، وأهل العلم بالحديث يعرفون أن هذا ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ذكر ذلك أبو داود السجستاني وغيره من أهل العلم .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥١/٢٤٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/٢٤٩

"ص -٢١٤- فالصواب من القول الأول قول الجهمية، الذي وافقوا فيه السلف والجمهور، وهو أنه ليس كل من طلب واجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق فيه، بل استطاعة الناس في ذلك متفاوتة .

والقدرية يقولون : إن الله تعالى سوى بين المكلفين في القدرة ولم يخص المؤمنين بما فضلهم به على الكفار حتي آمنوا، ولا خص المطيعين بما فضلهم به على العصاة حتي أطاعوا . وهذا من أقوال القدرية والمعتزلة وغيرهم، التي خالفوا بها الكتاب والسنة وإجماع السلف والعقل الصريح، كما بسط في موضعه .

ولهذا قالوا : إن كل مستدل فمعه قدرة تامة يتوصل بها إلى معرفة الحق، ومعلوم أن الناس إذا اشتبهت عليهم القبلة في السفر فكلهم مأمورون بالاجتهاد والاستدلال على جهة القبلة، ثم بعضهم يتمكن من معرفة جهتها، وبعضهم يعجز عن ذلك **فيغلط**، فيظن في بعض الجهات أنها جهتها ولا يكون مصيبا في ذلك، لكن هو مطيع لله، ولا إثم عليه في صلاته إليها؛ لأن الله تعالى لا يكلف نفسا إلا وسعها، فعجزهم عن العلم بها كعجزه عن التوجه إليها، كالمقيد والخائف والمحبوس والمريض الذي لا يمكنه التوجه إليها .

ولهذ كان الصواب في الأصل الثاني قول من يقول : إن الله." (١)

"ص -٦٤- وهم متفقون على أن سفيان بن حسين هذا **يغلط** فيما يرويه عن الزهري،وأنه لا يحتج بما ينفرد به، ومحلل السباق لا أصل له في الشريعة، ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أمته بمحلل السباق . وقد روي عن أبي عبيدة بن الجراح وغيره : أنهم كانوا يتسابقون بجعل ولا يدخلون بينهم محللا، والذين قالوا هذا من الفقهاء ظنوا أنه يكون قمارا، ثم منهم من قال بالمحلل يخرج عن شبه القمار وليس الأمر كما قالوه، بل بالمحلل من . . . المخاطرة وفي المحلل ظلم لأنه إذا سبق أخذ؛ وإذا سبق لم يعط، وغيره إذا سبق أعطي، فدخول المحلل ظلم لا تأتي به الشريعة . والكلام على هذا مبسوط في مواضع أخر، والله أعلم .." (٢)

"ص -٧٠- سمعوا ما لم يسمع غيرهم، وعلموا من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يعلم غيرهم، والتواتر لا يشترط له عدد معين، بل من العلماء من ادعي أن له عددا يحصل له به العلم من كل ما أخبر به كل مخبر . ونفوا ذلك عن الأربعة وتوقفوا فيما زاد عليها، وهذا **غلط** فالعلم يحصل تارة بالكثرة، وتارة بصفات المخبرين، وتارة بقرائن تقترن بأخبارهم وبأمور أخر .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/٢٤٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٢٤٩

وأيضا، فالخبر الذي رواه الواحد من الصحابة والاثنان، إذا تلقته الأمة بالقبول والتصديق أفاد العلم عند جماهير العلماء، ومن الناس من يسمي هذا : المستفيض . والعلم هنا حصل بإجماع العلماء على صحته؛ فإن الإجماع لا يكون على خطأ؛ ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم صحته عند علماء الطوائف؛ من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية والأشعرية، وإنما خالف في ذلك فريق من أهل الكلام كما قد بسط في موضعه .." (١)

"ص -٢٥٢- فإنما نزل بلسانهم ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق

وهذه الصحيفة التي أخذها من عند حفصة هي التي أمر أبو بكر وعمر بجمع القرآن فيها لزيد بن ثابت، وحديثه معروف في الصحيحين وغيرهما، وكانت بخطه؛ فلهذا أمر عثمان أن يكون هو أحد من ينسخ المصاحف من تلك الصحف، ولكن جعل معه ثلاثة من قريش ليكتب بلسانهم، فلم يختلف لسان قريش والأنصار إلا في لفظ : " التابوه " ، و " التابوت " ، فكتوبه : " التابوت " بلغة قريش

وهذا يبين أن المصاحف التي نسخت كانت مصاحف متعددة، وهذا معروف مشهور، وهذا مما يبين **غلط** من قال في بعض الألفاظ : إنه **غلط** من الكاتب، أو نقل ذلك عن عثمان، فإن هذا ممتنع لوجوه :

منها : تعدد المصاحف، واجتماع جماعة على كل مصحف، ثم وصول كل مصحف إلى بلد كبير فيه كثير من الصحابة والتابعين يقرؤون القرآن ويعتبرون ذلك بحفظهم، والإنسان إذا نسخ مصحفا **غلط** في بعضه عرف **غلطه** بمخالفة حفظه القرآن وسائر المصاحف، فلو قدر أنه." (٢)

"ص -٢٥٣- كتب كاتب مصحفا ثم نسخ سائر الناس منه من غير اعتبار للأول والثاني، أمكن وقوع **الغلط** في هذا، وهنا كل مصحف إنما كتبه جماعة ووقف عليه خلق عظيم ممن يحصل التواتر بأقل منهم، ولو قدر أن الصحيفة كان فيها لحن فقد كتب منها جماعة لا يكتبون إلا بلسان قريش، ولم يكن لحنا، فامتنعوا أن يكتبوه إلا بلسان قريش، فكيف يتفقون كلهم على أن يكتبوا : إن هذان ، وهم يعلمون أن ذلك لحن لا يجوز في شيء من لغاتهم، أو : { والمقيمين الصلاة} ، وهم يعلمون أن ذلك لحن، كما

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/٢٥٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/٢٥٠

زعم بعضهم

قال الزجاج في قوله: { والمقيمين الصلاة }: قول من قال : إنه خطأ بعيد جدا، لأن الذين جمعوا القرآن هم أهل اللغة والقدوة، فكيف يتركون شيئا يصلحه غيرهم، فلا ينبغي أن ينسب هذا إليهم، وقال ابن الأنباري : حديث عثمان لا يصح؛ لأنه غير متصل ومحال أن يؤخر عثمان شيئا ليصلحه من بعده

قلت : ومما يبين كذب ذلك : أن عثمان لو قدر ذلك فيه، فإنما رأي ذلك في نسخة واحدة، فإما أن تكون جميع المصاحف اتفقت على **الغلط**، وعثمان قد رآه في جميعها وسكت؛ فهذا ممتنع عادة وشرعا من الذين كتبوا، ومن عثمان، ثم من المسلمين الذين وصلت إليهم المصاحف ورأوا ما فيها، وهم يحفظون القرآن، ويعلمون أن فيه لحنا." (١)

"ص -٢٥٤- لا يجوز في اللغة، فضلا عن التلاوة،وكلهم يقر هذا المنكر لا يغيره أحد، فهذا مما يعلم بطلانه عادة، ويعلم من دين القوم الذين لا يجتمعون على ضلالة، بل يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر أن يدعوا في كتاب الله منكرا لا يغيره أحد منهم، مع أنهم لا غرض لأحد منهم في ذلك، ولو قيل لعثمان : مر الكاتب أن يغيره؛ لكان تغييره من أسهل الأشياء عليه

فهذا ونحوه مما يوجب القطع بخطأ من زعم أن في المصحف لحنا أو **غلطا**، وإن نقل ذلك عن بعض الناس ممن ليس قوله حجة، فالخطأ جائز عليه فيما قاله، بخلاف الذين نقلوا ما في المصحف وكتبوه وقرؤوه فإن **الغلط** ممتنع عليهم في ذلك، وكما قال عثمان : إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش، وكذلك قال عمر لابن مسعود : أقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل؛ فإن القرآن لم ينزل بلغة هذيل

وقوله تعالى في القرآن : {وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه } [ إبراهيم : ٤ ] ، يدل على ذلك، فإن قومه هم قريش، كما قال: { وكذب به قومك وهو الحق } [ الأنعام : ٦٦ ] ، وأما كنانة : فهم جيران قريش، والناقل عنهم ثقة، ولكن الذي ينقل ينقل ما سمع، وقد يكون سمع ذلك في الأسماء المبهمة المبنية، فظن أنهم يقولون ذلك في سائر الأسماء؛ بخلاف من سمع " بين أذناه " ، و " لناباه " فإن هذا صريح في الأسماء التي ليست مبهمة." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨/٢٥٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/٢٥٠

"ص -٢٥٥- وحينئذ، فالذي يجب أن يقال : إنه لم يثبت أنه لغة قريش، بل ولا لغة سائر العرب : أنهم ينطقون في الأسماء المبهمة إذا ثنيت بالياء، وإنما قال ذلك من قاله من النحاة قياسا، جعلوا باب التثنية في الأسماء المبهمة كما هو في سائر الأسماء، وإلا فليس في القرآن شاهد يدل على ما قالوه، وليس في القرآن اسم مبهم مبني في موضع نصب أو خفض إلا هذا، ولفظه : هذان ، فهذا نقل ثابت متواتر لفظا ورسما

ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطا منكرا، كما قد بسط في غير هذا الموضع، فإن المصحف منقول بالتواتر، وقد كتبت عدة مصاحف، وكلها مكتوبة بالألف، فكيف يتصور في هذا غلط

وأيضا، فإن القراء إنما قرؤوا بما سمعوه من غيرهم، والمسلمون كانوا يقرؤون " سورة طه " ، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وهي من أول ما نزل من القرآن، قال ابن مسعود : بنو إسرائيل ,الكهف ومريم وطه والأنبياء من العتاق الأول، وهن من تلادي رواه البخاري عنه وهي مكية باتفاق الناس، قال أبو الفرج وغيره : هي مكية بإجماعهم، بل هي من أول ما نزل، وقد روي : أنها كانت مكتوبة عند أخت عمر، وأن سبب إسلام عمر كان لما بلغه إسلام أخته، وكانت السورة تقرأ عندها." (١)

"ص -٢٥٧- قياس " هذا " بغيرها من الأسماء غلط،فإن الفرق بينهما ثابت عقلا وسماعا : أما النقل والسماع فكما ذكرناه، وأما العقل والقياس فقد تفطن للفرق غير واحد من حذاق النحاة، فحكي ابن الأنباري وغيره عن الفراء قال : ألف التثنية في " هذان " هي ألف هذا، والنون فرقت بين الواحد والاثنين، كما فرقت بين الواحد والجمع نون الذين، وحكاه المهدوي وغيره عن الفراء، ولفظه قال : إنه ذكر أن الألف ليست علامة التثنية، بل هي ألف هذا، فزدت عليها نونا، ولم أغيرها، كما زدت على الياء من الذي، فقلت : الذين في كل حال، قال : وقال بعض الكوفيين : الألف في هذا مشبهة يفعلان، فلم تغير كما لم تغير

قال : وقال الجرجاني [ هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي المشهور، واضع أصول البلاغة، كان من كبار أئمة اللغة العربية، من أهل جرجان له شعر رقيق، من كتبه أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، وكان شافعي المذهب، أشعري الأصول، توفي سنة ٤٧١هـ ] : لما كان اسما على حرفين أحدهما حرف مد ولين، وهو كالحركة، ووجب حذف إحدي الألفين في التثنية لم يحسن حذف الأولي؛

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/٢٥٠

لئلا يبقي الاسم على حرف واحد، فحذف علم التثنية، وكان النون يدل على التثنية، ولم يكن لتغيير النون الأصلية الألف وجه، فثبت في كل حال كما يثبت في الواحد قال المهدوي : وسأل إسماعيل القاضي ابن كيسان عن هذه المسألة فقال : لما لم يظهر في المبهم إعراب في الواحد ولا في الجمع، جرت التثنية على ذلك مجري الواحد، إذ التثنية يجب ألا تغير، فقال إسماعيل : ما أحسن ما قلت لو تقدمك أحد بالقول فيه حتى يؤنس به فقال له ابن كيسان : فليقل القاضي." (١)

"ص -١٠٤- يثبتون وجود المخلوقات، ويقولون : إنهم يثبتون وجود الخالق .

وإذا قالوا : نحن نقول : هو عال بالقدرة أو بالقدر، قيل : هذا فرع ثبوت ذاته وأنتم لم تثبتوا موجودا يعرف وجوده فضلا عن أن يكون قادرا أو عظيم القدر .

وإذا قالوا : كان الله قبل خلق الأمكنة والمخلوقات موجودا، وهو الآن على ما عليه كان لم يتغير، ولم يكن هناك فوق شيء ولا عاليا على شيء فذلك هو الآن، قيل : هذا غلط، ويظهر فساده بالمعارضة ثم بالحل وبيان فساده .

أما الأول : فيلزمهم ألا يكون الآن عاليا بالقدرة ولا بالقدر كما كان في الأزل . فإنه إذا قدر وجوده وحده فليس هناك موجود يكون قادرا عليه ولا قاهرا له ولا مستوليا عليه، ولا موجودا يكون هو أعظم قدرا منه .

فإن كان مع وجود المخلوقات لم يتجدد له علو عليها كما زعموا، فيجب أن يكون بعدها ليس قاهرا لشيء ولا مستوليا عليه، ولا قاهرا لعباده، ولا قدره أعظم من قدرها . وإذا كانوا يقولون هم وجميع العقلاء إنه مع وجود المخلوق يوصف بأمور إضافية لا يوصف." (٢)

"ص -١٥٤- وحكى الماوردي [ هو أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى أقضى قضاة عصره، ولد بالبصرة عام ٣٦٤هـ، وانتقل إلى بغداد، وولى القضاء في أيام القائم بأمر الله العباسى، وكان يميل إلى مذهب الاعتزال، ووفاته ببغداد عام ٤٥٠هـ، من كتبه : [ أدب الدنيا والدين ] و [ الأحكام السلطانية ] وغيرها ] أنها بمعنى [ ما ] . وهذه تكون [ ما ] المصدرية، وهي بمعنى الظرف، أي : ذكر ما نفعت، ما دامت تنفع . ومعناها قريب من معنى الشرطية .

وأما إن ظن ظان أنها نافية فهذا غلط بين . فإن الله لا ينفي نفع الذكرى مطلقا وهو القائل : {فتول عنهم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢/٢٥٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤/٢٥٠

فما أنت بملوم وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين } [ الذاريات : ٥٤، ٥٥ ] ثم قال : {المؤمنين } . . . .

وعن . . . {فذكر إن نفعت الذكرى } : إن قبلت الذكرى . وعن مقاتل : فذكر وقد نفعت الذكرى . وقيل : ذكر إن نفعت الذكرى وإن لم تنفع . قاله طائفة، أولهم الفراء، واتبعه جماعة، منهم النحاس، والزهراوى، والواحدى، والبغوى ولم يذكر غيره . قالوا : وإنما لم يذكر الحال الثانية كقوله : {سرابيل تقيكم الحر } [ النحل : ٨١ ] ، وأراد الحر والبرد .

وإنما قالوا هذا؛ لأنهم قد علموا أنه يجب عليه تبليغ جميع الخلق وتذكيرهم سواء آمنوا أو كفروا . فلم يكن وجوب التذكير مختصا بمن." (١)

"ص -٧٢- الكتب المصنفة في أخبار الزهاد، والمنقول فيه أصح من المنقول في رسالة القشيري ومصنفات أبي عبد الرحمن السلمي شيخه، ومناقب الأبرار لابن خميس وغير ذلك، فإن أبا نعيم أعلم بالحديث وأكثر حديثا وأثبت رواية ونقلا من هؤلاء، ولكن كتاب الزهد للإمام أحمد، والزهد لابن المبارك، وأمثالهما أصح نقلا من الحلية .

وهذه الكتب وغيرها لابد فيها من أحاديث ضعيفة وحكايات ضعيفة، بل باطلة، وفي الحلية من ذلك قطع، ولكن الذي في غيرها من هذه الكتب أكثر مما فيها؛ فإن في مصنفات أبي عبد الرحمن السلمي، ورسالة القشيري، ومناقب الأبرار، ونحو ذلك من الحكايات الباطلة، بل ومن الأحاديث الباطلة ما لا يوجد مثله في مصنفات أبي نعيم، ولكن [ صفوة الصفوة ] لأبي الفرج ابن الجوزي نقلها من جنس نقل الحلية، والغالب على الكتابين الصحة، ومع هذا ففيهما أحاديث وحكايات باطلة، وأما الزهد للإمام أحمد، ونحوه فليس فيه من الأحاديث والحكايات الموضوعة مثل ما في هذه؛ فإنه لا يذكر في مصنفاته عمن هو معروف بالوضع، بل قد يقع فيها ما هو ضعيف بسوء حفظ ناقله، وكذلك الأحاديث المرفوعة ليس فيها ما يعرف أنه موضوع قصد الكذب فيه، كما ليس ذلك في مسنده . لكن فيه ما يعرف أنه غلط . غلط فيه رواته، ومثل هذا يوجد في غالب كتب الإسلام، فلا يسلم كتاب من الغلط إلا القرآن .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٥/٢٥٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/٢٥١

"ص -٧٣- وأجل ما يوجد في الصحة [ كتاب البخاري ] وما فيه متن يعرف أنه غلط على الصاحب، لكن في بعض ألفاظ الحديث ما هو غلط، وقد بين البخاري في نفس صحيحه ما بين غلط ذلك الراوي، كما بين اختلاف الرواة في ثمن بعير جابر، وفيه عن بعض الصحابة ما يقال : إنه غلط، كما فيه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم . والمشهور عند أكثر الناس أنه تزوجها حلالا . وفيه عن أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في البيت . وفيه عن بلال : أنه صلى فيه، وهذا أصح عند العلماء .

وأما مسلم ففيه ألفاظ عرف أنها غلط، كما فيه : " خلق الله التربة يوم السبت " . وقد بين البخاري أن هذا غلط، وأن هذا من كلام كعب، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف بثلاث ركعات في كل ركعة، والصواب : أنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة، وفيه أن أبا سفيان سأله التزوج بأم حبيبة، وهذا غلط .

وهذا من أجل فنون العلم بالحديث، يسمي : علم [ علل الحديث ] وأما كتاب [ حلية الأولياء ] فمن أجود مصنفات المتأخرين في أخبار الزهاد، وفيه من الحكايات ما لم يكن به حاجة إليه، والأحاديث المروية في أوائلها أحاديث كثيرة ضعيفة، بل موضوعة .." (١)

"ص -٢٧١- وإذا نقل عالم الإجماع ونقل آخر النزاع؛إما نقلا سمى قائله،وإما نقلا بخلاف مطلقا ولم يسم قائله، فليس لقائل أن يقول : نقلا لخلاف لم يثبت، فإنه مقابل بأن يقال : ولا يثبت نقل الإجماع، بل ناقل الإجماع ناف للخلاف وهذا مثبت له، والمثبت مقدم على النافي .

وإذا قيل : يجوز في ناقل النزاع أن يكون قد غلط فيما أثبته من الخلاف؛ إما لضعف الإسناد، أو لعدم الدلالة، قيل له : ونافي النزاع غلطه أجوز؛ فإنه قد يكون في المسألة أقوال لم تبلغه، أو بلغته وظن ضعف إسنادها، وكانت صحيحة عند غيره، أو ظن عدم الدلالة وكانت دالة، فكل ما يجوز على المثبت من الغلط يجوز على النافي مع زيادة عدم العلم بالخلاف .

وهذا يشترك فيه عامة الخلاف، فإن عدم العلم ليس علما بالعدم لا سيما في أقوال علماء أمة محمد صلى الله عليه وسلم التي لا يحصيها إلا رب العالمين؛ ولهذا قال أحمد وغيره من العلماء : من ادعى الإجماع فقد كذب . هذه دعوى المريسى والأصم، ولكن يقول : لا أعلم نزاعا . والذين كانوا يذكرون الإجماع

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٢٥١

كالشافعي وأبي ثور وغيرهما يفسرون مرادهم بأنا لا نعلم نزاعا، ويقولون : هذا هو الإجماع الذي ندعيه . فتبين أن مثل هذا الإجماع الذي قوبل بنقل نزاع، ولم يثبت واحد." (١)

"ص -٢٧٢- منهما لا يجوز أن يحتج به،ومن لم يترجح عنده نقل مثبت النزاع على نافيه، ولا نافيه على مثبته فليس له أيضا أن يقدمه على النص ولا يقدم النص عليه،بل يقف لعدم رجحان أحدهما عنده، فإن ترجح عنده المثبت غلب على ظنه أن النص لم يعارضه إجماع يعمل به، وينظر في ذلك إلى مثبت الإجماع والنزاع، فمن عرف منه كثرة ما يدعيه من الإجماع والأمر بخلافه ليس بمنزلة من لم يعلم منه إثبات إجماع علم انتفاؤه، وكذلك من علم منه في نقل النزاع أنه لا **يغلط** إلا نادرا ليس بمنزلة من علم منه كثرة **الغلط** .

وإذا تظافر على نقل النزاع اثنان لم يأخذ أحدهما عن صاحبه فهذا يثبت به النزاع، بخلاف دعوى الإجماع، فإنه لو تظافر عليه عدد لم يستفد بذلك إلا عدم علمهم بالنزاع، وهذا لمن أثبت النزاع في جمع الثلاث ومن نفي النزاع، مع أن عامة من أثبت النزاع يذكر نقلا صحيحا لا يمكن دفعه وليس مع النافي ما يبطله .

وكثير من الفقهاء المتأخرين أو أكثرهم يقولون : إنهم عاجزون عن تلقى جميع الأحكام الشرعية من جهة الرسول، فيجعلون نصوص أئمتهم بمنزلة نص الرسول ويقلدونهم . ولا ريب أن كثيرا من الناس يحتاج إلى تقليد العلماء في الأمور العارضة التي لا يستقل هو بمعرفتها، ومن سالكى طريق الإرادة والعبادة والفقر والتصوف من يجعل شيخه." (٢)

"ص -٢٨٢- والكلمة الجامعة لا بالقياس وحده، وإن كان القياس دليلا آخر يوافق النص، وثبتت أيضا نصوص صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريم كل مسكر، ففي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام " ، وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "كل شراب أسكر فهو حرام " ، وفي الصحيحين عن أبي موسي، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل فقيل له : عندنا شراب من العسل يقال له : البتع [ البتع بسكون التاء : نبيذ العسل، وهو خمر أهل اليمن . وقد تحرك التاء كقمع وقمع ] ، وشراب من الذرة يقال

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣/٢٥٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤/٢٥٢

له : المزر [ المزر بكسر الميم وسكون الزاي وضم الراء : نبيذ يتخذ من الذرة، وقيل : من الشعير أو الحنطة ] ؟ قال : وكان قد أوتي جوامع الكلم فقال : "كل مسكر حرام " إلى أحاديث أخر يطول وصفها .

وعلى هذا، فتحريم ما يسكر من الأشربة والأطعمة كالحشيشة المسكرة ثابت بالنص، وكان هذا النص متناولا لشرب الأنواع المسكرة من أي مادة كانت؛ من الحبوب أو الثمار، أو من لبن الخيل، أو من غير ذلك .

ومن ظن أن النص إنما يتناول خمر العنب قال : إنه لم يبين حكم هذه المسكرات التي هي في الأرض أكثر من خمر العنب، بل كان ذلك ثابتا بالقياس، وهؤلاء **غلطوا** في فهم النص . ومما يبين ذلك أنه قد ثبت بالأحاديث الكثيرة المستفيضة أن الخمر لما حرمت لم يكن بالمدينة." (١)

"ص -٢٨٩- ومن كان متبحرا في الأدلة الشرعية أمكنه أن يستدل على غالب الأحكام بالنصوص وبالأقيسة . فثبت أن كل واحد من النص والقياس دل على هذا الحكم، كما ذكرناه من الأمثلة، فإن القياس يدل على تحريم كل مسكر كما يدل النص على ذلك، فإن الله حرم الخمر؛ لأنها توقع بيننا العداوة والبغضاء، وتصدنا عن ذكر الله وعن الصلاة، كما دل القرآن على هذا المعني، وهذا المعني موجود في جميع الأشربة المسكرة، لا فرق في ذلك بين شراب وشراب . فالفرق بين الأنواع المشتركة من هذا الجنس تفريق بين المتماثلين، وخروج عن موجب القياس الصحيح، كما هو خروج عن موجب النصوص، وهم معترفون بأن قولهم خلاف القياس، لكن يقولون : معنا آثار توافقه اتبعناها، ويقولون : إن اسم الخمر لم يتناول كل مسكر . **وغلطوا** في فهم النص وإن كانوا مجتهدين مثابين على اجتهادهم – ومعرفة عموم الأسماء الموجودة في النص وخصوصها من معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله، وقد قال تعالى : {الأعراب أشد كفرا ونفاقا وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله والله علم حكيم } [ التوبة : ٩٧ ] .

والكلام في ترجيح نفاة القياس ومثبتيه يطول استقصاؤه، لا تحتمل هذه الورقة بسطه أكثر من هذا . والله أعلم .." (٢)

"ص -٢٣٦- وهذه طريقة أبي عبد الله الرازي ونحوه من الجبرية النافين لانقسام الفعل في نفسه إلى حسن وقبيح . والأولى طريقة أبي الحسين البصرى ونحوه من القدرية القائلين بأن فعل العبد لم يحدثه إلا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٢٥٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١/٢٥٣

هو، والعلم بذلك ضرورى أو نظرى، وأن الفعل ينقسم في نفسه إلى حسن وقبيح، والعلم بذلك ضرورى .
وأبو الحسين هو إمام المتأخرين من المعتزلة، وله من العقل والفضل ما ليس لأكثر نظرائه، لكن هو قليل المعرفة بالسنن، ومعانى القرآن، وطريقة السلف .
وهو وأبو عبد الله الرازي في هذا الباب في طرفي نقيض، ومع كل منهما من الحق ما ليس مع الآخر . فأبو الحسين يدعى أن العلم بأن العبد يحدث فعله ضرورى، والرازي يدعى أن العلم بأن افتقار الفعل المحدث الممكن إلى مرجح يجب وجوده عنده ويمتنع عند عدمه ضرورى كذلك، بل كلاهما صادق فيما ذكره من العلم الضرورى .
ثم يعتقد كل فريق أن هذا العلم الضرورى يبطل ما ادعاه الآخر من الضرورة، وليس الأمر كذلك . بل كلاهما صادق فيما ذكره من العلم الضرورى ومصيب في ذلك، وإنما وقع **غلطه** في إنكاره ما مع الآخر من الحق، فإنه لا منافاة بين كون العبد محدثا لفعله، وكون." (١)
"ص -٣١٠- فإنه قد قال : {من يطع الرسول فقد أطاع الله } [ النساء : ٨٠ ] والطاعة له دين له . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع أميرى فقد أطاعني، ومن عصاني فقد عصا الله، ومن عصي أميرى فقد عصاني " . والأمراء والعلماء لهم مواضع تجب طاعتهم فيها، وعليهم هم أيضا أن يطيعوا الله والرسول فيما يأمرون . فعلى كل من الرعاة والرعية، والرؤوس والمرؤوسين أن يطيع كل منهم الله ورسوله في حاله، ويلتزم شريعة الله التي شرعها له .
وهذه جملة تفصيلها يطول، **غلط** فيها صنفان من الناس :
صنف سوغوا لنفوسهم الخروج عن شريعة الله ورسوله وطاعة الله ورسوله؛ لظنهم قصور الشريعة عن تمام مصالحهم؛ جهلا منهم، أو جهلا وهوي، أو هوي محضا .
وصنف قصروا في معرفة قدر الشريعة، فضيقوها حتي توهموا هم والناس أنه لا يمكن العمل بها، وأصل ذلك الجهل بمسمى الشريعة ومعرفة قدرها وسعتها . والله أعلم .
ومن العلماء والعامة من يرى أن اسم الشريعة والشرع لا يقال إلا للأعمال التي يسمى علمها علم الفقه،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/٢٥٣

ويفرقون بين العقائد والشرائع أو الحقائق والشرائع، فهذا الاصطلاح مخالف لذلك . وأما قوله : {ثم جعلناك على شريعة من الأمر } [ الجاثية : ١٨ ]." (١)

"ص -٣٠٤- الصحيح من حديث أم سلمة : " ثم عزم الله لي " . وكذلك في خطبة مسلم : " فعزم لي " .

وسواء سمى [ عزما ] أو لم يسم، فهو سبحانه إذا قدرها، علم أنه سيفعلها في وقتها، وأراد أن يفعلها في وقتها . فإذا جاء الوقت فلابد من إرادة الفعل المعين، ونفس الفعل، ولابد من علمه بما يفعله .

ثم الكلام في علمه بما يفعله هل هو العلم المتقدم بما سيفعله ؟ وعلمه بأن قد فعله هل هو الأول ؟ فيه قولان معروفان . والعقل والقرآن يدل على أنه قدر زائد، كما قال : {لنعلم } في بضعة عشر موضعا، وقال ابن عباس : إلا لنرى .

وحينئذ، فإرادة المعين تترجح لعلمه بما في المعين من المعنى المرجح لإرادته . فالإرادة تتبع العلم .

وكون ذلك المعين متصفا بتلك الصفات المرجحة، إنما هو في العلم والتصور، ليس في الخارج شيء .

ومن هنا غلط من قال : [ المعدوم شيء ] ، حيث أثبتوا ذلك المراد في الخارج . ومن لم يثبته شيئا في العلم، أو كان ليس عنده إلا إرادة." (٢)

"ص -٣١٣- ما هو عدم محض . وهم وإن كانوا غلطوا في بعض ما قالوه فلم يقولوا : إن العدم المحض الذي ليس بشيء يرى فإن هذا لا يقوله عاقل . وفي الحقيقة إذا رؤى شيء فإنما رؤى مثاله العلمى، لا عينه .

وأبو الشيخ الأصبهانى لما ذكرت هذا المسألة أمر بالإمساك عنها .

فقبل أن يوجد لم يكن يرى، وبعد أن يعدم لا يرى، وإنما يرى حال وجوده . وهذا هو الكمال في الرؤية .

وكذلك سمع أصوات العباد هو عند وجودها، لا بعد فنائها، ولا قبل حدوثها . قال تعالى : {وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون } [ التوبة : ١٠٥ ] وقال : {ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون } [ يونس : ١٤ ] .

فصل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٥/٢٥٤

الرسول صلى الله عليه وسلم بعثه الله تعالى هدى ورحمة للعالمين . فإنه كما أرسله بالعلم والهدى، والبراهين العقلية والسمعية، فإنه أرسله بالإحسان إلى الناس، والرحمة لهم بلا عوض، وبالصبر على أذاهم." (١)

"ص -٣٣٠- بل كثير من الناس لا يتصور هذا تصورا تاما، بل متى تصور الحادث قدر في ذهنه مبدأ، ثم يتقدم في ذهنه شيء قبل ذلك، ثم شيء قبل ذلك، لكن إلى غايات محدودة بحسب تقدير ذهنه، كما يقدر الذهن عددا بعد عدد، ولكن كل ما يقدره الذهن فهو منته .

ومن الناس من إذا قيل له : [ الأزل ] أو : [كان هذا موجودا في الأزل ] ، تصور ذلك . وهذا **غلط**، بل [ الأزل ] ما ليس له أول، كما أن [ الأبد ] ليس له آخر، وكل ما يومئ إليه الذهن من غاية ف [ الأزل ] وراءها . وهذا لبسطه موضع آخر .

والمقصود هنا أن هؤلاء الذين قالوا : معرفة الرب لا تحصل إلا بالنظر، ثم قالوا : لا تحصل إلا بهذا النظر، هم من أهل الكلام الجهمية القدرية ومن تبعهم . وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وجمهور العلماء من المتكلمين وغيرهم على خطأ هؤلاء في إيجابهم هذا النظر المعين، وفي دعواهم أن المعرفة موقوفة عليه . إذ قد علم بالاضطرار من دين الرسول صلى الله عليه وسلم أنه لم يوجب هذا على الأمة ولا أمرهم به، بل ولا سلكه هو ولا أحد من سلف الأمة في تحصيل هذه المعرفة .

ثم هذا النظر هذا الدليل للناس فيه ثلاثة أقوال :." (٢)

"ص -٣٣٢- وبين أنها كلها **غلط** مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف والأئمة، بل وباطلة في العقل أيضا .

وهذه الآية مما يستدل به على ذلك، فإن أول ما أوجب الله على رسوله وعلى المؤمنين هو ما أمر به في قوله : {اقرأ باسم ربك الذي خلق } .

والذين قالوا : المعرفة لا تحصل إلا بالنظر، قالوا : لو حصلت بغيره لسقط التكليف بها، كما ذكر ذلك القاضى أبو بكر، وغيره .

فيقال لهم : وليس فيما قص الله علينا من أخبار الرسل أن منهم أحدا أوجبها، بل هي حاصلة عند الأمم جميعهم . ولكن أكثر الرسل افتتحوا دعوتهم بالأمر بعبادة الله وحده دون ما سواه كما أخبر الله عن نوح،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦٤/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨١/٢٥٤

وهود، وصالح، وشعيب، وقومهم كانوا مقرين بالخالق لكن كانوا مشركين يعبدون غيره، كما كانت العرب الذين بعث فيهم محمد صلى الله عليه وسلم .

ومن الكفار من أظهر جحود الخالق، كفرعون حيث قال : {يا أيها الملأ ما علمت لكم من إله غيري فأوقد لي يا هامان على الطين فاجعل لي صرحا لعلي أطلع إلى إله موسى وإني لأظنه من الكاذبين } [ القصص : ٣٨ ] ، وقال :." (١)

"ص -٣٧٦- مائة حديث وضربني مائة سوط، وكان يقول : هذا علم إنما أخذناه عن ذوي اللحي والشيوخ فلا يحمله عنا إلا أمثالهم، وقال يحيي بن معين : ما طمع أمرد أن يصحبني ولا أحمد بن حنبل في طريق

وقال أبو على الروذباري [ هو أبو على أحمد بن محمد بن القاسم بن منصور الروذباري، الزاهد المشهور الشافعي، كان فقيها نحويا حافظا للأحاديث عارفا بالطريقة، له تصانيف كثيرة، وأصله من بغداد، وسكن بمصر وصحب الجنيد حتي صار أحد أئمة الوقت وشيخ الصوفية، توفي بمصر سنة ٣٢٢هـ ] : قال لي أبو العباس أحمد بن المؤدب : يا أبا علي، من أين أخذ صوفية عصرنا هذا الأنس بالأحداث وقد تصحبهم السلامة في كثير من الأمور ؟ فقال : هيهات قد رأينا من هو أقوي منهم إيمانا إذا رأي الحدث قد أقبل نفر منه كفراره من الأسد، وإنما ذاك على حسب الأوقات التي تغلب الأحوال على أهلها فيأخذها تصرف الطباع، ما أكثر الخطأ، ما أكثر **الغلط** ! قال الجنيد بن محمد : جاء رجل إلى أحمد بن حنبل معه غلام أمرد حسن الوجه، فقال له : من هذا الفتي ؟ ! فقال الرجل : ابني، فقال : لا تجيء به معك مرة أخري، فلامه بعض أصحابه في ذلك، فقال أحمد : على هذا رأينا أشياخنا، وبه أخبرونا عن أسلافهم

وجاء حسن بن الرازي إلى أحمد ومعه غلام حسن الوجه، فتحدث معه ساعة، فلما أراد أن ينصرف قال له أحمد : يا أبا علي، لا تمش مع هذا الغلام في طريق، فقال : يا أبا عبد الله، إنه ابن أختي، قال : وإن كان لا يأثم الناس فيك، وروي ابن الجوزي بإسناده عن." (٢)

"ص -٣٨٦- أو غلاما، أو رجلا : حشر يوم القيامة أنتن من الجيفة يتأذى به الناس حتى يدخله الله نار جهنم، ويحبط الله عمله، ولا يقبل منه صرفا ولا عدلا، ويجعل في تابوت من نار، ويسمر عليه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٣/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٠/٢٥٤

بمسامير من حديد، فتشك تلك المسامير في وجهه وجسده " قال أبو هريرة : هذا لمن لم يتب، وذلك أن تارك اللواط متطهر كما دل عليه القرآن، ففاعله غير متطهر من ذلك فيكون متنجسا، فإن ضد الطهارة النجاسة، لكن النجاسة أنواع مختلفة تختلف أحكامها

ومن هاهنا غلط بعض الناس من الفقهاء، فإنهم لما رأوا ما دل عليه القرآن من طلب طهارة الجنب بقوله: { وإن كنتم جنبا فاطهروا } [ المائدة : ٦ ] ، قالوا : فيكون الجنب نجسا، وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن المؤمن لا ينجس " لما انخنس منه وهو جنب، وكره أن يجالسه، فهذه النجاسة التي نفاها النبي صلى الله عليه وسلم هي نجاسة الطهارة بالماء التي ظنها أبو هريرة، والجنابة تمنع الملائكة أن تدخل بيتا فيه جنب، وقال أحمد : إذا وضع الجنب يده في ماء قليل أنجس الماء، فظن بعض أصحابه أنه أراد النجاسة الحسية، وإنما أراد الحكمية، فإن الفرع لا يكون أقوي من الأصل، ولا يكون الماء أعظم من البدن، بل غايته أن يقوم به المانع الذي قام بالبدن، والجنب ظاهره ممنوع من الصلاة، فيكون الماء كذلك طاهرا لا يتوضأ به للصلاة." (١)

"ص -٣٨١- كالرازي وغيره، فيبقون حياري في هذا الأصل العظيم الذي هو من أعظم أصول العلم والدين والكلام .

وقد بسطنا الكلام على هذا في غير موضع، وبينا أن قولا ثالثا هو الصواب الذي عليه أئمة العلم . وهو أن التأثير التام، يستلزم وجود الأثر عقبه ؛ لا معه في الزمان،ولا متراخيا عنه .

فمن قال بالتراخي من أهل الكلام فقد غلط، ومن قال بالاقتران كالمتفلسفة فهم أعظم غلطا . ويلزم قولهم من المحالات ما قد بيناه في مواضع .

وأما هذا القول فعليه يدل السمع والعقل . قال الله تعالى : {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون } [ يس : ٨٢ ] ، والعقلاء يقولون : [ قطعته فانقطع، وكسرته فانكسر ] ، و [ طلق المرأة فطلقت، وأعتق العبد فعتق ] . فالعتق والطلاق يقعان عقب الإعتاق والتطليق لا يتراخي الأثر، ولا يقارن . وكذلك الانكسار والانقطاع مع القطع والكسر .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٠/٢٥٤

وهذا مما يبين أنه إذا وجد الخلق، لزم وجود المخلوق عقبه، كما يقال : كون الله الشيء فتكون . فتكونه عقب تكوين الله لا مع التكوين، ولا متراخيا .." (١)

"ص -٣٨٤- وفي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة " . والذي أحدثه هو النهي عن تكلمهم في الصلاة .

وقولهم : [ إن المحدث يفتقر إلى إحداث، وهلم جرا ] ، هذا يستلزم التسلسل في الآثار، مثل كونه متكلما بكلام بعد كلام، وكلمات الله لا نهاية لها، وأن الله لم يزل متكلما إذا شاء . وهذا قول أئمة السنة، وهو الحق الذي يدل عليه النقل والعقل .

وكذلك أفعاله، فإن الفعل والكلام صفة كمال . فإن من يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، ومن يخلق أكمل ممن لا يخلق . قال تعالى : {أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون } [ النحل : ١٧ ] .

وحينئذ، فهو مازال متصفا بصفات الكمال . منعوتا بنعوت الإكرام والجلال .

وبهذا تزول أنواع الإشكال، ويعلم أن ما أخبرت به الرسل عن الله من أصدق الأقوال، وأن دلائل العقول لا تدل إلا على ما يوافق أخبار الرسول .

ولكن، نشأ **الغلط** من جهل كثير من الناس بما أخبر به الرسول." (٢)

"ص -٣٨٥- وسلوكهم أدلة برأيهم ظنوها عقلية وهي جهلية . **فغلطوا** في الدلائل السمعية والعقلية، فاختلفوا . {وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد } [ البقرة : ١٧٦ ] .

وقد بسط الكلام على هذا في مواضع في مسألة الكلام والأفعال وذكر ما تيسر من كلام السلف والأئمة في هذ الأصل . والمقصود هنا التنبيه على مآخذ الأقوال .

وهذا الموضع مما بينه أئمة السنة كالإمام أحمد وغيره . فتكلم في [ الرد على الجهمية ] على قوله : {إنا جعلناه قرآنا عربيا } [ الزخرف : ٣ ] ، وبين أن [ الجعل ] من الله قد يكون [ خلقا ] كقوله : {وجعل الظلمات والنور } [ الأنعام : ١ ] ، وقد يكون [ فعلا ليس بخلق ] ، وقوله : {إنا جعلناه قرآنا عربيا } ، من هذا الباب .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٢/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٥/٢٥٤

وذلك أن الخلق ونحوه من الأفعال التي ليست خلقا، مثل تكلمه بالقرآن وغيره، وتكلمه لموسي وغيره، ومثل النزول، والإتيان والمجيء، ونحو ذلك فهذه إنما تكون بقدرته ومشيئته، وبأفعال أخر تقوم بذاته ليست خلقا .

وبهذا يجيب البخاري وغيره من أئمة السنة للكرامية إذا قالوا : [ المحدث لابد له من إحداث ؟ ] ، فيقول : [ نعم، وذلك الإحداث." (١)

"ص -٤٠٥- أحمد في كتاب : [ المحنة ] ؛ أنه قال ذلك في المناظرة لهم يوم المحنة لما احتجوا عليه بقوله : " تجيء البقرة وآل عمران " ، قالوا : والمجيء لا يكون إلا لمخلوق . فعارضهم أحمد بقوله : {وجاء ربك } [ الفجر : ٢٢ ] ، {أو يأتي ربك } [ الأنعام : ١٥٨ ] ، وقال : المراد بقوله : " تجيء البقرة وآل عمران " : ثوابهما، كما في قوله : {وجاء ربك } : أمره وقدرته .

وقد اختلف أصحاب أحمد فيما نقله حنبل . فإنه لا ريب أنه خلاف النصوص المتواترة عن أحمد في منعه من تأويل هذا، وتأويل النزول، والاستواء، ونحو ذلك من الأفعال .

ولهم ثلاثة أقوال :

قيل : إن هذا **غلط** من حنبل ، انفرد به دون الذين ذكروا عنه المناظرة، مثل صالح، وعبد الله، والمروذي، وغيرهم . فإنهم لم يذكروا هذا . وحنبل ينفرد بروايات **يغلطه** فيها طائفة، كالخلال [ هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال، مفسر عالم بالحديث واللغة، من كبار الحنابلة، من أهل بغداد، قال الذهبي : جامع علم أحمد ومرتبه، من كتبه : [ تفسير الغريب ] ، و [ طبقات أصحاب ابن حنبل ] وغيرهما ] وصاحبه . قال أبو إسحاق ابن شاقلا : هذا **غلط** من حنبل لا شك فيه .

وكذلك نقل عن مالك رواية أنه تأول : " ينزل إلى السماء الدنيا " : أنه ينزل أمره . لكن هذا من رواية حبيب كاتبه وهو كذاب باتفاقهم . وقد رويت من وجه آخر لكن الإسناد مجهول .

والقول الثاني : قال طائفة من أصحاب أحمد : هذا قاله إلزاما للخصم." (٢)

"ص -٤٢٦- وكذلك لا يجوز أن يقال : هو يكون في السفل، لا في العلو، وهو سفول يليق بجلاله، فإنه سبحانه العلي الأعلى لا يكون قط إلا عاليا، والسفول نقص هو منزه عنه .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٦/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٦/٢٥٤

وقوله : " وأنت الباطن فليس دونك شيء " ، لا يقتضي السفول إلا عند جاهل لا يعلم حقيقة العلو والسفول، فيظن أن السموات – وما فيها – قد تكون تحت الأرض إما بالليل وإما بالنهار وهذا **غلط** كمن يظن أن ما في السماء من المشرق يكون تحت ما فيها مما في المغرب . فهذا أيضا **غلط** . بل السماء لا تكون قط إلا عالية على الأرض وإن كان الفلك مستديرا محيطا بالأرض فهو العإلى على الأرض علوا حقيقيا من كل جهة . وهذا مبسوط في مواضع .

والنوع الثاني : أنه منزه عن أن يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته، فالألفاظ التي جاء بها الكتاب والسنة في الإثبات تثبت . والتي جاءت بالنفي تنفي . والألفاظ المجملة كلفظ [ الحركة ] و [ النزول ] و [ الانتقال ] يجب أن يقال فيها : إنه منزه عن مماثلة المخلوقين من كل وجه، لا يماثل المخلوق لا في نزول، ولا في حركة، ولا انتقال ولا زوال، ولا غير ذلك .

وأما إثبات هذا الجنس، كلفظ [ النزول ] ، أو نفيه." (١)

"ص –٤٣١– بل هذا **غلط** لوجهين :

أحدهما : أن عدم الخبر هو عدم دليل معين، والدليل لا ينعكس، فلا يلزم إذا لم يخبر هو بالشيء أن يكون منتفيا في نفس الأمر . ولله أسماء سمى بها نفسه واستأثر بها في علم الغيب عنده . فكما لا يجوز الإثبات إلا بدليل لا يجوز النفي إلا بدليل . ولكن إذا لم يرد به الخبر ولم يعلم ثبوته يسكت عنه فلا يتكلم في الله بلا علم .

الثانى : أن أشياء لم يرد الخبر بتنزيهه عنها، ولا بأنه منزه عنها، لكن دل الخبر على اتصافه بنقائضها فعلم انتفاؤها . فالأصل أنه منزه عن كل ما يناقض صفات كماله وهذا مما دل عليه السمع والعقل .

وما لم يرد به الخبر إن علم انتفاؤه نفيناه، وإلا سكتنا عنه . فلا نثبت إلا بعلم ولا ننفي إلا بعلم .

ونفي الشيء من الصفات وغيرها كنفي دليله طريقة طائفة من أهل النظر والخبر . وهي **غلط** إلا إذا كان الدليل لازما له . فإذا عدم اللازم، عدم الملزوم .

وأما جنس الدليل، فيجب فيه الطرد، لا العكس . فيلزم من وجود الدليل وجود المدلول عليه، ولا ينعكس .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧٧/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٨٢/٢٥٤

"ص -٤٦٨- والأول - وإن كان معناه صحيحا - فهو جزء من هذا الوجه .

وأما كون الثاني هو المراد بالآية فغلط؛ لأن كون الرب - سبحانه - يعلم الشيء لا يدل على أنه محمود ولا مذموم . وهو - سبحانه - بكل شيء عليم . فلا يقول أحد : إنه أنزله وهو لا يعلمه .

لكن قد يظن أنه أنزل بغير علمه، أي : وليس فيه علمه، وأنه من تنزيل الشيطان، كما قال تعالى : {هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم } [ الشعراء : ٢٢١، ٢٢٢ ] . والشياطين، هو يرسلهم وينزلهم، لكن الكلام الذي يأتون به ليس منزلا منه ولا هو منزل بعلم الله، بل منزل بما تقوله الشياطين من كذب وغيره .

ولهذا هو - سبحانه - إذا ذكر نزول القرآن، قيده بأن نزوله منه، كقوله : {تنزيل الكتاب من الله } [ الزمر : ١ ] ، {والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق } [ الأنعام : ١١٤ ] ، {قل نزله روح القدس من ربك بالحق } [ النحل : ١٠٢ ]

وهذا مما استدل به الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة على أن القرآن كلام الله، ليس بمخلوق خلقه في محل غيره، فإنه كان يكون منزلا من ذلك المحل لا من الله . وقال : إنه نزل بعلم الله، وإنه من علم الله، وعلم الله غير مخلوق .." (١)

"ص -٤٧١- الأعراض يدل على حدوثها، فاستدل على حدوث جواهر النطفة .

وليست هذه طريقة القرآن،ولا جمهور العقلاء،بل يعرفون أن النطفة حادثة بعد أن لم تكن، مستحيلة عن دم الإنسان، وهي مستحيلة إلى المضغة،وأن الله يخلق هذا الجوهر الثاني من المادة الأولي بالاستحالة ويعدم المادة الأولي - لا تبقي جواهرها بأعيانها دائما، كما تقدم .

فالنظار في القرآن ثلاث درجات، منهم من يعرض عن دلائله العقلية . ومنهم من يقر بها لكن يغلط في فهمها . ومنهم من يعرفها على وجهها . كما أنهم ثلاث طبقات في دلالته الخبرية؛ منهم من يقول لم يدل على الصفات الخبرية، ومنهم من يستدل به على غير ما دل عليه . ومنهم من يستدل به على ما دل عليه .

والأشعري وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية . أخذوا من هؤلاء كلاما صحيحا، ومن هؤلاء أصولا عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة . فمن الناس من مال إليه من الجهة السلفية . ومن الناس من مال إليه من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢١٩/٢٥٤

الجهة البدعية الجهمية، كأبي المعالى وأتباعه . ومنهم من سلك مسلكهم كأئمة أصحابهم، كما قد بسط في مواضع .

إذا المقصود – هنا – أن جعل القرآن إماما يؤتم به في أصول الدين." (١)

"ص -١٨٣- وفي هذه النصوص بيان **غلط** طوائف؛طائفة تضعف أمر السبب المأمور به فتعده نقصا، أو قدحا في التوحيد والتوكل، وأن تركه من كمال التوكل والتوحيد، وهم في ذلك ملبوس عليهم، وقد يقترن **بالغلط** اتباع الهوي في إخلاد النفس إلى البطالة؛ ولهذا تجد عامة هذا الضرب – التاركين لما أمروا به من الأسباب يتعلقون بأسباب دون ذلك، فإما أن يعلقوا قلوبهم بالخلق رغبة ورهبة، وإما أن يتركوا لأجل ما تبتلوا له من الغلو في التوكل واجبات أو مستحبات أنفع لهم من ذلك، كمن يصرف همته في توكله إلى شفاء مرضه بلا دواء أو نيل رزقه بلا سعي فقد يحصل ذلك، لكن كان مباشرة الدواء الخفيف، والسعي اليسير، وصرف تلك الهمة، والتوجه في عمل صالح ، أنفع له، بل قد يكون أوجب عليه من تبتله لهذا الأمر اليسير الذي قدره درهم، أو نحوه .

وفوق هؤلاء من يجعل التوكل والدعاء أيضا نقصا وانقطاعا عن الخاصة؛ ظنا أن ملاحظة ما فرغ منه في القدر هو حال الخاصة .

وقد قال في هذا الحديث : "كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم " وقال : " فاستكسوني أكسكم " وفي الطبراني أو غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها، حتى شسع نعله إذا انقطع، فإنه إن لم ييسره لم يتيسر " . وهذا قد يلزمه أن يجعل أيضا استهداء الله وعمله بطاعته من ذلك." (٢)

"ص -١٨٤- وقولهم يوجب دفع المأمور به مطلقا، بل دفع المخلوق والمأمور، وإنما **غلطوا** من حيث ظنوا أن سبق التقدير يمنع أن يكون بالسبب المأمور به، كمن يتزندق فيترك الأعمال الواجبة، بناء على أن القدر قد سبق بأهل السعادة وأهل الشقاوة، ولم يعلم أن القدر سبق بالأمور على ما هي عليه، فمن قدره الله من أهل السعادة كان مما قدره الله تيسيره لعمل أهل السعادة، ومن قدره من أهل الشقاء كان مما قدره أنه ييسره لعمل أهل الشقاء، كما قد أجاب النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا السؤال في حديث

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٢٢/٢٥٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥١/٢٥٥

على بن أبي طالب، وعمران بن حصين، وسراقة بن جعشم، وغيرهم .

ومنه حديث الترمذي : حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن الزهري، عن أبي خزامة، عن أبيه . قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله، أرأيت أدوية نتداوي بها، ورقى نسترقي بها، وتقاة نتقيها، هل ترد من قدر الله شيئا ؟ فقال : " هي من قدر الله " .

وطائفة تظن أن التوكل إنما هو من مقامات الخاصة المتقربين إلى الله بالنوافل، وكذلك قولهم في أعمال القلوب وتوابعها، كالحب والرجاء والخوف والشكر، ونحو ذلك . وهذا ضلال مبين، بل جميع هذه الأمور فروض على الأعيان باتفاق أهل الإيمان، ومن تركها بالكلية." (١)

"ص -١٨٦- سبحانه لا يتعاظمه ذنب أن يغفره لعبده التائب . وقد دخل في هذا العموم الشرك وغيره من الذنوب، فإن الله تعالى يغفر ذلك لمن تاب منه، قال تعالى : { فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين } إلى قوله : { فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم } [ التوبة : ٥ ] ، وقال في الآية الأخري : { فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين } [ التوبة : ١١ ] ، وقال : { لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة } إلى قوله : { أفلا يتوبون إلى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم } [ المائدة : ٧٣، ٧٤ ] .

وهذا القول الجامع بالمغفرة لكل ذنب للتائب منه كما دل عليه القرآن والحديث هو الصواب عند جماهير أهل العلم، وإن كان من الناس من يستثني بعض الذنوب، كقول بعضهم : إن توبة الداعية إلى البدع لا تقبل باطنا؛ للحديث الإسرائيلي الذي فيه : " فكيف من أضللت " .

وهذا غلط؛ فإن الله قد بين في كتابه وسنة رسوله أنه يتوب على أئمة الكفر، الذين هم أعظم من أئمة البدع . وقد قال تعالى : { إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق } [ البروج : ١٠ ] ، قال الحسن البصري : انظروا إلى هذا الكرم ! عذبوا أولياءه وفتنوهم، ثم هو يدعوهم إلى التوبة .." (٢)

"

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٢/٢٥٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٤/٢٥٥

ووضع أبو بكر بن العربي هذا قانونا آخر مبنيا على طريقة أبي المعالي ومن قبله كالقاضي أبي بكر الباقلاني

ومثل هذا القانون الذي وضعه هؤلاء يضع كل فريق لأنفسهم قانونا فيما جاءت به الأنبياء عن الله فيجعلون الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه هو ما ظنوا أن عقولهم عرفته ويجعلون ما جاءت به الأنبياء تبعا له فما وافق قانونهم قبلوه وما خالفه لم يتبعوه

وهذا يشبه ما وضعته النصارى من أمانتهم التي جعلوها عقيدة إيمانهم وردوا نصوص التوراة والإنجيل إليها لكن تلك الأمانة اعتمدوا فيها على ما فهموه من نصوص الأنبياء أو ما بلغهم عنهم **وغلطوا** في الفهم أو في تصديق الناقل

". (١)

"كسائر الغالطين ممن يحتج بالسمعيات فإن **غلطه** إما في الإسناد وإما في المتن وأما هؤلاء فوضعوا قوانينهم على ما رأوه بعقولهم وقد **غلطوا** في الرأي والعقل

فالنصارى أقرب إلى تعظيم الأنبياء والرسل من هؤلاء لكن النصارى يشبههم من ابتدع بدعة بفهمه الفاسد من النصوص أو بتصديقه النقل الكاذب عن الرسول كالخوارج والوعيدية والمرجئة والإمامية وغيرهم بخلاف بدعة

". (٢)

"الواجب والمستحب والحمدلله الذي بعث فينا رسولا من أنفسنا يتلو علينا آياته ويزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة الذي أكمل لنا الدين وأتم علينا النعمة ورضي لنا الإسلام دينا الذي أنزل الكتاب تفصيلا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين { ما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون } سورة يوسف ١١١

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/٧

وإنما يظن عدم اشتمال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصا في عقله وسمعه ومن له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا { لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير } سورة الملك ١٠ وإن كان ذلك كثيرا في كثير من المتفلسفة والمتكلمة وجهال أهل الحديث والمتفقهة والصوفية

وأما القسم الثاني وهو دلائل هذه المسائل الأصولية فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين أو المتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر ويجعلون ما يبنى عليه صدق المخبر معقولات محضة فقد غلطوا في ذلك غلطا عظيما بل ضلوا ضلالا مبينا في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطرق الخير المجرد بل الأمر ما عليه سلف الأمة أهل العلم والإيمان من أن الله سبحانه وتعالى بين من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في بذلك العلم مالا يقدر أحد من هؤلاء قدره ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه

". (١)

"

ولا جواب عن هذا إلا أن يقال الدليل السمعي لا يكون قطعيا وحينئذ فيقال هذا مع كونه باطلا فإنه لا ينفع فإنه على هذا التقدير يجب تقديم القطعي لكونه قطعيا لا لكونه عقليا ولا لكونه أصلا للسمع وهؤلاء جعلوا عمدتهم في التقديم كون العقل هو الأصل للسمع وهذا باطل كما سيأتي بيانه إن شاء الله

وإذا قدر أن يتعارض قطعي وظني لم ينازع عاقل في تقديم القطعي لكن كون السمعي لا يكون قطعيا دونه خرط القتاد

وأيضا فإن الناس متفقون على أن كثيرا مما جاء به الرسول معلوم بالإضطرار من دينه كإيجاب العبادات وتحريم الفواحش والظلم وتوحيد الصانع وإثبات المعاد وغير ذلك

وحينئذ فلو قال قائل إذا قام الدليل العقلي القطعي على مناقضة هذا فلا بد من تقديم أحدهما فلو قدم هذا السمعي قدح في أصله وإن قدم العقلي لزم تكذيب الرسول فيما علم بالاضطرار أنه جاء به وهذا هو الكفر الصريح فلا بد لهم من جواب عن هذا

والجواب عنه أنه يمتنع أن يقوم عقلي قطعي يناقض هذا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٨

فتبين أن كل ما قام عليه دليل قطعي سمعي يمتنع أن يعارضه قطعي عقلي
ومثل هذا **الغلط** يقع فيه كثير من الناس يقدرون تقديرا يلزم منه لوازم

". (١)
"

والمقصود هنا أنه لو قدر أن الدليل يفتقر إلى مقدمات ولم يذكر القرآن إلا واحدة لم يكن قد ذكر الدليل إلا أن تكون البواقي واضحات لا تفتقر إلى مقدمات خفية فإنه إنما يذكر للمخاطب من المقدمات ما يحتاج إليه دون ما لا يحتاج إليه ومعلوم أن كون الأجسام متماثلة وأن الأجسام تستلزم الأعراض الحادثة وأن الحوادث لا أول لها من أخفى الأمور وأحوجها إلى مقدمات خفية لو كان حقا وهذا ليس في القرآن

فإن قيل بل كون الأجسام تستلزم الحوادث ظاهر فإنه لا بد للجسم من الحوادث وكون الحوادث لا أول لها ظاهر بل هذا معلوم بالضرورة كما ادعى ذلك كثير من نظار المتكلمين وقالوا نحن نعلم بالإضطرار أن ما لا يسبق الحوادث أو ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث فإن ما لم يسبقها ولم يخل منها لا يكون قبلها بل إما معها وإما بعدها وما لم يكن قبل الحوادث بل معها أو بعدها لم يكن إلا حادثا فإنه لو لم يكن حادثا لكان متقدما على الحوادث فكان خاليا منها وسابقا عليها

قيل مثل هذه المقدمة وأمثالها منشأ **غلط** كثير من الناس فإنها تكون لفظا مجملا يتناول حقا وباطلا وأحد نوعيها معلوم صادق والآخر ليس كذلك فيلتبس المعلوم منها بغير المعلوم كما في لفظ الحادث والممكن والمتحيز والجسم والجهة والحركة والتركيب وغير ذلك من الألفاظ المشهورة بين النظار التي كثر فيها نزاعهم وعامتها ألفاظ مجملة تتناول أنواعا مختلفة

". (٢)

"أو عصى ويكون وقوعه في المخوف المحذور على تقدير الطاعة لهذا الآمر الذي أمره بتكذيب ما تيقن أن الرسول أخبر به أعجل وأسبق منه على تقدير المعصية والمنهي عنه على هذا التقدير هو التصديق

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/ ٨٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/ ١٢٠

والمأمور به هو التكذيب وحينئذ فلا يجوز النهي عنه سواء كان محذورا أو لم يكن فإنه إن لم يكن محذورا لم يجز أن ينهى عنه وإن كان محذورا فلا بد منه على التقديرين فلا فائدة في النهي عنه بل إذا كان عدم التصديق هو المحذور كان طلبه ابتداء أقبح من طلب غيره لئلا يفضي إليه فإن من أمر بالزنا كان أمره به أقبح من أن يأمر بالخلوة المفضية إلى الزنا

فهكذا حال من أمر الناس أن لا يصدقوا الرسول فيما علموا أنه أخبر به بعد علمهم أنه رسول الله لئلا يفضي تصديقهم له إلى عدم تصديقهم له بل إذا قيل له لا تصدقه في هذا كان هذا أمرا له بما يناقض ما علم به صدقه فكان أمرا له بما يوجب أن لا يثق بشيء من خبره فإنه متى جوز كذبه أو **غلطه** في خبر جوز ذلك مي غيره

ولهذا آل الأمر بمن يسلك هذا الطريق إلى أنهم لا يستفيدون من جهة الرسول شيئا من الأمور الخبرية المتعلقة بصفات الله تعالى وأفعاله بل وباليوم الآخر عند بعضهم لاعتقادهم أن هذه فيها ما يرد بتكذيب أو تأويل وما لا يرد وليس لهم قانون يرجعون إليه في هذا الأمر من جهة الرسالة بل هذا يقول ما أثبته عقلك فأثبته وإلا فلا وهذا يقول ما أثبته كشفك فأثبته وإلا فلا

". (١)

"

فصار وجود الرسول صلى الله عليه وسلم عندهم كعدمه في المطالب الإلهية وعلم الربوبية بل وجوده على قولهم أضر من عدمه لأنهم لم يستفيدوا من جهته شيئا واحتاجوا إلى أن يدفعوا ما جاء به إما بتكذيب وإما بتفويض وإما بتأويل وقد بسط هذا في غير هذا الموضع

فإن قالوا لا يتصور أن يعلم أنه أخبر بما ينافي العقل فإنه منزه عن ذلك وهو ممتنع عليه

قيل لهم فهذا إقرار منكم بامتناع معارضة الدليل العقلي للسمعي

فإن قالوا إنما أردنا معارضة ما يظن أنه دليل وليس بدليل أصلا أو يكون دليلا ظنيا لتطرق الظن إلا بعض مقدماته إما في الإسناد وإما في المتن كإمكان كذب المخبر أو **غلطه** وكإمكان احتمال اللفظ لمعنيين فصاعدا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/١٣٥

قيل إذا فسرتم الدليل السمعي بما ليس بدليل في نفس الأمر بل اعتقاد دلالته جهل أو بما يظن أنه دليل وليس بدليل أمكن أن يفسر الدليل العقلى المعارض للشرع بما ليس بدليل فى نفس الأمر بل اعتقاد دلالته جهل أو بما يظن أنه دليل و وليس بدليل

وحينئذ فمثل هذا وإن سماه أصحابه براهين عقلية أو قواطع عقلية وهو ليس بدليل في نفس الأمر أو دلالته ظنية إذا عارض ما هو دليل

." (١)

"

والرسل صادقون مصدوقون لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط والذين يعارضون أقوالهم بعقولهم عندهم من الجهل والضلال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال فكيف يجوز أن يعارض ما لم يخطئ قط بما لم يصب في معارضته له قط

فإن قيل فالشهود إذا عدلوا شخصا ثم عاد ذلك المعدل فكذبهم كان تصديقه في جرحهم جرحا في طريق تعديله

قيل ليس هذا وزان مسألتنا فإن المعدل إما أن يقول هم فساق لا يجوز قبول شهادتهم وإما أن يقول هم في هذه الشهادة المعينة أخطأوا أو كذبوا فإن جرحهم مطلقا كان نظير هذا أن يكون الشرع قد قدح في دلالة العقل مطلقا وليس الأمر كذلك فإن الأدلة الشرعية لا تقدح في جنس الأدلة العقلية

وأما إذا قدح في شهادة معينة من شهادات مزكيه وقال إنهم أخطأوا فيها فهذا لا يعارض تزكيتهم له باتفاق العقلاء فإن المزكي للشاهد ليس من شرطه أن لا يغلط ولا يلزم من خطئه في شهادة معينة خطؤه في تعديل من عدله وفي غير ذلك من الشهادات

وإذا قال المعدل المزكى في بعض شهادات معدله ومزكيه قد أخطأ فيها لم يضره هذا باتفاق العقلاء بل الشاهد العدل قد ترد شهادته لكونه خصما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٣٦/١

". (١)

"أو ظنيا لعداوة أو غيرها وإن لم يقدح ذلك في سائر شهاداته فلو تعارضت شهادة المعدل والمعدل وردت شهادة المعدل لكونه خصما أو ظنينا لم يقدح ذلك في شهادة الآخر وعدالته فالشرع إذا خالف العقل في بعض موارد النزاع ونسبه في ذلك إلى الخطأ **والغلط** لم يكن ذلك قدحا في كل ما يعلمه العقل ولا في شهادته له بأنه صادق مصدوق

ولو قال المعدل إن الذي عدلني كذب في هذه الشهادة المعينة فهذا أيضا ليس نظيرا لتعارض العقل والسمع فإن الأدلة السمعية لا تدل على أن أهل العقول الذين حصلت لهم شبه خالفوا بها الشرع تعمدوا الكذب في ذلك

وهب أن الشخص الواحد والطائفة المعينة قد تتعمد الكذب لكن جنس الأدلة المعارضة لا توصف بتعمد الكذب

وأيضا فالشاهد إذا صرح بتكذيب معدليه لم يكن تكذيب المعدل من عدله في قضية معينة مستلزما للقدح في تعديله لأنه يقول كان عدلا حين زكاني ثم طرأ عليه الفسق فصار يكذب بعد ذلك ولا ريب أن العدول إذا عدلوا شخصا ثم حدث ما أوجب فسقهم لم يكن ذلك قادحا في تعديلهم الماضي كما لا يكون قادحا في غير ذلك من شهاداتهم

". (٢)

"

والكلام على هذا على وجه التفصيل مذكور في موضعه فإن أدلة نفاة الصفات والقدر ونحو ذلك إذا تدبرها العاقل الفاضل وأعطاها حقها من النظر العقلي علم بالعقل فسادها وثبوت نقيضها كما قد بيناه في غير هذا الموضع الوجه الثامن

أن يقال المسائل التي يقال إنه قد تعارض فيها العقل والسمع ليست من المسائل البينة المعروفة بصريح العقل كمسائل الحساب والهندسة والطبيعيات الظاهرة والإلهيات البينة ونحو ذلك بل لم ينقل أحد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٢/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٣/١

بإسناد صحيح عن نبينا صلى الله عليه وسلم شيئا من هذا الجنس ولا في القرآن شيء من هذا الجنس ولا يوجد ذلك إلا في حديث مكذوب موضوع يعلم أهل النقل أنه كذب أو في دلالة ضعيفة **غلط** المستدل بها على الشرع

فالأول مثل حديث عرق الخيل الذي كذبه بعض الناس على أصحاب حماد ابن سلمة وقالوا إنه كذبه بعض أهل البدع واتهموا بوضعه محمد بن شجاع الثلجي وقالوا إنه وضعه ورمى به بعض أهل الحديث ليقال عنهم إنهم يروون مثل هذا وهو الذي يقال في متنه إنه خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق

". (١)

"من أصح علومهم فإذا كان هذا اختلافهم فيه فكيف باختلافهم في الطبيعيات أو المنطق فكيف بالإلهيات

واعتبر هذا بما ذكره أرباب المقالات عنهم في العلوم الرياضية والطبيعية كما نقله الأشعري عنهم في كتابه في مقالات غير الإسلاميين وما ذكره القاضي أبو بكر عنهم في كتابه في الدقائق فإن في ذلك من الخلاف عنهم أضعاف أضعاف ما ذكره الشهر ستاني وأمثاله ممن يحكي مقالاتهم فكلامهم في العلم الرياضي الذي هو أصح علومهم العقلية قد اختلفوا فيه اختلافا لا يكاد يحصى ونفس الكتاب الذي اتفق عليه جمهورهم وهو كتاب المجسطي لبطليموس فيه قضايا كثيرة لا يقوم عليها دليل صحيح وفيه قضايا ينازعه غيره فيها وفيه قضايا مبينة على أرصاد منقولة عن غيره تقبل **الغلط** والكذب

وكذلك كلامهم في الطبيعيات في الجسم وهل هو مركب من المادة والصورة أو الأجزاء التي لا تنقسم أو ليس بمركب لا من هذا ولا من هذا

وكثير من حذاق النظار حار في هذه المسائل حتى أذكياء الطوائف كأبي الحسين البصري وأبي المعالي الجويني وأبي عبدالله بن الخطيب حاروا في مسألة الجوهر الفرد فتوقفوا فيها تارة وإن كانوا قد يجزمون بها أخرى فإن الواحد من هؤلاء تارة يجزم بالقولين المتناقضين في كتابين أو كتاب

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٨/١

". (١)

"

وهذا كالأدلة التي نبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز من الأمثال المضروبة وغيرها الدالة على توحيده وصدق رسله وإثبات صفاته وعلى المعاد فتلك كلها أدلة عقلية يعلم صحتها بالعقل وهي براهين ومقاييس عقلية وهي مع ذلك شرعية

وإما أن يكون الدليل الشرعي لا يعلم إلا بمجرد خبر الصادق فإنه إذا أخبر بما لا يعلم إلا بخبره كان ذلك شرعيا سمعيا

وكثير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين العقليات والسمعيات ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة

وهذا **غلط** منهم بل القرآن دل على الأدلة العقلية وبينها ونبه عليها وإن كان من الأدلة العقلية ما يعلم بالعيان ولوازمه كما قال تعالى { سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد } سورة فصلت ٥٣

وأما إذا أريد بالشرعي ما أباحه الشرع وأذن فيه فيدخل في ذلك ما أخبر به الصادق وما دل عليه ونبه عليه القرآن وما دلت عليه وشهدت به الموجودات

والشارع يحرم الدليل لكونه كذبا في نفسه مثل أن تكون إحدى مقدماته باطلة فإنه كذب والله يحرم الكذب لا سيما عليه كقوله تعالى { ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق ودرسوا ما فيه } سورة الأعراف ١٦٩

". (٢)

"

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٥٨/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٩٩/١

وأما إذا لم يعد حرف النفي فيكون لارتباط أحد الفعلين بالآخر مثل أن يكون أحدهما مستلزما للآخر كما قيل لا تكفر بالله وتكذب أنبياءه ونحو ذلك

وما يكون اقترانهما ممكنا لا محذور فيه لكن النهى عن الجميع فهو قليل في الكلام ولذلك قل ما يكون فيه الفعل الثاني منصوبا والغالب على الكلام جزم الفعلين

وهذا مما يبين أن الراجح في قوله وتلبسوا أن تكون الواو واو العطف والفعل مجزوما ولم يعد حرف النفي لأن أحد الفعلين مرتبط بالآخر مستلزم له فالنهى عن الملزوم وإن كان يتضمن النهى عن اللازم فقد يظن أنه ليس مقصودا للناهي وإنما هو واقع بطريق اللزوم العقلي

ولهذا تنازع الناس في الأمر بالشيء هل يكون أمرا بلوازمه وهل يكون نهيا عن ضده مع اتفاقهم على أن فعل المأمور لا يكون إلا مع فعل لوازمه وترك ضده ومنشأالنزاع أن الآمر بالفعل قد لا يكون مقصود اللوازم ولا ترك الضد ولهذا إذا عاقب المكلف لا يعاقبه إلا على ترك المأمور فقط لا يعاقبه على ترك لوازمه وفعل ضده

وهذه المسألة هي الملقبة بأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

وقد غلط فيها بعض الناس فقسموا ذلك إلى ما لا يقدر المكلف عليه كالصحة في الأعضاد والعدد في الجمعة ونحو ذلك مما لا يكون قادرا على تحصيله وإلى ما يقدر عليه كقطع المسافة إلى الحج وغسل جزء من الرأس في الوضوء وإمساك

". (١)

"

وكذلك اتفق العقلاء المعتبرون على أن الواجب ليس معينا في نفس الأمر وأن الله لم يوجب عليه ما علم أنه سيفعله وإنما يقول هذا بعض الغالطين ويحكيه طائفة عن طائفة غلطا عليهم بل أوجب عليه أن يفعل هذا أو هذا وهو كما قال ابن عباس كل شيء في القرآن أو أو فهو على التخيير وكل شيء في القرآن فمن لم يجد فو على الترتيب والله يعلم أن العبد يفعل واحدا بعينه مع علمه أنه لم يوجبه عليه بخصوصه

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢١١

ثم اضطرب الناس هنا هل الواجب الثلاثة فلا يكون هناك فرق بين المعين وبين المخير أو الواجب واحد لا بعينه فيكون المأمور به مبهما غير معلوم للمأمور ولا بد في الأمر من تمكن المأمور من العلم بالمأمور به والعمل به والقول بأيجاب الثلاثة يحكى عن المعتزلة والقول بأيجاب واحد لا بعينه هو قول الفقهاء

وحقيقة الأمر أن الواجب هو القدر المشترك بين الثلاثة وهو مسمى أحدهما فالواجب أحد الثلاثة وهذا معلوم متميز معروف للمأمور وهذا المسمى يوجد في هذا المعين وهذا المعين وهذا المعين فلم يجب واحد بعينه غير معين بل وجب أحد المعينات والإمتثال يحصل بواحد منها وإن لم يعينه الآمر

والمتناقض هو أن يوجب معينا ولا يعينه أما إذا كان الواجب غير معين بل هو القدر المشترك فلا منافاة بين الإيجاب وترك التعيين

". (١)

"

وهذا يظهر بالواجب المطلق وهو الأمر بالماهية الكلية كالأمر بإعتاق رقبة فإن الواجب رقبة مطلقة والمطلق لا يوجد إلا معينا لكن لا يكون معينا في العلم والقصد فالآمر لم يقصد واحدا بعينه مع علمه بأنه لا يوجد إلا معينا وأن المطلق الكلي عند الناس وجوده في الأذهان لا في الأعيان فما هو مطلق كلي في أذهان الناس لا يوجد إلا معينا مشخصا مخصوصا متميزا في الأعيان وإنما سمى كليا لكونه في الذهن كليا وأما في الخارج فلا يكون في الخارج ما هو كلي أصلا

وهذا الأصل ينفع في عامة العلوم فلهذا يتعدد ذكره في كلامنا بحسب الحاجة إليه فيحتاج أن يفهم في كل موضع يحتاج إليه فيه كما تقدم وبسبب **الغلط** فيه ضل طوائف من الناس حتى في وجود الرب تعالى وجعلوه وجودا مطلقا إما بشرط الإطلاق وإما بغير شرط الإطلاق وكلاهما يمتنع وجوده في الخارج

والمتفلسفة منهم من يقول يوجد المطلق بشرط الإطلاق في الخارج كما يذكر عن شيعة أفلاطون القائلين بالمثل الأفلاطونية ومنهم من يزعم وجود المطلقات في الخارج مقارنة للمعينات وأن الكلى المطلق جزء من المعين الجزئي كما يذكر عمن يذكر عنه من أتباع أرسطو صاحب المنطق

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢١٥

وكلا القولين خطأ صريح فإنا نعلم بالحس وضرورة العقل أن الخارج ليس فيه إلا شيء معين مختص لا شركة فيه أصلا ولكن المعاني الكلية العامة المطلقة في الذهن كالألفاظ المطلقة والعامة في اللسان وكالخط الدال على تلك الألفاظ

". (١)

"الرسول تعلق الكفر والإيمان بما جاء به لا بمجرد ما يعلم بالعقل فكيف يجوز أن يكون الكفر معلقا بأمور لا تعلم إلا بالعقل إلا أن يدل الشرع على أن تلك الأمور التي لا تعلم إلا بالعقل كفر فيكون حكم الشرع مقبولا لكن معلوم أن هذا لا يوجد في الشرع بل الموجود في الشرع تعليق الكفر بما يتعلق به الإيمان وكلاهما متعلق بالكتاب والرسالة فلا إيمان مع تكذيب الرسول ومعاداته ولا كفر مع تصديقه وطاعته

ومن تدبر هذا رأى أهل البدع من النفاة يعتمدون على مثل هذا فيبتدعون بدعا بآرائهم ليس فيها كتاب ولا سنة ثم يكفرون من خالفهم فيما ابتدعوه وهذا حال من كفر الناس بما أثبتوه من الأسماء والصفات التي يسميها هو تركيبا وتجسيما وإثباتا لحلول الصفات والأعراض به ونحو ذلك من الأقوال التي ابتدعتها الجهمية والمعتزلة ثم كفروا من خالفهم فيها

والخوارج الذين تأولوا آيات من القرآن وكفروا من خالفهم فيها أحسن حالا من هؤلاء فإن أولئك علقو الكفر بالكتاب والسنة لكن **غلطوا** في فهم النصوص وهؤلاء علقوا الكفر بكلام ما أنزل الله به من سلطان

ولهذا كان ذم السلف للجهمية من أعظم الذم حتى قال عبدالله بن المبارك إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية

". (٢)

"

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢١٦/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٤٣/١

بل الحق أنه لو قدر أن بعض الناس **غلط** في معان دقيقة لا تعلم إلا بنظر العقل وليس فيها بيان في النصوص والإجماع لم يجز لأحد أن يكفر مثل هذا ولا يفسقه بخلاف من نفى ما أثبتته النصوص الظاهرة المتواترة فهذا أحق بالتكفير إن كان المخطئ في هذا الباب كافرا

وليس المقصود هنا بيان مسائل التكفير فإن هذا مبسوط في موضع آخر ولكن المقصود أن عمدة المعارضين للنصوص النبوية أقوال فيها اشتباه وإجمال فإذا وقع الإستفسار والإستفصال تبين الهدى من الضلال فإن الأدلة السمعية معلقة بالألفاظ الدالة على المعاني وأما دلالة مجرد العقل فلا اعتبار فيها بالألفاظ

وكل قول لم يرد لفظه ولا معناه في الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة فإنه لا يدخل في الأدلة السمعية ولا تعلق للسنة والبدعة بموافقته ومخالفته فضلا عن أن يعلق بذلك كفر وإيمان وإنما السنة موافقة لأدلة الشرعية والبدعة مخالفتها

وقد يقال عما لم يعلم أنه موافق لها أو مخالف إنه بدعة إذ الأصل أنه ما لم يعلم أنه من الشرع فلا يتخذ شريعة ودينا فمن عمل عملا لم يعلم أنه مشروع فقد تذرع إلى البدعة وإن كان ذلك العمل تبين له فيما بعد أنه مشروع وكذلك من قال في الدين قولا بلا دليل شرعي فإنه تذرع إلى البدعة وإن تبين له فيما بعد موافقته للسنة

والمقصود هنا أن الأقوال التي ليس لها أصل في الكتاب والسنة والإجماع كأقوال النفاة التي تقولها الجهمية والمعتزلة وغيرهم وقد يدخل فيها ما هو حق

". (١)

"

فلما انتشر ذلك عن أهل السنة **غلطت** طائفة فقالت لفظنا بالقرآن غير مخلوق وتلاوتنا له غير مخلوقة فبدع الإمام أحمد هؤلاء وأمر بهجرهم

ولهذا ذكر الأشعري في مقالاته هذا عن أهل السنة وأصحاب الحديث فقال والقول باللفظ والوقف عندهم بدعة من قال اللفظ بالقرآن مخلوق فهو مبتدع عندهم ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٤٤

وكذلك ذكر محمد بن جرير الطبري في صريح السنة أنه سمع غير واحد من أصحابه يذكر عن الإمام أحمد أنه قال من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال إنه غير مخلوق فهو مبتدع

وصنف أبو محمد بن قتيبة في ذلك كتابا وقد ذكر أبو بكر الخلال هذا في كتاب السنة وبسط القول في ذلك وذكر ما صنفه أبو بكر المروزي في ذلك وذكر قصة أبي طالب المشهورة عن أحمد التي نقلها عنه أكابر أصحابه كعبدالله وصالح ابنيه والمروزي وأبي محمد فوران ومحمد بن إسحاق الصاغاني وغير هؤلاء

". (١)

"كثيرة ولم يبين مراده منها فهذا لا يمكن أن يتدبر كلامه ولا يعقل ولهذا تجد عامة الذين يزعمون أن كلام الله يحتمل وجوها كثيرة وأنه لم يبين مراده من ذلك قد اشتمل كلامهم من الباطل على ما لا يعلمه إلا الله بل في كلامهم من الكذب في السمعيات نظير ما فيه من الكذب في العقليات وإن كانوا لم يتعمدوا الكذب كالمحدث الذي **يغلط** في حديثه خطأ بل منتهى أمرهم القرمطة في السمعيات والسفسطة في العقليات وهذان النوعان مجمع الكذب والبهتان

فإذا قال القائل استوى يحتمل خمسة عشر وجها أو أكثر أو أقل كان غالطا فإن قول القائل استوى على كذا له معنى وقوله استوى إلى كذا له معنى وقوله استوى وكذا له معنى وقوله استوى بلا حرف يتصل به له معنى فمعانيه تنوعت بتنوع ما يتصل به من الصلات كحرف الإستعلاء والغاية وواو الجمع أو ترك تلك الصلات

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع وبين أن كلام الله مبين غاية البيان موفى حق التوفية في الكشف والإيضاح وقد بسط الكلام على هذا النص وغيره وبين نحو من عشرين دليلا تدل على أن هذه الآية نص في معنى واحد لا يحتمل معنى آخر وكذلك ذكر هذا في غير هذا النص

فإن الكلام هنا أربعة أنواع أحدها أن نبين أن ما جاء به الكتاب والسنة فيه الهدى والبيان

والثاني أن نبين أن ما يقدر من الإحتمالات فهي باطلة قد دل الدليل الذي به يعرف مراد المتكلم على أنه لم يردها

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٦١

الثالث أن نبين أن ما يدعى أنه معارض لها من العقل فهو باطل

والرابع أن نبين أن العقل موافق لها معاضد لا مناقض لها معارض

". (١)

"

وبهذا تنحل شبه كثيرة توجد في كلام الرازي وأمثاله من أهل المنطق ونحوهم ممن التبس عليهم هذا المقام

وبسبب التباس هذا عليهم حاروا في وجود الله تعالى هل هو ماهيته أم هو زائد على ماهيته وهل لفظ الوجود مقول بالتواطؤ والتشكيك أو مقول بالإشتراك اللفظي

فقالوا إن قلنا إن لفظ الوجود مشترك اشتراكا لفظيا لزم ألا يكون الوجود منقسما إلى واجب وممكن وهذا خلاف ما اتفق عليه العقلاء وما يعلم بصريح العقل

وإن قلنا إنه متواطئ أو مشكك لزم أن تكون الموجودات مشتركة في مسمى الوجود فيكون الوجود مشتركا بين الواجب والممكن فيحتاج الوجود المشترك إلى ما يميز وجود هذا عن وجود هذا والإمتياز يكون بالحقائق المختصة فيكون وجود هذا زائدا على ماهيته فيكون الوجود الواجب مفتقرا إلى غيره

ويذكرون ما يذكره الرازي وأتباعه أن للناس في وجود الرب تعالى ثلاثة أقوال فقط

أحدها أن لفظ الوجود مقول بالإشتراك اللفظي فقط

والثاني أن وجود الواجب زائد على ماهيته

والثالث أنه وجود مطلق ليس له حقيقة غير الوجود المشروط بسلب كل ماهية ثبوتية عنه

فيقال لهم الأقوال الثلاثة باطلة والقول الحق ليس واحدا من الثلاثة وإنما أصل **الغلط** هو توهمهم أنا إذا قلنا إن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن لزم أن يكون في الخارج وجود هو نفسه في الواجب وهو نفسه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٧٩

". (١)

"في الممكن وهذا **غلط** فليس في الخارج بين الموجودين شيء هو نفسه فيهما ولكن لفظ الوجود ومعناه الذي في الذهن والخط الذي يدل على اللفظ يتناول الموجودين ويعمهما وهما يشتركان فيه فشمول معنى الوجود الذي في الذهن لهما كشمول لفظ الوجود والخط الذي يكتب به هذا اللفظ لهما فهما مشتركان في هذا وأما نفس ما يوجد في الخارج فإنما يشتبهان فيه من بعض الوجوه فأما أن تكون نفس ذات هذا وصفته فيها شيء من ذات هذا وصفته فهذا مما يعلم فساده كل من تصوره ومن توقف فيه فلعدم تصوره له

وحينئذ فالقول في اسم الوجود كالقول في اسم الذات والعين والنفس والماهية والحقيقة وكما أن الحقيقة تنقسم إلى حقيقة واجبة وحقيقة ممكنة وكذلك لفظ الماهية ولفظ الذات ونحو ذلك فكذلك لفظ الوجود فإذا قلنا إن الحقيقة أو الماهية تنقسم إلى واجبة وممكنة لم يلزم أن تكون ماهية الواجب فيها شيء من ماهية الممكن فكذلك إذا قيل الوجود ينقسم إلى واجب وممكن لم يلزم أن يكون الوجود الواجب فيه شيء من وجود غيره بل ليس فيه وجود مطلق ولا ماهية مطلقة بل ماهيته هي حقيقته وهي وجوده

وإذا كان المخلوق المعين وجوده الذي في الخارج هو نفس ذاته وحقيقته وماهيته التي في الخارج ليس في الخارج شيئان فالخالق تعالى أولى أن تكون حقيقته هي وجوده الثابت الذي لا يشركه فيه أحد وهو نفس ماهيته التي هي حقيقته الثابتة في نفس الأمر

". (٢)

"

وإذا كان هذا لازما لقولهم لا محيد لهم عنه لزم أحد أمرين إما بطلان حجتهم وإما القول بأنه لا يحدث في العالم شيء والثاني باطل بالمشاهدة فتعين بطلان حجتهم

فتبين أن الذي ألزمهم أياه أبو عبدالله الرازي لازم لا محيد عنه وأن الأرموي لم يفهم حقيقة الإلزام فاعترض عليه بما لا يقدح فيه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٩٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٩٣

ولكن مثار الغلط والإشتباه هنا أن لفظ التسلسل إذا لم يرد به التسلسل في نفس الفعل فإنه يراد به التسلسل في الأثر بمعنى أنه يحدث شيء بعد شيء ويراد به التسلسل في تمام كون الفاعل فاعلا وهذا عند من يقول إن المؤثر التام وأثره مقترنان في الزمان كما يقوله هؤلاء الدهرية فيقتضي أن يكون ما يحدث من تمام المؤثر مقارنا للأثر لا يتقدم عليه فتبين به فساد حجتهم

وأما من قال إن الأثر إنما يحصل عقب تمام المؤثر فيمكنه أن يقول بما ذكره الأرموي وهو أن كونه مؤثرا في الأثر المعين يكون مشروطا بحادث يحدث يكون الأثر عقبه ولا يكون الأثر مقارنا له

ولكن هذا يبطل قولهم بقدم شيء من العالم ويوافق أصل أئمة السنة وأهل الحديث الذين يقولون لم يزل متكلما إذا شاء

فإنه على قول هؤلاء يقال فعله لما يحدث من الحوادث مشروط بحدوث حادث به تتم مؤثرية المؤثر ولكن عقب حدوث ذلك التمام يحدث ذلك الحادث وعلى هذا فيمتنع أن يكون في العالم شيء أزلي إذ الأزلي لا يكون إلا مع تمام مؤثره ومقارنة الأثر للمؤثر زمانا ممتنعة

". (١)

"

لكن ليس في هذا ما يقتضي صحة قولهم بقدم شيء من العالم بل هذا يقتضي حدوث كل ما سوى الله فإنه إذا كان جنس الفعل لم يزل لزم أنه لا تزال المفعولات تحدث شيئا بعد شيء وكل مفعول محدث مسبوق بعدم نفسه ولكن هؤلاء ظنوا أن المفعول يجب أن يقارن الفاعل في الزمان ويكون معه من غير أن يتقدم الفاعل على مفعوله بزمان

وهذا غلط بين لمن تصوره وهو معلوم الفساد بالعقل عند عامة العقلاء ولهذا لم يكن في العقلاء من قال إن السماوات والأرض قديمة أزلية إلا طائفة قليلة ولم يكن في العالم من قال إنها مفعولة وهي قديمة إلا شرذمة من هذه الطائفة الذين خالفوا صريح المعقول وصحيح المنقول

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٤٥

وقولهم بأن المؤثر التام الأزلي يستلزم أثره بهذا الإعتبار الذي زعموه أي يكون معه لا يتقدم المؤثر على أثره بالزمان يوجب أن لا يحدث في العالم شيء وهو خلاف المشاهدة فقد قالوا بما يخالف الحس والعقل وأخبار الأنبياء وهذه هي طرق العلم

وإذن كان الممتنع إنما هو جواز التسلسل في أصل التأثير والتسلسل المقارن مطلقا

وأما التسلسل في الآثار شيئا بعد شيء فهم مصرحون به معترفون بجوازه

". (١)

"وإنما نفوا عن الأول ذلك لكونه ليس جسما عند أرسطو وأتباعه ولا دليل لهم على ذلك إلا كون الجسم لا يمكن أن يكون فيه حركة غير متناهية بناء على أن الجسم متناه فيمتنع أن يتحرك حركة غير متناهية

هذه الحجة عمدتهم وهي **مغلطية** من أفسد الحجج فإنه فرق بين ما لا يتناهى في الزمان بل يحدث شيئا بعد شيء وبين ما لا يتناهى في المقدار والنزاع إنما هو في حركة الجسم دائما حركة لا تتناهى ليس هو في كونه في نفسه ذا قدر لا تتناهى فأين هذا من هذا وهذا مبسوط في موضع آخر

ويقال لهم حدوث الحوادث عن فاعل لا يحدث فيه شيء إما أن يكون ممكنا وإما أن يكون ممتنعا فإن كان ممكنا أمكن حدوث الحوادث جميعها عن الأول بدون حدوث شيء كما يقوله من يقوله من أهل الكلام وغيرهم من المعتزلة والكلابية وغيرهم وإن كان ممتنعا بطل قولهم بحدوث الحوادث الدائمة عنه مع أنه لم يحدث فيه شيء وهذا أفسد

وإذا قالوا أولئك خصصوا بعض الأوقات بالحدوث بدون سبب حادث من الفاعل

قيل وأنتم جعلتم جميع الحوادث تحصل بدون سبب حادث من الفاعل

وإذا قلتم لهم كيف يحدث بعد أن لم يكن محدثا بدون حدوث قصد ولا علم ولا قدرة

قالوا لكم فكيف تحدث الحوادث دائما بدون حدوث قصد ولا علم ولا قدرة بل بدون وجود ذلك وأنتم تقولون يحدث للفلك تصورات وإرادات

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٦٩/١

". (١)

"

وأما كون الجزء الثاني من الزمان والحركة مقارنا للجزء الأول في الزمن فهذا مما يعلم فساده بصريح العقل وهذا معلوم في جميع المؤثرات الطبيعية والإرادية وما صار مؤثرا بالشرع وغير الشرع

فإذا قال الرجل لإمرأته أنت طالق ولعبده أنت حر فالطلاق والعتاق لا يقع مع التكلم بالتطليق والإعتاق وإنما يقع عقب ذلك وإذا قال إذا طلقت فلانة ففلانة طالق لم تطلق الثانية إلا عقب طلاق الأولى لا مع تطليق الأولى في الزمان وهذا الذي عليه عامة العلماء قديما وحديثا ولكن شرذمة من المتأخرين الذين استزل هؤلاء عقولهم ظنوا أن الطلاق يكون مع التكلم في الزمان وهذا **غلط** عند عامة العلماء وكذلك إذا قال إذا مت فأنت حر فالمدبر يعتق عقب موت سيده لا مع موت سيده

وهكذا في الأمور الحسية إذا قال كسرت الإناء فانكسر و قطعت الحبل فانقطع فانكسار المنفعل وانقطاعه يحصل عقب كسر الكاسر وقطع القاطع ولهذا إذا لم يكن المحل قابلا قيل قطعته فلم ينقطع وكسرته فلم ينكسر كما يقال علمته فلم يتعلم ولفظ التعليم والقطع والكسر ونحو ذلك يراد به الفعل التام الذي يستلزم أثره فهذا كالعلة التامة التي تستلزم معلولها لا تقبل التخصيص ويراد به المقتضى الموجب المتوقف اقتضاؤه على شروط فهذا قد يتخلف عنه موجبه

". (٢)

"

فالمعقول الصريح موافق للشرع متابع له كيف ما أدير الأمر وليس في صريح المعقول ما يناقض صحيح المنقول وهو المطلوب ومن المعلوم أن أصل الإيمان تصديق الرسول فيما أخبر وطاعته فيما أمر وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أنه لا يجوز أن يكون ثم دليل لا عقلي ولا غير عقلي يناقض ذلك وهذا هو المطلوب هنا

ولكن أقواما ادعوا معارضة طائفة من أخباره للمعقول

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٩٨/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤٠٢/١

وأصل وقوع ذلك في المنتسبين للإسلام والإيمان أن أقواما من أهل النظر والكلام أرادوا نصرة مع اعتقدوا أنه قوله بما اعتقدوه انه قوله بما اعتقدوه انه حجة ورأوا أن تلك الحجة لها لوازم يجب التزامها وتلك الل تناقض كثيرا من أخباره

وهؤلاء **غلطوا** بالمنقول والمعقول جميعا كما اعتقدت المعتزلة وغيرها من الجهمية نفاة الصفات والأفعال أنه أخبر أن كل ما ساوى الذات القديمة المجردة عن الصفات محدث الشخص والنوع جميعا وظنوا أن هذا من التوحيد الذي جاء به واحتجوا على ذلك بما يستلزم حدوث كل ما قامت به صفة وفعل وجعلوا هذا هو الطريق إلى إثبات وجوده ووحدانيته وتصديق رسله فقالوا أن كلامه مخلوق خلقه في غيره لم يقم به كلام وأنه لا يرى في الآخرة ولا يكون مباينا للخلق ولا يقوم به علم ولا قدرة ولا غيرهما ومن الصفات ولا

". (١)

"المعدوم لا يكون مرئيا ولا مسموعا وعند الوجود يكون مرئيا ومسموعا فهذه التعلقات حادثة

فإن التزم جاهل كون المعدوم مرئيا ومسموعا قلنا الله تعالى يرى المعدوم معدوما لا موجودا وعند وجوده يراه موجودا لا معدوما لأن رؤية الموجود معدوما أو بالعكس **غلط** وأنه يوجب ما ذكرنا والفلاسفة مع بعدهم عن هذا يقولون بأن الاضافات وهي القبلية والبعدية والمعية موجودة في الأعيان فيكون الله مع كل حادث وذلك الوصف الإضافي حدث في ذاته وأبو البركات من المتأخرين منهم صرح في المعتبر بإرادات محدثة وعلوم محدثة في ذاته تعالى زاعما بأنه لا يمكن الاعتراف بكونه الها لهذا العالم إلا مع هذا القول ثم قال الإجلال من هذا الإجلال والتنزيه من هذا التنزيه واجب

". (٢)

"سورة يس ٨٢ وهذه معان ثابتة لله تعالى قبل وجود المخلوق ولهذا اضطربت نفاة الصفات من المعتزلة وغيرهم في هذه الأمور فتارة يثبتونها في الخارج وتارة ينفونها مطلقا ومن هنا **غلط** من قال المعدوم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٩/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٠٩/٢

شيء فإنهم ظنوا أنه لما كان لا بد من تمييز ما يريده الله مما لا يريده ونحو ذلك توهموا أن هذا يقتضي كون المعدوم ثابتا في الخارج وليس الأمر كذلك بل هي معلومة لله تعالى ثابتة في علم الله تعالى

وضل آخرون في مقابلة هؤلاء كهشام الفوطي فإنه ذكر عنه الأشعري في المقالات أنه كان يقول لم يزل الله عالما أنه واحد لا ثاني له ولا يقول إنه لم يزل عالما بالأشياء أثبتها لم تزل مع الله وإذا قيل له أفتقول بأن الله لم يزل عالما بأن ستكون الأشياء قال وضل آخرون في مقابلة هؤلاء كهشام الفوطي فإنه ذكر عنه الأشعري في المقالات أنه كان يقول لم يزل الله عالما أنه واحد لا ثاني له ولا يقول إنه لم يزل عالما بالأشياء وقال إذا قلت لم يزل عالما بالأشياء أثبتها لم تزل مع الله وإذا قيل له أفتقول بأن الله لم يزل عالما بأن ستكون الأشياء قال إذا قلت بأن ستكون فهذه إشارة إليها ولا يجوز أن يشار إلا إلى موجود وكان لا يسمى ما لم يخلقه ولم يكن شيئا

". (١)

"وما من حين يقدر موجودا إلا وليس هو الأزل ففي كل حين بعضها موجود وبعضها معدوم فوجود البعض مقارن لعدم البعض دائما وحينئذ فاجتماعها في الأزل معناه اشتراكها في ان كل واحد ليس له أول وعدم اجتماعها فيه معناه أنه لم يزل في كل حين واحد منها موجودا وعدمه زائلا ولا تناقض بين اشتراكها في عدم الابتداء ووجود أشخاصها دائما إلا اذا قيل يمتنع جنس الحوادث الدائمة

وقد اعترض المستدل بهذا على ما ذكره الآمدي و الارموى في الوجه الاول

قال فإن قلت الازلي الحركة الكلية بمعنى ان كل فرد منها مسبوق بالاخر لا إلى أول افرادها الموجودة التي تقتضي المسبوقية بالغير

ثم قال قلت فحينئذ ما هو المحكوم عليه بالازلي غير موجود في الخارج لامتناع وجود الحركة الكلية في الخارج وما هو موجود منها في الخارج فهو ليس بأزلي

ولقائل أن يقول هذا **غلط** نشأ من الاجمال الذي في لفظ الكلي

وذلك أنه انما يمتنع وجود الكلى في الخارج مطلقا اذا كان مجردا عن أفراده كوجود انسان مطلق وحيوان مطلق وحركة مطلقة لا تختص بمتحرك ولا بجهة ولون مطلق لا يكون أبيض ولا أسود ولا غير ذلك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٢٨٩

من الالوان المعينة فإذا قدر حركة مطلقة لا تختص بمتحرك معين كان وجودها في الخارج ممتنعا و اما الحركات المتعاقبة فوجود الكلى فيها هو وجود تلك الافراد كما اذا وجد عدة أناسي فوجود

". (١)

"

قلت ولقائل أن يقول قوله لا وجود للجملة دون وجود أبعاضها أيعني به وجود أبعاضها معها أو وجود أبعاضها ولو كانت متعاقبة

أما الأول فلا يصح لأن ما فرض متعاقبا لا يمكن أن تكون أبعاضه موجودة معه وليس له وجود مجتمع في زمن واحد حتى يمكن اجتماع أبعاضه معه بل وجود أبعاضه وهو متعاقب مع جملته جمع بين النقيضين

وإن عنى به وجود أبعاضها كيفما كان فيقال له هذا صحيح والمنتفي إنما هو وجود شيء من أبعاضها في الأزل ولا يلزم من انتفاء كون الواحد من أبعاضها قديما أزليا أن لا يكون موجودا فإذا كان وجود الجملة موقوفا على وجود أبعاضها فوجود أبعاض المتعاقب ممكن وإن قال إن وجود الجنس المتعاقب الذي هو قديم أزلي أبدي موقوف على كون الواحد من آحاده قديما أزليا أو أبديا فهذا محل النزاع

فتبين أن الجواب فيه **مغلطة** وحقيقة الجواب أنه يجب الحكم على الجملة بما يحكم به على أفرادها وقد بين هو وغيره فساد هذا

". (٢)

"

وهذا أيضا **غلط** فان الادلة الدالة توجب التسوية لو قدر انه يمكن ان يكون المؤثر غير قادر مختار فكيف اذا كان ذلك ممتنعا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٨/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٦٠/٣

وكون المعلول والمفعول لا يكون مفعولا معلولا إلا بعد عدمه هو من القضايا الضرورية التي اتفق عليها عامة العقلاء من الأولين والآخرين وكل هؤلاء يقولون ما كان معلولا يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون إلا حادثا مسبوقا بالعدم

وممن قال ذلك أرسطوا واتباعه حتى ابن سينا وامثاله صرحوا بذلك لكن ابن سينا تناقض مع ذلك فزعم ان الفلك هو قديم ازلي مع كونه ممكنا يقبل الوجود والعدم وهذا مخالف لما صرح به هو وصرح به أئمته وسائر العقلاء وهو مما انكره عليه ابن رشد الحفيد وبين ان هذا مخالف لما صرح به أرسطوا وسائر الفلاسفة وان هذا لم يقبله احد قبله

و ارسطو لم يكن يقسم الوجود إلى واجب و ممكن ولا يقول ان الاول موجب بذاته للعالم بل هذا قول ابن سينا وامثاله وهو وإن كان اقرب إلى الحق مع فساده وتناقضه فليس هو قول سلفه بل قول ارسطو واتباعه ان الأول إنما افتقر إليه الفلك لكونه يتحرك للتشبه به لا لكون الاول علة فاعلة له

وحقيقة قول ارسطو واتباعه ان ما كان واجب الوجود فإنه

". (١)

"يكون مفتقرا إلى غيره فيكون جسما مركبا حاملا للأعراض فإن الفلك عندهم واجب بذاته وهو كذلك كما قد بسط كلامهم والرد عليهم في غير هذا الموضع وبين ما وقع من **الغلط** في نقل مذاهبهم وان اتباعهم صاروا يحسنون مذاهبهم فمنهم من يجعل الأول محدثا للحركة بالأمر وليس هذا قولهم فإن الأول عندهم لا شعور له بحركة ولا إرادة وانما الفلك يتحرك عندهم للتشبه به فهو يحركه كتحريك الإمام للمؤتم به او المعشوق لعاشقه لا تحريك الأمر لماموره كما يزعمه ابن رشد و غيره

ومنهم من يقول بل هو علة مبدعة فاعلة للأفلاك كما يقوله ابن سينا واتباعه وليس هذا أيضا قولهم

ولكن كثير من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من مذاهب الفلاسفة آلا ما ذكره ابن سينا كابي حامد الغزالي و الرازي و الامدى و غيرهم ويذكرون ما ذكره ابن سينا من حججه كما ذكر الامدى في هذا الموضع

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٦٥/٣

حيث قال ان العلة أو الفاعل لا يفتقر في كونه علة إلى سبق العدم لان تأثير العلة في المعلول انما هو في حال وجود المعول

" (١).

"الافراد هو الموجب لصفاته اللازمة له لا تفتقر صفاته اللازمة له إلى موجب غير الموجب لذات وقد بسط هذا في غير هذا الموضع وبين فيه فساد ما يقوله المنطقيون من اختلاف افراد النوع انما هو بسبب المادة القابلة ونحو ذلك فإنهم بنوه على ان للحقيقة الموجودة في الخارج سببا غير سبب وجودها وهذا **غلط** لا يستريب فيه من فهمه مع أنه لا حاجة بنا هنا إلى هذا بل نقول مجرد اشتراك الاثنين في كون كل منهما جسما او متحيزا او موصوفا او مقدار او غير ذلك لا يمنع اختصاص أحدهما بصفات لازمة له وليس اذا احتاج اختصاصه بالحيز إلى سبب غير الجسمية المشتركة يلزم ان يكون ذلك المخصص له مخصص آخر بل المشاهد خلاف ذلك فإن اختصاص الأجسام المشهودة بأحيازها ليس للجسمية المشتركة بل لأمر يخصها هو من لوازمها يمعنى أن المقتضى لذاتها هو المقتضى لذلك اللازم

وأيضا فقوله إن كان الامتناع لمعروض الجسمية فهو محال ممنوع

وقوله لأن المعقول من الجسمية الامتداد في الجهات فمحله لا بد أن يكون له ذهاب في الجهات

يقال له محل الامتداد في الجهات هو الممتد في الجهات كما أن محل التحيز هو المتحيز ومحل الطول والعرض والعمق هو الطويل

" (٢).

"طريقة ابي علي وأبي هاشم ومن وافقهما

فيقال هؤلاء انما قاسوا على افتقار الكتابة إلى كاتب والبناء إلى بان ونحو ذلك ومعلوم ان البناء والكاتب لم يبدع جسما وانما أحدث في الأجسام تأليفا خاصا وهو عرض من الاعراض فكيف يجعل مثل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٦٦/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٧٩/٣

هذا محدثا للذوات ويجعل الذي خلق الانسان من نطفة والشجرة من نواة انما أحدث الصفات لكن المعتزلة لا يقولون ان الجسم يحدث جسما وانما يحدث عرضا

والثاني من معاني المادة والصورة هي الطبيعية وهي صورة الحيوانات والنباتات والمعادن ونحو ذلك فهذه ان أريد بالصورة فيها نفس الشكل الذي لها فهو عرض قائم بجسم وليس هذا مراد الفلاسفة وان أريد بالصورة نفس هذا الجسم المتصور فلا ريب أنه جوهر محسوس قائم بنفسه

ومن قال ان هذا عرض قائم بجوهر من أهل الكلام فقد **غلط** وحينئذ فيقول المتفلسف ان هذه الصورة قائمة بالمادة والهيولى ان اراد بذلك ما خلق منه الانسان كالمنى وهو لم يرد ذلك فلا ريب ان ذاك جسم آخر فسد واستحال وليس هو الان

". (١)

"بالأضعف كما لا يحد الشيء بما هو أخفى منه وإن كان الحد مطابقا للمحدود مطردا منعكسا يحصل به التمييز مع ان الحد والاستدلال بالأخفى قد يكون فيه منفعة من وجوه اخرى مثل ما حصلت له شبهة او معاندة في الأمر الجلى فتبين له بغيره لكون ذلك اظهر عنده فان الظهور والخفاء امر نسبي اضافي مثل من يكون من شأنه الاستخفاف بالأمور الواضحة البينة فإذا كان الكلام طويلا مستغلقا هابه وعظمه كما يوجد في جنس هؤلاء إلى غير ذلك من الفوائد لكن ليس هذا مما يتوقف العلم والبيان عليه مطلقا وهذا هو المقصود هنا وهؤلاء كثيرا ما **يغلطون** فيظنون ان المطلوب لا يمكن معرفته إلا بما ذكروه من الحد والدليل وبسبب هذا **الغلط** يضل من يضل حتى يتوهم ان ذلك الطريق المعين اذا بطل انسد باب المعرفة

ولهذا لما بنى الامدى وغيره على هذه الطريقة التي تعود إلى طريقة الامكان على نفي التسلسل حصل ما حصل فكان مثل هؤلاء من عمد إلى امراء المسلمين وجندهم الشجعان الذين يدفعون العدو ويقاتلونهم فقطعهم ومنعهم الرزق الذي به

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨٥/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩٧/٣

"الموضع وبين ما دخل على الفلاسفة من **الغلط** في مسائل الصفات من هذا الوجه حيث لم يميزوا بين الشرط والعلة الفاعلة بل قد يجعلون ذلك كله علة إذ العلة عندهم يدخل فيها الفاعل والغاية وهما العلتان المفصلتان اللتان بهما يكون وجود المعلول والقابل الذي قد يسمى مادة وهيولى مع الصورة وهما علتا حقيقة الشيء في نفسه سواء قيل ان حقيقته غير العين الموجودة في الخارج كما يدعون ذلك او قيل هى هي كما هو المعروف عن متكلمي اهل السنة

والمقصود هنا ان الدليل لما دل على انه لا بد من موجود واجب بنفسه أي لا يكون له فاعل يوجده لا علة فاعلة ولا ما يسمي فاعلا غير ذلك صاروا يطلقون عليه الواجب بنفسه ثم اخذوا ما يحتمله هذا اللفظ من المعاني فأرادوا اثباتها كلها فصاروا ينفون الصفات وينفون ان يكون له حقيقة موصوفة بالوجود لئلا تكون الذات متعلقة بصفة فلا تكون واجبة بنفسها ومعلوم ان كون الذات مستلزمة لصفة كمال يمتنع

". (١)

"لا تتناهى أو ممكنات لا تتناهى كل منها مترجح أو معلول بالآخر توهم الذهن أن هذا يتضمن تقدير موجودات في الخارج كل منها معلول الموجود الآخر وأن الأمر هكذا إلى غير نهاية

ولهذا أراد طائفة أن يبطلوا هذا التسلسل بجنس ما يبطلون به الآثار التي لا تتناهى كالحركات التي لا تتناهى وهذا **غلط** فإن المقدر هو أمور ليس فيها ما يوجد بنفسه بل لا يوجد إلا بعلة مباينة له موجودة وكلها بهذه المثابة إلى غير نهاية

وهذا في الحقيقة تقدير معدومات بعضها علة لبعض في وجوده إلى غير نهاية من غير أن يوجد شيء منها وكما أن المعدوم إذا قدر أنه معلل يعلل معدومة إلى غير نهاية مع أنه لم يوجد ولم يوجد شيء منها كان باطلا وإن قدر وجوده مع ذلك كان جمعا بين النقيضين وإذا كان تقدير معلول معدوم بعلة معدومة تقتضي وجوده ولم يوجد ممتنع في بديهة العقل من جهة أنه لم يوجد ومن جهة أن علته ليست موجودة فكثرة هذه العلل أولى بالامتناع وتسلسلها إلى غير نهاية أعظم وأعظم في الامتناع فكذلك إذا قدر ما هو معلول ممكن لا يوجد إلا بموجد يوجده وقدر أنه ليس هناك موجود يوجده فإن وجوده يكون ممتنعا فإن قدر موجودا كان

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/١١١

". (١)

"عليه لم يحصل به وحده هذه الأجزاء والمجموع متوقف على هذه الأجزاء فلا يكون شيء من الأجزاء الممكنة علة للمجموع لا بنفسه ولا بتوسط معلولاته بخلاف الجزء الواجب فإنه إذا قيل عنه إنه علة للمجموع بنفسه وبتوسط معلولاته كان هذا المعنى ممتنعا في الممكن فالمعنى الذي يمكن أن يجعل فيه الواجب علة للمجموع الذي هو واحد منه يمتنع مثله في الممكنات فلا يتصور أن يكون علة للمجموع الذي هو واحد منه وهذا يكشف ما في الاعتراض من التلبيس **والغلط**

الوجه الرابع أن يقال لا نسلم أن الواجب علة للمجموع من حيث هو مجموع بل الواجب علة للممكنات من الأجزاء والآحاد علة للمجموع ومثل هذا لا يمكن أن يقال في مجموع العلل الممكنة ولا في مجموع الممكنات فإنه لا يمكن أن يكون شيء منها علة لسائر الأجزاء إذ كل منها معلول لا يكون علة لنفسه ولا لعلله وإذا كان كل من الأجزاء معلولا والمجموع معلول الآحاد كان المجموع أولى بأن يكون معلولا

الوجه الخامس أن يقال في إبطال هذا الاعتراض نحن إنما ذكرنا هذه الحجة لإثبات أن يكون في الوجود واجب بنفسه فإما أن يكون في الموجودات واجب بنفسه وإما أن لا يكون فإن كان فيها واجب بنفسه حصل المقصود وإن لم يكن فيها واجب بنفسه بطل الاعتراض

". (٢)

"واجب بنفسه حصل المقصود وان لم يقدر ان فيها ما هو واجب بنفسه لم يكن لها مجموع يكون جزء علة له فبطل الاعتراض

واذا بطل الاعتراض كان الدليل المذكور على واجب الوجود مستلزما لمدلوله وهو الموجود الواجب فيلزم ثبوت واجب الوجود

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢١٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٢٣

واصل **الغلط** في هذا الاعتراض الذي يظهر به الفرق ان التقدير المستدل به قدر فيه امور ليس فيها موجود بنفسه بل كل منها مفتقر إلى غيره واجتماعها أيضا مفتقر فليس هناك إلا فقير محتاج والتقدير المعترض به قدر ان موجودا واجبا بنفسه معه ممكنات موجودة به ولكن المجموع الذي هو الهيئة الاجتماعية يفتقر إلى بعض الجملة وذلك البعض هو واجب بنفسه فهنا في الجملة واحد واجب بنفسه هو علة لسائر الاجزاء وللمجموع الذي هو الهيئة الاجتماعية وتلك ليس فيها واجب بنفسه بل كان من الأجزاء والمجموع ممكن بنفسه فكيف يجعل افتقار هذا إلى خارج عنه كافتقار ذاك إلى خرج عنه والهندي لم يجب عليه

". (١)

"

الوجه الثاني ان يقال قولك لا نسلم ان كل ممكن فهو محتاج إلى علة خارجة لان المجموع المركب من الواجب والممكن ممكن وليس محتاجا إلى علة خارجة **غلط**

وذلك ان لفط الممكن فيه اجمال

قد يراد بالممكن ما ليس بممتنع فيكون الواجب بنفسه ممكنا ويراد بالممكن ما ليس بموجود مع إمكان وجوده فيكون ما وجد ليس بممكن بل واجب بغيره ثم ما يقبل الوجود والعدم هو المحدث عند جمهور العقلاء بل جميعهم وبعضهم تناقض فجعله يعم المحدث والقديم الذي زعم انه واجب بغيره

ويراد بالممكن ما ليس له من نفسه وجود بل يكون قابلا للعدم هو وكل جزء من اجزائه

وانت قد سميت مجموع الموجود ممكنا ومرادك ان المجموع يقبل العدم ولا يقبله كل جزء من اجزائه

وهؤلاء الذين قالوا ان مجموع الممكنات او مجموع العلل الممكنة ممكن مرادهم ان كل كا ما كان لا يقبل الوجود بنفسه بل يكون قابلا للعدم بنفسه وكل جزء من اجزائه قابل للعدم يفتقر

". (٢)

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٢٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٣٤

"إلى علة خارجة عنه وهذا هو المفهوم عند اطلاقهم من الممكن بنفسه المفتقر إلى علة خارجة فان الممكن بنفسه مالا يوجد بنفسه أي نفسه قابلة للعدم

وهذا لا يكون عند وجوب بعضها فإن القابل للعدم حينئذ إنما هو بعض نفسه لا جملة نفسه **فغلطك** او تغليطك حصل مما في لفظ الممكن بنفسه من الاجمال

و الادلة العقلية إنما يعترض على معانيها فإن كنت أوردت هذا سؤالا لفظيا كان قليل الفائدة وان كان سؤالا معنويا كان باطلا في نفسه والقوم لما قالوا الموجود إما ان يكون واجبا بنفسه و اما ان يكون ممكنا بنفسه جعلوا الوجود منحصرا في هذين القسمين أي جعلوا كل واحد واحد من الموجودات منحصرا في هذين القسمين

و اما الجملة الجامعة لهذا وهذا فهي جامعة للقسمين ومرادهم بالممكن في أحد القسمين ما يكون كل شيء منه لا يوجد إلا بشيء منفصل عنه ومرادهم بالواجب بنفسه ما لا يفتقر إلى مباين له بوجه من الوجوه

ومن المعلوم أن الأول مفتقر إلى مقتض خارج عنه وأن مجموع تلك الممكنات ممكن مفتقر إلى ما هو مفتقر إلى مقتض مباين له

والمفتقر إلى المفتقر المباين له أولى أن يكون مفتقرا إلى المباين وأما

". (١)

"الثاني فلا يجوز أن يكون مفتقرا إلى مباين له وأما افتقاره إلى نفسه أو جزئه فهذا لا ينافي كونه غنيا عما يباينه

وحينئذ فمجموع الموجودات التي بعضها واجب وبعضها ممكن ليس هو من الممكن بهذا التفسير بل هو من الواجب لعدم افتقاره إلى مباين له

وإذا قيل إن المجموع واجب بنفسه لكونه واجبا بما هو واجب بنفسه أو قيل هو واجب بنفسه وأريد بذلك أن فيه ما هو واجب بنفسه و سائره مستغن بذلك الواجب بنفسه فالمجموع واجب ببعضه والواجب ببعضه يدخل بهذا الاعتبار في الواجب بنفسه تبين **مغلطة** المعترض

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٣٥

وقيل له قولك المجموع المركب من الواجب والممكن ممكن أتعنى به أنه مفتقر إلى أمر مباين أم تعنى به أنه مفتقر إلى بعضه

أما الأول فباطل وأما الثاني فحق ولكن إذا قيل إن مجموع الممكنات التي كل منها مفتقر إلى مباين للمجموع هو أيضا ممكن

(١) ".

"يباينه ومجموع الممكنات لا توجد إلا بمباين لها فلا يوجد شيء منها إلا بمباين لها وبعضها ليس بمباين لها فلا يوجد ببعضها بخلاف مجموع الموجودات فإنها لا تفتقر إلى مباين لها وإنما تفتقر إلى بعضها

وحينئذ فإذا صيغت الحجة هذه على هذا الوجه تبين أنه لا بد من موجود مباين للممكنات خارج عنها وهو المطلوب وأن مجموع الموجودات لا بد لها من موجود هو بعضها فوجد به مجموعها وحينئذ فيلزم ثبوت واجب الوجود على التقديرين فكان ما ذكروه من الاعتراض دليلا على إثبات واجب الوجود لا على نفيه فصل

واعلم أن هؤلاء غلطوا في مسمى واجب الوجود وفيما يقتضيه الدليل من ذلك حتى صاروا في طرفي نقيض فتارة يثبتونه ويجردونه عن الصفات حتى يجعلوه وجودا مطلقا ثم يقولون هو الوجود الذي في الموجودات فيجعلون وجود كل ممكن وحادث هو الوجود الواجب

(٢) ".

"بنفسه كما يفعل ذلك محققة صوفيتهم كابن عربي وابن سبعين و القونوي و التلمساني وأمثالهم

وتارة يشككون في نفس الوجود الواجب ويقدرون أن يكون كل موجود ممكنا بنفسه لا فاعل له وأن مجموع الوجود ليس فيه واجب بنفسه بل هذا معلول مفعول وهذا معلول مفعول وليس في الوجود إلا ما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٣٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٣٩

هو معلول مفعول فلا يكون في الوجود ما هو فاعل مستغن عن غيره فتارة يجعلون كل موجود واجبا بنفسه وتارة يجعلون كل موجود ممكنا بنفسه

ومعلوم بضرورة العقل بطلان كل من القسمين وأن من الموجودات ما هو حادث كان تارة موجودا وتارة معدوما وهذا لا يكون واجبا بنفسه وهذا لا بد له من موجود واجب بنفسه

ومن غلطهم في مسمى واجب الوجود أنهم لم يعرفوا ما هو الذي قام عليه الدليل والذي قام عليه الدليل أنه لا بد من واجب بنفسه لا يحتاج إلى شيء مباين له فلا يكون وجوده مستفادا من أمر مباين له بل وجوده بنفسه وكون وجوده بنفسه لا ينفي أن يكون موجودا بنفسه وأن يكون ما دخل في مسمى نفسه من صفاته لازما له فالدليل دل على أنه لا بد للممكنات من أمر خارج عنها يكون

". (١)

"

فهذه البراهين و امثالها كل منها يوجب العلم بوجود الرب سبحانه و تعالى الغني القديم الواجب بنفسه

وابن سينا واتباعه كالرازي و الامدى و السهروردي المتقول واتباعهم سلكوا في إثبات واجب الوجود طريقة الاستدلال بالوجود وعظموها وظن من ظن منهم انها اشرف الطرق وانه لا طريق إلا وهو يفتقر اليها حتى ظنوا ان طريقة الحدوث مفتقرة اليها

وكل ذلك غلط بل هي طريقة توجب إثبات واجب الوجود بلا ريب لو كانوا يفسرون الممكن بالممكن الذي هو ممكن عند العقلاء سلفهم وغير سلفهم وهو الذي يكون موجودا تارة ومعدوما اخرى

فأما إذا فسر الممكن بالممكن الذي ينقسم إلى قديم واجب بغيره والى محدث مسبوق بالعدم كما هو قول ابن سينا واتباعه فلا يصح لهم على هذا الأصل الفاسد لا إثبات واجب بنفسه ولا إثبات ممكن يدل على الواجب بنفسه

وهذه الطريقة هي في الحقيقة مأخوذة من طريقة الحدوث

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٤٠

". (١)

"

والبرهان الذي ذكره في ابطال التسلسل أيضا مختص بهذه الصورة فكان الأولى اللاكم في هذه المسالة لكن لما كان في عزمه ان يذكره في موضع اخر وهو النمط الخامس من هذا الكتاب لا جرم تساهل فيه ههنا

قلت مثل هذا الكلام هو الذي اوجب ان يدخل هذا القسم من ادخله في هذا الدليل كالامدى وغيره ولا حاجة اليه بل ما ذكره ابن سينا كاف

والدليل الذي ذكره على إبطال التسلسل في العلل يوجب ابطال علل متسلسلة سواء قدرت مجتمعة أو لا كما قد تبين من كلامه وهو لا يجوز عللا متسلسلة لا متعاقبة ولا غير متعاقبة وإنما يجوز حوادث متسلسلة وتلك عنده شروط لحدوث الحوادث لا علل ولا أسباب بمعنى العلل ولا يجوز عنده إسناد كل ممكن إلى ممكن قبله أصلا ولكن يجوز أن يكون وجوده مشروطا بوجود ممكن قبله وبين العلة والشرط فرق معروف

ومن هنا دخل الغلط على الرازي في هذا الاعتراض ولهذا كان سائر من تكلم في إبطال العلل المتسلسلة لم يحتج إلى ذكر هذا القسم أصلا ولا يقولون إن الممكن أو الحادث الذي يوجد قبل الممكن أو الحادث هو علة أيضا ولا هو مستند وجوده وإنما يقولون هو شرط فيه

". (٢)

"غيره يكون مسببا عنه بل قد يكونان مسببين لسبب اخر وان كان شرطا فيه

ثم الكلام في هذا ينجر إلى الفرق بين السبب وجزئه والشرط وليس هذا موضع استقصائه فإن المقصود حاصل بدون ذلك وإنما المقصود هنا أن تقدم العلة الفاعلة على المعلول المفعول أمر معقول عند جماهير العقلاء من الأولين والآخرين وإنما يجوز كون المفعول المعلول مقارنا لفاعله طائفة قليلة من الناس كابن سينا والرازي ونحوهما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٦٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٩٠

وقد زعم الرازي في محصله وغيره أن المتكلمين والفلاسفة يجوزون وجود الممكن القديم عن موجب بالذات وهي العلة القديمة

لكن المتكلمون يقولون إنه فاعل بالاختيار فلهذا يمنعون قدم شيء من الممكنات والمتفلسفة يقولون إنه غير فاعل بالاختيار فلهذا قالوا بقدم معلوله وهذا الذي قاله **غلط** على الطائفتين جميعا كما قد بسطناه في موضع آخر

فالمتكلمون الذين يقولون بامتناع مفعول قديم يقولون إن ذلك ممتنع على أي وجه قدر فاعله ويقولون كون الرب فاعلا بغير الاختيار ممتنع أيضا وليس امتناع أحدهما مشروطا بالعلم بامتناع الآخر

والفلاسفة القائلون بقدم الأفلاك لهم قولان في العلة الأولى هل هي فاعلة بالاختيار أو موجبة بلا اختيار

". (١)

"أحصى جميع أسمائه لأحصى صفاته كلها فكان يحصى الثناء عليه لأن صفاته إنما يعبر عنها بأسمائه فصل

ولما كانت طرق معرفة الله والإقرار به كثيرة متنوعة صار كل طائفة من النظار تسلك طريقا إلى إثبات معرفته ويظن أنه لا طريق إلا تلك وهذا **غلط** محض وهو قول بلا علم

فإنه من أين للإنسان أنه لا يمكن المعرفة إلا بهذا الطريق فإن هذا نفي عام لا يعلم بالضرورة فلا بد من دليل يدل عليه وليس مع النافى دليل يدل على هذا النفي بل الموجود يدل على أن للمعرفة طرقا أخرى وأن غالب العارفين بالله من الأنبياء وغير الأنبياء بل من عموم الخلق عرفوه بدون تلك الطريق المعينة

وقد نبهنا في هذا الكتاب على ما نبهنا عليه من طرق أهل النظر وتنوعها على ما يأتي وأن الطرق تتنوع تارة بتنوع أصل الدليل وتارة بزيادة مقدمات فيه يستغني عنها آخرون فهذا يستدل بالإمكان وهذا بالحدوث وهذا بالآيات وهذا يستدل بحدوث الذوات وهذا بحدوث الصفات وهذا بحدوث المعين كالإنسان وهذا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٠١/٣

". (١)

"بحدوثه وحدوث غيره وآخرون **غلطوا** فظنوا أنه لا بد من العلم بحدوث كل موصوف تقوم به الصفات وقد يعبرون عنه بلفظ الجسم والجوهر والمحدود والمركب وغير ذلك من العبارات وآخرون يستدلون بحدوث ما قام به الحوادث ويقولون كل ما قامت به الحوادث فهو محدث وليس كل ما قامت به الصفات محدثا

والفلاسفة لم يسلكوا هذه الطريق لاعتقادهم أن من الأجسام ما هو قديم تحله الحوادث والصفات فكونه جسما ومتميزا وقديما وتحله الصفات والحوادث ليس هو عندهم مستلزما لكونه محدثا بل وليس ذلك مستلزما عند أرسطو كونه ممكنا يقبل الوجود والعدم

وكذلك لم يسلكها كثير من أهل الكلام كالهشامية والكرامية وغيرهم بل ولا سلكها سلف الأمة وأئمتها كما قد بسط في موضعه

ولم يسلكها متأخرو أهل الكلام الذين ركبوا طريقا من قول الفلاسفة وقول أسلافهم المتكلمين كالرازي والآمدي والطوسي ونحوهم بل سلكوا طريقة ابن سينا التي ذكرها في إثبات واجب الوجود

وطريقة ابن سينا لم يسلكها سلفه الفلاسفة كأرسطو وأصحابه

". (٢)

"لا بد له من فاعل يتعدى فعله واذا اخذ على ان المقصود اختصاصه بذلك الوصف كان هذا مما يفتقر إلى دليل وهذا مثل الموجود فإنه لا يقصد به ان غيره اوجده بل يقصد به المحقق الذي هو بحيث يوجد فكثير من الأفعال التي بنيت للمفعول واسم المفعول التابع لها قد كثر في الاستعمال حتى بقي لا يقصد به قصد فعل حادث له فاعل أصلا بل يقصد إثبات ذلك الوصف من حيث الجملة

وكثير من الفاظ النظار من هذا الباب كلفظ الموجود والمخصوص والمؤلف والمركب والمحقق فإذا قالوا ان الرب تعالى مخصوص بخصائص لا يشركه فيها غيره او هو موجود لم يريدوا ان أحدا غيره خصه بتلك الخصائص ولا ان غيره جعله موجودا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٣٣٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٣٣٤

وبسب ذلك تجد جماعات **غلطوا** في هذا الموضع في مثل هذه المسالة إذا قيل البارى تعالى مخصوص بكذا وكذا او مختص بكذا وكذا قالوا فالمخصوص لا بد له ممن خصه بذلك والمخصص لا بد له من مخصص خصصه بذلك

والناس قد يبحثون عن اختصاص الشيء بأمور قبل بحثهم هل هي من نفسه او من غيره ويعلمون ويقولون انه مخصوص بذلك وقد خص بهذا واختص به ونحو ذلك

". (١)

"قديم وجدت أعراض قديمة أحدها التركيب لأن أصل ما يبنون عليه وجوب حدوث الأعراض أنه لا تكون الأجزاء التي تركب منها الجسم إلا بعد الافتراق فإذا جوزوا مركبا قديما أمكن أن يوجد اجتماع لم يتقدمه افتراق وحركة لم يتقدمها سكون وإذا جاز هذا أمكن أن يوجد جسم ذو أعراض قديمة ولم يصح لهم أن ما لا يخلو عن الحوادث حادث

قلت ما ذكره أبو حامد مستقيم مبطل لقول الفلاسفة وما ذكره ابن رشد إنما نشأ من جهة ما في اللفظ من الإجمال والاشتراك وكلامه في ذلك أكثر **مغلطة** من كلام ابن سينا الذي أقر بفساده وضعفه

وذلك أن هؤلاء قالوا لأبي حامد والمثبتين إذا أثبتم ذاتا وصفة وحلولا للصفة بالذات فهو مركب وكل مركب يحتاج إلى مركب

قال لهم قول القائل كل مركب يحتاج إلى مركب كقول القائل كل موجود يحتاج إلى موجد

ومقصوده بذلك أن هذا المعنى الذي سميتموه تركيبا ليس معنى كونه مركبا إلا كون الذات موصوفة بصفات قائمة بها ليس معناه أنه كان هناك شيء متفرق فركبه مركب بل ولا هناك شيء يقبل التفريق فإن الكلام إنما هو في إثبات صفات واجب الوجود اللازمة له كالحياة والعلم

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٣٨٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٤٠٢

"تكن أجزاؤه مفترقة فتركبت وقد يعنون بالمركب المركب من الصفات كما يقولون الإنسان مركب من الجنس والفصل وهو الحيوان الناطق وهاتان الصفتان لم تفارق إحداهما الأخرى ولا يمكن وجود الناطق إلا مع الحيوان ولا يمكن وجود حيوان إلا مع ناطق أو ما يقوم مقامه كالصاهل ونحوه

فأبو حامد وأمثاله خاطبوا هؤلاء بلغتهم في أن الموصوف بصفة لازمة له يسمى مركبا وقالوا لهم قلتم إن مثل هذا المعنى الذي سميتموه تركيبا يمتنع في الواجب الوجود فقولهم إن كل مركب مفتقر إلى مركب **مغلطة** نشأت من الإجمال في لفظ مركب فإنهم لم يسلموا لهم أن هناك تركيبا هو فعل مركب حتى يقال إن المركب يفتقر إلى مركب بل هناك ذات موصوفة بصفات لازمة له فإذا قال القائل كل موصوف بصفات لازمة له يفتقر إلى مركب ومؤلف يجمع بين الذات والصفات كان قوله باطلا فقولهم في هذا الموضع كل مركب يفتقر إلى مركب من هذا الباب

وكذلك إذا قيل كل مؤلف يفتقر إلى مؤلف كما يستعمل مثل هذا الكلام غير واحد من الناس في نفي معان سماها مسم تأليفا وتركيبا فجعل المستدل يستدل بمجرد إطلاق اللفظ من غير نظر إلى

." (١)

"

وهذا المشترك هو الكلي الذي لا يوجد في الخارج كليا ولا يكون كليا إلا في الاذهان لا في الاعيان

وبين ما دخل على المنطقيين من **الغلط** في دعواهم تركب الحقائق من هذه الكليات وما دخل عليهم من الفساد في العلم الالهي والطبيعي وانهم يجعلون الواحد اثنين كالجسم والاثنين واحدا كالعلم والعالم و الارادة والقدرة ويجعلون الموجود معدوما كالحقيقة الإلهية وصفاتها وأفعالها والمعدوم موجودا كالوجود المطلق ويجعلون ما في الذهن في الخارج كالمجردات والكليات وأمثال ذلك مما ليس هذا موضع بسطه

الوجه الثاني انه لو سلم أن الجسم مؤلف من الجواهر المجتمعة فالقول في الاجتماع كالقول في المقدار وقوله ان اختصاصه بذلك الاجتماع يفتقر إلى مخصص قد بين فساده (كقوله ان اختصاصه بالمقدار يفتقر إلى مخصص وهو مبني على ان كل مختص يفتقر إلى مخصص )

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٤٠٤

و اما المقدمة الثانية فانها قررت بأن المخصص لا بد ان يكون فاعلا مختارا وأن يكون ما خصصه به حادثا وقد أبطل الآمدي وغيره كلا المقدمتين

". (١)

"

الوجه الثامن أن يقال قول القائل اتفاق الملل قبل الكرامية على امتناع اتصاف الرب بغير صفات الكمال كلام مجمل

فإن أريد بذلك أن الناس ما زالوا يقولون إن الله موصوف بصفات الكمال منزه عن النقائص فالكرامية تقول بذلك وإن أرادت أن الناس قبل الكرامية كانوا يقولون إن الله لا يقوم به شيء من مقدوراته ومراداته فهذا **غلط**

فإن جمهور الخلائق على جواز ذلك قبل الإسلام وبعد الإسلام فالتوراة مملوءة من وصف الله بمثل ذلك وكذلك الإنجيل وسائر نبوات الأنبياء مثل الزبور ونبوة أشعيا وأرميا وأساطين الفلاسفة كانوا يقولون بذلك والسلف من الصحابة والتابعين وأهل الحديث متواتر عنهم ذلك

ثم هذا الرجل لما أوردت عليه الدهرية هذا فى صفة الخالقية قال صفة الخالقية لا صفة نقص ولا صفة كمال

الوجه التاسع قوله إن وجود الشيء أشرف من عدمه

يقال له وجوده أشرف مطلقا أم فى الوقت الذى يمكن وجوده فيه ويصلح وجوده فيه

أما الأول فممنوع فإن وجود الجهل المركب ليس أشرف من

". (٢)

"عدمه ولا وجود تكذيب الرسول أشرف من عدمه ولا وجود الممتنع أشرف من عدمه

وإن أريد وجود الممكن الصالح

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٤٤٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٩٥

قيل فلا نسلم أن ما حدث كان يمكن حدوثه ويصلح حدوثه قبل وقت حدوثه وحينئذ فلا يلزم من كونه وقت وجوده كمالا أن يكون قبل وجوده نقصا

ومدار الدليل على مقدمتين **مغلطتين** إحداهما أن ما وجد من الكمال كان عدمه قبل ذلك نقصا وهذا فيه تفصيل كما تبين والثانى أن ما لا يكون وحده كمالا يجب نفيه عن الرب مطلقا وهذا فيه تفصيل كما سبق فإنه يقال إن كان الحادث كمالا فعدمه قبل ذلك نقص وإن لم يكن كمالا لم يتصف الرب بما ليس بكمال وكلا المقدمتين فيها من التمويه والإجمال ما قد بين ويحتمل من البسط أكثر من هذا

قال الآمدى الحجة الثانية من جهة المناقضة للخصم والإلزام وذلك من ثمانية أوجه الأول أن [ من ] مذهب الكرامية أنهم لا يجوزون إطلاق اسم متجدد على الله تعالى فيما لا يزال كما بيناه من قبل فلو قامت بذاته صفات حادثة لاتصف بها وتعدى إليه حكمها كالعلم فإنه إذا قام بمحل وجب اتصافه بكونه عالما

(١) ".

"كل جسم فتبين أن كل ما ذكره **مغلطة** لأنه قال إما أن يقال إنه جسم كالأجسام وإما أن يقال جسم لا كالأجسام فإن قيل بالثاني كان النزاع في اللفظ لا في المعنى فدل ذلك على أن قوله في المعنى موافق لقول من يقول جسم لا كالأجسام ثم جعل القسم الأول هو القول بتماثل الأجسام فكان حقيقة قوله إنه إما أن يقال إنه مماثل للأجسام في حقيقتها بحيث يتصف بما تتصف به من الوجوب والجواز والامتناع وإما إن لا يقال بذلك فمن لم يقل بذلك لم ينازعه في المعنى ومن قال بالأول فقوله باطل

ومعلوم أن أحدا من الطوائف المعروفة وأهل الأقوال المنقولة لم يقل إنه جسم مماثل للأجسام كما ذكر ومعلوم أيضا أن فساد هذا أبين من أن يحتاج إلى ما ذكره من الأدلة فإن فساد هذا معلوم بالأدلة اليقينية لما في ذلك من الجمع بين النقيضين إذ كان كل منهما يلزم أن يكون واجبا بنفسه لا واجبا بنفسه محدثا لا محدثا ممكنا لا ممكنا قديما لا قديما إذ المتماثلان يجب اشتراكهما في هذه الصفات

وإذا كان القول الذي نفاه لم يقله أحد ولم ينازعه فيه أحد والقول الذي ادعى انه موافق لقائله في المعنى لا يخالف فيه قائلة بقي مورد النزاع لم يذكره ولم يقم دليلا على نفيه وهو قول من يقول هو

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٩٦

(١) ".

"إلى غيره وذلك **غلط** محض بل لا يقتضي إثباتها إلا استلزام ذاته لنعوت كماله وكمال نعوته لا افتقار إلى شيء مباين لنفسه المقدسة

وأيضا فيقال القول في استلزام الذات لقدرها الذي لم يقدره المشركون كما قال تعالى { وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون } سورة الزمر ٦٧ كاستلزام الذات لسائر صفاتها من العلم والقدرة والحياة فإنه لو كان كل مختص يحتاج إلى مخصص لزم الدور أو التسلسل الباطلان فلا بد من مختص بما يختص به يختص بذلك لنفسه وذاته لا لأمر مباين له

وهذا هو حقيقة الواجب لنفسه المستلزم لجميع نعوته من غير افتقار إلى غير نفسه مع أن ماذكره في وجوب تناهي الأبعاد قد أبطل فيه مسالك الناس كلها وأنشأ مسلكا ذكر أنه لم يسبقه إليه أحد وإذا حرر الأمر عليه وعليهم في تلك المسالك كان القدح فيها أقوى من مسالكهم ( في النفي ) فلو قدر أن اثنين أثبت أحدهما موجودا قائما بنفسه لا يتناهي وأثبت الآخر موجودا لا يكون متناهيا ولا غير

(٢) ".

"فليس فيها ما هو مستقل دون الآخر ولا هو واجب بنفسه بهذا الاعتبار والدليل دل على إثبات واجب بنفسه غنى عن الفاعل والعلة الفاعلة لا على أنه لا يكون شئ غنى عن الفاعل مستلزما للوازم

فلفظ الواجب بنفسه فيه إجمال واشتباه دخل بسببه **غلط** كثير فما قام عليه البرهان من إثبات الواجب بنفسه ليس هو ما فرضه هؤلاء النفاة فإن الممكن هو الذي لا يوجد إلا بموجد يوجده والواجب هو الذي يكون وجوده بنفسه لا بموجد يوجده فكونه موجودا بنفسه مستلزما للوازم لا ينافي أن يكون ذاتا متصفة بصفات الكمال وكل من الذات والصفات ملازم للآخر وكل من الصفات ملازمة للأخرى وكل ما يسمى جزءا فهو ملازم للآخر

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/١٩٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٢٠٥

وإذا قيل هذا فيه تعدد الواجب

قيل إن أردتم تعدد الإله الموجود بنفسه الخالق للممكنات فليس كذلك وإن أردتم تعدد معان وصفات له أو تعدد ما سميتموه أجزاء له فلم قلتم إنه إذا كان كل من هذه واجبا بنفسه أي هو موجود بنفسه لا بموجد يوجده مع أن وجوده ملزوم لوجود

(١) ".

"محل فهذا حق لكن هذا لا يستلزم كونه مفتقرا إلى فاعل ولا كون المحل مفتقرا إلى فاعل

فقوله وإن كان الثاني كان الوجوب ممكنا فالموصوف به أولى **مغلطة** فإن الإمكان الذى يوصف به الوجوب إنما هو افتقاره إلى محل لا إلى فاعل ومعلوم أنه إذا كانت صفة الموصوف تفتقر إليه لكونه محلا لها لا فاعلا لم يلزم ان يكون الموصوف أولى بأن يكون محلا ولو قدر أن الوجوب يفتقر إلى مميز غير المحل فهو من افتقار الشرط إلى المشروط واللازم إلى الملازم ليس هو من باب افتقار المعلول إلى العلة الفاعلة

ومثل هذا لا يمتنع على وجوب الوجود بل لابد لوجوب الوجود من ذلك إذ وجوب الوجود ليس هو الواجب الوجود بل هو صفة له مع أن الواجب الوجود له لوازم وملزومات وذلك لا يوجب افتقاره إلى المؤثر فالوجوب أولى أن لا يفتقر إلى مؤثر لأجل ما له من اللوازم والملزومات فهذان وجهان غير ما ذكره هو وأمثاله هنا

(٢) ".

"محققة أن المواضع التي يوردونها حجة في أن العرب تستعمل هذه المعاني بالاستعارة والمجاز على غير معانيها الظاهرة مواضع في مثلها يصلح أن تستعمل على غير هذا الوجه ولا يقع فيها تلبيس ولا تدليس وأما قوله { في ظلل من الغمام } وقوله { هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك } على القسمة المذكورة وما جرى مجراه فليس تذهب الأوهام فيه ألبتة إلى أن العبارة مستعارة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٢٢٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٢٦١

أو مجازية فإن كان أريد فيها ذلك إضمارا فقد رضي بوقوع **الغلط** والشبهة والاعتقاد المعوج بالإيمان بظاهرها تصريحا وأما قوله { يد الله فوق أيديهم } وقوله { ما فرطت في جنب الله }

." (١)

"محمد صلى الله عليه وسلم جاءت أفضل ما يمكن أن تجئ عليه الشرائع وأكمله ولهذا صلح أن تكون خاتمة الشرائع وآخر الملل

قال وأين الإشارة إلى الدقيق من المعاني المشيرة إلى علم التوحيد مثل أنه عالم بالذات أو عالم بعلم قادر بالذات أو قادر بقدرة واحد الذات على كثرة الأوصاف أو قابل لكثرة تعالى عنها بوجه من الوجوه متحيز الذات أو منزهها عن الجهات فإنه لا يخلو إما ان تكون هذه المعاني واجبا تحققها وإتقان المذهب الحق فيها أو يسع الصدوف عنها وإغفال البحث والروية فيها فإن كان البحث عنها معفوا عنه **وغلط** الاعتقاد الواقع فيها غير مؤاخذ به فجعل مذهب هؤلاء القوم المخاطبين بهذه الجملة تكلف وعنه غنية وإن كان فرضا محكما فواجب أن يكون مما صرح به في الشريعة وليس التصريح المعمى أو الملبس أو المقتصر

." (٢)

"

وما جاز تنوعه لم يكن الخلاف فيه له حقيقة فإنه إن كانا مشروعين في وقتين أو رسولين فكلاهما حق وإن كان الخلاف في المشروع منهما أيهما هو فهذا يعلم بالخبر المنقول عن الكتاب المنزل والكتاب المنزل هو نفس الأمر والنهي والخبر وفيه الشرع الذي لا يكون خلافه شرعا

وحينئذ فما ذكره ابن سينا وأمثاله من أنه لم يرد في القرآن من الإشارة إلى توحيدهم شيء فكلام صحيح وهذا دليل على أنه باطل لا حقيقة له وأن من وافقهم عليه فهو جاهل ضال

وكذلك ما ذكره من أن من المواضع ما لا يحتمل اللفظ فيها إلا معنى واحدا لا يحتمل ما يدعونه من الاستعارة والمجاز كما ذكر في قوله تعالى { هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام } وقال

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/١٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥/١٥

تعالى { هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك } على القسمة المذكورة وأنه ليس تذهب الأوهام فيه ألبتة إلى أن العبارة مستعارة أو مجازية فإن كان أريد بها ذلك إضمارا فقد رضي بوقوع **الغلط** والشبهة فهذا حجة على من [ نفى مضمون ] ذلك من نفاة الصفات وهو حجة عليه وعليهم جميعا وموافقتهم له لا

". (١)

"

فقول القائل إن الحق في جهة

إن أراد به ما هو موجود مباين له فلا موجود مباين له إلا مخلوقاته فإذا كان مباينا لمخلوقاته فكيف تكون محتوية عليه

وإن أراد بالجهة ما فوق العالم فلا ريب أن الله فوق العالم وليس هناك إلا هو وحده وليس فوق المخلوقات إلا خالقها هو العلي الأعلى

فصل

وقول ابن سينا فإنه لا يخلو إما أن تكون هذه المعاني واجبا تحققها وإتقان المذهب الحق فيها أو يسع الصدوف عنها وإغفال البحث والروية فيها فإن كان البحث عنها معفوا عنه **وغلط** الاعتقاد الواقع فيها غير مؤاخذ به فجل مذهب هؤلاء القوم المخاطبين بهذه الجملة تكلف وعنه غنية وإن كان فرضا محكما فواجب أن يكون مما صرح به في الشريعة

فهذا كله حجة على إخوانه نفاة الصفات وهم المخاطبون بهذه الجملة وأما أهل الإثبات فهم يقولون إن ذلك كله مما صرح به في الشريعة

وكذلك قوله وليس التصريح المعمى أو الملبس أو المقتصر

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٣٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٥٩

"لطبائع هذه الفصول كما هو لازم لهذه الأنواع فإذا أخذت عين اللازم والملزوم في الخارج كان التلازم من الطرفين يلزم من ثبوت أحدهما ثبوت الآخر ومن انتفائه انتفاؤه فلا يقال [ إن أحدهما أعم من الآخر ولا أخص

وإذا قيل ] إنهما يشتركان في الحيوانية وكل منهما متميز عن الآخر بالناطقية والصاهلية فكل من هذه الموجودات متميز عن غيره بحيوانيته كما هو متميز بناطقيته وصاهليته ونوع الناطقية لا يميز [ معينا عن معين ] وإنما يميز نوعا عن نوع والأنواع إنما هي في الأذهان لا في الأعيان فإن الحيوان إذا لزم الناطق والصاهل فنفس الحيوان الذي يقال إنه في الصاهل ليس هو نفس الحيوان الذي في الناطق ولكن يشابهه بل الحيوان هو نفس الصاهل ونفس الناطق ليس الحيوان فيه

وهم قد يقولون إن في الناطق والصاهل حيوانا وهذا **غلط** فإن الحيوان هو الموصوف بأنه صاهل وأنه ناطق وليس في [ الجوهر ] المعين جوهر آخر لا مطلقا ولا معينا بل هو جوهر واحد موصوف بهذا وبهذا بل وهذا الصاهل المعين هو حيوان وليس هو هذا الصاهل المعين الذي هو حيوان فضلا عن أن يكون هذا الناطق المعين

". (١)

"صفة أخرى لأن السبب متقدم في الوجود ولا متقدم بالوجود قبل الوجود

فيقال له هذه مبنية على أن ماهية الشيء مباينة لوجوده فنقول إما أن تعني بالماهية والوجود الماهية العلمية الذهنية والوجود العلمي الذهني وإما أن تعني بهما الماهية الموجودة في الخارج والوجود الثابت في الخارج وإما أن تعني بالماهية ما في الذهن وبالوجود ما في الخارج وإما بالعكس

فإن عني الثاني فلا ريب أن الذي في الخارج هو الموجود المعين وهو الحقيقة المعينة والماهية المعينة ليس هناك شيئان ثابتان أحدهما هو الموجود والآخر ماهيته

ومن قال إن المعدوم شيء في الخارج أو أن الماهية مباينة للموجود الخارج كما قال هذا طائفة من المعتزلة وقال هذا طائفة من الفلاسفة فقوله في غاية الفساد كما هو مبسوط في موضعه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩٧/٥

وإن عنى بالماهية ما في الذهن وبالوجود ما في الخارج فلا ريب أن أحدهما مغاير للآخر وكذلك بالعكس وليس هذا مما يتنازع فيه العقلاء لكن لما غلب على مسمى الماهية الوجود الذهني وعلى مسمى الوجود الثبوت في الخارج وأحدهما غير الآخر توهم من توهم أن للموجود في الخارج ماهية مغايرة للموجود المعين وهو غلط محض

". (١)

"

وإذا كان كذلك فقول القائل يجوز أن تكون ماهية الشيء أو بعض صفاته سببا لصفة أخرى ولا يجوز أن تكون الماهية سببا للصفة التي هي الوجود لأن السبب متقدم على الوجود ولا يتقدم بالوجود على الوجود

كلام مبني على أصول فاسدة

أحدها كون الموجود الثابت في الخارج صفة لماهية ثابتة في الخارج وهذا غلط بل نفس ما في الخارج هو الموجود الذي هو ماهيته والوجود إن عنى به المصدر فذاك قائم بالواحد وإن عني به الموجود فهو الموجود فليس في الموجود وجود يزيد على حقيقته الموجودة

والثاني قوله إن الماهية أو صفتها تكون سببا لصفة أخرى مثل الفصل للخاصة

فإن عنى بالماهية ما في النفس فليس هناك مسبب ولا سبب بل الذهن هو الذي يصور الجميع وإن عني بها ما في الخارج فالفاعل المعين مبدع لصفاتها اللازمة وصفاتها العارضة قد تكون موقوفة على شرط آخر وليست إحدى الصفتين اللازمتين سببا لها وإن كان قد يكون شرطا

الثالث أن لفظ السبب إن عنى به الفاعل فالصفة لا تفعل الصفة ولا الماهية تفعل صفاتها اللازمة لا سيما عندهم حيث يقولون الواحد لا يكون فاعلا وقابلا وإن عنى به ما يقف المسبب

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٠٢/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٠٣/٥

"تكون الماهية إذا أخذت مطلقة لا بشرط وجود ولا عدم علة لوجود نفسها والماهية من حيث هي هي لا موجودة ولا معدومة

قلت الحجة مدارها على أن المطلق المشترك الكلي موجود في الخارج وهذا هو الموضع الذي ضلت فيه عقول هؤلاء حيث اعتقدوا أن الأمور الموجودة المعينة اشتركت في الخارج في شيء وامتاز كل منها عن الآخر بشيء وهذا عين **الغلط**

قلت والشخص المعين ليس له تعين غير هذا الشخص المعين لا ثبوتي ولا عدمي فإنه لم يكن مشاركا لغيره في أمر خارجي حتى يحتاج تعينه وتميزه عنه إلى وصف آخر ثبوتي أو سلبي وقولهم في القاعدة الكلية إن الأشياء التي لها حد نوعي إنما تختلف بعلل أخرى وأنه إذا لم يكن مع الواحد منها القوة القابلة لتأثير العلل وهي المادة لم يتعين إلا أن يكون من حق نوعها أن توجد شخصا واحدا فأما إذا كان يمكن في طبيعة نوعها أن تحمل على كثيرين فيعين كل واحد بعلة فلا يكون سوادان ولا بياضان في نفس الأمر إلا إذا كان الاختلاف بينهما في الموضوع وما يجري مجراه هو قول باطل وذلك أن الأشياء التي لها حد واحد نوعي لا وجود لها في الخارج مطلقة ولا عامة أصلا وإنما وجودها كذلك في الذهن فالسبب الفاعل للواحد منها هو الفاعل لذاته ولصفاته وهو الفاعل لذلك الواحد المعين وليس هنا شيئان أحدهما لنوعها والآخر لتشخصها بل ,لا وجودان أحدهما لنوعها

". (١)

"الكلية كالحيوان المطلق وهم يسلمون أنها لا توجد في الخارج كلية مطلقة وإنما يظنون أنها توجد جزءا من المعين وهذا أيضا **غلط** بل لا توجد إلا معينة مشخصة وليس في المعين المشخص ما هو مطلق ولا في الجزئي ما هو كلي فإن كون الكلي ينحصر في الجزئي والمطلق في المعين ممتنع

والآمدي قد بين فساد هذا في غير موضع من كتبه مثل كلامه على الفرق بين المطلق والمقيد والكلي والجزئي وغير ذلك وزيف ظن من يظن أن الكلي يكون جزءا من المعين وبين خطأ من يقول ذلك كالرازي وغيره فلو رجع إلى اصله الصحيح الذي ذكره في الكلي والجزئي والمطلق والمعين لعلم فساد هذه الحجة ولكن لفرط التباس أقوالهم وما دخلها من الباطل الذي اشتبه عليهم وعلى غيرهم تزلق أذهان كثير من الأذكياء

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١١٢/٥

في حججهم ويدخلون في ضلالهم من غير تفطن لبيان فسادها كالرازي والآمدي ونحوهما تارة يمنعون وجود الصور الذهنية حتى يمنعوا ثبوت الكلي في الذهن وتارة يجعلون ذلك ثابتا في الخارج

ففي هذا الموضع أثبت الآمدي المسمى المشترك الكلي في الخارج وفي موضع آخر ينفيه مطلقا كما قال في إحكامه لما أراد الرد على الرازي في الأمر بالماهية الكلية هل يكون أمرا بشيء من جزئياتها أم

". (١)

"

والتركيب يقع عندهم كما ذكره ابن سينا وغيره وذكره الغزالي عنهم في تهافت الفلاسفة وغيره على خمسة أنواع أحدها تركب الموجود من الوجود والماهية

والثاني تركب الحقيقة من الأمور العامة والخاصة كالوجود العام والوجود الخاص

والثالث تركب الذات الموصوفة من الذات والصفات

والرابع تركب الذات القائمة بنفسها المباينة لغيرها المشار إليها من الجواهر المنفردة التي يقال إنها مركبة منها

والخامس تركبها من المادة والصورة التي يقال إنها مركبة منها

وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع وبينا أنه يمتنع وجود موجود قائم بنفسه سواء كان واجبا أو ممكنا بدون ثبوت هذه المعاني التي سموها تركيبا وأن تسميتهم لذلك تركيبا غلط منهم

وإن قالوا هو اصطلاح اصطلحنا عليه فلا ترتفع بسبب غلط الغالطين وأوضاعهم اللفظية الحقائق الموجودة والمعاني العقلية وأنه ليس في العقل ما يمنع ذلك بل العقل يصدق السمع الدال على إثبات صفات الله تعالى ومباينته لمخلوقاته وأن العقل أثبت موجودا واجبا بنفسه غنيا عما سواه

وأما كون ذلك الموجود لا يكون إلا حيا عالما قادرا أو لا يكون إلا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/١٢٠

". (١)

"

وجمهور العقلاء يخالفونهم في إثبات ذلك فضلا عن تسميته تركيبا ولو سلم لهم ثبوت ما يدعونه لم تكن تسميته مركبا من اللغة المعروفة بل هو وضع اصطلحوا عليه فإن الجسم الذي له صفات كالتفاحة التي لها لون وطعم وريح لا يعرف في اللغة المعروفة إطلاق كونها مركبة من لونها وطعمها وريحها ولا تسمية ذلك أجزاء لها ولا يعرف في اللغة أن يقال إن الإنسان مركب من الطول والعرض والعمق بل ولا أنه مركب من حياته ونطقه إلى أمثال ذلك من الأمور التي يسميها من يسميها من أهل الفلسفة والكلام تركيتا إما **غلطا** في المعقولات وإما اصطلاحا انفردوا به عن أهل اللغات

فليس لهؤلاء أن ينفوا ما علم ثبوته بالشرع والدعاء ومضاهاة للمشركين والنصارى والصابئين الذين { اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون }

وهذه الشفاعة التي أثبتها المشركون وأبطلها القرآن رأيت من هؤلاء المتفلسفة نفاة الصفات كابن سينا ومن ضاهاهم في بعض الأمور

". (٢)

"

وكذلك التقدم فإن تقدم الشرط على المشروط غير واجب وأما تقدم الموجب على الموجب والفاعل على المفعول والعلة على المعلول فلا ريب فيه عند جماهير العقلاء

ومعارضة الرازي لهم بالماهية الممكنة القابلة لوجودها إذا قيل بتعددهما معارضة صحيحة وأما فرق المعارض له بأن الماهية في الواجب فاعلة للوجود **فغلط** فإن ماهية الواجب إذا قيل بمغايرتها لوجوده ليست فاعلة لوجوده بل هي أيضا قابلة لوجوده كالممكن لكن وجوده واجب مع هذا القبول

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٢/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٧/٥

والقابل والمقبول كلاهما واجب بنفسه يمتنع عدمه بخلاف الممكن كما تقوله الصفاتية في الذات والصفات وكما تقوله الفلاسفة فيما يدعون قدم ذاته ووجوده من الممكنات كالفلك فإن ابن سينا وأتباعه يقولون إن ماهيته محل لوجوده وكلاهما قديم يمتنع عدمه لكن وجوده بغيره فإذا عقل هذا في الواجب بغيره ففي الواجب بنفسه أولى إذا قيل إن نفسه محل لوجوده وكلاهما واجب بماهيته ووجوده يمتنع نفي واحد منهما

وبهذا يظهر الجواب عن النظم الذي حرره لهم الآمدي فإن قوله إذا لم يتم تحقق مسمى واجب الوجود في كل من الشيئين إلا بما به التخصيص والامتياز وجب افتقار مسمى واجب الوجود إلى أمر خارج عن المفهوم من اسمه فلا يكون واجبا بذاته

." (١)

"

جوابه على تقدير كون الوجود مغايرا للذات أن يقال لفظ الافتقار يراد به افتقار المعلول إلى العلة ويراد به افتقار المشروط إلى الشرط وإن قيل يراد به معنى ثالث له فإن قلت يجب افتقار مسماه إلى علة فاعلة لم يسلم لك ذلك فإن تحقق المشترك في المميز لا يستلزم كون المميز هو الفاعل المبدع لمشترك وإن أردت بأنه لا يوجد إلا بما هو شرط في وجوده فلم قلت إن هذا محال

وقوله لا يكون واجبا بذاته باطل حينئذ لأنه إذا قدر أن الذات غير الوجود فلا بد في قوله واجب بذاته من تحقق الوجود والذات معا فلا يتقدم أحدهما على الآخر ولا يستغني أحدهما عن الآخر فصار معنى وجوب الوجود بالذات إذا قدر أن الذات عين الوجود أمرا متضمنا لتلازم الوجود الواجب والذات الموصوفة بذلك فلا يكون موجود بذاته إلا كذلك وهذا كله بتقدير ثبوت شيئين

ثم على هذا التقدير فيها قولان إما أن يقال الوجود الملازم للماهية هو أيضا مختص كما أن الماهية مختصة به وهذا هو القول المأثور عن أبي هاشم ونحوه وقد تقوله طائفة من أهل الإثبات كما يوجد في كلام أبي حامد وابن الزاغوني

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/١٥٥

وإما إن يقال الوجود مشترك في الخارج ولكن الماهية هي المختصة التي تميز وجودا عن غيره وهذا هو الذي يحكيه الرازي عن أبي هاشم وغيره وهو غلط عليهم كما غلط على الأشعري وأبي الحسين

". (١)

"حيث حكى عنهم أن لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي وهذا لغلط منه حيث ظن أن الكلى الذي هو مورد التقسيم يكون ثابتا مشتركا في الخارج وهذا أصل للمنطقيين يخالفهم فيه أئمة الكلام بحسب ما فهمه من كلام أهل المنطق فغلط

والمقصود هنا أن قول أبي هاشم وأتباعه خير من قول ابن سينا وأما إذا كان الوجود هو الماهية ولا مشترك في الخارج كما هو قول الأشعري وعامة المثبتة للصفات وهو الصواب فلا يحتاج إلى هذا الجواب

وليس المراد أن ماهيته وجود مطلق مجرد كما يقوله ابن سينا وابن التومرت وغيرهما من الجهمية ولكن المراد أن حقيقته المختصة به هي وجوده المختص به وليس ذلك وجودا مطلقا ولا مجردا وكذلك يقول في كل موجود إن حقيقته المختصة به هي وجوده المختص به وقد ذكرنا هذا الجواب على تقدير مغايرة وجوده لماهيته لأنه نافع في عامة ما يوردونه لنفي الصفات

قال الإمام أحمد باب بيان ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلم موسى فقلنا لم أنكرتم ذلك قالوا إن الله لم

". (٢)

"

وقوله باطل فإنه سبحانه وإن كان لا يماثله شيء من الأشياء في شيء من الأشياء فمن المعلوم بالعقل أن كل شيئين فهما متفقان في مسمى الشيء وكل موجودين فيها متفقان في مسمى الوجود وكل ذاتين فهما متفقان في مسمى الذات فإنك تقول الشيء والموجود والذات ينقسم إلى قديم ومحدث وواجب وممكن وخالق ومخلوق ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/١٥٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥/١٥٧

وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع وبينا **غلط** من جعل اللفظ مشتركا اشتراكا لفظيا

وهذا الذي نبه عليه الإمام أحمد من أن مسمى الشيء والوجود ونحو ذلك معنى عام كلي تشترك فيه الأشياء كلها والموجودات كلها هو المعلوم بصريح العقل الذي عليه عامة العقلاء

ومن نازع فيه فلابد أن يقول به أيضا فيتناقض كلامه في ذلك كما تناقض فيه كلام الشهرستاني والرازي والآمدي وغيرهم إذ يجعلونه تارة عاما مقسوما مشتركا اشتراكا لفظيا ومعنويا بين الأشياء الموجودات ويجعلونه تارة مشتركا اشتراكا لفظيا فقط كلفظ المشتري المشترك بين المبتاع والكوكب ولفظ سهيل المشترك بين الكوكب وبين الرجل المسمى بسهيل ولفظ الثريا المشترك بين الكوكب وبين المرأة المسماة ثريا

كما قيل % أيها المنكح الثريا سهيلا % عمرك الله كيف يلتقيان % % هي شامية إذا ما استقلت % وسهيل إذا استقل يمان %

". (١)

"مطابق لمخبره وعلمنا بثبوت جميع ما أخبر به أعظم من علمنا بكل فرد فرد من علومنا الحسية والعقلية وإن كنا جازمين بجنس ذلك فإن حسنا وعقلنا قد يعرض له من **الغلط** ما يقدح في بعض إدراكاته كالشبه السوفسطائية

وأما خبر الله ورسوله فهو صدق موافق لما الأمر عليه في نفسه لا يجوز أن يكون شيء من أخباره باطلا ولا مخالفا لما هو الأمر عليه في نفسه ويعلم من حيث الجملة أن كل ما عارض شيئا من أخباره وناقضه فإنه باطل من جنس حجج السوفسطائية وإن كان العالم بذلك قد لا يعلم وجه بطلان تلك الحجج المعارضة لأخباره

وهذه حال المؤمنين للرسول الذين علموا أنه رسول الله الصادق فيما يخبر به يعلمون من حيث الجملة أن ما ناقض خبره فهو باطل وأنه لا يجوز أن يعارض خبره دليل صحيح لا عقلي ولا سمعي وأن ما عارض أخباره من الأمور التي يحتج بها المعارضون ويسمونها عقليات أو برهانيات أو وجديات أو ذوقيات أو مخاطبات أو مكاشفات أو مشاهدات أو نحو ذلك من الأمور الدهاشات أو يسمون ذلك تحقيقا أو

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٧٩/٥

توحيدا أو عرفانا أو حكمة حقيقية أو فلسفة أو معارف يقينية ونحو ذلك من الأسماء التي يسميها بها أصحابها فنحن نعلم علما يقينيا لا يحتمل النقيض أن تلك جهليات

". (١)

"أي يسمعون الكذب فيقبلونه ويصدقونه ويسمعون لقوم آخرين لم يأتوك فيستجيبون لهم فبين أنهم يصدقون الكذب ويستجيبون لمن يخالف الرسول

وأما من ظن أن المراد بقوله { سماعون لهم } أنهم جواسيس لمن غاب وأخذ حكم الجاسوس من هذه الآية فقد **غلط** فإن ما كان يظهره النبي صلى الله عليه وسلم حتى يسمعه المنافقون واليهود لم يكن مما يكتمه حتى يكون نقله جسا عليه وإنما المراد أنهم سماعون الكذب أي يصدقون به سماعون أي مستجيبون لقوم آخرين مخالفين للرسول وهذه حالة كل من خرج عن الكتاب والسنة فإنه لابد أن يصدق الكذب فيكون من السماعين للكذب ولابد أن يستجيب لغير الله والرسول فيكون سماعا لقوم آخرين لم يتبعوا الرسول

وهؤلاء لهم نصيب من قوله تعالى { ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا } يا ويلتي ليتني لم أتخذ فلانا خليلا { لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولا } وقوله { يوم تقلب وجوههم في النار يقولون يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا } وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا { ربنا آتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كبيرا } فتبين أن أصل طريق من يعارض [ النصوص ] النبوية برأيه

". (٢)

"من العقلاء قد اتفقوا على ذلك بغير مواطأة من بعضهم لبعض وذلك يبين أنه موجب العقل الصريح بخلاف الأقوال المخالفة فإنك لا تجد من يقولها من طوائف العقلاء إلا من تواطأ على تلك المقالة التي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٢٥٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٢٦٢

تلقاها بعضهم عن بعض وما تواطأ عليه الناس يجوز فيه من **الغلط** والكذب ما لا يجوز فيما اتفق عليه العقلاء من غير مواطأة ولا تشاعر والله أعلم  الدليل الثاني والثلاثون

أن يقال القول بتقديم غير النصوص النبوية عليها من عقل أو كشف أو غير ذلك يوجب أن لا يستدل بكلام الله ورسوله على شيء من المسائل العلمية ولا يصدق بشيء من أخبار الرسول لكون الرسول أخبر به ولا يستفاد من أخبار الله ورسوله هدى ولا معرفة بشيء من الحقائق بل ذلك مستلزم لعدم الإيمان بالله ورسوله وذلك متضمن للكفر والنفاق والزندقة والإلحاد وهو معلوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام كما أنه في نفسه قول فاسد متناقض في صريح العقل

وهذا لازم لكل من سلك هذه الطريق كما يجد ذلك من اعتبره وذلك لأنه إذا جوز أن يكون ما أخبر الله به ورسوله وبلغه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أمته من القرآن والحديث وما فيه من ذكر صفات الله تعالى وصفات ملائكته وعرشه والجنة والنار والأنبياء وأممهم وغير ذلك مما قصه الله في كتابه أو أمر به من التوحيد

". (١)

"

فإنه إن كان المعقول المجرد لا يكون إلا في النفس فكيف يكون في الخارج معقول مجرد تقارنه المعينات المحسوسة واحدا بعد واحد أو تقارنه تارة وتفارقه أخرى وقوله مثل أين ووضع وكيف ومقدار بعينه لو توهمت بدله غيره لم يؤثر في حقيقة ما هية إنسانيته

يقال له نعم إذا تصورنا بدل المعنى غيره لم يؤثر فيما في النفس من الإنسان المعقول الكلى المجرد فإن مطابقته لهذا المعين كمطابقته لهذا المعين كما لا يؤثر ذلك في لفظ الإنسان المطلق فإن مطابقته لهذا المعين كمطابقته لهذا المعين فشمول اللفظ ومعناه الذي هو في الذهن سواء لكن ذلك المعين إذا توهمنا بدله غيره لم يكن في ذلك البدل من هذا المعين شيء أصلا بل كان البدل نظيره وشبيهه ومثله فإما أن يكون هو إياه أو يكون في الخارج حقيقة معينة في هذا المعين هي نفسها حقيقة ثابتة في هذا المعين فهذا هو محل **الغلط**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٣٢٠

ويقال لمن ظن هذا لما خلق الله هذا المعين كانت تلك الحقيقة موجودة قبله أو حدثت معه فإن حدثت معه معينة لا مطلقة كلية لأن الكلي لا يتوقف على وجود هذا المعين وإن كانت موجودة قبله فإن كانت

". (١)

"عند رؤية ظاهره لا لعدم إمكان إحساسه لكن لا حتجاب باطنه أو لمعنى آخر

وهذا أيضا من مثارات **غلطهم** فإنهم قد لا يفرقون في المحسوس بين ما هو محسوس بالفعل لنا وبين ما يمكن إحساسه وإن كنا الآن لا نستطيع أن نحسه فإن عني بالمحسوس الأول فلا ريب أن الأعيان منها ما هو محسوس ومنها ليس بمحسوس وما أخبرتنا به الأنبياء من الغيب ليس محسوسا لنا فلا نشهده الآن بل هو غيب عنا ولكن هو مما يمكن إحساسه ومما يحسه الناس بعد الموت

ولهذا كانت عبارة الأنبياء عليهم السلام تقسم الأمور إلى غيب وشهادة قال تعالى { الذين يؤمنون بالغيب } سورة البقرة ٣ وقال تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك سورة هود ٤٩

وقال { هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم } سورة الحشر ٢٢

وأما هؤلاء فيقسمونها إلى محسوس ومعقول والمعقول في الحقيقة ما كان في العقل وأما الموجودات الخارجية فيمكن أن ينالها الحس وأن يوقف الإحساس بها على شروط متيقنه الآن

". (٢)

"وكذلك لفظ التخيل لا يريدون تخيل ما لا وجود له في الخارج بل هذا وهذا يتناول عندهم توهم ما له وجود في الخارج وتخيل ما له وجود في الخارج وهو إدراك صحيح صادق مطابق

وذلك لأن لفظ الوهم والخيال كثيرا ما يطلق على تصور ما لا حقيقة له في الخارج بل هذا المعنى هو المعروف من لغة العرب

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٩/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٣/٦

قال الجوهري  وهمت في الحساب أوهم وهما إذا **غلطت** فيه وسهوت ووهمت في الشيء بالفتح أوهم وهما إذا ذهب همك إليه وأنت تريد غيره وتوهمت أي ظننت وأوهمت غيري إيهاما والتوهم مثله واتهمت فلانا بكذا والاسم التهمة بالتحريك ويقال أوهم في الحساب مائة أي أسقط وأوهم في صلاته ركعة ويقال قد أيهم إذا صار به الريبة

قلت  فهذا أبو نصر الجوهري قد نقل في صحاحه المشهور في لغة العرب أن مادة هذا اللفظ تستعمل في جهة **الغلط** بمعنى الخطأ

". (١)

"الكلية أشار إليه والقضايا الكلية تارة يكون لجزئياتها وجود في الخارج وتارة تكون مقدورة في الأذهان لا وجود لها في الأعيان وهذه كثيرا ما يقع فيها **الغلط** والالتباس

وليس المقصود الأول بالعلم إلا علم ما هو ثابت في الخارج وأما المقدرات الذهنية فتلك بحسب ما يخطر للنفوس من التصورات سواء كانت حقا أو باطلا وما يثبته هؤلاء النفاة من إثبات موجود لا يمكن الإشارة إليه ولا هو داخل العالم ولا خارجه عند التأمل والتدبير تبين أنه من المقدرات الذهنية لا من الموجودات العينية

وغير ابن سينا وأتباعه من المنطقيين مثل أبي البركات صاحب المعتبر وغيره لم يخرجوا هذه القضايا التي سماها ابن سينا وهميات من الأوليات البديهيات كما أخرجها ابن سينا وما أظن صاحب المنطق أرسطو أخرجها أيضا

وأما قوله  وهذا الضرب من القضايا أقوى في النفس من

". (٢)

"

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٦/٤٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٦/٩٨

ولكن إذا قيل ما الفرق بين هذا وبين ما لا يمكن التواطؤ عليه من إثبات منف أو نفي ثابت كما في خبر أهل التواتر

كان الجواب أن الفطر التي لم تتواطأ يمتنع اتفاقها على جحد ما يعلم بالبديهة فأما مع المواطأة فلا يمتنع اتفاق خلق كثير على الكذب الذي يعلمون كلهم أنه كذب وإن تضمن من جحد الحسيات والضروريات وإثبات نقيضها ما شاء الله وأما في المذاهب فقد يجتمع على جحد الضروريات جمع كثير إذا كان هناك شبهة أو هوى فيكون عامتهم لم يفهموا ما قاله خاصتهم مثل التعبير عن هذا المسألة بنفي الجهة والحيز والمكان فيظن عامتهم أن مرادهم تنزيه الله تعالى عن أن يكون محصورا في خلقه أو مفتقرا إلى مخلوق فيوافقون على هذا المعنى الصحيح ظانين أنه مفهوم تلك العبارة فأما إذا فهموا هم حقيقة قولهم وهو أنه ما فوق السموات رب ولا وراء العالم شيء موجود فهذا لا يوافقهم عليه بعد فهمه أحد بفطرته وإنما يوافقهم عليه من قامت عنده شبهة من شبه النفاة لا سيما إن كان له هوى وغرض

وإذا كان المتفقون على هذا النفي بعد فهمه إنما قالوه لما قامت عندهم من حجج النفاة أمكن غلطهم في ذلك وخطؤهم واتفاقهم على جحد ما يخالف ذلك وإن كان معلوما بالضرورة كما

". (١)

"جاز عليها المواطأة على الكذب جاز عليها ذلك ويجوز أيضا أن يشتبه عليها الحق بالباطل حتى تجحد ما هو حق في نفسه لاشتباهه عليها وإن كان معلوما بالضرورة عند غيرها فإنه إذ جاز تعمد الكذب عليهم فجواز الخطأ عليهم أولى

ومعلوم أن الحس قد يغلط والعقل قد يغلط فيجوز على الطائفة المعينة غلط حسهم أوعقلهم وإذا كانت المعاني دقيقة وفيها ألفاظ مجملة وقد ألقى بعضهم إلى بعض أن هذه القول باطل وكفر أمكن أن لا يتصوروه على وجهه وإن كان غيرهم يتصوره لسلامته من الهوى ومن الاعتقاد المانع من ذلك

وأما قوله في الوجه السادس إن العقل يدرك ماهيات كمراتب الأعداد مع أنه لا يمكنه أن يحكم على كل واحدة منها بأن موضعها كذا أو مقدارها كذا

فجوابه من وجوه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٧١/٦

أحدها ما أجاب به بعض أصحابهم حيث قال هذا لا يرد عليهم لأن الأعداد أمور ذهنية والكلام في أمور خارجية

الوجه الثاني أن يقال العدد مع المعدود والتقدير مع المقدر

". (١)

"

وإذا فسر الحيز بأمر عدمي لم يجز أن يقال إن العدم الذي ليس بشيء أحق بالإلهية من الموجود القائم بنفسه فعلم أن هذه الحجة **مغلطة** محضة وأن لفظ الحيز لفظ مجمل

وهؤلاء يريدون بالحيز تارة ما هو موجود ويريدون به تارة ما هو معدوم وكذلك لفظ المكان لكن الغالب عليهم أنهم يريدون بالحيز ما هو معدوم وبالمكان ما هو موجود ولهذا يقولون العالم في حيز وليس في مكان

وإذا كان كذلك فمن أثبت متحيزا في حيز عدمي لم يجعل هناك موجودا غيره سواء كان ذلك واجبا أو ممكنا وإذا كان كذلك لم يجب أن يكون هناك ما يجب أن يكون موجودا معه فضلا عن أن يكون هو مفتقرا إليه

الوجه السادس أن يقال هذه الحجة مبنية على أن كل مشار إليه مركب وأن ذلك ممتنع في الواجب فإن أردت بالتركيب أن غيره ركبه أو أنه يقبل التفريق ونحو ذلك لم تسلم الأولى

وإن عينت بالتركيب إمكان الإشارة إلى بعضه دون بعض فللناس هنا جوابان

أحدهما قول من يقول هو فوق العالم وليس بمشار إليه أو هو مشار إليه وهو لا يتبعض فيشار إلى بعضه دون بعض لأن الإشارة إلى البعض دون البعض إنما تعقل فيما له أبعاض فإذا قدر مشار إليه لا يتبعض لم يمكن أن يقال هذا فيه

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٨٦/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣١٦/٦

"ذلك يمتنع اتفاقهم على الخطأ في مثل ذلك ولو جاز الخطأ في مثل ذلك لم يكن الجزم بما يخبر به الناس عما عرفوه بالحس أو الضرورة لإمكان غلطهم في ذلك فإن غلط الحس الظاهر أو الباطن أو العقل يقع لآحاد الناس ولطائفة حصل بينها مواطأة وتلقى بعضها عن بعض كالمذاهب الموروثة وكقول التابعين لكون هذا معلوما بالضرورة فإنهم أهل مذهب تلقاه بعضهم عن بعض

وأما الجازمون بالضرورة في أن الله فوق العالم أو أنه لا يعقل موجود قائم بنفسه لا يشار إليه ولا يعقل موجودان ليس أحدهما محايثا للآخر ولا مباينا له وأن مثل هذا ممتنع بالضرورة التي يجدونها في أنفسهم كسائر علومهم الضرورية فهؤلاء أمم كثيرة لم يتواطأوا ولم يتفقوا على مذهب معين

وأما قوله وبقي القسم الثالث فهذه المقدمة توجب الدور لتوقف ثبوتها على نفيها

فليس الأمر كذلك لأن هذه المقدمة الضرورية لا يتوقف ثبوتها على نفي ما يعارضها كسائر المعارف الضرورية بل نعلم بالضرورة أن ماعارضها من النظريات فهو باطل على سبيل الجملة وإن لم نذكر حل الشبه على وجه التفصيل كما نعلم فساد سائر النظريات السوفسطائية المعارضة للعلوم الضرورية

وإذا قال القائل لا تثبت هذه المقدمة حتى ينفى المعارض المبطل لها ونفي ذلك لا يكون إلا بثبوتها

". (١)

"وأقوال السلف لا يحملونه على ما يخالف ذلك بل إما أن يظنوه موافقا لهم وإما أن يعرضوا عنه مفوضين لمعناه

وهذه حال مثل أبي حاتم البستي وأبي سعد السمان المعتزلي ومثل أبي ذر الهروي وأبي بكر البيهقي والقاضي عياض وأبي الفرج ابن الجوزي وأبي الحسن علي بن المفضل المقدسي وأمثالهم

والثاني من يسلك في العقليات مسلك الاجتهاد ويغلط فيها كما غلط غيره فيشارك الجهمية في بعض أصولهم الفاسدة مع أنه لا

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٤٢/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٣/٧

"سورة الفرقان ٢٩٢٧

وقال تعالى { يوم تقلب وجوههم في النار يقولون يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا ربنا آتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كبيرا } سورة الأحزاب ٦٨٦٦

وقال تعالى { وإذ يتحاجون في النار فيقول الضعفاء للذين استكبروا إنا كنا لكم تبعا فهل أنتم مغنون عنا نصيبا من النار قال الذين استكبروا إنا كل فيها إن الله قد حكم بين العباد } سورة غافر ٤٧ ٤٨

الوجه الرابع أن يقال لا نسلم أنه بتقدير ما يذكر من التعارض لا يمكن تصديقهما بل يمكن ذلك فإن ما ينفيه صريح العقل من صفات النقص وإثبات المماثلة بين الخالق وصفاته والمخلوق وصفاته لم يثبته السمع الصحيح وما أثبته السمع الصحيح الصريح لم ينفه عقل صريح

وحينئذ فلا يجوز أن يتعارض العقل الصريح والسمع الصحيح وإنما يظن تعارضهما من **غلط** في مدلولهما أو مدلول أحدهما كمن يعارض الدلالات العقلية الصريحة من السوفسطائية وأمثالهم وكمن يظن تعارض الأدلة السمعية من الملاحدة

". (١)

"

وكان النبي صلى الله عليه وسلم أخبرهم بذلك قبل نزول الآية خبرا مطلقا ومن المعلوم باتفاق الفقهاء أن الرجل إذا قال والله لأفعلن كذا وكذا ولم يكن هناك سبب ولا نية توجب التعجيل كان له أن يؤخره إلى وقت آخر فلم يكن في ظاهر خطاب الله ورسوله ما يقتضي تعجيل إتيان البيت والطواف به

ومع هذا لما ظن هذا الذي هو أفضل الأمة بعد أبي بكر أن ظاهره يقتضي التعجيل أورده على النبي صلى الله عليه وسلم ثم على صديقه وأجابه كل منهما في مغيب الآخر بأنه ليس في الخطاب ما يقتضي التعجيل وإنما الذي فهم ذلك من الخطاب **غلط** في فهمه **فالغلط** منه لا لنقص في دلالة الخطاب

وأيضا ففي الصحيح أنه قال صلى الله عليه وسلم من نوقش الحساب عذب قالت عائشة فقلت يا رسول الله أليس الله يقول في كتابه { فسوف يحاسب حسابا يسيرا } سورة الانشقاق ٨ فقال ذلك العرض ومن نوقش الحساب عذب

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٩/٧

ومعلوم أن قوله { فسوف يحاسب حسابا يسيرا } لا يدل ظاهره على أن المحاسب يناقش بل الظاهر من لفظ الحساب اليسير أنه لا تكون فيه مناقشة ومع هذا فلما قال من نوقش الحساب عذب فظنت امرأة تحبه ويحبها وهي أحب النساء إليه وأبوها أحب الرجال إليه أن ظاهر خطابه يعارض تلك الآية سألته عن ذلك ولم تسكت

". (١)

"أساطين الفلاسفة كفيثاغورس وسقراط وأفلاطن قدموا الشام وتعلموا الحكمة من لقمان وأصحاب داود وسليمان فكيف يكون ما تدل عليه التوراة ويفهم منها مناقضا لصريح المعقول الذي لا ينبغي أن يشك عاقل فيه ولا يظهر ذلك لا في أوليائها ولا أعدائها

بل الطوائف كلها مجتمعة على تعظيم الذي جاء بالتوراة خاضعين له فهل يكون كتاب مملوءا مما ظاهره كذب وفرية على الله ووصف له بما يمتنع عليه ولا يجوز في حقه ولا يظهر بين العقلاء مناقضته ومعارضته

ومن اعتبر الأمور وجد الرجل يصنف كتابا في طب وحساب أو نحو أو فقه أو ينشيء خطبة أو رسالة أو ينظم قصيدة أو أرجوزة فيلحن فيها لحنة أو يغلط في المعنى غلطة فلا يسكت الناس حتى يتكلموا فيه ويبينوا ذلك ويخرجون من الحق إلى زيادة من الباطل وإن كان صاحب ذلك الكلام لا يدعوهم إلى طاعته واستتباعه ويذم من يخالفه فضلا عن أن يكفره ويبيح قتاله وشتمه فإذا كان الذي جاء بالقرآن ودعا الناس إلى طاعته واستتباعه وأن يكون هو المطاع الذي لا ينبغي مخالفته في شيء دق ولا جل ويقول إن السعادة لمن أطاعه والشقاء لمن خالفه ويعظم مطيعيه ويعدهم بكل خير ويلعن مخالفيه ويبيح دماءهم وأموالهم وحريمهم فمن المعلوم ان مثل هذه الدعوى لا يدعيها إلا أكمل الناس وأحقهم بها وهم الرسل الصادقون أو أكذب الناس وأبعدهم عنها كالمتنبئين الكاذبين

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٧/٤٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٧/٨٠

"أحدهم يغلط خطأ أو يكذب أحيانا فلا بد أن يظهر خطؤه وكذبه وهذا مما استقراه الناس في أحاديث المحدثين للأحاديث النبوية لا يعرف أن أحدا منهم غلط أو كذب إلا وظهر لأهل صناعته كذبه أو خطؤه

وكذلك الناظرون أهل النظر والاستدلال في الأدلة السمعية أو العقلية ما يكاد يغلط غالط منهم إلا ويعرف الناس غلطه من أبناء جنسه وغيرهم

والجهمية النفاة المعطلة قلبوا حقائق الأدلة والبراهين العقلية والسمعية ثم ادعوا أن معهم دلالات عقلية تعارض الآيات السمعية فحرفوا الآيات وبدلوها بالتأويل بعد أن أفسدوا العقول بزخرف الأباطيل

قال تعالى { وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقترفوا ما هم مقترفون أفغير الله أبتغي حكما وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق فلا تكونن من الممترين وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم } سورة الأنعام ١١٢ ١١٥

فإذا رأيت الدلائل اليقينية تدل على أن ما أخبر به الرسول لا يناقض العقول بل يوافقها وأن ما ادعاه النفاة من مناقضة البرهان

". (١)

"عال جسما والثاني كون الأجسام متماثلة والثالث كون هذا التماثل هو المراد بالمثل في لغة العرب التي نزل بها القرآن

ومنشأ الغلط من الاشتباه والاشتراك والإجمال في لفظ الجسم ولفظ المثل

فيقال الجسم في لغة العرب هو البدن وهو عندكم مما يمكن الإشارة إليه فالهواء والماء والنار ونحو ذلك ليس هو جسما في لغة العرب وهو في اصطلاحكم جسم

وإذا كان الجسم في لغة العرب أخص منه في عرفكم وقد علم بصريح العقل أن الذهب ليس مثل الفضة ولا الخبز مثل التراب ولا الدم كالذهب فما يسمى في لغة العرب جسدا وجسما ونحو ذلك هو مما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨٤/٧

يعلم أنه ليس متماثلا بصريح العقل والحس فكيف بما هو أعم من ذلك مثل كونه يشار إليه أو كونه يقبل الأبعاد الثلاثة الطول والعرض والعمق مع أن هذه الألفاظ ليس مرادهم بها ما هو معناها في اللغة المعروفة فإن هؤلاء عندهم الحبة الواحدة كالعدسة والسمسمة بل الذرة التي قال الله فيها { إن الله لا يظلم مثقال ذرة } سورة النساء ٤٠ هي في اصطلاحهم طويلة عريضة عميقة

ومن المعلوم بالاضطرار من لغة العرب أنهم يقولون عن نوع الإنسان هذا طويل وهذا قصير وكذلك أعضاء الإنسان كيده

". (١)

"جمهور العقلاء ينكرونه مع دعوى النظام أن في كل جسم من ذلك ما لا يتناهى

والثاني الجواهر العقلية التي يثبتها من يثبتها من المتفلسفة مع أن جمهور العقلاء يعلمون بالضرورة أنها إنما هي في الأذهان لا في الأعيان مثل الكليات المطلقة التي توصف بها الأعيان

وهم يقولون إن الحقائق الموجودة في الخارج التي يسمونها الأنواع كالإنسان والفرس وغيرهما من أنواع الحيوان مركبة من هذه ومثل المادة الكلية والصورة الجوهرية اللتين يدعون أنهما جوهران عقليان يتركب منهما كل جسم ومثل العقول العشرة التي يدعون أنها مجردات فإن هؤلاء يصورون ما يعقله الإنسان من المعقولات المجردات المفارقات للأعيان المحسوسة فتوهموا أن تلك المعقولات المجردات هي موجودة في الخارج مفارقات للأعيان المحسوسة وإنما هي أمور متصورة في الأذهان لا أنها موجودة مع كونها كلية أو مع كونها مجردة في الأعيان ثم يدعون تركب الأنواع منها كما يدعي أولئك تركب الأعيان من الأجزاء التي يسمونها الجواهر المنفردة

وقد بسط الكلام على هذه الأمور في موضع آخر وبين أن هذا الواحد الذي يثبتونه في العلم الإلهي والطبيعي والمنطقي لا حقيقة له إلا في الذهن ومن تصور هذا حق التصور تبين له من **غلط** هؤلاء

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٧/١١٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٧/١٢٦

"

ومنها أنهم يقولون قصدهم لربهم عند الحاجات التي لايقضيها إلا هو هو أيضا ضروري وقصدهم له بتوجه قلوبهم إلى العلو أيضا ضروري فهم مفطورون على الإقرار به وأنه في العلو وعلى أنهم محتاجون إليه يسألونه عند الضرورات وعلى أنهم يقصدونه في العلو لا في السفل وأن قلوبهم بفطرتها تتوجه إلى العلو اللهم إلا من أفسد فطرته وقصد أن يصدها عن مقتضاها مع أن هذا عند الحقيقة يغلب مع فطرته ويضل عنه ما كان يفتريه

ومنها أنهم يقولون إن ذلك أمر متفق عليه بين العقلاء السليمي الفطرة وكل منهم يخبر بذلك عن فطرته من غير مواطأة من بعضهم لبعض ويمتنع في مثل هؤلاء أن يتفقوا على تعمد الكذب عادة ويمتنع أيضا غلطهم في الأمور الفطرية الضرورية فإن ذلك يسد باب العلم والمعرفة وأن يثق الإنسان بشيء من علومه ومتى قدح في مثل هذا كان القدح في مقدمات ما يدعى أنه معارض لذلك أسهل بكثير فإن المعارضين لابد فيما يعارضون به من العقليات من قضايا تلقاها بعضهم عن بعض فيجوز عليهم فيها من الاتفاق على الغلط وعلى تعمد الكذب ما لا يجوز على المتفقين على قضايا لم يتلقها بعضهم عن بعض مع كثرة هؤلاء وتنوع أصنافهم

ومنها أنهم يثبتون العلو بطرق نظرية كقولهم كل موجودين فإما أن يكون أحدهما مباينا للآخر وإما أن يكون مداخلا له ونحو ذلك من الطرق المعلومة لهم فمعهم من العلم الضروري والقصد الضروري واتفاق العقلاء الذين لم يتواطأوا على قضاياهم والعقليات

". (١)

"أن أحمد لم يتأول إلا ثلاثة أحاديث وهذا غلط على أحمد وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع وتبين ما في هذا الكلام وتوابعه من الصواب والخطأ نقلا وتوجيها ولو اقتصر أبو حامد على ما نقله من كتاب ابن عبد البر عن الأئمة لم يكن فيه شيء من هذا الخطأ فإن ابن عبد البر وأمثاله أعلم بالآثار من هؤلاء ولكن لعله نقل ذلك من كلام أبي طالب أو غيره

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٣٣/٧

ونظير هذا ما ذكره أبو المعالي في كتابه أصول الفقه المسمى بالبرهان لما ذكر مذاهب الناس في القياس العقلي والشرعي

". (١)

"مجيئهم في العقول **وغلط** من دفعهم ذلك وبان صدقهم بالآيات التي ظهرت عليهم لم يسع لمن عرف من ذلك ما عرفه أن يعدل عن طرقهم إلى طرق من دفعهم وأحال مجيئهم فلما كان هذا واجبا لما ذكرناه عند سلف الأمة والخلف كان اجتهاد الخلف في طلب أخبار النبي صلى الله عليه وسلم والاحتياط في عدالة الرواة لها واجبا عندهم ليكونوا فيما يعتقدونه من ذلك على يقين

ولذلك كان أحدهم يرحل إلى البلاد البعيدة في طلب الكلمة تبلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرصا على معرفة الحق من وجهه وطلبا للأدلة الصحيحة فيه حتى تثلج صدورهم بما يعتقدونه وتسكن نفوسهم إلى ما يتدينون به ويفارقوا بذلك من ذمه الله في تقليده لمن يعظمه من سادته بغير دلالة تقتضي ذلك ولما كلفهم الله عز وجل ذلك وجعل أخبار نبيه صلى الله عليه وسلم

". (٢)

"

ثم قال سبحانه في صفة الحق { بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق } سورة الأنبياء ١٨

قال الخطابي فإن قيل دلائل النبوة ومعجزات النبي صلى الله عليه وسلم ما عدا القرآن إنما نقلت إلينا من طريق الآحاد دون التواتر والحجة لا تقوم بنقل الآحاد على من كان في الزمان المتأخر لجواز وقوع **الغلط** فيها واعتراض الآفات من الكذب وغيره عليها قيل هذه الأخبار وإن كانت شروط التواتر في آحادها معدومة فإن جملتها راجعة من طريق المعنى إلى التواتر ومتعلقة به جنسا لأن بعضها يوافق بعضا ويجانسه إذ كل ذلك واقع تحت الإعجاز والأمر المزعج للخواطر الناقض لمجرى العادات

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٥٠/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢١٣/٧

قال ومثال ذلك أن يروي قوم أن حاتم طي وهب لرجل مائة

". (١)

"واتفق أرباب القياس التمثيلي على أنه لا بد فيه من مشترك بين الأصل والفرع والمشترك هو الكلي لكن في قياس الشمول لا يجب أن يبين ثبوت الكلي في صورة من الصور المعينة بل يقول الرجل السواد والبياض لا يجتمعان وإن لم يعين سوادا أو بياضا معينين ويقول الكل أعظم من الجزء ولا يعين شيئا

وأما قياس التمثيل فلا بد فيه من تعيين أصل يقاس به الفرع ويمثل به فيقال هذا السواد وهذا البياض لا يجتمعان فكذلك سائر السواد والبياض وهذا الكل أعظم من هذا الجزء وهلم جرا

ويقول أهل التمثيل هذا أنفع لأن الكليات لا وجود لها في الأعيان إنما وجودها في الأذهان فإذا مثل الفرع بمعين ثابت في الخارج أفاد ذلك معرفة شيء موجود معين بخلاف الكلي الذي لا تتمثل أعيانه في الخارج

ولهذا كل متكلم في كليات مقدرة لا يتصور أعيانها الموجودة في الخارج فإما أن يكون كلامه قليل الفائدة بل عديمها وإما أن يكون كثير الخطأ **والغلط** وإما أن يجتمع فيه الأمران ويقولون أيضا إن العلم بكل واحد واحد من الأعيان يحصل بما به يحصل المعين

". (٢)

"هنا قد علم يقينا أن الحكم ليس مخصوصا بمورد النص فلا يجوز نفيه عما سواه بالاتفاق كما يمكن ذلك في صور القياس المحض المسمى بتخريج المناط فإنه لما نهى عن التفاضل في الأصناف الستة لم يعلم أن حكم غيرها حكمها إلا بدليل يدل على ذلك ولهذا كان بعض نفاة القياس لما حكموا في مثل هذا بأن الحكم مخصوص بفأرة وقعت في سمن دون سائر الميتات والنجاسات الواقعة في سائر المائعات ظهر خطاؤهم يقينا فإن الشارع صلوات الله عليه لم يعلق الحكم في خطابه بفأرة وقعت في سمن ولكن السائل سأله عن ذلك والسائل إذا سأل عن حكم عين معينة أو نوع باسمه لم يجب أن يكون الحكم معلقا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣١٥/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٢٠/٧

مختصا بما سأل عنه السائل بل قد يكون ما سأل عنه السائل داخلا في حكم عام كما أنه إذا سئل عن عين معينة لم يكن الحكم مخصوصا بتلك العين ولافرق بين أن يسأل عن عين أو نوع فليس في جوابه ما يقتضي اختصاص الحكم بمورد السؤال فهذا من أعظم الغلط

وهنا يظهر تفاضل العلماء بما آتاهم الله من العلم فمن استخرج المناط الذي دل عليه الكتاب والسنة دل على فهمه لمراد الرسول صلى الله عليه وسلم مثل أن يقول القائل الحكم هنا ليس متعلقا بمجرد الميتة بل بالخبيث الذي قال الله تعالى فيه { ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث } سورة الأعراف ١٥٧ فإن الميتة وإن

(١) ".

"يتقدم ذلك شك وطلب وقد يكون عالما به ومع هذا ينظر في دليل آخر لتعلقه بذلك الدليل فتوارد الأدلة على المدلول الواحد كثير لكن هؤلاء لزمهم المحذور لأنهم إنما أوجبوا النظر لكون المعرفة لا تحصل إلا به فلو كان الناظر عالما بالمدلول لم يوجبوا عليه النظر فإذا أوجبوه لزم انتفاء العلم بالمدلول فيكون الناظر طالبا للعلم فيلزم أن يكون شاكا فصاروا يوجبون على كل مسلم أنه لا يتم إيمانه حتى يحصل له الشك في الله ورسوله بعد بلوغه سواء أوجبوه أو قالوا هو من لوازم الواجب

ومن غلطهم أيضا أنه لو قدر أن المعرفة لا تحصل إلا بالنظر فليس من شرط ذلك تأخر النظر إلى البلوغ بل النظر قبل ذلك ممكن بل واقع فتكون المعرفة قد حصلت بذلك النظر وإن لم يكن واجبا كما لو تعلم الصبي أم الكتاب وصفة الصلاة قبل البلوغ فإن هذا التعلم يحصل به مقصود الوجوب بعد البلوغ والنظر إنما هو واجب وجوب الوسائل فحصوله قبل وقت وجوبه أبلغ في حصول المقصود

ونظير ذلك أن يتوضأ الصبي قبل البلوغ والبالغ قبل دخول وقت الصلاة فيحصل بذلك مقصود الوجوب بعد البلوغ والوقت

والكلام في هذه المسألة له شعب كثيرة وقد تكلم عليها في غير هذا الموضع والمقصود هنا بيان طرق كثير من أهل العلم في تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم وتحقيق هذه المسألة يتعلق بمسائل منها أن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٧/٣٤٠

". (١)

"الأمور الضارة له وكإرادة الجائع الشديد الجوع والعطشان الشديد العطش لتناول ما تيسر له من الطعام والشراب

ومنه ما يحصل شيئا بعد شيء كإرادة الإنسان لما هو أكمل له وأفضل فإن هذا قد تحصل إرادته شيئا بعد شيء

وكذلك إرادته لما يشك في كونه محتاجا إليه أو كونه نافعا له فإن الإرادة قد تقوى بقوة العلم وقد تضعف بضعفه وقد تقوى بقوة نفس محبة الشيء المطلوب وضعف محبته

ومن عرف حقيقة الأمر تبين له أن النفوس فيها إرادات فطرية وعلوم فطرية وأن كثيرا من أهل الكلام في العلم قد يظنون عدم حصولها فيسعون في حصولها وتحصيل الحاصل ممتنع فيحتاجون أن يقدروا عدم الموجود ثم يسعون في وجوده ومن هنا **يغلط** كثير من الخائضين في الكلام والفقه

وقد يكون العلم والإرادة حاصلين بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل مع نوع من الذهول والغفلة فإذا حصل أدنى تذكر رجعت النفس إلى ما فيها من العلم والإرادة أو توجهت نحو المطلوب فيحصل لها معرفته ومحبته

". (٢)

"باطل فحصر هؤلاء لمطلق العلم في ترتيب معين وحصر هؤلاء العلم بالله وبصدق رسله في ترتيب معين وحصر هؤلاء للوصول إلى الله في ترتيب معين كل هذا مع كونه في نفسه مشتملا على حق وباطل فالحق منه لا يوجب الحصر ولكن هو وصف قوم معينين وطرق العلم والأحوال وأسباب ذلك وترتيبه أوسع من أن تحصر في بعض هذه الطرائق

ولهذا كانت الرسل صلوات الله عليهم وسلامه يأمرون بالغايات المطلوبة من الإيمان بالله ورسوله وتقواه ويذكرون من طرق ذلك وأسبابه ما هو أقوى وأنفع وأما أهل البدع المخالفون لهم فبالعكس يأمرون

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤٢١/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤٢٥/٧

بالبدايات والأوائل ويذكرون من ذلك ما هو أضعف وأضر فمتبع الأنبياء لا يضل ولا يشقى ومتبع هؤلاء ضال شقي إذ كانت قضايا هؤلاء فيها من الباطل الذي هو كذب وإفك وإن لم يعلم صاحبه أنه كذب وإفك بل يظنه صدقا ما لا يحصيه إلا الله

وإذا كان الناس يتنوعون في الوجوب وترتيب الواجبات ويتنوعون في الحصول وترتيب الحاصلات لم يمكن أن يجعل ما يخص بعضهم شاملا لجميعهم وكثير من **الغلط** في هذا الباب إنما دخل من هذا الوجه يصف أحدهم طريق طائفة ثم يجعله عاما كليا ومن لم يسلكه كان ضالا عنده ثم ذلك الطريق إما أن يكون خطأ وإما أن

(١) ".

"يكون صوابا ولكن ثم طرق أخرى غير ذلك الطريق فيجيء من سلك غير ذلك الطريق يبطله بالكلية ويرد ما فيه من الصواب

وقد تكلمنا على مسألة تحسين العقل وتقبيحه في غير هذا الموضع وفصلنا القول فيها وبينا منشأ **الغلط** فإن الطائفتين اتفقوا على أن الحسن والقبح باعتبار الملائمة والمنافرة قد يعلم بالعقل والملائمة تتضمن حصول المحبوب المطلوب المفروح به والمنافرة تتضمن حصول المكروه المحذور المتأذى به

وهذا الذي اتفقوا عليه حق لكن توهموا بعد هذا أن الحسن والقبح الشرعي خارج عن ذلك وليس الأمر كذلك بل هو في الحقيقة يعود إلى ذلك لكن الشارع عرف بالموجود وأثبت المفقود فتحسينه إما كشف وبيان وإما إثبات لأمور في الأفعال والأعيان

وعلى قول من يجعل الأحكام صفات ثابتة للأفعال وللأعيان فالتحسين الشرعي يتضمن أن الحسن ما حصل به الحمد والثواب والقبح ما حصل به الذم والعقاب ومعلوم أن الحمد والثواب ملائم للإنسان والذم والعقاب مناف للإنسان

وكذلك توهم من توهم من الطائفتين أن إثبات ذلك في حق الله تعالى ممتنع لكون هؤلاء المتوهمين لم يفرقوا بين الإرادة والمحبة

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٢١

". (١)

"وقال تعالى عنه وعن قومه { وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا } سورة النمل ١٤

ولهذا قال { وما رب العالمين } [ سورة الشعراء : ٢٣ ] على وجه الانكار له قال له موسى { رب السماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين قال لمن حوله ألا تستمعون قال ربكم ورب آبائكم الأولين قال إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون قال رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون } سورة الشعراء ٢٤ ٢٨ وقد زعم طائفة من ان فرعون استفهم استفهام استعلام فسأله عن الماهية وان المسئول عنه لم يكن له ماهية عجز موسى عن الجواب

وهذا **غلط** وعلى هذا التقدير يكون استفهم استفهام انكار وجحد كما دل سائر آيات القران على ان فرعون كان جاحدا لله نافيا له لم يكن مثبتا له طالبا للعلم بماهيته

فلهذا بين لهم موسى انه معروف وان اياته ودلائل ربوبيته اظهر واشهر من ان يسال عنه بما هو فان هذا إنما هو سؤال عما يجهل وهو سبحانه اعرف واظهر وابين من ان يجهل بل معرفته مستقرة في الفطرة اعظم من معرفة كل معروف وهو سبحانه له المثل الاعلى في السموات والأرض وهو في السماء اله وفي الأرض فأهل السموات والأرض يعرفونه ويعبدونه وان كان اكثر اهل الأرض كما قال

". (٢)

"

وفي الجملة فإن كان طريقكم مذموما فالذم الذي يلحقه به أقل مما يلحقكم به وإن كان صحيحا فهو قد سلكه في آخر الدليل لكنه لم يجعل نفس إثبات الصانع تعالى مفتقرا إلى إثبات حدوث الأجسام لعلمه بأن الأمر ليس كذلك وبأن هذا مخالفة لدين المسلمين وسائر أهل الملل فكان في موافقتكم على سلوك هذه الطريق ابتداء مخالفة للشرع والعقل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٢/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٩/٨

وأما كون من أقر بالشيء المحدث المخلوق أقر بالخالق ومن اعترف بالمفعول اعترف بالفاعل كما ذكره هذا المعتزلي فالأمر كذلك ولهذا لم يتعرض الأشعري للدليل على ذلك بل جعل كون المحدث دالا على المحدث أمرا مستقرا معلوما بالفطرة إذ النزاع في ذلك أقبح من نزاع السوفسطائية

وأما القاضي أبو بكر فأراد أن يجيب عن الأشعري بوجه آخر فزعم أن افتقار المحدث الى المحدث أمر نظري لا ضروري وأن الأشعري أثبت ذلك وذكر أن إثباته لذلك من جهة تضمن الفعل للفاعل كتضمن الفاعل للفعل

ومن المعلوم أن كلام الاشعري ليس فيه شيء من هذا ولا يحتاج كلامه إلى هذا وإنما نشأ **الغلط** من ظن القاضي أبي بكر أن العلم

". (١)

"اشرس النمري وشيعته لانه كان يزعم أن المتولدات كلها لا فاعل لها وهي مع ذلك حوادث وافعال

قال وانما ذكرت لك هذه الفرقة من اهل الملة لتعلم أن الإقرار بحدث الشيء وانكار محدثه مذهب قد شاع في اهل الملة وغيرهم وان تعجب من تعجب من هذا وانكاره دليل على جهله وشدة غباوته وقلة عنايته بمعرفة مذاهب الامم السالفة ومن بعدهم من شيخوخة المعتزلة مع أن الدعوة التي عول عليها صاحب الاعتراض هو أن قال كل من اقر بالشيء المحدث المخلوق اقر بالخالق وكل من اعترف بمفعول اعترف بالفاعل لو سلم أن الجسم مخلوق لم يحتج إلى تعاطى الدليل على إثبات الصانع الخالق

قال وقد أنبأنا بالذي سلف من الكلام على جهله في هذا وذهابه عن جهة الصواب فيه ثم نقول فهب أن الأمر كما وصفته ما الذي فيه يوجب **غلط** واضع الكتاب في تعاطيه اقامة الدليل على إثبات الخالق وقد اتفق الجميع من العاقلين على أن الأفعال تتعلق بفاعل وان المخلوقات تتعلق بخالق ليس هو مما يعلم بالاضطرار ولا يثبت بدرك الحواس وانما يتطرق اليه بالبحث والفحص إلا شرذمة قليلة لا يعتد بقولها ادعت في هذا المذهب البديهة وان

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٠٢/٨

". (١)

"العلم يقع به عند كمال العقل وليس هذا من قولنا وقول هذا المعترض وقد يصح أن يشك في وجوب هذا التعلق من العقلاء شاكون إذا عدلوا عن جهة الاستدلال وطرق الاستشهاد المؤدي إلى معرفة وجوب تعلق الفعل بالفاعل واذا كان هكذا لم يستنكر ما سلكه شيخنا رضي الله عنه من ذكر الدليل على أن الانسان ليس هو المحدث لنفسه وان له محدثا سواه وان المخلوق لا بد له من أن يتعلق بخالق فإذا كان هذا إنما يعلم بالاستدلال فكأنه إنما اراد أن يعرف المتعلم وجه الدليل الذي أدى المجمعين إلى وجوب تعلق الفعل بالفاعل وما من اجله اجمعوا على ذلك فما في هذا مما يعاب لولا فرط الجهل وسوء الظن بالشيوخ

وأيضا فان الذي عابه هذا المعترض **غلط** بين من قبل انه سام الرجل اقامة الدليل على حدوث الجسم قبل اقامته على وجود محدثه وهذا الترتيب لعمري يجب على من قصد إلى أن يدل على الامرين فأما من قصد أن يقيم الدلالة على أحدهما وهو أن المحدث يتعلق بوجود محدث فلا يجب عليه ذلك فانه قصد إلى الكلام في احدى المسالتين دون الاخرى

قال وقد يقضى القول في هذا الذي سامه هذا المقرض في إثبات الاعراض وحدوث الأجسام في كتاب غير بما لا يخفي على من

". (٢)

"والعقل فيستدل بها على ما نازعوه فيه مما وافقوا فيه دين المسلمين وهذا كما فعلت اخوانه الباطنية مثل صاحب كتاب الاقاليد الملكوتية ونحوه فإنهم عمدوا إلى كل طائفة من طوائف القبلة فأخذوا منها ما وافقوهم فيه من المقدمات المسلمة التي **غلط** فيها أولئك فبنوا عليها لوازمها التي تخرج أولئك عن دين المسلمين وناظروا بذلك المعتزلة وأمثالهم كما قالوا للمعتزلة أنتم سلمتم لنا نفي التشبيه والتجسيم ونفيتم الصفات بناء على ذلك ثم أثبتم الاسماء الحسنى لله تعالى والتشبيه يلزم في الاسماء كما يلزم في الصفات فإذا قلتم انه حي عليم قدير لزم في ذلك من التجسيم والتشبيه نظير ما يلزم في إثبات الحياة والعلم والقدرة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/١٠٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٨/١٠٥

وأردتم إثبات اسماء بلا صفات وهذا ممتنع واذا كنتم قد وافقتم على نفي الصفات وهي لازمة للاسماء فنفي اللازم يقتضي نفي الملزوم فيلزمكم نفي الاسماء ولهذا نظائر في كلامهم

فابن سينا وجد في كتب متكلمي المسلمين من المعتزلة وأشباههم أن تخصيص أحد المتماثلين على الآخر لا يكون إلا بمخصص كما في تخصيص الحدوث بوقت دون وقت وهذا مما جعله هؤلاء اصلا لهم في إثبات العلم بالصانع

". (١)

"ما قدر العقل وجوده فلم يمتنع تقديره سميناه ممكنا فإن امتنع سميناه مستحيلا وإن لم يقدر على تقدير عدمه سميناه واجبا فهذه قضايا عقلية لا تحتاج إلى موجود حتى نجعل وصفا له لأن الإمكان كالامتناع وليس للامتناع محل في الخارج ولأن السواد والبياض يقضي العقل فيهما قبل وجودهما بكونهما ممكنين

فقال ابن رشد هذه **مغلطة** فإن الممكن يقال على القابل وعلى المقبول والذي يقال على الموضوع القابل يقابله الممتنع والذي يقال على المقبول يقابله الضروري والذي يتصف بالإمكان الذي يقابله الممتنع ليس هو الذي يخرج من الإمكان إلى الفعل من جهة ما يخرج إلى الفعل لأنه إذا خرج ارتفع عنه الإمكان وإنما يتصف بالإمكان من جهة ما هو بالقوة والحامل لهذا الإمكان هو الموضوع الذي ينتقل من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل وذلك بين من حد الممكن فإن الممكن هو المعدوم الذي يتهيأ أن يوجد وأن لا يوجد

". (٢)

"

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٣٢/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٩٣/٨

قال وهذه كلها مسائل كثيرة عظيمة يحتاج كل واحد منها إلى أن يفرد بالفحص عنها وعما قاله القدماء فيها وأخذ المسألة الواحدة بدل المسائل الكثيرة هو موضع مشهور من مواضع السفسطائيين **والغلط** في واحد من هذه المبادئ هو سبب **لغلط** عظيم آخر في الفحص عن الموجودات

قلت المقصود هنا أن نبين اختلاف اصطلاحهم في مسمى الممكن وأن الطريقة المشهورة عند المتأخرين في الفلسفة هي الطريقة المضافة إلى أفضل متأخريهم ابن سينا والفارابي قبله

وهذا ابن رشد مع عنايته التامة بكتب أرسطو والقدماء واختصاره لكلامهم وعنايته بالانتصار لهم والذب عنهم يذكر أن كثيرا من ذلك إنما هو من قول هؤلاء المتأخرين ليس هو من قول قدمائهم

ولما ذكر عن ابن سينا أنه استعمل لفظ الممكن في أعم مما هو عند الفلاسفة قال إنه جعل المفهوم من لفظ الممكن ما له علة

". (١)

"هي أعراض تفتقر إلى أعيان تقوم بها من جنس العقل الموجود في نفوسنا فأما إثبات عقول هي جواهر قائمة بنفسها فلا دليل لهم على ذلك أصلا

ولولا أن هذا ليس موضع بسط ذلك لذكرت ألفاظهم بأعيانها ليتبين لك ما ذكرته ولكن هؤلاء القوم يجعلون الأعراض جواهر والجواهر أعراضا والصفة هي الموصوف والموصوف هو الصفة وعلى هذا بنوا كلامهم كما صرحوا به في غير موضع ومن هنا يظهر

الوجه السادس وهو أن هذا وأمثاله جعلوا نفس العلم هو العالم وجعلوا نفس العلم هو جوهرا قائما بنفسه واجب الوجود وهذا من أعظم سفسطة في الوجود وهو شر من كلام النصارى بكثير

وغاية ما ينتهي إليه ما يدعونه من المفارقات المجردات عن المادة وهي العقول التي جعلوها مبادئ أنها علوم كلية كالعلوم الكلية التي لنا ومن المعلوم أن العلوم الكلية لا تقوم إلا بعالم لكن هؤلاء **غلطوا** حيث أثبت قدماؤهم كأصحاب أفلاطن كليات مجردة عن الأعيان وهي المثل الأفلاطونية وجعلوها أزلية أبدية وإنما التغير والتحول في أعيانها فلما تبين لأرسطو وأتباعه فساد هذا أبطلوه وقالوا الكليات لا يكون

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٩٨/٨

". (١)

"

وجودها منفكة عن الأعيان وهؤلاء ظنوا أيضا أن الأعيان الموجودة تقارنها كليات مغايرة للأعيان وهو أيضا غلط فإن كل هذه الأمور الكلية إنما ثبوتها في الأذهان لا في الأعيان وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع

والمقصود هنا أن العقول المفارقات التي أثبتوها هي من جنس هذه الكليات ولهذا يصرحون بأن العلم هو العالم حتى في واجب الوجود قالوا إنه هو العلم وإنه العالم وإن العلم هو القدرة فجعلوا نفس الذات الموصوفة هي الصفة وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع

ثم إنهم أثبتوا واجب الوجود بطريق الحركة وأنه لا بد لها من محرك والمحرك هو المحبوب عندهم الذي يحب التشبه به لا تحب ذاته لأن الحركة الإرادية لا بد لها من ذلك وادعوا أنه لا بد من محرك لا يتحرك وقد بين فساد هذا في غير هذا الموضع من هذا الكتاب

". (٢)

"

وإذا قال القائل هذا الأصل قد قرره مثل أبي الهذيل العلاف وأبي إسحاق النظام ومثل الجهم بن صفوان واتبعهم عليه مثل أبي علي وأبي هاشم وعبد الجبار بن أحمد وأبي الحسين البصري وغيرهم ووافقهم على صحة هذه الطريقة وهو امتناع حوادث لا أول لها مثل محمد بن كرام وابن الهيصم وغيرهما ومثل أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر وأبي المعالي والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وابن الزاغوني وأبي عبد الله المازري والقاضي أبي بكر بن العربي وغيرهم بل ومثل الشريف المرتضى وأمثاله من شيوخ الشيعة فهؤلاء وأضعافهم يحتج بهذه الطريقة وإن كان أصلها مأخوذا من الجهم بن صفوان وأبي الهذيل العلاف وغيرهما

قيل لمن قال هذا القول الواحد من هؤلاء لم يعظمه من يعظمه من المسلمين إلا لما قام به من دين الإسلام الذي كان فيه موافقا لما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم فإن الواحد من هؤلاء له مساع مشكورة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٢١٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٢٢٠

في نصر ما نصره من الإسلام والرد على طوائف من المخالفين لما جاء به الرسول فحمدهم والثناء عليهم بما لهم من السعي الداخل في طاعة الله ورسوله وإظهار العلم الصحيح الموافق لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم والمظهر لباطل من خالف الرسول وما من أحد من هؤلاء ومن هو أفضل منهم إلا وله غلط في مواضع

". (١)

"حتى يعرف ما قاله هؤلاء مع جواز غلطهم في نفس الأمر فكيف بنصوص الأنبياء في الأمور الإلهية

وإذا وقع في قلبه شبهة الباطنية من الفلاسفة وغيرهم أنهم تكلموا بالتخييل والتمثيل لا بإظهار الحقائق إذ لم يمكن إلا ذلك فليس لأحد أن يقبل هذا القول منهم تقليدا لهم بل ينظر في أقواله وأحواله وسائر أموره وأحوال أصحابه هل يطابق قول هؤلاء أم يورث علما ضروريا بأن هؤلاء كاذبون عليهم عمدا أو خطأ إما عنادا وإما ضلالا وهذا مبسوط في موضعه

والمقصود هنا أن هؤلاء المتكلمين الذين جمعوا في كلامهم بين حق وباطل وقابلوا الباطل بباطل وردوا البدعة ببدعة لما ناظروا الفلاسفة وناظروهم في مسألة حدوث العالم ونحوها استطال عليهم الفلاسفة لما رأوهم قد سلكوا تلك الطريق التي هي فاسدة عند أئمة الشرع والعقل وقد اعترف حذاق النظار بفسادها فظن هؤلاء الفلاسفة الملاحدة أنهم إذا أبطلوا قول هؤلاء بامتناع حوادث لا أول لها وأقاموا الدليل على دوام الفعل لزم من ذلك قدم هذا العالم ومخالفة نصوص الأنبياء

وهذا جهل عظيم فإنه ليس للفلاسفة ولا لغيرهم دليل واحد عقلي صحيح يخالف شيئا من نصوص الأنبياء وهذه مسألة حدوث العالم وقدمه لا يقدر أحد من بني آدم يقيم دليلا على قدم الأفلاك أصلا

". (٢)

"الدين يمنع الإرث ولوجب ألا يصح استرقاقه ولا يصح إسلامه بإسلام أبيه لأنه مسلم

قال وهذا تأويل ابن قتيبة ذكره في إصلاح الغلط على أبي عبيد وذكره أبو عبد الله بن بطة في الإبانة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٢٧٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٢٧٩

قال وليس كل من ثبتت له المعرفة حكم بإسلامه كالبالغين من الكفار فإن المعرفة حاصلة لهم وليسوا بمسلمين

قال وقد أومأ أحمد إلى هذا التأويل في رواية الميموني فقال الفطرة الأولى التي فطر الله عليها فقال له الميموني الفطرة الدين قال نعم

قال القاضي وأراد أحمد بالدين المعرفة التي ذكرناها

قال والرواية الثانية الفطرة هنا ابتداء خلقه في بطن أمه

قال لأن حمله على العهد الذي أخذه عليهم وهو الإقرار بمعرفة الله تعالى حمل للفطرة على الإسلام لأن الإقرار بالمعرفة إقرار بالإيمان والمؤمن مسلم

قال ولو كانت الفطرة الإسلام لوجب إذا ولد بين أبوين كافرين ألا يرثهما ولا يرثانه لأن ذلك يمنع أن يكون الكفر خلقا لله وقد ثبت من أصولنا أن أفعال العباد خلق لله من طاعة ومعصية

". (١)

"منسوخ فغير جائز عند العلماء دخول النسخ في إخبار الله تعالى واخبار رسوله لان المخبر بشيء كان أو يكون إذا رجع عن ذلك لم يخل رجوعه عن تكذيبه لنفسه أو غلطه فيما اخبر به أو نسيانه وقد جل الله وعصم رسوله في الشريعة والرسالة منه وهذا لا يجهله ولا يخالف فيه أحد له ادنى فهم فقف عليه فأنه أمر جسيم من اصول الدين

وقول محمد بن الحسن أن ذلك كان قبل أن يؤمر الناس بالجهاد ليس كما قال لان في حديث الاسود بن سريع ما يبين أن ذلك كان منه بعد الأمر بالجهاد

وروى باسناده عن الحسن عن الاسود بن سريع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما بال اقوام بلغوا في القتل حتى قتلوا الولدان فقال رجل أو ليس إنما هم اولاد المشركين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ليس خياركم اولاد المشركين انه ليس من مولود يولد إلا على الفطرة حتى يبلغ فيعبر عنه لسانه ويهوده ابواه أو ينصرانه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٣٦٠

". (١)

"خصومة ولا يسأل عنه إلا رجل الله أعلم به قال ونحن نمر هذه الأحاديث على ما جاءت ونسكت لا نقول شيئا

وقال المروزي قال أبو عبد الله سأل بشر بن السري سفيان الثوري عن أطفال المشركين فصاح به وقال يا صبي أنت تسأل عن هذا

وكذلك نقل خطاب بن بشر وحنبل أن أبا عبد الرحمن بن الشافعي سأل أحمد عن هذا فنهاه ولم ينقل أحد قط عن أحمد أنه قال هم في النار ولكن طائفة من أتباعه كالقاضي أبي يعلى وغيره لما سمعوا جوابه بأنه قال الله أعلم بما كانوا عاملين ظنوا أن هذا من تمام حديث مروي عن خديجة رضي الله عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن أولادها من غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم

هم في النار فقالت بلا عمل فقال الله أعلم بما كانوا عاملين فظن هؤلاء أن أحمد أجاب بحديث خديجة وهذا **غلط** على أحمد فإن حديث خديجة هذا حديث موضوع كذب لا يحتج بمثله أقل من صحب أحمد فضلا عن الإمام أحمد

". (٢)

"

والمقصود هنا أن قوله

كل مولود يولد على الفطرة لم يرد به في احكام الدنيا بل في نفس الأمر وهو ما ترتب عليه الثواب والعقاب ولهذا لما قال هذا سألوه فقالوا يا رسول الله ارأيت من يموت من أطفال المشركين فقال

الله اعلم بما كانوا عاملين فإن من بلغ منهم فهو مسلم أو كافر بخلاف من مات

وقد تنازع الناس في اطفال المشركين على اقوال

فقال طائفة انهم كلهم في النار وقالت طائفة كلهم في الجنة وكل واحد من القولين اختاره طائفة من أصحاب احمد الأول اختاره القاضي أبو يعلي وغيره وحكوه عن احمد وهو **غلط** على احمد كما اشرنا اليه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٨١/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٩٨/٨

والثاني اختاره أبو الفرج بن الجوزي وغيره ومن هؤلاء من يقول هم خدم اهل الجنة ومنهم من قال هم من اهل الاعراف

والقول الثالث الوقف فيهم وهذا هو الصواب الذي دلت عليه الاحاديث الصحيحة وهو منصوص احمد وغيره من الأئمة

وذكره ابن عبد البر عن حماد بن سلمة وحماد بن زيد وابن المبارك واسحاق بن راهويه قال وعلى ذلك اكثر أصحاب مالك وذكر ايضا في اطفال المسلمين نزاعا ليس هذا موضعه

". (١)

"ذلك إذ قد ادبنا وعلمنا كيف نقول فقال { إياك نعبد وإياك نستعين } سورة الفاتحة ٥ اثباتا للمجاهدة وفقرا إلى المعونة منه سبحانه

فأول الكلام الواقع في الخلاف في المعارف فجمهور قول المعتزلة أن جميعها اضطرار

قلت كأنه بالعكس واظن **الغلط** في النسختين المعتزلة

وقال ابن كلاب وطائفة جميعها اكتساب وقول أصحاب الحديث أن منها اضطرار ومنها اكتسابا وكان الأصل في ذلك أن المعرفة اسم لاضطرار ومكتسب وكان الاضطرار راجح إلى معرفة الربوبية والوحدانية والمكتسب راجع إلى المريد ونحوه

فصل في معرفة الوحدانية التي جبل الرحمن الرحيم الخلق عليها وبه نستعين إما معرفة الوحدانية فهي معرفة الصانع القديم المخترع لاعيان الاشياء والمتمم تصويره لها على غير مثال ولا بد لكل مخترع أن يعرف المنعم عليه بالاخراج من العدم إلى الوجود وهي غير مكتسبة لانها تعم من يصح منه الكسب ولا من يصح منه وهي ضرورة لا اختيار فيها كما لا كسب فيها ولا يتوصل اليها بالاسباب

". (٢)

"

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٤٣٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٥٠٤

وليس هذا للعقل وإنما للعقل الزوائد والتصرف في المراد المخبر عنه الرسل فعم سبحانه بمعرفة وحدانيته سائر ما ابتدع وخص بمعرفة ربوبيته بني آدم كما كرمهم وخص بمعرفة توحيده المؤمنين وخص بمعرفة المزيد خواص المؤمنين

وفي هذه المعرفة يتفاوت الناس فمن كان معه معرفتان كان كافرا ومن كان معه ثلاث فهو مسلم فإذا كان أربع كان مؤمنا فإذا كانت معه خمس كان مؤمنا عالما ثم يتفاوتون في معرفة المزيد على قدر أحوالهم وصدق الهمم واتباع العلم وقوة اليقين وصفاء الإخلاص وصحة المعتقد ولزوم السنة

فالعقل والعلم والنظر والاستدلال والافتكار والاعتبار يكشف عن معرفة المزيد التي يتفاوت فيها العبيد فمن جعل حكم معرفة في أخرى فقد غلط غاية الغلط وأوبقة الجهل ورماه في بحر الحيرة ونقض الآثار إذ قد ورد في بعضها أنه عرف بنفسه وفي بعضها بالعلم وفي بعضها بالعقل وغير ذلك

فدل على أن كل معرفة لها حكم ومصدر ومقام وحال فللكل معرفة الوحدانية والبوبية وليس للكل معرفة التوحيد

وإذا عمت معرفة التوحيد المسلمين فليس لكل المسلمين معرفة

". (١)

"وإقامة الحجج وإنما هو الجبار الذي جبر القلوب على فطرتها وأقامها مع مقدرتها ولم يكلفها فوق الطاقة ولا شططا فجبر على معرفة ربوبيته ووحدانيته ولم يجبر على ما سوى ذلك من المعارف كما زعمت المجبرة فمن أهل الكلام من يزعم أن المعارف كلها اضطرار وذلك غلط وهو قول جمهور شيوخ الاعتزال والمجبرة وبعض المتشيعة ومنهم من يزعم أن جميعها اكتساب وذلك أيضا غير صواب وبه يقول القدرية وبقايا الاعتزال وغيرهم وأصحاب الحديث وأهل الظاهر فيقولون بالاضطرار والاكتساب

والأمر هو ما ذكرنا والصواب ما شرحنا لأن كل مقالة خالفت ما رتبنا فمنقوضة مضطربة نصرح بإبطالها ونومي إلى تناقض الأحاديث فمعارف الاضطرار لا تفاوت فيها ومعارف الاكتساب يقع فيها التفاوت ويتفاضل الناس فيها على قدر ما ذكرنا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥١٤/٨

فلما ثبت أنه القديم الأزلي وحده وما سواه محدث وكان القاهر لهم على الاتحاد والفناء كانت المعرفة لهم من هذا الوجه اضطرارا وجبلا وكذلك لما اضطرهم في الذر وخاطبهم كفاحا في غير زمان التكليف لم يجز أن يكون ذلك بكسب فلما أرسل رسله وأنزل كتبه وتعرف على ألسنة السفراء لم يصح أن يكون ذلك جبرا ولا ضرورة فيسقط

". (١)

"حديث علي وعائشة وغيرهما

وأيضا فإن قتل الصبي من أهل الحرب لا يجوز باتفاق العلماء

وأيضا فالناس مع تنازعهم في أولاد الكفار هل يدخلون الجنة أو النار أو يتوقف فيهم لم يفرق أحد علمناه بين المميز وغيره بل المنصوص عن أحمد وغيره من أئمة السنة وهو المشهور عنهم الوقف فيهم

وذهب طائفة إلى أنهم في النار كما اختاره القاضي أبو يعلى وغيره وذكروا أن أحمد نص على ذلك وهو غلط عن أحمد فإن المنصوص عنه أنه أجاب فيهم بجواب النبي صلى الله عليه وسلم الله أعلم بما كانوا عاملين وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة وفي الصحيح أيضا من حديث ابن عباس

لكن هذا الحديث روى أيضا في حديث يروى أن خديجة سألته عن أولادها من غيره فقال هم في النار فقالت بلا عمل فقال الله أعلم بما كانوا عاملين فظن هؤلاء أن أحمد أفتى بما في حديث

". (٢)

"خديجة كما ذكر ذلك القاضي في المعتمد وهذا غلط على أحمد فإن هذا الحديث ضعيف بل موضوع وأحمد أجل من أن يعتمد على مثل هذا الحديث والحديث متناقض ينقض آخره أوله

وذهبت طائفة إلى أنهم في الجنة كأبي الفرج بن الجوزي وغيره والذين قالوا بالوقف فسره بعضهم بأنه يدخل فريق منهم الجنة وفريق النار بحسب تكليفهم يوم القيامة كما جاء في ذلك عدة آثار وهذا هو الذي حكاه الأشعري عن أهل السنة والحديث وقد بسطنا هذا فيما تقدم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٥١٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٦٣

والمقصود هنا أنا لم نعلم من السلف من قال إنه فرق فيمن لم يبلغ بن صنف وصنف في القتل أو في عقاب الآخرة بل الفقهاء متفقون على أن العقوبات التي فيها إتلاف كالقتل والقطع لا تكون إلا لبالغ لكن قد يجمع بين هذا وهذا بأن يقال الإثم الموجب لعقاب الآخرة مرفوع عمن لم يبلغ وكذلك العقوبات الدنيوية التي فيها إتلاف فأما التعزير بالضرب ونحوه فلم يرفع عن المميز من الصبيان

بل قال النبي صلى الله عليه وسلم مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع فأمر بضربهم على ترك الواجب الشرعي الذي هو الصلاة فضربهم على الكذب والظلم أولى وهذا مما لا يعلم بين العلماء فيه نزاع أن الصبي يؤذى على ما يفعله من القبائح وما يتركه من الأمور التي يحتاج إليها في مصلحته

". (١)

"فهو مؤلف من تلك الأجزاء وليس هو واحدا بسيطا فإذا فسد الجسم فإليها ينحل وإذا تركب فمنها يتركب

وهذا **الغلط** إنما دخل عليهم من شبه الكمية المنفصلة بالمتصلة فظنوا أن ما يلزم في المنفصلة يلزم في المتصلة وذلك إنما يصدق هذا في العدد أعني أن نقول إن عددا أكثر من عدد من قبل كثرة الأجزاء الموجودة فيه أعني الوحدات

واما الكم المتصل فليس يصدق ذلك فيه ولذلك نقول في الكم المتصل إنه أعظم وأكبر ولا نقول أكثر ونقول في العدد إنه أكثر ولا نقول إنه أكبر

وعلى هذا القول فتكون الأشياء كلها أعدادا ولا يكون هناك عظم متصل أصلا فتكون صناعة الهندسة هي صناعة العدد بعينها

ومن المعروف بنفسه أن كل عظم فإنه ينقسم بنصفين أعني الأعظام الثلاثة التي هي الخط والسطح والجسم

وأيضا فإن الكم المتصل هو الذي يمكن أن يفرض عليه في وسطه نهاية يلتقي عندها طرفا القسمين جميعا وليس يمكن ذلك في العدد ولكن يعارض هذا أيضا أن الجسم وسائر أجزاء الكم المتصل يقبل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٦٤

". (١)

"

الوجه السادس عشر أن يقال ما هو النقص الذي نزهتموه عنه فإن النقص لا يعقل إلا عدم كمال أو وجود مناف لكمال فعدم العلم والحياة والقدرة يسمى نقصا ووجود الصمم والبكم والخرس المنافي لهذه الصفات يسمى نقصا ثم ما كان قابلا للاتصاف بصفات الكمال أكمل ممن لا يقبلها فإذا كان عندكم لا متصفا بها ولا قابلا للاتصاف بها كان هذا غاية ما يعقل من النقص فما النقص الذي نزهتموه عنه

فإن قالوا نزهناه عن طلب تمامه من خارج فإن كون تمامه لا يحصل بسبب من خارج النقص

فيقال لهم هذا باطل من وجوه

أحدها أن هذا إن كان نقصا فما وصفتموه به من النقائص أعظم من هذا وأكثر

الثاني أن يقال فكون تمامه ممكنا وهو طالب له أكمل من كونه لا يقبل التمام ولا يطلبه

الثالث ولم قلتم إن هذا نقص فإن النقص إنما يكون نقصا إذا عدم ما ينبغي وجوده أو ما يمكن وجوده فإذا قدر أمر لا يمكن وجوده في الأزل أو لا يصلح وجوده في الأزل فلم قلتم إن عدم هذا نقص

الرابع أن يقال ظنكم أن تمامه يحتاج إلى سبب منفصل **غلط** كما قد بسط في موضع آخر فليس هو محتاجا في شيء من أفعاله فضلا عن صفاته وذاته إلى سبب خارج عنه

الوجه السابع عشر أن يقال لم قلتم إن الأول إذا كان فاعلا مؤثرا

". (٢)

"بالإرادة لم يكن هو المراد بل بعض المراد وما كان بعض المراد لم يحصل به صلاح النفوس وهو المراد الذي لا يصلح المتحرك بالإرادة إلا به فمن أراد غير الله بعمله امتنع أن يكون الله مراده بعمله ومن لم يكن الله هو مراده لم يحصل صلاحه بل كان الحاصل فساده بالشرك لا يغفر بخلاف ما دونه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٧٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٣٠٨

وأفضل الكلام قول لا إله إلا الله والإله هو الذي يستحق أن تألهه القلوب بالحب والتعظيم والإجلال والإكرام والخوف والرجاء فهو بمعنى المألوه وهو المعبود الذي يستحق أن يكون كذلك

ولكن أهل الكلام الذين ظنوا أن التوحيد هو مجرد توحيد الربوبية وهو التصديق بأن الله وحده خالق الأشياء اعتقدوا أن الإله بمعنى الآله اسم فاعل وأن الإلهية هي القدرة على الاختراع كما يقوله الأشعري وغيره ممن يجعلون أخص وصف الإله القدرة على الاختراع

ومن قال إن أخص وصف الإله هو القدم كما يقوله من يقوله من المعتزلة قال ما يناسب ذلك في الإلهية وهكذا غيرهم وقد بسط الكلام على هذا في موضعه

والمقصود هنا التنبيه على هذه الأمور وأن هؤلاء **غلطوا** في معرفة حقيقة التوحيد وفي الطرق التي بينها القرآن فظنوا أنه مجرد اعتقاد أن العالم له صانع واحد ومنهم من ضم إلى ذلك نفي الصفات أو بعضها فجعل نفي ذلك داخلا في مسمى التوحيد وإدخال هذا في مسمى التوحيد ضلال عظيم

". (١)

"الموجود وذلك أن وجود الموجود هو علة وسبب لعلمنا والعلم القديم هو علة وسبب للموجود فلو كان إذا وجد الموجود بعد أن لم يوجد فقد حدث في العلم القديم علم زائد كما يحدث ذلك في العلم المحدث للزم أن يكون العلم القديم معلولا للموجود لا علة له فإذا وجب أن لا يحدث هنالك تغير كما يحدث في العلم المحدث

وإنما أتى هذا **الغلط** من قياس العلم القديم على العلم المحدث وهو قياس الغائب على الشاهد وقد عرف فساد هذا القياس

وكما لا يحدث في الفاعل تغير عند وجود مفعول له أعني تغيرا لم يكن قبل ذلك كذلك لا يحدث في العلم القديم تغير عند حدوث مفعوله عنه

فإذا قد انحل هذا الشك ولم يلزمنا أنه إذا لم يحدث هنالك تغير أعني في العلم القديم فليس يعلم الموجود في حين حدوثه على ما هو عليه وإنما لزم أنه لا يعلمه بعلم محدث بل لا يعلمه إلا بعلم قديم كما ظن أنه لازم من ذلك القول لأن حدوث التغير في

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٣٧٧

". (١)

"

وعلى كل تقدير فذاته هي الموجبة لكونه عالما لا أن شيئا من الموجودات جعله عالما وإن كان العلم بأن قد كان مشروطا بوجود المعلوم كما أن رؤيته وسمعه مشروط بوجود المرئي والمسموع فذاك لا يمنع وجوب وجوده بنفسه أزلا وأبدا ولكن عروض هذا السمع والرؤية والعلم بأن قد كان نظير عروض الإضافات له وقد ثبت بصريح العقل واتفاق العقلاء وجوب تجدد الإضافات له

وإذا قيل الإضافة ليست وجودية والعلم والسمع والبصر أمور وجودية

كان الجواب على هذا القول إلغاء هذا الفرق كما قد قرر في موضعه

ومعلوم أن كون الرب بكل شيء عليما هو أظهر في الأدلة الشرعية والعقلية من كونه لا تقوم به الأمور المتجددة فلو قدر أن لهذا أدلة تعارض تلك وكان ثبوت العلم مستلزما لثبوت الأمور المتجددة للزوم القول بثبوت العلم فإن ثبوت العلم حق ولازم الحق حق فكيف إذا كان ما يمنع الأمور المتجددة إنما هو من أضعف الأدلة

اما المتفلسفة فلا يمكنهم أن يقولوا قيام الحوادث به يستلزم حدوثه فإن القديم عندهم تحله الحوادث وإنما ظن من ظن منهم أن قيام ذلك يمنع وجوب وجوده وهو غلط ظاهر فإنه لا

". (٢)

"غلط الناس بسبب اشتراك هذا اللفظ لتعدد الاصطلاحات فيه ما لا يمكن إحصاؤه ها هنا

وإذا كان كذلك لم يلزم من كون ذاته الفاعلة وعلمه بنفسه شيئا واحدا إذا قدر أن الأمر كذلك أن يكون مخلوقه المباين له وعلمه بهذا المخلوق شيئا واحدا لأن المخلوق مباين له وعلم الخالق صفة للخالق قائمة به فلم يكن العلم قائما بالمخلوق كما كان عقله لذاته قائما بذاته

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٣٨٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٠/٢٠

وهناك إنما جعل من جعل عقله عين ذاته لكون العالم هو العالم عندهم لا لكون العلم هو المعلوم عندهم لكن هناك كان ذات العالم والمعلوم واحدة ولم يبق إلا العلم وعندهم العلم ليس بزائد على الذات فقالوا ذاته وعقله لذاته شيء واحد

وأما هنا فالعالم مباين للمعلوم والعلم صفة للعالم قائمة به ليس صفة للمعلوم قائمة به فلم يكن جعل المخلوق الذي يسمونه المعلول الأول وعلم الخالق به شيئا واحدا

الوجه الخامس عشر أن يقال بأن العلم بالمخلوق ليس هو المخلوق علم ضروري لا يمكن دفعه بالشبهات بل القدح فيه سفسطة فإن كان من لوازم هذا كون علمه بنفسه ليس هو نفسه فلازم الحق حق والتزام هذا هو من التزام كون المخلوق هو نفس علم الخالق وإن لم يكن من لوازم هذا كون علمه بنفسه هو نفسه فقد بطلت الحجة

". (١)

"

هذا هو المفهوم من إرادة الإنسان والباري سبحانه منزه عن أن يكون فيه صفة معلولة فلا يفهم من معنى الإرادة إلا صدور الفعل مقترنا بالعلم وأن العلم كما قلناه يتعلق بالضدين ففي العلم الأول بوجه ما علم بالضدين ففعله أحد الضدين دليل على أن هنا صفة أخرى وهي التي تسمى إرادة

قلت ابن رشد يتعصب للفلاسفة فحكايته عنهم أنهم يقولون إنه مريد كحكايته عنهم إنهم يقولون إنه عالم بالمخلوقات ولا ريب أن كلاهما قول طائفة منهم وأما نقل ذلك عن جملتهم أو المشائين جملة فغلط ظاهر ولكن الذي انتصر لثبوت هذا وهذا انتصارا ظاهرا أبو البركات ونحوه وابن رشد هو في إثبات ذلك دونه وابن سينا دونهما

ولا ريب أن كلام أرسطو في الإلهيات كلام قليل وفيه خطأ كثير بخلاف كلامه في الطبيعيات فإنه كثير وصوابه فيه كثير

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٠/٧٤

وهؤلاء المتأخرون وسعوا القول في الإلهيات وكان صوابهم فيها أكثر من صواب أوليهم لما اتصل إليهم من كلام أهل الملل وأتباع الرسل وعقول هؤلاء وأنظارهم في الإلهيات فإن بين كلام هؤلاء في الإلهيات وكلام أرسطو وأمثاله تفاوتا كثيرا

". (١)

" فيقال إن أردت بهذا الكلام أنهم وصفوه بلفظ الأجزاء والأبعاض وأطلقوا ذلك عليه من غير نفي للمعنى الباطل وقالوا إنه يتجزأ أو يتبعض وينفصل بعضه عن بعض فهذا ما يعلم أحد من الحنابلة يقوله هم مصرحون وإن أردت إطلاق لفظ البعض على صفاته في الجملة فهذا ليس مشهورا عنهم لا سيما والحنابلة أكثر اتباعا لألفاظ القرآن والحديث من الكرامية ومن الأشعرية بإثبات لفظ الجسم فهذا مأثور عن الصحابة والتابعين والحنبلية وغيرهم متنازعون في إطلاق هذا اللفظ كما سنذكره إن شاء الله وليس للحنبلية في هذا اختصاص ليس لهم قول في النفي والإثبات إلا وهو وما أبلغ منه موجود في عامة الطوائف وغيرهم إذ هم لكثرة الاعتناء بالسنة والحديث والاءتمام بمن كان بالسنة أعلم وأبعد عن الأقوال المتطرفة في النفي والإثبات وإن كان في أقوال بعضهم **غلط** في النفي والإثبات فهو أقرب من **الغلط** الموجود في الطرفين في سائر الطوائ الذين هم دونهم في العلم بالسنة والاتباع

وإن أردت أنهم وصفوه بالصفات الخبرية مثل الوجه واليد وذلك يقتضي التجزئة والتبعيض أو أنهم وصوفه بما يقتضي أن يكون جسما والجسم متبعض ومتجزئ وإن لم يقولوا هو جسم فيقال له لا اختصاص للحنابلة بذلك بل هذا مذهب جماهير أهل الإسلام بل وسائر أهل الملل وسلف الأمة وأئمتها

وفي الجملة فإثبات هذه الصفات هو مذهب الصفاتية من جميع طوائف الأمة مثل الكلابية وأئمة الأشعرية وهو مذهب الكرامية ومن المعلوم أن بين إثبات الأشعرية ونحوهم له وبين إثبات الكرامية ونحوهم له فرقا وكثير منهم ينفي ." (٢)

" ولهذا لو قيل لو جازت عليه هذه الصفات للزم افتقاره إلى خالق آخر لأن هذه مستلزمة للعدم وجواز العدم كان دليلا صحيحا من غير أن يقال لو كانت ذاته مساوية لسائر الذوات في هذه الصفات

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٣/١٠

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٣٤/١

وهذه الحجة مثل أن يقال لو كانت ذاته مساوية للذوات الجاهلة والعاجزة في العجز والجهل امتنع خلق العالم منه ونحو ذلك فذكر المساواة والمماثلة في مثل هذا الدليل غلط فاحش لأن هذه النقائص إذا ضم إليها المقدمة التي يقف الدليل عليها يجب تنزهه عن قليلها وكثيرها لوجوب اتصافه بأضدادها لما في ذلك من المماثلة لتلك الذوات بل تنزيهه عن مساواة تلك الذوات يوهم أنه لا ينزه إلا عن المساواة فيها فقط وليس الأمر كذلك

الوجه الثاني والعشرون أن يقال قولك فإنه تعالى لا يساوي هذه الذوات في قبول الاجتماع والافتراق والتغير والفناء والصحة والمرض والحياة والموت يقال لك هو لا يجوز عليه من هذه النقائص ولا ما يساوي فيه هذه الذوات ولا ما يخالفها فيه بل هو منزه عن قليل ذلك وكثيره وعن كل ما يمكن للعقل أن يقدره من هذه الأجناس وإن لم يكن مساويا للذوات في ذلك إذ مساواة الذوات لا يكون إلا فيما يوجد فيها ولفظ مساواة الشيء للشيء يشعر بمماثلته فيه بحيث يكونان سواء في ذلك فكل من هذين المعنيين لا يجوز تخصيص النفي به من غير موجب وهو قد يريد بلفظ المساواة في ذلك مطلق الاشتراك في ذلك لكن العبارة ملبسة وهو باستعمال مثل هذه العبارة في ذلك وقع خطأ كثير في المعاني كما سنذكره في باقي مسألة تماثل الأجسام أو غيرها

وأيضا فهذه الأمور ممتنعة عليه بدون وجود هذه المحسوسات ومع قطع النظر عن وجودها وإنما نفي ذلك معلوم من العلم بكونه قديما واجب الوجود ." (١)

" وإن كان هذا الذي يقولنه ويثبتونه بالأدلة الشرعية لم تذكر أنت عليها حجة ولا نقلت فيها مذهبا فقولك لا بد من الاعتراف بأن خصوصية ذاته التي بها امتازت عن سائر الذوات مما لا يصل الوهم والخيال إلى كنهها تقصير وتفريط فإنه لا يصل إلى كنهها لا علم ولا عقل ولا معرفة ولا حس ولا وهم ولا خيال ولا نوع من أنواع الإدراكات فتخصيص الوهم والخيال بذلك يشعر بأن غير الوهم والخيال يصل إلى كنهها وأنهم يفرقون بين هذا وهذا وأنه يجب التفريق بين وصول الوهم والخيال إلى كنهها وبين وصول العلم والعقل وكل هذا غلط

الوجه الثالث والثلاثون أنه إذا لم يكن فرق في نفس إدراك كنهه بين الوهم والخيال وبين الحس وبين العلم والعقل لم يحصل شيء من مطلوبك فإن المطلوب أنه لا بد من الاعتراف بثبوت أمر على خلاف

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٥٨

حكم الحس والخيال والذي ذكر لا فرق فيه بين الحس والخيال وبين العقل فإن هذه الأمور لا تكيف ذاته ولا يلزم من نفي اكتناه ذاته نفي معرفته بها كما لم يلزم نفي معرفته بالعلم والعقل فإن قوله لا بد لهم من الاعتراف بأن خصوص ذاته الذي امتازت به عن سائر الذوات مما لا يصل الوهم والخيال إلى كنهها وذلك اعتراف بثبوت أمر على خلاف ما يحكم به الوهم ويقضي به الخيال مع أنه لم يذكر حجة عليه لا فرق فيه بين الوهم والخيال وبين الحس والعقل والعلم فإن شيئا من ذلك لا يصل إلى كنهه وإذا كان مقصوده الفرق بين الوهم والخيال وبين العقل والعلم بهذا مع أنه لا فرق بينها من هذا الوجه ومع أن ذلك لا ينفي معرفته بذلك وإن لم يوصل ذلك إلى كنهه ظهر أن ما قاله ليس فيه تحصيل لغرضه مع ما فيه من التفريق بين الأشياء فيما اتفقت فيه

فتدبر هذا كله فإنه كلام حق يعرف كيف أضل هؤلاء لعباد الله بمتشابه ." (١)

" ذلك إذا حمل على مثل هذا كان محملا صحيحا فلا نعتقد أن ما تخيله الإنسان في منامه أو يقظته من الصور أن الله في نفسه مثل ذلك فإنه ليس هو في نفسه مثل ذلك بل نفس الجن والملائكة لا يتصورها الإنسان ويتخيلها على حقيقتها

بل هي على خلاف ما يتخيله ويتصوره في منامه ويقظته وإن كان ما رآه مناسبا مشابها لها فالله تعالى أجل وأعظم

وهؤلاء النفاة من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة ونحوهم يزعمون أن الرسل فيما أخبروا به من صفات الرب خيلوا ومثلوا حتى أخرجوا المعقول في مثال المحسوس وكذلك يقول هؤلاء المفلسفة إن ما أخبرت به الرسل من أمر المعاد أمثال مضروبة لتفهيم المعاد العقلي واللذة والألم العقليين ويقول الفارابي وأمثاله إن خاصة الأنبياء جودة التخيل والتخييل والكلام على هؤلاء وبيان خطئهم وضلالهم في هذا التخيل والتوهم الذي هو غير مطابق له موضع غير هذا ومن أكثر أسباب **غلطهم** بناؤهم على أن المعقول الموجود يكون له وجوده في الخارج وهم إذا تدبروا ذلك علموا أن المعقولات التي هي أمور كلية إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان وإن الخارج لا يكون فيه شيء مما هو معقول مجرد وهو الأمور الكلية إلا أن يراد بالمعقول في قولهم مثلوا المعقول في صورة المحسوس ما يحسه الإنسان بنفسه دون جسده فهذا في الحقيقة محسوس موجود لكن بالحس الباطن والوجد الباطن ليس معقولا محضا ولا في تمثل أن الإنسان يحس

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٦٥

جوعه وشبعه ولذته وألمه أنه ينتقل حكمه من الباطن إلى الظاهر كما ينتقل حكم الحس بالظاهر إلى الباطن وإذا قدر وجود النفس بغير بدن فهو يحس بما يجده من لذة وألم وذلك أمر محسوس لها وبجنس أسباب ذلك لا يكون لها معقولا مجردا كليا فإن ." (١)

" وهو الجهة ليس مكانا على اصطلاح الفلاسفة إذ المكان عند آرسطو هو السطح الباطن من الجسم الحاوي الملاقي للسطح الظاهر من الجسم المحوي إلى أن قال وقد قيل في الآراء السالفة القديمة والشرائع الغابرة إن ذلك الموضع هو مسكن الروحانيين يريدون الله والملائكة إلى أن قال فقد ظهر من هذا أن إثبات الجهة واجب بالشرع والعقل وأنه الذي جاء به الشرع وابتنى عليه فإن إبطال هذه القاعدة إبطال للشرائع فقد حكى اتفاق الحكماء على إثبات الجهة قال وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله تعالى والملائكة في السماء وأن مما قيل في الآراء السالفة والشرائع الغابرة إن ذلك الموضع يعني ما فوق العالم هو مسكن الروحانيين يريدون الله تعالى والملائكة وتصريحهم في هذا بلفظ المسكن يشبه ما ذكره الأشعري أن المسلمين جميعا إذا نابتهم نائبة يقولون يا ساكن العرش

فقد ظهر بهذا أنما ذكره من التناقض على المجسمة والفلاسفة لا يرد على واحدة منهما بل يمكنهم نفي هذا التناقض

فصل

لفظ الظرف فيه اشتراك غلط بسببه أقوام فإن الظرف في اللغة قد يعنى به الجسم الذي يوعى فيه غيره فيظن إذا استعملت هذه الأدوات في حق الله تعالى أنه محل المخلوقات تكون في جوفه وأنها محل له يكون في جوفها وهذا مما يعلم قطعا أن هذه الأدوات لم تدل على ذلك في حق الله تعالى البتة بل النحاة سموا الألفاظ التي يعبر بها العرب عن المعاني التي هي أعم من ذلك بالظروف حتى يدخل في ذلك ما لا يحيط بالمظروف وأنواع متعددة وقد قال تعالى ولو ترى إذ وقفوا على ربهم وقال تعالى ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم وقال تعالى إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون وقال تعالى فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل ." (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٧٤/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ١٢١/١

" وهذا الكلام أبعد ممن يقول بتخصيص العالم بوقت دون وقت وصفة دون صفة إنما كان لأن العلم القديم تعلق به ذلك الوجه كما قال ذلك طوائف من المتكلمين من الأشعرية وغيرهم كما سيأتي بيانه مثل أن هؤلاء جعلوا العلم مخصصا لما أريد وهؤلاء المتفلسفة جعلوا العلم مخصصا لما لم يرد عندهم والكلام على هذا من وجوه

أحدها أن يقال لا نسلم أن هذا مخلصا ولا أنه واقع ولا ممكن كيف نعلم أنه لا مخلص غيره وهم لم يذكروا حجة على ذلك ولا يمكنهم أن يقيموا عليه حجة أصلا

الوجه الثاني أن يقال العلم أبدا تابع للمعلوم مطابق له ثم قد يكون سببا في وجود المعلوم كالعلم بما يفعله العالم مثلما ذكره من علم الرب تعالى بالنظام الكلي وقد لا يكون سببا كالعلم بالأمور التي لا تكون بفعل الإنسان ولا بقصده ثم من الناس من المتفلسفة ونحوهم من يجعل العلم مطلقا صفة فعليةأو يجعله هو وحده الموجب المعلوم وهو **غلط** كما سنبينه ومنهم من المتكلمين وغيرهم من يجعله أبدا صفة انفعالية للمعلوم لا يكسبه صفة ولا يكتسب عنه صفة ويقول فيه وفي القول ليس لمتعلقهما منها صفة ثبوتية وهذا وإن كان أقرب إلى الصواب من القول الأول ففيه تقصير بل الصواب أنه يجتمع في جنسه الأمران إذ الأولون يسلمون أنه عالم بنفسه وهذا ليس مؤثرا في المعلوم والآخرون يقولون الإرادة مشروطة بالعلم وهذا اعتراف بتوقف المفعول عليه لكن المقصود الكلام في العلم الذي له تأثير في المعلوم وهو العلم العملي فنقول

من الأمور المعلومة بالفطرة البديهية الضرورية أن الإنسان إذا عمل عملا بإرادته يجد من نفسه أنه يكون شاعرا بما يريد أن يفعله وأنه مع الشعور لا بد أن يكون ." (١)

" . وطريقا إلى غيره فالذي هو المقصود بذاته يجب أن يكون أكمل في الوجود من الذي ليس يراد منه إلا أن يكون وسيلة إلى غيره والمعني بالشرف كمال الوجود وبالخسة نقص الوجود وهذا أمر معقول بل على مثل ذلك تبنى عامة البراهين الصحيحة بل معرفة الفطرة بمثل هذه القضية أبين عندها من كثير من القضايا البديهية لأنه يجتمع فيها العلم والحب فتبقى معلومة بالعقل موجودة مذوقة بوجد القلب وذوقه وإحساسه فتكون من القضايا العقلية المحسوسة بالحس الباطن وإلا فهل يقول عاقل إن الموجود الذي يكون وجوده أكمل من غيره لا يقصد به إلا أن يكون وسيلة إلى الموجود الذي هو دونه وأنقص منه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١٨٣/١

وأما ما ذكره من التمثيل بالنبي والراعي فيقال منشأ **الغلط** في مثل هذا هو اشتباه المقصود بالقصد الأول بالمقصود بالقصد الثاني وذلك أن الراعي ليس مقصوده الأول برعاية الغنم مجرد نفعها بدون غرض يحصل له هو من ذلك بل إنما يقصد أولا ما كان مصلحة له ونفعا وكمالا إما تحصيل الأجرة وهو المال الذي ينتفع به ويقضي به حاجاته أو يتشرف وإما رحمة للغنم وإحسانا إليها ليدفع عن نفسه الألم الحاصل لنفسه إذا كان الحيوان محتاجا متألما وهو لا يزيل ألمه أو لتحصل له العافية والرحمة من هذا الألم ويحصل له تنعم وفرح وسرور بالإحسان إليها أو أن تكون به أو لصديقه أو لقريبه فيقصد برعايته ما يحصل له له من المنفعة والفرح والسرور وزوال الضرر بمثل ذلك وكذلك النبي صلى الله عليه و سلم فإنه بالإحسان إلى الأمة إنما يقصد ما يناله من التقرب إلى الله تعالى وعبادته والإحسان إلى عباده من أنواع المطالب والمقاصد التي هي أشرف وأعظم من فعله بهم فمطلوبه ومقصوده أعظم من العباد الذين ينفعهم فأما أن تكون الغاية المقصودة له بذاتها هي مجرد نفعهم من غير مقصود آخر يكون أشرف من هذا فهذا إنما يقوله جاهل شديد الجهل بالمقاصد والنيات ." (١)

" ٩ – يكون الإبصار مثلا يتأتى بالأذن كما يتأتى بالعين والشم يتأتى بالعين كما يتأتى بالأنف وهذا كله إبطال للحكمة وإبطال للمعنى الذي سمى به نفسه حكيما تعالى وتقدست أسماؤه عن ذلك

الوجه الثالث أن يقال له ما ذكرته من الأمور الضرورية في الأسباب إنما يجيء في حق من لم يخلقها دون من خلقها ومن هنا وقع **الغلط** حيث قسمتم أفعال الله بأفعالنا حتى عجزتموه عن غير ما خلقه وذلك أن الواحد منا إذا أراد أمرا من أكل وشرب ولباس وسفر وغير ذلك فإن لم يحصل الأسباب التي بها جعل الله وجود المطلوب لم يحصل والأسباب خارجة عن قدرته وإنما يمكنه تأليف ما يؤلفه أو نقله من موضع إلى موضع وأمثال ذلك من الأفعال دون إبداع الأعيان وأما الله سبحانه وتعالى وإن كان قد جعل بعض الاشياء سببا كما جعل الأكل مثلا سببا للشبع وخلق الطعام يغذي الإنسان فهو الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسنا ومما لا نعلم وإذا كان هو الخالق للجميع فيمتنع أن يكون مضطرا إلى شيء من دون ذلك فإنه إذا قيل البصر لا يمكن إلا بالعين والسمع لا يمكن إلا بالأذن ونحو ذلك من الأسباب فيقال هو الذي جعل هذه الماهيات وأبدعها وجعل لها هذه الصفات التي يتوصل بها إلى هذه المقاصد وقد كان من الممكن أنه إذا غير هذا التخليق أن يحصل إما فوق تلك الحكمة وإما ما هو دونها وإما ما

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٢٠٠

يشاركها في الجنس دون النوع وإن كان نفس الحكمةالحاصلة فهذا لا يحصل إلا بمثله ألا ترى أن أهل الجنة يكونون في أبدانهم وقواهم أعظم مما هم في الدنيا مع كون هذه الحكم هناك أكمل وأبلغ وهب أن المنازع لا يصدق مثل ذلك فمن المشهود أن أبصار الناس وأسماعهم ." (١)

" تتبين حقيقته إلا لأهل صناعة البرهان وهم العلماء الذين خصهم الله تعالى بعلمه وقرن شهادتهم في الكتاب العزيز بشهادته وشهادة ملائكته

قلت قد قدم فيما مضى أن أفلاطون وشيعته يقولون إن الزمان متناه وأنهم يقولون العالم محدث أزلي لكون الزمان متناهيا عندهم في الماضي وأن أرسطو وفرقته يقولون الزمان غير متناه في الماضي كما لا يتناهى في المستقبل ولا يسمون العالم محدثا وهذا يقتضي أن الأزلي في هذا الكلام المراد به الأبدي الذي لا آخر له وإلا تناقض الكلام وأفلاطون شيعته يقولون هو محدث جائز لكنه يكون مع ذلك أبديا والجائز يمكن أن يكون أبديا وأما آرسطو فيقول ما كان محدثا عن عدم فلا بد له من آخر فالجائز لا يكون أبديا وهذا الذي قاله آرسطو هو الذي تقدم قول الحفيد له إن كل محدث فهو فاسد ضرورة فهذا قول معلم طائفته آرسطو وهو أيضا قول طائفة ممن يقول بحدوث العالم كالجهم بن صفوان ومن يقول بوجوب فناء الحوادث وأما الذي حكاه عن أفلاطون فهو قول أهل الملل إن الله يخلق شيئا للبقاء ويخلق شيئا للفناء كما يشاء وهو ومع هذا فالذي ينقلونه عن آرسطو أن النفوس الناطقة عنده محدثة فتكون جائزة وهي مع هذا أبدية باقية فهذا يناقض ما أصله

فهذا القدر الذي تبين يدل على أن ما حكاه عن هذين الفيلسوفين أو أصحابهما اتفاق منهم على أن ما كان جائزا فهو محدث فإذا كان قد ثبت أن العالم جائز ثبت أنه محدث ولهذا منع هو كونه جائزا وغلط ابن سينا في قوله إنه جائز بنفسه مع موافقته له على قدمه ." (٢)

" فأما الذي فهمه من كلامهم في هذا المقام واعترض به وهو أن يقول عن أفلاطون إن الجائز يكون أزليا وأن آرسطو يقول الجائز لا يكون أزليا فهذا لا يناسب ما تقدم فإنه إذا كان قول أفلاطون إن العالم لم يتقدمه زمان وعنده أن الزمان متناه في الماضي ثبت أنه ليس بأزلي فأي حقيقة لقوله الجائز لا يكون أزليا

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢٠٩/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٢١٨/١

وكذلك آرسطو لو كان يقول إن الجائز لا يكون أزليا أي قديما لامتنع أن يكون عنده شيء من الممكن بذاته عنده أزليا وهو خلاف قوله فهذا النقل وقع فيه **غلط** إما لفظ الجائز وإما لفظ الأزلي

ثم يقال له يا سبحان الله من الذي جعل هذه الطائفة من اليونان وأتباعهم هم العلماء دون سائر الأمم وأتباع الأنبياء الذي لا يختلف من له عقل ودين أنهم أعلم منهم وأي برهان عندهم يتبين بها هذه الحقيقة وقد ذكرت أن نفس أهل صناعة البرهان تنازعوا فيها فلو كان ذلك منكشفا بصناعتهم لم يتنازع أئمة الصناعة فيها

ثم يقال ومن الذي خص هؤلاء بكونهم أهل البرهان مع أن غاية ما يقولونه في العلم الإلهي لا يصلح أن يكون من الأقيسة الخطابية والجدلية فضلا عن البرهانية

ثم يقال وكيف يستحسن عاقل أن يجعل المتكلمين على عجزهم وبجرهم أهل جدل وهؤلاء أهل برهان مع أن بين تحقيق المتكلمين للعلم الإلهي بالأقيسة العقلية وبين تحقيقهم تفاوت يعرفه كل عاقل منصف والقوم لم يتميزوا بالعلم الإلهي ولا نبل أحد باتباعهم فيه بل الأمم متفقة على ضلالهم فيه إلا من قلدهم

ولكن يؤثر عنهم من الكلام في الأمور الطبيعية والرياضية ما شاع ذكرهم بسببه ولولا ذلك لما كان لهم ذكر عند الأمم كيف يستجيز مسلم أن يقول ." (١)

" كما سنذكر ذلك عنه وكذلك ذكر غير واحد عن متقدمي أصحابه ومتأخريهم حتى أبو عبدالله الرازي بين أن معرفة الله تعالى ليست منحصرة في هذه الطريق التي حكاها عن الأشعرية وبين **غلط** أبي المعالي في قوله اعلم أن أول ما يجب على البالغ العاقل القصد إلى النظر الصحيح المفضي إلى العلم بحدوث العالم وبين أن العلم بحدوث العالم يمكن أن يعلم بالسمع فضلا عن أن لا يكون طريقا إلى إثبات الصانع إلا العلم بحدوثه بالطريق الذي ذكره وأن يكون القصد إلى النظر في هذه الطريق وكذلك الغزالي قبله بين حصول المعرفة بدون هذه الطريق

وبالجملة فإنه وإن كان أبو المعالي ونحوه يوجبون هذه الطريقة فكثير من أئمة الأشعرية أو أكثرهم يخالفونه في ذلك ولا يوجبونها بل إما أن يحرموها أو يكرهوها أو يبيحوها وغيرها ويصرحون بأن معرفة الله تعالى لا تتوقف على هذه الطريقة ولا يجب سلوكها

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢١٩/١

ثم هم قسمان قسم يوسقها ويسوق غيرها ويعدها طريقا من الطرق فعلى هذا إذا فسدت لم يضرهم والقسم الثاني يذمونها ويعيبونها ويعيبون سلوكها وينهون عنها إما نهي تنزيه وإما نهي تحريم كما ذكره أبو الحسن الأشعري في رسالته كما سنذكره عنه كما ذكر ذلك طوائف ممن لا يبطل تلك الطريقة كأبي سليمان الخطابي ونحوه

قال الشيخ أبو سليمان الخطابي في كتاب شعار الدين أما بعد فإن أخا من إخواني سألني بيان ما يجب على المسلمين علمه ولا يسعهم جهله من أمر الدين وشرح أصوله في التوحيد وصفات الباري تعالى والكلام في القضاء والقدر والمشيئة والدلالة على نبوة محمد صلى الله عليه و سلم وبيان إعجاز القرآن والقول في ترتيب الصحابة رضي الله عنهم أجمعين وما يتصل به من الكلام ." (١)

" أمرا موجودا في الخارج قائم بنفسه أو عرض قائم فيها وإنما هو من باب الفصل والتمييز بين بعضها وبعضها وهي ممتازة ومنفصلة بذواتها وأعيانها لا بشيء غير ذلك والعدد لها كالحيز لها كما سنذكره إن شاء الله تعالى وكذلك الوقت لها ولهذا يفرق بين الوقت والعدد كما يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن ذكر الله مأمور به في كل حال ليس له وقت ولا عدد أي ليس له وقت مخصوص ولا عدد مخصوص كالصلاة وغيرها

وهذا موضع تغلط فيه الأذهان حيث يشتبه عليها ما يأخذه الذهن من الحقائق الموجودة في الخارج بنفس الحقاق الموجودة في الخارج كما يشتبه على بعض الناس الصور الذهنية الكلية المطلقة أنها توجد في الخارج حتى يظن أنها بعينها موجودة في الخارج فالعلم بالحقائق وبعددها وزمانها ومكانها كله متقارب ولا ريب أن الحقائق موجودة في نفسها متميز بعضها عن بعض بنفسها بما فيها من الصفات القائمة بها وما يتبع ذلك من حيزها ووقتها وعددها وليست هذه الأمور جواهر وأعراضا منفصلة عن تلك الحقائق بل هي تارة لسبب بينها وبين غيرها إنما يعقل باعتبار الغيرين ولهذا يكثر تنازع الناس في مثل هذه الأمور هل هي أمور وجودية أو عدمية وبكل حال فقول القائل إن كل وقت يفتقر إلى وقت وكل حيز إلى حيز بمنزلة قوله كل عدد يفتقر إلى عدد وقوله كل حقيقة قائمة بنفسها تفتقر إلى حقيقة قائمة بنفسها

ومما يوضح ذلك أن يقال له أيضا قول القائل ثم حكمنا بأن الزمان حدث لا في زمان أضعف من قول القائل حكمنا بأن الحركة حدثت بلا حركة فإن الزمان هو مفتقر إلى الحركة دون زمان آخر والحركة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٢٤٩

هي سبب الزمان وإن كانت مقارنة له وليست مفتقرة إلى حركة أخرى فالتعجب من حدوث حركة بلا حركة وهي سبب الزمان وأعني عن الزمان ." (١)

" والبهائم والحبوب والثمار وأفراد الأطعمة والأشربة واللباس ونحو ذلك فإنما يسميه الفقهاء ونحوهم جنسا واحدا أو هو ماله اسم جامع يجمع أنواعا يميز بينها بالصفات كالحنطة والثمر والإنسان والفرس وهو الذي يسميه المنطقيون النوع وما هو أخص من ذلك وإن كان قد يسمى أيضا جنسا أو صنفا أو نوعا كالعربي والعبري والفارسي والرومي وكالتمر البرني والمعقلي ونحو ذلك لا ريب أن الإنسان لم يحس جميع أعيانه وأفراده وإنما يعلم غائبها بالقياس على شاهدها فهذا أصل متفق عليه بين العقلاء

ومن حكى من أهل الكلام أن من الأمم أمة لا تقر بشيء من المعقولات وإنما تقر بما أحسته ويذكرون ذلك عن البراهمة السمنية فلا ريب أن هذا النقل وقع فيه **غلط** من هؤلاء وتغليط من أولئك وقد ذكر الإمام أحمد رحمه الله أصل هذا النقل لما ذكر مبدأ حدوث الجهمية في هذه الملة فقال وكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله أنه كان من أهل خراسان من الترمذ وكان صاحب خصومات وكلام وكان أكثر كلامه في الله تعالى فلقي ناسا من المشركين يقال لهم السمنية فعرفوا الجهم فقالوا له نكلمك فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا له ألست تزعم أنه لك إلاها قال الجهم نعم فقالوا له هل رأيت إلهك قال لا قالوا فهل سمعت كلامه قال لا قالوا فشممت له رائحة قال لا قالوا فوجدت له حسا قال لا قالوا فوجدت له مجسا قال لا قالوا فما يدريك أنه إله فتحير الجهم فلم يدر من يعبد أربعين يوما ثم إنه استدرك حجة مثل حجة الزنادقة من النصارى وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح التي في عيسى صلى الله على نبينا وعليه هي من روح الله تعالى ومن ذات الله تعالى فإذا أراد أن يحدث أمرا دخل في بعض خلقه فتكلم على لسان ." (٢)

" فيأمر بما يشاء وينهى عما شاء وهو روح غائب عن الأبصار فاستدرك الجهم حجة مثل هذه الحجة فقال للسمني أسلت تزعم أن فيك روحا قال نعم قال فهل رأيت روحك قال لا قال سمعت كلامه قال لا قال فوجدت له حسا أو مجسا قال لا قال فكذلك الله لا يرى له وجه ولا يسمع له صوت ولا تشم له رائحة وهو غائب عن الأبصار ولا يكون في مكان دون مكان ووجد ثلاث آيات في القرآن من المتشابه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢٩٩/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٣١٨/١

قوله ليس كمثله شيء وهو الله في السموات وفي الأرض و لا تدركه الأبصار فبنى أصل كلامه كله على هؤلاء الآيات وتأول القرآن على غير تأويله وكذب بأحاديث رسول الله صلى الله عليه و سلم وزعم أن من وصف من الله شيئا مما وصف به نفسه أو حدث عنه رسول الله صلى الله عليه و سلم كان كافرا وكان من المشبهة فأضل بشرا كثيرا

فقد ذكر بأن السمنية طالبوه بأن يكون إلاهه معروفا ببعض حواسه الخمس وأن مالا يعرفه هو بشيء من حواسه الخمس فإنه لا يعلمه وهذا يقتضي أنما لا يحسه الإنسان بشيء من حواسه الخمس فإنه لا يعرفه وهذا تغليظ منهم وظن أنهم يقولون إن مذهبهم أن الإنسان لا يعرف شيئا إلا ما يحسه ببعض حواسه الخمس ثم إن الجهم أجابهم بدعوى وجود موجود لا يمكن إحساسه أيضا فقطعهم مع **غلطه** في المناظرة ومغالطتهم أيضا ولو كانوا هم لا يقرون إلا بما أحسه أحدهم لم يكونوا قد انقطعوا بمثل هذه المناظرة لأن غايتها إثبات وجود موجود غير محسوس فيقاس الرب عليه فلو لم يكونوا يقرون بشيء من القياس العقلي لما سمعوا مثل هذا الكلام ولا أمكن مخاطبتهم به كما لا يمكن أن يحتج بقول الأنبياء على من كذبهم (١) ".

" لهم كذلك فمن قال إن أمة من الأمم عاشت بدون هذه العلوم والأقوال كمن قال إنها عاشت بدون هذه الحياة وهذه الأفعال

ولكن اشتبه النوع بالشخص فلما كان قولهم إنما لا يعرف بجنس الحواس لم يعترف به اشتبه ذلك بأن كل من لا يعرف هذا الجنس المعين لم يعترف به وبين القولين بون عظيم جدا فإن هذا الثاني في غاية الجحد والتكذيب ولهذا اشتد إنكار الناس كلهم لهذا القول وجعل هؤلاء المتكلمين هذا أحد أنواع السفسطة ولكن **غلطهم** في تفصيل السفسطة **كغلطهم** في جملتها فإنهم ذكروا أن من الناس من ينكر جملة العلوم ويجحدها ومنهم من يشك ويقول لا أدري ويسمونهم المتجاهلة واللاأدرية ومنهم من يقول إن الحقائق تتبع العقائد ثم قالوا منهم من يعترف بالحسيات فقط ومنهم من يضم إلى ذلك المتواترات ويقولون إن رئيس هؤلاء شخص يقال له سفسطاء نسبوا إليه كما نسبت المانوية والجهمية إلى رئيسهم وهذا **غلط** فإن أمة من الأمم لا يتصور أن تنكر ذلك ولا يتصور أن عاقلا يصر على إنكار ذلك ولكن قد يعرض للعقل نوع من الفساد كما يعرض للحس فينكر المنكر لذلك ما دام به ذلك المرض والآفة العارضة لعقله أو حسه أما

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٣١٩

أن يكون ذلك مقالة ومذهبا يقولها طائفة عقلاء يعيشون بين بني آدم فهذا لا يتصور ولكن وقع اشتباه في هذا النقل فإن هذه الكلمة هي كلمة معربة وأصلها باليونانية سوفسقيا أي حكمة مموهة فإن سوفيا باليونانية هي الحكمة ولهذا يقولون فيلسوف أي محب الحكمة

وهم قسموا الحكمة القياسية إلى خمس أنواع برهانية وخطابية وجدلية وشعرية ومموهة ومغلطية فهذه المموهة **المغلطية** هي التي تشبه ." (١)

" والعجب من جهلك بظاهر لفظ رسول الله صلى الله عليه و سلم إذ تتوهم في رؤية الله جهرة أنها كرؤية الشمس والقمر ثم تدعي أنه من توهم من سميتهم بجهلك مشبهة فرسول الله صلى الله عليه و سلم في دعواك أول المشبهة إذ شبه رؤيته برؤية الشمس والقمر كما شبهه هؤلاء المشبهون في دعواك

وأما أغلوطتك التي **غلطت** بها جهال أصحابك في رؤية الله تعالى يوم القيامة فقلت ألا ترى أن قوم موسى حين قالوا أرنا الله جهرة أخذتهم الصاعقة وقالوا لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فأخذتهم الصاعقة وقالوا أو نرى ربنا لقد استكبروا في أنفسهم وعتوا عتوا كبيرا فادعيت أن الله تعالى أنكر عليهم ذلك وعابهم بسؤالهم الرؤية

فيقال لهذا المريسي تقرأ كتاب الله وقلبك غافل عما يتلى عليك فيه ألا ترى أن أصحاب موسى سألوا موسى رؤية الله في الدنيا إلحافا فقالوا لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة ولم يقولوا حتى نرى الله في الآخرة ولكن في الدنيا فأخذتهم الصاعقة لظلمهم وسؤالهم ما حظره على أهل الدنيا ولو قد سألوه رؤيته في الآخرة كما سأل أصحاب محمد محمدا صلى الله عليه و سلم لم تصبهم تلك الصاعقة ولم يقل لهم إلا ما قال محمد صلى الله عليه و سلم لأصحابه إذ سألوه هل نرى ربنا يوم القيامة فقال نعم لا تضارون في رؤيته فلم يعبهم الله تعالى ولا رسوله بسؤالهم عن ذلك بل حسنه لهم وبشرهم بشرى جميلة كما رويت أيها المريسي عنه وقد بشرهم الله تعالى بها قبله في كتابه فقال عز من قائل وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة وقال للكفار كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ." (٢)

" الوجه الرابع أن جميع العقلاء الذين خبروا كلام آرسطو وذويه في العلم الإلهي علموا أنهم من أقل الناس نصيبا في معرفة العلم الإلهي وأكثر الناس اضطرابا وضلالا فإن كلامه وكلام ذويه في الحساب والعدد

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٣٢٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ١/٣٥٣

ونحوه من الرياضيات مثل كلام بقية الناس **والغلط** في ذلك قليل نادر وكلامهم في الطبيعيات دون ذلك غالبه جيد وفيه باطل وأما كلامهم في الإلهيات ففي غاية الاضطراب مع قلته فهو لحم جمل غث على رأس جبل وعر لا سهل فيرتقي ولا سمين فينتقل هو قليل كثير الضلال عظيم المشقة يعرفه كل من له نظر صحيح في العلوم الإلهية فكيف يستدل بكلام مثل هؤلاء في العلم الإلهي وحالهم هذه الحال

وهذا المصنف هو القائل لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي غليلا ولا تروي عليلا ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن هذا بمنزلة أن يستدل الرجل في مسائل الحلول والتثليث بكلام بطرس صاحب الرسائل التي عند النصارى وهو ممن غير دين المسيح وبدله وقد اعترف أساطين الفلسفة بأن العلم الإلهي لا سبيل لهم إلا العلم واليقين فيه وإنما يؤخذ فيه بالأولى والأخلق الأحرى وممن ذكر ذلك عنهم صاحب هذا الكتاب أبو عبدالله الرازي الذي سماه المطالب العالية فإذا كانوا معترفين بأنه ليس عندهم علم ولا يقين في العلم الإلهي كيف يستدل بكلامهم فيه

الوجه الخامس يقال له لم تقبل هذه الوصية التي نقلتها عن الذي ائتممت به من أئمة الضلال وذلك أنه قال من أراد أن يشرع في المعارف الإلهية فليستحدث لنفسه فطرة أخرى وهذا يناسب ترتيب تعاليمه حيث ينقل أتباعه ." (١)

" يقال هذه الحجة أفسد من غيرها وهي أيضا من **غلطاته** فإنه لم يذكر فيها ما يدل على مطلوبه لوجوه

أحدها أن إثبات نظير الشيء وشبهه ومثله يقتضي أن يكون عين أحدهما ليست عين الآخر إذ لو كانت عينه عينه لم يكن مثله ونظيره بل كان هو إياه وإذا كان نفس إثبات النظير يقتضي التغاير في التعيين صار وجود النظير مستلزما لامتناع كون أحدهما عين الآخر وثبوت اللازم لا يقتضي عدم الملزوم فكون عين الشيء يمتنع أن يكون لغيره لا يقتضي نفي ذلك كما لا يقتضي ثبوته وإذا لم يكن مقتضيا ثبوت النظير ولا نفيه لم يكن فيه إعدام الدليل على وجوب النظير وعدم الدليل ليس دليل العدم فتبين أن ما ذكره لا يمنع وجوب النظير كما لا يوجب ثبوت النظير ولكن غايته أنه لا يدل على ثبوت النظير

لكن قد يقول هو إذا كان تعيينه يمتنع أن يكون لغيره فلا يقتضي وجود التعيين وجوده ولا عدمه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣٧٢/١

فيقال هذه الحجة لم تفد غير ما هو معروف بدونها من أنه يمكن العقل أن يتصور وجود الشيء الذي ليس له نظير وأن ذلك ممكن فإن هذه الحجة ليس فيها إقامة دليل خاص على نفي الحاجة إلى النظير وإنما غايتها وجود عين الشيء من غير نظير ولو قال قائل قد يكون وجود الشيء موقوفا على نظيره لكون وجوده مشروطا بوجود النظير أو وجود الغير كالأمور المتضايفة وأنتم لم تقيموا دليلا على نفي وجوب التلازم فإنه ليس في حجته ما ينفي التلازم لكان قوله صحيحا لكن يقال نحن نتصور إمكان وجوده بدون التلازم فلا حاجة إلى حجته

يبين ذلك أنه يكون امتناع كون عين الشيء حاصلا في غيره يمنع وجوب الشبيه أو النظير فإن ذلك يستلزم أن يكون إثبات الشيء مستلزما ." (١)

" قوله جسم كالأجسام وإنما أراد بذلك إثباته أنه نور لقوله تعالى الله نور السموات والأرض وينفون عنه المساحة والذرع والشبر والتحديد قال وسمعت ذلك من غير واحد منهم ممن ينتحل القول بالجسم وناظرونا به وقد وجدت الأمر على ما حكاه الوراق من ذلك وقد أضاف قوم القول في الجسم إلى أبي جعفر الأحول المعروف بشيطان الطاق الذي يسميه أصحابه مؤمن الطاق واسمه محمد بن النعمان والي هشام بن سالم المعروف بالجواليقي والي أبي مالك الحضرمي قال وليس من هؤلاء أحد جرد القول بالجسم ولكنهم كانوا يقولون هو نور على صورة الإنسان وينكرون قول القائل بالجسم فقاس من حكى ذلك عنهم عليهم وحكى من طريق القياس إذ كان الحاكي كذلك يعتقد أن الصور لا تكون إلا للأجسام **فغلط** عليهم وهكذا **غلط** كثير من أهل الكلام وذكر أن هشام بن سالم وأبا جعفر الأحول أمسكا بعد قولهما بالصورة عن الكلام في الله تعالى رجعا إلى تأويل ئه من القرآن فرويا عمن يوجبان تصديقه أنه سئل عن قول الله تعالى وإن إلى ربك المنتهى قال فإذا بلغ الكلام إلى الله فأمسكا عن الكلام في ذلك والخوض فيه حتى ماتا وأقام على القول بالصورة من أقام عليه من أتباعهما قال النوبختي وأقول إن هذا الذي ذكره الوراق قد روي وقد رأيت نفرا من أصحاب هشام بن سالم يزعمون نه لم يزل يناظر على القول بالصورة إلى أن مات

قال أبو عيسى وأما علي بن إسماعيل بن ميثم فإن أصحابه ومخالفيه مختلفون في الإخبار عنه فبعضهم يزعم أنه كان يقول بالجسم والصورة وبعضهم ." (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣٩٤/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٤١١/١

" من الجهال ومن حواليه من الأغمار أن مذاهب جهم والمريسي في التوحيد كبعض اختلاف الناس في الأيمان في القول والعمل والزيادة والنقصان وكاختلافهم في التشيع والقدر ونحوهما كيلا ينفروا من مذاهب جهم والمريسي أكثر من نفورهم من كلام الشيعة والمرجئة والقدرية

قال وقد أخطأ المعارض محجة السبيل وغلط غلطا كثيرا في التأويل لما أن هذه الفرق لم يكفرهم العلماء بشيء من اختلافهم والمريسي وجهم وأصحابهما لم يشك أحد منهم في أكفارهم سمعت محبوب بن الحسن الانطاكي أنه سمع وكيعا يكفر الجهمية وكتب ألي علي بن خشرم أن ابن المبارك يخرج الجهمية من عداد المسلمين وسمعت يحيى بن يحيى وأبا توبة وعلي بن المديني يكفرون الجهمية ومن يدعي أن القرآن مخلوق فلا يقيس الكفر ببعض اختلاف هذه الطرق إلا امرؤ جهل العلم ولم يوفق فيه لفهم فادعى المعارض أن الناس قد تكلموا في الأيمان وفي التشيع والقدر ونحوه ولا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب إذ جميع خلق الله تدرك بالحواس الخمس اللمس والشم والذوق والبصر بالعين والسمع والله بزعم المعارض لا يدرك بشيء من هذه الخمس

قال فقلنا لهذا المعارض الذي لا يدي كيف يتناقض أما قولك لا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب فقد صدقت وتفسير التوحيد عم الأمة وصوابه قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له التي قال رسول الله صلى الله عليه و سلم من جاء بها مخلصا دخل الجنة أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله من قالها فقد وحد الله وكذلك روى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه أهل بالتوحيد في حجة الوداع فقال لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن ." (١)

" إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير لكي لا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتكم ثم لم تدل كتابته لذلك على انه محتاج إلى الكتاب والكتاب خوف النسيان والغلط مع أن الكتاب أمر منفصل عنه فخلقه ما يخلقه بيديه أولى أن لا يدل على حاجته إلى ذلك

الوجه الثاني أن يقال له إنه سبحانه الغني الصمد القادر وقد خلق ما خلقه من أمر السموات والأرض الدنيا والآخرة بالأسباب التي خلقها وجعل بعض المخلوقات سببا لبعض كما قال تعالى وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته حتى إذا أقلت سحابا ثقالا سقناه لبلد ميت فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات وقال تعالى وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وقال

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٤٨٥

تعالى ونزلنا من السماء ماءا مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد وقال تعالى ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كل الثمرات وقال تعالى فأنبتنا به حدائق ذات بهجة

فإذا كان خلقه بعض المخلوقات ببعض لا يوجب حاجته إلى مخلوقاته ولا ينافي كونه صمدا غنيا عن غيره فكيف يكون خلقه لآدم بيده وقبضه الأرض والسموات بيده موجبا لحاجته إلى غيره ومن المعلوم ان فعل الفاعل بيده أبعد عن الحاجة إلى الغير من فعله بمصنوعاته

الوجه الثالث إن هذه الحجة من جنس حجة الجهمية المحضة على نفي الصفات فإن قولهم لو كان له علم وقدرة وحياة وكلام لكان محتاجا في أن ." (١)

" الثالث أنه تعالى لو كان جسما لكان كل جسم مشاركا له في تمام الماهية فالقول بكونه تعالى جسما يقتضي إثبات الشريك لله تعالى وذلك ينافي قوله وما أنا من المشركين فثبت بما ذكرناه أن العظماء من الأنبياء صلوات الله عليهم كانوا قاطعين بتنزيه الله تعالى وتقديسه عن الجسمية والجوهرية والجهة وبالله التوفيق

وقد ظن طائفة من الجهمية والمعتزلة وغيرهم أن مراده بقوله هذا ربي أن هذا خالق العالم وأنه استدل بالأفول وهو الحركة والانتقال على عدم ربوبيته وزعموا أن هذه الحجة هي الدالة على حدوث الأجسام وحدوث العالم وهذا **غلط** من وجوه

أحدها أن هذا القول لم يقله أحد من العقلاء لا من قوم إبراهيم ولا غيرهم ولا توهم أحدهم أم كوكبا أو القمر أو الشمس خلق هذا العالم وإنما كان قوم إبراهيم مشركين يعبدون هذه الكواكب زاعمين أن في ذلك جلب منفعة أو دفع مضرة على طريقة الكلدانيين والكشدانيين وغيرهم من المشركين أهل الهند وغيرهم وعلى طريقة هؤلاء صنف الكتاب الذي صنفه أبو عبد الله ابن الخطيب الرازي في السحر والطلمسات ودعوة الكواكب وهذا دين المشركين من الهند والخطا والنبط والكلدانيين والكشدانيين وغير هؤلاء ولهذا قال الخليل ياقوم أني برئ مما تشركون وقال أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون فأنهم عدو لي إلا رب العالمين وأمثال ذلك

وأيضا فالأفول في لغة العرب هو المغيب والاحتجاب ليس هو الحركة والانتقال ." (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٥١٥/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٥٢٨/١

" أحدهما مشروطا بالآخر وذلك دور معي اقتراني وهو ممكن صحيح لا بد منه في كل متلازمين وهذا لا ينافي كون المجموع واجبا بالمجموع وإذا قيل في كل من الأجزاء هل هو واجب بنفسه أم لا قيل إن أردت هل هو مفعول معلول لعلة فاعلة أم لا فليس في الأجزاء ما هو كذلك بل كل منها واجب بنفسه بهذا الاعتبار وأن عنيت أنه هل فيها ما يوجد بدون وجود الآخر فليس فيها ما هو مستقل دون الآخر ولا هو واجب بنفسه بهذا الاعتبار والدليل دل على إثبات واجب بنفسه غني عن الفاعل والعلة الفاعلة لا على أنه لا يكون شيء غني عن الفاعل للوازم

فلفظ الواجب بنفسه فيه إجمال واشتباه دخل بسببه **غلط** كثير فما قام عليه البرهان من إثبات الواجب بنفسه ليس هو ما فرضه هؤلاء النفاة فإن الممكن هو الذي لا يوجد إلا بموجد يوجده فكونه موجودا بنفسه مستلزما للوازم لا ينافي أن يكون ذاتا متصفة بصفات الكمال وكل من الذات والصفات ملازم للآخر وكل من الصفات ملازمة للأخرى وكل ما يسمى جزأ فهو ملازم للآخر وإذا قيل هذا فيه تعدد الواجب قيل إن أردتم تعدد الإله الموجود بنفسه الخالق للممكنات فليس كذلك وأن أردتم تعدد معان وصفات له أو تعدد ما سميتموه اجزاءا له فلم قلتم إنه إذا كان كل من هذه واجبا بنفسه أي هو موجود بنفسه لا بموجد يوجده مع أن وجوده ملزوم لوجود الآخر يكون ممتنعا ولم قلتم إن ثبوت معنيين أو شيئين واجبين متلازمين يكون ممتنعا وهكذا كما تقول المعتزلة إنكم إذا أثبتم الصفات قلتم بتعدد القديم فيقال لهم إن قلتم إن ذلك يتضمن تعدد آلهة قديمة خالقة للمخلوقات فهذا التلازم باطل وإن قلتم يستلزم تعدد صفات قديمة للإله القديم فلم قلتم إن هذا محال فعامة ما يلبس به هؤلاء النفاة ألفاظ مجملة متشابهة إذا فسرت معانيها وفصل بين ." (١)

" بل الجميع عندهم متأول أو مفوض وجميع أهل البدع قد يتمسكون بنصوص كالخوارج والشيعة والقدرية والرافضة والمرجئة وغيرهم إلا الجهمية فإنهم ليس معهم عن الأنبياء كلمة واحدة توافق ما يقولونه من النفي وقسم ثان يقولون إنه بذاته في كل مكان كما يقوله النجارية وكثير من الجهمية عبادهم وصوفيتهم وعوامهم يقولون إنه عين وجود المخلوقات كما يقوله أهل الوحدة القائلون بأن الوجود واحد ومن يكون قوله مركبا من الحلول والاتحاد وجميع ما يحتجون به حجة عليهم فإن المعية أكثرها خاصة بأنبيائه وأوليائه وعندهم أنه في كل مكان والقسم الثالث من يقول أنه فوق العرش وهو في كل مكان ويقول أنا أقر بهذه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٥٤١

النصوص وهذه لا أصرف واحدا فيها عن ظاهره وهذا قول طوائف ذكرهم الأشعري في المقالات الإسلامية وهو موجود في كلام طائفة من السالمية والصوفية لكنه **غلط** أيضا وأما القسم الرابع فهم سلف الأمة وأئمتها أئمة العلم والدين من شيوخ العلم والعبادة فانهم أثبتوا أن الله تعالى فوق سمواته وأنه على عرشه بائن من خلقه وهم منه بائنون وهو أيضا مع العباد عموما بعلمه ومع انبيائه وأوليائه بالنصر والتأييد والكفاية وهو أيضا قريب مجيب

ولهذا لما ذكر الله سبحانه قربه من داعيه وعابديه قال وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان فهنا هو نفسه سبحانه وتعالى القريب الذي يجيب دعوة الداعي لا الملائكة وكذلك قال النبي صلى الله عليه و سلم في الحديث المتفق على صحته أنكم لا تدعون أصم ولا غائبا وإنما تدعون سميعا قريبا إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته وأما قرب الرب قربا يقوم به بفعله القائم بنفسه فهذا تنفيه الكلابية ومن يمنع قيام الأفعال الاختيارية بذاته ." (١)

" يثقل عليهم فيسبحه الذين يحملون العرش وذكر الخبر القاضي فقال أعلم أنه غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره وأن ثقله يحصل بذات الرحمن إذ ليس في ذلك ما يحيل صفاته قال على طريقته في مثل ذلك لأنا لا نثبت ثقلا من جهة المماسة والاعتماد والوزن لأن ذلك من صفات الأجسام ويتعالى عن ذلك وإنما نثبت ذلك لذاته لا على وجه المماسة كما قال الجميع أنه عال على الأشياء لا على وجه التغطية لها وإن كان في حكم الشاهد بأن العالي على الشيء يوجب تغطيته

قال وقيل أنه تتجدد له صفة يثقل بها على العرش ويزول في حال كما تتجدد له صفة الإدراك عند خلق المدركات وتزول عند عدم المدركات

قال القاضي قيل هذا **غلط** لأن الهيبة والتعظيم مصاحب لهم في جميع أحوالهم ولا يجوز مفارقتها لهم ولهذا قال سبحانه يسبحون الليل والنهار لا يفترون وما ذكره من قول القائل الحق ثقيل وكلام فلان ثقيل فإنما لم يحمل على ثقل ذات لأنها معاني والمعاني لا توصف بالثقل والخفة وليس كذلك هنا لأن الذات ليست معاني ولا أعراض فجاز وصفها بالثقل وأما قوله تعالى إنا سنلقي عليك قولا ثقيلا فقد فسره أهل النقل أن المراد به ثقل الحكم ولأن الكلام ليس بذات

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٥٥٦

قال فإن قيل يحمل على إنه يخلق في العرش ثقلا على كواهلهم وجعل لذلك إمارة لهم في بعض الأحوال إذا قام المشركون قيل هذا **غلط** لأنه يفضي أن يثقل عليهم بكفر المشركين ويخفف عنهم بطاعة المطيعين وهذا لا يجوز لما فيه من المواخذ بفعل الغير وليس كذلك إذا حملناه على ثقل الذات لأنه لا يفضي إلى ذلك لأن ثقل ذاته عليهم تكليف لهم وله أن يثقل عليهم في التكليف ويخفف ." (١)

" التحت فقال الجواب عن هذا السؤال بثلاث مقامات الأول أنه لم يثبت أن العرش فلك مستدير الثاني أن العرش والعالم بالنسبة إلى الله في غاية الصغر سواء كان كرويا أو لا الثالث لو قدر أنه كروي فهو فوق المخلوقات مطلقا إلى أن قال

وإذا كان الأمر كذلك فإذا قدر أن العرش مستدير محيط بالمخلوقات كان هو أعلاها وسقفها وهو فوقها مطلقا فلا يتوجه إليه وإلى ما فوقه الإنسان إلا من العلو لا من جهاته الباقية أصلا ومن توجه إلى الفلك التاسع أو الثامن أو غيره من الأفلاك من غير جهة العلو كان جاهلا باتفاق العقلاء فكيف بالتوجه إلى العرش أو إلى ما فوته والله تعالى محيط بالمخلوقات كلها إحاطة تليق به فأن السموات السبع والأرض في يده أصغر من الحمصة في يد أحدنا إلى أن قال

وهذا السؤال أنما ورد لتوهم المتوهم أن نصف الفلك يكون تحت الأرض وتحت ما على وجه الأرض من الآدميين والبهائم وهذا **غلط** عظيم فلو كان الفلك تحت الأرض من جهة لكان تحتها من كل جهة فكان يلزم أن يكون الفلك تحت الأرض مطلقا وهذا قلب للحقائق إذ الفلك هو فوق الأرض مطلقا وأهل الهيئة يقولون لو أن الأرض مخروقة إلى ناحية أرجلنا وألقي في الخرق شيء ثقيل كالحجر ونحوه لكان ينتهي إلى المركز حتى لو ألقي من تلك الناحية حجر آخر للتقيا جميعا في المركز ولو قدر أن إنسانين التقيا في المركز بدل الحجرين للتقت رجلاهما ولم يكن أحدهما تحت صاحبه بل كلاهما فوق المركز وكلاهما تحت الفلك إلى أن قال

وإذا كان مطلوب أحدهما ما فوق الفلك لم يطلبه إلا من الجهة العليا لم يطلبه من جهة رجليه أو يمينه أو يساره لوجهين أحدهما أن مطلوبه من الجهة العليا ." (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٥٧٤/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٥٨٦/١

" قال فهل وجدت له حسا او مجسا قال لا قال فكذلك الله لا يرى له وجه ولا يسمع له صوت ولا يشم له رائحة وهو غائب عن الابصار ولا يكون في مكان دون مكان

فهذا الذي حكاه الامام احمد من مناظرة السمنية المشركين للجهم هو كما ذكره اهل المقالات والكلام عنهم انهم لا يقرون من العلوم الا بالحسيات ولكن قد يقول بعض الناس انهم ارادوا بذلك ان مالا يدركه الانسان بحسه فانه لا يعلمه حتى يقولوا عنهم انهم ينكرون المتواترات والمجربات والبديهيات وهذا والله اعلم **غلط** عليهم

كما **غلط** هؤلاء في نقل مذهب السوفسطائية فزعموا ان فرقة من الناس تنكر وجود شيء من الحقائق ومن المعلوم ان امة يكون لهم عقل يفارقون به المجانين لا يقولون هذا ولكن قد تقع السفسطة في بعض الأمور يوفي بعض الأحوال وتكون كما فسرها بعض الناس أن السفسطه هي كلمة معربة واصلها يونانية سوفسقيا ومعناها الحكمة المموهة فان لفظ سوفيا يدل في لغتهم على الحكمة ولهذا يقولون فيلاسوف أي محب الحكمة فلما كان من القضايا ما يعلم بالبرهان ومنه ما يثبت بالقضايا المشهورة وبعضها يناظر فيه بالحجج المسلمة وبعضها تتخيله النفس وتشعر به فيحركها وان لم تكن صادقة وهي القضايا الشعرية ومنها ما يكون باطلا لكن يشبه الحق فهذه الحكمة المموهة هي المسماة بالسفسطة عند هؤلاء وقد تكلمنا على هذا في غير هذا الموضع ." (١)

" فما يدرك من التشبيه والتمثيل الذي يعود الى معنى عام كلي يشتر كان فيه وما يذكر من الاجزاء والصفات الذي يعود الى معان تتميز في الذهن فيركبها ويؤلفها هو الذي عليه مدار باب التشبيه والتمثيل وباب التجسيم الذي هو التركيب وفي احدهما يجعل الذهن العدد واحدا وفي الآخر يجعل الواحد عددا لكن باعتبارين صحيحين لا يخالف ما هو عليه الحقيقة في نفس الامر ولهذا **تغلط** الاذهان هنا كثيرا لان بين ما في الاذهان وما في الاعيان مناسبة ومطابقة ومن وجه هو مطابقة العلم للمعلوم وهو ان ما في النفس من العلم ليس مساويا للحقيقة الخارجة فلاجل ما بينهما من الائتلاف والاختلاف كثر بين الناس الائتلاف والاختلاف ومن فهم ما يجتمعان فيه ويفترقان زاحت عنه الشبهات في هذه المحارات

والغرض في هذا الوجه ان الذي يقال في مواقع الاجماع بين الخلائق التي لا بد من اثبات شيء منها لكل عاقل في كل موجود يقال في مواقع النزاع بين مثبتة الصفات ونفاتها ولهذا يقال ما من احد ينفي

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٥٤/٢

صفة من الصفات التي وردت بها النصوص او يتأولها على خلاف مفهومها فرارا من محذور ينفيه الا ويلزمه فيما اثبته نظير ما فر منه فيما نفاه فسبحان من لا ملجأ منه الا اليه اللهم انا نعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك ونعوذ بك منك لا نحصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك

وهذا القدر وان كان فيه رد على الطائفتين فيما نفته بغير حق فلا يضر في هذا المقام فان المقصود هنا حاصل به وهو ان هؤلاء المثبتة لعلو الله على عرشه مع نفيهم ما ينفونه يلزمون نفاة العلو على العرش بأعظم مما يلزمونهم به ." (١)

" على اصلين كلاهما تدفعه بديهية العقل والفطرة احدهما اثبات موجود لا في شيء من الجهات ولا داخل العالم ولا خارجه ولهذا كان عامة السليمي الفطرة على انكار ذلك والثاني اثبات رؤية هذا بالابصار فان هذا يخالفك فيه من وافقك على الاول فان كونه موجودا ايسر من كونه مرئيا فاذا كنت تجوز رؤية شيء بالابصار لا مقابل للرائي ولا في شيء من جهاته الست فكيف تنكر وجود موجود فوق العالم وليس بمركب ولا بجزء حقير وهو انما فيه اثبات وجوده على خلاف الموجود المعتاد من بعض الوجوه وذاك فيه اثباته على خلاف الموجود المعتاد من وجوه اعظم من ذلك

ودليل ذلك ان جميع فطر بني آدم السليمة تنكر ذلك اعظم من انكار هذا وان المخالفين لك في ذلك اعظم من المخالفين لك في هذا فان كون الرب فوق العالم اظهر في فطر الاولين والاخرين من كونه يرى بل العلم بالرؤية عند كثير من المحققين انما هو سمعي محض اما العلم بأنه فوق العالم فانه فطري بديهي معلوم بالادلة العقلية واما دلالة النصوص عليه فلا يحصيها الا الله

وما وقع في هذا من **الغلط** يكشفه الوجه الرابع عشر هو ان معرفة القلوب واقرارها بفطرة الله التي فطرها عليها ان ربها فوق العالم ودلالة الكتاب والسنة على ذلك وظهور ذلك في خاصة الامة وعامتها وكلام السلف في ذلك اعظم من كونه تعالى يرى بالابصار يوم القيامة او ان رؤيته بالابصار جائزه

ويشهد لهذا ان الجهمية اول ما ظهروا في الاسلام في اوائل المأة الثانية وكان حقيقة قولهم في الباطن تعطيل هذه الصفات كلها كما ذكر ذلك الائمة لا يصفونه الا بالسلوب المحضة التي لا تنطبق الا على المعدوم وقد ذكر هذا المؤسس ان جهما ينفي الاسماء كلها ان تكون معانيها ثابتة لله تعالى ." (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٧٢/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٧٨/٢

" معه بخصوصه ولا يجعل هذا قول اهل العلم والايمان الذين يقولون ان الله فوق العرش

ولكن منشأ **غلط** كثير من الناس هنا ان الجهة نوعان اضافية متغيره وثابتة لازمة حقيقة فالاولى هي بحسب الحيوان فان كل حيوان له ست جهات جهة يؤمها هي امامه وجهة يخلفها هي خلفه وجهة تحاذي يمينه وجهة تحاذي يساره وجهة فوقه وجهة تحته وهذه الجهات تتبدل وتتغير بحسب حركته وليس لها صفة لازمة ثابتة وانما الجهة اللازمة الثابتة الحقيقية هي جهتا العلو والسفل فقط فالعلو ما فوق العالم والسفل سجين واسفل السافلين وهو اسفل العالم وقعره وجوفه

واذا كان الامر كذلك لزم من مباينة الله للعالم ان يكون فوقه وليس هناك شيء آخر يجوز ان يكون جهة لله تعالى ولا يمين العالم ولا يساره ولا تحته وكلام هؤلاء خارج باعتبار جهاتهم الاضافية المتنقلة لا باعتبار الجهة اللازمة الحقيقية

الوجه السادس ان يقال هب ان وراء العالم ست جهات وقالوا يجب اختصاصه بالعلو دون غيره كما انه يجب ان يكون فوقنا فالاختصاص من الامور النسبية والاضافية قد يكون لمعنى فيه وفي العالم او لمعنى فيه لا في العالم او في العالم لا فيه لا لمعنى في امر وجودي غيرهما

وقوله يمتنع ان يكون في سائر الجهات والاحياز لمعنى فيه سبحانه وهو انه العلي الاعلى وهو الظاهر الذي لا يكون فوقه شيء فالحاصل ان وجوب علوه ." (١)

" ونهاياتها وهي منها فتلك لا توصف بالاستغناء عنها واما ما يحيط بها منفصلا عنها فليس في المخلوقات ما يحتاج الى حيز بعينه

واما الجهة فهي لا تكون جهة الا بالتوجه فهي مفتقرة في كونها جهة الى المتوجه والمتوجه لا يفتقر الى جهة بعينها بحال

واذا كانت المخلوقات لا تفتقر الى حيز موجود وجهة موجودة او مكان موجود بعينه وان كان فيها ما يفتقر الى نوع ذلك على البدل وما يسمى لها مكانا قد يفتقر اليها وكذلك ما يسمى حيزا لها متصلا او منفصلا قد يكون مفتقرا اليها وكذلك الجهة مفتقرة اليها في معنى كونها جهة كان دعوى افتقار المتحيزات للحيز مع استغناء الحيز عنه في حق المخلوقات ليس على اطلاقه بل اطلاق ذلك دعوى باطلة فكيف في حق الخالق الغني عن كل ما سواه المفتقر اليه كل ما سواه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/١٢١

الوجه الثالث عشر قوله والشيء الذي يمكن حصوله في الحيز يتسحيل عقلا حصوله لا في جهة يقال له الاجسام كلها حاصلة في الحيز كما ذكرته افتقول انه يستحيل عقلا حصول كل جسم في غير جهة وجودية فهذا لا يقوله عاقل بل يعلم ببديهة العقل ان كل جسم يمكن حصوله في غير جهة وجودية منفصلة كما ان العالم حصال في غير جهة وجودية وما علمنا عاقلا قال ان كل جسم يجب ان يكون حاصلا في حيز وجودي منفصل عنه

واذا كان كذلك كان قوله والشيء الذي يمكن حصوله في الحيز يستحيل عقلا حصوله لا في جهة التى قد قدم انها وجودية قول معلوم الفساد ببديهة العقل متفق على فساده بين العقلاء وهذا ليس مما يخفى على من تأمله

وانما الرجل غلط او خالط في المقدمين فانه قد سمع وعلم ان الجسم لا يكون الا متحيزا فلا بد لكل جسم من حيز ثم سمى حيزه جهة وقد قرر قبل هذا ." (١)

" ان الجهة امر وجودي فركب ان كل جسم يفتقر الى حيز وجودي منفصل عنه وهذا الغلط نشأ من جهة ما في لفظ الحيز والجهة من الاجمال والاشتراك فيأخذ احدهما بمعنى ويسميه بالآخر ثم يأخذ من ذلك الآخر المعنى الآخر فيكون بمنزلة من قال المشتري قد قارن زحل وهذا هو المشتري الذي اشترى العبد وقد قارن البائع فيكون البائع هو زحل او يقول هذه الثريا والثريا قد نكحها سهيل وقارنها فتكون هذه الثريا قد قارنها سهيل ونحو ذلك ومن المعلوم ان الجهة التي نصر انها وجودية وهي مستغنية عن الحاصل فيها ليست هي الحيز الذي يجب لكل جسم

يوضح ذلك الوجه الرابع عشر وهو انه قال ان المسمى بالحيز والجهة امر مستغن في وجوده عما يتمكن ويستقر فيه واما الذي يكون مختصا بالحيز والجهة فانه يكون مفتقرا النالحيز والجهة فان الشيء الذي يمكن حصوله في الحيز يستحيل عقلا حصوله لا مختصا بالجهة

وذلك يقتضي ان الشيء الذي يمكن حصوله في الحيز يستحيل عقلا حصوله في غير حيز وجهة فيكون محتاجا الى الحيز والجهة وقد قرر ان المسمى بالحيز والجهة امر مستغن في وجوده عما يتمكن ويستقر فيه فيكون الحيز والجهة مستغنيا عن المتحيز المتوجه وذلك يقتضي ان المتحيزات بأسرها مفتقرة الى احيازها وان احيازها التي يستحيل عقلا حصولها في غيرها مستغنية عنها ومن المعلوم لكل عاقل ان

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١٢٧/٢

تحيز الجسم امر قائم به محتاج اليه ليس هو مستغنيا عن الجسم وهذا هوالذي يستحيل عقلا حصول المتحيز بدونه فانه يستحيل حصول متحيز بدون تحيز وكل جسم متحيز وحصول ." (١)

" واذا كان هذا المعنى هو الذي يمكن ان يراد بلفظ الافتقار هنا فيكون المعنى لو كان له صفة ذاتية لازمة له او لو كان له تحيز لازم لكان ملازما له لا ينفك عنه وحينئذ فيتحد اللازم والملزوم ويكون هذا من باب تحصيل الحاصل كما لو قيل لو كان واجبا بنفسه لكان مفتقرا الى نفسه والمعنى ان نفسه لازمة لنفسه لزوما لا يمكن عدمه فانما **تغلط** الاذهان هنا وتحصل الشبهة عند كثير من الناس والوهم في قلوبهم لما في لفظ الافتقار الى الغير من المحذور

وهؤلاء عمدوا الى هذا اللفظ فاستعملوه في غير المعنى المعروف في اللغة وسموا لزوم صفاته له افتقارا الى الغير فلما عبروا عن المعاني الصحيحة بل المعاني التي يعلم بضرورة العقل ثبوتها في نفس الامر بل لا يستريب في ثبوتها احد من العقلاء ما دام عاقلا عبروا عنها بالعبارات المشتركة المجملة التي قد تستعمل في معاني فاسدة يجب تنزيه الباري سبحانه وتعالى عنها كان هذا الاشراك مما اشركوا فيه بين الله وبين خلقه وهو من نوع شركهم وعدلهم بالله حيث اشركوا بين المعاني والواجبة لله الممتنعة عليه في لفظ واحد ثم نفوا به ما يجب لله وكانوا مشركين معطلين في المعاني كما تقدم التنبيه على ذلك غير مرة

بمنزلة من سمى رحمان اليمامة الرحمن وجعل يقول للناس انا كافر بالرحمن يوهمهم انه رحمان اليمامة وهو كافر بالرحمن الذي على العرش او بمنزلة من سمى الاوثان الآلهة والاله وجعل يقول للمؤمنين قد عبدت الاله ودعوت الاله وانما يعنى به الوثن اوبمنزلة الله اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى وهو يعني الكفر بالله فهذا المثل نظير ما فعلوه من تسميته لما اثبته الله لنفسه بأسمائه ." (٢)

" الجمع اي ان الموجود لا يخلو عن احد هذين والخلو عن الصفات امر عدمي فنقيضه يكون وجوديا فثبوت احد هذين الوصفين للموجود امر وجودي ليس المراد بهذا التقسيم ان الموجودين ينقسمان الى ما يكون محايثا وما يكون مباينا فان العرضين القائمين بمحل كل منهما للاخر ليس محايثا له والجوهر ان كل منهما محايث للاخر ليس محايثا له فهذا ليس من باب تقسيم الكلي الى جزئياته وانما هو من باب التقسيم المانع من الجمع بين القسمين والخلو منهما

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١٢٨/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ١٣٣/٢

وبهذا يظهر **غلطة** في السؤال الثالث ايضا واذا كان هذا التقسيم ليس هو القسمة الى امرين كتقسيم الكلي والكل وانما هو بيان لزوم احد القسمين ونفي خلو المحلين عنهما جميعا بطل قوله هذا اشارة الى كونه قابلا للانقسام اليهما بل هذا اشارة الى لزوم احدهما

الوجه الثاني قوله قبول القسمة حكم عدمي يقال لا نسلم ان اصل القبول حكم عدمي بل كون الوجود قابلا لشيء نقيضه عدم كونه ليس بقابل له والقبول رافع لهذا العدم ورافع العدم وجود وهذه الحجة هي التي احتج بها على ان الابوة وجودية فان صحت صح ان القبول وجودي وان بطل ذلك في القبول بطل في الابوة ايضا

الوجه الثالث قوله لو كان امرا ثابتا لكان صفة من صفات الشيء المحكوم عليه بكونه قابلا والذات قابلة للصفة القائمة بها فيكون قبول ذلك القبول زائدا عليه ويلزم التسلسل يقال قبول الانقسام ونحوه من الصفات كون ذلك ممكنا في نفس الذات وامكان الشيء لا يحتاج الى امكان آخر ." (١)

" وهذه الصفة لازمة للذات ليست الذات قابلتها بمعنى انه يمكن وجودها ويمكن عدمها بل كونها قابلة امر لازم لها واجب لها وهذا القبول يراد به عدم الامتناع بمعنى الامكان العام الذي يدخل فيه الواجب والاولى بمعنى الامكان الخاص فاذا كان احد القبولين هو الامكان الخاص والاخر هو العام وهو بمعنى الوجوب كان ذلك بمعنى الوجوب ووجوب الصفة للموصوف ليس فيه تسلسل وانما جاء **الغلط** من لفظ الاشتراك والقبول

الوجه الرابع هنا ان القبول امر عدمي فقوله يمتنع تعليله قيل المراد بالتعليل هنا التلازم ليس المراد به ان يكون احد الامرين غنيا عن الاخر موجبا له وبهذا الاعتبار يصح ان يكون كل من الامرين لازما ملزوما

فقد تبين بهذه الوجوه الثلاثة ان التقسيم لزوم لا قبول ولو كان قبولا لم يكن عدميا ولو كان عدميا فمعناه ان الموجود لا بد له ان انه يكون مع غيره من الموجودات اما محايثا له واما مباينا له وهذا لازم لكون الموجود اما قائم بنفسه واما قائم بغيره وكل قائم بنفسه فهو مباين للقائم بنفسه وكل قائم بغيره فهو محايث لذلك الغير ولما شاركه في القيام بذلك الغير

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣٦٧/٢

واما السؤال الثالث فقوله ما الذي تريدون بقولكم الموجود في الشاهد منقسم الى المحايث والمباين فعنه جوابان احدهما ان يقال له لم يقولوا هكذا وانما قالوا الموجودان لا بد وان يكون كل منهما مباينا للاخر او محايثا له والموجود بنفسه مع الموجود الاخر اما مباينا له او محايثا له لم يقولوا ." (١)

" ان الموجودات تنقسم الى قسمين احدهما مباين والاخر محايث وفرق بين كون الموجود بالنسبة الى غيره يلزمه احد الامرين وبين كون الموجود ينقسم الى الامرين واذا كان كذلك فلزوم احد الامرين حكم واحد وليس هو حكمين مختلفين والفرق ظاهر بين ان يكون الموجود ينقسم الى قائم بنفسه مباين لغيره وهو الجوهر والى قائم بغيره محايث له وهو العرض وبين ان يقال كل موجود مع غيره فلا بد ان يكون مباينا له او محايثا له او يقال الموجود من حيث هو موجود يلزمه ان يكون قائما بنفسه او بغيره فان هذا حكم واحد لموجود وذاك حكمان مختلفان فهذا الواحد هو ما به الاشتراك وهو مورد التقسيم وذانك الاثنان هما ما به الامتياز وهو ما به يمتاز احد القسمين عن الاخر بالحكم الواحد المشترك وهو لزوم احدهما والانقسام اليهما يلزم الوجود المشترك والحكم المختص يلزم القسم الخاص فخصوص كونه قائما بنفسه حكم النوع الخاص وهو الجوهر وخصوص كونه قائما بغير حكم النوع الآخر الخاص وهو العرض وريب ان خصوص كونه جوهرا وعرضا يصلحان لما يختص بالجوهر والعرض وأما لزوم احد الحكمين لكل موجودين او كل موجود وكون الموجود والموجودين لا يخلو عن احد هذين الوصفين فهذا الحكم المشترك بينهما لا يصلح تعليله بخصوص الجوهر وخصوص العرض وهذا ليس هو ان الموجود في الشاهد منقسم الى هذين القسمين فليس هو قسمة الكل الى اجزائه فظهر ان الذي قالوه ليس **بغلط** ولكن هو **غلط** او **اغلط**

وهذا مثل ان يقال الموجود لا بد ان يكون اما قديما او محدثا واما ان يكون خالقا او مخلوقا فان هذا يختص بالموجود فالمعدوم لا يكون قديما ولا محدثا ولا خالقا ولا مخلوقا فلزوم احد القسمين حكم مشترك بينهما والموجود من حيث هو مشترك بينهما ." (٢)

" يكون علة للامر الوجودي فلا يعلل الامر الوجودي الذي يختص بالموجودات دون المعدومات الا بأمر وجودي يختص بالموجودات

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣٦٨/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٣٦٩/٢

وكذلك لو اريد بالتعليل الملازمة فان الامر الوجودي لا يكون مستلزما للامر المستلزم للعدم لانه يوجب ان يكون العدم مستلزما الوجود والعدم لا يكون مستلزما للوجود فلا تكون الرؤية ولا صحة المحايثة والمباينة مستلزما لما يتضمن العدم سواء كان هو الحدوث او ما يستلزم الحدوث اذ كل منهما مستلزم للعدم والوجود لا مستلزما للعدم الا بطريق استلزامه لوجود يمنع غيره فيكون العدم ضد الوجود اما ان يكون وجود جنس الامر الوجودي معلقا بوجود يشترط فيه ان يكون معدوما فلا

قوله كل محدث يصدق عليه كونه قابلا للوجود والعدم وكذلك كون الشيء منقسما الى المحايث والمباين الى آخره يقال له هذا غلط من وجوه

احدها ان المحدث الذي يجوز رؤية هو الموجود دون المعدوم فان المعدوم لا يجوز رؤيته ولا يجوز تعليل رؤية الوجود المنقسم الى محايث ومباين بأنه محدث منقسم الى موجود ومعدوم فان المحدث الذي يدخل فيه المعدوم لا يرى محال فهو اعم مما يرى والعلة لا تكون اعم من المعلول وايضا فالمحدث الذي يصدق عليه انه قابل للوجود والعدم انما هو حقيقته الذهنية التي لا وجود لها في الخارج فهي تقبل ان تكون موجودة وان تكون معدومة واما الوجود فلا يقبل ذلك

الثاني انه ليس قبول الحقيقة لان تكون موجودة ومعدومة مثل قبولها لان تكون محايثة لغيرها او مباينة له لان ذلك القبول لا يقوم بشيء موجود بل ." (١)

" الا بما احسه وهذان هذا مباين لهذا وهذا محايث له اما ان يحكم حكما عاما على جميع الموجودات اما ان يكون محايثا واما ان يكون مباينا قبل علمه بتساويهما في ذلك فهو حكم بلا اصل وهذا الكلام يحتاج الى تقرير ان العلة الخارجة هي العلة الذهنيه والا فيمكن النزاع في ذلك

واما قوله في السؤال السابع لو كان الوجود واحدا في الشاهد والغائب ليس الاشتراك اللفظي وهذا لا يمكن الا بأن يكون الباري مثلا للمحدثات او يكون الوجود زائدا على الماهية والمخالفون لا يقولون بواحد منهما

فيقال مثل هذا الكلام تكرر في تصانيف هذا الرجل وهو غلط عظيم في اظهر الامور واول الامور المعقولة من العلم الالهي و العلم الكلي وهو وجود الحق ووجود الخلق ولهذا يغلط به من نقل مذاهب الناس

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٣٧٤

فان مذهب عامة الناس بل عامة الخلائق من الصفاتية كالاشعرية والكرامية وغيرهم ان الوجود وهو مقولا بالاشتراك اللفظي فقط وكذلك سائر اسماء الله التي سمي بها وقد يكون لخلقه اسم كذلك مثل الحي والعليم والقدير فان هذه ليست مقولة بالاشتراك اللفظي فقط بل بالتواطيء وهي ايضا مشككة فان معانيها في حق الله تعالى اولى وهي حقيقة فيهما ومع ذلك فلا يقولون ان ما يستحقه الله تعالى من هذه الاسماء اذا سمي بها مثل ما يستحقه غيره ولا انه في وجوده وحياته وعلمه وقدرته مثلا لخلقه ولا يقولون ايضا ان له او لغيره في الخارج وجودا غير حقيقتهم الموجودة في الخارج بل اللفظ يدل على قدر مشترك اذ اطلق وجرد عن الخصائص التي تميز احدهما وهو لا يستعمل ." (١)

" وذلك انهم يجردون اسماء هذا وصفاته واسماء هذا وصفاته فيسوون بينهما ويجردون القدر المشترك بينهما فيثبتونه حقيقة خارجة وقد يجعلون هذا الذي جردوه هم بأذهانهم فقدروه في انفسهم هو الحقيقة الموجودة في الخارج ثم قد يجعلون هذا ثابتا لكل موجود في الخارج كقولهم هو في كل مكان بذاته وقولهم هو نفس وجود الموجودات وهو الوجود المطلق ونحو ذلك واما السؤال الثامن فقوله في المعارضة ان المقتضي لقبول الانقسام في الجوهر والعرض لو كان هو الوجود لزوم في الجوهر وحده أن يقبل الأنقسام الى الجوهر والعرض وكذلك في العرض وهو محال فيقال هذا **غلط** ظاهر ومغالطة قبيحة وذلك ان هذا الموجود اما ان يراد به الموجود المعين الخارجي فيكون المعنى انه يلزمه احد الحكمين اما المحايثة واما المباينة لا يقال فيه انه منقسم اليهما وعلى هذا فالجوهر الموجود يلزمه احدهما والعرض الموجود يلزمه احدهما فاما ان يراد بـه الوجود المطلق الكلي الذي هو مورد التقسيم الى الاقسام فهذا اذا قيل انه ينقسم الى محايث ومباين فهو كقولنا ينقسم الى جوهر وعرض ولا يلزم من قبول القسمة ان يكون احد قسميه القسمة التي يقبلها هو بل هذا جمع بين النقيضين

واما قوله في السؤال التاسع ان ما ذكرتموه من الدليل قائم في صور كثيرة مع ان النتيجة اللازمة عنه باطلة وهذا يدل على انه منقوض وبيانه من وجوه

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣٧٨/٢

الاول ان كل ما سوى الله محدث فتكون صحة الحدوث حكما مشتركا فلا بد لها من علة مشتركة والمشترك الحدوث او الوجود والحدوث لا يكون على صحة نفسه فوجب كونها معللة بالوجود فيلزم ان يكون الله محدثا ." (١)

" قول أولئك العالم محدث او العالم فيه حوادث من جواهر وصفات وغير ذلك وكل محدث فلا بد له من محدث فان هذه قضية كلية وهي مع كونها معلومة بالبديهة والضرورة فقد يثبتها كثير من المعتزلة بقياس التمثيل وهو القياس على محدثات الآدمي من الدور والبنيان

ومن المعلوم أن علم الانسان بأن كل محدث لا بد له من محدث هو علم يندرج فيه أن هذا المحدث لا بد له من محدث وهذا المحدث لا بد له من محدث ومن المعلوم أن علمه بهذه الأفراد المعينة أسبق الى حسه وعقله من علمه بهذه القضية الكلية العامة كما في نظائر ذلك كما أن علمه هذا الانسان يحس ويلتذ ويتألم قبل علمه بأن كل انسان يحس ويلتذ ويتألم اذ الأمور الموجودة الحسية يكون العلم بها قبل أن يعقل عامة كلية واذا كان كذلك فعلم الانسان بأن هذا المحدث الذي علم حدوثه كما يشهده من الحوادث او يعلم حدوثه بدليل او قياس علمه بأن هذا المحدث لا بد له من محدث لا يحتاج الى أن يعلم قبل ذلك أن كل محدث فلا بد له من محدث فلا يحتاج في العلم بالمحدث الى هذه القضية الكلية والقياس المشتمل عليها وان كان ذلك أيضا من جملة الأقيسة والأمثال المضروبة التي يثبت بها ذلك لكن ينبغي أن يكون على وجه أاالأولى بأن ےقال اذا كان هذا المحدث الصغير لا بدل له محدث فهذا المحدث الكبير أولى

وأيضا فنحن لم نشهد محدثا تاما مطلقا اذ لا محدث تام على الحقيقة الا الله سبحانه فظن من ظن من المعتزلة أنه انما يعرف ان المحدث يفتقر الى محدث الا بالقياس على احداث الآدميين **غلط** وذلك أن حكم الاصل أضعف من حكم الفرع فان الانسان وان زعموا انه يحدث تصرفاته فلا ريب انه يفتقر فيما يبنيه وينسجه الى آلة خارجة عن قدرته فليس هو نظير حكم الفرع بل يستعمل قياس الأولى ليعلم ان حكم الفرع أقوى وأحق ." (٢)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣٨٢/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٤٧٥/٢

" ولا عن أحد له في الأمة لسان صدق عام بل كلام هؤلاء كله صريح في انكار ما أوجبه هؤلاء وجعلوه طريقة المعرفة حتى الأشعري بنفسه قد ذكر اجماع السلف على ذلك كما في رسالته الى أهل الثغر بيان الأبواب كما قد حكينا لفظه عند احتجاج المنازع بالحركة ونحوها كما تقدم

نقول الوجه الثاني في تقرير المقدمة المذكورة أن يقال اجماع المسلمين حجة فكيف باجماع جميع الأمم من المسلمين واليهود والنصارى والمشركين وغيرهم فمن اعتقد ان الأمم المختلفة الملل والأجناس اذا اجتمعت على مثل هذا الأمر من غير أن يجمعها عليه جامع خاص تكون مخطئة فلا ريب أنه مع كونه قد قدح في اجماع المسلمين مصاب في عقله كما هو مصاب في دينه حيث جوز أن يكون الأولون والآخرون مخطئين وهو المصيب وصار هذا بمنزلة ان يخبر جميع الناس بأنهم رأوا الهلال ويقول بعض الناس ان حسهم غلط ولا هلال هناك او يخبر جميع الناس برؤية شيء من الكواكب أو سماع شيء من الأصوات او ذوق شيء من المطعومات ويطعن طاعن فيما يخبر به أصناف الأمم من ذلك فان هذا من اعظم السفسطة وفساد العقل الوجه الثالث أن من المجمعين على ذلك الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين فانه قد تواتر عنهم رفع الأيدي في الدعاء فان كان مستند ذلك عادة فاسدة أصلها اعتقاد فاسد كان الأنبياء قد وافقوا الناس على الدين الفاسد والاعتقاد الفاسد في الله تعالى وهذا من أعظم الكفر

الوجه الرابع أن القدح في هذا مستلزم القدح في جميع العلوم والمعارف فانه اذا جوز ان يكون الناس كلهم مخطئين فيما يجدونه في قلوبهم من هذه المعرفة والقصد الضروريين كان القدح في سائر العلوم الضرورية أولى وحينئذ فيبطل جميع ." (١)

" ما يقوله المتكلمون من القدح في هذا والانتصار لضده اذ غايتهم أن ينبو ذلك على مقدمات ضرورية

الوجه الثالث والعشرون ان يقال لا نسلم أن سبب اشارة الناس الى فوق فوق هو ما ذكره ولم يذكر على ذلك حجة بل ادعاه دعوى مجردة فقال سبب ذلك الالف والعادة فانهم ما شاهدوا عالما قادرا حيا الا جسما فيسبق الى الوهم ان من يدعا عالما قادرا حيا على ما يشاهده عليه الأحياء القادرين ويتبع ذلك أنه في مكان ولأن العلو اشرف فيسبق الى وهم الداعي ان من يعتقد عظمته اذا كان في جهة وجب ان

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٤٨٤

يكون في جهة العلو فمسبب هذه الأمور وأمثالها وقعت الاشارة الى السماء ثم ان الاخلاف أخذوا ذلك عن الأسلاف مع مشاركتهم لهم في هذا التخيل فظهر أن سبب ذلك الالف ولا يكون صوابا

فيقال له هذا الذي قلته مجرد دعوى لم تذكر عليه حجة وما ذكرته من التمثيل بالأسود والعربية انما غايته تجويز ان يكون للانسان اعتقاد غير مطابق سببه ذلك فلم قلت ان هذا من ذاك وهذا بمنزلة أن يقال هؤلاء **غلطوا** في وجدهم طعم هذه الفاكهة مرا لأن المرور يجد طعم الحلو مرا او **غلطوا** في رؤيتهم لهذين الشخصين لأن الأحول يرى الواحد اثنين فيقال له هب أن الحس **يغلط** لفساد يعرض له فلم قلت ان حس هؤلاء مع كثرتهم قد **غلط** لفساد عرض له واعجب من ذلك قوله فظهر أن سبب ذلك الالف ولم يظهر شيئا من ذلك الا أنه ظهر أنه ادعى ذلك وظهور كونه ادعاه غير ظهور صحة دعواه

الوجه الرابع والعشرون أن يقال هب أن سبب ذلك الالف والعادة التي تلقاها الأخلاف عن الاسلاف لكن العادة التي تعم بني آدم مع تباين حالهم ." (١)

" صفات ثم يعقل بما يجعله الله في عقله من العبرة والقياس ان الأعيان التي لم يشهدها هي كالأعيان المشهودة في تلك الصفات وعلم عقله بالتماثل والاختلاف كاحساسه بالأعيان قد يكون علما قطعيا وقد يكون ظنا غالبا وقد يكون صوابا وقد يكون خطئا وكل من الحس والعقل يعرض له **الغلط** لأسباب والناس متنازعون أي الادراكين اكمل ادراك الحس او العقل وأيهما الذي يرجح على الآخر وبكل حال فلا يقوم بنفسه قضية كلية عقلية ضرورية أو غير ضرورية الا بتوسط قياس واعتبار حتى مثل علمه بأن الواحد نصف الاثنين وان الجسم لا يكون في مكانين وأن الضدين لا يجتمعان هو في ذلك كله قد أدرك بحسه ذلك في بعض الأجسام والأجساد والألوان المتضادة وعقل أن ما لم يحسه مثل ما أحسه في ذلك وأن الحكم لا يفترق واحد وواحد وجسم وجسم ولون ولون وضد وضد يحكم بذلك حكما عاما كليا

واذا كان كذلك لم يكن له حجة عقلية في العلم الالهي أصلا الا ولا بد فيها من قضية كلية والقضية الكلية لا بد فيها من قياس الغائب على الشاهد فان كان هذا باطلا بطل جميع كلامهم بالأدلة العقلية في العلم الالهي وحينئذ فيبطل ما ذكروه في نفي الجسم وغيره فلا يكون لهم جواب عما احتج به المنازع وان لم يكن باطلا لم يكن له ابطال هذه الحجة بما ذكره من أن مضمونها قياس الغائب على الشاهد فحاصله أنه ان كان ما يسلكونه من الطرق الكلامية العقلية في الالهيات طرقا صحيحة فهذه الطريق منها فتكون

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٤٨٥/٢

حجة عليهم وان لم تكن صحيحة لم تكن حجة لهم كما لا تكون عليهم فلا يكون كلامهم حقا دون كلام خصومهم ولا يكون ما دفع به الضرورة التي ذكرها منازعوهم حقا ." (١)

"قدس الله روحه

المجلد الثالث

الطهارة – الجهاد

جمعه ورتبه

محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن قاسم

كتاب الطهارة

باب المياه

وقد اختلف العلماء في «الطهور» هل هو بمعنى «الطاهر» أم لا؟

وهذا النزاع معروف بين المتأخرين من أتباع الأئمة الأربعة.

قال كثير من أصحاب مالك وأحمد والشافعي: «الطهور» متعد. و«الطاهر» لازم.

وقال كثير من أصحاب أبي حنيفة: بل «الطاهر» هو «الطهور» وهو قول الخرقي.

وفصل الخطاب في المسألة: أن صيغة اللزوم والتعدي لفظ مجمل يراد به اللزوم والتعدي النحوي اللفظي، ويراد به التعدي الفقهي.

فالأول أن يراد باللازم ما لم ينصب المفعول به، ويراد بالمتعدي ما نصب المفعول به، فهذا لا تفرق العرب فيه «فاعل» و «فعول» في اللزوم فمن قال: إن فعول هذا بمعنى فاعل، من أن كلا منهما مفعول به كما قال كثير من الحنفية فقد أصاب، ومن اعتقد أن فعول بمعنى فاعل الماضي فقد أخطأ.

وأما اﻻتعدي الفقهي فيراد به أن الماء الذي يتطهر به في رفع الحدث، بخلاف ما كان كالأدهان والألبان.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٤٩٧/٢

وعلى هذا فلفظ طاهر في الشرع أعم من لفظ «طهور» فكل طهور طاهر، وليس كل طاهر طهورا.

وقد **غلط** الفريقان في ظنهم أن «طهورا» معدول عن طاهر، وإنما هو اسم لما يتطهر به؛ فإن العرب تقول: طهور، ووجور لما يتطهر به، ويوجر به، وبالضم للفعل الذي هو مسمى المصدر فطهور صيغة مبينة لما يفعل به، وليس معدولا عن طاهر، ولهذا قال تعالى في إحدى الآيتين: { وأنزلنا من السماء ماء طهور } [٢٥/٤٨] وقال في الآية الأخرى: { وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به } [٨/١١].

إذا عرفت هذا فالطاهر يتناول الماء وغيره، وكذلك الطهور؛ فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – «جعل التراب طهورا»، ولكن لفظ «طاهر» يقع على جامدات كثيرة كالثياب والأطعمة وعلى مائعات كثيرة كالأدهان والألبان، وتلك لا يمكن أن يتطهر بها فهي طاهرة ليست بطهور.." (١)

"وقولهم: «طهور» بمعنى «طاهر» **غلط**، لأن «الطهور» اسم لما يتطهر به كالفطور، والسحور والوجور لما يفطر عليه ويتسحر به ويوجر به؛ ولهذا قال تعالى: { وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به } والطاهر لا يدل على ما يتطهر به، ومن ظن أن الطهور معدول عن طاهر فيكون بمنزلته في التعدية واللزوم عند النحويين فهو قول من لم يحكم قوله من جهة العربية.

وبهذا تظهر دلالة النصوص على ما قلنا كقوله – صلى الله عليه وسلم – في البحر: «هو الطهور ماؤه» وقوله: «جعلت لي الأرض مسجدا وتربتها طهورا» مما يبين أن المراد ما يتطهر به، ولا يجوز أن يراد طاهر لفساد المعنى، ولا يجوز أن يراد طهور تعدية طاهر لفساد الاستعمال(١).

قال الخلال: حدثنا صالح بن أحمد؛ قال: قلت لأبي: إذا اغتسل الجنب في البئر أو في الغدير وفيه الماء أكثر من قلتين؟ قال : يجزيه ذلك، قال أحمد: أنجس الماء؟

قول أحمد: أنجس الماء؟ ظن بعض أصحابه أنه أراد نجاسة الخبث فذكر رواية عنه: وإنما أراد أحمد نجاسة الحدث، كما يراد بالطهارة طهارة الحدث، وأحمد رضي الله عنه لا يخالف سنة ظاهرة معلومة له قط، والسنة في ذلك أبين من أن تخفى على أقل أتباعه.

وحمل كلامه على الغدير يغتسل فيه أقل من قلتين من نجاسة الحدث، وليست هذه المسألة من موارد

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١

الظنون بل هي قطعية بلا ريب.
ولا يستحب غسل البدن والثوب منه، وهو أصح الروايتين عنه.
وأول القاضي القول بنجاسة الماء بجعله في صفة النجس في منع الوضوء لا أنه تنجس حقيقة.
وظاهر كلام القاضي في التعليق: أن الحدث لا يرتفع عن الأعضاء إلا بعد الانفصال كما لا يصير مستعملا إلا بذلك، فهذا إذا نوى وهو في الماء، وإذا نوى قبل الانغماس ففيه وجهان، وأما إذا صب الماء على العضو: فهنا ينبغي أن يرتفع الحدث(٢).

---

(١) مختصر الفتاوى (ص١٣، ١٤)، وللفهارس العامة (٢/ ٣٣).
(٢) اختيارات ص (٣(، وللفهارس (٢/ ٣٣) في الاختيارات زيادات.." [١]
"ومن أشهد عليه بطلاق ثلاث، ثم أفتي بأنه لا شيء عليه لمن يؤاخذ بإقراره ويقبل يمينه لمعرفة أن مستنده في إقراره ذلك مما يجهله(١).
وإذا صرف الزوج لفظه إلى ممكن يتخرج أن يقبل قوله إذا كان عدلا، كما قاله أحمد فيمن أخبرت أنها نكحت من أصابها، وفي المخبر بالثمن إذا ادعى **الغلط** على رواية، ولو قيل بمثل هذه في المخبرة بحيضها إذا علق الطلاق به يتوجه، وذلك لأن المخبر إذا خالف خبره الأصل اعتبر فيه العدالة(٢).

ولا يقع الطلاق بالكناية إلا بنية وإلا مع قرينة إرادة الطلاق.
فإذا قرنت الكنايات بلفظ يدل على أحكام الطلاق، مثل أن يقول: فسخت النكاح، وقطعت الزوجية، ورفعت العلاقة بيني وبين زوجتي.
وقال الغزالي في المستصفى في ضمن مسألة القياس: لا يقع الطلاق بالكناية حتى ينويه.
قال أبو العباس: هذا عندي ضعيف على المذاهب كلها، فإنهم مهدوا في كتاب الوقف أنه إذا قرن بالكناية بعض أحكامه صار كالصريح.
ويجب أن يفرق بين قول الزوج: لست لي بامرأة وما أنت لي بامرأة وبين قوله: ليس لي امرأة وبين قوله إذا قيل له: لك امرأة فقال: لا، فإن الفرق ثابت بينهما وصفا وعددا، إذ الأول نفي لنكاحها، ونفي نكاحها

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٤

كإثبات طلاقها يكون إنشاء ويكون إخبارا، بخلاف نفي المنكوحات عموما فإنه لا يستعمل إلا إخبارا.
وقطع في المغني والكافي وغيرهما: أنه لو باع زوجته، لا يقع به طلاق، وقال ابن عقيل: وعندي أنه كناية
: قال أبو العباس: وهذا متوجه إذا قصد الخلع، لا بيع الرقبة(٣).

---

(١) اختيارات (٢٥٧) وعبارة الإنصاف: ممن يجهله مثله، ف (٢/ ٣١٢).
(٢) اختيارات (٢٥٧)، ف (٣١٢).
(٣) اختيارات (٢٥٧، ٢٥٨)، ف (٢/٣١٣).." [١]

"وقد غلطت طائفة من أصحاب أحمد حيث حكت قولا بيسير الذهب تبعا لقوله في الآنية عن أبي بكر عبد العزيز، وأبو بكر إنما قال ذلك في اللباس والتحلي، وباب اللباس أوسع.
ولا يجوز تمويه السقوف بالذهب والفضة.
ولا يجوز لطخ اللجام والسرج بالفضة نص عليه، وعنه ما يدل على إباحته وهو مذهب أبي حنيفة.
وحيث أبيحت الضبة فإنما يراد من إباحتها أن تحتاج إلى تلك الصورة؛ لا إلى كونها من ذهب أو فضة؛ فإن هذه ضرورة وهي تبيح المتعذر.
ويباح الاكتحال بميل الذهب والفضة، لأنها حاجة ويباحان لها، قاله أبو المعالي(١).

فإن توضأ منهما فهل تصح طهارته على وجهين: أحدهما تصح منها.. والوجه الثاني لا تصح الطهارة منها جزم به ناظم المفردات وهو منها، واختاره أبو بكر والقاضي أبو الحسين والشيخ تقي الدين قاله الزركشي(٢).
جلد الميتة:
قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة: ويباح استعماله في اليابسات مع القول بالنجاسة في إحدى الروايتين، وفي الأخرى: لا تباح وهو الأظهر، للنهي عن ذلك فأما قبل الدبغ فلا ينتفع به قولا واحدا(٣).
والوجه الثاني أن الحكم قبل الدبغ وبعده سواء، قال في الفائق: ويباح الانتفاع بها في اليابسات اختاره الشيخ تقي الدين. اهـ.
الثاني مفهوم كلامه أنه لا يجوز استعمالها في غير اليابسات كالمائعات ونحوها.. قال لأنها نجسة العين..

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٦

وقال الشيخ تقي الدين في فتاويه يجوز الانتفاع بها في ذلك إن لم ينجس العين(٤).

ولا يطهر جلد غير المأكول في الذكاة، بل لا يجوز ذبحه، وقال الشيخ تقي الدين: ولو كان في النزع(٥).

---

(١) اختيارات (٦-٨) فيه زيادات نقل نصوص أحمد وذكر ناقليها وبيان حد القليل وتفصيل، وللفهارس (٢/ ٣٣).

(٢) الإنصاف (١/ ٨٠، ٨١) وللفهارس (٢/ ٣٣).

(٣) الإنصاف (١/ ٨٧، ٨٨) وللفهارس العامة (٢/ ٣٣).

(٤) الإنصاف (١/ ٨٧، ٨٨) وللفهارس العامة (٢/ ٣٤).

(٥) الإنصاف (١/ ٨٩) وللفهارس (٢/ ٣٤).." [١]

"قال الشيخ تقي الدين: ولا يغسل في المسجد ميت، قال: ويجوز عمل مكان فيه للوضوء للمصلين وفي نسخة للمصلحة بلا محذور(١).

وإن كان في دخول أهل الذمة مطهرة المسلمين تضييق أو تنجس أو إفساد ماء ونحوه وجب منعهم، قال: وإن لم يكن ضرر ولهم ما يستغنون به عن مطهرة المسلمين فليس لهم مزاحمتهم(٢).

«إلا الروث والعظام» واختار الشيخ تقي الدين الإجزاء بهما، قال في الفروع: وظاهر كلام الشيخ تقي الدين وبما نهي عنه، قال: لأنه لم ينه عنه لكونه لا ينقى بل لإفساده.

فإن قيل: يزول بطعامنا مع التحريم فهذا أولى، واختار الشيخ تقي الدين في قواعده الإجزاء بالمطعوم ونحوه ذكره الزركشي أيضا(٣).

واختار أبو العباس في قواعده الإجزاء بالحجر المغضوب ونحوه من عصب ونحوها وفي المطعوم ونحوه، ومن مذهبه زوال النجاسة بغير الماء من المزيلات كماء الورد ونحوه(٤).

فإن توضأ قبله فهل يصح وضوءه؟ على روايتين: إحداهما: يصح، قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة : هذا أشهر(٥).

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٤

السواك يطلق على الفعل، وعلى ما يتسوك به، قال الليث: وتؤنثه العرب أيضا.

**وغلطه** الأزهري في ذلك وتبعه ابن سيدة في المحكم(٦).

وهو في جميع الأوقات مستحب، والأصح ولو لصائم بعد الزوال وهو رواية عن أحمد وقاله مالك وغيره، قال أبو العباس: والسواك ما علمت أحدا كرهه في المسجد والآثار تدل على أن السلف كانوا يستاكون فيه فكيف يكره(٧)؟

---

(١) الإنصاف (١/ ١٦٨) وللفهارس (٢/ ٣٤).

(٢) فروع (١/ ١٢٤) والاختيارات (٩) وللفهارس العامة (٢/ ٣٤).

(٣) الإنصاف (١/ ١١٠) فيه زيادة، وللفهارس العامة (٢/ ٣٤).

(٤) الزركشي (١/ ٢٢٨) وللفهارس (٢/ ٣٤).

(٥) الإنصاف (١/ ١١٤) وللفهارس العامة (٢/ ٣٤)

(٦) الاختيارات (١٠) وللفهارس العامة (٢/ ٣٤).

(٧) الاختيارات (١٠) وللفهارس العامة (٢/ ٣٤).." [١]

"وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول: التحقيق أنه محمول على الاختيار، فله اختيار في الفعل، وبه صح وقوع؛ فإنه لولا إرادته واختياره لما وقع الفعل؛ ولكنه محمول على أن هذه الإرادة والاختيار، ليست من قبله، فهو مختار باعتبار أن غيره حله على الاختيار ولم يكن مختارا من نفسه. هذا معنى كلامه.

[الجن ومناكحتهم]

وقال شيخنا: ليس الجن كالإنس في الحد والحقيقة؛ لكنهم مشاركوهم في جنس التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحريم بلا نزاع أعلمه بين العلماء فقد يدل ذلك على مناكحتهم وغيرها، وقد يقتضيه إطلاق أصحابنا(١).

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٧

قال أبو العباس في رده على الرافضي: جاءت السنة بثوابه على ما فعله وعقابه على ما تركه ولو كان باطلا كعدمه لم يجبر بالنوافل.

[الباطل في عرف الفقهاء وفي الآية]

والباطل في عرف الفقهاء ضد الصحيح في عرفهم، وهو ما أبرأ الذمة. فقولهم: بطلت صلاته وصومه لمن ترك ركنا بمعنى وجب القضاء؛ لا بمعنى أنه لا يثاب عليه بشيء في الآخرة وقال تعالى: { ولا تبطلوا أعمالكم } [٤٧/٣٣] الإبطال هو إبطال الثواب ولا يسلم بطلانه جميعه؛ بل قد يثاب على ما فعله فلا يكون مبطلا لعمله(٢).

[إذا استدل مبطل بآية أو حديث صحيح ففي ذلك ما يدل على نقيض قوله]

قال لي شيخنا: أنا ألتزم أن لا يحتج مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله، فمنها هذه الآية: { لا تدركه الأبصار } [٦/١٠٣] هي على جواز الرؤية أدل منها على امتناعها(٣).

مسائل النسخ

[تعريفه]

مسألة: في حد النسخ، قال القاضي: هو عبارة عن إخراج ما لم يرد باللفظ العام في الأزمان مع تراخيه عنه. وقال قوم من المتكلمين: هو إخراج ما أريد باللفظ، قال: وهذا **غلط**، لأنه يفضي إلى البداء.

---

(١) فروع جـ١/٦٠٤ ف ٢/٦.

(٢) اختيارات ص ١١١ ف ٢/٧.

(٣) حادي ٢٨٨، ٢٩٩ ف ٢/٩.." (١)

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٢٠

"أحدهما: لا يعيد، وهو الصحيح واختاره ابن عبدوس في تذكرته والشيخ تقي الدين(١).

فائدة: يجب على الصبي الوضوء بموجباته، وجعل الشيخ تقي الدين مسألة الغسل إلزامه باستجمار ونحوه(٢).

يستحب للذي يتشهد بعد الوضوء أن يرفع بصره إلى السماء، ذكر في الاختيارات (ص٣٨).

باب المسح على الخفين

والذين خفي عليهم(٣) ظنوا معارضة آية المائدة للمسح؛ لأنه أمر فيها بغسل الرجلين، واختلفوا في الآية مع المسح على الخفين.

فقالت طائفة: المسح على الخفين ناسخ للآية قاله الخطابي. قال: وفيه دلالة على أنهم كانوا يرون نسخ القرآن بالسنة، قال الطبري: مخصص.

وقالت طائفة: هو أمر زائد على ما في الكتاب. ومال إليه أبو العباس، وجميع ما يدعى من السنة أنه ناسخ للقرآن **غلط**.

أما أحاديث المسح فهي تبين المراد من القرآن؛ إذ ليس فيه أن لابس الخف يجب عليه غسل الرجلين. وإنما فيه أن من قام إلى الصلاة يغسل، وهذا عام لكل قائم إلى الصلاة؛ لكن ليس عاما لكل أحواله؛ بل هو مطلق في ذلك مسكوت عنه.

قال أبو عمر بن عبد البر: معاذ الله أن يخالف رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كتاب الله، بل يبين مراده.

وطائفة قالت كالشافعي وابن القصار ومال إليه أبو العباس أيضا: أن الآية قرأت بالخفض والنصب، فيحمل النصب على غسل الرجلين والخفض على مسح الخفين فيكون القرآن كآيتين(٤).

وهل المسح أفضل، أم غسل الرجلين، أم هما سواء؟ ثلاث روايات عن أحمد.

---

(١) تصحيح الفروع (١/ ١٥٢، ١٥٣) وللفهارس العامة (٢/ ٣٦).

(٢) الإنصاف (١/ ٢٣٤) وللفهارس العامة (٢/ ٣٦).

(٣) قال أبو العباس وخفي أصله أصل المسح على الخفين على كثير من السلف والخلف حتى أنكره بعض الصحابة.

(٤) الاختيارات (١٢، ١٣) وللفهارس العامة (٢/ ٣٦).." (١)

"الحاكم»: لم يجئ إلا بصيغة التفضيل في قوله: { أحكم الحاكمين } [١١/٤٥ و ٩٥/٨] في موضعين، و: { خير الحاكمين } في ثلاثة مواضع [٧/٨٧ و ١٠/١٠٩ و ١٢/٨٠].

«الفاصل»: كذلك في قوله: { خير الفاصلين } [٦/٥٧].

«الفتاح»: جاء مقرونا في قوله: { وهو الفتاح العليم } [٣٤/٢٦]، ومفضلا في قوله: { وأنت خير الفاتحين } [٧/٨٩].

«الهادي»: جاء مقيدا في قوله: { وإن الله لهادي الذين آمنوا إلى صراط مستقيم } [٢٢/٥٤] وقد قيل في قوله: { ولكل قوم هاد } [١٣/٧] وليس بشيء بل المراد النبي الداعي المبين.

«الشكور»: جاء مقرونا بالعليم: { شاكر عليم } [٢/١٥٨]، { شاكرا عليما } [٤/١٤٧] وجاء مقرونا بالغفور: { غفور شكور } في موضعين أو ثلاثة(١). وهذا من سعة الكرم؛ فإنه قرن العلم بالشكر؛ لأن العلم يحيط بتفاصيل الأعمال، وقرن بالمغفرة الشكور ليبين أن المسيء مع أنه يغفر له يضاعف له الحسنات، وبالحليم في قوله: { شكور حليم } [٦٤/١٧].

«الموفي»: جاء مقيدا في قوله: { لموفوهم نصيبهم غير منقوص } [١١/١٠٩].

أسماء الوحدانية ونحو ذلك من الأسماء الجامعة للتنزيه والتحميد

«الأحد»: { قل هو الله أحد } [١١٢/١].

«الواحد»: وقع مقرونا صفة في قوله: { إله واحد } في نحو خمسة مواضع(٢)، ومفردا خبرا في معنى المقرون في قوله: { إن إلهكم لواحد } [٣٧/٤] ومقرونا بالقهار في قوله: { الواحد القهار } [٣٨/٦٥].

وأما «الواحد»: فقط غلط من أدخله في أسماء الله.

«الصمد»: في قوله: { الله الصمد } [١١٢/٢].

»

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٢٣

(١) ثلاثة فقط ٣٠/٣٥ و ٣٤/٣٥ و٢٣/٤٣.

(٢) في عشرة مواضع منها في سورة البقرة الآية ١٦٣.." (١)

"له بحال - يعني كالزانية والمغني والنائحة- فإن هؤلاء لا يقضى لهم بأجرة. ولو قبضوا منهم المال فهل يلزمهم رده عليهم أم يتصدقون به؟ فقد تقدم الكلام مستوفى في ذلك، وبينا أن الصواب أنه لا يلزمهم رده، ولا يطيب لهم أكله، والله الموفق للصواب(١).

شروط الإجارة

ويجوز إجارة ماء قناة مدة وماء فائض بركة رأياه(٢) ولو استأجر تفاحة للشم يحتمل الجواز(٣).

وشمع ليشعله، وجعله شيخنا مثل كل شهر بدرهم، فمثله في الأعيان نظير هذه المسألة في المنافع، ومثله كلما أعتقت عبدا من عبيدك فعلي ثمنه فإنه يصح وإن لم يبين العدد والثمن، وهو إذن في الانتفاع بعوض، واختار جوازه، وأنه ليس بلازم بل جائز كالجعالة وكقوله: ألق متاعك في البحر وعلي ضمانه، فإنه جائز، أو: من لقي كذا فله كذا(٤). ويجوز للمؤجر إجارة العين المؤجرة من غير المستأجر في مدة الإجارة، ويقوم المستأجر الثاني مقام المالك في استيفاء الأجرة من المستأجر الأول. **وغلط** بعض الفقهاء فأفتى في نحو ذلك بفساد الإجارة الثانية ظنا منه أن هذا كبيع المبيع وأنه تصرف فيما لا يملك، وليس كذلك،وهو تصرف فيما استحقه على المستأجر(٥).

ويجوز للمستأجر إجارة العين المؤجرة لمن يقوم مقامه بمثل الأجرة وزيادة، وهو ظاهر مذهب أحمد والشافعي. فإن شرط المؤجر

على المستأجر ألا يستوفي المنفعة إلا بنفسه أو ألا يؤجرها إلا لعدل أو لا يؤجرها من زيد قال أبو العباس: فقياس المذهب فيما أراه أنها شروط صحيحة؛ لكن لو تعذر على المستأجر الاستيفاء بنفسه لمرض أو تلف مال أو إرادة سفر ونحو ذلك فينبغي أن يثبت له الفسخ، كما لو تعذر تسليم المنفعة(٦).

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٣٥

(١) زاد المعاد ج٤/٢٥٢-٢٥٤ ف ٢/ ٢٢٩.

(٢) اختيارات ص١٥١ والإنصاف ج٦/ ٣٠ فيه زيادة ف ٢/ ٢٢٩.

(٣) اختيارات ص١٥٥ ف ٢/ ٢٣٠.

(٤) فروع ج ٤/ ٢٢٨، ٢٢٩ فيه زيادة ف ٢/ ٢٣٠.

(٥) اختيارات ١٥١، ١٥٢ ف ٢/ ٢٣٠.

(٦) اختيارات ص ١٥٢ فيه زيادة ف ٢/٢٣٠.." (١)

"حميد } في نحو ثلاثة مواضع(١)، ومقرونا أيضا في قوله: { حكيم حميد } [٤١/٤٢]، وقوله: { الولي الحميد } [٤٢/٢٨]، وفي قوله: { العزيز الحميد } [٨٥/٨].

«خير»: جاء في قوله: { والله خير وأبقى } [٢٠/٧٣].

«ذو الجلال والإكرام»: جاء في قوله: { تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام } [٥٥/٧٨].

وقد غلط في أن يكون من أسمائه قوله: { ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام } [٥٥/٢٧] فإن صفة وجهه...(٢).

«ذو الطول»: جاء في قوله: { شديد العقاب ذي الطول } [٤٠/٣].

«ذو الفضل العظيم»: جاء مطلقا في نحو ستة مواضع(٣)، ومقيدا في قوله: { إن الله لذو فضل على الناس } [٢/٢٤٣]، وفي قوله: { والله ذو فضل على المؤمنين } [٣/١٥٢]، و: { ذو فضل على العالمين } [٢/٢٥١].

«أهل التقوى»: جاء مقرونا في قوله: { هو أهل التقوى وأهل المغفرة } [٧٤/٥٦].

«الزارع»: جاء مفردا معرفا تعريفا كتعريف الإضافة في قوله:

{ أفرأيتم ما تحرثون * أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون } [٦٣، ٥٦/٦٤].

المنشئ: جاء كذلك في قوله: { أفرأيتم النار التي تورون * أأنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشئون } [٧١، ٥٦/٧٢].

الموسع: جاء في قوله: { والسماء بنيناها بأيد وإنا لموسعون } [٥١/٤٧].

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٣٩

محيي: جاء في قوله: { إن ذلك لمحيي الموتى } [٣٠/٥٠ وتقدم].

---

(١) في ثلاثة مواضع منها (٢/٢٦٧) أما مع (الغني) فهي ستة أيضا و { غنيا حميدا } السابع.

(٢) بياض.

(٣) في ستة مواضع منها (٥٧/٢١).." [١]

"ومن أدخل فرسا بين فرسين» الحديث. وسمعت شيخ الإسلام يقول: رفع هذا الحديث إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - خطأ، وإنما هو من كلام سعيد بن المسيب نفسه. وهكذا رواه الثقات الأثبات من أصحاب الزهري عنه، عن سعيد بن المسيب مثل الليث بن سعد وعقيل ويونس ومالك بن أنس، وذكره في الموطأ عن سعيد بن المسيب نفسه. ورفعه سفيان بن حسين الواسطي وهو ضعيف لا يحتج بمجرد روايته عن الزهري لغلطه في ذلك(١).

فصل

الأعمال التي تكون بين اثنين فصاعدا يطلب كل منهما أن يغلب الآخر - ثلاثة أصناف:

«صنف» أمر الله به ورسوله كالسباق بالخيل والرمي بالنبل ونحوه من آلات الحرب، لأنه مما يعين على الجهاد في سبيل الله.

«والصنف الثاني» ما نهى الله ورسوله عنه بقوله: { إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه } إلى آخر الآية [٥/٩٠].

مسألة: فالميسر محرم بالنص والإجماع، ومنه اللعب بالنرد والشطرنج وما أشبهه مما يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ويوقع العداوة والبغضاء، فإن كان بعوض حرم إجماعا.

وإن لم يكن بعوض ففيه نزاع عند الصحابة وجمهور العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد. ونص الشافعي على تحريم النرد وإن كان بلا عوض، وتوقف في الشطرنج. ومنهم من أباح النرد الخالي عن العوض، لما ظنوا أن الله حرم الميسر لأجل ما فيه من المخاطرة المتضمنة أكل المال بالباطل. فقالوا: إذا

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٤٧

لم يكن فيه أكل مال بالباطل زال سبب التحريم.

---

(١) الفروسية ص٤١ بعضه غير موجود في ج ١٨ وفي ج ٢٨ والأصل هناك فيه بياض، ف ٢/ ٢٣٨.."

(١)

"ولا يختلف المذهب في أن ما بين السرة والركبة من الأمة عورة، وقد حكى جماعة من أصحابنا أن عورتها السوأتان فقط كالرواية في عورة الرجل، وهذا **غلط** قبيح فاحش على المذهب خصوصا وعلى الشريعة عموما وكلام أحمد أبعد شيء عن هذا القول(١).

واختار الشيخ تقي الدين أن الأفضل أن يلبس مع القميص السراويل من غير حاجة إلى الإزار والرداء، وهذا من جنس اختياره أن الفصاد في البلاد الرطبة أولى وأن الاغتسال بالماء الحار في البلاد الرطبة أولى من الإدهان اعتبارا في كل بلد بعادتهم ومصلحتهم(٢).

السدل هو أن يطرح على كتفيه ثوبا ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الأخرى قال الشيخ تقي الدين هذا الصحيح المنصوص عليه(٣).

وقال الشيخ تقي الدين: واعتبار لبس الطيالسة على العمائم لا أصل له في السنة، ولم يكن من فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - والصحابة رضي الله عنهم؛ بل ثبت في الصحيح حديث الدجال «أنه يخرج م؏ه سبعون ألفا مطيلسين من يهود أصبهان» وكذلك جاء في غير هذا الحديث: أن الطيالسة من شعار اليهود، ولهذا كره من كره لبسها لما رواه أبو داود.

وغيره عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «ليس منا من تشبه بغيرنا»(٤) انتهى كلامه(٥).

وقال ابن عقيل في مكان آخر: يكره ما يشبه زي الكفار دون العرب، وقاله أيضا غيره.

---

(١) الإنصاف (١/ ٤٥٣) وللفهارس (٢/ ٥٢).

(٢) الاختيارات (٤٠، ٤١) وللفهارس (٢/ ٥٠).

(٣) الآداب (٣/ ٥٢٣) والفروع (١/ ٣٥٦) وللفهارس (٢/ ٥٢).

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٤٨

(٤) الإنصاف (١/ ٤٦٩) وللفهارس (٢/ ٥٢).

(٥) الآداب (٣/ ٥٢٤، ٥٢٥) والفروع (١/ ٣٥٥) وللفهارس (٢/ ٥٣).." [١]

"مخاطرة؛ بل قد علم أن الله ورسوله لم يحرما كل مخاطرة، ولا كل ما كان مترددا بين أن يغنم أو يغرم أو يسلم، وليس في أدلة الشرع ما يوجب تحريم جميع هذه الأنواع لا نصا ولا قياسا؛ ولكن يحرم من هذه الأنواع ما يشتمل على أكل المال بالباطل، والموجب للتحريم عند الشارع أنه أكل مال بالباطل، كما يحرم أكل المال بالباطل وإن لم يكن مخاطرة؛ لا أن مجرد المخاطرة محرم، مثل المخاطرة على اللعب بالنرد والشطرنج لما فيه من أكل المال بالباطل، وهو ما لا نفع فيه له ولا للمسلمين؛ فلو جعل السلطان أو أجنبي مالا لمن يغلب بذلك جاز وإن لم يكن هناك مخاطرة، وكذلك لو جعل أحدهما جعلا، وكذلك لو أدخلا محللا، فعلم أن ذلك لم يحرم لأجل المخاطرة؛ لا سيما وجمهور العلماء يحرمون هذا العمل، وإن خلا عن عوض.

وأما أخذ العوض في المسابقة والمصارعة فهذه الأعمال لم تجعل في الأصل لعبادة الله تعالى وطاعته وطاعة رسولہ، فلهذا لم يحض الشارع عليها ولا رغب فيها، وإنما يقصد بها في الغالب راحة النفوس، أو الاستعانة على المباحات، فأباحها الشارع لعدم الضرر الراجح، ولم يأمر بها ولا رغب فيها لأنها ليست مما يحتاجه المسلمون، ولا يتوقف قيام الدين عليها، كالرمي والركوب، ولو خلي المسلمون عن مصارع ومسابق على الأقدام لم يضرهم لا في دينهم ولا في دنياهم، بخلاف ما لو خلوا عن الرمي والركوب لغلب الكفار على المسلمين؛ ولهذا لم يدخل فيها السبق.

ألا ترى أن للإمام أن يخرج جعلا لمن يرمي، ولا يحل له أن يخرجه لمن يصارع؟

وإذا عرف هذا عرف أن مجرد المخاطرة ليس مقتضيا لتحريم المسألة، وانكشفت، وظهرت، وعرف أن الصواب: أن يعرف مراد

رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من أقواله وحكمه وعلله التي علق بها الأحكام؛ فإن **الغلط** إنما ينشأ عن عدم المعرفة بمراده – صلى الله عليه وسلم – .." [٢]

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٥١

(٢) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٥٥

"أن يقسم أرض مصر فلم يجيبوهم إلى ذلك ولم يستطب أحد من الخلفاء أحدا من الغانمين في ذلك، فضلا عن أن يستطيب أنفس جميع الغانمين.

وهذا مما احتج به من جعل الأرض فيئا بنفس الفتح ومن نصر مذهبه كإسماعيل بن إسحاق وغيره، وقالوا: الأرض ليست داخلة في الغنمية ، فإن الله حرم على بني إسرائيل المغانم، وملكهم العقار، فعلم أنه ليس من المغانم، وهذا القول يذكر رواية عن أحمد، كما ذكر عنه رواية ثالثة كقول الشافعي، أنه يجب قسمة العقار والمنقول لأن الجميع مغنوم

وقال الشافعي: إن مكة لم تفتح عنوة بل صلحا فلا يكون فيها حجة، ومن حكى عنه أنه قال: إنها فتحت عنوة –كصاحب الوسيط وفروعه– فقد **غلط** عليه، وقال في السواد، لا أدري ما أقول فيه إلا أني أظن فيه ظنا مقرونا بعلم وظن: أن عمر استطاب أنفس الغانمين، لما روي من قصة المثني بن حارثة، وبسط هذا له موضع آخر.

وقول الجمهور أعدل الأقاويل وأشبهها بالكتاب والسنة والأصول، وهم الذين قالوا: يخير الإمام بين الأمرين تخيير رأي ومصلحة لا تخيير شهوة ومشيئة، وهكذا سائر ما يخير فيه ولاة الأمر ومن تصرف لغيره بولاية كناظر الوقف ووصي اليتيم والوكيل المطلق لا يخيرون تخيير مشيئة وشهوة، بل تخيير اجتهاد ونظر وطلب وتحري للأصلح كالرجل المبتلى بعدوين وهو مضطر إلى الابتداء بأحدهما فيبتدأ بما له نفع، وكالإمام في تولية من ولاه الحرب والحكم والمال يختار الأصلح فالأصلح، فمن ولى رجلا على عصابة وهو يجد فيهم من هو أرضى الله منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين.

وهذا بخلاف من خير بين شيئين وله أن يفعل أيهما شاء: كالمكفر." (١)

"وقال أبو عبيد: هي ثياب يؤتى بها من مصر فيها حرير

فقد اتفقوا كلهم على أنها ثياب فيها حرير وليست حريرا مصمتا، وهذا هو الملحم.

والخز أخف من وجهين: إحداهما سداه من حرير، والسدى أيسر من اللحمة، وهو الذي بين ابن عباس جوازه بقوله: فأما العلم من الحرير وسدى الثوب فلا بأس به.

والثاني: أن الخز ثخين والحرير مستور بالوبر فيه فيصير بمنزلة الحشو.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٥٥

والخز اسم لثلاثة أشياء: للوبر الذي ينسج مع الحرير، وهو وبر الأرنب، واسم لمجموع الحرير والوبر، واسم لرديء الحرير، فالأول والثاني حلال، والثالث حرام.

وجعل بعض أصحابنا المتأخرين الملحم والقسي والخز على الوجهين، وجعل التحريم قول أبي بكر؛ لأنه حرم الملحم والقسي، والإباحة قول ابن البناء، لأنه أباح الخز، وهذا لا يصلح، لأن أبا بكر قال: ويلبس الخز ولا يلبس الملح ولا الديباج.

وأما المنصوص عن أحمد وقدماء الأصحاب فإباحة الخز دون الملحم وغيره فمن زعم أن في الخز خلافا فقد غلط.

وأما لبس الرجال الحرير كالكتولة والقباء فحرام على الرجال بالاتفاق على الأجناد وغيرهم، لكن تنازع العلماء في لبسه عند القتال بغير ضرورة على قولين: أظهرهما الإباحة.

وأما إن احتاج إلى الحرير في السلاح ولم يقم غيره مقامه فهذا يجوز بلا نزاع(١)(٢).

وقال الشيخ تقي الدين: يجوز بيع حرير لكافر ولبسه له؛ لأن عمر بعث بما أعطاه النبي – صلى الله عليه وسلم – إلى أخ له مشرك رواه أحمد والبخاري ومسلم.

قال شيخنا: وعلى قياسه بيع آنية الذهب والفضة للكفار، وإذا جاز بيعها لهم جاز صنعتها لبيعها منهم، وعملها لهم بالأجرة(٣).

---

(١) الاختيارات (٧٥، ٧٦) وللفهارس (٢/ ٥٤).

(٢) قلت: وتقدم ويأتي حكم اللباس والزي الذي يتخذه بعض النساك.

(٣) الاختيارات (٢٤٤).." (١)

"والأرض فأطاعوا الشيطان في ذلك وحكموا على الله بأنه لم يزل في الأزل الذي لا أول له ولا نهاية معطلا عن الخلق والإحداث والتصرف ألبتة، لأنهم وجدوا الطريق إلى معرفة ذلك من غير جهة السمع مسدودة مع الاعتراف لله بجواز أن يكون قد خلق قبل هذا العالم شيئا، لأنه لو وجد أو حصل في الوجود قبل هذا العالم شيء غير الله لجاز في العقل أن يكون حدوث هذا العالم عنه كالحيوان والنبات وكذلك ما

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٥٦

قبله وما قبله وما قبله وهلم جرا إلى غير نهاية، فامتنعت معرفة الله من غير هذا الوجة وقد زين لهم الشيطان عدم صحة الدين إلا بمعرفته منه فالتزموا الحكم عليه بذلك.

[والتزم جهم التعطيل عن الخلق في المستقبل ثم اعتقد بطلان الإلهية وترك الصلاة فقتل وصلب]

وكان «الجهم» أحذقهم فلذلك فهم أن هذه الدعوى لا تصح مع الاعتراف لله بالقدرة في الأزل لأن الاعتراف بالقدرة يوجب جواز الفعل، ومع جواز الفعل يجوز أن يكون حدوث هذا العالم عنه، وهذا لازم كل اللزوم على حكم **الغلط** أو الضلال في دعوى أن المقام في هذا الباب مقام كشف واطلاع بدلائل العقل مع دعوى التمسك بالدين «النبوة» والإيمان بأنها وحي لا فيض للتعلق بالشرع. وكان أحذق المتكلمين في الله بعقولهم وأصحهم روية وأضلهم في عدم الإيمان بالغيب، فلذلك فهم بطلان هذا الحكم ومعرفة الله من هذا الطريق مع الاعتراف له بالقدرة في الأزل، فلذلك حكم عليه بعدم القدرة في الأزل، واقتضى ضلاله أن يلزم من ذلك أنه سيعود الأمر إلى عدم القدرة. ومن هنا قال بفناء الجنة والنار.ثم ظهر له بعد ذلك بطلان هذا كله وأضله الله عن الإيمان بالشرع، فاعتقد بطلان الإلهية وأعرض عن الشرع وترك الصلاة، وقال: إذا تبت عند من أعبده صلبت. فضرب الوالي بخراسان عنقه وصلبه سنة ثلاثين ومائة.." (١)

"قال الدارقطني وغيره في قول الراوي: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – «صلى على حمار» **غلط** من عمرو بن يحيى المازني، وإنما المعروف صلاته – صلى الله عليه وسلم – على راحلته أو البعير، والصواب أن الصلاة على الحمار من فعل أنس كما ذكره مسلم في رواية أخرى، ولهذا لم يذكر البخاري حديث عمرو هذا، وقيل: إن في تغليطه نظرا، وقيل: إنه شاذ لمخالفته الجماعة(١).

وتصح صلاة الفرض على الراحلة خشية الانقطاع عن الرفقة أو حصول ضرر بالمشيء أو تبرز للخفرة(٢).

وذكر طائفة من الأصحاب أن الواجب في استقبال القبلة هواؤها دون بنيانها بدليل المصلي على جبل أبي قبيس وغيره من الجبال العالية بمكة، فإنه إنما يستقبل الهواء لا البنيان، وبدليل ما لو انتقضت الكعبة

والعياذ بالله فإنه يكفيه استقبال العرصة، قال أبو العباس: الواجب استقبال البنيان، وأما العرصة والهواء فليس بكعبة ولا بناء وأما ما ذكروه من الصلاة على أبي قبيس ونحوه فإنما ذلك لأن بين يدي المصلي قبله

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٥٩

شاخصة مرتفعة وإن لم تكن مسامته فإن المسامتة لا تشترط كما لم تكن مشروطة في الائتمام بالإمام، وأما إذ زال بناء الكعبة والعياذ بالله فنقول بموجبه وأنه لا تصح الصلاة حتى ينصب شيئا يصلي إليه، لأن أحمد جعل المصلي على ظهر الكعبة لا قبلة له، فعلم أنه جعل القبلة البناء الشاخص.

---

(١) الاختيارات (٤٦) وللفهارس (٢/ ٥٦).

(٢) الاختيارات (٧٤) وللفهارس (٢/ ٥٦).." (١)

"إن الذين يؤذون الله ورسوله } ثم قال: { والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا } [٥٧، ٥٨/٣٣]، { يا حسرة على العباد } [٣٠/٣٦] أدخل في هذا وهو **غلط**.

{ إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم

أنفسكم } [١٠/٤٠]، { كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا

تفعلون } [٣/٦١]، { الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا } [٣٥/٤٠]، { ذلك بأنهم اتبعوا

ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم } [٢٨/٤٧]، { إن الذين يحادون الله ورسوله } [٥/٥٨]، { ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء } إلى قوله: { إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا } [٢٢/٤].

}." (٢)

"وجه ربك ذو الجلال والإكرام } [٢٦، ٢٧/٥٥]، { قل من بيده

ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه } [٨٨/٢٣]، { فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء } [٨٣/٣٦]، قوله: { ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ

هديتنا } [٨/٣]، { فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم } [٥/٦١] يفسر هذا عدة أحاديث.

{ يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله } [٥٦/٣٩] ربما أدخل في هذا وهو **غلط**، إلا على وجه آخر.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٦٠

(٢) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٦٤

{ والسماء بنيناها بأيد } [٥١/٤٧] هو الأيد؛ ليس الأيدي كقوله: { داود ذا الأيد } [٣٨/١٧] بخلاف قوله: { أولي الأيدي والأبصار } [٣٨/٤٥]، { والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه } [٣٩/٦٧] وقد حققه حديث ابن مسعود وابن عمر وغيرهما وآثار كثيرة. { إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم } [٤٨/١٠]، { وأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء } [٥٧/٢٩]، { يوم يكشف عن ساق } [٦٨/٤٢] كما فسره حديث أبي سعيد وأبي هريرة وابن مسعود وغيرهم. { وسقاهم ربهم شرابا طهورا } [٧٦/٢١]، { يختص برحمته من يشاء } [٢/١٠٥](١).

[الأشعري وأئمة أصحابه يثبتون الصفات الخبرية لا يقتصرون على السبع]

---

(١) قلت: انتهت الآيات الدالة على الصفات التي ينكرها متأخرو الجهمية كما سبق وذكر بعض الآيات التي أدخلت في الصفات وليست منها وهي من مجموع ٦٩ ورقة ٢٧٢، ٢٧٣ وللفهارس العامة جـ١/١١٩.." (١)

"ولما كانت الصلاة مثنى مثنى، جعل في كل ركعة السجود مثنى مثنى، فكل سجدتين معقودتان بركعة، فتصير وترا سجدتين وركوع، والركوع مقدمة أمامهما كتقدمة الوقوف على طواف الزيارة قال النبي – صلى الله عليه وسلم – : «إذا أدركتمونا ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ومن أدرك الركعة فقد أدرك» كما قال: «الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد أدرك الحج» ومن فاته التعريف فإنه يفعل الطواف والسعي ولكن لا يكون مدركا للحج، لكن يكون متحللا بعمرة، أو عمل عمرة ولهذا قيل: { واركعوا مع الراكعين } [٢/٤٣] فالركوع مع السجود تقدمة وتوطئه وباب إليه، وهو مشترك بين القيام والسجود وبرزخ بينهما، فالقيام قيام القراءة بعده، وأما القيام بعده فهو –والله أعلم– لأجل السجود بعده ليكون السجود عن قيام وهو السجود الكامل، فالرفع منه تكميل للركوع، والخفض من القيام تكميل للسجود، ولهذا هو ركن تام كما جاءت به السنة، وليس معادلا لبقية الأركان كما كان يفعل النبي – صلى الله عليه وسلم – ، وقال: «لا تقبل الله صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود» لعدم تكميلهما فإنه أيضا إذا لم يقم صلبه بين السجدتين لا يكون قد أكمل الأولى برفعها ولا الثانية بخفضها، فالسجود إذا شرع في الانحناء وهو قاعد، أما إذا كان وجهه قريبا من الأرض وألصقه فليس هذا بسجود.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٧١

ومن هنا غلط من غلط وقال: إن الاعتدالين ليس بركنين طويلين لما ظنوا أن المقصود مجرد الفصل، والصواب ما جاءت به السنة إيجابا

للاعتدال واستحبابا لإتمامه وتسويته بسائر الأركان، لأن هذا القيام والقعود إن كان تابعا من بعض الوجوه فالقعود في آخر الصلاة أيضا تابع للصلاة وهم يطردون أصلهم في عدم إيجابه عند بعضهم، والركوع أيضا تابع من بعض الوجوه للسجود الذي هو غاية الخضوع، كما قال: { ساجدا وقائما } [٣٩/٩].." (١)

"وأفضل أهل بيته علي وفاطمة وحسن وحسين الذين أدار عليهم الكساء وخصهم بالدعاء.

وظاهر كلام أبي العباس في موضع آخر، أن حمزة أفضل من حسن وحسين واختاره بعض العلماء(١).

وأما بنو المطلب هل هم من أهل بيته الذين تحرم عليهم الصدقة؟. على روايتين.

والقول الثاني: آل محمد هم أمته، أو الأتقياء من أمته، روي ذلك عن مالك وطائفة من أصحاب أحمد وغيرهم.

ولفظ آل فلان، إذا أطلق دخل فيه فلان وآله، وقد يقال: محمد وآل محمد، فلا يدخل فيهم محمد، وكذلك أهل البيت.

وأصل آل أول، فحركة الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا.

ومن قال: إن أصله أهل فقد غلط، لأن الأهل يضاف إلى الجماد وغيره.

وأما آل فإنما يضاف إلى شخص معظم من شأنه أن يئول إليه غيره أي يسوسه فيكون مآله إليه فيتناول نفسه ومن يئول إليه.

ولهذا جاء في أكثر الألفاظ، «كما صليت على إبراهيم» جاء في بعضها «على إبراهيم» لأنه هو الأصل في الصلاة وسائر أهل بيته تبع له.

ولم يأت «على إبراهيم وعلى آل إبراهيم» بل روي ولكنه غير ثابت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

ومن المتأخرين من يرى الجمع بين ألفاظ الأدعية التي رويت بألفاظ متنوعة مثل قوله: «ظلما كثيرا كبيرا» وهي طريقة محدثة بل فاسدة عقلا، لأنه لم يستحب أحد من المسلمين للقارئ أن يجمع بين حروف

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٧٢

القراءة.

فإن قيل: فلم جاء «على محمد وعلى آل محمد» فذكر محمد وآله بخلاف إبراهيم؟

قيل: لأن الصلاة على محمد وآله ذكرت في مقام الطلب والدعاء،

---

(١) هذا النقل عن الاختيارات (٥٥) من قوله وظاهر كلام أبي العباس إلى قوله بعض العلماء بحث معترض في هذا الفصل يناسب وضعه هنا.." (١)

"لكن هؤلاء مع غلطهم وضلالهم أقرب إلى الإسلام ممن قال: إن هذه الروح ليست داخل العالم ولا خارجه ولا توصف بحركة ولا سكون ولا دخول ولا خروج ولا تحول ولا انتقال، وأن المعاد ليس إلا لها وأن البدن لا يعاد، فإن إنكار معاد الأبدان كفر بين،وقد علم من دين الإسلام فساده، وأن المكذبين بالمعاد مراغمون للرسل مراغمة بينة كما قد بسط في موضعه(١).

فصل

[الإيمان بمعاد الأرواح والأبدان، وما يحصل للروح في البرزخ من نعيم أو عذاب]

عظيم المنفعة في «أمر المعاد» وذلك أن مذهب أهل السنة والجماعة ما دل عليه الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها الإيمان بالقيامة العامة التي يقوم الناس فيها من قبورهم لرب العالمين، ويجزي العباد حينئذ ويحاسبهم، ويدخل فريقا الجنة وفريقا النار، كما هو مبين في الكتاب والسنة.

والإيمان مع ذلك بنعيم القبر وبعذابه، وبما يكون في البرزخ من حين الموت إلى حين القيامة من نعيم وعذاب فالإنسان منذ تفارق

روحه بدنه هو إما في نعيم وإما في عذاب فلا يتأخر النعيم والعذاب عن النفوس إلى حين القيامة العامة وإن كان كماله حينئذ، ولا تبقى النفوس المفارقة لأبدانها خارجة عن النعيم والعذاب ألوفا من السنين إلى أن تقوم القيامة الكبرى، ولهذا قال المغيرة بن شعبة: أيها الناس إنكم تقولون: القيامة، القيامة. وإنه من مات فقد قامت قيامته.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٧٤

واسم «الساعة» في السنة قد يراد به انقراض القرن وهلاك أهله، كما ذكر ذلك البغوي وغيره، وهو مذكور في أحاديث صحيحة «حتى تقوم عليكم ساعتكم» يريد به انخرام ذلك القرن، فلهذا هو مفسر في الحديث الصحيح.

وكذلك مذهب أهل السنة والجماعة الإقرار بمعاد الأرواح والأبدان جميعا، وأن الروح باقية بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة.

---

(١) مختصر الفتاوى ص٨٦ أو الفهارس العامة جـ١/٤٥.." (١)

"ولا يلزم الوفاء بشرط الواقف إلا إذا كان مستحبا خاصة، وهو ظاهر المذهب، أخذا من قول أحمد في اعتبار القربة في أصل الجهة الموقوف عليها(١).

وقال الشيخ تقي الدين: يجوز تغيير شرط الواقف إلى ما هو أصلح منه وإن اختلف ذلك باختلاف الأزمان، حتى لو وقف على الفقهاء والصوفية واحتاج الناس إلى الجهاد صرف للجند(٢).

قال شيخنا: كل متصرف بولاية إذا قيل: يفعل ما يشاء فإنما هو لمصلحة شرعية، حتى لو صرح الواقف بفعل ما يهواه وما يراه مطلقا فشرط باطل بمخالفته الشرع، وغايته أن يكون شرطا مباحا وهو باطل على الصحيح المشهور، حتى لو تساوى فعلان عمل بالقرعة، وإذا قيل هنا بالتخيير فله وجه(٣).

إذا شرط الواقف لناظره أجرة فكلفته عليه حتى تبقى أجرة مثله. وقال المصنف ومن تبعه: كلفته من غلة الوقف. قيل للشيخ تقي الدين: فله العادة بلا شرط، فقال: ليس له إلا ما يقابل عمله(٤).

ولو وقف على آل جعفر وآل علي فهل يسوى بين أفرادهم، أو يقسم بينهم نصفين؟

قال أبو العباس: أفتيت أنا وطائفة من الفقهاء أنه يقسم بين أعيان الطائفتين. وأفتى طائفة أنه يقسم نصفين فيأخذ آل جعفر النصف وإن كانوا واحدا وهو مقتضى أحد قولي العلماء(٥).

لو وقف على ابني أخيه يوسف وأيوب. ثم ظهر أن أيوب اسمه صالح، فشك فيه. فإن لم يكن لأخيه ابنان سواهما فحق أيوب ثابت ولا يضر **الغلط** في اسمه. وإن كانوا ثلاثة بنين ووقع الشك في عين الثالث أخرج بالقرعة في رواية عن أحمد(٦).

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٧٨

وما حصل للأسير من ريع الوقف فإنه يتسلمه ويحفظه وكيله ومن يتنقل بعده جميعا(٧).

وأفتى تقي الدين باستحقاق الحمل من الوقف أيضا(٨).

---

(١) اختيارات ١٧٥، ١٧٦ ف ٢/ ٢٥١.

(٢) إنصاف ٧/ ٥٧ ف ٢/ ٢٥١.

(٣) فروع ج ٤/ ٦٠٢ ف ٢/ ٢٥١.

(٤) إنصاف ٧/ ٥٨ ف ٢/ ٢٥١.

(٥) اختيارات ص ١٨١ ف ٢/ ٢٥١.

(٦) اختيارات ص ١٨١ ف ٢/ ٢٥٢.

(٧) اختيارات ص ١٨٢ وإنصاف ٧/ ٣٤٠.

(٨) الإنصاف ٧/ ٢٢ ف ٢/ ٢٥٢.." (١)

"وقد استفاضت الأخبار بمعرفة الميت بحال أهله وأصحابه في الدنيا، وأن ذلك يعرض عليه، وأنه يرى ويدري بما يفعل عنده، ويسر بما كان حسنا ويتألم بما كان قبيحا. وروي عن عائشة رضي الله عنها بعد أن دفن عمر رضي الله عنه: «كانت تستتر وتقول: «كان أبي وزوجي، فأما عمر فأجنبي» تعني أنه يراها.

وروي أن الموتى يسألون الميت عن حال أهليهم فيعرفهم أحوالهم وأنه ولد لفلان ولد، وتزوجت فلانة ومات فلان فما جاء؟ فيقولون راح إلى أمه الهاوية(١).

قال شيخ الإسلام: الأحاديث الصحيحة المتواترة تدل على عود

الروح إلى البدن وقت السؤال. وعود البدن بلا روح قول طائفة من الناس، وأنكره الجمهور.

[عود الروح إلى البدن وقت السؤال]

وقابلهم آخرون فقالوا: السؤال للروح بلا بدن وهذا قاله مرة وابن حزم، وكلاهما **غلط**، والأحاديث الصحيحة ترده، ولو كان ذلك للروح فقط لم يكن للقبر بالروح اختصاص(٢).

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٧٩

قال ابن القيم رحمه الله: وليس نزول الروح وصعودها وقربها وبعدها من جنس ما للبدن؛ فإنها تصعد إلى ما فوق السموات ثم تهبط إلى الأرض ما بين قبضها ووضع الميت في قبره وهو زمن يسير لا يصعد البدن وينزل في مثله. وكذلك صعودها وعودها إلى البدن في النوم واليقظة وقد مثلها بعضهم بالشمس وشعاعها في الأرض.

[تمثيل حركة الروح بالشمس]

قال شيخنا: وليس هذا مثلا مطابقا فإن نفس الشمس لا تنزل من السماء والشعاع الذي على الأرض ليس هو الشمس ولا صفتها بل هو عرض حصل بسبب الشمس والجرم المقابل لها والروح نفسها تصعد وتنزل(٣).

[قد يصف الميت للنائم دواء، أو يجيبه عن مسألة]

---

(١) مختصر الفتاوى ص١٨٩، ١٩٠ وإلى الفهارس العامة جـ١/٤٥.

(٢) كتاب الروح ص٥٠ وإلى الفهارس العامة جـ١/٤٦.

(٣) كتاب الروح ص٤٥ وللفهارس العامة جـ١/٤٦.." (١)

"شيخنا: قال القاضي: فأما التدليس فإنه يكره، ولكن لا يمنع من قبول الخبر. وصورته أن ينقل عمن لم يسمع منه لكنه سمع عن رجل عنه فأتى بلفظ يوهم أنه قد سمع منه [مثل: أن يكون قد عاصر الزهري ولم يسمع منه، لكن سمع عن رجل عنه، فأتى بلفظ يوهم أنه قد سمعه من الزهري بلا واسطة] فيقول: روى الزهري، أو قال الزهري، أو عن الزهري، فكل من سمع هذا يذهب إلى أنه سمع من الزهري بلا واسطة، وكذلك إذا سمع الخبر من رجل معروف بعلامة مشهورة فعدل عنها إلى غيرها من أسمائه مثل: إن كان مشهورا بكنيته فروى عنه باسمه، أو كان مشهورا باسمه فروى عنه بكنيته، حتى لا يعرف من الرجل، فكل هذا مكروه، نص عليه في رواية حرب، فقال: أكره التدليس، وأقل شيء فيه أنه يتزين للناس، أو يتزيد – شك حرب– وكذلك نقل عنه المروذي: لا يعجبني التدليس، هو من الزينة، وكذلك نقل مهنا عنه: التدليس عيب.

قال شيخنا: قلت: هذه الكراهة تنزيه أو تحريم؟ يخرج على القولين في معاريض من ليس بظالم ولا مظلوم،

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٨١

والأشبه أنه محرم، فإن تدليس الرواية والحديث أعظم من تدليس المبيع، لكن من فعله متأول فيه، فلم يفسق.

قال القاضي: إذا ثبت أنه مكروه فإنه لا يمنع من قبول الخبر، نص عليه في رواية مهنا، وقيل له: كان شعبة يقول: التدليس كذب فقال أحمد: لا، قد دلس قوم ونحن نروي عنهم.

وذهب قوم من أهل الحديث إلى أنه لا يقبل خبره، لأنه روى عمن لم يسمع منه. قال القاضي: وهذا **غلط** لأنه ما كذب فيما نقل، بل كان ما قاله صدقا في الباطن، إلا أنه أوهم في خبره، ومن أوهم في خبره لم يرد خبره بذلك، كمن قيل له: حججت؟ فقال: لا مرة ولا مرتين، يوهم أنه حج أكثر، وحقيقته أنه ما حج أصلا.

قال شيخنا: قلت: لكن ما هو صادق في الحقيقة العرفية، ولا مبين لما ينبغي بيانه(١).

[إذا روى العدل عن العدل خبرا ثم أنكره المروي عنه أو نسيه]

---

(١) المسودة ص ٢٧٦، ٢٧٧ ف ٩/٢.." (١)

"قال القاضي: أقل الترتيل ترك العجلة في القرآن عن الإبانة، ومعناه أنه إذا بين ما يقرأ به فقد أتى بالترسل وإن كان مستعجلا في قراءته وأكمله أن يرتل القراءة ويتوقف فيها ما لم يخرجه ذلك إلى التمديد والتمطيط فإذا انتهى إلى التمطيط كان ممنوعا، قال: وقد أومأ أحمد إلى معنى هذا فقال في رواية أبي الحارث: يعجبني من قراءة القرآن السهلة ولا تعجبني هذه الألحان، قال الشيخ تقي الدين أظنه حكاية عن أبي موسى، والتفهم فيه والاعتبار فيه مع قلة القراءة أفضل من إدراجه بغير تفهم، انتهى كلامه(١).

وقال الشيخ تقي الدين قراءة القرآن بصفة التلحين الذي يشبه تلحين الغناء مكروه مبتدع، كما نص على ذلك مالك والشافعي وأحمد وغيرهم من الأئمة(٢).

وإن **غلط** القراء المصلين فذكر صاحب الترغيب وغيره يكره، وقال شيخنا: ليس لهم القراءة إذن، وعن البياضي واسمه عبد الله بن جابر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة فقال: «إن المصلي يناجي ربه فلينظر بما يناجيه، ولا يجهر

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٨١

بعضكم على بعض بالقرآن»، وعن أبي سعيد قال: «اعتكف رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة وهو في قبة له فكشف الستور وقال: «كلكم مناج ربه فلا يؤذين بعضكم بعضا ولا يرفعن بعضكم على بعض في القراءة» أو قال: «في الصلاة» وعن علي: «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى أن يرفع الرجل صوته بالقراءة قبل العشاء وبعدها **يغلط** أصحابه وهم يصلون» رواهن أحمد، ولمالك الأول، ولأبي داود الأخير(٣).

---

(١) الآداب الشرعية (٢/ ٣١١) ف (٢/٦٨).
(٢) الآداب (٢/ ٣١٥) ف (٢/ ٦٨).
(٣) الفروع (١/ ٥٥٥، ٦٥٥) ف (٢/٦٩). قلت: وإنما سقطت الأحاديث التي ذكرها صاحب الفروع لأنه ذكر من رواها وبين نوع الجهر المنهي عنه وأنه ليس معناه أن لا يسمع من أهل المسجد كلهم صوت ولا يعلم هل هم يقرءون أو صامتون.." (١)

"قال ابن القيم: القول الثاني: إن أطفال المشركين في النار، وهذا مذهب طائفة، وحكاه القاضي أبو يعلى رواية عن أحمد. قال شيخنا: وهو **غلط** منه على أحمد. وسبب **غلطه**: أن أحمد سئل عنهم فقال: هم على الحديث. قال القاضي: أراد حديث خديجة إذ سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن أولادها الذين ماتوا قبل الإسلام؟ فقال: «إن شئت أسمعتك
تضاغيهم في النار».

[حديث موضوع في أطفال المشركين، أصح الأقوال فيهم]

قال شيخنا: وهذا حديث موضوع وأحمد أجل من أن يحتج بمثله؛ وإنما أراد حديث عائشة: «الله أعلم بما كانوا عاملين»(١).

وأطفال المسلمين في الجنة إجماعا.

[إن في الجنة مائة درجة أرجح]

وأما أطفال المشركين فأصح الأجوبة فيهم ما ثبت في الصحيحين: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سئل عنهم فقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين» فلا نحكم على معين منهم لا بجنة ولا نار. ويروى أنهم

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٨٦

يمتحنون يوم القيامة؛ فمن أطاع منهم دخل الجنة، ومن عصى دخل النار. وقد دلت الأحاديث الصحيحة على أن بعضهم في الجنة وبعضهم في النار. والصحيح في أطفال الكفار أنهم يمتحنون في عرصات القيامة(٢).

قال ابن القيم رحمه الله: الحديث له لفظان: أحدهما: «الجنة مائة درجة ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض»، والثاني: «إن في الجنة مائة درجة ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض أعدها الله للمجاهدين في سبيله»، وشيخنا يرجح هذا اللفظ، وهو لا ينفي أن يكون درجة الجنة أكثر من ذلك..(٣).

[والأبكار يزوجن في الجنة، مريم]

وأما «الأبكار» فالله يزوجهن في الجنة.

---

(١) تهذيب سنن أبي داود جـ٧/٨٥ وللفهارس العامة جـ١/٤٧.

(٢) اختيارات ص٣٠٨ وللفهارس العامة جـ١/٤٨ وهذا النقل فيه زيادة فائدة.

(٣) حادي الأرواح ص٦٧ طبع صبيح وللفهارس العامة جـ١/٤٨.." [1]

"وكان – صلى الله عليه وسلم – يضطجع بعد سنة الفجر على شقه الأيمن، هذا الذي ثبت عنه في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها، وذكر الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: «إذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الأيمن» قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب، وسمعت ابن تيمية يقول: هذا باطل وليس بصحيح، وإنما الصحيح عنه الفعل لا الأمر بها، والأمر تفرد به عبد الواحد بن زياد **وغلط** فيه(١).

وأما الأربع قبل العصر فلم يصح عنه عليه السلام في فعلها شيء، إلا حديث عاصم بن ضمرة عن علي الحديث الطويل، أنه – صلى الله عليه وسلم – كان يصلي في النهار ست عشرة ركعة، يصلي إذا كانت الشمس من ههنا كهيئتها من ههنا لصلاة الظهر أربع ركعات، وكان يصلي قبل الظهر

أربع ركعات وبعد الظهر ركعتين، وقبل العصر أربعا، ويفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين ومن تبعهم من المؤمنين والمرسلين، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية ينكر هذا الحديث، ويدفعه جدا

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٩٠

ويقول: إنه موضوع، ويذكر عن أبي إسحاق الجوزجاني إنكاره(٢).

وكذلك اجتماع الإمام والمأموم دائما على صلاة ركعتين عقب الفريضة ونحو ذلك كل ذلك مما لا ريب في أنه من البدع(٣).

وأما ليلة النصف من شعبان ففيها فضل وكان من السلف من يصليها لكن اجتماع الناس فيها لإحيائها في المساجد بدعة، والله أعلم(٤).

وصلاة الألفية في ليلة النصف من شعبان والاجتماع على صلاة راتبة فيها بدعة وإنما كانوا يصلون في بيوتهم في قيام الليل.

وإن قام معه بعض الناس من غير مداومة على الجماعة فيها وفي غيرها فلا بأس، كما صلى النبي – صلى الله عليه وسلم – الليلة بابن عباس، وليلة بحذيفة.

---

(١) زاد المعاد (١/ ٨٢) ف (٢/ ٧١).

(٢) زاد المعاد (١/ ٨٢) ف (٧٨/٢).

(٣) مختصر الفتاوى (٨٦) ف (٧٢/٢)

(٤) مختصر الفتاوى (٢٩١) ف (٧٢/٢)." [١]

"وولي الأمر ينبغي أن ينهي عن هذه الاجتماعات البدعية(١).

وعند جماعة «وصلاة التسبيح» ونصه: لا، لخبر ابن عباس «أن النبي – صلى الله عليه وسلم – علمها لعمه العباس أربع ركعات يقرأ في كل ركعة بالفاتحة وسورة، ثم يسبح ويحمد ويهلل ويكبر خمس عشرة مرة، ثم

يقولها في ركوعه، ثم في رفعه منه، ثم في سجوده، ثم في رفعه، ثم في

سجوده ثم في رفعه عشرا عشرا، ثم كذلك في كل ركعة في كل يوم، ثم في الجمعة، ثم في الشهر، ثم في العمر»، رواه أحمد، وقال: لا يصح، وأبو داود وابن خزيمة والآجري وصححوه والترمذي وغيرهم وادعى شيخنا: أنه كذب، ونص أحمد وأئمة أصحابه على كراهتها ولم يستحبها إمام، واستحبها ابن المبارك على صفة لم يرد بها الخبر لئلا تثبت سنة بخبر لا أصل له، قال: وأما أبو حنيفة ومالك والشافعي فلم يسمعوها

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٩٣

بالكلية(٢).

صلاة الضحى

وقال في الرعاية: وكان واجبا عليه – صلى الله عليه وسلم – الضحى وقال شيخنا: هذا **غلط** والخبر «ثلاث هي علي فرائض» موضوع، ولم يكن يداوم على الضحى باتفاق العلماء بسنته(٣).

ومن سمع المؤذن وهو في صلاة التطوع أتمها، ولا يقول مثل ما يقول عند الجمهور، كما لو سمع غيره يقرأ سجدة لم يسجد في الصلاة عند الجمهور(٤).

الاستخارة والسجود لأجل الدعاء أو لسبب

وفي مسند الإمام أحمد من حديث سعد بن أبي وقاص عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: «من سعادة ابن آدم استخارة الله، ومن شقاوة ابن آدم سخطه بما قضاه الله» وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنه يقول: ما ندم من استخار الخالق وشاور المخلوقين، وثبت في أمره،

---

(١) مختصر الفتاوى (٢٩٢) هذه فيها تأكيد وتوضيح لما في المجموع ف (٧٢/٢).

(٢) فروع (١/ ٥٦٨) وانظر الاختيارات (٦٥) ف (٧٢/٢)

(٣) فروع (٥/ ١٦٢) والإنصاف (٨/ ٤٠) ف (٧٣/٢)

(٤) مختصر الفتاوى (١١٦) ف (٢/ ٧٣).." (١)

"فإن جرح جرحا موصيا صحت توبته، والمراد مع ثبات عقله لصحة وصية عمر وعلي ... وذكر الشيخ وغيره: أن حكم من ذبح أو أبينت حشوته وهي أمعاؤه لا خرقها وقطعها فقط فهو كميت(١).

ولا يجوز لوارثه بثلثه ولا بأكثر منه لغيره نص عليه. وفي التبصرة: يكره. وعنه: في صحته من كل ماله. نقله حنبل. ويصح على الأصح بإجازة الورثة لهما بعد موت الموصي كالرد. وعنه وقبله في مرضه خرجها القاضي أبو حازم من إذن الشفيع في الشراء، ذكره في النوادر واختاره صاحب الرعاية وشيخنا(٢).

ومن أجازها بجزء مشاع وقال: ظننت قلة المال قبل ... قال شيخنا: وإن قال: ظننت قيمته ألفا فبان أكثر

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٩٤

قبل، وليس نقضا للحكم ببينة أو إقرار. قال: وإن أجاز وقال: أردت أصل الوصية قبل(٣).

ونقل حرب فيمن وصى لأجنبي وله قرابة لا يرثه محتاج يرد إلى قرابته. وذكر شيخنا رواية: له ثلثاها وللموصى له ثلثها(٤).

باب الموصى له

وتصح الوصية للحمل. وقياس المنصوص في الطلاق: أنها إذا وضعته لتسعة أشهر استحق الوصية إذا كانت ذات زوج أو سيد يطأ. ولأكثر من أربع سنين إن اعتزلها وهو الصواب(٥).

وإن وصف الموصى له أو الموقوف عليه بخلاف صفته مثل أن يقول: على أولادي السود وهم بيض أو العشرة وهم اثنا عشر. فههنا: الأوجه إذا علم ذلك أن يعتبر الموصوف دون الصفة. وقد يقال ببطلان الوقف والوصية كمسألة الإبهام، وقد يقال: يصح في مسألة القدر ويعطى العشرة إما بتعيين في الوصية بالقرعة في الوقف. والذي يقتضيه المذهب أن **الغلط** في الصفة لا يمنع الورثة صحة العقد(٦).

---

(١) الآداب ١/ ١٢٨ ف ٢/ ٢٦٨، ٢٧٢.

(٢) فروع ٤/ ٦٦١ فيه زيادة ف ٢/ ٢٦٩.

(٣) فروع ٤/ ٦٦٢ ف ٢/ ٢٦٩. وتقدم في وصية المريض بما زاد.

(٤) فروع ٤/ ٦٢١ ف ٢/ ٢٦٩.

(٥) اختيارات ص ١٩٣ ف ٢/ ٢٦٩.

(٦) اختيارات ص ١٩٣ ف ٢/ ٢٦٩.." [1]

"واللحن الذي يحيل المعنى : إن أحاله إلى ما هو من جنس معنى من معاني القرآن خطأ فهذا لا يبطل صلاته، كما لو **غلط** في القرآن في موضع الاشتباه فخلط سورة بغيرها، وأما إن أحاله إلى ما يخالف معنى القرآن كقوله: (أنعمت) بالضم فهذا بمنزلة كلام الآدميين وهو في مثل هذه الحال كلام محرم في الصلاة؛ لكنه لو تكلم به في الصلاة جاهلا بتحريمه ففي بطلان صلاته نزاع في مذهب أحمد وغيره

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٩٦

كالناسي، الصحيح أنه لا يبطل صلاته.

والجاهل بمعنى أنعمت عذره أقوى من عذر الناسي والجاهل، فإنه يعلم أنه كلام الآدميين لكن لا يعلم أنه محظور.

وعلى هذا فلو كان مثل هذا اللحن في نفل القراءة لم تبطل، وأما إذا كان في الفاتحة التي هي فرض فيقال: هب أنها لا تبطل من جهة كونه متكلما، لكنه لم يأت بفرض القراءة، فيكون قد ترك ركنا في الصلاة جاهلا، ولو تركه ناسيا لم تصح صلاته فكذلك إن تركه جاهلا؛ لكن هذا لم يترك أصل الركن وإنما ترك صفة فيه وأتى بغيرها، ظانا أنها هي، فهو بمنزلة من سجد إلى غير القبلة.

ولو ترك بعض الفروض غير عالم بفرضه، ففي هذا الأصل قولان، في مذهب أحمد وغيره.

وأصل ذلك خطاب الشارع: هل يثبت قبل البلوغ والعلم به،

أم لا؟ على ثلاثة أقوال: أصحها أنه يعذر فلا تجب الإعادة على هذا الجاهل، ومثله ما لو لم تعلم المرأة أنه يجب ستر رأسها وجسدها لم تعد، ولهذا إذا تغير اجتهاد الحاكم لم ينقض ما حكم فيه، وكذلك المفتي إذا تغير اجتهاده.

وأما إن تعمد اللحن عالما بمعناه بطلت صلاته من جهة أنه لم يقرأ الفاتحة، ومن جهة أنه تكلم بكلام الآدميين بل لو عرف معناه وخاطب به الله كفر، وإن تعمده ولم يعلم معناه لم يكفر، وإن لم يتعمد لكن ظن أنه حق ففي صحة صلاته نزاع، كما ذكرناه.

وكذلك لو علم أنه لحن لكن اعتقد أنه لا يحيل المعنى حتى لو كان إماما ففي صحة صلاة من خلفه نزاع، هما روايتان عن أحمد.." (١)

"قال أبو العباس: وفرق القاضي وعامة الأصحاب على هذه الرواية بين تزويج أمتها وتزويج نفسها وغيرها بأن التزويج على الملك لا يحتاج إلى أهلية الولاية بدليل تزويج الفاسق مملوكته، وتبعهم هو أيضا وجعل التخريج غلطا(١).

وقيل يختص الجواز بما إذا زوج عبده أمته؛ لأنه يتصرف بحكم الملك، وجود أبو العباس هذا(٢).

قال الإمام أحمد في رواية محمد بن الحسن في الأخوين الصغير والكبير ينبغي أن ينظر إلى العقل والرأي وكذلك قال في رواية الأثرم في

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٩٨

الأخوين الصغير والكبير كلاهما سواء، إلا أنه ينبغي أن ينظر في ذلك إلى العقل والرأي.

وظاهر كلام أحمد هذا يقتضي أنه لا أثر للسن هنا، وأصحابنا اعتبروه(٣).

قال الإمام أحمد في رواية حنبل: لا يعقد نصراني ولا يهودي عقدة نكاح لمسلم ولا مسلمة، ولا يكونان وليين لمسلم ولا مسلمة؛ بل لا يكون الولي إلا مسلما.

وهذا يقتضي أن الكافر لا يزوج مسلمة بولاية ولا وكالة. وظاهره يقتضي أن لا ولاية للكافر على بنته الكافرة في تزويجها لمسلم.

قال أبو العباس في موضع آخر: لا ينبغي أن يكون متوليا لنكاح مسلم؛ ولكن لا يظهر بطلان العقد؛ فإنه ليس على بطلانه دليل شرعي(٤).

وإن تعذر من له ولاية النكاح انتقلت الولاية إلى أصلح من يوجد ممن له نوع ولاية في غير النكاح كرئيس القرية، وهو المراد بالدهقان، وأمير القافلة، ونحوه.

قال الإمام أحمد، في رواية المروذي: البلد يكون فيه الوالي وليس فيه قاض يزوج إذا احتاط للمرأة في المهر والكفء أرجو ألا يكون به بأس. وهذا من الإمام أحمد يقتضي أن الولي ينظر في المهر وأن أمره ليس مفوضا إليها وحدها، كما أن أمر الكفؤ ليس مفوضا لها وحدها.

---

(١) الزركشي ٣/ ٤٢ هذا أحسن مما في المجموع ف ٢/ ٢٨١.

(٢) الزركشي ٣/ ٤٤ ف ٢/ ٢٨١.

(٣) الإنصاف ٨/ ٨٧ والاختيارات ٢٠٦ وعبارة الإنصاف أوضح ف ٢/ ٢٨٢.

(٤) اختيارات ص ٢٠٦ ف ٢/ ٢٨٢.." (١)

"وكذلك لا يعبد الله بالبدع وإن ظن في ذلك ثوابا؛ فإن الشيطان قد يعين الإنسان على بعض مقاصده إذا أشرك وقد يحصل له بالكفر والفسق والعصيان بعض أغراضه فلا يجوز له ذلك(١).

وقد تنازع الناس في الدعاء مطلقا.

[الدعاء من أعظم الأسباب. **غلط** من قال: لا فائدة فيه، أو عبادة محضة، أو علامة على حصول المطلوب]

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١١٨

فقالت طائفة: لا فائدة فيه، وهم المتفلسفة والمتصوفة وتبعهم طائفة من المؤمنين بالشرائع قالوا: إنه عبادة محضة.

وقال آخرون: بل هو أمارة وعلامة على حصول المطلوب وكل هذا باطل.

بل الحق أنه من أعظم الأسباب التي جعلها الله سببا.

والصواب أن الله جعل في الأجسام القوى التي هي الطبائع فإن من أهل الإثبات من أنكرها، وقال: إن الله جعل الآثار عندها لا بها، فيخلق الشبع عند الأكل؛ لا به. وهذا خلاف الكتاب والسنة؛ فإن الله تعالى قال: { فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات } [٧/٥٧] وفي القرآن من هذا كثير.

فهو سبحانه وإن جعل في الأجسام قوى مهيئة فكذلك الدعاء من جملة الأسباب التي خلقها، والسبب لا يستقل بالحكم ولا يوجبه، بل قد يتخلف عنه الحكم لمانع. فإذا كان متوقفا على وجود أسباب أخر وانتفاء موانع فليس في الوجود ما يستقل بالتأثير إلا الله الذي هو خالق كل شيء وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، قال الله تعالى: { ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون } [٥١/٤٩] فتعلمون أن خالق الأزواج واحد.

[لا يستقل بالتأثير إلا الله]

وقد بسطنا الكلام في بطلان ما قاله المتفلسفون في أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وما ذكروه من الترتيب الذي وضعوه لخيالاتهم الفاسدة في غير هذا الموضع(٢).

المنطق

---

(١) مختصر الفتاوى المصرية ص٢٦٨، ٢٦٩ وإلى الفهارس العامة جـ١/١٤٨ بعضه غير موجود فنقلت البحث كله.

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ص٢٦٣، ٢٦٤ يفهرس تابعا جـ١/١٤٨ من الفهارس العامة.." (١)

"وتحرم بنته من الزنا قال الإمام أحمد في رواية أبي طالب: في الرجل يزني بامرأة فتلد منه ابنة فيتزوجها فاستعظم ذلك، وقال: يتزوج ابنته عليه القتل بمنزلة المرتد. وحمل القاضي قوله: «يقتل» على أنه لم يقع له

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٢١

الخلاف، فاعتقد أن المسألة إجماع، أو على أن هذا فيمن عقد عليها غير متأول ولا مقلد فيجب عليه الحد.

وقال أبو العباس: كلام أحمد يقتضي أنه أوجب عليه حد المرتد لاستحلال ذلك، لا حد الزاني، وذلك أنه استدل بحديث البراء، وهذا يدل على أن استحلال هذا كفر عنده، وقال القاضي في التعليق والشيخ أبو محمد المقدسي في المغني: يكفي في التحريم أنه يعلم أنها بنته. ظاهرا وإن كان النسب لغيره.

وقال أبو العباس: وظاهر كلام الإمام أحمد أن الشبهة تكفي في ذلك؛ لأنه قال: أليس أمر النبي – صلى الله عليه وسلم – سودة أن تحتجب من ابن زمعة وقال: «الولد للفراش» وقال: إنما حجبها للشبه الذي رأى بينه وبين عتبة(١).

وحرم [الشيخ] بنته من الزنا، وقال: إن وطء بنته **غلطا** لا ينشر، لكونه لم يتخذها زوجة، ولم يعلن نكاحها(٢).

والمنصوص عن الإمام أحمد في مسألة التلوط إنما هو أن الفاعل لا يتزوج بنت المفعول به، وكذلك أمه، وهو قياس جيد. فأما تزوج المفعول به بأم الفاعل أو ابنته ففيه نظر، ولم ينص عليه، وذلك أن واحد منهما لم يتمتع بأصل الآخر وفرعه. والمنصوص والأصل أن يتمتع بالرجل أصل أو فرع أو يتمتع بالمرأة أصل أو فرع، وهذا المفعول به يتمتع في أحد الطرفين وهو يتمتع في الطرف الآخر، والوطء الحرام لا يؤثر تحريم المصاهرة.

واعتبر أبو العباس في موضع آخر التوبة، حتى في اللواط(٣).

---

(١) اختيارات ٢١٠ فيه زيادات ف ٢/ ٢٨٥.

(٢) الإنصاف ٨/ ١١٧ ف ٢/ ٢٨٥.

(٣) اختيارات ٢١١ وفي الإنصاف ص٨ بدل المفعول به المفعول فيه. لا يؤثر تحريم المصاهرة في الإنصاف لا ينشر ف ٢/ ٢٨٥.." (١)

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٢٦

"ويحرم الجمع بين الأختين في الوطء بملك اليمين، كقول جمهور العلماء. قيل لأحمد في رواية ابن منصور: الجمع بين المملوكتين أتقول إنه حرام؟ قال: لا أقول إنه حرام، ولكن ينهى عنه. قال القاضي: ظاهر هذا أنه لا يحرم الجمع وإنما يكره. قال أبو العباس: الإمام أحمد لم يقل ليس حراما، وإنما قال: لا أقول هو حرام. وكانوا يكرهون فيما لم

يرد فيه نص تحريم أن يقال: هو حرام، ويقولون: ينهى عنه ويكرهون أن يقولوا: هو فرض، ويقولون: يؤمر به. وهذا الأدب في الفتوى مأثور عن جماعة من السلف، وذلك إما لتوقف في التحريم، أو تهيب لهذه الكلمة، كما يهابون لفظ الفرض إلا فيما علم وجوبه.

فإذا كان المفتي يمتنع أن يقول هو فرض إما لتوقفه أو لكون الفرض ما ثبت وجوبه بالقاطع، أو لأنه لم يبين وجوبه في الكتاب فكذلك الحرام.

وأما أن يجعل عن أحمد أنه لا يحرم بل يكره فهذا **غلط** عليه، ومرجعه إلى الغفلة عن دلالة الألفاظ ومراتب الكلام(١).

وقد ذكر هذا القاضي في العدة بعينه في مسألة الفرض: هل هو أعلى من الواجب؟ وذكر لفظ الإمام أحمد في هذه الرواية، ولفظه في المتعة، فعلم أنه لم يجعل في المسألة خلافا. فلو وطئ إحدى الأختين المملوكتين لم تحل له الأخرى حتى يحرم على نفسه الأولى بإخراج عن ملكه أو تزويج.

قال ابن عقيل: ولا يكفي في إباحتها مجرد إزالة الملك حتى تمضي حيضة الاستبراءات وتنقضي فتكون الحيضة كالعدة.

وقال أبو العباس: وليس هذا القيد في كلام أحمد وجماعة الأصحاب، وليس هو في كلام علي وابن عمر، مع أن عليا لا يجوز وطء الأخت في عدة أختها، ولو زال ملكه عن بعضها كفى، وهو قياس قول أصحابنا. فإن حرم إحداهما بنقل الملك فيها على وجه لا يمكن استرجاعه

---

(١) وعبارة الإنصاف ٨/ ١٢٥، وعنه ليس بحرام ولكن ينهى عنه، أثبتها القاضي وجماعة ومنع الشيخ تقي الدين رحمه الله أن يكون في المسألة رواية بالكراهة إلخ.." (١)

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٢٨

"وتارة ينكرون صحة الاثنين فلا يكون القياس صحيحا، ولا يكون ما خالفوه لأجله صحيحا؛ بل كلا الحجتين ضعيفة.

فصل

وقد تدبرت عامة هذه المواضع التي يدعي من يدعي فيها من الناس أنها تثبت على خلاف القياس الصحيح، أو أن العلة الشرعية الصحيحة خصت بلا فرق شرعي من فوات شرط أو وجود مانع، أو أن الاستحسان الصحيح يكون على خلاف القياس الصحيح من غير فرق شرعي فوجدت الأمر بخلاف ذلك كما قاله أكثر الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما. وإن كان الواحد من هؤلاء قد يتناقض أيضا فيخص ما يجعله علة بلا فارق مؤثر كما أنه قد يقيس بلا علة مؤثرة.

فالمقصود ضبط أصول الفقه الكلية المطردة المنعكسة، وبيان أن الشريعة ليس فيها ما نص أصلا، والقياس الصحيح لا يكون خلافه إلا مانعا؛ فإن القياس الصحيح هو التسوية بين المتماثلين، والتفريق بين المختلفين، والجمع بين الأشياء التي جمع الله ورسوله بينها فيه والتفريق بينه، فيما فرق الله ورسوله بينها فيه.

والقياس: هو اعتبار المعنى الجامع المشترك الذي اعتبره الشارع وجعله مناطا للحكم، وذلك المعنى يكون لفظا شرعيا عاما أيضا، فيكون الحكم ثابتا بعموم لفظ الشارع ومعناه.

وقد بينا في غير هذه الموضع أن الأحكام كلها ثابتة بلفظ الشارع ومعناه، فألفاظه تناولت جميع الأحكام، والأحكام كلها معللة بالمعاني المؤثرة، فمعانيه أيضا متناولة لجميع الأحكام؛ لكن قد يفهم المعنى من لم يعرف اللفظ العام، وقد يعرف اللفظ العام ودلالته من يفهم العلة العامة. وكثيرا ما **يغلط** من يظنه قال لفظا ولم يقله، أو يجعله عاما أو خاصا ويكون مراد الشارع خلاف ذلك، كما **يغلط** من يظنه اعتبر معنى لم يعتبره أو ألغى معنى وقد اعتبره، ونحو ذلك.

وإنا نبين ما يذكره العلماء أنه استحسان على خلاف القياس.

فمن ذلك ما يذكره أحمد في إحدى الروايتين عنه إذا اعتبر الاستحسان؛ فإنه ذكر عنه روايتين كما تقدم.." (١)

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٣٨

"والذين لم يعملوا بها ليس معهم في خلافها لا نص ولا إجماع ولا قياس. وقد تأولوها بأنها حدس من غير أصل يسلم. وبعضهم قال: نقيس. وقال بعضهم: الشهادة باليمين.
والأقوال الثلاثة باطلة من وجوه كثيرة.
وقول من قال: لا تجوز شهادة أهل الذمة على المسلمين بحال. ليس معهم بذلك نص ولا قياس؛ ولكن كثير من الناس **يغلطون** لأنهم يجعلون الخاص من الشارع عاما. والله أمر بإشهاد المسلمين على المسلمين إذا أمكن فظن من ظن أن هذا يقتضي أن لا يشهد غيرهم ولو لم يوجد مسلم. وباب الشهادات مبناها على الفرق بين حال القدرة وحال العجز؛ ولهذا قبل شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال، وقد نص أحمد على شهادتين في الجراح وغيرها إذا اجتمعن ولم يكن عندهن رجال، مثل اجتماعهن في الحمامات والأعراس ونحو ذلك. وهذا هو الصواب؛ فإنه لا نص ولا إجماع ولا قياس يمنع شهادة النساء في مثل ذلك وليس في الكتاب والسنة ما منع شهادة النساء في العقوبات مطلقا.
وأما إذا نذر ذبح ولده أو نفسه فأحمد اتبع ما ثبت عن ابن عباس وهو مقتضى القياس والنص. فإن كان قادرا كان عليه كبش، وإن تلف المال فعليه كفارة يمين. وهو أصح الروايات عن أحمد، وهو الذي صرح به في مواضع. وقيل: عليه كفارة يمين في الجميع. وقيل: لا شيء عليه وذلك أن من نذر نذرا فعليه النذر أو بدله في الشرع، وهناك

تعذر النذر وانتقل إلى البدل الشرعي وهو الكبش كما في نظائره. فليس هنا ما يخالف القياس الصحيح.
وهذا الباب باب تدبر العموم والخصوص من ألفاظ الشرع ومعانيه التي هي علل الأحكام هي الأصل الذي تقرر فيه شرائع الإسلام -والله أعلم-، والحمد لله، وصلى الله على محمد وآله(١).
قال شيخنا رضي الله عنه: والذي قيست عليه الحيل الربوية وليست مثله نوعان:
[المعاريض]

---

(١) هذه الفتوى من مجموع (٩١) ورقة ٣٢٥-٣٣٤ وهي كاملة بخط شيخ الإسلام رحمه الله وفيها زيادات.." (١)

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٤٨

"ويقص من شعره إذا حل لا من كل شعرة بعينها، والحلق أو التقصير إما واجب، أو مستحب، ومن حكى عن أحمد أنه مباح فقد **غلط**(١).

فأما المتمتع فلا بد أن يسعى قبل ذلك.

وهل عليه سعي ثان؟ فيه روايتان هما قولان للعلماء، وذلك لما روي أن الصحابة رضي الله عنهم تمتعوا بالعمرة إلى الحج ولم يسعوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة مع طواف القدوم، وهذا بيان أن عمرة المتمتع بعض حجه، كما أن وضوء المغتسل بعض غسله فيقع السعي، عن جملة النسك، كما قال – صلى الله عليه وسلم – : «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة» والله أعلم(٢).

عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي – صلى الله عليه وسلم – أفاض يوم النحر ثم صلى الظهر بمنى يعني راجعا».

قال ابن القيم: هكذا قال ابن عمر، وقال جابر في حديثه الطويل: «ثم أفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر»، رواه مسلم، وقالت عائشة رضي الله عنها: «أفاض رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى فمكث بها»، الحديث وسيأتي.

فاختلف الناس في ذلك، فرجحت طائفة منهم ابن حزم وغيره حديث جابر وأنه صلى الظهر بمكة، قالوا: وقد وافقته عائشة واختصاصها به وقربها منه، واختصاص جابر وحرصه على الاقتداء به أمر لا يرتاب فيه.

قالوا: ولأنه – صلى الله عليه وسلم – رمى الجمرة وحلق رأسه وخطب الناس ونحر مائة بدنة هو وعلي وانتظر حتى سلخت وأخذ من كل بدنة بضعة فطبخت وأكلا من لحمها.

قال ابن حزم: وكانت حجته في آذار ولا يتسع النهار لفعل هذا جميعه مع الإفاضة إلى البيت والطواف وصلاة الركعتين ثم يرجع إلى منى والوقت باق.

وقالت طائفة منهم شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره: الذي يرجح أنه إنما صلى بمنى وجوه:

---

(١) الفروع (٣/ ٥١٣) والاختيارات (١١٨) ف (٢/ ١٣٢).

(٢) مختصر الفتاوى (٢٩٥) فيها زيادة من قوله وهذا بيان ف (٢/ ١٣٢).." (١)

"ثم أخبر الناس والأمراء سنة اثنتين وسبعمائة لما تحرك التتار وقصدوا الشام أن الدائرة والهزيمة عليهم، وأن الظفر والنصر للمسلمين، وأقسم على ذلك أكثر من سبعين يمينا. فيقال له: قل إن شاء الله. فيقول: إن شاء الله تحقيقا لا تعليقا. وسمعته يقول ذلك. قال: فلما أكثروا علي قلت: لا تكثروا كتب الله في اللوح المحفوظ أنهم مهزومون في هذه الكرة، وأن النصر لجيوش الإسلام. قال: وأطعمت بعض الأمراء والعسكر حلاوة النصر قبل خروجهم إلى لقاء العدو. وكانت فراسته الجريئة(١) في خلال هاتين الواقعتين مثل المطر.

ولما طلب إلى الديار المصرية، وأريد قتله -بعدما أنضجت له القدور، وقلبت له الأمور- اجتمع أصحابه لوداعه، وقالوا: قد تواترت الكتب بأن القوم عاملون على قتلك. فقال: والله لا يصلون إلى ذلك أبدا. قالوا: أفتحبس؟ قال: نعم ويطول حبسي، ثم أخرج وأتكلم بالسنة على رءوس الناس. سمعته يقول ذلك.

ولما تولى عدوه الملقب بالجاشنكير الملك أخبروه بذلك، وقالوا: الآن بلغ مراده منك؛ فسجد لله شكرا، وأطال فقيل له:ما سبب هذه السجدة؟ فقال: هذه بداية ذله ومفارقة عزه من الآن وقرب زوال أمره. فقيل: متى هذا؟ فقال: لا تربط خيول الجند على القرط حتى تغلب دولته، فوقع الأمر مثل ما أخبر به سمعت ذلك منه.

وقال مرة: يدخل علي أصحابي وغيرهم فأرى في وجوههم وأعينهم أمورا لا أذكرها لهم. فقلت له -أو غيري- : لو أخبرتهم؟ فقال: أتريدون أن أكون معرفا كمعرف الولاة؟.

وقلت له يوما: لو عاملتنا بذلك لكان أدعى إلى الاستقامة والصلاح فقال: لا تصبرون معي على ذلك جمعة، أو قال: شهرا.

وأخبرني غير مرة بأمور باطنة تختص بي مما عزمت عليه ولم ينطق به لساني وأخبرني ببعض حوادث كبار تجري في المستقبل، ولم يعين أوقاتها. وقد رأيت بعضها وأنا أنتظر بقيتها.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٥٤

(١) في الأصل (الجزئية) وهو **غلط**." (١)

"**والغلط** إما في النقل(١) وإما ممن دونه: في السمع، أو في الحفظ، أو في الكتاب؛ إذ من أصل الإمام أحمد الذي لا خلاف عنه فيه أنه لا يجوز الخروج عن أقوال الصحابة ولا يجوز ترك الحديث الصحيح من غير معارض له من جنسه، وكان رحمه الله شديد الإنكار على من يخالف ذلك فكيف يفعله هو –مع أمانته– من غير موافقة لأحد؟ ومع أن هذا القول لا حظ له في الآية، ولا له نظير. هذا مما يعلم قطعا أنه باطل(٢).

قال أصحابنا وغيرهم: يجب مهر المثل للموطوءة بشبهة.

وينبغي أنه إذا أمكن أن يكون في وطء الشبهة مسمى فيكون هو الواجب؛ فإن الشبهة ثلاثة أقسام: شبهة عقد، وشبهة اعتقاد، وشبهة ملك.

فأما عقد النكاح فلا ريب فيه.

وأما عقد البيع فإنه إذا وطئ الجارية المشتراة شراء فاسدا فالأشبه ألا مهر ولا أجرة لمنافعها.

وأما شبهة الاعتقاد فإن كان الاشتباه عليه فقط فينبغي ألا يجب لها مهر. وإن كان عليها فقط فإن اعتقدت أنه زوجها فلا يبعد أن يجب لها المهر المسمى.

وأما شبهة الملك: مثل مكاتبته وأمة مكاتبته والأمة المشتركة فإن كان قد اتفق مع مستحق المهر على شيء فينبغي أن لا يجب سواه.

وهذا قياس ضمان الأعيان والمنافع فإنها تضمن بالقيمة، إلا أن يكون المالك قد اتفق مع المتلف على غير ذلك، سواء كان الإتلاف حلالا أو حراما.

وإذا تكرر الوطء في نكاح الشبهة فلا ريب أن الواجب مهر واحد، كما تجب عدة واحدة(٣).

وقوله: ويجب مهر المثل للموطوءة بشبهة. وظاهر كلام الشيخ تقي الدين. أنه لا يجب لها مهر، لأنه قال: البضع إنما يتقوم على زوج أو شبهه فيملكه(٤).

«والمكرهة على الزنا» وعنه: يجب للبكر خاصة، وعنه لا يجب مطلقا، ذكرها واختارها الشيخ تقي الدين،

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٥٧

وقال: هو خبيث(٥).

---

(١) لعله الناقل.

(٢) إنصاف ٨/ ٢٩٨ ف ٢/ ٢٩٥.

(٣) اختيارات ٢٣٩، ٢٤٠ ف ٢/ ٢٩٦.

(٤) إنصاف ٨/ ٣٠٦ ف ٢/ ٢٩٦.

(٥) إنصاف ٨/ ٣٠٤ ف ٢/ ٢٩٦.." [1]

"منه: ما يكون المتكلم قصد التنبيه بالأدنى على الأعلى، كآية البر، فهذا معلوم أنه قصد المتكلم بهذا الخطاب، وليس قياسا وجعله قياسا **غلط** فإنه هو المراد بهذا الخطاب.

ومنه: ما لم يكن قصد المتكلم إلا القسم الأدنى؛ لكن يعلم أنه يثبت مثل ذلك الحكم في الأعلى. وهذا ينقسم إلى مقطوع، ومظنون. ومثالهما ما احتج به أحمد رضي الله عنه وقد سئل عن رهن المصحف عند أهل الذمة، فقال: لا «نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو». فهذا قاطع؛ لأنه إذا نهى عما قد يكون وسيلة إلى نيلهم إياه فهو عن إنالتهم إياه أنهى وأنهى. واحتج أن لا شفقة لذمي بقوله: «إذا لقيتموهم في طريق فألجئوهم إلى أضيقه» فإذا كان ليس لهم في الطريق حق فالشفعة أحرى ألا يكون لهم فيها حق، وهذا مظنون(١).

القياس

[شيخنا]: ... ... فصل

الكلام في «القياس»: في صحته، ودلالته، ثم في وجوب اتباعه، واعتقاد مدلوله:

فإن الكلام في كون الشيء يفيد الاعتقاد علما أو ظنا غير الكلام في الاستدلال به واعتقاد موجبه.

ثم أن يقال: كلاها ثبت بالشرع فقط، أو بالعقل أيضا، أو أحدهما بأحدهما.

فالأول قول ابن عقيل: إن صحته ووجوب العمل به إنما ثبت بالشرع فقط. وهذا قول المعممة في التصويب،

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٦٣

إذ ليس للأدلة عندهم صفة تدل بها في الظنيات.

والثاني -وهو أ، يقال: كلاهما ثبت بالعقل- فهذا قد يقوله من يقول بالإيجاب العقلي.

وأما الثالث -وهو أن صحته ودلالته قد تعلم بالعقل ثم تعلم بالسمع أو ما ظهر به وجب اتباعه- فهذا أشبه بقول أكثر أصحابنا الذين يجعلون المصيب واحدا، ولا إيجاب إلا بالشرع، فإنا نعلم بعقولنا أن النظر في علة الأصل وما دل عليها يغلب على الظن أن الفرع عند الشارع بمنزلتها، بل بعض الأحيان يكون الظني اضطراريا، كما يكون

---

(١) المسودة ص ٣٤٧ ف ٢/٢٠.." (١)

"وأبو حنيفة أسقط العشر على من عليه الخراج قال: لأن كلاهما حق وجب بسبب الأرض والمقطع لم يعط شيئا غير ما أعد نفسه له من القتال، ألا ترى أنه لو أخذ بعض المسلمين أرضا خراجية كان عليه العشر مع الجهاد.

يوضح ذلك أن الأرض لو كانت عشرية وصارت لبيت المال

بطريق الإرث فأقطعهما السلطان لمن يستغلها من المقاتلة، فهل يكون ذلك مسقطا للعشر؟

فمن جعل الإقطاع استئجارا يجعل المجاهدين بمنزلة من يستأجره الإمام للعمارة والفلاحة. يقول: إذا كان الخراج على شخص فاعتاض عنه الإمام ببعض هذه الأعمال كانت الأرض خراجية.

وهذا غلط عظيم، فإنه يخرج الجهاد عن أن يكون قربة وطاعة، ويجعل المجاهد في سبيل الله بمنزلة اليهود والنصارى استؤجروا لعمارة دار وصنعة سلاح.

والفقهاء متفقهون على الفرق بين الاستئجار على القرب وبين رزق أهلها.

فرزق المقاتلة والقضاة والمؤذنين والأئمة جائز بلا نزاع.

وأما الاستئجار فلا يجوز عند أكثرهم لا سيما أبو حنيفة والشافعي، وإن جوزوه على الإمامة فإنه لا يجوز على الجهاد لأنه يصير متعينا.

فهؤلاء غلطوا على الأئمة عموما وعلى أبي حنيفة خصوصا(١).

قال شيخنا: ولو يبست الكروم بجراد أو غيره سقط من الخراج حسبما تعطل من النفع قال: وإذا لم يمكن

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٧٨

النفع به ببيع أنو إجارة أو عمارة أو غيره لم تجز المطالبة بالخراج(٢).
ويحرم تعشير الأموال والكلف التي ضربها الملوك على الناس (ع) ذكره ابن حزم وشيخنا(٣).

لم ينص الإمام أحمد على أن الكفار يملكون أموال المسلمين بالقهر ولا على عدمه؛ وإنما نص على أحكام أخذ منها ذلك.
فالصواب أنهم يملكونها ملكا مقيدا لا يساوي ملك المسلمين من كل وجه.

---

(١) مختصر الفتاوى ص(٢٧٢، ٢٧٥) ف (٢/ ١٧٨، ٢٠١).
(٢) الفروع ج(٦/ ٢٤٢) ف (٢/ ١٧٨).
(٣) الفروع ج(٦/ ٢٨٠) ف (٢/ ١٧٩).." [١]



---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٨٢

"ذكر القاضي في كتاب الروايتين والوجهين اختلافا في المذهب في صحة العلة المستنبطة فقال: إذا ثبت معنى الحكم مقطوعا عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع رد غيره إليه إذا كان معناه فيه، وهذا لا

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٨٥

إشكال فيه. فأما إن كان معنى الأصل عرف بالاستنباط مثل علة الربا [في الزائد] بكيل أو مطعوم فهل يجب رد غيره إليه، أم لا؟ فقال شيخنا أبو عبد الله: لا يجب رد غيره إليه، فعلى قوله يكون القول ببعض القياس دون بعض، وقد أومأ أحمد إليه في رواية مهنا، وقد سأله: هل نقيس بالرأي؟ فقال: لا، وهو أن يسمع الرجل الحديث فيقيس عليه، قال:

معنى قوله: «لا يقيس بالرأي» يعني ما ثبت أصله بالرأي لا نقيس عليه(١).

[شيخنا]: ... ... ... فصل

[الفرع إذا قيس على أصل الوصف المؤثر المناسب والمؤثر غير المناسب، والمناسب غير المؤثر]

تلخيص هذا الباب: أن الفرع إذا قيس على أصل فإما أن يعلم تأثير ذلك الوصف في الحكم الذي في الأصل بنص كتاب أو سنة أو إجماع أو غير ذلك.

أما الأول: فلا خلاف فيه عند القياسيين، وإنما الخلاف هل هو دليل لغوي مفهوم من اللفظ أو موقوف على دليل خاص؟

وإن علم تأثير الوصف في حكم الأصل بالاستنباط، وكان الوصف مناسبا؛ فإما أن يعلم تأثيره في غير الأصل بنص أو إجماع، أو لا يعلم له تأثير في غير الأصل. فالأول: هو المناسب المؤثر والملائم. والثاني: هو الغريب ولأصحابنا في هذا الباب ثلاثة أقوال؛ أحدها: القول بالجميع كما قرره أبو محمد المقدسي وأبو محمد البغدادي. والثاني: نفي القول بالغريب، كما ذكره أبو الخطاب في موضع. الثالث: عدم بالجميع كما قاله ابن حامد. وعلى هذا يتبين لك أن أبا محمد والغزالي قبله يدخلان في قسم المستنبط المناسب المؤثر والمنصوص المناسب المؤثر، وهو **غلط**، فإن الأول فيه قياسان، وهذا فيه قياس واحد.

---

(١) المسودة ص ٤٠٤ ف ٢/٢٢.." (١)

"إذا أبرأته من صداقها ثم طلقها فهل لها الرجوع؟ ... ١٩٧

وإذا ادعى الابن على أبيه بصداق أمه قبل موتها ... ١٩٧

أعطاهم على أن يزوجوه بنتهم فماتت ... ١٩٧

إذا أهدى لها هدية بعد العقد ثم زال النكاح بطل ولو كانت قبل العقد وقد وعدوه ثم زوجوها لغيره ...

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٨٥

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٩٤

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٢٠٠

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٢٠٨

صلاة الضحى.. ... ١١٣

ثلاث هي على فرائض... ... ١١٣

صلاة الاستخارة... ... ١١٣." (١)

"وقال قوم من المتكلمين: لا يجوز ذلك لمن في حضرته حاضرا كان أو غائبا عنه، حكاه ابن عقيل، وهذا هو الذي في مقدمة المجرد، إلا أن يكون **غلطا** أنه لا يجوز لمن حضر أو غاب. والأول اختيار أبي الطيب. وقال بعض أصحابنا وقوم من المتكلمين:لا يجوز الاجتهاد بحضرته لأنه حكم بغالب الظن مع إمكان العلم، وهذا هو الذي حكاه القاضي في كتاب الروايتين عن ابن حامد، فقال: هل يجوز الاجتهاد بحضرة النبي - صلى الله عليه وسلم - أو في مجلسه؟ قال شيخنا أبو عبد الله: لا يجوز وعندي أنه يجوز، وعلل قوم شيخه بأنه رجوع إلى غالب الظن مع قدرته على اليقين، وجعلهما أبو الخطاب مسألتين، فقال: مسألة: يجوز لمن غاب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - الاجتهاد في الحوادث. وقال بعضهم: لا يجوز ثم ذكر في المسألة الثانية أنه في الغيبة به حاجة لأنه لا يمكنه سؤال الرسول وإن أخر الحادثة إلى وقت لقائه بطل الحكم وضاع الناس.

[وإذا ضاق الوقت عن سؤاله في الحادثة]

قال شيخنا: قلت: وبهذا يظهر ما جاء في حديث معاذ من توقفه عن الزكاة، ومن حكمه بالاجتهاد فيفرق بين ما يقرب وما لا يقرب(١).

مسألة: فإن كان بحضرته أو بموضع يمكنه سؤاله في الحادثة قبل ضيق وقتها جاز له الاجتهاد بشرط أن يأذن له أو يسمع حكمه فيقره

عليه، وهو قول الحنفية. وقال الجبائي وابنه وغيرهما: لا يجوز وقال شيخنا(٢) وأكثر الشافعية: يجوز بدون الشرط المذكور، ونقل المقدسي كتفصيل أبي الخطاب في مسألة واحدة(٣).

[شيخنا]: ... ... ... فصل

[ما يعتبر مذهبا للإمام أحمد]

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٢٠٩

(١) المسودة ص ٥١١، ٥١٢ ف ٢٣/٢.

(٢) المسودة ص ٥١٢ ف ٢٣/٢.

(٣) إن كان المراد بشيخنا في هذا هو ابن تيمية.." (١)

"مسألة: لا يجوز للمجتهد تقليد مجتهد آخر، سواء في ذلك ضيق الزمان وسعته، نص عليه في رواية الفضل بن زياد، ذكرها ابن بطة أن أحمد قال له: يا أبا العباس لا تقلد دينك الرجال فإنهم لم يسلموا من أن **يغلطوا**. وقال في رواية أبي الحارث: لا تقلد أمرك أحدا منهم وعليك بالأثر. قال القاضي: فقد منع من التقليد وندب إلى الأخذ بالأثر [وإنما يكون هذا فيمن له معرفة بالأثر والاجتهاد](١)(٢).

قال أبو الخطاب: وعن أبي حنيفة روايتان إحداهما: جوازه والثانية: المنع منه، وبه قال الشافعي والصيرفي وابن أبي هريرة وأبو يوسف وإسحاق. وقال أبو حنيفة ومحمد: يجوز حكاه أبو سفيان في مسائله. وكلامهم في المسألة يدل على الأعلم فقط، ولم يفرق بين أن يكون الزمان واسعا أو ضيقا وكذلك ذكر هذا ابن حامد في أصوله عن بعض أصحابنا وبعض المالكية واختاره ابن سريج مع ضيق الوقت وحكى عن محمد أنه أجازه لمن هو أعلم منه، ولم يجزه لمن هو مثله أو دونه، وكذلك جزم به عنه ابن برهان وأبو الخطاب ولم يذكر عن أحد تقليد المساوي مع السعة.

قال والد شيخنا: وحكى الحلواني عن أبي حنيفة ومحمد: أنه يجوز تقليد من هو أعلم منه، ولا يجوز تقليد من هو مثله. قال: وحكى عن سفيان الثوري وإسحاق أنه يجوز له تقليد غيره بكل حال، قال أبو الخطاب: وروي [عن] ابن سريج مثل قول محمد الأخير، وروي عنه أنه يجوز مع ضيق الوقت لا مع سعته، قال: وقال بعض الشافعية: إن لم يجتهد فله أن يقلد على الإطلاق، وإن اجتهد لم يجز له التقليد. قال: وحكى عن أبي إسحاق الشيرازي أن مذهبنا جواز تقليد العالم للعالم،

وهذا لا نعرفه لأصحابنا، وقد بينا كلام صاحب مقالتنا(٣).

---

(١) والاجتهاد ساقطة من بعض النسخ.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٢١٤

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من بعض النسخ.

(٣) ونسخة: وهذا لا نعرفه عن بعض، وقد بينا مقالتنا.." (١)

"قال شيخنا: حكى ابن الباقلاني عن بعض القدرية أن كل حقيقة فلابد لها من مجاز وما لا مجاز له فلا حقيقة له، وأن المجاز يكون بالنقل وبالزيادة والنقص، وقيل:لا يكون إلا بالنقل(١).

[شيخنا]: ... ... ... فصل

[التخصيص والإضمار]

قال القاضي: التخصيص يجري مجرى الإضمار وكذلك ذكر إلكيا في الإضمار: هل هو من المجاز أو ليس منه؟ فيه قولان؛ كالقولين في العموم والخصوص؛ فإن العموم المخصوص نقص المعنى عن اللفظ والإضمار نقص اللفظ عن المعنى وليس فيهما استعمال اللفظ في موضع آخر(٢).

[شيخنا]: ... ... ... فصل

في الأسماء المتواطئة العامة، والمشتركة، والمجازية:

زعم قوم من القدرية أن الاسمين إذا جريا على المسميين حقيقة كان كل ما استحقه أحدهما من الصفات استحقه الآخر. وهذا **غلط؛**

لأن الوضع الذي استحق كل واحد من المسميين ما يستحق صاحبه لم يكن لما ذكروه. وزعم قوم من أهل العراق أن الاسم الواحد لا يقع على شيئين أو أشياء مختلفة متضادة الحقيقة وإنما تكون حقيقة في واحد مجازا في غيره، ولعل هذا يوافق قول الناشئ من المعتزلة فإنه كان يقول : الاسم إذا وقع على مسميين فلا يخلو إما أن يكون لاشتباه ذاتيهما كالجوهرين أو لاشتباه ما حملته ذاتهما كالأسود والأسود، أو لأن الاسمين أضيفا إلى مضاف واحد كمعلوم ومعلوم محسوس يقع على أحدهما حقيقة وعلى الآخر مجازا، وكان يزعم أن الله تعالى حي عالم قادر على الحقيقة والمخلوق موصوف بهذا على المجاز،ومن المعتزلة من عكس ذلك(٣).

[شيخنا]: ... ... ... فصل

في الأسماء المشتقة:

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٢٣٧

هل هي حقيقة بعد انقضاء المعنى المشتق منه؟

[الأسماء المشتقة هل هي حقيقة بعد انقضاء المعنى؟...]

---

(١) المسودة ص ٥٦٤ ف ٤٧٦/٢.

(٢) المسودة ص ٥٦٥ ف ٤٧٦/٢.

(٣) المسودة ص ٥٦٥ ف ٤٧٦/٢.." (١)

"المضاف بعد زوال موجب الإضافة]

في المضاف بعد زوال موجب الإضافة كقوله تعالى: { وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم } [٣٣/٢٧]، وقوله: { ولكم نصف ما ترك أزواجكم } [٤/١٢]، وقوله: «أيما رجل وجد ماله عند رجل قد أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه» قال بعض الحنفية: صاحب المتاع هو

المشتري، قال القاضي وغيره: معناه الذي كان صاحب متاع، وهذا مجاز مستعمل يجري مجرى الحقيقة، وقد قال تعالى: { وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم } [٣٣/٢٧]، معناه التي كانت أرضهم، وقال: { ولكم نصف ما ترك أزواجكم } [٤/١٢] وإنما كن أزواجا، ومنه قولهم: ضرب فلان، وقطيعة فلان، ونهر فلان(١).

[شيخنا]: ... ... ... فصل

[إطلاق الاسم المشتق قبل وجود المعنى هل هو مجاز؟]

فأما إطلاق الاسم المشتق قبل وجود المعنى فذكر بعضهم أنه مجاز بالإجماع، وهذا **غلط**؛ بل هو نوعان: أحدهما: أن يراد به الصفة دون الفعل، كقولهم: سيف مقطوع، وماء مرو، وخبز مشبع. فقيل: هذا مجاز، قال القاضي: بل هو حقيقة لأن المجاز ما يصح نفيه كأب الأب يسمى أبا مجازا، لأنه يصح نفيه، فيقال: ليس بأب وإنما هو جد، ومعلوم أنه لا يصح أن ينفي عن السيف الذي يقطع [فيقال]: إنه ليس بقطع، ولا عن الخبز الكثير الذي يشبع أو الماء الكثير: إنه غير مشبع أو مرو، فعلم أن ذلك حقيقة.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٢٥٨

الثاني: أن يراد الفعل الذي يتحقق وجوه في المستقبل، هو نوعان، أحدهما: أن لا يتغير الفاعل بفعله كأفعال الله تعالى، فهو -سبحانه- عند أصحابنا وجمهور أهل السنة أنه سبحانه وتعالى موصوف في الأزل بالخالق والرازق حقيقة، قال الإمام أحمد رحمه الله: لم يزل الله عز وجل متكلما غفورا رحيما. الثاني: أن يتغير(٢).

العقل

قال والد شيخنا: ونقل إبراهيم الحربي عن أحمد أنه قال: العقل غزيزة والحكمة فطنة.

---

(١) المسودة ص ٥٦٩ ف ٤٧٦/٢.

(٢) المسودة ص ٥٧٠ ف ٤٧٦/٢.." (١)

"ص -٨٣- وأن ما احتجوا به من الآيات التي غلطوا في معرفة معناها فتركوا النصوص الكثيرة الصريحة في كتابه التي تبين أنه مرسل إليهم من جنس ما فعلوه في التوراة والإنجيل والزبور وكلام الأنبياء حيث تركوا النصوص الكثيرة الصريحة وتمسكوا بقليل من المتشابه الذي لم يفهموا معناه.

ومعلوم أن الكلام في صدق مدعي الرسالة وكذبه متقدم على الكلام في عموم رسالته وخصوصها وإن كان قد يعلم أحدهما قبل الآخر لكن هؤلاء القوم ادعوا خصوص رسالته وذكروا أن القرآن يدل على ذلك فنجيب عما ذكروه على حسب ترتيبهم فصلا فصلا فنقول وبالله التوفيق:الكلام فيمن خاطب الخلق بأنه رسول الله إليهم كما فعل محمد صلى الله عليه وسلم وغيره ممن قال أنه رسول الله كإبراهيم وموسى ونحوهما من الرسل الصادقين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وآل كل من الصالحين وكمسيلمة الكذاب والأسود العنسي ونحوهما من المتنبئين الكذابين ينبني على أصلين:

أحدهما: أن نعرف ما يقوله في خبره وأمره فنعرف ما يخبر به ويأمر به وهل." (٢)

"ص -٩٠- وقسما يؤمنون بما أنزل إليه وما أنزل إلى من قبله ولا يؤمنون بالغيب وهذا باطل عند جميع الأمم المؤمنين واليهود والنصارى فإن الإيمان بما أنزل إليه وإلى من قبله يتضمن الإيمان بالغيب

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٢٦٠

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤٩/٢

والإيمان بالغيب لا يتم إلا بالإيمان بجميع ما أنزله الله تبارك وتعالى.

والمسلمون لا يستجيز أحد منهم التكذيب بشيء مما أنزل على من قبل محمد صلى الله عليه وسلم لكن الاحتجاج بذلك عليهم يحتاج إلى ثلاث مقدمات:إحداها: ثبوت ذلك على الأنبياء عليهم السلام.

والثانية: صحة الترجمة إلى اللسان العربي أو اللسان الذي يخاطب فيه كالرومي والسرياني فإن لسان موسى وداود والمسيح وغيرهم من أنبياء بني إسرائيل كانت عبرانية ومن قال إن لسان المسيح كان سريانيا أو روميا فقد غلط.

والثالثة: تفسير ذلك الكلام ومعرفة معناه.

فلهذا كان المسلمون لا يردون شيئا من الحجج بتكذيب أحد من الأنبياء في شيء قاله ولكن قد يكذبون الناقل عنهم أو يفسرون المنقول عنهم بما أرادوه أو بمعنى آخر على وجه الغلط.

وإن كان بعض المسلمين قد يغلط في تكذيب بعض النقل أو تأويل بعض المنقول عنهم فهو كما يغلط من يغلط منهم ومن سائر أهل الملل في التكذيب على وجه الغلط ببعض ما ينقل عمن يقر بنبوته أو في تأويل المنقول عنه.

وهذا بخلاف تكذيب نفس النبي فإنه كفر صريح بخلاف أهل الكتاب فإنه لا يتم مرادهم إلا بتكذيبهم ببعض ما أنزل الله ومتى كذب بكلمة واحدة مما أخبر به من قال إنه رسول الله بطل احتجاجه بسائر كلامه فكانت حجتهم التي يحتجون بها داحضة وذلك أن الذي يقول إنه رسول الله إما أن يكون صادقا في قوله إني رسول الله وفي جميع ما يخبر به عن الله وإما أن يكون كاذبا ولو في كلمة واحدة عن الله.

فإن كان صادقا في ذلك امتنع أن يكذب على الله في شيء مما يبلغه عن الله فإن من كذب على الله ولو في كلمة واحدة كان ممن افترى على الله الكذب ولم يكن رسولا من." (١)

"ص -١٣٥- من أخذت منهم الجزية كما ذكر ذلك أهل العلم كالزهري وغيره فإنه باتفاق أهل العلم لم يضرب النبي صلى الله عليه وسلم على أحد قبل نزول هذه الآية جزية لا من الأميين ولا من اهل الكتاب ولهذا لم يضربها على يهود قينقاع والنضير وقريظة ولا ضربها على أهل خيبر فإنها فتحت سنة سبع قبل نزول آية الجزية وأقرهم فلاحين وهادنهم هدنة مطلقة قال فيها نقركم ما أقركم الله.

فإذا كان أول ما أخذها من وفد نجران علم أن قدومهم عليه ومناظرته لهم ومحاجته إياهم وطلبه المباهلة

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢/٥٨

معهم كانت بعد آية السيف التي فيها قتالهم.

وعلم بذلك أن ما ذكره الله تعالى من مجادلة أهل الكتاب بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا محكم لم ينسخه شيء وكذلك ما ذكره تعالى من مجادلة الخلق مطلقا بقوله: { ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن }. فإن من الناس من يقول آيات المجادلة والمحاجة للكفار منسوخات بآية السيف لاعتقاده إن الأمر بالقتال المشروع ينافي المجادلة المشروعة وهذا **غلط** فإن النسخ إنما يكون إذا كان الحكم الناسخ مناقضا للحكم المنسوخ كمناقضة الأمر باستقبال المسجد الحرام في الصلاة للأمر باستقبال بيت المقدس بالشام ومناقضة الأمر بصيام رمضان للمقيم للتخيير بين الصيام وبين إطعام كل يوم مسكينا ومناقضة نهيه عن تعدي الحدود التي فرضها للورثة للأمر بالوصية للوالدين والأقربين ومناقضة قوله لهم كفوا أيديكم عن القتال لقوله قاتلوهم كما قال تعالى: { ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة." (١)

"ص -٢٠٨- كأرسطو وأمثاله من الفلاسفة المشائين وغيرهم وكان أرسطو قبل المسيح بنحو ثلاثمائة سنة وهو وزير الإسكندر بن فيلبس اليوناني المقدوني التي تؤرخ له التاريخ الرومي من اليهود والنصارى وهذا كان مشركا يعبد هو وقومه الأصنام ولم يكن يسمى ذا القرنين ولا هو ذا القرنين المذكور في القرآن ولا وصل هذا المقدوني إلى أرض الترك ولا بنى السد وإنما وصل إلى بلاد الفرس.

ومن ظن أن أرسطو كان وزير ذي القرنين المذكور في القرآن فقد **غلط** **غلطا** تبين أنه ليس بعارف بأديان هؤلاء القوم ولا بأزمانهم.

فلما ظهر دين المسيح عليه السلام بعد أرسطو بنحو ثلاثمائة سنة في بلاد الروم واليونان كانوا على التوحيد إلى أن ظهرت فيهم البدع فصوروا الصور المرقومة في الحيطان جعلوا هذه الصور عوضا عن تلك الصور.

وكان أولئك يسجدون للشمس والقمر والكواكب فصار هؤلاء يسجدون إليها إلى." (٢)

"ص -٢١٣- عندهم أن الله لا يفعل شيئا بمشيئته ولا يجيب دعاء الداعي بل ولا يعلم الجزئيات ولا يعرف هذا الداعي من هذا الداعي ولا يعرف إبراهيم من موسى من محمد وغيرهم بأعيانهم من رسله بل منهم من ينكر علمه مطلقا كأرسطو وأتباعه ومنهم من يقول إنما يعلم الكليات كابن سينا وأمثاله ومعلوم أن

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١١٠/٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٩٠/٢

كل موجود في الخارج فهو جزء معين فإن لم يعلم إلا الكليات لم يعلم شيئا من الموجودات المعينة لا الأفلاك ولا الأملاك ولا غير ذلك من الموجودات بأعيانها والدعاء عندهم هو تصوف النفس القوية في هيولي العالم كما ذكر ذلك ابن سينا وأمثاله وزعموا أن اللوح المحفوظ هو النفس الفلكية وأن حوادث الأرض كلها إنما تحدث عن حركة الفلك كما قد بسط الرد عليهم في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن المشركين لم يكونوا يثبتون مع الله إلها آخر مساويا له في الصفات والأفعال بل ولا كانوا يقولون إن الكواكب والشمس والقمر خلقت العالم ولا أن الأصنام تخلق شيئا من العالم ومن ظن أن قوم إبراهيم الخليل كانوا يعتقدون أن النجم أو الشمس أو القمر رب العالمين أو أن الخليل عليه السلام لما قال هذا ربي أراد به رب العالمين فقد **غلط غلطا** بينا بل قوم إبراهيم كانوا مقرين بالصانع وكانوا يشركون بعبادته كأمثالهم من المشركين قال تعالى عن الخليل : {واتل عليهم نبأ إبراهيم إذ قال لأبيه وقومه ما تعبدون قالوا نعبد أصناما فنظل لها عاكفين أو ينفعونكم أو يضرون قالوا بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون فإنهم عدو لي إلا رب العالمين الذي خلقني فهو يهدين والذي هو يطعمني ويسقين وإذا مرضت فهو يشفين والذي يميتني ثم يحيين والذي." (١)

"ص -٢٧٧- وقال ليث عن مجاهد روح منه قال رسول منه يريد مجاهد قوله: {فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا قالت إني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقيا قال إنما أنا رسول ربك} والمعنى أن عيسى خلق من الروح وهو جبريل روح القدس سمي روحا كما سمي كلمة لأنه خلق بالكلمة والنصارى يقولون في أمانتهم تجسد من مريم ومن روح القدس لأنه كذلك في الكتب المتقدمة لكن ظنوا أن روح القدس هو صفة لله وجعلوها حياته وقدرته وهو رب وهذا **غلط** منهم فإنه لم يسم أحد من الأنبياء حياة الله ولا قدرته ولا شيئا من صفاته روح القدس بل روح القدس في غير موضع من كلام الأنبياء عليهم السلام يراد بها ما ينزله الله على قلوب الأنبياء كالوحي والهدى والتأييد ويراد بها الملك وهكذا في تفسير ابن السائب عن أبي صالح عن ابن عباس أن عيسى بن مريم استقبل رهطا من اليهود فلما رأوه قالوا قد جاء الساحر ابن الساحرة والفاعل ابن الفاعلة فقذفوه وأمه فلما سمع عيسى ذلك قال اللهم أنت ربي وأنا من روحك خرجت وبكلمتك خلقتني ولم آتهم من تلقاء نفسي وذكر تمام الحديث.." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٩٦/٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٨٢/٢

"ص -٢٨٦- مما أخبر به عن الله فهو من الكاذبين المفترين فلا يجوز أن يحتج بشيء من دينهم ولا دين غيرهم بمجرد إخباره عن الله بل ولا بمجرد خبره وقوله وإن لم يذكر أنه خبر عن الله كما لا يجوز مثل ذلك في سائر من عرف أنه كاذب في قوله إني رسول الله كمسيلمة الحنفي والأسود العنسي وطليحة الأسدي والحارث الدمشقي وبابا الرومي وأمثالهم من الكذابين.

والواحد من المسلمين وإن كان الله لا يؤاخذه بالنسيان والخطأ بل والرسول أيضا وإن لم يكن يؤاخذ بالنسيان والخطأ في غير ما يبلغه عن الله عند السلف والأئمة وجمهور المسلمين لكن ما يبلغه عن الله لا يجوز أن يستقر فيه خطأ فإنه لو جاز أن يبلغ عن الله ما لم يقله ويستقر ذلك ويأخذه الناس عنه معتقدين أن الله قاله ولم يقله الله كان هذا مناقضا لمقصود الرسالة ولم يكن رسولا لله في ذلك بل كان كاذبا في ذلك وإن لم يتعمده وإذا بلغ عن الله ما لم يقله وصدق في ذلك كان قد صدق من قال على الله غير الحق ومن تقول عليه ما لم يقله وإن لم يكن متعمدا ويمتنع في مثل هذا أن يصدقه الله في كل ما يخبر به عنه أو أن يقيم له من والبراهين ما يدل على صدقه في كل ما يخبر به عنه مع أن الأمر ليس كذلك ومن قامت البراهين و على صدقه فيما يبلغه عن الله كان صادقا في كل ما يخبر به عن الله لا يجوز أن يكون في خبره عن الله شيء من الكذب لا عمدا ولا خطأ وهذا مما اتفق عليه جميع الناس من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم لم يتنازعوا أنه لا يجوز أن يستقر في خبره عن الله خطأ وإنما تنازعوا هل يجوز أن يقع من الغلط ما يستدركه ويبينه فلا ينافي مقصود الرسالة كما نقل من ذكر تلك." (١)

"ص -٤١١- أيديهم. ودخلوا دين المسيح.

ويقال إن إنطاكية أول المدائن الكبار الذين آمنوا بالمسيح عليه السلام وذلك بعد رفعه إلى السماء ولكن ظن من ظن من المفسرين أن المذكورين في القرآن هم رسل المسيح وهم من الحواريين وهذا غلط لوجوه.

منها أن الله قد ذكر في كتابه أنه أهلك الذين جاءتهم الرسل وأهل إنطاكية لما جاءهم من دعاهم إلى دين المسيح آمنوا ولم يهلكوا.

ومنها أن الرسل في القرآن ثلاثة وجاءهم رجل من أقصى المدينة يسعى والذين جاءوا من أتباع المسيح كانوا اثنين ولم يأتهم رجل يسعى لا حبيب ولا غيره.

ومنها أن هؤلاء جاءوا بعد المسيح فلم يكن الله أرسلهم وهذا كما أن الله ذكر في القرآن أنه أهلك أهل

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٩١/٢

مدين بالظلة لما جاءهم شعيب وذكر في القرآن أن موسى أتاها وتزوج ببنت واحد منها فظن بعض الناس أنه شعيب النبي وهذا **غلط** عند علماء المسلمين مثل ابن عباس والحسن البصري وابن جريج وغيرهم كلهم ذكروا أن الذي صاهره موسى ليس هو شعيبا النبي وحكى أنه شعيب عمن لا يعرف من العلماء ولم يثبت عن أحد من الصحابة والتابعين كما بسطناه في موضعه.." (١)

"ص -٤٢١- فصل.

ثم قالوا عن القرآن أنه يشهد لهم أنهم أنصار الله حيث يقول كما قال عيسى بن مريم من أنصاري إلى الله قال الحواريون: {نحن أنصار الله فآمنت طائفة من بني إسرائيل وكفرت طائفة فأيدنا الذين آمنوا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين}. فيقال هذا حق والحواريون مؤمنون مسلمون وهم أنصار الله لكن ليس في هذا أنهم رسل الله ولا في هذا أن كل ما أنتم عليه من الدين مأخوذ عنهم ولا في هذا أن الواحد من الحواريين معصوم من **الغلط** بل أمر الله المؤمنين من أمة محمد أن يكونوا أنصار الله كما طلب المسيح ذلك بقوله: {من أنصاري إلى الله}.

وقد وصل الله المؤمنين أصحاب النبي من أهل المدينة النبوية بأنهم أنصار الله بقوله تعالى: {والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه}. والمهاجرون أفضل من الأنصار وهم أيضا من أنصار الله نصروه كما نصره الأنصار لكن لما كان لهم اسم يخصهم وهو المهاجرون وهو أفضل الاسمين خص الأنصار بهذا الاسم والمهاجرون والأنصار أفضل ممن آمن بموسى ومن آمن بعيسى عند المسلمين. ومع هذا فليس فيهم عندهم نبي ولا رسول لله ولكن فيهم رسل رسول الله تسليما.." (٢)

"ص -٤٣٠- فصل.

وأما قوله في سورة المائدة: {وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه الأنجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين وليحكم أهل الأنجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون}. فهذا ثناء منه على المسيح والإنجيل وأمر للنصارى بالحكم بما أنزل فيه كما أثنى على موسى والتوراة بأعظم مما عظم به المسيح والإنجيل فقال

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤٦١/٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤٧٣/٢

تعالى: {يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوك}. أي قائلون للكذب مصدقون مستجيبون مطيعون لقوم آخرينلم يأتوك فهم مصدقون للكذب مطيعون لمن يخالفك وأنت رسول الله.

فكل من تصديق الكذب والطاعة لمن خالف رسول الله من أعظم الذنوب.

ولفظ السميع يراد به الإحساس بالصوت ويراد به فهم المعنى ويراد به قبوله فيقال فلان سمع ما يقول فلان أي يصدقه أو يطيعه ويقبل منه.

فقوله سماعون للكذب أي مصدقون به وإلا مجرد سماع صوت الكاذب وفهم كلامه ليس مذموما على الإطلاق.

وكذلك سماعون لقوم آخرين لم يأتوك أي مستجيبون لهم مطيعون كما قال في حق المنافقين{وفيكم سماعون لهم} أي مستجيبون مطيعون لهم ومن قال إن المراد به الجاسوس فهو غالط كغلط من قال {سماعون لهم} هم الجواسيس؛ فإن الجاسوس إنما ينقل خبر القوم إلى من لا يعرفه ومعلوم أن النبي كان ما يذكره ويأمر به ويفعله يراه ويسمعه كل من بالمدينة مؤمنهم ومنافقهم ولم يكن يقصد أن يكتم يهود المدينة ما يقوله." (١)

"ص -٤٤١- من تأويل الإنجيل.

والطرف الآخر يقول بل كل من غلط وأخطأ في شيء من ذلك فإنه مستحق للوعيد بل كافر.

والثالث الوسط أنهم لا يعصمون ولا يؤثمون بل قد يكونون مخطئين خطأ مغفورا لهم إذا كانوا مجتهدين في معرفة الحق واتباعه بحسب وسعهم وطاقتهم وعلى هذا تدل الأدلة الصحيحة وكتب الله تدل على ذم الضال والجاحد ومقته مع أنه لا يعاقب إلا بعد إنذاره.

وقد ثبت في الصحيح عن عياض بن حمار عن النبي أنه قال" إن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب".

فأخبر أنه مقتهم إلا هؤلاء البقايا والمقت هو البغض بل أشد البغض ومع هذا فقد أخبر في القرآن أنه لم يكن ليعذبهم حتى يبعث إليهم رسولا فقال: {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا} وقال: {ولو أنا أهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك من قبل أن نذل ونخزى}. فدل ذلك على

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤٨٩/٢

أن المقتضي لعذابهم قائم ولكن شرط العذاب هو بلوغ الرسالة ولهذا قال: {لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل}.

وفي الصحيحين عن النبي أنه قال: "ما أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك أرسل الرسل وأنزل." (١)

"ص -٤٤٨- فيما يبلغونه لا يتصور أن يقولوا على الله إلا الحق ولا يستقر في كلامهم باطل لا عمدا ولا خطأ.

وأما الصالحون فقد **يغلط** أحدهم ويخطىء مع ظهور الخوارق على يديه وذلك لا يخرجه عن كونه رجلا صالحا ولا يوجب أن يكون معصوما إذا كان هو لم يدع العصمة ولم يأت ب دالة على ذلكولو ادعى العصمة وليس بنبي لكان كاذبا لا بد أن يظهر كذبه وتقترن به الشياطين فتضله ويدخل في قوله تعالى: {هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم} والنصارى عندهم منقول في الأناجيل ان الذي صلب ودفن في القبر رآه بعض الحواريين وغيرهم بعد أن دفن قام من قبره رأوه مرتين أو ثلاثا وأراهم موضع المسامير وقال لا تظنوا إني شيطانوهذا إذا كان صحيحا فذاك شيطان ادعى أنه المسيح والتبس على أولئك ومثل هذا قد جرى لخلق عظيم في زماننا وقبل زماننا كناس كانوا بتدمر فرأوا شخصا عظيما طائرا في الهواء وظهر لهم مرات بأنواع من اللباس." (٢)

"ص -٤٥٤- يرى يقوم من مكانه ويدع في مكانه صورة مثل صورته وكثير من هؤلاء ومن هؤلاء من يقول يرى في مكانين ويرى واقفا بعرفات وهو في بلده لم يذهب فيبقى الناس الذين لا يعرفون حائرين.

فإن العقل الصريح يعلم أن الجسم الواحد لا يكون في الوقت الواحد في مكانين.

والصادقون قد رأوا ذلك عيانا لا يشكون فيه ولهذا يقع النزاع كثيرا بين هؤلاء وهؤلاء كما قد جرى ذلك غير مرة.

وهذا صادق فيما رأى وشاهد وهذا صادق فيما دل عليه العقل الصريح.

لكن ذلك المرئي كان جنيا تمثل بصورة الإنسان.

والحسيات إن لم يكن معها عقليات تكشف حقائقها وإلا وقع فيها **غلط** كبير.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٩/٣

وهذا القسم المشهود في الخارج غير ما يتخيله الإنسان في نفسه فإن هذا يعرفه جميع الناس ويصوبه جميع العقلاء يتخيلون أشياء في انفسهم كما يتخيله النائم في منامه وتكون تلك الصورة موجودة في الخيال لا في الخارجوالفلاسفة وسائر العقلاء يعترفون بهذا لكن كثير من الفلاسفة يظن أن ما رأته الأنبياء من الملائكة وما سمعته من الكلام كان من هذا النوع ويظنون أن ما يرى من الجن هو من هذا النوع وهؤلاء جهال غالطون في هذا كما جهلوا **وغلطوا** في ظنهم أن خوارق العادات سببها قوى نفسانية أو طبيعية أو قوى فلكية وأن الفرق بي النبي والساحر إنما هو حسن قصد هذا وفساد قصد الآخر وإلا فكلاهما خوارق سببها قوى نفسانية أو فلكية وهذا النفي باطل كما قد بسطنا الكلام عليه وبينا جهل هؤلاء وضلالهم في غير هذا الموضع.." (١)

"ص –٤٥٨– الجنس إذا كان مخالفا لما ثبت عن الأنبياء من الشيطان فلا يجوز أن يحتج به على ما يخالف شرائع الأنبياءالثابتة عنهم بل هؤلاء من جنس الدجال الكبير الذي انذرت به الأنبياء كلهم حتى نوح أنذر قومه وقال خاتم الرسل: "ما من نبي إلا قد أنذر أمته حتى نوح أنذر قومه وسأقول لكم فيه قولا لم يقله نبي لأمته إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور مكتوب بين عينيه كافر "ك ف ر" يقرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ" وقال: "واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت".

وقد أخبر أن المسيح عيسى بن مريم مسيح الهدى ينزل إلى الأرض على المنارة البيضاء شرقي دمشق فيقتل مسيح الضلالة وهذا هو الذي تنتظره اليهود ويجحدون المسيح عيسى بن مريم ويقولون هذا هو الذي بشرت به الأنبياء "ويتبعه من يهود أصبهان سبعون ألفا مطيلسين"، "ويقتلهم المسلمون مع عيسى بن مريم شر قتلة حتى يقول الشجر والحجر يا مسلم هذا يهودي ورائي تعال اقتله" وكل هذا ثابت في الصحيح عن النبي ولهذا أمر أمته أن يستعيذوا بالله من فتنته فقال: "إذا قعد أحدكم في التشهد في الصلاة فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال".

والأنبياء كلهم أنذروا بالكذابين الذين يتشبهون بالأنبياء لكن من الناس من يتعمد الكذب وكثير منهم لا يتعمد بل يلتبس عليه **فيغلط** فيخبر بما يظنه حقا ولا يكون كذلك ويرى في اليقظة ما يظنه فلانا الولي أو النبي أو الخضر ولا يكون كذلك.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٥/٣

**والغلط** جائز على كل أحد إلا الأنبياء عليهم السلام فإنهم معصومون لا يقرون على خطأ فمن لم يزن علومه وأعماله وأقواله وأفعاله بالمعلوم عن الأنبياء وإلا كان ضالا." (١)

"ص -٤٦٣- للكذب والتلبيس بخلاف من تقترن به الشياطين فإن فيهم من يلتبس عليه فيظن أن هذا من جنس كرامات الصالحين كما أن فيهم من يعرف أن ذلك من الشياطين ويفعله لتحصيل أغراضه فالمقصود أنه كثير من الخوارق ما يكون من الشياطين أو يكون حيلا ومخاريق ويظن أنها من كرامات الصالحين فإن ما يكون شبيه الشرك أو الفجور إنما يكون من الشيطان مثل أن يشرك الرجل بالله فيدعو الكواكب أو يدعو مخلوقا من البشر ميتا أو غائبا أو يعزم ويقسم بأسماء مجهولة لا يعرف معناها أو يعرف أنها أسماء الشياطين أو يستعين بالفواحش والظلم فإن ما كان هذا سببه من الخوارق فهو من الشيطان كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

والصالحون لهم كرامات مثل كرامات صالحي هذه الأمة ومثل كرامات الحواريين وغيرهم ممن كان على دين المسيح لكن وجود الكرامات على أيدي الصالحين لا توجب أن يكونوا معصومين كالأنبياء لكن يكون الرجل صالحا وليا لله وله كرامات ومع هذا فقد **يغلط** ويخطىء فيما يظنه أو فيما يسمعه ويرويه أو فيما يراه أو فيما يفهمه من الكتب ولهذا كان كل من سوى الأنبياء يؤخذ من قولهم ويترك بخلاف الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين فإنه يجب تصديقهم في كل ما أخبروا به من الغيب وطاعتهم في كل ما أمروا به ولهذا أوجب الله الإيمان بما أوتوه ولم يوجب الإيمان بجميع ما يأتي به غيرهم.

قال تعالى: {قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون} وقال تعالى: {ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب." (٢)

"ص -٤٨٥- الطريق وبأعظم منها فلو لم تكن نبوته وطريق ثبوتها إلا مثل نبوة غيره وطريق ثبوتها لوجب التصديق بنبوته كما وجب التصديق بنبوة غيره ولكان تكذيبه كتكذيب إبراهيم وموسى وغيرهما من الرسل فكيف إذا كان ذلك أعظم من وجوه متعددة.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٩/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٤/٣

وحينئذ فالأنبياء كلهم صادقون مصدقون معصومون فيما يخبرون به عن الله لا يجوز أن يثبت في خبرهم عن الله خبر باطل لا عمدا ولا خطأ فلا يجوز أن يخبر أحدهم بخلاف ما أخبر به غيره بل ولا يفترقون في الدين الجامع كما قال تعالى: {شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه} وقال تعالى: {يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون}. وإنما يقع النسخ في بعض الشرائع كما يقع النسخ في شريعة الرسول الواحد وحينئذ فيعلم أن كل ما ينقل عن الأنبياء المتقدمين مما يناقض ما علم من أخبار محمد فهو باطل سواء كان اللفظ نفسه باطلا لم يقله ذلك النبي أو قد قال لفظا **وغلط** المترجمون له من لغة إلى لغة أو كان اللفظ وترجمته صحيحين لكن وقع **الغلط** في معرفة مراد ذلك النبي بذلك الكلام.

فإن كل ما يحتج به من الألفاظ المنقولة عن الأنبياء أنبياء بني إسرائيل وغيرهم ممن أرسل بغير اللغة العربية لا بد في الاحتجاج بألفاظه من هذه المقدمات أن يعلم اللفظ الذي قاله ويعلم ترجمته ويعلم مراده بذلك اللفظ.

والمسلمون وأهل الكتاب متفقون على وقوع **الغلط** في تفسير بعض الألفاظ وبيان مراد الأنبياء بها وفي ترجمة بعضها فإنك تجد بالتوراة عدة نسخ مترجمة وبينها فروق يختلف." (١)

"ص -٤٩١- ومن الناس من يقول إنه لم يكن نبيا وإنها قوبلت بنسخة وجدت عتيقة.

وقد قيل إنه أحضرت نسخة كانت بالمغرب وهذا كله لا يوجب تواتر جميع ألفاظها ولا يمنع وقوع **الغلط** في بعضها كما يجري مثل ذلك في الكتب التي يلي نسخها ومقابلتها وحفظها القليل الاثنان والثلاثة وأما الإنجيل الذي بأيديهم فهم معترفون بأنه لم يكتبه المسيح عليه السلام ولا أملاه على من كتبه وإنما أملوه بعد رفع المسيح متى و يوحنا وكانا قد صحبا المسيح ولم يحفظه خلق كثير يبلغون عدد التواتر و مرقس و لوقا وهما لم يريا المسيح عليه السلام وقد ذكر هؤلاء أنهم ذكروا بعض ما قاله المسيح وبعض أخباره وأنهم لم يستوعبوا ذكر أقواله وأفعاله.

ونقل اثنين وثلاثة وأربعة يجوز عليه **الغلط** لا سيما وقد **غلطوا** في المسيح نفسه حتى اشتبه عليهم بالمصلوب ولكن النصارى يزعمون أن الحواريين رسل الله مثل عيسى بن مريم وموسى عليهما السلام وأنهم معصومون

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥٨/٣

وأنهم سلموا إليهم التوراة والإنجيل وأن لهم معجزات وقالوا لهم هذه التوراة وهذا الإنجيل ويقرون مع هذا بأنهم ليسوا بأنبياء فإذا لم يكونوا أنبياء فمن ليس بنبي ليس بمعصوم من الخطأ ولو كان من أعظم أولياء الله ولو كان له خوارق عادات فأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من أفاضل الصحابة عند المسلمين أفضل من الحواريين ولا معصوم عندهم إلا من كان نبيا.

ودعوى أنهم رسل الله مع كونهم ليسوا بأنبياء تناقض وكونهم رسل الله هو مبني على كون المسيح هو الله فإنهم رسل المسيح وهذاالأصل باطل ولكن في طريق المناظرة والمجادلة بالتي هي أحسن نمنعهم في هذا المقام ونطالبهم بالدليل على أنهم رسل الله وليس لهم على ذلك دليل فإنه لا يثبت أنهم رسل الله إن لم يثبت أن المسيح هو الله وإثباتهم أن المسيح هو الله أما أن يكون بالعقل أو بالسمع والعقل لا يثبت ذلك بل." (١)

"ص -٤٩٣- جرت علي أيديهم خوارق وقد يذكرون أن منهم من جرى إحياء الموتى على يديه وهذا إذا كان صحيحا مع ان صاحبه لم يذكر أنه نبي لا يدل على عصمته فإن أولياء الله من الصحابة والتابعين بعدهم بإحسان وسائر أولياء الله من هذه الأمة وغيرها لهم من خوارق العادات ما يطول وصفه وليس فيهم معصوم يجب قبول كل ما يقول بل يجوز **الغلط** على كل واحد منهم وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا الأنبياء عليهم السلام.

ولهذا أوجب الله الإيمان بما أوتيه الأنبياء ولم يجب الإيمان بكل ما يقوله كل ولي لله.

قال تعالى: {قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم} وقال تعالى: {ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين}. ولهذا وجب الإيمان بالأنبياء جميعهم وما أوتوه كلهم.

ومن كذب نبيا واحدا تعلم نبوته فهو كافر باتفاق المسلمين ومن سبه وجب قتله كذلك بخلاف من ليس بنبي فإنه لا يكفر أحد بمخالفته ولا يقتل بمجرد سبه إلا أن يقترن بالسب ما يكون مبيحا للدم.

والذي عليه سلف الأمة كالصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين وجماهير المسلمين أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر وليس بعد الأنبياء أفضل منهما وهذه الأمة أفضل الأمم وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "قد كان قبلكم في الأمم محدثون فإن يكن في أمتي

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٦٦/٣

أحد فعمر" والمحدث الملهم المخاطب وكان عمر قد جعل الله الحق على قلبه ولسانه وما كان يقول لشيء إني لأراه كذا." (١)

"ص -٤٩٤- وكذا إلا كان كما يقول وكانت السكينة تنطق على لسانه ومع هذا فلم يكن لا هو ولا غيره ممن ليس بنبي معصوما من الغلط ولا يجب على المسلم قبول ما يقوله إن لم يدل عليه الكتاب والسنة ولا كان يجوز له العمل بما يلقى في قلبه إن لم يعرضه على الكتاب والسنة فإن وافق ذلك قبله وإن خالف ذلك رده.

وعند المسلمين أنه ليس في أتباع المسيح عليه السلام مثل أبي بكر وعمر رضوان الله عليهما فإذا قالوا عن الحواريين أنهم ليسوا معصومين فهم يقولون ذلك فيمن هو عندهم أفضل من الحواريين كما أنهم إذا قالوا عن المسيح أنه عبد مخلوق ليس بإله فهم يقولون ذلك فيمن هو عندهم أفضل من المسيح كمحمد وإبراهيم عليهما أفضل الصلاة والسلام.

وفي الملاحدة المنتسبين إلى الأمة من فيه بدع من الغلو يشبه غلو النصارى كمن يدعي الإلهيةمن الإسماعيلية كبني عبيد." (٢)

"ص -٥١٧- وجواب ذلك: أن ما وقع من التبديل قليل والأكثر لم يبدل والذي لم يبدل فيه ألفاظ صريحة تبين بها المقصود من غلط ما خالفها ولها شواهد ونظائر متعددة يصدق بعضها بعضا بخلاف المبدل فإنه ألفاظ قليلة وسائر نصوص الكتب يناقضها وصار هذا بمنزلة كتب الحديث المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم = فإنه إذا وقع في سنن أبي داود والترمذي أو غيرهما أحاديث قليلة ضعيفة كان في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ما يبين ضعف تلكبل وكذلك صحيح مسلم فيه ألفاظ قليلة غلط وفي نفس الأحاديث الصحيحة مع القرآن ما يبين غلطها مثل ما روي أن الله خلق التربة يوم السبت وجعل خلق المخلوقات في الأيام السبعة فإن هذا الحديث قد بين أئمة الحديث كيحيى بن معين وعبدالرحمن بن مهدي والبخاري وغيرهم أنه غلط وأنه ليس في كلام النبي صلى الله عليه وسلم.." (٣)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٦٨/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٦٩/3

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٧٩/٣

"ص -٥١٨- بل صرح البخاري في تاريخه الكبير أنه من كلام كعب الأحبار كما قد بسط في موضعه والقرآن يدل علىغلط هذا ويبين أن الخلق في ستة أيام وثبت في الصحيح أن آخر الخلق كان يوم الجمعة فيكون أول الخلق يوم الأحد.

وكذلك ما روي أنه صلى الكسوف بركوعين أو ثلاثة.." (١)

"ص -٥١٩- فإن الثابت المتواتر عن النبي في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وابن عباس وعبدالله بن عمرو وغيرهم أنه: "صلى كل ركعة بركوعين" ولهذا لم يخرج البخاري إلا ذلك وضعف الشافعي والبخاري واحمد في أحد الروايتين عنه وغيرهم حديث الثلاث والأربع فإن النبي إنما صلى الكسوف مرة واحدة وفي حديث الثلاث والأربع أنه صلاها يوم مات إبراهيم ابنه وأحاديث الركوعين كانت ذلك اليوم فمثل هذا الغلط إذا وقع كان في نفس الأحاديث الصحيحة ما يبين أنه غلط والبخاري إذا روى الحديث بطرق في بعضها غلط في بعض الألفاظ ذكر معه الطرق التي تبين ذلك الغلط كما قد بسطنا الكلام على ذلك في موضعه.

فكذلك إذا قيل: أنه وقع تبديل في بعض ألفاظ الكتب المتقدمة كان في الكتب ما يبين لك الغلط وقد قدمنا أن المسلمين لا يدعون أن كل نسخة في العالم من زمن محمد صلى الله عليه وسلم بكل لسان من التوراة والإنجيل والزبور بدلت ألفاظها فإن هذا لا أعرف أحدا من السلف قاله وإن كان من المتأخرين من قد يقول ذلك كما في بعض المتأخرين من يجوز." (٢)

"ص -١٠- المصاحف وعرض ذلك على صبيان المسلمين لعرفوا أنه قد غير المصحف لحفظهم للقرآن من غير أن يقابلوه بمصحف وأنكروا ذلك.

وأهل الكتاب يقدر الإنسان منهم أن يكتب نسخا كثيرا من التوراة والإنجيل ويغير بعضها ويعرضها على كثير من علمائهم ولا يعرفون ما غير منها إن لم يعرضوه على النسخ التي عندهم.

ولهذا لما غير من نسخ التوراة راج ذلك على طوائف منهم ولم يعلموا التغيير.

وأيضا فالمسلمون لهم الأسانيد المتصلة بنقل العدول الثقات لدقيق الدين كما نقل العامة جليله وليس هذا لأهل الكتاب.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٩٨/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٩٩/٣

وأيضا فما ذكروه من أن كتبهم مكتوبة باثنين وسبعين لسانا هو أقرب إلى التغيير من الكتاب الواحد باللغة الواحدة فإن هذا مما يحفظه الخلق الكثير فلا يقدر أحد أن يغيره.

وأما الكتب المكتوبة باثنين وسبعين لسانا فإذا قدر أن بعض النسخ الموجودة ببعض الألسنة غير بعض ما فيها لم يعلم ذلك سائر أهل الألسن الباقية بل ولم يعلم بذلك سائر أهل النسخ الأخرى فالتغيير فيها ممكن كما يمكن في نظائر ذلك.

وما ادعوه من تعذر جمع جميع النسخ هو حجة عليهم فإن ذلك إذا كان متعذرا لم يمكن الجزم باتفاق جميع النسخ لواحد حتى يشهد بأنها كلها متفقة لفظا ومعنى بل إمكان التغيير فيها أيسر من إمكان الشهادة باتفاقها.

ولهذا لا يمكن أحدا تغيير القرآن مع كونه محفوظا في القلوب منقولا بالتواتر مع أنا لا نشهد لجميع المصاحف بالاتفاق بل قد يقع في بعض نسخ المصاحف ما هو **غلط** يعلمه حفاظ القرآن ولا يحتاجون إلى اعتبار ذلك بمصحف آخر.

وتلك الكتب لا يحفظ كلا منها قوم من أهل التواتر حتى تعتبر النسخ بها ولكن لما كان الأنبياء عليهم السلام فيهم موجودين كانوا هم المرجع للناس فيما يعتمدون عليه إذا غير بعض الناس شيئا من الكتب فلما انقطعت النبوة فيهم أسرع فيهم التغيير.

فلهذا بدل كثير من النصارى كثيرا من دين المسيح عليه السلام بعد رفعه بقليل من الزمان." (١)

"ص -١٥- قول الله كقوله: "يقول الله تعالى من عادى لي وليا فقد آذنت بالحرب" ونحو ذلك ومنها ما يقوله هو ولكن هو أيضا مما أوحاه الله إليه فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله فهكذا ما ينقل في الإنجيل وهو من هذا النوع فإنه كان أمرا من المسيح فأمر المسيح أمر الله ومن أطاع المسيح فقد أطاع الله.

وما أخبر به المسيح عن الغيب فالله أخبره به فإنه معصوم أن يكذب فيما يخبر به.

وإذا كان الإنجيل يشبه السنة المنزلة فإنه يقع في بعض ألفاظها **غلط** كما يقع في كتب السيرة وسنن أبي داود والترمذي وابن ماجه ثم هذه الكتب قد اشتهرت واستفاضت بينالمسلمين فلا يمكن أحدا بعد اشتهارها وكثرة النسخ بها أن يبدلها كلها.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤/٧

لكن في بعض ألفاظها **غلط** وقع فيها قبل أن تشتهر فإن المحدث وإن كان عدلا فقد **يغلط** لكن ما تلقاه المسلمون بالقبول والتصديق والعمل من الأخبار فهو مما يجزم جمهور المسلمين بصدقه عن نبيهم.

هذا مذهب السلف وعامة الطوائف كجمهور الطوائف الأربعة وجمهور أهل الكلام من الكلابية والكرامية والأشعرية وغيرهم لكن ظن بعض أهل الكلام." (١)

"ص -١٦- أنه لا يجزم بصدقها لكون الواحد قد **يغلط** أو يكذب وهذا الظن إنما يتوجه في الواحد الذي لم يعرف صدقه وضبطه أما إذا عرف صدقه وضبطه أما بالمعجزات كالأنبياء وإما بتصديق النبي له فيما يقول وإما باتفاق الأمة المعصومة على صدقه واتفاقهم على العمل بخبره أو اتفاقهم على قبول خبره وإقراره وذكره من غير نكير أو ظهور دلائل وشواهد وقرائن احتفت بخبره ونحو ذلك من الدلائل على صدق المخبر فهذه يجب معها الحكم بصدقه وأنه لم يكذب ولم **يغلط** وإن كان خبره لو تجرد عن تلك الدلائل أمكن كذبه أو **غلطه** كما أن الخبر المجرد لا يجزم بكذبه إلا بدليل يدل على ذلك أما قيام دليل عقلي قاطع أو سمعي قاطع على أنه بخلاف مخبره فيجزم ببطلان خبره وحينئذ فالمخبر أما كاذبا أو غالطا وقد يعلم أحدهما بدليل.

فالمسلمون عندهم من الأخبار عن نبيهم ما هو متواتر وما اتفقت الأمة المعصومة على تصديقه وما قامت دلائل صدقه من غير هذه الجهة مثل أن يخبر واحد أو اثنان أو ثلاثة بحضرة جمع كثير لا يجوز أن يتواطئوا على الكذب بخبر يقولون إن أولئك عاينوه وشاهدوه فيقرونهم على هذا ولا يكذب به منهم أحد فيعلم بالعادة المطردة أنه لو كان كاذبا لامتنع اتفاق أهل التواتر على السكوت عن تكذيبه كما يمتنع اتفاقهم على تعمد الكذب.

وإذا نقل الواحد والاثنان ما توجب العادة اشتهاره وظهوره ولم يظهر ونقلوه مستخفين بنقله لم ينقلوه على رؤوس الجمهور علم أنهم كذبوا فيه ودلائل صدق المخبر وكذبه كثيرة متنوعة ليس هذا موضع بسطها ولكن المقصود هنا أن المسلمين تواتر عندهم عن نبيهم ألفاظ القرآن ومعانيه المجمع عليها والسنة المتواترة وعندهم عن نبيهم أخبار كثيرة معلومة الصدق بطرق متنوعة كتصديق الأمة المعصومة ودلالة العادات وغير

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٣/٤

ذلك وهم يحفظون القرآن في صدورهم لا يحتاجون في حفظه إلى كتاب مسطور فلو عدمت المصاحف من الأرض لم يقدح ذلك فيما حفظوه.." (١)

"ص -١٧- بخلاف أهل الكتاب فإنه لو عدمت نسخ الكتب لم يكن عندهم به نقل متواتر بألفاظها إذ لا يحفظها إن حفظها إلا قليل لا يوثق بحفظهم فلهذا كان أهل الكتاب بعد انقطاع النبوة عنهم يقع فيهم من تبديل الكتب أما تبديل بعض أحكامها ومعانيها وإما تبديل بعض ألفاظها ما لم يقوموا بتقويمه.

ولهذا لا يوجد فيهم الإسناد الذي للمسلمين ولا لهم كلام في نقلة العلم وتعديلهم وجرحهم ومعرفة أحوال نقلة العلم ما للمسلمين ولا قام دليل سمعي ولا عقلي على أنهم لا يجتمعون على خطأ بل قد علم أنهم اجتمعوا على الخطأ لما كذبوا المسيح.

ثم كذبوا محمدا فإذا كانت الكتب المنقولة عن الأنبياء من جنس الكتب المنقولة عن محمد ولم تكن متواترة عنهم ولم يكن تصديق غير المعصوم حجة لم يكن عندهم من العلم بالتمييز بين الصدق والكذب ما عند المسلمين.

فهذه الأناجيل التي بأيدي النصارى من هذا الجنس فيها شيء كثير من أقوال المسيح وأفعاله ومعجزاته وفيها ما هو **غلط** عليه بلا شك والذي كتبها في الأول إذا لم يكن ممن يتهم بتعمد الكذب فإن الواحد والاثنين والثلاثة والأربعة لا يمتنع وقوع **الغلط** والنسيان منهم لا سيما ما سمعه الإنسان ورآه ثم حدث به بعد سنين كثيرة فإن **الغلط** في مثل هذا كثير ولم يكن هناك أمة معصومة يكون تلقيها لها بالقبول والتصديق موجبا للعلم بها لئلا تجتمع الأمة المعصومة على الخطأ والحواريون كلهم اثنا عشر رجلا.

وقصة الصلب مما وقع فيها الاشتباه وقد قام الدليل على أن المصلوب لم يكن هو المسيح عليه السلام بل شبهه وهم ظنوا أنه المسيح والحواريون لم ير أحد منهم المسيح مصلوبا بل أخبرهم بصلبه بعض من شهد ذلك من اليهود.

فبعض الناس يقولون إن أولئك تعمدوا الكذب وأكثر الناس يقول اشتبه عليهم ولهذا كان جمهور المسلمين يقولون في قوله: {ولكن شبه لهم} عن أولئك ومن قال بالأول جعل الضمير في {شبه لهم} عن السامعين لخبر أولئك فإذا جاز أن." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٤/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٥/٤

"يغلطوا." (١)

"ص -١٨- في هذا ولم يكونوا معصومين في نقله جاز أن يغلطوا في بعض ما ينقلونه عنه وليس هذا مما يقدح في رسالة المسيح ولا فيما تواتر نقله عنه بأنه رسول الله الذي يجب اتباعه سواء صلب أو لم يصلب وما تواتر عنه فإنه يجب الإيمان به سواء صلب أو لم يصلب.

والحواريون مصدقون فيما ينقلونه عنه لا يتهمون بتعمد الكذب عليه لكن إذا غلط بعهضم في بعض ما ينقله لم يمنع ذلك أن يكون غيره معلوما لا سيما إذا كان الذي غلط فيه مما تبين غلطه فيه في مواضع أخر.

وقد اختلف النصارى في عامة ما وقع فيه الغلط حتى في الصلب فمنهم من يقول المصلوب لم يكن المسيح بل الشبه كما يقوله المسلمون ومنهم من يقر بعبوديته لله وينكر الحلول والاتحاد كالأريوسية ومنهم من ينكر الاتحاد وإن أقر بالحلول كالنسطورية.

وأما الشرائع التي هم عليها فعلماؤهم يعلمون أن أكثرها ليس عن المسيح عليه السلام فالمسيح لم يشرع لهم الصلاة إلى المشرق ولا الصيام الخمسين ولا جعله في زمن الربيع ولا." (٢)

"ص -٢١- والترجمة يقع فيها الغلط كثيرا كما وجدنا في زماننا من يترجم التوراة من العبرية إلى العربية ويظهر في الترجمة من الغلط ما يشهد به الحذاق الصادقون ممن يعرف اللغتين.

والنصارى يقولون إنما كتبت بأربع لغات بالعبرية والرومية واليونانية والسريانية.

وأما قولهم إنها كتبت باثنين وسبعين لغة فهذا إن كان صحيحا فإنما كتبت بعد أن كتبت تلك الأربعة فإذا كان الغلط وقع في مواضع من تلك الأربعة لم يرفعه بعد ذلك كتابتها باثنين وسبعين لغة فإن المسلمين لا يقولون أنها كتبت باثنين وسبعين لغة غير لفظها في جميع الألسن لاثنين وسبعين لغة في كل نسخة من ذلك.

وإنما يقال التغيير وقع قبل ذلك كما يقال في سائر ما وردعن المسيح وموسى ومحمد عليهم صلوات الله وسلامه من الحديث مثل سيرة ابن إسحاق وأحاديث السنن والمساند المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن في العالم بكل كتاب منها نسخ كثيرة لا يمكن أن يغير منها فصل طويل ولكن في نفس السيرة

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٦/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٧/٤

وقع غلط في مواضع وأحاديث وقعت في السنن هي غلط في الأصل فاشتهار النسخ بها بعد ذلك لا يمنع وقوع الغلط في الأصل وهذه كتب التفسير والفقه والدقائق ما من كتاب إلا وبه نسخ كثيرة في العالم لا يمكن تغيير فصل طويل منها وفيها أحاديث غلط في الأصل.." (١)

"ص -٢٣- فصل.

وأما التوراة فمن المعلوم عند المسلمين واليهود والنصارى أن بيت المقدس خرب الخراب الأول وجلا أهله منه وسبوا ولم يكن هناك من التوراة نسخ كثيرة ظاهرة بل إنما أخذت عن نفر قليل.

كما يقولون إن عزيرا أملاها وأنهم وجدوا نسخة أخرى فقابلوها بها والمقابلة تحصل باثنين وقد يغلط أحدهما وهم يذكرون أن من الملوك من أمر اثنين وسبعين حبرا منهم بنقلها واعتبر بعض تلك النسخ ببعض وهذا إذا كان صدقا لا يمنع أن يكون الغلط وقع في بعض ألفاظها قبل ذلك إلا أن يثبت أنها مأخوذة عن نبي معصوم أو أقر جميع ألفاظها نبي معصوم.

فما قاله المعصوم فهو حق وما ثبت بالنقل المتواتر فهو حق.

وهؤلاء القائلون إنه وقع التغيير في بعض ألفاظها في ذلك الزمان يقولون لم تؤخذ عن نبي معصوم ولا نقلت بالتواتر.

ومن نازع من المسلمين وأهل الكتاب يقولون أخذت عن العزير وهو نبي معصوم وهذا مما يحتاج المثبت فيه والنافي إلى تحقيقه.

وإذا قالت النصارى فالمسيح عليه السلام أقرها قيل المسيح عليه السلام لم يمكن أن يلزمهم بما أوجبه الله عليهم من الإيمان به وطاعته فكيف كان يمكنه أن يغير نسخ التوراة التي عندهم." (٢)

"ص -٢٤- مع كثرتها وهم قد طلبوا قتله وصلبه لعجزه وضعفه وصلبوا شبيهه كما يقوله المسلمون أو صلبوه نفسه كما يقول النصارى فكيف كان يمكنه أن يصلح ما غير منها.

وأما من بعد المسيح فليس معصوما والمسيح غير بعض أحكامها وأقر أكثرها والأحكام إنما يدعي المسلمون فيها النسخ وتبديلها بالاعتقاد بخلاف موجبها والعمل بذلك لا يحتاجون إلى دعوى تبديل ألفاظها كما بدلوا شريعة الرجم بغيرها وهو مكتوب في التوراة.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤/٢٠

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤/٢٢

بخلاف الخبريات فإن هذه يقول أكثر المسلمين إن التغيير وقع في بعض ألفاظها.

وأما النبوات المنقولة عن الاثنين وعشرين نبيا فهذه لا تعلم منها نبوة واحدة تواترت جميع ألفاظها بل أحسن أحوالها أن تكون بمنزلة الإنجيل وهو بمنزلة ما ينقل من أقوال الأنبياء وسيرهم كسيرة ابن إسحاق أو بعض كتب المسانيد والسنن التي ينقل فيها ما ينقله الناقلون من أقوال النبي وأفعاله وأكثره صدق وبعضه **غلط**.

ولكن هذه الأمة حفظ الله لها ما أنزله كما قال تعالى: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}. فما في تفسير القرآن أو نقل الحديث أو تفسيره من **غلط** فإن الله يقيم له من الأمة من يبينه ويذكر الدليل على **غلط** الغالط وكذب الكاذب فإن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة ولا يزال فيها طائفة ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة إذ كانوا آخر الأمم فلا نبي." (١)

"ص -٣٠- التوراة في العالم باللسان العربي أو كل نسخة من الإنجيل في العالم باللسان العربي أو كل نسخة في العالم من الزبور باللسان العربي موافقة لجميع النسخ العربية الموجودة في زوايا العالم لكان قد ادعى ما لا يعلمه ولا يمكنه علمه فمن أين له ذلك.

وهل رأى كل نسخة عربية بهذه الكتب أو أخبره من يعلم صدقه أن جميع النسخ العربية الموجودة في العالم موافقة لهذه النسخة.

وكذلك إذا ادعى ذلك في اللسان اليوناني والسرياني والرومي والعبراني والهندي فإن كان في العالم بكل كتاب من هذه اثنان وسبعون لسانا فدعوى اتفاق نسخ كل لسان من جنس دعوى اتفاق النسخ العربية فكيف إذا ادعى اتفاق النسخ بجميع الألسنة.

وهب أنه يمكن أن يقال ذلك في نسخ لسان نقلها أهله والناطقون به فكيف يمكن دعواه في لسان كثر الناطقون به وانتشر أهله.

وليس هذا كدعوى اتفاق مصاحف المسلمين بالقرآن فإن القرآن لا يتوقف نقله على المصاحف بل القرآن محفوظ في قلوب ألوف مؤلفة من المسلمين لا يحصي عددهم إلا الله عز وجل فلو عدم كل مصحف في العالم لم يقدح ذلك في نقل لفظ من ألفاظ القرآن بخلاف الكتب المتقدمة فإنه قل أن نجد من أهل الكتاب أحدا يحفظ كتابا من هذه الكتب فقل أن يوجد من اليهود من يحفظ التوراة.

وأما النصارى فلا يوجد فيهم من يحفظ التوراة والإنجيل والزبور والنبوات كلها فضلا عن أن يحفظها باثنين

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٣/٤

وسبعين لسانا وإن وجد ذلك فهو قليل لا يمتنع عليهم لا الكذب ولا **الغلط**.

فتبين أن ما ذكروه من انتشار كتبهم بالألسنة المختلفة هو من أقوى الأمور في عدم العلم بتماثل ما فيها من الألفاظ وأن القرآن إذا كان منقولا بلغة واحدة وذلك اللسان يحفظه خلق كثير من المسلمين فكان ذلك مما يبين أن القرآن لا يمكن أحدا أن يغير شيئا من ألفاظه وإن أمكن تغيير بعض ألفاظ التوراة والإنجيل عند كثير من أهل الكتاب.

والمسلمون لا يدعون أنه غير جميع ألفاظ جميع النسخ بعد مبعث النبي صلى." (١)

"ص -٥٣- بغير حق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون} وقال تعالى: {لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون} وقال تعالى: {قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت}.

فتبين أن اليهود لعنهم الله وأنهم عبدوا الطاغوت وأنه جعل منهم القردة والخنازير ومثل هذا في القرآن كثير لكن قول القائل أنهم المرادون بقوله تعالى: {إلا الذين ظلموا منهم}.

في قوله: {ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم}.

**غلط** بين ولهذا كان باطلا باتفاق المسلمين.

فإن قوله تعالى: {ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن}.

نهى عن مجادلة أهل الكتاب من اليهود والنصارى إلا بالتي هي أحسن.

وقوله: {إلا الذين ظلموا منهم}.

من الطائفتين جميعا.

ولهذا كان الواجب على المسلمين إذا جادلهم اليهودي والنصراني أن يجادلوه بالتي هي أحسن إلا من ظلم من الطائفتين فإنه يعاقب باللسان تارة وباليد أخرى كما أمر الله ورسوله بجهاد الظالمين من هؤلاء فجاهد النبي اليهود الذين كانوا بالمدينة النبوية وحولها وقريبا منها كما جاهد بني قينقاع والنضير." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤/٣٠

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤/٦٤

"ص -١٦٧- تصور الأذهان.

فتارة يتصور الشيء مجملا وتارة يتصوره مفصلا وما سموه تمام الماهية والداخل في الماهية والخارج عنها اللازم لها يعود عند التحقيق إلى ما يدل عليه اللفظ بالمطابقة والتضمن والالتزام.

ومدلول اللفظ هو بحسب ما يعنيه المتكلم ويقصده ويتصوره وهذا يختلف باختلاف إرادات الناس لا يرجع ذلك إلى حقيقة عقلية ولا صفة ذاتية للموجودات.

ولهذا لما كان كلامهم باطلا لم يمكنهم ذكر فرق صحيح بين الذاتي والعرضي اللازم إذا كان كلاهما لازما للموصوف بل ذكروا ثلاثة فروق والثلاثة باطلة واعترف حذاقهم ببطلانها كقولهم إن الذاتي يثبت للموصوف بلا وسط والعرضي اللازم إنما يثبت بوسط.

ثم حذاقهم يفسرون الوسط بالدليل كما فسره ابن سينا.

ومنهم من يفسر الوسط بصفة قائمة للموصوف كما يفسره الرازي وغيره وهؤلاء لم يفهموا مراد أولئك فزاد غلطهم وأولئك أرادوا بالوسط الدليل كما يريدون بالحد الأوسط ما يقرن باللام في قولك لأنه فصار العرضي اللازم عندهم ما يعلم ثبوته للموصوف بدليل وهذا لا يرجع إلى حقيقة ثابتة في نفس الأمر بل هذا أمر يتعلق بالعالم بالصفات.

فمنهم من يكون تام التصور فيعلم لزوم الصفة للموصوف بلا دليل ومنهم من لا يكون تام التصور فلا يعلم ذلك إلا بدليل ثم كل ما كان مستلزما لشيء فإنه يمكن الاستدلال به." (١)

"ص -١٧١- وإن أردتم أن في الخارج شيئين فهذا غلط وهذا الموضع مما اشتبه على كثير من النظار حتى صار بعض أكابرهم حائرا متوقفا.

وبعضهم يختلف قوله ويتناقض وسبب ذلك عدم تمييزهم بين ما يتصور في الأذهان وبين ما يوجد في الأعيان ثم هذا الموضوع نقلوه إلى الكلام في صفات الله اللازمة له كحياته وعلمه وقدرته هل هي ذاتية أو عرضية.

فإن قيل ذاتية لزم أن تكون له أجزاء متقدمة عليه تركب منها وإن كانت عرضية لازمة لزم أن يكون قابلا وفاعلا فإن كونه فاعلا غير كونه قابلا فلزم أن يكون فيه جهتان وهذا من التركيب الذي زعموه منتفيا وذلك يستلزم التركيب وهو التركيب من الذاتيات وقد بين فساد هذا من وجوه متعددة.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤/٢٠٠

منها أن التركيب المعقول هو تركيب الحيوان والنبات والمعادن من أبعاضه وأخلاطه وتركيب المبنيات والملبوسات والأطعمة والأشربة من أبعاضها وأخلاطها.

وأما تركيب الأجسام من الجواهر المنفردة أو من المادة والصورة فهذا مما تنازع فيه جمهور العقلاء وكذلك تركيب الشيء من الموجود والماهية سواء كان واجبا أو ممكنا هو مما تنازع فيه جمهور العقلاء وكذلك تركبه من الصفات الذاتية المشتركة والمميزة التي يسمونها الجنس والفصل.

وأما اتصاف الذات بصفات تقوم بها فهذا هو الذي يعرفه عامة العقلاء ولكن لا يسمون هذا تركيبا فمن سماه تركيبا لم يكن نزاعه اللفظي قادحا فيما علم بالأدلة السمعية والعقلية.

ثم هم يقولون المركب يفتقر إلى أجزائه وأجزاؤه غيره وواجب الوجود لا يفتقر إلى غيره وهذه كلها ألفاظ مجملة فإن لفظ الافتقار هنا لم يعنوا به افتقار المفعول إلى فاعله ولا المعلول إلى علته الفاعلية فإن جزء الشيء لا يكون فاعله ولا علته الموجبة له بل يريدون." (١)

"ص -٢٠٠- بها ورجله التي يمشي بها" وعند أهل الحلول والاتحاد العام أو الوحدة هو صدره وبطنه وظهره ورأسه وشعره وهو كل شيء أو في كل شيء قبل التقرب وبعده وعند الخاص وأهل الحلول صار هو وهو كالنار والحديد والماء واللبن لا يختص بذلك آلة الإدراك والفعل.

ثم قال تعالى: "فبي يسمع وبي يبصر وبي يبطش وبي يمشي" وعلى قول هؤلاء الرب هو الذي يسمع ويبصر ويبطش ويمشي والرسول إنما قال: "فبي" ثم قال: "ولئن سألني لأعطيته ولئن استعاذني لأعيذنه" فجعل العبد سائلا مستعيذا والرب مسؤولا مستعاذا به وهذا يناقض الاتحاد وقوله فبي يسمع مثل قوله ما تحركت بي شفتاه يريد به المثال العلمي.

وقول الله: "فيكون الله في قلبه" أي معرفته ومحبته وهداه وموالاته وهو المثل العلمي فبذاك الذي في قلبه يسمع ويبصر ويبطش ويمشي.

والمخلوق إذا أحب المخلوق أو عظمه أو أطاعه يعبر عنه بمثل هذا فيقول

أنت في قلبي وفي فؤادي ,ما زلت بين عيني ومنه قول القائل.

مثالك في عيني وذكرك في فمي. ومثواك في قلبي فأين تغيب.

وقول الآخر.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٠٤/٤

ومن عجبي أني أحن إليهم. وأسأل عنهم من لقيت وهم معي.
وتطلبهم عيني وهم في سوادها. ويشتاقهم قلبي وهم بين أضلعي.
ومثل هذا كثير مع علم العقلاء أن نفس المحبوب المعظم هو في نفسه ليست ذاته في عين محبه ولا في قلبه ولكن قد يشتبه هذا بهذا حتى يظن الغالطون أن نفس المحبوب المعبود في ذات المحب العابد.
ولذلك غلط بعض الفلاسفة حتى ظنوا أن ذات المعلوم المعقول يتحد بالعالم العاقل.." (١)
"ص -٢٠١- فجعلوا المعقول والعقل والعاقل شيئا واحدا ولم يميزوا بين حلول مثال المعلوم وبين حلول ذاته وهذا يكون لضعف العقل وقوة سلطان المحبة والمعرفة فيغيب الإنسان بمعبوده عن عبادته وبمحبوبه عن محبته وبمشهوده عن شهادته وبمعروفه عن معرفته فيفنى من لم يكن عن شهود العبد لا أنه نفسه يعدم ويفنى في من لم يزل في شهوده ومن هذا المقام إذا غلط قد يقول مثل ما يحكى عن أبي يزيد البسطامي سبحاني أو ما في الجبة إلا الله وفي هذا تذكر حكاية وهو أن شخصا كان يحب آخر فألقى المحبوب نفسه في ماء فألقى المحب نفسه خلفه فقال أنا وقعت فلم وقعت أنت فقال غبت بك عني فظننت أنك أني فهذا العبد المحب لما استولى على قلبه سلطان المحبة صار قلبه مستغرقا في محبوبه لا يشهد قلبه غير ما في قلبه وغاب عن شهود نفسه وأفعاله فظن أنه هو نفس المحبوب وهذا أهون من أن يظن أن ذات المحبوب نفسه.
فهذا الظن لاتحاد الذات أو لحلولها ظن غالط وقع فيه كثير من الناس فالذين قالوا إن المسيح أو غيره من البشر هو الله أو أن الله حال فيه قد يكون غلطهم من هذا الجنس لما سمعوا كلاما يقتضي أن الله في ذات الشخص وجعلوا فعل هذا فعل هذا ظنوا ذاك اتحاد الذات وحلولها.
وإنما المراد أن معرفة الله فيه واتحاد المأمور به والمنهي عنه والموالي والمعادي كقوله تعالى: {إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله}.
وقوله: {من يطع الرسول فقد أطاع الله}.
وليس ذلك لأن الرسول هو الله ولا لأن نفسه حال في الرسول بل لأن الرسول." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٤٠/٤
(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٤١/٤

"ص -٢١٦- فصل.

قالوا وقال أشعيا النبي قل لصهيون هنا تفرح وتتهلل فإن الله يأتي ويخلص الشعوب ويخلص من آمن به وبشعبه ويخلص مدينة بيت المقدس ويظهر الله ذراعه الطاهر فيها لجميع الأمم المبددين ويجعلهم أمة واحدة ويبصرون جميع أهل الأرض من خلاص الله لأنه يمشي معهم وبين يديهم ويجمعهم إله إسرائيل.

فيقال هذا محتاج أولا أن يعلم من هذه النبوة أن هذا الكلام نقل بلا تحريف للفظه ولا **غلط** في الترجمة ولم يثبت ذلكوإذا ثبت ذلك فحينئذ هو نظير ما في التوراة من قوله جاء الله من طور سينا وأشرف من ساعير واستعلن من جبال فاران.

ومعلوم أنه ليس في هذا ما يدل على أن الله حال في موسى بن عمران ومتحد به ولا أنه حال في جبل فاران ولا أنه متحد بشيء من طور سينا ولا ساعير.

وكذلك هذا اللفظ لا يدل على أنه حال في المسيح ومتحد به إذ كلاهما سواء وإذا قيل المراد بذلك قربه ودنوه كتكليم موسى وظهور نوره وهداه وكتابه ودينه ونحو ذلك من الأمور التي وقعت قيل وهكذا في المسيح عليه السلام.

وقوله ويظهر الله ذراعه الطاهر لجميع الأمم المبددين قد قال في التوراة مثل هذا في غير موضع ولم يدل ذلك على اتحاده بموسى عليه السلام.

وأما قوله عن الأمم المبددين فيجعلهم أمة واحدة فهم الذين اتبعوا المسيح فإنهم كانوا." (١)

"ص -٢٥١- واثنان رأياه وهما يوحنا ومتى.

والنسخ إنما كثرت عن الأربعة ومما ينقله الأربعة لا يجب أن يكون متواترا معلوما وإذا كثرت الألسن بها فمن بعد الأربعة لا أن الذين سمعوها من المسيح عليه السلام تكلموا باثنين وسبعين لسانا فإن هذا لم يقله أحد ولا يقوله عاقل إذ الحواريون كانوا اثني عشر لم يكونوا اثنين وسبعين فإذا قيل إنه نقلها اثنانوسبعون فهم نقلوها عمن نقلها إليهم من الحواريين وهم إنما يسندون نقلها إلى أربعة.

الوجه الخامس: أن الحواريين ليسوا معصومين بل يجوز على أحدهم **الغلط** في بعض ما ينقله وما ينقل من خوارقهم للعادات فمن الناس من يكذبه ومنهم من يصدقه ولا دلالة فيه على عصمتهم إلا أن يثبت أنهم ادعوا النبوة وأقاموا المعجزات الدالة على نبوتهم ولم يكن الأمر كذلك وإلا فالصالحون إذا كانت لهم كرامات

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٥٨/٤

لم تدل كراماتهم على أنهم معصومون كالأنبياء بل يجوز عليهم **الغلط** مع ثبوت كراماتهم.

والحواريون عندهم ليسوا بأنبياء وإن سموهم رسلا فهم رسل المسيح لا رسل الله تبارك وتعالى.

الوجه السادس: أن في هذه الكتب التي بأيديهم ما يناقض قولهم من الأقوال الصريحة الكثيرة ما هو أكثر وأصرح مما احتجوا به على قولهم.

والواجب حينئذ التمسك بالصريح المحكم ورد المتشابه إليه ولا يجوز التمسك بالمتشابه ورد المحكم إليه.

الوجه السابع: أنه بتقدير أن يكون في الأرض هذه الكتب باثنين وسبعين لسانا سواء كانت كلها منقولة عن الحواريين نقلا صحيحا أو كان نقل أكثرها أو أكثر منها مترجمة من لغة إلى لغة.

فمعلوم أنه بكل لسان عدة نسخ ولو لم يكن بها إلا لسان واحد مع كثرة النسخ بها في مشارق الأرض ومغاربها لم يمكن أحدا أن يقطع بأن جميع النسخ على لفظ واحد." (١)

"ص -٢٥٣- إن كانت بين اثنين فكل منهما ينقل للآخر لفظ نسخته فيكون مدار المقابلة على خبر واحد لم يقترن بخبره ما يعلم به صدقه فقد **يغلطان** أو يكذبان جميعا.

وإن كانت بين عدد يحصل بهم العلم احتاجت كل نسخة بكل لسان إلى أن يشهد بلفظها جمع يحصل بهم العلم وأولئك بأعيانهم يشهدون بلفظ كل نسخة بكل لسان ويشهدون بلفظ كل نسخة ويشهد لهم من هو مثلهم بلفظ النسخة الأخرى وموافقتها لها وهؤلاء أو مثلهم بموافقة النسخة الثانية.

ومعلوم أن هذا لم يفعله أحد ولا يقدر عليه أحد بل لو اجتمع جميع ملوك النصارى على ذلك وعلماء بلادهم على ذلك لم يقدروا عليه فإن من النسخ ما هو عند المسلمين ومنها ما هو في بلاد لا حكم لهم عليها وأيضا فقد يكون في بلادهم من النسخ ما لم يظهرها أصحابها.

فكل من شهد من النصارى وغيرهم بأن كل نسخة في العالم بهذه الكتب توافق جميع النسخ فهو شاهد زور شهد بما لا يعلم بل شهد بما يعلم أنه كاذب فيه وكذلك لو شهد بمثل هذا لنسخ أي كتاب كان فإن العادة المعروفة أن نسخ الكتب تختلف ويزيد بعضها وينقص بعضها والقرآن المنقول بالتواتر لم يكن الاعتماد في نقله على نسخ المصاحف بل الاعتماد على حفظ أهل التواتر له في صدورهم.

ولهذا إذا وجد مصحف يخالف حفظ الناس أصلحوه وقد يكون في بعض نسخ المصاحف **غلط** فلا يلتفت إليه مع أن المصاحف التي كتبها الصحابة قد قيد الناس صورة الخط ورسمه وصار ذلك أيضا منقولا

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٩٨/٤

بالتواتر فنقلوا بالتواتر لفظ القرآن حفظا ونقلوا رسم المصاحف أيضا بالتواتر.

ونحن لا ندعي اتفاق جميع نسخ المصاحف كما لا ندعي أن كل من يحفظ القرآن لا." (١)

"ص -٢٥٤- **يغلط** بل ألفاظه منقولة بالتواتر حفظا ورسما فمن خرج عن ذلك علم الناس أنه **غلط** لمخالفته النقل المتواتر بخلاف هذه الكتب فإن النصارى لم يحفظوها كلها في قلوبهم تلقيا لها عن الحوارين حفظا منقولا بالتواتر بل لم يمكن أحد منهم يحفظها كلها فضلا عن أن يحفظها كلها أهل التواتر فضلا عن أن يحفظ كل لسان منها من تواتر بهم ذلك اللسان وهذا أمر معلوم لجميع النصارى وغيرهم أنه لم يحفظها كلها بكل لسان من زمن الحواريين عدد التواتر بل ولا في زمن من الأزمان بل بعد انتشار النصارى وكثرتهم وتفرقهم في الأقاليم السبعة لا يكاد يوجد فيهم من يحفظها كلها عن قلبه كما يحفظ صبيان مكاتب المسلمين القرآن فكيف يحفظها في كل زمان أهل التواتر فكيف يحفظ كل لسان من الاثنين وسبعين أهل التواتر.

وإذا كان اعتمادهم إنما هو على الكتب وهم لا يمكنهم معرفة اتفاق جميع النسخ بلسان واحد فضلا عن جميع الألسنة علم أن دعواهم أنها لم تزل متفقة على نص واحد ولفظ واحد وأن جميع نسخها متفقة في هذا الزمان وفيما قبله كلام مجازف يتكلم بلا علم بل يتكلم بما يعلم أنه باطل.

الوجه الثامن: أن هذا لو قدر إمكانه فإنما يكون منقولا لو لم يعلم أنه كذب فكيف مع العلم بأنه كذب فإنه يوجد في هذا الزمان نسخ التوراة والإنجيل والزبور والنبوات مختلفة متناقضة.

والنسخ التي عند النصارى مختلفة وهي أيضا تخالف نسخ اليهود والسامرة في مواضع وحينئذ فإذا قالت النصارى نسخنا هي الصحيحة لم يكن هذا أولى من قول اليهود نسخنا هي الصحيحة.

بل معلوم أن اعتناء اليهود بالتوراة أعظم من اعتناء النصارى ثم بعد هذا ما ذكروه لا يكفي إن لم يعلم أن نسخهم توافق النسخ التي عند اليهود حتى السامرة وهذا غير معلوم.

وإن قالوا إذا خالف نقل اليهود لنقل الحواريين لم يلتفت إليه لأنهم معصومون كل هذا." (٢)

"الذي تختلفون فيه فاتقوا الله وأطيعون إن الله هو ربي وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم فاختلف الأحزاب من بينهم فويل للذين ظلموا من عذاب يوم أليم} سورة الزخرف.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣٠٠/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣٠١/٤

وقال تعالى: {وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله قال سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق إن كنت قلته فقد علمته تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك إنك أنت علام الغيوب ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد} سورة المائدة.

فأخبر عن المسيح أنه لم يقل لهم إلا ما أمره الله به بقوله أن اعبدوا الله ربي وربكم وكان عليهم شهيدا ما دام فيهم وبعد وفاته كان الله هو الرقيب عليهم فإذا كان بعضهم قد **غلط** في النقل عنهأو في تفسير كلامه أو تعمد تغيير دينه لم يكن على المسيح عليه السلام من ذلك درك وإنما هو رسول عليه البلاغ المبين.

وقد أخبر الله سبحانه وتعالى أن أول ما تكلم به المسيح أنه قال: {قال إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا أين ما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا وبرا بوالدتي ولم يجعلني جبارا شقيا}.

ثم طلب لنفسه السلام فقال: {والسلام علي يوم ولدت ويوم أموت ويوم أبعث حيا}.

والنصارى يقولون علينا منه السلام كما تقوله الغالية فيمن يدعون فية الإلهية." (١)

"ص -٣٦٣- فأخبروه بما ترون من عميان يبصرون وزمن ينهضون وصم يسمعون فطوبى لمن لم يغتر بي أو يذل في أمري.

قال فوجدنا يحيى مع محله وجلالة قدره عند الله عز وجل ثم ما شهد به للمسيح له من أنه ما قامت النساء عن مثله قد شك فيه فاحتاج إلى أن يسأله عن شأنه ثم لم يكن من جواب المسيح له بشيء مما تصفون من الربوبية ولا قال إني خالقك وخالق كل شيء كما في شريعة إيمانكم بل حذر **الغلط** في أمره والاغترار ولا كان من قوله أكثر مما ذكر أنه أظهر بنبوته من هذه الآيات التي سبق إلى مثلها أكثر الأنبياء.

قال ولا رأينا يحيى زاد في وضعه إياه لما قرظه وأعلا ذكره مع تشككه في أمره وحاجته إلى مسألته عن حاله على أن قال هو أقوى مني وأني لا أستحق أن أحل معقد خفه ولم يقل إنه خالقي وقد يقول الرجل الخير فيمن هو دونه مثل الذي قال يحيى فيه تواضعا لله وخشوعا كما قال المسيح في يحيى إنه ما قامت النساء عن مثله.

قال فتركتم ما أتت به الرسل والنبوات في المسيح وهو أصلكم الذي وقع عليه بناؤكم وجعلتم لأنفسكم شريعة غيرها ومثل الذين عقدوا هذه الشريعة لكم مثل من آمن بنبوة رجل ينتفي من النبوة لأن المسيح عليه السلام

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٣٧٩/٤

يقول إنه مربوب مبعوث ويقول جبريل إنه مكرم مصطفى وأن أباه داود وأن الله جعله ملكا على آل يعقوب." (١)

"ص –٤٧١– فاستدلال عباد العجل بذلك على أنه إله خير من استدلال النصارى على إلهية المضغة إن قدر ظهور شيء من العجائب التي قد يستدلون بها وإن كانت تلك لا تدل إلا على نبوته تسليما.

الوجه التاسع: قوله فاحتجبت الكلمة الخالقة بإنسان مخلوق خلقته لنفسها وقوله فكانت مسكنا في حلوله واحتجابه للطفها عن جميع ما لطف من الخلائق كلهم.

يقال لهم أولا من أين لك أن روح الإنسان ألطف من جميع المخلوقات وأنها ألطف من الملائكة والروح الذي قال الله فيه.

{يوم يقوم الروح والملائكة صفا لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن}.

وإنها ألطف من الروح التي نفخ في آدم منه بقوله: {ونفخت فيه من روحي}.

وبتقدير أن تكون ألطف فأنت لا تقول إن الاحتجاب والاتحاد كان بروح الإنسان مجردة بل بالجسد الناسوتي الدموي الغليظ وتقول إن الخالق التحم من مريم العذراء فتجعل الخالق قد التحم من لحم مريم ومن رحمها الذي هو لحم ودم وهذه أجساد كثيفة بل جمهورهم يقول إنه اتحد بجسد لا روح فيه قبل النفخ وبعد الموت وقبل أن يقوم من قبره.

وحينئذ فقولك فكانت مسكنا لله في حلوله واحتجابه للطفها عن جميع ما لطف من الخلائق كلهم وصف ممنوع والتعليل به باطل فإنه لو كان مسكنا للطفه لم يجز أن يسكن إلا في الروح اللطيفة فلما أثبت اتحادا بالجسد الكثيف بطل قولك إنه اتحد بالإنسان للطفه.

الوجه العاشر: قولكم واعلم أنه لا يرى شيئا من لطيف الخلق إلا في غليظ الخلق ولا يرى ما هو لطيف من اللطيف إلا مع ما هو **أغلظ** منه.

يقال لهم إما أن يكون الله لما اتحد بالمسيح عندكم قد رآه الناس وعاينوه أو لم يره أحد.

فإن قلتم: قد رآه الناس وعاينوه فهذا مخالف للحس والشرع والعقل.." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤٤١/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٦٤/٥

"ص -٤٨٤- أفلاطون أنهم أثبتوا هذه الكليات المجردة عن الأعيان في الخارج وقالوا إنها قديمة أزلية إنسانية مطلقة وحيوانية مطلقة ويسمونها المثل الأفلاطونية والمثل المعلقة.

وقد رد ذلك عليهم إخوانهم أرسطو وشيعته وجماهير العقلاء وبينوا أن هذه إنما هي متصورة في الأذهان لا موجودة في الأعيان كما يتصور الذهن عددا مطلقا ومقادير مطلقة كالنقطة والخط والسطح والجسم التعليمي ونحو ذلك مما يتصوره الذهن وليس من ذلك شيء في الموجودات الثابتة في الخارج.

وهذا المطلق بشرط الإطلاق يظن هؤلاء ثبوته في الخارج وقد يسمونه الإحاطة وهو الوجود المجرد عن جميع القيود ثم بعده الوجود المطلق لا بشرط وهو العام المنقسم إلى واجب وممكن إلى قديم وحادث ونحو ذلك كانقسام الحيوان إلى ناطق وأعجم.

وهذا المطلق لا بشرط يوجد في الخارج فإن الاسم المفرد يصدق عليه فيقال هذا حيوان هذا إنسان وإن كان الاسم العام شامل لأنواعه وأشخاصه لكن لا يوجد في الخارج إلا مقيدا معينا.

ومن قال إنه يوجد في الخارج كليا فقد **غلط** فإن الكلي لا يكون كليا قط إلا في الأذهان لا في الأعيان وليس في الخارج إلا شيء معين إذا تصور منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه ولكن العقل يأخذ القدر المشترك الكلي بين المعينات فيكون كليا مشتركا في الأذهان.

وهؤلاء يجعلون الوجود الواجب هذا وقد يجعلونه بعد هذا فيقولون هذا فرق الواجب.

وهذا الوجود الكلي إذا قيل إنه لا يوجد في الخارج إلا معينا فلا موجود في الخارج سوى الموجودات المعينة المشخصة بما فيها من الصفات القائمة بها.

وإن قدر وجوده في الخارج فهو إما جزء من المعينات وأما صفة لها.." (١)

"ص -٤٨٧- دون الحس فإذا أبطلوا ما شهده الحس لم يبق معهم إلا الوجود الكلي.

ثم يظنون مع ذلك أنه هو الله فيبقى الرب عندهم وهما وخيالا في نفوسهم لا حقيقة له في الخارج كما قال بعض حذاقهم وهو التستري صاحب ابن سبعين وهمك هو بتشخيص ما تحته شيء وقال.

ترى الوجود واحدا وأنت ذاك وليس عليك زائد ما ثم سواك وقلت لبعض حذاقهم هب أن هذا الوجود المطلق ثابت في الخارج وأنه عين الموجودات المشهودة فمن أين لك أن هذا هو رب العالمين الذي خلق السماوات والأرض وكل شيء.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٨٢/٥

فاعترف بذلك وقال هذا ما فيه حيلة.
والحس الباطن أو الظاهر إن لم يقترن به العقل الذي يميز بين المحسوس وغيره وإلا دخل فيه من **الغلط** من جنس ما يدخل على النائم والممرور والمبرسم وغيرهم ممن يحكم بمجرد الحس الذي لا عقل معه.
والبهائم قد تكون أهدى من هؤلاء كما قال تعالى: {ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا." (١)

"ص -٤٩٢- فإن قالوا: نحن مقصودنا أن حكمة الله وعلمه ونوره أنزله إلى المسيح وأفاضه على المسيح كما يفيض الشعاع عن الشمس.
قيل لهم فهذا قدر مشترك بين المسيح وسائر الأنبياء فلا اختصاص للمسيح بذلك.
الوجه الثاني: قولهم الذي يملأ ضوؤه ما بين السماء والأرض نورا وفي بيت من البيوت يكون فيه حقا من غير مقارنة لعين الشمس التي تولد منها حقا.
فيقال لهم الشعاع الذي بين السماء والأرض هو الضوء وهو النور.
فقولكم إن الشعاع يملأ ضوؤه ما بين السماء والأرض نورا يقتضي أنه شعاع وضوء شعاع ونور حدث عن ذلك وهذا **غلط** بل ليس هنا إلا جرم الشمس التي في السماء وشعاعها وهو الضوء والنور الذي ما بين السماء والأرض.
الثالث: قولكم من غير مفارقة عين الشمس يقتضي أن هذا الشعاع هو مفس ما قام بالشمس وهذا مكابرة للحس والعقل بل الشعاع الذي قام بالهواء والأرض عرض لم يقم بالشمس فقط.
وكل شعاع بقعة فليس هو عين الشعاع الذي في البقعة الأخرى وإن كان هو نظيره ومثله وجنس الشعاع يجمعهما كما أن شعاع هذا السراج ليس هو شعاع هذا السراج وإن قدر اختلاطهما حتى يقوى الضوء ولا حركة هذا الهواء هي حركة هذا الهواء ونظائر ذلك متعددة.
الرابع قولكم كذلك الله سكن في الناسوت من غير أن يفارقه الأب تمثيل باطل فإن الشمس نفسها لم تكن في الهواء والأرض وإنما سكن شعاعها.
فوزانه أن يقال فكذلك سكن نور الله وبرهانه وهداه وروحه.
وهذا إذا قلته فهو منقول عن الأنبياء تنطق كتبهم بأن نور الله وروحه وهداه في قلوب المؤمنين لكن لا اختصاص للمسيح بذلك.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥/٨٥

قال الله تعالى: {الله نور السماوات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري}.." (١)

"ص -٥٠٤- بائن عنه فلا يكون الموصوف حيا عالما قادرا متكلما رحيما مريدا بحياة قامت بغيره ولا بعلم وقدرة قامت بغيره ولا بكلام ورحمة وإرادة قامت بغيره.

والكلام بمشيئة المتكلم وقدرته أكمل ممن لا يكون بمشيئته وقدرته.

وأما كلام يقوم بذات المتكلم بلا مشيئته وقدرته فأما أنه ممتنع أو هو صفة نقص كما يدعى مثل ذلك في المصروع.

وإذا كان كمالا فدوام الكمال له وأنه لم يزل موصوفا بصفات الكمال أكمل من كونه صار متكلما بعد أن لم يكن لو قدر أن هذا ممكن فكيف إذا كان ممتنعا.

وكان أئمة السنة والجماعة كلما ابتدع في الدين بدعة أنكروها ولم يقروها ولهذا حفظ الله دين الإسلام فلا يزال في أمة محمد طائفة هادية مهدية ظاهرة منصورة.

بخلاف أهل الكتاب فإن النصارى ابتدعوا بدعا خالفوا بها المسيح وقهروا من خالفهم ممن كان متمسكا بشرع المسيح حتى لم يبق حين بعث الله محمدا من هو متمسك بدين المسيح إلا بقايا من أهل الكتاب كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "في الحديث الصحيح: "إن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب".

فلما أظهر قوم من الولاة أن القرآن مخلوق ودعوا الناس إلى ذلك ثبت الله أئمة السنة وجمهور الأمة فلم يوافقوهم وكان المشار إليه من الأئمة إذ ذاك أحمد بن حنبل.

ثم بقي ذلك القول المحدث ظاهرا نحو أربع عشر سنة وأئمة الأمة وجمهورها ينكرونه حتى جاء من الولاة من منع من إظهاره والقول به فصار مخفيا كغيره من البدع وشاع عند العامة والخاصة أن القرآن كلام الله غير مخلوق.

فأراد بعض الناس أن يجيب عن شبهة من قال إن هذا الذي يقوم بنا مخلوق فقال القرآن كلام الله غير مخلوق ولكن ألفاظنا بة مخلوقة وتلاوتنا له مخلوقة.

وربما قالوا هذا الذي نقرأه مخلوق أو هذا ليس هو كلام الله فقصدوا معنى صحيحا وهو كون صفات العباد

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٩٠/٥

وأصواتهم وأفعالهم مخلوقة.

لكن غلطوا حيث أطلقوا القول أو أفهموا الناس بأن هذا القرآن الذي." (١)

"ص -٥٠٦- ولهذا لو قال قارئ أنا آتي بقرآن مثل قرآن محمد وتلاه نفسه وقال هذا مثله لأنكر الناس ذلك وضحكوا منه وقالوا هذا القرآن الذي جاء به هو ليس هو كلام آخر مماثل له.

فإذا كان القرآن الذي يقرؤه المسلمون هو كلام الله الذي بلغه الرسول لم يجز أن يقال ليس هو بكلام الله بل هو مثل له أو حكاية عنه أو عبارة.

وإذا كان معلوما إنما هو كلام الله فقد تكلم الله به سبحانه لم يخلقه بائنا عنه ولم يجز أن يقال لما هو كلامه إنه مخلوق.

فإذا قيل عن ما يقرؤه المسلمون إنه مخلوق والمخلوق بائن عن الله ليس هو كلامه فقد جعل مخلوقا ليس هو بكلام الله فصار الأمة يقولون هذا كلام الله وهذا غير مخلوق لا يشيرون بذلك إلى شيء من صفات المخلوق بل إلى كلام الله الذي تكلم به وبلغه عنه رسوله.

والمبلغ إنما بلغه بصفات نفسه والإشارة في مثل هذا يراد بها الكلام المبلغ لا يراد بها ما به وقع التبليغ.

وقد يراد بهذا الثاني مع التقييد كما في مثل الاسم إذا قيل عبدت لله ودعوت الله فليس المراد أن المعبود المدعو هو الاسم الذي هو اللفظ بل المعبود المدعو هو المسمى باللفظ فصار بعضهم يقول الاسم هو غير المسمى حتى قيل لبعضهم أقول دعوت الله فقال لا تقل هكذا ولكن قل دعوت المسمى بالله وظن هذا الغالط أنك إذا قلت ذلك فالمراد دعوت هذا اللفظ ومثل هذا يرد عليه في اللفظ الثاني.

فما من شيء عبر عنه باسم إلا والمراد بالاسم هو المسمى فإن الأسماء لم تذكر إلا لبيان المسميات لا أن الاسم نفسه هو ذات المسمى.

فمن قال إن اللفظ والمعنى القائم بالقلب هو عين المسمى **فغلطه** واضح.

ومن قال إن المراد بالاسم في مثل قولك دعوت الله وعبدته هو نفس اللفظ **فغلطه** واضح ولكن اشتبه على الطائفتين ما يراد بالاسم ونفس اللفظ.

كذلك أولئك اشتبه عليهم نفس كلام المتكلم المبلغ عنه الذي هو المقصود بلفظ المبلغ." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥/١٠٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥/١٠٦

"ص -٥٣٥- وهو لا يفقه معناه ولا يعقله فمن نقل لفظ التوراة أو الإنجيل أو القرآن أو ألفاظ سائر الأنبياء لم نطالبه ببيان معناه.

بخلاف من ادعى أنه فهم ما قاله الأنبياء وعبر عن ذلك بعبارة أخرى فإنه يقال له إن كنت فهمت ما قالوه فهو معنى واحد عبروا عنه بعبارة وعبرت عنه بعبارة أخرى كالترجمان فهذا يعقل ما يقول ويفقهه.

وإن قال إني لم أفهم كلامهم أو لم أفهم ما قلته فقد اعترف بجهله وضلاله وأنه من الذين لم يفهموا كلام الأنبياء عليهم السلام ولم يفقهوا ما قالوه هم.

فلو قالوا لم نفهم كلام الأنبياء وسكتوا لكانوا أسوة أمثالهم من الجهال بمعاني كلام الأنبياء.

وأما إذا وضعوا عبارة وكلاما ابتدعوه وأمروا الناس باعتقاده وقالوا هذا هو الإيمان والتوحيد وقالوا إنا مع هذا لا نتصور ما قلناه ولا نفقهه ولا نعقله فهؤلاء من الذين يقولون على الله ما لا يعلمون ويفترون على الله وعلى كتب الله وأنبياء الله بغير علم بل يقولون الكذب المفترى والكفر الواضح ويقولون مع ذلك إنا لا نعقله وهذا حال النصارى بلا ريب.

وهذا الموضع **غلط** فيه طائفتان من الناس غالية غلت في المعقولات حتى جعلت ما ليس معقولا من المعقول وقدمته على الحس ونصوص الرسول.

وطائفة جفت عنه فردت المعقولات الصريحة وقدمت عليها ما ظنته من السمعيات والحسيات.

وهكذا الناس في السمعيات نوعان وكذلك هم في الحسيات الباطنة والظاهرة نوعان.

فيجب أن يعلم أن الحق لا ينقض بعضه بعضا بل يصدق بعضه بعضا.

بخلاف الباطل فإنه مختلف متناقض كما قال تعالى: في المخالفين للرسل: {والسماء ذات الحبك إنكم لفي قول مختلف يؤفك عنه من أفك}.

وإن ما علم بمعقول صريح لا يخالفه قط لا خبر صحيح ولا حس صحيح.

وكذلك ما علم بالسمع الصحيح لا يعارضه عقل ولا حس.." (١)

"ص -٥٣٧- آخر أو يرى أنه أغاث من استغاث به أو جاء طائرا في الهواء مع العلم بأنه في مكانه لم يتغير منه فهذا إنما هو جني تصور بصورة ذلك الشخص ليس هو نفسه فهذا يشبهه ليس هو إياه.

والحسيات إن لم يميز بينها بالعقل وإلا فالحس **يغلط** كثيرا فكذلك من ادعى فيما حصل له من المكاشفة

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٥/١٤١

والمخاطبة أمرا يخالف صريح العقل يعلم أنه غالط فيه كمن قال من القائلين بوحدة الوجود إني أشهد بباطني وجودا مطلقا مجردا عن الأسماء والصفات لا اختصاص فيه ولا قيد البتة فلا يتنازع في هذا كما قد ينازعه بعض الناس.

لكن يقال له من أين لك أن هذا هو رب العالمين الذي خلق السماوات والأرض فإن كون ما شهدته بقلبك هو الله أمر لا يدرك بحس القلب وإذا ادعيت أنه حصل لك في الكشف ما يناقض صريح العقل علم أنك غالط كما قال شيخ هؤلاء الملاحدة التلمساني.

يا صاحبي أنت تنهاني وتأمرني والوجد أصدق نهاء وأمار

فإن أطعك وأعص الوجد عدت عما عن العيان إلى أوهام أخبار

وعين ما أنت تدعوني إليه إذا حققت فيه تراه النهي يا جار

فيقال له وجدك وذوقك لم يفدك إلا شهود وجود مطلق بسيط لكن من أين لك أن هذا هو رب العالمين بل من أين لك أن هذا ثابت في الخارج عن نفسك كليا مطلقا مجردا بل إنما تشهده كليا مطلقا مجردا في نفسك.

ولست تعلم بحس ولا عقل ولا خبر أن هذا هو في الخارج.

كما أن النائم إذا شهد حسه الباطن أشياء لم يكن معه يقين أن هذا في الخارج.

فإذا عاد إليه عقله علم أن هذا كان في خياله في المنام

وكذلك السكران وغيره ممن يضعف عقله فهذا يشهد بحسه الباطن أو الظاهر أشياء وقد ضعف عقله عن كنه ذلك لما ورد عليه وإذا ثاب إليه عقله علم أن ما شهده كان في نفسه وخياله لا في الخارج عن ذلك.." (١)

"ص -٥٣٨- فكل من أخبر بما يخالف صحيح المنقول أو صريح المعقول يعلم أنه وقع له **غلط** وإن كان صادقا فيما يشهده في الحس الباطن أو الظاهر لكن **الغلط** وقع في ظنه الفاسد المخالف لصريح العقل لا في مجرد الحس فإن الحس ليس فيه علم بنفي أو إثبات.

فمن رأى شخصا فليس في الحس إلا رؤيته.

وأما كونه زيدا أو عمرا فهذا لا بد فيه من عقل يميز بين هذا وهذا ولهذا كان الصغير والمجنون والبهيم

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٤٣/٥

والسكران والنائم ونحوهم لهم حس ولكن لعدم العقل لا يميزون أن هذا المشهود هو كذا أم كذا بل قد يظنون ظنونا غير مطابقة.

قال تعالى: {والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءهلم يجده شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب}.

فالظمآن يرى أن ما ظنه ماء ولم يكن ماء لاشتباهه بالماء والحس لم **يغلط** لكن غ**لط** عقله.

والأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه معصومون لا يقولون على الله إلا الحق ولا ينقلون عنه إلا الصدق.

فمن ادعى في أخبارهم ما يناقض صريح المعقول كان كاذبا بل لا بد أن يكون ذلك المعقول ليس بصريح أو ذلك المنقول ليس بصحيح.

فما علم يقينا أنهم أخبروا به يمتنع أن يكون في العقل ما يناقضه.

وما علم يقينا أن العقل حكم به يمتنع أن يكون في أخبارهم ما يناقضه.

وقول أهل الاتحاد من النصارى وغيرهم سواء ادعوا الاتحاد العام أو الخاص قد علم بصريح العقل بطلانه فيمتنع أن يخبر به نبي من الأنبياء بل الأنبياء عليهم السلام قد يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته لا بما يعلم العقل بطلانه فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول.

ومن سوى الأنبياء ليس معصوما فقد **يغلط** ويحصل له في كشفه وحسه وذوقه." (١)

"ص -١٢- وقد تنازع المثبتة هل يقال الصفات عين الذات أم يقال ليست عين الذات أم يقال لا يقال هن غير الذات ولا يقال ليست غير الذات وتنازعوا في مسمى الغيرين هل هما ما جاز مفارقة أحدهما الآخر مطلقا أو ما جاز مفارقته بوجود أو زمان أو مكان أو هما ما جاز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر وغاية ذلك منازعات لفظية.

وكثير منهم فرق في الصفات اللازمة بين بعضها وبعض فجعل بعضها زائدا على الذات وبعضها ليس بزائد على الذات وكان الفرق بحسب ما يتصوره لا بحسب ما الأمر عليه في نفسه فإذا أمكنهم تصور الذات بدون صفة قالوا هذه زائدة وإلا قالوا ليست زائدة وهذا يقتضي أنها زائدة على ما تصوروه هم من الذات لا أنه في الخارج ذات مجردة عن تلك الصفة وصفة زائدة عليها بل ليس إلا الذات المتصفة بتلك الصفات.

ولكن يجب الفرق بين أن يقال إن الصفات غير الذات وبين أن يقال إنها غير الله فإن اسم الله متناول

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٤٤/٥

لذاته المتصفة بصفاته فإذا قال القائل دعوت الله وعبدت الله فلم يدع ذاتا مجردة ولا صفات مجردة بل دعا الذات المتصفة بصفاتها فاسمه تعالى يتناول ذلك فليست صفاته خارجة عن مسمى اسمه ولا زائدة على ذلك وإن قيل إنها زائدة على الذات المجردة ومن ظن أنها زائدة على الذات المتصفة بصفاتها التي تدخل صفاتها في مسماها فقد **غلط** ولكن في الأذهان والألسنة زلق في هذا الموضع كثيرا.

فإذا قيل الصفات مغايرة للذات لم يكن في هذا من المحذور ما في قولنا إن صفات الله غير الله فإن اسم الله يتناول صفاته.

فإذا قيل إنها غيره فهم من ذلك أنها مباينة له وهذا باطل ولهذا كان النفاة إذا." (١)

"ص -١٧- على ذلك الكتاب والسنة وإجماع الأمة وكذلك سلف الأمة وأئمتها يعرفون وجود النفس التي هي روح الإنسان التي تفارق بدنه حين الموت كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع السلف والأئمة وإن كان كثير من أهل الكتاب يزعم أنها عرض منأعراض البدن أو جزء من أجزائه فهذا قول محدث في الإسلام لم يذهب إليه أحد من السلف والأئمة وإن كان محكيا عن أكثر المتكلمين فليس الذين قالوا هذا من سلف الأمة ولا أئمتها بل هم من أهل الكلام المحدث المذموم عند السلف وأئمة الأمة وكثير من المتفلسفة الداخلين في أهل الملل يقولون إن الذوات التي تسميها الأنبياء الملائكة هي التي تسميها المتفلسفة المشاؤون عقولا أو عقولا ونفوسا وهذا **غلط** عظيم كما قد بسط في موضعه.

فإن العقول التي يثبتها هؤلاء المتفلسفة لا حقيقة لها عند الرسل وأتباعهم بل ولا حقيقة لها في المعقول الصريح بل حقيقة كلامهم أنها أعراض قائمة بنفسها وقد صرحوا بأن واجب الوجود نفسه هو علم وجعلوا نفس العلم هو نفس العالم ونفس تصور هذا القول يكفي في العلم بفساده كما أن هؤلاء المتفلسفةأتباع أرسطو لا يعرفون الملائكة بل ولا الجن وإنما علمهم معرفة الأجسام الطبيعية وتكلموا في الإلهيات بكلام قليل نزر باطله أكثر من حقه كما قد بسط في موضع آخر.." (٢)

"اثنين عليه إلا عن مواطأة بينهما ومحمد وموسى صلوات الله عليهما وسلامه لم يتواطآ بل لم يواطىء محمد أحدا من الرسل قبله ولا واطؤه.

والخبر الكذب إما أن يتعمد صاحبه الكذب وأما أن **يغلط** فالكاذبان المتعمدان للكذب لا يتفقان في

---

(١) الجوابالصحيح لمن بدل دين المسيح، ٦/١٠

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٦/١٥

القصص الطويلة والتفاصيل العظيمة.

وكذلك الغالطان لا يتفق غلطهما في مثل ذلك بل الاثنان من آحاد الناس إذا أخبر كل منهما عن حال بلدة وأخبر." (١)

"ص -١٤٩- زعمهم هو الله والله الذي هو اللاهوت يأتي في ناسوته كما زعموا أنه جاء قبل ذلك.

وأما المسلمون فآمنوا بما أخبرت به الأنبياء على وجهه وهو موافق لما أخبر به خاتم الرسل حيث قال في الحديث الصحيح يوشك أن ينزل فيكم ابن مريم حكما عدلا وإماما مقسطا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية.

وأخبر في الحديث الصحيح: "أنه إذا خرج مسيح الضلالة الأعور الكذاب نزل عيسى بن مريم على المنارة البيضاء شرقي دمشق بين مهرودتين واضعا يديه على منكبي ملكين فإذا رآه الدجال انماع كما ينماع الملح في الماء فيدركه فيقتله بالحربة عند باب لد الشرقي على بضع عشرة خطوات منه" وهذا تفسير قوله تعالى: {وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته}.

أي يؤمن بالمسيح قبل أن يموت حين نزوله إلى الأرض وحينئذ لا يبقى يهودي ولا نصراني ولا يبقى إلا دين الإسلام وهذا موجود في نعته عند أهل الكتاب.

ولكن النصارى ظنوا مجيئه بعد قيام القيامة وأنه هو الله فغلطوا في ذلك كما غلطوا في مجيئه الأول حيث ظنوا أنه هو الله واليهود أنكروا مجيئه الأول وظنوا أن الذي بشر به ليس إياه وليس هو الذي يأتي آخرا وصاروا ينتظرون غيره وإنما هو بعث إليهم أولا فكذبوه وسيأتيهم ثانيا فيؤمن به كل من على وجه الأرض من يهودي ونصراني إلا من قتل أو مات ويظهر كذبا هؤلاء الذين كذبوه ورموا أمه بالفرية وقالوا إنه ولد زنا وهؤلاء الذين غلوا فيه وقالوا." (٢)

"ص -٢٤٥- والسلف كأحمد وغيره كانوا يسمون هذا وهذا معجزا ويقولون لخوارق الأولياء إنها معجزات إذا لم يكن في اللفظ ما يقتضي اختصاص الأنبياء بذلك بخلاف ما كان آية وبرهانا على نبوة النبي فإن هذا يجب اختصاصه.

وقد يسمون الكرامات آيات لكونها تدل على نبوة من اتبعه الولي فإن الدليل مستلزم للمدلول يمتنع ثبوته

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٧٨/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٥٩/٦

بدون ثبوت المدلول فكذلك ما كان آية وبرهانا وهو الدليل والعلم على نبوة النبي يمتنع أن يكون لغير النبي وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن دلائل نبوة محمد كثيرة متنوعة كما قد تكلمنا على ذلك في غير هذا الكتاب وبينا أنمن يخصص دلائل النبوة بنوع فقد **غلط** بل هي أنواع كثيرة لكن الآيات نوعان.

ومنها ما مضى وصار معلوما بالخبر كمعجزات موسى وعيسى.

ومنها ما هو باق إلى اليوم كالقرآن الذي هو من أعلام نبوة محمد وكالعلم والإيمان الذي في أتباعه فإنه من أعلام نبوته وكشريعته التي أتى بها فإنها أيضا من أعلام نبوته وكالآيات التي يظهرها الله وقتا بعد وقت من كرامات الصالحين من أمته ووقوع ما أخبر بوقوعه كقوله: " لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك" وقوله: "لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء لها أعناق الإبل ببصرى" وقد خرجت هذه النار سنة خمسين وستين وستماية وشاهد الناس أعناق الإبل ببصرى." (١)

"ص -٢٨٢- وكذلك في سورة القيامة {لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس اللوامة أيحسب الأنسان ألن نجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه بل يريد الأنسان ليفجر أمامه يسأل أيان يوم القيامة فإذا برق البصر وخسف القمر وجمع الشمس والقمر يقول الأنسان يومئذ أين المفر كلا لا وزر إلى ربك يومئذ المستقر ينبأ الأنسان يومئذ بما قدم وأخر} فذكر القيامة الكبرى ثم قال في آخر السورة {كلا إذا بلغت التراقي وقيل من راق وظن أنه الفراق والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق} ولبسط هذا موضع آخر فإن ذكر ما ينال الروح عند فراق البدن من النعيم والعذاب كثير في النصوص النبوية وأما وصف القيامة الكبرى في الكتاب والسنة فكثير جدا لأن محمدا صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء وقد بعث بين يدي الساعة فلذلك وصف القيامة بما لم يصفها به غيره كما ذكر المسيح في صفته فقال إنه يخبركم بكل ما يأتي ويعرفكم جميع ما للرب

والقول الثاني: قول من يثبت معاد الأبدان فقط كما يقول ذلك كثير من المتكلمين الجهمية والمعتزلة المبتدعين من هذه الأمة وبعض المصنفين يحكي هذا القول عن جمهور متكلمي المسلمين أو جمهور المسلمين وذلك **غلط** فإنه لم يقل ذلك أحد من أئمة المسلمين ولا هو قول جمهور نظارهم بل هو قول

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٧١/٦

طائفة من متكلميهم المبتدعة الذين ذمهم السلف والأئمة

والقول الثالث: المعاد للنفس الناطقة بالموت فقط وأن الأبدان لا تعاد وهذا لم يقله أحد." (١)

"ص -٢٩٦- تعديل الشهوة والغضب بالعفة والحلم وهذا غايته ترك الإسراف في الشهوة والغضب والشهوة هي جلب ما ينفع البدن ويبقي النوع والغضب دفع ما يضر البدن ولم يتعرضوا لمراد الروح الذي يحبه لذاته مع أنهم إنما تكلموا فيما يعود إلى البدن وجعلوا ذلك إصلاحا للبدن الذي هو آلة للنفس وجعلوا كمال النفس في مجرد العلم وقد بسطنا **غلطهم** في هذا الأصل من وجوه في غير هذا الموضع وبينا أن النفس لها كمال في العمل والإرادة كما أن لها كمالا في العلم وأن العلم المجرد ليس كمالا لها ولا صلاحا ولو كان كمالا لم يكن ما عندهم من العلم ما هو كمال النفس وبينا **غلط** الجهمية الذين قالوا الإيمان هو مجرد العلم وأن الصواب قول السلف والأئمة إن الإيمان قول وعمل أصله قول القلب وعمل القلب المتضمن علم القلب وإرادته وإذا كان لا بد للنفس من مراد محبوب لذاته لا تصلح إلا به ولا تكمل إلا به وذلك هو إلهها فليس لها إله يكون به صلاحا إلا الله ولهذا قال الله تعالى: {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} وليس ذلك للإنسان فقط بل للملائكة الجن فإنهم كلهم أحياء عقلاء ناطقون لهم علم وعمل اختياري ولا صلاح لهم إلا بمرادهم المحبوب لذاته وهو معبودهم ولا يجوز أن يكون معبودا محبوبا لنفسه إلا الله فلو كان في السموات والأرض إله إلا الله لفسدتا فلهذا كان دين جميع الرسل عبادة الله وحده لا شريك له." (٢)

"ص -٣٠٣- فيخطئ خطأ من يتكلم بلا علم ومن يظن الكذب صدقا والباطل حقا والضلال هدى والغي رشدا والظلم عدلا والفساد صلاحا وكل من دعا الخلق إلى متابعته وطاعته على سبيل الحتم والإيجاب بأن يصدقوه بما اخبر ويطيعوه فيما أمر به وأوجبه باطنا وظاهرا من غير أن يخير أحدا في اتباعه وتصديقه وطاعته ولا يسوغ له مخالفته بوجه من الوجوه لا في الباطن ولا في الظاهر لم يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة وذلك لأنه إما أن يكون قصده الإثم والعدوان أو قصده البر والعدل فإن كان قصده الأول فهو ظالم فاجر ومثل هذا لا يكون إلا كاذبا عمدا أو خطأ وإن كان قصده البر والعدل فلا يخلو مع ذلك إما أن يكون عالما بكل ما يخبر به من الغيوب جازما بصدق نفسه جزما لا يحتمل النقيض عالما بأن ما يأمر به عدل

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٦/٣١٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٦/٣٣٠

لا يجوز لمن أمره أن يعصيه بوجه من الوجوه وأما إن لا يكون جازما بذلك فإن كان جازما بذلك كان هذا هو النبي المعصوم الذي لا يخبر إلا بحق ولا يأمر إلا بعدل {وتمت كلمت ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم} بخلاف القسم الذي يتحرى العدل والصدق باجتهاده ورأيه فإن هذا قد يأمر بأشياء يجوز أن تكون المصلحة والعدل والصدق في خلافها ويخبر بأشياء باجتهاده يحوز أن يكون الأمر فيها بخلاف ذلك ولا بد أن **يغلط** في بعض ما يخبر به من العلميات وما يأمرهم به من العمليات فإنه لا معصوم إلا الأنبياء ولهذا لم يجب الإيمان بكل ما يقوله بشر إلا أن يكون نبيا فإن الإيمان واجب بكل ما يأتي به النبي قال تعالى: {قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون} وقال تعالى: {ليس البر أن." (١)

"ص -٣٧٤- محدد معين فإذا قدر أنه خلق وراء المحدد محددا آخر وخرق الأول حصل به المقصود وهكذا عامة أدلتهم أنما تدل على شيء مطلق لكن يعينونه بلا حجة **فيغلطون** في التعيين كدليلهم على دوام الفاعلية أو الحركة أو زمانها فإن ذلك لا يدل على الحركة الفلكية وأن الزمان هو مقدار الحركة بل إذا كان الله قد خلق السموات والأرض وما بينهما في سنة أيام كما أخبرت به الرسل لم تكن تلك الأيام التي خلق الله فيها السموات والأرض هي مقدار حركة الشمس التي هي مما خلق في تلك الأيام بل وقد أخبر الله تعالى أنه كان عرشه على الماء قبل أن يخلق السموات والأرض وأخبر أنه خلق السموات من دخان وهو بخار الماء فإذا كان قبل هذه الحركا المشهودة حركات أخر لأجسام غير هذه الأجسام المشهودة لم يكن هذا مناقضا لما دل عليه العقل ورجال كثير في زماننا وغير زماننا يحملون من مكان إلى مكان في الهواء وهذا مما تواتر عندنا وعند من يعرف ذلك وأيضا فمعلوم أن النار والهواء الخفيف تحرك حركة قسرية فيهبط والتراب والماء الثقيلان يحركان حركة قسرية فيصعد وهذا مما جرت به العادة والشبهة الثانية ظن بعض المتفلسفة كأرسطو وشيعته أن الأفلاك لا تقبل الانشقاق وحجتهم على ذلك في غاية الضعف فإنهم قالوا لو كانت تقبل الانشقاق لكان المحدد للأفلاك المحرك لها يتحرك حركة مستقيمة والحركة المستقيمة تحتاج إلى خلاء خارج العالم ولا خلاء هناك وهذه الحجة فاسدة من وجوه منها أنها تدل على ذلك في

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٦/٣٣٨

الفلك الأعلى لا فيما دونه كفلك القمر وغيره وهذا مما أجابهم به الرازي وغيره ومنها أن وجود أجسام." (١)

"ص -٤٧٢- في الفجر أم كان يقنت أحيانا للنوازل أم قنت مرة ثم تركه فهذا من أهون الأمور وأيسرها إذ كلهم متفقون على صحة صلاة من قنت وعلى صحة صلاة من لم يقنت ومن جهر ومن خافت ولكن لما تنازعوا فيما فعله الرسول تنازعوا في الحكم فعلم بذلك ان ما كان مشهورا في الأمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره أحد من علمائها كانت الأمة متفقة على نقله كنقلهم للقرآن وللشرائع الظاهرة المشهورة وإن نقل ذلك أعظم من نقل سائر أخبار الأنبياء والعلماء والملوك والزهاد

وكذلك حجة فإنهم كلهم متفقون على ما تواتر عنه من أنه لم يحج بعد الهجرة إلا حجة واحدة وهي التي تسمى حجة الوداع وإنما عاش بعدها نحوا من ثلاثة أشهر وأنه لما حج أمر أصحابه كلهم إلا من ساق الهدى منهم إذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحل من عمرته وأنه لم يعتمر هو ولا أحد من أصحابه الذين حجوا معه بعد الحج إلا عائشة وحدها وأنه هو نفسه لم يحل من حجته ولا أحد ممن ساق الهدي معه وإنما اشتبه على بعضهم بعض ألفاظه او بعض الأمور التي تخفى على أكثر الناس وكان الصحابة ينقلون تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومرادهم بالتمتع أنه قرن بين العمرة والحج فظن بعض الناس أنهم أرادوا أنه أخر الإحرام بالحج إلى ان قضى العمرة وقال بعض الصحابة إنه أفرد بالحج فظن بعض الناس انه حج واعتمر بعد الحج وهذا لم ينقله أحد من العلماء بل اتفقوا على أنه لم يعتمر بعد الحج وروى بعض الصحابة أنه قرن فظن بعض الناس أنه طاف طوافين وسعى سعيين وهذا لم ينقله أحد عنه وكان من أسباب **غلط** كثير من الناس أنهم كانوا يستعملون تلك الألفاظ في معان غير ما استعملته فيها الصحابة **فغلط** بعض الناس على بعض الصحابة وأما ما فعله في الحج مشهورا فهومتواتر لم يختلف فيه النقل ولا علماء النقل ومن تدبر هذه الطريق أفادته علما يقينيا قطعيا بصحة هذه الآيات عن محمد صلى الله عليه وسلم وكذلك الطرق المتقدمة فإنا قد." (٢)

"ص -٥٢٧- بالسكوت عنه إلا مع البينة فقد يسمى كاذبا لقوله تعالى: {لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون} والمقصود هنا أن الخبر قد يعلم أنه صدق

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤١٣/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٣/٧

وقد يعلم أنه كذب وقد لا يعلم واحد منهما والعلم بأنه صدق له معنيان

أحدهما: أن يعلم أنه مطابق لمخبره من غير جهة المخبر كمن أخبرنا بأمور يعلم أنها حق بدون خبره والثاني: أن يعلم أن المخبر به صادق فيه وقد يجتمع الأمران بأن يعلم ثبوت ما أخبر به ويعلم أنه صادق فيه وقول محمد إني رسول الله هو من هذا الباب كما سنبينه إن شاء الله وكذلك كونه كذبا قد يراد به أنه على خلاف مخبره وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب وقد يعنى به أن قائله يتعمد الكذب ولهذا كانت الأحاديث المعلوم بطلانها على نوعين تارة يعلم أن صاحبها تعمد الكذب وتارة يكون قد **غلط** والصحابة لم يعرف فيهم من يتعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك جمهور التابعين لم يعرف فيهم من يتعمد الكذب ولكن طائفة قليلة من الشيعة عرف أنه كان فيها من يتعمد الكذب بخلاف غيرهم من أهل الأهواء كالخوارج فإنه لم يكن فيهم من يعرف بالكذب بل يقال هم من أصدق الناس حديثا والرجل الفاسق المعروف أنه يكذب لا بد أن يصدق في بعض الأخبار فلا يكون في الناس من لا يخبر إلا بكذب ولهذا قال تعالى: {إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا}

وفي القراءة الأخرى "فتثبتوا" فأمر بالتبين والتثبت إذا أخبر الفاسق بخبر ولم يأمر بتكذيبه بمجرد إخباره لأنه قد يصدق أحيانا

فلما أمر سبحانه بالتبين والتثبت في خبر الفاسق دل ذلك على أنه لا يجوز تصديقه بمجرد إخباره إذ كان فاسقا قد يكذب ولايجوز أيضا تكذيبه قبل." (١)

"ص -٥٣٦- كنتم قد تكلمتم في القطعيات بلا قاطع نفيا كان الكلام أو إثباتا وليس يعلم في الأدلة الشرعية أو العقلية أن كل ما لم يقم دليل سمعي أو عقلي على إثباته فإنه يجب عليكم نفيه والقطع بنفيه بل تكلمكم بهذا تكلم بلا علم ومن هنا أخطأ كثير من النظار في نفي كثير من صفات الرب وأحكامه وأفعاله حيث لم يعلموا دليلا قطعيا يثبتها فنفوها وكانت ثاتبة في نفس الأمر وقد يكون عند غيرهم دليل قطعي يثبتها ولو قدر عدم علم الناس كلهم بها فلله علم لم يعلمه العباد ولله اسماء استأثر بها في علم الغيب عنده لم يعلمها الناس وليس إذا لم يعلم ثبوت الصفة يجب أن يعلم انتفاؤها بل قد يظن ثبوتها أو انتفاؤها وقد يشكفي ذلك فلا يعلم ولا يظن واحد منهما والواجب على الإنسان أن يقول لما يعلمه أعلمه ولما يظنه أظنه ولما يشك فيه أشك فيه والله تعالى لم يوجب على الإنسان أن يقطع بانتفاء شيء إن لم يعلم أنه

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٧/٩١

منتف فمن قال وجب علينا القطع بانتفاء فقد **غلط** وهذا بخلاف ما يناقض صفات الإثبات فإن هذا يجب نفيه عن الله فقد علم بالأدلة القطعية أن الله موصوف بصفات الكمال المناقضة للنقص مثل إنه حي قيوم بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وأنه خالق كل شيء وربه ومليكه وأنه غني عن كل ما سواه بكل وجه فكل من قال قولا يناقض هذا علم أنه باطل كالذين قالوا إن له شريكا أو ولدا أو أنه يشفع عنده الشفعاء بغير إذنه ونحو ذلك مما يناقض الكمال المعلوم له وما كان من الأمور مستلزما لوازم لو كان موجودا فإنه يستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم كالأمور التي لو كانت موجودة لوجب أن تنقل نقلا متواترا شائعا فإنه يستدل." (١)

"ص -٥٤٠- هذه الأمور التي تدل على كذب الكاذب فالصدق له دلائل مستلزمة له تدل على الصدق والكذب له دلائل مستلزمة تدل على الكذب ولا يجوز الحكم بصدق مخبر ولا بكذب مخبر إلا بدليل وما لم يعلم صدقه ولا كذبه ولا ثبوته ولا انتفاؤه فإنه يجب الإمساك عنه ويقول القائل هذا لم أعلمه ولم يثبت عندي ولا أجزم به ولا أحكم به ولا أستدل به ولا احتج به ولا أبني عليه مذهبي واعتقادي وعملي ونحو ذلك لا يقول هذا أقطع بكذبه وانتفائه وإن كنت أقطع أن من أثبته تكلم بلا علم فالقطع بجهل مثبته المعتقد له غير القطع بانتفائه فمن قطع فيه بلا دليل يوجب القطع قطعنا بجهله وضلاله وخطئه وإن لم يقطع بانتفاء ما أثبته في نفس الأمر كمن حكم بشهادة مجروح فاسق أمر الله بالتثبت في خبره فمن حكم وقطع بخبره من غير دليل يدل على صدقه حكمنا بأن هذا متكلم حاكم بلا علم وإن لم يحكم بكذب الشاهد المخبر لكن لا يجوز للإنسان أن ينفي علم غيره وقطع غيره من غير علم منه بالأسباب التي بها يعلم ويخبر فإنه كثيرا ما يكون للإنسان دلائل كثيرة تدل على صدق شخص معين وثبوت أمر معين وإن كان غيره لا يعرف شيئا من تلك الدلائل وهذا أيضا مما **يغلط** فيه كثير من الناس ينظرون في أنفسهم ومبلغ علمهم فإذا لم يجدوا عندهم ما يوجب العلم بذلك الأمر جعلوا غيرهم كذلك من غير علم منهم بانتفاء أسباب العلم عند ذلك الغير وقد يقيمون حججا ضعيفة على أنه غيرهم لا يعلم ذلك مثل ما يفعله كثير من الناس بالنظر والاستدلال والاعتبار ومن لم يساوهم في نظرهم وأدلتهم وقوة أذهانهم لا يعلم ما علموه وكثير من الناس يعلم بالأخبار والنقل والاستدلال بذلك أمورا كثيرة ومن لم يشاركهم فيما سمعوه وفيما عرفوه من

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٠٢/٧

أحوال المخبرين والمخبر وكمال معرفتهم بذلك لا يعلم ما علموه فلهذا كان لأهل النظر العقلي طرق لا يعرفها أهل الأخبار ولأهل الأخبار السمعية." (١)

"ص -٥٤١- طرق لا تعرف بمجرد العقول ولهذا كان لهؤلاء من الطرق الدالة على صدق الرسول ونبوته والاستدلال على ذلك أمور كثيرة لا يعرفها أهل الحديث والأخبار وعند هؤلاء من الأحاديث المتواترة عندهم والآيات المستفيضة عندهم ما يعلمون بها صدق الرسول وإن كان أولئك لا يعرفونها بل طرق معرفة الصانع وتصديق رسوله قد يكون لكل قوم منها طريق أو طرق لا يعلمها آخرون وهم مشتركون في الإقرار بالله وبرسوله ولكل قوم طرق وأدلة غير طرق الآخرين وأدلتهم بل ما تواتر عندهم من أحوال الرسول قد يكون المخبرون لهؤلاء الذين تواتر عندهم ما أخبروهم به من آياته وشرائعه غير المخبرين لأولئك كما كان الصحابة المخبرون لأهل الشام بآيات الرسول وبالقرآن وشرائع الإسلام غير الصحابة المخبرين لأهل العراق ولكن خبر هؤلاء يصد خبر هؤلاء وإن كان كل من الطائفتين لا يعلم أعيان أولئك الذين أخبروا أولئك وهكذا سائر العلوم قد يكون الذي علم هؤلاء الفقه أو النظر أو النحو أو الطب غير الذي علم هؤلاء وإن اشترك الجميع في جنس الفقه والنظر والنحو والطب وعلم ما علمه هؤلاء من الأعيان والأنواع مع أن طريق هؤلاء ليس طريق أولئك وإن اشتركوا في النوع وعامة ما يعلمه الناس بالحس هو من هذا الباب فإن الإنسان يحس بأحوال نفسه من جوعه وعطشه وشبعه وريه وحبه وبغضه وشهوته ونفرته وألمه ولذته بل يحس بأعضائه كبطنه وفرجه ولا يحس بأحوال غيره ولكن يشتركان في الجنس العام فيشتركون في جنس الإحساس بجوعهم وشبعهم وقد يشتركون في غير ما يحسونه كاشتراكهم في رؤية الشمس والقمر والهلال والكواكب

وقد غلط في مثل هذا طائفة من المتكلمين في المنطق اليوناني فزعموا أن العلوم التجريبية والتواترية والحدسية إن جعلوها قسماغير التجريبية فإن فيهم من يجعل الحدسية نوعا من التجريبية ومنهم من يجعلها جنسا آخر فزعم هؤلاء أن هذه العلوم." (٢)

"ص -٥٤٣- فصل

وإذا كان جنس من يخبر قد يكون كاذبا وقد يكون صادقا فقد علم أنه ليس كل واحد أخبر بخبر يصدق مطلقا ولا يكذب مطلقا فلم يقل أحد من العقلاء إن كل خبر واحد أو خبر كل واحد يكون صدقا أو يفيد

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٠٦/٧

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٠٧/٧

العلم ولا أنه يكون كذبا بل الناس يعلمون أن خبر الواحد قد يقوم دليل على صدقه فيعلم أنه صدق وإن كان خبر واحد وقد يقوم الدليل على كذبه فيعلم أنه كذب وإن أخبر به الوف إذا كان خبرهم على غير علم منهم بما أخبروا به أو عن تواىء منهم على الكذب مثل إخبار أهل الإعتقادات الباطلة بالباطل الذي يعتقدونه وأما إذا أخبروا عن علم منهم بما أخبروا به فهؤلاء صادقون في نفس الأمر ويعلم صدقهم تارة بتوافق أخبارهم من غير مواطأة ولو كانا اثنين فإن الاثنين إذا أخبرا بخبر طويل أسنداه إلى علم وقد ما لم يقطع بثبوته ولا انتفائه قد يتفق في العادة تماثلهما فيه في الكذب أو **الغلط** علم أنه صدق وقد يعلم صدق الخبر الواحد بأنواع من الدلائل تدل على صدقه ويعلم صدق خبر الواحد بقرائن تقترن بخبره يعلم بها صدقه وتلك الدلائل والقرائن قد تكون صفات في المخبر من علمه ودينه وتحريه الصدق بحيث يعلم قطعا أنه لا يتعمد الكذب كما يعلم علماء أهل الحديث قطعا أن ابن عمر وعائشة وأبا سعيد وجابر بن عبد الله وأمثالهم لم يكونوا يتعمدون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلا عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأمثالهم بل يعلمون علما يقينيا أن الثوري ومالكا وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن." (١)

"ص -٥٤٩- الكذب والبغض والفجور وغير ذلك والإنسان يرافق في سفره من لم يره قط إلا تلك الساعة فلا يلبث إذا رآه حدة وسمع كلامه أن يعرف هل هو مأمون يطمئن إليه أو ليس كذلك وقد يشتبه عليه في أول الأمر وربما **غلط** لكن العادة الغالبة أنه يتبين ذلك بعد لعامة الناس وكذلك الجار يعرف جاره والمعامل يعرف معامله ولهذا لما شهد عند عمر بن الخاطب رجل فزكاه آخر قال هل أنت جاره الأدنى تعرف مساءه وصباحه قال لا قال هل عاملته في الدرهم والدينار الذين تمتحن بهما أمانات الناس قال لا قال هل رافقته في السفر الذي ينكشف فيه أخلاق الناس قال لا قال فلست تعرفه وروي أنه قال لعلك رأيته يركع ركعات في المسجد وذلك أن المنافق قد يظهر الصلاة فمن لم يخبره لا يعرف باطن أمره كما قيل:

ذئب تراه مصليا فإذا مررت به ركع

يدعو وجل دعائه ما للفريسة لا تقع

وإذا الفريسة خليت ذهب التنسك والورع

فإذا كان كذلك فمن نبأه واصطفاه للرسالة كان قلبه من أفضل القلوب صدقا وبرا ومن افترى على الله

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٠٩/٧

الكذب كان قلبه من شر القلوب كذبا وفجورا كما قال عبد الله بن مسعود إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد خير قلوب العباد فاصطفاه." (١)

"ص -٥٥٥- بأنه خلق المعجزة لقصد التصديق مع القول بأنه لا يخلق شيئا لأجل شيء تناقضا فقلت لا يشترط في العلم الضروري العلم بأنه يفعل كذا لأجل كذا فقيل لك هب أنه كذلك لكن لا يحصل العلم الضروري مع العلم بما يناقضه والمقصود أن ما يذكره هؤلاء وأمثالهم من النظار بل وعامة الناس هم فيما يثبتونه من العلم والحقائق المعلومة أسد منهم وأصوب فيما ينفونه فإن الإنسان لما يثبته أعلم منه بما ينفيه وشهادته على الإثبات أقوى من شهادته على النفي وإن كان النفي قد يكون معلوما لكن **غلط** الناس فيما ينفونه ويكذبون به أكثر من **غلطهم** فيما يثبتونه ويصدقون به ولهذا قال تعالى: {بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله} ولهذا تجد من سلك طريقا من الطرق إما في إثبات العلم بالصانع وأما في العلم بالنبوة أو العلم بالمعاد أو غير ذلك واحد يقول لا طريق إلا هذا الطريق يخطئ في النفي اكثر من خطئه في الإثبات ومنهم هؤلاء فإنهم قد ينفون من العلم والطرق ما يعلمه غيرهم بالاضطرار ويثبتون ما يقولون أنه معلوم بالاضطرار وقد يكون غيرهم أصوب فيما يثبته منهم فيما ينفونه بل وفيما يثبتونه ولهذا الذين اتفقوا على أنه لا طريق إلا المعجزات تنوعوا في وجه دلالتها فيثبت هؤلاء وجها يستدلون به وينفون طريق غيرهم وبالعكس فإذا قالوا ما سوى الخارق للعادة ليس يختص بالنبي فلا يدل على نبوته قيل لهم الدليل هو الذي يكون مستلزما للمدلول يلزم من تحققه تحقق المدلول ولفظ الخارق للعادة فيه إجمال كما تقدم وحينئذ فنفس إنباء الله للنبي واصطفائه لرسالته وإقداره على التلقي من الملك هو من خوارق العادات وذلك من المعجزات التي أعجز الله الخلق أن يفعلوه وهو مختص بالأنبياء وهذا الوصف أجل وأعظم قدرا من غيره من الخوارق والمستلزم لهذا الخارق لا يكون إلا خارقا وهو الدليل إذ يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت اللازم ومن انتفاء اللازم انتفاء." (٢)

" وقال قوم **غلط** حنبل في نقل هذه الرواية وحنبل له مفاريد ينفرد بها من الروايات في الفقه والجماهير يررون خلافه

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١١٤/٧

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٢١/٧

وقد اختلف الأصحاب في مفاريد حنبل التى خالفه فيها الجمهور هل تثبت روايته على طريقين فالخلال وصاحبه قد ينكرانها ويثبتها غيرهما كابن حامد

وقال قوم منهم إنما قال ذلك إلزاما للمنازعين له فإنهم يتأولون مجئ الرب بمجئ أمره قال فكذلك قولوا يجئ كلامه مجئ ثوابه وهذا قريب

وقال قوم منهم بل هذه الرواية ثابته في تأويل ما جاء من جنس الحركة والإتيان والنزول فيتأول على هذه الرواية بالقصد والعمد لذلك وهذه طريقة ابن الزاغوني وغيره

وقال قوم بل يتأول بمجئ ثوابه وهؤلاء جعلوا الرواية في جنس الحركة دون بقية الصفات ." (١)

" محصور في السموات تظله و تقره و أنه مفتقر إلى عرش يحمله فرجع عن ذلك

وأعظم ما يقال إنه كان يعتقد أن الاستواء من الصفات الفعلية المتجددة أنه يفعله بنفسه ثم رجع عن ذلك إلى أنه على ما كان عليه مع كونه مستويا على العرش لكنه خلق العرش بعد أن لم يكن مخلوقا فيلزم أن يكون موصوفا بأنه فوق العرش و هذا يقوله كثير من المثبتة و إن كان هذا ليس موضع الكلام فيه

فأما أن يقال إن أبا عثمان رجع عن اعتقاد علو الله على خلقه و أنه سبحانه بائن عن مخلوقاته عال عليهم فليس في كلامه ما يفهم منه ذلك بحال ثم لو فرض أن أبا عثمان قال قولا فيه **غلط** لم يصلح أن يجعل ذلك أصلا لاعتقاد القوم فإن كلام أئمة المشايخ المصرح بأن الله فوق العرش كثير منتشر فإذا وجد عن بعضهم ما يخالف ذلك كان ذلك خلافا لهم

والصوفية يوجد فيهم المصيب و المخطئ كما يوجد في غيرهم و ليسوا في ذلك بأجل من الصحابة و التابعين و ليس أحد معصوما في كل ما يقوله إلا رسول الله ص

نعم وقوع **الغلط** في مثل هذا يوجب ما نقوله دائما إن المجتهد في ." (٢)

" قامت عليه الحجة لكنه كان يجهل ذلك ولم يبلغه العلم بما يرده عن جهله وكان عنده إيمان بالله وبأمره ونهيه ووعده ووعيده فخاف من عقابه فغفر الله له بخشيته

---

(١) الاستقامة، ٧٥/١

(٢) الاستقامة، ١٦٣/١

فمن أخطأ في بعض مسائل الاعتقاد من أهل الإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر والعمل الصالح لم يكن أسوأ حالا من الرجل فيغفر الله خطأه أو يعذبه إن كان منه تفريط في اتباع الحق على قدر دينه وأما تكفير شخص علم إيمانه بمجرد **الغلط** في ذلك فعظيم

فقد ثبت في الصحيح عن ثابت بن الضحاك عن النبي ص قال لعن المؤمن كقتله ومن رمى مؤمنا بالكفر فهو كقتله

وثبت في الصحيح أن من قال لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما وإذا كان تكفير المعين على سبيل الشتم كقتله فكيف ." (١)

" الحكاية من كذب ناقلها وجهل قائلها ما لا يصلح معه أن يحمد الاعتقاد بها فلو فرض ان هذه الحكاية قالها بعض الأعيان لكان فيها من **الغلط** ما يردها على قائلها

وكذلك أن الله لم يخص آدم بالأحرف وإنما خصه بتعليم الأسماء كلها كما قال تعالى وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبؤني بأسماء هؤلاء سورة البقرة ٣١

وقد تنازع الناس هل المراد بها أسماء من يعقل لقوله ثم عرضهم أو أسماء كل شئ على قولين

والأول اختيار ابن جرير الطبري وأبي بكر عبد العزيز صاحب الخلال وغيرهما

والثاني أصح لأن في الصحيحين في حديث الشفاعة عن النبي ص يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأسجد لك ملائكته وعلمك أسماء كل شئ ويبين ذلك أن الملائكة كانوا يتكلمون قبل أن يخبرهم آدم ." (٢)

" آدم وقبل إخباره إياهم بالأسماء فكيف يظن ظان ان النطق كان مختصا بآدم لما علم الأسماء

وأيضا فإن هذه الحكاية من قائلها الأول مرسلة لا إسناد لها ولم يأثرها عن النبي ص ولا عن أحد من أصحابه وأحسن أحوالها أن تكون من الإسرائيليات التي إذا لم يعرف أنها حق أو باطل لم يصدق بها ولم يكذب ومثل هذه لا يعتمد عليها في الدين بحال

---

(١) الاستقامة، ١٦٥/١

(٢) الاستقامة، ١٩٩/١

والمعروف عن بعض المشايخ حكاية لو ذكرها أبو القاسم لكان احتجاجه بها أمثل وهو ما أن الإمام أحمد ذكر له عن السري السقطي أنه ذكر عن بكر بن حبيش العابد أنه قال لما خلق الله الحروف سجدت له إلا الألف فقالت لا أسجد حتى أومر فقال احمد هذا كفر

وهذا الكلام لم يقله بكر بن حبيش والسرى ونحوه من العباد إلا ليبينوا الفرق بين من لا يفعل إلا ما أمر به ومن يعتمد بما لم يؤمر به من البدع وهذا مقصود صحيح فإن العمل الصالح المقبول هو ما أمر الله به ورسوله دون شرع من الدين الذي لم يأذن به الله لكن كثير من العباد لا يحفظ الأحاديث ولا أسانيدها فكثيرا ما **يغلطون** في إسناد الحديث أو متنه ولهذا قال يحيى بن سعيد ما رأينا الصالحين في شئ أكذب منهم في الحديث يعني على سبيل الخطأ وقال أيوب ." (١)

" فصل يتعلق بالسماع قال أبو القاسم القشيري في باب السماع قال الله

تعالى فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه سورة الزمر ١٨

قال أبو القاسم اللام في قوله القول تقتضي التعميم والاستغراق والدليل عليه أنه مدحهم بأتباع الأحسن

قلت وهذا يذكره طائفة منهم أبو عبد الرحمن السلمي وغيره وهو **غلط** بأتفاق الأمة وأئمتها لوجوه

احدهما أن الله سبحانه وتعالى لا يأمر باستماع كل قول بإجماع المسلمين حتى يقال اللام للاستغراق والعموم بل من القول ما يحرم استماعه ومنه ما يكره كما قال النبي ص من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنيه الآنك يوم القيامة ." (٢)

" وهو يمر عني ناحية فقلت له تعال مالك فقال بقى لي فيكم لطيفة السماع وصحبة الأحداث

وأصحاب ذلك وإن كان فيهم من ولاية الله وتقواهم ومحبته والقرب إليه ما فاقوا به على من لم يساوهم في مقامهم فليسوا في ذلك بأعظم من أكابر السلف المقتتلين في الفتنة والسلف المستحلين لطائفة من الأشربة المسكرة والمستحلين لربا الفضل والمتعة والمستحلين للحشوش كما قال عبد الله بن المبارك رب رجل في الإسلام له قدم حسن وآثار صالحة كانت منه الهفوة والزلة لا يقتدى به في هفوته وزلته

---

(١) الاستقامة، ١/٢٠١

(٢) الاستقامة، ١/٢١٦

**والغلط** يقع تارة في استحلال المحرم بالتأويل وفي ترك الواجب بالتأويل وفي جعل المحرم عبادة بالتأويل كالمقتتلين في الفتنة حيث رأوا ذلك واجبا ومستحبا وكما قال طائفة مثل عبد الله بن داود ." (١)

" من الذنوب كما يستحبون علم الكلام ويوجبونه ويذمون تاركه ويسبونه ويعاملونه من العداوة بما يعامل به الكافر وبإزاء استحباب هؤلاء أو ايجابهم أن قوما من أهل العلم يكفرونهم بأستحباب ذلك أو إيجابه ولهذا تجد في المستحبين له وفي المنكرين له من الغلو ما اوجب الافتراق والعداوة والبغضاء وأصل ذلك ترك الفريقين جميعا لما شرعه الله من السماع الشرعي الذي يحبه الله ورسوله وعباده المؤمنون

وهاتان المقدمتان كلاهما **غلط** مشتمل على دليل مجمل من جنس استدلالهم بما ظنوه من العموم في قوله الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه سورة الزمر ١٨ وبما وعد الله به في الآخرة من السماع الحسن

ولهذا نشأ من هاتين المقدمتين اللتين لبس فيهما الحق بالباطل قول لم يذهب إليه أحد من سلف الأمة ولا أئمتها فإنه وإن نقل عن بعض أهل المدينة وغيرهم أنه سمع الغناء فلم يقل أحد منهم أنه مستحب في الدين ومختار في الشرع اصلا بل كان فاعل ذلك منهم يرى مع ذلك كراهته وأن تركه أفضل أو يرى أنه من الذنوب وغايته أن يطلب سلامته من الإثم او يراه مباحا كألتوسع في لذات المطاعم والمشارب والملابس والمساكن فأما رجاء الثواب بفعله والتقرب إلى الله فهذا لا ." (٢)

" أما الأصل الأول وهو معرفة ما يحبه الله فهي أسهل وإن كان **غلط** في كثير منها كثير من الناس

وأما الأصل الثاني وهو ان السماع المحدث يحصل هذه المحبوبات فالشأن فيها ففيها زل من زل وضل من ضل ولا حول ولا قوة إلا بالله

ونحن نتكلم على ذلك بوجوه نبين بها إن شاء الله المقصود

الوجه الأول أن نقول يجب أن يعرف أن المرجع في القرب والطاعات والديانات والمستحبات إلى الشريعة ليس لأحد أن يبتدع دينا لم يأذن الله به ويقول هذا يحبه الله بل بهذه الطريق بدل دين الله وشرائعه وابتدع الشرك وما لم ينزل الله به سلطانا

---

(١) الاستقامة، ٢١٩/١

(٢) الاستقامة، ٢٣٧/١

وكل ما في الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة وأئمة الدين ومشايخه من الحض على اتباع ما أنزل إلينا من ربنا واتباع صراطه المستقيم واتباع الكتاب واتباع الشريعة والنهي عن ضد ذلك فكله نهى عن هذا وهو ابتداع دين لم يأذن الله به سواء كان الدين فيه عبادة غير الله وعبادة الله بما لم يأمر به بل دين الحق أن نعبد الله وحده لا شريك له بما أمرنا به على ألسنة رسله كما قال الفضيل بن عياض في قوله ليبلوكم أيكم أحسن عملا سورة الملك ٢ قال أخلصه وأصوبه قيل يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه فقال إن العمل ." (١)

" هم فيها خالدون سورة آل عمران ١٠٢ ١٠٧

وأما كون الشعر في نفسه لا يستمع إليه إلا إذا كان من الكلام المباح أو المستحب والشعر المقول في سماع المكاء والتصدية كثير منه أو أكثره ليس كذلك فهذا مقام آخر نبينه إن شاء الله فصار احتجاجهم بما سمعه النبي ص من الشعر على استماع الغناء مردودا بهذه الوجوه الثلاث

قال أبو القاسم وقد سمع الأكابر الابيات بالألحان فمن قال بإباحته مالك بن أنس وأهل الحجاز كلهم يبيحون الغناء فأما الحداء فإجماع منهم على إباحته

قلت هذا النقل يتضمن غلطا بإثبات باطل وترك حق وقد تبع فيه أبا عبد الرحمن على ما ذكره في مسألة السماع وذلك أن المعروف ." (٢)

" عند أئمة السلف من الصحابة والتابعين مثل عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وغيرهم وعن أئمة التابعين ذم الغناء وإنكاره

وكذلك من بعدهم من أئمة الإسلام في القرون الثلاثة حتى ذكر زكريا بن يحيى الساجي في كتابه الذي ذكر فيه إجماع أهل العلم واختلافهم فذكر أنهم متفقون على كراهته إلا رجلان إبراهيم بن سعد من أهل المدينة وعبيد بن الحسن العنبري من أهل البصرة

وأما نقلهم لإباحته عن مالك وأهل الحجاز كلهم فهذا غلط من أسوأ الغلط فإن أهل الحجاز على كراهته وذمه ومالك نفسه لم ." (٣)

" شيئا أحدثته الزنادقة يسمونه التغبير يصدون به الناس عن القرآن

---

(١) الاستقامة، ٢٤٨/١

(٢) الاستقامة، ٢٧١/١

(٣) الاستقامة، ٢٧٢/١

نعم كان كثير من أهل المدينة يسمع الغناء وقد دخل معهم في ذلك بعض فقهائهم فأما أن يكون هذا قول اهل الحجاز كلهم أو قول مالك فهذا **غلط** وكان الناس يعيبون من استحل ذلك من أهل المدينة كما عابوا على غيرهم حتى كان الأوزاعي يقول من أخذ يقول أهل الكوفة في النبيذ وبقول أهل مكة في المتعة والصرف ويقول أهل المدينة في الغناء أو قال الحشوش والغناء فقد جمع الشر كله أو كلاما هذا معناه

وأما فقهاء الكوفة فمن أشد الناس تحريما للغناء ولم يتنازعوا في ذلك ولم يكونوا يعتادونه كما كان يفعله أهل المدينة بل كانوا بالنبيذ المتنازع فيه

وقد سئل ماللك عماا يترخص فيه بعض ااهل المدينة من الغناء فقال لا إنما يفعله عندنا الفساق

وقد سئل القاسم بن محمد عن الغناء فقال إذا ميز الله الحق من الباطل من أي قسم يكون الغناء ". (١)

" جعله طاعة لله بدون ذلك فقد شرع من الدين مالم يأذن به الله

ومعلوم أن القوة نعمة والجمال نعمة وغير ذلك من نعم الله التي لا يحصيها إلا هو فهل يجعل أحد مجرد كون الشئ نعمة دليلا على استحباب إعماله فيما شاء الإنسان أم يؤمر المنعم عليه بألا يستعملها في معصية ويندب إلى ألا يستعملها إلا في طاعة الله تعالى

فآلاستدلال بهذا منزلة من استدل بإنعام الله بالسلطان والمال على ما جرت عادة النفوس باستعمال ذلك فيه من الظلم والفواحش ونحو ذلك فآستعمال الصوت الحسن في الأغاني وآلات الملاهي مثل استعمال الصور الحسنة في الفواحش واستعمال السلطان بالكبرياء والظلم والعدوان واستعمال المال في نحو ذلك

ثم يقال له هذه النعمة يستعملها الكفار والفساق في أنواع من الكفر والفسوق أكثر مما يستعلها المؤمنون في الإيمان فإن استمتاع الكفار والفساق بالأصوات المطربة أكثر من استمتاع المسلمين فأي حمد لها بذلك إن لم تستعمل في طاعة الله ورسوله

---

(١) الاستقامة، ٢٧٤/١

وأما قوله إن الله ذم الصوت الفظيع فهذا غلط منه فإن الله لا يذم ما خلقه ولم يكن فعلا للعبد إنما يذم العبد بأفعاله الاختيارية ." (١)

" دون ما لا اختيار له فيه وإن كان صوته قبيحا فإنه لا يذم على ذلك وإنما يذم بأفعاله

وقد قال الله في المنافقين وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم سورة المنافقون ٤

وقال ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام سورة البقرة ٢٠٤

وإنما ذم الله ما يكون بآختيار العبد من رفع الصوت الرفع المنكر كما يوجد ذلك في أهل الغلظ والجفاء كما قال النبي ص الجفاء والغلط وقسوة القلوب في الفدادين من أهل الوبر وهم الصياحون صياحا منكرا

وقد قال الله تعالى واقصد في مشيك واغضض من صوتك ." (٢)

" قلبه بالعلم والإيمان فإنها أعظم اللذات وحلاوة ذلك أعظم الحلاوات

ونفس التذاذه وإن كان متولدا عن سعته وهو في نفسه ثواب فالمسلم يثاب على عمله وعمل ما يتلود عن عمله ويثاب عما يلتذ به من ذلك مما هو أعظم لذة منه فيكون متقلبا في نعمة ربه وفضله

فأما أن يستدل بمجرد استلذاذ الإنسان للصوت أو ميل الطفل إليه أو استراحة البهائم به على جواز أو استحباب في الدين فهو من أعظم الضلال وهو كثير فيمن يعبد الله بغير العلم المشروع

ومن المعلوم أن الاطفال والبهائم تستروح بالأكل والشرب فهل يستدل بذلك على ان كل أكل وشرب فهو حسن مأمور به

وأصل الغلط في هذه الحجج الضعيفة أنهم يجعلون الخاص عاما في الأدلة المنصوصة وفي عموم الألفاظ المستنبطة فيجنحون إلى أن الألفاظ في الكتاب والسنة أباحت أو حمدت نوعا من السماع يدرجون فيها سماع المكاء والتصدية أو يجنحون إلى المعاني التي دلت على الإباحة أو الاستحباب في نوع من الأصوات والسماع يجعلون ذلك متناولا لسماع المكاء والتصدية

---

(١) الاستقامة، ٣٣٣/١

(٢) الاستقامة، ٣٣٤/١

وهذا جمع بين ما فرق الله بينه بمنزلة قياس الذين قالوا إنما البيع مثل ." (١)

" موجب ذلك اصلا بل يعطيه من الثواب والقرب مالا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وحيث منعه ذلك فلا يبقى سببه وهو العمل الصالح

ولا ريب انه يهدي من يشاء ويضل من يشاء لكن ذلك كله حكمة منه وعدل فمنعه للأسباب التي هي الاعمال الصالحة من حكمته وعدله واما المسببات بعد وجود اسبابها فلا يمنعها بحال الا اذا لم تكن اسبابا صالحة اما لفساد في العمل واما السبب يعارض موجبه ومقتضاه فيكون لعدم المقتضى او لوجود المانع واذا كان منعه وعقوبته من عدم الايمان والعمل الصالح ابتداء حكمة منه وعدل فله الحمد في الحالين وهو المحمود على كل حال كل عطاء منه فضل وكل عقوبة منه عدل

وهذا الموضع **يغلط** فيه كثير من الناس في تمثلهم بالاشعار وفي مواجيدهم فإنهم يتمثلون بما يكون بين المحب والمحبوب والسيد والعبد من العباد من صدق المحب والعبد في حبه واستفراغه وسعه وبحب المحبوب والسيد واعراضه وصده كالبيت الذي ." (٢)

" انشده حيث قال ... انا صب بمن هويت ولكن ... ما احتيالي لسوء راى الموالي ... وفي معناه قالوا سقيم لا يعاد ومريد لا يراد

وهذا التمثيل يشعر بأن العبد صادق الارادة تام السعي وانما الاعراض من المولى وهذا **غلط** بل كفر فإن الله يقول من تقرب الي شبرا تقربت منه ذراعا ومن تقرب الى ذراعا تقربت اليه باعا ومن اتاني يمشي اتيته هروله وقد اخبر انه من جاء بالحسنة فله عشر امثالها وانه يضاعفها سبعمائة ضعف ويضاعفها اضعافا كثيرة واخبر انه من هم بحسنة كتبت له حسنة كاملة فإن عملها كتبت له عشر حسنات الى سبعمائة ضعف الى اضعاف كثيرة ومن هم بسيئة لم تكتب عليه فإن تركها لله كتبت له حسنة كاملة وان عملها لم تكتب عليه الا سيئة واحدة

وقال سبحانه والذين اهتدوا زادهم هدى واتاهم تقواهم سورة محمد ١٧ ." (٣)

---

(١) الاستقامة، ١/٣٤٣

(٢) الاستقامة، ٢/٥١

(٣) الاستقامة، ٢/٥٢

" خلافا للقدرية وقالوا هو ايضا محب لها مريد لها ثم اخذوا يحرفون الكلم عن مواضعه فقالوا لا يحب الفساد بمعنى لا يريد الفساد أي لا يريده للمؤمنين ولا يرضى لعباده الكفر بمعنى لا يريده أي لا يريده للمؤمنين

وهذا **غلط** عظيم فإن هذا عندهم بمنزلة ان يقال لا يحب الايمان ولا يرضى لعباده الايمان بمعنى لا يريده للكافرين ولا يرضاه للكافرين

وقد اتفق اهل الاسلام على ان ما امر الله به فإنه يكون مستحبا يحبه ثم قد يكون مع ذلك واجبا وقد يكون مستحبا ليس بواجب سواء فعل او لم يفعل والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع

والفريق الثانى من غالطي المتصوفة شربوا من هذه العين فشهدوا ان الله رب الكائنات جميعها وعلموا انه قدر كل ." (١)

" الضعيف فأما اذا عرف ذلك فلا تبقى حجة باتفاق العلماء كمن علم انه تارة يحفظ الاسناد وتارة **يغلط** فيه

والكتب المسندة في اخبار هؤلاء المشايخ وكلامهم مثل كتاب حلية الاولياء لأبي نعيم وطبقات الصوفية للشيخ ابي عبد الرحمن و صفوة الصفوة لابن الجوزي وامثال ذلك لم يذكروا فيها هذه الكلمة عن الشيخ ابي سليمان وقد ذكروا فيها عن الشيخ ابي سليمان الاثر الذي رواه عنه مسندا حيث قال لاحمد دبن ابي الحواري يا احمد لقد اوتيت من الرضا نصيبا لو القاني في النار لكنت بذلك راضيا

فهذا الكلام مأثور عن ابي سليمان بالإسناد ولهذا اسنده عنه القشيري من طريق شيخه ابي عبد الرحمن بخلاف تلك الكلمة فإنها لم تسند عنه فلا اصل لها عن الشيخ ابي سليمان ." (٢)

" قال قال سمنون يا رب قد رضيت بكل ما تقضيه على فاحتبس بوله اربعة عشر يوما فكان يتلوى كما تتلوى الحية على الرمل يتلوى يمينا وشمالا فلما اطلق بوله قال يا رب تبت اليك

---

(١) الاستقامة، ٢/٧٧

(٢) الاستقامة، ٢/٨٥

قال ابو نعيم فهذا الرضا الذي ادعى سمنون ظهر **غلطه** فيه بأدنى بلوى هذا مع ان سمنون كان يضرب به المثل في المحبة وله مقام مشهور حتى روى عن ابراهيم بن فاتك انه قال رأيت سمنونا يتكلم على الناس في المسجد الحرام فجاء طائر صغير فقرب منه ثم قرب فلم يزل يدنو منه ." (١)

" فهذا ايضا حمله خوفه من عذاب الاخرة ومحبته لسلامة عاقبته على ان يطلب تعجيل ذلك في الدنيا وكان مخطئا في ذلك غالطا والخطأ **والغلط** مع حسن القصد وسلامته وصلاح الرجل وفضله ودينه وزهده وورعه وكراماته كثير جدا فليس من شرط ولي الله ان يكون معصوما من الخطأ **والغلط** بل ولا من الذنوب

وافضل اولياء الله بعد الرسل ابو بكر الصديق رضي الله عنه وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه و سلم قال له لما عبر رؤيا اصبت بعضا وأخطأت بعضا

ويشبه والله اعلم ان ابا سليمان لما قال هذه الكلمة لو القاني في النار لكنت بذلك راضيا ان يكون بعض الناس حكاه بما ." (٢)

" لانظر اليك او اجلالا لك وامثال هذه الكلمات ومقصودهم بذلك طلب ما هو اعلى من الاكل والشرب والتمتع بالمخلوق ولكن **غلطوا** في اخراج ذلك من الجنة وقد **يغلطون** ايضا في ظنهم انهم يعبدون الله بلاحظ ولا ارادة وان كل ما يطلب منه فهو حظ النفس وتوهموا ان البشر يعمل بلا ارادة ولا مطلوب ولا محبوب وهو سوء معرفة بحقيقة الايمان والدين والاخرة

وسبب ذلك ان همة احدهم المتعلقة بمطلوبه ومحبوبه ومعبوده تقنيه عن نفسه حتى لا يشعر بنفسه وارادتها فيظن انه يفعل بغير مراد والذي طلبه وعلق به همته هو غاية مراده ومحبوبه ومطلوبه

وهذا كحال كثير من الصالحين والصادقين وارباب الاحوال والمقامات يكون لاحدهم وجد صحيح وذوق سليم لكن ليس له ." (٣)

" عبارة تبين مراده فيقع في كلامه **غلط** وسوء ادب مع صحة مقصوده وان كان من الناس من يقع منه **غلط** في مراده واعتقاده فهؤلاء الذين قالوا مثل هذا الكلام اذا عنوا به طلب رؤية الله تعالى اصابوا في

---

(١) الاستقامة، ٨٩/٢

(٢) الاستقامة، ٩٣/٢

(٣) الاستقامة، ١٠٥/٢

ذلك لكن أخطأوا من جهة انهم جعلوا ذلك خارجا عن الجنة فأسقطوا حرمة اسم الجنة ولزم من ذلك امور منكرة

ونظير ذلك ما ذكره عن الشبلي رحمه الله انه سمع قارئا يقرأ منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الاخرة سورة آل عمران ١٥٢ فصرخ وقال اين من يريد الله فيحمد منه كونه اراد الله ولكن غلط في ظنه ان الذين ارادوا الأخرة ما ارادوا الله ." (١)

" وانما هذا من جنس كلام السكران والفاني الذي وجد في نفسه حلاوة الرضا فظن ان هذا يبقى معه على أي حال كان وهذا غلط عظيم منه كغلط سمنون كما تقدم

وان اراد بذلك ان لا يسأل التمتع بالمخلوق بل يسأل ما هو اعلى من ذلك فقد غلط من وجهين من جهة انه لم يجعل ذلك المطلوب من الجنة وهو أعلى نعيم الجنة ومن جهة انه ايضا اثبت انه طالب مع كونه راضيا فإذا كان الرضا لا ينافي هذا الطلب فلا ينافي طلبا اخر اذا كان محتاجا الى مطلوبه

ومعلوم ان تنعمه بالنظر لا يتم الا بسلامته من النار وبتنعمه من الجنة بما هو دون النظر وما لا يتم المطلوب الا به فهو مطلوب فيكون طلبه للنظر طلبا للوازمه التي منها النجاة من النار فيكون رضاه لا ينافي طلب حصول المنفعة ولا دفع المضرة عنه ولا طلب حصول الجنة ودفع النار ولا غيرهما مما هو من لوازم النظر فتبين تناقض قوله

وايضا فإذا لم يسأل الله الجنة لم يستعذ به من النار فإما ان يطلب من الله ما هو دون ذلك مما يحتاج اليه من جلب منفعة ودفع ." (٢)

" والمقصود هنا ان مشايخ الصوفية وغيرهم من العلماء قد بينوا أن من الرضا ما يكون جائزا ومنه مالا يكون جائزا فضلا عن كونه مستحبا او من صفات المقربين وان ابا القاسم ذكر في الرسالة ذلك ايضا

فإن قيل هذا الذي ذكرتموه امر بين واضح فمن اين غلط من قال الرضا ان لا تسأل الله الجنة ولا تستعيذه من النار وغلط من يستحسن مثل هذا الكلام كائنا من كان

قيل غلطوا في ذلك لأنهم رأوا ان الراضي بأمر لا يطلب غير ذلك الامر فالعبد اذا كان في حال من الاحوال فمن رضاه ان لا يطلب غير تلك الحال ثم انهم رأوا ان اقصى المطالب الجنة واقصى المكاره النار

---

(١) الاستقامة، ٢/١٠٦

(٢) الاستقامة، ٢/١١٨

فقالوا ينبغي ان لا يطلب شيئا ولو انه الجنة ولا يكره شيئا ولو انه النار فهذا وجه **غلطهم** ودخل الضلال عليهم من وجهين

احدهما ظنهم ان الرضا بكل ما يكون امر يحبه الله ويرضاه ." (١)

" فقد تبين **غلط** هؤلاء من جهة ظنهم ان الرضا مشروع بكل مقدور ومن جهة انهم لم يميزوا بين الدعاء المشروع ايجابا او استحبابا والدعاء غير المشروع وقد علم بالاضطرار من دين الاسلام ان طلب الجنة من الله والاستعاذة به من النار هو من اعظم الادعية المشروعة لكل احد من المرسلين والنبيين وجميع الصديقين والشهداء والصالحين وان ذلك لا يخرج عن كونه واجبا او مستحبا وطريق اولياء الله التي يسلكونها لا تخرج عن فعل واجبات ومستحبات اذ ما سوى ذلك محرم او مكروه او مباح لا منفعة فيه في الدين

ثم انه مما اوقع هؤلاء في هذا **الغلط** انهم وجدوا كثيرا من الناس لا يسألون الله جلب المنافع ودفع المضار حتى طلب الجنة والاستعاذة من النار من جهة كون ذلك عبادة وطاعة ." (٢)

" المفتون الموصوف بأن قلبه كالكوز مجخيا في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه في الصحيحين تعرض الفتن على القلوب عرض الحصير الحديث وهنا **يغلط** فريقان من الناس

فريق يترك ما يجب من الامر والنهي تأويلا لهذه الاية كما قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه في خطبته ايها الناس انكم تقرأون هذه الاية عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم سورة المائدة ١٠٥ وانكم تضعونها في غير موضعها واني سمعت النبي صلى الله عليه و سلم يقول ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه او شك ان يعمهم الله بعقاب منه ." (٣)

" ذلك لله ورسوله وهو معتد في حدوده كما نصب كثير من اهل البدع والاهواء نفسه للأمر والنهي كالخوارج والمعتزلة والرافضة وغيرهم من **غلط** فيما اتاه من الامر والنهي والجهاد وغير ذلك فكان فساده اعظم من صلاحه

ولهذا امر النبي صلى الله عليه و سلم بالصبر على جور الائمة ونهى عن قتالهم ما اقاموا الصلاة وقال ادوا اليهم حقوقهم وسلوا الله حقوقكم وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع

---

(١) الاستقامة، ١٢٧/٢

(٢) الاستقامة، ١٣٣/٢

(٣) الاستقامة، ٢١٣/٢

ولهذا كان من اصول اهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الائمة وترك القتال في الفتنة واما اهل الاهواء ." (١)

"ص -١٩٢- بإطعام: لقمة، كذلك إذا قيل: ( خالفوهم ) فالمخالفة المطلقة - تنافي الموافقة في بعض الأشياء أو في أكثرها على طريق التساوي، لأن المخالفة المطلقة ضد الموافقة المطلقة فيكون الأمر بأحدهما نهيا عن الآخر ولا يقال: إذا خالف في شيء ما: فقد حصلت المخالفة، كما لا يقال: إذا وافقه في شيء ما: فقد حصلت الموافقة.

وسر ذلك: الفرق بين مفهوم اللفظ المطلق وبين المفهوم المطلق من اللفظ، فإن اللفظ يستعمل مطلقا ومقيدا.

فإذا أخذت المعنى المشترك بين جميع موارده مطلقها ومقيدها -كان أعم من المعنى المفهوم منه عند إطلاقه، وذلك المعنى المطلق يحصل بحصول بعض مسميات اللفظ في أي استعمال حصل من استعمالاته المطلقة والمقيدة.

وأما معناه في حال إطلاقه: فلا يحصل بعض معانيه عند التقييد، بل يقتضي أمورا كثيرة لا يقتضيها اللفظ المقيد.

فكثيرا ما **يغلط** الغالطون هنا، ألا ترى أن الفقهاء يفرقون بين الماء المطلق، وبين المائية المطلقة الثابتة، في المني والمتغيرات، وسائر المائعات، فأنت تقول عند التقييد: أكرم الضيف بإعطاء هذا الدرهم، فهذا إكرام مقيد، فإذا قلت: أكرم الضيف، كنت آمرا بمفهوم اللفظ الملطق، وذلك يقتضي أمورا." (٢)

"ص -٣٤٥- المفضل بن فضالة، و حيوه بن شريح المصري، و يحيى بن أيوب، وكل منهم ثقة، و عياش بن عباس روى له مسلم، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، وأما أبو الحصين - الهيثم ين شفي - قال الدارقطني - شفي بفتح الشين وتخفيف الفاء وأكثر المحدثين يقولون: شفي هو **غلط** - و أبو عامر الحجري فشيخان، قد روى عن كل واحد منهما، أكثر من واحد، وهما من الشيوخ القدماء.

وهذا الحديث: قد أشكل على أكثر الفقهاء، من جهة أن يسير الحرير قد دل على جوازه نصوص متعددة،

---

(١) الاستقامة، ٢/٢١٥

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ٤/١٠٠

ويتوجه تحريمه على هذا الأصل وهو: أن يكون صلى الله عليه وعلى آله وسلم إنما كره أن يجعل الرجل على أسفل ثيابه، أو على منكبيه حريرا، مثل الأعاجم، فيكون المنهي عنه نوعا كان شعارا." (١)

"ص -٣٨٣- وغيره، مكروه السدل في الصلاة.

وقال صالح بن أحمد: سألت أبي عن السدل في الصلاة؟ فقال يلبس الثوب فإذا لم يطرح أحد طرفيه على الآخر، فهو السدل، وهذا هو الذي عليه عامة العلماء.

وأما ما ذكره أبو الحسن الآمدي، و ابن عقيل: من أن السدل هو إسبال الثوب بحيث ينزل عن قدميه ويجره، فيكون هو إسبال الثوب، وجره المنهي عنه – **فغلط** مخالف لعامة العلماء، وإن كان الإسبال والجر منهيا عنه بالإتفاق والأحاديث فيه أكثر، وهو محرم على الصحيح، لكن ليس هو السدل.." (٢)

"ص -٣٧- عشر. ولكن هذا كلام مجمل، قد فسره أبو عبد الله في موضع آخر، وبين مأخذه.

ونقل الفقه: إن لم يعرف الناقل مأخذ الفقيه، وإلا فقد يقع فيه **الغلط** كثيرا.

وقد أفصح أرباب هذا القول بأن مأخذهم قياس الحراثة على التجارة، فإن الذمي إذا أتجر في غير أرضه فإنه يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلمين، وهو نصف العشر، فكذلك إذا استحدث أرضا غير أرضه، لأنه في كلا الموضعين قد أخذ يكتسب في غير مكانه الأصلي، وحق الحرث والتجارة قرينان، كما في قوله تعالى: {أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض}.

وكذلك قال أحمد في رواية الميموني: يؤخذ من أموال أهل الذمة، إذا اتجروا فيها قومت، ثم أخذ منهم زكاتها مرتين، تضعف عليهم، لقول عمر رضي الله عنه: أضعفها عليهم. فمن الناس من شبه الزرع على ذلك." (٣)

"ص -١٦٢- **الغلط** في هذه الأشياء وأمثالها من جهة الأسماء المشتركة أو المغيرة.

ومن ذلك: مشهد بقاهرة مصر يقال إن فيه رأس الحسين رضي الله عنه، وأصله أنه كان بعسقلان مشهد يقال إن في رأس الحسين، فحمل فيما قيل الرأس من هناك إلى مصر، وهو باطل باتفاق أهل العلم، لم يقل أحد من أهل العلم إن رأس الحسين كان بعسقلان، بل فيه أقوال ليس هذا منها، فإنه حمل رأسه إلى قدام

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٨/٥

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ٢٢/٦

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، ٣٠/١٤

عبيد الله بن زياد بالكوفة، حتى روى له عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يغيظه. وبعض الناس يذكر أن الرواية كانت أمام يزيد بن معاوية بالشام، ولا يثبت ذلك، فإن الصحابة المسمين في الحديث إنما كانوا بالعراق.." (١)

"ص -١٧٠- قبورا، ولا تجعلوا قبري عيدا، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم" وهذا إسناد حسن، فإن رواته كلهم ثقات مشاهير، لكن عبد الله بن نافع الصائغ الفقيه المدني صاحب مالك فيه لين لا يقدح في حديثه. قال يحيى بن معين: هو ثقة. وحسبك بابن معين موثقا. وقال أبو زرعة لا بأس به. وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالحافظ، وهو لين تعرف حفظه وتنكر. فإن هذه العبارات منهم تنزل حديثه من مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن، إذ لا خلاف في عدالته وفقهه، وأن الغالب عليه الضبط، لكن قد **يغلط** أحيانا، ثم هذا الحديث مما يعرف من حفظه، ليس مما ينكر، لأنه سنة مدنية، وهو محتاج إليها في فقهه، ومثل هذا يضبطه الفقيه. وللحديث شواهد من غير طريقه، فإن هذا الحديث روي من جهات أخرى فما بقي منكرا. وكل جملة من هذا الحديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد معروفة، وإنما الغرض هنا النهي عن اتخاذه عيدا.." (٢)

"ص -٢٠٩- الظن بواحد دون آخر. وهذه كلها من خصائص الأوثان.

ثم قد استجيب لبلعم بن باعور في قوم موسى المؤمنين وسلبه الله الإيمان. والمشركون قد يستسقون فيسقون، ويستنصرون فينصرون.

وأما الجواب المفصل فنقول: مدار هذه الشبه على أصلين:

منقول: وهو ما يحكى من فعل هذا الدعاء عن بعض الأعيان.

ومعقول: وهو ما يعتقد من منفعته بالتجارب والأقيسة.

فأما النقل في ذلك: فإما كذب، أو **غلط**، أو ليس بحجة، بل قد ذكرنا النقل عمن يقتدى به بخلاف ذلك.

وأما المعقول فنقول: عامة المذكور من المنافع كذب، فإن هؤلاء الذين يتحرون الدعاء عند القبور وأمثالهم -إنما يستجاب لهم في النادر. ويدعو الرجل منهم ما شاء الله من دعوات، فيستجاب له في واحدة، ويدعو

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ١٥/١٨

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ٢٣/١٨

خلق كثير منهم، فيستجاب للواحد بعد الواحد وأين هذا من الذين يتحرون الدعاء أوقات الأسحار، ويدعون الله في سجودهم وأدبار صلاتهم، وفي بيوت الله؟ فإن هؤلاء إذا ابتهلوا من جنس ابتهال المقابريين لم تكد تسقط لهم دعوة إلا لمانع.." (١)

"ص -٢١٥- ذلك الغرض، ويورثهم ضررا أعظم منه، وقد يكون الدعاء مكروها ويستجاب له أيضا. ثم هذا التحريم والكراهة قد يعلمه الداعي، وقد لا يعلمه، على وجه لا يعذر فيه بتقصير في طلب العلم، أو ترك للحق، وقد لا يعلمه على وجه يعذر فيه، بأن يكون فيه مجتهدا، أو مقلدا، كالمجتهد والمقلد اللذان يعذران في سائر الأعمال، وغير المعذور قد يتجاوز عنه في ذلك الدعاء، لكثرة حسناته وصدق قصده، أو لمحض رحمة الله به، أو نحو ذلك من الأسباب.

فالحاصل: أن ما يقع من الدعاء المشتمل على كراهة شرعية، بمنزلة سائر أنواع العبادات. وقد علم أن العبادة المشتملة على وصف مكروه قد تغفر تلك الكراهة لصاحبها، لاجتهاده أو تقليده، أو حسناته أو غير ذلك. ثم ذلك لا يمنع أن يعلم أن ذلك مكروه ينهى عنه وإن كان هذا الفاعل المعين قد زال موجب الكراهة في حقه.

من الخطأ جعل الإجابة للدعاء والعبادة عند القبور ونحوها دليلا على استحسانها

ومن هنا يغلط كثير من الناس، فإنهم يبلغهم أن بعض الأعيان من الصالحين عبدوا عبادة، أو دعوا دعاء، ووجدوا أثر تلك العبادة، وذلك الدعاء فيجعلون ذلك دليلا على استحسان تلك العبادة والدعاء، ويجعلون ذلك العمل سنة، كأنه قد فعله نبي، وهذا غلط، لما ذكرناه. خصوصا إذا كان ذلك العمل إنما كان أثره بصدق قام بقلب فاعله حين الفعل، ثم يفعله الأتباع صورة لا صدقا، فيضرون به لأنه ليس العمل مشروعا فيكون لهم ثواب." (٢)

"ص -٣١٩- "أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة" أي: بدعائه وشفاعته، كما قال عمر: كنا نتوسل إليك بنبينا فلفظ التوسل والتوجه في الحديثين بمعنى واحد، ثم قال: "يا محمد، يا رسول الله، إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي ليقضيها اللهم فشفعه في" فطلب من الله أن يشفع فيه نبيه، وقوله: يا محمد يا نبي الله هذا وأمثاله نداء يطلب به استحضار المنادي في القلب، فيخاطب الشهود بالقلب: كما

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ١٨/٦٢

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ١٨/٦٨

يقول المصلي: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته والإنسان يفعل مثل هذا كثيرا، يخاطب من يتصور في نفسه، وإن لم يكن في الخارج من يسمع الخطاب فلفظ: التوسل بالشخص، والتوجه به، والسؤال به، فيه إجمال واشتراك غلط بسببه من لم يفهم مقصود الصحابة- يراد به التسبب به لكونه داعيا، وشافعا مثلا، أو لكون الداعي محبا له مطيعا لأمره، مقتديا به، فيكون التسبب: إما لمحبة السائل له واتباعه له، وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته، ويراد به الإقسام به والتوسل بذاته، فلا يكون التوسل لا لشيء منه، ولا شيء من السائل بل بذاته، أو بمجرد الإقسام به على الله.

فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه، وكذلك لفظ السؤال بشيء قد." (١)

"ص -٣٦٦- وقال تعالى: {يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين} أي حسبك وحسب من اتبعك: الله، فهو وحده كافيكم ومن ظن أن معناها: حسبك الله والمؤمنون، فقد غلط غلطا عظيما من وجوه كثيرة مبسوطة في غير هذا الموضع.

ثم قال: {وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله} فجعل الفضل لله، وذكر الرسول في الإيتاء، لأنه لا يباح إلا ما أباحه الرسول، فليس لأحد أن يأخذ ما تيسر له إن لم يكن مباحا في الشريعة. ثم قال: {إنا إلى الله راغبون} فجعل الرغبة إلى الله وحده، دون ما سواه.

كما قال: {فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب} فأمر بالرغبة إليه. ولم يأمر الله قط مخلوقا أن يسأل مخلوقا، وإن كان قد أباح في موضع من المواضع ذلك، لكنه لم يأمر به، بل الأفضل للعبد أن لا يسأل قط إلا الله.

كما ثبت في الصحيح في صفة الذين يدخلون الجنة بغير حساب: هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون" فجعل." (٢)

"ص -٣٦٧- من صفاتهم أنهم لا يسترقون: أي لا يطلبون من غيرهم أن يرقيهم، ولم يقل: لا يرقون. وإن كان ذلك قد روي في بعض طرق مسلم فهو غلط، فإن النبي صلى الله عليه وسلم رقى نفسه وغيره لكنه لم يسترق، فالمسترق طالب للدعاء من غيره، بخلاف الراقي غيره، فإنه داع له.

وقد "قال صلى الله عليه وسلم لابن عباس: إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله" فهو الذي

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٥٢/٢١

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ٢٢/٢٣

يتوكل عليه، ويستعان به، ويستغاث به، ويخاف ويرجى، ويعبد، وتنيب القلوب إليه، لا حول ولا قوة إلا به، ولا ملجأ منه إلا إليه، والقرآن كله يحقق هذا الأصل.

الرسول صلى الله عليه وسلم يطاع ويحب ويرضى، ويسلم إليه حكمه، وأدلة ذلك

والرسول صلى الله عليه وسلم يطاع ويحب ويرضى، ويسلم إليه حكمه ويعزر ويوقر ويتبع، ويؤمن به وبما جاء به، قال تعالى: {من يطع الرسول فقد أطاع الله} وقال تعالى: {وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله}." (١)

"ص -٣٨٥- ومن أكابرهم من يقول: الكعبة في الصلاة قبلة العامة، والصلاة إلى قبر الشيخ فلان -مع استدبار الكعبة- قبلة الخاصة!. وهذا وأمثاله من الكفر الصريح باتفاق علماء المسلمين.

وهذه المسائل تحتمل في البسط وذكر أقوال العلماء فيها ودلائلها أكثر مما كتبنا في هذا المختصر.

وقد كتبنا في ذلك في غير هذا الموضع، ما لا يتسع له هذا الموضع. وإنما نبهنا هنا على رؤوس المسائل، وجنس الدلائل، والتنبيه على مقاصد الشريعة، وما فيها من إخلاص الدين لله، وعبادته وحده لا شريك له، وما سدته من الذريعة إلى الشرك، دقه وجله. فإن هذا هو أصل الدين، وحقيقة دين المرسلين، وتوحيد رب العالمين.

غلط طوائف من أهل النظر والكلام وغيرهم في مسمى التوحيد وبيان الحق في ذلك

وقد غلط في مسمى التوحيد طوائف من أهل النظر والكلام، ومن أهل الإرادة، والعبادة حتى قلبوا حقيقته. فطائفة: ظنت أن التوحيد هو نفي الصفات، بل نفي الأسماء الحسنى أيضا، وسموا أنفسهم: أهل التوحيد.." (٢)

"الكتاب من الضلال، وباطل الخطاب، لما في ذلك من نصر عباد الله المؤمنين، وبيان [بطلان أقوال المفترين الملحدين] .

فأخبرتهم أن هذا الكتاب، وإن كان من أعلى (١) ما يقولونه في باب الحجة والدليل، فالقوم [من أضل الناس عن سواء السبيل، فإن] الأدلة إما نقلية، وإما عقلية، والقوم من أضل الناس في المنقول، والمعقول في المذاهب [والتقرير، وهم من أشبه (٢) الناس بمن] قال الله فيهم: {وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٢٣/٢٣

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ٤١/٢٣

في أصحاب السعير} [سورة الملك: ١٠] ، [والقوم (٣) من أكذب الناس في النقليات، ومن أجهل (٤) ] الناس في العقليات، يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار (٥) أنه من [الأباطيل، ويكذبون بالمعلوم من الاضطرار (٦) ] المتواتر أعظم تواتر في الأمة جيلا بعد جيل، ولا يميزون في نقلة العلم، ورواة [الأحاديث (٧) ] ، والأخبار (٨) [بين المعروف بالكذب، أو] **الغلط**، أو الجهل (٩) بما ينقل، وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم بالآثار (١٠) .

---

(١) من أعلى: ساقطة من (ل) .

(٢) م: ومن أشبه.

(٣) أ، ب، ل: وهم.

(٤) م: وأجهل.

(٥) م: من الاضطرار.

(٦) م: بالاضطرار.

(٧) الأحاديث: زيادة في (م) .

( (8والاخبار: كذا في (م) وفي سائر النسخ: الأخبار.

(٩) م، ن: والجهل.

(١٠) بالآثار: كذا في (م) . وفي يسار النسخ: والآثار.." (١)

"قرونها في الصلاة، وكذلك الرافضة، [واليهود لا تسجد حتى] تخفق برءوسها مرارا شبه (١) الركوع، وكذلك الرافضة، واليهود تبغض (٢) جبريل، ويقولون هو عدونا من الملائكة، وكذلك الرافضة يقولون: **غلط** [جبريل] (٣) بالوحي على محمد - صلى الله عليه وسلم - (٤) ، [وكذلك الرافضة] (٥) وافقوا النصارى في خصلة النصارى: ليس لنسائهم صداق إنما يتمتعون بهن تمتعا (٦) ، وكذلك الرافضة يتزوجون بالمتعة (٧) ، ويستحلون المتعة.

وفضلت اليهود والنصارى على الرافضة بخصلتين: سئلت اليهود من خير أهل ملتكم.؟ قالوا: أصحاب موسى، وسئلت النصارى من خير أهل ملتكم؟ قالوا: حواري عيسى (٨) ، وسئلت الرافضة: من شر أهل

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٨

ملتكم؟ قالوا: أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - (٩) أمروا بالاستغفار لهم فسبوهم، فالسيف (١٠) عليهم مسلول إلى يوم القيامة، لا تقوم لهم راية، ولا يثبت لهم قدم، ولا تجتمع لهم كلمة (١١) ، ولا تجاب لهم دعوة،

(١) م: تشبه؛ أ، ل: تشبيه؛ ب: تشبيها.

(٢) أ، ب: ينقصون؛ ل: يبغضون.

(٣) جبريل: زيادة في (أ) ، (ل) ، (ب) .

(٤) صلى الله عليه وسلم: ساقطة من (أ) ، (ل) ، (ب) .

(٥) وكذلك الرافضة: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٦) متعا: ساقطة من (ل) فقط.

(٧) ن، م: المتعة، وهو تحريف.

(٨) م: عيسى ابن مريم.

(٩) صلى الله عليه وسلم: ساقطة من (أ) ، (ل) ، (ب) .

(١٠) أ، ب: والسيف.

(١١) أ، ل، ب: ولا مجتمع لهم.." [1]

"وإلا لم يبق وثوق بأقوالهم، [وأفعالهم] (١) ، فتنتفي فائدة البعثة.

ثم أردف الرسالة بعد موت الرسول بالإمامة، فنصب أولياء معصومين (٢) ليأمن الناس من غلطهم، وسهوهم، وخطئهم، فينقادون إلى أوامرهم لئلا يخلي الله العالم من لطفه، ورحمته.

وأنه لما بعث الله محمدا. (٣) - صلى الله عليه وسلم - (٤) قام بنقل (٥) الرسالة، ونص على أن الخليفة بعده علي بن أبي طالب [عليه السلام] (٦) ، ثم من بعده على ولده (٧) الحسن الزكي، (٨ ثم على ولده الحسين الشهيد ٨) (٨) ، ثم على علي بن الحسين زين العابدين، ثم على محمد بن علي الباقر، ثم على جعفر بن محمد الصادق، ثم على موسى بن جعفر الكاظم، ثم على علي بن موسى الرضا، ثم على محمد بن علي الجواد، ثم على علي بن محمد الهادي، ثم على الحسن بن علي العسكري، ثم

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٢٧

على الخلف الحجة

---

(١) وأفعالهم: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٢) ب (فقط) : معصومين منصوصين.

(٣) ك: بعث رسوله محمدا.

(٤) ك: صلى الله عليه وآله.

(٥) كذا في (ك) ، (أ) وفي (ن) : فأمر بنقل، وفي (ب) : قام بثقل.

(٦) عليه السلام: كذا في (أ) ، (ب) وفي (ك) : عليهما السلام.

(٧) ن، م: ثم من بعد علي ولده.

(٨) (٨ - ٨) : بدلا من هذه العبارات في (ك) : ثم على الحسين الشهيد أخيه.." [١]

"فليس للأب من الإنعام على هذا في دينه أكثر مما له من الإنعام على الآخر.

ومن أقوالهم: إنه يشاء الله ما لا يكون (١) ، ويكون ما لا يشاء.

فإن قيل: فيهم من يقول: إنه يخص بعضهم ممن علم منه أنه إذا خصه بمزيد لطف (٢) من عنده اهتدى بذلك (٣) ، وإلا فلا.

قيل: فهذا هو حقيقة قول أهل السنة المثبتين للقدر، فإنهم يقولون: كل من خصه الله بهدايته (٤) إياه صار مهتديا، ومن لم يخصه بذلك لم يصر مهتديا، فالتخصيص، والاهتداء متلازمان عند أهل السنة.

فإن قيل: بل قد يخصه بما لا يوجب الاهتداء، كما قال تعالى: {ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون} [سورة الأنفال: ٢٣] .

قيل: هذا التخصيص حق، لكن دعوى: لا تخصيص إلا هذا، **غلط** - كما سيأتي - بل كل ما يستلزم الاهتداء هو من التخصيص] (٥) .

وفي الجملة، فالقوم (٦) لا يثبتون لله مشيئة عامة، ولا قدرة تامة (٧) ، ولا خلقا متناولا لكل حادث، وهذا القول أخذوه عن المعتزلة هم (٨) أئمتهم فيه،

---

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/١٢٤

(١) م: إنه يشاء الله ما لم يكن؛ أ: إنه يشاء ما لم يكن؛ ب: إنه يشاء ما لا يكون.

(٢) أ: لطفه.

(٣) أ: خصه بذلك.

(٤) أ: لهدايته.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٦) أ، ب: القوم.

(٧) ولا قدرة تامة: ساقطة من (أ) ، (ب) . ١

(٨) ب (فقط) : وهم.." [1]

"الآخر، فلا يحتاج إلى إثبات جزء لا يتميز منه جانب عن جانب، ولا يحتاج إلى إثبات تجزئة وتفريق (١) لا يتناهى، بل تتصغر (٢) الأجسام، ثم تستحيل إذا تصغرت (٣) ، فهذا القول أقرب إلى العقول من غيره.

فلما كان دليل أولئك مبنيا على إحدى هاتين المقدمتين إثبات الجواهر الفردة (٤) ، وأن الأجسام مركبة منها، أو إثبات أن السكون (٥) أمر وجودي، والنزاع في ذلك مشهور، والبرهان عند التحقيق لا يقوم إلا على نقيض ذلك لم يبسط الكلام في تقريره (٦) .

ولا يحتاج. (٧) في إثبات شيء مما جاءت به الرسل إلى طرق باطلة مثل هذه الطرق، وإن كان الذين دخلوا فيها أعلم وأعقل من المتفلسفة (٨) المخالفين، وأقرب إلى صريح المعقول وصحيح المنقول لكن بسبب ما غلطوا فيه من السمعيات والعقليات شاركهم في بعض الغلط في ذلك أهل الباطل من المتفلسفة وغيرهم، وضموا إليه أمورا أخرى أبعد عن العقل والشرع منه، وصاروا يحتجون على أولئك المتكلمين الذين هم أولى بالشرع والعقل منهم ببطلان ما خالفوهم فيه (٩) ، وخالفوا فيه

---

(١) ن: ولا تفريق.

(٢) ب: تتصعد.

(٣) ب: تصعدت.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/١٣٠

(٤) م، ن: المفردة ؛ أ: المنفردة.

(٥) ن، م: وأن إثبات السكون.

(٦) ن، م: لم نبسط الكلام على تقريره.

(٧) ن، م: فلا يحتاج ؛ أ: ولا نحتاج.

(٨) المتفلسفة: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٩) ن (فقط) : به.." (١)

"المغالطية (١) التي قد ركبت على وجه معين بألفاظ معينة، فإنها (٢) متى غير ترتيبها وألفاظها، ونقلت من صورة إلى صورة ظهر خطؤها، فالأولى كالذهب الصحيح فإنه إذا نقل (٣) من صورة إلى صورة لم يتغير جوهره، بل يتبين أنه ذهب، وأما المغشوش فإنه إذا غير من صورة إلى صورة ظهر أنه مغشوش.

وهذه الأدلة المذكورة دالة على حدوث كل ما سوى الله، وأن كل ما سوى الله حادث (٤) كائن بعد أن لم يكن، سواء قيل بدوام نوع الفعل كما يقوله أئمة أهل الحديث وأئمة الفلاسفة أو لم يقل.

ولكن من لم يقل بذلك يظهر بينه وبين طوائف (٥) أهل الملل وغيرها من النزاع والخصومات والمكابرات ما أغنى الله عنه من لم يشركه في ذلك، أو تتكافأ عنده الأدلة ويبقى في أنواع من الحيرة والشك [والاضطراب] (٦) قد عافى الله منها من هداه وبين له الحق.

قال تعالى: {كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم} [سورة البقرة: ٢١٣] .

---

(١) ن: الأدلة العقلية المغلظة؛ م، ا: الأدلة **المغلطية**. والمثبت من (ب) .

(٢) ا، ب: فإنه.

(٣) ا، ب: خطؤها كما أن الذهب الصحيح إذا نقل.

(٤) حادث: ساقطة من (ا) ، (ب) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢١٣/١

(٥) ا، ب: وبين أئمة طوائف.

(٦) والاضطراب: زيادة في (ا) ، (ب) .." [(١)]

"مسلم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: " «خلقت الملائكة من نور، وخلقت الجان من مارج من نار (١) ، وخلق آدم مما وصف لكم» " (٢) .

والمقصود هنا أن المنقول عن أساطين الفلاسفة القدماء لا يخالف ما أخبرت به الأنبياء من خلق هذا العالم من مادة، بل المنقول عنهم أن هذا العالم محدث كائن بعد أن لم يكن.

وأما قولهم في تلك المادة: هل هي قديمة الأعيان، أو محدثة بعد أن لم تكن، أو محدثة من مادة أخرى بعد مادة؟ قد تضطرب النقول عنهم في هذا الباب، والله أعلم بحقيقة ما يقوله كل من هؤلاء، فإنها أمة عربت كتبهم، ونقلت من لسان إلى لسان، وفي مثل ذلك قد يدخل من **الغلط** والكذب ما لا يعلم حقيقته. ولكن ما تواطأت به النقول عنهم يبقى (٣) مثل المتواتر، وليس لنا غرض معين (٤) في معرفة قول كل واحد منهم، بل: {تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون} . [سورة البقرة: ١٣٤، ١٤١] .

[ضلال أرسطو وأتباعه وشركهم]

لكن الذي لا ريب فيه أن [هؤلاء] (٥) أصحاب التعاليم كأرسطو وأتباعه كانوا مشركين يعبدون المخلوقات، ولا يعرفون النبوات ولا المعاد البدني، وأن اليهود والنصارى خير منهم في الإلهيات والنبوات والمعاد.

---

(١) م، ن، ا: وخلقت الجان من نار.

(٢) الحديث عن عائشة - رضي الله عنها - في: مسلم ٤/٢٢٩٤ (كتاب الزهد والرقائق، باب في أحاديث متفرقة) ؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/١٥٣، ١٦٨.

(٣) ن: بنفي؛ ا: ينفي، وهو تحريف.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٣٠٢

(٤) معين: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٥) هؤلاء: ساقطة من (ن) ، (م) .." (١)

"وأبي الحسن بن الزاغوني (١) وغير هؤلاء (٢) - يثبتون (٣) امتناع وجود (٤) موجود ممكن قائم بنفسه لا يشار إليه، فبينوا بطلان ثبوت تلك المجردات في الخارج، لكن منهم من أبطل ثبوت ما لا يشار إليه مطلقا، ومنهم من أبطل ذلك في الممكنات.

ومما يستفاد بهذه الطريق التي قررناها: الخلاص عن إثبات الحدوث بلا سبب حادث، والخلاص عن نفي ما يقوم بذات الله من صفاته وأفعاله.

ومما يستفاد بذلك: أنها برهان باهر على بطلان قول القائلين بقدم العالم أو شيء منه، وهو متضمن الجواب (٥) عن عمدتهم.

ومما يستفاد بذلك: الاستدلال على المطلوب من غير احتياج إلى الفرق بين الموجب بالذات والفاعل بالاختيار. وذلك أن كثيرا من أهل النظر غلطوا في الفرق بين هذا وهذا، من المعتزلة والشيعة، وصار كثير من الناس كالرازي وأمثاله مضطربين في هذا المقام، فتارة يوافقون المعتزلة على الفرق وتارة يخالفونهم. وإذا خالفوهم فهم مترددون بين أهل السنة وبين الفلاسفة أتباع أرسطو.

وأصل ذلك أنا نعلم أن القادر المختار يفعل بمشيئته وقدرته، لكن هل يجب وجود المفعول عند وجود الإرادة الجازمة والقدرة التامة أم لا؟ .

---

(١) ن، م: وابن عقيل وابن الزاغوني.

(٢) وغير هؤلاء: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٣) ن: لا يثبتوا؛ ا: يثبتوا.

(٤) وجود: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٥) ن، م: وهو متضمن للحوادث، وهو تحريف.." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٦٤/١

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٩٦/١

"وما (١) يمثلون به من صدور التسخين عن النار والتبريد عن الماء باطل، فإن تلك الآثار لا تصدر إلا عن شيئين: فاعل وقابل، والأول تعالى كل ما سواه صادر عنه، ليس هناك قابل موجود.

وإن قالوا: الماهيات الثابتة في الخارج الغنية عن الفاعل هي القابل، كان هذا باطلا من وجوه: منها: أن هذا بناء على أصلهم الفاسد، وهو إثبات ماهيات موجودة في الخارج مغايرة للأعيان الموجودة، وهذا باطل قطعا. وما يذكرونه من أن المثلث (٢) يتصور قبل أن يعلم وجوده لا يدل على ثبوت (٣) المثلث (٤) في الخارج، بل يدل على ثبوته في الذهن، ولا ريب في حصول الفرق بين ما في الأذهان وما في الأعيان. ومن هنا كثر **غلطهم**، فإنهم تصوروا أمورا في الأذهان، فظنوا ثبوتها في الأعيان، كالعقول والماهيات الكلية والهيولى ونحو ذلك.

ومنها: أن الماهيات هي بحسب ما يوجد، فكل ما وجد له عندهم ماهية، كما يقوله من يقول: إن المعدوم شيء، من المعتزلة والشيعة، فلا يجوز (٥) قصر الموجودات على أمور لتوهم (٦) أنه لا ماهية تقبل الوجود غيرها.

---

(١) ن: ومما؛ م: مما.

(٢) ا، ب: المثبت.

(٣) ا، ب: ثبات.

(٤) ا، ب: المثبت.

(٥) ن: ومنها فلا يجوز؛ ا، ب: وحينئذ فلا يجوز.

(٦) ن، م: كتوهم.." (١)

"وحينئذ فقول (١) القائل: يلزم (٢) التفاضل فيما لا يتناهى **غلط**، فإنه إنما حصل في المستقبل وهو الذي يلينا وهو متناه، ثم هما لا يتناهيان من الطرف الذي لا يلينا وهو الأزل (٣) وهما متفاضلان (٤) من الطرف الذي يلينا وهو طرف الأبد.

فلا يصح أن يقال: وقع التفاوت فيما لا يتناهى، إذ هذا (٥) يشعر بأن التفاوت حصل في الجانب الذي لا آخر له، وليس الأمر (٦) كذلك، بل إنما حصل التفاضل (٧) من الجانب [المنتهى] (٨) الذي له

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٠١/١

آخر فإنه لم ينقض (٩) .

ثم للناس في هذا جوابان (١٠) ، أحدهما: قول من يقول: ما مضى من الحوادث فقد عدم، وما لم يحدث لم يكن، فالتطبيق في مثل هذا أمر يقدر في الذهن لا حقيقة له في الخارج، كتضعيف الأعداد: فإن تضعيف الواحد أقل من تضعيف العشرة، وتضعيف العشرة أقل من تضعيف المائة، وكل ذلك لا نهاية له، لكن ليس هو أمرا موجودا في الخارج.

---

(١) ن، م: فيقول:

(٢) ا، ب: للزم.

(٣) ن، م: الأول.

(٤) ن، م: متناهيان.

(٥) ن، م: فيما لا يتناهى وهذا. .

(٦) الأمر: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٧) ن، م: التفاوت.

(٨) المنتهى: ساقطة من (ن) . وفي (م) : الآخر.

(٩) ن، م:. . فإنه لا يزال.

(١٠) ا: هذا ثم للناس هنا جوابان؛ ب: هذا ثم هنا للناس جوابان.." (١)

"فمن قال إنه يصير إماما بموافقة واحد أو اثنين أو أربعة، وليسوا هم ذوي القدرة والشوكة، فقد **غلط**؛ كما أن من ظن أن تخلف الواحد أو الاثنين والعشرة يضره، فقد **غلط**.

وأبو بكر بايعه المهاجرون والأنصار، الذين هم بطانة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، والذين بهم صار للإسلام قوة وعزة، وبهم قهر المشركون، وبهم فتحت جزيرة العرب، فجمهور الذين بايعوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هم الذين بايعوا أبا بكر. وأما كون عمر أو غيره (١) سبق إلى البيعة، فلا بد في كل بيعة (٢) من سابق، ولو قدر أن بعض الناس كان كارها للبيعة، لم يقدح ذلك في مقصودها، فإن نفس الاستحقاق لها ثابت بالأدلة الشرعية الدالة على أنه أحقهم بها، ومع قيام الأدلة الشرعية لا يضر من

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٤٣٤

خالفها، ونفس حصولها ووجودها ثابت بحصول القدرة والسلطان، بمطاوعة (٣) ذوي الشوكة.
فالدين الحق لا بد فيه من الكتاب الهادي والسيف الناصر، كما قال تعالى: {لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب} [سورة الحديد: ٢٥] (٤) .

---

(١) ن، م: عمر وغيره.
(٢) أ: في كل بيعة فلا بد؛ ب: ففي كل بيعة لا بد.
(٣) ن، م: بطاعة.
(٤) ن، م: للناس الآية.." (١)

"فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة. أولئك أصحاب محمد كانوا والله أفضل هذه الأمة وأبرها قلوبا (١) ، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا (٢) ، قوم اختارهم الله (٣) لصحبة نبيه (٤) وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم (٥) واتبعوهم في آثارهم، (٦ وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم ٦) (٦) ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم. رواه غير واحد منهم ابن بطة عن قتادة.
وروى هو غيره بالأسانيد المعروفة إلى زر بن حبيش، قال: قال [عبد الله] بن مسعود (٧) : إن الله [تبارك]

---

(١) ن، م، أ: الأمة: أبرها، وفي رواية ابن عبد البر: " من كان منكم متأسيا فليتأس بأصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبا. . .
(٢) بعد كلمة " تكلفا " في جامع بيان العلم: وأقومها هديا وأحسنها حالا، قوما اختارهم. . . إلخ.
(٣) الله: ليست في (أ) ، (ب) .
(٤) جامع بيان العلم: نبيه - صلى الله عليه وسلم.
(٥) فضلهم: كذا في (أ) ، (ب) ، (م) وفي جامع بيان العلم، وفي (ن) : فعلهم.
(٦) (٦ - ٦) : غير موجود في جامع بيان العلم.
(٧) ن، م: ابن مسعود. ولم أجد الأثر التالي في نسخة " الإبانة " المطبوعة ولكني وجدته في المسند

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٣١/١

(ط. المعارف) ٢١١/٥ (رقم ٣٦٠٠) وسنده: حدثنا أبو بكر ثنا عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود قال. . . إلخ. وقال المحقق رحمه الله: " إسناده صحيح، وهو موقوف على ابن مسعود. وهو في مجمع الزوائد ١: ١٧٧ - ١٧٨، وقال: رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير، ورجاله موثقون ". أما زر بن حبيش فترجمته في الجرح والتعديل: ج [٠ - ٩] ، ق [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] ٢٢ - ٦٢٣ وفيها: " زر بن حبيش الأسدي روى عن عمر وعلي وعبد الله وأبي. روى عنه الشعبي وإبراهيم وعاصم وأبو بردة والمنهال بن عمرو وعبدة بن أبي لبابة، سمعت أبي يقول ذلك. حدثنا عبد الرحمن قال ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال: زر بن حبيش ثقة. وانظر ترجمته أيضا في طبقات ابن سعد ١٠٤/٦ - ١٠٥. وأما عاصم فهو عاصم بن بهدلة ويعرف بعاصم بن أبي النجود. قال ابن خلكان: كان أحد القراء السبعة والمشار إليه في القراءات، أخذ القراءة عن عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش، وأخذ عنه أبو بكر بن عياش. . وتوفي عاصم في سنة ١٢٨ بالكوفة. وفي الخلاصة للخزرجي: وثقه أحمد وأحمد العجلي ويعقوب بن سفيان وأبو زرعة، وقال الدارقطني: في حفظه شيء. وانظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ٣٨/٥ - ٤٠ ؛ الخلاصة للخزرجي، ص ١٥٤ ؛ وفيات الأعيان ٢٢٤/٢ ؛ طبقات ابن سعد ٣٢٠/٦ - ٣٢١ ؛ الأعلام للزركلي ١٢/٤. وأما أبو بكر فهو أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، اختلف في اسمه وفي تاريخ وفاته فقيل: إنه توفي سنة ١٧٣، وقيل: بل سنة ١٩٣. في الخلاصة للخزرجي (ص ٣٨٣) : " وعنه ابن المبارك وابن مهدي وابن المديني وأحمد وقال: ثقة ربما **غلط**. وقال ابن عدي: لم أجد حديثا له منكرا إذا روى عنه ثقة. وانظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣٨٦/٦ ؛ تهذيب التهذيب ١٢ - ٣٧.." (١)

"فكذلك وجوده يخصه، **والغلط** نشأ من جهة [أخذ] (١) الوجود مطلقا، وأخذ الحقيقة مختصة، وكل منهما يمكن أخذه مطلقا ومختصا، فالمطلق مساو للمطلق، والمختص مساو للمختص، فالوجود المطلق مطابق للحقيقة المطلقة، ووجوده (٢) المختص مطابق لحقيقته المختصة، والمسمى بهذا وهذا واحد، وإن تعددت جهة التسمية، كما يقال: هذا هو ذاك فالمشار إليه واحد، لكن بوجهين مختلفين.

[وأيضا فإذا اشتركا في مسمى الوجود الكلي، فإن أحدهما يمتاز عن الآخر بوجوده الذي يخصه، كما أن الحيوانين والإنسانين إذا اشتركا في مسمى الحيوانية والإنسانية، فإنه يمتاز أحدهما عن الآخر بحيوانية

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٧٧/٢

تخصه وإنسانية تخصه، فلو قدر أن الوجود الكلي ثابت في الخارج، لكان التمييز يحصل بوجود خاص، لا يحتاج أن يقال: هو مركب من وجود وماهية، فكيف والأمر بخلاف ذلك؟ .

ومن قال: إنه وجود مطلق بشرط سلب كل أمر ثبوتي، فقوله أفسد من هذه الأقوال] (٣) وهذه المعاني مبسوطة في غير هذا الموضع.

والمقصود أن إثبات الأسماء والصفات لله، لا يستلزم أن يكون سبحانه مشبها مماثلا لخلقه.

[التعليق على قوله أن اللہ هو المخصوص بالأزلية والقدم]

وأما قوله: " إنهم اعتقدوا أن الله هو المخصوص بالأزلية والقدم " (٤) .

---

(١) أخذ: ساقطة من (ن) .

(٢) أ: ووجود ؛ ب: والوجود.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٤) هذه العبارة وردت ضمن كلامه السابق ص ٩٧ وهي في منهاج الكرامة ٨٢/١ (م) ، وفي هذين الموضعين: لأنهم اعتقدوا.." [١]

"[فساد استدلال الفلاسفة بآيات سورة الأنعام]

وهذا **غلط** من وجوه: أحدها: أن هذا القول لم يقله أحد من العقلاء، لا قوم إبراهيم ولا غيرهم، ولا توهم أحدهم (١) أن كوكبا أو القمر أو الشمس خلق هذا العالم، وإنما كان قوم إبراهيم مشركين يعبدون هذه الكواكب زاعمين أن في ذلك جلب منفعة أو دفع مضرة، على طريقة الكلدانيين (٢) والكشدانيين (٣) " [وغيرهم من المشركين أهل الهند وغيرهم] (٤) ، وعلى طريقة هؤلاء صنف الكتاب الذي صنفه أبو عبد الله بن الخطيب الرازي (٥) في السحر والطلسمات (٦) ودعوة الكواكب (٧) ، وهذا دين المشركين من

---

(١) ن، م: أحد.

(٢) ن، م: الكذابين، وهو تحريف.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٢٠/٢

(٣) لم أجد فيما بين يدي من المراجع شيئا عنهم سوى عبارة قصيرة في " تاج العروس " للزبيدي مادة " كشد ": " الكشدانيون بالضم طائفة من عبدة الكواكب

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٥) ن: أبو عبد الله الطبري، وهو تحريف ؛ م: أبو عبد الله الرازي.

(٦) قال الشهاب الخفاجي في " شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل " مادة " طلسم ": " لفظ يوناني لم يعربه من يوثق به: وكونه مقلوبا من مسلط وهم لا يعتد به، وفي " السر المكتوم ": هو عبارة عن علم بأحوال تمزيج القوى الفعالة السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية لأجل التمكن من إظهار ما يخالف العادة والمنع مما يوافقها ".

(٧) وهو كتاب " السر المكتوم في مخاطبة النجوم ". انظر: وفيات الأعيان ٣١٨/٣ ؛ لسان الميزان ٤٢٦/٤ ؛ الأعلام للزركلي ٢٠٣/٧.." [١]

"وهؤلاء ظنوا أن هذه الكليات (١) موجودة في الخارج مشتركة، وذلك **غلط**، فإن ما في الخارج ليس فيه اشتراك، بل لكل موجود شيء يخصه لا يشركه فيه غيره، والاشتراك يقع في الأمور العامة الكلية المطلقة، وتلك لا تكون عامة مطلقة كلية إلا في الأذهان لا في الأعيان، فما فيه الاشتراك ليس فيه إلا العلم والعقل (٢) ، وما به الاختصاص والامتياز - وهو (٣) الموجود في الخارج - لا اشتراك فيه، وإنما فيه اشتباه وتماثل يسمى اشتراكا، كالاشتراك في المعنى العام، والانقسام بحسب الاشتراك، فمن لم يفرق بين قسمة الكلي إلى جزئياته، [والكل إلى أجزائه] (٤) ، كقسمة الكلمة إلى: اسم، وفعل، وحرف (٥) ، وإلا **غلط** كما **غلط** كثير من الناس في هذا الموضع.

ولما قالت طائفة من النحاة كالزجاجي (٦) وابن جني (٧) : الكلام ينقسم

---

(١) ن، م: كليات.

(٢) أ، ب: فما فيه الاشتراك إلا في العلم والعقل.

(٣) ن، م: هو.

(٤) ما بين القوسين غير موجود في النسخ الأربع وإثباته يقتضيه سياق الكلام.

---

[١] منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٩٤/٢

(٥) بعد كلمة " وحرف " يوجد تكرار واضطراب في نسختي (ن) ، (م) هكذا. . . وحرف وكقسمة الكل إلى أجزائه، كقسمة الكلمة إلى اسم، وفعل وحرف وإلا **غلط**.

(٦) عبد الرحمن بن إسحاق ويعرف بالزجاجي، أبو القاسم النهاوندي، شيخ العربية في عصره، توفي بطبرية سنة ٣٣٧ وقيل ٣٣٩ وقيل ٣٤٠. ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/٣١٧ - ٣١٨ ؛ إنباه الرواة للقفطي ٢/١٦٠ - ١٦١ (ط. دار الكتب، ١٩٥٢) ؛ بغية الوعاة للسيوطي، ص ١٢٩ (ط. الخانجي، ١٣٢٦) ؛ طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص ١٢٩ (ط. الخانجي، ١٩٤٥) ؛ الأعلام للزركلي ٤.

(٧) عثمان بن جني، أبو الفتح الموصلي، من أئمة الأدب واللغة، صاحب أبا علي الفارسي وروى عنه، توفي ببغداد سنة ٣٩٢ وقيل ٣٧٢. ترجمته في: وفيات الأعيان \ ٤١٠ - ٤١٢ ؛ إنباه الرواة ٢/٣٣٥ - ٣٤٠ ؛ بغية الوعاة، ص [٠ - ٩] ٢٢ ؛ الأعلام للزركلي ٤/٣٦٤.." (١)

"ما يقوم به من الأفعال الاختيارية يقولون لمن أثبت ذلك: إنه مجسم ؛ وكذلك سائر النفاة.

وكل من نفى ما أثبته الله ورسوله بناء على أن إثباته تجسيم يلزمه فيما أثبته الله ورسوله] (١) .

ومنتهى هؤلاء النفاة إلى إثبات وجود مطلق، وذات مجردة عن الصفات، والعقل الصريح يعلم أن الوجود المطلق والذات المجردة عن الصفات إنما يكون في الأذهان لا في الأعيان، فالذهن يجرد هذا ويقدر هذا التوحيد الذي يفرضونه، كما يقدر إنسانا مطلقا وحيوانا مطلقا، ولكن ليس كل ما قدرته الأذهان كان وجوده في الخارج في حيز الإمكان.

ومن هنا يظهر **غلط** من قصد إثبات إمكان هذا بالتقدير العقلي، كما ذكره الرازي (٢) ، فقال (٣) : العقل يعلم أن الشيء: إما أن يكون متحيزا، وإما أن يكون قائما بالمتحيز، وإما أن يكون لا متحيزا ولا حالا (٤) .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ؛ (م) . والكلام في نسختي (ب) ، (أ) ناقص أيضا، ومن المرجح أن هناك سقطا، وفي السطور التالية محاولة لكتابة ما يفي بهذا النقص حسب ما أرى من سياق الكلام: " وكل من نفى ما أثبته الله ورسوله بناء على أن إثباته تجسيم (يلزمه ذلك في كل ما أثبته الله ورسوله، فإن المعتزلي إذا أثبت بعض الصفات دون البعض الآخر كالعلم والحياة والقدرة بناء على أن هذه الصفات

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢٠٤

لا تقتضي تجسيما كان متناقضا، فإن هذه الصفات تقتضي تجسيما أيضا - بحسب مذهبه - فإما أن ينفي هذه الصفات كذلك وإما أن يثبت كل ما أثبته الله ورسوله) .

(٢) أ، ب: الرازي وغيره.

(٣) أ، ب: فيقال، وهو خطأ.

(٤) بالمتحيز يقول الرازي في كتابه: " أساس التقديس في علم الكلام " ص ٦، ط. مصطفى الحلبي، ١٣٥٤/١٩٣٥: " الثالث أنا إذا قلنا: الموجود إما أن يكون متحيزا، أو حالا في المتحيز، أو لا متحيزا ولا حالا في المتحيز، وجدنا العقل قاطعا بصحة هذا التقسيم ".." (١)

"السنة، لم تقل أهل السنة: إنه لا يجوز لمن يجوز له التقليد تقليد هؤلاء وأمثالهم، بل أهل السنة متفقون على أن تقليد الواحد من هؤلاء وأمثالهم كتقليد أمثالهم، يسوغ هذا لمن يسوغ له ذلك.

وأكثر علماء السنة على أن التقليد في الشرائع لا يجوز إلا لمن عجز عن الاستدلال ؛ هذا منصوص (١) الشافعي وأحمد، وعليه أصحابهما، وما حكي عن أحمد من تجويز تقليد العالم للعالم **غلط** عليه، ولكن هذا القول حكي (٢) عن محمد بن الحسن -[صاحب أبي حنيفة] (٣) - قيل عنه: يجوز تقليد الأعلم، وقيل: العالم.

وهذا النزاع إذا لم يكن تبين له (٤) القول الموافق للكتاب والسنة، فإن تبين له (٥) ما جاء به الرسول لم يجز [له] (٦) التقليد في خلافه باتفاق المسلمين، وأما تقليد العاجز عن الاستدلال فيجوزه الجمهور، ومنع منه طائفة من أهل الظاهر.

وجمهور علماء المسلمين على أن القدرة على الاجتهاد والاستدلال مما ينقسم ويتبعض، فقد يكون الرجل قادرا على الاجتهاد والاستدلال في مسألة أو نوع من العلم دون الآخر، وهذا حال أكثر علماء

---

(١) م: مقصود.

(٢) ن، م: لكن هذا القول يحكى.

(٣) صاحب أبي حنيفة: سقط من (ن) ، (م) . وسبقت ترجمة محمد بن الحسن (هذا الجزء ص [٠ - ٩] ٤٤) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢١٤

(٤) ن، م: قد بين له.

(٥) ن، م: بين.

(٦) له: ساقطة من (ن) ، (م) .." (١)

"ولما قال فرعون: {فمن ربكما ياموسى قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى} [سورة طه: ٤٩ - ٥٠] ، فكان جواب موسى له جوابا للمتجاهل الذي يظهر أنه لا يعرف الحق وهو معروف عنده، فإن سؤال فرعون بقوله: {وما رب العالمين} استفهام إنكار لوجوده، ليس هو استفهام طلب لتعريف ماهيته كما ظن ذلك بعض المتأخرين، وقالوا: إن فرعون طالبه ببيان الماهية، فعدل عن ذلك لامتناع الجواب بذكرها، فإن هذا غلط منهم، فإن فرعون لم يكن مقرا بالصانع ألبتة، بل كان جاحدا له، وكان استفهامه استفهام إنكار لوجوده، ولهذا قال: {ما علمت لكم من إله غيري} [سورة القصص: ٣٨] ، وقال: {أنا ربكم الأعلى} [سورة النازعات: ٢٤] ، ولو كان مقرا بوجوده طالبا لمعرفة ماهيته لم يقل هذا، ولكان موسى ما أجابه إجابة لم تذكر فيها ماهيته (١) .

مع أن القول بأن الماهية هي ما يقوله المنطقيون من ذكر الذاتي المشترك والذاتي المميز، وهما الجنس والفصل، كلام باطل قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع، وبين أن الماهية المغايرة للوجود الخارجي إنما هي ما يتصور في الذهن، فإن ما في الأذهان من الصور الذهنية ليس هو نفس الموجودات الخارجية. وأما دعوى أهل المنطق اليوناني أن في الخارج ماهية ووجودا غير

---

(١) في الأصل (ع) : لم يقل هذا و، وبعد حرف الواو إشارة إلى الهامش حيث كتب: لكان موسى، وبعد ذلك في الأصل: لما أجابه بما أجابه لم تذكر ماهيته، وتوجد في الهامش أمام هذه العبارة كلمة أخرى هي " لقال ". وأرجو أن يكون ما أثبته موفيا بالمعنى الذي قصده ابن تيمية.." (٢)

": أقرب إلى العقل ممن أثبت موجودا لا يمكن الإحساس به وليس بداخل العالم ولا خارجه.

ففي الجملة أنه (١) ما من حجة يحتجون بها على بطلان قول منازعيهم (٢) إلا ودلالتها على بطلان قولهم أشد ولكنهم يتناقضون. والذين وافقوهم على بعض غلطهم صاروا (٣) يسلمون (٤) لهم تلك

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢٤٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢٧١

المقدمة الباطلة النافية [وهو إثبات موجود قائم بنفسه لا يشار إليه ولا يكون مباينا لغيره ولا محايثا له (٥) ولا داخل العالم ولا خارجه] (٦) ويطلبون (٧) طردها، وطردها يستلزم الباطل المحض.

فوجه المناظرة أن تلك المقدمة لا تسلم (٨) ، لكن يقال: إن كانت باطلة بطل أصل قول النفاة، [وإن كانت صحيحة فهي أدل على إمكان قول (٩) أهل الإثبات، فإن كان إثبات موجود ليس بجسم ولا هو داخل العالم ولا خارجه ممكنا، فإثبات موجود فوق العالم وليس بجسم أولى بالإمكان، وإن لم يكن ذلك ممكنا بطل أصل قول النفاة] (١٠) ، وثبت أن الله [تعالى] (١١) إما داخل العالم وإما خارجه فيكون قولهم بإثبات موجود

---

(١) ب، ا: ففي الجملة أن ؛، م: فحاصله أن.

(٢) ع: تحتجون بها على قول منازعيكم.

(٣) ب، ا: ما داوا، وهو تحريف ظاهر.

(٤) ن، م: مسلمين.

(٥) ب، ا: مماثلا له.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٧) م، ن: ويظنون.

(٨) ع: أن تلك المقدمة لا تستلزم ؛ ن، م: أن تلك المناظرة لا تسلم.

(٩) ب، ا: فهي أولى على قول.

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(١١) تعالى: زيادة في (ع) .." (١)

"ولهذا كان كثير من مناظرة أهل الكلام إنما هي في بيان فساد (١) مذهب المخالفين وبيان تناقضهم، لأنه يكون كل من القولين باطلا، فما (٢) يمكن أحدهم نصر قوله مطلقا فيبين فساد قول خصمه. وهذا يحتاج إليه إذا كان صاحب المذهب (٣) حسن الظن بمذهبه، قد بناه على مقدمات يعتقدها صحيحة، فإذا أخذ الإنسان معه في تقرير نقيض تلك المقدمات لم يقبل ولا يبين الحق (٤) ،

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٣٩/٢

ويطول الخصام كما طال بين أهل الكلام.

فالوجه في ذلك أن يبين لذلك (٥) رجحان مذهب غيره عليه أو فساد (٦) مذهبه بتلك المقدمات وغيرها، فإذا رأى تناقض قوله أو رجحان قول [غيره] على قوله (٧) اشتاق حينئذ إلى معرفة الصواب وبيان جهة الخطأ، فيبين له (٨) فساد تلك المقدمات التي بنى عليها وصحة نقيضها، ومن أي وجه وقع **الغلط**.

وهكذا في مناظرة الدهري (٩) واليهودي والنصراني والرافضي

---

(١) ن، ا، ع، إفساد.

(٢) ب، ا: فلا.

(٣) ن: إذا كان هذا المذهب ؛ م: إذا كان المذهب.

(٤) ب، ا: في تقرير نقيض تلك المقدمات لا يتبين الحق.

(٥) ب، ا: فالوجه لذلك أن يبين لذلك ؛ ن، م: فالوجه من ذلك أن يتبين لذلك.

(٦) ع، م: وفساد.

(٧) ع: تناقض أو رجحان قول غيره على قوله ؛ ن: تناقض قوله أو رجحان قوله على قوله ؛ م: تناقض قوله أو رجحان قوله على.

(٨) ب، ا: فيتبين له ؛ ن، م: فتبين له.

(٩) الدهري: ساقطة من (ع) .." [1]

"فقد اتفقوا على أن حصول الجوهر في حصول الحيز (١) أمر ثبوتي. فقيل: هذا الحيز إن كان معدوما فكيف يعقل حصول الجوهر في المعدوم؟ وإن كان موجودا فلا شك أنه أمر يشار (٢) إليه. فهو إما جوهر وإما عرض، فإن كان جوهرا كان الجوهر حاصلا في الجوهر، وهو قول بالتداخل، وهو محال اللهم إلا أن يفسر ذلك بالمماسة، ولا نزاع فيها. وإن كان عرضا فهو حاصل في الجوهر فكيف يعقل حصول الجوهر فيه؟ ".

وقد رد الطوسي هذا فقال (٣) : " هذا **غلط** من جهة اشتراك اللفظ، فإن لفظة (٤) " في " يدل في قولنا: الجسم في الجسم - بمعنى التداخل - والجسم في المكان، والعرض في الجسم، على معان مختلفة ؛

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٤٤

فإن الأول يدل على كون الجسم مع جسم آخر في مكان واحد، والثاني يدل على كون الجسم في المكان، والثالث يدل على كون العرض حالا في الجسم.

والمكان هو القابل للأبعاد القائم بذاته الذي لا يمانع الأجسام عند قوم، وعرض هو سطح الجسم [الحاوي] (٥) المحيط بالجسم ذي المكان عند قوم وهو بديهي الأينية (٦) خفي الحقيقة.

---

(١) في " المحصل ": في الحيز.

(٢) في " المحصل ": مشار.

(٣) ما يلي من كلام نصير الدين الطوسي هو من كتابه " تلخيص المحصل " وقد طبع بذيل كتاب " المحصل ". ويوجد هذا النص في ذيل صفحتي ٦٥ - ٦٦.

(٤) في " تلخيص المحصل ": لفظ.

(٥) كلمة " الحاوي " ساقطة من نسخة (ع) وهي في " تلخيص المحصل ".

(٦) في (ع) : الأبنية، والتصويب من " تلخيص المحصل ".." (١)

"بما في قول كل من الطائفتين من الصواب، وعدلنا عما يرده الشرع والعقل من قول كل منهما.

فإذا قالوا لنا: فهذا يلزم (١) أن تكون الحوادث قامت به. قلنا: ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة؟ ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل، وهو قول لازم لجميع الطوائف، ومن أنكره فلم يعرف لوازمه وملزوماته. ولفظ " الحوادث " مجمل، فقد يراد به الأمراض (٢) والنقائص، والله [تعالى] (٣) منزه عن ذلك [كما نزه نفسه عن السنة والنوم واللغوب، وعن أن يئوده حفظ السماوات والأرض وغير ذلك مما هو منزه عنه بالنص والإجماع. ثم إن كثيرا من نفاة الصفات - المعتزلة وغيرهم - يجعلون مثل هذا حجة في نفي قيام الصفات، أو قيام الحوادث به مطلقا، وهو غلط منهم، فإن نفي الخاص لا يستلزم نفي العام، ولا يجب إذا نفيت عنه النقائص والعيوب أن ينتفي عنه ما هو من صفات الكمال ونعوت الجلال] (٤) . ولكن يقوم به ما يشاؤه (٥) ويقدر عليه من كلامه وأفعاله (٦) ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة.

---

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٥١

(١) ب (فقط) : فهذا يلزم منه.

(٢) ب، م: الأعراض.

(٣) تعالى: زيادة في (ع) .

(٤) ما بين المعقوفتي◌ن في (ع) فقط.

(٥) ب، ا، م: ما شاءه ؛ ن: ما شاء.

(٦) ع، ن، م: وفعاله.." (١)

"قال الأشعري في " المقالات " (١) : واختلفت (٢) الروافض في الرسول (٣) هل يجوز عليه أن يعصي أم لا؟ وهم فرقتان: فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن الرسول جائز عليه أن يعصي الله، وأن النبي قد عصى في أخذ الفداء يوم بدر، فأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم، فإن الرسول إذا عصى فإن الوحي يأتيه من قبل الله، والأئمة لا يوحى إليهم ولا تهبط الملائكة عليهم، وهم معصومون، فلا يجوز عليهم أن يسهوا و [لا] يغلطوا (٤) وإن جاز على الرسول العصيان ". قال (٥) : " والقائل بهذا القول هشام بن الحكم. والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنه لا يجوز على الرسول أن يعصي الله عز وجل، ولا يجوز ذلك على الأئمة، لأنهم جميعا حجج الله، وهم معصومون من الزلل ولو جاز عليهم السهو واعتماد المعاصي وركوبها (٦) لكانوا قد ساووا المأمومين في جواز ذلك عليهم، كما جاز (٧) على المأمومين ولم يكن المأمومون (٨) أحوج إلى الأئمة من الأئمة لو كان ذلك جائزا عليهم جميعا (٩) ". (١٠)

[وأيضا، فكثير من شيوخ الرافضة من يصف الله تعالى بالنقائص

---

(١) (مقالات الإسلاميين) ١/١١٥ - ١١٦.

(٢) ب، ا، م: واختلف.

(٣) المقالات ١/١١٥: الرسول عليه السلام.

(٤) ن، م: ويغلطوا.

(٥) قال: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٦) وركوبها: ساقطة من (ب) ، (أ) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٨١

(٧) ع: جاز ذلك.

(٨) ب، ا: المأموم.

(٩) ن: لو جاز عليهم ذلك ؛ م: لو جاز ذلك عليهم وبعد هذا الكلام توجد في (ب) ، (أ) عبارة: " فلا يجوز أن يقرهم الله على الخطأ في شيء مما بلغوه منهم "، وهي في غير موضعها وسترد فيما بعد (ص ٣٩٦) وسنشير إليها بإذن الله.

(١٠) الكلام بعد القوس في (ع) فقط وينتهي ص ٣٩٦.." [1]

"كما تقدم حكاية بعض ذلك، فزرارة بن أعين وأمثاله يقولون: يجوز البداء عليه وأنه يحكم بالشيء ثم يتبين له ما لم يكن علمه فينتقض حكمه لما ظهر له من خطئه. فإذا قال مثل هؤلاء بأن الأنبياء والأئمة لا يجوز أن يخفى عليهم عاقبة فعلهم، فقد نزهوا البشر عن الخطأ مع تجويزهم الخطأ على الله، وكذلك هشام بن الحكم وزرارة بن أعين وأمثالهما ممن يقول إنه يعلم ما لم يكن عالما به.

ومعلوم أن هذا من أعظم النقائص في حق الرب، فإذا قالوا مع ذلك: إن الأنبياء والأئمة لا يبدو لهم خلاف ما رأوا فقد جعلوهم لا يعلمون ما لم يكونوا يعلمونه في مثل هذا، وقالوا: بجواز ذلك في غيره.

وأما ما تقوله: غلاتهم من إلاهية علي، أو نبوته، **وغلط** جبريل بالرسالة فهو أعظم من أن يذكر هنا. ولا ريب أن الشرك والغلو يخرج أصحابه إلى أن يجعلوا البشر مثل الإله، بل أفضل من الإله في بعض الأمور، كما ذكر الله عن المشركين حيث قال: {وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيبا فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء ما يحكمون} [سورة الأنعام: ١٣٦] ، وقال تعالى: {ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم كذلك زينا لكل أمة عملهم} [سورة الأنعام: ١٠٨] .

فهؤلاء لما سبت آلهتهم سبوا الله مقابلة، فجعلوهم مماثلين لله وأعظم في قلوبهم، كما تجد كثيرا من المشركين يحب ما اتخذه من دون الله أندادا أكثر مما يحب الله تعالى، وتجد أحدهم يحلف بالله ويكذب،." [2]

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٩٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٩٥

"كذاب، لكن **الغلط** لم يسلم منه [بشر] (١) .، ولهذا يقال: فيمن يضعف منهم ومن أمثالهم: تكلم فيه بعض (٢) . أهل العلم من قبل حفظه، أي من جهة سوء حفظه **فيغلط** (٣) . فينسى، لا من جهة تعمده للكذب.

وأما الحسن والحسين فمات النبي - صلى الله عليه وسلم - وهما صغيران في سن التمييز، فروايتهما عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قليلة.

وأما سائر الاثني عشر فلم يدركوا النبي - صلى الله عليه وسلم -، فقول القائل (٤) .: إنهم نقلوا عن جدهم، إن أراد بذلك أنه أوحي إليهم ما قاله (٥) . جدهم فهذه نبوة، كما كان يوحى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ما قاله غيره من الأنبياء.

وإن أراد أنهم سمعوا ذلك من غيرهم، فيمكن أن يسمع من ذلك الغير الذي سمعوه منهم (٦) .، سواء كان ذلك من بني هاشم أو غيرهم، فأي مزية لهم في النقل عن جدهم إلا بكمال العناية والاهتمام؟ فإنه كل من كان أعظم اهتماما وعناية بأحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وتلقيها من مظانها كان أعلم بها.

وليس هذا (٧) . من خصائص هؤلاء، بل في غيرهم من هو أعلم بالسنة

---

(١) بشر: ساقطة من (ن)

(٢) بعض: ساقطة من (ب) ، (أ)

(٣) **فيغلط**: ساقطة من (ب) ، (أ)

(٤) ب (فقط) : النبي، وهو خطأ

(٥) ب، ا، ن، م: قال

(٦) ن، م، ع: منه

(٧) هذا: ساقطة من (ب) فقط." (١)

"الحرب وقاضي الحكم: لا يجعلون أقواله (١) شرعا عاما يجب على كل أحد، ولا يجعلونه معصوما من الخطأ، ولا يقولون إنه يعرف جميع الدين، لكن **غلط** من **غلط** منهم من جهتين: من جهة أنهم كانوا

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٥٨/٢

يطيعون الولاة طاعة مطلقة، ويقولون إن الله أمرنا بطاعتهم، الثانية (٢) : قول من قال منهم: إن الله إذا استخلف خليفة تقبل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات، وأين خطأ هؤلاء من ضلال الرافضة القائلين بعصمة الأئمة؟

ثم قد تبين مع ذلك أن ما انفردوا به عن جمهور أهل السنة كله خطأ، وما كان معهم (٣) من صواب فهو قول جمهور أهل السنة أو بعضهم، ونحن لسنا نقول (٤) : إن جميع طوائف أهل السنة مصيبون، بل فيهم المصيب والمخطئ، لكن صواب [كل طائفة منهم] (٥) أكثر من صواب الشيعة، وخطأ (٦) الشيعة أكثر. [وأما ما انفردت به الشيعة عن جميع طوائف السنة فكله خطأ، وليس معهم صواب إلا وقد قاله بعض أهل السنة] (٧) .

فهذا القدر في هذا المقام يبطل به ما ادعاه من رجحان قول الإمامية، فإنه (٨) بهذا القدر يتبين أن مذهب أهل السنة أرجح، ولكل مقام مقال.

---

(١) أقواله: ساقطة من (أ) . وفي (ب) : لا يجعلونه شرعا. . إلخ.

(٢) ع، أ، ن، م: الثاني. والذي في (ب) أكثر ملاءمة للسياق.

(٣) ب، أ: منهم.

(٤) ب: لا نقول ؛ أ: لنا نقول، وهو تحريف.

(٥) ب، أ، ن، م: ولكن صوابهم.

(٦) ن (فقط) : وجعلنا، وهو تحريف.

(٧) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.

(٨) ب، أ: فإن ؛ ع: فإنهم.." (١)

"الحق] (١) لأن الذات المجردة عن العلم والقدرة لا حقيقة لها في الخارج، ولا هي الله (٢) ، ولا تستحق العبادة، وإن أراد أنهم لم يجعلوه عالما قادرا لذاته المستلزمة للعلم والقدرة فهذا **غلط** عليهم، بل نفس ذاته الموجبة لعلمه وقدرته هي التي أوجبت كونه عالما قادرا، وأوجبت علمه وقدرته، وجعلت العلم والقدرة توجب كونه عالما قادرا، فإن كل هذه الأمور متلازمة، وذاته المتصفة بهذه الصفات هي الموجبة

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٤٧٩

لهذا كله، لا تفتقر (٣) في ذلك إلى شيء مباين لها.

العاشر (٤) : قوله: " المعاني القديمة يفتقر في هذه الصفات إليها "، ليس هو قولهم، فإن المعاني القديمة (٥) هي الصفات عندهم، وأما الخبر عن ذلك فيقولون: هو الوصف، ولا ريب أنه لا يمكن وصف الموصوف بأنه عالم إلا أن يكون له علم، ولكن هو سبحانه الموجب لتلك المعاني القديمة القائمة به، فإذا كان لا يوصف بالعلم والقدرة والحياة إلا بها وهو الموجب (* لها لم يكن مفتقرا إلى غيره، كما أنه إذا لم يوصف بالعلم إلا إذا كان موصوفا بالحياة، وهو الموجب *) (٦) للحياة، لم يكن مفتقرا إلى غيره، ولو قال: لمعان (٧) قديمة (٧ تستلزم هذه الصفات ثبوتها، وذاته ٧) (٨)

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.

(٢) ن، م: ولا هو لازمة.

(٣) ب، ا: كما لا تفتقر.

(٤) ب، ا: الحادي عشر، وهو خطأ ؛ وسقطت من (ن) ، (م) .

(٥) أ: القائمة به ؛ ع: القائمة.

(٦) ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٧) ب، ا، ن: بمعان.

(٨) : (٧ - ٧) ساقط من (ب) ، (أ) .." [١]

"فمن حكى عن مثل أرسطو أو جالينوس أو غيرهما قولا في الطبيعيات (١) ظاهر البطلان، علم أنه **غلط** في النقل عليه، وإن لم يكن تعمد الكذب عليه.

بل محمد بن زكريا الرازي مع إلحاده في الإلهيات والنبوات، ونصرته لقول ديمقراطيس والحرنانيين (٢) القائلين بالقدماء الخمسة - مع أنه من أضعف أقوال العالم وفيه من التناقض والفساد ما هو مذكور في موضع آخر، كشرح الأصبهانية والكلام على معجزات الأنبياء والرد على من قال: إنها قوى نفسانية المسماة بالصفدية وغير ذلك - فالرجل من أعلم الناس بالطب (٣) حتى قيل له: جالينوس الإسلام، فمن ذكر عنه

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٤٩٣

في الطب قولا يظهر فساده لمبتدئ الأطباء، كان غالطا عليه.

---

(١) في الأصل: في الطبيعات.

(٢) في الأصل: حرنانين.

(٣) في هامش (ع) لخص مستجي زاده كلام ابن تيمية عن محمد بن زكريا الرازي حتى هذا الموضع، ثم كتب التعليق التالي: " قلت: وقد اطلعت على تأليف لابن الخطيب المشتهر بالإمام الرازي يقال له " المطالب العالية " أنه ذكر فيه أنه ليس في القرآن دليل يدل بصريحه على حدوث العالم، ثم أخذ يعدد من القرآن ما هو مظنة ذلك - أعني حدوث العالم - فركب على كل صعب وذلول على نفي الدلالة في تلك المظان، ثم قال: ليس في التوراة أيضا دليل يدل بصريحه على ذلك فذهب في ذلك كله على قول ديمقراطيس من إثبات الأجزاء القديمة وهي أجزاء العالم، فالعالم قديم بذواتها وحادث بصفاتها. ولا شك أن القول بقدم أجزاء العالم مخالف للضروريات الدينية لم يذهب إليه أحد من أهل الإسلام، من الفرق الثلاث والسبعين وإنما ذهب (إليه) طوائف ثلاث: الباطنية، ومن ينتمي إلى الإسلام من الفلاسفة المشائين، ومن ينتمي إلى الإسلام من ديمقراطيسية - وهم ليسوا من أهل القبلة. وقد كتبت في هذا الباب رسالة بينت فيها فساد قول ابن الخطيب وأنه مخالف لفرق أهل الإسلام. وقد كان المشهور بذلك ممن ينتمي إلى الإسلام زكريا الرازي، ثم اطلعت على أن ابن الخطيب أيضا ذهب إلى ذلك، حتى ادعى أن من نفى ذلك - أعني حدوث العالم - أو تردد وتذبذب فيه فهو معذور. ولعل الشارح ابن تيمية - قدس سره - لم يطلع (على) هذا القول من ابن الخطيب إذ الظاهر أنه لو اطلع لم يقصر (في الأصل: يقتصر) نصرة مذهب ديمقراطيس على محمد بن زكرياء الرازي، بل ذكر معه أيضا ابن الخطيب الذي اشتهر عند الناس بالإمام فخر الدين الرازي، وألف تفسيرا يقال له " التفسير الكبير " وفيه غير واحد من المواضع يخاف من الكفر، لكن قومه أهالي الري شديدو الاعتقاد فيه (لكن. . إلخ غير واضحة بالأصل) فحملوا كلامه في جميع المواضع كأن جبرئيل أوحى إليه لعظمة الرجل عندهم، مع أن الرجل بعيد عن صناعة الحديث وأصوله وقواعده، مع أن التفسير لا يصح إلا بالحديث، لا بالفلسفة. وقد غلب عليه الفلسفة والفلسفيات، فأراد تطبيق القرآن على قواعد الفلسفة، مع أن القرآن وعامة الكتب المنزلة من السماء لإبطال أصول الفلسفة

- سيما فلسفة اليونانيين (الذين) يقال لهم المشاءون (فقولهم) مبني على إبطال حدوث العالم وإثبات قدمه، وقد خالف أكثر المتقدمين منهم في ذلك، إذ أصول غالبهم لا تأبى عن حدوث العالم ".." (١)

"فمحل العلم لا ينقسم، لأن ما ينقسم لا يحل في منقسم. (١) \ ١٩٧٥. وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبين بعض ما في هذا الكلام من **الغلط**، مع أن هذا عندهم هو البرهان القاطع الذي لا يمكن نقضه. وقواهم على ذلك أن بعض من عارضهم كأبي حامد والرازي لم يجيبوا عنه بجواب شاف، بل أبو حامد قد يوافقهم على ذلك.

ومنشأ النزاع إثبات ما لا ينقسم بالمعنى الذي أرادوه في الوجود الخارجي.

فيقال لهم: لا نسلم أن في الوجود ما لا يتميز منه شيء عن شيء. فإذا قالوا: النقطة؟ قيل لهم: النقطة والخط والسطح الواحد والاثنان والثلاثة: قد يراد بها هذه المقادير مجردة عن موصوفاتها، وقد يراد بها ما اتصف بها (من) (٢) المقدرات في الخارج.

فإذا أريد الأول فلا وجود لها إلا في الأذهان لا في الأعيان، فليس في الخارج عدد مجرد عن المعدود، ولا مقدار مجرد عن المقدر (٣) : لا نقطة ولا خط ولا سطح ولا واحد ولا اثنان ولا ثلاثة بل الموجودات

---

(١) انظر كتاب الشفاء لابن سينا، الفن السادس من الطبيعيات ١ وما بعدها، ط براغ، تشيكوسلوفاكيا، ١٩٥٦ ص [٠ - ٩] ٨٧ وما بعدها، ط. الهيئة العامة للكتاب، تحقيق جورج قنواتي، سعيد زايد، القاهرة، ١٣٩٥

(٢) (من) : ليست في الأصل وزدتها ليستقيم الكلام.

(٣) في الأصل: مقدرا مجردا عن المقدر، ولعل الصواب ما أثبته.." (٢)

"الكتاب، وإنما المقصود التنبيه على أن ما تشنع به الرافضة على أهل السنة من ضعيف الأقوال هم به أخلق، والضلال بهم أعلق، ولكن لا بد من جمل يهتدى بها إلى الصواب.

وباب التوحيد والأسماء والصفات مما عظم فيه ضلال من عدل عما جاء به الرسول إلى ما يظنه من المعقول، وليست المعقولات الصريحة إلا بعض ما أخبر به الرسول، يعرف ذلك من خبر هذا وهذا.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٧٢/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٧٦/٢

[تنازع الناس في الأسماء التي تسمى الله بها وتسمى بها عباده]

(فصل) ] (١) وهذا الموضع أشكل على كثير من الناس لفظا ومعنى. أما اللفظ فتنازعوا في الأسماء التي تسمى الله بها وتسمى بها (٢) عباده كالموجود والحي والعليم والقدير، فقال بعضهم: (٣) هي مقولة بالاشتراك اللفظي (٤) حذرا من إثبات قدر مشترك بينهما، لأنهما إذا اشتركا في مسمى الوجود لزم أن يمتاز الواجب عن الممكن بشيء آخر فيكون مركبا. وهذا قول بعض المتأخرين كالشهرستاني والرازي في أحد قوليهما، وكالآمدي مع توقفه أحيانا (٥) . وقد ذكر الرازي والآمدي ومن اتبعهما هذا القول عن الأشعري وأبي الحسين البصري وهو **غلط** عليهما، وإنما ذكروا (٦) ذلك

(١) هنا ينتهي السقط الموجود في (ب) ، (أ) ، (ن) ، (م) وقد بدأ ص ٥٦٦.

(٢) ب، أ: ويسمي بها.

(٣) ب، أ: وقال بعضهم ؛ ع: فقال (وسقطت: بعضهم) .

(٤) اللفظي: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٥) أحيانا: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٦) ب: ذكرا ؛ أ: ذكر، وهو خطأ.." (١)

"محضة (١) . وهذا يشبه قول من يقول بأنها تقال بالاشتراك اللفظي (٢) .

وأصل **غلط** هؤلاء شيئان: إما نفي الصفات والغلو في نفي التشبيه، وإما ظن ثبوت الكليات المشتركة في الخارج.

فالأول هو مأخذ الجهمية ومن وافقهم على نفي الصفات. قالوا: إذا قلنا عليم يدل على علم، وقدير يدل على قدرة لزم من إثبات الأسماء إثبات الصفات، وهذا مأخذ ابن حزم، فإنه من نفاة الصفات (٣) مع تعظيمه للحديث والسنة والإمام أحمد، ودعواه أن الذي يقوله: في ذلك هو مذهب أحمد وغيره.

**وغلطه** في ذلك بسبب أنه أخذ أشياء (٤) من أقوال الفلاسفة والمعتزلة عن بعض شيوخه، ولم يتفق له من يبين له خطأهم (٥) ، ونقل المنطق بالإسناد عن متى الترجمان (٦) . وكذلك قالوا: إذا قلنا: موجود

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٨١/٢

وموجود، وحي وحي لزم التشبيه، فهذا أصل غلط هؤلاء.

---

(١) يقول ابن حزم (الفصل ٢/٢٩٦) : " إننا لا نفهم من قولنا قدير عالم - إذا أردنا بذلك الله تعالى - إلا ما نفهم من قولنا الله فقط، لأن كل ذلك أسماء أعلام لا مشتقة من صفة أصلا، لكن إذا قلنا: الله تعالى بكل شيء عليم، ويعلم الغيب، فإنما يفهم من كل ذلك أن هاهنا له تعالى معلومات، وأنه لا يخفى عليه شيء، ولا يفهم منه ألبتة أن له علما هو غيره، وهكذا نقول في: يقدر، وفي غير ذلك كله ".

(٢) ب، أ: أنها تقال. . إلخ، والعبارة في (ع) مضطربة.

(٣) انظر الفصل ٢/٢٨٣ وما بعدها.

(٤) ب، أ، ن، م: شيئا.

(٥) ب: ولم يتفق من بين له خطأهم ؛ أ، م: ولم يتفق من يبين له خطأهم ؛ ن: ولم يبين لهم من يبين لهم خطأهم ؛ ع: ولم يتفق له من يبين له خطاوهم.

(٦) ب: ونقل المنطق الأستاذ عن متى الترجمان ؛ أ: ونقل المنطق الإسناد عن متى الترجمان ؛ ن، م: ونقل المنطق بالإسناد عن متى. ومتى الترجمان هو أبو بشر متى بن يونس (أو ابن يونان) المنطقي النصراني، نزل بغداد ومات بها سنة ٣٢٨ وإليه انتهت رياسة المنطقيين في عصره. انظر ترجمته ومصنفاته في: تاريخ الحكماء لابن القفطي، ص [٠ - ٩] ٢٣ ؛ تاريخ حكماء الإسلام لظهير الدين البيهقي، ص ٢٨ - ٢٩ ؛ طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة ٢/٢٢٧ ؛ الفهرست لابن النديم ص ٢٦٣ - ٢٦٤. وقد ذكر ابن تيمية في أكثر من موضع ما نسبه هنا إلى ابن حزم، انظر مثلا: الرد على المنطقيين، ص ١٣١ - ١٣٢. ويقول الدكتور إحسان عباس (مقدمة التقريب لحد المنطق لابن حزم، ص ح - ط) إن عبارة ابن تيمية هذه هدته إلى بيان معنى ما يذكره ابن حزم في كتابه من قوله: " قال الشيخ: هذه عبارات المترجمين وفيها تخليط. . . إلخ " إذ جعله كلام ابن تيمية يعتقد أن كلمة " الشيخ " ربما كانت تشير إلى متى المنطقي نفسه، وإن كان ابن حزم لم يذكر شيئا عن متى في النسخة التي نشر عنها الكتاب.." (١)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٨٤

"وأما الأصل الثاني فمنه **غلط** الرازي (١) ونحوه، فإنه ظن أنه إذا (٢) كان هذا موجودا وهذا موجودا، والوجود شامل لهما، كان بينهما وجود مشترك كلي في الخارج، فلا بد من مميز يميز هذا عن هذا، والمميز إنما هو الحقيقة، فيجب أن يكون هناك وجود مشترك وحقيقة مميزة.

ثم إن (٣) هؤلاء يتناقضون فيجعلون الوجود ينقسم (٤) إلى واجب وممكن أو قديم (٥) ومحدث، كما تنقسم سائر الأسماء العامة الكلية. لا كما تنقسم الألفاظ المشتركة كلفظ " سهيل " القول على [سهيل] (٦) الكوكب وعلى سهيل بن عمرو، فإن تلك لا يقال فيها: إن هذا ينقسم إلى كذا

---

(١) ب، أ: الدين، وهو تحريف.

(٢) ب (فقط) : إن.

(٣) إن: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٤) ب، أ: منقسما ؛ ن: جسم، وهو تحريف.

(٥) ب، أ: وقديم.

(٦) سهيل: زيادة في (ع) .." [(١)]

"[واحد] (١) منهما بحقيقته التي تخصه (٢) ، (*كما لو قيل: هما مشتركان في مسمى الحقيقة ويمتاز كل منهما *) (٣) بوجوده الذي يخصه.

وإنما وقع **الغلط** لأنه أخذ الوجود مطلقا لا مختصا، وأخذت الحقيقة مختصة لا مطلقة، ومن المعلوم أن كلا منهما يمكن أن يوجد (٤) مطلقا ويمكن أن يوجد (٥) مختصا، فإذا أخذا مطلقين تساويا في العموم، وإذا أخذا مختصين تساويا في الخصوص، وأما (٦) أخذ أحدهما عاما والآخر مختصا فليس هذا بأولى من العكس.

وأما حل الشبهة فهو أنهم توهموا (٧) [أنه] (٨) إذا قيل إنهما مشتركان في مسمى الوجود، يكون في الخارج وجود مشترك هو نفسه في هذا، وهو نفسه في هذا، فيكون نفس المشترك فيهما، والمشترك لا يميز، فلا بد له من مميز.

وهذا **غلط** فإن قول القائل: يشتركان في مسمى الوجود، أي يشتبهان في ذلك (٩) ويتفقان فيه، فهذا

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٨٥

(١٠) موجود وهذا موجود، ولم يشرك أحدهما الآخر في نفس وجوده ألبتة.

---

(١) واحد: في (ع) فقط.

(٢) ب، أ: بحقيقة تخصه.

(٣) ما بين النجمتين ساقط من (ب) ، (أ) .

(٤) ب (فقط) : يؤخذ.

(٥) ب (فقط) : يؤخذ.

(٦) ب، أ، ن، م: أما.

(٧) ع: فإنهم توهموا.

(٨) أنه في (ع) فقط.

(٩) ع: أي يشتبهان فيه.

(١٠) ع: وهذا.." (١)

"وما يدعى فيها من عموم وكلية أو من تركيب كتركيب النوع من الجنس والفصل، هي أمور عقلية ذهنية لا وجود لها في الخارج، فليس في الخارج شيء يعم هذا وهذا، [ولا في الخارج إنسان مركب من هذا وهذا] (١) ، بل الإنسان موصوف بهذا وهذا [وهذا] (٢) بصفة يوجد نظيرها في كل إنسان، وبصفة يوجد نظيرها في كل حيوان، وبصفة يوجد نظيرها في كل نام.

وأما نفس الصفة التي قامت به (٣) ، ونفس الموصوف الذي قامت به الصفة، فلا اشتراك فيه أصلا ولا عموم، ولا هو (٤) مركب من عام وخاص.

وهذا الموضع منشأ زلل كثير من المنطقيين في الكليات، وكثير من المتكلمين في مسألة الحال. وبسبب ذلك (٥) غلط من غلط من هؤلاء وهؤلاء في الإلهيات (٦) فيما يتعلق بهذا، (٧ فإن المتكلمين أيضا رأوا أن الأشياء تتفق بصفات وتختلف بصفات ٧) (٧) ، والمشترك عين المميز (٨) ، فصاروا حزبين: حزبا أثبت هذه الأمور في الخارج، لكنه قال: لا موجودة ولا معدومة، لأنها لو كانت موجودة لكانت أعيانا موجودة أو

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٨٨

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(٢) وهذا: ساقطة من (ن) ، (م) ، (ع) .

(٣) ن، م: بها.

(٤) هو: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٥) ب، أ: وسبب ذلك، وهو خطأ.

(٦) ب، أ: في الهيئات، وهو تحريف.

(٧) (٧ - ٧) : الكلام في (ن) ، (م) في هذه العبارات ناقص ومضطرب.

(٨) ب، أ: والمشترك غير المميز.." (١)

"ومن هنا تنازع الناس في مسألة (١) الاسم والمسمى، ونزاعهم شبيه (٢) بهذا النزاع، وأنت (٣) إذا نظرت في [الماء أو] المرآة (٤) فقلت: هذه الشمس أو هذا القمر فهو صحيح، وليس مرادك أن نفس ما في السماء حصل في الماء أو المرآة (٥) ، ولكن ذلك شوهد في المرآة، وظهر في المرآة، وتجلى في المرآة.

فإذا قلت: الكليات في الخارج [فصحيح] (٦) ، أو الإنسان من حيث هو في الخارج فصحيح، لكن لا يكون في الخارج إلا مقيدا مخصوصا لا يشركه في نفس [الأمر] (٧) شيء من الموجودات الخارجية (٨) .

وبهذا ينحل كثير من المواضع التي اشتبهت على [كثير من] (٩) المنطقيين **وغلطوا** فيها، مثل زعمهم أن الماهية الموجودة في الخارج غير الوجود (١٠) ، فإنك تتصور المثلث قبل أن تعلم وجوده، وبنوا على ذلك الفرق بين الصفات الذاتية واللازمة العرضية، وغير ذلك من مسائلهم.

ولا ريب أن الفرق ثابت بين ما هو في الذهن وما هو في الخارج، فإذا

(١) مسألة: ساقطة من (أ) ، (ب) ، (ع) .

(٢) أ: ونازعهم مثبتيه ؛ ب: ونازعهم مثبته، وهو تحريف.

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٩٠

(٣) ب، أ: فأنت.

(٤) ب، أ: في الماء والمرآة ؛ ن، م: في المرآة.

(٥) ب، أ، ن، م: في الماء والمرآة.

(٦) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.

(٧) الأمر: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٨) ن، م: الخارجة.

(٩) كثير من: في (ع) فقط.

(١٠) ع: غير الموجودة، وهو خطأ.." (١)

"جعلت الماهية اسما لما في الذهن، والوجود اسما لما في الخارج (١ فالفرق ثابت، كما لو جعل الوجود اسما لما في الذهن والماهية اسما لما في الخارج ١) (١) .

لكن لما كان (٢) لفظ الماهية مأخوذا من قول السائل: " ما هو؟ "، وجواب هذا هو المقول في جواب: " ما هو " (٣) ، وذلك كلام يتصور معناه المجيب، عبر بالماهية (٤) عن الصور الذهنية، وأما الوجود فهو تحقق (٥) الشيء في الخارج.

لكن هؤلاء لم يقتصروا على هذا، بل زعموا أن ماهيات (٦) الأشياء ثابتة في الخارج وأنها غير الأعيان الموجودة وهذا **غلط** بالضرورة، فإن المثلث الذي تعرفه قبل أن تعرف وجوده في الخارج، هو المثلث المتصور (٧) في الذهن الذي لا وجود له في الخارج، وإلا فمن الممتنع أن تعلم حقيقة المثلث الموجود في الخارج قبل أن تعلم وجوده [في الخارج، فما في الخارج لا تعلم حقيقته حتى تعلم وجوده] (٨) ، وما علمت (٩) حقيقته قبل وجوده لم يكن له حقيقة بعد إلا في الذهن.

---

(١) : (١ - ١) ساقط من (ب) ، (أ) .

(٢) لما: ساقطة من (ب) . وسقطت من (ع) عبارة " لما كان ". والكلام تام في (ن) ، (أ) ، (م) .

(٣) ب، أ: وجواب هذا هو القول ما هو ؛ ن، م: وجواب هذا هو القول في جواب ما هو.

(٤) ب، أ: غير الماهية، وهو تحريف.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٩٣

(٥) ن، م، ع: تحقيق.

(٦) ن، م، ع: ماهية.

(٧) المتصور: ساقطة من (ع) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٩) أ: وعلمت ؛ ب: ولو علمت.." [(١)]

"ومن هذا الباب ظن من ظن من هؤلاء أن لنا عددا مجردا في الخارج، أو مقدارا (١) مجردا في الخارج، وكل هذا **غلط**، وهذا مبسوط في موضع آخر. وإنما نبهنا هنا على هذا؛ لأن كثيرا من أكابر أهل النظر والتصوف والفلسفة والكلام، ومن اتبعهم من الفقهاء والصوفية، ضلوا في مسألة وجود الخالق، التي هي رأس كل معرفة، والتبس الأمر في ذلك على من نظر في كلامهم لأجل هذه الشبهة. وقد كتبنا في مسألة " الكليات " كلاما مبسوطا مختصا بذلك (٢) ، لعموم الحاجة وقوة المنفعة وإزالة الشبهة بذلك (٣) .

وبهذا يتبين (٤) **غلط** النفاة في لفظ التشبيه، فإنه يقال: الذي يجب نفيه عن الرب تعالى: اتصافه بشيء من خصائص المخلوقين، كما أن المخلوق لا يتصف بشيء من خصائص الخالق، أو أن (٥) يثبت للعبد شيء يماثل فيه الرب، وأما إذا قيل حي وحي، وعالم وعالم، وقادر وقادر، أو قيل: لهذا قدرة ولهذا قدرة، ولهذا علم ولهذا علم، كان نفس علم الرب لم يشركه فيه العبد، ونفس علم العبد لا يتصف به الرب، تعالى عن ذلك، وكذلك في سائر الصفات، [بل ولا يماثل هذا هذا] (٦) ،

---

(١) ب، أ، ن، م: مقدرا.

(٢) ذكر ابن قيم الجوزية في رسالة " أسماء مؤلفات ابن تيمية " (تحقيق د. صلاح الدين المنجد) ، ص ٢٤ أن لابن تيمية: " قاعدة في الكليات، مجلد لطيف "، وذكرها أيضا ابن عبد الهادي في " العقود الدرية "، ص ٤١.

(٣) بذلك: ليست في (ع) .

(٤) ب، أ: تبين.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٩٤

(٥) ب، أ، ن، م: وأن.

(٦) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.." (١)

"فقيها من أهل الكوفة، في زمن أبي حنيفة والثوري وشريك وابن أبي ليلى (١) وكان قد تفقه ثم انقطع للعبادة، وأخباره وسيرته مشهورة عند (٢) العلماء (٣) ، ولم يقل الرجل شيئا من هذا الباطل، وإنما القائل لذلك داود الجواربي، فكأنه اشتبه عليه أو على شيوخه الجواربي بالطائي (٤) ، إن لم يكن (٥) الغلط في النسخة التي أحضرت [إلي] ، وداود الجواربي أظنه (٦)

---

(١) سبقت ترجمة الثوري (٢) وشريك بن أبي ليلى (٢/٤٧١) . .

(٢) ب، أ: عن، وهو تحريف.

(٣) أبو سليمان بن نصير الطائي الكوفي الزاهد. قال الذهبي (العبر ١/٢٣٨) "كان أحد من برع في الفقه ثم اعتزل. روى عن عبد الملك بن عمير وجماعة، وكان عديم النظير زهدا وصلاحا ". ورجح الذهبي أن تكون وفاته سنة ١٦٢ وأغلب المراجع تجعلها ١٦٠ أو ١٦٥. وانظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/٣٦٧ ؛ تاريخ بغداد ٨/٣٤٧ - ٣٥٥ ؛ حلية الأولياء ٧/٣٣٥ - ٣٦٧ ؛ وفيات الأعيان ٢/٢٩ - ٣١ ؛ تقريب التهذيب لابن حجر (ط. دار الكتاب العربي) ص ٢٣٤، الطبقات الكبرى للشعراني ١/٦٥ ؛ الأعلام ٣/١١.

(٤) علق مستجي زاده على كلام ابن تيمية عن داود الطائي بقوله: " قلت: نقل عنه - يعني داود الطائي - أن الكافر الذي اجتهد وسعى في الوصول إلى الحق ولم يتيسر له ومات على الكفر فهو معذور عند الله يرجى له العفو، وهو خارق لإجماع أهل السنة والجماعة وقد مال إلى هذا القول الإمام الغزالي والقاضي بيضاوي في تفسيره وفي كتابه الموسوم بالطوالع، وممن (في الأصل: من) ذهب إلى هذا من قدماء المعتزلة قاضي بصرة المسمى بالعنبري مع مخالفة تلامذته له. ومما ذهب إليه داود الطائي أن دليل الشرع اثنان فقط: الكتاب والسنة، وكان ينكر القياس والإجماع أن يكونا حجة شرعية وهو (مخالف) لإجماع الأئمة الأربعة، وابن حزم الأندلسي ممن تبعه في إنكار القياس والإجماع. وأبو حيان صاحب " البحر " و " النهر " من الظاهرية أيضا من شيعة داود ". وظاهر من هذا الكلام أن مستجي زاده يخلط بين داود الطائي وداود

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٩٥

الظاهري.

(٥) ن، م: أو لم يكن. .

(٦) أ: في النسخة التي أحضرت إلى داود الحواري وأظنه. . . إلخ ؛ ب: في النسخة التي أحضرت إلى داود الجواهري وأظنه. . إلخ ؛ ن: في النسخة التي أحضرت إلى داود الحواري وأظنه. . ؛ م: في النسخة التي أحضرت إلى داود الجواربي وأظنه. . .." (١)

"ويخاطبها أيضا بذلك، ويظن أن ذلك كله موجود في الخارج عنه، وإنما هو موجود في نفسه، كما يحصل للنائم إذا رأى ربه في صورة بحسب حاله. فهذه الأمور تقع كثيرا في زماننا وقبله، ويقع **الغلط** منهم حيث يظنون أن ذلك موجود في الخارج.

[وكثير من هؤلاء يتمثل له الشيطان، ويرى نورا أو عرشا أو نورا على العرش ويقول: أنا ربك. ومنهم من يقول: أنا نبيك، وهذا قد وقع لغير واحد. ومن هؤلاء من تخاطبه الهواتف بخطاب على لسان الإلهية أو غير ذلك، ويكون المخاطب له جنيا، كما قد وقع لغير واحد. لك‌‌‌ بسط (الكلام) (١) على ما يرى ويسمع وما هو في النفس والخارج، وتمييز حقه من باطله ليس هذا موضعه، وقد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع] (٢) .

وكثير من الجهال أهل الحال (٣) وغيرهم يقولون: إنهم يرون الله عيانا في الدنيا، وأنه يخطوا خطوات (٤) .

[وقد يقولون مع ذلك من المقالات ما هو أعظم من الكفر كقول بعضهم: كل رزق لا يرزقنيه الشيخ فلان لا أريده، وقول بعضهم: إن شيخهم هو شيخ الله ورسوله، وأمثال ذلك من مقالات الغلاة في الشيوخ، لكن يوجد في جنس المنتسبين إلى الشيعة من الإسماعيلية والغلاة من

---

(١) الكلام: ساقطة من الأصل (ع) ، وبزيادتها يستقيم الكلام.

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦٢١/٢

(٣) ع: وكثير من الجهال أهل الخيال ؛ ن، م: وكثير من جهال أهل الحال.

(٤) عبارة " وأنه يخطو خطوات " ساقطة من (ع) .." (١)

"لذة النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقائك، من ع، م: في. غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة» " (١)

.

وأما الذين أثبتوا أنه محبوب، وأن محبته لغيره بمعنى (٢) مشيئته، فهؤلاء ظنوا أن كل ما خلقه فقد أحبه. وهؤلاء قد يخرجون إلى مذاهب الإباحة (٣) ، فيقولون: إنه يحب الكفر والفسوق والعصيان [ويرضى ذلك] (٤) ، وأن العارف إذا شهد هذا المقام (٥) لم يستحسن حسنة ولم يستقبح سيئة لشهوده القيومية العامة، وخلق الرب لكل شيء، وقد وقع في هذا [طائفة من الشيوخ الغالطين] (٦) من شيوخ الصوفية والنظار (٧) ، وهو غلط عظيم.

والكتاب والسنة و [اتفاق] سلف (٨) الأمة يبين أن الله يحب أنبياءه

---

(١) هذا جزء من حديثين طويلين: الأول عن عمار بن ياسر رضي الله عنه في سنن النسائي ٣ ٤٦ - ٤٧ كتاب السهو، باب الدعاء بعد الذكر، نوع منه. وأول الحديث: اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق. الحديث، وهو في المسند ط. الحلبي ٤ ٢٦٤ والحديث الثاني بمعنى الأول مع اختلاف الألفاظ عن زيد بن ثابت رضي الله عنه في: المسند ط الحلبي ٥ ١٩١.

(٢) ن، م: يعني.

(٣) ن، م: الإباحية.

(٤) ويرضى ذلك: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥( ن، م: عند الحاكم، ع: هذا الحكم، أ: هذا الحاكم، وما أثبته عن (ب) هو الصواب.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٧) ن، م، ع: والنظر.

(٨) أ، ب: وسلف.." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦٢٥/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٦٧/٣

"وتفصيل حكمة الله في خلقه وأمره يعجز عن معرفتها عقول البشر. والقدرية دخلوا في التعليل على طريقة فاسدة مثلوا الله فيها بخلقه، ولم يثبتوا (١) حكمة تعود إليه فسلبوه قدرته وحكمته (٢) ومحبته وغير ذلك من صفات كماله، فقابلهم خصومهم [الجهمية المجبرة] (٣) ببطلان التعليل في نفس الأمر. كما تنازعوا في مسألة الحسن والقبح، فأولئك أثبتوه على طريقة سووا فيها بين الله وخلقه (٤) ، وأثبتوا حسنا وقبحا لا يتضمن محبوبا ولا مكروها، وهذا لا حقيقة له، كما أثبتوا تعليلا لا يعود إلى الفاعل حكمه.

وخصومهم سووا بين [جميع] (٥) الأفعال، ولم يثبتوا لله محبوبا ولا مكروها، وزعموا أن الحسن لو كان صفة ذاتية للفعل لم يختلف حاله. **وغلطوا**، فإن الصفة الذاتية للموصوف قد يراد بها اللازمة له (٦) والمنطقيون يقسمون اللازم إلى ذاتي وعرضي، وإن كان هذا التقسيم خطأ. وقد يراد بالصفة الذاتية ما تكون ثبوتية قائمة بالموصوف، احترازا عن الأمور النسبية الإضافية.

ومن هذا الباب اضطربوا في الأحكام الشرعية، فزعم (٧) نفاة الحسن

---

(١) ع: ولم يبينوا.

(٢) ن فقط: فسلبوه حكمته وقدرته وحكمته.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٤) ن: وبين خلقه.

(٥) جميع ساقطة من (ن) ، (م) .

(٦) أ، ب: اللازم له.

(٧) وزعموا، ب: وزعم، م: فوهم، وهو تحريف.." (١)

"أحدهما الآخر (١) في الخارج في شيء من خصائصه، لا في وجوبه، ولا في وجوده، ولا في ماهيته، ولا غير ذلك، وإنما شابهه في ذلك.

والمطلق الذي اشتركا فيه لا يكون كليا (٢) مشتركا فيه إلا في الذهن، وهو في الخارج ليس بكلي عام مشترك فيه، بل إذا قيل: الواجبان إذا اشتركا (٣) في الوجوب (٤) فلا بد أن يمتاز كل منهما (٥) عن

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٧٧/٣

الآخر بما يخصه، فهو (٦) مثل أن يقال: إذا اشتركا في الحقيقة فلا بد أن يمتاز كل منهما عن الآخر (٧) بما يخصه، فالحقيقة توجد عامة وخاصة كما أن الوجوب (٨) يوجد عاما وخاصا، فالعام لا يكون عاما مشتركا فيه إلا في الذهن، ولا يكون في الخارج إلا خاصا لا اشتراك فيه، فما فيه الاشتراك لا امتياز فيه، وما فيه الامتياز لا اشتراك فيه، فلم يبق في الخارج شيء واحد فيه مشترك ومميز (٩) لكن فيه وصف يشابه الآخر فيه (١٠) ووصف لا يشابهه فيه.

**وغلط** هؤلاء في هذه الإلهيات من جنس **غلطهم** (١١) في المنطق في

---

(١) ن: لم يشر إلى أحدهما الآخر، م: لم يشارك إلى أحدهما الآخر، وكلاهما تحريف.

(٢) أ: شابهه في ذلك المطلق الذي اشتركا فيه لا يكون كليا، ب: شابهه في ذلك المطلق الذي اشتركا فيه، ولا يكون كليا.

(٣) أ: الواجبان يشتركا. ب: الواجبان يشتركان.

(٤) م: في الوجود، وهو خطأ.

(٥) أ، ب: أن يمتاز أحدهما.

(٦) ن، م: وهو.

(٧) عن الآخر: ساقطة من (ن) ، (م) ، (ع) .

(٨) ع: الواجب.

(٩) أ، ب: واحد مشترك فيه ومميز.

(١٠) ن: وصف شابه في الآخر، م: وصف مشابه فيه الآخر، أ، ب: وصف يشابه الآخر.

(١١) ع: هؤلاء في الإلهيات من جنس **غلطهم**، ن، م: في هذه إلهيات من **غلطهم**.." (١)

"بشرط، فليس في الخارج مطلق لا بشرط ولا مطلق بشرط الإطلاق، بل إنما فيه المعين المخصص، فالذي (١) يقدره الذهن مطلقا لا بشرط التقييد يوجد في الخارج بشرط التقييد.

وهؤلاء اشتبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان. وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع وبينا من **غلط** المنطقيين ما هو سبب الضلال في الأمور الإلهية والطبيعية كاعتقاد الأمور العقلية التي لا تكون

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٠١

إلا في العقل أمورا موجودة في الخارج، وغير ذلك مما ليس هذا موضع بسطه.

[وهؤلاء المنطقيون الإلهيون منهم وغيرهم يقولون أيضا: إن الكليات لا تكون إلا في الأذهان لا في الأعيان، فيوجد من كلامهم في مواضع ما يظهر به خطأ كلامهم في مواضع، فإن الله فطر عباده على الصحة والسلامة وفساد الفطرة عارض، فقل من يوجد له (٢) كلام فاسد إلا وفي كلامه ما يبين فساد كلامه الأول ويظهر به تناقضه.] (٣) .

والمقصود هنا التنبيه على توحيد هؤلاء (٤) الفلاسفة. وهؤلاء أصابهم في لفظ الواجب ما أصاب المعتزلة في لفظ القديم، فقالوا: الواجب لا يكون إلا واحدا، فلا يكون له صفة ثبوتية، كما قال أولئك: لا يكون القديم إلا واحدا، فلا يكون له صفة ثبوتية (٥) .

وبهذا وغيره ظهر الزلل في كلام متأخري المتكلمين الذين خلطوا الكلام

---

(١) ن، م: والذي.

(٢) أ: فيه، ب: منه.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م)

(٤) ن، م: وإنما المقصود هنا التنبيه على هؤلاء.

(٥) بعد كلمة " ثبوتية " يوجد في نسختي (ن) ، (م) كلام معاد.." [١]

"بالفلسفة كما ظهر أيضا **الغلط** في كلام من خلط التصوف بالفلسفة، كصاحب " مشكاة الأنوار " و " الكتب المضنون بها على غير أهلها " (١) وأمثال ذلك (٢) مما قد بسط (٣) الكلام عليها (٤) في غير هذا الموضع.

[الكلام على دليل التمانع عند المتكلمين]

حتى أن هؤلاء المتأخرين لم يهتدوا إلى تقرير متقدميهم لدليل التوحيد، وهو دليل التمانع واستشكلوه. وأولئك ظنوا أن هذا [الدليل هو الدليل المذكور في القرآن، في قوله تعالى: {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٠٣

وليس الأمر.] (٥) كذلك بل أولئك قصروا في معرفة ما في القرآن، وهؤلاء قصروا في معرفة كلام (٦) أولئك المقصرين، فلما قصروا (٧) في معرفة ما جاء به الرسول – صلى الله عليه وسلم – (٨) عدلوا (٩) إلى ما أورثهم الشك والحيرة والضلال، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع، لكن ننبه (١٠) عليه هنا.
وذلك أن دليل التمانع المشهور عند المتكلمين: أنه لو كان للعالم صانعان لكان أحدهما إذا أراد أمرا (١١) وأراد الآخر خلافه، مثل أن

---

(١) وهو الغزالي.

(٢) أ، ب: وغير ذلك.

(٣) ع: بسطنا.

(٤) أ، ب: عليه.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٦) كلام: ساقطة من (أ) ، (ب) .

)٧) أ: فيما قصروا ب: كما قصروا.

(٨) صلى الله عليه وسلم: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٩) أ، ب: وعدلوا.

(١٠) م: ولكن ننبه، ع: لكن نبهنا.

(١١) أ: صانعان لكان أحدهما أمرا، ب: صانعان أراد أحدهما أمرا.." [(١)]

"يكونوا في ذلك الزمان (١) فهذا لا (٢) محذور فيه. فمن المعلوم أن كل قرن يأتي يكون بعد القرن الأول.

الوجه السابع: (٣) قوله: " وأهملوا أقاويل الصحابة "كذب منه، بل كتب أرباب المذاهب مشحونة بنقل أقاويل الصحابة والاستدلال بها، وإن كان عند كل طائفة منها ما ليس عند الأخرى. وإن قال: أردت (٤) بذلك أنهم لا يقولون: مذهب أبي بكر وعمر ونحو ذلك، فسبب ذلك أن الواحد من هؤلاء جمع الآثار

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٠٤

وما استنبطه منها، فأضيف ذلك إليه، كما تضاف كتب الحديث إلى من جمعها، كالبخاري ومسلم وأبي داود، وكما تضاف القراءات إلى من اختارها كنافع وابن كثير.

وغالب ما يقوله هؤلاء منقول عمن قبلهم، وفي قول بعضهم ما ليس منقولا عمن (٥) ، قبله لكنه (٦) استنبطه من تلك الأصول. ثم قد (٧) جاء بعده من تعقب أقواله (٨) فبين منها ما كان خطأ عنده (٩) ، كل ذلك حفظا لهذا الدين، حتى يكون أهله كما وصفهم الله به:

---

(١) ن، م: الزمن.

(٢) أ، ب: فهو لا.

(٣) ن، و: الوجه الثامن، م: الثامن.

(٤) أ، ب: فإن أردت.

(٥) ب فقط: قبلهم.

(٦) أ، ب: لكن.

(٧) قد: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٨) أ، ب: بعدهم من تعقب قولهم، ن، م: بعده من نقض أقواله.

(٩) ن، م: ما كان فيها **غلطا** عنده، و: ما كان **غلطا** عنده.." (١)

"بعضها باطل بالنص، وبعضها مما اتفق السلف على بطلانه (١) ، لكن بطلان كثير من القياس لا يقتضي بطلان جميعه، كما أن وجود الكذب في كثير من الحديث لا يوجب كذب جميعه.

ومدار القياس على أن الصورتين يستويان في موجب الحكم ومقتضاه (٢) ، فمتى كان كذلك كان القياس صحيحا بلا شك، ولكن قد يظن القايس ما ليس مناط الحكم مناطا **فيغلط**، ولهذا كان عمدة القياس عند القايسين على بيان تأثير المشترك الذي يسمونه جواب سؤال المطالبة، وهو أن يقال: لا نسلم أن علة الحكم في الأصل هو الوصف المشترك بين الأصل والفرع، حتى يلحق هذا الفرع به، فإن القياس لا تثبت صحته حتى تكون الصورتان مشتركتين (٣) في المشترك المستلزم (٤) للحكم إما في العلة نفسها، وإما في دليل العلة: تارة بإبداء الجامع، وتارة بإلغاء الفارق، فإذا عرف أنه ليس بين الصورتين فرق يؤثر، علم

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤١٠/٣

استواؤهما (٥) في الحكم، وإن لم يعلم عين الجامع.

وهم يثبتون قياس الطرد، وهو إثبات مثل حكم الأصل في الفرع لاشتراكهما في مناط الحكم.

(* وقياس العكس وهو نفي حكم الأصل عن الفرع، لافتراقهما في مناط الحكم *) (٦) فهذا (٧) يفرق بينهما ؛ لأن العلة المثبتة للحكم في الأصل

---

(١) ن، م، و: بعضها بالنص وبعضها باتفاق العلماء.

(٢) ن، م، و: ومقتضيه.

(٣) و: مستورتين.

(٤) ن، م: الملتزم.

(٥) ن، م: اشتراكهما.

(٦) ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٧) أ، ب: هذا، ن، م: وهذا.." (١)

"النساء (١) ، فإنه لما حكي عن طائفة من أهل المدينة إباحة ذلك، وحكي عن مالك فيه روايتان، ظن الجاهل أن أدبار المماليك كذلك.

وهذا من أعظم **الغلط** على من هو (٢) دون مالك، فكيف على مالك مع جلالة قدره وشرف مذهبه وكمال صيانته عن الفواحش، وأحكامه بسد الذرائع، وأنه من أبلغ المذاهب إقامة للحدود، ونهيا عن المنكرات والبدع (٣) .

ولا يختلف مذهب مالك في أن من استحل إتيان المماليك أنه يكفر، كما أن هذا قول جميع أئمة المسلمين، فإنهم متفقون على أن استحلال هذا بمنزلة استحلال وطء أمته التي هي بنته من الرضاعة، أو أخته من الرضاعة، أو هي موطوءة ابنه أو أبيه، فكما أن مملوكته إذا كانت محرمة برضاع أو صهر لا تباح له باتفاق المسلمين، فمملوكه أولى بالتحريم، فإن هذا الجنس محرم (٤) مطلقا لا يباح بعقد نكاح ولا ملك يمين، بخلاف وطء الإناث.

ولهذا كان مذهب مالك وعلماء المدينة أن اللوطي (٥) يقتل رجما،

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤١٤/٣

(١) ن، م: ما يحكى عنه من إباحة أدبار النساء.

(٢) أ، ب: ممن هو.

(٣) والبدع: ساقطة من (أ) ، (ب) ، وقال ابن قدامة في المغني ٣١/٩: واختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في حده حد اللواط فروي عنه أن حده الرجم بكرا كان أو ثيبا، وهذا قول علي وابن عباس وجابر بن زيد وعبد الله بن معمر والزهري وأبي حبيب وربيعة ومالك.

(٤) و: يحرم.

(٥) أ، ب: اللائط.." (١)

"التقديرين فلا يقبل قوله. والأظهر أنه إنما كان يجتمع به وبأمثاله لما كان منجما للمغل المشركين، والإلحاد معروف من حاله إذ ذاك.

فمن يقدح في مثل (١) . أبي بكر وعمر وعثمان، وغيرهم من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ويطعن على مثل مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وأتباعهم، ويعيرهم **بغلطات** بعضهم في مثل إباحة الشطرنج والغناء، كيف يليق به أن يحتج لمذهبه بقول مثل هؤلاء الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق (٢) . من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (٣) . (* ويستحلون (٤) . المحرمات المجمع على تحريمها، كالفواحش والخمر *) (٥) ، في مثل شهر رمضان، الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات، (* وخرقوا سياج الشرائع، واستخفوا بحرمات الدين، [وسلكوا غير طريق المؤمنين] (٦) .، فهم كما قيل فيهم:

الدين يشكو بلية ... من فرقة فلسفية

لا يشهدون صلاة ... إلا لأجل التقية

ولا ترى الشرع إلا ... سياسة مدنية

ويؤثرون عليه ... مناهجا فلسفية *) (٧)

(١) مثل: ساقطة من (أ) ، (ب)

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٣٦/٣

(٢) زيادة في (هـ) ، (ر)

(٣) زيادة في (هـ) ، (ر)

(٤) ن، م، و: الذين يستحلون

(٥) ما بين النجمتين ساقط من (ر)

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م)

(٧) ما بين النجمتين ساقط من (و) .." [(١)]

"العمل لنفسه فيحمده الناس عليه. فقال: " تلك عاجل بشرى المؤمن» (١) .

والرؤيا قد تكون من الله، وقد تكون من حديث النفس، وقد تكون من الشيطان، فإذا تواطأت رؤيا المؤمنين على أمر كان حقا، كما إذا تواطأت رواياتهم أو رأيهم (٢) فإن الواحد (٣) قد **يغلط** أو يكذب، وقد يخطئ في الرأي (٤) ، أو يتعمد الباطل، فإذا اجتمعوا لم يجتمعوا على ضلالة، وإذا تواترت الروايات (٥) أورثت العلم، وكذلك الرؤيا (٦) قال: النبي - صلى الله عليه وسلم -: " «أرى رؤياكم قد تواطأت على أنها في السبع الأواخر، فمن كان منكم متحريها (٧) .، فليتحرها في السبع الأواخر» (٨)

---

(١) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن أبي ذر الغفاري - رضي الله عنه - في مسلم ٤/٢٠٣٤ - ٢٠٣٥ (كتاب البر والصلة والآداب، باب إذا أثني على الصالح فهي بشرى ولا تضر) ، سنن ابن ماجه ٢/١٤١٢ (كتاب الزهد، باب الثناء الحسن) ، المسند (ط. الحلبي) ٥/١٥٦، ١٥٧، ١٦٨.

(٢) أ: رؤياتهم أو رؤياهم، ب: رؤيتهم.

(٣) أ، ب: الرجل.

(٤) أ، ب: الرؤيا.

(٥) أ: الرويات، ب: الرؤيات.

(٦) ب: فكذلك الرؤيا، و: وكذلك الرؤيات. .

(٧) ن: متجرها، أ، ب: متحريا

(٨) الحديث عن ابن عمر - رضي الله عنهما -، في البخاري ٣/٤٦ (كتاب فضل ليلة القدر، باب

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٤٤٩

التماس ليلة القدر في السبع الأواخر) ، مسلم ٨٢٢/٢ (كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر) ، الموطأ ٣٢١/١ (كتاب الاعتكاف، باب ما جاء في ليلة القدر) ، المسند (ط. المعارف) ٢٣١/٦.." [١]

"وأما مواليهن فليسوا من أهل بيته (١) بلا نزاع، فلهذا كانت الصدقة تباح لبريرة. وأما أبو رافع فكان من مواليهم، فلهذا نهاه عن الصدقة، لأن مولى القوم منهم، وتحريم الصدقة عليهم هو من التطهير الذي أراده الله بهم، فإن الصدقة (٢) أوساخ الناس.

وكذلك قوله في إيجاب (٣) المودة [لهم] (٤) **غلط**. فقد ثبت في الصحيح عن سعيد بن جبير (٥) أن ابن عباس [رضي الله عنهما] (٦) سئل عن قوله تعالى: {قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى} [سورة الشورى: ٢٣] ، قال: فقلت: إلا أن تودوا ذوي قربى محمد [- صلى الله عليه وسلم -] (٧) . فقال ابن عباس: عجلت، إنه (٨) لم يكن بطن من (٩) قريش إلا لرسول

---

(١) أ، ب: أهل البيت.

(٢) : ساقط من (أ) ، (ب) . وفي (أ) فلهذا نهاه عن الصدقة أوساخ الناس. وفي (ب) : فلهذا نهاه عن الصدقة، وقال له إنها أوساخ الناس.

(٣) ب (فقط) : وكذلك قوله: وإيجاب.

(٤) لهم: في (هـ) ، (ر) فقط.

(٥) أ، ب: سعيد بن المسيب.

(٦) رضي الله عنهما: في (أ) ، (ب) فقط.

(٧) صلى الله عليه وسلم: في (أ) ، (ب) ، (هـ) ، (ص) ، (ر) .

(٨) إنه: ساقطة (أ) (ب) .

(٩) ن، م، و: في.." [٢]

"أعطاها إياها في حديث ثابت متصل، ولا أن شاهدا شهد لها. ولو كان ذلك لحكي؛ لأنها خصومة وأمر ظاهر تنازعت فيه الأمة وتحادثت فيه، فلم يقل أحد من المسلمين: شهدت النبي - صلى الله عليه

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٠٠/٣

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٥/٤

وسلم - أعطاها فاطمة ولا سمعت فاطمة تدعيها حتى جاء البحتري بن حسان يحكي عن زيد شيئا لا ندري ما أصله، ولا من جاء به، وليس من أحاديث أهل العلم: فضل بن مرزوق عن البحتري عن زيد، وقد كان ينبغي لصاحب الكتاب أن يكف عن بعض هذا الذي لا معنى له، وكان الحديث قد حسن بقول زيد: لو كنت أنا لقضيت بما قضى به أبو بكر. وهذا مما لا يثبت على أبي بكر ولا على فاطمة لو لم يخالفه أحد، ولو لم تجر فيه المناظرة ويأت فيها الرواية، فكيف وقد جاءت؟ وأصل المذهب أن الحديث إذا ثبت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ثم قال أبو بكر بخلافه، إن هذا من أبي بكر رحمه الله كنحو ما كان منه في الجدة، وأنه متى بلغه الخبر رجع إليه.

ولو ثبت هذا الحديث لم يكن فيه حجة؛ لأن فاطمة لم تقل: إني أحلف مع شاهدي فمنعت. ولم يقل أبو بكر: إني لا أرى اليمين مع الشاهد.

قالوا: وهذا الحديث غلط؛ لأن أسامة بن زيد يروي عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان (١) ، قال (٢) : كان مما احتج به عمر أن قال: كانت

---

(١) ترجمته في تهذيب التهذيب ١٠/١٠ ١١ وقال ابن حجر عنه: " مختلف في صحبته، روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسلا، وقيل: إنه رأى أبا بكر ".

(٢) أورد هذا الحديث أبو داود في سننه ١٩٥/٣ (كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في صفايا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -) وسنده فيه: حدثنا هشام بن عمار، ثنا حاتم بن إسماعيل ح، وثنا سليمان بن داود المهري، أخبرنا ابن وهب، أخبرني عبد العزيز بن محمد ح، وثنا نصر بن علي، ثنا صفوان بن عيسى، وهذا لفظ حديثه، كلهم عن أسامة بن زيد، عن الزهري، عن مالك بن أوس بن الحدثان قال. . .. " (١)

"- صلى الله عليه وسلم - كانتا لحقوقه التي تعروه ونوائبه (١) ، وأمرها إلى من ولي الأمر. قال: فهما على ذلك إلى اليوم.

فهذه الأحاديث الثابتة المعروفة عند أهل العلم، وفيها ما يبين أن فاطمة - رضي الله عنها - طلبت ميراثها من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على ما كانت تعرف من المواريث، فأخبرت بما كان من رسول

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٣١/٤

الله فسلمت ورجعت، فكيف تطلبها ميراثا وهي تدعيها ملكا بالعطية؟ هذا ما لا معنى فيه. وقد كان ينبغي لصاحب الكتاب أن يتدبر، ولا نحتج بما يوجد في الأحاديث الثابتة لرده وإبانة **الغلط** فيه (٢) ، ولكن حبك الشيء يعمي ويصم.

وقد روي عن أنس أن أبا بكر قال لفاطمة وقد قرأت عليه إني أقرأ مثل ما قرأت (٣) ولا يبلغن علمي أن يكون قاله كله. قالت فاطمة: هو لك ولقرابتك؟ قال: لا وأنت عندي مصدقة أمينة، فإن كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عهد إليك في هذا، أو وعدك فيه موعدا أو أوجبه لكم حقا صدقتك. فقالت: لا غير «أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال حين أنزل عليه: " أبشروا يا آل محمد وقد جاءكم الله عز وجل بالغنى» ". قال

---

(١) قال محقق صحيح مسلم – رحمه الله –: " تعروه: معناها ما يطرأ عليه من الحقوق الواجبة والمندوبة. ويقال: عروته واعتررته إذا أتيته تطلب منه. ونوائبه: النوائب ما ينوب الإنسان، أي ينزل به من المهمات والحوادث ".

(٢) في الأصل: رده وأبانه **للغلط** فيه.

(٣) في الأصل: مثل قرأت.." (١)

"ثم يقال: كون الرجل من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادته، لجواز أن **يغلط** في الشهادة. ولهذا لو شهدت خديجة وفاطمة وعائشة ونحوهن، ممن يعلم أنهن من أهل الجنة، لكانت شهادة إحداهن نصف شهادة رجل، كما حكم بذلك القرآن. كما أن ميراث إحداهن نصف ميراث رجل، وديتها نصف دية رجل (١) . وهذا كله باتفاق المسلمين، فكون المرأة من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادتها لجواز **الغلط** عليها، فكيف وقد يكون الإنسان ممن يكذب ويتوب من الكذب ثم يدخل الجنة؟ .

الوجه الخامس: قوله: " إن عليا شهد لها فرد شهادته لكونه زوجها " فهذا مع أنه كذب (٢) لو صح ليس يقدح (٣) ، إذ كانت شهادة الزوج مردودة عند أكثر العلماء (٤) ، ومن قبلها منهم لم يقبلها حتى يتم النصاب إما برجل آخر وإما بامرأة مع امرأة (٥) ، وأما الحكم بشهادة رجل وامرأة مع عدم يمين المدعي

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤/٢٣٤

فهذا لا يسوغ.

الوجه السادس: قولهم: إنهم رووا جميعا أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: " علي مع الحق، والحق معه يدور (٦) حيث دار، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض " من أعظم الكلام كذبا وجهلا، فإن هذا الحديث لم يروه أحد عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: لا بإسناد صحيح ولا

---

(١) ن، م: نصف ديته.

(٢) أ: مع كونه كذب؛ ب: مع كونه كذبا.

(٣) أ، ب: لم يقدح.

(٤) ن، م: عند أكثر أهل العلم.

(٥) ن، م: وإما بامرأتين.

(٦) ب (فقط) : يدور معه.." (١)

"في صحيحه والنسائي وغيرهما من حديث ابن عون، عن الحسن البصري، عن أمه، عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: " «تقتل عمارا الفئة الباغية» " (١) .

. ورواه أيضا من حديث شعبة، عن خالد، عن سعيد بن أبي الحسن، والحسن، عن أمهما (٢) .

، عن أم سلمة - رضي الله عنها - (٣) .

. وفي بعض طرقه أنه قال ذلك في حفر الخندق (٤) ..

وذكر البيهقي وغيره أن هذا **غلط**. والصحيح أنه إنما قاله يوم بناء المسجد. وقد قيل: إنه يحتمل أنه قاله مرتين.

وقد روي هذا من وجوه أخرى من حديث عمرو بن العاص وابنه عبد الله (٥) .

، ومن حديث عثمان بن عفان (٦) -.

، ومن حديث عمار نفسه (٧) .

. وأسانيد هذه مقاربة (٨) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤/٢٣٨

. وقد روي من وجوه أخرى واهية. وفي الصحيح ما يغني عن غيره.

---

(١) الحديث بهذا الإسناد وبهذا اللفظ هو الحديث رقم ٧٣ في: مسلم، ولم أعرف مكان الحديث في النسائي

(٢) ن، م: عن أمه

(٣) الحديث بهذا الإسناد هو الحديث رقم ٧٢ في مسلم ولفظه " تقتلك الفئة الباغية "

(٤) النص على أن ذلك كان في حفر الخندق في الحديث رقم ٧٠ في مسلم الذي أشرت إليه من قبل

(٥) في المسند (ط. المعارف) الأرقام ٦٤٩٩، ٦٥٠٠، ٦٥٣٨، ٦٩٢٦، ٦٩٢٧ وصحح الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - هذه الأحاديث كلها وتكلم عليها

(٦) لم أعرف مكان حديث عثمان - رضي الله عنه

(٧) في المسند (ط. الحلبي) ٤/١٩٧، ١٩٩

(٨) أ، ب: متقاربة." (١)

"[بالله ورسوله] (١) ظاهر لا يخفى على عالم بدين الإسلام، فمن اعتقد في بشر الإلهية، أو اعتقد بعد محمد - صلى الله عليه وسلم - نبيا، أو أنه لم يكن نبيا، بل كان علي هو النبي دونه وإنما **غلط** جبريل ؛ فهذه المقالات ونحوها مما يظهر كفر أهلها لمن يعرف الإسلام أدنى معرفة.

بخلاف من يكفر عليا ويلعنه من الخوارج، وممن (٢) قاتله ولعنه من أصحاب معاوية وبني مروان وغيرهم ؛ فإن هؤلاء كانوا مقرين بالإسلام وشرائعه: يقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويصومون رمضان، ويحجون البيت العتيق، ويحرمون ما حرم الله ورسوله، وليس فيهم كفر ظاهر؛ بل شعائر الإسلام وشرائعه ظاهرة فيهم معظمة عندهم. وهذا أمر يعرفه كل من عرف أحوال الإسلام، فكيف يدعى مع هذا أن جميع المخالفين نزهوه دون الثلاثة؟ .

بل إذا اعتبر الذين كانوا يبغضونه ويوالون عثمان والذين كانوا يبغضون عثمان ويحبون عليا، وجد هؤلاء خيرا (٣) من أولئك من وجوه متعددة؛ فالمنزهون لعثمان القادحون في علي أعظم وأدين

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤/٤١٧

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م)

(٢) ن، م: من الخوارج ممن، وهو خطأ.

(٣) خيرا: كذا في (و) ، (ب) ، وفي سائر النسخ: خير.." (١)

"فإن هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث (١) والعلم. ومجرد رواية صاحب الحلية ونحوه (٢) لا تفيد ولا تدل على الصحة ؛ فإن صاحب الحلية قد روى في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والأولياء وغيرهم أحاديث ضعيفة، بل موضوعة باتفاق العلماء (٣) ، وهو وأمثاله من الحفاظ الثقات أهل (٤) الحديث ثقات فيما يروونه عن شيوخهم، لكن الآفة ممن هو فوقهم. وهم لم يكذبوا في النقل عمن نقلوا عنه، لكن يكون واحد من رجال الإسناد ممن يتعمد الكذب أو **يغلط**، وهم يبلغون عمن حدثهم ما سمعوه منه، ويروون الغرائب لتعرف. وعامة الغرائب ضعيفة كما قال الإمام أحمد: " اتقوا هذه الغرائب، فإن عامتها ضعيفة ".

وقوله في الحديث: هو كلمة التقوى. مما يبين أن هذا كذب (٥) ، فإن تسميته (كلمة) من جنس تسمية المسيح عليه السلام كلمة الله (٦) والمسيح سمي بذلك لأن مثله عند الله كمثل آدم، خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون، فهو مخلوق بالكلمة. وأما علي فهو مخلوق كما خلق

---

(١) بالحديث: زيادة في (ح) ، (ب) .

(٢) ونحوه: ساقطة من (أ) ، (ح) ، (ب) ، (ر) .

(٣) أ، ب: باتفاق أهل العلم وقال الذهبي عن السلمي في ميزان الاعتدال ٣/٤٦ - ٤٧. قيل: كان يضع الأحاديث للصوفية، وانظر لسان الميزان ٥/١٤٠ - ١٤١ وسبقت ترجمة السلمي ٢/٤٦٥.

(٤) ح، ب: وأهل.

(٥) ن، م: أنه كذب.

(٦) كلمة الله: كذا في (أ) ، (ب) ، وفي سائر النسخ: كلمة.." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٩

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٧٩

"ومعلوم أن الناس إذا اشتبهت عليهم القبلة في السفر (١) فكلهم مأمورون بالاجتهاد والاستدلال على جهة القبلة، ثم بعضهم يتمكن من معرفة جهتها، وبعضهم يعجز عن ذلك **فيغلط**، فيظن في بعض الجهات أنها جهتها، ولا يكون مصيبا في ذلك. لكن هو مطيع لله ولا إثم عليه في صلاته إليها، لأن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها، فعجزه عن العلم بها كعجزه عن التوجه إليها [كالمقيد والخائف والمحبوس والمريض الذي لا يمكنه التوجه إليها] (٢) .

ولهذا كان الصواب في الأصل الثاني: قول من يقول: إن الله لا يعذب في الآخرة إلا من عصاه بترك المأمور أو فعل المحظور. والمعتزلة في هذا وافقوا الجماعة، بخلاف الجهمية ومن اتبعهم من الأشعرية وغيرهم ؛ فإنهم قالوا: بل يعذب من لا ذنب له، أو نحو ذلك.

ثم هؤلاء يحتجون على المعتزلة في نفس الإيجاب والتحريم العقلي بقوله تعالى: {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا} [سورة الإسراء: ١٥] وهو حجة عليهم أيضا في نفي العذاب مطلقا إلا بعد إرسال الرسل، وهم يجوزون التعذيب قبل إرسال الرسل، فأولئك يقولون: يعذب من لم يبعث إليه رسولا لأنه فعل القبائح العقلية، وهؤلاء يقولون: بل يعذب من لم يفعل قبيحا قط كالأطفال.

وهذا مخالف للكتاب والسنة والعقل أيضا. قال تعالى:

---

(١) في السفر: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .." (١)

"حسبي. وأما الجنة فيبقى فيها فضل، فينشئ الله لها خلقا فيسكنهم فضول الجنة.» (١) . هكذا روي في الصحاح من غير وجه، ووقع في بعض طرق البخاري **غلط** قال فيه: " «وأما النار فيبقى فيها فضل» " (٢) والبخاري رواه في سائر المواضع على الصواب ليبين **غلط** هذا الراوي، كما جرت عادته بمثل ذلك إذا وقع من بعض الرواة **غلط** في لفظ، ذكر ألفاظ سائر الرواة التي يعلم بها الصواب، وما علمت وقع فيه **غلط** إلا

---

(١) هذا جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه: (وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشئ لها خلقا)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٩٩

في البخاري ٦/١٣٨ - ١٣٩ الموضع السابق ؛ مسلم ٤/٢١٨٦ - ٢١٨٧ الموضع السابق. وفي مسلم ٦/٢١٨٨ عن أنس رضي الله عنه: (يبقى من الجنة ما شاء الله أن يبقى، ثم ينشئ الله تعالى لها خلقا مما يشاء) وعن أنس رضي الله عنه رواية أخرى جاء فيها: (ولا تزال الجنة تفضل حتى ينشئ الله لها خلقا فيسكنهم فضل الجنة) وهي في البخاري ٩/١١٧ الموضع السابق وفي مسلم ٤/٢١٨٨ (الموضع السابق) .

(٢) لم أجد هذه الألفاظ في البخاري مع طول البحث ولكني وجدت حديثا فيه ٩/١٣٤ كتاب التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين) . عن أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: (وقال للنار: أنت عذابي أصيب بك من أشاء ولكل واحدة منكما ملؤها: قال: فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدا وإنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها فتقول: هل من مزيد؟ ثلاثا، حتى يضع فيها قدمه فتمتلئ ويرد بعضها إلى بعض وتقول: قط قط قط) وذكر ابن حجر في شرحه للحديث فتح الباري ١٣/٤٣٦ - ٤٣٧: وقال أبو الحسن القابسي: المعروف في هذا الموضع أن الله ينشئ للجنة خلقا، وأما النار فيضع فيها قدمه، قال: ولا أعلم في شيء من الأحاديث أنه ينشئ للنار خلقا إلا هذا. انتهى، وقد قال جماعة من الأئمة: إن هذا الوضع مقلوب، وجزم ابن القيم بأنه **غلط**، واحتج بأن الله تعالى أخبر بأن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه، وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني واحتج بقوله: (ولا يظلم ربك أحدا) ثم قال: وحمله على أحجار تلقى في النار أقرب من حمله على ذي روح يعذب بغير ذنب. انتهى. وقال الشيخ عبد العزيز بن باز في تعليقه على الحديث ١١/٤٣٤: جزم ابن القيم بأن هذا **غلط** من الراوي، صوابه: (ينشئ للجنة) كما تقدم برقم ٤٨٥٠ حديث أبي هريرة في تفسير سورة ق: قوله تعالى: (وتقول هل من مزيد) وكما في رقم ٧٣٨٤ حديث أنس في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (وهو العزيز الحكيم) من طريق قتادة عن أنس، فتبين منهما أن الراوي هنا سبق لفظه من الجنة إلى النار، ويسمونه في مصطلح الحديث المنقلب. ووجدت كلام ابن القيم المشار إليه في كتابه حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص ٣٨٥ ط. المدني ١٣٩٨." (١)

"وقد بين فيه (١) الصواب، بخلاف مسلم فإنه وقع في صحيحه عدة أحاديث **غلط**، أنكرها جماعة من الحفاظ على مسلم. والبخاري قد أنكر عليه بعض الناس تخريج أحاديث، لكن الصواب فيها مع

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/١٠١

البخاري، والذي أنكر على الشيخين أحاديث قليلة جدا، وأما سائر متونهما فمما اتفق علماء المحدثين على صحتها وتصديقها وتلقيها بالقبول لا يستريبون في ذلك.

وقد قال تعالى: {يامعشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا شهدنا على أنفسنا وغرتهم الحياة الدنيا وشهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين - ذلك أن لم يكن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون} [سورة الأنعام ١٣٠ - ١٣١]

---

(١) ر، ح: فيها.." (١)

"والله تعالى قد حرم ظلم المسلمين: أحيائهم وأمواتهم، وحرم دماءهم وأموالهم وأعراضهم. وقد ثبت في الصحيحين عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال في حجة الوداع: " «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا، في بلدكم هذا. ألا هل بلغت، ألا ليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع» (١) ".

وقد قال تعالى: {والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبينا} [سورة الأحزاب ٥٨] فمن آذى مؤمنا حيا أو ميتا بغير ذنب يوجب ذلك، فقد دخل في هذه الآية، ومن كان مجتهدا لا إثم عليه، فإذا آذاه مؤذ (٢) فقد آذاه بغير ما اكتسب، ومن كان مذنبا وقد تاب من ذنبه، أو غفر له بسبب آخر بحيث لم يبق عليه عقوبة فآذاه مؤذ، فقد آذاه بغير ما اكتسب، وإن حصل له بفعله مصيبة.

ولما «حاج موسى آدم (٣) ، وقال: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال آدم: بكم وجدت مكتوبا علي قبل أن أخلق: {وعصى آدم ربه فغوى} [سورة طه ١٢١] قال: بأربعين سنة. قال: فحج آدم موسى» .

وهذا الحديث ثابت في الصحيحين (٤) ، لكن غلط كثير من الناس في معناه، فظنوا أن آدم احتج بالقدر على أن الذنب (٥) لا يلام عليه، ثم تفرقوا بعد هذا: بين مكذب بلفظه ومتأول لمعناه تأويلات فاسدة. وهذا فهم

---

(١) سبق الحديث فيما مضى ٤/٣١٩

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٠٢/٥

(٢) و، ر، ي: فآذاه مؤذ.

(٣) آدم: كذا في (م) ، (ب) ، وفي سائر النسخ: لآدم.

(٤) سبق الحديث فيما مضى ٣/٧٨ - ٧٩.

(٥) الذنب: كذا في (ن) ، (ي) ، (ب) وفي سائر النسخ: المذنب.." [١]

"يشاوره ؛ فقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - في الحديث الصحيح: " «الدين النصيحة، الدين النصيحة» " ثلاثا. قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم " (١) .

وكذلك بيان أهل العلم لمن **غلط** في رواية عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو تعمد الكذب عليه، أو على من ينقل عنه العلم. وكذلك بيان من **غلط** في رأي رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية ؛ فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم وعدل، وقصد النصيحة، فالله تعالى يثيبه على ذلك، لا سيما إذا كان المتكلم فيه داعيا إلى بدعة، فهذا يجب بيان أمره للناس، فإن دفع شره عنهم أعظم من دفع شر قاطع الطريق.

وحكم المتكلم باجتهاده في العلم والدين حكم أمثاله من المجتهدين. ثم قد يكون مجتهدا مخطئا أو مصيبا، وقد يكون كل من الرجلين المختلفين باللسان أو اليد مجتهدا يعتقد الصواب معه، وقد يكونان جميعا مخطئين مغفورا لهما، كما ذكرنا نظير ذلك مما كان يجري بين الصحابة.

ولهذا ينهى عما شجر بين هؤلاء سواء كانوا من الصحابة أو ممن بعدهم (٢) ، فإذا تشاجر مسلمان في قضية، ومضت ولا تعلق للناس بها، ولا يعرفون حقيقتها، كان كلامهم فيها كلاما (٣) بلا علم ولا عدل يتضمن أذاهما (٤) بغير حق، ولو عرفوا أنهما مذنبان أو مخطئان، لكان ذكر ذلك

---

(١) سبق الحديث فيما مضى ٤/٥٢٨

(٢) أو ممن بعدهم: كذا في (ن) ، (م) ، (ر) ، وفي سائر النسخ: أو من بعدهم.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/١٣٥

(٣) ن فقط: ذكر.

(٤) ح، ب: أذاهم.." [(١)]

"ورعاية مقاصد الشريعة، وهذا من محاسن مذهبه، ومذهب أحمد قريب من مذهبه في أكثر ذلك.

ومثل قول الشافعي بأن الصبي إذا صلى في أول الوقت ثم بلغ لم يعد الصلاة. وكثير من الناس يعيب هذا على الشافعي، **وغلطوا** في ذلك، بل الصواب قوله، كما بسط في موضعه، وهو وجه (١) في مذهب أحمد.

وقوله بفعل (٢) ذوات الأسباب في وقت النهي وهو إحدى الروايتين عن أحمد. وكذلك قوله بطهارة المني، كقول أحمد في أظهر الروايتين.

ومثل قول أحمد في نكاح البغي: لا يجوز حتى تتوب. وقوله بأن الصيد إذا جرح ثم غاب أنه يؤكل ما لم يوجد فيه أثر آخر، وهو قول في مذهب الشافعي. وقوله بأن صوم النذر يصام عن الميت، بل وكل المنذورات تفعل عن الميت، ورمضان يطعم عنه. وبعض الناس يضعف هذا القول، وهو قول الصحابة (٣) ابن عباس وغيره، ولم يفهموا غوره (٤) .

وقوله: إن المحرم إذا لم يجد النعلين والإزار لبس الخفين والسراويل بلا قطع ولا فتق ؛ فإن هذا كان (٥) آخر الأمرين من النبي – صلى الله عليه وسلم.

---

(١) ن: وهذا وجه.

(٢) أ، ر، ي، ح، ب: تفعل.

(٣) الصحابة: ساقطة من (ن) .

(٤) أ: غيره.

(٥) كان: ساقطة من (ن) ، (و) .." [(٢)]

"وتقول المرجئة: قوله – تعالى –: {إنما يتقبل الله من المتقين} [سورة المائدة: ٢٧] المراد به: من اتقى الشرك. ويقولون: الأعمال لا تحبط إلا بالكفر، قال تعالى: {لئن أشركت ليحبطن عملك} [سورة

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٤٦/٥

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٨٠/٥

الزمر ٦٥] وقال: {ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله} [سورة المائدة: ٥] .
ويقولون: قد قال تعالى: {ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير - جنات عدن يدخلونها} [سورة فاطر ٣٢ - ٣٣] فقد أخبر أن الثلاثة يدخلون الجنة. وقد حكي عن بعض غلاة المرجئة أن أحدا من أهل التوحيد لا يدخل النار. ولكن هذا لا أعرف به قائلا معينا فأحكيه عنه. ومن الناس من يحكيه (١) عن مقاتل بن سليمان، والظاهر أنه غلط عليه.

---

(١) ن، م، و، أ: من يذكره.." (١)

"أفيقول مسلم: إن قطاع الطريق الذين يسفكون دماء الناس ويأخذون أموالهم اتقوا الله حق تقاته لكونهم لم يشركوا، وإن أهل الفواحش وشرب الخمر وظلم الناس اتقوا الله حق تقاته؟ .
وقد قال السلف: ابن مسعود (١) وغيره: كالحسن، وعكرمة، وقتادة، ومقاتل: " حق تقاته أن يطاع فلا يعصى، وأن يشكر فلا يكفر، وأن يذكر فلا ينسى " (٢) . وبعضهم يرويه عن ابن مسعود عن النبي - صلى الله عليه وسلم -. وفي تفسير الوالبي عن ابن عباس قال: هو أن يجاهد العبد في الله حق جهاده، وأن لا تأخذه في الله لومة لائم، وأن يقوموا له بالقسط ولو على أنفسهم وآبائهم وأبنائهم (٣) .
وفي الآية (٤) أخرى: {فاتقوا الله ما استطعتم} [سورة التغابن: ١٦] وهذه مفسرة لتلك. ومن قال من السلف هي ناسخة لها، فمعناه أنها رافعة لما يظن من أن المراد من حق تقاته: ما يعجز البشر عنه ؛ فإن الله لم يأمر بهذا قط. ومن قال إن الله أمر به، فقد غلط. ولفظ النسخ في عرف السلف يدخل فيه كل ما فيه نوع رفع لحكم، أو ظاهر، أو ظن دلالة حتى يسموا تخصيص العام نسخا (٥) ، ومنهم من يسمي الاستثناء نسخا إذا تأخر نزوله.

---

(١) ن، م: وقال ابن مسعود، أ: وقال السلف ابن مسعود
(٢) ن، م: وأن يذكر فلا ينسى، وأن يشكر فلا يكفر
(٣) أورد هذه العبارات ابن كثير في تفسيره ٢/٧٢

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٢٨٦

(٤) ب فقط: وفي آية.
(٥) عند عبارة تخصيص العام وفي أسفل الصفحة كلمة نسخا تنتهي نسخة (أ) كما أشرت إلى ذلك في المقدمة.." (١)

"ويسخطه، وهو – سبحانه – لا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر.

قالوا: وليس كل ما أمر العباد به وأراد منهم أن يفعلوه، أراد هو أن يخلقه لهم ويعينهم عليه، بل إعانته على الطاعة لمن أمره بها فضل منه كسائر النعم، وهو يختص برحمته من يشاء.

والطائفتان غلطوا من حيث أنهم [لم] (١) يميزوا بين إرادته لما يخلقه في عباده، وإرادته لما يأمر به عباده، وقد قال سبحانه: {ألا له الخلق والأمر} [سورة الأعراف: ٥٤] ، فالرب خالق كل شيء، وكل ما خلقه فبإرادته خلقه، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فما لم يكن لم يرد أن يخلقه، وما كان فقد أراد أن يخلقه، وهو لا يريد [أن يخلق] (٢) إلا ما سبق علمه بأنه سيخلقه، فإن العلم يطابق المعلوم.

وقد أمر العباد (٣) بالحسنات التي تنفعهم، ونهاهم عن السيئات التي تضرهم. والحسنات محبوبة لله مرضية (٤) والسيئات مكروهة له يسخطها ويسخط على أهلها، وإن كان الجميع مخلوقا له، فإنه خلق جبريل وإبليس، وهو يحب جبريل ويبغض إبليس، وخلق الجنة والنار، وجعل الظلمات والنور، وخلق الظل والحرور، وخلق الموت والحياة، و [خلق] الذكر والأنثى، و [خلق] الأعمى (٥) والبصير.

---

(١) لم: ساقطة من (ن) .
(٢) أن يخلق: ساقطة من (ن) ، (م) ، (و) .
(٣) ن، م: عباده.
(٤) ح، ب: محبوبة مرضية لله.
(٥) ن، م: والذكر والأنثى والأعمى. .." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٢٩٠
(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٣١٢

"قديم أو محدث، فكيف تميز؟ " (١) .

وهذا جهل منه، فإن المميز بين الشيئين هو الذي يعرف أن هذا غير هذا، ليس من شرطه أن يكون ثالثا، بل كل إنسان يميز بين نفسه وبين غيره وليس هو ثالثا، والرب سبحانه يميز نفسه وبين غيره، وليس هناك ثالث.

وهذا الذي ذمه الجنيد – رحمه الله –، وأمثاله من الشيوخ العارفين، وقع فيه خلق كثير، حتى من أهل العلم بالقرآن وتفسيره والحديث والآثار، ومن المعظمين لله ورسوله باطنا وظاهرا، المحبين لسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، الذابين عنها – وقعوا في هذا غلطا لا تعمدا، وهم يحسبون أن هذا نهاية التوحيد. كما ذكر ذلك صاحب " منازل السائرين "

(١) لم أجد هذا الكلام في الكتاب السابق، ويبدو أنه في كتاب آخر لابن عربي، ووجدت نصا من كتاب " التجليات الإلهية "، لابن عربي نشره الدكتور عثمان يحيى ضمن مقاله " نصوص تاريخية خاصة بنظرية التوحيد في التفكر الإسلامي " وهو مقال في " الكتاب التذكاري: محيي الدين بن عربي في الذكرى المئوية الثامنة لميلاده " نشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. ١٣٨٩/١٩٦٩ وهذا النص في ص ٢٦٤ وهو: " رأيت الجنيد في هذا التجلي فقلت له: يا أبا القاسم، كيف تقول في التوحيد: يتميز العبد من الرب؟ وأين تكون أنت عند هذا التمييز؟ لا يصح أن تكون عبدا ولا ربا، فلا بد أن تكون في بينونة تقتضي الاستواء والعلم بالمقامين، مع تجردك عنهما حتى تراهما، فخجل وأطرق "، وانظر ما بعد ذلك إلى ص ٢٦٨." (١)

"وارث نبي، أنه يدعي أنه يعلم توحيدا لا يمكنه النطق به، بل كل ما علمه القلب أمكن التعبير عنه، لكن قد لا يفهمه إلا بعض الناس.

فأما أن يقال: إن محمدا – صلى الله عليه وسلم – عاجز عن أن يبين ما عرفه الله من توحيده. فهذا ليس كذلك.

ثم يقال: إن أريد بهذا اللائح أن يكون الرب نفسه هو الموحد لنفسه في قلوب صفوته لاتحاده بهم، أو حلوله فيهم. فهذا قول النصارى، وهو باطل شرعا وعقلا.

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٤١/٥

وإن أريد أنه يعرف صفوته من توحيده ومعرفته والإيمان به ما لا يعرفه غيرهم. فهذا حق، لكن ما قام بقلوبهم ليس هو نفس الرب [الخالق] تعالى (١) ، بل هو العلم به ومحبته ومعرفته وتوحيده.

وقد يسمى المثل الأعلى، ويفسر به قوله - تعالى -: {وله المثل الأعلى في السماوات والأرض} [سورة الروم: ٢٧] أي في قلوب أهل السماوات والأرض، ويقال له: المثال الحبي والمثال العلمي (٢) . وقد يخيل لناقص العقل إذا أحب شخصا محبة تامة، بحيث فني في حبه، حتى لا يشهد في قلبه غيره، أن نفس المحبوب صار (٣) في قلبه، وهو غالط (٤) في ذلك، بل المحبوب في موضع آخر: إما في بيته، وإما في المسجد (٥) ، وإما في

(١) ن، م: ليس هو نفس الرب - تعالى -، ب: ليس هو نفس الخالق، ح، ر، و، ي: ليس هو نفس الرب الخالق.

(٢) و: المثال العلي والمثال الحسي.

(٣) ن: صارت.

(٤) ن، م: وهذا غلط.

(٥) ن، م: إما في المسجد وإما في بيته.." [١]

"وما يثبتونه من المجردات المفارقات لا يحصل معهم منه غير النفس الناطقة ؛ فإنها تفارق بدنها. وما سوى ذلك فلا يثبت معهم على طريقهم إلا المجردات المعقولة في الأذهان، وهي الكليات المعقولة، ولكنهم يظنون ثبوت ذلك في الخارج، كما يظن شيعة أفلاطون (١) ثبوت المثل الأفلاطونية في الخارج، فتثبت (٢) كليات قديمة أزلية أبدية مفارقة (٣) كإنسان كلي.

وهذا هو غلطهم (٤) ، حيث ظنوا ما هو في الأذهان موجودا في الأعيان، وكذلك ما يثبتونه من الجواهر العقلية، وهي أربعة: العقل، والنفس، والمادة، والصورة، وطائفة منهم كشيعة أفلاطون (٥) تثبت جوهرا عقليا هو الدهر، وجوهرا عقليا هو الخير، وتثبت جوهرا عقليا هو المادة الأولى المعارضة للصورة.

وكل هذه العقليات التي يثبتونها إذا حققت غاية التحقيق تبين أنها أمور معقولة في النفس، فيتصورها في نفسه، فهي معقولات في قلبه، وهي مجردة عن جزئياتها الموجودة في الخارج ؛ فإن العقل دائما ينتزع من

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٣٧٦

الأعيان المعينة المشهودة كليات مشتركة عقلية، كما يتصور زيدا وعمرا وبكرا، ثم يتصور إنسانا مشتركا كليا ينطبق على زيد وعمرو وبكر،

---

(١) م، ر، و: أفلاطن.

(٢) ن، و: فيثبت.

(٣) ن، م: مقارنة، وهو خطأ.

(٤) ح، ر: وعلى هذا من غلطهم.

(٥) ن، م، و، ر: أفلاطن.." (١)

"متقدمة عليه تقدما ذاتيا - فإن الجزء قبل الكل، والمفرد قبل المركب -، وأريد بذلك التركيب في الخارج، فهذا كله تخليط. فإن الصفة تابعة للموصوف، فكيف تكون متقدمة عليه بوجه من الوجوه؟

وإذا قيل: هو مركب من الحيوانية والناطقية، أو من الحيوان والناطق، فإن أريد أنه مركب من جوهرين قائمين بأنفسهما، لزم أن يكون في كل موصوف جواهر كثيرة بعدد صفاته، فيكون في الإنسان جوهر هو جسم، وجوهر هو حساس، وجوهر هو نام، وجوهر هو متحرك بالإرادة، وجوهر هو ناطق.

ومعلوم أن هذا خطأ، بل الإنسان جوهر قائم بنفسه موصوف بهذه الصفات، فيقال: جسم حساس (١) نام متحرك بالإرادة ناطق.

وإن أريد [به] (٢) أنه مركب من عرضين، فالإنسان جوهر، والجوهر لا يتركب من أعراض لاحقة له، فضلا عن أن تكون سابقة له متقدمة عليه.

وهذا كله قد بسطناه في مواضع، وإنما كان المقصود هنا أن هؤلاء الفلاسفة كثيرا ما يغلطون في جعل الأمور الذهنية المعقولة في النفس، فيجعلون ذلك بعينه أمورا موجودة في الخارج، فأصحاب فيثاغورس القائلون بالأعداد المجردة في الخارج من هنا كان غلطهم (٣) ،

---

(١) ن: جسم جوهر حساس، وهو خطأ.

(٢) به ساقطة من (ن) ، (م) ، (و) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٤٨

(٣) فيثاغورس Pythagoras فيلسوف ورياضي شهير، عرف حوالي منتصف القرن السادس قبل الميلاد. قال: إن العالم أشبه بعالم الأعداد منه بعالم الماء أو النار أو التراب، وقال: إن الموجودات أعداد وأن العالم عدد ونغم، وقال بالتناسخ، انظر عنه: الملل والنحل ٧٨/٢ - ٧٩، تاريخ الحكماء للقفطي ص ٢٥٨، ٢٥٩، طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة، ٦٠/١ - ٦٨، تاريخ ابن العبري ص ٥٠، تاريخ الفلسفة اليونانية لكرم ص ٢٠ - ٢٦، فجر الفلسفة اليونانية، ص ٧٠ - ٩٢، نشأة الفكر الفلسفي ٣٨ - ٦٠، ربيع الفكر اليوناني ص ١٠٦ - ١١٦، الفلسفة عند اليونان ص ٦٩ - ٨٢ Greek Philosophy، pp، 36 - 40.." (١)

"وأصحاب أفلاطون الذين أثبتوا المثل الأفلاطونية من \ هنا كان **غلطهم** (١) ، وأصحاب صاحبه أرسطو الذين أثبتوا جواهر معقولة مجردة في الخارج مقارنة للجواهر الموجودة المحسوسة، كالمادة والصورة والماهية الزائدة على الوجود في الخارج، من هنا كان **غلطهم** (٢) .

وهم إذا أثبتوا هذه الماهية، قيل لهم: أهي في الذهن أم في الخارج؟ ففي أيهما أثبتوها ظهر **غلطهم**، وإذا قالوا: نثبتها مطلقة، مع قطع النظر

---

(١) أفلاطون، وجاء في (ن) ، (و) ، (ر) أفلاطن Plato: هو الفيلسوف اليوناني الشهير. ولد ٤٢٨ ق. م وتوفي سنة ٣٤٨ ق. م انظر عنه وعن آرائه الملل والنحل ٩٤/٢ - ١٠١، تاريخ الحكماء للقفطي ص ١٧ - ٢٧، طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة ٧٨ - ٨٤، أفلاطون للدكتور عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٤، الفلسفة عند اليونان، ص ١٦٥ - ٢٤٣، تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم ص ٦٢ - ١١١، تاريخ الفلسفة الغربية لبرتراند رسل ترجمة د. زكي نجيب محمود ص ١٧٦ - ٢٥٧ AE Taylor: Plato 255 - Greek Philosophy pp 58، London، 1963

(٢) أرسطو الذي عرف بالمعلم الأول، وهو أشهر فلاسفة اليونان على الإطلاق، ولد سنة ٣٨٤ ق. م وتوفي سنة ٣٢٢ ق. م انظر عنه وعن آرائه: الملل والنحل ١٢٨/٢ - ١٤٥ تاريخ الحكماء ص ٢٧ - ٥٣، طبقات الأطباء ص ٨٤ - ١٠٥، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص ١١٢ - ٢٠٩، تاريخ الفلسفة الغربية ص ٢٥٨ - ٣٣١، الفلسفة عند اليونان ص ٢٤٥ - ٣٦٤، أرسطو للدكتور عبد الرحمن بدوي، مكتبة

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٥٦/٥

النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٤ Greek Philosophy pp، 257 - 380. Ross Aristotle London، 1974.." [1]

"وبمحبوبه عن محبته، وبمعبوده عن عبادته، ونحو ذلك، كما يقدر الشيء بخلاف ما هو عليه، كما إذا قدر أن الجبل من ياقوت، والبحر من زئبق، فتقدير الأمور على خلاف ما هي عليه هو تقدير اعتقادات باطلة.

والاعتقادات الباطلة لا (١) تكون إلا في الأذهان، فمن قدر ماهية لا في الذهن ولا في الخارج، فهو مثل من قدر موجودا لا واجبا ولا ممكنا، ولا قديما ولا محدثا، ولا قائما بنفسه ولا قائما بغيره، وهذا التقدير في الذهن.

وقد بسطنا الكلام على ذلك لما بينا فساد احتجاج كثير من أهل النظر بالتقديرات الذهنية على الإمكانات الخارجية، كما يقوله الرازي وغيره: إنا يمكننا أن نقول: الموجود إما داخل العالم، وإما خارج العالم، وإما لا داخل العالم ولا خارجه، وكل (٢) موجود إما مباين لغيره وإما محايث له، وإما لا مباين ومحايث ؛ فهذا يدل على إمكان القسم الثالث.

وكذلك إذا قلنا: الموجود إما متحيز وإما قائم بالمتحيز، وإما لا متحيز، ولا قائم بالمتحيز. وهذا يدل على إمكان القسم [الثالث] (٣) وهذا **غلط** ؛ فإن هذا كقول القائل: الموجود إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره، وإما لا قائم بنفسه ولا بغيره، فدل على إمكان القسم الثالث، فإن هذا **غلط**.

---

(١) والاعتقادات الباطلة لا: عند هذا الموضع تنتهي نسخة (و) الولايات المتحدة الأمريكية في ص ٢٨٢ منها، كما بينت ذلك في المقدمة.

(٢) ر، ي: أو كل.

(٣) الثالث: ساقطة من (ن)." [2]

"وكذلك إذا قيل: إما قديم وإما محدث، وإما لا قديم ولا محدث، وإما واجب وإما ممكن، وإما لا واجب ولا ممكن، وكذلك ما أشبه هذا.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٥٧

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٥٩

ودخل **الغلط** على هؤلاء حيث ظنوا أن مجرد تقدير الذهن وفرضه يقتضي إمكان ذلك في الخارج، وليس كذلك، بل الذهن يفرض أمورا ممتنعة، لا يجوز وجودها في الخارج، ولا تكون تلك التقديرات إلا في الذهن لا في الخارج.

وهذه الأمور مبسوطة في موضع آخر، ولكن المقصود هنا ذكر ما اختلف فيه الناس من جهة الذم والعقاب، وبينا أن الحال يرجع إلى أصلين: أحدهما: أن كل ما تنازع فيه الناس: هل يمكن [كل] (١) أحد اجتهاد يعرف به الحق؟ أم (٢) الناس ينقسمون إلى قادر على ذلك وغير قادر؟ .

والأصل الثاني: المجتهد العاجز عن معرفة الصواب: هل يعاقبه الله أم لا يعاقب من اتقى الله ما استطاع وعجز عن معرفة بعض الصواب؟

وإذا عرف هذان الأصلان، فأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -[جميع] (٣) ما يطعن به فيهم أكثره كذب، والصدق منه غايته أن يكون ذنبا أو خطأ، والخطأ مغفور، والذنب له أسباب متعددة توجب المغفرة، ولا يمكن أحد (٤) أن يقطع بأن واحدا منهم فعل من الذنوب ما يوجب النار

---

(١) كل: ساقطة من (ن) .

(٢) ن: بل.

(٣) جميع: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٤) ر، ب، ي: أحدا.." (١)

"وكذلك إمام الصلاة إن استقام صلوا بصلاته، وإن سها سبحوا به فقوموه إذا زاغ.

وكذلك دليل الحاج إن مشى بهم في الطريق مشوا خلفه، وإن **غلط** قوموه.

والناس بعد الرسول لا يتعلمون الدين من الإمام (١) ، بل الأئمة والأمة كلهم يتعلمون الدين من الكتاب والسنة.

ولهذا لم يأمر الله عند التنازع برد الأمر إلى الأئمة، بل قال تعالى: {يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول} الآية [سورة النساء: ٥٩] ، (٢ فأمر بالرد عند التنازع إلى الله والرسول ٢) (٢) لا إلى الأئمة وولاة الأمور، وإنما أمر بطاعة ولاة الأمور

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٦٠

تبعا لطاعة الرسول.

ولهذا قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: " «إنما الطاعة في المعروف» " (٣) ، وقال: " «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» " (٤) ، وقال: " «من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه» " (٥) .

---

(١) ن: لا يتعلمون الدين إلا من الإمام.

(٢) (٢ - ٢) ساقطة من (ح) ، (ر) .

(٣) سبق الحديث فيما مضى ١/٥٦٢، ٣/٣٨٨ (ت [٠ - ٩] )

(٤) سبق الحديث فيما مضى ٣/٣٨٨ (ت [٠ - ٩] )

(٥) سبق الحديث فيما مضى ٣/٣٨٨ (ت [٠ - ٩] )." [١]

"وقد ذكر غير واحد، مثل منصور بن عبد الجبار السمعاني وغيره، إجماع أهل العلم على أن الصديق أعلم الأمة. وهذا بين، فإن الأمة لم تختلف في ولايته في مسألة إلا فصلها هو بعلم يبينه لهم، وحجة يذكرها لهم من الكتاب والسنة، كما بين لهم موت النبي - صلى الله عليه وسلم -، وتثبيتهم على الإيمان، وقراءته عليهم الآية (١) ، ثم بين لهم موضع دفنه، وبين لهم قتال مانعي الزكاة [لما استراب فيه عمر] (٢) ، وبين لهم أن الخلافة في قريش في سقيفة بني ساعدة، لما ظن من ظن أنها تكون في غير قريش.

وقد استعمله النبي - صلى الله عليه وسلم - على أول حجة حجت من مدينة النبي - صلى الله عليه وسلم -، وعلم المناسك أدق ما (٣) في العبادات، ولولا سعة علمه بها لم يستعمله، وكذلك الصلاة استخلفه فيها، ولولا علمه بها لم يستخلفه، ولم يستخلف غيره لا في حج ولا في صلاة.

وكتاب الصدقة التي فرضها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أخذه أنس من أبي بكر. وهو أصح ما روي فيها، وعليه اعتمد الفقهاء.

وفي الجملة لا يعرف لأبي بكر مسألة من الشريعة غلط فيها، وقد عرف لغيره مسائل كثيرة، كما بسط في موضعه.

وقد تنازعت الصحابة بعده في مسائل: مثل الجد والإخوة، ومثل

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٦٤

(١) في هامش (ر) ، (ي) كتب أمام هذا الموضع، " وما محمد إلا رسول. .) الآية.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .
(٣) ما ساقطة من (ح) ، (ر) ، (ي) .." [1]

"حمل ولم يكن لها زوج ولا سيد ولا ادعت شبهة: هل ترجم؟ فمذهب مالك وغيره من أهل المدينة والسلف: أنها ترجم، وهو قول أحمد في إحدى الروايتين، ومذهب أبي حنيفة والشافعي: لا ترجم، وهي الرواية الثانية عن أحمد، قالوا: لأنها قد تكون مستكرهة على الوطء، أو موطوءة بشبهة، أو حملت بغير وطء.

والقول الأول هو الثابت عن الخلفاء الراشدين، وقد ثبت في الصحيحين أن عمر بن الخطاب خطب الناس في آخر عمره، وقال: الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحب ِل، أو الاعتراف (١) . فجعل الحبل دليلا على ثبوت الزنا كالشهود، وهكذا (٢) هذه القضية، وكذلك اختلفوا في الشارب هل يحد إذا تقيأ أو وجدت منه الرائحة؟ على قولين؛ والمعروف عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وخلفائه (٣) الراشدين أنهم كانوا يحدون بالرائحة وبالقيء (٤) ، وكان الشاهد إذا شهد أنه تقيأها كان كشهادته بأنه شربها، والاحتمالات البعيدة هي مثل احتمال **غلط** الشهود أو كذبهم، **وغلطه** في

(١) الأثر عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم في البخاري ١٦٨/٨ كتاب المحاربين من أهل الكف ِر والردة، باب الاعتراف بالزنا، وأوله: لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل: لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة. . . . . إلخ، والأثر في مسلم ١٣١٧/٣ كتاب الحدود باب رجم الثيب في الزنا، سنن أبي داود ٢٠٣/٤ - ٢٠٤ كتاب الحدود باب في الرجم، والأثر في سنن الترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي والموطأ، وهو في المسند ط. المعارف ٢٧٤/١ - ٣٩١
(٢) ن، م: وكذلك.

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٩٧/٥

(٣) م، ب: والخلفاء.

(٤) ح، ب: والقيء.." (١)

"أقوال المنقول عنهم، ولم يذكر الإسناد في عامة ما ينقله، بل هو ينقل من كتب من صنف المقالات قبله، مثل أبي عيسى الوراق وهو من المصنفين للرافضة، المتهمين في كثير مما ينقلونه (١) ، ومثل أبي يحيى وغيرهما من الشيعة. وينقل أيضا من كتب بعض الزيدية والمعتزلة الطاعنين في كثير من الصحابة.

ولهذا تجد (٢) نقل الأشعري أصح من نقل هؤلاء ؛ لأنه أعلم بالمقالات، وأشد احترازا من كذب الكذابين فيها، مع أنه يوجد في نقله، ونقل عامة من ينقل المقالات بغير ألفاظ أصحابها ولا إسناد عنهم، من **الغلط** ما يظهر به الفرق بين قولهم وبين ما نقل عنهم. حتى في نقل الفقهاء بعضهم مذاهب بعض، فإنه يوجد فيها **غلط** كثير، وإن لم يكن الناقل ممن يقصد الكذب، بل يقع **الغلط** على من ليس له غرض في الكذب عنه (٣) ، بل هو معظم له أو متبع له (٤) .

ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - كل المؤمنين متفقون على موالاته وتعظيمه ووجوب اتباعه، ومع هذا فغير علماء الحديث يكثر في نقلهم **الغلط** عليه، ويزيدون في كلامه وينقصون نقصا يفسد المعنى الذي قصده، بل **يغلطون** في معرفة أموره المشهورة المتواترة عند العامة وغيرهم.

---

(١) انظر ما ذكرته عن الوراق فيما مضى ٢/٥٠١

(٢) ن: نجد.

(٣) ن، م: عنهم.

(٤) ن: له ولرسوله.." (٢)

"ونحن وإن كنا قد بينا كذب كثير مما ينقله هذا الرافضي، فمعلوم أن كثيرا ممن (١) ينقل ذلك لم يتعمد الكذب، لا هذا ولا نحوه، لكن وقع إما تعمدا للكذب (٢) من بعضهم، وإما **غلطا** (٣) وسوء حفظ، ثم قبله الباقون لعدم علمهم ولهواهم، فإن الهوى يعمي ويصم وصاحب الهوى يقبل ما وافق هواه بلا حجة توجب صدقه ويرد ما خالف هواه بلا حجة توجب رده.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٩٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٣٠١

وليس في الطوائف أكثر تكذيبا بالصدق وتصديقا بالكذب من الرافضة، فإن رءوس مذهبهم وأئمته الذين ابتدعوه وأسسوه كانوا منافقين زنادقة، كما ذكر ذلك عن غير واحد من أهل العلم.

وهذا ظاهر لمن تأمله، بخلاف قول الخوارج، فإنه كان عن جهل بتأول القرآن، وغلو في تعظيم الذنوب. وكذلك قول الوعيدية والقدرية، كان عن تعظيم الذنوب. وكذلك قول المرجئة، كان أصل مقصودهم نفي التكفير عمن صدق الرسل. ولهذا رؤوس المذاهب التي ابتدعوها لم يقل أحد أنهم زنادقة منافقون، بخلاف الرافضة، فإن رءوسهم كانوا كذلك، مع أن كثيرا منهم ليسوا منافقين ولا كفارا، بل بعضهم له إيمان وعمل صالح، ومنهم من هو مخطئ يغفر له خطاياه، ومنهم من هو صاحب ذنب يرجى له مغفرة الله، لكن الجهل بمعنى القرآن والحديث

---

(١) ن، م: مما.

(٢) ن، م: لكذب.

(٣) ن، م: علط.." (١)

"إلى الأرض حين سمعته تلاها، علمت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد مات " (١) .

[قال الرافضي الخلاف الرابع في الإمامة]

وأما قوله (٢) : " الخلاف الرابع: في الإمامة. وأعظم خلاف بين الأمة خلاف (٣) الإمامة، إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان " (٤) .

فالجواب (٥) : أن هذا من أعظم **الغلط**، فإنه - ولله الحمد - لم يسل سيف على خلافة أبي بكر، ولا عمر ولا عثمان، ولا كان بين المسلمين في زمنهم نزاع في الإمامة، فضلا عن السيف، ولا كان بينهم سيف مسلول على شيء من الدين. والأنصار تكلم بعضهم بكلام أنكره عليهم.

---

(١) الحديث عن أبي سلمة عن ابن عباس - رضي الله عنهم - في البخاري ٢/٧١ - ٧٢ (كتاب الجنائز، باب الدخول على الميت بعد الموت، وهو بمعناه عن عائشة - رضي الله عنهما - في: البخاري

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٠٢/٦

٦/٥ - ٧، ٧ (كتاب فضائل أصحاب النبي، باب حدثنا الحميدي) ، سنن ابن ماجه ٥٢٠/٢ (كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه - صلى الله عليه وسلم -، المسند (ط. الحلبي) ٢١٩/٦ - ٢٢٠
(٢) أي ابن المطهر الرافضي في (ك) (ص ١٤٣) (م)
(٣) ك: خلافات.
(٤) اختصر ابن تيمية كلام ابن المطهر في (ك) (ص ١٤٣) (م) وباقي كلامه هو: واختلف المهاجرون والأنصار، فقالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، واتفقوا على رئيسهم سعد بن عبادة الأنصاري، فاستدرك أبو بكر وعمر بأن حضرا سقيفة بني ساعدة، ومد عمر يده إلى أبي بكر وبايعه، فبايعه الناس، قال عمر: إنها كانت فلتة وقى الله شرها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه، وأمير المؤمنين - عليه السلام - مشغول بما أمره النبي - صلى الله عليه وآله - من دفنه وتجهيزه وملازمة قبره، وتخلف هو وجماعة عن البيعة.
(٥) ن، م: والجواب.." (١)

"والحسين - رضي الله عنه - لما خرج إلى الكوفة إنما كان يطلب الولاية مكان يزيد، لم يكن يقاتل على خلافة أبي بكر وعمر. وكذلك الذين قتلوه. ولم يكن هو حين قتل طالبا للولاية، ولا كان معه جيش يقاتل به، وإنما كان قد رجع منصرفا وطلب أن يرد إلى يزيد ابن عمه، أو أن يرد إلى منزله بالمدينة، أو يسير إلى الثغر، فمنعه أولئك الظلمة من الثلاثة حتى يستأسر لهم، فلم يقتل - رضي الله عنه - وهو يقاتل على ولاية، بل قتل وهو يطلب الدفع عن نفسه لئلا يؤسر ويظلم.

والحسن أخوه قد كانت معه الجيوش العظيمة ومع هذا فقد نزل عن الأمر وسلم إلى معاوية وقد ثبت في الصحيحين عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه أثنى عليه بذلك وقال: " «إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به (١) بين فئتين عظيمتين من المسلمين» " (٢) .

ثم لما قتل الحسين قام من يطلب بدمه مع المختار بن أبي عبيد الثقفي وقتلوا عبيد الله بن زياد. ثم لما قدم مصعب بن الزبير قتل المختار فإنه كذب وادعى (٣) أنه يوحى إليه.

وفي صحيح مسلم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: " «سيكون من ثقيف كذاب ومبير» (٤) "، وكان الكذاب هو الذي سمي (٥) المختار،

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٢٤/٦

(١) ن: وأن الله يصلح به، م: وأن الله سيصلح به.

(٢) سبق الحديث فيما مضى ١/٥٣٩ - ٥٤٠.

(٣) ب: وادحى، وهي غلطة مطبعية.

(٤) سبق هذا الحديث فيما مضى ٢/٦٩

(٥) ن، م: يسمى.." [1]

"كان قليلا من كثير. وإنما يغلط من يغلط أنه ينظر إلى السواد القليل في الثوب الأبيض، ولا ينظر إلى الثوب الأسود الذي فيه بياض. وهذا من الجهل والظلم، بل يوزن هؤلاء بنظرائهم، فيظهر الفضل والرجحان.

وأما ما يقترحه (١) كل أحد في نفسه مما لم يخلق، فهذا لا اعتبار به. فهذا يقترح معصوما في الأئمة، وهذا يقترح ما هو كالمعصوم وإن لم يسمه معصوما، فيقترح في العالم والشيخ والأمير والملك ونحو ذلك، مع كثرة علمه ودينه ومحاسنه، وكثرة ما فعل الله على يديه من الخير، يقترح مع ذلك أن لا يكون قد خفي عليه شيء، ولا يخطئ في مسألة (٢) ، وأن يخرج عن حد البشرية فلا يغضب، بل كثير من هؤلاء يقترح فيهم (٣) ما لا يقترح في الأنبياء.

وقد أمر الله تعالى نوحا ومحمدا أن يقولا: {لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم إني ملك} [سورة هود: ٣١] فيريد الجهال من المتبوع أن يكون عالما بكل ما يسئل عنه، قادرا على كل ما يطلب منه، غنيا عن الحاجات البشرية كالملائكة.

وهذا الاقتراح من ولاة الأمر كاقتراح الخوارج في عموم الأمة، أن لا يكون لأحدهم ذنب، ومن كان له ذنب كان عندهم كافرا مخلدا في النار.

---

(١) ن: ما يقر به.

(٢) م: فلا يخطئ في مسائله.

(٣) ن، م: فيه.." [2]

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٣٤٠

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٣٦٧

"به من الكفار وقطاع الطريق، وهو يعلم أنه إذا بناه اتخذه الكفار حصنا، والقطاع مأوى لهم.

ومثل من يعطي رجلا مالا ينفقه في الغزاة والمجاهدين، وهو يعلم أنه (١) إنما ينفقه في الكفار والمحاربين أعداء الرسول.

ولا ريب أن هؤلاء الرافضة القدرية أخذوا هذه الحجج من أصول المعتزلة القدرية. فلما كان أولئك يوجبون على الله (* الصلاح والأصلح (٢) أخذ هؤلاء ذلك منهم. وأصل أولئك في أنه يجب على الله *) (٣) أن يفعل بكل مكلف ما هو الأصلح له في دينه ودنياه، [وهو] (٤) أصل فاسد، وإن كان الرب تعالى بحكمته ورحمته يفعل بحكمة لخلقه ما يصلحهم (٥) في دينهم ودنياهم.

والناس في هذا الأصل على ثلاثة أقوال: فالقدرية يقولون: يجب على الله رعاية الأصلح - أو الصلاح - في كل شخص معين، ويجعلون ذلك الواجب من جنس ما يجب على الإنسان. **فغلطوا** حيث شبهوا الله بالواحد من الناس، فيما يجب عليه ويحرم عليه، وكانوا هم مشبهة الأفعال، **فغلطوا** (٦) من حيث لم يفرقوا بين المصلحة العامة الكلية، وبين مصلحة آحاد الناس، التي قد (٧) تكون مستلزمة لفساد عام، ومضادة لصلاح عام.

---

(١) ب: أن.

(٢) م: أو الأصلح.

(٣) ما بين النجمتين ساقط من (ب) فقط.

(٤) وهو: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥) م: يفعل بجملة ما يصلحهم.

(٦) ن، م: **وغلطوا**.

(٧) قد: ساقطة من (ب) .." (١)

"ومثل هذا يقال في أفعال العباد، لكن القول في المعصوم أشد؛ لأن مصلحته تتوقف على أسباب خارجة عن قدرته، بل عن قدرة الله عند هؤلاء الذين هم معتزلة رافضة، فإيجاب ذلك على الله أفسد من إيجاب خلق مصلحة كل عبد له.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٣٩٦

الوجه الحادي عشر (١) : أن يقال: قوله: " لو لم يكن الإمام معصوما لافتقر إلى إمام آخر ؛ لأن العلة المحوجة إلى الإمام هي جواز الخطأ على الأمة، فلو جاز الخطأ عليه لاحتاج إلى إمام آخر ".

فيقال له: لم لا يجوز أن يكون إذا أخطأ الإمام كان في الأمة من ينبهه على الخطأ، بحيث لا يحصل اتفاق المجموع على الخطأ، لكن إذا أخطأ بعض الأمة، نبهه الإمام أو نائبه أو غيره، وإن أخطأ الإمام أو نائبه نبهه آخر كذلك، وتكون العصمة ثابتة للمجموع، لا لكل واحد من الأفراد، كما يقوله أهل الجماعة؟ وهذا كما أن كل واحد من أهل خبر التواتر يجوز عليه الخطأ، وربما جاز عليه تعمد الكذب (٢) ، لكن المجموع لا يجوز عليهم ذلك في العادة. (* وكذلك الناظرون إلى الهلال أو غيره من الأشياء الدقيقة، قد يجوز **الغلط** على الواحد منهم، ولا يجوز على العدد الكثير *) (٣) . وكذلك الناظرون في الحساب والهندسة، ويجوز على الواحد منهم **الغلط** في مسألة أو مسألتين، فأما إذا كثر أهل المعرفة بذلك امتنع في العادة **غلطهم**.

---

(١) م: الوجه العاشر.

(٢) ب: الخطأ.

(٣) ما بين النجمتين ساقط من (ب) .." [1]

"بالعدم. ثم من المفاسد في ذلك أن يكون طاعة من ليس بنبي وتصديقه مثل طاعة النبي مطلقا.

وإذا ساوى (١) النبي في وجوب طاعته في كل شيء ووجوب تصديقه في كل شيء، ونفي كل **غلط** منه (٢) .

فيقال: فأي (٣) شيء خاصة النبي التي انفرد بها عنه، حتى صار هذا نبيا، وهذا ليس بنبي؟ .

فإن قيل: بنزول الوحي عليه.

قيل: إذا كان المقصود بنزول الوحي عليه قد حصل له، فقد استراح من التعب الذي كان يحصل للنبي، وقد شاركه في المقصود.

وأيضا فعصمته إنما تكون بإلهام الحق له، وهذا وحي.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٤٠٨

وأيضا فإما أن يخبر بما أخبر به النبي - صلى الله عليه وسلم - (٤) ، ويأمر بما أمر به، أو يخبر بأخبار وأوامر زائدة (٥) . فإن كان الأول لم يكن إليه حاجة، ولا فيه فائدة، فإن هذا قد عرف بأخبار الرسول (٦) . وأوامره. وإن كان غير (٧) ذلك، وهو معصوم فيه، فهذا نبي، فإنه ليس (٨) بمبلغ عن الأول.

وإذا قيل: بل يحفظ (٩) ما جاء به الرسول.

---

(١) ب: وأن يساوي.

(٢) م: عنه.

(٣) م: أي

(٤) صلى الله عليه وسلم: ليست في (م) .

(٥) م: زيادة.

(٦) م: النبي صلى الله عليه وسلم.

(٧) م: بغير.

(٨) ن، م: بأن ليس.

(٩) ن، ب: يعرف.." (١)

"وأهل البدع سلكوا طريقا آخر ابتدعوها اعتمدوا عليها (١) ، ولا يذكرون الحديث، بل ولا القرآن، في أصولهم [إلا] (٢) للاعتضاد لا للاعتماد.

والرافضة أقل معرفة وعناية بهذا، إذ (٣) كانوا لا ينظرون في الإسناد ولا في سائر الأدلة الشرعية والعقلية: هل (٤) توافق ذلك أو تخالفه؟ ولهذا لا يوجد لهم أسانيد متصلة صحيحة قط، بل كل إسناد متصل لهم، فلا بد من أن يكون فيه من (٥) هو معروف بالكذب أو كثرة **الغلط**.

وهم في ذلك شبيه باليهود والنصارى، فإنه ليس لهم إسناد. والإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة. والرافضة من أقل الناس عناية ؛ إذ (٦) كانوا لا يصدقون إلا بما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبه أنه (٧) يخالف هواهم ؛ ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي: أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٤٧٣

ثم إن أولهم كانوا كثيري (٨) الكذب، فانتقلت أحاديثهم إلى قوم لا يعرفون الصحيح من السقيم، فلم يمكنهم التمييز إلا بتصديق الجميع أو تكذيب الجميع، والاستدلال على ذلك بدليل منفصل غير الإسناد.

---

(١) ب: ابتدعوها واعتمدوها.

(٢) إلا: ساقطة من (ب) ، (س) .

(٣) ن، م، س، ب: إذا، وأرجو أن يكون الصواب ما أثبته.

(٤) س: بل، وهو تحريف.

(٥) س، ب: ما.

(٦) ن، س، ب: إذا، وهو تحريف.

(٧) ن، م: أن.

(٨) ن، م، س: كثيرين، وهو خطأ.." (١)

"الثاني: أن هذا قول بلا حجة، فلا يجب قبوله.

الثالث: أن هذا معارض بما (١) هو أشهر منه وأظهر، وهو أنها نزلت في أبي بكر وأصحابه، الذين قاتلوا معه أهل الردة. وهذا هو المعروف [عند الناس] (٢) كما تقدم. لكن هؤلاء الكذابون أرادوا أن يجعلوا الفضائل التي جاءت في أبي بكر يجعلونها (٣) لعلي، وهذا من المكر السيئ الذي لا يحيق إلا بأهله.

وحدثني الثقة من أصحابنا أنه اجتمع بشيخ أعرفه، وكان فيه دين وزهد وأحوال معروفة لكن كان فيه تشيع. قال: وكان عنده كتاب يعظمه، ويدعي أنه من الأسرار، وأنه أخذه من خزائن الخلفاء، وبالغ في وصفه. فلما أحضره، فإذا به كتاب (٤) قد كتب بخط حسن، وقد عمدوا إلى الأحاديث التي في البخاري ومسلم جميعها في فضائل أبي بكر وعمر ونحوهما جعلوها لعلي. ولعل هذا الكتاب كان من خزائن بني عبيد المصريين، فإن خواصهم كانوا ملاحدة زنادقة غرضهم قلب الإسلام، وكانوا قد وضعوا من الأحاديث المفتراة التي يناقضون بها الدين ما لا يعلمه إلا الله.

ومثل هؤلاء الجهال يظنون أن الأحاديث التي في البخاري ومسلم إنما أخذت عن البخاري ومسلم، كما يظن مثل ابن الخطيب ونحوه ممن لا يعرف حقيقة الحال، وأن البخاري ومسلما كان **الغلط** يروج

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٧/٧

عليهما، أو

---

(١) س، ب: لما.

(٢) عند الناس: زيادة في (م) .

(٣) يجعلونها: ساقطة من (ب) .

(٤) م: وإذا الكتاب، س، ب: وإذا به كتاب.." (١)

"" «الصديقون ثلاثة: حبيب بن موسى النجار مؤمن آل ياسين، الذي قال: يا قوم اتبعوا المرسلين. وحزقيل مؤمن آل فرعون الذي قال: أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله. وعلي بن أبي طالب الثالث (١) ، وهو أفضلهم» . ونحوه روى ابن المغازلي (٢) الفقيه الشافعي (٣) وصاحب كتاب " الفردوس ". وهذه فضيلة تدل على إمامته ".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة الحديث، وهذا ليس في مسند أحمد. ومجرد روايته له في الفضائل، لو كان رواه؛ لا يدل على صحته عنده باتفاق أهل العلم، فإنه يروي ما رواه الناس، وإن لم تثبت صحته. وكل من عرف العلم يعلم أنه (٤) ليس كل حديث رواه أحمد في الفضائل ونحوه يقول: إنه صحيح، بل ولا كل حديث رواه في مسنده يقول: إنه صحيح، بل أحاديث مسنده هي التي رواها الناس عمن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه، وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف، بل باطل. لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يحتج بها، وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود. وأما ما رواه في الفضائل فليس من هذا الباب عنده.

والحديث قد يعرف أن محدثه غلط فيه، أو كذبه من غير علم (٥) بحال المحدث، بل بدلائل أخر.

---

(١) ك: بن أبي طالب عليه السلام هو الثالث.

(٢) ب: ابن المغازي.

(٣) ك: الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٧/٢١٤

(٤) س، ب: أن.

(٥) ن، م: العلم.." (١)

"والكوفيون كان قد اختلط كذبهم بصدقهم، فقد يخفى كذب أحدهم أو **غلطه** على المتأخرين، ولكن يعرف ذلك بدليل آخر. فكيف وهذا الحديث لم يروه أحمد: لا في المسند ولا في كتاب " الفضائل "، وإنما هو من زيادات القطيعي (١) رواه (٢) عن محمد بن يونس القرشي، حدثنا الحسن بن محمد الأنصاري (٣) حدثنا عمرو (٤) بن جميع حدثنا ابن أبي ليلى (٥) (٦ عن أخيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى (٦) ٦) [عن أبيه] (٧) قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكره (٨) .

---

(١) ن: القعنني، م، ب: القعيني، س: القعينى، ورجحت أن يكون الصواب: القطيعي. والقعنبي هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي أبو عبد الرحمن توفي سنة ٢٢١، روى عنه البخاري ومسلم وليست له زيادات على المسند، ولا على كتب أحمد، ولم تذكر في ترجمته أي صلة بينه وبين أحمد، انظر: تهذيب التهذيب ٣١/٦ - ٣٣، الأعلام ٢٨٠/٤ - ٢٨١ وأما القطيعي فهو أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي فهو صاحب الزيادات على كتاب " فضائل الصحابة " وسيذكره ابن تيمية بعد قليل فيقول: " ورواه القطيعي أيضا من طريق آخر ". ولد القطيعي سنة ٢٧٣ وتوفي سنة ٣٦٨ انظر ترجمته في طبقات الحنابلة ٢ ٦ - ٧ تاريخ بغداد، ٤ ٧٣ - ٧٤ الأعلام ١ ١٠٣.

(٢) في كتاب فضائل الصحابة ٢ ٦٢٧ - ٦٢٨ رقم ١٠٧٢

(٣) فضائل الصحابة: حدثنا محمد ثنا الحسن بن عبد الرحمن الأنصاري.

(٤) س: عمر.

(٥) فضائل الصحابة: قال: نا عمرو بن جميع عن ابن أبي ليلى.

(٦) (٦ - ٦) ساقط من (س) ، (ب) ، " وفي فضائل الصحابة " عن أخيه عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

(٧) عن أبيه: ساقطة من (ن) ، (س) ، (ب) .

(٨) قال الدكتور وصي الله بن محمد عباس في تعليقه: " موضوع لأجل عمرو بن جميع أبي المنذر، وقيل:

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٢٣/٧

أبي عثمان، فإنه متروك كذبه ابن معين، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال ابن عدي: كان يتهم بالوضع "، وانظر باقي التعليق.." (١)

"بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، وأمثال هؤلاء علما يقينا، يجزمون بأنهم لا يتعمدون الكذب في الحديث، ويعلمون كذب محمد بن سعيد المصلوب، وأبي البختري القاضي (١) ، وأحمد بن عبد الله الجويباري، وعتاب بن إبراهيم بن عتاب، وأبي داود النخعي، ونحوهم ممن يعلمون أنهم يتعمدون (٢) الكذب.

وأما الخطأ فلا يعصم من الإقرار عليه إلا نبي، لكن أهل الحديث يعلمون أن مثل الزهري، والثوري، ومالك، ونحوهم من أقل الناس **غلطا** في أشياء خفيفة لا تقدح في مقصود الحديث، ويعرفون رجالا دون هؤلاء **يغلطون** أحيانا، والغالب عليهم الحفظ والضبط، ولهم دلائل يستدلون بها على **غلط** الغالط.

ودون هؤلاء قوم كثير **غلطهم**، فهؤلاء لا يحتجون بهم إذا انفردوا، لكن يعتبرون بحديثهم ويستشهدون به، بمعنى أنهم ينظرون فيما رووه: هل رواه غيرهم؟ فإذا تعددت الطرق واللفظ واحد مع العلم بأنهم لم يتواطئوا، ولا يمكن في العادة اتفاق الخطأ في مثل ذلك كان هذا مما يدلهم على صدق الحديث.

ولهذا قال أحمد: أكتب حديث الرجل لأعتبر به، مثل ابن لهيعة ونحوه، فإنه كان عالما دينا قاضيا لكن احترقت كتبه فصار يحدث بعد

---

(١) ن، س: وأبي البحري (بدون نقط) القاضي ؛ م: وأبي الآخر القاضي. وهو أبو البختري وهب بن وهب بن كبير بن عبد الله بن زمعة بن عبد المطلب، توفي سنة ٢٠٠، متهم بوضع الحديث. انظر ترجمته في: لسان الميزان ٢٣١/٦ ؛ ميزان الاعتدال ٢٧٨/٣، الوفيات ٩٠/٥ \ ٩٤ ؛ تاريخ بغداد ٤٥١/١٣ ٤٥٧ ؛ الأعلام ١٥٠/٩

(٢) م: أنهم لا يعتمدون، وهو خطأ." (٢)

"ذلك بأشياء دخل (١) فيها **غلط** لكن أكثر ذلك صحيح يوافقه عليها الثقات كالليث وأمثاله.

وأهل الحديث يعلمون صدق متون الصحيحين، ويعلمون كذب الأحاديث الموضوعة التي يجزمون بأنها

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٢٤/٧

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٢١/٧

كذب بأسباب عرفوا بها ذلك، من شركهم فيها علم ما علموه، ومن لم يشركهم لم يعلم ذلك، كما أن الشهود الذين يتحملون الشهادة، ويؤدونها يعرف من جربهم وخبرهم (صدق) صادقهم و (كذب) كاذبهم (٢) وكذلك أهل المعاملات في البيع والإجارة يعلم من جربهم وخبرهم صادقهم وكاذبهم، وأمينهم وخائنهم، وكذلك الأخبار قد يعلم الناس صدق بعضها، وكذب بعضها، ويشكون في بعضها.

وباب المعرفة بأخبار النبي صلى الله عليه وسلم، وأقواله وأفعاله، وما ذكره من توحيد، وأمر ونهي، ووعد ووعيد، وفضائل لأعمال أو لأقوام (٣) ، أو أمكنة أو أزمنة (٤) ، ومثالب لمثل ذلك، أعلم الناس به أهل العلم بحديثه الذين اجتهدوا في معرفة ذلك وطلبه من وجوهه، وعلموا أحوال نقلة ذلك، وأحوال الرسول صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة، وجمعوا بين رواية هذا وهذا وهذا، فعلموا صدق الصادق، **وغلط** الغالط، وكذب الكاذب.

وهذا علم أقام الله له من حفظ به (٥) على الأمة ما حفظ من دينها، وغير

---

(١) س، ب: صار

(٢) ن، م:. . وخبرهم صادقهم وكاذبهم.

(٣) م: الأعمال أو الأقوام

(٤) ن، م: وأزمنة

(٥) م: من حفظته." (١)

"يشتبه حتى يخطئ فيه، فالناقل عنه إما متعمد الكذب، وإما مخطئ غالط، وليس قدح المبغض لعلي من الخوارج والمتعصبين لبني مروان وغيرهم مما يشككنا في صدقه وبره وتقواه، كما أنه ليس قدح الرافضة في أبي بكر وعمر، بل وقدح الشيعة في عثمان لا يشككنا في العلم بصدقهم وبرهم وتقواهم، بل نحن نجزم بأن واحدا منهم لم يكن ممن يتعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا هو فيما دون ذلك.

، فإذا كان المنقول عنه مما لا **يغلط** (١) في مثله، وقد علمنا أنه كذب، جزمنا بكذب الناقل متعمدا أو مخطئا.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٢٢/٧

مثل ما رواه عبد الله في " المناقب " (٢) : حدثنا يحيى بن عبد الحميد (٣) ، حدثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو (٤) ، عن عباد بن عبد الله، عن علي. وحدثنا أبو خيثمة، حدثنا الأسود (٥) بن عامر، حدثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو (٦) ، عن عباد بن عبد الله الأسدي، «عن علي، قال: لما نزلت: {وأنذر عشيرتك الأقربين} (سورة الشعراء: ٢١٤) دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالا من أهل بيته: إن كان الرجل منهم لآكلا جذعة، وإن كان شاربا فرقا» . . إلى آخر الحديث.

ـــــــــــــــ

(١) ١) س، ب: مما يغلط

(٢) ٢) في " فضائل الصحابة " ٢/٦٥٠ ٦٥١ (رقم ١١٠٨)

(٣) ٣) الفضائل: بن عبد الحميد الحماني

(٤) ٤) م: بن عمر

(٥) ٥) الفضائل: أسود

(٦) ٦) م: بن عمر." (١)

"وكلا القولين، خطأ وقد بسطنا الكلام عليهما في غير هذا الموضع.

وقد يراد بالمادة المادة الكلية المشتركة بين الأجسام، وبالصورة (١) الصورة الكلية المشتركة بين الأجسام، ويدعون أن كليهما جوهر عقلي، وهو غلط ؛ فإن المشترك بين الأجسام أمر كلي، والكليات لا توجد كليات (٢) إلا في الأذهان لا في الأعيان، وكل ما وجد في الخارج فهو مميز بنفسه عن غيره، لا يشركه فيه غيره، إلا في الذهن إذا أخذ كليا.

والأجسام يعرض لها الاتصال والانفصال، وهو الاجتماع والافتراق، وهما من الأعراض، ليس الانفصال شيئا قائما بنفسه، كما أن الحركة ليست شيئا قائما بنفسه، غير الجسم المحسوس يرد عليه الاتصال والانفصال، ويسمونه الهيولى والمادة، وهذا وغيره مبسوط في غير هذا الموضع (٣) .

وكثير من الناس قد لا يفهمون حقيقة ما يقولون وما يقول غيرهم، وما جاءت به الرسل، حتى يعرفوا ما فيه من حق وباطل ؛ فيعلمون هل هم موافقون لصريح المعقول، أو هم مخالفون له. ومن أراد التظاهر بالإسلام

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٧/٤٤٥

منهم عبر عن ذلك بالعبارات الإسلامية، فيعبر عن الجسم بعالم الملك، وعن النفس بعالم الملكوت، وعن العقل بعالم الجبروت، أو بالعكس. ويقولون إن العقول والنفوس هي الملائكة،

---

(١) ن، م، س: والصورة.

(٢) ن، م: كلمات، وهو تحريف.

(٣) انظر مثلا: كتاب " الصفدية " وكتاب " درء تعارض العقل والنقل " وكتاب " الرد على المنطقيين "..." (١)

"بشرط *) (١) الذي يسمونه الكلي الطبيعي، إذا قيل: إنه موجود في الخارج: فإن الذي يوجد في الخارج مقيدا معينا هو مطلق في الذهن، مقيد في الخارج. وأما من زعم أن في الذهن (٢) شيئا مطلقا وهو مطلق حال تحققه في الخارج، فهو غالط **غلطا** ضل فيه كثير من أهل المنطق والفلسفة.

وأما المطلق بشرط الإطلاق فهو الوجود المقيد بسلب جميع الأمور الثبوتية والسلبية، كما يوجد الإنسان مجردا عن كل قيد. فإذا قلت: موجود أو معدوم، أو واحد أو كثير، أو في الذهن أو في الخارج - كان ذلك قيدا زائدا على الحقيقة المطلقة بشرط الإطلاق.

وهكذا الوجود تأخذه مجردا عن كل قيد ثبوتي وسلبي، فلا تصفه، لا بالصفات السلبية ولا الثبوتية.

وهذا (٣) هو واجب الوجود عند أئمة الباطنية، كأبي يعقوب السجستاني صاحب " الأقاليد الملكوتية " وأمثاله. لكن من هؤلاء من لا يعرف: يرفع (٤) النقيضين، فيقول: لا موجود ولا معدوم، ومنهم من يقول: بل أمسك عن إثبات أحد النقيضين، فلا أقول: موجود ولا معدوم (٥) ، كأبي يعقوب، وهو منتهى تجريد هؤلاء القائلين بوحدة الوجود.

---

(١) : ما بين النجمتين ساقط من (س) ، (ب) .

(٢) ن، م: في الخارج. وفي (س) في الأصل: في الخارج، وكتب في الهامش: لعله: في الذهن.

(٣) س، ب: وهكذا.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٢٠

(٤) ن، س: من لا يعرف يرفع، م: من لا يرفع، ب: من لا يعرف برفع.
(٥) (٤ – ٤) ساقط من (م) .." [(١)]

"لا الثبوتية، وقد يعبر عنه بأنه الوجود المقيد *) (١) تارة (٢) لا يعرض له شيء من الماهيات، كما يعبر الرازي وغيره.

وهذه العبارات – بناءا على قولهم: إن الوجود يعرض للماهية الممكنة. فإن للناس ثلاثة أقوال: قيل: إن الوجود زائد على الماهية في الواجب والممكن، كما يقول ذلك أبو هاشم وغيره، وهو أحد قولي الرازي، وقد يقوله بعض النظار من أصحاب أحمد وغيرهم.

وقيل: بل الوجود في الخارج هو الحقيقة الثابتة في الخارج، ليس هناك شيئان، وهذا قول الجمهور من أهل الإثبات، وهذا قول عامة النظار من مثبتة الصفات من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم، لكن ظن الشهرستاني والرازي والآمدي ونحوهم أن قائل هذا القول يقول: إن لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي، ونقلوا ذلك عن الأشعري وغيره، وهو **غلط** عليهم ؛ فإن أصحاب هذا القول هم جماهير الخلق من الأولين والآخرين، وليس فيهم من يقول بأن لفظ " الوجود " مقول بالاشتراك اللفظي، إلا طائفة قليلة، وليس هذا قول الأشعري وأصحابه، بل هم متفقون على أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث، واسم الوجود يعمهما. لكن الأشعري ينفي الأحوال، ويقول: العموم والخصوص يعود إلى الأقوال، ومقصوده أنه ليس في الخارج معنى كلي عام، ليس مقصوده أن الذهن لا يقوم به معنى عام كلي.

---

(١) : ما بين النجمتين ساقط من (س) ، (ب) .
(٢) ب: بأن.." [(٢)]

"وهؤلاء الذين قالوا: إن من قال: وجود كل شيء هو نفس حقيقته الموجودة، إنما هذا هو قول بالاشتراك اللفظي ؛ لأنهم قالوا إذا جعلنا الوجود عاما من الألفاظ المتواطئة المتساوية، أو المتفاضلة (١) التي تسمى المشككة، وقلنا: إن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن، وقديم ومحدث، كان النوعان قد اشتركا في مسمى الوجود، وهو كلي مطلق، فلا بد أن يتميز أحدهما عن الآخر بما يخصه، وهو حقيقة ؛

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٧/٨
(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٢/٨

فيلزم أن يكون لكل منهما حقيقة غير الوجود.

فمن قال إن الشيء الموجود في الخارج ليس شيئا غير الحقيقة الموجودة في الخارج، لم يمكنه أن يقول: لفظ الوجود يعمهما، بل يقول: هو مقول عليهما بالاشتراك اللفظي.

وهذا **غلط** ضلت فيه طوائف، كالرازي وأمثاله.

بيان ذلك من ثلاثة وجوه: أحدها: أن يقال: لفظ الوجود كلفظ الحقيقة، وكلفظ الماهية، وكلفظ الذات والنفس، فإذا قلتم: الوجود ينقسم إلى واجب وممكن، أو قديم ومحدث - كان بمنزلة قولكم: الحقيقة تنقسم إلى واجبة وممكنة، أو إلى قديمة ومحدثة، وبمنزلة قولهم: الذات تنقسم إلى هذا وهذا وهذا، والماهية تنقسم إلى هذا وهذا، ونحو ذلك من الأسماء العامة، وبمنزلة قولهم: الشيء ينقسم إلى واجب وممكن، وقديم وحادث.

وحينئذ فإذا قلتم: يشتركان في الوجود أو الوجوب (٢) ، ويمتاز أحدهما

---

(١) م: والمتفاضلة.

(٢) م: في الوجود والواجب.." (١)

"يكون شيء خارج (١) عن مسمى الوجود حتى تثبتون حقيقة أخرى، وهذا كما إذا قلنا: الإنسانان يشتركان في مسمى الإنسانية، وأحدهما يمتاز عن الآخر بخصوصية أخرى - كان المميز إنسانيته التي تخصه، لم يحتج أن يجعل المميز شيئا غير الإنسانية يعرض له الإنسانية.

ولكن هؤلاء يظنون أن الأنواع المشتركة في كلي لا يفصل بينها إلا مواد أخرى. وفي هذا الموضع كلام مبسوط على **غلط** أهل المنطق فيما **غلطوا** فيه في الكليات، وتقسيم الكليات، وتركيب الحدود من الذاتيات وغير ذلك، ومواد الأقيسة، والفرق بين اليقيني وغير اليقيني منها، وغير ذلك مما هو مكتوب في غير هذا الموضع.

الوجه الثالث: أن يقال: إذا قلنا: الموجودان يشتركان في مسمى الوجود، وأحدهما لا بد أن يمتاز عن الآخر. فليس المراد أنهما اشتركا في أمر بعينه موجود في الخارج ؛ فإن هذا ممتنع، بل المراد أنهما اتفقا في ذلك وتشابها فيه من هذه الجهة، ونفس ما اشتركا فيه لا يكون بعينه مشتركا فيه إلا في الذهن، لا في

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٣/٨

الخارج، وإلا فنفس وجود هذا لم يشركه فيه هذا.

وحينئذ فإذا قلنا: لفظ " الوجود " (٢) من الألفاظ العامة الكليِة المتواطئة أو المشككة، وهي المتواطئة التي تتفاضل معانيها، لا تتماثل مع الاتفاق في أصل المسمى، كالبياض المقول على بياض الثلج القوي وبياض

---

(١) ب (فقط) : شيئا خارجا. والمعنى: إنه يوجد شيء خارج. . إلخ.

(٢) س، ب: الموجود.." [١]

"وهذه الأحاديث **غلط** فيها طوائف: طائفة أنكروها، واحتجوا (١) بحديث ابن ماجه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " لا مهدي إلا عيسى بن مريم "، وهذا الحديث ضعيف، وقد اعتمد أبو محمد بن الوليد البغدادي وغيره عليه وليس مما يعتمد عليه، ورواه ابن ماجه عن يونس عن الشافعي، والشافعي رواه عن رجل من أهل اليمن، يقال له: محمد بن خالد الجندي، وهو ممن لا يحتج به (٢) . وليس هذا في مسند الشافعي، وقد قيل: إن الشافعي لم يسمعه من الجندي، وأن يونس لم يسمعه من الشافعي.

الثاني: أن الاثني عشرية الذين ادعوا أن هذا هو مهديهم، مهديهم اسمه محمد بن الحسن. والمهدي المنعوت (٣) الذي وصفه النبي - صلى

---

(١) ن، م، س: واحتجت

(٢) الحديث في: سنن ابن ماجه ٢/١٣٤٠ - ١٣٤١ (كتاب الفتن، باب شدة الزمان) ونصه فيه حدثنا يونس بن عبد الأعلى. حدثنا محمد بن إدريس الشافعي. حدثني محمد بن خالد الجندي عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنس بن مالك، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال " لا يزداد الأمر إلا شدة، ولا الدنيا إلا إدبارا، ولا الناس إلا شحا، ولا تقوم الساعة على شرار النِاس ولا المهدي إلا عيسى ابن مريم ". وتكلم المحقق - رحمه الله - على الحديث بما يفيد تصحيحه، وخالفه الألباني في " سلسلة الأحاديث الضعيفة " (رقم ٧٧) ١/١٠٣ - ١٠٥ وقال: إنه حديث منكر وإن الحاكم أخرجه ٤/٤٤١

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٣٥

وابن عبد البر في " جامع بيان العلم " ١/١٥٥، وذكر أن محمد بن خالد الجندي مجهول كما قال الحافظ (ابن حجر) في التقريب " وأن الذهبي قال في " الميزان " إنه خبر منكر ثم قال: " وقال الصغاني: موضوع كما في " الأحاديث الموضوعة " للشوكاني (ص ١٩٥) ونقل السيوطي في " العرف الوردي في أخبار المهدي " ٢/٤٧٢ من الحاوي عن القرطبي أنه قال في " التذكرة ": إسناد ضعيف. . وقد أشار الحافظ في " الفتح ". . إلى رد هذا الحديث لمخالفته لأحاديث المهدي ".

(٣) ن، م، س: المبعوث، وهو تحريف.." (١)

"وإبراهيم الخليل هو جد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبوك إبراهيم ؛ فقد واطأ اسمك اسمه، واسم أبيك اسم أبيه.

ومع هذا فهؤلاء - مع ما وقع لهم من الجهل **والغلط** -كانوا خيرا من منتظر الرافضة، ويحصل بهم (١) من النفع ما لا يحصل بمنتظر الرافضة، ولم يحصل بهم من الضرر ما حصل بمنتظر الرافضة، بل ما حصل بمنتظر الرافضة من الضرر أكثر منه (٢) .

[فصل الثاني قوله يجب في كل زمان إمام معصوم ولا معصوم غير هؤلاء والرد عليه]

فصل

قال الرافضي (٣) : " الثاني: أنا (٤) قد بينا أنه يجب في كل زمان إمام معصوم، ولا معصوم غير هؤلاء إجماعا " (٥) .

والجواب من وجوه: أحدها: منع (٦) المقدمة الأولى كما تقدم.

والثاني: منع طوائف لهم المقدمة الثانية (٧) .

---

(١) ن، م، س: به، وهو خطأ.

(٢) ن: ولم يحصل بهم من الضرر إلا ما حصل بمنتظر الرافضة أكثر منه، م: لم يحصل لهم من الضرر إلا ما حصل بمنتظر الرافضة أكثر منه، س: ولم يحصل بهم من الضرر إلا ما حصل بمنتظر الرافضة، بل ما حصل بمنتظر الرافضة من الضرر أكثر منه. والصواب ما أثبته من (ب) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٢٥٦

(٣) في (ك) ص ١٩٣ (م)

(٤) ك: أنه

(٥) ك: هؤلاء - عليهم السلام - إجماعا.

(٦) ن، س: نمنع، ب: ن○منع.

(٧) المعنى هنا أن طوائف من الشيعة تنكر قول الاثني عشرية وتقول: إن هناك أئمة معصومين غير الأئمة الاثني عشر.." (١)

"الثالث: أن القرآن بلغه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - كل أحد من المسلمين، فيمتنع أن يقال: إن أبا بكر لم يكن يصلح لتبليغه.

الرابع: أنه لا يجوز أن يظن أن تبليغ القرآن يختص بعلي ؛ فإن القرآن لا يثبت بخبر الآحاد، بل لا بد أن يكون منقولا بالتواتر.

الخامس: أن الموسم ذلك العام كان يحج فيه المسلمون والمشركون، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر أبا بكر أن ينادي في الموسم: " «أن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان» " كما ثبت في الصحيحين (١) . فأي حاجة كانت ب○المشركين إلى أن يبلغوا القرآن (٢) .

[فصل قال الرافضي الثاني عشر قول عمر إن محمدا لم يمت وهذا يدل على قلة علمه والرد عليه]

(فصل)

قال الرافضي (٣) : " الثاني عشر: قول عمر: إن محمدا لم يمت، وهذا يدل (٤) على قلة علمه، وأمر برجم حامل، فنهاه علي، فقال: لولا علي لهلك عمر. وغير ذلك من الأحكام التي **غلط** فيها وتلون فيها ".

---

(١) سبق هذا الحديث قبل صفحات وفي الجزء السابق ٧

(٢) س، ب: القرآن والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٢٦٠

(٣) في (ك) ص ١٩٦ (م) .

(٤) ك: إن محمدا - صلى الله عليه وآله - لم يمت، وهو يدل. . .." [١]

"والأمة كانوا في خلافة عثمان مئي ألوف (١) ، والذين اتفقوا على قتله الألف أو نحوهم، وقد قال عبد الله بن الزبير يعيب قتلة عثمان: " خرجوا عليه كاللصوص من وراء القرية، وقتلهم الله كل قتلة، ونجا من نجا منهم تحت بطون الكواكب ".

[فصل قال الرافضي كل واحد من الأمة يجوز عليه الخطأ فأي عاصم لهم عن الكذب عند الإجماع والرد عليه]

فصل

قال الرافضي (٢) : " وأيضا كل واحد من الأمة يجوز عليه الخطأ، فأي عاصم لهم عن الكذب عند الإجماع؟ ".

والجواب: أن يقال: من المعلوم أن الإجماع إذا حصل [حصل له] من الصفات ما ليس للآحاد (٣) ، لم يجز أن يجعل حكم الواحد الاجتماع، فإن كل واحد من المخبرين يجوز عليه **الغلط** والكذب، فإذا انتهى المخبرون إلى حد التواتر امتنع عليهم الكذب **والغلط**.

وكل واحد من اللقم والجرع والأقداح لا يشبع ولا يروي ولا يسكر؛ فإذا اجتمع من ذلك عدد كثير أشبع وأروى وأسكر، وكل واحد من الناس لا يقدر على قتال العدو فإذا اجتمع طائفة كثيرة قدروا على القتال؛ فالكثرة (٤) تؤثر في زيادة القوة وزيادة العلم وغيرهما؛ ولهذا قد يخطئ

---

(١) ن، م: مئين ألوف

(٢) في (ك) ص ١٩٨ (م)

(٣) إذا حصل من الصفات ما ليس للآحاد، م: إذا حصل له ما ليس للآحاد، س، ب إذا حصل من

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٣٠٠

الصفات ما ليس من (ب: في) الآحاد. ولعل الصواب ما أثبته

(٤) ن، س، ب: والكثرة." (١)

"الواحد والاثنان في مسائل الحساب؛ فإذا كثر العدد امتنع ذلك فيما لم يكن يمتنع في حال الانفراد. ونحن نعلم بالاضطرار أن علم الاثنين أكثر من علم أحدهما إذا انفرد وقوتهما أكثر من قوته؛ فلا يلزم من وقوع الخطأ حال الانفراد وقوعه حال الكثرة.

قال تعالى: {أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى} [سورة البقرة: ٢٨٢] .

والناس في الحساب قد يخطئ الواحد منهم ولا تخطئ الجماعة كالهلال فقد يظنه الواحد هلالا وليس كذلك؛ فأما العدد الكثير فلا يتصور فيهم **الغلط**.

ونعلم أن المسلمين إذا اجتمعوا وكثروا يكون داعيهم إلى الفواحش والظلم أقل من داعيهم إذا كانوا قليلا فإنهم في حال الاجتماع لا يجتمعون على مخالفة شرائع الإسلام كما يفعله الواحد والاثنان؛ فإن الاجتماع والتمدن لا يمكن إلا مع قانون عدلي فلا يمكن أهل مدينة أن يجتمعوا على إباحة ظلم بعضهم بعضا مطلقا ؛ لأنه لا حياة لهم مع ذلك، بل نجد الأمير إذا ظلم بعض الرعية فلا بد أن يكون بعض أصحابه لا يظلم حين يظلم الرعية، وما استووا كلهم [فيه] (١) فليس فيه ظلم من بعضهم لبعض ومعلوم أن المجموع قد خالف حكمه حكم الأفراد سواء كان اجتماع أعيان أو أعراض.

ومن الأمثال التي يضربها المطاع لأصحابه: أن السهم الواحد (٢)

---

(١) فيه: ساقطة من (ن) ، (س) ، (ب)

(٢) الواحد: ساقطة من (س) ، (ب)." (٢)

"يسؤني قط، أيها الناس إني راض عن عمر وعثمان وعلي وفلان وفلان» " (١) .

فقد تبين أن النبي – صلى الله عليه وسلم –[خصه] (٢) دون غيره مع أنه قد جعل غيره من أصحابه أيضا؛ لكن خصه بكمال الصحبة.

ولهذا قال من قال من العلماء: إن فضائل الصديق خصائص لم يشركه فيها غيره.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٣٥٧

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٣٥٨

ومن أراد أن يعرف فضائلهم ومنازلهم عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فليتدبر الأحاديث الصحيحة التى صححها أهل العلم بالحديث الذين كملت خبرتهم بحال النبي - صلى الله عليه وسلم - ومحبتهم له، وصدقهم في التبليغ عنه وصار هواهم تبعا لما جاء به، فليس لهم غرض إلا معرفة ما قاله، وتمييزه عما يخلط بذلك من كذب الكاذبين وغلط الغالطين.

كأصحاب الصحيح: مثل: البخاري، ومسلم، والإسماعيلي،

---

(١) لم أجد الحديث بهذه الألفاظ في البخاري؛ ولكن جاء في السيرة النبوية لابن كثير (تحقيق الأستاذ مصطفى عبد الواحد) ٤/٤٢٦ وقال الطبراني: حدثنا علي بن إسحاق الوزير الأصبهاني، حدثنا علي بن محمد المقدمي، حدثنا محمد بن عمر بن علي المقدمي، حدثنا علي بن محمد بن يوسف بن شبان بن مالك بن مسمع، حدثنا سهل بن حنيف بن سهل بن مالك أخي كعب بن مالك، عن أبيه عن جده، قال: لما قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدينة من حجة الوداع صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: " أيها الناس إن أبا بكر لم يسؤني قط فاعرفوا ذلك له. أيها الناس إني عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف والمهاجرين الأولين راض فاعرفوا ذلك لهم ".

(٢) خصه: ساقطة من (ن) ، (م) ، (س) . ومكانها في (س) بياض.." (١)

"والبرقاني، وأبي نعيم، والدارقطني، ومثل صحيح ابن خزيمة وابن منده (١) وأبي حاتم البستي والحاكم.

وما صححه أئمة أهل الحديث [الذين] (٢) هم أجل من هؤلاء، أو مثلهم (٣) من المتقدمين والمتأخرين، مثل: مالك وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، وأحمد، وابن معين وابن المديني، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، وخلائق لا يحصي عددهم إلا الله تعالى.

فإذا تدبر العاقل الأحاديث الصحيحة الثابتة عند هؤلاء وأمثالهم عرف الصدق من الكذب؛ فإن هؤلاء من أكمل الناس معرفة بذلك وأشدهم رغبة في التمييز بين الصدق والكذب وأعظمهم ذبا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهم المهاجرون إلى سنته وحديثه والأنصار له في الدين يقصدون ضبط ما قاله وتبليغه للناس، وينفون عنه ما كذبه الكذابون (٤) ، وغلط فيه الغالطون، ومن شركهم في علمهم علم ما

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٤١٧

قالوه، وعلم بعض قدرهم، وإلا فليسلم القوس إلى باريها، كما يسلم إلى الأطباء طبهم، وإلى النحاة نحوهم، وإلى الفقهاء فقههم، وإلى أهل الحساب حسابهم مع أن جميع هؤلاء قد يتفقون على خطأ في

---

(١) م: وابن منك وابن المديني.

(٢) الذين: زيادة في (ب) فقط

(٣) ن، س، ب: وأمثالهم.

(٤) ن، م: الكاذبون.." [1]

"الدور السادس وأن عليا لم يكن إماما، وإنما كان سوسا (١) لمحمد وحسن القول فيه وإلا سياسية (٢) ، فإن هذا باب كبير، وعمل عظيم منه ترقى إلى ما هو أعظم منه، وأكبر منه ويعينك على زوال ما جاء به من قبلك، من وجوب زوال النبوات على المنهاج الذي هو عليه، وإياك أن ترتفع من هذا الباب إلا إلى من تقدر فيه النجابة (٣) ، وآخر ترقيه من هذا إلى معرفة القرآن ومؤلفه وسببه وإياك أن تغتر بكثير ممن يبلغ معك إلى هذه المنزلة، فترقيه إلى غيرها ألا يغلطون المؤانسة والمدارسة، واستحكام الثقة به، فإن ذلك يكون لك عونا على تعطيل النبوات، والكتب التي يدعونها منزلة من عند الله، وآخر ترقيه إلى إعلامه أن القائم قد مات، وأنه يقوم روحانيا، وأن الخلق يرجعون إليه بصورة روحانية تفصل بين العباد بأمر الله عز وجل ويستصفي (٤) المؤمنين من الكافرين بصور روحانية، فإن ذلك يكون أيضا عونا لك عند إبلاغه إلى إبطال المعاد الذي يزعمونه والنشور من القبر.

وآخر ترقيه من هذا إلى إبطال أمر الملائكة في السماء والجن في الأرض، وأنه كان قبل آدم بشر كثير، وتقيم على ذلك الدلائل المرسومة في كتبنا، فإن ذلك مما يعينك وقت بلاغه على تسهيل التعطيل للوحي (٥) والإرسال إلى البشر بملائكة، والرجوع إلى الحق (٦) ، والقول بقدم العالم.

---

(١) ب: سواسا

(٢) ب: والأساسية

(٣) م: النجاة

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٤١٨

(٤) ن، م، س: ويستفي

(٥) س، ب: والوحي.

(٦) م: الجن.." (١)

"المذكورة في قوله: {منها أربعة حرم} [سورة التوبة: ٣٦] ، ومن قال ذلك فقد غلط غلطا معروفا عند أهل العلم كما هو مبسوط في موضعه.

ولما أمر الله بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من المجوس، واتفق المسلمون على أخذها من أهل الكتاب والمجوس.

وتنازع العلماء في سائر الكفار على ثلاثة أقوال: فقيل: جميعهم يقاتلون بعد ذلك حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون إذا لم يسلموا، وهذا قول مالك.

وقيل: يستثنى من ذلك مشركو العرب، وهو قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه.

وقيل: ذلك مخصوص بأهل الكتاب، ومن له شبهة كتاب، وهو قول الشافعي وأحمد في رواية أخرى عنه.

والقول الأول والثاني متفقان في المعنى، فإن آية الجزية لم تنزل إلا بعد فراغ النبي صلى الله عليه وسلم من قتال مشركي العرب، فإن آخر غزواته للعرب كانت غزوة الطائف، وكانت بعد حنين وحنين بعد فتح مكة، وكل ذلك سنة ثمان، وفي السنة التاسعة غزا النصارى عام تبوك، وفيها نزلت سورة " براءة " وفيها أمر \ بالقتال حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون.

«وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا بعث أميرا على جيش أو سرية أمره أن يقاتلهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون» ، كما رواه مسلم." (٢)

"مقول بالاشتراك اللفظي فقط، وحكوا ذلك عن كل من قال بنفي الأحوال - وهم عامة أهل الإثبات - فصار مضمون نقلهم: أن مذهب عامة أهل الإسلام، ومتكلمة الإثبات - كابن كلاب، والأشعري، وابن كرام، وغيرهم، بل ومحققي المعتزلة؛ كأبي الحسين البصري وغيره - أن لفظ الوجود وغيره - مما يسمى الله به ويسمى به المخلوق - إنما يقال بالاشتراك اللفظي فقط من غير أن يكون بين المسميين معنى عام: كلفظ [المشتري] إذا سمي به المبتاع والكوكب، ولفظ [سهيل] المقول على الكوكب والرجل ، وهذا النقل غلط

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٤٨٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٥١٤

عظيم عمن نقلوه عنه؛ فإن هؤلاء متفقون على أن هذه الأسماء عامة متواطئة - كالتواطؤ العام الذي يدخل فيه المشكك - تقبل التقسيم والتنويع، وذلك لا يكون إلا في الأسماء المتواطئة، كما نقول: الموجود ينقسم إلى قديم ومحدث، وواجب وممكن.

بل هؤلاء الناقلون بأعيانهم - كأبي عبد الله الرازي وأمثاله من المتأخرين - يجمعون في كلامهم بين دعوى الاشتراك اللفظي فقط وبين هذا التقسيم في هذه الأسماء، مع قولهم: إن التقسيم لا يكون إلا في الألفاظ المتواطئة المشتركة لفظا ومعنى، لا يكون في المشترك اشتراكا لفظيا. ومن جملتها التي يسمونها المشككة لا يكون التقسيم في الأسماء التي ليس بينها معنى مشترك عام.

فهذا تناقض هؤلاء الذين هم من أشهر المتأخرين بالنظر والتحقيق للفلسفة والكلام، قد ضلوا في هذا النقل - وهذا البحث في مثل هذا الأصل ضلالا لا يقع فيه أضعف العوام - وذلك لما تلقوه عن بعض أهل المنطق من القواعد الفاسدة التي هي عن الهدي والرشد حائدة؛ حيث ظنوا أن الكليات المطلقة ثابتة في الخارج جزءا من المعينات، وأن ذلك يقتضي تركيب المعين من ذلك الكلي المشترك ومما يختص به، فلزمهم على هذا القول أن يكون الرب - تعالى - الواجب الوجود مركبا من الوجود المشترك، ومما يختص به من الوجوب أو الوجود أو الماهية، مع أنه من المشهور عند أهل المنطق أن الكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان.." (١)

"في سائر الحيوان، والأخرى مختصة بالإنسان - فهذا معنى صحيح.

وإن أرادوا به أن حيوانيته مشتركة بينه وبين غيره، فقد **غلطوا**؛ فإن حيوانية كل حيوان كناطقية كل ناطق، وذلك مختص بمحله.

وكذلك إن أرادوا بالتركيب أن هنا موجودا موصوفا بأنه حيوان غير الموجود الموصوف بأنه ناطق وصاهل، وأن الإنسان مركب من هذا الموجود وهذا الموجود، والفرس مركب من هذا الموجود وهذا الموجود، فقد **غلطوا**، بل لا موجود إلا هذا الإنسان الموصوف بأنه حيوان ناطق، وهذا الفرس الموصوف بأنه حيوان صاهل، وكذلك سائر الحيوانات والموجودات، فقول القائل: الإنسان مركب من هذا وهذا، إذا أريد به أن هنا شيئا مركبا، وأن له جزئين متباينين هو مركب منهما، كان جاهلا، بل هو شيء واحد موصوف بصفتين لا يوجد إلا بصفتيه، ولا توجد صفتاه إلا به.

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٢

وهذا المعنى صحيح، وهو أن الإنسان موصوف بأنه حيوان، وأنه ناطق حقيقة، وأنه ذات مستلزمة لصفاتها، لا يوجد الموصوف بدون صفته اللازمة له.

لكن هذا ليس في الخارج تركيبا، وليس في الخارج صفة لازمة ذاتية، وأخرى عرضية لازمة للماهية، وأخرى لازمة لوجوده، بل ليس في الخارج إلا الموجود المعين، وصفاته، تنقسم إلى: لازمة له، وعارضة، وهو لا يوجد بدون شيء من صفاته اللازمة؛ فليس فيها ما هو لازم للذات الموجودة في الخارج، ولكن ليس بلازم لها بل لازم للموجود في الخارج، كما يظن ذلك من يظنه من المنطقيين.

وأصل خطئهم أنه اشتبه عليهم ما يتصور في الأذهان بما يوجد في الأعيان؛ فإن الذهن يتصور المثلث قبل وجوده في الخارج، وظنوا أن الماهية مغايرة للوجود، وهو صحيح إذا فسرت الماهية بما يتصوره الذهن. وأما أن يكون في الخارج مثلث له ماهية ثابتة في الخارج غير الشيء الموجود في الخارج؛ فهذا **غلط** بين. فإذا فهم هذا في صفة المخلوق؛ فالخالق أبعد عما سماه هؤلاء تركيبا.

فإذا قيل: إن الله ـ سبحانه وتعالى ـ حي عليم قدير، فهو موصوف بأنه الحي العليم القدير.." (١)

"أن كل ما تقوم به الصفات فهو مركب من أجزاء، وهذا الاعتقاد باطل. بل الرب موصوف بالصفات، وليس جسما مركبا لا من الجواهر المفردة ولا من المادة والصورة، كما يدعون، كما سنبينه إن شاء الله ـ تعالى ـ فلا يلزم من ثبوت الصفات لزوم ما ادعوه من المحال، بل **غلطوا** في هذا التلازم. وأما ما هو لازم لا ريب فيه، فذاك يجب إثباته لا يجوز نفيه عن الله ـ تعالى ـ فكان **غلطهم** باستعمال لفظ مجمل، وإحدى المقدمتين باطلة: إما الأولى وإما الثانية، كما سيأتي إن شاء الله ـ تعالى. وهذه قواعد مختصرة جامعة، وهي مبسوطة في مواضع أخرى.

فصل

إذا تبين هذا فقول السائل: كيف ينزل؟ بمنزلة قوله: كيف استوى؟ وقوله: كيف يسمع؟ وكيف يبصر؟ وكيف يعلم ويقدر؟ وكيف يخلق ويرزق؟ وقد تقدم الجواب عن مثل هذا السؤال من أئمة الإسلام مثل: مالك بن أنس، وشيخه ربيعة بن أبي عبد الرحمن؛ فإنه قد روى من غير وجه أن سائلا سأل مالكا عن قوله: {الرحمن على العرش استوى} [طه: ٥] : كيف استوى؟ فأطرق مالك حتى علاه الرحضاء [أي: العرق] ثم قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا رجل سوء؛ ثم أمر

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٤

به فأخرج.
ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك، وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ موقوفا ومرفوعا، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه، وهكذا سائر الأئمة، قولهم يوافق قول مالك: في أنا لا نعلم كيفية استوائه كما لا نعلم كيفية ذاته، ولكن نعلم المعنى الذي دل عليه الخطاب، فنعلم معنى الاستواء، ولا نعلم كيفيته، وكذلك نعلم معنى النزول، ولا نعلم كيفيته، ونعلم معنى السمع والبصر والعلم والقدرة، ولا نعلم كيفية ذلك، ونعلم معنى الرحمة والغضب والرضا والفرح والضحك، ولا نعلم كيفية ذلك.
وأما سؤال السائل: هل يخلو منه العرش أم لا يخلو منه؟ وإمساك المجيب عن هذا لعدم علمه بما يجيب به فإنه إمساك عن الجواب بما لم يعلم حقيقته، وسؤال السائل له عن هذا إن كان." (١)

"ونحو ذلك من الحديث الذي فيه إتيان القرآن ومجيئه. وقالوا له: لا يوصف بالإتيان والمجيء إلا مخلوق؛ فعارضهم أحمد بقوله: وأحمد وغيره من أئمة السنة ـ فسروا هذا الحديث بأن المراد به مجيء ثواب البقرة وآل عمران، كما ذكر مثل ذلك من مجيء الأعمال في القبر وفي القيامة ، والمراد منه ثواب الأعمال.
والنبي صلى الله عليه وسلم قال: " اقرءوا البقرة وآل عمران، فإنهما يجيئان يوم القيامة كأنهما غيايتان، أو غمامتان، أو فرقان من طير صواف ، يحاجان عن أصحابهما" وهذا الحديث في الصحيح: فلما أمر بقراءتهما وذكر مجيئهما يحاجان عن القارئ، علم أنه أراد بذلك قراءة القارئ لهما وهو عمله، وأخبر بمجيء عمله الذي هو التلاوة لهما في الصورة التي ذكرها، كما أخبر بمجيء غير ذلك من الأعمال.
وهذا فيه كلام مبسوط في غير هذا الموضع: هل يقلب الله العمل جوهرا قائما بنفسه أم الأعراض لا تنقلب جواهر؟ وكذلك قوله: "يؤتى بالموت في صورة كبش أملح " [أي بياضه أكثر من سواده] .
والمقصود هنا: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبر بمجيء القرآن في هذه الصورة أراد به الإخبار عن قراءة القارئ التي هي عمله ، وذلك هو ثواب قارئ القرآن ، ليس المراد به أن نفس كلامه الذي تكلم به ، وهو قائم بنفسه يتصور صورة غمامتين. فلم يكن في هذا حجة للجهمية على ما ادعوه.
ثم إن الإمام أحمد في المحنة عارضهم بقوله تعالى: {هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام} [البقرة: ٢١٠] . قال: قيل: إنما يأتي أمره هكذا نقل حنبل ، ولم ينقل هذا غيره ممن نقل مناظرته في

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٣٢

[المحنة] كعبد الله بن أحمد ، وصالح بن أحمد، والمروزي وغيره، فاختلف أصحاب أحمد في ذلك.
فمنهم من قال: غلط حنبل، لم يقل أحمد هذا. وقالوا: حنبل له غلطات معروفة وهذا منها ، وهذه طريقة أبي إسحاق بن شاقلا.
ومنهم من قال: بل أحمد قال ذلك على سبيل الإلزام لهم. يقول: إذا كان أخبر عن نفسه بالمجيء والإتيان ولم يكن ذلك دليلا على أنه مخلوق، بل تأولتم ذلك على أنه جاء." (١)
"سموت بطرفك إلى ماهو فوقك ذهب عنك علم ما تحتك، وأنا لا يخفي علي خافية منك في جميع أحوالك.
ونحو هذا قول رابعة العابدة العدوية قالت: شغلوا قلوبهم عن الله بحب الدنيا، ولو تركوها لجالت في الملكوت، ثم رجعت إليهم بطرف الفائدة، ولم ترد أن أبدانهم وقلوبهم تجول في السماء بالحلول، ولكن تجول هناك بالفكر والقصد والإقبال.
وكذلك قول أبي ممندية الأعرابي قال: اطلعت في النار فرأيت الشعراء لهم كظيظ، يعني التقاء، وأنشد فيه: جياد بها صرعى لهن كظيظ
ولو قال قائل في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " اطلعت في الجنة، فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء ": إن اطلاعه فيها كان بالفكرة والإقبال كان حسنا.
قلت: وتأويل المجيء والإتيان والنزول ونحو ذلك - بمعنى القصد والإرادة ونحو ذلك - هو قول طائفة. وتأولوا ذلك في قوله تعالى: {ثم استوى إلى السماء} [البقرة: ٢٩] وجعل ابن الزاغوني وغيره ذلك: هو إحدى الروايتين عن أحمد.
والصواب: أن جميع هذه التأويلات مبتدعة، لم يقل أحد من الصحابة شيئا منها، ولا أحد من التابعين لهم بإحسان، وهي خلاف المعروف المتواتر عن أئمة السنة والحديث - أحمد بن حنبل، وغيره من أئمة السنة. ولكن بعض الخائضين بالتأويلات الفاسدة يتشبث بألفاظ تنقل عن بعض الأئمة، وتكون إما غلطا أو محرفة، كما تقدم من أن قول الأوزاعي وغيره من أئمة السلف في النزول [يفعل الله ما يشاء] فسره بعضهم أن النزول مفعول مخلوق، منفصل عن الله، وأنهم أرادوا بقولهم: [يفعل الله ما يشاء] هذا المعنى وليس الأمر كذلك، كما تقدمت الإشارة إليه.

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٥٦

وآخرون ـ كالقاضي أبي يعلى في [إبطال التأويل]. قالوا: لم يرد الأوزاعي أن النزول من صفات الفعل، وإنما أراد بهذا الكلام بقوله: {ويفعل الله ما يشاء} وشبهوا ذلك بقوله تعالى: }وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته." (١)

"لكن يمسك في ذلك؛ لكونه ليس في الحديث ولما يخاف من الإنكار عليه. وأما الجزم بخلو العرش فلم يبلغنا إلا عن طائفة قليلة منهم.

والقول الثالث ـ وهو الصواب وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها ـ: إنه لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه، مع دنوه ونزوله إلى السماء الدنيا، ولا يكون العرش فوقه. وكذلك يوم القيامة كما جاء به الكتاب والسنة، وليس نزوله كنزول أجسام بني آدم من السطح إلى الأرض، بحيث يبقى السقف فوقهم، بل الله منزه عن ذلك، وسنتكلم عليه إن شاء الله، وهذه المسألة تحتاج إلى بسط.

وأما قول النافي: إنما ينزل أمره ورحمته، فهذا غلط لوجوه، وقد تقدم التنبيه على ذلك على تقدير كون النفاة من المثبتة للعلو. وأما إذا كان من النفاة للعلو والنزول جميعا، فيجاب أيضا بوجوه:

أحدها: أن الأمر والرحمة إما أن يراد بها أعيان قائمة بنفسها كالملائكة، وإما أن يراد بها صفات وأعراض. فإن أريد الأول، فالملائكة تنزل إلى الأرض في كل وقت، وهذا خص النزول بجوف الليل، وجعل منتهاه سماء الدنيا، والملائكة لا يختص نزولهم لا بهذا الزمان ولا بهذا المكان. وإن أريد صفات وأعراض مثل ما يحصل في قلوب العابدين في وقت السحر من الرقة والتضرع وحلاوة العبادة ونحو ذلك، فهذا حاصل في الأرض ليس منتهاه السماء الدنيا.

الثاني: أن في الحديث الصحيح: أنه ينزل إلى السماء الدنيا ثم يقول: " لا أسأل عن عبادي غيري "، ومعلوم أن هذا كلام الله الذي لا يقوله غيره.

الثالث: أنه قال: " ينزل إلى السماء الدنيا، فيقول: من ذا الذي يدعوني فأستجيب." (٢)

"روحه، فجب ما رأي شيئا من مخاريق الشيطان أو باطلا وقف عليه كما يقف في يقظته، وكذلك يؤدي إلى قبله، فلا يعقل ما رأي، لآنه خلط الحق بالباطل، فلا يمكن ميكن معبر يعبر له، وقد اختلط

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٦٢

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٦٦

الحق بالباطل، فلا يمكن معبر يعبر له، وقد اختلط الحق بالباطل. قال الإمام ابن منده: ومما يشهد لهذا الكلام ما ذكرناه عن عمر وعلى وأبي الدرداء ـ رضي الله عنهم.

قلت: وخرج ابن قتيبة في كتاب [تعبير الرؤيا] ، قال: حدثني حسين بن حسن المروزي [حسين بن الحسن بن حرب السلمي بن عبد الله المروزي، نزيل مكة. روى عن ابن المبارك ويزيد بن زريع وابن علية وغيرهم، وروى عنه الترمذي وابن ماجه وغيرهما، وثقه ابن حبان وغير واحد. مات سنة ٢٤٦هـ] ، أخبرنا ابن المبارك عبد الله، ثنا المبارك عن الحسن أنه قال: أنبئت أن العبد إذا نام وهو ساجد يقول الله ـ تبارك وتعالى: " انظروا إلى عبدي، روحه عندي، وجسده في طاعتي ".

وإذا كانت الروح تعرج إلى السماء مع أنها في البدن، علم أنه ليس عروجها من جنس عروج البدن الذي يمتنع هذا فيه. وعروج الملائكة ونزولها من جنس عروج الروح ونزولها، لا من جنس عروج البدن ونزوله. وصعود الرب ـ عز وجل ـ فوق هذا كله وأجل من هذا كله؛ فإنه ـ تعالى ـ أبعد عن مماثلة كل مخلوق من مماثلة مخلوق لمخلوق.

وإذا قيل: الصعود والنزول والمجيء والإتيان أنواع جنس الحركة، قيل: والحركة ـ أيضا ـ أصناف مختلفة، فليست حركة الروح كحركة البدن، ولا حركة الملائكة كحركة البدن، والحركة يراد بها انتقال البدن والجسم من حيز، ويراد بها أمور أخرى، كما يقوله كثير من الطبائعية والفلاسفة: منها الحركة في الكم كحركة النمو، والحركة في الكيف كحركة الإنسان من جهل إلى علم، وحركة اللون أو الثياب من سواد إلى بياض، والحركة في الأين كالحركة تكون بالأجسام النامية من النبات والحيوان في النمو والزيادة، أو في الذبول والنقصان، وليس هناك انتقال جسم من حيز إلى حيز.

ومن قال: إن الجواهر المفردة تنتقل، فقوله **غلط**، كما هو مبسوط في موضعه. وكذلك الأجسام تنتقل ألوانها وطعومها وروائحها، فيسود الجسم بعد ابيضاضه، ويحلو." (١)

"بعد مرارته، بعد أن لم يكن كذلك. وهذه حركات واستحالات وانتقالات، وإن لم يكن في ذلك انتقال جسم من حيز إلى حيز. وكذلك الجسم الدائر في موضع واحد كالدولاب والفلك هو بجملته لا يخرج من حيزه، وإن لم يزل متحركا. وهذه الحركات كلها في الأجسام، وأما في الأرواح فالنفس تنتقل من بغض إلى حب، ومن سخط إلى رضا. ومن كراهة إلى إرادة، ومن جهل إلى علم، ويجد الإنسان من حركات

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٩٨

نفسه وانتقالاتها وصعودها ونزولها ما يجده. وذلك من جنس آخر غير جنس حركات بدنه.

وإذا عرف هذا؛ فإن للملائكة من ذلك ما يليق بهم، وإن ما يوصف به الرب - تبارك وتعالى - هو أكمل وأعلى وأتم من هذا كله، وحينئذ فإذا قال السلف والأئمة -كحماد بن زيد، وإسحاق بن راهويه، وغيرهما من أئمة أهل السنة - أنه ينزل ولا يخلو منه العرش، لم يجز أن يقال: إن ذلك ممتنع، بل إذا كان المخلوق يوصف من ذلك بما يستحيل من مخلوق آخر، فالروح توصف من ذلك بما يستحيل اتصاف البدن به، كان جواز ذلك في حق الرب - تبارك وتعالى - أولى من جوازه من المخلوق كأرواح الآدميين والملائكة.

ومن ظن أن ما يوصف به الرب - عز وجل - لا يكون إلا مثل ما توصف به أبدان بني آدم، **فغلطه** أعظم من **غلط** من ظن أن ما توصف به الروح مثل ما توصف به الأبدان.

وأصل هذا: أن قربه - سبحانه - ودنوه من بعض مخلوقاته، لا يستلزم أن تخلو ذاته من فوق العرش، بل هو فوق العرش، ويقرب من خلقه كيف شاء، كما قال ذلك من قاله من السلف، وهذا كقربه إلى موسى لما كلمه من الشجرة، قال تعالى: {إذ قال موسى لأهله إني آنست نارا سآتيكم منها بخبر أو آتيكم بشهاب قبس لعلكم تصطلون فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين يا موسى إنه أنا الله العزيز الحكيم وألق عصاك فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبرا ولم يعقب يا موسى." (١)

"ذراعا، ومن تقرب إلى ذراعا تقربت إليه باعا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة".

وقربه من العباد بتقربهم إليه مما يقر به جميع من يقول: إنه فوق العرش، سواء قالوا مع ذلك: إنه تقوم به الأفعال الاختيارية أو لم يقولوا.

وأما من ينكر ذلك:

فمنهم من يفسر قرب العباد بكونهم يقاربونه ويشابهونه من بعض الوجوه فيكونون قريبين منه، وهذا تفسير أبي حامد والمتفلسفة؛ فإنهم يقولون: الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة.

ومنهم من يفسر قربهم بطاعتهم، ويفسر قربه بإثابته. وهذا تفسير جمهور الجهمية؛ فإنهم ليس عندهم قرب ولا تقريب أصلا.

ومما يدخل في معاني القرب - وليس في الطوائف من ينكره - قرب المعروف والمعبود إلى قلوب العارفين

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٩٩

العابدين؛ فإن كل من أحب شيئا فإنه لابد أن يعرفه ويقرب من قلبه، والذي يبغضه يبعد من قلبه. لكن هذا ليس المراد به أن ذاته نفسها تحل في قلوب العارفين العابدين. وإنما في القلوب معرفته وعبادته ومحبته، والإيمان به؛ ولكن العلم يطابق المعلوم.

وهذا الإيمان الذي في القلوب هو [المثل الأعلى] الذي له في السموات والأرض، وهو معنى قوله تعالى: {وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله} [الزخرف: ٨٤] ، وقوله: {وهو الله في السماوات وفي الأرض} [الأنعام: ٣] .

وقد غلط في هذه الآية طائفة من الصوفية والفلاسفة وغيرهم، فجعلوه حلول الذات واتحادها بالعابد والعارف، من جنس قول النصارى في المسيح، وهو قول باطل، كما قد بسط في." (١)

"النهار الذي أوله من طلوع الفجر؛ فإن نصف هذا يكون قبل الزوال؛ ولهذا غلط بعض متأخري الفقهاء . لما رأى كلام العلماء أن الصائم المتطوع يجوز له أن ينوي التطوع قبل نصف النهار؛ وهل يجوز له بعده؟ على قولين هما روايتان عن أحمد . ظن أن المراد بالنهار هنا نهار الصوم الذي أوله طلوع الفجر.

وسبب غلطه في ذلك أنه لم يفرق بين مسمى النهار إذا أطلق، وبين مسمى نصف النهار، فالنهار الذي يضاف إليه نصف في كلام الشارع وعلماء أمته هو من طلوع الشمس، والنهار المطلق في وقت الصلاة والصيام من طلوع الفجر.

والنبي صلى الله عليه وسلم لما أخبر بالنزول إذا بقي ثلث الليل، فهذا الليل . المضاف إليه الثلث يظهر أنه من جنس النهار المضاف إليه النصف . وهو الذي ينتهي إلى طلوع الشمس، وكذلك لما قال النبي صلى الله عليه وسلم: " وقت العشاء إلى نصف الليل " أو " إلى الثلث "، فهو هذا الليل. وكذلك الفقهاء إذا أطلقوا ثلث الليل ونصفه؛ فهو كإطلاقهم نصف النهار. وهكذا أهل الحساب لا يعرفون غير هذا.

وقد يقال: بل هو الليل المنتهي بطلوع الفجر كما في الحديث الصحيح: " أفضل القيام قيام داود؛ كان ينام نصف الليل، ويقوم ثلثه، وينام سدسه ". واليوم المعتاد المشروع إلى طلوع الشمس بل إلى طلوع الفجر. فإن كان المراد بالحديث هذا، وحينئذ فإذا قدر ثلث الليل في أول المشرق يكون قبل طلوع الشمس عليهم بأربع ساعات، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: " ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٠٤

الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفره؟ حتى يطلع الفجر ". فقد أخبر." (١)

"ما سأل، فإذا قال العبد: {الحمد لله رب العالمين} ، قال الله: حمدني عبدي، فإذا قال العبد: {الرحمن الرحيم} قال الله: أثنى على عبدي، فإذا قال العبد: مالك يوم الدين؛ قال الله: مجدنى عبدي، فإذا قال العبد: إياك نعبد وإياك نستعين؛ قال: هذه بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل، فإذا قال: {اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين} ، قال: هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل ".

فهذا يقوله . سبحانه وتعالى . لكل مصل قرأ الفاتحة، فلو صلى الرجل ما صلى من الركعات قيل له ذلك وفي تلك الساعة يصلي من يقرأ الفاتحة من لا يحصى عدده إلا الله، وكل واحد منهم يقول الله له كما يقول لهذا، كما يحاسبهم كذلك، فيقول لكل واحد ما يقول له من القول في ساعة واحدة. وكذلك سمعه لكلامهم يسمع كلامهم كله مع اختلاف لغاتهم، وتفنن حاجاتهم، يسمع دعاءهم سمع إجابة، ويسمع كل ما يقولونه سمع علم وإحاطة لا يشغله سمع عن سمع. ولا **تغلطه** المسائل، ولا يتبرم بإلحاح الملحين، فإنه . سبحانه . هو الذي خلق هذا كله، وهو الذي يرزق هذا كله وهو الذي يوصل الغذاء إلى كل جزء جزء من البدن على مقداره وصفته المناسبة له، وكذلك من الزرع.

وكرسيه قد وسع السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما، فإذا كان لا يؤوده خلقه ورزقه على هذه التفاصيل، فكيف يؤوده العلم بذلك، أو سمع كلامهم، أو رؤية أفعالهم، أو إجابة دعائهم سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا {وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون} [الزمر: ٦٧] .

وهذه الآية مما تبين خطأ هؤلاء، فإنه سبحانه وتعالى قال: {وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه." (٢)

"في صورة لاثنين، ولا يرد منه بمعنى واحد كلمتان، بل لكل تجل منه صورة، ولكل عبد عند ظهوره صفة، وعن كل نظرة كلام، وبكل كلمة إفهام، ولا نهاية لتجليه، ولا غاية لأوصافه.

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٠٩

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١١٥

قلت: أبو طالب ـ رحمه الله ـ هو وأصحابه [السالمية] أتباع الشيخ أبي الحسن بن سالم صاحب سهل بن عبد الله التستري، لهم من المعرفة والعبادة والزهد واتباع السنة والجماعة في عامة المسائل المشهورة لأهل السنة ما هم معروفون به، وهم منتسبون إلى إمامين عظيمين في السنة؛ الإمام أحمد بن حنبل، وسهل بن عبد الله التستري، ومنهم من تفقه على مذهب مالك بن أنس كبيت الشيخ أبي محمد وغيرهم، وفيهم من هو على مذهب الشافعي.

فالذين ينتسبون إليهم، أو يعظمونهم، ويقصدون متابعتهم، أئمة هدى ـ رضوان الله عليهم أجمعين. وهم في ذلك كأمثالهم من أهل السنة والجماعة.

وقل طائفة من المتأخرين إلا وقع في كلامها نوع **غلط**؛ لكثرة ما وقع من شبه أهل البدع؛ ولهذا يوجد في كثير من المصنفات في أصول الفقه، وأصول الدين، والفقه، والزهد، والتفسير، والحديث، من يذكر في الأصل العظيم عدة أقوال، ويحكى من مقالات الناس ألوانا، والقول الذي بعث الله به رسوله لا يذكره؛ لعدم علمه به؛ لا لكراهته لما عليه الرسول.

وهؤلاء وقع في كلامهم أشياء، أنكروا بعض ما وقع من كلام أبي طالب في الصفات ـ من نحو الحلول وغيره ـ أنكرها عليهم أئمة العلم والدين ونسبوهم إلى الحلول من أجلها؛ ولهذا تكلم أبو القاسم بن عساكر في أبي على الأهوازي لما صنف هذا مثالب أبي الحسن الأشعري، وهذا مناقبه، وكان أبو علي الأهوازي من السالمية فنسبهم طائفة إلى الحلول. والقاضي أبو يعلى له كتاب صنفه في الرد على السالمية.

وهم فيما ينازعهم المنازعون فيه ـ كالقاضي أبي يعلى وغيره، وكأصحاب الأشعري، وغيرهم من ينازعهم ـ من جنس تنازع الناس، تارة يرد عليهم حق وباطل، وتارة يرد عليهم حق من حقهم، وتارة يرد باطل بباطل، وتارة يرد." (١)

"أحب وجد عند كل شيء، وإن لم يحب لم يوجد بشيء. وذكر تمام كلامه كما حكيناه من قبل.

قلت: وهذا الذي ذكره من قربه وإطلاقه، وأنه لايتجلى بوصف مرتين ولا يظهر في صورة لاثنين، هو حكم ما يظهر لبعض السالكين من قربه إلى قلوبهم، وتجليه لقلوبهم ـ لا أن هذا هو وصفه في نفس الأمر، وأنه كما تحصل هذه التجليات المختلفة تحصل يوم القيامة للعيون.

وهذا الموضع مما يقع **الغلط** فيه لكثير من السالكين، يشهدون أشياء بقلوبهم فيظنون أنها موجودة في

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١١٨

الخارج هكذا، حتى إن فيهم خلقا منهم من المتقدمين والمتأخرين يظنون أنهم يرون الله بعيونهم؛ لما يغلب على قلوبهم من المعرفة والذكر والمحبة، يغيب بشهوده فيما حصل لقلوبهم، ويحصل لهم فناء واصطلام، فيظنون أن هذا هو أمر مشهود بعيونهم، ولا يكون ذلك إلا في القلب؛ ولهذا ظن كثير منهم أنه يرى الله بعينه في الدنيا.

وهذا مما وقع لجماعة من المتقدمين والمتأخرين، وهو **غلط** محض حتى أورث مما يدعيه هؤلاء شكا عند أهل النظر والكلام الذين يجوزون رؤية الله في الجملة، وليس لهم من المعرفة بالسنة ما يعرفون به؛ هل يقع في الدنيا أو لا يقع؟ فمنهم من يذكر في وقوعها في الدنيا قولين، ومنهم من يقول يجوز ذلك. وهذا كله ضلال؛ فإن أئمة السنة والجماعة متفقون من أن الله لا يراه أحد بعينه في الدنيا ولم يتنازعوا إلا في نبينا صلى الله عليه وسلم خاصة. وقد روى نفي رؤيتنا له في الدنيا عن النبي صلى الله عليه وسلم من عدة أوجه، منها ما رواه مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال ـ لما ذكر الدجال ـ قال: " واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت " وموسى بن عمران ـ عليه السلام ـ قد سأل الرؤية، فذكر الله ـ سبحانه ـ قوله: {قال لن تراني} [الأعراف: ١٤٣] ، وما أصاب موسى من الصعق.." (١)

"وهؤلاء منهم من يقول: إن موسى رآه، وإن الجبل كان حجابه، فلما جعل الجبل دكا رآه، وهذا يوجد في كلام أبي طالب ونحوه. ومنهم من يجعل الرائي هو المرئي، فهو الله فيذكرون اتحادا، وأنه أفنى موسى عن نفسه حتى كان الرائي هو المرئي فما رآه عندهم موسى، بل رأى نفسه بنفسه، وهذا يدعونه لأنفسهم.

والاتحاد والحلول باطل. وعلى قول من يقول به إنما هذا في الباطن والقلب، لا في الظاهر؛ فإن غاية ذلك ما تقوله النصارى في المسيح، ولم يقولوا: إن أحدا رأى اللاهوت الباطن المتدرع [أي: المتلبس، وفيها معنى الدخول في الشيء] . بالناسوت.

وهذا **الغلط** يقع كثيرا في السالكين. يقع لهم أشياء في بواطنهم فيظنونها في الخارج في ذلك بمنزلة الغالطين من نظار المتفلسفة ونحوهم؛ حيث يتصورون أشياء بعقولهم كالكليات والمجردات ونحو ذلك، فيظنونها ثابتة في الخارج، وإنما هى في نفوسهم؛ ولهذا يقول أبو القاسم السهيلي وغيره: نعوذ بالله من قياس فلسفي، وخيال صوفي.

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٢٢

ولهذا يوجد التناقض الكثير في كلام هؤلاء وهؤلاء. وأما الذين جمعوا الآراء الفلسفية الفاسدة والخيالات الصوفية الكاسدة كابن عربى وأمثاله، فهم من أضل أهل الأرض؛ ولهذا كان الجنيد ـ رضي الله عنه ـ سيد الطائفة إمام هدى، فكان قد عرف ما يعرض لبعض السالكين، فلما سئل عن التوحيد قال: التوحيد إفراد الحدوث عن القدم.

فبين أنه يميز المحدث عن القديم تحذيرا عن الحلول والاتحاد. فجاءت الملاحدة ـ كابن عربى ونحوه ـ فأنكروا هذا الكلام على الجنيد؛ لأنه يبطل مذهبهم الفاسد. والجنيد وأمثاله أئمة هدى، ومن خالفه في ذلك فهو ضال، وكذلك غير الجنيد من الشيوخ تكلموا فيما يعرض للسالكين، وفيما يرونه في قلوبهم من الأنوار وغير ذلك، وحذروهم أن يظنوا أن ذلك هو ذات الله ـ تعالى.

وقد خطب عروة بن الزبير من عبد الله بن عمر ابنته، وهو في الطواف، فقال: أتحدثني." (١)

"فهذا تكليمه لجميع عباده بواسطة الرسل، وذاك قربه إليهم عند الاحتضار، وعند الأقوال الباطنة في النفس والظاهرة على اللسان، وقال تعالى: {وإن عليكم لحافظين كراما كاتبين يعلمون ما تفعلون} [الانفطار: ١٠ـ ١٢] .

وقد **غلط** طائفة ظنوا أنه نفسه الذي يسمع منه القرآن، وهو الذي يقرؤه بنفسه بلا واسطة عند قراءة كل قارئ، كما **غلطوا** في القرب، وهم طائفة من متأخري أهل الحديث ومتأخري الصوفية.

ومن الناس من يفسر قول القائلين: بأنه أقرب إلى كل شيء من نفس ذلك الشيء؛ بأن الأشياء معدومة من جهة أنفسها، وإنما هي موجودة بخلق الرب ـ سبحانه وتعالى ـ لها، وهي باقية بإبقائه، وهو ـ سبحانه وتعالى ـ ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فلا موجود إلا بإيجاده، ولا باقى إلا بإبقائه. فلو قدر أنه لم يشأ خلقها وتكوينها لكانت باقية على العدم لا وجود لها أصلا، فصار هو أقرب إليها من ذواتها، فتكوين الشيء وخلقه وإيجاده هو فعل الرب ـ سبحانه وتعالى ـ وبه كان الشيء موجودا وكان ذاتا محققة في الخارج. والموجود دائما محتاج إلى خالقه لا يستغنى عنه طرفة عين، فكان موجودا بنسبته إلى خالقه، ومعدوما بنسبته إلى نفسه، فإنه بالنظر إلى نفسه لا يستحق إلا العدم، فكان الرب أقرب إلى المخلوقات من المخلوقات إلى أنفسها بهذا الاعتبار.

وقد يفسر بعضهم قوله تعالى: {كل شيء هالك إلا وجهه} [القصص: ٨٨] بهذا المعنى؛ فإن الأشياء

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٢٣

كلها بالنظر إلى أنفسها عدم محض، ونفي صرف، وإنما هي موجودة تامة بالوجه الذي لها إلى الخالق، وهو تعلقها به، وبمشيئته وقدرته، فباعتبار هذا الوجه كانت موجودة، وبالوجه الذي يلي أنفسها لا تكون إلا معدومة.

وقد يفسرون بذلك قول لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ...." (١)

"فصل

وأما ذو الحليفة فهي أبعد المواقيت عن مكة كأنها - الله أعلم - تصغير حلفة، وحليفة، وهي واحدة الحلفاء، وهي خشب ينبت في الماء بينها وبين مكة عشر مراحل، وهي من المدينة على ميل، هكذا ذكره القاضي، وأظن هذا **غلطا** بل هي من المدينة على فرسخ، وبها المسجد الذي أحرم منه رسول الله صلى الله عليه وسلم، والبئر الذي تسميها العامة بئر علي، وحدها." (٢)

"فأما إن قصدها من نفس الحرم: فلا إحرام عليه؛ لأن الحجيج يدخلونها من منى بعد أن حلوا الحل كله، ولا إحرام عليهم واجب ولا مستحب، ولأن الحرم كله شيء واحد، فأشبه الانتقال في طرقات القرية، ولأن ذلك فيه مشقة شديدة على القاطنين.

فأما إن أراد بعض مواضع الحرم خارج مكة، أو أراد أن يخترق الحرم ابن سبيل، أو أراد أن يخترقها من غير مقام .. .

فإن دخل مكة غير محرم لزمه قضاء هذا الإحرام، نص عليه في رواية حرب قال: قلت لأحمد: فإن قدم من بلدة بعيدة تاجر فقدم مكة بغير إحرام قال: يرجع إلى الميقات فيهل بعمرة إن كان في غير أيام الحج، وإن كان في أيام الحج: أهل بحجة.

وهذا هو الذي ذكره القاضي في خلافه، وابنه وأبو الخطاب وغيرهم.

وذكر الشريف أبو جعفر أنه يثبت في ذمته الدم، وهو إن لم يكن **غلطا** في النسخة فإنه وهم - والله أعلم

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٤٠

(٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٢/٣١٤

-، ولعل وجهه أنه ترك إحراما واجبا.

وقال القاضي في المجرد وابن عقيل - في بعض المواضع - وغيرهما." (١)

"وأيضا فإنه قد التزم الحج فإن جعلناه التزاما صحيحا وجب أن يتمه كما التزمه، وإن كان فاسدا فلا شيء عليه، أما العمرة فلم يقصدها ولم ينوها، وهي بعض ما التزمه، أو هي مخالفة له فكيف تقوم مقام الحج؟!

وقد احتج جماعة من أصحابنا وغيرهم بقوله {يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج} [البقرة: ١٨٩] قالوا: وهذا عام في جميع الأهلة فيقتضي أن تكون جميعا ميقاتا للحج، وهذا **غلط** محقق؛ لأن الهلال إنما يكون وقتا للشيء إذا اختلف حكمه به وجودا وعدما، مثل أن تنقضي به العدة أو يحل به الدين أو يجب به الصوم أو الفطر ونحو ذلك، فلو كان جميع العام وقتا للإحرام بالحج لم تكن الأهلة ميقاتا للحج كما لم تكن ميقاتا للنذر، ولا ميقاتا لسائر الأشياء التي تفعل في جميع الأزمنة، بل هذه الآية دالة على أن الحج مؤقت بالأهلة، ومحال أن يكون مؤقتا بكل واحد من الأهلة، فعلم أن المراد: أن جنس الأهلة ميقات للحج كما قال: {الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم} [آل عمران: ١٧٣].." (٢)

"وأيضا فمعنى قولهم: أفرد الحج؛ أي أنه لم يحل من إحرامه بعمرة مفردة، ولم يطف للعمرة طوافا يتميز به، فصورته صورة المفرد، وإن لم يكن لكلامهم محمل صحيح، فيجب أن يحكم بوقوع الخطأ في تلك الروايات؛ لما تقدم.

وأيضا: فإن من روى أنه تمتع مثبت لزيادة نفاها غيره، والمثبت أولى من النافي.

وقال أحمد - في رواية أبي طالب -: كان هذا في أول الأمر بالمدينة. وقد زعم بعض أصحابنا أنه يجوز أنه كان قد تحلل من عمرته، ثم أحرم بالحج مفردا، فيسمى مفردا لذلك. قال: وعلى هذا يجمع بين كونه متمتعا وكونه لم يفسخ الحج، وإنما يمتنع الفسخ ممن كان قارنا أو مفردا. وهذا **غلط**؛ فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يتحلل في حجته، وهم إنما سألوه عن كونه لم يحل، سواء كان قد أحرم بعمرة أو

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٢/٣٤٥

(٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٢/٣٩٤

بحجة، ولم يسألوه عن كونه لم يفسخ، كأن من أراد أن يجمع بينهما تمتع ولم يفرد، على أنهم لو سألوه عن ذلك فلأنه كان قارنا.." (١)

"عمر أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: " «السراويل لمن لم يجد الإزار والخفاف لمن لم يجد النعلين» ".

وهذا **غلط**؛ فإنه لم يختلف أحد من الحفاظ في اتصاله، وأن هذه الزيادة متصلة. وإنما تكلم أبو داود في قوله: " «لا تنتقب المرأة الحرام، ولا تلبس القفازين» " وذكر أن هذه الزيادة: من الناس من وقفها، ومنهم من رفعها، مع أنه قد أخرجها البخاري. وهذا بين في سنن أبي داود، فمن توهم أن أبا داود عنى زيادة القطع: فقد **غلط** – عليه – **غلطا** بينا فاحشا.

واعتذر بعضهم – عنه – بأن عائشة روت عن النبي – صلى الله عليه وسلم – " «أنه رخص للمحرم أن يلبس الخفين ولا يقطعهما» " وكان ابن عمر يفتي بقطعهما، قالت صفية فلما أخبرته بهذا رجع.

وهذا **غلط** بين – أيضا – فإن حديث عائشة إنما هو في المرأة المحرمة. لكن هذه الزيادة متروكة في حديث ابن عباس وجابر وغيرهما.

وليس هذا مما يقال فيه الزيادة من الثقة مقبولة؛ لأن ابن عمر حفظ هذه الزيادة، وغيره عقلها وذهل عنها أو نسيها؛ فإن هذين حديثان تكلم النبي – صلى الله عليه وسلم – بهما في وقتين ومكانين.

فحديث ابن عمر تكلم به النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو بالمدينة قبل أن يحرم على منبره لما سأله السائل " «عما يلبس المحرم من الثياب» " وقد تقدم أن في بعض طرقه سمعته يقول على هذا المنبر وهو ينهى الناس إذا أحرموا عما يكره لهم، وذلك إشارة إلى منبره بالمدينة.." (٢)

"والزعفران. وقال حرب: قلت لأحمد: المحرم يلبس الثوب المصبوغ؟ قال: إذا كان شهرة فلا يعجبني.

وقد أطلق كثير من أصحابنا: أن للمحرم أن يلبس المعصفر يريدون به المرأة كما ذكره أحمد خصوه بالذكر لأجل الخلاف، ليبينوا أن الإحرام لا يمنع منه، وقيده آخرون بالمرأة على المنصوص، وهو أجود عبارة.

قال ابن أبي موسى: وللمرأة أن تلبس الحلي والمعصفر والمخيط من الثياب ولا تلبس القفازين، ولا ثوبا

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية – من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٥٣٩/٢

(٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية – من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٢٨/٣

مسه ورس ولا زعفران ولا طيب.

فأما الرجل: فإنه يكره له المعصفر في الإحرام والإحلال كما نص عليه أحمد في غير موضع، وقد تقدم هذا.

وقد زعم بعض أصحابنا: أنه لا يكره للرجال ولا للنساء وحمل حديث علي على الخصوص به، وهذا هو الذي ذكره القاضي في خلافه في هذا الموضع وطائفة معه، وهو خلاف المنصوص، وخلاف ما ذكره في غير هذا الموضع. وهو **غلط** على المذهب؛ وذلك لأن في حديث ابن عمر أنه سمع النبي." (١)

"القول بأكله، ونصه في السنور الأهلي على الاستحباب.

وهذه الطريقة: **غلط**، فإنه قد نص على وجوب الجزاء في الثعلب مع حكمه بأنه سبع محرم، واختار ذلك الخلال وغيره.

فعلى هذه الطريقة: يضمن ما تعارض فيه دليل الحظر والإباحة، وإن قلنا: هو حرام قولا واحدا، كالصرد والهدهد والخطاف والثعلب واليربوع والجفرة، كما يضمن السمع والعسبار، كما قلنا في المجوس - لما تعارض فيهم سنة أهل الكتاب وسنة المشركين -: حرم طعامهم ونساؤهم كالمشركين، وحرمت دماؤهم بالجزية كأهل الكتاب.

فكذلك هذه الدواب التي تشبه السباع ونحوها من المحرمات، وتشبه البهائم المباحة: يحرم على المحرم قتلها ويديها كالمأكول، ولا يؤكل لحمها كالسباع.." (٢)

"وأيضا فإن الصيد يحرم أخذه وقتله وأكله، والميتة إنما يحرم أكلها خاصة، وما حرم فيه ثلاثة أفعال، أعظم مما يحرم فيه فعل واحد.

وأيضا فإن الصيد قد صار بالإحرام حيوانا محترما يشبه الآدمي وماله، والميتة لا حرمة لها في نفسها، فيكون استحلال ما لا حرمة له أولى من استحلال ما هو محترم، كما تقدم الميتة على أخذ أموال الناس.

وأيضا فإن الصيد يوجب بقاء الجزاء في ذمته، والميتة بخلاف ذلك.

فإن قيل: الصيد أيسر ؛ لأن من الناس من يقول: هو ذكي وأن أكله حلال، قيل: هذا **غلط** ؛ لأن أحدا من المسلمين لم يقل إنه حلال للقاتل ولا ذكي بالنسبة إليه، وكونه حلالا لغيره لا يؤثر فيه كطعام الغير مع

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٩٥/٣

(٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ١٣٢/٣

الميتة، فإن الميتة تقدم عليه.

فإن وجد ميتة وصيدا قد ذبحه محرم، فقال القاضي: يأكل ذبيحة المحرم هنا ويترك الميتة ؛ لأنه لا يحتاج أن يفعل في الصيد غير الأكل، وأكله أخف حكما من أكل الميتة ؛ لأن من الناس من يقول: هو ميتة وذكي.

فأما إن ذبح هو الصيد فهنا ينبغي أن يقدم الميتة.

وإن وجد صيدا وطعاما مملوكا لا يعرف مالكه فقال ... يقدم أكل طعام الغير، وقيل.." (١)

"وعن ميمون بن مهران عن صفية بنت شيبة، وكانت عجوزا أن النبي صلى الله عليه وسلم " «ملك ميمونة وهو حلال وبنى بها وهو حلال وخطبها وهو حلال» " ذكره القاضي «عن ميمون بن مهران قال: أتيت صفية ابنة شيبة امرأة كبيرة فقلت لها: أتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم؟ قالت: لا والله، ولقد تزوجها وهما حلالان» " رواه ابن أبي خيثمة ورواه من التابعين خلق كثير.

وأما الرواية الأخرى فلم ترد إلا عن ابن عباس، وعن أصحابه الذين أخذوها عنه، قال ابن عبد البر: ما أعلم أحدا من الصحابة روي عنه «أنه عليه السلام نكح ميمونة وهو محرم» إلا ابن عباس.

وإذا كان أحد الخبرين أكثر نقلة ورواة، قدم على مخالفه، فإن تطرق الوهم والخطأ إلى الواحد أولى من تطرقه إلى العدد، لا سيما إذا كان العدد أقرب إلى الضبط وأجدر بمعرفة باطن الحال.

السادس: أن في رواية عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهما محرمان، وأن عقد النكاح كان بسرف، ولا ريب أن هذا **غلط**، فإن عامة." (٢)

"وإن أمذى فعليه شاة، وإن أمنى لم يفسد حجه وعليه دم، وهل هو بدنة أو شاة؟ على روايتين، وحكى ابن عقيل إحدى الروايتين: عليه بدنة في مطلق الإنزال، والأخرى: عليه بدنة إن أمنى وشاة إن أمذى، وذكر أنها اختيار شيخه، وهذا **غلط** وذلك لما روى مجاهد قال: " جاء رجل إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال: يا ابن عباس أحرمت فأتتني فلانة في زينتها فما ملكت نفسي أن سبقتني شهوتي، فضحك ابن عباس رحمه الله حتى استلقى ثم قال: إنك لشبق لا بأس عليك أهرق دما وقد تم حجك " رواه سعيد، وفي رواية النجاد عن ابن عباس في محرم نظر إلى امرأته حتى أمنى، قال: عليه شاة، وفي

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٣/١٦١

(٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٣/١٩٧

رواية له قال: " جاء رجل إلى ابن عباس فقال: فعل الله بهذه وفعل، إنها تطيبت وأتتني كلمتني وحدثتني حتى سبقتني الشهوة، فقال ابن عباس: انحر بدنة وتم حجك ".

ولا نعرف له مخالفا في الصحابة ولا في التابعين، بل المنقول عن سعيد بن جبير " أن عليه دما وحجه تام ".." (١)

"قال ابن عبد البر: أجمع علماء المسلمين على أن وطء النساء على الحاج حرام من حين يحرم حتى يطوف طواف الإفاضة.

الفصل الثاني: أن المحرم إذا وطئ في الإحرام فسد حجه والإحرام باق عليه، وعليه أن يمضي فيه فيتمه، ويكون حكم هذا الإحرام الفاسد حكم الإحرام الصحيح: في تحريم المحظورات، ووجوب الجزاء بقتل الصيد وغيره من المحظورات، ثم عليه قضاء الحج من قابل، وعليه أن يهدي بدنة.

قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن من وطئ قبل الوقوف بعرفة فقد أفسد حجه وعليه قضاء الحج والهدي قابلا. قال بعض أصحابنا: لا نعلم في وجوب القضاء خلافا في المذهب ولا في غيره، ونصوص أحمد وأصحابه توجب قضاء الحجة الفاسدة أكثر من أن تحصر. وقد ذكر أبو الخطاب: الحكم هذا، كما ذكر غيره في المناسك، وقال – في الصيام –: من دخل في حجة تطوع، أو صوم تطوع: لزمه إتمامها، فإن أفسدهما، أو فات وقت الحج، فهل يلزمه القضاء؟ على روايتين. وأصحابنا: يعدون هذا **غلطا**، وإنما الروايتان في الفوات خاصة، وفي الإحصار أيضا؛ لما روى يحيى بن أبي كثير قال: " أخبرني يزيد بن نعيم، أو زيد بن." (٢)

"إذا أتى بالحج .. . .

وأما وقت ذبح الهدي: فإنه يوم النحر، فلا يجوز الذبح قبله، لكن يجوز يذبح فيه بعد طلوع الفجر، قاله القاضي وغيره.

وقال: .. . وهذا هو المذهب المعروف المنصوص؛ قال – في رواية ابن منصور: – وأما هدي المتعة فإنه يذبح يوم النحر.

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية – من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٢٢٣/٣

(٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية – من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٢٢٧/٣

وقال أبو الخطاب: لا يجوز نحر هديه قبل وقت وجوبه. فظاهر كلامه أنا إذا قلنا: يجب بالإحرام بالحج: ينحر حينئذ، وليس كذلك.

وذكر بعض أصحابنا: رواية أنه إذا قدم قبل العشر: جاز أن يذبحه قبله، وإن قدم فيه لم يذبحه إلى يوم النحر.

وهذه الحكاية **غلط**؛ فإنه من لم يسق الهدي: لم يختلف أنه لا يذبح إلى يوم النحر، ومن ساقه فقد اختلف – عنه – فيه لكن الخلاف هو في جواز نحر الهدي المسوق، وفي تحلل المحرم.." (١)

"وقال الخرقي، وابن أبي موسى، والقاضي، وأبو الخطاب في خلافهما، والشريف أبو جعفر، وابن عقيل – في مواضع –: الاعتبار بمسافة القصر خاصة. فمن سافر سفرا يقصر فيه الصلاة فليس هو بمتمتع. قال القاضي: إذا رجع المتمتع إلى الميقات بعد الفراغ من العمرة لم يسقط عنه دم المتعة، وإن رجع إلى موضع تقصر فيه الصلاة سقط عنه دم المتعة. قال: وقول أحمد فإن خرج إلى الميقات فأحرم بالحج فليس بمتمتع محمول على أن بين الميقات وبين مكة مسافة القصر.

وعند هؤلاء أن معنى كلام أحمد يرجع إلى هذا.

واعلم أن هذا الاختلاف لا يرجع إلى اختلاف في الحكم، وذلك لأن المواقيت كلها بينها وبين مكة مسافة القصر؛ فإن ذا الحليفة بينها وبين مكة عشر مراحل من ناحية الساحل، والجحفة بينها وبين مكة ثلاثة أيام، وسائر المواقيت بينها وبين مكة يومان قاصدان. فكل من خرج إلى ميقات فقد خرج إلى مسافة القصر، وقد يخرج إلى مسافة القصر من ناحية المدينة والشام. ولا يصل إلى الميقات، فإذن كلا الطريقين جيدة، وإن كان الضابط في الخفين السفر إلى مسافة القصر. لكن من اعتقد في المسألة روايتين توهم أنه يخرج إلى الميقات من لا يبلغ مسافة القصر ليجعل المسألة على روايتين، أو تناول كلام أحمد في بعض المواضع، أو يقول: إنه لا يسقط عنه المتعة بالخروج إلى ميقاته، أو يعتقد أن كلا منهما شرط على انفراده: فقد **غلط** **غلطا** مستنده عدم العلم بالمسافة، وهذا واقع في كلام طائفة من أصحابنا، وهو مخالفة واضحة." (٢)

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية – من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٣٣١/٣

(٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية – من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٣٦٣/٣

"وهذا **غلط** على المذهب منشأه **الغلط** في نقل الرواية.

وقد ذكر القاضي – في موضع آخر – المذهب كما حكيناه، ولعل سببه أن النسخة التي نقل منها رواية حرب كان فيها **غلط**، فإني نقلت رواية حرب من أصل متقن قديم من أصح الأصول، وكذلك ذكرها أبو بكر في الشافي ؛ لما «روى قدامة بن عبد الله الكلابي: " أنه رأى النبي – صلى الله عليه وسلم – رمى جمرة العقبة من بطن الوادي يوم النحر على ناقة له صهباء لا ضرب ولا طرد ولا إليك إليك» رواه أحمد وابن ماجه والنسائي، ولم يذكروا فيه من بطن الوادي.

«وعن عبد الرحمن بن زيد أنه كان مع عبد الله بن مسعود، فأتى جمرة العقبة فاستبطن الوادي فاستعرضها فرماها من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة قال: فقلت: يا أبا عبد الرحمن إن الناس يرمونها من فوقها، فقال:." (١)

"والاغتسال لا لأمر يختص النسك، وعلى هذا القول لا فرق بين حلق الرأس وحلق العانة.

واعلم أن هذا القول **غلط** على المذهب ليس عن أحمد ما يدل على هذا بل كلامه كله دليل على أن الحلق من المناسك، وإنما توهم ذلك من توهمه حيث لم يوقف التحلل عليه، أو حيث لم يقيد النسك بالوطء قبله، وهذه الأحكام لها مأخذ آخر، ثم هو خطأ في الشريعة كما سيذكره.

الطريقة الثانية: أن الحلق أو التقصير نسك يثاب على فعله ويعاقب على تركه من غير تردد ؛ لكن هل يتوقف التحلل الأول عليه؟ على روايتين، فإن قيل: يتوقف التحلل عليه فهو كالرمي والسلام في الصلاة، وإن لم يتوقف التحلل عليه فهو كالمبيت بمنى وكرمي الجمار أيام منى، وكسجود السهو بعد الصلاة وهذه طريقة القاضي في خلافه وطريقة ... .

وهذه الطريقة أجود من التي قبلها ؛ لأن الرواية إنما اختلفت عن أحمد في وجوب الدم على من وطئ في العمرة قبل الحلاق ولم يختلف عنه أنه مسيء بذلك، واختلف عنه ... .." (٢)

"لدعاء فنقلت إلى الصلاة الشرعية لما بينها وبين الدعاء من المناسبة والأمر في ذلك متقارب نعم قد يسرف بعض من يقول هي منقولة فلا يشترط أن يكون بين المنقولة منه والمنقولهه إليه مناسبة بل يجعله وصفا ثانيا حتى كأنه ليس من المجاز اللغوي ويسرف من يقول هي منقولة حتى يعتقد أن مفهومها في

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية – من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٣/٥٣١

(٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية – من كتاب الطهارة والحج ابن تيمية ٣/٥٤١

الشرع هو محض الدعاء والمسألة: (فقط مما يكون في اللغة وما خرج عن ذلك من قيام وقعود وغير ذلك فهو شرط في الحكم بمعنى الصلاة التي هي الدعاء لا تجزئ إلا على هذا الوجه كما لا تجزئ إلا بتقدم الإيمان والطهارة ولا يجعل هذه الأفعال جزءا من المسمى ولا مفهومة من نفس الاسم وكلا القولين طرف وخيار الأمور أوسطها وبهذا التقرير قول من يقول هي منقولة اقرب إلى الصواب وكذلك أيضا بهذا التقرير أن معنى النقل تخصيصها ببعض معانيها وهي في ذلك أبلغ من تخصيص أهل العرف الاسم ببعض معانيه كالدابة والنجم لأن ذلك التخصيص كان معلوما بخلاف ما كان من خصائص الصوم والصلاة والزكاة فإنه لم يكن معروفا معناه ولا دلالة للفظ عليه وقد اتفقوا على أن الصلاة المشروعة بعد بيان النبي صلى الله عليه وسلم صارت في المفهوم من لفظ الصلاة في الكتاب والسنة ومن ادعى بعد ذلك أنها بعد ذلك تصرف إلى مجرد المعنى اللغوي فقد **غلط**.

والصلاة واجبة في الجملة قال تعالى: {وما أمروا إلا ليعبدوا الله." (١)

"يكونوا يحجبونهن كحجب الحرائر وأن آية الحجاب خاصة بالحرائر دون الإماء وقد روى أبو حفص بإسناده عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب رأى على أمة قناعا فتناولها بردته وقال لا تتبشهي بالحرائر. وعن أبي قلابة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان لا يدع أمة تقنع في خلافته وقال إنما القناع للحرائر وروى الأثرم بإسناده عن علي رضي الله عنه قال تصلي الأمة كما تخرج وهو كما قال علي رضي الله عنه فإن مثل هذا لا يجوز أن يخفى عليه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر فإن الأمة إذا كانت تخرج مكشوفة الرأس بان تصح صلاتها هكذا كان أولى وأحرى فإن ما تستره المرأة عن الناس أشد مما تستره في الصلاة ولأنه إذا لم يكن الاختمار واجبا عليها ولا كانت عادة إمائهن ذلك فمعلوم أنهم لم يكونوا وقت الصلاة يضعون لهن خمرا ولا يغيرون لهن هيئة وهذا مما لا نعلم فيه خلافا.

إذا ثبت ذلك فلا يختلف المذهب أيضا أن ما بين السرة إلى الركبة منها عورة.

وقد حكى جماعة من أصحابنا رواية أن عورتها السوءتان فقط كالرواية في عورة الرجل وهو **غلط** قبيح فاحش على المذهب خصوصا." (٢)

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية – من كتاب الصلاة ابن تيمية ص/٣١

(٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية – من كتاب الصلاة ابن تيمية ص/٢٧٢

"ويلبس الخز ولا يلبس الملحم ولا الديباج وقال: "نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس القسي وعن الحرير والذهب".

وأما المنصوص عن أحمد وقدماء الأصحاب فإباحة الخز دون الملحم وغيره وهذا أكثر في كلامه قال اكره لباس الملحم للرجال فأما الخز فلا بأس به الخز ثخين يلي الجلد والحرير لا يكاد يستبين من تحته وقال أيضا يكره لباس الملحم إلا الخز فإنه على جلده الخز وقال لا يعجبني إلا الخز قد لبسه القوم وأما هذا الملحم المحدث فما يعجبني وسئل في موضع آخر عن الثوب سداه حرير ولحمته قطن فقال هذا يشبه بالخز لأن الخز سداه حرير وهو الذي لبسه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

وكره هذا لأن سداه قطن وهو محدث وكذلك ذكر أبو بكر وعامة قدماء الأصحاب أن الخز الذي لبسته الصحابة رضوان الله عليهم مباح وكرهوا الملحم وغيره وصرحوا بأن هذه كراهة تحريم فمن زعم أن في الخز خلافا فقد **غلط**.

والأصل في إباحة الخز ما روى عبد الله بن سعد عن أبيه قال: "رأيت رجلا نجارا على بغلة بيضاء عليه عمامة خز سوداء فقال: كسانيها." (١)

"ذلك ولأنه يمكن الإفصاح بحروف القران والذكر معه هذه طريقة الجماعة.

وأما الآمدي فقال روي عنه هو ما كان على الفم والأنف.

وروي عنه على الأنف فحسب فعلى قوله إذا كان على الفم وحده لم يكره وهذا **غلط** على المذهب.

فصل.

ويكره شد الوسط بالزنار والخيط ونحو ذلك مما يشبه زي أهل الذمة في أشهر الروايتين لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التشبه بأهل الكتاب في عدة مواضع.

وعنه لا يكره لحديث الحزام ولأنه لم يرد في ذلك نهي.

وأما ما لا يشبه شدهم كالحبل والمنديل والمنطقة التي تسميها العامة الحياصة فلا يكره نص عليه وعليه أصحابنا.

وقال ابن عقيل والسامري يكره بالزنار والحياصة ونحوها وليس بشيء بل يستحب لمن ليس تحت قميصه

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية – من كتاب الصلاة ابن تيمية ص/٢٩٩

مئزر ولا سراويل أن يحتزم لما روى أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا يصلي أحدكم إلا وهو محتزم".." (١)

"وجهين:

أحدهما: أن المانع استدبار بعضه وقد أومأ إليه في رواية ابن القاسم وقد سئل عن الصلاة المكتوبة في الكعبة فقال في نفسي منه شيء وحكي عن ابن عباس أنه: كان ينكره ولأنه يجعل بعض البيت خلفه والتطوع أسهل والصلاة فوقه أشد من الصلاة فيه وفي بعض كتب أصحابنا هذه الرواية الصلاة فوقه أسهل من الصلاة فيه واظنه **غلطا** في الكتاب فعلى هذا إذا وقف على عتبة الباب أو على منتهى السطح بحيث لا يكون خلفه شيء أو وقف خارجا منه وسجد على بعضه كالحجر والشاذوران ونحو ذلك صحت صلاته.

والوجه الثاني: لا بد أن يستقبل جميعه فلا تصح صلاته في هذه الصور وهذا اقيس كالطواف فإن الطواف به لا فيه وكذلك الصلاة إليه لا فيه.

وأما صلاته صلى الله عليه وسلم في البيت فإنها كانت تطوعا ولذلك اغلق عليه الباب هو واسامة وبلال وعثمان بن طلحة وانما كان يصلي المكتوبة بالمسلمين كلهم في الجماعة العامة ولأن ذلك الوقت لم يكن وقت مكتوبة لأنه دخل مكة ضحى وفي تلك الساعة دخل البيت ثم صلى بالمسلمين صلاة الظهر في المسجد ولا يجب الحاق الفرض به لأنه صلى الله عليه وسلم صلى داخل البيت ركعتين ثم خرج فصلى إلى البيت ركعتين ثم." (٢)

"الملائكة بيتا فيه كلب " فيقتني الكلب في البيت ويقول: ليس الظاهر مرادا بل المراد تخلية بيت القلب عن كلب الغضب فإنه يمنع المعرفة التي هي من أنوار الملائكة إذ الغضب غول العقل وبين من يمتثل الأمر في الظاهر ثم يقول الكلب ليس كلبا لصورته بل لمعناه وهو السبعية والضراوة وإذا كان حفظ البيت الذي هو مقر الشخص والبدن واجبا عن صورة الكلب فلأن يجب حفظ بيت القلب وهو مقر الجوهر الحقيقي الخاص عن شر الكلبية أولى فأنا أجمع بين الظاهر والسر جميعا فهذا هو الكامل وهو

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الصلاة ابن تيمية ص/٣٥٩

(٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الصلاة ابن تيمية ص/٥٠٠

المعنى بقولهم: "الكامل من لا يطفئ نور معرفته نور ورعه" ولذلك ترى الكامل لا تسمح نفسه بترك حد واحد من حدود الشرع مع كمال البصيرة وهذه **مغلطة** بسببها وقع." (١)

"بعض السالكين في إباحة وطى بساط الأحكام ظاهرا حتى أنه ربما ترك أحدهم الصلاة وزعم أنه دائما في الصلاة بسره وهذا أسوأ **بغلطه** من الحمقى الإباحية الذين تأخذهم الترهات كقول بعضهم: "إن الله غني عن عملنا" وقول بعضهم: "إن الباطن مشحون بالخبائث وليس يمكن تزكيتها ولا مطمع في استئصال الغضب والشهوة" لظنه أنه مأمور باستئصالهما وهذه حماقات.

وقد أبطلنا جميع ذلك في كتاب (إلجام العوام ومنشأ الرسالة في أحكام الزيغ والضلالة) .

وأما ما ذكرناه فهو كبوة جواد وهفوة سالك جره الشيطان فدلاه." (٢)

"وروى هذا عبد الله بن احمد في كتاب السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد مرسل والمرسل يصلح للاعتضاد بلا نزاع وقد تكلمت عن هذه المسألة بكلام مبسوط كتبناه من سنين كثيرة.

وأما قوله: "ومنها الشياطين المسلطة على جنس الإنسان وهي التي امتنعت عن السجود" **فغلط** أيضا فأنه لم يؤمر بالسجود من جنس هؤلاء إلا إبليس ولم يؤمر بالسجود لآدم أحد من ذريته فكيف يوصفون بالامتناع المذكور؟

وإذا كان رب العباد يسمع كلام عباده ويجيب دعاءهم عند المسلمين فأي نقص على الملائكة إذا استغفروا لهم؟

بل كان من قولهم: "إن الله لا يجيب داعيا ولا يقدر على تغيير ذرة." (٣)

"وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم "أن أهل الجنة يلهمون التسبيح كما يلهم أهل الدنيا النفس".

ومعلوم أن النفس لا يشغل الإنسان عما يزاوله من الأعمال فحينئذ كان التسبيح والمشاهدة لجلال الله تعالى لا يشغلهم عن التدبير الذي وكلوا به وهذا الجمع أكمل لا سيما وهم يقولون كمال الإنسان التشبه بالإله على حسب الطاقة وقد وافقهم هؤلاء على هذا المعنى.

وكذلك قولهم: "في الملأ الأعلى" وإذا كان ذلك فمعلوم أن الله تعالى لا يشغله ما يفعله عن معرفته ولمه

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢١٢

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢١٣

(٣) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٢٥

وذكره شيء بل هو سبحانه لا يشغله ما سمع عن سمع ولا **تغلطه** المسائل ولا يتبرم بإلحاح الملحين.

وإن كان قولهم في الله تعالى موافقا لقول المسلمين في علمه وقدرته ومشيئته فالكلام مع من يذكر مطابقة الكتاب والسنة لقولهم وهذا لا يكون إلا مسلما فلا يمكن ذكره المطابقة مع المخالفة لأصول المسلمين.

وأما مع من لا يبالي بدين الرسول أو يفضل الفيلسوف على النبي فهذا لكلامه مقام آخر يستقصي فيه هذا الاستقصاء كما بسط تناقض أقوالهم على أصولهم وفسادها على كل أصل في غير هذا الموضع وقد قال الله تعالى: {الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم." (١)

"فلو كانت عند الإطلاق لا تتناول إلا جسما لكانت مع الإضافة التي ذكرها كقولهم: "أبرة الذراع" وأرنبة الأنف وإنسان العين وقلب الأسد وقلب العقرب ونحو ذلك مما أحدثت فيه الإضافة فمن الناس من يقول هذا مجاز.

والمحققون يعلمون أن هذا وضع جديد لم يستعمل فيه اللفظ في غير موضوعه إذ هذا المضاف لم يكن موضوعا لغير هذا المعنى ثم هب أن ذلك مجاز فأي عيب في ذلك إذا ظهر المقصود ومن الذي قال إن الحد والدليل لا يستعمل فيهما المجاز المقرون بما يبين معناه دع ما ليس حدا.

وأما قوله: فعلى طريقة من يفرق بين الحد والرسم وأما من يجعل المقصود بالحد هو التمييز بين المحدود وغيره كما هو مذهب المتكلمين فالجميع يسمى عنده حدا.

وأما قوله: "كل حاسة من الحواس آلة التمييز فليس كذلك لأن الحاسة لا يميز بها بين الأشياء بل مجرد السمع الذي يدرك الصوت لا يميز بين الصوت وغيره بل يحس الصوت.

ثم الحكم على الصوت بأنه غير اللون يعرف بغير الحاسة وهو العقل وبه يعرف **غلط** الحس إذا الأحول يرى الواحد اثنين والممرور يجد الحلو مرا لكن العقل به يميز سلامة الحس من فساده إذ." (٢)

"تريده الصوفية بالإشارة هو الذي يريده الفقهاء بالقياس والاعتبار وهذا صحيح إذا روعيت شروطه عند أكثر العلماء.

ومعلوم أن مراده هنا هو القسم الأول فهو من جنس كلام القرامطة الملاحدة.

وأما ما استشهد به من قوله تعالى: {أنزل من السماء ماء} فيقال لا خلاف بين المسلمين أن في القرآن

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٢٩

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٦٧

أمثالا في هذه الآية وفي غيرها بل يقال فيه أكثر من أربعين مثلا ومعلوم أن الممثل ليس هو الممثل به بل يشبهه من جهة المعنى المشترك وهذا شأن كل قياس وتمثيل واعتبار كما في قوله تعالى: {مثلهم كمثل الذي استوقد نارا} .

وقوله: {مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله} الآية وقوله: {فمثله كمثل صفوان عليه تراب} الآية وأمثال ذلك وقوله: {الله نور السماوات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح} الآية وهذه الآية وهي قوله: {أنزل من السماء ماء} وهي أيضا على ظاهرها كسائر الآيات مع تضمنها للمثل المذكور فإنه سبحانه قال: {أنزل من السماء ماء} وهو على ظاهره وهو الماء المعروف فإنه أخبر بإنزاله ثم أخبر بعد ذلك بالزبد الذي يخرج مما يوقد عليه النار ابتغاء حلية أو متاع ثم قال بعد ذلك: {كذلك يضرب الله الحق والباطل} فلما ذكر المثل والتشبيه وهذا من الأمثال الذي قال في آخرها: {كذلك يضرب الله الأمثال} فقد صرح فيها بأنه يضرب الأمثال كما ضرب هذا المثل وقد بين سبحانه الأصل المشبه به ثم ذكر المشبه فانطبق الكلام على حقيقته وظاهره ومن توهم أنه أراد مجرد العلم كما توهمه المتوهم فقد **غلط** لكنه أراد به أولا هذا الماء وجعله مثلا مضروبا للعلم كما في الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "مثل ما بعثني الله به." (١)

"وقد لا تحتاج إلى تعبير كما رأى إبراهيم عليه الصلاة والسلام ذبح ولده فأصبح يريد أن يذبحه حتى فداه الله وهذا قول المسلمين واليهود والنصارى خلاف ما يزعمه بعض الملاحدة كصاحب الفصوص من أن رؤياه كان تعبيرها ذبح الكبش وأن إبراهيم **غلط** في ذلك فلم يعرف تعبير الرؤيا حتى فداه ربه من وهم إبراهيم ما هو فداء في نفس الأمر وأنه قال: {إن هذا لهو البلاء المبين} .

أي الاختيار المبين أي الظاهر يعني الإختبار في العلم هل يعلم ما يقتضيه موطن الرؤيا من التعبير أم لا لأنه يعلم أن موطن الخيال يطلب التعبير".

قال: "فغفل إبراهيم فما وفى الموطن حقه".

ومعلوم عند كل مسلم أن هذا ليس من أقوال من يؤمن بالرسل ويقدر قدرهم لا سيما إبراهيم الخليل خير البرية بعد محمد صلى الله عليه وسلم كما ثبت ذلك في." (٢)

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣١٤

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣١٧

"ادعى أحدهم الإرسال العام الكوني كإرسال الرياح وإرسال الشياطين وتارة يدعي إرسال الرسل كقصة صاحب (يس) أي في فترة صاحب يس.

وقد وضح للعالم أن الرسالة التي وصف بها الأنبياء ممنوعة إذ هي أخص من النبوة وعلم أن النبوة بعد محمد صلى الله عليه وسلم منفية بقوله: "إن الله ختم بي النبوة والرسالة".

وأما الإرسال الثاني فلا يكون مع مشافهة الرسول إلا في حياته وأما بعد موته فتبليغ القرآن والإيمان والسنة أمر مشترك.

وتارة يدعي أحدهم أنه خاتم الأولياء ظانا أن خاتم الأولياء أفضلهم قياسا على خاتم الأنبياء ثم يدعون لخاتم الأولياء ما هو أعظم من النبوة والرسالة.

وخاتم الأولياء كلمة لا حقيقة لفضلها ومرتبتها وإنما تكلم أبو عبد الله الترمذي بشيء من ذلك **غلطا** لم يسبق إليه ولم يتابع عليه ولم يستند فيه إلى شيء.." (١)

"الوجود ومنه ما ليس بواجب الوجود وأن واجب الوجود هو الأفلاك مثلا أو العناصر أو العقول والنفوس مع ذلك وهذا وإن كان هذا القول يؤذن بتعطيل الصانع وهو غاية الكفر باتفاق كل ذي عقل ودين فمعلوم أنه أقرب من قول أن كل العالم هو واجب الوجود فتبا لطائفة تدعي التحقيق والعرفان ويكون قولها أقبح وأعظم كفرا وضلالا من قول أكفر الخلق بالرحمن.

ولولا أن في هؤلاء القوم من يظن أنه مقر بالله وأنه معظم لله وأن هذا الذي يقوله تعظيم للحق لكانوا أكفر من هؤلاء من كل وجه لكنهم اجهل منهم قطعا.

وتارة بجعله هؤلاء كالكلي المنقسم إلى جزئياته فيجعلونه الوجود أو الموجود المطلق.

ومعلوم أن المطلق لا وجود له في الخارج ولا يوجد إلا معينا وهذا من أوائل ما في المنطق عندهم والمطلق بشرط إطلاقه قد اتفقوا على أنه لا يوجد في الخارج.

وأما المطلق لا بشرط فقد **غلط** فيه بعضهم كالرازي وادعى وجوده في الخارج وأنه جزء من المعين.

والجمهور يعلمون أن ما يوجد في الخارج ليس إلا معينا ليس مطلقا أصلا وابن سبعين يجعله تارة في كلامه الكلي وأجزاء العالم أجزاؤه وتارة يجعله الكلي الذي هو الوجود فلا يكون له وجود في." (٢)

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٩٢

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٣١

"ولا ريب أن الفرق بين المطلق لا بشرط وبين المطلق بشرط الإطلاق فرق معقول فإن المطلق بشرط الإطلاق ضد المقيد لا يتناول المقيد بحال ولهذا اتفقوا على أن هذا لا يكون وجوده إلا في الذهن.

وأما المطلق لا بشرط فهم يسلمون أيضا أنه لا يوجد إلا معينا مقيدا إما بقيد كونه في الذهن أو في الخارج أو بقيد كونه واحدا أو كثيرا ونحو ذلك ولكن كثيرا من أئمتهم يدعون أنه يوجد في الأعيان كما اتفق الناس على أنه يوجد في الأذهان مع أن حقيقته من حيث هي هي ليست مقيدة بقيد كونها في الأذهان أو في الأعيان مع أنها لن تخلو عن أحدهما ففرق بين ما هو داخل في الحقيقة وبين ما هو لازم لها.

كما أن من هؤلاء من ادعى ثبوت هذه الحقائق مجردة عن الأعيان كما يقوله أصحاب المثل الأفلاطونية. وقولهم بإثبات هذه الماهيات المطلقة مع قول فريق بانفصالها عن الأعيان هو شبيه بقولهم بإثبات المادة الطبيعية جوهرا مجردا ثابتا في الجسم عن صورته مع قول فريق منهم بإمكان انفصال هذه المادة عن الصور جميعها وقد بسطنا القول في هذا وذكرنا ألفاظ أئمتهم في هذا وبينا ما وقع في ذلك من **الغلط** البين المبين لكل عاقل يفهم ما يقال بيانا يقينا ضروريا وذكرنا الصواب الذي عليه جمهور العقلاء بأنه ليس في الأعيان الموجود في الخارج شيء مطلق أصلا بحال وأنه إنما هو عين الأعيان أشير إليه فقيل هذا الإنسان فإنه يعلم بالحس والعقل إنه ليس فيه شيء مشترك بينه وبين غيره ولا شيء مطلق سواء قيل مطلق لا بشرط أو مطلق." (١)

"وفي الفلسفة مادته من كلام ابن سينا والشهرستاني أيضا ونحوهما وأما التصوف فكان فيه ضعيفا كما كان ضعيفا في الفقه.

ولهذا يوجد في كلام هذا وأبي حامد ونحوهما من الفلسفة ما لا يوجد في كلام أبي المعالي وذويه.

ويوجد في كلام هذا وأبي المعالي وأبي حامد من مذهب النفاة المعتزلة ما لا يوجد في كلام أبي الحسن الأشعري وقدماء أصحابه.

ويوجد في كلام أبي الحسن من النفي الذي أخذه من المعتزلة ما لا يوجد في كلام أبي محمد بن كلاب الذي أخذ أبو الحسن طريقه ويوجد في كلام ابن كلاب من النفي الذي قارب فيه المعتزلة ما لا يوجد في كلام أهل الحديث والسنة والسلف والأئمة وإذا كان **الغلط** شبرا صار في الأتباع ذراعا ثم باعا حتى آل هذا المآل فالسعيد من لزم السنة.

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٣٤

فصل:

ومن تدبر الحديث وألفاظه على أنه حجة على هؤلاء الإتحادية الجهمية لا لهم وأنه مبطل لمذهبهم مع أنهم يجعلونه عمدتهم في دعواهم ظهوره في كل صورة من الصور المشهودة في الدنيا والآخرة حتى في الجمادات والقاذورات.

والحديث مستفيض بل متواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو حديث طويل فيه قواعد من أمور الإيمان بالله وباليوم الآخر أخرجاه في الصحيحين من غير وجه من." (١)

"أفضل القرون يعتريهم شيء من هذا، ولكن بعض من بعدهم ضعفت قلوبهم عن بعض ما يرد عليها من خوف أو غيره. فصار فيهم من يموت إذا سمع الآية، وفيهم من يغشى عليه. وهؤلاء معذورون مع الصدق والاجتهاد في اتباع الرسول، ويشكر الله لهم ما معهم من الإيمان والخوف الذي..... (١) ، وهو ما يحض على فعل الواجب وترك المحرم، وأما الزيادة التي أوجب لهم الموت فحسبهم أن يكونوا فيها معذورين لا مأجورين، كالحاكم إذا اجتهد فأصاب فله أجران، فإذا اجتهد فأخطأ فله أجر.

ومن ظن أن الميت من هؤلاء بسماع آية أفضل من شهداء بدر وأحد ونحوهما، وجعل هؤلاء قتلى القرآن وشهداء الرحمن، وأولئك ماتوا بسيوف الكفار، فقد غلط غلطا عظيما، فإن أولئك فعلوا ما أمروا به وقتلوا شهداء، فهم من أفضل ما خلق الله، وهؤلاء فعلوا مالم يؤمروا به، إما تعديا للحد، وإما تفريطا في الحق، فماتوا بهذا السبب موتا ليس في سبيل الله ولا جهاد أعدائه، ولكن لضعف قلوبهم عما ورد عليها.

والله تعالى ما أنزل القرآن ليقتل به أولياءه، ولا ليشقيهم به، بل ليهديهم وليشفيهم وينورهم، فهؤلاء ضلوا الطريق، ولهذا أنكر حالهم من أدركهم من الصحابة، مثل ابن عمر وابن الزبير وأسماء بنت أبي بكر وغيرهم، كما هو مبسوط في موضع آخر.

إذ المقصود هنا أن الرب تعالى هو الذي يقيت عباده، ويغذيهم لأرواحهم وأجسادهم، وهو مستغن عن عباده من كل وجه، فهو

---

(١) كلمة غير مقروءة.." (٢)

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٥١

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٣٧/١

"فتوى في العشق (*)

---

(*) قال معد الكتاب للشاملة:

- قال ابن القيم في كتابه روضة المحبين صفحة ١٣١ تعليقا على هذه الفتيا وردا على من أحل النظر المحرم: " وأما من حاكمتمونا إليه وهو شيخ الإسلام ابن تيمية فنحن راضون بحكمه فأين أباح لكم النظر المحرم وعشق المردان والنساء الأجانب وهل هذه إلا كذب ظاهر عليه وهذه تصانيفه وفتاواه كلها ناطقة بخلاف ما حكيتموه عنه وأما الفتيا التي حكيتموها فكذب عليه لا تناسب كلامه بوجه ولولا الإطالة لذكرناها جميعها حتى يعلم الواقف عليها أنها لا تصدر عمن دونه فضلا عنه وقلت لمن أوقفني عليها هذه كذب عليه لا يشبه كلامه وكان بعض الأمراء قد أوقفني عليها قديما وهي بخط رجل متهم بالكذب وقال لي ما كنت أظن الشيخ برقة هذه الحاشية، ثم تأملتها فإذا هي كذب عليه ولولا الإطالة لذكرنا من فتاويه ما يبين أن هذه كذب "

- وقد ذكر المحقق الشيخ (علي العمران) رأيه في هذه المسألة فقال (في مشاركة له بملتقى أهل الحديث) :

أقدم الجواب عن سؤال تكرر كثيرا في هذا المنتدى وفي غيره من المنتديات ألا وهو ما يتعلق بـ ((رسالة العشق)) المطبوعة في (جامع المسائل: ١/١٧٧-١٨٦) ، ومدى صحة نسبتها لشيخ الإسلام ابن تيمية، فأقول:

* مهما كان الباحث واسع الإطلاع قوي المعرفة بما يكتب - كالشيخ محمد عزير شمس - فإنه قد يفوته كثير مما يدركه غيره، وهذا من طبيعة البشر، فكان ماذا لو فاته الاطلاع على كلام ابن القيم في نفي هذه الرسالة وأنها مكذوبة على الشيخ؟!

* وعذره في إثبات هذه الرسالة أمور:

١- كثرة كتب ابن تيمية ورسائله وفتاويه، فعدم ذكرها ضمن كتبه ومؤلفاته، ليس دليلا على نفيها.

٢- أن ابن القيم قد نقل بعض التقسيمات الموجودة فيها في كتابه ((الجواب الكافي)) كما أشار إليه عزير شمس في الهوامش.

٣- أن النسخة الخطية قد نسبت هذه الفتوى لابن تيمية.

٤- أن الرأى الذي استغربه الكثيرون وهو: جواز تقبيل من خاف على نفسه الهلاك، ليس رأيا خارجا عن الإجماع، بل قد اختاره بعض العلماء ومنهم أبو محمد بن حزم -كما ذكر ابن القيم-.

أقول فهذه الأمور مجتمعة - إذا تجردت عن قرينة نفي ابن القيم للرسالة وتكذيبه لها الذي لم يطلع عليه عزير شمس - تسوغ هذه النسبة، وإن لم نجزم بها جزما لايقبل الشك.

* هذا العذر - في تقديري على الأقل - مسوغ لهذه النسبة، فكيف لو اجتمع إليه دليل خامس، وهو: أن الأمير علاء الدين **مغلطاي** وهو من تلاميذ ابن تيمية وأنصاره - قد أثبت هذه الرسالة للشيخ ونقل منها في كتابه ((الواضح المبين فيمن مات من المحبين)) .

* بعد هذا كله فالرسالة - عندي - لا تثبت لشيخ الإسلام ابن تيمية، فليس فيها نفسه ولا أسلوبه المعهود في الكتابة، وما ذكره ابن القيم من أدلة في نفيها كاف. وقد ذكر في "روضة المحبين" (ص/١٣١) أن أحد الأمراء - ويعني به **مغلطاي** - قد أوقفه على هذه الفتوى، ثم نقدها.

* واستدراكا لهذا الأمر؛ فإنه سينبه في آخر (المجموعة الخامسة) - إن شاء الله- على ما استجد من معلومات وفوائد وتصحيحات فيما يتعلق بهذه السلسة (١-٨) تحت عنوان: ((استدراكات)) وسيكون التنبيه على هذه الرسالة منها. هذا أولا .

وثانيا: أنه في الطبعة الجديدة لـ (آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال) - وهي قريبة إن شاء الله تعالى - ستحذف هذه الرسالة منها.

هذه خلاصة رأيي في هذه المسألة، والحمد لله حق حمده.." (١)

"الثاني: أن قوله (فطلقوهن) إذن في مطلق الطلاق، ليس إذنا في كل طلاق. ومن ظن أن هذا عام فقد **غلط** ولم يفرق بين العام والمطلق، فإن قول القائل "كل" و"بع" ونحو ذلك إذن في مطلق الأكل والبيع، لا يتعرض للعموم لا بنفي ولا إثبات. ولهذا لم يكن تقييد هذا المطلق رفعا لمدلول اللفظ ولا نسخا له، وإذا لم يكن فيه عموم فهو لم يأذن إلا في الطلاق الذي وصفه، وهو أن يطلق للعدة وأن يحصي العدة ويتقي الله، وأنه إذا بلغن أجلهن أمسك بمعروف أو فارق بمعروف. وهذه الصفة إنما هي في الطلاق دون الثلاث، كما أنها إنما هي في الطلاق لاستقبال العدة، فمن طلقها حائضا فلم يطلق كما أمره الله تعالى.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٧٥/١

كذلك من لم يطلق الطلاق الموصوف بأن صاحبه لا يدري لعل الله يحدث بعده أمرا، وبأنه إذا بلغت المرأة أجلها فإما أن يمسك بمعروف أو يسرح بمعروف، فلم يطلق الطلاق الذي أمر الله به.

الثالث: أنه أمر بإحصاء العدة وأن يتقي الله، وأمر إذا بلغن أجلهن أن يمسك بمعروف أو يسرح بمعروف، وهذا لا يحتاج إليه في الثلاث، فإن الثلاث إنما يحتاج إلى إحصاء العدة لتحل لغيره، لا لأجل إمساكه وتسريحه.

الرابع: أنه قال (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) ، وهذا حكم المطلقة الرجعية، فإن زوجها أحق بها ما دامت في العدة، فليست كالزوجة من كل وجه، ولا كالبائن من كل وجه، بخلاف الزوجة فإن لها أن تخرج بإذن زوجها، والبائن لزوجها أن يخرجها بلا إذنها، فإنها لا تستحق عليه السكنى ولا النفقة، إلا أن يختار هو أن يحصنها، فله إلزامها بالسكنى لحقه في." (١)

"تحرم بالثانية. ثم ذكر حكمه إذا أوقع الثالثة بقوله: (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) . وقد فسر بعضهم (١) معناه بان قوله (أو تسريح بإحسان) هو الطلقة الثالثة، وهذا غلط من وجوه كما قد ذكر في موضع آخر. ومعلوم أن هذا لا يتناول الثلاث المجموعة، فإنه ليس بعد وقوع الثلاث إمساك بمعروف.

الوجه الخامس: أن قوله (الطلاق مرتان) لفظ معرف باللام، فيعود إلى الطلاق المعهود، وهو الطلاق الذي تقدم ذكره في كتاب الله بقوله (والمطلقات يتربصن) ، وهو الطلاق الرجعي، فدل ذلك على أن الطلاق المشروع في كتاب الله هو الطلاق الرجعي الذي يقع مرة بعد مرة، وبعدهما إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، والثالثة قوله (فإن طلقها) .

الوجه السادس: أن قوله (مرتان) إما أن يريد به مرة بعد مرة، كما في قوله (ثم ارجع البصر كرتين) (٢) ، وكما في قوله تعالى: (ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات) (٣) الآية. ومعلوم أن الثلاث في الاستئذان لا تكون بكلمة واحدة، فلو قال: "سلام عليكم، أأدخل ثلاثا" لم يكن قد استأذن ثلاثا. وكما في قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "من قال في يوم مئة مرة سبحان الله وبحمده حطت عنه خطاياه، ولو كانت مثل زبد البحر" (٤) ؛ وفي مثل قوله: "سبح ثلاثا وثلاثين، وحمد ثلاثا وثلاثين، وكبر ثلاثا وثلاثين" (٥) ؛ وقوله: "كان إذا سلم

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٧٧/١

(١) انظر "زاد المسير" (٢٦٣/١) والقرطبى (١٢٧/٣-١٢٨) .

(٢) سورة الملك: ٤.

(٣) سورة النور: ٥٨.

(٤) أخرجه البخاري (٦٤٠٥) ومسلم (٢٦٩١) عن أبي هريرة.

(٥) أخرجه مسلم (٥٩٧) عن أبي هريرة.." [١]

"يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا. فكان الأصل في هجرة المسلم والإحداد على غير الزوج ومقام المهاجر بما هاجر عنه أن يكون منهيا، لكن رخص في الثلاث منه للحاجة إلى ذلك.

كذلك الطلاق، لما لم يبح منه إلا الثلاث دل على أن الأصل فيه الحظر، والمعنى أن الرجل خير بين أن يطلقها فتحرم عليه، وبين أن لا يطلقها، ومعلوم أنه إذا أبيح مجموع التطليق وتحريمها عليه لم يكن. الطلاق وحده مباحا، فمن ظن أن الطلاق مباح مطلقا كما يباح الأكل والشرب فقد **غلط**، بل إذا اقتصر على ثلاث تطليقات وحرمت بعد الثالثة دل على أنه أبيح منه قدر الحاجة، ومعلوم أن جمع الثلاث لا حاجة إليه، فلا يباح (١) .

***

(١) انتهى الكلام هنا في الأصل، ولعل المؤلف لم يكمله.." [٢]

"قال أبو داود (١) : وهذا أصح من حديث ابن جريج أن ركانة طلق امرأته ثلاثا، لأنهم أهل بيته، وهم أعلم به. وحديث ابن جريج رواه عن بعض بني أبي رافع عن عكرمة عن ابن عباس.

قلت: فجعل أبو داود - رضي الله عنه - القصتين واحدة، وهو كما قال: ويرد عليه أنه في حديث ابن جريج أن ركانة طلق امرأته ثلاثا، وليس هذا في حديث ابن جريج الذي رواه هو، وإنما فيه أن عبد يزيد - أبا ركانة وإخوته - طلق أم ركانة، ونكح امرأة من مزينة، وأنها اشتكت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وذكرت أنه عنين، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - بين كذبها بأن أولادها يشبهونه، فدل على أنهم منه،

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٨٣/١

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٩١/١

وأنه ليس بعنين. ثم إنه أمر عبد يزيد أبا ركانة أن يطلق هذه المزنية المشتكية، وإنه أمره أن يراجع أم ركانة التي طلقها ثلاثا.

هذا هو الذي في حديث ابن جريج، ليس في حديث ابن جريج أن ركانة طلق امرأته ثلاثا. لكن قد يقال: إن القصة واحدة، وإن هذا الراوي **غلط** في بعض ألفاظ القصة في المطلق والمطلقة، كما يقول من يقول: إنه **غلط** في عدد الطلاق. وقد يقال: من قال هذا لم يكن له أن يقول في حديث ابن جريج أن ركانة طلق ثلاثا، بل هذا يبين أن قائل ذلك لم يتأمل الحديث حق التأمل، فإذا تأملهما علأن المنقول في هذا الحديث قصة غير المنقول في الآخر، فلا المطلق المطلق، ولا المطلقة المطلقة، فإن المطلقة في هذا سهيمة امرأة ركانة، وهناك أمه؛ ولا لفظ التطليق لفظ التطليق. وفي هذا من تزويج عبد يزيد لامرأة مزنية، ودعواها عنته، وتكذيب النبي - صلى الله عليه وسلم - بشبه أولاده له، مالا

---

(١) ٢/٢٦٣.." (١)

"ابن عباس أثبت من عبد الله بن علي بن [يزيد بن] (١) ركانة عن أبيه عن جده. وقد قال أحمد: حديث ركانة ليس بشيء (٢) . وابن إسحاق يدخله أبو حاتم وابن خزيمة وابن حزم في الصحيح.

والبيهقي اعتقد أن القضية واحدة، كما اعتقدها أبو داود، ولكن ما رووه يخالف ذلك، فإما أن يكون **الغلط** فيما رووه، أو **الغلط** منهم في فهم ما رووه، ولا ريب أنهم صادقون فيما رووه رضي الله عنهم.

وهذا الحديث عمل به رواته، فكان ابن إسحاق يعمل به، ويقول: إن الثلاث بكلمة واحدة واحدة (٣) . وكذلك عكرمة راويه عن ابن عباس. وروي ذلك عن ابن عباس أيضا، كما قال أبو داود في سننه (٤) : وروى حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس إذا قال: أنت طالق ثلاثا بفم واحد فهي واحدة. قال: وروى إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عكرمة هذا قوله، لم يذكر ابن عباس، وجعله قول عكرمة. وذكر أبو داود (٥) عن ابن عباس من ستة أوجه أنه أوقع الثلاث بمن أوقعها بكلمة واحدة، من رواية مجاهد وسعيد بن جبير ومالك ابن الحويرث وعطاء وعمرو بن دينار ومحمد بن إياس بن البكير.

---

(١) زيادة على الأصل لتصحيح الاسم.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٠٢/١

(٢) ذكر الخطابي في "معالم السنن" (٣/١٢٢) وعنه المنذري في "مختصر السنن" (٣/١٣٤،١٢٢) أن الإمام أحمد كان يضعف طرق هذا الحديث كلها.

(٣) حكاه عنه الإمام أحمد في رواية الأثرم كما في "إغاثة اللهفان" (١/٣٢٤) ؛ والجصاص في "أحكام القرآن" (١/٣٨٨) . وانظر "مجموع الفتاوى" (٣٣/٨) .

(٤) ٢/٢٦٠.

(٥) في الموضع المذكور قبل قول عكرمة.." [1]

"الناس المتتايعين فيما نهوا عنه من ذلك، كما وافقوا عمر على أن حد في الخمر بثمانين لما كثر شرب الناس لها واستقلوا العقوبة بأربعين (١) .

وكان عمر رضي الله عنه أحيانا ينفي في الخمر ويحلق الرأس فيغلظ عقوبتها بحسب الحاجة، إذ لم يكن من النبي - صلى الله عليه وسلم - فيها حد مقدر موقت القدر والصفة لا يزاد عليه ولا ينقص منه، كما في حد القذف، بل كان قدر العقوبة فيها وصفتها موكولة إلى اجتهاد الأئمة بحسب الحاجة، فمن أدناها أربعون بالجريد والنعال وأطراف الثياب، وهذا من أخف العقوبات قدرا وصفة، ثم أربعون بالسياط، وهذا أعلى في الصفة دون القدر، ثم ثمانون بالسياط، وهذا أعلى منهما. وهل يعاقب فيها بالقتل بعد الثالثة أو الرابعة إذا لم ينتهوا إلا بذلك؟ فيه أحاديث ونزاع ليس هذا موضعه (٢) .

فحديث عبد يزيد أو ركانة مروي من هذين الوجهين، وأقل أحواله حينئذ أن يكون حسنا، فإن الحسن عند الترمذي هو ما روي من وجهين ولم يعلم في رواته متهم بالكذب، ولم يعارضه ما يدل على **غلطه**، وهو من أحسن ما يحتج به الفقهاء. وقد يقال: هو صحيح، وابن. حبان وإن كان قد صحح حديث البتة فإنه يصحح حديث ابن إسحاق هو وغيره كابن خزيمة وابن حزم وغيرهما،

---

(١) انظر "المغني" (١٢/٤٩٨-٤٩٩) .

(٢) أخرجه أحمد (٤/٩٥،٩٦،١٠٠) وأبو داود (٤٤٨٢) والترمذي (١٤٤٤) وابن ماجه (٢٥٧٣) والحاكم (٤/٣٧٢) عن معاوية. وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة وقبيصة بن ذؤيب وعبد الله بن عمرو وجرير بن عبد الله والشريد وشرحبيل وأبي سعيد الخدري، كما في المصادر السابقة. وقد قيل: إنه حديث

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٠٧/١

منسوخ، ولا دليل على ذلك، بل هو محكم غير منسوخ كما حقق ذلك الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على "المسند" (٩/٤٩-٩٢) .." (١)

"ولهذا كان طائفة من العلماء مثل أبي البركات يفتون بلزوم الثلاث في حال دون حال، كما نقل عن الصحابة، وهذا إما لكونهم رأوه من باب التعزير الذي يجوز فعله بحسب الحاجة، كالزيادة على أربعين في الخمر، والنفي فيها وحلق الرأس؛ وإما لاختلاف اجتهادهم، فرأوه تارة لازما، وتارة غير لازم.

وبالجملة فما شرعه النبي - صلى الله عليه وسلم - شرعا لازما دائما لا يمكن تغييره، فإنه لا نسخ بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -. ولا يجوز أن يظن بأحد من علماء المسلمين أنه يقصد هذا، لاسيما الصحابة، لاسيما الخلفاء الراشدين.

وإنما يظن مثل ذلك في الصحابة أهل الجهل والضلالة من الرافضة والخوارج، الذين يكفرون بعض الخلفاء أو يفسقونه. ولو قدر أن أحدا فعل ذلك لم يقره المسلمون على ذلك، فإن هذا إقرار على أعظم المنكرات، والأمة معصومة أن تجتمع على مثل ذلك. لكن يجوز أن يجتهد الحاكم والمفتي، فيصيب فيكون له أجران، ويخطيء فيكون له أجر واحد.

وما شرعه النبي - صلى الله عليه وسلم - شرعا معلقا بسبب، إنما يكون مشروعا عند وجود السبب، كإعطاء المؤلفة قلوبهم، فإنه ثابت بالكتاب والسنة.

وبعض الناس ظن أن هذا نسخ (١) ، لما روي عن عمر أنه ذكر أن الله أعز الإسلام وأهله، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر. وهذا الظن **غلط**، ولكن عمر استغنى في زمنه عن إعطاء المؤلفة قلوبهم، فترك ذلك لعدم الحاجة إليه، لا لنسخه. كما لو فرض أنه عدم في بعض الأوقات ابن السبيل أو الغارم.

---

(١) انظر تفسير ابن كثير (٢/٣٧٩) .." (٢)

"فهذه أصول الشرع كلها تبين أن الجنس المحرم لا يسقط حكم المرة، ويغير الحكم في المرتين، فمدعي مثل ذلك في الظهار ادعى على الشارع ما هو مخالف لأصوله وقواعده ومقاصده المعروفة.

وهؤلاء إنما أتوا من لفظ (ثم يعودون لما قالوا) ، ظنوا أن المراد بذلك أن يكرر قوله الأول، وهذا اللفظ لا

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣١٠/١

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٦٤/١

يستعمل في مثل هذا المعنى، فلا يقال لمن كرر قوله: إنه عاد إلى قوله، إلا إذا اختص الثاني بمعنى يقتضي أنه لا يعود، مثل أن يستتاب من قول ثم يعود إليه، فيقال: عاد إلى قوله؛ لأن التوبة تقتضي رجوعه عنه، فإذا نقضها فقد عاد إلى الذنب. وكذلك إذا نهي عن فعل أو قول ثم فعله وقاله. قال تعالى: (ألم تر إلى الذين نهوا عن النجوى ثم يعودون لما نهوا عنه) (١) ، وقال تعالى في حق بني إسرائيل: (عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدتم عدنا) (٢) أي إن عدتم إلى الذنب عدنا إلى العقوبة، وإن عدتم إلى التوبة عدنا إلى الرحمة. فأما من كرر القول أو الفعل، مثل من يسبح في الصلاة ثلاثا أو أكثر من ذلك، أو يستغفر مرات، فإنه لا يقال في المرة الثانية والثالثة: إنه عاد.

فهؤلاء غلطوا في فهم القرآن واللغة التي بها نزل القرآن، ولهذا قال الزجاج (٣) : هذا قول من لا يدري اللغة. ومثل هذا يقع كثيرا ممن يدعي التمسك بظاهر القرآن والحديث، وقد غلط في ذلك، ليس ما ادعاه هو الظاهر الذي دل عليه اللفظ.

ولفظ الإعادة والعود حيث استعمل لابد أن يكون بينه وبين الابتداء

---

(١) سورة المجادلة: ٨.

(٢) سورة الإسراء: ٨.

(٣) "معاني القرآن وإعرابه" (١٣٥/٥) .." (١)

"نوع فرق، حتى يتميز المعاد من المبتدأ، فأما إذا كان هو إياه من كل وجه فهذا لا يقال فيه: إنه أعاده، ولا عاد إليه.

وقد يقال لمن فعل فعلا وقطعه لتعب أو شغل ونحو ذلك: عد إلى ما كنت، وعد إلى حالك، لأن الأول حصل عقبه فتور تميز به عن الثاني، فلو وصل الثاني بالأول لم يقل: إنه عاد. فإذا قال: أنت على كظهر أمي، أنت على كظهر أمي، أو قال: والله لا أطأك، والله لا أطأك، لم يقل: إن قول الثاني عود إلى الأول، بل هو تكرير محض.

وأيضا فالذي قالوه لو كان صحيحا محتملا إنما يجب الجزم به إذا كانت ما مصدرية، أي ثم يعودون إلى قولهم، وليس في الآية ما يوجب ذلك، بل يجوز أن تكون ما موصولة، أي إلى الذي قالوه.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤٠٠/١

وهذا أظهر، فإن كونها موصولة أكثر في الكلام، ولفظ العود يستعمل في مثل هذا، كقوله: (ثم يعودون لما نهوا عنه) (١) .

وهذا منشأ غرط طائفة من الناس في الآية، فإنهم ظنوا أن ما مصدرية، وأن المعنى: ثم يعودون لقولهم، ولم يفهموا معنى كونها موصولة.

ثم هؤلاء الذين ظنوا أنها مصدرية قالوا أقوالا كلها باطلة، فقال داود ومن وافقه (٢) : إن العود تكرير القول.

وهذا القول لا يعرف عن أحد قبلهم، وقيل: إنه مروي عن بكير بن الأشج.

وقال طائفة من أهل العربية ما قاله ابن قتيبة من أن قوله: يتظاهرون في الجاهلية، ثم يعودون إليه في الإسلام.

وهو قول فاسد أيضا.

---

(١) سورة المجادلة: ٨.

(٢) انظر "المحلى" (٥٢/١٠) .." [1]

"وهذا فاسد من وجوه:

أحدها: أنه لم يقل "فلما قالوا تحرير رقبة" أو "تحرير رقبة لما قالوا"، بل قال: (ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة) . ولا يجوز أن يقال: "لما قالوا فتحرير رقبة"، فإن الفاء هي جواب الشرط، والشرط هو ما في الاسم الموصول من معنى الشرط، والاسم الموصول أو النكرة الموصوفة - إذا كان في الصلة أو الصفة معنى الشرط - دخلت الفاء في خبر المبتدأ، كقوله: (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم) (١) ، ومثله قوله: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (٢) ، وقوله: (والذان يأتيانها منكم فآذوهما) (٣) . ولو دخلت "إن" على المبتدأ ففيه نزاع، والقرآن قد جاء بالفاء في قوله: (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم) (٤) . فقوله (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة) (٥) بمنزلة قوله: "من تظاهر ثم عاد فعليه تحرير رقبة". ولا يجوز أن يقال: "لما عاد فعليه تحرير رقبة".

وأيضا فتحرير الرقبة لم يجب لمجرد العود، بل الموجب له الظهار، والعود شرط، أو الموجب مجموعهما، فقولهم: إن الرقبة إنما وجبت لأجل العود فقط غلط.

وقول الزجاج: ثم يعودون إلى إرادة الجماع من أجل ما قالوا،

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤٠١/١

(١) سورة البقرة: ٢٧٤.

(٢) سورة المائدة: ٣٨.

(٣) سورة النساء: ١٦.

(٤) سورة الجمعة: ٨.

(٥) سورة المجادلة: ٣.." (١)

"الإطعام يجب بعد الوطء لا قبله، بل اللفظ إن كان مطلقا كما زعموه فلا دلالة له، لا على هذا ولا على هذا. وهذا **غلط** ينزه القرآن عنه وأيضا فقوله (فإطعام ستين مسكينا) اقتضى إيجاب الإطعام، وليس في الآية ما يقتضي تأخير الوجوب إلى بعد التماس، فيبقى الإيجاب يتناول الحالين، ما قبل التماس وما بعده، فهو واجب قبل التماس، فإن لم يفرق الواجب حتى تماسا فعليه إخراجه بعد ذلك.

وأيضا فقوله (ثم يعودون لما قالوا) مع قوله (فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا) دل على أن العود له مبدأ وله منتهى كسائر الأفعال، فمبدؤه إذا عزم عليه، ومنتهاه إذا وطىء. وقوله "ثم يعودون" لم يرد به توقيف الكفارة على تمام العود، فإنه لو أراد ذلك لم تجب الكفارة إلا بعد تمام العود، وهو خلاف قوله "من قبل أن يتماسا". بل أراد به أنه يجب إخراجها بعد الشروع في العود بالعزم عليه، قبل إتمامه بالوطء. وإذا كان هذا هو مقتضى قوله "ثم يعودون" مع قوله "من قبل أن يتماسا"، فهو إنما أوجب التكفير بالإطعام بعد هذا العود، فعلم أنه واجب إذا شرع في العود، وإن لم يحصل تمام العود، وإلا لزم اختلاف معنى العود في الآية.

وأيضا فالكفارات هي من جنس العبادات، وفيها معنى العقوبات، كما أن الحدود هي عقوبات، وهي أيضا عبادات، ولهذا قال: (ذلكم توعظون به) ، أي تزجرون به، وتنهون به، وتعاقبون به، وقد جعل من تمام العقوبة أن تحرم عليه إلى أن يكفر، فذا قيل: إنها لا تحرم على المكفر بالإطعام زالت العقوبة الواجبة بالتحريم، لاسيما والتكفير.. (١) .

---

(١) انتهى ما وجد من كلامه في الأصل، وما بعده غير متصل بما قبله.." (٢)

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤٠٤/١

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤١١/١

"ذكره المزي في ترجمة شريح، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر. فالصواب أنه لم يلق عليا، والحديث منقطع الإسناد كما قال شيخ الإسلام.

وقد اكتفى بذكر هذا الحديث كنموذج، لأنه أحسن ما ورد في الباب، ومع ذلك فهو منقطع، أما الأحاديث الأخرى فنكارتها واضحة وبطلانها ظاهر، ولذا لم يشر إليها، مع أن حديث عبادة بن الصامت منها أخرجه أيضا أحمد في "مسنده" (٣٢٢/٥) وقال عقب روايته: "هو منكر"، فلم يستحق التنويه مثل غيره من الأحاديث الواهية في المصادر الأخرى.

بهذا التفصيل يظهر لنا جليا مقصود شيخ الإسلام من نفي ورود هذه الألفاظ "بإسناد صحيح أو ضعيف محتمل"، والغرض من استدراك لفظ "الأبدال" والإشارة إلى وروده في حديث شامي منقطع. فنسبة المناوي إلى الشيخ أنه ينكر ورود لفظ "الأبدال" في خبر صحيح أو ضعيف إلا في خبر منقطع- **غلط**، ورميه بالتهور والمجازفة يدل على عدم فهمه للمقصود، فلم ينف الشيخ ورود لفظ "الأبدال" بإسناد ضعيف غير محتمل، ولم يكذب من ادعى ذلك، وكل ما ورد في هذا الباب لا يبطل ما قاله.

أما قول المناوي: "وهذه الأخبار وإن فرض ضعفها جميعها، لكن لا ينكر تقوي الحديث الضعيف بكثرة طرقه وتعدد مخرجيه إلا جاهل بالصناعة الحديثية أو معاند متعصب"- فهو خطأ وقع فيه كثير من العلماء المتأخرين حيث أطلقوا أن الحديث الضعيف إذا." (١)

"ونحو هذا على الإطلاق باطل قطعا، فإن هذه البلاد كانت في أول الإسلام ديار كفر، لم يكن بها أحد من أولياء الله، ولما صارت دار إسلام صار فيها من أولياء الله بحسب ما في أهلها من الإيمان والتقوى. ولا يختص إقليم من هذه الأقاليم بالأبدال، ومن قال إن الأبدال لا يكونون إلا بالشام فقد أخطأ، فإن خيار هذه الأمة من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار كانوا بالمدينة، ولما فتحت الأمصار كان في كل مصر من خيار المسلمين من لا يحصيه إلا الله.

وإذا كان الأبدال أفضل الأمة فمن الممتنع أن يكونوا في زمن علي بالشام، فإن طائفته كانت أولى بالحق من طائفة معاوية بشهادة النبي - صلى الله عليه وسلم -، فكيف يكون الأبدال خارجين عن جماعة علي ويكونون بالشام؟

ومما يبين أنهم ليسوا مخصوصين بالشام أن الذين نطقوا بلفظ "الأبدال" من السلف كانوا يجعلون منهم

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٦/٢

من ليس بالشام، وهذا كثير في كلامهم، فما يدعيه الصوفية **غلط**.

وقولهم "إن الشدة إذا نزلت بأهل الأرض يرفعها الأدنى إلى الأعلى، حتى ينتهي الأمر إلى الغوث، فلا يرفع بصره حتى تنفرج تلك النازلة" من أعظم الكذب والبهتان، فإن هذا "الغوث" المدعى ليس بأعظم من الرسل، وهم قد يمنعون ما يسألون، وقد كان الأنبياء يجتهدون في الدعاء، فكيف يكون غيرهم لا يرفع بصره حتى تدفع النوازل؟ وقد نزل بهذه الأمة من الشدائد ما لا يحصيه." (١)

"الأبدال الأربعون الذين هم أفضل الأمة خارجين عنهم في حياتهم.

فهذا الأصل المعلوم بالكتاب والسنة والإجماع لا يعارضه خبر واحد رواه الثقات، بل ينسبون في ذلك إلى **الغلط**، فكيف بحديث منقطع فيه من الريبة ما لا يخفى.

/ومما يبين ذلك أن الذين نطقوا بلفظ "الأبدال" من السلف كانوا يجعلون من الأبدال من ليس بالشام، كما في حكاية أن مالك ابن دينار ومحمد بن واسع وغيرهما من الأبدال (١) ، وفي حديث معدان الذي سأل الثوري عن قوله: (ما يكون من نجوى ثلاثة) (٢) فقال: بعلمه (٣) ، قالوا: وكان معدان من الأبدال. ومثل هذا كثير في كلامهم.

وأما لفظ "النقباء" و"النجباء" في أولياء الله، فقد تقدم أنه ليس لذلك أصل في كلام السلف.

---

(١) رواها أبو نعيم في "الحلية لما (١١٤/٣) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٠١/١) .

(٢) سورة المجادلة: ٧.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (ص ٧٢) والآجري في "الشريعة" (ص ٢٨٩) واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (٤٠١/٣) ، وأورده ابن القيم في "اجتماع الجيوش الإسلامية" (ص ١٢٧) والذهبي في "العلو" (كما في "مختصره" ص ١٣٩) . وكلهم ذكروا قول الثوري في تفسير قوله تعالى: (وهو معكم أين ما كنتم) (سورة الحديد:٤) .." (٢)

"في غير هذا الموضع (١) أن الأحكام كلها بلفظ الشارع ومعناه، فألفاظه تناولت جميع الأحكام، والأحكام كلها معللة بالمعاني المؤثرة، فمعانيه أيضا متناولة لجميع الأحكام. لكن قد يفهم المعنى من لم

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٤٧/٢

(٢) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ١٠٤/٢

يعرف اللفظ العام، وقد يعرف اللفظ العائم ودلالته من لم يفهم العلة العامة. وكثيرا ما **يغلط** من يظنه قال لفظا ولم يقله، أو يجعله عاما أو خاصا ويكون مراد الشارع خلاف ذلك، كما **يغلط** من ينفي لفظا قاله، وكما **يغلط** من يظنه اعتبر معنى لم يعتبره، أو ألغى معنى وقد اعتبره، ونحو ذلك.

ولنأتين بما يذكر العلماء أنه استحسان على خلاف القياس:

فمن ذلك ما يقوله أحمد في إحدى الروايتين عنه إذا اعتبر الاستحسان، فإنه قد ذكر عنه روايتين (٢) كما تقدم، والقول الثالث وهو الذي يدلك عليه أكثر نصوصه أن الاستحسان المخالف للقياس

---

(١) انظر "قاعدة في شمول النصوص للأحكام "، ومجموع الفتاوى ١٩/ ٢٨٠ وما بعدها، فقد ذكر أن الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال العباد، ومن أنكر ذلك لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله وشمولها لأحكام أفعال العباد. ثم مثل بلفظ "الخمر" و"الميسر" و"الربا" و"الأيمان" وغيرها، فقال عن الخمر إنها تناولت كل مسكر، فصار تحريم كل مسكر بالنص العام والكلمة الجامعة لا بالقياس وحده، وإن كان القياس دليلا آخر يوافق النص. ومن كان متبحرا في الأدلة الشرعية أمكنه أن يستدل على غالب الأحكام بالنصوص وبالأقيسة.

(٢) كذا في الأصل منصوبا.." (١)

"الصحابة وجمهور التابعين. والذين لم يعملوا بها ليس معهم في خلافها لا نص ولا إجماع ولا قياس، وقد تأولوها ناجزين (١) من غير أصل يسلم، وقال بعضهم: هي منسوخة، وقال بعضهم: الشهادة اليمين. والأقوال الثلاثة باطلة من وجوه كثيرة.

وقول من قال: "لا يجوز شهادة أهل الذمة على المسلمين بحال " ليس معهم بذلك لا نص ولا قياس، ولكن كثير من الناس **يغلطون** لأنهم يجعلون الخاص من الشارع عاما، والله أمر بإشهاد المسلمين على المسلمين إذا أمكن، فظن من ظن أن هذا يقتضي أنه لا يشهد غيرهم ولو لم يوجد مسلم.

وباب الشهادات مبناها على الفرق بين خال القدرة وحال العجز، ولهذا قبلت شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال. وقد نصن أحمد على شهادتهن في الجراح وغيرها إذا اجتمعن ولم يكن عندهن رجال، مثل اجتماعهن في الحمامات والأعراس ونحو ذلك. وهذا هو الصواب (٢) ، فإنه لا نص ولا إجماع ولا قياس

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٢٠٧

يمنع شهادة النساء في مثل ذلك. وليس في الكتاب والسنة ما يمنع شهادة النساء في العقوبات مطلقا (٣)
.

---

(١) قراءة ظنية، وفي الأصل رسمت الكلمة بلا نقاط.

(٢) انظر نحو هذا الكلام في مجموع الفتاوى ٢٩٩/١٥. وراجع المسألة في: المغني ١٥٥/٩، ١٤٨ وتفسير القرطبي ٣٩١/٣. ٣٩٥ وروضة الطالبين ٢٥٤/١١ والمدونة ١٣/٨ والمحلى ٣٩٩/٩.

(٣) انظر الآثار الواردة في شهادة النساء في مصنف عبد الرزاق ٣٢٩/٨ وما بعدها.." [1]

"وهذا **غلط** على الشارع، فإن هذا ليس من باب ضمان المتلف، بل هو من باب تملك ملك (١) الغير بالقيمة، فإن نصيب الشريك يملكه المعتق ثم يعتق عليه بعد ذلك، لا يتلفه قبل أن يملكه (٢) ، بخلاف ما لو قتله، فإن ذلك إتلاف. والعلماء القائلون بالسراية متفقون على أنه يعتق على ملك الغير والولاء (٣) دون الشريك. وتنازعوا هل يسري عقب الإعتاق، أو لا يعتق حتى يؤدي الثمن؟ على قولين مشهورين لهم: الأول هو المشهور في مذهب الشافعي وأحمد، والثاني قول مالك، وهو قول في مذهب الشافعي وأحمد، وهو الصحيح في الدليل (٤) ، كما قد بسط في موضعه (٥) .

وعلى هذا فإذا أدى هل يعتق من حين الأداء، أو يتبين أنه عتق من حين الإعتاق؟ على قولين.

وعلى هذا ينبني لو أعتق الشريك نصيبه بعد عتق الأول، فعلى القول الذي ذكرنا أنه الصحيح يجوز عتقه، وعلى الآخر لا يجوز.

وعلى هذا ينبني إذا قال أحدهما: إذا أعتقت نصيبك (٦) فنصيبي حر، فعلى القول الذي بينا رجحانه يصح هذا التعليق، ويعتق

---

(١) كذا في النسختين، وفي "الإعلام" (٣٢٤/١) : "ممال".

(٢) ع: "يملك".

(٣) ع: "ما لو كان".

(٤) ع: "في القولين".

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٢٧/٢

(٥) انظر "مجموع الفتاوى" (١٣/٢٣١- ٢٣٢) .

(٦) ع: "أعتق نصيبه".." (١)

"[فصل] (١)

والمقصود هنا أن النصوص شاملة لجميع الأحكام، ونحن نبين ذلك فيما هو أشكل الأشياء ليستدل به على ما سواه، والفرائض من أشكلها، إذ نفاة القياس عدلوا في كثير منها عن دلالة النص إلى أن أثبتوا ما ظنوه مجمعا عليه، ونفوا ما ظنوه غير مجمع عليه، وكلاهما **غلط**:

أما الأول: فقد بيناه.

وأما الثاني: فتقديره عدم الإجماع إذا انتفى دليل بمعين (٢) ، فلابد من نفي سائر الأدلة الشرعية، كما ذكروه في مسألة المشركة (٣) ، فإنه لو قدر ثبوت ميراث أحدهما بالإجماع، فعدم الإجماع عن الآخر لا ينفي ميراثه، إذ لم تنتفي (٤) سائر الأدلة.

---

(١) زيادة من سائر النسخ.

(٢) س: "إنما ينتفي دليل بمضمن"، والمثبت من ع.

(٣) ع: "المشتركة"، وكلاهما صواب. وانظر هذه المسألة في: "الأم" (٤/٩١- ٩٢) و"المبسوط" (٢٩/١٥٤) و"بداية المجتهد" (٢/٢٥٩) و"تفسير القرطبي" (٥/97) و"المغني" (٩/٢٤- ٢٦) و"تفسير ابن كثير" (١/ ٤٧١) .

(٤) كذا في النسختين بإثبات الياء.." (٢)

"قال العنبري (١) : القياس ما قال علي رضي الله عنه، [والاستحسان ما قال زيد. قال الخبري (٢) : هذه وساطة مليحة، وعبارة صحيحة (٣) .

فيقال: النص والقياس دلا على ما قال علي] (٤) . أما النص فقول الله تعالى: (فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) . (٥) والمراد به: ولد الأم، فإذا أدخلنا فيهم ولد الأبوين لم يشتركوا في الثلث؛ بل زاحمهم غيرهم.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٢٦٤

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٢٩٦

وإن قيل: ولد الأبوين منهم لكونه من ولد الأم، فهذا **غلط**، لأن الله تعالى قال: (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس) الآية (٦) .

---

= الحاكم (٤/٣٣٧) .

(١) هو عبد الله بن سوار العنبري قاضي البصرة، توفى سنة ٢٢٨. ترجمته في "سير أعلام النبلاء" (١٠/٤٣٤- ٤٣٥) .

(٢) هو عبد الله بن إبراهيم الخبري الشافعي، انتهت إليه الإمامة في الفرائض. توفي سنة ٤٧٦. انظر "سير أعلام النبلاء" (١٨/٥٥٨- ٥٥٩) .

(٣) نقل ابن قدامة في "المغني" (٩/٢٦) قول العنبري والخبري، وعقب عليه بقوله: وهو كما قال، إلا أن الاستحسان المجرد ليس بحجة في الشرع، فإنه وضع للشرع بالرأي من غير دليل، ولا يجوز الحكم به لو انفرد عن المعارض، فكيف وهو في مسألتنا يخالف ظاهر القرآن والسنة والقياس!

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من س.

(٥) سورة النساء: ١٢.

(٦) من الآية المذكورة.." (١)

"بالتثنية، فيما (١) كان مضافا إلى مثنى وليس فيه إلا واحد منه، كقوله تعالى (فقد صغت قلوبكما) (٢) ، ولا يحتمل إلا قلبين (٣) ، فهذا يختص بالاثنين، وعدل فيه عن لفظ الاثنين إلى لفظ الجمع للخفة وعدم اللبس، فإنه قد علم أن لكل واحد قلبا، فصار استعمال لفظ الجمع في الاثنين مع البيان هو لغة القوم. ومنه قوله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (٤) ، ولم يقل: "يديهما".

فإذا كانت الصيغة تختص بالاثنين في الموضع المبين، ولم يقل أحد إنها عند الإطلاق تختص بالاثنين، فكذلك تستعمل في الاثنين فصاعدا في الموضع المبين، وإن كانت عند الإطلاق إنما تتناول الثلاثة فصاعدا، وليس شيء من ذلك مجازا؛ بل كله من الموضوع في لغتهم.

وإنما **غلط** من ظن لفظ الجمع إنما وضع للثلاثة فصاعدا (٥) ، أو لاثنين فصاعدا. بل وضع لاثنين فصاعدا في موضع، ولثلاثة فصاعدا في موضع، ولاثنين فقط في موضع، كله من موضوع العرب. والقرينة هنا من

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٢/٢٩٨

وضع العرب.

---

(١) س، ع: "فما".

(٢) سورة التحريم: ٤.

(٣) س، ع: "الاثنتين".

(٤) سورة المائدة: ٣٨.

(٥) "وليس شيء من ذلك ... فصاعدا" ساقطة من ع.." (١)

"أما غلط الناس فلعدم التمييز بين ما يعقل من النصوص والآثار،

أو يعقل بمجرد القياس والاعتبار، ثم إذا خالط الظن والغلط في العلم

هوى النفوس ومناها في العمل صار لصاحبها نصيب من قوله تعالى

(إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى (٢٣)) (١) .

وهذا سبب ما خلق الإنسان عليه من الجهل في نوع العلم، والظلم في نوع العمل، فبجهله يتبع الظن، وبظلمه يتبع ما تهوى الأنفس. ولما بعث الله رسله وأنزل كتبه لهدى الناس وإرشادهم، صار أشدهم اتباعا للرسل أبعدهم عن ذلك، كما قال تعالى: (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (٢١٣)) (٢) .

ولهذا صار ما وصف الله به الإنسان لا يخص غير المسلمين دونهم، ولا يخص طائفة من الأمة، لكن غير المسلمين أصابهم ذلك في أصول الإيمان التي صار جهلهم وظلمهم فيها كفرانا وخسرانا مبينا، ولذلك من ابتدع في أصول الدين بدعة جليلة أصابه من ذلك أشد مما يصيب من أخطأ في أمر دقيق أو أذنب فيه، والنفوس لهجة بمعرفة محاسنها ومساوئ غيرها.

وأما العالم العادل فلا يقول إلا الحق، ولا يتبع إلا إياه، ولهذا من يتبع المنقول الثابت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وخلفائه وأصحابه وأئمة أهل

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢/٣٣٩

(١) سورة النجم: ٢٣.

(٢) سورة البقرة: ٢١٣.." [1]

"ثم إن من رحمة الله أنه قل أن ينقل عنهم شيء من ذلك إلا وفي النقول الصحيحة الثابتة عنهم للقول المحكم الصريح ما يبين غلط الغالطين عليهم في النقل أو التأويل، وهذا لأن الصراط المستقيم في كل الأمة بمنزلة الصراط في الملل، فكمال الإسلام هو الوسط في الأديان والملل، كما قال تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) (١) لم ينحرفوا انحراف اليهود والنصارى والصابئين. فكذلك أهل الاستقامة، ولزوم سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وما عليه السلف، تمسكوا بالوسط، ولم ينحرفوا إلى الأطراف.

فاليهود مثلا جفوا في الأنبياء والصديقين حتى قتلوهم وكذبوهم، كما قال الله تعالى: (ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون (٨٧)) (٢) ، والنصارى. غلوا فيهم حتى عبدوهم، كما قال تعالى: (يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق) الآية (٣) .

واليهود انحرفوا في النسخ، حتى زعموا أنه لا يقع من الله ولا يجوز عليه، كما ذكر الله عنهم إنكاره في القرآن حيث قال: (سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها) (٤) ، والنصارى قابلوهم، فجوزوا للقسيسين والرهبان أن يوجبوا ما شاءوا ويحرموا ما شاءوا.

وكذلك تقابلهم في سائر الأمور.

فهدى الله المؤمنين إلى الوسط، فاعتقدوا في الأنبياء ما يستحقونه، ووقروهم وعزروهم وأحبوهم، وأطاعوهم واتبعوهم، ولم يردوهم

---

(١) سورة البقرة: ١٤٣.

(٢) سورة البقرة: ٨٧.

(٣) سورة النساء: ١٧١.

(٤) سورة البقرة: ١٤٢.." [2]

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٨٧/٣

(٢) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٨٩/٣

"أما ورقة الأنساب والتواريخ ففيها غلط في مواضع متعددة، مثل ذكره أن النبي - صلى الله عليه وسلم - توفي في صفر، وأنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ابن عمرو بن العلاء بن هاشم، وأن جعفر الصادق توفي في خلافة الرشيد، وغير ذلك.

فإنه لا خلاف بين أهل العلم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - توفي في شهر ربيع الأول شهر مولده وشهر هجرته، وأنه توفي يوم الاثنين، وفيه ولد وفيه أنزل عليه. وجده هاشم بن عبد مناف، وإنما كان هاشم يسمى عمرا، ويقال له عمرو العلا، كما قال الشاعر (١) :

عمرو العلا هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

وأن جعفرا أبا عبد الله توفي في سنة ثمان وأربعين في إمارة أبي جعفر المنصور.

وأما المنتظر فقد ذكر طائفة من أهل العلم بأنساب أهل البيت أن الحسن بن علي العسكري لما توفي بعسكر سامراء لم يعقب ولم ينسل، وقال من أثبته: إن أباه لما توفي سنة ستين ومئتين كان عمره سنتين أو أكثر من ذلك بقليل، وأنه غاب من ذلك الوقت، وأنه من ذلك الوقت حجة الله على أهل الأرض، لا يتم الإيمان إلا به، وأنه هو المهدي الذي أخبر به النبي - صلى الله عليه وسلم -، وأنه يعلم كل ما يفتقر إليه في الدين.

وهذا موضع ينبغي للمسلم أن يتثبت فيه ويستهدي الله ويستعينه، فإن الله قد حرم القول بغير علم، وذكر أن ذلك من خطوات الشيطان،

---

(١) هو مطرود بن كعب الخزاعي أو ابن الزبعرى، انظر تاريخ الطبري (٢/٢٥١، ٢٥٢) و"البداية والنهاية" (٣/٣٥٦).." (١)

"بها إلى الله في حوائجهم، كما أخبر الله عنهم بقوله: (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) (١) . ومثلما ينذر الجهال من المسلمين لعين ماء أو بئر من الآبار أو قناة ماء أو مغارة أو حجر أو شجرة من الأشجار أو قبر من القبور -وإن كان قبر نبي أو رجل صالح-، أو ينذرون زيتا أو شمعا أو كسوة أو ذهبا أو فضة لبعض هذه الأشياء-: فإن (٢) هذا كله نذر معصية لا يوفى به. لكن من العلماء من يقول: على صاحبه كفارة يمين، لما روى أهل السنن (٣) عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: "لا نذر في معصية،

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٩٧/٣

وكفارته كفارة يمين". وفي الصحيح عنه أنه قال: "كفارة النذر كفارة يمين" (٤) .

وإذا صرف من ذلك المنذور شيء في قربة من القربات المشروعة كان حسنا، مثل أن يصرف الدهن إلى تنوير بيوت الله، ويصرف المال والكسوة إلى من يستحقه من المسلمين من آل بيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وسائر المؤمنين، وفي سائر المصالح التي أمر الله بها ورسوله.

وإذا اعتقد بعض الجهال أن بعض هذه النذور المحرمة قد قضت حاجته بجلب المنفعة من المال والعافية ونحو ذلك، أو بدفع المضرة من العدو ونحوه، فقد **غلط** في ذلك، فقد صح عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه نهى عن النذر وقال: "إنه لا يأتي بخير، ولكنه يستخرج به من البخيل" (٥) . فعد

---

(١) سورة الزمر: ٣.

(٢) جواب قوله فيما مضى: "وإذا كان النذر معصية ... ".

(٣) أخرجه أبو داود (٣٢٩٠- ٣٢٩٢) والترمذي (١٥٢٤، ١٥٢٥) والنسائي (٢٦/٧، ٢٧) وابن ماجه (٢١٢٥) عن عائشة.

(٤) سبق تخريجه قريبا.

(٥) أخرجه البخاري (٦٦٠٨، ٦٦٩٢، ٦٦٩٣) ومسلم (١٦٣٩) عن ابن عمر.." [١]

"وهذا كثير في كتاب الله، وليس في شيء من ذلك أن معنى المعية أن يكون أحدهما حالا في الآخر ولا ممتزجا به ولا مختلطا به، فمن قال: إن ظاهر قوله (وهو معكم) ونحو ذلك أن يكون الله مختلطا بالمخلوقين وممتزجا بهم وحالا فيهم أو مماسا لهم ونحو ذلك، فقد افترى على القرآن وعلى لغة العرب، وادعى أن هذا الكفر هو ظاهر القرآن، وهو كذب على الله ورسوله بلا حجة ولا برهان.

وغاية ما يقال: أن لفظ "مع" ظرف أو ظرف مكان، فيقتضي أن يكون المتعلق بهذا الظرف مكانا (١) من المضاف إليه، كما في قول القائل: هذا فوق هذا، فإن "فوق" من ظروف المكان، ولكن هذا لا يقتضي أن يكون المكان عن يمين المضاف إليه أو عن شماله، ولا يقتضي أن يكون عن يمينه وشماله جميعا، بل أكثر ما يقتضي مطلق المكان، فإذا قدر أنه (٢) فوق المضاف إليه لم يكن هذا مخالفا لظاهر المعية.

ومن قال: إنه لابد في المعية من أن يكون ما مع الشيء متيامنا أو متياسرا أو إلى جانبه ونحو ذلك، فقد

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ١٠٩/٣

غلط غلطا بينا. وهذا كما أن قوله (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) ليس ظاهره أن ذاته في السماوات والأرض، بل ظاهره أنه إله أهل السماء وإله أهل الأرض، فأهل السماء يألهونه، وأهل الأرض يألهونه.

وكذلك قوله (وهو الله في السماوات وفي الأرض) ليس ظاهره أن نفس الله في السماوات والأرض، فإنه لم يقل: "هو في السماوات والأرض"، بل

---

(١) في الأصل: "مكان".

(٢) في الأصل: "أن".." (١)

"وهذا الاختلاف في امتحانهم في البرزخ يشبه الاختلاف في امتحانهم في العرصة، وقول من يقول بامتحانهم أقرب إلى النصوص والقياس من قول من يقول: يعاقبون بلا امتحان.

المسألة السادسة

أن غير المكلف قد يرحم، فإن أطفال المؤمنين مع آبائهم في الجنة، كما دل عليه قوله: (والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم) الآية (١) ، وكما في الصحيحين (٢) من حديث أبي هريرة وأنس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "احتجت الجنة والنار، فقالت الجنة: لا يدخلني إلا الضعفاء والمساكين؛ وقالت النار: يدخلني الجبارون المتكبرون. فقال الله للجنة: إنما أنت رحمتي أرحم بك من شئت، وقال للنار: إنما أنت عذابي أعذب بك من شئت، ولكل واحدة منكما ملؤها". فأما النار فلا يزال يلقى فيها وتقول: "هل من مزيد"، حتى يضع رب العزة فيها -وفي رواية: عليها- قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قط! قط. وأما الجنة فيفضل فيها فضل، فينشئ الله لها خلفا آخر". فهذا الحديث المستفيض المتلقى بالقبول نص في أن الجنة ينشأ لها في الدار الآخرة خلق يدخلونها بلا عمل، وأن النار لا يدخلها أحد بلا عمل.

وقد غلط في هذا الحديث المعطلة الذين أولوا قوله "قدمه" بنوع من الخلق، كما قالوا: الذين تقدم في علمه أنهم أهل النار. حتى قالوا

---

(١) سورة الطور: ٢١.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٦٢/٣

(٢) البخاري (٤٨٥٠، ٧٤٤٩) ومسلم (٢٨٤٦) عن أبي هريرة. أما حديث أنس فبغير هذا اللفظ، أخرجه البخاري (٤٨٤٨، ٦٦٦١، ٧٣٨٤) ومسلم (٢٨٤٨) .

ويوافق حديث أبي هريرة حديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه مسلم (٢٨٤٧) .." [١]

"في قوله "رجله": كما يقال: رجل من جراد. **وغلطهم** من وجوه:

فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "حتى يضع"، ولم يقل: حتى يلقي، كما قال في قوله: "لا يزال يلقى فيها".

الثاني: أن قوله "قدمه" لا يفهم منه هذا، لا حقيقة ولا مجازا، كما تدل عليه الإضافة.

الثالث: أن أولئك المؤخرين إن كانوا من أصاغر المعذبين فلا وجه لانزوائها واكتفائها بهم، فإن ذلك إنما يكون بأمر عظيم، وإن كانوا من أكابر المجرمين فهم في الدرك الأسفل، وفي أول المعذبين لا في أواخرهم.

الرابع: أن قوله "فينزوي بعضها إلى بعض" دليل على أنها تنضم على من فيها، فتضيق بهم من غير أن يلقى فيها شيء.

الخامس: أن قوله "لا يزال يلقى فيها، وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع فيها قدمه" جعل الوضع الغاية التي إليها ينتهي الإلقاء، ويكون عندها الانزواء، فيقتضي ذلك أن تكون الغاية أعظم مما قبلها.

وليس في قول المعطلة معنى للفظ "قدمه" إلا وقد اشترك فيه الأول والآخر، والأول أحق به من الآخر.

وقد **يغلط** في الحديث قوم آخرون ممثلة أو غيرهم، فيتوهمون أن "قدم الرب" تدخل جهنم. وقد توهم ذلك على أهل الإثبات قوم من المعطلة، حتى قالوا: كيف يدخل بعض الرب النار والله تعالى يقول: (لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها) (١) ؟.

---

(١) سورة الأنبياء: ٩٩.." [٢]

"يتضمن أنه أكبر من كل شيء، فما يحصل لغيره من نوع صفات الكمال -فإن المخلوق متصف بأنه موجود وأنه حي وأنه عليم قدير سميع بصير إلى غير ذلك- فهو سبحانه أكبر من كل شيء، فلا يساويه شيء في شيء من صفات الكمال، بل هي نوعان: نوع يختص به ويمتنع ثبوته لغيره، مثل كونه رب

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣/٢٣٩

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣/٢٤٠

العالمين، وإله الخلق أجمعين، الأول الآخر الظاهر الباطن القديم الأزلي الرحمن الرحيم مالك الملك عالم الغيب والشهادة، فهذا كله هو مختص به، وهو مستلزم لاختصاصه بالإلهية، فلا إله إلا هو، ولا يجوز أن يعبد إلا هو، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يرغب إلا إليه، ولا يخشى إلا هو. فهذا كله من تحقيق "لا إله إلا الله".

وأما "الله أكبر" فكل اسم يتضمن تفضيله على غيره، مثل قوله:

(اقرأ وربك الأكرم (٣)) (١) ، وقوله: (فتبارك الله أحسن الخالقين (١٤)) (٢) ، وقوله: (وأنت أرحم الراحمين (١٥١)) (٣) و (وأنت خير الغافرين (١٥٥)) (٤) ، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لعدي بن حاتم: "أيفرك أن يقال: الله أكبر؟ فهل من شيء أكبر من الله؟ ".

وأما قول بعض النحاة إن "أكبر" بمعنى كبير، فهذا **غلط** مخالف لنص الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولمعنى الاسم المنقول بالتواتر. وكذلك قول بعض الناس إنه أكبر مما يعلم ويوصف ويقال، جعلوا معنى "أكبر" أنه أكبر مما في القلوب والألسنة من معرفته ونعته، أي هو فوق معرفة

---

(١) سورة العلق: ٣.

(٢) سورة المؤمنون: ١٤.

(٣) سورة الأعراف: ١٥١، وسورة الأنبياء: ٨٣.

(٤) سورة الأعراف: ١٥٥.." (١)

"لصلبه **غلط**، لا يدل عليه اللفظ ولا المعنى، ومن ادعاه فقط أخطأ خطأ بينا (١) .

والصواب أيضا أن كونهم أسباطا إنما سموا به من عهد موسى للآية المتقدمة، ومن حينئذ كانت فيهم النبوة، فإنه لا يعرف أنه كان فيهم نبي قبل موسى إلا يوسف. ومما يؤيد هذا أن الله تعالى لما ذكر الأنبياء من ذرية إبراهيم قال: (ومن ذريته داود وسليمان) الآيات (٢) ، فذكر يوسف ومن معه، ولم يذكر الأسباط، فلو كان إخوة يوسف نبئوا كما نبئ يوسف لذكروا معه.

وأيضا فإن الله يذكر عن الأنبياء من المحامد والثناء ما يناسب النبوة، وإن كان قبل النبوة، كما قال عن موسى: (ولما بلغ أشده) (٣) الآية، وقال في يوسف كذلك، وفي الحديث: "أكرم الناس يوسف بن يعقوب

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣/٢٧٤

بن إسحاق بن إبراهيم، نبي من نبي من نبي" (٤) . فلو كانت إخوته أنبياء كانوا قد شاركوه في هذا الكرم، وهو تءالى لما قص قصة يوسف وما فعلوا معه ذكر اعترافهم بالخطيئة وطلبهم الاستغفار من أبيهم، ولم يذكر من فضلهم ما يناسب النبوة، ولا شيئا من خصائص الأنبياء، بل ولا ذكر عنهم توبة باهرة كما ذكر عن ذنبه دون ذنبهم، بل إنما حكى عنهم الاعتراف وطلب الاستغفار. ولا ذكر سبحانه عن أحد من الأنبياء – لا قبل النبوة ولا بعدها– أنه فعل مثل هذه الأمور العظيمة، من عقوق الوالد وقطيعة الرحم وإرقاق المسلم

---

(١) سورة الأنعام: ٨٤ وما بعدها.

(٢) انظر من قال بذلك في "الحاوي للفتاوي" للسيوطي (٣١٠/١) .

(٣) سورة القصص: ١٤.

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٨٢، ٣٣٩٠، ٤٦٨٨) عن ابن عمر بنحوه.." (١)

"وبيعه إلى بلاد الكفر والكذب البين وغير ذلك مما حكاه عنهم، ولم يحك شيئا يناسب الاصطفاء والاختصاص الموجب لنبوتهم، بل الذي حكاه يخالف ذلك، بخلاف ما حكاه عن يوسف.

ثم إن القرآن يدل على أنه لم يأت أهل مصر نبي قبل موسى سوى يوسف، لآية غافر (١) ، ولو كان من إخوة يوسف نبي لكان قد دعا أهل مصر، وظهرت أخبار نبوته، فلما لم يكن ذلك علم أنه لم يكن منهم نبي. فهذه وجوه متعددة يقوي بعضها بعضا.

وقد ذكر أهل السير أن إخوة يوسف كلهم ماتوا بمصر، وهو أيضا، وأوصى بنقله إلى الشام، فنقله موسى.

والحاصل أن **الغلط** في دعوى نبوتهم حصل من ظن أنهم هم الأسباط، وليس كذلك، إنما الأسباط ذريتهم الذين قطعوا أسباطا من عهد موسى، كل سبط أمة عظيمة. ولو كان المراد بالأسباط أبناء يعقوب لقال: "ويعقوب وبنيه"، فإنه أوجز وأبين. واختير لفظ "الأسباط" على لفظ "بني إسرائيل" للإشارة إلى أن النبوة إنما حصلت فيهم من حين تقطيعهم أسباطا من عهد موسى. والله أعلم.

---

(١) الآية ٣٤.." (٢)

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٢٩٨/٣

(٢) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٢٩٩/٣

"كقوله تعالى: (ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان خيرا لهم وأقوم) (١) ، (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما (٦٤)) (٢) ، (ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا) (٣) ، (ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه) (٤) ، (لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا) (٥) ، (ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء) (٦) .

الثانية: أن هذا الذي تسميه النحاة شرطا هو في المعنى سبب لوجود الجزاء، وهو الذي تسميه الفقهاء علة ومقتضيا وموجبا ونحو ذلك، فالشرط اللفظي سبب معنوي. فتفطن لهذا، فإنه موضع **غلط** فيه كثير ممن يتكلم في الأصول والفقه، وذلك أن الشرط في عرف الفقهاء ومن يجري مجراهم من أهل الكلام والأصول وغيرهم هو ما يتوقف تأثير السبب عليه بعد وجود المسبب، وعلامته أنه يلزم من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط.

ثم هو منقسم إلى ما عرف كونه شرطا بالشرع، كقولهم: الطهارة والاستقبال واللباس شرط لصحة الصلاة، والعقل والبلوغ شرط لوجوب الصلاة، فإن وجوب الصلاة على العبد يتوقف على العقل والبلوغ، كما تتوقف صحة الصلاة على الطهارة والستارة واستقبال

---

(١) سورة النساء: ٤٦.

(٢) سورة النساء: ٦٤.

(٣) سورة الأنفال: ٢٧.

(٤) سورة الأنعام: ٢٨.

(٥) سورة التوبة: ٤٧.

(٦) سورة المائدة: ٨١.." (١)

"كان مائعا فلا تقربوه". وقيل عنه: "وإن كان مائعا فاستصحبوا به". واضطرب عن معمر فيه.

وظن طائفة من العلماء أن حديث معمر محفوظ، فعملوا به، وممن ثبته محمد بن يحيى الذهلي فيما جمعه من حديث الزهري.

وأما البخاري والترمذي وغيرهما فعللوا حديث معمر وبينوا **غلطه**، والصواب معهم (١) . فذكر البخاري هنا

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣/٣١٦

عن ابن عيينة أنه قال: سمعته من الزهري مرارا لا يرويه إلا عن عبيد الله بن عبد الله، وليس في لفظه إلا قوله "ألقوها وما حولها وكلوا"، وكذلك رواه مالك وغيره. وذكر من حديث يونس أن الزهري سئل عن الدابة تموت في السمن الجامد وغير الجامد، فأفتى بأن النبي – صلى الله عليه وسلم – أمر بفأرة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح. فهذه فتيا الزهري في الجامد وغير الجامد، فكيف يكون قد روى في هذا الحديث استواء حكم النوعين بالحديث، ورواه بالمعنى فقال: "وأمر أن يطرح وما قرب منها"؟.

وروى صالح بن أحمد في "مسائله" (٢) عن أحمد قال: حدثنا أبي حدثنا إسماعيل حدثنا عمارة بن أبي حفصة عن عكرمة أن ابن عباس سئل عن فارة ماتت في سمن، قال: تؤخذ الفأرة وما حولها.

قلت: يا مولاي! فإن أثرها كان في السمن كله، قال: عضضت بهن أبيك! إنما كان أثرها في السمن وهي حية، وإنما ماتت حيث وجدت.

ثم قال: حدثنا أبي حدثنا وكيع حدثنا عن النضر بن عربي عن عكرمة قال: جاء رجل إلى ابن عباس، فسأله عن جر فيه زيت وقع

---

(١) انظر الكلام على هذا الحديث في "فتح الباري" (٩/٦٦٨- ٦٦٩) .

(٢) لم نجد النصوص المقتبسة منه في مطبوعته، فإنها ناقصة الأول والآخر.." (١)

"وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع (١) ، وذكر منشأ **غلط** الطائفتين حيث لم يفرقوا بين النوع والعين، وذكر قول السلف والأئمة: إن الله لم يزل متكلما إذا شاء، وإنه لا نهاية لكلمات الله، وإن وجود مالا نهاية له من كلمات الله في الماضي، كما ثبت في المستقبل وجود مالا نهاية له أيضا، وإن كل ما سوى الله مخلوق كائن بعد أن لم يكن، وليس معه شيء قديم بقدمه، بل ذلك ممتنع عقلا باطل شرعا؛ فإن الله أخبر أنه خالق كل شيء. والقول بأن الخالق علة تامة أزلية مستلزمة لمعلولها باطل عقلا وشرعا، وموجبة أنه يمتنع ضرورة وجود علة تامة يقارنها حدوث شيء من العالم، فإن الحوادث بعد أن لم تكن يمتنع مقارنة معلولها بها، بل قد بين أن القول بأن الفاعل يكون علة تامة مستلزمة للمفعول باطل، وأن الفعل لا يكون إلا بإحداث شيء. لكن فرق بين حدوث الشيء المعين وبين حدوث الحوادث شيئا بعد شيء.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٣/٣٤٠

وقد ثبت بالدلائل اليقينية أن الرب فاعل باختياره وقدرته، وأنه إذا قيل: هو موجب بالذات، فإن أريد بذلك أنه يوجب بمشيئته وقدرته ما شاءه= فهذا لا ينافي فعله بمشيئته وقدرته؛ وإن أريد بذلك ما يقوله دهرية الفلاسفة كابن سينا ونحوه من أن ذاتا مجردة عن الصفات أوجبت العالم بما فيه من الأمور المختلفة الحادثة= فهذا من أفسد الأقوال عقلا وسمعا، فإن إثبات ذات مجردة عن الصفات أو إثبات وجود مجرد عن جميع القيود أو مقيد بالسلوب لا يختص بأمر وجودي مما لا يمكن تحققه في الخارج، وإنما يقدره الذهن كما يقدر سائر

(١) انظر "شرح حديث عمران بن حصين" الذي سبق ذكره، وانظر "منهاج السنة" (١/٣٦٠ وما بعدها) و"درء التعارض" (٨/٢٨٧- ٢٩٠) .." (١)

"الممتنعات. ودعوى أن الصفة هي الموصوف، وأن إحدى الصفتين هي الأخرى كما يقوله هؤلاء المتفلسفة: إن العقل والعاقل والمعقول شيء واحد، واللذة واللذيذ والملتذ شيء واحد، وأن العلم والقدرة والإرادة شيء واحد، والقدرة هي القادر، والعلم هو العالم، ونحو ذلك من أقوالهم التي قد بسط الكلام على فسادها وتناقضها في غير هذا الموضع= هي دعاو باطلة.

والمقصود هنا الإشارة إلى ما قد يتوهمه بعض الناس من الإجماع لنوع من الاشتباه، فيظن أمورا داخلة في الإجماع ولا تكون كذلك، كما يظن أمورا خارجة عنه ولا تكون كذلك، كما يصيب بعض الناس فيما يدخلونه في نصوص الكتاب والسنة وفيما يخرجونه، ولهذا يذكر هؤلاء أمورا مختلفة فيها، وإذا نظر إلى مستندهم في الخلاف وجد فيه من الخطأ أمور أخرى كذلك، إما نقل ضعيف، وإما لفظ مجمل، وإما غير ذلك مما قد يقع **الغلط** في صحته تارة وفي فهمه تارة، كما يقع مثل ذلك فيما ينقلونه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من **الغلط**، ويكون قد نشأ من الإسناد تارة ومن فهم المتن تارة. والله سبحانه أعلم.." (٢)

"الأرض وألصقه فليس هذا بسجود.

ومن هنا **غلط** من **غلط** وقال: إن الاعتدالين ليسا بركنين طويلين، لما ظنوا أن المقصود مجرد الفضل،

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٤٨/٣

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٤٩/٣

والصواب ما جاءت به السنة إيجابا للاعتدال واستحبابا لإتمامه وتسويته بسائر الأركان، لأن هذا القيام والقعود وإن كانا تابعا (١) من بعض الوجوه فالقعود في آخر الصلاة أيضا تابع من بعض الوجوه للسجود، وإنما المقصود المحض: القيام المشتمل على القراءة المقصودة، والسجود الذي هو غاية الخضوع، كما قال: (ساجدا وقائما) (٢) . فإذا كان بعض أركان الصلاة الفعلية أفضل من بعض وأبلغ في كونه مقصودا لم يمنع إيجاب التابع المفضول، كالركعتين الأخريين مع الأوليين، وكإيجاب الطمأنينة.

وحرف المسألة أن إتمام الأركان فرض، ولا يتم إلا بذلك، وإتمام الصلاة من إقامتها، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة، فإن قوله في الخوف والسفر (أن تقصروا من الصلاة) (٣) -فالخوف يبيح قصر الأفعال والسفر قصر الأعداد- دليل على وجوب الإتمام في الأمن والطمأنينة في الطمأنينة، لقوله تعالى (فإذا اطمأننتم فأقيموا الصلاة) (٤) ، وإتمامها من إقامتها كما جاءت به السنة، حيث قال للمسيىء في صلاته: "ارجع فصل، فإنك لم تصل"، وقال: "فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك" (٥) ، فجعل من لم يتمها لم يصل. والله سبحانه أعلم.

---

(١) كذا في الأصل بالإفراد.

(٢) سورة الزمر: ٩.

(٣) سورة النساء: ١٠١.

(٤) سورة النساء: ١٠٣.

(٥) أخرجه البخاري (٧٥٧، ٧٩٣) ومسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة.." (١)

"فتحوا ما فتحوه من أرض المغرب والروم وفارس، كالعراق والشام ومصر وخراسان، ولم يقسم أحد من الخلفاء شيئا من العقار المغنوم بين الغانمين، لا السواد ولا غير السواد، بل جعلوا العقار فيئا للمسلمين داخلا في قوله (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول) الآية (١) . ولم يستأذنوا في ذلك الغانمين، بل طلب أكابر الغانمين قسمة العقار، فلم يجيبوهم إلى ذلك، كما طلب بلال من عمر أن يقسم أرض الشام، وطلب منه الزبير أن يقسم أرض مصر، فلم يجيبوهم إلى ذلك. ولم يستطب أحد من الخلفاء أحدا من الغانمين في ذلك، فضلا عن أن يستطيب أنفس جميع الغانمين.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣/٣٦٠

وهذا مما احتج به من جعل الأرض فيئا بنفس الفتح، ومن نصر مذهبه كإسماعيل بن إسحاق وغيره، وقالوا: الأرض ليست داخلة في الغنيمة؛ فإن الله حرم على بني إسرائيل المغانم وملكهم العقار، فعلم أنه ليس من المغانم. وهذا القول يذكر رواية عن أحمد، كما ذكر عنه رواية ثالثة كقول الشافعي: أنه يجب قسمة العقار والمنقول، لأن الجميع مغنوم.

وقال الشافعي: إن مكة لم تفتح عنوة بل صلحا، فلا يكون فيها حجة. ومن حكى عنه أنه قال: إنها فتحت عنوة -كصاحب "الوسيط" (٢) وفروعه- فقد **غلط** عليه. وقال في السواد: لا أدري ما أقول فيه، إلا أني أظن فيه ظنا مقرونا بعلم وظن أن عمر استطاب أنفس الغانمين، لما روي من قصة المثنى بن حارثة. وبسط هذا له موضع آخر.

---

(١) سورة الحشر: ٧.

(٢) ٤٢/٧. ورد عليه ابن الصلاح في "مشكل الوسيط" (٢/١٢٧ب) .." [1]

"أزواجنا وذرياتنا قرة أعين) (١) ، فسألوا الله أن يهب لهم من أزواجهم وأولادهم قرة أعين، فلو كان كل زوج وولد عدوا (٢) لم يكن فيهم قرة أعين، فإن العدو لا يكون قرة عين بل سخنة عين، وأيضا فإنه من المعلوم أن مثل إسماعيل وإسحاق ابني إبراهيم، ومثل يحيى بن زكريا وأمثالهم ليسوا أعداء.

وقول من قال: إنها هنا زائدة، **غلط** لوجوه:

أحدها: أن مذهب سيبويه وجمهور أئمة النحاة أنها لا تزاد في الإثبات، وإنما تزاد في النفي تحقيقا لعموم النفي (٣) كقوله: (وما من إله إلا إله واحد) (٤) ، وقوله (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها) (٥) ونحو ذلك، فإنه لولا "من" لكان الكلام ظاهرا في العموم، فإنه يجوز أن تقول: ما رأيت رجلا بل رجلين، فإذا أدخلت "من" فقلت: ما رأيت من رجل كان نصا في العموم، فلا يجوز أن يقال: ما رأيت من رجل بل رجلين، مع أن النكرة في سياق النفي للعموم مطلقا، لكن قد يكون نصا وقد يكون ظاهرا، فإذا كانت ظاهرا احتملت نفي الواحد من الجنس بخلاف النص، وهذا الموضع إثبات لا نفي، فلا تزاد فيه.

---

(١) سورة الفرقان: ٧٤.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٤٠٨/٣

(٢) في الأصل: "عدو".

(٣) انظر "مغني اللبيب" (ص ٣٥٨ وما بعدها) .

(٤) سورة المائدة: ٧٣.

(٥) سورة هود: ٦.." (١)

"وعن ابن عباس قال: رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يدعو بعرفة بالموقف ويداه إلى صدره كما يستطعم المسكين. وعن ابن عباس قال: المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك أو نحوهما، والاستغفار أن تشير بإصبع واحدة، والابتهال أن تمد يديك جميعها (١) . وفي لفظ (٢) : والابتهال هكذا، ورفع يديه وجعل ظهورهما مما يلي وجهه. [و] رواه أبو داود من طريق آخر (٣) عن ابن عباس أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فذكر نحوه.

إذا تبين هذا فنقول: الكلام على حديث أنس في موضعين:

أحدهما: قوله "كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء".

والثاني: ما روي في بعض ألفاظ مسلم "فأشار بظهر كفيه إلى السماء".

فإن من الناس من **غلط** في كلا الموضعين، فظن بعضهم أن اليد لا ترفع في الدعاء إلا في الاستسقاء، حتى تركوا رفع اليدين في سائر الأدعية، ومنهم من فرق بين دعاء الرغبة ودعاء الرهبة، فقال في دعاء الرغبة: يجعل باطن كفيه إلى السماء وظاهرهما إلى الأرض، وقال في دعاء الرهبة بالعكس، يجعل ظاهرهما إلى

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٨٩) عنه مرفوعا.

(٢) عند أبي داود (١٤٩٠) .

(٣) برقم (١٤٩١) .." (٢)

"**غلط**، فإن العمل عليه عند من يوجب الجماعة، يوجبها على الأعمى كما يوجب عليه الجمعة، فإذا أمكنه الخروج إليها وجبت عليه وإن لم يكن له قائد، إذ الأعمى قد يذهب إلى السوق وغيره من حوائجه بلا قائد، فكذلك يذهب إلى الجماعة.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٤/٧٧

(٢) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٤/٨٨

فصل

وأما من قال: لا يوجد اليوم منافق، إنما كان النفاق على عهد النبي – صلى الله عليه وسلم –، فهذا مخطيء بإجماع المسلمين، بل قد قال حذيفة بن اليمان بعد موت النبي – صلى الله عليه وسلم –: إن النفاق اليوم أكثر منه على عهد النبي – صلى الله عليه وسلم –. والمنافق هو الذي يبطن الكفر ويظهر الإسلام، وهذا موجود في سائر الأعصار، بل إذا كان مع رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – وآياته وسماع كلامه يكون المنافقون موجودين فبعده أولى وأحرى.

وأما قوله: إنه يقال زنديق، ولا يقال منافق، فهذا جهل منه، فإن لفظ "زنديق" لفظ معرب لم ينطق به رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولا أصحابه، ولكن نطقت به الفرس، فأخذته العرب فعربته. ومعنى الزنديق الذي تنازع الفقهاء في قبول توبته هو معنى المنافق الذي يظهر الإسلام ويبطن الكفر، ولهذا قال الفقهاء: إن الزنديق هو المنافق، وتنازعوا في قبول توبته. واحتج الشافعي وغيره ممن يرى قبول توبة الزنديق بأن المنافقين الذي كانوا على عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – كان النبي – صلى الله عليه وسلم – يقبل علانيتهم ويكل سرائرهم إلى الله. وكذلك تكلم." (١)

"وهو خارج إلى صلاة الفجر بمسجد الكوفة باتفاق الناس، ومعاوية ضربه الذي أراد قتله على أليته فعولج من ذلك وعاش، وعمرو بن العاص استخلف على الصلاة رجلا اسمه خارجة، فضربه الخارجي فظنه عمرا، وقال: أردت عمرا وأراد الله خارجة.

ومثل قبر جابر الذي بظاهر حران، فإن الناس متفقون على أن جابرا توفي بالمدينة النبوية، وهو آخر من مات من الصحابة بها.

ومثل قبر عبد الله بن عمر الذي بالجزيرة، فإن الناس متفقون على أن عبد الله بن عمر مات بمكة عام قتل ابن الزبير، وأوصى أن يدفن في الحل لكونه من المهاجرين، فشق ذلك عليهم، فدفنوه بأعلى مكة.

وكثير من هذه الأسماء يقع فيها **الغلط** من جهة اشتراك الأسماء، كما وقع في قبر معاوية وغيره بسبب اشتراك اللفظ، فلعل رجلا اسمه جابر أو عبد الله بن عمر دفن هناك، فظن الجهال أنه الصاحب لشهرته، ثم اشتهر ذلك.

وكذلك رقية وأم كلثوم مما هو مدفون بالشام أو مصر أو غيرهما، قد يظن بعض الناس أنه قبر رقية بنت

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٤/١٣٣

النبي أو أم كلثوم بنته، وقد اتفق الناس على أن رقية وأم كلثوم ماتتا في حياة النبي – صلى الله عليه وسلم – بالمدينة تحت عثمان بن عفان وبهما يسمى ذا النورين، وكذلك زينب بنت النبي – صلى الله عليه وسلم – توفيت في حياته، ولم يخلف من بناته إلا فاطمة، ولم يخرج أحد من بناته إلى الشام ولا مصر ولا غيرهما من الأقاليم.." (١)

"رب هذا وهذا: (من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموما مدحورا (١٨) ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا (١٩) كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظورا (٢٠)) (١) .

وقد بسطنا الكلام على هذا الأصل العظيم في مواضع كثيرة، وبينا ما وقع من **غلط** الغالطين الذين لم يفرقوا بين الحقائق الكونية المتعلقة بمشيئته، وبين الحقائق الدينية المتعلقة برضاه ومحبته وإلهيته، فإن الحقيقة الكونية أقر بها اليهود والنصارى بل المشركون عباد الأصنام، كما قال تعالى (ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله) (٢) ، وقال تعالى: )قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون (٨٤) سيقولون لله قل أفلا تذكرون (٨٥) قل من رب السماوات السبع ورب العرش العظيم (٨٥) سيقولون لله قل أفلا تتقون (٨٧) قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون (٨٨) سيقولون لله قل فأنى تسحرون (٨٩)) (٣) .

وكثير من أهل السلوك يشهدون هذه الحقيقة وتوحيد الربوبية، فيظنون أنهم وصلوا إلى الغاية المطلوبة من أهل التحقيق والمعرفة والتوحيد، حتى إن منهم من يكون في الباطن من المعاونين للكفار والفساق بحاله، ويظن أنه متصرف بأمر لمشاهدته الحقيقة الكونية،

---

(١) سورة الإسراء: ١٨-٢٠.

(٢) سورة لقمان: ٢٥، سورة الزمر: ٣٨.

(٣) سورة المؤمنون: ٨٤- ٨٩.." (٢)

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٤/١٥٩

(٢) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٤/٢٧٨

"أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين) (١) .

الوجه الثالث: أن الله سبحانه من عليهم بالثواب على العمل وينعم عليهم بذلك، والعبد إذا عمل لسيده لم ينتظر ثوابا غير ما يستحقه من النفقة عليه.

فهذا القائل الذي قال: "الكون كله له، ونحن نتقرب إليه منه بشق تمرة"، وقاس على هذا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يكون له مثل أجرنا ويهدي إليه من ذلك ما يهديه، غالط غلطا عظيما. بل حقيقة هذا القول يؤدي إلى الكفر العظيم. وإن كان هذا الذي قاله لم يفطن لما يؤدي إليه، حيث جعل حصول الثواب المهدى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - بمنزلة الصدقة التي يتقبلها الله، فجعل وصول ثواب الأعمال إلى المخلوق بمنزلة ما يتقرب به إلى الخالق من صدقة وغيرها، وأين هذا من هذا؟ كل مخلوق فهو محتاج إلى الله مفتقر إليه، والحاجة والفقر للمخلوق وصف لازم، لا يفارقه لا في الدنيا ولا في الآخرة، بل العبد محتاج إلى الله من جهة ألوهيته ومن جهة ربوبيته، فهو محتاج إلى أن يعبد الله لا يعبد غيره، ومحتاج إلى أن يستعين بالله لا يستعين بغيره، كما قال تعالى: (إياك نعبد وإياك نستعين (٥)) (٢) ، فإن لم يعبده بل عبد غيره أو أعرض عن العبادة خسر الدنيا والآخرة، وإذا وجبه سبحانه على عبادته لكان مخذولا لا يقدر لعبده، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن،

---

(١) سورة النساء: ٦٩.

(٢) سورة الفاتحة: ٥.." (١)

"نهاكم عنه فانتهوا) (١) ، فإن الرسول يأمر بما أمر الله به، وينهى عما نهى الله عنه، ويأذن فيما أذن الله. قال تعالى: (من يطع الرسول فقد أطاع الله) (٢) ، وقال تعالى: (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) (٣) .

وأما التوكل فعلى الله وحده، فلهذا قالوا: حسبنا الله، ولم يقولوا: حسبنا الله ورسوله، كما قالوا: سيؤتينا الله من فضله ورسوله، فإن الحسيب هو الكافي، والله وحده كافي عباده، كما قال تعالى: (أليس الله بكاف عبده) (٤) ، وقال تعالى: (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين (٦٤)) (٥) ، أي الله كافيك وكافي المؤمنين المتقين، [هذا] الذي اتفق عليه السلف. ومن ظن أنه معناه "أن الله والمؤمنين يكفونك"

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٨٥/٤

فقد غلط غلطا عظيما من وجوه كثيرة في اللغة والتفسير والمعنى، كما قد بسط في غير هذا الموضع، وهذه القواعد كلها مبسوطة في غير هذا الموضع، والمقصود هنا أن الإشراك أن يجعل لله ند فيما يختص به من العبادة أو التوكل، ومن البدعة أن يعبد الله بعبادة لم يدل عليها دليل شرعي. ومن الغلو أن يرفع المخلوق إلى درجة الخالق.

---

(١) سورة الحشر: ٧.

(٢) سورة النساء: ٨٠.

(٣) سورة النساء: ٦٤.

(٤) سورة الزمر: ٣٦.

(٥) سورة الأنفال: ٦٤.." (١)

"والمسلم لا صغار عليه بحال، فلو كان المانع كونها صغارا لم يجامع الإسلام لجزية الرأس، ولا يقال: هي الرق يمنع الإسلام ابتداء ولا يمنع دوامه، لأن الرق قهرناهم عليه بغير اختيارهم لم نعاوضهم عليه، فكذلك جزية الرأس لا نمكنهم من المقام بالأرض الإسلامية إلا بهما، فهي نوع من الرق، لثبوتها بغير اختيار المسترق.

وأما الخراج فإنما ثبت بمعنى الخارج واختياره، ولو لم يقبل الأرض ما لم يدفعها إليه، بمنزلة المساقاة المزارعة التي عامل النبي - صلى الله عليه وسلم - بها أهل خيبر، سواء كان هناك العوض جزءا من الزرع وهنا العوض مسمى معلوم، وهناك لا يستحق شيئا إلا إذا زرعوا، وهنا يستحق إذا أمكنهم الزرع. فنظيره أن العامل في المزارعة يعامل غيره بأقل من الجزء الذي استخرج، وأن المضارب يدفع المال مضاربة، لكن هذا يتوقف على إذن المالك لتعيين المستحق.

وبالجملة فالموانع من غير جزية كونها وقفا ينظر فيها العاقبة، أما جهة الوقف يتوجه كونها مانعا على أصول الشريعة أبدا، وأما التعليل بالاشتغال بالحراثة عن الجهاد فهذا قائم في جميع الأرضين عشريها وخراجيها، وذلك شيء آخر. ونظير هذا الغلط ما عللوا به أرض مكة.." (٢)

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٩٨/٤

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٧٢/٤

"الصلاة خلف المالكية وغلط المانع". وهي بخط قديم (١) .

والنسخة الثالثة: ضمن "الكواكب الدراري" لابن عروة، في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم [٥٧٨] (الورقة ٦-٨) ، وفيها بعض الأخطاء.

وتوجد هذه المسألة ضمن "مجموع المنقور" (١/١١١-١١٥) ، ولكنها مختصرة هناك، واعتمدت على النسخة الأولى في إثبات النص لكونها أصح من غيرها.

(١٤) "رسالة إلى الملك المؤيد": توجد نسختها الخطية ضمن المجموعة التي سبق وصفها برقم (٩) ، الورقة ١٢١ ب-١٢٦ أ. وقد ذكرها ابن رشيق (٢) وابن عبد الهادي (٣) بعنوان "رسالة إلى ملك حماة".

(١٥) "رسالة إلى الملك الناصر في شأن التتار": توجد النسخة الفريدة منها في مكتبة كوبريللي برقم [١١٤٢] (الورقة ١٧٤- ١٧٩) ، وقد كتبت سنة ٧٥٨ بخط نسخي ممتاز. وللشيخ رسالة أخرى إلى الملك الناصر بعد فتح جبل كسروان، نشرت ضمن "العقود الدرية" (ص ١٨٢-١٩٤) . ولعلها تلك التي أشار إليها ابن رشيق (٤) وابن عبد الهادي (٥) بعنوان "رسالة إلى ملك مصر".

---

(١) انظر فهرس الخزانة التيمورية (٤/٣٠) .

(٢) "أسماء مؤلفات شيخ الإسلام" (ص ٢٤٩) .

(٣) "العقود الدرية" (ص ٥١) .

(٤) "أسماء مؤلفات شيخ الإسلام" (ص ٢٤٩) .

(٥) "العقود الدرية" (ص ٥١) .." [١]

"لا يزال أهل الحديث وغيرهم يردون بعض تلك التفسيرات والتأويلات وينكرون، وذلك أشهر وأكثر من أن يسطر.

ثم كل من هؤلاء الممنوع من ذلك التأويل المردود تأويله معتبر، بمعنى أنه ذو ذهن ذكي وعلم واسع وفضيلة جيدة، بل كثير من هؤلاء المردود عليهم يعتقد أتباعه فيه أنه أفضل من كثير من المعظمين عند غيره، فإن فسرت "المعتبر" بأنه المهتدي أو الذي أجمع المسلمون على أمانته، فالجواب من وجوه:

أحدها: أنا لا نسلم أن تأويل مثل هذا لا يرد، بل تأويله الباطل يرد، كما ترد فتواه الضعيفة وحديثه الذي

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٥/١٤

**غلط** فيه.

الثاني: أن مثل هذا لا يدخل في مطلق اسم المتكلمين عندنا، كما يشهد به استعمال لفظ المتكلمين.

الثالث: أن هذا منع لغير ما ذكر، فإنا قلنا: تأويل المتكلمين المخالف لتأويل المحدثين باطل، فقيل: لا نسلم أن تأويل من [علم] هداه أو من استفاض عند الأمة هداه باطل، ونحن ما ادعينا هذا قط، وما ذكرناه من هذا الكلام إنما هو نزول مع المخاطب، فإنه فهم من قولنا "أهل الحديث" المحدثين الذين يروون الحديث أو يحفظونه، وهذا لا يدل عليه لفظنا ولم نعنه، فإن أهل الحديث هم المنتسبون إليه اعتقادا وفقها وعملا، كما أن أهل القرآن كذلك، سواء رووا الحديث أو لم يرووه، بحيث يدخل في مثل هذه العبارة اسم التابعين وتابعيهم، كالفقهاء السبعة: سعيد بن المسيب وذويه، وعلقمة والأسود وطبقتهما، وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن وابن سيرين والنخعي." (١)

"في الإسلام، فأنزل الله قوله تعالى: (إن الصفا والمروة من شعائر الله) (١) جوابا للطائفتين، كما ثبت ذلك في الصحاح (٢) .

وكمن لا يرى تعظيم الهدي والضحايا التي قال الله فيها:

(ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب (٣٢) لكم فيها منافع إلى أجل مسمى ثم محلها إلى البيت العتيق (٣٣)) (٣) .

وكمن لا يرى تعظيم حرمات الله، فلا يحرم صيد الحرم ونباته وسائر ما حرم الله تعالى من المحرمات، فإن الواجب على الخلق فعل ما أمر الله به من العبادات، واجتناب ما حرمه من المحرمات، فإن هذا وهذا من دين الله الذي بعث به رسله، ولهذا قال الله تعالى: (ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه) (٤) .

ومن تمام تعظيم البيت أن يعبد الله فيه كما شرعه رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فيطاف به، ويستلم الركنان اليمانيان، ويقبل الحجر الأسود.

فلو قال قائل: من تعظيمه استلام الركنين الشاميين، وتقبيل مقام إبراهيم والمسح به، أو تقبيل غير الحجر الأسود من جدران الكعبة، ونحو ذلك مما قد يظنه بعض الناس تعظيما= كان هذا **غلطا**.

وإذا نهاه ناه عن ذلك فقال: نهيك لي عن هذا تنقص واستخفاف بحرمة البيت، كان قد **غلط** **غلطا** ثانيا.

---

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٥/٧٥

(١) سورة البقرة: ١٥٨.

(٢) أخرجه البخاري (١٦٤٣) ومسلم (١٢٧٧) من حديث عائشة.

(٣) سورة الحج: ٣٢-٣٣.

(٤) سورة الحج: ٣٠.." (١)

"كذلك أمر الأعمى -لما طلب منه الدعاء له- أن يعينه هو أيضا بصلاته ودعائه، وقال: "صل ركعتين ثم قل: اللهم إني أسألك وأتوسل إليك بنبيك محمد نبي الرحمة" أي بدعاء نبيك وشفاعته. كما قال عمر: "كنا نتوسل إليك بنبينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا".

ومعلوم أنهم إنما توسلوا بدعاء العباس، كما كانوا يتوسلون بدعاء النبي - صلى الله عليه وسلم -. وهذا فعله عمر بين المهاجرين والأنصار عام الرمادة، ولم ينكره أحد ولم يقل له: بل التوسل بذات النبي أو الإقسام به مشروع، فلم يعدل عن التوسل بالرسول إلى العباس؟

فلما أقروا عمر على ذلك ولم ينكره أحد علم أن ما فعله عمر وأصحابه معه هو المشروع دون ما يخالفه.

وكذلك أمر الأعمى أن يتوسل بدعائه وشفاعته، ويدل على ذلك قوله في آخر الحديث: "اللهم فشفعه في"، علم أنه كان يدعو ويشفع له، وأن الأعمى إنما توسل بدعائه وشفاعته، وإلا فكان يقول: "اللهم وهذا شفاعة النبي - صلى الله عليه وسلم - ".

والتوسل بدعائه وشفاعته هو التوسل به الذي كان الصحابة يعرفونه ويفعلونه، وهو معنى التوسل به عندهم، كما قد بين ذلك حديث عمر وحديث الأعمى. ولكن من الناس من ظن أن المراد بلفظ التوسل به هو التوسل بذاته أو الإقسام بذاته، وهذا **غلط** على الصحابة.

وأما كلام العلماء في أن ذلك مشروع أو لا؟ فقد ذكر السائل النقل عن أبي حنيفة وأبي يوسف وغيرهما أن ذلك منهي عنه،." (٢)

"وكذلك أبو محمد الجويني ذكر أن الأشعري خالف في مسألة الكلام قول الشافعي وغيره، وأنه أخطأ في ذلك.

وكذلك سائر أئمة أصحاب مالك والشافعي وغيرهما يذكرون قولهم في حد الكلام وأنواعه من الأمر والنهي

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٠٠/٥

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١١٤/٥

والخبر العام والخاص وغير ذلك، ويجعلون الخلاف في ذلك مع الأشعري، كما هو مبين في أصول الفقه التي صنفها أئمة أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم.

(ثم قال بعد ذلك:) ومن قال من المعتزلة والكلابية: إن القرآن المنزل حكاية ذلك، وظنوا أن المبلغ حاك لذلك الكلام، ولفظ الحكاية قد يراد به محاكاة الناس فيما يقولونه ويفعلونه اقتداء بهم وموافقة لهم؛= فمن قال: إن القرآن حكاية كلام الله تعالى بهذا المعنى، فقد **غلط** وضل ضلالا مبينا، فإن القرآن لا يقدر الناس على أن يأتوا بمثله، ولا يقدر أحد أن يأتي بما يحكيه.

وقد يراد بلفظ "الحكاية" النقل والتبليغ، كما يقال: "فلان حكى عن فلان أنه قال كذا"، كما يقال عنه: "نقل عنه". فهذا بمعنى التبليغ للمعنى. وقد يقال: "حكي عن فلان أنه قال كذا وكذا"، لما قاله بلفظه ومعناه، فالحكاية هنا بمعنى التبليغ للفظ والمعنى، لكن يفرق بين أن يقول: حكيت كلامه على وجه المماثلة له، وبين أن يقول: حكيت عنه كلامه، وبلغت عنه أنه قال مثل قوله من غير تبليغ عنه، وقد يراد به المعنى الآخر، وهو أنه بلغ عنه ما قاله.

فإن أريد المعنى الأول جاز أن يقال: هذا حكاية كلام فلان،." (١)

"قال تعالى: (أفرأيتم ما تمنون (٥٨) أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون (٥٩) نحن قدرنا بينكم الموت وما نحن بمسبوقين (٦٠) على أن نبدل أمثالكم وننشئكم في ما لا تعلمون (٦١) ولقد علمتم النشأة الأولى فلولا تذكرون (٦٢)) (١) . فهؤلاء **غلطوا** في معرفة النشأة الأولى، فكانوا في معرفة النشأة الثانية **أغلط**، كما قد ذكر هذا في غير هذا الموضع.

وكان **غلطهم** لأنهم ظنوا أن الله يفني العالم كله ولا يبقى موجود إلا الله، كما قالوا: إنه لم يكن موجود إلا هو، فقطعوا بعدم كل ما سوى الله. ثم اختلفوا، فقال الجهم: إنه يفني العالم كله، وإنه وإن أعاده فإنه يفني الجنة والنار، فلا يبقى جنة ولا نار، لأن ذلك يستلزم دوام الحوادث، وذلك عند الجهم ممتنع بنهاية وبداية في الماضي والمستقبل. وقال الأكثرون منهم: بل هو إذا أعدم العالم بالكلية فإنه يعيده ولا يفنيه ثانيا، بل الجنة باقية أبدا، وفي النار قولان (٢) .

وهؤلاء قطعوا بإفناء العالم، وللنظار فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: القطع بإفنائه.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٢٨/٥

والثاني: التوقف في ذلك، وأنه جائز، لكن لا يقطع بوجوده ولا عدمه.

والثالث: القطع بأنه لا يفنيه. وهذا هو الصحيح، والقرآن يدل على أن العالم يستحيل من حال إلى حال، فتنشق السماء فتصير

---

(١) سورة الواقعة: ٥٨-٦٢.

(٢) انظر "قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار".." (١)

"ولقد صدق في قوله: إن حسنها وقبحها لمعنى قام بها، وصدق أن ذلك قد يدرك بالعقل، وقد يدرك بالشرع.

وقد **غلط** الأول في نفيه أن يكون ذلك لما فيه من جلب منفعة إلى العبد ودفع مضرة راجعة إلى نفسه، وإن كان ذلك في الدار الآخرة أيضا، فإن ذلك أمر محسوس.

والثاني **غلط** حيث اعتقد أن ذلك ليس لصفة في الفعل، وأن الحسن والقبح ليس إلا مجرد إضافة الفعل إلى الأمر والنهي، فأصاب بعض الإصابة في كونه جعل ذلك من الملاءمة للطبع والمنافرة عنه، ومن باب كمال المتصف بذلك ونقصه، ولكن **غلط** في ظنه أن الحسن والقبح العقليين صادرين (١) عن ذلك، ولم **يغلط** كل **الغلط**، فإن الحسن والقبح الذي يدرك بالحس وبالعقل وبالشرع، وبالبصر والنظر والخبر، بالمشهور الظاهر وبالباطن، وبالمعقول القياسي وبالأمر الشرعي= هو في الأصل من جنس واحد، فإن كلا يعلم بذلك ويثبت به ما لا يعلم بالآخر ويثبت به.

وهذه الطرق الثلاثة: السمع، والبصر، والعقل، هي طرق العلم: فالبصر -وهو المشهود الباطن والظاهر- يدرك ما في هذه الحركات والإرادات من الملاءمة والمنافرة، والمنفعة والمضرة العاجلة.

والسمع -وهو وحي الله وتنزيله- يخبر بما يقصر الشهود عن إدراكه من منفعة ذلك ومضرته في الدار الآخرة.

---

(١) كذا في الأصل.." (٢)

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٧٤/٥

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٩٣/٥

"ورسوله بدون الجهاد.

فعلم أن الزاني والشارب أبعد عن كون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما من هؤلاء التاركين للجهاد، وإن كانوا يحبون الله ورسوله، لكن لم يقل له: إنها أحب إليه مما سواهما، ولا إنه متصف بذلك وقت الشرب، فقد يتصف العبد بالأحبية في حال دون حال، ولابد في الإيمان من أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما.

ومن هنا **غلطت** الجهمية والمرجئة؛ فإنهم جعلوا الإيمان من باب القول: إما قول القلب الذي هو علمه (١) ، أو معنى غير العلم عند من يقول ذلك. وهذا قول الجهمية ومن تبعهم كأكثر الأشعرية، وبعض متأخري الحنفية. وإما قول القلب واللسان كالقول المشهور عن المرجئة؛ ولم يجعلوا عمل القلب مثل حب الله ورسوله ومثل خوف الله من الإيمان، **فغلطوا** في هذا الأصل.

**وغلطوا** **غلطا** آخر **غلطت** الجهمية فيه أعظم، وهو أنهم ظنوا القلب يقوم به الإيمان قياما لا يظهر على الجوارح. فظنوا أن [الإنسان] (٢) يقوم بقلبه تصديق تام للرسول، ومحبة تامة للرسول، وهو مع هذا يشتمه ويلعنه ويضربه من غير إكراه، فصاروا لا يجعلون شيئا من الأعمال الظاهرة مستلزما للكفر الباطن، بل يقولون: نحن نحكم بكفره ظاهرا، وقد يكون في الباطن من أولياء الله.

---

(١) في الأصل: "عمله". والمثبت يقتضيه السياق.

(٢) في الأصل: "الإسلام". والمثبت يقتضيه السياق.." (١)

"**وغلطوا** **غلطة** ثالثة فقالوا: كل من حكم الشارع بكفره في الظاهر (١) فذلك دليل على أنه لم يكن مصدقا في الباطن.

وهذا مكابرة ظاهرة، فصاروا يقولون: إن إبليس وفرعون وعلماء اليهود وأمثال هؤلاء هم في الباطن جاحدون لوجود الخالق لأنه ثبت أنهم ليسوا مؤمنين في الباطن. والإيمان عندهم مجرد علم القلب، فاحتاجوا إلى نفي هذا.

والتحقيق أن الإيمان الباطن المنجي من عذاب الله لابد فيه من قول القلب، وعمل القلب، فلابد فيه من حب الله ورسوله، ولهذا أطلق أكثر السلف القول بأن الإيمان قول وعمل.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٤٦/٥

وإذا كان القلب فيه تصديق للرسول – صلى الله عليه وسلم – ومحبة تامة له فلابد أن يظهر ذلك على الجسد، فإن الإرادة الجازمة مع وجود القدرة تستلزم وجود المقدور، والمحبة الجازمة تتضمن الإرادة الجازمة لتعظيم الرسول وتوقيره. فإذا كان قادرا على ذلك امتنع أن يصدر منه موالاة من عادى الرسول – صلى الله عليه وسلم –، فكيف يصدر منه شتمه وضربه وقتله طائعا غير مكره؟

وإذا كان كذلك فمعلوم أن الذنوب كالزنا والسرقة وشرب الخمر تتضمن شهوة ذلك ومحبته، فحب الشهوات من الصور والمطاعم والأموال يوقعه في الزنا والشرب والسرقة. وقد قال النبي – صلى الله عليه وسلم – (٢) :

---

(١) في الأصل: "الباطن"، وهو مخالف للسياق.

(٢) أخرجه أحمد (٢/٢٩١، ٣٩٢، ٤٤٢) والبخاري في الأدب المفرد (٢٨٩،=." (١)

"الجماعة والائتلاف ومفسدة الفرقة والاختلاف أعظم من أمر المسائل الجزئية. ولهذا لم يجز للحكام أن ينقض بعضهم حكم بعض.

وشبهة هذا المتفقه وأمثاله، ممن قد سمع بعض **غلطات** بعض الفقهاء، فيما إذا ترك الإمام ما يعتقد المأموم وجوبه، أو فعل ما يعتقد المأموم فسادها به، فإن من الناس من قد يطلق القول ببطلان صلاة المأموم مطلقا، ومنهم من لا يصحح الصلاة خلف من لا يأتي بالواجبات حتى يعتقد وجوبها.

وهذه الاطلاقات خطأ مخالف للإجماع القديم، ولنصوص الأئمة المتبوعين. مثال ذلك: أن يصلي المأموم خلف من ترك الوضوء من خروج النجاسات من غير السبيلين كالدم، أو خلف من ترك الوضوء من مس الذكر، أو ترك الوضوء من القهقهة، ويكون المأموم يرى وجوب الوضوء من ذلك، أو يكون الإمام قد ترك قراءة البسملة، أو ترك الاستعاذة، أو ترك الاستفتاح، أو ترك تكبيرات الانتقال، أو تسبيحات الركوع والسجود، ويكون المأموم يرى وجوب ذلك.

فالصواب المقطوع به صحة صلاة بعض هؤلاء خلف بعض، وهذا مذهب الأئمة، وإن كان قد يحكى عن بعضهم خلاف في بعض ذلك.

فهذا الشافعي –رضي الله عنه– كان دائما يصلي خلف أئمة المدينة وأئمة مصر، وكانوا إذ ذاك مالكية لا

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٢٤٧/٥

يقرأون البسملة سرا ولا جهرا، ولو سمع الشافعي من يطعن في صلاته خلف مشايخه مالك وأقرانه، وهو دائما يفعل ذلك؛ لحكم عليه بالضلال، وعده هو وسائر الأمة بعد ذلك خلافا للإجماع.." (١)

"صلاة المأموم تصح خلف إمام تجب عليه الإعادة؛ فخلف إمام لا تجب عليه الإعادة أولى.

وذلك أن صلاة المأموم إن لم تكن مرتبطة بصلاة الإمام، بل كل منهم يصلي لنفسه؛ فلا محذور. وإن كانت مرتبطة؛ فالإمام معفو عنه في موارد الاجتهاد، فصلاته أيضا باجتهاد صحيحة عند المأموم.

وإنما غلط الغالط في هذا الأصل بحيث يتوهم أن المأموم يعتقد بطلان صلاة الإمام، وليس كذلك، فإنه إذا صلى باجتهاده السائغ؛ لم يكن في هذه الحال محكوما ببطلان عبادته، بل بصحتها، كما يحكم بصحة حكمه في موارد الاجتهاد حتى يمنع نقضه.

فأما فعل المحظورات ناسيا فأسهل، فإن أكثر الأئمة -مثل مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه- لا يرون الكلام في الصلاة ناسيا يبطل الصلاة، ولا يوجب الإعادة، فالإمام إذا فعل محظورا متأولا؛ فالمخطىء كالناسي. وإذا لم تجب الإعادة عليه فكيف لا يصح الائتمام به؟

---

= هذا الدعاء كما في حديث ابن عباس الذي رواه مسلم (١٢٥، ١٢٦) .

وأخرج ابن ماجه (٢٠٤٥) عن ابن عباس مرفوعا: "إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه". وقد روي من طرق، وأعله أحمد وأبو حاتم. انظر تفسير ابن كثير (٦٧٧/٢) .." (٢)

"المذهب الواحد بعضهم خلف بعض، ولا يصلي التلميذ خلف أستاذه، ولا يصلي أبو بكر خلف عمر، ولا علي خلف عثمان، ولا يصلي المهاجرون والأنصار بعضهم خلف بعض.

ولا يخفى على مسلم أن هذه من مذاهب أهل الضلال، وإن غلط فيها بعض الناس. فهذه الفتوى لا تحتمل بسط هذا الأصل العظيم الذي هو جماع الدين.

والواجب على ولاة الأمور المنع من هذه البدع المضلة، وتأديب من يظهر شيئا من هذه المقالات المنكرة، وإن غلط فيها غالطون، فموارد النزاع إذا كان في إظهارها فساد عام؛ عوقب من يظهرها، كما يعاقب من يشرب النبيذ متأولا، وكما يعاقب البغاة المتأولون، لكف الجماعة، وان الناس (١) بعضهم عن البعض.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٧٤/٥

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٢٧٦/٥

وهذه الأصول الثلاثة التي يشتمل عليها هذا الواجب: (أن موارد الاجتهاد معفو فيها عن الأئمة، وأن الاجتماع والائتلاف مما تجب رعايته، وأن عقوبات المعتدين متعينة) هي من أجل أصول الإسلام.

وقد أخرجا في الصحيحين (٢) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لأصحابه عام الخندق: "لا يصلين أحد

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) البخاري (٩٤٦، ٤١١٩) . ورواه مسلم (١٧٧٠) بلفظ: "لا يصلين أحد الظهر إلا في قريظة". انظر كلام الحافظ عليه في "الفتح" (٧/٤٠٨-٤٠٩) .." [١]

"وإذا كانت الآية لا تنفي وجوب المصابرة لما زاد على الضعفين في كل حال، فأن لا تنفي الاستحباب [و] الجواز مطلقا أولى وأحرى.

فإن قيل: قد قال الله تعالى: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) (١) .

وإذا قاتل الرجل في موضع فغلب على ظنه أنه يقتل فقد ألقى بيده إلى التهلكة.

[قيل] : تأويل الآية على هذا **غلط**، ولهذا ما زال الصحابة والأئمة ينكرون على من يتأول الآية على ذلك، كما ذكرنا أن رجلا حمل وحده على العدو، فقال الناس: ألقى بيده إلى التهلكة، فقال عمر ابن الخطاب: كلا ولكنه ممن قال الله فيه: (ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله) (٢) .

وأيضا فقد روى أبو داود والنسائي والترمذي (٣) من حديث يزيد ابن أبي حبيب -عالم أهل مصر من التابعين- عن أسلم أبي عمران قال: غزونا بالمدينة نريد القسطنطينية وعلى الجماعة عبد الرحمن بن خالد بن الوليد، والروم ملصقو ظهورهم بحائط المدينة، فحمل رجل على العدو؛ فقال الناس: لا إله إلا الله! يلقي بيده إلى التهلكة، فقال أبو أيوب: إنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار، لما نصر الله نبيه - صلى الله عليه وسلم - وأظهر الإسلام قلنا: هلم نقم في أموالنا ونصلحها، فأنزل الله عز وجل:

---

(١) سورة البقرة: ١٩٥.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٥/٢٧٩

(٢) سورة البقرة: ٢٠٧.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٥١٢) والنسائي في الكبرى (٢٩٩، ١٠٢٩) والترمذي (٢٩٧٢) .." [١]

"قالوا: وكان عمر يقول عقب المواسم: يا أهل الشام شامكم، يا أهل اليمن يمنكم، يا أهل العراق [عراقكم] .

ولأن المقيم بها يفوته الحج التام والعمرة التامة؛ فإن العلماء متفقون على أنه إن أنشأ سفر العمرة من دويرة أهله كان هذا أفضل أنواع الحج والعمرة. وهم متفقون على أنه أفضل من التمتع والقران ومن الإفراد الذي يعتمر عقب الحج.

وأما ما يظنه بعض الناس من أن الخروج بأهل مكة في رمضان أو غيره إلى الحل للاعتمار؛ وهو المراد بقوله - صلى الله عليه وسلم - (١) : "عمرة في رمضان تعدل حجة معي"، حتى صار المجاورون وغيرهم يحافظون على الاعتمار من أدنى الحل أو أقصاه، كاعتمارهم من التنعيم التي بها المساجد التي يقال لها مساجد عائشة، أو من الحديبية والجعرانة= فكل ذلك **غلط** عظيم، مخالف للسنة النبوية ولإجماع الصحابة.

فإنه لم يعتمر النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا أمثالهم من مكة قط، لا قبل الهجرة ولا بعدها، بل لم يعتمر أحد من المسلمين على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - من مكة إلا عائشة فقط، فإنها قدمت متمتعة، فحاضت، فمنعها الحيض من الطواف قبل الوقوف بعرفة، فسألت النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يعمرها بعد الحج (٢) ، ثم بعد ذلك بنيت هذه المساجد التي هناك، وقيل لها: مساجد عائشة.

---

(١) أخرجه البخاري (١٨٦٣) ومسلم (١٢٥٦) عن ابن عباس.

(٢) أخرجه البخاري (١٥٦١ ومواضع أخرى) ومسلم (١٢١١) عن عائشة.." [٢]

"والعمل، وإنما المراد منا أن نكون مطيعين له ولرسوله، وأن تكون حركتنا واختيارنا تبعا لأمره الذي بعث به رسوله، فعلينا أن نختار ونعمل ما أوجب علينا عمله واختياره، وهو يحب لنا ويرضى أن نختار ونعمل ما يستحب لنا في دينه، ويعاقبنا على عدم الإرادة والعمل المستحب.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٢٤/٥

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٤١/٥

وهنا قد تغلط طائفة من المتصوفة فيقولون: ما المراد؟ (١) قد يستعملون ذلك فيما فيه ترك مستحبات، وقد يتعدون إلى ما فيه ترك واجبات، فيقال: ليس المراد منا الانقياد لكل حكم قاهر، ولا الاستسلام لكل ذي سلطان قادر، وإنما المطلوب منا الاستسلام لله، وإخلاص الدين له، وطاعة أمره ونهيه: (ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين) (٢) ، (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم (١٣)) (٣) . فإن الدين: الإيمان والبر والتقوى وطاعة الله ورسوله والإحسان والعمل الصالح ونحو ذلك هو المطلوب منا والمراد بنا في دين الله تعالى وكتابه، فأما الحوادث التي تكون بغير أفعالنا فالأقسام فيها ثلاثة:

تارة نؤمر بدفعها بالباطن أو الظاهر، كما يؤمر بجهاد الأعداء عن الدين.

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) سورة النساء: ٦٩.

(٣) سورة النساء: ١٣.." (١)

"وتارة نؤمر بالصبر عليها، وهو ما قضي من المصائب ولا فائدة في الجزع عليه، كالمصائب في الأنفس والأموال والأعراض، والرضى بهذه أعظم من الصبر. وهل هو واجب أو مستحب، على قولين أصحهما أنه مستحب.

وتارة نخير بين الأمرين بين دفعها وقبولها، وإن كان قد يترجح أحدهما، كدفع الصائل عن المال، وكالتداوي أحيانا ونحو ذلك، وقد فصلنا مسائل هذا الباب في غير هذا الموضع.

وكذلك الأمور التي ليست حاصلة عندنا، منها ما نؤمر بطلبه واستعانة الله عليه، كأداء الواجبات، ومنها ما ننهى عن طلبه كالظلم، ومنها ما نخير بين الأمرين، فكيف يقال مع هذا: إن العبد ينبغي له أن يكون كالميت بين يدي الغاسل؟ هذا مع الله.

وأما كونه كذلك مع الشيخ ففيه تنزيل الشيخ منزلة الرسول، وهذا على إطلاقه باطل، لكن فيه تفصيل ليس هذا موضعه.

ومما يغلط فيه ما يذكر عن الشيخ أبي يزيد رضي الله عنه أنه قال في بعض مناجاته لما قيل له: ماذا تريد؟

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٠/٦

فقال: أريد ألا أريد، لأني أنا المراد وأنت المريد. ويتحذلق بعضهم على أبي يزيد (١) ، فيقول: فقد أراد بقوله "أريد". وهذا الاعترض خطأ لوجهين:

أحدهما: أنه من قيل له: ماذا تريد لم يطلب منه عدم الإرادة، وإنما

---

(١) في الأصل: "أبو يزيد".." [1]

"متى رجع إلى نفسه أرادت بهواها، فهو يريد أن يفنى عن نفسه حتى يكون الحق هو الذي يريد له وبه.

ثم إنه مع الفناء في نوع من الإرادة لله التي هي أعظم الإرادات، لكنه غائب كغيبته عن نفسه مع وجودها. وهذا كله حسن، وإن كان البقاء أفضل ما لم يفض (١) الأمر إلى ترك مأمور به جريا مع الكوني.

ومما (٢) **يغلط** فيه بعضهم قول طوائف منهم: إن من طلب شيئا بعبادته لله كان له حظ، وكان يسعى لحظه، وإنما الإخلاص أن لا تطلب بعملك شيئا، ولا يكون لك حظ ولا مراد. ثم يقولون: لا يريد إلا الله، ولا يطلب إلا وجهه، هذا في الدنيا، وفي الآخرة لا يطلب إلا رؤيته.

وبعضهم قد يقول: إذا طلبت رؤيته كنت في حظك، بل لا يكون لك مطلوب. وينشد قول بعضهم (٣) :

أحبك حبين: حب الهوى وحب لأنك أهل (٤) لذاكا

فأما الذي هو حب الهوى فكشفك للحجب حتى أراكا

وأما الذي أنت أهل )٥) له فحبي خصصت به عن سواكا

---

(١) في الأصل: "لم يفضي".

(٢) في الأصل: "وما".

(٣) الأبيات في حلية الأولياء (٩/٣٤٨) .

(٤) في الأصل:"أهلا".

(٥) في الأصل: "أهلا".." [2]

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/١١

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/١٣

"فما الفضل في ذا ولا ذاك لي ولكن لك الفضل في ذا وذاكا

وهذا الكلام فيه حق، ويقع فيه **غلط**، فأما [الحق] (١) فهو ما اشتمل عليه من الإخلاص لله وإرادة وجهه دون ما سواه، وطلب النظر إلى وجهه، والشوق إلى لقائه، كما في الحديث المأثور عن النبي – صلى الله عليه وسلم – من وجهين، أحدهما من حديث عمار بن ياسر، و [الثاني] من حديث زيد بن ثابت، فيه: "أسالك النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقائك في غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة" (٢) .

وأما **الغلط** فتوهم المتوهم أن إرادة وجه الله والنظر إليه ليس فيها حظ للعبد ولا غرض، وأن طالبها قد ترك مقاصده ومطالبه، وأنه عامل لغيره لا لنفسه، حتى قد يخيل أن عمله لله بمنزلة كسب العبد لسيده وخدمة الجند لملكهم. وهذا **غلط**، بل إرادة وجه الله أعلى حظوظ العبد، وأكبر مطالبه وأعظم مقاصده، والنظر إلى وجهه أعظم لذاته، ففي الحديث الصحيح عن أهل الجنة قال: "فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئا أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة"، رواه مسلم (٣) عن صهيب.

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق.

(٢) أخرجه أحمد (٤/٢٦٤) والنسائي (٣/٥٤) من حديث عمار بن ياسر، وإسناده صحيح. وأخرجه أحمد (٥/١٩١) والطبراني في المعجم الكبير (٤٩٣٢) والحاكم في المستدرك (١/٥١٦) من حديث زيد بن ثابت، وصححه الحاكم، وقال الذهبي: "أبو بكر ضعيف فأين الصحة؟ ".

(٣) برقم (١٨١) .." [(١)]

"ثم إن كثيرا من العلماء يعتقدون أن ليس في هذا الأصل العظيم الجامع- المتعلق بأصول الدين والتوحيد، وبأصول الفقه وبالشريعة- إلا هذان القولان (١) ، إما التعليل بنفع العباد وصلاحهم، وإما رد ذلك إلى محض المشيئة والإرادة الصرفة، وهذا القول الثاني يلزمه من اللوازم الفاسدة- التي تتضمن التسوية بين محبوب الله ومكروهه، ومأموره ومنهيه، وأوليائه وأعدائه- أشياء فيها من البطلان والشناعة ما يعلم به تفريط هؤلاء **وغلطهم**، كما فرط الأولون.

ويقارب هؤلاء من يقول من الفلاسفة وغيرهم: إن هذه المخلوقات لازمة لذاته، وإن قالوا: إنها صادرة عن عنايته، وإن تضمنت ما تضمنت من منافع الخلق ومصالحهم بطريق اللزوم. ويجعلون ذلك علة غائية.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ١٤/٦

ثم إنهم يتناقضون فلا يجعلون ذلك مقصودا للفاعل ولا مرادا له بالقصد الأول، وإلا لزمهم ما لزم الأولين من التعليل، فيثبتون في أفعاله من الحكم والعلل الغائية والمنافع ما لا يصدر إلا عن قصد وإرادة، ثم يتكلمون عن الإرادة بما يناقض ما قالوه.

ومما يبين ذلك أن يقال لمنكري التعليل- الذين لا يثبتون وراء العلم والإرادة لا حكمة، ولا رحمة، ولا لطفا، ولا محبة، ولا رضى، ولا فرحا، ولا غضبا، ولا مقتا، ولا غير ذلك، بل يجعلون لذلك إرادة أو فعلا-: معلوم أن الإرادة المحضة خاصتها التخصيص

---

(١) في الأصل: "هذين القولين".." (١)

"نفسه مع التعاون والتناصر هو تمانع يقتضي عجز كل منهما.

وأما التمانع الذي قدروه- أعني المتكلمين- فذاك تمانع الإرادتين، فهذا لا يكون إلا مفروضا، لا يمكن أن يكون موجودا، فلا يتصور صدور العالم عن ربين متمانعين، بل المتمانعان لا يفعلان شيئا.

وظنهم أن هذه الآية هي دليل التمانع غلط عظيم، فإن التمانع لا يقدر في فعل موجود أصلا، وقولهم: لو قدرنا ربين لكان إذا أراد أحدهما تحريك جسم، وأراد الآخر تسكينه، إما أن ينفذ مرادهما، فيجتمع الضدان، أو لا ينفذ مرادهما، فيكونا عاجزين، أو ينفذ مراد أحدهما، فهو الرب القادر والاخر مربوب عاجز= لا يدل (١) على امتناع الاشتراك فيما وجد، وإنما يدل على أن المتمانعين لا يفعلان شيئا ما داما متمانعين، إذ حينئذ يلزم اجتماع الضدين أو عجز الربين، والعاجز لا يفعل، لكن ليس فيه ما يدل على أنهما إذا لم يتمانعا بل تعاونا أنهما لا يفعلان، فمن أين بدل هذا على أن الفعل الموجود لا يكون عن اثنين؟

لكن دلوا به من وجه اخر، وهو أنهما لو وجدا لتمانعا في الفعل، فكان لا يوجد، وقد وجد، فلم يتمانعا، فلم يوجدا، فاستدلوا بوجود الفعل على انتفاء التمانع. والتمانع إما أن يكون لازما لوجودهما أو ممكنا، فإذا قدر لم يلزم محال، أو لا يكون ممكنا، فيكون كل منهما غير قادر على منع الآخر من مراده، والعاجز لا يكون ربا، فثبت عجز

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/٥١

(١) السياق: "قولهم لو قدرنا.... لايدل "." (١)

"قوله: (أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون (٣٥)) (١) .

وكل ما دل على أن الحوادث الممكنات مخلوقة لله، فهو يدل على أفعال العباد، إذ هي جزء من الحوادث الممكنات، فاستدلال بعضهم على ذلك لكونها ممكنة فتفتقر إلى مرجح- كما سلكه أبو عبد الله الرازي- ليس هو أبلغ من الاستدلال على ذلك بكون ذلك محدثا بعد أن لم يكن، فيفتقر إلى محدث، بل هو أبلغ وأكمل، فإن افتقار المحدث إلى المحدث أظهر من افتقار الممكن إلى المرجح، ولكن هو وطائفة من أهل الكلام قبله عكسوا الأمر في إثبات الصانع، فجعلوا طريقة الاستدلال بالمحدث على المحدث مبنية على طريقة افتقار الممكن إلى المرجح، وهذا **غلط** جدا، فإنه إذا قيل: إن تلك معلومة بالضرورة فالضرورة هنا أرجح بكثير، والمحدث شيء موجود، كان بعد أن لم يكن، حدوثه أمر خارجي موجود في الخارج.

وأما الممكن فإنما يقدر مستوي الطرفين في النفس، إذ هو في الخارج إما واجب بنفسه وإما ممتنع بنفسه، ولهذا منع طائفة من الفلاسفة أن يقال في الموجودات: إنها ممكنة بنفسها. وخالفوا ابن سينا في ذلك كما ذكره ابن رشد الحفيد. فالعلم بثبوت الممكن فيه من الصعوبة ما ليس في العلم بحدوث المحدث، فإن حدوث المحدثات مشهود بالحس، وهو صفة خارجية ثابتة ليست مقدرة في العقل.

ثم افتقار المحدث إلى محدث أظهر وأبين وأبده للعقل من كون

---

(١) سورة الطور: ٣٥.." (٢)

"وتبين لك من غضب الله وعقابه على من أشرك به وكفر، ومحبته ورضاه وفرحه لمن أطاعه وأناب إليه وتاب إليه ونحو ذلك.

كما تبين لك أن آيات الأمر والنهي، والوعد والوعيد، والآيات المخبرة بأن العباد فاعلون، لا تنافي آيات القدر المتضمنة أن الله خلق أفعال العباد، فإن كثيرا من الناس تاهوا في الغايات المقصودة، كما تاه كثير من الناس في الأسباب الفاعلة، ولا بد من توحيد الربوبية بأن يكون الله خالق كل شيء وبأن يكون الله هو

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٩٧/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١١١/٦

المعبود المقصود بذاته بالأفعال لا سواه. ولا يدفع ذلك من إثبات فعل العبد وقدرته ومشيئته واعتقاده، كما أنه لا بد من إثبات انتفاع العبد بالفعل، وأنه يعمل مصلحته ومنفعته، وأنه وإن قصد غيره فمقصده هذا، لأن في كون ذلك مقصودا معبودا صلاحه وانتفاعه.

فإن الناس **يغلطون** في هذا، فكثير من الصوفية لا يلحظون هنا إلا (١) غاية الألوهية، ولا يستشعرون أن ذلك منفعة للنفس وصلاحها.

وكثير من أهل الكلام كالمعتزلة وغيرهم لا يستشعرون أن لله في ذلك محبة ورضى وفرحا، بل لا غاية له إلا ما يعود على العبد.

كما أنهم كذلك يتنازعون (٢) في السبب الفاعل ما بين قدرية مجوس وجبرية نفاة، ومنحرفو الصوفية يغلب عليهم في الموضعين نفي ما في العبد من سبب وغاية، كما أن منحرفي المتكلمين من

---

(١) في الأصل: "الأحاديث"، وهو تحريف.

(٢) في الأصل: "لا يتنازعون"، وهو خطأ.." (١)

"هو الذي يوجب الإرادة، يوضح ذلك أن العلة الغائية إذا كانت لا بد من تقدمها في العلم والقصد، فالعلم والقصد لا يتعلق بالعدم المحض ابتداء، بل المقصود إنما يعلم بطريق التمثيل بالموجود، ولذلك إنما يقصد بالغرض، فيكون الغرض من عدم أحد الضد وثبوت الضد الآخر، كما يقصد عدم المانع. أما أن يكون العدم مقصودا بالقصد الأول أو معلوما بالعلم الأول، فهذا محال.

وإذا كان كذلك، فالغاية التي لا توجد إلا بعد الفعل تكون حال العلم والقصد معدومة، فإنما يعلم بالقياس إلى غيرها، وإنما يقصد لقصد أمر وجودي، وإلا فالعدم المحض إذا قصد إيجاده لا لقصد أمر موجود، لزم أن يكون في العدم المحض ما يتميز فيه مقصود عن مقصود، وهذا ممتنع.

ومن هنا **غلط** الغالطون القائلون بأن المعدوم شيء، وأهل الإثبات وإن قالوا: هو ثابت في العلم، فالقصد يتوجه إلى المعلوم، لكن يقال: العلم يتعلق بالمعلوم على ما هو عليه، فكذلك المعلوم لم كان مقصودا دون غيره، وليس في العدم المحض تميز، بل لا بد أن يكون المقصود أمرا وجوديا، ثم أريد حصول فعل وغاية قريبة لحصول ما يطلب من العمل للغاية المقصودة لذاتها.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٥٥/٦

ولهذا مكة موجودة قبل سعي الحاج إليها، فهي الغاية، وإن كان وصوله إليها، وأعمال المناسك هي غاية عمله لها، وهذه هي الغاية التي تتأخر عن العمل، لكن نفس الغاية المقصودة لذاتها لا بد أن تتقدم الفعل.." (١)

"بوصف عديم التأثير فيه، ولم يعلقه بالوصف المؤثر فيه بالنص والإجماع.

ولهذا نظائر **يغلط** فيها من يعلق الحكم بالوصف الذي لم يؤثر فيه، دون الوصف المؤثر فيه، كمن علق على استئذان الصغيرة في النكاح بالبكارة دون الصغر، وهذا خلاف النصوص والأصول، فإنها إنما علقت ذلك بالصغر، فأما البكارة فإنما علقت بها صفة الاستئذان فقط، وهو كون سكوتها إقرارها. وكذلك من علق بعض الأحكام في الطلاق والخلع والكناية أو غير ذلك بكونه تعليقا بشرط، وفرق بين أن يكون العقد بصيغة تعليق أو بغير صيغة تعليق. وهذا ربط الحكم بوصف عديم التأثير في الكتاب والسنة، وإنما ربط الله الأحكام بمعاني الأسماء المذكورة في النص، مثل كونها طلاقا وخلعا وكناية ويمينا وغير ذلك، فما كان من هذا النوع علق حكم ذلك به، سواء كان بصيغة الشرط، وإن لم يكن من هذا النوع لم يدخل فيه بأي صيغة كان.

فصل

وأما الجمع بين الصلاتين فلم يعلق بمجرد السفر في شيء من النصوص، بل النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يجمع في حجته إلا بعرفة والمزدلفة، وكان بمنى يقصر ولا يجمع، وكذلك في سائر سفر حجته، ولا يجمع لمجرد النسك، فإن الناسك هو في النسك، وإنما جمع بعرفة لما كان مشتغلا بالوقوف، وجمع بجمع لما كان جادا في السير من عرفة إلى مزدلفة. وهكذا ثبت عنه في الصحاح (١) من حديث ابن عمر أنه كان إذا

---

(١) البخاري (١٠٩١ ومواضع أخرى) ومسلم (٧٠٣) .." (٢)

"فالصلاة معه أكمل، كما ثبت في الصحيح (١) عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، وصلاة المضطجع على النصف من صلاة القاعد". وهذا قيل: إنه

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٩٨/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣٣٠/٦

المتطوع غير المعذور، وجوز من قال: إن الصحيح يتطوع مضطجعا، وهو قول لبعض أصحاب الشافعي وأحمد، وهو غلط مخالف لما عليه سلف الأمة وأئمتها وما عليه عمل المسلمين دائما أن أحدا لا يتطوع مضطجعا مع قدرته على القيام والقعود. وهذا الحديث إنما كان في المعذور، وكذلك جاء مصرحا به أنه خرج عليهم وهم يصلون قعودا بسبب مرض عرض لهم، فذكر هذا القول.

وأما قوله: "إذا مرض العبد أو سافر فإنه يكتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم" فهو حديث صحيح متفق عليه (٢) ، لكن فيه أن العبد إذا كان عادته أن يعمل عملا وتركه لأجل السفر أو المرض كتب له عمله لأجل نيته وعادته، ليس فيه أن كل مسافر أو مريض يكتب له كعمل الصحيح. ولهذا إذا مرض أو سافر ولم يكن عادته أن يقوم الليل لم يكتب له قيام، وإذا لم يكن عادته أن يصلي في الجماعة لم يكتب له صلاة الجماعة. فإن كان عادته [أن] يصلي قائما وصلى قاعدا لأجل المرض كتب له مثل أجر صلاة القائم، كما أنه لو عجز عن

---

(١) مسلم (٧٣٥) من حديث عبد الله عمرو، وليس فيه الجزء الأخير من الحديث. وأخرجه البخاري (١١١٥) من حديث عمران بن حصين بمعناه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٩٦) من حديث أبي موسى الأشعري. ولم أجده في صحيح مسلم. ورواه أيضا أحمد (٤/٤١٠، ٤١٨) وأبو داود (٣٠٩١) .." [1]

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/٣٣٣